

المحكمة

مجلد قضائيه شهريه

نشره نقابة المحامين

فَوْقَ الْحَقِّ وَبَطْلَ مَا كَانَُوا يَعْمَلُونَ
فَلْيَكُونُوا

فبراير ١٩٦٤
مارس ١٩٦٤

السنة الرابعة والأربعون

العددان
السادس والسابع

النشاط النقائى

الجنوب المحتل

للسيد الأستاذ عبد العزيز الثوربجى

قيب محامى الجمهورية العربية المتحدة ، ورئيس اتحاد المحامين العرب

عبدود الثورب العربى :

الجنوب العربى هو ذلك الجزء العزى من وطننا العربى ، القى يقع على الساحل الجنوبى الغربى من بلاد العرب ، والذى يبلغ عدد سكانه حوالى مليونى نمة ، جميعهم من العرب ودينهم الإسلام وتبلغ مساحته ١٨٠ ألف كيلومتر مربع .

تسمية الجنوب العربى :

وكان الإنجليز يطلقون عليه اسم « مستعمرة عدن وعمياتها » . ثم أطلقت عليه الهيئات الوطنية التى تؤمن بالوحدة العربية اسم : « الجنوب العربى » كما أطلق عليه البعض فى عام ١٩٥٦ اسم : « الجنوب اليمنى » .

الاعتمول الاسم بجزى :

وقد احتلت القوات العسكرية البريطانية عدن فى ١٩ من يناير سنة ١٨٣٩ بحجة واهية لا أساس لها من الصحة ، وهى أن إحدى السفن الهندية التجارية جنحت قرب عدن ، وإن قبائل لحج التى تسكن قرب عدن قد نهبتها . واتخذت بريطانيا من عدن مقرا للقيادة البريطانية الموحدة فى الشرق الأوسط ، ومركزا للتسلط على الشعب العربى فى الجنوب والخليج بل على شعوب شرق أفريقيا .

قاهرة عسكرية فى عهده :

ومن أجل ذلك أقامت بريطانيا حكومة صورية أطلقت عليها اسم « اتحاد الجنوب العربى » ، واتخذت من عدن قاعدة عسكرية برية وبحرية وجوية ، تعتبر القاعدة الثانية من (١٢ مجة المحاماه)

قواعد الاستعمار البريطاني . كل ذلك حتى تحيل من المنطقة مركزاً للنفوذ الاستعماري ، يحاول منه أن يسيطر على أقدار العرب ، ويعرقل سيرهم للظفر إلى تحقيق آمالهم الكبرى في الحرية والوحدة والاشتراكية .

تجزئة الجنوب العربي إلى سلطنات :

ونشأ مع سياسة التفرقة والانقسام ، وهي هدف استعماري معروف ، لجأ الاستعمار إلى تجزئة منطقة الجنوب العربي إلى سلطنات ومشيخات وإمارات ، زاد عددها حتى وصل إلى ست وعشرين سلطنة وإمارة ومشيخة ، وجعل الاستعمار كل منطقة معزولة تماماً عن الأخرى ، لها حدودها ورئيسها وجمركها وجيشها الخاص بها ؛ مع أن عدد السكان في بعض هذه المناطق لا يزيد على ثلاثة آلاف نسمة .

ولقد وزع الاستعمار السلطانية بين رجال الحكم التابعين له ، وبين رؤساء هذه السلطنات أو الإمارات أو المشيخات ، وأغلبهم من أعوان الاستعمار وعملائه ولا يستهدف الحكم إلا انتفاع الاستعمار وأعوانه بخيرات البلاد ، دون أي اعتبار للشعب ، الذي لا يقر الاستعمار بأنه صاحب هذه الخيرات والثروات ، دون غيره من أعوان الاستعمار .

المهادنة المزعومة :

وتنفذا لخطط الاستعمار للسيطرة على المنطقة بأجمعها لجأ إلى ما أسماه مفاوضات الصداقة والحماية ، التي تعتبر باطلة قانوناً ، والتي لا يمكن أن تكون ملازمة بأي حال من الأحوال ، لعدم مشروعيتها مخالفتها لميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ، ولأنها لم تبرم إلا بين الاستعمار وبين أعوانه وعملائه بل وعبيده من الحكام الذين يستغلهم الاستعمار لبقائه في المنطقة ، في ضرب الجماهير المكافئة المناهضة بيد من حديد حتى تخنق جذوة كفاحهم وينهار صرح نضالهم .

نظائير الحكم البريطاني :

وعاشى الشعب قطائع الحكم البريطاني في هذه المنطقة بكل صوره الوحشية ؛ في الوقت الذي يتبادى فيه الاستعمار متذكراً الكمال المبادئ الإنسانية أو القانونية في محاولة خنق روح المقاومة أو الثورة مهما تكن وحشية الأساليب التي يلجأ إليها في سبيل ذلك .

١٢ ألف غارة :

ولا تنجني على الإنجليز بهذا القول ، بل نجد بعض ساستهم وقادتهم في الوقت الذي يفقدون

فيه أعصابهم تحت ضربات الشعب الصارخة ، وهو يحاول أن يدفع عن كيان بلاده وعن حريرته —
نجدهم يصرحون رسمياً وفي مجلسهم النيابي بأن القصف الجوي والعنف هو الوسيلة الوحيدة
للمحافظة على السلطة والنظام في المنطقة محافظة صحينة ، ولا ينبغي لرئيس الحكومة البريطانية
من أن يصرح في مجلس العموم أيضاً ، بأن مجموع الفارات الجوية على منطقة الجنوب العربي
بلغ ١٢ ألف غارة جوية في خلال ثلاث سنوات .

الثورة تنجر في كل طامه :

ولقد بدأ الشعب العربي يحس بوطأة الاستعمار ووحشيته فانهجر الموقف وبدأت الثورة
الشعبية المناهضة تنفجر في كل مكان ، لا يخفف من حدتها أو قوتها تهديد أو وعيد وستظل مشتعلة
حتى يتم القضاء على الاستعمار بمختلف صوره وأشكاله .

هيئة الأمم المتحدة تقدر قراراً بإنهاء الاستعمار :

ولقد أصدرت هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ قرارها التاريخي بإنهاء الاستعمار وأكدت
في عام ١٩٦١ .

لجنة تصفية الاستعمار :

وتبعا لذلك شكلت لجنة تصفية الاستعمار التي مثل الجنوب العربي أمامها الأستاذ شيخان
الحبيشي الحامي في أبريل سنة ١٩٦٣ ، فاستطاع أن يحلل الوضع في الجنوب ويصور المأساة الدامية
التي يعيشها شعبه ، ويكشف العدوان البريطاني على الجنوب شعباً وأرضاً وأفراداً وجماعات ؛
وطالب بتحرير المنطقة من الاستعمار البريطاني وإنهاء القاعدة العسكرية ، كما طالب بوحدة
الجنوب العربي وانتقال السيادة وسلطات الحكم إلى الشعب ، على أن يسبق ذلك إطلاق
الحريات العامة في أنحاء البلاد كافة ، وإعادة المقيمين والمبعدين ، وإطلاق سراح المسجونين
السياسيين ، وإجراء انتخابات عامة مباشرة تحت إشراف دولي محايد .

قرارات لجنة تصفية الاستعمار :

وأصدرت لجنة تصفية الاستعمار بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٦٣ قراراتها ، بدمغ السلطة
الإدارية البريطانية في الجنوب بأنها لم تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار الخاص بإعلان الاستقلال

للمستعمرات في هذه المنطقة، وإن السلام والأمن مهددان في الجنوب نتيجة للتصرفات البريطانية ، وأن من حق الشعب في الجنوب العربي أن يقرر مصيره وينال استقلاله وأنه يجب على بريطانيا أن تقوم فوراً بإلغاء قرارات النفي والإبعاد ، وإطلاق سراح المسجونين والعمل على إجراء انتخابات عامة تحت إشراف دولي ، وإقامة حكومة وطنية واحدة لكل الجنوب العربي .

الثورة العربية واحدة في الوطن العربي :

عاشت الأمة العربية وعاشت ثورتها العربية الواحدة ، وعاش رائدها جمال عبد الناصر باعثاً لأجياد العروبة ، وقائداً للجماهير المناضلة الصاعدة .

والله أكبر

والعزة للعرب

تطور نظم القضاء الضريبي

للسيد الأستاذ عبد العزيز الشوربجي

قيب المحامين

السيد رئيس المؤتمر ...

السيدات والسادة ...

سينصب هذا البحث الموجز على بعض هفط رئيسية في تطور نظم القضاء الضريبي ، وسنبداه بملامة قصيرة بما كان عليه الحال في عهد الاحتلال ، يوم كانت للقرار الإداري قدسية يقصر سلطان المحاكم عن التناول إليها ؛ وما صار إليه الحال في أيامنا .

ثم نتكلم عن إلغاء لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، وعن القضاء المادي أولى بالانفراد بقضايا الضرائب .

وأخيراً أشرنا إلى أهمية حل النزاع الضريبي خارج المحاكم ، ونوهنا بالدور الذي تضطلع به مصلحة الضرائب وما أقرن بسياساتها الجديدة من تيسير يحقق مصلحة المولين والخزانة .

ونشوء القضاء الإداري ، وما أقرن بقيامه من ازدواج الاختصاص بنظر النزاع الضريبي وما أقرن بازدواج القضاء الضريبي من عيوب .

وعرضنا لضرورة توحيد جهة القضاء الضريبي ، ورأينا أن :

نربية الأمر الإداري في تشريع المستعمار :

كانت المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تمنع المحاكم من تأويل الأمر الإداري ، أو وقف تنفيذه . وينصب هذا المنع على كل أمر إداري ، سواء أكان متعلقاً بالضرائب أو غيرها .

كما كانت المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، تمنع المحاكم من نظر المنازعات المتعلقة بأساس ربط الأموال الأميرية .

وقد طبقت قوانين الضرائب هذه القاعدة العامة ، فنص دكرينو ١٠ من مايو ١٨٩٩ بشأن

تعديل ضريبة الأطنان ، على أن تختص لجان إدارية معينة بتقدير القيمة الإجمارية لأطنان كل بلد ، كما أجاز استئناف قرارات اللجان الإدارية أمام لجان إدارية أخرى .

وفي سنة ١٩٣٥ ، عهد الرسوم بقانون الصادر في ١٦ من مايو ، تقدير القيمة الإجمارية للأطنان إلى لجان التقدير، وأن تستأنف قراراتها أمام لجان الاستئناف على أن تكون قراراتها غير قابلة للطعن فيها أمام المحاكم .

وفي سنة ١٩٣٩ ، منع قانون ١٠ من أكتوبر المحاكم من نظراً طعن يتعلق بضريبة الأطنان . ولم يتسبب الشارع هذا السبيل بصدد ضريبة المباني ، فاختص الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ ، لجان التقدير ، بتقدير القيمة الإجمارية للمبني ، وجعل استئناف قراراتها أمام لجان المراجعة على أن تكون قرارات لجان المراجعة قطعية .

مردود دولة المحاكم :

وقد كانت حدود ولاية المحاكم القضائية في شؤون الضرائب محل خلاف فكان ثمة رأى باختصاصها بنظر المنازعات غير المتعلقة بربط الضريبة ، كطالبة مصلحة الضرائب برد للضرائب المدفوعة بغير حق ، أو المنازعة في صحة إجراءات تحصيل الضريبة أو المطالبة باسترداد القرامة الموقفة بالمخالفة للقانون .

وكان هناك رأى آخر ، يقول أصحابه بأنه لا يخرج عن اختصاص المحاكم عبر المنازعات التي تتعلق بوقائع خاصة بتطبيق الضريبة على عمول بسينه ، سواء أتملقت تلك الوقائع بربط الضريبة أم بقسويتها ، أم بيجائتها .

أما إذا أنصبت المنازعة على مسألة قانونية : كشرعية فرض الضريبة على عمول بذاته ، أو للطالبة بالتعويض عن ضرر أصاب الممول من جراء تحصيل الضريبة منه بغير حق ، فإن ولاية المحاكم تنسحب على مثل هذه المنازعات .

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية نغنى من التشريع المعصر :

ولم يبرح سلطان المادة ١٦ من لائحة المحاكم الأهلية أن تقلص بصدد التشريعات الضرائبية الحديثة ، وماتضمنته من النص على اختصاص المحاكم القضائية بالنظر في المنازعات الخاصة بالضرائب ، ولو كانت متعلقة بأساس ربط الضريبة .

ولم تلبث تلك اللادة أن ألنيت بإصدار قانون نظام القضاء ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذى أننى لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية ، وهى فى السادسة والستين من عمرها . وبذلك أصبحت المحاكم غير ممنوعة من نظر المنازعات المتعلقة بأساس ربط الضريبة ، وأضحى لها أن تنظر منازعات الضرائب المتعلقة بربطها أو تسويتها أو جبايتها ؛ ولم يمد خارجا عن ولايتها ، غير تأويل القرارات الإدارية الصادرة بشأن الضرائب أو وقف تنفيذها ؛ وإن كان لها أن تقضى بتعويض الضرر المترتب على صدور القرارات المذكورة إذا كانت مخالفة للقانون .

نقص المحكمة المختصة بالنزاع الضريبي :

وقد صدرت قوانين عدة ، عنى الشارع فى كل منها بتخصيص المحكمة التى يرفع إليها الطعن فى تقدير الضريبة ، أو بتنظيم إجراءات الدعاوى على نحو يقتاسب مع نظام القضاء المادى دون القضاء الإدارى بالنص مثلا على تثيل النيابة فى النزاع .

نقص القضاء الإدارى وتردد الاختصاص بنظر النزاع الضريبي :

وئمة منازعات لم يدخلها الشارع فى ولاية المحاكم القضائية وحدها ، كالمنازعات الخاصة بضرائب الأطنان والمباني والملاهى والرسوم ؛ فإن هذه المنازعات يمكن رفعها إلى المحاكم العادية ، أو إلى القضاء الإدارى فى حدود اختصاص كل من القضائين ، فإذا كان المطلوب إلغاء القرار الإدارى اختص بنظره القضاء الإدارى — وحده ، أما إذا كان المطلوب هو التعويض ، دخل النزاع فى ولاية كل من القضائين بالشروط المعروفة .

ولمحكمة القضاء الإدارى أن تنظر الطعن المقدم فى القرار الإدارى سواء كان القرار عاما أم فرديا ، وسواء تعلق بشكل القرار أو بموضوعه ، أو بأسباب إصداره وبواعثها . وقد باشر القضاء الإدارى سلطته فى مراقبة القرارات العامة بشأن الضرائب والرسوم ، فهو يناقش حق المجالس البلدية فى فرض رسم معين على نحو معين ، وهو يحكم بإلغاء القرار الصادر من لجنة المراجعة ، ويفسر ما قصده الأمر العالى ١٣ من مارس ١٨٨٤ بقعود الإيجار (غير الصادقة) ويحدد الأحوال التى يجوز فيها تقدير السوائد بطريق القياس . ويتعرض لتقدير الوقائع التى بنت عليها الإدارة قرارها فى نفس الوقت الذى ينظر فيه مدى سلامة القرار من الناحية القانونية .

انقضاء المادى أولى بالدفعة بقضايا الضرائب :

ومن رأينا أن القضاء المادى أولى بالتفرد بنظر قضايا الضرائب والرسوم لأنه صاحب الولاية الطبيعية فيما عدا الشؤون الإدارية البحتة ، والضرائب ليست منها . ولأنه يطبق أحكام

القانون للذى ، وهو الأصل الذى يجب الرجوع إليه وإلى قانون المرافعات فى تفسير قوانين الضرائب ، ولأن التزام قواعد القانون الخالص فى تفسير العلاقات بين الدولة والأفراد ، هو أقرب إلى حماية مصالح الأفراد والدولة جميعا ، من تطبيق قواعد القانون العام .

يضاف إلى هذا أن كثيرا من قوانين الضرائب قد خصصت القضاء العادى بحسم للنزاعات الضريبية ، ولا محل لتعديل هذه القوانين تمديلا للاختصاص ، على حين أن الشارع الضريبى فيما نعلم لم يخصص القضاء الإدارى بحسم أى نزاع ضريبى .

وفوق هذا كله فإن القضاء الإدارى ما زال يحاكمه محصورة فى أضيق نطاق ، بخلاف المحاكم العادية التى تتفعل فى البلاد قاصيها ودانيها ، بحيث يتاح لها فى كل مكان الإلمام بالظروف المحلية وإدراك العرف الجارى ، وهما مقيمتان ضرورتان لتحقيق العدالة ولاسيما فى قضايا الضرائب . هذا فضلا عن تأثر المحاكم العادية جميعا بأحكام محكمة النقض ، مما يكفل للأحكام صفة التجانس والترابط وينبئ عنها أسباب التمازض والتناقض .

تيسير على النزاع الضريبى خارج المحاكم :

ولابد لنا من كلمة نقولها فى المأونة الصادرة التى يلقاها القضاء الضريبى من مصلحة الضرائب ، التى دلت على رغبة أكيدة فى التفاهم الودى مع المولين بعدما بدا من ظاهرة التضخم فى دعاوى الضرائب المنظورة أمام القضاء ، فاستصدرت القانون ٦٩٠ سنة ١٩٥٩ ثم القانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ الذى ذلل الصعوبات التى كانت قد بدت لمصلحة الضرائب إبان تطبيق القانون السابق وأجاز إعادة النظر فى القضايا للطروحة أمام محكمة النقض مما خرج عن نطاق تطبيق القانون فى سنة ١٩٥٤ .

وحيدا لو أن المصلحة توسعت فى تهيئة الجو الملائم للتوفيق بين مصلحة الخزنة ومصلحة المولين ، بما تتحقق به العدالة الاشتراكية ، من غير تحيف على حقوق المواطنين أو تقييد فى حقوق الخزنة ، وبخاصة بعد أن ظهر بأن المأمورين يلجأون إلى المغالاة فى تقديراتهم بما يعطى المولين إلى الاستئانة بالقضاء متظلمين من تقديراتهم الظاهرة غلطاً والتى أدت إلى زيادة نسبة القضايا التى تخسرها مصلحة الضرائب .

عرب ترواج اقتضاء الضريبى :

ولا تخفى المآخذ الناجمة من توزيع قضاء الضرائب والرسوم بين القضاء العادى والقضاء الإدارى ، فهو توزيع تمسكى يرجع إلى أن بعض قوانين الضرائب الصادرة قبل إنشاء مجلس

البلدية ، كانت تبص على اختصاص القضاء المادى بالتدخل فى معازلات ضريبية معينة ، فلما أنشئ مجلس البلديات امتنع على القضاء الإدارى نظر هذه المعازلات ، إلا إذا كان المطلوب هو إلغاء قرار إدارى مما لا يدخل فى ولاية المحاكم العادية . أما ماعدا هذه المعازلات التى ورد بشأنها نص خاص فإنها تخضع للقواعد العامة فى توزيع الاختصاص بين القضاء الإدارى والمادى .

ويؤخذ أيضاً على هذا التوزيع ما يفتوره من عيب إمكان عرض النزاع الواحد على القضاء المادى أو على القضاء الإدارى ، مما يخشى منه مغبة تناقض أحكام القضاء فى الموضوع الواحد . وغنى عن البيان أن فصل محكمة النقض فى النزاع المترتب على التناقض ، يستغرق أمدا طويلا تستهدف للخطر فى خلاله مصالح المولين والخزانة كلاهما . كما أن الخلاف بين القضاء قد لا يكون من الموضوع بحيث يمكن طرحه على محكمة النقض فى ظل قانون نظام القضاء .

ضرورة ترميم جهة القضاء الضريبى :

ولهذا ينصح الفقهاء بتوحيد الجهة القضائية التى تختص بقضاء الضرائب والرسوم ففهم من يرى أن تكون الجهة القضائية وحدها هى صاحبة الولاية خشية أن تعجز الجهة الإدارية فى جانب الخزنة على حساب المولين ، ولأن المحاكم القضائية هى المختصة أصلا بتطبيق القانون للذى ، وهو القانون الذى يصح الاستناد إليه فى تفسير قوانين الضرائب .

ومنهم من يرى اختصاص المحاكم الإدارية بالمعازلات الضريبية لأن هذه المعازلات تنصب على القرارات الإدارية العامة أو الفردية الصادرة فى شأن الضرائب والرسوم .

فهرس

النشاط النقابي

الجنوب العربي : السيد الأستاذ عبد العزيز الشوريجي قبيب محامي الجمهورية العربية المتحدة ،
 ورئيس اتحاد المحامين العرب .
 تطور نظم القضاء الشرعي : السيد الأستاذ عبد العزيز الشوريجي قبيب المحامين .

أولاً - المقالات والبحوث

الأستاذ محمود القضاة وكيل محكمة النقض .

ص ٥٣٦

جرائم الشيك : الأمر بعدم النفع ؛ تطبيق على
 الحكم الصادر من الهيئة العامة للبراد
 الجزائية بمحكمة النقض في أول يناير
 ١٩٦٣ ؛ للأستاذ أحمد مهدي الديواني
 وكيل نيابة النقض الجنائي .

ص ٥٤٧

الانفصال الجنائي في شرائع المسيحين :

في الجمهورية العربية المتحدة : للدكتور

جميل الشرفاوي . ص ٤٩٣

الخطأ غير اعمدى في قانون العقوبات : للأستاذ

الدكتور محمود نجيب حسني ، أستاذ

القانون الجنائي المساعد بكلية الحقوق

بجامعة القاهرة . ص ٥٠٣

التطور الاشتراكي في قانون المرافعات : للسيد

ثانياً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النقض المحبزي

نوفبر ١٩٦٣

تقارير

الحكم ٣٨٤ : ٢٦ من نوفمبر ١٩٦٣

عام : تحت التمرين ، لجنة قبول ، استبعاد .

ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة م ١٠

(٣) و (ط) . ص ٥٥٥

النقض الجزائي

الحكم ٣٨٥ : ٤ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - تفتيش : إذن ، إصداره ، تقديم ، دفع ،

محكمة موضوع .

ب- مأمور ضبط قضائي . قبض ، إذن ، تفتيش ، تفتيده . ص ٥٥٥

الحكم ٣٨٦ :

طمن : حكم . موعدة ، امتداده ، مرض ، استئناف تقرير به ، ميعاده . حكمة ، تسيب ، عيب ؛ تقض ، طمن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون وتأويله . محكمة موضوع . ص ٥٥٦

الحكم ٣٨٧ :

ا- طاعة : بيان مداها ، حكم .

ب- شاهد : تناقض شهود ، حكم .

ج- محكمة موضوع : أقوال شهود ، تقديرها و- آ : بيان نوعها ، محكمة موضوع . ص ٥٥٧

الحكم ٣٨٨ :

ا- سرقة : سند ، ورق رسمية ، مرافعة قضائية . عقوبات م ١٦١ .

ب- اختلاس : إتلاف ، سرقة عقوبات م ١٦١ و ١٤٢

ج- حكم : تسيب ، عيب ، محكمة موضوع ، أخذها بشهادة بعض الشهود

ص ٥٥٧

الحكم ٣٨٩ :

ا- بلاغ كاذب : إسداد ، صوره ، عقاب ، قاعدة : طاعن لا يضر بطلنه .

ب- تقض : طمن ، أحواله ، مخالفة القانون ، محكمة تقض ، سلطتها ، عقوبة ، حبس بسيط ، مع الشغل ، استئناف .

ص ٥٥٨

الحكم ٣٩٠ : ١١ من نوفمبر ١٩٦٣

ا- ارتباط : عقوبات م ٢/٣٢ .

ب- تقض : أحواله ، خطأ في تطبيق القانون . ارتباط ، محكمة موضوع ، رشوة ، اختلاس ، غرض إجرائي . وحدته .

ص ٥٥٩

الحكم ٣٩١ :

ا- شيك : رصيد ، قصد جنائي ، مسئولية جنائية ، عقوبات م ٣٢٧ ، سبب ، باعث .

ب- حكم : تسيب ، عيب ، شيك بدون رصيد ، أصله ، صورة شمية . ص ٥٦٠

الحكم ٣٩٢ :

ا- حكم : تسيب ، عيب ، دليل ، تأييده الواقعة كما استقرت في يقين المحكمة .

ب- دفاع : إخلال بمحته ، محاكمة ، إجراءاتها ، دعوى حجزها للحكم ، مرافعة ، فتح بابها .

ج- إثبات : خيرة ، دفاع ، إخلال بمحته .

ص ٥٦٠

الحكم ٣٩٣ :

مرافق عام : التزام ، إسقاطه ، تقض ، طمن ، أحواله ، مخالفة قانون ، دعوى مدنية ، قبولها ، دفع ، ترام ، ق ١٢٣ لسنة ١٩٦١ . ص ٥٦١

الحكم ٣٩٤ : ١٤ من نوفمبر ١٩٦٣

دفاع : إخلال بمحته ؛ محاكمة ، إجراءاتها ، شاهد ، مناقشته ، توجيه سؤال يقتضيه التحقيق ، إخفائه . ص ٥٦٢

الحكم ٣٩٥ : ١١ من نوفمبر ١٩٦٣ .

١ - تزيف نقود : استعمال ورقة مزيفة ، عقوبات م ٢٠٦ ، حيازة .

ب - حكم : تسريب ، عيب ، اتفاق على استعمال أوراق نقد ، مقلدة ، مستولى جنائمية ، تضامن فاعل أصلي .

ج - تقليد : ورقة مالية ، علم به ص ٥٦٢ الحكم ٣٩٦ :

١ - حكم : ياناقه ، بطلان ، محضر جلسة أسماء أعضاء الهيئة .

ب - دفاع : لإخلال بمحنة وصف التهمة ، تعديل ، سرقة ، خيانة أمانة : تقييد المدافع ، عقوبات ص ٣٤١ م

ج - خيانة أمانة : أركانها ، ودية ، نقض ، طعن أحواله ، خطأ في تطبيق القانون ، عقوبات م ٢٤١ ص ٥٦٣

الحكم ٣٩٧ : ١٨ من نوفمبر ١٩٦٣ .
أموال دولة : اعتقال بغير حق ، عقوبات م ١٨٨ و ١١٣ ، ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق القانون وتأويله .

ص ٥٦٤

طريق عام : ق ٥٣ لسنة ١٩٤٩ مكرر ، ق ٦٧٨ لسنة ١٩٥٥ م ١٣ و ١٤ ، بيان ، ترخيص بإقامتها ، مسافة قانونية ، نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق القانون وتأويله . ص ٥٦٤

الحكم ٣٩٩ :

١ - قتل عمد : سبق إصرار ، شرطه ، مسئولية جنائية ، تضامن ، فاعل أصلي . حكم ، تسريب عيب ، نقض ، طعن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون .

ب - محكمة موضوع : حكم ، تسريب ، عيب ، شاهد ، دليل ، تجزئة ، إغفال تفصيلاته .

ج - نقض : طعن ، أسباب ، أدلة ثبوت ، واقعة الدعوى إثارتها أمام النقض . ص ٥٦٥

الحكم ٤٠٠ : ١١ من نوفمبر ١٩٦٣ .

مواد مخدرة : إحراز ، قصد الاتجار ، حكم ، تسريب عيب ، عقوبة ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٣٤ / ١ قصد حيازة مادية ، علم الجاني بأن ما يحرزه مادة مخدرة ، ص ٥٦٦

حكم ٤٠١ :

١ - شاهد : استثناء محكمة عن سماعه ، شرطه ، إجراءات م ٢٨٩ ، ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

ب - عماكة : إجراءاتها ، حكم ، محضر ، جلسة شاهد أقواله ، إثبات تلاوتها .

ج - شاهد : تلاوة أقواله . ص ٥٦٧

حكم ٤٠٢ :

١ - جنابة : تمريك دعواها ، نيابة عامة ، رئيسها ، نقض طعن ، حكم قابل له ، سلاح ارتباط : قتل خطأ ، تهمة جديدة ، توجيهها ، إجراءات م ٢١٤ ، ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، صفة ص ٥٦٧

حكم ٤٠٣ :

سلاح : إحراز ، ركنه ، جريمة ، قصد جنائي . نقض ، طعن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون وتأويله ، باعث ، حيازة ، عارضة . ص ٥٦٣

حكم ٤٠٤ : ٢٥ من نوفمبر ١٩٦٣

١- نقض: طعن، للمرة الثانية، حكم فيه، نقض،
سلطة محكمة، محاكمة؛ إجراءاتها. ق ٥٣ لسنة
١٩٥٩ م ٤٥

ب- ميان: ترخيص، رسم، ق ٦٥٦ لسنة
١٩٥٤ م ٣٠، إزالة، غرامة.
ص ٥٦٨

حكم ٤٠٥: ٢٦ من نوفمبر ١٩٦٣.

١- محاكمة: إجراءاتها، تحقيق، سؤال،
توجيه.

ب- حكم: تسليب، عيب، نقض، طعن،
أسبابه، واقعة الدعوى.

ج- محكمة موضوع: دليل مباشر، غير مباشر
شاهد، اقتناع

د- شاهد: أقواله، وزنها.

هـ- عقوبة: تقديرها، محكمة موضوع.
ص ٥٦٩

حكم ٤٠٦

دفاع: إخلال بحقه، خبير. حيوان منوى،
تعيين نصيبته. ص ٥٧٠

المهينة العامة للمواد الجزائية

حكم ٤٠٨. أول يناير ١٩٦٣.

أسباب إبادة: حتى مقرر بالقانون، عقوبات
م ٦٤، تجارة م ١٤٨.

ب- شيك: معارضة في دفع قيمته في حالتي
ضياعه أو تفليس حامله، إبادة، قانون
التجارة م ١٤٨، سريانها على الشيك؛ عقوبات
م ٣٣٧.

ج- سرقة ورقة: تهديد الحصول عليها،
تهديد شيك، حصول عليه بطريق النصب،
قياس في أسباب الإبادة. ص ٥٧١

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

فبراير ١٩٦٣

تقابات (محكمة)

حكم ٤٠٨: ١٢ من فبراير ١٩٦٣

عاماة: جدول محامين، قيد، شروطه، ق
٩٦ لسنة ١٩٥٧. ص ٥٧٢

الحكم ٤٠٩: ٨ من يناير ١٩٦٣:

الدائرة الجزائية

١- تعرض مدني: محكمة مدنية، ولايتها.
أعمال غير محولة على الجريمة، شيك اسمي
بدون رصيد، تظهيره بالطريق التجاري.

ب- شيك بدون رصيد: شيك اسمي، الحوالة
المدنية عقوبات م ٣٣٧. ص ٥٧٣

الحكم ٤١٠:

١- استئناف: محاكمة، إجراءاتها، قانون
سريانه من حيث الزمان، إجراءات جنائية
م ٤١٧، تعديله سريانه.

ب- اختلاس: أشياء محجوزة. محجوز مشوب
بالطلان، أمره، سداد لاسحق لوقوع جريمة
اختلاس الأشياء المحجوزة. ص ٥٧٤

الحكم ٤١١: ١٤ من يناير ١٩٦٣

بلاغ كاذب: قصد جنائي، حكم، تسليب، عيب.
ص ٧٥

الحكم ٤١٢ :

حكم : توقيع ؛ تسيب ؛ عيب ؛ بطلان ، انعدام .
ص ٥٧٥

الحكم ٤١٣ :

دفاع . أسباب إباحة . دفاع شرعى ، حكم ، تسيب ، عيب ، إغفال الحكم مناقشة أسباب إصابتها . إصابتها المتهم وصلتها بالاعتداء الذى وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعى أو فيها .
ص ٥٧٦

الحكم ٤١٤ : ٢٢ من يناير ١٩٦٣

نقض : طعن ، حكم المحكمة الاستئنافية بإعادة قضية إلى محكمة أول درجة الفصل في موضوعها ، تأثيره على خصومة أو السير فى الدعوى .
ص ٥٧٦

الحكم ٤١٥ :

١ - دفاع : محاكمة ، إجراءاتها ، طلب إعادة النظر ، للمرافعة ، رد عليه .
ب - تفتيش : إذن ، أجله تجديده .
ص ٥٧٧

الحكم ٤١٦ : ٢٢ يناير ١٩٦٣

تهريب جرمي : دعوى جنائية ، تحريكها .
محاكمة : حكم ، تسيب ، عيب ، بطلان القانون ٦٦٣ لسنة ١٩٥٥ م ٤ .
ص ٥٧٧

الحكم ٤١٧ : ٢٩ من يناير ١٩٦٣

شيك : بدون رصيد ، قصد جنائى . حكم ، تسيب ، عيب ، مدين ، عليه بتوقيع المحجر على ماله لدى الغير .
ص ٥٧٨

الحكم ٤١٨ :

١ - إختفاء أشياء مسروقة : سرقة ، اشتراك .
ب - مجلس : تفتيش بغير إذن ، إجراءات
م ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٧ .

ج - منزل : دخوله برضاء صاحبه وبغير إذن من التياية . حكم ، تسيب ، عيب : إكراه ، رفض الإحاطة بالدليل المستمد منه ص ٥٧٩

الحكم ٤١٩ :

١ - ظرف مشدد : ترصد ، سبق إصرار ، طعن . مصلحة فيه ، ضرب أفضى إلى موت ، عقوبة ، عقوبات م ٢٣٦ / ٢ .

ب - محاكمة : إجراءاتها ، تحقيق ، نقض ، طعن .

ج - دعوى مدنية : نقل المحكمة الجنائية عن نظرها .
ص ٥٨٠

الحكم ٤٢٠ :

١ - إستئناف : أقتياد ، مأمور ضبط قضائى ، تفتيش ، إثبات .

ب - محكمة موضوع : عقيدتها ، تكوينها .

حكم ، تسيب ، عيب .

ص ٥٨١

الحكم ٤٢١ :

١ - ملك عرض : ركن مادى ، فعل مغل بالحياة ، عتيد .

ب - فعل فاضح : عانى ، مكان عام ، آداب عامة ، ارتباط ، عقوبة ، عقوبات م ٣٣ .
نقض : طعن ، مصلحة ، أسباب .

ج - محاكمة : إجراءاتها ، شاهد غائب ، أقواله ، تلاوتها ، إجراءات م ٢٨٩ .

د - محكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره ، شاهد ، تقدير أقواله ، نقض ، طعن ، أسباب .

ص ٥٨١

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النَّقْضِ الْمَدَنِيَّةِ

الحكم ٤٢٦ :

١ - إختصاص : محكمة نقض بيثة جمعية عمومية
قضاة محاكم شرعية ملغاة قانون ١٩٧٢ لسنة ١٩٥٥
م ق ، ق ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ م م ١٠٢١٠ ق
١٤٧ لسنة ١٩٤٩ م ٢٣ ، ق ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ .
ب - إحالة . بحكم القانون ، دعاوى سابقة
على إلقاء محاكم شرعية ، إختصاص .

ج - إحالة : الإحالة من القضاء الإداري :
إحالة إلى محكمة النقض ، أحوال جوارها ،
مرافعات م ١٣٥ . ص ٥٨٥
الحكم ٤٢٧ :

١ - محكمة النقض بيثة جمعية عمومية :
إختصاصها ، قضاة محاكم شرعية ملغاة ،
دعاوى لاحقة على الإلغاء . إحالة . نقض .
مرافعات م ٤٢٩ .

ب - إحالة : أحوال جوارها ووجوبها ، أثر
الحكم بها . مرافعات م ١٣٥ ، ق ١٠٠
السنة ١٩٦٢ . ص ٥٨٦

الحكم ٤٢٨ :

تأمين : السجل عن العمل . إثبات . استقالة .
موظفون ، ق ٣٩ لسنة ١٩٦٠ . ص ٥٨٦
الحكم ٤٢٩ : ٢ من يولييه ١٩٦٣ .
رجال قضاء : طلب ، إجراءات ، ميعاد رفضه .
ص ٥٨٧

الحكم ٤٣٠ :

١ - رجال قضاء : طلب إجراءات ، ميعاد
رفضه ، قرار إداري ، توضيح عنه . ق ٤٧
لسنة ١٩٤٩ م ٢ . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ م ٩٢٢ .
ب - إختصاص : ولائي . حكم حجية .
ج - قانون . قاعدة تنظيمية . معاش استثنائي ،
ق ٣٧ لسنة ١٩٢٩ م ٢٨ . ص ٥٨٧

القسم الأول : الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية .

(رجال قضاء)

الحكم ٤٢٢ : ٢٥ من مايو ١٩٦٣

١ - شؤون قضاء : إختصاص محكمة النقض
(بيثة جمعية عمومية) بالفصل في جميع المنازعات
المتعلقة بشؤون رجال قضاء عدا النقل والتدب ،

(مادة ٢٣ قانون نظام القضاء) ق ٢٤٠
لسنة ١٩٥٥ بتعديل م ٢٣ من قانون نظام
القضاء .

ب - جدول عامين : إحتساب مدة التقيد بجدول
المحامين في معاش قاض ، محكمة النقض ،
إختصاص .

ج - حكم : بعدم الإختصاص ، قضاء إداري ،
إسقاط القرار المطعون فيه أمامها الصادر من
اللجنة القضائية لصدوره في غير ولاية .

د - إحالة : جوارها ، نقض ، طعن ، إجراءات
مرافعات م ١٤٥ ، ٤٢٩ . ص ٥٨٣

الحكم ٤٢٣ :

١ - الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية : نقض ،
إختصاص ولائي . قرار إداري .

ب - نقل : نوعي ، إلقاء قراره . ترقية .

ص ٥٨٤

الحكم ٤٢٤ : ١٥ من يونيو ١٩٦٣

رجال قضاء : طلب : إجراءات ، ميعاد رفضه .

ص ٥٨٤

الحكم ٤٢٥ : ٢٩ من يونيو ١٩٦٣

رجال قضاء : أهلية ، ترقية ، تفتيش قضائي .

ص ٥٨٥

طعون انتخابات النقابات

الحكم ٤٣١ : ٢٠ من يونه ١٩٦٣

انتخاب : مجلس نقابة الأطباء ، عضوية المجلس ، مدتها .
ص ٥٨٨

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

والتجارية والأحوال الشخصية

الحكم ٤٣٢ . ٤ من أبريل ١٩٦٣

١ - تقض : طعن ، إعلان ، بطلان ، إعلان أوراق المخبرين . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ١١ مرافعات م ٢/٢٥

ب - حكم : طعن في حكم صادر قبل الفصل في الموضوع تنفيذ ، نفاذ مسجل ، استئناف ، تظلم من وصف النفاذ مرافعات م ٢٧٧ ٤٧١ و

ج - أمر أداء : أوامر على عرائض ، حق اختصاص ، مرافعات م ٨٥٣ و ٨٥٥ و ٨٥٦ ٨٥٧ مكرر . ق ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣

د - حق الاختصاص : حسن نية . مدني ١٠٨٥
هـ - حق : اختصاص للحكم واجب التنفيذ ، شرطه .
ص ٥٨٩

الحكم ٤٣٣ :

١ - حكم : طعن خصوم ، رفض ، تجزئة .
ب - حكم طعن . حكم . خصم . تجزئة مرافعات
٣٨٤ م

ج - حكم : تدليل ، حجب ، خطأ في الاستناد .
ص ٥٩٠

الحكم ٤٣٤ : ١٠ من أبريل ١٩٦٣ .

ضريبة أرباح تجارية وصناعية ، تنازل عنها .
ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٥٨٣ و ٥٩ ص ٥٩١

الحكم ٤٣٥

١ - دعوى : وقف الميراث ، ضريبة ، مرافعات
٢٩٢ . ق ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤

ب - ضريبة : ق ١٠٤ لسنة ١٩٥٨

ج - حكم : [صداره] حجز الدعوى بالحكم ، تسجيل تاريخ جلسة النطق بالحكم . مرافعات
٥٤٣ م و ٢٤٤ بطلان . ص ٥٩١

الحكم ٤٣٦

(أحوال شخصية)

١ - أحوال شخصية . نيابة عامة . تدخلها ، بطلان .

ب - حكم : تدليل ، عيوب ، دفاع . [إخلال بمقتضى ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥]

ج - دعوى : حكم بعدم جواز نظرهما ، حجية الأمر للقضى .

د - حكم : تسبيب . ص ٥٩١

الحكم ٤٣٧ :

١ - محكمة للموضوع : سلطتها في تقدير الدليل . أحوال شخصية ، طلاق ، جنة . إثبات

ب - أحوال شخصية . طلاق بائن ق ٢٥
لجنة ١٩٢٩ م ٦ ص ٥٩٢

الحكم ٤٣٨

١ - تقض : طعن ، حكم فيه ، محكمة ، إحالة استئناف ، نطق . مرافعات م ٢/٤١

ب - تقدم : مسقط ، التزام ، معاداة عمل غير مشروع . مدني م ١٧٢

ج - قرار إداري ، مسئولية ، تمسوخ ، تقدم ، مدته .

د - التزام : أوصافه . تمسوخ . قرار إداري . تقدم ، قطعه . مدني ١/٢٨١

هـ - حكم : تسبيب ، تدليل ، عيب تمسوخ ضرر ، عناصره .
ص ٥٩٣

الحكم ٤٣٩ :

نزع ملكية : منقطة عامة . ثمن ، خبير ، تقديره ، معارضة . مبادءا ، بنائه . دعوى ، تكييفها . ق ٢٤ من أبريل ١٩٠٧ م ، ١٨ م ، ٢٠ ق مغل ١٨ من يونيو ١٩٣١ ص ٥٩٤

الحكم ٤٤٠ :

١ - برصة : قطن ، عقد ، يجه تحت سعر القطع . تنطية . أثر خيار المشتري ، بيع .
ب - سعر القطع : عقد بيع قطن ، ثمنه ، قطع على سعر التعامل . بيع . ق ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، مرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ ص ٥٩٥

الحكم ٤٤١ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، تقدير حكى ، أرباحا . ص ٥٩٦

الحكم ٤٤٢ :

١ - معارضة : مبادءا ، قانون المرافعات الملغى ٢٢٩٠ م و ٢٣٠ م
ب - إثبات : بالكتابة ، دليل . تقديره . ص ٥٩٦

الحكم ٤٤٣ : ١٨ من أبريل ١٩٦٣

١ - عقد : أركانه . إيجاب ، قبول ، تلاقيهما
ب - نقض : طعن . أسبابه . ص ٥٩٧

الحكم ٤٤٤ :

١ - فوائد : سرياتها ، بدؤه ، تمويل ، مسئولية ، تضريبة ، عقدية ، التزام ، عله ، مدنى ٢٢٦

ب - تمويل : فوائد ، سرياتها ، بدؤه ص ٥٩٧

الحكم ٤٤٥ : ٢٤ من أبريل ١٩٦٣

١ - حكم : تدليل ، صيب ، عقد ، تكييف
ب - قوة قاهرة : فيضان ، حال ، التزام ، اقتضاؤه ، تنفيذ ، استحالة : حكم تدليل ، صيب . ص ٥٩٨

الحكم ٤٤٦ :

تمويض : تقديره . محكمة موضوع ، عمل ، فصل تسمى ، تمويض ص ٥٩٩

الحكم ٤٤٧ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية : وعاء بيع أحد أصول المنشأة أو تصفيته ، ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ، ١٤٠ ، خسارة : ربح ص ٥٩٩

الحكم ٤٤٨ :

ضريبة : ربط ، إجراماته ، إعلان النموذجين ١٨ و ١٩ محكمة موضوع ، إعلان ص ٥٩٩

الحكم ٤٤٩ : ٢٥ من أبريل ١٩٦٤

١ - نقض : طعن ، إعلان ، بطلان ، إعلان ، أوراق محضرين ، تجزئة ، مرافعات ٢٤ ، ١٢٢٢

ب - إعلان : بطلانه ، ثبوته ، مرافعات م ٩٥
ج - دعوى : إجرامات نظرها ، تقرير تلخيص ، مشتملاته استئناف ، بطلان ، مرافعات ٤٠٧ مكرر و ٤٠٨

د - تقرير تلخيص : تعقيب عليه ، دفاع .
ه - تقرير تلخيص : محتويات

و - وارث : إرث ، أحكام ، إثبات ، طريقه .
ز - وصية : وارث ، مورث تصرفاته ، طعن فيها ، بيع ، مدنى م ٩١٧

ط - إثبات : عبء ، وصية ، بيع .
ي - وارث : فى مورث ، طعن تصرفاته . طعن ، إثبات ، طريقه .

ك - حكم تدليل : صيب ، تناقض .
ل - وكالة : آثارها موكل - وكيل ، علاقتها بالنمير ، صورية . ص ٦٠٠

الحكم ٤٥٠ :

التزام : تنفيذ ، عينا ، مقاوله ، عقدي ، مدنى ٢٠٩ م ص ٦٠٣

الحكم ٤٥١ :

١ - نقض : طعن ، إعلان ، إعلان أوراق المحضرين ، عمل مختار ، موطن مختار ، مرافعات م ١٢ و ٢٤ و ٢٨
ب - حكم : إصداره ، تجزئة ، بطلان ، شفعة ، خصوم في دعواها ، دعوى .

الحكم ٤٥٢ :

١ - حكم : صادر قبل الفصل في الموضوع ، حكم برفض الدعوى ، طعن مرافعات م ٣٧٨
ب - حجية أمر مقضى : لإصلاح زراعي .
ص ٦٠٤

الحكم ٤٥٣ : ٧ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - شفعة : إجراماتها ؛ إنداز رسمي ، بياناته ؛ عقار ، بيان ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير كفايته ؛ صوريته ، إبانها .
ب - شفيع : رغبته ، إعلانها . مياده .
ج - إنداز رسمي : شروط البيع .
د - ثمن : حقيق ، إيداعه ، مدق م م ٩٩١ و ٩٤٥ و ٩٤٢ .

٥ - إنداز رسمي : آثاره . ص ٦٠٥ الحكم ٤٥٤ :

١ - نزاع ملكية : شفعة عامة ، لجنة معارضات ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
ب - لجنة معارضات : نزاع ملكية ، شفعة عامة قرارها ، طعن فيه ، محكمة ابتدائية ولايتها ؛ تمريض ، طلب زيادته ، طلب جديد .

ج - طعن : قرار لجنة معارضات ؛ حكم محكمة ابتدائية ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ م ١٤
د - استعجال : قرار لجنة معارضات ، طعن نظره .

٥ - تمريض : نزاع ملكية للصلحة العامة اعتراض على تقريره ، لجنة معارضات ، اختصاصها .

و - حكم : تمريض ، عيب ، قرارات قانونية .

غير صحيحة ، منطوق الحكم ٤٥٥ : ص ٦٠٧

أهلية : عته ، حكم ، تدليل ، عيب ، نقض ، طعن ، أحواله ، مخالفة القانون ، دفاع جرمي ، رد

الحكم ٤٥٦ : ١٣ من نوفمبر ١٩٦٣
١ - عقد عمل فردي : عناصره ؛ عامل ، تبعيته . حكم تدليل ، عيب ، مهام وكالة .

ب - معاملة : وظيفة ، حظر جمعها ، ق ٩٨ لسنة ١٩٤٤ م ١٩
الحكم ٤٥٧ : ص ٦٠٩

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، إجراماته طعن فيه ، نموذج ١٨ ، نموذج ١٩ ، طعن فيما .
الحكم ٤٥٨ : ص ٦١٠

١ - عمل : ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ١/٤ ، طوائف مستتناة منه ، هيئة بزازا اлександرية ، مرشد ، حمل ، مؤسسة عامة .

ب - تحكيم : عمل منازعة خاضعة للتوفيق ، والتحكيم .

ج - نقض : طعن آثاره ؛ وقف ، تنفيذه ، تنفيذ . ص ٦١٠

الحكم ٤٥٩ : ١٤ من نوفمبر ١٩٥٣
دعوى : قبولها ، شرط صفة ، شخص اعتباري ، مصلحة مجاري ، حق قاض ، ق ١٤٥ لسنة ١٩٤٩
ص ٦١١

الحكم ٤٦٠ :
١ - دعوى : استحقاق فرعية ، إستئناف ، سرعة في نظر دعوى . تنفيذ عقاري مرافعات

١١٠٨ و ٤٠٥ و ٤٨٢ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
مرافعات (ملني) م ٦٠١

ص ٦١٢

الحكم ٤٦١ : ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - محل : عقد، غير محدد المدة، إنهاء، مرسوم
٣١٧ لسنة ١٩٥٢ م ٤٥ وفاة، جز، مرض
ب - رب عمل : سلطته في تنظيم منشأته،
عقد لإنشائه. إثباته. ص ٦١٢

الحكم ٤٦٢ : ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - عقد عمل : لإنشائه، مسؤولية السلف.
ب - مكافأة نهاية الخدمة، قانون، نزيهة
من حيث الزمان، قاعدة تنظيمية أمرة، نظام
عام، مرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢
ص ٦١٢

الحكم ٤٦٣ :

ضريبة : أرباح استثنائية، وطاؤها لتحديد
الربح الخاص لها، رقم المقارنة اختياره، عمول،
حقه في الاختيار، ق ٦٠ لسنة ١٩٤١ م ٣٢، قرارات
وزير المالية ٢٤٢ و ٢٥٩ و ٢٨٠ لسنة ١٩٤١
و ٢٢ لسنة ١٩٤٢. ص ٦١٢

الحكم ٤٦٤ :

قضى : طعن، أحكام، إيداع. ق ٥٧ لسنة
١٩٥٩ م ٧. صور ومستندات ص ٦١٤

الحكم ٤٦٥ : ٢١ من نوفمبر ١٩٦٢

موظف : التزاماته. إختراعه، حكم، تدليل،
عيب، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٢٨١، مدني
م ٦٨٨ / ٣ ص ٦١٤

الحكم ٤٦٦ :

نزع ملكية : منفعة عامة، تسيير، تقديره،
ق ٥ لسنة ١٩٠٧. ص ٦١٥

الحكم ٤٦٧ :

١ - عقد : إداري : تكييف.
ب - غرامة تأخير : عقد إداري، شرط
جزائي.

٢ - ضرر. غرامة تأخير، عقد إداري.

د - تنفيذ عيني : عقد إداري : إخلال بمعاقد
مع الإدارة بالتزامه. ص ٦١٥

الحكم ٤٦٨ : ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٢

دعوى : رسم، أوراق، قراطيس مالية :
تقديره : ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١، ق ٤٤ لسنة
١٩٢٩ ص ٦١٦

الحكم ٤٦٩ :

١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية وعاؤها
تقدير، حكم، أرباح ١٩٤٧

ب - ضريبة : أرباح استثنائية : شرط
الخصوع لها ق ٦٠ لسنة ١٩٤١ م ١ ص ٦١٧

الحكم ٤٧٠ :

أحوال شخصية
١ - طلاق، على مال. أحوال شخصية
المصريين.

ب - إرث : موافقة، طلاق : أحوال
شخصية المصريين. ص ٦١٧

الحكم ٤٧١ :

أحوال شخصية
وقف : واقف شرط، تفسيره. ق ٤٨ لسنة
١٩٤٦ ص ٦١٨

الحكم ٤٧٢ : ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - دعوى : قيمتها، تقديرها. أرفاق.
مرافعات م ٣ و ٣٢.

ب - قضى : طعن، حالاته، اختصاص
دعوى قيمتها، تقديرها. مرافعات م ٤٤٤، ق

٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢٣

ج - حكم : تدليل، عيب، تحقيق، حق
أرفاق، مرور ملكية بالمدة الطويلة ص ٦١٨

الحكم ٤٧٣ :

- ١ - بلدية : رسم على الملاهي ، ضريبة ، التزامها بعهده ، ق ١٤٥ لسنة ١٩٤٤م و ٢٣٣ مرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ ، ١٩٠٧ ، ١٢٠
- ب - ملاهي : ضريبة ، وعاقبها .
- ج - ضريبة : ملاهي ، وإعفاء تحصيل .
- د - وفاة : تلبية ، بيانها ، أمرا ل ٢٥ من

مارس ١٨٨٠

- هـ - تقادم : ضريبة . ق ٢ لسنة ١٩٤٠ م
- ٢٧٧ / ١ و ٢٨١ ص ٦٢٠

الحكم ٤٧٤ :

- ١ - حيازة : دعوى ، حق ، قاضي الحيازة تعرضه .
- ب - دعوى : حيازة : مدعى عليه ؛ حق طعنه .
- ج - منع تعرض : دعوى ، حكم ؛ تقريره أن الطاعن أقام السلم جميعه داخل المر .

ص ٦٢١

الحكم ٤٧٥ :

- إثبات : قوة الأمر المقضي ؛ قضى طعن ؛ مخالفة حكم سابق .
- ص ٦٢٢

قضاء المحكمات الإدارية العليا

منح الفصل بنهر الطريق التأديبي

- الحكم ٤٧٦ : ٣ من فبراير ١٩٦٣
 - أموض اختصاص : مخزن ، جرد ، لائحة مخازن ، مشتريات ، دفتر مخزن .
- ص ٦٢٤

الحكم ٤٧٧ :

- ١ - عقوبة توقيف الإدارة [بما عدا غم] حالة الموظف للمحاكمة التأديبية ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م ٩٥
- ب - ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - موظف صغير : إخطافه عليه ، مركز قانوني سابق عليه .

- ج - قانون : ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، سرية على الماضي .
- ص ٦٢١

الحكم ٤٧٨ :

- مبعاد : ستين يوما - تنظيم ، انتظار نتيجة بعد مضي الستين يوما ؛ شرطه .
- ص ٦٢٧

الحكم ٤٧٩ :

- صلاحية الحكم : منح ، نسب مجلس مخصوص .
- ص ٦٢٧

الحكم ٤٨٠ : ٢٠ من فبراير ١٩٦٣ .

- إصلاح زراعي : موظف نقله ؛ ق ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر ، مجلس أوقاف أعلى .
- ص ٦٢٨

الحكم ٤٨١ :

- ١ - قرار تأديبي : سيه
 - ب - - صيدلي : بدل طبيعة عمل مهنة ، مزاويتها في غير أوقات العمل الرسمية بدون ترخيص ، دليل .
- ص ٦٢٨

الحكم ٤٨٢ :

الـ واعظ ارشاد : إدارة تفتيش : خطة
لـواعظ ، مخالفتها .

ب - تقرير سري : درجة ضعيف ق ٢١٠

لسنة ١٩٥١ م ٣٠ و ٧٤ : رقابة المحكمة .

ملازمة . تقديرية . ص ٦٢٩

الحكم ٤٨٣ : ٦ من مارس ١٩٦٣

تحقيق إداري : إجراءاته ، طريقته . ص ٦٣٠

الحكم ٤٨٤ :

قرار تأديبي : رقابة قانونية عليه :

مشروعته . استظهارها ، سيده التحقيق من

قيام ، ومطابقته . ص ٦٣١

الحكم ٤٨٥ : ٢٤ من أبريل ١٩٦٣

ميجاد : ستين يوما ، قده لسنة ١٩٥٩

بشأن تنظيم مجلس الدولة م ٢٢ ، نظم ، رفضه

إخطار منظم . ص ٦٣١

ثالثا- التبشيرات

القوانين

قانون ٣٤ : بتعديل بعض أحكام القانون
١٨٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم الجامعات
في جمهورية العربية المتحدة . ص ٢٠
قانون ٣٧ : بقرار أعفادات من الرسوم
الجزرية . ص ٢٠٢
قانون ٣٩ : بشأن قصر التعليم التجاري على
المرحلة الثانوية ص ٢٠٣
قانون ٤٠ : بتعديل أحكام عقد الامتياز
الممنوح للشركة العامة للبرول بمقتضى
القانون ٤٩ لسنة ١٩٥٧ ص ٢٠٥
قانون ٤١ : بتعديل أحكام القانون ٢١ لسنة
١٩٥٨ بتنظيم الصناعة وتشجيعها
ص ٢٠٥
قانون ٤٢ : بتعديل أحكام القانون ٢٠٣
لسنة ١٩٥٩ بشأن التصدير ص ٢٠٧
قانون ٤٣ : بإعفاء خمسة أكتاك خشبية
وملحقاتها استوردتها حكومة جمهورية
ألمانيا الاتحادية من جميع الضرائب
والرسوم والعوائد الجزرية وغيرهما من
الضرائب والرسوم . ص ٢٠٨
قانون ٤٤ : بالتيسير على صغار الزراع
المشتريين للأراضي الزراعية عن
صودرت أموالهم . ص ٢٠٩

١٩٦٣

قانون ١٤١ : بتشكيل مجالس الإدارة في
الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة
وكيفية تمثيل العاملين فيها . ص ١٧١
قانون ١٤٢ بشأن سريان أحكام قانون النيابة
الإدارية والمحاكمات التأديبية على أعضاء
مجالس إدارة التفكيلات النكالية
المشكلة طبقا لقانون العمل ، وعلى
أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين في
الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة
ص ١٧٣
قانون ١٤٣ : بتعديل القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤
بشأن بعض ، الأحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسئولية
المحدودة . ص ١٧٤
قانون ١٥٦ : بشأن تعيين خريجي الكليات
والمعاهد العليا النظرية . ص ١٧٥
قانون ٢٢ : بشأن الجمعيات والمؤسسات
الخاصة . ص ١٧٧
قانون ٢٣ : بشأن منح معاشات للوظائف
والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم
قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم
يحصلوا على معاش . ص ١٩٧

١٩٦٤

قانون ٤٥ : بإنشاء البنك العربي الافريقي

ص ٢١١

المذكرة الإيضاحية

ص ٢٣٣

قانون ٤٦ : بإصدار قانون نظام الباعلين

ص ٢٤٠

المدنيين بالدولة .

قانون ٥٥ : بشأن المبانى .

ص ٢٦٨

قانون ٥٧ : بتعديل أحكام القانون ١٦٥

لسنة ١٩٥٧ بتنظيم مزاولة مهنة صانعى

الأسنان ومحال صنعها .

ص ٢٧٠

قانون ٥٩ : بشأن العمدة والمشايخ ص ٢٧١

قانون ٦٠ : بتعديل أحكام القانون ١٧٤

لسنة ١٩٥٦ بفرض الرسم الإحصائى

ص ٢٨٠

الجركى

قانون ٥١ : بإصدار قانون هيئة الشرطة .

ص ٢٨١

قانون ٦٢ : بتعديل أحكام قانون العمل ٩١

ص ٢٢٣

لسنة ١٩٥٩ .

قانون ٦٣ : بإصدار قانون التأمينات

ص ٢٢٢

الاجتماعية .

قانون ٦٤ : بالإعفاء من الضريبة حل المهن

غير التجارية للشغلين بالفن من مطربين

ص ٢٨٥

وعازفين وملحنين .

قانون ٦٥ : بشأن بعض الأحكام الخاصة

ص ٢٨٦

بتشكيلات المجالس المحلية .

المحكمة

مجلس قضاء شرعي

الانفصال الجنائي* في شرائع المسيحيين

في الجمهورية العربية المتحدة

للدكتور جميل الشرقاوي

تمهيد :

الانفصال الجنائي صورة ناقصة لانحلال الزواج ، فهو لا يعنى سوى وقف المعيشة المشتركة بين الزوجين ، وانقضاء ما يرتبط بهذه المعيشة المشتركة من التزامات ، ولكن مع بقاء الارتباط بالزواج ، على الخصوص فيما يؤدى إليه من منع كل من الزوجين المسيحيين من عقد زواج جديد ، ولذا فاختلافه عن الطلاق ، الذى يحل به الزواج حلاً تاماً ، اختلاف جوهري ، يجعل وصف الانفصال بأنه صورة لانحلال الزواج ، تجاوزاً في التعبير .

والانفصال الجنائي ، تعبير مسيحي ، لا يعرف في غير الديانة المسيحية ، بل إن بعض مذاهب هذه الديانة لا يأخذ به ، فالأرثوذكس لا يعرفون سوى الطلاق ، والانفصال نظام كاثوليكي نشأ في قانون الكنيسة الكاثوليكية ، الذى جعله صورة الانحلال الجائزة لدى الكاثوليك بعد استبعاد الانحلال الحقيقي بالطلاق^(١) .

وقد وجد نظام الانفصال نتيجة الصراع بين قواعد القانون الروماني التى كانت تميز الطلاق في نطاق واسع ، وبين المبدأ الكاثوليكي الذى يقضى بعدم قابلية الزواج للانحلال ، والذى نجحت

* جاء في الصباح الخير : الجنان بالضم قال أبو زيد هو الجنان ، وقال الأصمعي الجنان : النفس ، والجنان هو الجسم والجسد .

(١) وقلق يسمى نظام الانفصال الجنائي : (طلاق الكاثوليك) .

الكنيسة في فرضه على أتباعها عند ما أصبحت سلطة التشريع والقضاء في مسائل الزواج^(١). على أنه يلاحظ أن تأثير البروتستانت بالقواعد الكاثوليكية جعل الانفصال نظاماً مقراً في شرائعهم، حتى لدى شيعةهم التي خرجت على مبدأ عدم انحلال الزواج وأباحت الطلاق.

وقد نظمت الإرادة الرسولية المنظمة للزواج في الكنيسة الكاثوليكية الشرقية، والتي يخضع لها الكاثوليك الوطنيون، الانفصال الجثائي في المواد من ١١٧ إلى ١٢١^(٢)، كما أن قانون الإنجليكان الوطنيون نظمه في المواد من ١٤ إلى ١٦، وأطلق عليه تسمية «المفارقة». ولذا ندرس الانفصال في شريعة الكاثوليك، وفي شريعة الإنجليكان، مقسمين دراستنا إلى بحثين، تسلك في الأول عن الأسباب التي تميز الانفصال، وفي الثاني عن آثار الانفصال الجثائي وانتهائه.

(١) انظر مقالنا عن انحلال الزواج وأسبابه في التشريعات الأوروبية، القانون والاقتصاد السنة ٢٨ ص ٢٣٢.

(٢) وهي مطابقة للمواد من ١١٢٨ إلى ١١٣٢ من القانون الكنسي الكاثوليكي الفرنسي. انظر شرح القانون الكنسي، ج ٢ تأليف (دوكليز) صفة ٤٥٤ وما بعدها.

المبحث الأول

أسباب الانفصال الجنائي

تدخل القضاء في تقرير الانفصال :

من نصوص الإرادة الرسولية نستطيع أن نعرف أن الانفصال لا يلزم له ، في شريعة الكاثوليك ، وبالنسبة لأغلب الأسباب التي تبرره ، تدخل سلطة قضائية أو غير قضائية ، وأنه يمكن أن يقوم بمجرد ترك أحد الزوجين للآخر ، إذا توافر لمصلحته السبب الشرعي الذي يميز الانفصال بهذه الطريقة ، دون حاجة إلى أن يستند في هذا الترك إلى قرار من القضاء ، فالمادة ١١٩ من الإرادة الرسولية تقيد جواز الانفصال دون حكم من القاضي لمن ارتكب زوجه الزنا ، والمادة ١٢٠ تقضي بأنه إذا ارتد الزوج عن الكاثوليكية ، أو ربي أولاده على غيرها ، أو سلك سلوكا محرما وشائنا ، أو وضع زوجه في خطر جسم للنفس أو الجسد ، أو جعل الميثة المشتركة صعبة جداً بسبب تصرفه القاسي ، يكون للزوج الآخر حق الانفصال عنه . بسلطة الرئيس الكنسي أومن نفاذ نفسه أيضاً إذا ثبت لديه وقوع السبب وكان خطر في الانتظار . أما الانفصال بسبب الهجر ، فلا يكون إلا بقرار الرئيس الكنسي طبقاً للمادة ١٢٠/٢ ، أي لا يحصل في ظل التنظيم الحالي لقضاء الأحوال الشخصية ، إلا بحكم القضاء .

أما قانون الإنجليين الوطنيين فيبدو أنه لا يجعل الانفصال واقفاً إلا بحكم قضائي ؛ فالمادة ١٥ من هذا القانون تنص على أنه إذا توافر سبب الانفصال ولم تفلح المصالحة بين الزوجين وطلب الزوج (المفارقة) « جاز السلطة المختصة أن تحكم له ، ، عما يدل على أن تدخل القضاء ضروري لقيام حالة الانفصال ، وللقضاء في الحكم بالانفصال أو برفضه سلطة تقدير تظهر من أجل الحكم به جوازا ولو كانت أسبابه متوافرة ^(١) .

ولكن يجب ألا يفهم أن إمكان إنشاء حالة الانفصال في شريعة الكاثوليك بافتراق الزوجين فعلا ، لا يعني إعفاء الانفصال في هذه الصورة من الرقابة القضائية ؛ ذلك أن إتمام الانفصال بهذه الطريقة يستلزم توافر شروط معينة ؛ من حيث مبرر الانفصال في حالة الزنا ، ومن حيث خطورة الانتظار في الحالات الأخرى ، ويجوز رفع الأمر لقضاء المنازعة في توافرها ؛ فلذا ما تحقق القضاء من توافرها أقر الزوج الذي أنشأ حالة الانفصال بالافتراق الفعل على سلوكه ، ولكنه لا ينفقه .

(١) ولو كان يجوز لمن توافر السبب لمصلحته أن يترك زوجه منفثاً بذلك حالة الانفصال كما هو الحكم في شريعة الكاثوليك ، لكان الحكم بالانفصال واجبا على القضاء لمجرد توافر أسبابه .

بحكمه عندئذ حالة الانفصال ، بل يقرر وجودها منذ أنشأها الزوج بفعله ، على خلاف الحال فيما لو كانت الدعوى مرفوعة إلى القضاء للحكم بالانفصال ، إذ يكون الحكم منشأ لحالة الانفصال .

الأسباب المبررة للانفصال :

١ - في شريعة الكاثوليك

تحدد نصوص الإرادة الرسولية الأسباب التي تبرر الانفصال الجنائي في المواد من ١١٨ إلى ١٢٠^(١) ، وتذكر هذه المواد أن أسباب الانفصال الجنائي هي^(٢) : الزنا (المادة ١١٨) وانتهاك الزوج إلى بدعة غير كاثوليكية أو تربية الأولاد تربية غير كاثوليكية أو سلوكه المجرم والشائن^(٣) . أو خطورته على نفس أو جسد زوجته ، أو جعله للمعيشة المشتركة صعبة جداً بسبب تصرفه القاسي ، أو غير ذلك من البررات التي تشبهها (المادة ١٢٠ فقرة ١) وكذلك المجر عن رداءة (المادة ١٢٠ فقرة ٢) .

ومن تحديد أسباب الانفصال على هذه الصورة يتضح أن نصوص الإرادة الرسولية لا تحصر هذه الأسباب ؛ فهي تذكر الزنا والمجر ثم أسباباً أخرى تسمح بالقياس عليها وجعل كل مبرر يشبهها سبباً للانفصال ، ولكن يلاحظ أن الفصل بين عدة أسباب للانفصال في شريعة الكاثوليك على الصورة السابقة ، وعدم ضمها في سبب عام جامع لكل صورها ، ليس بلاغية ؛ ذلك أن قواعد الانفصال تنفتح في حال الزنا عنها في حال المجر ، كما أن الانفصال للأسباب الأخرى التي تذكرها المادة ١٢٠/١ ، له أحكام مختلفة عن أحكام السببين السابقين ، مما يبرر دراستنا لهذه الأسباب بتقسيمها التي وردت به في نصوص الإرادة الرسولية ، فتستكم عن الزنا كسبب للانفصال ؛ ثم عن المجر ؛ وأخيراً عن الأسباب الأخرى .

١ - الزنا :

تقضى المادة ١١٨ من الإرادة الرسولية بأنه : ١ - إذا زنا أحد الزوجين حتى الزوج البريء ، مع بقاء وثاق الزواج ، أن يهجر المعيشة المشتركة حتى هجرًا دائماً ، إلا أن يكون وافق على جرم زوجته أو سببه له ، أو صفع له عته بالتصريح أو بالدلالة أو اقترب هو نفسه الجرم عته . ٢ - يكون الصفع بالدلالة إذا عاشر الزوج البريء الزوج الآخر طوعاً ، وبانتطاف الزوج إلى زوجه بعد أن علم بجرم زناه . ويقدر هذا الانتطاف إذا مضت ستة أشهر على حادث الزنا ، ولم يطرده الزوج الزاني ، أو لم يغادره ، أو لم يرفع شكوى (شرعية) عليه^(٤) .

(١) وهي من نصوص حطب عنوانه [في افتراق الزوجين في الفصح والمائنة والحكني] .

(٢) وتستخدم فيياتها الألفاظ الواردة في الترجمة العربية للإرادة الرسولية .

(٣) ترجمه في مؤلف « دوكليتر » السابق ، فقرة ٤٥٧ :

s'il mène une vie criminelle ou ignominieuse

فوقوع الزنا من أحد الزوجين يحمل للأخر الانفصال عنه ، من تلقاء نفسه ، أو إذا أراد ، بحكم من القضاء يطلب فيه تقرير الانفصال لهذا السبب^(١) . لكن يلاحظ أن نص الإرادة الرسولية يعدد كثيراً من الأسباب التي تسقط حق الزوج البريء في الانفصال ، فرضاه بفعل زوجه ، ومن باب أولى تحريره عليه ، أو ثبوت ارتكاب فعل الزنا عليه ، أو حتى مجرد سوء سلوكه الذي يسبب وقوع زوجه في الزنا^(٢) يؤدي إلى حرمانه من حق الانفصال .

ويحمل فقهاء الكاثوليك لواط ومواقعة الحيوانات^(٣) نفس حكم الزنا .

٢ - المحسر :

تص على اعتبار الهجر سبباً للانفصال الجنائي ، الفقرة الثانية (البند ٢) من المادة ١٢٠ ، ونصها كما يأتي (يستطيع الزوج الذي يهجره زوجه عن رضاء أن ينال هو أيضاً من الرئيس الكنسي المحل قراراً بالفراق إلى زمن معين أو غير معين)^(٤) . أي أن الهجر بلا مبرر (هـ) يجعل للزوج المهجور حق الانفصال ، لكن الانفصال هنا يلزم له صدور قرار من الرئيس الديني ، أي ، في ظل التنظيم القائم ، يلزم له حكم قضائي ينشئ حالة الانفصال ، ولا يستطيع الزوج أن يوجد حالة الانفصال من تلقاء نفسه ، أي بالفراق الفعلي ، كما هي الحال بالنسبة للزنا^(٥) .

٣ - سوء سلوك الزوج وما يشبهه :

وتص عليها الفقرة الأولى من المادة ١٢٠ من الإرادة الرسولية التي تقضي بأنه : إذا اتهم أحد الزوجين إلى بدعة غير كاثوليكية ، أو سلك سلوكاً محرماً وشائناً ، أو وضع زوجه في خطر جسم لنفس أو الجسد ، أو جعل المعيشة المشتركة صعبة جداً بسبب تصرفه القاسي ؛ لهذه وما شاكلها تكون للزوج الآخر أسباباً مشروعة لفارقة زوجه بسلطة الرئيس الكنسي الأعلى ، أو من تلقاء نفسه أيضاً إذا ثبت لديه وقوع السبب وكان خطر في الانتظار^(٦) .

ويلاحظ أن ما تص عليه هذه المادة من اعتبار خروج أحد الزوجين عن المذهب الكاثوليكي سبباً للانفصال غير قابل للتطبيق ، لأن هذا التغيير في المذهب يؤدي إلى خروج علاقة الزوجين

(١) المادة ١١٩ من الإرادة الرسولية . (٢) مؤلف دوكلير السابق ، فقرة ٤٥٥ .

(٣) bestialité و eodomie ؛ المرجع السابق نفس الموضع .

(٤) ليس لهذا النص شيء في القانون الكنسي الكاثوليكي الغربي .

(٥) فإذا كان ترك منزل الزوجية لتعقيق مصلحة الزوج ، كالتهرب من الزواج أو الراحة أو التلازمة ، أو دفع ضرر كالهرب من قسوة زوجه وسوء معاملته لم يكن هجراً بلا مبرر ، وكذلك لا يعتبر هجراً غير معرر ، واعتقاداً إذا تم بافراق الزوجين .

(٦) أو الأسباب الأخرى المذكورة في المادة ١٢٠/١ .

(٧) مطابق للمادة ١١٣٩/١ من القانون الكنسي الغربي .

من حكم الشريعة الطائفية إلى حكم الشريعة الإسلامية ، وتحدد التزامات الزوجين عندئذ ، كما يخضع الزواج في انحلاله لقواعد هذه الشريعة .

وترية الأولاد على غير التام الكاثوليكية ، كبرر لطلب الانفصال تفترض أن الزوجين باقيا على مذهبهما وطائفتهم . حتى يظلا غاضبين لشريعتهم الطائفية ، شريعة الكاثوليك (١) وتنص المادة ١٢٠ بأن السلوك المجرم والثالث ، ووضع الزوج في خطر جسيم على النفس أو الجسد ، وما شاكل ذلك ، يجعل للزوج الآخر حق الانفصال . ومن الواضح أن السلوك المجرم والثالث أن تعرض الزوج للخطر ليس من الأسباب المحددة ، ولذا يمكن القول بأن النص يجعل سوء السلوك الذي يتعارض مع واجبات الأزواج مبررا للانفصال ، مع ترك الحكم على أي نوع من هذا السلوك للسلطة القضائية التي تحكم بالانفصال ، أو تراقب مباشرة الزوج لحقه في الانفصال من تلقاء نفسه استنادا لهذا السبب (٢) ذلك أن الانفصال الجائز لهذا السبب أو لغيره من الأسباب التي أشارت إليها المادة ١٢٠/١ يمكن أن يتم دون حاجة إلى استصدار حكم به من القضاء بل يستطيع الزوج أن ينشئ حالة الانفصال من تلقاء نفسه ، بالافتراق الفعلي عن زوجته ، بشرط أن يثبت وجود خطر من انتظار حكم القضاء بالانفصال ، ويكون عليه إذا ما نوزع في حقه في الانفصال أن يثبت ، مع توافر مبرر الانفصال ، توافر شرط الخطورة من الانتظار ، ولكن إذا لم يكن شرط الخطورة متوافرا ، يكون على الزوج أن يلجأ إلى القضاء للحصول على الحكم بالانفصال .

٢ — في شريعة الإنجليز

تعرف المادة ١٤ من قانون الإنجليز الانفصال الجائز ، الذي نسميه بالمفارقة ، فنقول : (المفارقة هي تباعد الزوجين عن بعضهما البعض بسبب تنافر بينهما . وتزول المفارقة بالمصالحة بينهما) . وتحدد المادة ١٥ من نفس (القانون) الأسباب المبررة لهذه المفارقة ، وكيفية تقريرها ؛ فنص على أنه : (إذا أصبحت عيشة أحد الزوجين منقصة ومرة فوق الاحتمال بسبب سوء معاملة الآخر للتواضع ، ولم تفلح المصالحة بينهما وطلب للمفارقة جاز للسلطة المختصة أن تحكم له بها إلى أن يتصالحا) .

ومن النص السابق يتضح أن قواعد الإنجليز لا تعدد أسباب الانفصال ، بل تجعلها سببا واحدا عاما هو سوء المعاملة التي تستحيل معه الحياة الزوجية ، وترك بعد ذلك للقضاء تقدير

(١) إما إن كان أحدهما قد غير مذهبه ، فإن الشريعة الإسلامية واجبة التطبيق تجعل الولاية على النفس للاب ، وتقبل له عندئذ أن يحدد الدين الذي يلتزمه للأولاد ولو كان غير الكاثوليكية ، ومن المسلم أن تنير المذهب ، ومن باب أولى تغيير الدين ، يؤدي إلى استبعاد قانون الطائفة الكاثوليكية . فلا يكون هناك على الكلام عن الانفصال الجائز بين الزوجين .

(٢) توب مؤلف (دوكلير) السابق فقرة ٤٥٧

ما إذا كانت الحال قد وصلت إلى هذا الحد نتيجة للأفعال المنسوبة لأحد الزوجين من الآخر . كما يظهر أن الطريقة الوحيدة لإيجاد حالة الانفصال بين الزوجين هي صدور حكم بذلك من السلطة القضائية المختصة .

ويشير النص إلى جواز الحكم بالانفصال بعد فشل محاولات المصالحة بين الزوجين ؛ ولكننا نعتقد أن هذا النص لا يضع شرطاً للحكم بالانفصال ، هو فشل محاولات الصلح ، أو أنه يفرض على القضاء هذه المحاولة كإجراء لازم قبل الحكم بالانفصال ، وإنما يبدو أنه يقصد بالإشارة إلى عدم إمكان الصلح يان ضرورة وصول الخلاف بين الزوجين إلى الحد الذي يتعذر معه التناغم بينهما .

المبحث الثاني

آثار الانفصال الجنائي وانتهائوه

آثار الانفصال في شرعية الزوجين :

١ - في شرعية الكاثوليك

لا تتناول نصوص الإرادة الرسولية آثار الانفصال في علاقة الزوجين بالتنظيم ، ولا تتضمن من أحكام تتعلق بهذه الآثار سوى المادة ١٢١ ، التي تنص بأنه : (عند الاقتراق يجب أن يربي الأولاد لدى الزوج البريء ، وإذا كان أحد الزوجين غير كاثوليكي فلهذا الزوج الكاثوليكي (١) ما لم يأمر الرئيس الكسبي بخلاف ذلك في كلتا الحالتين لحير البنين أنفسهم ، على أن تضمن دوماً تربيتهم الكاثوليكية) .

ولكن معنى الانفصال الجنائي نفسه ، بما هو مجرد اقتراق في الفراش والعلام ، مع بقاء رابطة الزوجية ، يحدد آثار الانفصال في علاقة الزوجين ، إذ يعني كل منهما من التزامه بالمساكنة وما يرتبط به من التزام بأعمال المساعدة ، ولكن تبقى التزاماته الأخرى فيلزم كل منهما بالإخلاص رغم الانفصال (٢) ، كما يبقى الالتزام بالنفقة على عاتق من كان ملتزماً به قبل الانفصال ، ولو كان مستحق النفقة هو المشلول عن الانفصال (٣) .

(١) وقد أشرنا من قبل إلى أن حصول الانفصال يخرس اتحاد الزوجين في الطائفة والمنصب الكاثوليكي ، فإذا غير أحدهما عقيدته بعد الحكم أو نشوء حالة الانفصال ، كان المرجع في تحديد الحقوق المتعلقة بترية الأولاد للحرية الإسلامية .

(٢) فإذا واقع غير زوجة عد زانيا ، واستحق عقوبة الزنا إذا توافرت شروط العقاب الأخرى . ويخفف القانون الإيطالي من التزام الإخلاص بعد الانفصال . فيخفف عقوبة الزوج الزاني أو يفيقه منها ، انظر مؤلفنا عن القانون الفرنسي للعارن ، فقرة ٨٥ .

(٣) وهنا هو حكم كل من القانون الفرنسي والقانون الإيطالي ، المرجع السابق فقرة ٥٦ من ٢٠٣ و ٢١٢ .

٢ — في شريعة الإنجليين

تبين المادة ١٥ من قانون الإنجليين بعض آثار الانفصال في النفقة فتتص على أنه (إن كان الزوج سبها (سبب المفارقة) وجبت عليه النفقة لامرأته وأولاده الذين في رضاعتها أو حضانتها بانفلاق الزوجين على تقديرها ، أو بتقديرها من السلطة المختصة وإن كانت الزوجة سبب المفارقة فلا تلزمه النفقة عليها إلا إذا كان له أولاد في رضاعتها) . كما تبين المادة ١٦ حكم الجهاز والنفقة بعد الانفصال فتتص بأنه : « إذا كانت علة المفارقة في الزوجة فلها منافعها (فقط) المزودة به من بيت أبيها خاصة . وإلا فلها منافعها ومهرها أيضا ، » .

ولم تجد النصوص حاجة إلى بيان الأثر الذي يرتبط بطبيعة الانفصال الجنائي ، باعتباره مجرد افتراق في المعيشة مع بقاء وثائق الزواج ، وهو سقوط التزام كل من الزوجين بالمساكنة وما يرتبط به من التزام بالخدمة أو المساعدة ، لأن ترتب هذا الأثر مفروض لا يحتاج إلى النص (١) . ولكن قانون الإنجليين ينظم النفقة بعد الانفصال بصورة تخالف المؤلف ، إذ لا يجعلها حقا للمرأة على الرجل إلا إذا كان هو سبب المفارقة ، فإن كانت المرأة سبها حرمت من النفقة إلا إن كان له منها أولاد ترضعهم ، والمفهوم أن النفقة تكون عندئذ أجراً للرضاعة ولمصلحة الأولاد دون الزوجة ، ومنطقي الانفصال في الشريعة المسيحية أن الزواج باق ، وأنه لا يتصل من آثاره إلا ما يرتبط بالمعيشة المشتركة ، ولذا لم يذهب كل من القانون الفرنسي أو القانون الإيطالي إلى حرمان الزوجة من النفقة ولو كانت مسئولة عن أسباب الانفصال . على أن حكم شريعة الإنجليين يمكن تبريره في ضوء اعتبار النفقة جزاء للاحتباس ، وما دام إخلال المرأة بحق الرجل في احتباسها يعزى إلى خطيتها تعد ناشراً ويسقط حقها في النفقة .

وتتص المادة ١٦ من قانون الإنجليين على أن حق المرأة فيما أحضرته من جهاز لمنزل الزوجية لا يتأثر بمسئوليتها عن أسباب الانفصال ، ولكنها تسقط حقها فيما يكون قد اشترط لها من مهر عند الزواج ، في هذه الحال ، باعتباره جزاء ماليا يترتب على هذه المسئولية (٢) .

انتهاء حالة الانفصال :

الانفصال الجنائي ، كما رأينا ليس حالة نهائية ، لأنه لا يحسم في حل الزواج ، فالزواج يظل قائماً وإن كان غير منفذ في بعض أحكامه ، ولكن من الممكن أن تنتهي هذه الحالة إما بعودة الزوجين إلى المعيشة المشتركة إذا حصل بينهما صلح أو إذا زال سبب الانفصال . أو بانتهاء الزواج

(١) ولا يحتاج القول ببقاء التزام الزوجين بالإخلاص رغم الانفصال ، إلى النص أيضاً ، مادام المسلم أن الزواج باق رغم الانفصال .

(٢) وفكرة عازاة الزوج المسئول عن الانفصال تسود تنظيره في كل من التشريعين الفرنسي والإيطالي ، انظر مؤلفنا السابق ،قرة ٨٤ .

نفسه ب وفاة أحد الزوجين ، أو بالطلاق في شريعة الإنجليييين دون شريعة الكاثوليك . و انتهاء الانفصال بالوفاة لا يختلف في شريعة عنه في الأخرى ، كما أنه لا يحتاج إلى أكثر من الإشارة إليه ، ولنا فكلما منا عن انتهاء الانفصال في شريعة الكاثوليك والإنجليييين يقتصر على أسبابه الأخرى .

١ - في شريعة الكاثوليك

يعتبر صفح الزوج البريء ، عن ذنب الزوج المسئول عن الانفصال ، وطلبه إليه العودة إلى الحياة المشتركة سبباً لإنهاء حالة الانفصال ، وقد نصت الإرادة الرسولية على ذلك في المادة ١١٩ بالنسبة للزنا ، فقضت بأنه : « لا يتحتم أبداً على الزوج البريء سواء أهرج زوجته الزاني بحكم القاضي أم تلقاه نفسه وفقاً للفرع ، أن يرجع فيقبل زوجه الزاني في مشاركة للمعيشة الزوجية . لكنه يستطيع أن يقبله أو أن يستدعيه ، ما لم يكن الزوج المجرم قد اتحل برضى الزوج البريء ، حالة منافية للزواج . »

فهذا النص يقضى بأن الزوج البريء لا يلزم بالعودة للحياة المشتركة ^(١) ، ولكنه يستطيع إلزام الزوج الآخر بالعودة للحياة المشتركة باستدعائه لذلك ، ما لم يكن وافق قبل هذا الاستدعاء على ما يقناني مع ذلك كرهبة الزوج الزاني ^(٢) .

ويمكن أن يمد نفس هذا الحكم إلى حالة الانفصال لسبب غير الزنا ، رغم عدم النص على ذلك في الإرادة الرسولية ، نظراً لاتحاد طبيعة كل الأسباب المبررة للانفصال ، والتي تجعله جزاء على الزوج المسئول لمصلحة الزوج البريء .

وإذا اقترن الصفح بترامض بين الزوجين على العودة إلى الحياة المشتركة ، أى بالصلح بينهما ، فلا شك في انتهاء حالة الانفصال بهذا الصلح ، بالنسبة لجميع الأسباب .

أما الانفصال لسبب من الأسباب الأخرى ، كسوء السلوك أو الهجر ، فإنه ينتهي بمجرد زوال سبب الانفصال بمعنى أن الزوج الذي نشأت حالة الانفصال لمصلحته ، يلتزم بأن يعود إلى المعيشة المشتركة إذا طلب ذلك الزوج الآخر ، وتنص على ذلك الفقرة الأولى (٢) من المادة ١٢٠ من الإرادة الرسولية التي تقضى بأنه : « في جميع هذه الأحوال » أحوال الانفصال بسبب السلوك أو تغيير العقيدة . يجب العودة إلى الحياة المشتركة عند زوال سبب الاغراق ، كما تشير إلى حكمها الفقرة الثانية من نفس المادة الخاصة بالانفصال للهجر .

على أنه إذا كان الانفصال في حالة سوء السلوك محكوماً به من القضاء ، فإن من حصل على

(١) سواء أكان الانفصال بالاتفاق الضلي أو بحكم القضاء كما تدرك المادة .

(٢) أنظر مؤلف (دوكليز) السابق ، فقرة ٤٥٦ .

حكم الانفصال لا يلتزم بالعودة إلى الحياة المشتركة قبل صدور حكم يلزمه بذلك إلا إذا كان الحكم صادراً بالانفصال لمدة معينة ، إذ تنتهي حالة الانفصال بانتهاء هذه المدة ، وتنص على هذا الحكم بقية الفقرة ١ من المادة ١٢٠ فتقول : « أما إذا تقرر الاقتران بأمر الرئيس الكنسي إلى زمن معين أم غير معين ، فلا يلتزم الزوج البريء بذلك إلا بناء على قرار من الرئيس الكنسي أو عند انقضاء الزمن المعين » ، والفقرة الثانية من نفس المادة التي تقضي بأن الزوج يستطيع ، بسبب الهجر غير المبرر ، الحصول حكم بالانفصال « إلى زمن معين أو غير معين بموجب منطوق (الفقرة ١) (٢) » .

في شريعة الإنجليز

تنص المادة ١٤ من قانون الإنجليز على أن المفارقة (أي الانفصال) تزول بالمصالحة بين الزوجين ، ولكن هل يعني هذا النص أن انتهاء الانفصال لا يكون إلا بالتراضي بين الزوجين على العودة إلى الحياة المشتركة ، ولا يكفي لذلك مجرد صفح الزوج الذي صدر لمصلحته حكم الانفصال ؟ الواقع أنه رغم عدم النص على الصفح باعتباره سبباً لإنهاء الانفصال ، يجب اعتباره كذلك حتى لا يكون حكم الانفصال على الزوج البريء لاه ، فلا يستطيع رد زوجه إلى الحياة المشتركة رغم قيام الزواج خصوصاً أن شريعة الإنجليز لا تتيح الطلاق لغير علة الزنا ، في حين يباح الانفصال لمجرد سوء السلوك المؤدى إلى التنافر الشديد بين الزوجين ^(١) .

وليس في قانون الإنجليز نص على اعتبار زوال مبرر الانفصال سبباً لإنهائه ، كما هي الحال في شريعة الكاثوليك .

(١) وفي القانون الفرنسي يلزم التراضي بين الزوجين ، أي الصلح ، لإنهاء حالة الانفصال ، فلا يكفي مجرد الصفح أو زوال من صدر لمصلحته حكم الانفصال عنه . مؤلفنا السابق ، فقرة ٨٦ ص ٣٣٦ . ولكن يلاحظ أن من حق الزوج أن يحيل الانفصال إلى طلاق بطلب يقدمه إلى القضاء فتتقضى الرابطة الزوجية .

الخطأ غير العمدى

فى

قانون العقوبات

للدكتور محمود نجيب حنى

أستاذ القانون الجنائى المساعد بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

تمهيد

١ — موضع الخطأ غير العمدى فى النظرية العامة للجريمة : ليست الجريمة كيانا ماديا خالصا قوامه العقل وآثاره ، ولكنها كذلك كيان نفسى يتمثل فيما يدور فى نفس مرتكبها ، أى ما يتوافر لديه من علم وما يصدر عنه من إرادة . ويعنى ذلك أن الجريمة لا تقوم على ركن واحد ، وإنما تتمدد أركانها . وتجتمع العناصر النفسية للجريمة فى ركن يختص بها ويحمل اسم « الركن المعنوى للجريمة » . ولهذا الركن صورتان : القصد الجنائى ، وبه تكون الجريمة عمدية ؛ والخطأ غير العمدى ، وبه تكون الجريمة غير عمدية .

وعلى هذا التفرع كان موضع الخطأ غير العمدى فى النظرية العامة للجريمة ، أنه صورة الركن المعنوى فى الجرائم غير العمدية ، وله فى هذه الجرائم نفس الدور القانونى الذى للقصد الجنائى فى الجرائم العمدية .

وتفصيل هذا الإجمال يقتضى تحديد ماهية الركن المعنوى للجريمة وبيان أهميته القانونية ثم توضيح الفروق الأساسية بين صورتيه .

٢ — ماهية الركن المعنوى للجريمة : يمثل الركن المعنوى الأصول النفسية للماديات الجريمة والسيطرة النفسية عليها^(١) : ذلك أن هذه الماديات لا تنبئ القانون إلا إذا صدرت عن إنسان يسأل عنها ويتحمل العقاب المقرر لها ؛ واشتراط صدورهما عن إنسان ، أى اشتراط نسبتها إليه فى كل أجزائها يقتضى أن تكون لها أصول فى نفسه وأن تكون له عليها سيطرة تمتد إلى كل أجزائها .

(1) Reinhard von Frank, Das Strafrecht des Deutschen Reich (1929) S. 132, Edmond Mezger Strafrecht, Lehrbuch 1944, S. 34a. 259, 269.

والركن المعنوى فى جوهره قوة نفسية ، من شأنها الخلق والسيطرة ، وهذه القوة هى « الإرادة »^(١) . ولكن الركن المعنوى لا يقوم بإرادة أيا كانت ، وإنما يتطلب القانون فيها شروطا كي تكون « معتبرة ، قانوناً . أى ذات أهمية قانونية ؛ ويفترض الركن المعنوى بعد ذلك اتجاه الإرادة على نحو معين يحده القانون بالنسبة لكل جريمة ، وهذا الاتجاه مرتبط بماديات كل جريمة ، إذا هو اتجاه إلهي ، وتوصف الإرادة المعتبرة المتجهة على هذا النحو بأنها « إرادة إجرامية ، وهذه الإرادة هى جوهر الركن المعنوى .

ويقتضى التحليل القانونى لماهية الركن المعنوى تحديد مصدر الصفة « الإجرامية » للإرادة . هذا المصدر هو اتجاه الإرادة إلى الماديات غير المشروعة للجريمة . وتوضيح ذلك نلاحظ أنه إذا أسبغ الشارع على الفعل ونتيجته صفة غير مشروعة فهو ينهى الأفراد عنها ، ومن ثم كان نص التجريم مصدراً لأوامر ونواهي موجهة إلى الأفراد بالأقتراف أحدم الفعل غير المشروع ، أى ألا تكون له صلة بماديات الجريمة ، فإذا وجه أحدم إرادته على نحو يخالف هذا الأمر أو النهى ، فصامت الصلة بينها وبين الماديات الإجرامية ، كانت الإرادة بدورها « إجرامية » ، إذ قد اتجهت على غير ما يريد الشارع ، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت الصلة بينها وبين الماديات الإجرامية مصدراً تستمد منه هذه الصفة^(٢) .

٣ — الأهمية القانونية للركن المعنوى :

الركن المعنوى أهمية أساسية فى النظرية العامة للجريمة : فالأصل ألا جريمة بفنير ركن معنوى^(٣) ، وهذا الركن هو سبيل الشارع إلى تحديد المسئول عن الجريمة ، إذ لا يسأل شخص عن جريمة ما لم يتم علاقة بين مادياتها ونفسيتها ، وهذا الركن فى النهاية ضمان للمدالة وشرط لتحقيق العقوبة أغراضها الاجتماعية : إذ لا تقبل المدالة أن توقع عقوبة على شخص لم تكن له بماديات الجريمة صلة نفسية^(٤) ، ثم إن العقوبة لن تحقق للجمع غرضاً لأن هذا الشخص فى غير حاجة إلى الردع والإصلاح اللذين تسمى إليهما .

(١) Rene Garraud, Traité théorique et pratique du droit penal français. I (1913) no. 252 p. 531.

(٢) عود نجيب حسي ، القصد الجنائى ، مجلة القانون والاقتصاد ٢٨ (١٩٥٨) ص ٩١ رقم ٢

(٣) يبر الفقه الألمانى عن أهمية الركن المعنوى فى قيام المسئولية الجنائية وتوقيع العقاب بالقول : حيث لاخطئة ohne Schuld Keine Strafe

(٤) Edmond Mezger, Strafrecht, Kurzlehrbuch (1957) Sec. 52 S. 132.

وقد قدمنا أن الركن المعنوى في جوهرة (إرادة إجرامية) ، وهذه الإرادة دليل على خطورة شخصية الجانى ، وهى مظهر هذه الشخصية لأنها وسيلة تعبير عنها فى ظروف معينة ، وهذه الإرادة تربط بين ماديّات الجريمة وشخصية الجانى ، فهى حلقة اتصال واضحة بينهما ^(١) . وتكشف هذه الحقيقة عن دور الركن المعنوى فى توجيه العقوبة إلى أغراضها الاجتماعية ، فمن أهم هذه الأغراض أن تكون العقوبة علاجاً لما تتطوى عليه شخصية الجانى من خطورة ، وفى وسع القاضى عن طريق الركن المعنوى أن يكشف عن نوع هذه الخطورة ومقدارها وأن يحدد العقوبة الملائمة لذلك ^(٢) .

٤ — الفروق الأساسية بين القصد الجنائى والخطأ غير العمدى :

الفرق الأساسى بينهما هو اختلاف فى مقدار سيطرة الجانى على ماديّات الجريمة . فهذا القصد أكبر فى القصد الجنائى منه فى الخطأ غير العمدى ، فالإرادة تسيطر سيطرة فعلية شاملة على ماديّات الجريمة عندما يتوافر القصد الجنائى ؛ أما إذا لم يتوافر سوى الخطأ غير العمدى فإن نطاق السيطرة الفعلية للإرادة يقتصر على بعض ماديّات الجريمة فى حين تكون علاقتها ببعض الآخر منحصرة فى مجرد (إمكان السيطرة) ^(٣) ؛ وتوضيحاً لذلك نقرر أنه إذ كان الجانى — فى حالة القصد الجنائى — يعلم بكل ماديّات الجريمة ويريدها ، فإنه حين لا يتوافر لديه سوى الخطأ غير العمدى ، يقتصر نطاق علمه وإرادته على بعض هذه الماديّات ، فلا ينسب إليه بالنسبة لسايرها سوى أنه كان يستطيع أن يتوقعها وأن يحول دونها ، وأنه توقعها فلا يعمد على احتياط غير كاف للحيلولة دونها .

وعلى هذا النحو ، فالقصد والخطأ يفترضان اتجاهات إرادياً ، ولكن يميز بينهما أن الاتجاه الإرادى فى حالة القصد كان إلى نتيجة إجرامية : كما لو أطلق شخص الرصاص مريداً إحداث وفاة لإنسان ؛ أما الخطأ غير العمدى فيفترض أن الاتجاه الإرادى لم يكن إلى هذه النتيجة : كما لو أطلق شخص النار ليصيد حيواناً ، فأصاب إنساناً فقتله ، إذ كان الغرض الذى اتجهت إليه الإرادة هو إصابة الحيوان ، ولكن حدثت وفاة المجنى عليه دون اتجاه إرادى إليها . فالإرادة تتجه إلى الفعل والنتيجة فى حالة القصد ، ولكنها تنحرف إلى الفعل دون النتيجة فى حالة الخطأ ،

Mezger, Lehrbuch Sec. 36 S. 275.

(١)

(٢) عمود نجيب حنى ، القصد الجنائى ، مجلة القانون والاقتصاد ٢٨ ص ٨٩ رقم ١

Hellmuth Mayer; Strafrecht(1953) Sec. 37 S. 244

(٣)

وإن كانت ثمة علاقة نفسية من نوع خاص تربط بينها وبين النتيجة (١) .

وعلى الرغم من هذه الفروق الأساسية فإن بين القصد والخطأ علاقة وثيقة : فلا محل للبحث في الخطأ إلا إذا ثبت انتفاء القصد ، أى أن توافر الثاني يجعل الأول غير متصور (٢) ولكن ليس معنى ذلك أن انتفاء القصد الجنائي يستتبع حتماً توافر الخطأ غير العمدى ، فخطأً عارضه الذاتية ، ومن ثم كان متصوراً تخلفهما معاً ، وعندئذ لا تقوم المسؤولية الجنائية لانتفاء الركن المعنوى في صورته (٣) .

ولقصد والخطأ حدود متجاورة : بحيث ينتهى مجال القصد يتصور أن توافر عناصر الخطأ وأن يبدأ بمجاله ، ومن ثم كانت فكرة القصد مبنية بالحدود العليا للخطأ غير العمدى ، أما حدوده الدنيا فترسمها فكرة (الحادث الفجائي Cas fortuit) ، فلا وجود للخطأ حيث يتوافر القصد أو الحادث الفجائي (٤) ؛ وفي القدر الذى لا يتوافر فيه وجود الخطأ .

٥ — تعريف الخطأ غير العمدى : الخطأ غير العمدى هو إخلال الجاني عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون ، وعدم حيلولة تبعاً لذلك دون أن يفضى تصرفه إلى إحداث النتيجة الإجرامية في حين كان ذلك في استطاعته وكان واجباً عليه .

ويتضح من هذا التعريف أن جوهر الخطأ غير العمدى هو إخلال بالالتزام عام يفرضه الشارع ، هو الالتزام بمراعاة الحيطة والحذر والحرص على الحقوق والمصالح التى يحميها القانون . وهذا الالتزام ذو شقين :

الأول موضوعه اجتناب التصرفات الخطرة ، أو مبادئها وفق أسلوب معين يكفل تمييزها من خطرهما أو حصره في النطاق الذى يرخس به القانون .

والثاني موضوعه التبصر بآثار هذه التصرفات ، فإن كان منها ما يمس الحقوق والمصالح التى

(١) الأصل في الجرائم أن تكون عمدية ، والاستثناء أن تكون غير عمدية ، ومن ثم استقرت في الفقه القاعدة التى تقضى بأنه إذا سكت الشارع عن بيان صورة الركن المعنوى في جرم من الجرائم ، كان معنى ذلك أنه يتطلب قصد الجنائي فيها ، أما إذا قدر الاكتفاء بالخطأ غير العمدى ، لزمه أن يفصح عن ذلك ، فاتباع الأصل لا يحتاج إلى تصريح ، ولكن الخروج عليه يحتاج إلى ذلك .

Ernst Beling. Grundyuge des Strafrechts (1930) S. 23 S. 41.

Frank, .Sec. 59 S. 186. (٢)

Adolf Schonke. Strafgesetzbuch Kommentar (1951) Sec. 59 S. 219. (٣)

Mezger, Lehrbuch, Sec.46 S. 350 (٤)

يحميها القانون تعين بذل الجهد للحيلولة دون هذا المساس ، ويفترض هذا الالتزام فى شقيه استطاعة الوفاء به ، فلا التزام إلا باستطاع : فالقانون لا يفرض من أساليب الاحتياط والحذر إلا ما كان مستطاعاً ، ولا يفرض البصر بآثار الفعل والحيلولة دونها إلا إذا كان ذلك فى وسع الفاعل ،

والخطأ غير العمدى وصف ينصرف إلى الإرادة فيجعلها عملاً لوم القانون ، ومن ثم كان صورة للركن المعنوى للجريمة : فالشارع يتطلب اتجاه الإرادة على النحو الذى لا يعرض الحقوق والمصالح للخطر ، فإن اتجهت على هذا النحو فقد خالفت أمره أو نيه . وكانت بذلك ، إرادة إجرامية .

٦ - علة اعتبار الخطأ غير العمدى صورة للركن المعنوى : لاصعوبة فى تحليل اعتبار القصد الجنائى صورة للركن المعنوى : فالجائى قد اتجهت إرادته إلى الاعتداء على الحق أو المصلحة التى يحميها القانون ، ومن ثم كان إسباغ الصفة الإجرامية على إرادته غير محل للجدل . ولكن تحليل ذلك بالنسبة للخطأ غير العمدى ليس له هذا الوضوح . فالإرادة لم تنجس إلى الاعتداء على حق أو مصلحة ، فإلا لمة فى قيام الجريمة بها ؟

ذهب رأى إلى أنه ليس للشارع أن يحرم الخطأ غير العمدى ، إذ لم يتوقع الجائى حدوث الاعتداء ولم تنجس إرادته إليه ، ومن ثم يكون تجريمه اعترافاً بالمسؤولية الجنائية حيث لا يتوافر التوقع ولا توجد الإرادة . وفى ذلك خروج على المبادئ الأساسية فى التشريع الجنائى الحديث ، ويرى القائلون بهذا الرأى الاكتفاء بالمسؤولية المدنية ^(١) .

وهذا الرأى محل للنقد ؛ فليس صحيحاً انتفاء الإرادة تماماً فى حالة الخطأ غير العمدى ، فإن كانت لم تنجس إلى النتيجة الإجرامية فقد اتجهت إلى الفعل الإجرامى ، وثمة علاقة نفسية بين شخصية الجائى والنتيجة كافية لإسباغ اللوم على الإرادة ؛ وليس صحيحاً كذلك انتفاء التوقع ، فن الخطأ نوع يصطبغ بتوقع النتيجة الإجرامية ، أما إذا لم يقتصر الخطأ بالتوقع فممة علم قد أحاط ببعض ماديات الجريمة ^(٢) . وليس الاكتفاء بالمسؤولية المدنية متفقاً مع مصلحة المجتمع : فالإلزام

Almendingen et Tarde, cités par Georges Vidal et Joseph Magnol (١)
Cours de droit Criminel et de Science pénitentiaire I,(1947) no.131,p.191

(٢) يذهب أنصار المدرسة الوضعية إلى إنكار الإرادة الإجرامية فى الجرائم غير العمدية ، ولكنهم يرون وجوب العقاب عليها لأنها تكشف عن خطورة مرتكبها على المجتمع ، بل يرون أن هذه الخطورة الكفنة فى شخص الجائى لا فى ماديات الجريمة تبرر العقاب على الشروع فى هذه الجرائم . ومن أنصار هذه المدرسة من يصنفون الجناة غير المتعمدين على أساس نوع العوامل التى يرجع إليها الخطأ ، ويرون أن يكون لكل صنف تدابير الاحتراز التى تواجه هذه العوامل وتندأ ما تتطوى عليه من خطر . أخطر Vidal et Magnol, I, no.132
p.191 et note 1, p. 192 ؛ الدكتور محمد مصطفى القنلى ، فى المسؤولية الجنائية [١٩٤٨] ص ٢٠٧

بالتوبيخ جزاء غير كاف بحيث تكون للمصلحة أو الحق المكتسب عليه قيمة اجتماعية واضحة ، خاصة وأن ذبوع التأمين قد هبط بسبب التوبيخ وجعله في بعض الأحيان غير محسوس ^(١) . وذهب رأى إلى القول بأن علة تجريم الخطأ هي حرص الشارع على أن يوجه إلى الجاني إنذاراً بأن يكون في المستقبل أكثر حذراً ، ومرجع هذا الحرص إلى مصلحة المجتمع التي تأتي أن يكرر الجاني سلوكه ^(٢) .

وعيب هذا الرأي أنه لم يأت بتقدير ، إذ يتطلب هذا التفسير إثبات أن في إرادة الجاني ما يجعلها ملائمة ، وهذا الإثبات يفترض بحثاً منصرفاً إلى الماضي ، ولكن هذا الرأي قد اتجه بنظره إلى المستقبل واقتصر على القول بأن مصلحة المجتمع تأتي تكرار الجاني سلوكه ، وليس هذا الموضوع الحقيق البحث ^(٣) .

وذهب رأى إلى القول بأن علة تجريم الخطأ ، أن المصلحة أو الحق الذي يحبه القانون ليست له في تقدير الجاني الأهمية التي له في تقدير الشارع ، إذ لو كانت له هذه الأهمية لعله ذلك على أن يكون أكثر حذراً في سلوكه ، فثمة اختلاف بين قيمة المصلحة أو الحق طبقاً لقواعد القانون وقيمتها في تقدير الجاني ، وهذا الاختلاف كاف كي يوجه إليه الشارع لومه ^(٤) .

وعيب هذا الرأي أنه في أغلب حالات الخطأ لا يرد إلى تفكير الجاني أن فعله ينال بالاعتداء حقاً أو مصلحة ، ومن ثم لا يحدد قيمته ولا يكون محل القول باختلال تقديره ^(٥) ، ويعيب هذا الرأي كذلك أنه يجعل موضوع اللوم مجرد تفكير أو تقدير ، في حين أن طبيعة الركن المعنوي الجرمية تقتضي أن تكون الإرادة هي محل اللوم .

وذهبت آراء إلى تعليل تجريم الخطأ غير المعنى بوجود إرادة غير مباشرة ، أو إرادة سلبية ، متجهة إلى النتيجة الإجرامية ^(٦) ، ويعيب هذه الآراء أنها تستند إلى مجاز ، بالإضافة إلى عمومها ، إذ ليس من اليسير تحديد ماعية الإرادة غير المباشرة أو الإرادة السلبية وبيان كيفية

(١) الدكتور محمد مصطفى التللي م ٢٠٥ ؛ الدكتور السيد مصطفى السيد ، الأحكام العامة في قانون العقوبات [١٩٦٢] م ١١٩

(٢) Löffler, Leholdformen (1895). S. 9; Franz, Exner, Das Wesen der (٢)

Fahriässigkeit (1916), S. 19 ff. Jean-Charles Schmidt, faute civile et (٣)
faute pénale (1928). p. 96.

mezger. Lehrbuchh Sec. 46, S. 352. (٤)

Karl Engisch. Untersuchungen uher Vorsatz und fahriässigkeit im (٥)
strafrecht (1930) s. 475-

Mezger, Lehrbuch: s 46 S. 854.

(٦) أنظر عرض هذه الآراء : Exner S. 71 (L)

اتجاهها إلى إحداث النتيجة الإجرامية^(١) . ونستمد أن الملة فى تجريم الخطأ غير العمدى ، هى كون الإرادة التى انصفت به قد اتجهت على غير النحو الذى يحدده القانون .

ونلاحظ لتوضيح هذا الرأى ، أن اتجاه الإرادة إلى إحداث النتيجة الإجرامية ليس الصورة الوحيدة للإرادة المخالفة لقانون : فالشارع يلزم الناس بعباية الحقوق والمصالح التى يحبسها ، ويتفرع عن هذا الإلزام مجموعة من الأوامر والنواهى متجهة إلى إرادة كل شخص : فيتمين أن يستغل كل شخص ما يستتبع به من إمكانيات ذهنية كي يدرك الاخطار المرتبطة بالتصرف الذى يقدم عليه ، ويتوقع النتيجة الإجرامية التى قد يفضى إليها . ويتمين بعد ذلك أن توجه الإرادة إلى بذل الجهد المستطاع للحيلولة دون تحقق هذه النتيجة ، سواء باتخاذ وسائل الحيلة الكافية لذلك ، أو بالامتناع من التصرف إن لم تكن هذه الوسائل فى الاستطاعة . ويعنى ذلك أن جوهر الخطأ اتجه إلى الإرادة على غير النحو الذى تحدده أوامر الشارع ونواهيه ، وبكفى ذلك لتوصف بأنها « إرادة إجرامية » . ويتضح التعارض بين القانون والإرادة فى كونها لم تحرز العلم المطلوب ، ثم لم توجه على النحو الذى يمل به هذا العلم ويفرضه الشارع ؛ والجائى المخطئ يعلم دون شك — عند تصرفه — بالإلتزام المفروض عليه ، بأن يدرك خطورة هذا التصرف وأن يسلك على النحو الذى يدرأها ، فإن لم يفعل فقد وجه إرادته — وهو عالم — على غير النحو الذى حدده القانون .

٧ — تقسيم الدراسة : تتضمن دراسة الخطأ غير العمدى تحديداً لعناصره ، ثم بياناً لصوره وتقسيمها لأنواعه ، ونعتمد باستقراء خطة الشارع فى وضع الأحكام الخاصة به .

١ — عناصر الخطأ غير العمدى

٨ — بيان عناصر الخطأ غير العمدى : للخطأ غير العمدى عنصران : الأول ، هو الإخلال بواجبات الحيلة والحذر التى يفرضها القانون ؛ والثانى هو توافر علاقة نفسية تصل ما بين

(١) ينبغى بس الفهم إلى أن الملة فى تجريم الخطأ غير العمدى ، هو أن النتيجة الإجرامية متوقعة ، أى «أن قابليتها لتوقع *prévisibilité ou prévidibilité* » هى علة هذا التجريم. Garraud, I. no.295. p, 586 ويرى آخرون أن هذه الملة هى كون الجانى لم يتوقع النتيجة الإجرامية على الرغم من أنه كان فى وسعه توقعها Tullie Delogu. La culpabilité dans la théorie générale de l'infraction Cours de doctorat 1949—1950 no. 440, p. 228 ويجب هذه الآراء أنها لا تحدد علة ولكن تشير إلى بسنى عناصر الخطأ غير العمدى ، وليس فى هذه الإشارة ما ينطوى على بيان لمة تجريم الخطأ .

لزادة الجاني والنتيجة الإجرامية^(١).

٩ — الإخلال بواجبات الحيطة والحذر : البحث في هذا العنصر يقتضى بيان أمرين : كيف تنشأ هذه الواجبات ؟ ثم كيف يتحقق الإخلال بها ؟

١٠ — مصدر واجبات الحيطة والحذر : لا يثير تحديد هذا المصدر صعوبة إذا كانت قواعد القانون هي التي تفرض هذه الواجبات ، إذ لا يقوم شك في الالتزام بها^(٢) ؛ ويتمين أن يفهم لفظ « القانون » في أوسع المعاني ، إذ يشمل كل قواعد السلوك الصادرة عن السلطة أيما كانت السلطة التي قررتها ، فيتسع — إلى جانب القواعد القانونية في مدلولها للألف — لما تقرره الوائغ والأوامر والتعليقات الإدارية في كل صورها ؛ وليس بشرط أن يقرر القاعدة نص ، فسواء كل المصادر القانونية المعروفة .

ولكن ليس القانون وحده مصدر واجبات الحيطة والحذر : فالقانون يصرح بأنواع من السلوك خطيرة في ذاتها لما قد تحققه من فائدة للجمتع ، كإجراء العمليات الجراحية وقيادة السيارات^(٣) ... وعلى الرغم من تصريحه بها فقد ينطوي إتيانها على إخلال بواجبات الحيطة والحذر ، فيتحقق على هذا النحو أن مصدر هذه الواجبات ليس قواعد القانون ، وبذلك يشور التساؤل عن مصدرها . نتفقد أن المصدر العام لواجبات الحيطة والحذر هو الخبرة الإنسانية العامة إذ تقرر هذه الخبرة مجموعة من القواعد تحدد النحو الصحيح الذي يتعين أن ياتر وفقاً له نوع معين من السلوك ، وتساهم العلوم والفنون واعتبارات اللامعة .. في تكوين هذه الخبرة ، فإن اعترف القانون بجانب منها قيل عنه أنه مصدر ما تقرره من واجبات ، وما لم يعترف به منها تظل له على الرغم من ذلك قيمته وتفسب الواجبات التي يتضمنها إلى الخبرة الإنسانية مباشرة .

(١) وضمت المحكمة العليا الألمانية. Entscheidungen des Reichgerichts im Strafsachen. Bd. 56. S. 343. ترمها لفظاً غير السدى أوضحت فيه هذين العنصرين فذكرت : « يفرض الخطأ غير السدى أن الفاعل قد أغفل الناية التي كانت في استثناءه ومن واجبه بالنظر إلى ظروفه وسلوكاته وإمكانياته الشخصية فلم يترجم النتيجة الإجرامية التي كان في وسعه توقعها لو بذل الناية القروضة عليه ، أو توقع إمكان حدوثها ولكن قدر أنها لن تحدث » . أنظر في الإشارة إلى هذين العنصرين: J.A.Roux, Cours dedroit Criminel francais I. 1927. Sec. 39, p.150.

(٢) Ambroise Colin Henri Capitant et Léon Julliot de la Morandière (٢) Cours élémentaire de droit-civil francais II 1948 no. 307, p. 219 Marce Planiol Georges Ripert et Jean Boulanger, Traité élémentaire de droit civil, II.(1949). no.950. p. 325

Frank, Soc.50 S,18 6

فإذا حددنا على هذا النحو مصدر واجبات الحيلة والحذر ، اتضح لنا بذلك مجموعة من القواعد العامة ، فإذا طبقت على سلوك معين تبنى مدى التعارض أو الاتساق بينهما ، واتضح تبعا لذلك ما إذا كان هذا السلوك قد أدخل بهذه الواجبات أم التزمها . وهذا السلوك لا يحدد على نحو مجرد ، إذ يتطلب فى هذه النظرة أن يكون مشروعا^(١) ، وإلا يفتنى أن ينظر إليه فى الظروف الواقعية التى صدر فيها ، إذ تحدد كيفية مباشرته فى هذه الظروف ما إذا كان ينطوى على إخلال بواجبات الحيلة والحذر أم لا ينطوى على ذلك : فقيادة سيارة هو فى ذاته سلوك مشروع ، فإذا نظرنا إليه نظرة مجردة لم يكن عمل للقول بإخلاله بهذه الواجبات ، ولكن إذا لم نجرد هذا السلوك من ظروفه الواقعية ، أى حددناه باعتباره قيادة سيارة بسرعة معينة فى مكان ووقت محددين . ساغ أن نتساءل عن مدى التزامه أو إخلاله بهذه الواجبات^(٢) .

١١ - كيف يتحقق الإخلال بواجبات الحيلة والحذر : هذا التساؤل يثير البحث فى ضابط الإخلال بواجبات الحيلة والحذر ؟ أموضايط شخصى أم موضوعى ؟ يراد بالضابط الشخصى قياس السلوك الذى صدر عن المتهم فى ظروف معينة على أساس سلوكه المعتاد ، فإن كان هذا السلوك أقل حيلة وحذراً عما اعتاده فى مثل هذه الظروف ، نسب إليه الإخلال بواجباته ، أما إذا طابق حذره فى سلوكه الواقعى الحذر الذى ألقب التزامه ، فلا وجه لأن ينسب إليه هذا الإخلال . ويراد بالضابط الموضوعى قياس سلوك المتهم بسلوك شخص مجرد . قد يكون الشخص المعتاد أو شخصاً شديداً النأية والحذر . ووفق هذا الضابط يكون إخلال المتهم بواجبات الحيلة والحذر رهناً بنزوله عما يلتزمه الشخص المجرد دون نظر إلى ما يلتزمه عادة فى سلوكه^(٣) . نعتقد أنه ليس من المسير تحديد ضابط الإخلال بواجبات الحيلة والحذر ، إذا استعنا بالتحديد الذى قلنا به لمصدر هذه الواجبات . فالضابط الشخصى لا يمكن الأخذ به وحده : فقياس سلوك المتهم الواقعى بسلوكه المألوف يناقض مصلحة المجتمع التى تتطلب التزام قدر أدنى من الحيلة والحذر ، وهذا القدر يحدد على نحو موضوعى طبقاً لما تخليه مصلحة المجتمع دون اعتبار لما ألقه المتهم فى سلوكه . والضابط الشخصى يعطى بالبدالة ، إذ يفرق بين الناس فى المسؤولية دون سند من القانون ، فالشخص الذى اعتاد حذراً شديداً يسأل إن نزل دون ذلك فى تصرفه ، أما الشخص المهمل فلا يسأل إن أتى مثل هذا التصرف ، بل قد لا يسأل إن نزل دون ذلك ، طالما أنه لم يهبط عما اعتاده من إعمال هذه التفرقة بالإضافة إلى ذلك ، تجعل وجه المهمل أفضل من وضع الحذر ، ويأتى التطبيق القانونى ذلك .

(١) قض ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢١٧ س ٢٨٩ ، أنظر كذلك : Case. 28 mai 1937. Gaz. Pal. 1937. II. 386.

Mezger Lehrbuch. Sec. 46. S. 358.

(٢)

(٣) الدكتور عبد الرزاق أحمد السهورى ، الوسيط فى شرح القانون للدكتور الجديد ج ١ ، ١٩٥٢ ، رقم ٢٨٠

والضابط الصحيح هو الضابط الموضوعي ، وقوامه الشخص المعتاد ، أى الشخص الذى يلتزم فى تصرفاته قدرأ متوسطا من الحيطة والحذر^(١) . فإذا التزم المتهم فى تصرفه القدر من الحيطة والحذر الذى يلتزمه هذا الشخص ، فلا عمل لإخلال ينسب إليه ؛ أما إذا نزل دونه نسب إليه الإخلال ولو التزم ما اعتاده فى تصرفاته ، إذ لا يقره القانون على ما ألفه من إهمال . ولهذا الضابط سند من الصفة العامة المجردة للقواعد التى تصدر عنها واجبات الحيطة والحذر ، فهى لم توضع بالنظر إلى ظروف شخص معين ، وهذا الضابط يتسق كذلك ومصلحة المجتمع واعتبارات العدالة^(٢) .

ولكن الضابط للموضوعى لا يطبق فى صورة مطلقة ، وإنما يتعين أن تراعى فى تطبيقه الظروف التى صدر فيها التصرف ، ويعنى ذلك افتراض أن الشخص المعتاد قد أحاطت به نفس الظروف التى أحاطت بالمتهم حينما أئى تصرفه ثم التساؤل عما إذا كان قد التزم فى ظروفه القدر من الحيطة والحذر الذى كان الشخص المعتاد يلتزمه فى هذه الظروف ، فإن التزمه لم ينسب إليه الإخلال ، وإن هبط دونه نسب إليه ذلك^(٣) . والملة فى هذا القيد قاعدة « لا إزام بمسحيل » ، فلا عمل لأن نطلب من الناس التزام مسلك الشخص المعتاد ، إلا إذا كانت الظروف التى تفتقر بتصرفاتهم تعمل ذلك فى وسعهم^(٤) . ويتعين أن توضع هذه الظروف جميعاً موضع الاعتبار : فلا عمل لتفرقة بين ظروف عارضية كالإمان أو المسكان ... وظروف داخلية كمرض أو ضعف ... ولا عمل كذلك لتفرقة بين ظروف عادية يؤلف تدخلها فى مثل التصرف الذى صدر عن المتهم كوجود بعض المارة فى الطريق الذى كان يقود فيه سيارته ، وظروف شاذة كإطفاء الأنوار لجأه

(١) وهذا الضابط يأخذ به الفقه الدنى فى المسئولية التقصيرية . أنظر الدكتور عبد الرزاق أحد الشهورى ج ١ رقم ٥٧٨ ص ٧٨١ ، ولكن فريقاً من فقهاء القانون الدنى يحملون قوام الضابط للموضوعى «الرجل شديد البهظة والحذر un homme très prudent. et très dilligent أنظر :

Colin, Capitaut et Julliot de la Moraudière II; no. 307. p.219.

Mezger, Lehrbuch, Sec. 46 S. 358, Schönke. Sec. 59 S.220

Roux. Sec. 29, p. 151, Schmitt p. 118,

(٢) الدكتور عند الرزاق أحد الشهورى ج ١ رقم ٥٧٨ ص ٧٨١ ، الدكتور محمود محمود مصطفى شرح قانون العقوبات ، القسم العام ١٩٦٠ — ١٩٦١ رقم ٢٩٨ ص ٣٤٤ ، الدكتور على راشد ، مبادئ القانون الجنائى ١٩٥٠ رقم ٧٧٥ ص ٦٤١ .

(٣) Frank, Sec. 59, S. 187. Mezger, Lehrbuch, Sec. 46 S. 359,

Reinhart, Maurach Deutsches Strafrecht, allgemeiner Teil (1954)

Frank, Sec. 59. S. 187.

(٤)

فى هذا الطريق أثناء قيادته سيارته^(١) . وبنى ذلك أننا نفترض أن الشخص المعتاد قد أحاطت به هذه الظروف جميعاً ثم نحدد الحر الذى كان يتصرف به ومقدار ما ينطوى عليه من حيلة وحذر ، ونجعل ذلك مقياساً لسلك المتهم . فإذا نسب إلى المتهم أنه قاد سيارته فى بعض الظروف الآتية : قادماً ليلاً أو فى طريق مزدحم بالمارة ، أو كان غير ملم بأصول القيادة ، أو مريضاً أو ضعيف البصر أو مجهداً .. ، افترضنا أن شخصاً معتاداً قاد سيارة أو عرضت له فكرة قيادتها فى هذه الظروف ثم تسامنا عما إذا كان هذا الشخص يتصرف كما فعل المتهم ، أم يتصرف على نحو مختلف أكثر حيلة وحذراً ، وعلى سبيل المثال : هل كان يقود السيارة بنفس السرعة التى قادها بها المتهم أم كان يبطئ فى قيادتها أم كان لا يقدم أصلاً على القيادة فى هذه الظروف ؟ وغنى عن البيان أن المقارنة بين سلوك المتهم وتصرف الشخص المعتاد لا تقتصر — فى هذه الحالة — على سرعة القيادة ، وإنما تشمل لكل الجهات التى تشمل بمقدار الحيلة والحذر المتعين اتباعه ، كاستعمال آلة التنبيه أو إعطاء إشارات معينة .. ، فإذا تبين بهذه المقارنة أن المتهم قد تصرف فى هذه الظروف كما يتصرف الشخص المعتاد ، فلا وجه القول بإخلال بواجبات الحيلة والحذر ؛ أما إذا ثبت أنه قد تصرف على نحو أقل من ذلك حيلة وحذراً نسب إليه الإخلال بهذه الواجبات .

ويتضح بذلك أن الضابط لم يعد موضوعياً خالصاً ، وإنما هو ضابط مختلط : فهو موضوعى فى أساسه ؛ وهو شخص من حيث ظروف المتهم التى يتعين الاعتداد بها . ولكن ألا يقال إن جانب الشخص قد طغى بذلك على جانبه الموضوعى ؟ لا شك فى أن الاعتداد بكل الظروف التى أتى فيها المتهم تصرفه يعنى الاتساع فى الجانب الشخصى لهذا الضابط ، بل إنه يعنى اقتصار الجانب

(١) ينسب بعض الفقهاء إلى التفرقة بين الظروف الداخلية ، أى الثانية الملابة لشخص المتهم ، والظروف الخارجية العامة كظروف الزمان والمكان ، فالأولى تبين إغفالها والثانية تبين الاعتداد بها أى يفترض الشخص المعتاد متجرباً من الأول وعاملاً بالثانية . أنظر الدكتور عبد الرزاق أحد السهورى ج ١ رقم ٥٢٩ ص ٧٨٢ ، الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٢٩٨ ص ٣٤٤ ، ولم نر الأخذ بهذه التفرقة ، ذلك أنه لا سند لها من القانون ، والنطق لا يلائم غير أحد سبيلين ، إما إغفال الظروف كافة وإما الاعتداد بها كافة . وتقوم التفرقة المتقدمة على تصور الشخص المعتاد شخصاً متوسط الإمكانيات البدنية والفكرية والتساؤل عن الكيفية التى يتصرف وفقاً لها وظروف خارجية معينة . ولكن ضابط الحطأ لأشأن له بمعنى هذه الإمكانيات ، وإنما قوامه مقدار الحيلة والحذر الذى يتعين التزامه فى ظروف معينة سواء أ كانت داخلية أم خارجية ، وتفترض هذه التفرقة أن واجبات الحيلة والحذر لا يحصلها القانون غير من كان متوسط الإمكانيات البدنية والفكرية ، ولكن الحقيقة أنه يحملها الناس كافة ، وإن اختلف تطبيقها باختلاف الظروف التى تطبق فيها . وإبست واجبات الحيلة والحذر متعلقة غلب بالأسلوب الذى يتبع اتباعه فى مباشرة تصرف معين ولكنها تمتد كذلك إلى تعديده ما إذا كان من الجائز الإقدام على هذا التصرف فى ظروف معينة ، أم أنه يتعين الإجماع عنه . فالغرض المعتاد من حيث مقدار حيلته وحذره لا يقدم على بعض تصرفات يقدّر أنها تتطلب إمكانيات تزيد على ما يتوافر لديه ، فإذا ألهم المتهم على تصرف دون أن تتوافر لديه الإمكانيات المطلوبة لأدائه على نحو مطابق للقانون ، فهو مخطئ لأنه لم يتصرف كما كان يفعل الشخص المعتاد فى هذه الظروف .

الموضوعى على مقدار الحيلة والحذر ، إذ ينظر فى تحديده إلى ما يلزمه الشخص المعتاد فى هذه الظروف ، لا إلى ما اعتاد المتهم التزامه ، وهذا الجانب هو جوهر الضابط وأهم ما يتضمنه ، إذ الفرض منه تحديد مقدار الحيلة والحذر ؛ وما الاعتداد بالظروف غير توضيح لكيفية تطبيقه ومن ثم ساغ القول بأن هذا الضابط موضوعى أصلاً وتضاف إليه بعد ذلك عناصر شخصية .

١٢ — العلاقة النفسية بين الإرادة والنتيجة الإجرامية : لا يقوم الخطأ غير العمدى بمجرد الإخلال بواجبات الحيلة والحذر . إذ لا يعاقب القانون على سلوك فى ذاته ، وإنما يعاقب على السلوك إذا أفضى إلى نتيجة إجرامية معينة ، ومن ثم كان متعيناً أن تتوافر صلة تجمع بين الإرادة والنتيجة على نحو تكون فيه الإرادة — بالنسبة لهذه النتيجة — محل لوم القانون ، فيسوغ بذلك أن توصف بأنها « إرادة إجرامية » ؛ وبغير هذه الصلة لا يكون محل لأن يسأل صاحب الإرادة عن حدوث النتيجة .

والعلاقة النفسية بين الإرادة والنتيجة صورتان : صورة لا يتوقع فيها الجانى حدوث النتيجة فلا يذلل جهداً للعلولة دونها فى حين كان ذلك فى استطاعته وكان من واجبه . أما الصورة الثانية فيتوقع فيها الجانى إمكان حدوث النتيجة ولكن لا تتجه إلى ذلك إرادته ، بل يرغب عنها ويأمل فى عدم حدوثها ، ويتوقع — متمسداً أو غير معتمد على احتياط — أنها لن تحدث ويطلق على الخطأ غير العمدى فى الصورة الأولى تسمية « الخطأ غير الواعى ، أو « الخطأ بغير تبصر ، (Faute inconsciente, unbewusste Fahrlässigkeit) ، ويفضل أن تسمى عنه « بالخطأ غير المصحوب بتوقع ، أو « الخطأ بدون توقع » ؛ ويطلق على الخطأ غير العمدى فى الصورة الثانية تسمية « الخطأ الواعى ، أو الخطأ مع التبصر » (Faute consciente, bewusste Fahrlässigkeit) ، ويفضل أن تسمى عنه « بالخطأ المصحوب بالتوقع ، أو « الخطأ مع التوقع » .

١٣ — صورة عدم توقع النتيجة الإجرامية : تفترض هذه الصورة أن الجانى لم يتوقع النتيجة ولم تتجه إليها إرادته ، ولكن ذلك لا يعنى انعدام الصلة بين الإرادة والنتيجة ، فهذه الصلة قائمة ولها العناصر التالية : كان فى استطاعة الجانى توقع النتيجة وكان يجب عليه ذلك ، وكان فى استطاعته أن يحول دون حدوثها وكان يجب عليه ذلك ، ويعنى ذلك أن تمة نوعاً من التوقع وتمة اتجاهها للإرادة لا يوافق علم ما القانون بالنظر إلى نتيجة إجرامية معينة ؛ وعلى هذا النحو تتخذ العلاقة بين الإرادة والنتيجة صورة اتجاهها إلى وقائع — قد تكون مشروعة فى ذاتها — ولكن من شأنها لو تحققت أن تقضى إلى حدوث النتيجة الإجرامية ، وهذه الصلة أساس لنوع من العلاقة بين الإرادة التى اتجهت إلى هذه الوقائع ، والنتيجة الإجرامية .

ولتحقيق هذه الصورة من العلاقة النفسية بين الإرادة والنتيجة الإجرامية يتعين أن يتوافر شرط

أساسى : هو أن تكون النتيجة متوقعة فى ذاتها^(١) وأن يكون فى الاستطاعة الحيلولة دون حدوثها وعلّة هذا الشرط أن المنطق يأبى أن يكلف شخص يتوقع ما ليس متوقفاً ، أو يدره ما لا يستطيع درؤه ، ولتحديد ما إذا كان هذا الشرط متوافراً يتمين تطبيق الضابط الذى سبق بيانه ؛ أى أن تتسامل عما إذا كان فى وسع الشخص المعتاد - فى الظروف التى أحاطت بالمتهم حينما أتى تصرفه - أن يتوقع النتيجة - وأن يحول دونها أم لم يكن ذلك فى وسعه ، فإن كان فى وسعه توافرت العلاقة النفسية المطلوبة^(٢) .

ولا تعد النتيجة متوقعة إلا إذا كان حدوثها يدخل فى نطاق السير العادى للأمر ، أى كان التسلسل السببى الذى أدى إلى إحداثها متفقاً مع النحو الذى تجري به الأمور عادة^(٣) ؛ أما إذا كان حدوثها ثمرة عوامل شاذة لا يتفق تدخلها مع مألوف الأمور فهى غير متوقعة ، فلا يلام المتهم إن لم يتوقعها . فإذا أخلت ممرضة بواجبها فأعطت المريض دواءه مرتين ، بدلاً من أن تعطيه له مرة واحدة كما تقتضى بذلك تعليمات الطبيب ، ولكن شخصاً وضع سماً فى قارورة الدواء فى الفترة التى مضت بين المرتين فترتب على تناول المريض الجرعة الثانية موته ، فإن خطأ الممرضة لا يمد منصرفاً إلى هذه النتيجة ؛ فعلى الرغم من إخلالها بواجبات الحيلة والحذر المفروضة عليها فلم يكن فى وسعها توقع وفاة المريض لأنها حدثت ثمرة لعوامل شاذة ، فلا ينسب إليها بالنسبة لهذه النتيجة خطأ ، وإن ساء أن ينسب إليها الخطأ بالنسبة لنتيجة أخرى كان فى وسعها توقعها ، هى الضرر الصحى الذى ترتب على تناول المريض جرعة مضاعفة من الدواء^(٤) .

١٤ - صورة توقع النتيجة الإجرامية . تفترض هذه الصورة أن الجانى قد توقع النتيجة الإجرامية ولكن لم توجه إليها إرادته ، وهذه الصورة قد تجاور مجال القصد الاحتمالى ، وتشارك معه فى توقع النتيجة كأثر ممكن للفعل ، وتفتقر عنه فى عدم اتجاه الإرادة إلى هذه النتيجة . ونستطيع تحديد نطاق هذه الصورة بقولنا إنها تشمل كل حالات توقع النتيجة الإجرامية كأثر

Frank, Sec. 59; S. 187. Mezger, Lehrbuch, Sec. 46, S.360, (١)

Maurach, Sec. 46, S. 492, Garraud, I, no. 295, p. 586, Delogu, La Culpabilité., no. 443, P. 231.

Mezger, Lehrbuch, Sec. 46. S. 361, Maurach, Sec. 49:S.492 . (٢)

Schönke, Sec. 59 S. 221 . (٣)

Ludwig Traeger ; Der Kausalbegriff im Staf-Uad Zivilrecht (1929), Sec. 21, S. 136. (٤)

يمكن الفعل التي لا يمد القصد الاحتمالي متوافراً فيها^(١)، ومعنى ذلك أن نطاقها مرتبط بالضابط الذي نأخذ به في تحديد القصد الاحتمالي، فإخرج عن نطاق القصد الاحتمالي من حالات توقع النتيجة لاتقاء العنصر المطلوب لتوافر هذا القصد دخل حتى في نطاق هذه الصورة الخطأ.

والرأى عندنا أن القصد الاحتمالي يمد — طبقاً لنظرية القبول — متوافراً إذا توقع الجاني النتيجة كأثر يمكن لفعله، ثم قبلها واعتبرها غرضاً ثانياً لفعله^(٢)، ويستتبع ذلك القول بأن الخطأ مع التوقع يشمل الحالتين الآتيتين: حالة توقع النتيجة والاعتماد على احتياط غير كافٍ للحيولة دون حدوثها إذا ثبت أنه كان في وسع الجاني اتخاذ الاحتياط الكافي لذلك، وحالة توقع النتيجة وعدم الاكتراف بها، أي عدم اتخاذ احتياط للحيولة دون حدوثها، بما يعني أنه يستوى لديه حدوثها وعدم حدوثها. ومثال هذه الصورة الخطأ أن يقود شخص سيارته بسرعة

Mezger, Lehrbuch. Sec. 46, S. 350,

(١)

(٢) تحديد فكرة القصد الاحتمالي والتمييز بين نطاقه ونطاق الخطأ غير المسمى المصحوب في توقع عمل المخالف في الفقه، وستطبع تأصيل الآراء المتنازعة وردما إلى نظريتين: نظرية الاحتمال ونظرية القبول، فوفقاً لنظرية الأول يتوافر القصد الاحتمالي إذا رجع الجاني — وقت فعله — احتمال حدوث النتيجة الإجرامية على احتمال عدم حدوثها أو تساوى في توقعه الاحتمالين؛ أما إن رجع احتمال عدم حدوث النتيجة الإجرامية على احتمال حدوثها فلا يتوافر لديه سوى الخطأ غير المسمى؛ وحجة هذه النظرية أن الفارق بين الجاني المتعمد والجاني غير المتعمد: أن الأول يعلم بخفاضة فعله للقانون في حين لا يعلم الثاني بذلك؛ فمن يتبين أن فعله سوف يقترب عليه حدوث الاعتداء على المصلحة، أو الحلق الذي يحمي القانون أو كان هذا الاعتداء في تقديره محتملاً فقد اتضح له خطورة فعله وبرز أمامه الواجب الذي يفرضه القانون عليه باحترام الصالح والمفوق التي يحميها والامتناع عن الفعل الذي يهدمها، فإن أخل بهذا الواجب وأقدم على الفعل الذي يهدمها فقد خالف القانون وهو عالم بذلك، أما إذا كان الاعتداء في تقديره مجرد أثر ممكن لفعل فإن فرصة تحققه في تقديره ضئيلة وقادرة باعتباره بطلب عدم حدوثه، فإن أقدم على الفعل فهو لا يعلم بما ينطوي عليه من خفاضة للقانون، وهو ذلك غير متعمد، ويجب هذه النظرية أنها تعتمد على العلم وحده في تحديد نطاق القصد الجنائي والتمييز بينه وبين الخطأ غير المسمى، على الرغم من أن العنصر الجوهري للقصد هو الإرادة التي اتجهت إلى الاعتداء على المصلحة، والمحق وإلى مخالفة القانون. وعلى أساس من هذا النقد ذهب نظرية القبول إلى القول بأن القصد الاحتمالي يمد متوافراً إذا توقع الجاني — وقت فعله — إمكان حدوث النتيجة الإجرامية فربح بذلك وأبصر فيها غرضاً ثانياً يسعى إليه بفعله، إذ يمد هذا الترجيح قبولاً لنتيجة ورضا بها، وهذا القول هو لإرادة متجهة إلى النتيجة على نحو تتوافر به للعقلاء جميع عناصره، أما إذا رفض الجاني النتيجة فحسب! أو استوى عنده احتمال حدوثها واحتمال عدم حدوثها فإن القصد لا يتوافر لديه، إذ لم تتجه إرادته إلى النتيجة، وكل ما يصور أن ينسب إليه هو الخطأ غير المسمى، ونظرية القبول هي — في تقديرنا — الصحيحة: إذ تقوم على الاعتراف بالقصد الاحتمالي بوضوح الصحيح كنوع من القصد الجنائي، وتقييمه على عين العناصر التي يقوم عليها القصد الجنائي في فكرته العامة، وهذه العناصر هي العلم والإرادة، فالعلم يتوافر للقصد الاحتمالي بوقوع النتيجة كأثر يمكن للفعل، والإرادة تتوافر بقبول احتمال حدوث النتيجة والرضا به. (انظر دراسة تفصيلية لنظريتي الاحتمال والقبول: محمود نجيب حسني، القصد الجنائي بمجلة القانون والاقتصاد ص ٢٩ (١٩٥٩) ص ١٥٥ وما بعدها).

في طريق مزدحم ، فيتوقع إصابة أحد المارة ، ولكنه يعتمد على مهارته في القيادة لتفادى ذلك ، أو يستوى لديه حدوث الإصابة وعدم حدوثها .

وغنى عن البيان أنه إذا توقع الجاني النتيجة الإجرامية ، فلم توجه إليها إرادته ولم يكن في وسعه اتخاذ الاحتياطات التي من شأنها أن تحول دون حدوثها ، فلا وجه لنسبة الخطأ غير العمدى إليه ^(١).

١٥ — المقارنة بين صورتى العلاقة النفسية : تتفق صورتان في عدم اتقاء الإرادة إلى إحداث النتيجة الإجرامية ، وتختلفان في توافر التوقع في إحداثها دون الأخرى . ولكننا نلاحظ أن التشابه بينهما أعنى من ذلك . فثمة قدر من عدم التوقع مشترك بينهما وإن اختلف فيما نطاقه : فالجاني لا يتوقع النتيجة على الإطلاق في إحداثها ، وهو في الثانية لا يتوقع — في صورة واضحة حدوثها : فيتوقع أنها لن تحدث بفضل احتياطة أو بفضل ما يأمله من حسن سير الأحداث .

والصورة التي ينتق في التوقع هي الصورة المعتادة للخطأ غير العمدى ، وإليها ينصرف الذهن إذا أطلق لفظ « الخطأ » ، وهي ليست عكساً للخلاف ^(٢) . أما الصورة التي يتوافر فيها التوقع فبينها وبين القصد قدر مشترك ، هو التوقع ، وهي محل للخلاف ، فمن يتوسعون في فكرة القصد الاحتمالي يدخلون في نطاقه شرطاً من هذه الصورة ، ومن يضيّقون في هذه الفكرة يوسعون تبعاً لذلك من نطاق هذه الصورة . وعند المقارنة بين صورتى الخطأ يبين أن الصورة التي يتوافر فيها التوقع أكثر على المجتمع خطراً من الصورة الأخرى : ذلك أن من توقع حدوث النتيجة الإجرامية أصبح ملتزماً بقدر الاحتياط يزيد عما يلتزم به شخص لم يتوقع على الإطلاق هذه النتيجة ، وتضع هذه الخطوة إذا ما لاحظنا أن هذه الصورة تجاوز مجال القصد وتمتدح به عند من يتوسعون في فكرة القصد الاحتمالي ^(٣) . ولكن هذا القول ليس صواباً على إطلاقه : فقد يتوقع الجاني النتيجة الإجرامية ويكون ما في استطاعته من وسائل الاحتياط محدوداً وقد يكون ذلك أقل خطراً ممن لم يتوقع النتيجة في ظروف أتاحت له كل إمكانيات هذا التوقع وأوجبه عليه .

(١) وفي هذا الوضع لا تقوم المشوبهة الجنائية لانقضاء الركن المئوى للجريمة ، وتكون مادياتها ثمرة حادث جاني ، أظهر بالنسبة للقتل والجرح أو الضرب :

Garçon. Code Pénal annoté art. 319 a 320 bis. no. 15. Garraud, V, no. 2044, p. 400.

Mezger, Lehrbuch, Sec. 46, S. 350,

(٢)

(٣) وقد نص قانون العقوبات الإجمالي على اعتبار التوقع ظرفاً مشدداً لقوة الجريمة غير العمدية (للمادة ٦١ ، ولم ٣) ، أظن كذلك :

Roux, 1. Sec. 39. p. 152, Garçon, art. 319 à 320 bis, no. 21

١٦ — الأهمية القانونية للعلاقة النفسية : أهمية العلاقة النفسية أنها ترسم الخطأ غير العمدى حدوده ، فتكفل التمييز بينه وبين حالات انتفاء الإرادة الإجرامية في كل صورها ، وتكفل كذلك التمييز بينه وبين القصد الجنائي : فإذا لم يتوقع الجاني النتيجة الإجرامية ولم يكن ذلك في استطاعته ومن واجبه ؛ وإذا توقع الجاني النتيجة فلم يكن في استطاعته أن يحول دونها فلا عمل في الحالين للخطأ غير العمدى ؛ وإذا توقع الجاني النتيجة فاتجهت إليها إرادته توافر القصد دون الخطأ .

ولهذه العلاقة أهمية ثانية باعتبارها تحدد النتيجة الإجرامية التي يسأل الجاني عنها ، إذ لا يسأل عن نتيجة ما لم ترق هذه العلاقة بينها وبين إرادته ؛ وقد يعنى ذلك انتفاء مسؤوليته عن نتيجة ترتبت على فعله ، أى توافرت بينها وبين الفعل علاقة السببية ، ولكن لم توافر بينها وبين إرادته العلاقة النفسية المطلوبة لقيام الخطأ غير العمدى . فإذا ترتبت على فعل الجاني إصابة المجنى عليه بجروح أو ضرر صحى ثم أفضى ذلك إلى وفاته ولكن لم توافر العلاقة النفسية إلا بين الفعل والجروح أو الضرر الصحى كان مسؤولاً عن الإصابة دون الوفاة^(١) : ففي مثال الممرضة السابق^(٢) قد تسأل عن الضرر الصحى الذى أصاب المريض بتناوله جرعة مضاعفة من الدواء ، ولكنها لا تسأل عن وفاته وإن توافرت بينها وبين الفعل علاقة السببية .

٢ — صور الخطأ غير العمدى

١٧ — تحديد صور الخطأ غير العمدى : حرص الشارع على أن يبين صور الخطأ غير العمدى في النصوص الخاصة بالجرائم غير العمدية ، ولكنه لم يذكرها جميعاً في كل نص ، ففي بعض النصوص ذكر إحداها أو بعضها وفي نصوص أخرى ذكرها جميعاً : فالمواد ١٣٩ الخاصة بهرب المحبوسين ، ١٤٧ الخاصة بفك الاختتام ، ١٥١ الخاصة بسرقة المستندات ، اقتصر على الإشارة إلى « الإهمال » *négligence* ، في حين أضافت المادة ١٦٣ الخاصة بتعطيل المخبرات التفراعية صورة ثانية هي « عدم الاحتراس » *imprudence* ؛ أما المادتان ٢٣٨ ، ٢٤٤ الخاصتان بالقتل والجرح غير العمديين ، فقد ذكرتا صوراً عديدة للخطأ فنصتا على الرعونة *maladresse* ، وعدم الاحتياط والتحرز *imprudence* ، والإهمال والتفريط *négligence* وعدم الانتباه والتفريط *inattention* وعدم مراعاة وإتباع اللوائح *inobservation des réglemens* وفي النهاية ذكرت المادة ٣٦٠ الخاصة بالحريق غير العمدى بعض حالات الخطأ ، ثم أوردتها

(١) محمود نجيب حنى ، دروس في قانون العقوبات . القسم الخامس (١٩٥٩) رقم ٢٩٣ ص ٢٥٤ .

(٢) لثال المذكور في رقم ١٣ من هذه المقالة ص ٥١٤ من هذه المجلة .

بعبارة عامة توسع لما لم تذكره من حالات ، هي عبارة « . . أو بسبب إهمال آخر
ou par d'autres faits de négligence » .

١٨ — هل نص الشارع على صور الخطأ على سبيل الحصر أم على سبيل المثال ؟ يعود في الفقه والقضاء القول بأن الشارع قد حدد صور الخطأ غير العمدى على سبيل الحصر ، فيكون متعيناً على القاضي إذا أذن المتهم بجرمة غير عمدية أن يثبت انطواء الخطأ المنسوب إليه في إحدى الصور التي يذكرها النص الخاص بهذه الجريمة^(١) . ويستند هذا الرأي — فيما يبدو — إلى صياغة بعض النصوص الخاصة بالجرائم غير العمدية التي يتضح فيها حرص الشارع على أن يمحيط بكل ما يمكن تصوره من حالات الخطأ غير العمدى ؛ ويرى بعض القائلين بهذا الرأي أن حرص الشارع على بيان صور الخطأ على سبيل الحصر ويفسر أن الخطأ الجنائي يقتصر نطاقه على الصور التي تمثل قدراً خاصاً من الخطورة ، هي التي ذكرها الشارع ، أما ما عداها فيقوم بها الخطأ اللدني دون الجنائي^(٢) . وهذا الرأي في تقديرنا محل للتقد : فنصوص القانون لا تدعمه ، فبعضها يذكر صورة واحدة أو صورتين للخطأ ، وبعضها يذكر صوراً عديدة له ، ومع ذلك فليس من السائع القول بأن نطاق الخطأ يختلف جثاً واتساعاً باختلاف عدد الصور التي يذكرها القانون له ، بل إن طبيعة الجرائم غير العمدية تقتضى تقارب نطاق الخطأ فيها جميعاً ؛ وبالإضافة إلى ذلك فبعض النصوص قد صرحت بأن أى « إهمال آخر » يستوى بمسا تذكره من صور للخطأ (المادة ٣٦٠ من قانون العقوبات) ، ويعنى ذلك أن ما ذكرته من صور كان على سبيل المثال .

وليس صحيحاً القول بأن حصر صور الخطأ يبرره اقتصار نطاق الخطأ الجنائي على الصور الخطيرة للخطأ . فقد ثبت أن التمييز بين الخطأ الجنائي والخطأ اللدني على النحو الذى يقول به هذا الرأي لا سند له من القانون ، ولم يعد في الوقت الحاضر رأى الراجع في الفقه والقضاء^(٣) .

(١) Garson, art. 319 à 320 bis, no. 13 : Chauveau et Hélie Théorie du Code Pénal IV, no. 1409. p. 107; Garraud. V, no. 2049. p. 407; Cass. 6 mars 1879, S. 80.I.44: Cour d'Orléans-19 Juill, 1912. D. 1913.2,3,2

الأستاذ على بدوى الأحكام العامة في القانون الجنائي (١٩٣٨) ص ٣٧٦ الدكتور السيد مصطفى السيد ص ٤٢٣ الأستاذ عمود إبراهيم إسماعيل الأحكام العامة في قانون العقوبات (١٩٥٦) رقم ٢٢٧ ص ٤٠٦ ، قض ٢٣ ديسمبر ١٩١٦ المجموعة الرسمية ص ١٨ رقم ٢٧ ص ٤٩ .

(٢) أنظر مايل رقم ٢٧ من هذه المقالة .

والقول بأن الشارع قد حصر صور الخطأ لا يدعمه للتلقي القانوني : فليس جهر البحث في الخطأ هو تحديد صورته ، وإنما بيان عناصره ، فإذا امتضت عناصره أصبح ميسوراً معرفة متى يعد متوافراً ومتى لا يعد كذلك ، ولن يضيف ذكر صورته جديداً إلى ذلك ، وبالإضافة إلى ذلك فإن للتلقي القانوني يقضى بوجود فكرة واحدة للخطأ غير الممدى تصدق على الجرائم غير الممدية كافة^(١) ، ويناقض ذلك القول بأن وجوده رهن بما يذكره الشارع من صور له ، إذ تختلف هذه الصور من جريمة إلى أخرى ، مما يعني اختلافه باختلاف الجرائم . والرأى عندنا أن الشارع قد ذكر صور الخطأ على سبيل المثال ، وقد بيته على ذكرها حرصه على التوضيح ببيان أم هذه الصور وأكثرها لتحقيق العمل^(٢) ، ويسوغ في الفقه الحديث القول بأنه إذا كان الشارع قد حصر صور الخطأ ، فقد استعمل للدلالة عليها عبارات رجة تتسع لكل ما يتصور من حالات الخطأ^(٣) ؛ ولكن يلاحظ أن بعض النصوص قد اقتضت على ذكر صورة أو اثنتين للخطأ غير الممدى ، ومن ثم يكون القول بذكرها على سبيل الحصر مؤدياً إلى أن تخرج من نطاق حالات من الخطأ تنتمي إلى صور أخرى لم ترد في هذه النصوص وإنما وردت في نصوص أخرى . والأهمية العملية للقول بأن الشارع قد ذكر صور الخطأ على سبيل المثال أن قاضي الموضوع لا يلتزم بأن يثبت في حكمه انتهاء الخطأ الصادر عن متهمة بجريمة غير عمدية إلى إحدى الصور الواردة في النص الخاص بهذه الجريمة ، اكتفاء بإثباته توافر عناصر الخطأ .

ونبين فيما يلي ما يبيته القانون بكل صورة من صور الخطأ :

١٩ — الرعونة : يراد بالرعونة سوء التقدير أو نقص المهارة أو الجهل بما يتعين العلم به . وأوضح حالات الرعونة حيث يقدم شخص على عمل غير مقدر خطورته وغير مدرك ما يحتمل أن يقرب عليه من آثار : مثال ذلك من يلقي حجراً من بناء غير متوقع أن يصيب أحداً ، فإذا به ينال شخصاً من المارة في الطريق^(٤) ، وقائد السيارة الذي يغير اتجاهه فجأة دون أن ينبه المارة فيصدم شخصاً^(٥) . وتحقق الرعونة كذلك حيث يقدم شخص على عمل دون أن تتوفر لديه المهارة المطلوبة لأدائه كمن يقود سيارة وهو غير ملم بالقيادة فيصيب إنساناً . وتتوافر الرعونة حين يباشر رجل الفن كالطبيب أو المهندس عملاً من اختصاص مهته وهو غير حائر للعلومات المطلوبة لمباشرة هذا العمل ، أو غير متبع الأصول والقواعد المستقرة في عمله أو فنه : مثال ذلك الصيدل

(١) Delogu, la culpabilité, no, 468, p. 227

(٢) René Morel, noteau s. 1914.1,249; Schmidt. p. 114

(٣) Garcon. art. 314 à 320 bis no. 18, Garraud, V, no 2055, p.415

(٤) Garraud, V. no. 2051, p.410 Garcon. art. 319 à 320 bis, no. 23,

(٥) هـ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بموجعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤١٧ ص ٥٥٠ .

الذى يجهز مختراً للاستعانة به فى إجراء عملية جراحية مجاوزاً القبة المقررة للمادة المحددة^(١) ، أو الطبيب الذى يجرى عملية جراحية غير مستعين بطبيب مختص بالتخدير ، أو المهندس الذى يضع خطة فاسدة لإقامة بناء يفيض فسادها إلى انهياره بعد إتمامه أو انهيار أجزاء منه أثناء بنائه^(٢).

٢٠ - عدم الاحتياط والتحرز : يراد بهذه الصورة حالة ما إذا أقدم الجانى على فعل خطير مدركاً خطورته ومتوقفاً ما يحتمل أن يقرب عليه من آثار ولكن غير متخذ الاحتياطات التى من شأنها الحيولة دون تحقق هذه الآثار . مثال ذلك من يقود سيارة بسرعة تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه^(٣) ، وصاحب البناء الذى يشرع فى هدمه دون أن يتخذ الاحتياطات للمعولة التى تقى الأتقى والأموال ما قد يصيبها من الأضرار^(٤) ، وحائز الجيران الخطر الذى يسلمه إلى شخص لا يقوى لهصرته^(٥) أو ضعفه البدنى أو عدم درايته على السيطرة عليه ومنع أذاه .

٢١ - الإهمال وعدم الانتباه : تشمل هذه الصورة الحالات التى يقف فيها الجانى موقفاً سلبياً فلا يتخذ احتياطات يدعو إليها الحسنى وكان من شأنها أن تحول دون حدوث النتيجة الإجرامية . وعلى هذا النحو تضم هذه الصورة حالات التخطأ عن طريق الامتناع : مثال ذلك مدير الآلة البخارية الذى لا يتخذ طرق الوقاية الملائمة لأخطارها عن الجمهور المرضى للاقترب منها^(٦) ، وحارس المنزل الذى يهمل فى صيائه فيتهار ويصيب سكانه بالأذى فيقتل بعضهم ويصاب سائرهم بجراح^(٧) ، وحارس مجاز السكة الحديدية لإذالم يبادر إلى تحذير المارة فى الوقت

(١) قس ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة القس س ١٠ رقم ٢٢ س ٩١ .

Garraud, V, no. 2051, P.411

(٢)

(٣) تحدد القوانين واللوائح المنظمة للورور الحد الأقصى للسرعة المسموح به ، وأصل أنه لاخطأ و قيادة سيارة مع التزام هذا الحد . ولكن تنيد من هذا الأصل ظروف الواقعة . فقد تولى القيادة فيتوافر الخطأ فى تجاوز السرعة التى تجلبها هذه الظروف ولو ألزم قائد السيارة الحد المسموح به : قس أول مارس سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٢٦ س ١٨٦ ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣٤١ س ١٦٤ ٤٦٥ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة القس س ٨ رقم ٢٧٠ س ٩٨٨ ٢٨ يونية سنة ١٩٦٢ س ١٢ رقم ١٤٣٨ س ٧٤٣ .

(٤) قس ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٥٤ س ١٦٣ .

(٥) قس ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١ س ١ .

(٦) قس ١٦ - أبريل سنة مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٣٨ س ٢٩٠ ؛

(٧) قس ٢٢ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام محكمة القس س ١١ رقم ٥٩ س ٢٩ .

الخاص وتبهم على قرب مرور القطار وتراخي في إغلاق المجاز من خلفيه ولم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير^(١)، وحازر الحيوان الخطر الذي لا يتخذ احتياطات كافية لحبسه ومنع أذاه عن الناس^(٢).

٢٢ — عدم مراعاة واجبات الواجح : إذا لم يطابق سلوك الجاني القواعد التي تقررها اللوائح كان ذلك كاشفاً عن خطئه ولو لم تتوافر بذلك صورة أخرى من صور الخطأ السابقة^(٣). ويطلق على هذه الصورة من الخطأ تعبير « الخطأ الخاص » تميزاً له عن « الخطأ العام » الذي يتسع لسائر صورته^(٤). ولكن ذلك لا يعني أن مجرد عدم مراعاة اللائحة كاف لتوافر الخطأ وقيام المسؤولية غير العمدية عن النتيجة التي أفضى إليها سلوك الجاني، وإنما يتعين أن تتحقق عناصر الخطأ ويتبين كذلك أن تتوافر أركان الجريمة غير العمدية، ومن أهمها علاقة السببية بين الفعل والنتيجة : ذلك أن مخالفة اللوائح لا تدعو غير أن تكون صورة للخطأ، أي مجرد مثال له، وهي لا تنفي بذلك عن توافر عناصره^(٥). ويلاحظ كذلك أن إثبات المتهم أنه لم يخالف اللائحة غير كاف لتفي الخطأ عنه، إذ قد تتوافر على الرغم من ذلك عناصره، وقد تتوافر له كذلك إحدى الصور التي يحددها القانون^(٦).

(١) قض ٣٠ يناير سنة ١٩٦٦ بمجموعة أحكام محكمة النقض من ١٧ رقم ٢٢ و ١٩٣١.

(٢) قض ٣٠ يولية سنة ١٩٥٣ بمجموعة أحكام محكمة النقض من ٤ رقم ٣٦٤ و ١٠٣٣، أظن كذلك مثلاً للخطأ في صورة الإحمال : قض ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ بمجموعة القواعد التأديبية ج ٥ رقم ٢٩٦ من ٥٦٥.

Garraud V. no, 2054, p.413.

(٣)

Garcon, art. 319 à 320 bis. no. 26.

(٤)

الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٣٠٢ من ٣٤٦.

(٥) قضت محكمة ليلتي البارود في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤، الحامدة من ٥ رقم ٦٦٩ من ٨١٩ بأنه إذا أطلق شخص عياراً نارياً داخل السكن، وهو مخالفة طبقاً للمادة ٣٨٩ (ثانياً) من قانون العقوبات فتسبب في إصابة طفلة فلا يقبل دفاعه بأنه لم يكن في استطاعته أن يصورها لوجود حائط يفارحها عن نظره، لأن الشخص بمجرد مخالفته لائحة من اللوائح يند في حكم المخطئ. إذا وقعت منه حادثة وهو مرتكب هذه المخالفة. وهذا القضاء محل نظر : فضالة اللائحة هي مجرد صورة للخطأ، وهي بهذا الاعتبار تتساوى — من حيث القيمة التأديبية — وسائر صورته ومن ثم لم يكن ثبوتها مفيداً عن توافر عناصر الخطأ. وعيب الحكم أنه خاطب في صور الخطأ وعناصره، فاعتبر كل صورة منها منطوية بذاتها على عامره، وليس ذلك صواباً في كل الأحوال، إذ لا تدعو صور الخطأ غير أن تكون مجرد أمثلة له. وهي لا تكون كذلك إلا بشرط توافر عناصر الخطأ في كل منها. وعلى الرغم من أن الحكم قد برأ للمتهم لاصفاء علاقة السببية بين فعله والإصابة، فقد اعتبر الخطأ متوافراً مع أنه لم يمكن في استطاعة المتهم أن يصير المجنى عليها لوجود حائط، وعنى ذلك تكليف المتهم بميليس في استطاعته، وإذا انتفت الاستطاعة انقضى الالتزام بالحدود وانقضى الالتزام بتوقم النتيجة والمحاولة دونها، وجوهر الخطأ هو الإخلال بهذا الالتزام، وحيث لا التزام فلا يصور إخلال له ولا يصور الخطأ تبعاً لذلك.

Garcon, art.319 à 320 bis no.29; Cass.2 mai 1937, az: Pal.1937,II.386: (٦)

ويجب أن يفهم لفظ «الوائح» في أوسع مدلول بحيث يشمل كل قواعد السلوك الآمرة الصادرة عن الدولة أياً كانت السلطة التي اختصت بإصدارها ، وخاصة القواعد التي تستهدف منع النتائج الإجرامية التي تقوم بها الجرائم غير العمدية ، كالوائح المنظمة للبرور وحيازة وسائل النقل والوائح الخاصة بالصحة العامة وتنظيم المهن والصناعات المختلفة .. ويتسع لفظ «اللائحة» في هذا المعنى للقوانين في مدلولها الدستوري ، ومن أهمها نصوص قانون العقوبات في شأن المخالفات ، وتتسع بعد ذلك للوائح في مدلولها الإداري^(١) وتشمل في النهاية التعليمات الإدارية على اختلاف أنواعها^(٢).

وقد تضع اللائحة جزاء جنائياً لمن يخالفها ، فتقوم بالمخالفة في ذاتها جريمة ، فإذا أفضت المخالفة إلى حدوث نتيجة إجرامية تقوم بها جريمة غير عمدية قامت بذلك جريمة ثان ووقعت على الجاني أشد عقوبتيهما^(٣) . ولا ينشئ الخطأ والجريمة غير العمدية التي قامت به انقضاء الدعوى الجنائية الناشئة عن المخالفة بالتقادم أو صدور عفو شامل عنها ، طالما كانت عناصر الخطأ متوافرة بسلوك المتهم^(٤) . ويفترض العلم باللائحة ، ويفترض كذلك العلم بالتفسير الصحيح لها^(٥) وإذا دفع المتهم بدم مشروعية اللائحة ، اختص القاضي الجنائي بالفصل في هذا الدفع ، فإن ثبت صوابه انتفت هذه الصورة للخطأ^(٦) ، ولكن ذلك لا يحول بين القاضي والبحث في عناصره وسائر صوره . ومثال هذه الصورة للخطأ أن ينفل شخص وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي

— أظر الأحكام المشار إليها في هامش رقم ٣ من ٥٢١ من هذه المقالة حيث اعتبر الغض متوافراً بزيادة سبابة بسرعة تجاوز الحد الذي تقتضيه ملاسات الحال وظروفه وزمانه ومكانه على الرغم من أن هذه السرعة تقل عن الحد الأقصى المسموح به قانوناً ، أى على الرغم من التزام حدود القوانين والوائح .

Garçon; art. 319 à 320 bis, no. 27. (١)

(٢) قفس ٣٠ يونية سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام القفس س ٤ رقم ٣٦٤ من ١٠٣٣ ، وقد اعتبر الخطأ متوافراً بعدم اتباع ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بإرسال المقورن إلى مستشفى الكلب.

Garraud. V. no. ٤054. p. 413 (٣)

Grrecon. art. 319 à 320 bis, no. 32 (٤)

(٥) قفس ٣٠ يونية سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام محكمة القفس س ٤ رقم ٣٦٤ من ١٠٣٣ ، وقد قرر أن ما يثيره الطاعن من عدم علمه بمنشور وزارة الداخلية الذى اتهم بمخالفته لصوره قبل الصفاة بالضمة ليس له أساس ، فلك أن الطبيب الذى يعمل مفتشاً للصحة يجب عليه أن يراعى التعليمات كافة الصادرة لأثناءه وبغضها سواء أ كانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك :

Garçon, art. 319 à 220 bis, no. 35. (٦)

وضمها في طريق عام أو على الحفرة التي حفرها فيه أو^(١) أن يجاوز قائد السيارة الحد الأقصى للسرعة المسموح به^(٢) أو يقردها على الجانب الأيسر من الطريق^(٣) أو أن يسلمها إلى شخص غير مرخص له بالقيادة^(٤) ، أو أن يغفل مفتش الصحة ما يقضى به مفتش وزارة الداخلية من إرسال المعفولين إلى مستشفى الكلب فيفضى الإهمال في علاج المصاب إلى وفاته^(٥) .

٢٣ — تأصيل صور الخطأ : ترد صور الخطأ على اختلافها إلى حالتين : حالة ينسب فيها إلى الجاني نشاط إيجابي ، وعمل ذلك أن يقدم على فعل غير متوقع نتائج الخطرة ، أو أن يقدم عليه متوقفاً هذه النتائج ولكن غير متخذ الاحتياطات التي تحول دون تحققها ؛ وتشمل هذه الحالة صورتي الرعاية وعدم الاحتياط والتحرز ؛ وحالة ينسب فيها إلى الجاني موقف سلبي ، وعمل ذلك ألا يتخذ احتياطات يدعو إليها الحذر ، وتصدق على هذه الحالة صورة « الإهمال وعدم الانتباه »^(٦) أما عدم مراعاة وانباع القواعد ، فينتسب إلى إحدى الحالتين وفقاً لما إذا كانت اللامعة تنهى عن فعل أو تأمر به .

وغنى عن البيان أنه إذا ثبت توافر إحدى صور الخطأ ، فلا أهمية للبحث في سائرهما إذ تتساوى في القيمة القانونية ويقوم الخطأ بأية صورة منها^(٧) .

٣ — أنواع الخطأ غير العمدى

٢٤ — تمهيد . أم قسم الخطأ هو التمييز بين الخطأ المصحوب بالتوقع والخطأ غير المصحوب به ، وقد تقدمت دراسته ؛ ولكن الخطأ على تقسيات أخرى أهمها . التمييز بين الخطأ التقى

(١) وهي المخالفة للنصوص عليها في المادة ٣٧٦ (أولاً) من قانون العقوبات .

(٢) قس ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٩٤ ص ٣٦١ ، ١٠ يونيو سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٩ رقم ١٦٦ ص ٦٥٥ .

(٣) قس ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٩٤ ص ٣٦١ ، ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٠ مجموعة القواعد القانونية س ١١ رقم ١٢١ ص ٦٣٨ .

(٤) قس أول مايو سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٨ ص ٣١ .

(٥) قس ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤ رقم ٣٦٤ ص ١٠٣٣ .

(٦) أطرق في « الخطأ في صور الامتناع » .

Henri Brunhes, L'imprudence devant la loi pénale (1932) p. 83

(٧) قس ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٥ رقم ٢٩ ص ٢٩ ، ٦ أبريل سنة ١٩٥٤ ص ٥ رقم ١٦١ ص ٤٤٧ ؛ ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ص ٦ رقم ٨٥ ص ٢٤٩ ، ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ ص ٧ رقم ٢٣٠ ص ٨٣١ ؛ ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٠ ص ١١ رقم ١٢١ ص ٦٣٨ ، ٧ مايو سنة ١٩٦٢ ص ١٣ رقم ١١٤ ص ٤٥٣ .

والخطأ المادى ، وبين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير ؛ وفى ختام هذه الدراسة نبعث فى الفروق بين الخطأ الجنائى والخطأ المدنى .

٢٥ - الخطأ الفنى والخطأ المادى : يراد بالخطأ الفنى ما يصدر عن رجال الفن كالأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين من خطأ متعلق بأعمال مهنتهم ؛ ويتحدد هذا الخطأ بالرجوع إلى القواعد العلمية والفنية التى تتحدد أصول مباشرة هذه المهن ، وقد يرجع هذا الخطأ إلى الجهل بهذه القواعد أو تطبيقها تطبيقاً غير صحيح أو سوء التقدير فيما تخوله هذه القواعد من مجال تقديرى . أما الخطأ المادى فلا شأن له بالقواعد السابقة ، وإنما يرجع إلى الإخلال بواجبات الحيلة والحذر العامة التى يلتزم بها الناس كافة ، ومنهم رجال الفن فى نطاق مهنتهم باعتبارهم يلتزمون بهذه الواجبات العامة قبل أن يلتزموا بالقواعد العلمية أو الفنية . وقد نشأت هذه التفرقة بالفلسفة للأعمال الطبية ، ولكن المطلق يحتم امتدادها إلى سائر المهن التى يحكمها العلم أو الفن ، إذ لا مبرر فى القانون لأن يتميز الأطباء عن سائر رجال الفن بمركز خاص . وتوضيح هذه التفرقة نذكر أمثلة لما يعد خطأ فنياً . أن يصف الطبيب دواء أساء إلى صحة المريض لحساسية خاصة لم يتيقن ، أو أن ينفل عن استدعاء طبيب إخصائى لعدم تقديره خطورة حالة المريض ، أو أن يطبق وسيلة علاج جديدة لم تسبق تجربتها ؛ أما الخطأ المادى فنثاله أن يجرى طبيب عملية جراحية وهو سكران ، أو أن ينفل عن تضم الأدوات الجراحية ، أو أن يئسى بعضها فى جوف المريض . وقد علق القائلون بهذه التفرقة أهمية كبيرة عليها : فذهبوا أولاً إلى القول بالألمسولية عن الخطأ الفنى ، واحتجوا لذلك بأن ما يحوزه رجل الفن من علم كفى بأن يجعله محل ثقة فى أن يباشر مهنته على النحو الصحيح ، ثم إن فى رقابة الرأى العام له ما يبنى عن رقابة القانون ، وفى النهاية فإن التقدم العلمى لا يتيح إلا إذا أمن رجال الفن المسئولية عما يصدر عنه من أخطاء فنية ، إذ أن تهديده العامم بها يفتيه عن الاجتهاد والابتكار ^(١) .

ولكن هذا القول لم يصمد للتقد : فالتفرقة بين الخطأ الفنى والخطأ المادى غير ذات سند من القانون ، ثم إن إعفاء رجل الفن من المسئولية عن خطئه الفنى يهدد مصلحة المجتمع الذى يتنبه حماية حقوق أفراد ومصلحهم وحمل رجال الفن - عن طريق التهديد بالعقاب - على أن يكون أكثر دراية ويقظة . وقد ذهب القائلون بهذه التفرقة بعد ذلك إلى القول بالألمسولية عن الخطأ الفنى إلا إذا كان جسماً ، أما الخطأ المادى فتتخضع المسئولية عنه للقواعد العامة ؛ والحجة فى ذلك الصعوبة التى يصادفها القاضي إن أقحم نفسه فى مناقشات فنية بعيدة عن ميدان تخصصه ، مما يقتضى اقتصار رقابته على الحالات الواضحة للخطأ الفنى واجتباؤه البحث فى الأخطاء اليسيرة ، وبالإضافة

(١) أنظر فى معرض هذا الرأى : Garçon, art. 319 à 320 bis, no. 232, Garraud, V, p. 426, note 52.

إلى ذلك فإن التقدم العلمى يتطلب قدراً من حرية البحث والتجربة وهو مالا يتوافر إذا كان رجل الفن مسئولاً عن كل أخطائه ولو كانت تافهة يسيرة ^(١)

وهذا رأى بدوره معيب : فقد تقدم أن التفرقة بين الخطأ الفنى والخطأ المادى غير ذات سند من القانون ؛ ثم إنها صعبة التطبيق ، يشهد بذلك أن ما يمد فى نظر البعض خطأ فنياً قد يكون عند غيرهم خطأ مادى ، مثال ذلك عدم نقل المريض إلى المستشفى فى الوقت الملائم أو إغفال استدعاء إخصائى لعلاج أو إبداء مشوره ^(٢) ؛ وفى النهاية فإن التفرقة بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير عسيرة التطبيق ، فليس ثمة ضابط واضح تشمد عليه ، لا يخشى أن ينتهى بها الأمر إلى تحكم لا تضبطه قواعد القانون .

والرأى عندنا أن هذه التفرقة لا محل لها ، وأنه يتعين أن تطبق الأخطاء العائدة عن رجال الفن فى مباشرتهم أعمال مهتهم القواعد العامة التى تحدد عناصر الخطأ غير العمدى ؛ وليس فى ذلك ما يقد عمل القاضى أو يهدد التقدم العلمى ؛ فثمة قواعد مستقرة فى كل علم أو فن وثمة مجال تقديرى يتصرف به هذه القواعد أو تقرر الأصول العلمية العامة ؛ فالخطأ الملتصق بتطبيق القواعد المستقرة تنشأ عنه المسؤولية سواء أكان يسيراً أو جسيماً ، ولا صعوبة تواجه القاضى حين يكشف عن هذه القواعد ، إذ هى معروفة واضحة ، وفى استطاعة الخبير أن يبرزها للقاضى ؛ وليس من شأن هذه المسؤولية أن تهدد التقدم العلمى ، إذ هذه القواعد راسخة ، وهى فى الغالب ليست محل خلاف ، ويفترض البحث العلمى غالباً التسليم بها ؛ وسواء أن يتخذ الخطأ صورة الجهل بها أو سوء فهمها أو إساءة تطبيقها . أما ما تقرر هذه القواعد أو الأصول العلمية من مجال تقديرى ، فلا شأن للقضاء به ، إذ يتصرف العلم بما يدور فيه من خلاف ويفترض قدراً من الصحة فى الآراء المختلفة التى تتنازع ؛ ومن ثم فلا يتوافر الخطأ إذا أخذ رجل الفن برأى محل خلاف أو برأى مرجوح طالما أن له — فى تقدير من أخذ به — السند العلمى القوى ، ولا يتوافر الخطأ كذلك إن أخذ رجل الفن برأى مبتكر طالما كان مقتنعاً بصوابه ؛ بل إن القواعد الراسخة فى العلم قد توضع موضع النقاش إذا كانت الأصول العامة للبحث العلمى تميز الأسلوب الذى نوقشت به ، أى عتقر بالطابع العلمى للأسانيد التى اعتمد عليها الطعن فى هذه القواعد .

(١) أخذت بهذه الصيغة محكمة الجزية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣٥ (المطامير ١٥ ، القسم الثانى رقم ٢١٦ ص ٤٧١) فالتت « ترى المحكمة أن مسؤولية الطبيب لها وجهان : أحدهما متعلق بصناعته ، وهو ما يبرر عنه خطأ اللبنة وتانيها ليس متعلقاً بذلك ولا شأن له بالفن فى ذاته ، غلطاً للبنة لا يعلم به فى حالات الجهل القاتع أما الثاني فلا يفتض لسلطان التقدير الفنى الطبي والجهد العلمى لأنه خطأ مادى يقع فيه الطبيب مخالفاً بذلك القواعد المقررة طبياً ، فهو مسئول عنه ، وهذا النوع من الخطأ يقع تحت المسؤولية العامة شأن الطبيب فيه شأن أى شخص آخر » .

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى : مسؤولية الأطباء والمراجين الجنائية ، مجلة القانون والاقتصاد ص ١٨ س ٢٩٦ ؛

وتعتقد أن حجم الصعوبات التي تنور في العمل يندو ميسوراً إذا اعتمد القاضي على معيار « رجل الفن المعتاد » ، وقد قدر مدى تقيده بالقواعد العلمية والفنية في الظروف التي أحاطت برجل الفن المتهم ، إذ يخلص له بذلك أن ثمة قواعد وأصول لا يتسامح فيها « رجل الفن المعتاد » ، وثمة قواعد وأصول لا يبعد حرجاً في الخروج عليها أو التصرف فيها ، فخرج المتهم على الأولى يصف سلوكه بالخطأ ، ولا عبرة بكونه جسياً أو يسيراً ، أما خروجه على الثانية فلا يقوم به الخطأ^(١) ؛ ويتعين في تطبيق هذا المعيار أن يراعى ظروف المتهم ، وهذا يقود إلى التشدد إن كان إخصائياً يحوز من العلم والخبرة ما لا يحوزه غيره من رجال فنه أو كان يعمل في مكان يحوز بالمعدات العلمية والفنية ..^(٢) ، ويضع بذلك أن المعيار الذي يقاس به خطأ رجال الفن هو بينه المعيار العام للخطأ غير العمدى ، وكل ما يتميز به هو وصف « الشخص المعتاد » بأنه « رجل فن معتاد » ، ولا يبدو ذلك غير أن يكون اعتداداً بنوع من ظروف المتهم على النحو الذي فصلناه في دراسة المعيار العام للخطأ غير العمدى .

٢٦ - الخطأ الجسيم والخطأ اليسير : يذهب بعض الفقهاء إلى التمييز بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير ، ويضيف فريق منهم إلى هذين النوعين أنواعاً أخرى كالخطأ غير المتعذر (faute inexcusable) والخطأ اليسير جداً (faute très légère)^(٣) ، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن هذه التفرقة ذات أهمية في القانون الجنائي ؛ ذلك أن هذا القانون في قولهم لا يعترف إلا بالخطأ الجسيم ، أما الخطأ اليسير فلا تقوم به سوى المسؤولية المدنية ، ولكن هذا القول قد ثبت فسادُه وهجره الفقه والقضاء في الوقت الحاضر ، إذ قد رجح مبدأ « وحدة الخطأ الجنائي والخطأ المدني » ، وبالإضافة إلى ذلك فقد تقدم أن نسبة الأهمية إلى هذه التفرقة في تطبيقها على الخطأ التقنى والقول بأن هذا الخطأ لا تقوم به المسؤولية إلا إذا كان جسياً هو قول غير

(١) الدكتور عبد الزقاق أحمد الشهورى ، الوسيط ج ١ رقم ٥٤٨ من ٨٢٢ ، الدكتور محمود محمود معطن مسؤولية الأطباء والجراحين ص ٣٠٠ ، والقسم العام رقم ٣٠٦ من ٣٥٥ .

وبجمل القضاء في الوقت الحاضر إلى نيل هذه التفرقة ، قضت محكمة استئناف مصر في ٢ يناير سنة ١٩٣٦ (المقامة ص ١٦ رقم ٣٣٤ من ٧١٣) بأن مسؤولية الطبيب تخضع للقواعد العامة متى تحقق وجود خطأ منها كان نوعه ، سواء كان خطأ تقنياً أو غير تقنى جسياً أو يسيراً . لهذا فإنه يصح الحكم على الطبيب الذي يرتكب خطأ يسيراً ، ولو أن هذا الخطأ له مسحة طبية ظاهرة ، وقضت محكمة الاسكندرية الكلية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ (المقامة ص ٢٤ رقم ٣٥ من ٧٨) بأن الطبيب الذى يخطئ مسئول عن نتيجة ختلك بدون تفرقة بين الخطأ المين والجسيم ... وعلى الرغم من تماق هذين الحكمين بالمسؤولية المدنية ، فإن لهما نفس الأهمية في المسؤولية الجنائية .

(٢) وفي ذلك تقول محكمة استئناف مصر في ٢ يناير سنة ١٩٣٦ (المقامة ص ١٦ رقم ٣٣٤ من ٧١٣) « وبالنسبة للأطباء الإخصائين فإنه يجب استعمال منتهى الشدة معهم وجباهم مسئولين عن أى خطأ ولو كان يسيراً خصوصاً إذا سادت حالة المريض بسبب معالجته لأن من واجبهم الدقة في التشخيص والاعتناء وعدم الإهمال في المعالجة » .

(٣) Planiet, Ripert et Boulanger, II, no. 966. p. 331, Vidal et (٣) Magnol, I, no. 186. p. 197.

صحيح (١). وبمعنى ذلك تجرد هذه التفرقة من الأهمية في القانون الجنائي. وأهم ما يعيبها هو افتقارها إلى معيار تقوم عليه ؛ بل إن وجودها يهدم أن الخطأ غير الممدى في القانون الجنائي معياراً واحداً ، هو معيار « الشخص المعتاد » ، مما يجعل الالتجاء إلى معيار آخر « كميّار الشخص الشديد الحرص » ، وإقامة التفرقة بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير على أساس منه ، قولاً غير متفق مع الفكرة الأساسية للخطأ غير الممدى (٢) .

ولكن قد تكون لهذه التفرقة أهمية في تحديد العقاب الذي يقرره القاضي في حدود سلطته التقديرية ، إذ من المنطوق أن يكون عقاب من صدر عنه خطأ جسيم ، أشد من عقاب من كان خطأ يسيراً ؛ وتقدير جسامته الخطأ في هذه الحالة مسألة موضوعية يحددها القاضي مستعيناً بالظروف التي أحاطت بالخطأ . وله أن يعتبر الخطأ المصحوب بالتوقع أشد جسامته من الخطأ غير المصحوب به (٣) ؛ وله أن يعتبر مقدار الإخلال بواجبات الحيلة والحذر معياراً لجسامته الخطأ ؛ وله أن يلتزم هذا المعيار كذلك في وجود التزام خاص بالحيلة والحذر ناشئ عن مهنة المحامي أو علاقته بالخصم على إلقاء اللوم على المتهمين على الناس كافة ، وله أن يتلصق في جسامته النتيجة الإجرامية التي أفضى إليها السلوك المشوب بالخطأ أو في امتناع المحامي عن إصلاح أضرار فعله أو الجبولة دون ازدياد جسامتها . ولشارع أن يعتبر جسامته الخطأ وفقاً لبعض المعايير السابقة طرفاً ممتدداً لعقاب جريمة غير عمدية معينة ، وفي هذه الحالة يستمد للمعيار قيمة القانونية من اعتراف الشارع به (٤) .

(١) وفي وسع الشارع الخروج على هذا الأصل العام واشتراط جسامته الخطأ لقيام المسؤولية الجنائية ، وقد فعل الشارع ذلك في المادة ١١٦ مكرراً ب من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، ومالبسنا التمس « كل موظف عمومي تسبب بخلطه الجسيم في إلحاق ضرر بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المهود بها إليه » ، ووفقاً لهذا النص يكون الخطأ اليسير غير كافٍ لمسئولية الموظف جنائياً . وقبلة هذا النص مقتصرة على الحالة التي ورد في شأنها ، فهو بذلك لا يقرر قاعدة عامة . وقد عرف الشارع في هذا النص الخطأ الجسيم بأنه ما كان « ناشئاً من إهمال جسيم في أداء الوظيفة أو عن إساءة استعمال السلطة أو عن إخلال جسيم بواجبات الوظيفة » ، وأهمية هذه الضوابط في التفرقة بين الخطأ الجسيم واليسير مقتصرة كذلك على الحالة التي يشير إليها النص .

(٢) وقد اعتمد « فيدال » وما نزل على هذا المعيار لتفرقة بين أنواع الخطأ : فالخطأ الجسيم يتوافر إذا كان في استطاعة كل شخص توقع النتيجة ، والخطأ اليسير جداً على الحالات التي تفرض فيها استطاعة التوسع بصره غير مادي (ج ١ رقم ١٣٦ ص ١٩٧) .

(٣) أنظر المراجع للشارع إليها في حاشي رقم ٢٥ ص ٥٢٠ من هذه المقالة .

(٤) وقد فعل الشارع ذلك في المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات الخاصتين بالتل والجرح أو الإيذاء غير العمديين (معدلين بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) ، فاعتبر من ضوابط مسألة الخطأ ، وظروف تشديد العقاب : إخلال المحامي بإخلاصه بما يفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته ، أو كونه متطعياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث ، أو نكوله وقت الحادث عن مساعدة من وقتت عليه الجريمة أو عن =

٢٧ - الحطأ الجنائى والنطأ المدنى : يضع القانون المدنى قاعدة عامة تقضى بأن كل حطأ سبب ضرراً كبير يلزم من ارتكبه بالتعويض، (المادة ١٦٣)، وقد أطلق الشارع فى هذا النص لفظ (النطأ) فلم يحدد له صوراً ولم يتطلب فيه قدراً خاصاً من الجسامة ، وقد استقر فى الفقه والقضاء القول بأن « كل الحطأ ، مهما يكن يسيراً يكن لقيام المسؤولية المدنية ، فالأخطاء على اختلاف درجاتها متعادلة فى القانون المدنى Principe de l'équivalence des fautes »^(١)

ولكن الشارع الجنائى قد صاغ نصومه على نحو آخر ، فحرص على تحديد صور الحطأ ، وقد استخلص الفقه من ذلك أنه قد حصر هذه الصور . فهل يعنى الاختلاف فى الصياغة اختلاف مدلول الحطأ فى القانونين^(٢)؟ ذهب إلى القول بذلك بعض الآراء : فالنطأ اليسير يصلح كالنطأ الجسيم لتقوم للمسئولة المدنية به ، ولكن المسؤولية الجنائية لا تقوم إلا بالنطأ الجسيم faute précise et lourde^(٣)، أى أن النطأ اليسير لا يصلح لقيام هذه المسؤولية . وتحتج هذه الآراء بالاختلاف فى صياغة النصوص ، فذكر الشارع الجنائى صور النطأ على سبيل الحصر يعنى استبعاد ما عداها ونفى صلاحية لقيام للمسئولة الجنائية به .

وعلى الخلاف من ذلك فقد استعمل الشارع للمدى تمييز كل حطأ ، بما يعنى المساواة بين كل صورته ودرجاته . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن اختلاف الوظيفة الاجتماعية للمسئولة الجنائية عن وظيفة المسؤولية المدنية ، تمل تفرقة بين نوعى النطأ : فالمسئولة الجنائية تهدف إلى الردع ، ولا حاجة إلى الردع إلا حيث تكون شخصية الجانى خطرة ، وهذه الخطوة لا يكشف عنها سوى حطأ جسيم ، أما المسؤولية المدنية فتهدف إلى إعادة التوازن بين ذمتين يلزام شخص بأن يعرض ما قص من ذمة آخر ، فالمشكلة التى تعرض لها هى الموازنة بين ذمتين وتحمداً لهما تحمل عبء الضرر ، وغنى عن البيان أن النطأ وإن كان يسيراً يكن لتجميع أحدهما (٤) .

وفى النهاية فإن التمييز بين نوعى النطأ هو فى مصلحة العدالة ، إذ يتيح للقاضى المرونة فى عمله

== طلب المساعدة له مع تحمكه من ذلك ، واعتبر كذلك حدوث الساحة المستديرة فى جرمه الجرح أو الإيذاء غير العمدى ضابطاً لجسامة النطأ وظرفاً شديداً للكتاب . وفيه هذه الضوابط فى التفرقة بين النطأ الجسيم واليسير ، ودورها فى تشديد العقاب مقتصر على هاتين الجريمتين دون سواهما من الجرائم غير العمدية .

(١) Planiol, Ripert et Boulanger, 11, no. 964 p.331.

(٢) الأهمية الصلية للقول بوحدة الحطأ الجنائى والمدنى أو ازدواجها هى تحديد مدى ما يحكم الجنائى من حجية فى الدعوى المدنية : فإذا قلنا بوحدة الحطأ كانت البراءة لانقضاء الحطأ مقضية خافضاً للدعوى المدنية المؤسدة على هذا النطأ ، إذ انقضاء النطأ الجنائى يعنى فى الوقت نفسه انقضاء النطأ المدنى ؟ أما إذا قلنا بزدواج النطأ فمن التصور أن يقضى بالبراءة ثم يحكم بالتعويض دون تناقض بين القضاءين .

(٣) Roux, note au S. 1927.1.33.

(٤) Schmidt, p. 185; Roux, I, p. 153 note 1, Vidal et Magnol' 1, p. 198, note 1. (٤)

فيستطيع أن يحكم بالتعويض دون أن يكون ملزماً بإدانة المتهم إذا كانت العدالة تأبى هذه الإدانة أى لا يكون تقديره أن العدالة تقتضى الحكم بالتعويض حاملاً له على الإدانة حيث لا يرى لها خلا وقرر هذه الآراء بذلك « ازدواج الخطأ » Dualité de la faute ، في القانونين ^(١) .

ولكن آراء أخرى ذهبت إلى القول « بوحدة الخطأ » Unité de la faute ، مدلولاً ودرجة في القانونين : فالخطأ له في القانون الجنائي عين مدلوله في القانون المدني ، والخطأ اليسير في الحالين تقوم به المسؤولية . وقرر أصحاب هذه الآراء أن الاختلاف في صياغة النصوص لا يعنى البتة ازدواج الخطأ : فإذا كان الشارع الجنائي قد ذكر صور الخطأ على سبيل المحصر ، فقد جاء يأنه لها واسماً شاملاً بحيث لم يترك خارج نطاقها حالة من حالات الخطأ ، ويوجد هذا الشمول بين مدلولي الخطأ في القانونين ^(٢) .

أما القول باختلاف الوظيفة الاجتماعية للمسئولية المدنية عن وظيفة المسؤولية الجنائية فحل للنظر : فقد أدى انتشار الآلات إلى جسامه الأضرار التي تقترب عليها ، فلم يعد التعويض جزاء كافياً لحماية المجتمع تجاه هذه الأضرار ، وإن كان السلوك المفضى إليها مشوباً بخطأ يسير ، ثم إن ذبوع التأمين على المسؤولية قد جعل عبء التعويض غير محسوس فإذا لم يوقع عقاب اتقى كل جزاء عن السلوك الخاطئ الذي أفضى إلى هذه الأضرار ^(٣) . وفي النهاية ، فإن القول بازدواج الخطأ ينطوى على تناقض بين : فالنظام القانوني العام للدولة تجمع بين أجزائه وحدة الغاية الاجتماعية ووحدة المبادئ الأساسية ، فكيف يقبل المنطق أن يعد السلوك الواحد ، طبقاً لهذا النظام القانوني الواحد ، مشوباً بالخطأ وغير مشوب به الوقت نفسه ^(٤) .

وهذا الرأي في تقديرنا الصحيح ^(٥) . فالتفرقة بين الخطأ الجنائي والخطأ المدني هي في الحقيقة تفرقة بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير ، وقد ثبت فسادهما وتبين أنها تفتقر إلى معيار صحيح ، والوسيلة الوحيدة لإقامتها هي الركون إلى وقائع الدعوى وتقدير قاضى الموضوع ، ليس من السائغ أن تقوم تفرقة لها — عند أصحابها — هذا الشأن دون ما ميار قانوني تراقب محكمة القضا تطبيقه . وليست للحجة المستمدة من صياغة النصوص قيمة : فقد تقدم أن الشارع الجنائي

(١) من أنصار هذا الرأي :

Roux, I, 40, p. 153 ; Schmidt, p. 184. Vidal et Magnol I, no. 130 p. 197.

الأستاذ أحمد أمين شرح قانون العقوبات الأعلى ، القسم الخامس (١٩٢٤) ص ٣٧٠ ؛ الدكتور رموف عبيد مبادئ التشريع العقابي (١٩٦٢) ص ٢٥٢ .

Garçon, art 319 à 320. no. 18.

(٢)

Garraud, V, no. 2056, p. 418.

(٣)

(٤) أنظر في عرض هذه الحجة : Schmidt, p. 180.

(٥) من أنصار هذا الرأي :

Garçon, art 319 à 302 bis , no. 20 ; Garraud, V, on 2056 p. 148.

قد ذكر صور الخطأ على سبيل المثال ، وأن العبرة ليست بهذه الصور وإنما بناصر الخطأ^(١) . ويفرض المنطق القانونى وحدة هذه الناصر : فالخطأ لا يتصور عقلا بغير إخلال بإيجابات الحيلة والحذر ، وتقضى اعتبارات العدالة ومصلحة المجتمع الاعتدال على ضابط « الشخص المعتاد » ، وليس بين القانونين فارق فى ذلك ، لأن فكرة الخطأ لا يتصورها العقل بغير هذه الناصر . وإذا كانت للمسئولية الجنائية وظيفتها الاجتماعية المتميزة عن وظيفة المسئولية المدنية ، فإن الوظيفتين تتضامنان فى تحقيق مصلحة المجتمع ، والوضع الطبيعى هو قيامهما معاً من أجل كل سلوك مشوب بالخطأ ترتب عليه ضرر ذو أهمية اجتماعية واضحة . وليس معنى ذلك انتفاء الفروق بين نوعى المسئولية ، بل يبقى بينهما فارق أساسى : هو قيام المسئولية المدنية إذا حدث ضرراً أياً كان ، وعدم قيام المسئولية الجنائية إلا إذا كانت الضرر أهمية اجتماعية واضحة ؛ ويحدد الشارع هذه الأهمية بتعيين حالات الضرر التى تقوم بها الجرائم غير العمدية ، فالفارق بينهما مستمد من أهمية الضرر لا من جسامته الخطأ . وقد سلم بهذا رأى القضاء الحديث^(٢) .

٤ — خطئة الشارع فى شأن الخطأ غير العمدى

٢٨ — لا وجود لقاعدة عامة تقضى بالعقاب على كل خطأ غير عمدى : لا يتضمن قانون العقوبات قاعدة عامة تقضى بالعقاب على كل سلوك مشوب بالخطأ أفضى إلى اعتدال على حق أو مصلحة ، بل يفتى حالات محددة يقدر فيها أن الاعتدال الذى ترتب على السلوك الخاطيء قد بلغ قدراً من الأهمية ، فيحدد الناصر المتطلبة لتجريم هذا السلوك ، وبهذا التجريم تقوم جريمة غير عمدية معينة . فالقانون لا يعرف جريمة غير عمدية واحدة (٣) ، وإنما يعرف جرائم غير عمدية متعددة ، ومن أم هذه الجرائم : القتل غير العمدى (المادة ٢٢٨) من

== الاستاذ على يدوى س ٣٨٠ ؛ الدكتور محمد مصطفى القلى س ٢١٩ ؛ الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٣٠٥
س ٣٥٢ ؛ الاستاذ محمود إبراهيم إسماعيل رقم ٢٣٠ س ٤١١ ؛ الدكتور حسن أبو السعود ؛ قانون العقوبات
المصرى ٢ القسم الخاص (١٩٥٠ — ١٩٥١) رقم ٢٤٣ س ٢٨٥ .

(١) أنظر ما تقدم رقم ١٨ من هذه المقالة س ٥١٩ من هذه المقالة .

(٢) أنظر فى القضاء الفرنسى : Cass. Civ. 19 déc. 1912, S. 1914.1.249,

10 juin 1918, S. 1920.1.171 ; Rev 10 mai 1932, 2e espèce, Gaz. Pal.

1923.II.220 ; 14 nov. 1933, Gaz. Pal, 1934.I.176, note Morel.

وأنظر فى القضاء المصرى . قس ٨ من مارس سنة ١٩٤٣ مجموعة الواعد القانونية ج ٦ رقم ١٢٣ س ١٩٣ ، فيه ذكرت المحكمة أن نص المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات « ولو أنه ظاهر فيه معنى المحصر والتخصيص إلا أنه فى الحقيقة والواقع ، نس عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجاته ، فكل خطأ مهما تكن جسامته يدخل فى مثاله . ومتى كان هذا مقررأ فإن الخطأ الذى يستوجب المساءلة الجنائية يمتضى المادة ٢٤٤ للذكورة ، لا يختلف فى أى عنصر من عناصره عن الخطأ الذى يستوجب المساءلة المدنية . . . ما دام الخطأ ، مهما يكن سيراً يكن قانوناً لتصفى كل من المسئولين . . . »

قانون العقوبات) ؛ والجرح أو الإيذاء غير العمدى (المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات) ؛ والحريق غير العمدى (المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات) ؛ وتسبب اللوطف العام بخطئه الجسيم في إلحاق الضرر الجسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها .. (للمادة ١١٦ مكرراً ب من قانون العقوبات) .

والخطأ في الجريمة غير العمدية هو ركنها المعنوي أما ركنها المادى فيطلب فعلاً إيجابياً كان أو امتناعاً ونتيجة إجرامية ، وعلاقة سببية تربط بينهما . ولهذين العنصرين أهمية واضحة : إذ لا تقوم الجريمة غير العمدية دون نتيجة إجرامية ، فالخطأ مهما تكن جسامته لا يكفي مجرداً عن نتيجة لقيام المسؤولية الجنائية ^(١) ، ولا شروع في الجرائم غير العمدية ، ويحرص الشارع في العقاب على هذه الجرائم على أن يتدرج العقاب تبعاً لمقدار جسامته النتيجة ^(٢) . ومن المتصور أن تكون جسامته الخطأ اعتباراً بحدد مقدار العقاب الذى ينطق به القاضي في حدود سلطته التقديرية .

٢٩ — لاجود لقرائن الخطأ : لا يفترض القانون الجنائي الخطأ ، بل يتطلب إثباته ؛ ومن ثم لا يسأل جنائياً غير من ينسب الخطأ إليه وتترافق علاقة السببية بين سلوكه المشوب بهذا الخطأ والنتيجة الإجرامية . فالمسؤولية الجنائية شخصية ^(٣) ولكن هذه الحطة لا تحول دون أن يسأل

Schmidt p. 98.

(١)

الدكتور السيد مصطفي السيد م ٢٤٠ . ويلاحظ أن السلوك الضالعي مجرداً عن النتيجة قد تقوم به جريمة مستترة عن الجريمة التي يفترض هذه النتيجة ، ويحقق ذلك حينما يفتقد الخطأ صورة عدم مراعاة وإتباع القواعد ويكون للآفة جزاء جنائي

(٢) وعلى سبيل المثال نلاحظ أن القتل غير العمدى يعاقب عليه بقوة أشد من عقوبة الجرح أو الإيذاء غير العمدى ، وأن عقاب الأخير يشهد إذا أفضى القتل إلى حدوث عاهة مستترة ؛ ونلاحظ كذلك أن جريمة التسميم غير عمد في وقوع حادث لإحدى وسائل القتل العامة من شأنه تفريض الأشد من عقوبة القتل يكونون بها للقتل ، يشهد القانون عقابها إذا نشأ عن القتل موت شخص أو حدوث إصابات بد (المادة ١٦٦ من قانون العقوبات)

Schmidt p. 136

(٢)

الدكتور محمود محمود مصطفي رقم ٣٠٧ م ٣٥٦ ؛ قض ٢٣ في أبريل سنة ١٩٤١ مجموعته النوادر القانونيه ج ٢ رقم ٢٤٨ م ٢٠٠ ، وفيه ذكرت المحكمة أنه : « لا يكفي مسامحة شخص جنائياً مما يعيب التبر من الأدنى بخل حيواته أن يثبت أن ذلك المروان مملوك له ، فإن ذلك إنما يصح مبدئياً أن يكون سبباً للمسئولية للدني ، فإنه لا يمكن في تقرير المسئولية الجنائية التي لا يصح أن يكون لها عمل إلا إذا ثبت على المالك نوع من الخطأ في المحافظة على حيواته ومنع أذاه عن الغير » .

(٤) انظر في مسئولية مالك السيارة جنائياً عن قتل شخص بطل من سله السيارة : قض أول مايو سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٨ م ٣١ ؛ وأساس للمسئولية أن تسلبم السيارة هو في ذاته خطأ مخالفتها لأتمة السيارات ، وهو خطأ مرتبط بوجه الذي عليه علاقة السببية على الرغم من تدخل فعل قائد السيارة .

شخص عن النتيجة الإجرامية التى أحدثها فعل غيره ، إذا صدر عنه بدوره سلوك مشوباً — بالنسبة لهذه النتيجة — بالحطأ ، وتوافرت علاقة السببية بين السلوك والنتيجة ، ويعنى ذلك أنه يسأل عن فعله وخلفه ، لا عن فعل غيره وخلفه : فإذا عثب الابن القاصر بسلاح فأصاب غيره فلا يسأل الأب جنائياً إلا إذا ثبت صدور خطأ عنه ، كما لو أهمل فى المحافظة على السلاح ، وثبت كذلك توافر علاقة السببية بين الإهمال والنتيجة ^(١) ؛ ولا يسأل مالك الحيوان عما يصيب الغير من أذى ، إلا إذا ثبت على المالك نوع من الحطأ فى المحافظة على حيوانه ومنع أذاه عن الغير ، ^(٢)

٢٠ — خطأ الجنى عليه والحطأ المشترك : إذا صدر عن الجنى عليه سلوك مشوب بالخطأ ساهم فى إحداث النتيجة الإجرامية ، لم يكن ذلك حائلاً دون أن يسأل للمتهم جنائياً طالما أن خطأ الجنى عليه لم يصدر عنه فى ظروف تتق خطأ للمتهم أو تنفى علاقة السببية بين فعله والنتيجة الإجرامية ^(٣) . وتطبق القاعدة نفسها بالنسبة لحالة ما إذا صدر عن شخص معين غير المتهم سلوك مشوب بالخطأ ساهم فى إحداث النتيجة الإجرامية ^(٤) . وتتليل هذه القاعدة أنه طالما أبقى خطأ الجنى عليه أو خطأ شخص غير المتهم أركان الجريمة غير العمدية متوافرة بالنسبة للمتهم ، فلا وجه لإعفائه من المسؤولية عنها ؛ أما إذا أزال أحد هذه

(١) انظر فى مسؤولية مالك السيارة جنائياً عن قتل شخص بفعل من سله السيارة : قض أول مايو سنة ١٩٣٠ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٨ من ٣٩ ؛ وأساس هذه المسؤولية أن تسلم السيارة هو فى ذاته خطأ مخالف لالتحذيرات ، وهو خطأ مرتبط بوفاء الجنى عليه بعلاقة السببية ، على الرغم من تدخل فعل قائد السيارة .

(٢) قض ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٤٨ من ٣٠٠ . وأيضاً فى مسؤولية مالك الحيوان جنائياً عن قتل خطأ ناشئ عن إهماله وعدم احتياظه بأن ترك كلبه العقور بلا كمامة ولا حراسة فضرر الجنى عليه وأحدث به إصابات أودت بحياته : قض ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ بمجموعة أحكام محكمة النفس من ٤ رقم ٣٦٤ من ١٠٣٣ .

(٣) وأيضاً فى قيام المسؤولية على الرغم من خطأ الجنى عليه : قض ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٢٨ من ٢٩٠-١٢٤ يونيو سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣٦٨ من ٨٠٠-١٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بمجموعة أحكام محكمة النفس من ٦ رقم ٤٣٢ من ١٤٦٣-١٥٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ من ٢٧٩٧ من ١٠٢٤-٢٢٤ مارس سنة ١٩٦٠ من ١١ رقم ٥٩ من ٢٩٦ . وأيضاً فى انقضاء مسؤولية المتهم بخطأ الجنى عليه : قض ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٦ من ٦٧-٥٤ أبريل سنة ١٩٥٤ بمجموعة أحكام محكمة النفس من ٥ رقم ١٥٥ من ٤٥٧-٣ فبراير سنة ١٩٥٨ من ٩ رقم ٢٧-١٢٩ ؛ وأيضاً القضاء الفرنسى :

Cass. 18 Juill. S, 1931, 1, 159; 10 nov. 1932 Gaz. Pal 1933, 1, 91.

(٤) انظر فى قيام مسؤولية المتهم على الرغم من صدور خطأ عن شخص آخر خطأ ساهم فى إحداث النتيجة الإجرامية : قض أول مايو سنة ١٩٣٠ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٨ من ٣٩-٢٩ يونيو سنة ١٩٥٤ بمجموعة أحكام محكمة النفس من ٥ رقم ٢٥٨ من ٨٠١-٢٩ يناير سنة ١٩٦٧ من ٨٠٠-٢٦ رقم ٢٧-٢٧ يناير سنة ١٩٦٩ من ١٠ رقم ٢٣ من ٩١-٢٢ مارس سنة ١٩٦٩ من ١١ رقم ٥٩ من ٢٩٦ ،

الأركان أدى ذلك إلى انتفاء المسؤولية . وليس انتفاء المسؤولية في هذه الحالة راجعاً إلى خطأ غير المتهم ، وإنما راجع إلى ما ترتب على هذا الخطأ من انتفاء أحد أركان الجريمة المنسوبة إلى المتهم .

٣١ — سلطة القضاء في إثبات الخطأ : تحديد الوقائع التي يرد عليها وصف الخطأ ، هو من شأن قاضي الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ، إذ أن ذلك بحث في وقائع الدعوى وظروفها . فإذا اتخذت خطأ صورة مخالفة للوائح فإن : لمحكمة الموضوع أن تستتبع حصول هذه المخالفة من أي قرينة في الدعوى . وليس للمتهم أن يتظالم إلى محكمة النقض مما تراه محكمة الموضوع ، لدخوله فيها بملء حقه من حرية استخلاص الأدلة من ظروف الدعوى^(١) ، وما يقال في شأن هذه الصورة للخطأ يصدق على سائر صورته^(٢) وتتزم محكمة الموضوع بإثبات توافر الخطأ ليكون حكماً بالإدانة في الجريمة غير العمدية صحيحاً ، إذ الخطأ ركنها المعنوي ، فإن لم تثبت كان حكماً قاصراً للتسبب^(٣) ، وتنفيد المحكمة بأن يكون استخلاصها للخطأ متسقاً مع المنطق ، أي معتمداً على أدلة ساقطة ، غير مخالف للوقائع الثابتة في الدعوى^(٤) ، وتلتزم بأن يكون قولها مدعماً ببيانات يمكن مراقبة سلامتها^(٥) ، ولكن ذلك لا يفي وجوب ذكرها للخطأ لفظاً . أو إشارتها إلى إحدى صورته التي حددها القانون طالما كانت الوقائع التي أثبتتها أو سياق عباراتها ناطقاً بثبوت الخطأ^(٦) . ونفتقد أن إسباغ الخطأ على مبادئ

(١) نص ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٩٤ ص ٣٦١ .

(٢) وعلى هذا النحو ، فإن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد ، هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، : نقض ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٧ رقم ٢٧٠ ؛ ٩٨٨ ؛ ٢٧ من يولية سنة ١٩٦١ ص ١٢ رقم ١٤٣ ؛ ٧٤٣ ؛ أظن كذلك نقض ٤ من يولية سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٧ رقم ٢٢٩ ص ٨٢٧ ؛ ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١ ص ١٢ رقم ٢٢ ص ١٣١ .

(٣) نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٧٥ ص ٦٨ ؛ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٣١ ج ٢ رقم ٢٤٨ ص ٣٠٠ ؛ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ ج ٣ رقم ٢١٢ ص ٢٧٣ ؛ ٢ من يولية سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣٦٧ ص ٥٠٨ ؛ ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ ج ٧ رقم ١٤٣ ص ١٢٧ ؛ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ١ رقم ٥٧ ص ١٧٧ .

(٤) نص ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٩٤ ص ٣٦١ ؛ ٤ من يولية سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٧ رقم ٢٢٩ ص ٨٢٧ .

(٥) نص ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٩ رقم ٢٦٢ ص ١٠٨٤ .

(٦) نص ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٦ رقم ٤٤٥ ص ١٥١٥ ؛ ٢٦ من يولية سنة ١٩٦١ ص ٧ رقم ٢٥٤ ؛ ١٩ من يولية سنة ١٩٥٨ ص ٩ رقم ١٦٦ ص ٦٥٠ .

المتهم هو تكليف قانوني ، ولذلك كان المنطق مقتضياً الاعتراف بحكمة النقض برقابة قاضي الموضوع في تحديده لهذا التكليف واستخلاصه عناصره وبيانه لضابطه ، فإن انطوى قضاؤه على تنويه لفكرة الخطأ بتحديد عناصره أو ضابطه على نحو غير صحيح كان لحكمة النقض أن تردده إلى الصواب (١) ، (٢) .

Schmidt, p, 121.

(١) وأنظر في القانون المدني : Planiol, Ripert et Boulanger. II. no. 967., p.332
الدكتور عبد الرزاق أحمد السهوري ، الوسيط ج ١ رقم ١٤٣ ص ٨٠٩ .

(٢) وتلزم محكمة الموضوع بإثبات تحقق النتيجة الإجرامية التي تقوم بها الجريمة المصدية المسندة إلى التهم ، وعلى سبيل المثال فقد قررت محكمة النقض أن في جريمة التلغ غير الممدى تلزم المحكمة ببيان إصابات الجرح عليه والتدليل على قيام راجلة البينة بين هذه الإصابات ووقوع الجرح عليه إستناداً إلى دليل في : قض ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ١٢ رقم ١٨٣ ص ٩٠٨ .

التطور الاشتراكي

في قانون المرافعات

للسيد الأستاذ محمود القاضى

بداية مياد العلم في الأحكام :

وهناك مسألة أخرى جديرة بالنظر ، هي بداية العلم في الأحكام .

فقد جعل القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بداية الميعاد هو تاريخ صدور الحكم ، وقد ضيق وهذا على الخصوم تضيقاً شديداً مما اضطرهم إلى المبادرة بالعلم دون ترو . كما أن أمين السر يتراخى في إطلاع الخصوم على مسودة الحكم ، أو في كتابة الحكم نقلاً عن المسودة . وفي كثير من الأحيان لا تسهل قراءة المسودة مما يؤدي إلى إلتباس الميعاد . أو تفوت على البعض فرصة العلم .

ولذلك فإنه أقرب للصواب الرجوع إلى النظام السابق ، وجعل بداية العلم هي إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك . وقد قيل في تقرير القاعدة التي سنها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن على الخصم أن يتابع الخصومة ، وأن يعلم بالأحكام التي تصدر فيها ، خصوصاً بعدما تقرر أن إصدار الحكم لا يتأجل إلا مرتين ، وأن صورة الحكم المشتمة على أسبابه واجب إبداعها في جميع الأحوال عند التعلق بالحكم . وهذا تقرير غير صحيح ، لأن علم الخصوم بمنطوق الحكم الصادر في الدعوى ليس هو السبب الواقع له إلى العلم في الحكم أو الرضاء به . وإنما كل ذلك رهن بالوقوف على أسباب الحكم . فهي التي تقتنع المحكوم عليه فيعلم عن العلم في الحكم ، أولاً تقتنه فيعلم فيه . ولا يتأتى ذلك إلا بإعلان صورة كاملة من الحكم يقرأها المحكوم عليه ويفكر فيها ، ويقرر على ضوءها موقفه من العلم في الحكم أو عدم العلم فيه .

هذا فضلاً عن أن من شأن القاعدة التي وضعها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن الحكم يبدأ مياد العلم فيه بالنسبة للخصوم الحاضرين في الدعوى ، من تاريخ الحكم ، وبالنسبة للخصوم الذين تغلبوا من تاريخ الإعلان . كما أن من شأنه أن مياد العلم بالنسبة لنفس الخصم قد يختلف في شق من الحكم عنه في شق آخر ؛ إلى غير ذلك من الصعوبات التي تثيرها هذه القاعدة المستحدثة بما يجاوز الفائدة المرجى منها . ولذلك فمن الخير أن تعود إلى ما كان مقرراً من قبل . خاصة أن إجراء إعلان الحكم هو من الإجراءات الأساسية التي يلزم مراعاتها عند التنفيذ .

قد يقال أن الطريقة السابقة تؤدي إلى جعل مياد العلم مفتوحاً لمدة ١٥ سنة ، إذا لم يعلن

الحكم ، أو كان إعلانه باطلا . ولذلك فكر بعض أهل الرأي في جعل ميعاد بالاستئناف أو النقض ينتهي بمرور سنة من تاريخ صدور الحكم ، إذا لم يجر إعلان الحكم ، ويسقط بعد ذلك الحق في الطعن . إلا أن هذا الحل تفرغه مشاكل كثيرة . فقد يتوق المحكوم عليه أو المحكوم له في خلال هذه السنة ، أو تزول صفته ، أو يكون الحكم قد صور في غفلة منه كما إذا عجلة الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب ، ثم يتخلف المحكوم عليه عن الحضور ، فلا يعلم على وجه الإطلاق بصدور الحكم .

لذلك فإنه من الأقسط والأحقظ لحقوق الناس وعدم تعريضها للخطر والضياع ، أن تعود إلى طريقة سريان مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ، وذلك في طرق الطعن كافة ، مع إقصاء المواعيد إلى ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم ، بدلا من ستين .

الطعن بالمعارضة :

وفي خصوص الطعن في الأحكام فحسنا ما نص القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من الفاء طريق الطعن بالمعارضة كقاعدة عامة ، وهو ما فعله القانون الإيطالي : أحدث التشريعات الأوربية . وهذا هو الاتجاه الذي سار فيه التشريع المصري شوطا كبيرا : في قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بتقدير قاعدة أنه إذا لم يحضر المدعى عليه ، كان المدعى بالخيار : أما أن يطلب الحكم في ، الدعوى ، فيكون الحكم غائبا قابلا للمعارضة ؛ ولما أن يؤجل الدعوى ، ويعذر للمدعى عليه ، وعندئذ يعتبر الحكم حتموريا لا يقبل الطعن بالمعارضة .

ولم يفعل القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ سوى حرمان المدعى من هذا الخيار . وليس في إلغاء نظام المعارضة حرمان للمدعى عليه من أي ضمان ، بل هو حرمان للمدعى من خيار كان له ، وهو خيار لم يكن له ما يبرره .

الطعن بسبب البطلان :

المحاكم الابتدائية والجزئية :

ولكن القانون قد كفّل للأحكام ، التي تصدر من المحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية ، ضمان الطعن فيها بسبب بطلان في الحكم في الإجراءات أثر في الحكم . فإما هو الشأن في الأحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية هيئة استئنافية ، وتكون مشوبة بالبطلان بسبب أن المحكوم عليه لم يكلف تكليفا صحيحا ، ومثل هذا الحكم لا يقبل الطعن فيه بالنقض .

ولذلك يتجه التشريع إلى إيجاد وسيلة الطعن على هذا الحكم تتحقق بها المساواة مع سائر الأحكام الباطلة أو البنية على إجراءات باطلة ، هو طريق اتمسك إعادة النظر ، واعتبار هذه الحالة من حالات اتمسك .

في مجال الاستئناف :

وفي مجال الاستئناف يتجه التشريع إلى أنه إذا قدم للدعى طلبات أصلية وأخرى احتياطية ، إذا حكم ابتدائيا في الطلب الأصلي ، ولم تر المحكمة بعد ذلك موجبا لمعالجة الطلب الاحتياطي ثم تلغى عمكة الاستئناف الحكم في الطلب الأصلي ، يتعين عليها إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية للنظر في الطلب الاحتياطي ، حتى لا تفوت على الخصوم درجة من درجات التقاضي ولأن المحكمة الابتدائية لم تستنفذ ولايتها بالنسبة للطلب الاحتياطي الذي حجبا عن نظره فصلها في الطلب الأصلي .

الطعن بالنقض :

وفي مجال الطعن بالنقض ، يتجه التشريع الاشتراكي إلى الإبقاء على حالات الطعن بالنقض على الرغم من التعديل الذي أدخله قانون السلطة القضائية ٧٤ لسنة ١٩٦٣ في خصوص قضايا وضع اليد ، وجعل استئنافاتها تنظر أمام المحكمة الابتدائية لا عمكة الاستئناف .

وقد يكون هذا النوع من القضايا بحاجة إلى توحيد القواعد القانونية : ذلك أن قضايا وضع اليد ليست ، أكثر أهمية من قضايا الملكية ، كما أن فكرة جعل طبقات المحاكم اثنتين فقط : محاكم الدرجة الأولى ، ومحاكم الاستئناف ؛ سوف يكون من شأنها أن ينظر استئناف هذه القضايا أمام محاكم الاستئناف ، فتكون أحكامها عندئذ قابلة للطعن فيها بطريق النقض .

وبما يستلقت النظر في هذا المقام أن يكون من حالات الطعن بطريق النقض — الطعن في أى حكم انتهائى ، أيا كانت المحكمة التى أصدرته ، فصل في نزاع خلافا لحكم سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، سواء أذفع بهذا أم لم يدفع .

اهتم قانون المرافعات بإبراز هذه الحالة ، لأن قوة الأمر المقضى هى أسمى مراتب النظام العام . وقد ردد القانون المدنى هذا المعنى فجعل ، قوة الأمر المقضى قرينة قانونية لايحوز دحضها ؛ إلا أنه نص في المادة ٥٠٤ على أنه لايحوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها . ومعنى ذلك أن البغى لعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ليس مما يحوز للمحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها . وهكذا يتعارض القانون المدنى مع قانون المرافعات في الفكرة الواحدة .

والتنسيق بين القانونين ، وتمشيا مع اتجاه الفقه الحديث ، يتطور التشريع في هذه المسألة إلى اعتبار البغى بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها من النظام العام ، وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . ذلك أنه إذا كان من وظيفة القضاء حسم الخلافات التى تنشأ بين الخصوم ، إلا أنه

لا يصح تسخير هذا المرفق لتكرار طرح ذات القضية عليه بعد أن يكون قد فصل فيها بحكم قطعي حاز قوة الأمر المقضي . لأن أداء المدالة وظيفه من وظائف الدولة ، ولا تطبق الدولة إلا مرة واحدة بالنسبة لنفس النزاع . وليس يصح القول بأن تقدم الدولة بوظيفة الفصل في النزاع الواحد أكثر من مرة ، إذا ارتأى الخصوم ذلك . فهذا عبث بمرفق القضاء ومضيعة لوقت القضاء وهيبته ، وبجلبه لتناقض الأحكام وتعرض لمصالح الناس يجعلها معلقة بمشيئة الخصوم كلها خلا لم تجديد النزاع . وإذا كان المشرع قد ترك تحريك الدعوى للأفراد حسب ملامعتهم ، فليس لهم أن يسيئوا الالتجاء إلى القضاء بشغل وقته في إعادة النظر في منازعة سبق أن فصل فيها بحكم انتهائى . وهذه مسألة أخرى تختلف عن حق الشخص في التنازل عن حقه أو عن الحكم الذى صدر مقررأ لحقه ، الأمر الذى يملكه صاحب الحق ، فضلا عن أن الحق في النظام الاشتراكي هو وظيفة اجتماعية . والأفراد إنما يمارسونه في حدود القانون ، ولمصلحة الجماعة .

نظام دوائر حص الطعون :

ومناسبة إجراءات الطعن به لنقض وما يكتسبها من تعقيد وإطالة : إطالة تستغرق فيها قضية الطعن خمس سنوات يتحرق فيها المظلوم إلى استرداد حقه ؛ يتجه التشريع الاشتراكي إلى إلغاء نظام دوائر حص الطعون ، لأن هذا النظام لم يحقق الناية المرجوة منه . فقد كانت علة إنشاء هذه الدوائر في القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ، تراكم قضايا الطعون المدنية والتجارية ، إلا أن هذا النظام قد أسفر عن زيادة هذا التراكم ، وتكرار الإجراءات ، وقطيل العمل وازدواج لغير مبرر ، وقد أدى هذا النظام إلى بطلان كثير من الطعون : لأن إعلان تقرير الطعن يحصل متأجراً عند التقدير بالإحالة ، وبعد بضع سنوات من تقديم الطعن يكون فيها بعض الخصوم قد توفوا أو تغيرت مواظهم أو صفاتهم . ومن الغريب أن المشرع المصرى اقتبس هذا النظام في الوقت الذى ألقى في فرنسا لما كشف عنه العمل من عدم صلاحيته . ووقع تناقض في بعض الأحيان بين دوائر الفحص والدوائر المدنية . ولا يجدى أبدا أن يسمح بالإيجاز في تسبب الأحكام ، لأن قضاء محكمة النقض يقوم كله على مواجهة كل سبب من أسباب الطعن ، وهذه هي الضمانة الكبرى والناية المثل من التقاضى .

طعن النائب العام لمصلحة القانون :

ولا يوجد هذا النظام إلا في تشريتنا المصرى ، ويتجه التطور الاشتراكي إلى استحداث حالة جديدة من حالات العمان بالنقض ، هي طعن النائب العام لمصلحة القانون . ذلك أن أحكام القضاء ، كثيرا ما تمارض في المسألة القانونية ، ويحسن لمصلحة القانون والدالة أن تعرض هذه المسألة على المحكمة العليا لتمدل فيها كتبها ، فتجزم جدا لضارب الأحكام .

وسيل ذلك هو نظام طعن النائب العام لمصلحة القانون ، وهو نظام معمول به في التشريع الفرنسي والبلجيكي والإيطالي ، والفكرة التي يقوم عليها هذا النظام لما جذور في التشريع المصري منذ إدغال نظام الطعن بالنقض في المواد المدنية في نظامنا القضائي ؛ وما يمنع المشرع من الأخذ به في ذلك الحين إلا حرصه على تخفيف العبء عن محكمة النقض ، حتى لا يؤودها هذا العبء في مستقبل عهدها . ورؤى الأخذ به في مشروع تعديل قانون المرافعات الذي وضع سنة ١٩٤٤ ، وارجىء الأخذ به حتى يرسخ نظام النقض وتوسع إمكانياته لتقبل هذه الفكرة .

وأعتقد أن الوقت قد حان للاستفادة بهذا النظام وتعميمه ، بما يحقق الفائدة منه على نحو أكل : فلا يقتصر على حالة تقويت الخصوم لمبدأ الطعن ، أو نزولهم عن الطعن ، حيث يكون الطعن جائزا ؛ بل ينبسط أيضا على الحالات التي يمنع المشرع الطعن فيها بالنقض ، سواء أكان المنع من الطعن بصفة عامة ، أم كان المنع عاما بالطعن بالنقض . وسواء ورد هذا المنع في قانون المرافعات ، أو في قوانين خاصة . لأن المنع من الطعن في كل هذه الحالات إنما ينصرف إلى الخصوم وحدهم ، حتى تستقر الحقوق المحكوم بها . ولكن ذلك لا يمنع من استهداف مصلحة عليا هي مصلحة القانون التي يحققها الطعن المرفوع من النائب العام لإرساء المبادئ القانونية على أساس صحيح وكما توحده أحكام القضاء فيها .

ولما كان أساس الفكرة تحقيق مصلحة عليا هي مصلحة القانون فإن مقتضى ذلك الأخذ بها في كل حالة تحقق فيها هذه المصلحة . وعدم قصرها على الحالة التي يكون الحكم فيها قابلا للطعن بطريق النقض ، ونزل الخصوم عنه أو فوتوا ميعاده . ومقتضى الفكرة أيضا ألا يقيد الخصوم من هذا الطعن في جميع الحالات حتى تخلص هذا الطعن لوجه القانون .

وغنى عن البيان أن الحكم بعدم قبول الطعن المرفوع من الخصوم أو بطلانه ، كل ذلك لا يحول دون ممارسة النائب العام لحقه مستقلا ، وإجراءات أصلية مبدأة في الطعن لمصلحة القانون ، في هذا الحكم : لأن كلا من الطعنين يختلف عن الآخر ، فأحدهما مرفوع من الخصوم ويفيدون منه ، والآخر مرفوع من النائب العام ، ولا يفيد منه الخصوم . كأن أسباب كل من الطعنين قد تختلف عن الآخر ، ولما كان الخصم الحقيقي في هذا الطعن هو ذات الحكم المطعون فيه ، وكان تمثيل الخصوم في الطعن له فائدته من ناحية تحقيق مصالحهم المستقبلية في المبدأ الذي تتناوله محكمة النقض ليطاملوا على أساسه في علاقاتهم القانونية ، فإن حضورهم أمر مستحسن ، وإن لم يكن إلزاميا .

ويذهب أن الطعن المرفوع من النائب العام لا يتقيد بالميعاد ، لأن التباينة ليست خصما في جميع الدعاوى المدنية والتجارية - ق تمان بالأحكام الصادرة فيها ، ولأن تحديد ميعاد الطعن مبنى على فكرة استقرار الحقوق المحكوم بها ، وهذه الفكرة متنافية في الطعن المرفوع من النائب العام

لمصلحة القانون . لأن الحكم الصادر فيه لا يؤثر في مراكز الخصوم أو حقوقهم المحكوم فيها ، هذا فضلاً عن أن بعض حالات هذا الطعن لا تدعو الحاجة إليها إلا بمدفوعات الميعاد ، إذ لا يستبين سببها الموجب للطعن إلا بعد انقضاء هذا الميعاد . وبهذا النظام تسد ثغرة في القانون بالنسبة لأحكام عاكمة الدرجة الأولى ، التي يمتنع رفع الطعن فيها بطريق النقض لصدورها بصفة نهائية ، أو لأن القوانين الخاصة تنص على عدم قابليتها الطعن بأي طريق : كقضايا الإيجارات .

وكذلك بالنسبة للأحكام التي صارت نهائية بانتهاء مواعيد الطعن فيها بسرعة فائدة جلي في تصويب أحكام المحاكم التي تصدر مستقبلاً ، ويكون عمل البحث فيها هو المسألة التي نعتدتها بحكمة النقض .

توحيد القواعد القانونية :

ويلاحظ أن نظام الطعن بالنقض لا يهدف إلى تصويب القضاء في دعوى بينها بقدر ما يهدف إلى توحيد القواعد القانونية وصدورها على أساس سليم . فليس أخطر على العدالة من اختلاف أحكام القضاء التي يتماثل الناس على هداها ، والتي تكون محكمة النقض مذلولة اليد عن بسط رقابها عليها ، بما تستقر به الأوضاع والمعاملات . فهذا الطعن بطبيعته يحقق مصلحة عليا تسمو على مصالح الأفراد .

تيسير إجراءات الطعن بالنقض :

وقد خطا المشرع خطوة هامة في سبيل التيسير في إجراءات الطعن بالنقض : لجوز القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقديم الطعن إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ؛ وأوجب القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ رفع الطعن بمرسنة تودع قلم الكتاب ، حتى لا يتجشم المحامي مشقة الحضور لقلم الكتاب للتقرير بالطعن ؛ والتي ما كانت تحتمل القواعد السابقة من وجوب أن يكون المحامي الذي يباشر الطعن موكلاً بتوكيل سابق وذلك توخياً للتخفيف من الشكليات ، إذ أن المحامي قد يضطر في كثير من الأحيان إلى المبادرة بالطعن قبل إتمام إجراءات التوكيل . كما أوجب هذا القانون ضم ملف الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ، وذلك زيادة في التيسير على الطاعن ، ولإغناؤه من تقديم المستندات واستخراج صصور الأحكام ، وقد يجز عن ذلك إذا كانت الدعوى مستحقاً عليها رسوم باهظة .

وإذ كان هذا الإجراء موضع نقد شديد يتجه الرأي إلى الاستثناء عنه ، بضم المحكمين الابتدائي والاستئنافي والأحكام الأخرى الفرعية الصادرة في ذات الدعوى ، والتي يمدحها الطاعن في عريضة طعنه ؛ حتى لا يتدخل نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع في أجزائها الأخرى ، التي

لم يفصل فيها . وأن يتولى الطاعن بنفسه إعلان عريضة الطعن ، لأنه أقدر من قلم الكتاب على هذا الإجراء .

الحجز التحفظي على العقارات والمتجر :

إن الحق لا تقوم له قائمة إذ كان صعب المنال ، وتأخير الحصول على الحق هو سبيل من سبل ضياعه ، وإقامة المدل بين الناس لا تحصر في تقرير الحق لصاحبه فقط ، بل في تمديد كل وسيلة حتى يصل إليه فضلا وفي الوقت الذي يجب فيه انقضاء الحق . وإلا فالأذى يجنيه المحكوم له الذي كابد في استصدار الحكم سنين عدداً ، ثم لا يستطيع الاستفادة من هذا الحكم بسبب خروج مدينة عن جميع أمواله ، أو تصرفه فيها . لهذا يتجه تشريعتنا للاشتراكى ، في مجال التحفظ على الحقوق ، إلى استحداث الحجز التحفظي على العقارات والمتاجر ، أسوة بما جرى عليه التشريع الفرنسي والسويسرى وبعض التشريعات العربية ، وذلك لتفادى ما يضار به الدائن من بطء التقاضى ، أو التجاء مدينه إلى تهريب أمواله قبل الحكم في الدعوى . ولأنه قد لا يسف في معالجة الأمر بعد ذلك دهرى عدم ففاد التصرف .

وهذا النوع من الحجز خطير في آثاره ، فبر لذلك لا يتوقع لإلادين حال الأداء ومحقق الوجود ولا يصدر الأمر به إلا من رئيس الهيئة التي تظفر النزاع ، فلا يصدر سابقا على الدعوى كالحجز التحفظي على المنقول ، ويصدر الدائن الأمر بتوقيع هذا الحجز تحفظيا على العقار أو المتجر عندما يخشى لأسباب جدية ألا تكون أموال مدينه محلا لتنفيذ عليها ، أو أن استيفاء الدين معرض للخطر .

ولا يشترط بعد ذلك أن يكون الدين ثابتا بالكتابة ، أو معين المقدار ، حتى يتسع نطاق هذا الحجز لدعاوى التحويل ، وغيرها من حالات المسئولية التقصيرية . وعندئذ يتضمن الأمر تقدير الدين الذي يتوقع الحجز بمقتضاه ولتعلق هذا الحجز بحقوق عقارية يجب أن يقيد فى سجل التصرفات العقارية فى مكتب الشهر العقارى الكائن بدائثرته العقارات ، ويعلم للمدين بعد تسجيله ويطلب عند إعلانه الحكم بثبوت الحجز بالإضافة إلى الطلبات الموضوعية ، حتى لا يصير أمر الحجز وتسجيله مقلقا ويتسكن المدين من العلم به والتظلم منه ؛ وإلا اعتبر كأن لم يكن . ولخطورة هذا الحجز أيضا يجب على القاضى عند إصدار الأمر به أن يقدر كفالة يودعها طالب الحجز خزائنة المحكمة ، تقي على الأقل بمصاريف شطب تسجيل الحجز ، إذا أخفق الدائن فى دفعه أو ألغى أمر الحجز من قاضى الموضوع بناء على تظلم المدين .

الحجز على المنقولات بسند حاضى أو بغير سند :

ويصدق هذا على المنقولات ، فمن الخير أن يمكن الدائن من توقيع الحجز تحفظيا على منقولات مدينه ، إذا كان يده سند حاضى ؛ أو بغير سند ، اعتيادا على إذن القاضى . وألا يقصر حق الحجز

التحفظ على دين المؤجر ، والديون التجارية ، والممتازة ، طبقا للقوانين القائمة . ذلك أن الشارع يميز توقيع الحجز التحفظي لمثل هذا الدائن تحت يد الغير على مال مدنيه ، فلماذا يحرم من استعمال هذا الحق بالنسبة للنقولات التي لا تزال تحت يد مدنيه نفسه ؟

ولو أعطى حق الحجز التحفظي لسكل دائن منذ حلول دينه ، لانتطعت الماطلة في الخصومة ، ولسى المدين كل السعى إلى سداد دينه ورفع الحجر عن أمواله .

القاضي وتسهيل تنفيذ الحكم :

وحذا لو اقتضينا أثر الشارع الألماني والانجليزي فيما يخوله للقاضي المطروحة عليه الدعوى من اتخاذ الوسائل المؤقتة للحفاظ على أملاك المدعى عليه ، ضائفاً لسهولة تنفيذ حكمه ؛ وإعطائه الحق في ضبط أملاك المدعى عليه وتسليمها لحارس ، وإصدار الأوامر والنوامى للمدعى عليه بعدم التصرف في أملاكه كلها أو بعضها ، بحيث إذا فعل شيئاً ومن ذلك كان عمله باطلاً وكأنه لم يكن . وبهذه الطريقة تضمن لدوى الحقوق حقوقهم ويسهل تنفيذاً لأحكام بسرعة ، مجرد بأس الماطلين من إقامة المرافيل في طريق التنفيذ .

تخصيص قاض للتنفيذ :

أما في مجال التنفيذ ، فإن التطور أصبح ضرورة لازمة ، ويتجه الرأي إلى أن يخصص للتنفيذ قاض من بين قضاة المحكمة الابتدائية ، يندب في مقرر كل محكمة جزئية ، يحكم نهائياً في نصاب معين وتستأنف أحكامه إلى المحكمة الابتدائية إذا لم تتجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيا ، وإلى محكمة الاستئناف إذا زادت قيمة النزاع على ذلك . وتقدر قيمة النزاع بالحق المطلوب التنفيذ به ، إذا كان النزاع بين الدائن والمدين ؛ وبقية المال المطلوب التنفيذ به ، إذا كان النزاع حاصل من الغير . ويتحدد اختصاصه المحل بموقع الأموال المراد التنفيذ عليها . فإذا كانت هذه الأموال تقع في دوائر متعددة ، كان الاختصاص لإحدى هذه المحاكم ، وإذا اقتضى التنفيذ اتخاذ إجراءات خارج دائرة المحكمة التي يرفع إليها الأمر ، كان لهذه المحكمة أن تتيب عنها غيرها من عاكم التنفيذ . ويتوجه المحكوم له إلى قلم المحضرين لينفذ حكمه ، فيعد ملف للتنفيذ . وإذا قامت منازعات مستعجلة أو موضوعية تعرض على هذا القاضي ، ولو تعلقت بحقوق الغير : كدعاوى الاسترداد أو الاستحقاق . كذلك يصدر هذا القاضي الأوامر الوقتية المتعلقة بالحجز في العقار والمقتول . وقاضى التنفيذ هو الذى يباشر التنفيذ القارى وتعتبر هذه المسائل جميعها وحدة متفرعة عن التنفيذ القارى وعارضة عليه ولامسية به ، وهنا تظهر مزية التخصص والسرعة في التنفيذ . ويكون من وظائف هذا القاضي الإشراف على أعمال المحضرين ؛ وكلما قامت منازعة أمامه يضم ملف التنفيذ الذى يحتوى كل المراحل الإجرامات والمنازعات .

ويمكن أن تعطى لهذا القاضي سلطات استئنافية في حالات تنفيذ المستحقة فيدعو المدين

بناء على طلب الدائن ويسأله عن أمواله ، أو يستقصى عنها من الجهات المختصة ، ويجرى تسوية بين الدائن والمدين في بعض الأحوال ؛ ويكون من حقه أن يضع أموال المدين تحت الحراسة ، ويعين عليها حارساً يديرها ويقتضى الدين منها ، أو يأذنه ببيعها .

وقد ذهب رأى إلى إعطاء هذا القاضي الحق في حبس المدين الماثل القادر على الوفاء في بعض الحالات ، وهذا هو مذهب الشريعة الإسلامية وما يجري عليه العمل في التشريع الانجليزي والعراق ؛ وأساس هذه الشرائع الأجنبية أن المدين الماثل القادر على الوفاء يعتبر مرتكباً لجريمة الاستتار بالمعاقبة Contempt of Court . إلا أن هذا الرأي يعبه ما فيه من المساس بالحرية الشخصية وأن التنفيذ إنما يتناول الذمة المالية .

وسيلة التنفيذ على العقار :

أما في خصوص وسيلة التنفيذ على العقار ، فأرى أن يوجه إعلان للدين والحائز بتنفيذ نزع الملكية ؛ وينبئ فيه بأداء الدين في مدة شهر ، وإلا يحضر لبيع الحكم بجملة كذا بنزع ملكيته أمام قاضي التنفيذ ويوضح في ذات الصحيفة بيان الدين وعقار المدين المراد نزع ملكيته والتمن المحدد أساساً للبيع ، وشروط البيع ؛ ويعلن الدائنون أبواب الحقوق المسجلة لتلك الجلسة بطريقة النشر والصدق . وإذا قام اعتراض على هذه الشروط بالجلسة المحددة ينظره قاضي التنفيذ ويفصل فيه . ولا توقف الإجراءات بسبب دعوى الاستحقاق ؛ أو بسبب آخر ؛ بل تستمر الإجراءات في طريقها حتى تصل إلى مرحلة البيع ؛ فلا يباع العقار إلا إذا قضيت هذه المنازعات . ولما لم يتقدم مشتركون يجوز لقاضي التنفيذ أن يؤجل البيع لمدة سنة ؛ تلافياً للفن ؛ أو يأمر برسو المزداد على جهة الحكومة ويقتضى الدائن حقه من الخزانة ، وتبذل الحكومة إضافة مال المدين إلى أموالها . ويجوز رده إلى المدين إذا أوفى بأوضاع معينة ؛ وما لم يكن طالب البيع معفياً من إرداع التمن بحكم المحكمة ؛ فإنه يجب على الدائن عليه المزداد أن يودع كامل التمن والمصروفات عند الحكم برسو المزداد أو يقوم بكفالة من أحد المصارف ، أو أوراقاً مالية تقبلها المحكمة . فإن فصل ذلك تحمك المحكمة بإيقاع البيع عليه ؛ ولا تقبل تقرير بزيادة العشر إلا في الحالة التي لا تبلغ فيها أحد أصحاب الديون المسجلة بالإجراءات ، وذلك الرغبة في تصحيح الإجراءات ، وتقضى بطاقتها بتسكين الدائن الذي لم يبلغ بالإجراءات من إجراء مزيدة صحيحة .

الدولة مع نقابة المحامين في خدمة صاحب الحق التقدير :

إن العدالة في مجتمعاتنا الآن ليست عدالة القادر على أن يدفع أتعاباً للدعوى الذي يدافع عنه ، وليست عدالة تختل فيها موازين تكافؤ الفرص ويستطيع فيها الخصم القوي القادر أن يجهز على خصمه الذي يجهز عن دفع أتعاب المحام يدافع عنه ويعرض وجهة نظره ،

ولذلك فإنه قد أصبح متيناً تحقيق هذا التكافؤ بالتوسع في نظام للمساعدة القضائية ، وإقامة خدمات قانونية مجانية أو برسوم ضئيلة ، تمارسها هيئة مسؤولة يجد عندها المواطن غير القادر السند والمعونة .

ويجب أن تنظم لهذه المساعدات مكاتب تنتشر في المدن والعواصم والأقاليم ، تنشئها نقابة المحامين ، وتتولى الدولة الإيفاق عليها ، وتقدم هذه المكاتب المساعدات في الجنايات والجنح ، وكذلك تقدمها في القضايا المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ، كما ثبت لها أن طالب المساعدة على حق ، وأنه عاجز عن الحصول على حقه أو أن حقه محتمل الكسب .

كما يكون معه وظيفتها إعطاء الاستشارات العاجزين ، والتحكيم في بعض المنازعات الصغيرة : كنزاعات الإيجار ، والعمل ؛ وذلك لقاء رسوم ضئيلة أو رمزية . وستكون هذه المكاتب بتشكيلها الجماعي والقانوني ، سبيلا للعناية بدراسة القضايا والتخصص في فروع القانون .

ويجب أن تحتفظ هذه المكاتب بطابع الحرية والاستقلال الذي تقوم عليه المحاماة ، لأن المواطن قد يلجأ إلى هذه الهيئة للدفاع عنه ضد الدولة في القضايا الجنائية والإدارية ، والمدنية ، وبهذه الوسيلة لا يكون الدفاع المجاني عن الفقير صدقة ، بل لأن هذه المكاتب تؤدي وظيفة حيوية من وظائف الدولة هي القيام واجب الدفاع عن الضعفاء والمظلومين ، وسوف تحمل هذه المكاتب أزمة المحاماة إلى حد كبير وتبرز لنا في المستقبل القريب الواهب المغفورة لكثير من الشبان المجتهدين والمترفين ، ومزية تخصصهم في فروع القانون المختلفة . إن هذه المعونة في الدفاع عن الضعيف والعاجز والمظلوم ، هي المظهر الباقي على نبالة أصل المهنة ، وهي الصورة الفعالة لتعاون المجتمع وتماسكه وتماعده .

التجمل بإيجاز القضايا المتأخرة :

وأخيراً يجب تعميم قضاء القري للنزاعات الصغيرة ، والإلحاح من عدد القضايا للإيجاز على القضايا ، ولو بالاستعانة بالقضاة المتقاعدين لمدة مؤقتة لإيجاز العدد الضخم من القضايا التي مرت عليها السنون ، لأن هذه الإطالة تهدد المراكز القانونية ، وتهدد استقرار المعاملات ، والعدل البلى هو والظلم سواء .

الدعوى والدفع الكيدية :

لذلك من أفات العدل الدعوى والدفع والإجراءات الكيدية وقد تناولها قانون المرافعات القائمة بالنص في المادة ٣٦١ على أنه يجوز للحكمة أن تحكم بالتضمينات في مقابل النفقات الناشئة عن دعوى أو دفاع قصد بهما الكيد ، وذلك تطبيقاً لنظرية التمسك في استعمال الحق .

إلا أن هذا العلاج ليس كافياً ولا شافياً، ولا يبنى عن الحكم بالنرامة في حالة إبداء الطلب أو الدفاع الكيدي، وذلك لردع المتخاصمين عن الإسراف في إبداء الدفع الكيدية التي لا يقصد بها إلا تعطيل الفصل في الدعوى. وكثيراً ما يكون الخصم الذي يبدى الدفع الكيدي عالماً بأنه غير جاد، وأنه يرمى إلى كسب الوقت ويشغل القاضى بالرد على هذا الدفع أو الدفاع الكيدي، بدلاً من توفير وقته للفصل في دعوى أخرى ما أخرج المتقاضين إلى وقته منها.

ولا يصح أن تكون المحاكم مسرحاً للمبث وتحقيق الأغراض الشخصية للخصم سيئه النية. وقد آن الوقت لوضع حد للكيد والدفع في الخصومة بوضع جزاء — وما على الخصم الذي يبدى دفعه أو دفاعه إلا أن يحصيه قبل أن يبدى به. ولهذا نظيره في التشريعات الأجنبية: فالتقانون الإيطالي ينص في المادة ٨٨ على أن الخصوم وكلاءهم عليهم واجب الأمانة والشرف فيما يتخذونه من إجراءات التقاضى، وتنص المادة ٩٢ على أن للقاضى أن يلزم الخصم، ولو كان قد كسب الدعوى، برد جزئه من المصروفات إلى الخصم الآخر؛ إذا كان سببها مخالفة الواجب المبين المادة السابقة.

وفي رأي أنه قد آن الوقت لتطهير المجتمع من الأدران والمخايب، وأن ننق جو التقاضى بالضرب على أيدي المبتلين، واعتبار دعاوى الصورية ودعاوى التزوير الكيدية، والقضايا التي يسخر فيها القضاء لأغراض غير مشروعة أو للاضرار بالغير أو للتحايل على القوانين — كل هذه الحالات تستحق أن تعتبر جنحة معاقباً عليها — التقانون يعاقب السارق والخائن والغاصب ويعاقب النصاب والمفلس. ما هو الفرق بين من يحتلس مال الغير عن طريق تمرير عقود صورية وبين السارق أو الغاصب أو المتغالس أو النصاب أو الخائن، الذي يأخذ مال الغير بالحيلة.

كل هذا يجب علاجه — لقد اقتضى الوقت الذى يكون شبه العدل سلعة غالية بميدة المنال، وحان الوقت الذى يصل فيه العدل إلى كل مواطن حر من غير موانع مادية أو تعقيدات إدارية.

تعليق على الأوامر :

في جرائم الشيك

الأمر بعدم الدفع Bloage

تعليق على الحكم الصادر من الهيئة العامة للواد الجزائية بمحكمة النقض

في أول يناير سنة ١٩٦٣

للاستاذ أحمد مهدي الديواني

وكيل نيابة النقض الجنائي

أفراد التشريع المصري لجرائم الشيك مادة وحيدة استحدثها في قانون العقوبات الحالي الصادر بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ — دون أن يقابلها نص في قانون سنة ١٩٠٤ — هي المادة ٣٣٧ التي يجرمي نصها بأنه : « يحكم بهذه العقوبات (المقررة في المادة ٣٣٦ وهي الحبس والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنهما أو إحدى هاتين العقوبتين) على كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه ، بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر للسحب عليه الشيك بعدم الدفع » .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون ما نصه : « هي مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لعقاب من يعطي شيكاً لا يقابله رصيد يفي بقيمته ، وقد كان من للمتندر قانوناً إدخال هذا الفعل في مادة التعصب . والنص المقترح مقتبس من مشروع قانون العقوبات الفرنسي (المادة ٥٧) وهو يماثل معطى الشيك في الأحوال الآتية :

أولاً : إذا كان الشيك الذي أعطاه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ؛ فلا يمكن أن يكون الرصيد قائماً ، بل يشترط فوق ذلك أن يكون قابلاً للسحب لجواز أن يكون محجوزاً عليه .

ثانياً : إذا كان الرصيد أقل من قيمة الشيك .

ثالثاً : إذا سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه ، بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك .

رابعاً : إذا أمر البنك أو الجهة المسحوب عليها الشيك بعدم دفع قيمته .

« ويشترط لاعتاب في جميع الأحوال أن يكون المتهم عالماً بأن الرصيد لا يفي بقيمة الشيك » .

وقد استقر الرأي في مجال تطبيق هذا النص ، على أن الأمر الصادر إلى البنك بعدم صرف الشيك — يوقع مصدر الشيك الأمر به ، تحت طائلة العقاب المقرر في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، أيًا كان سبب هذا الأمر ، ومهما تكن دواعيه المشروعة أو غير المشروعة .

وكانت أحكام المحاكم — يقودها قضاء محكمتنا العليا — تستند في تطبيق هذا النظر ، إلى ما هو مقرر من أن الشيك في نظر القانون ، أداة وفاء تجرى مجرى التقود في المعاملات بين الناس ، أسبق الشارع عليها حماية خاصة خرج بها عن نطاق الأحكام العامة المقررة لآية ورقة تجارية أخرى ، حتى يحقق لها بوصفها هذا ، مركزاً خاصاً يجعلها أهلاً للتمتع في قبولها في التعامل على هذا الأساس ، معتبراً تسليم الشيك إلى المستفيد وفاء كالحاصل بالنقد سواء ، بحيث لا يجوز لساحبه من بعد ، أن يسترد قيمته بإرادته المنفردة ، أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه ، على أية صورة ولائى سبب كان .

يبد أنه استثناء من هذا الأصل ، أصدرت الهيئة العامة للبراد الجزائية بمحكمة النقض حكماً حديثاً بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٣ جاء فيه :

وحيث إن الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للسحوب له يعتبر وفاء كالفاء الحاصل بالنقد سواء ، بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه ، إلا أن ثمة قيداً يرد على هذا الأصل هو الاستفادة من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة ، فقد نصت المادة ٦٠ على أنه : « لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة » . بما مؤداه أن استعمال الحق المقرر بالقانون ، أيما كان موضع هذا الحق من القوانين المعمول بها — باعتبارها كلاً متسقاً مترابط القواعد — يعتبر سبباً من أسباب الإباحة إذا ما ارتكبت بنية سليمة .

فالقانون يفترض قيام مصلحة يعترف بها ويحميها ، بحيث يسمح باتخاذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص ما تنطوى عليه من مزايا ، وهو في ذلك إنما يوازن بين حقين يهدر أحدهما حياته للأخر . وعلى هذا الأساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة ، الذي لا يسرى حكمه على الشيك ، وقد جرى بأنه : « لا تقبل المعارضة في دفع قيمة الكيالة إلا في حالي ضياعها أو تفتيس حاملها » ، فأباح بذلك الساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بنير توقف على حكم من القضاء ، لما قدره المشرع من أن حق الساحب في حالي الضياع وإفلاس الحامل ، يملو على حق المستفيد . وإذا جمل هذا الحق الساحب يباشره بنفسه بنير حاجة إلى دعوى وعلى غير ما توجب المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، فقد أضحي الأمر بعدم النفع في هذا النطاق قيداً وارداً على نص من نصوص التحريم ، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة ، لاستناده إذا ما صدر بنية سليمة إلى حق مقرر بمقتضى الشريعة ، والأمر في ذلك يختلف عنه في سائر الحقوق التي لا بد لحمايتها من دعوى ، فهذا لا تصلح مجردة سبباً للإباحة .

لما كان ما تقدم وكان من المسلم أنه يدخل في حكم الضياع السرقة البسيطة ، والسرقة بطرؤف ، والحصول على الورقة بالتهديد ؛ كما أنه من المقرر أن القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف ؛ فإنه يمكن بحق إلحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات ، من حيث إباحة حق المعارضة في الوفاء بقيمته ، فهي بها أشبه : على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال ، وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة .

« ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات في التعامل ، ذلك بأن المشرع رأى أن مصلحة الساحب ، في الحالات المنصوص عنها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة التي هي الأصل ، هي الأولى بالرعاية . لما كان ذلك وكان هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات وإنما يضع له استثناء يقوم على سبب من أسباب الإباحة . . لهذه الأسباب . »

وخلص الحكم بعد ذلك إلى أن عكمة الموضوع إذ التفتت عن دفاع الطاعن بأنه حين أصدر الشيك موضوع المحاكمة كان خفية لجريمة نصب وقتت عليه من المستفيد ، ورفضت عنها الدعوى العمومية ، طالباً التأجيل لحين الفصل في دعوى النصب ، متمسكاً بأنه لم يقصد من فعله إلا برد الدفاع عن ماله الذي حاول المستفيد سلبه منه بطريق الاحتيال ؛ فإن حكماً يكون معيياً مستوجباً نقضه .

وهو قضاء شديد في نتيجته ، أرسى مبدأ قانونياً سليماً تخليه قواعد العدالة - أساس التشريع ، كما تحتمه أحكام القانون ، تصادف بذلك عديداً من آراء الفقهاء التي كانت تفتقر إلى سند من أحكام القضاء ، كما أنه تلاقى من ناحية أخرى مع ما كان عليه اتجاه الهيئة التشريعية حين تناولت المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات الحالي بالمناقشة. إذ التابت في محضر الجلسة الثانية والستين لمجلس النواب المنعقدة في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٣٧ ، أن أحد الأعضاء تقدم باقتراح إضافة عبارة : « بغير مبرر شرعى » في آخر المادة ، متسائلاً ، في تأييد نظره ، عن وجه مسالة التاجر الذي يحرر شيكاً مؤجل الأداء بشمن بضاعة اشتراها ، ولما حل موعد تسليمها لم تسلم إليه ، فأوقف صرف الشيك - مما هو - حق شرعى له . . فصادف اقتراحه هذا تأييد بعض الأعضاء ، إلا أن الجدل بشأنه انتهى إلى عدم اكخذ به لعدم تكامل النسبة العددية اللازمة لتأييده - بالنظر إلى اعتراض الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية ، قولا بأنه يثير أشكالا مدنياً يستحسن معه ترك الأمر لتقدير القضاء .

وبذلك كان واضحاً أن الهيئة التشريعية كشفت بما جرت عليه مناقشتها وما خلصت إليه منها ، عن أنها لم تلقى باب المسوغ الشرعى وما له من أثر في المسؤولية ، بل تركت أمر الفصل في ذلك

لسلطة المحاكم التقديرية تسلفاً فيما تسببه من ظروف كل واقعة وملاساتها ، حيث يكون لذلك محل .

كما يتفق حكم النقض الأخير مع اتجاه المشرع المصرى حين ضمن مشروع قانون الشيك لسنة ١٩٣٩ نصاً فى الفقرة الثانية من المادة ٣٧ ، وددته فى الفقرة الثانية من المادة ٤٧٨ من مشروع القانون التجارى للجمهورية العربية المتحدة - بقبول المعارضة من صاحب فى الوفاء بقيمة الشيك ، فى سائق ضياعه أو تفتيس حامله .

وفى رأينا أن هذا المبدأ الذى أرساه حكم النقض المشار إليه ، يقوم أساساً على قاعدتين :

أولاً : أن مناط العقاب هو الإصدار لا الإنشاء .

ثانياً : أن شرط المسؤولية هو حرية الإرادة واكتساب الإدراك . وبالأحرى فإن ما انتهى إليه هذا الحكم إنما يقوم فى صحيح القانون على :

انعدام الجريمة ، فى شق منه ؛

وانعدام المسؤولية ، فى الشق الآخر .

فأما عن مناط العقاب .

فإنه يقوم على وجوب التمييز بين واقعيتين :

Crédation Matérielle

إنشاء الشيك

Emission

وإصداره

ذلك أن إنشاء الشيك ما هو إلا مجرد إعداد أو تحريره . وهو بذلك لا يبدو أن يكون عملاً مادياً لا يرتب القانون عليه بذاته ، أية آثار مينة .

وأما إصدار الشيك فهو مرحلة تالية لذلك ، لها ذاتية مادية مستقلة تماماً من حيث كونها تصرفاً قانونياً يرتب آثاراً منافية ، ويمثل فى واقعة طرح الشيك للتداول ؛ التى لا تحقق إلا بتسليمه المستفيد ، أو إرساله إليه .

ومن الأصول القانونية للقررة دون جدال ، أن الركن المادى لجرائم الشيك الواردة فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، لا يتحقق إلا بوقوع فعل الإصدار كاملاً بمنتهى المقصود فى القانون وأما ما يحق من أفعال واردة على الشيك ، فلا تبدو أن تكون أفعالاً تحضيرية لا عقاب عليها أياً كان مظهرها .

وبذلك فقط أصبح واضحاً أن منطوق العقاب في هذا الصدد ، هو طرح الشيك في التداول ، لأنه بذلك وحده تتحقق فيه حكمة الحماية التي أسبغها الشارع عليه باعتباره أداة وفاء تستوجب حماية قيوماً في المعاملات بين الناس ، على أساس أنها تجري فيها بحرية التوفد فتختلف عليها حماية القانون دعماً ثقة في التعامل بها .

ومؤدى ذلك حتماً أنه في تخلف ركن الإصدار في جرائم الشيك ، فلا جريمة ولا عقاب .
ويتجنى عن ذلك أن :

ضباغ الشيك من حوزة محرره الذي لم يدفعه إلى التداول ، أوسرقته منه .

أو تبديده عن أودعه لديه لحفظه على سبيل الامانة . لا يتحقق منه فعل الإصدار من محرر الشيك ، لأن الشأن في ذلك أن الإصدار ركنيه المادى والمنهوى غير قائم في حقه ، طالما أنه لم يدفع الشيك إلى التداول بالمنع المقصود في القانون . ولم يد منه أى تصرف يكشف عن اتجاه مراده إلى ذلك ؛ وبالتالي ضد اتفق قانوناً ووجهه مساهمة عمائد يقرب على ذلك من آثار لم يكن له دخل في تحقيقها أو إرادة فيما تحت عته .

وبما أن ذلك فإن أمر محرر الشيك البنك بعدم صرف قيمة في هذه الحالات . فلا عقاب :
لا بالتطبيق لنص المادة ٦٠ من قانون العقوبات التي تأسس عليها قضاء القضاء المشار إليه ، بل لأن واقع الأمر أنه لا جريمة أصلاً ، لتخلف ركن الإصدار عليه ، وبما الأمر بعدم الدفع ، المستدلى حق مشروع مقرر في القانون ، قائماً وحده ، وهو مالا تقدم به الجريمة بطبيعة الحال دون إصدار مصحوب بالنية المؤتممة .

يبد أنه يلزم التبين على أن هذا الاستثناء محدود في نطاق حالات وقوع الضياع أو السرقة أو التبديد على محرر الشيك بذاته ، لأنه بذلك وحده يتخلف ركن الإصدار . أما إذا ثبت خروج الشيك من حوزة خروجا سليماً لاشابة فيه ، يتحقق فيه معنى الإصدار كما هو معروف به في القانون ؛ فليس له من بعد أن يتطلل بأى علة لتسويغ الأمر بإيقاف صرفه ، فإن فعل فيما تكن محجة لتجديده في التوصل من بعة فعله المؤتمم .

وأما عن شرط المسؤولية الجنائية :

فإنه يعين بدالة الإشارة إلى أن المشرع المصرى ، اعتناقاً منه للذهب التقليدى في المسؤولية كسائر التشريعات الجنائية الحديثة ؛ يستلزم للمسؤولية الجنائية شرطين : الإدراك ؛ والإرادة .

وهو وإن لم ينص على ذلك صراحة في قانون العقوبات الحالى ، إلا أنه أمر مقرر بمقتضى المبادئ العامة الثابتة . ومن ثم فلم تكن به حاجة إلى التخصيص عليه ، اكتفاء بما هو مقرر عنه

بحسب الأصل — على ما هو مستفاد من تعليقات الحاقية على المادة ٥٦ من قانون العقوبات لسنة ١٩٠٤، التي تقابل المادة ٦١ من القانون الحالي ؛ وملاحظات مجلس شورى القوانين على هذه المادة الثابتة في محضر جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٠٣ — ملتفتاً بذلك عن ترديد ما سبق أن سجله في المادة ٦٥ من قانون سنة ١٨٨٣ من أنه : « إذا أكد المتهم على فعل جنابة أو جنحة بقوة لا يستطيع مقاومتها ، فلا يعتبر ما وقع من جنابة أو جنحة » . وبذلك فقد كان واضحاً أن المشرع قدر عدم الحاجة إلى ترديد هذا النص في التشريعات اللاحقة ، مكتفياً بما أورده في المادة ٦١ من قانون العقوبات الحالي عن حائلي إعفاءه فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل ؛ وما أورده في المادة ٦٤ عن الضمير غير المميز ، وما أورده في المادة ٦١ عن حالة الضرورة والإكراه المعنوي .

والمقصود بالإدراك والإرادة في هذا الصدد ، هو القدرة على التمييز بين سبل التصرف ، وقبح ما هيته وتقدير عواقبه من حيث كونه فعلاً ترتب عليه آثار معينة ؛ ثم حرية توجيه النفس إلى تغيير سبل معين منها بوصف كونه عملاً أو امتناعاً عن عمل ؛ دون أى مؤثر مادي يحول دون إتخاذ هذا السبل تمييزاً عن اتجاه الإرادة إليه ، أو أدبي يعمل في الإرادة فيفرض على صاحبها اتباع وجهة خاصة .

وبذلك فالأصل أن الأصلية لتحمل النتيجة الجنائية ؛ لا تنحصر لإلتهور ملكي الإرادة والإدراك بهذا المعنى لدى الجاني ، وتعمد بفقداهما أو يتخلف إحداهما .

ويفتح من ذلك :

أن الإكراه يعدم المسؤولية ، لما فيه من تعطيل للإرادة .

كما أن التدليس يعدم المسؤولية ، لما فيه من إخلال بالإرادة .

ذلك أنه لا يمكن مساءلة مرتكب الفعل عن واقعة إجرامية تحققت ، دون أن يكون لإرادته القائمة الصحيحة — دخل في حدوثها ؛ وفي ترتيب آثارها ، بالنظر إلى وقوعه تحت تأثير الإكراه أو التدليس .

وفي تحديد عناصر هذا النظر ، يتعين الإشارة إلى أن المذهب السائد فيها وقضاء — على سند صحيح من القانون — يعتبر الإكراه نوعيه المادي والمعنوي — سبباً من أسباب امتناع المسؤولية لما لها من تأثير في حرية الاختيار — التي يقضى عليها أولها قضاء تاماً ، ويتقضى منها لانيهما إلى الحد الذي لا يمكن لإمكان المسألة قانوناً .

فأما الإكراه المادي ، فهو ما يتحقق في مظهر القوة التي يلجأ إليها المكره ، فيسلب الشخص إرادته مادياً وبصفة مطلقة فيما يأتيه في الأعمال الإيجابية أو السلبية .

وأما المعنى فهو العامل الذى مع إيقاعه على الإرادة من الوجهة المادية ، يشل حركتها ويذهب بقيمتها من حيث القدرة على الاختيار تحت تأثير الخوف من خطر أو ضرر جسيم وشيك الوقوع ليس فى الإمكان دفعه أو الإفلات من إلا بارتكاب الجريمة .

وتتلق مع الإكراه فى الأثر ، حالة الضرورة التى تحقق متى وجد الشخص نفسه فى ظروف تهدده بخطر لا سبيل إلى تلافيه إلا بارتكاب الجريمة ، ولا يكون هذا الخطر قد وجه إليه عدواً يقصد دفعه إلى ارتكابها .

وأما عن التدليس ، فإنه فى الأحوال القانونية المقررة — بلا جدال — أن كل التزام ناشئ عن علاقة قانونية يتعين أن يكون مبنياً على رضا صحيح خال من العيوب . فإن شابه عيب ، فإنه يؤثر حتماً فى ترتيب الآثار القانونية على هذا التصرف المعب .

وفى مجال انطباق هذه القواعد على جرائم الشيك :

لما كان إصدار الشيك لا يبدو أن يكون تصرفاً قانونياً ، فإنه يلزم لترتيب الآثار القانونية على هذا التصرف ، أن تكون الإرادة فى إجراءاته صحيحة خالية من العيوب .

بيد أنه يلزم التنبيه على أن عيوب الإرادة إذا ما لا بدت الواقعة أساس الإلتزام موضوع الشيك وحدها ، مستتقة عن فعل إصدار الشيك ، فإنها لا تؤثر فى قيام مسؤولية الساحب جنائياً عما قد يقتضيه من جرائم متصلة بالشيك . إذ لا ترفع عنه مسؤوليته إلا إذا انصبت على واقعة إصدار الشيك ذاتها — محل المحاكمة الجنائية ؛ لأن الشأن فى قيامها ، تخلف شروط مساءلة عنها .

وقد كشف المشرع المصرى عن إتجاه مراده إلى مراعاة أثر الاستغلال فى جرائم الشيك . ومن ثم فالإكراه من باب أولى ، حين نص فى المادة ٥٩٦ من مشروع قانون العقوبات الموحد على جواز إعفاء مصدر الشيك من العقوبة — فى قوله : « يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة ١ — ٢ — من حل غيره وهو عالم بالأمر ، على إصدار شيك ليس له مقابل وفاء ، وذلك لتنطية قرض ربوى ، أو لاستيفاء دين غير مشروع . وللقاضى فى هذه الحالة إعفاء من أصدر الشيك من العقوبة . »

وينتج عن ذلك كله ، أنه لا عقاب أيضاً على من يأمر بإيقاف صرف شيك حرره تحت تأثير التهديد أو الإكراه ، أو أكرهه على التخل منه بأية وسيلة ، أو تسليمه نتيجة طرق احتيالية ، لتختلف شرط المسؤولية فى ذلك كله .

وغنى عن البيان أن عبء إثبات قيام أى من تلك المسوغات - يقع على عاتق صاحب الشيك الأمر بعدم الدفع ، لأن هذه القواعد - الاستثنائية - لا تغل باعتبار الشيك أداة وفاء ، ولا تخرج عن نطاق الحماية المقررة له فى القانون .

كما تجدر الإشارة إلى أن تقدير عناصر مشروعية الأمر بعدم الدفع ، من الأمور الموضوعية التى تستقل بحكمة الموضوع بالفصل فيها . إلا أن تكييف تلك العناصر يخضع لرقابة محكمة النقض لاتصاله بحكم القانون الذى يتعين ردها إليه .

قضاء محكمة النقض الجزائية

ولم يرسم القانون ، عاملاً طريقة لظعن في هذا القرار أمام أى جهة أخرى ، أسوة بما فعل بالنسبة لرفض طلبات القيد بداءة ، وللقرارات الصادرة برفض طلبات القيد أمام المحاكم الجزئية ، بدها قضاء فترة التمرن ، أو إعادة القيد في جدول المحامين للشفتين ، أو رفض طلب القيد أمام المحاكم الاستثنائية محكمة القضاء الإدارى ، وكذا قرارات مجلس تأديب المحامين ، وما يتصل بها .

(الفقرة ٣ لسنة ٣٣ ق)

مواد جزائية

٣٨٥

٤ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - تحييش : إذن ، إصداره ، قفده ، دفع ، محكمة

موضوع .

ب - قانون ضبط قضائى ، قبض ، إذن ، تحييش ،

تنفيذ .

البداىء القانونية .

١ - العبرة في صفة إذن التفتيش بأن يثبت صدوره بالكتابة . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش صدر ضلاً من وكيل النيابة المختص ، بناء على تحريات أجراها رئيس مكتب مكافحة المخدرات ،

٣٨٤

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٣

قضايا

عام : تحت التمرن لجنة قبول ، استبعاد .
ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المادة ١٠٠ (ج) و (ط) .
للبدأ القانونى :

مقاد الفقرتين (ج) و (ط) من المادة العاشرة من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن الحاماة . أن مهمة لجنة قبول المحامين في شأن المحامى تحت التمرن ، الذى يمضى أربع سنوات في التمرن دون أن يتقدم بقيد اسمه بجدول المحامين للقررين أمام المحاكم الجزئية ، هي اسمه من الجدول .

وما تقوم به اللجنة في حقيقة ، إجراء إدارى ذو طبيعة تنفيذية صرف ، لا يطلب منها أكثر من التثبت من أن المحامى قد أمضى أربع سنوات تحت التمرن دون أن يتقدم بقيد اسمه بجدول المحامين للقبولين أمام المحاكم الجزئية .

فما تجر به اللجنة بشأنه هو في حقيقته قاعدة محكمة اقتضتها حكمة تنظيم هذه الصبغة ؛

٣٨٦

٤ من نوفمبر ١٩٦٣

الطن : حكم : موعده ، امتداده ، مرض ، استئناف
تقريره ، ميعاده . حكمه ، تسبيب ، عيب ، قض ،
الطن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون وتأويله .
محكمة موضوع .

اللبدا القانوني :

من المقرر أن المرض عذر قهرى له أثره
في إمتداد مواعيد الطعن في الأحكام إلى ما بعد
زوال المانع ، لقيام حائل يحول دون التقرير به
في الميعاد القانوني .

كما أن الشهادة المرضية لا تخرج من أن
تكون دليلا من أدلة الدعوى ، تخضع لتقرير
محكمة الموضوع كسائر الأدلة .

إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي
من أجلها رفضت التحويل على تلك الشهادة ،
فإن لمحكمة النقض أن تراقب مدى موافقة
هذه الأسباب مع النتيجة التي رتبها عليها الحكم .
ولما كان الحكم قد أبدى عدم اطمئنانه
لشهادة المرضية ، لأن تاريخ تحريره لاحق للمرض
وهو لا يستقيم به وحده تسويغ اطراحه وإياها ،
إذ من السائغ أن تحرر الشهادة لإثبات حالة مرضية
سابقة . عند ما تقوم الحاجة إليها .

ولما كان التقرير بالاستئناف بوساطة وكيل ،
هو حق خوله القانون للنسب ، فلا يصح أن
يؤخذ حجة عليه ، إذا رأى عدم استكمال هذا
الحق ، وقرر بالاستئناف بعد الميعاد لعذر قهرى ،
هو مرض القلب .

وأن الإذن قد بعد ذلك مع ملف القضية
برمته ، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق
صدوره مستوفيا شروطه القانونية ، استناداً
إلى أنوال الضابط والكونستابل التي اطأنت
إليها ، دون محقب عليها ، هو من صميم سلطاتها
التقديرية .

ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت فيما
انتهت إليه من رفض الدفع بيطلان التفتيش ،
ولا تريب عليها إذا ما عولت في قضائها على
شهادة من أجراه .

٢ — صدور إذن من سلطة التحقيق
بفتيش متهم ، يقتضى لتنفيذه الحد من حريته
بالتقيد باللازم لإجرائه ، ولو لم يتضمن إذن
التفتيش أمراً صريحاً بالقبض ، لما بين الإجراءين
من تلازم .

ولما كانت المحكمة قد قدرت سلامة ما اتخذته
الضابط من إجراءات يقصد سرعة ضبط الطاعن
بتقسيم أفراد القوة للبحث عنه في أماكن مختلفة
من البلدة ، واحضاره فور العثور عليه ليجرى
تفتيشه بنفسه ؛ وكان للمأمور الضبط القضائي
أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه
بمروؤسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط
القضائي ؛ فإن ما أجراه رجال الشرطة السريين
من إمساك الطاعن حال مشاهدتها إياه ،
واقتياده إلى الضابط المختدب للتفتيش حيث
نقشه بنفسه ، هو إجراء صحيح لا مخالفة
فيه للقانون .

(القضية ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق)

التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .
ومن ثم فلا تزيب على المحكمة إذا ما
عولت في قضائها على أقوال المجنى عليه وبض
أقاربه من شهود الواقعة ، مادامت قد
اطمأن إليها .

ولا إزام عليها بالرد على دفاع الطاعن
للموضوع بهذا الشأن ، مادام الرد مستفاداً
دلالة من أدلة الثبوت السائنة التي أوردتها .

٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة أن
تبين نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء ،
مادامت قد استيقنت أن التهم هو الذي أحدث
إصابات المجنى عليه .

ومن ثم فإن النقص على الحكم بالنقض
في السبب ، لإغفاله الإشارة إلى الآلة المستعملة
في إحداث الإصابة ، لا يكون له محل .
(القضية ٧٩٢ لسنة ٣٣ ق)

٣٨٨

٤ من نوفمبر ١٩٦٣

١ — سرقة : سند ، ورق رسمية ، مرافعة قضائية .
عقوبات ١٦١م
ب — اختلاس : إغلاف ، سرقة ، عقوبات ١٦١م
١٤٧٢ .
ج — حكم : تيبب ، عيب ، محكمة موضوع ، أخفا
بشهادة بض الشهود .

المبادئ القانونية :

١ — تنص المادة ١٥١ من قانون
العقوبات على أنه : « إذا سرت أوراق أو

ومن ثم فإن الحكم إذ طرح الشهادة
المرضية للخدمة من الطاعن لإثبات عنده في
عدم التقرير بالاستئناف في الميعاد ، يكون
مشوباً بالقصور والخطأ في القانون ، واجبا
نقضه .
(القضية ٧٨٨ لسنة ٣٣ ق)

٣٨٧

٤ من نوفمبر ١٩٦٣

١ — طاعة : بيان مداهما . حكم .
ب — شاهد : تناقض شهود ، حكم .
ج — محكمة موضوع : أقوال شهود ، تقديرها
د — آله : بيان نوعها ، محكمة موضوع .

للبيداه القانونية :

١ — لا يؤثر في سلامة الحكم إغفاله
بيان مدى الطاعة ، طالما أن التهم لا يبادل فيها
ثقله الحكم عن التقرير العاوي ، من تخالف طاعة
مستدعية بالمجنى عليه .

٢ — لا ييبب الحكم تناقض الشهود ،
مادام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه .

٣ — وزن أقوال الشهود ، وتقدير الظروف
التي يؤدون فيها الشهادة ، وتحويل القضاء عليها
مهما يوجه إليها من مطاعن ، مرجعه إلى
محكمة الموضوع ، تقديره التقرير الذي تطمئن
إليه .

ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن
ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات

المقاب على كل سلب للحيازة يقع على الأوراق
للبيئة بها ، مهما يكن الباعث عليه .

ومن ثم فإنه يستوى أن يكون الطاعن
قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ ،
أو امتلاكها : ذلك أن القصد الذى رعى اليه
الشارع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين
المذكورتين هو المحافظة على مستندات الدولة
وأوراق المرافعة القضائية .

٣ — من المقرر أنه متى أخذت محكمة
الموضوع بأقوال بعض الشهود ، فإن ذلك
يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى
ساختها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
(القضية ٧٩٦ لسنة ٣٣ ق)

٣٨٩

٤ من نوفمبر ١٩٦٣

١ — بلاغ كاذب : إسناد ، صوره ، عتاب ، قاعدة :
طاعن لا يضار بطلنه .

ب — نفس : طعن ، أحواله ، مخالفة القانون ، عكسة
نفس ، سلطتها ، عقوبة ، حبس بسيط ، مع الشغل ،
استئناف .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أنه لا يشترط للعقاب
على البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المبلغ عنه
قد أسند إلى المبلغ ضده على سبيل التأكيد ؛
بل يعاقب المبلغ ، ولو أسند الأمر إلى المبلغ
ضده على سبيل الإشاعة ، أو على وجه
التشكيك أو الغن ، أو الاجتهال .

مستندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة
بالحكومة ، أو أوراق مرافعة قضائية ، أو
اختلست أو نلفت ، وكانت محفوظة فى
الخازن العمومية المدة ، لها أو مسجلة إلى
شخص مأمور بحفظها ، يعاقب من كانت فى
عهده بسبب إهماله فى حفظها بالحبس مدة لا
تتجاوز ثلاثة أشهر أو بترامة لا تزيد على ثلاثين
جنيها مصريا .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ١٥٢
من القانون المذكور على : « وأما من سرق
أو اختلس أو ألتف شيئا مما ذكر فى المادة
السابقة ، فيعاقب عليها بالحبس . »

ولما كانت أوراق التنفيذ محل الجريمة
وهى حكم رد حيازة بمرفقاته من أوراق
المرافعة القضائية التى شملها نص المادة ١٥١ ،
وكانت هذه المادة لا تستلزم لإعمالها فى شأن
تلك الأوراق أن تكون متعلقة بالحكومة
على عكس ما استلزمته بالنسبة لباقي الأوراق
التي عدتها فى صدرها .

فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق
القانون ، إذا طوق المادتين ١٥١ و ١٥٢ من
قانون العقوبات ، يكون غير شديد .

٢ — مراد الشارع من استعمال الفاظ : السرقة ؛
والاختلاس ، والإتلاف ، فى المادتين ١٥١ و
١٥٢ من قانون العقوبات ، هو بيان وجوب

أنه : وإن كان الأصل أن تقدير الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كأوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينهما ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم ، والتي تستوجب تدخل محكمة النقض .

لأنه وإن كان تقدير عناصر الدعوى من الأمور الموضوعية ، التي تستقل محكمة النقض بالفصل فيها ، إلا أن تكييف تلك العناصر وإزالة حكم القانون الصحيح عليها هو مما يخضع لرقابة محكمة النقض .

ولما كان ما أورده الحكم المظنون فيه من وقائع الدعوى ، لا تفرق أى ارتباط بين جرمتي الرشوة والاختلاس اللتين دان التهم بها ، بل يكشف عن تمام الاستقلال بينهما بما يتمتع معه تطبيق المادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات .

فإنه إذا انتهى الحكم بالرغم من ذلك إلى قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين استناداً منه إلى ما أورده من ثبوت وحدة النقص الإجرائي الذي يتمثل على حد قوله في « السعي إلى اللال الحرام بأى طريق » يكون منطوقاً على فهم خاطئ ، لمضى النقص في مدلول المادة

٢ - من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطلعه . ولما كان الحكم المظنون فيه قد استبدل عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط للقضى بها من محكمة أول درجة ، رغم ما أثبتته من أن الطاعن هو المستأنف وحده ، وكان من المقرر أن الحبس مع الشغل يعتبر أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس لنقضى بها .

فإن الحكم المظنون فيه يكون قد أخطأ في القانون ، مما يجب معه نقضه جزئياً ، ويصح ذلك الخطأ .
(الفضية ٨٠٠ لسنة ٣٣ ق)

٣٩٠

١١ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - ارتباط : عقوبات م ٣٢/٢ .
ب - نقض : طعن : أحواله : خطأ في تطبيق القانون ارتباط : محكمة موضوع ، رشوة ، اختلاس ، غرض إجرائي . وحدته .

المبادئ : القانونية :

١ - مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة ، بعدة أفعال مكتملة بعضها لبعض ، فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على

الذى حرره الطاعن يحمل تاريخاً واحداً ،
ومسحوباً على بنك مصر ، وقد توافرت فيه
الشروط الشكلية التى يتطلبها القانون .

فإن البنى على الحكم المظنون فيه بالقصور
فى التسبب ، يكون على غير أساس ،
واجباً رفضه .

(القضية ٨٠٥ لسنة ٣٣ ق)

٣٩٢

١١ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - حكم : تسبب ، عيب ، دليل ، تأييد الواقعة
كما استقرت فى يمين المحكمة .

ب - دفاع : إخلال بحقه ، عاكة ، إجراءاتها ، دعوى
حجراً للحكم ، مرافعة ، فتح بابها .

ج - إثبات : خبرة ، دفاع ، إخلال بحقه .

المبادئ القانونية :

١ - لا يشترط فى الأدلة التى اعتمد
عليها الحكم أن تقطع كل دليل منها على حدة
فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، ولا
يلزم أن يكون صريحاً مباشراً فى الدلالة على
ذات الفعل موضوع الاتهام ؛ بل يمكن
لسلامة الاستدلال أن يكون مؤدياً إلى تأييد
الواقعة كلها استقرت فى يمين المحكمة .

ذلك أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة
يكمل بعضها البعض ؛ ومنها مجتمعة تتكون
عقيدة القاضى : فلا ينظر إلى دليل بمفرده على
حده دون باقى الأدلة ، بل يمكن أن تكون
الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد

المذكورة ، فضلاً عن إغفال الالتفات إلى
ما يستلزمه النص من عدم قابلية الجرائم
المرتبطة بالتجزئة
(القضية ٢٨ لسنة ٣٣ ق)

٣٩١

١١ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - شيك : رصيد ، صدقائى ، مسئولية جنائية ،
عقوبات م ٣٣٧ ، سبب ، باعث ،
ب - حكم : تسبب ، عيب ، شيك بدون رصيد ،
أصله ، صورة شمية .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن المسئولية الجنائية فى صدور
المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر
بالسبب أو الباعث الذى من أجله أعطى
الشيك ؛ وأن القصد الجنائى فى هذه الجريمة
أنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود
مقابل وفاءه فى تاريخ السحب .

٢ - من المقرر أن عدم تقديم أصل
الشيك لا ينفى وقوع الجريمة المنصوص عليها
فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وللمحكمة
أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق
الإثبات : فلها أن تأخذ الصورة الشمية
كدليل فى الدعوى إذا ما طأنت إلى صحتها .

ولما كانت محاضر الجلسات قد خلت
فى درجتي التقاضى فى طلب الطاعن بضم أصل
الشيك ، وكان الحكم قد أثبت أن الشيك

أن الملتزم يدير الرفق لحسابه وعلى ثقته وتحت مسؤوليته .

وتبعاً لذلك فإن جميع الالتزامات التي تقترب في ذمتها في أثناء قيامه بإدارة الرفق يقع عبؤها عليه وحده ، ولا شأن بها لجهة الإدارة مانحة الالتزام .

فإذا انتهت جهة الإدارة هذا الالتزام بالإسقاط ، فإنها لا تسأل عن شيء من هذه الأعباء ، إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به .

ولما كان يبين من القانون ١٧٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة الترام بالقاهرة ، أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التي علق بزمه الشركة المذكورة ، إلا في حدود ماورد بالمادة السادسة في شأن عقد العمل التي كانت قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون .

وكان ماورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصاً بتشكيل لجنة لتقييم جميع الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات ، إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الإدارية في الشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الالتزام ، وذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية ، فإن دعوى التعويض القائمة على مؤسسة النقل العام لمدينة

منها ، ومنتجة في اكمال قناعة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٢ - من المقرر أنه مادامت المحكمة بعد أن سمعت الدعوى ، أمرت بقفل بابها ، وحجزتها للحكم فيها ، فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة .

ومن ثم فلا تترتب على المحكمة إن هي التفتت عن إجابة طلب المدافع عن الطاعن الذي أورده في مذكرته بتأجيل الدعوى لتقديم تقرير طبي استشاري ، ومناقشة كبير الأطباء الشرعيين .

٣ - لا تلتزم المحكمة بتدب خير آخر في الدعوى ، مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، ولم ترمي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .
(الفصل ٨٠٧ لسنة ١٩٣٢ ق)

٣٩٣

١١ من نوفمبر ١٩٦٣

مرفق عام : الترام ، إسقاطه ، نفس طعن ، أحواله ، مخالفة قانون دعوى مدنية ، قبولها ، دفع ، ترام ، ق ١٧٣ لسنة ١٩٦١ .

المبدأ القانوني :

المقابلة في عقود التزام المرافق العامة هي

ومن ثم لا يكون هناك محل للنس على
الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع .
(القضية ٨١٥ لسنة ٣٣ ق)

٣٩٥

١١ من نوفمبر ١٩٦٣

- ١- تزييف قود : استعمال ورقة مزيفة ، عقوبات ٢٠٦ م ، حيازة .
- ب - حكم : تسيب ، عيب ، اتفاق على استعمال أوراق نقد مقلدة مسئولية جنائية ، تضامن ، فاعل أصل .
- ج - تقليد : ورقة مالية ، علم به .

المبادئ القانونية :

١ - إن مجرد تقديم ورقة مالية مقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها ، وقبل هذا العرض من جانبه ، يعد استعمالاً يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .
ولا يلزم أن يكون الجاني ، وقتئذ ، حائزاً بنفسه الأوراق التي يتعامل بها إذ يكفي أن تكون الحيازة لغيره ، مادام هو يعلم أن هذه الأوراق مقلدة ، سواء وقت ذلك كان علمه قبل أو في أثناء العرض للتعامل .

٢ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اتفاقهم مع باقي المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة ، التي كانت في حوزة أحدهم ، ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مقارضا ، واتحاد نيهم على تحقيق النتيجة التي وقعت ، واتجاه نشاطهم الإجرامى إلى ذلك فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسئولية الجنائية ، باعتبارهم فاعلين أصليين . وليس

القاهرة عن حادث وقع قبل إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة ، تكون غير ذى صفة .

ويكون الحكم المطعون فيه إذقضى برفض الدفع لليدى من الطاعنة لعدم قبول الدعوى المدنية قبلها ، قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .
(القضية ٨١٤ لسنة ٣٣ ق)

٣٩٤

١٤ من نوفمبر ١٩٦٣

دفاع : إخلال بمقتضى ، محاكمة ، إجراءاتها ، شاهد ، مناقشته ، توجيه سؤال يقتضيه التحقيق ، إنغاله .

المبدأ القانونى :

لم يرسم القانون لمحاكمة الموضوع طريقاً معيناً تيسر فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم فى الجلسة ، فإذا فاتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق ، فإن ذلك لا يصح اتخاذ وجهها للطعن فى حكمها ، خصوصاً وأن القانون يميز الدفاع أن يوجه من جانبه ما يمين له من أسئلة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول على أقوال الجنى عليه فى التحقيقات الأولية ، وما شهد به أمام محكمة أول درجة ، فلا إلتزام على محكمة ثانى درجة بإعادة مناقشته . ولا تريب عليها إن اكتفت بسؤال المتهم على واقعة معينة ، دون وقائع أخرى ، طالما أن اللهم لم يطلب منها توجيه أى سؤال فى هذا الخصوص .

خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته،
طالم أن الطاعن لا يدعى أنه هيئة المحكمة التي
أصدرت الحكم ، هي غير الهيئة التي سمحت
المرافعة .

٢ - تعديل محكمة أول درجة لوصف
التهمة ، من سرقة إلى خيانة أمانة ، دون أن
تنبه التهم أو المدافع عنه ، لا ييبب الحكم
الصادر من محكمة الدرجة الثانية ، مادام التهم
قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام
المحكمة الاستئنافية على أساسه .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد
أورد تسم الطاعن صديري المجنى عليه ، وما
كان يحويه من نقود لمحافظة عليه خشية ضياعه ،
وإقرار الطاعن بهذه الواقعة ، وقصر دفاعه
على أن المبلغ سرق منه في أثناء نومه ، هوما
أطرحه الحكم للأسباب السائفة التي أوردتها ،
مما مفاده قيام عقد الوديعة : إذ أن مبلغ النقود
كان مقصودا بذاته بالإيداع .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عاقب
الطاعن بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ،
يكون قد أجرى تطبيق القانون على وجه
الصحيح ، ويكون على غير أساس ما يشره الطاعن
من عدم توفر أركان جريمة التبيد لعدم تسليمه
المبلغ المبلد عيناً .
(القضية ١٠٦٦ لسنة ٣٣ ق)

يلزم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل
منهم على حدة .

٣ - لا ييبب الحكم عدم تحذره صراحة
وعلى استقلال عن علم التهم بتقليد الأوراق
المالية التي يتعامل بها ، مادامت الوقائع التي
اتبعتها تنفيذ توافر هذا العلم لديه .

ولما كان فيما أورده الحكم المطعون من
حضور الطاعن الاجتماعات المتعددة التي جرت
فيها المساومة ، وعرض الأوراق المالية للبيع بثمن
لا يمدوثلث القيمة الحقيقية للأوراق الصحيحة ،
ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق ، وكان
القول بتوافر علم التهم بالتقليد هو من خصائص
محكمة الموضوع ، تستغل به وتستخلصه من
الوقائع والعناصر المطروحة عليها ، فإن التنبى
على الحكم بالقصور ، يكون غير سديد ويجب
رفضه .
(القضية ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق)

٣٩٦

١١ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - حكم : بآانة ، بطلان ، محضر ، جلسة ، أعضاء
الهيئة .

ب - دفاع : إخلال بمقه ، وصرف التهمة ، تعديل ،
سرقه ، خيانة أمانة ، تبيد المدافع ، عقوبات م ٣٤١ .
ج - خيانة أمانة : أركانها ، ودية ، قس ، طعن ،
أحواله ، خطأ في تطبيق القانون ، عقوبات م ٣٤١ .

المبادئ القانونية :

١ - محضر الجلسة يسكل الحكم في

٣٩٧

١٨ من نوفمبر ١٩٦٣

أموال دولة : استيلاء بنير حق ، عقوبات ١١٣ م م
و ١٨٨ ، ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، قس ١٤ ، قس ١٤ ، خطأ
في تطبيق القانون وتأويله .

المبدأ القانوني :

المادة ١١٣ من قانون العقوبات بعد تعديلها
بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، تقابل النص القديم
للمادة ١١٨ عقوبات ، قبل تعديلها بالقانون
الذكر .

وكان النص القديم يقتصر على عقاب من
يأخذ قهواً للحكومة ، دون صور المال
الأخرى : كأوراق الحكومة ومستنداتها
وأمتعتها ؛ ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ .
سائلة الذكر ، وأختار لفظ « المال » ليشمل
العقاب بها اختلاس النقود وغيرها من الأموال
على اختلاف صورها .

ومن ثم فإن الحكم ، إذ اعتبر ما أسند إلى
الطعون ضدما الأول والثاني من الإستيلاء على
مقولات مملوكة للدولة (في ظل النص الجديد)
جنحة سرقة منطبقة على نص المادة ٣١٧ / ٥
عقوبات ؛ يكون قد أخطأ في تأويل القانون
وتطبيقه ، خطأ يصيبه ويستجوب نقضه نقضاً
جزئياً ، وتصبح هذا الخطأ بتوقيع العقوبة
للمصوص عليها في اللادتين ١١٣ و ١١٨ من
قانون العقوبات .
(التفسير ٢٩٦٤ لسنة ٣٣ ق)

٣٩٨

١٨ من نوفمبر ١٩٦٣

طريق طم بق ٥٣ لسنة ١٩٤٩ م مكر ٥٧٨
سنة ١٩٥٥ م م ١٣ ، بيان ، ترخيص بلاستها
سائلة قانونية ، قس ، طم ، خطأ في تطبيق القانون
وتأويله

المبدأ القانوني :

المادة ٥ مكررة من القانون ٥٣ لسنة
١٩٤٩ الخاص بالطرق العامة ، وللضافة
بالقانون ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ ، وإن حملت
الأمالك الواقعة على جانبي الطرق العامة ، في
الحدود التي قدرتها ، ببعض القيود ؛ إلا أنها لم
تنص على اعتبارها جزءاً منها ولم تلحقها بها ،
بحيث يمكن أن تأخذ ، في مقام التجريم ، حكم
الأعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها .
وتعاقب للمادة ١٣ من القانون ٥٣ لسنة
١٩٤٩ كل من يمدى على الطرق العامة بأحد
الأعمال التي حددتها ، ومنها إقامة منشآت
عليها بدون إذن من مصلحة الطرق والسككباري ،
مما مؤداه أن الأعمال المؤتممة للعقاب عليها طبقاً
لهذه المادة قد أوردتها النص على سبيل المحصر ،
وجعل نطاقها مقصوراً على الطرق العامة ذاتها .
وإذ كان لا مجال في العقوبات ، فإن حكم للمادة
الخامسة مكررة ، يظل في منأى من العقاب
الوارد في للمادة ١٣ سائلة الذكر .

وبالتالي ، فإن القمل المسمى الذي أناه
للطعون ضده ، وهو إقامة مباني على جانب
الطريق العام بنير ترخيص من مصلحة الطرق ،

٣٩٩

١٨ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - قتل عمدة سبق إصرار ، شرطه ، مشولة جنائية
تضامن ، فاعل أصل . حكم ، تسيب ، عيب . قض ، طعن ،
أحواله خطأ في تطبيق القانون .
ب - محكمة موضوع : حكم ، تسيب ، عيب ، شاهد ،
دليل ، تجزئة إغتيال بمرض نفسياته .
ج - قض : طعن ، أسباب أدلة ثبوت ، واقعة الدعوى
إثارتها أمام القضاء .

المبادئ القانونية

١ - لا يشترط لتوفر سبق الإصرار أن
يكون غرض المصروع المدون على شخص
معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه
المصمم عليه منصرفاً إلى شخص غير معين وجده
أو التقي به مصادفة .

ومن ثم فإن ما أثبتته المحكمة من تصميم
المتهمين على قتل من يصادفهم من أفراد الأسرة
التي ينتمون إليها وبين أسرهم ثار ، ويناصبونها
المساءلة واعتقادهم أن الجنى عليه الأول من
أفراد أسرة غريمهم ، جعلهم يبادرون إلى
القتل به وبصوره الجنى عليه الثاني الذي كان
إلى جواره ؛ وهو ما يترتب بينهم تضاملاً
في المسؤولية .

يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي
قارفه كل منهم محلاً بالذات ، أم غير محدد ؛
وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في
النتيجة الثابتة عليه : إذ يكفي ظهورهم

ودون أن يترك المسافة القانونية ، يكون غير
مؤتم .

ولا محل للقول بخضوعه في العقاب لحكم
المادة ١٤ من القانون المذكور ، لأن هذه
المادة إنما تعاقب كل من يخالف أحكام
القرارات الصادرة تنفيذاً لهذا القانون في
شأن الطرق العامة ذاتها ولا ترى على من
يخالف أحكام القرار ٩ لسنة ١٩٥٦ الصادر
تنفيذاً للقانون ٤٧٨ سنة ١٩٥٥ :

ذلك أن كل ما أورده هذا القرار خاص
بتنظيم الأحكام المقررة للأرض الواقعة على
جانب الطريق ، وقد اكتفى الشارع عند مخالفة
نص الخامسة مكررة ، أن جعل المولف مباحة
الطرق والكبارى حق وقف العمل وإزالة
المخالفة إدارياً على نفقة المخالف عند تخلفه عن
القيام بما يكلف به في هذا الشأن .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، إذ
دان المظنون ضده وقضى بتفريعه مائة قرش
وإلزامه بمصاريف رد الشيء لأصله ؛ يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، مما يجب منه
قضه والحكم ببراءة المتهم .

(القضية ٢٩٧ لسنة ٣٣ ق)

٣ — الجدل الموضوعى حواه واقعة الدعوى ، ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ اقتناع المحكمة بها ؛ مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(الفضية ٨٠١ لسنة ٣٣ ق)

٤٠٠

١١ من نوفمبر ١٩٦٣

مواد مخففة : إحراز ، قصد الإتيان ، حكم ، تسيب عيب ، عقوبة . ق ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ م ١/٣٤٢ ، قصد خاص ، حيازة مادية ، علم الجاني بأن ما يمرز به مادة مخففة .

البدا القانوني :

القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتيان فيها ، جمل جرمية إحراز المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة ، حين اختط عند الكلام عن المقربات خطة تهدف إلى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجرمة إحراز المخدرات ، وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها .

لذلك يجب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى التهم ، حيث لا يكفي مجرد القول بتوفر الحيازة للادية ، وعلم الجاني بأنه يمرز مخدراً .

ولما كانت المحكمة قد دانت الطامع

مما على مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، وإسهامهم في الاعتداء على المجنى عليهما .

فإذا ما أخذت المحكمة الطامعين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما تنفيذا لهذا الاتفاق والتصميم الذي اتفوه ، دون تحديد لقيل كل طامع ومحدث الإصابات التي أدت إلى وفاتها ، بناء على ما اقتضت به للأسباب السائفة التي أوردتها من أن تديرهم قد أمتنع النتيجة التي قصدوا إلى إحداثها وهي الوفاة .
فإن الذي من الحكم بالخطأ في القانون ، والنساق في الاستدلال ، يكون غير سديد .

٢ — تجرئة الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع ، وفي اغفالها ليراد بعض تفصيلات معينة للدليل ما يفيد ضمناً أنها أطرحها وما دامت ، قد أوردت عناصر قضائها وخلصت منها بالانقراض فيه ، وكان مجرد الاختلاف في تقدير مسافة إطلاق النار بين أقوال الشهود في التحقيق وبين مقال به التقرير الطبي ، ليس من شأن أن يهدد شهادة هؤلاء الشهود ، وإنما الأمر في ذلك كله لتقدير المحكمة ، وليس هو من وجوه الدفاع الجمهورية التي تقتضى رداً خاصاً ، مادام حكمها مبنياً على أصل ثابت في الدعوى ، ومادام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تظن إليه وتطرح ما لا ترتاح إليه : إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها إلى صحة الدليل الذي تبني عليه عقيدتها .

يستفاد منه تنازله الضمني عن سماعهم ؛ فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي عولت على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم ، مادام قد قبل ذلك ضمنا ، ومادام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

٢ - من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة وما يتم منها أمام المحكمة .

ولما كان الحكم قد أثبت أن تلاوة أقوال الشهود قد تمت بموافقة الدفاع . والنيابة فإن في ذلك ما يكفي في إثبات صحة هذا الإجراء ولو خلا محضر جلسة المحاكمة من الإشارة إلى ذلك .

٣ - من المقرر أن تلاوة أقوال الشهود هي من الإجازات الممنوعة للمحكمة بحكم القانون ؛ ولا يقرب على مخالفتها البطلان .
(القضية ١٠٧٣ لسنة ٣٣ ق)

٤٠٢

١٨ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - جنابة : تحريك دعواها ، نيابة عامة ؛ رئيسها ؛ قس ، ملحق ، حكم قابله ، سلاح ، ارتباط ، هل خطأ ، تهمة بعبية ، توجيهها ، إجراءات م ٢١٤ ، ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، صفة .

المبدأ القانوني :

مضى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت

بجرمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الإتجار في غير الأحوال المصريح بها قانوناً ، وطبقت للمادة ١/٣ من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص ، وهو « قصد الإتجار » لدى الطاعن ؛ فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويجب نقضه .

(القضية ١٠٧١ لسنة ٣٣ ق)

٤٠١

١١ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - شاهد : استفاء محكمة عن سماعه ، شرطه .
لإجراءات م ٢٨٩ ، ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .
ب - محاكمة : إجراءاتها ، حكم ، محضر جلسة ، شاهد ، أقواله ، إثبات تلاوتها .
ج - شاهد : تلاوة أقواله .

المبادئ القانونية :

١ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المسددة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل التهم أو للدافع عنه ذلك . ويستوى أن يكون القبول صريحاً ، أو ضمناً ؛ بصرف التهم أو للدافع عنه بما يدل عليه .

ولما كانت إجراءات المحاكمة قد تمت في ظل القانون المذكور ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يمسك بطلب سماع الشهود ، مما

٤٠٣

١٨ من نوفمبر ١٩٦٣

سلاح : إحراز ، ركنه : جريمة ، قصد جنائي . قس ،
ملن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون وتأويله ، باعث ،
حيازة ، عارضة

المبدأ القانوني :

المقصود بالإحراز في جريمة إحراز السلاح
بدون ترخيص ، هو مجرد حيازة السلاح ؛
أيما كان الباعث عليه ، ولو كان لأمر عارض :
ذلك أن الإحراز في هذه الجريمة لا يتطلب
سوى القصد الجنائي العام ، الذي يتحقق بمجرد
حمل السلاح على علم وإدراك .

ومن ثم فإن الحكم المطلق في إذقضى
ببراءة المتهم تأسيساً على أن حيازته كانت مجرد
حيازة عارضة ؛ يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون وفي تأويله ، مما يستوجب نقضه .

(الفضية ٨٢٩ لسنة ٢٣ ق)

٤٠٤

٢٥ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - قس : ملن ، للمرة الثانية ، حكم فيه ، قس ؛
سلطة عكته ، محاكمة ؛ إجراءاتها ، ق ٥٧ لسنة
١٩٥٩ م ٤٥ .
ب - بيان : ترخيص ، رسم ، ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
م ٣٠ ، إلزاق ، غرامة .

المبادئ القانونية :

١ - تبص المادة ٤٥ من القانون ٥٧

على المطلقون ضده لاثامه بارتكاب جنحة قتل
خطأ ، وبالمجلس أمام محكمة أول درجة ، وجه
وكيل النيابة إليه تهمة جديدتين هما : أنه
أحرز بدون ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً
وذخيرة ، مما تستعمل في هذا السلاح ؛ وكانت
الدعوى قد أقيمت على المطلقون ضده عن
الجنايتين الأخيرتين ، وعن لا يملك رفعها قانوناً ،
وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٢١٤ من قانون
الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣
لسنة ١٩٥٧ من وجوب رفع الدعوى في مواد
الجنايات من رئيس النيابة العامة أو من يقوم
مقامه .

فإنه كان يجب على محكمة الجناح ألا تعرض
لموضوع هذه الدعوى ، وأن تقضى بعدم قبولها
رفعها من غير ذي صفة .

إلا أنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطلق فيه قد قضى بعدم
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استناداً إلى
قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جنحة القتل
الخطأ وبين جنايتي إحراز السلاح الناري
والذخيرة ، وهو حكم غير مُنْهٍ للخصومة في
موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير في
الدعوى ؛ فإنه لا يجوز ملن فيه بطريق
النقض .

(الفضية ٨٢٩ لسنة ٢٣ ق)

أما عقوبة الإزالة ، أو التصحيح ، أو الاستيكال ؛ فقد رصدها الواقعة إقامة البناء على خلاف أحكام القانون .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفريم المظنون ضده مائة قرش والإزالة عن إقامته بناء دون ترخيص من التنظيم ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بإلغاء عقوبة الإزالة ، وإلزام المظنون ضده بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بقضائها .
(الفضية ٨٥٠ لسنة ٣٣ ق)

٤٠٥

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٣

- ١ - عاكة : إجراءاتها ، تحقيق ، سؤاله ، توجيهه
- ب - حكم : تسيب ، عيب ، قض ، لمن ، أسبابه ، واقعة ادعوى .
- ج - محكمة موضوع : دليل مباشر ، غير مباشر ، شاهد ؛ اقتناع .
- د - شاهد : أقواله ، وزنها .
- ه - عقوبة : تقديرها ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن التحقيق الذي تلزم المحكمة بإجرائه ، هو ما يكون متعلقاً بالادعوى ومتصلاً بها ومنهجاً فيها .

فإذا بان من محضر جلسة المحاكمة أن الأسئلة التي منمت المحكمة توجيهها ، كانت

لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : « إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة الحالة إليها المدعى ، تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تنبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت » .

ولما كان الطعن المقدم من النيابة العامة للمرة الثانية ، مقصوراً على أن السبب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم ، وهو ما يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، دون نظر الموضوع ، في جلسة تحددها ؛ ما دامت أسباب الطعن لم ترد على بطلان في الحكم ، أو بطلان في الإجراءات أو في الحكم ، مما يقتضى التعرض لموضوع المدعى .

٢ - إذ نص القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في المادة ٣٠ منه على أن مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له ، يعاقب عليها بترامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش ، فضلاً عن الحكم بتصحيح أو استيكال أو هدم الأعمال المخالفة وسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص ، فإنه قد فرض عقوبة سداد رسوم ، فضلاً عن الغرامة ، عند إقامة البناء دون ترخيص .

٤ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم ، وتحويل القضاء على أقوالهم ، مهما يوجه إليهم من الطاعن ، أو عدم تمويله عليها ، كل ذلك متروك لمحكمة الموضوع تنزه المنزلة التي تراها .

ولما كان الطاعن لا ينازع في أن الشاهد صبي مميز ، ومن ثم يجوز الاستدلال بشهادته ؛ ولا يقبل من الطاعن التمسك على المحكمة أخذها بأقوال هذا الشاهد ، ما دامت قد اقتنعت بها وأطمأنت إلى صحتها .

٥ — تعتبر العقوبة حسب ظروف كل دعوى وملابساتها ، إنما هو من إطلاقات محكمة الموضوع بلا مقب عليها ، ما دام ذلك متفقاً مع القانون .
(القضية ٨٤٤ لسنة ٢٣ ق)

٤٠٦

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٣

دفاع : إخلال بمقتضى ، خير ، حيوان منوي ، تعيين ضحيته .

للبدء القانوني :

مضى كان الدفاع عن الطاعن قد يمسك بطلب استكمال التحليل لتعيين فصيلة الحيوانات للنسوية ومعرفة هل هي من فصيلة مادته أم لا .

أسئلة افتراضية لا تتصل مباشرة بالدعوى ، أو بتحقيق عنصر من عناصرها لاستجلانه ، حتى يكون منتجاً فيها ؛ فإنه لا تترتب على المحكمة إذا امتنعت عن توجيهها .

٢ — العبارة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ؛ ولا يصح المطالبة بالأخذ بدليل معين .

ومتى اطمأن إلى ثبوت الواقعة في حق متهم من دليل بينه ، فهو غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر . والمحكمة أمام محكمة التقض في هذا الأمر لا تقبل ، لتساقه بواقعة الدعوى .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، حسب ما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ، ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ، ولها أصل في الأوراق .

وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل لما أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ، ولو كانت غير مباشرة ، متى كان ما حصله الحكم لا يخرج عن الاقتضاء القلي المنطقي .

المستفاد من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة .

قد نصت المادة ٦٠ عقوبات على أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، بما مؤداه أن استعمال الحق المقرر بالقانون أجنباً كان موضع هذا الحق من القوانين المعمول بها ، باعتبارها كلاماً متما مترابط القواعد ، يعتبر سبباً من أسباب الإباحة إذا ما ارتكب بنية سليمة .

فالقانون يفترض قيام مصالحة يترف بها ويحميها بحيث يسمح بتأخذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص ما تنطوي عليه من مزايا ؛ وهو في ذلك إنما يوازن بين حقين يهدر أحدهما صيانة للآخر ، وعلى هذا الأساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة ، الذي يسرى حكمه على الشيك ، وقد جرى بأنه : « لا تقبل المارضة في دفع قيمة الكمبيالة إلا في حالتها ضياعها أو تفليس حاملها » ، فأباح بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم من القضاء ، لما قدره الشارع من أن حق الساحب ساقط الضياع بإفلاس الحامل ، يصلو على حق المستفيد .

٢- وإذا اجل هذا الحق للساحب مباشرة

وكانت الحقائق العملية السالبة بها في الطلب الحديث تنقيد إمكان تعيين فصيلة الحيوان للنوى ؛ فقد كان واجبا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً (وهو الطبيب الشرعى) .

أما وهي لم تفعل ، اكتفاء بما قالته من أن فوات مدة طويلة على الحادث لا يمكن منه بحث التفاصيل ؛ فإنها بذلك تكون قد أخلت نفسها بعمل الغيير في مسألة فنية بحث . ومن ثم يكون حكمها مميحاً بالإخلال بحق الدفاع ، مما يجب معه نقضه والإحالة .
(النسخة ١٠٦٨ لسنة ٣٣ ق)

٤٠٧

أول يناير ١٩٦٣

- ١ - أسباب إباحة : حق مقرر بالقانون ، عقوبات م ٦٥ ، تجارة م ١٤٨ ،
- ب - شيك : مارضة في دفع قيمته في حالتي ضياعه أو تفليس حامله ، من أسباب إباحة . قانون التجارة م ١٤٨ سريانها على الشيك ، عقوبات م ٣٣٧ .
- ج - سرقة ورقة : تهديد للحصول عليها ، تبديد شيك ، حصول عليه بطريق النصب قياس في أسباب الإباحة .

اللبادى القانونية :

- ١ - الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل بالتقود ، بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يسأل على تأخير الوفاء به لصالحه . إلا أن نعمة قيدا يرد على هذا الأصل ، هو

من أسباب الإباحة ، وكان الحكم المعلن فيه لم يغلن إليه فإنه يضمن نقضه والإحالة .

(القبضة رقم ١٠٨٤ لسنة ١٩٥٧ في رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمد متول عظم والسيد أحمد عفي وعمود حلمي خاطر وعادل يونس وتوفيق الحشن وعبد الحليم البطاش وعمود إسماعيل وأديب نصر وحسين السركي ومختار رضوان وعبد صبي للشتارين) .

٤٠٨

علماء : جدول عامين ، قيد ، شروطه ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ للبدأ القانوني .

مضى كان الثابت أن الطاعن بعد أن أوقف عن العمل بسبب التحقيق معه في اتهام الاختلاس المنسوب إليه ، أعيد لمه عقب حفظ هذا التحقيق إدارياً بعد أن استظهرت النيابة أن ما أسند إليه لا يعد اختلاصاً بل يرجع إلى ما شاب عملية التسليم والتسلم من عيوب وأخطاء ، وظل يعمل في وظيفته إلى أن اعتبر مستقيلاً بناء على طلبه ولم يكن انقطاعه لأسباب ماسة بالقيمة أو الشرف . ولما كانت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تنص على وجوب توافر شرطين في طالب التقييد بجدول المحامين : أولهما أن يكون عمود السيرة حسن السمعة أهلاً للاحترام الواجب للمهنة . وثانيهما : ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالقيمة أو الشرف ، وكانت لجنة قبول المحامين قدرت تخلف الشرط الأول من هذين الشرطين ورائت أن الطالب قد فقد حسن السيرة لسبق اتهامه بالاختلاس وإحاقه عن عمله ثم إعادته إليه على ألا يسد

بنفسه بغير حاجة إلى دعوى ، وعلى غير ما توجيه المادة ٣٣٧ عقوبات ، قد أضى الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق قيماً وارداً على نص من نصوص التجريم ، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لاستلاده ، إذ ما صدر بنية سليمة ، إلى حق مقرر بمقتضى الشريعة . والأمر في ذلك يختلف عن سائر الحقوق التي لا بد لحايتها من دعوى ، فهذه لا تصلح مجرد سبب للإباحة .

٣ — لما كان ما تقدم ، وكان من السلم أنه يدخل في حكم الضياع السرقة البسيطة والسرقة يظروف والحصول على الورقة بالتهديد ، كما أنه من المقرر أن القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف ، فإنه يمكن إلحاق حالتي تهديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بظلك الحالات من حيث إباحة حق المعارضة في الوفاء بقيمته ، فهي بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال ، وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة . ولا يفر من الأمر ما يمكن أن يقترب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات في التعامل ، ذلك بأن الشرع رأى أن مصلحة الساحب في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة — التي هي الأصل — هي الأولى بالرعاية . لما كان ذلك ، وكان هذا النظر لا يسى الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ عقوبات وإنما يضع له استثناء يقوم على سبب

إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ومتصل به اتصالاً سببياً مباشراً ولا تمتداهما إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة ، ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها ، لانتفاء علة التسمية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . فإذا كانت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد السنددة إلى أحد التهمين تعتبر أنها وقت أصح على التهم الآخر — الذي حرر الشيك باسمه —

والذي اقتصر دوره على تظهيره إلى المدعى بالحقوق المدنية « الطاعن » تظهيراً ناقلاً للملكية بالطريق التجاري ، على غير مقتضى القانون ؛ وكان الطاعن لم يصبه ضرر ناشئ عن هذه الجريمة ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً ، وهو شرط قبول دعواه أمام المحاكم الجنائية ، فلا تكون له صفة في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي . ويكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بدم قبول الدعوى المباشرة المرفوعة من الطاعن لهذا السبب صحيحاً في القانون .

٢ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، تم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وقاء قابل للسحب ، وذلك يصدق على الشيك الاسمي فيضع لحكم

إليه عمل مالي ، وكان تقديرها غير سائح إذ بني على أسباب لا تنتج ؛ فإنه يتمين إلناء القرار المطعون فيه — برفض طلب التقييد — وقيد اسم الطالب بجدول المشغلين تحت التمرين .

إن النيابة العامة لم تر فيها أسند الطاعن اختلاساً ، بل استظهرت من تقرير اللجنة التي نذبت لتحقيق هذا المجر أنه يرجع إلى ما شاب عملية التسليم والتسلم من عيوب وأخطاء ، كما أن الإهمال في التحفظ على المهددة مرده تكرر نقل الأشياء من مخزن إلى آخر . وإذ اقتضت النيابة بمن نية الطاعن فقد أمرت بحفظ التحقيقات إدارياً .

ثم أعيد له عقب حفظ هذا التحقيق إدارياً وظل يعمل في وظيفته إلى أن اعتبر مستقلاً بناء على طلبه . ولم يكن انقطاعه لأسباب ماسة بالذمة والشرف .

رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمد توفيق وتوفيق أحمد الحشن ، وأدب مصر وحسين صوفى المركز وأحمد توفيق المستشارين
(القضية : ٤٣٢ ق)

٤٠٩

٨ من يناير ١٩٦٣

١ — تعويض مدني : محاكمة مدنية ، ولايتها . أفضل غير محولة على الجريمة ، شيك اسمي بدون رصيد ، تظهيره بالطريق التجاري .

ب — شيك بدون رصيد : شيك اسمي ، المحالة المدنية عنوبات م ٣٣٧ .

المبادئ القانونية .

١ — أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة

إساءة استعماله — على ما يبين من المذكرة
الإيضاحية لقانون التعديل ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ —
وهو بهذه المثابة يعتبر قاعدة من القواعد
المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية،
وضمت لسكالة حسن سير العدالة وحمايتها
من أسباب النثار والأغراف، فقتضى من
يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل .

ولما كان إجراء رفع الاستئناف من الطاعن قد
تم صحيحاً على مقتضى المادة ٤١٧ من قانون
الإجراءات الجنائية التي كانت سارية وقت
حصوله، فإنه يجب اعتباره كذلك بنقض النظر
عما استعده القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من
تعديل في شأنها . ومتى كان الحكم المطعون
فيه إذ قضي بالفرامة بد رفضه الاستئناف
المرفوع من الطاعن بإجراء صحيح، فإنه يكون
قد خالف القانون بما يقتضى نقضه وتصحيحه
في هذا الخصوص بإلغاء الفرامة المقتضى بها .

٢ — توقيع الحجز يقتضى احترامه قانوناً
ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطالان،
مادام لم يصدر حكم ببطالان من جهة
الاختصاص . كما أن من المقرر أن السداد الذي
يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس
الأشياء المحجوزة لا يؤثر في قيامها .

(الفضية ٢٧٨٩ لسنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

للادة ٣٣٧ عقوبات، إلا أن ذلك مقصور على
العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديرًا بأن
الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها
من الأفعال التالية لذلك، وأنها لا تقع إلا على
من حرر الشيك باسمه، ولما كان الشيك
الاسمي غير ممد لتداول بالطرق التجارية بل
بطريق الحوالة المدنية، وبقتصر استعماله على
الحالة التي يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة
المستفيد، فإن الحكمة من العقاب تكون
منتهية في هذه الحالة .

(الفضية ٨٠٧ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية البادة
الأسانفة محمد متولى عثمان محمود حلمي خاطر وعبد الحليم
البيطاط ومختار مصطوي رضوان محمد صبري المستشارين) .

٤١٠

٨ من يناير ١٩٦٢

١ — استئناف: عما كمة وإجراءاتها . قانون، سريانه
من حيث الزمان، إجراءات جنائية م ٤١٧، تعديل،
سريانه .

ب — اختلاس: أشياء محجوزة . حجز مشوب بالبطالان
أثره . سداد لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء
المحجوزة .

البلد القانوني :

١ — تعديل المادة ٤١٧ فقرة أخيرة من
قانون الإجراءات الجنائية لا ينطوي على قاعدة
من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات،
قصد بها حماية حق الاستئناف بما يمنع من

٤١١

١٤ من يناير ١٩٦٣

بلاغ كاذب : قصد جنائي . حكم ، تسبب ، عيب .

المبدأ القانوني :

يشترط في القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين ، هما : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ؛ وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتقوياً بالسوء والإضرار بالمخفى عليه . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد الأدلة التي استند إليها في ثبوت كذب البلاغ ، وإذا تحدث عن توافر قصد الجنائي لدى الجاني قصر قوله على أن المتهم قد أصر على اتهام المدعية بالحق المدني كذباً مع سوء القصد بسرقته . وهذا القول لا يدل في الفعل والمنطق على أن الطاعن قصد من التبليغ السكيد للمدعية بالحق المدني والإضرار بها ولما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي لدى الطاعن بما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن وإلى المتهمين الآخرين اللتين لم نطمئن في الحكم لوحدة الواقعة .

(الفتية ٢١١٧ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية الدادة) عمد متول عن توفيق المشن وأديب صر وحسين السرك وأحمد موالى المستشارين .

٤١٢

١٤ من يناير ١٩٦٣

حكم : توقيع ، تسبب ، عيب ، بطلان ، انعدام .

المبدأ القانوني :

إنه وإن كان مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان ، إلا أن توقيعهم على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطاً لقيامه فإذا تخلف هذا الشرط فإن الحكم يعتبر مظلوماً . وإذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها ، فإن بطلانها يستقيم حتماً بطلان الحكم ذاته .

ولما كان الحكم استأنف ، الصادر في المارضة ، قد اعتنق أسباب الحكم النهائي المردوم قانوناً لعدم توقيع الذي أصدره على ورقته ؛ وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الأخذ بأسباب الحكم استأنف دون أن ينشئ أيهما لقضائه بالإدانة أسباباً مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي النهائي الباطل ، فإن البطلان يلحقهما لقصور في بيان الأسباب التي أقيما عليها مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإنابة .

(الفتية ٢١١٩ لسنة ٣٢ ق هيئة السبعة)

٤١٣

١٤ من يناير ١٩٦٣

دفاع : أسباب إباحة . دفاع شرعى ، حكم ، تسيب ، عيب ، إغفال الحكم مناقشة أسباب ، إصابة التهم وصلتها بالاعتداء الذى وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع العرعى أو غيرها .

المبدأ القانونى :

مضى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قام على أن الجنى عليه بدأ بالاعتداء فضربه أولا « بشرشرة » فأصابه تحت إبطه ، فأمسك الطاعن بمنصل « الشرشرة » ليمنع تكرار الاعتداء عليه ، فأنشئ النصل وأصاب الجنى عليه فى أثناء التيجاذب . وكان يبين من الحكم المظنون فيه أنه ردد هذا الدفاع ورد عليه بما مؤداه أن تقرير الطبيب الشرعى جاء مؤيداً لرواية الجنى عليه .

ولما كان دفاع الطاعن قد انطوى على قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وكان الحكم للطاعن فيه وإن نقي إمكان حدوث إصابة الجنى عليه من يده ، إلا أنه لم ينف إمكان حدوثها من يد الطاعن فى أثناء تجماذب

« الشرشرة » . ولم يناقش ما حصله من إصابة الطاعن تحت إبطه ، ولم يشر إلى سبب هذه الإصابة وصلتها بالاعتداء الذى أثبت وقوعه منه ؛ كما أنه لم يناقش دفاع الطاعن على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعى أو غيرها ، كما ورد به من تأكيد وقوع اعتداء من الطاعن غير كاف بذاته لفتى نشوء حق الدفاع الشرعى عن النفس . لما كان ذلك ، فإن الحكم المظنون فيه يكون مشوباً بالقصور فى تحصيل دفاع الطاعن ، وعدم رده عليه رداً كافياً مما يعميه ويستوجب نقضه .

(القضية ٧١٣ لسنة ٣٢ فى الهيئة السابقة)

٤١٤

٢٢ من يناير ١٩٦٣

نقض : لمن حكم المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها ، تأثره على خصومة أو الغير فى الدعوى .

المبدأ القانونى :

مضى كان الحكم المستأنف قد قضى فى معارضة التهم فى الأمر الجنائى باعتبارها كأن لم تكن ، وكان الحكم الاستئنافى للطاعن فيه قد صدر بالإلناء وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها ؛ فإن هذا الحكم

٢ - متى كان الحكم للظنون فيه قد قضى برفض الدفع بطلان إذن التفتيش استناداً إلى أن انقضاء أجله لا يمنع النيابة من الإحالة إليه بصدد تجديد مفعوله لمدة أخرى، مادامت الإحالة واردة على مالم يؤثر فيه انقضاء الأجل، فإن النقص على الحكم في هذه الناحية يكون على غير سند من القانون .

(القضية ٢٠٥٩ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة)

٤١٦

٤ من يناير ١٩٦٣

تهريب حمركي : دعوى جنائية ، تحريكها ، محاكمة .
حكم تسيب ، عيب . بطلان القانون ٦٦٣ لسنة ١٩٥٥ .
٤ م

المبدأ القانوني :

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون ٦٦٣ لسنة ١٩٥٥ - في شأن أحكام التهريب الجرمي، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . فإذا اتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور ذلك الطلب وقمت تلك الإجراءات

الأخير لا يبد منها للخصومة أو مانعاً من السير في الدعوى ، وبالتالي فلا يجوز الظن فيه بطريق التقض .

(القضية ٢١٥٩ لسنة ٣٢ ق وثلاثة عضوية السادة الأستاذة السيد أحمد عفيف وعادل يونس وتوفيق الحشن وأديب نصر ، وحسين صفوت السركي المنشارين)

٤١٥

٢٢ من يناير ١٩٦٣

١ - دفاع : محاكمة ، إجراءاتها ، طلب إعادة الرافضة رد عليه .

ب - تفتيش : إذن ؟ أجله ، تهديده .

للبادئ القانونية :

١ - سكوت الطاعن وعلميه عن المرافعة في موضوع الدعوى لا يجوز أن يبنى عليه الظن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع ، ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منتهت من المرافعة في موضوع الدعوى . ولما كانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للرافضة أو بالرد على هذا الطلب متى كانت المرافعة قد أنهت وأمرت المحكمة بمحجز القضية للحكم ؟ فإن النقص على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد

٤١٧

٢٩ من يناير ١٩٦٣

شيك بدون رصيد : قصد جنائي . حكم ، تعيب ، عيب ، مدين ، علمه بتوقيع الحجز على ماله لدى التبر .

للبدأ القانوني :

مضى كان الحكم للطعون فيه قد اكتفى في التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بقوله « إن علمه بتوقف البنك عن الصرف مستمد من ارتباطه مع سلاح الثمن بالجيش بقود التوريد وبالبنك بورود المستخلصات للستحة له إليه يوميًا بانتظام ، وبأنه يحيط بظروفه المالية التي نبت عنها توقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة وتوقف البنك عن الصرف ، وكان سوء القصد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره » ، فإن الحكم يكون قد قصر في استظهار القصد الجنائي ، وأقام قضاء على فروض . ذلك أن علم الطاعن بتدوينه لا يفيد وحده ثبوت علمه بتوقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة وما ترتب عليه من توقف البنك عن الصرف ؛ ومن ثم فإن الحكم يكون مميًا متميًا قهضه والإحالة .

(الفضة ١٩٧٣ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية البادة الأساتذة السيد أحمد عفيف وعادل بونى وتوفيق الشن وحسين صفوت البرك وعبد صبرى المستشارين) .

باطلة ، ولا يصحها الطلب اللاحق . وهو بطلان متملق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، ويجب على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

ولما كانت الدعوى مما يتوقف رفعها على طلب يصدر من مدير مصلحة الجمارك ، وكانت إجراءات القبض والتفتيش التي اتخذها مأمور الضبط القضائي والتي أسفرت عن ضبط السبائك قد اتخذت قبل صدور هذا الطلب ، فإن هذه الإجراءات تكون قد وقعت باطلة ، ويمتد هذا البطلان إلى كل ما ترتب عليها . فإذا كان الحكم للطعون فيه قد انتهى إلى القضاء ببراءة المتهم المدون ضده ، استناداً إلى قبول الدفع بطلان الإجراءات ، فإنه يكون سديداً في القانون .

(الفضة ٢٣٩٤ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية البادة الأساتذة السيد أحمد عفيف وعادل بونى وتوفيق الشن وحسين صفوت البرك وعبد صبرى المستشارين) .

٤١٨

٢٩ من يناير ١٩٦٣

١ - إخفاء أشياء مسروقة : سرقة اختراق .

ب - تلبس : تفتيش بشير إذن . م م م ٣٠
و ٤٧ إجراءات .

ج - منزل : دخوله برضاء صاحبه وبغير إذن من النيابة
حكم ، تسبب ، عيب : لإكراه رفض الإحاطة بالدليل
المستمد منه .

المبادئ القانونية :

١ - لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة
اشتراكاً في السرقة ولا مساهمة فيها ، وإنما
يعتبره القانون جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن
السرقة ؛ ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان
بأركانهما وطبيعتيهما .

٢ - حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ،
ولما كان الثابت أن جريمة إخفاء الأشياء
المسروقة المسببة إلى الطاعن لم تكن في إحدى
حالات التلبس المنصوص عليها على سبيل الحصر
في المادة ٣٠ إجراءات ، والتي تميز لمأمور
الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم بدون إذن
من النيابة في الحالات المنصوص عليها في
المادة ٤٧ من هذا القانون ، فإن ما قاله الحكم

من قيام حالة التلبس - لأن جريمة السرقة
كانت متلبساً بها - لا سند له من القانون .

٣ - حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع
من رعاية تقضى حين يكون دخولها بعد رضاه
أصحابها وبغير إذن من النيابة ، أن يكون هذا
الرضاء صريحاً حراً حاصلًا منهم قبل الدخول
وبعد إلمامهم بظروف التفتيش ، وبعدم وجود
مسوغ يحول من يطلبه سلطة إجراءاته .

ومتى كان الطاعن قد قرر أمام المحكمة
أنه أحيل إلى الكشف الطبي إثر الاعتداء
عليه من الضابط الذي أجرى التفتيش ، وأنه
ثبت من هذا الكشف إصابته باشتباه في كسر
بالضلوع ، وكان الحكم لم يتضمن ما يفيد أن
المحكمة اطلمت على التقرير الطبي المثبت لنسبة
الكشف على الطاعن ، أو أنها أحاطت به
وبالدليل المستمد منه فتستظهر الصلة بين ما قد
وجد من إصابات بالطاعن وبين الاعتداء الذي
قرر بوقوعه عليه وبني عليه دفعه بانعدام رضائه
بالتفتيش ، وبأن توقيفه على الإفراق أخذ منه
بطريق الإكراه ؛ فإن الحكم يكون قاصراً بما
يتمين منه قضاء والإحاطة .

(لائحة ٢٠٢٣ لسنة ٣٢ ق)

٤١٩

٢٢ من يناير ١٩٦٣

١ — ظرف مشدد : ترصد : سبق إصرار ، طعن ، مصلحة فيه ، ضرب أفضى إلى موت ، عقوبة ، عقوبات م ٢/٢٣٦

ب — محاكمة ، إجراءاتها ، تحقيق ، قض ، طعن .

ج — دعوى مدنية : تحمل المحاكمة الجنائية عن نظرها

المبادئ القانونية :

١ — لا جدوى للطاعن من المنازعة في

توافر ظرف التردد في حقه، ذلك بأن في تدليل

الحكم المطعون فيه على سبق الإصرار —

تدليلاً سائماً — وهو ما لم يعرض له الطاعن

في أوجه طعنه — ما يحمل قضاءه بالعقوبة التي

أنزلها وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات

بالتطبيق للمادة ٢/٢٣٦ عقوبات . هذا فضلاً

عن أن هذه العقوبة مقررة لجريمة الضرب

المنفصلي إلى الموت المجردة من توافر ظرف سبق

الإصرار والترصد وفقاً للفقرة الأولى من المادة

سائلة الذكر .

٢ — ما يثيره الطاعن في خصوص عدم

قيام المحقق بإرسال المصلى المضبوطة للتحليل ،

مردود بأن ذلك لا يمسدو أن يكون تمييزاً

للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على

المحاكمة ، بما لا يصح أن يكون سبباً للطعن

على الحكم ؛ إذ العبرة في الأحكام هي

بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل

أمام المحكمة . ولما كان الطاعن لم يطلب من

المحكمة تحليل تلك المصلى فلا وجه له في التمسك

عليها بالتفتتها عن هذا الأمر الذي لم يطلبه .

٣ — متى كانت المحاكمة قد تمنت —

في حدود سلطتها — عن نظر الدعوى المدنية

بعد أن رأت أن الفصل فيها يستلزم إجراء

تحقيق خاص ينبئ عليه تعطيل الفصل في

الدعوى الجنائية ، وقررت إحالة الدعوى المدنية

إلى المحاكمة الجزئية المختصة ، فإن طلب ضم

عقد الصلح الذي أشار إليه الدفاع بشأن الدعوى

المدنية يكون قد أصبح غيروذي موضوع . ولما

كان القانون لا يلزم المحاكمة بتحقيق دفاع

للتهم إلا إذا كان متملقاً بالدعوى للنظرة

أمامها ، فإن التمسك على الحكم من هذه الناحية

بدعوى الإخلال بمقه في الدفاع يكون

غير سديد .

(القضية ٢١٦٤ لسنة ٣٢ في رئاسة وعضوية البادة

الأساتذة عادل بنون وتوفيق المشن وأديب نصر وحسين

السرور ومختار رضوان السننارين) .

٤٢٠

٢٩ من يناير ١٩٦٣

- ١ - استيفاء : اتياد . مأمور ضبط قضائي ، تفتيش إنسان .
- ب - محكمة موضوع : عقبتها ، تكوينها . حكم تسييب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - متى كانت الواقعة - كما استخلصها الحكم من العناصر السائنة التي أوردها - تتوافر فيها مسوغات الاستيقاف الذي يتحقق بوضع التهم بنفس طوعية واختياراً وضع شبهة أوربية ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره ؛ وكان التمرض المادى الذي قام به الضابط له ما يسوغه بعد أن ثارت شبهته في الطاعن وزميله نتيجة الموقف الذي سلكه ، وازدادت شبهته حين أنهى إليه أحد المخبرين المراقبين له أن الطاعن وزميله من تجار المواد المخدرة ، وكان ما أعقب ذلك من إجراءات تولاهما وحكيل النيابة ، الخول قانوناً سلطة التحقيق ، بعد أن وجد فيما أدلى به رجال الشرطة عن الواقعة الدلائل السكاكية على اتهاماتهما بتجهيز مخدرات مخدر فأجرى القبض عليهما وتفتيشهما ووجد منهما المخدر ، قد تمت صحيحة وأقرته محكمة الموضوع ذلك ؛ فإن استناد الحكم إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات يكون سليماً لا مغلط عليه .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقبتها مما تاملت إليه من أدلة الدعوى وعناصرها ، ولها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث بصورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج متى كان ماحصله من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . ولما كان الحكم المعلن فيه لم يخطئ في تقديره حينما نمت مظهر التهمين بالارتباك الشديد ، وإن لم يرد وصف الشدة على لسان الشهود ، فإنه لا يصح مصادرة المحكمة فيما اطمانت إليه من أدلة .

(التفتيش ٢١٦٧ لسنة ٣٢٤ ق رئاسة وعضوية البادة الأساندة عادل يوسف وتوفيق الحشن وأديب نصر وحسين السرك وعبد صدى الششتارين)

٤٢١

٢٩ من يناير ١٩٦٣

- ١ - حثك عرض : ركن مادي ، فعل مغل باغيا ، عنين .
- ب - فعل فاضح : عني ، مكان عام ، آداب علمه ، ارتياض ، عتوبة ، عقوبات م ٣٢ . قس ؟ طعن مصلحة ، أسباب .
- ج - محاكمة : إجراءاتها ، شامد غائب ، أقواله ، تلاوتها ، إجراءات م ٢٨٩ .
- د - محكمة موضوع : دليل ، سلطته في تقديره ، شامد تقدير أقواله ، قس . ضنى ، أسباب .

المبادئ القانونية :

١ - الركن المادى في جريمة حثك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مغل بالحياض المرضي للمجنى عليه ، ويستطيع إلى جسده فيصيب عورة من عوراته ويخلش عاطلة الحياض

أثبتها في حقه . ومن ثم فإن النفي على الحكم من هذه الناحية يكون في غير محله .

٣ — تجزئ المادة ٢٨٩ معدلة من قانون الإجراءات الجنائية للحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ومثل هذا التنازل يصح أن يكون ضمناً كما يكون صريحاً . ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام درجتي التقاضي بسماع شهود الإثبات ، فإن هذا يعتبر بمثابة تنازل عن سماعهم . وليس يعيب الإجراءات أن المحكمة لم تتل أفعال الشهود انثابيين لأن تلاوة أقوالهم هي من الإجازات ، فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .

٤ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة للوضوح ، ولا نثريب عليها إذا هي أخذت بقول الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى ، وهي متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها المدافع لجلها على عدم الأخذ بها ؛ ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(القضية ٢١٦٩ لسنة ٣٢ برئاسة عضوية السادة الأستاذة أحمد عفيفي وعمود حلي طارو وعبد الحليم البيطاش واختار رضوان ومحمد صبري المستشارين)

عنده من هذه الناحية . ولا يشترط اتوافره قانوناً أن يترك القتل أترا بجسم الجنى عليه أو أن تتم المباشرة الجنسية ؛ فهو إذن يمكن أن يقع من عيين بفرض ثبوت عبته .

فإذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن وضع يده على آلية الجنى عليه واحتضنه ووضع قبلة في يده ، وكانت هذه الملامسة فيها من الفحش والغدش بالحياء العرض ما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة موكان الحكم المطعون فيه قد عرض لذلك وجاء استخلاصه للواقعة وردده على دفاع الطاعن سائناً ؛ فإن ذلك مما تتوافر به أركان جريمة هتك العرض كما هي معرفة به في القانون .

٢ — متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن الأفعال المنافية للأداب العامة التي أتاعا على جسم الجنى عليه قد صدرت منه في التزام وفي الطريق وفي إحدى الملتزمات ، وهي أماكن عامة بطبيعتها ويحتمل مشاهدة ما يقع فيها ، فإن ذلك يتحقق به ركن العلانية . على أنه لا مصلحة للطاعن من التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة القتل الفاضح المسند إليه ، ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢

من قانون العقوبات وقضت بمقابته بالقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة هتك العرض التي

قضاء محكمة النقض المدنية

القسم الأول:

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للدواد المدنية والتجارية

٤٢٢

٢٥ من مايو ١٩٦٢

رجال قضاء

بقفل ونذب رجال القضاء والنيابة، ومن ثم فلا يجوز استزاع اختصاص يدخل في ولايتها إلا بنص صريح.

ولم يصف القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥، الذي عدلت به صياغة المادة ٢٣ سالفه الذكر، اختصاصاً جديداً على اختصاص هذه الهيئة، وإنما جاء كاشفاً ومؤكداً لاختصاصها من قبل بشؤون القضاء عدا النقل والندب.

٢ - طلب القاضي احتساب مدة قيده بجدول المحامين في الماش، هو من «شؤون القضاء» التي تختص محكمة النقض (بهيئة جمعية عمومية) بنظرها دون غيرها.

٣ - متى كانت محكمة القضاء الإداري قد صرحت في أسباب حكمها بإحالة الطلب إلى محكمة النقض بأنها غير مختصة بالنظر في المنازعة الخاصة بطلبات رجال القضاء، فإن مؤدى ذلك أن الحكم قد فصل في أمر يتعلق بعدم الاختصاص: وهو إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية باعتبار أنها قد أصدرته في غير ولاية.

٤ - إذ يبين من المادة ١٣٥ من قانون

١ - شؤون قضاء: اختصاص محكمة النقض (بهيئة جمعية عمومية) بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بشؤون رجل قضاء عدا النقل والندب (م ٢٣ ذاتي نظام القضاء). ق ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل م ٢٣ من قانون نظام القضاء.

ب - جدول عام: احتساب مدة لقيده بجدول المحامين في ماش فاس، محكمة النقض، اختصاص.

ج - حكم: بعدم الاختصاص قضاء إداري، إسقاط القرار المطعون فيه أمامها الصادر من اللجنة القضائية، إصداره في غير ولاية.

د - إحالة: جوازها، نص، ملن، إجراءات مراجعات م ١٢٥ و ٤٢٩.

المبادئ القانونية.

١ - رسم الشارع، في المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء ١٢٧ لسنة ١٩٥٩ طريق الطعن في المراسيم والقرارات التي تتعلق بجميع شؤون رجال الهيئة القضائية عدا النقل والندب وذلك أمام محكمة القضاء متعقبة بهيئة جمعية عمومية. ومؤدى ذلك أن الأصل هو اختصاص هذه الهيئة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بشؤون رجال الهيئة القضائية، وأن الاستثناء هو عدم اختصاصها بالنظر في القرارات الخاصة

الحكومة ، بما يتمخض عن قرار إدارى يكون محلاً للتقاضى بشأنه أمام هذه الهيئة التى تتسع ولايتها للفصل فى الطلبات كافة التى يقدمها رجال القضاء فيما عدا التمييز والترقية والنقل والندب (م ٩٠ ق السلطة القضائية) ، فإن الطلب الخاص برد الفروق المالية المترتبة على السابق مما تنسح له ولاية هذه الهيئة وتختص بنظره .

٢ - الحكم الصادر بإلغاء قرار نقل الطالب (وكيل نيابة من الدرجة الثانية) إلى إدارة قضايا الحكومة لا يقتصر أثره على إلغاء هذا القرار وإنما ينسحب هذا الأثر على القرارات اللاحقة والترتبة عليه ولو لم يطلب إلغاؤه ، مما يجب منه اعتبار الطالب مرفقاً فى تاريخ ترقية زملائه ، وإلزام وزارة العدل برد الفروق المالية المترتبة على ذلك .
(سب ٢٣ لسنة ٣ فى بائنة الجافة)

٤٢٤

١٥ من يونية ١٩٦٣

١ - رجال قضاء : طلب إجراءاته ، معادوفه .
المبدأ القانونى :

إذا كان الطالب قد طعن على القرار الوزارى فيما تضمنه من إلغاء علاوته المنوطة له فى تاريخ معين ، طالباً بتحديد موعد علاوته الدورية فى هذا التاريخ ، قضى فى طلبه بعدم القبول لرفسه بعد الميعاد ، وكان القرار المطعون فيه المتضمن اغفال الطالب ممن شملهم بالعلاوة الدورية فى ذات التاريخ يعد نتيجة لازمة

للمرافعات والمذكرة التفسيرية لذلك القانون ، أن سلطة القضاء فى الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلى أو النوعى بين المحاكم التى تتبع جهة قضائية واحدة ، ولا تمتد إلى المسائل التى يكون مرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتهاء الوظيفة القضائية ، ما لم ينص القانون على غير ذلك ، فإنه ينبنى على ذلك أن إحالة طلبات رجال القضاء من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض تكون غير جائزة قانوناً .

ومتى كان الطلب لم يرفع فى هذه الصورة بالأوضاع المقررة بنقادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التى أحالت إلى المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء ؛ فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(طب ٤٥ لسنة ٢٦ فى رجال قضاء - رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد عياد ومحمد زعفرانى سامو عبد السلام بليغ ومحمود القاضي ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشافى ومحمد عبد الطيف مرسى وأميل حيران وأحمد حسين موالى المستشارين)

٤٢٣

٢٥ من مايو ١٩٦٣

١ - الهيئة العامة للواد الدينية والتجارية : قضى ، اختصاص ولائى . قرار إدارى .
ب - نقل : نوعى ، إلغاء قراره . ترقية .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان يبين من الأوراق أن وزارة العدل تنازع فى أعمال آثار الحكم السابق صدوره من الهيئة العامة للمواد المدنية لنشاء قرار نقل الطالب إلى إدارة قضايا

بمختلف درجاتهم أعضاء بالحكام ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ م (٩ من القانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٥ م و٢٠ ق ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥) ومن ثم تسرى بالنسبة إليهم ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥، من اختصاص محكمة النقض دون غيرها منقطة هيئة جمعية عمومية بالفصل في أي شأن من شؤون القضاء عدا النقل والقدب وف الطلاب الخاصة بالترتبات والمساكنات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم . ومؤدى ذلك أن مجلس الدولة هيئة قضاء إداري لم يعد مختصا بالفصل في طلبات رجال القضاء الشرعي ، كما كان الأمر قبل إلغاء المحاكم الشرعية أسوة بسائر الموظفين الدوميين .

٢ - سلب ولاية مجلس بالسبة لرجال القضاء الشرعي ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانونين ٤٦٢ و ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ وانتقالا لمحكمة النقض هيئة جمعية عمومية ، يبنى عليها حتما أن تنقل دعاوى رجال القضاء الشرعي التي كانت قائمة أمام جهة القضاء الإداري بمجلس الدولة إلى محكمة النقض ، وإن أغفل القانونان المشار إليهما النص على ذلك إذ لم يتضمنا ما يفيد أن

لقرار الوزاري الأول ، فإن طلب إلغاء القرار الثاني يكون غير مقبول كذلك .
(طلب ٢٠ لسنة ٣١ بالهيئة السابقة)

٤٢٥

٢٩ من يونيو ١٩٦٣

١ - رجال قضاء : أهلية ، ترقية ، تفتيش قضائي .

المبدأ القانوني :

الأصل أن أهلية القاضي تعتبر باقية على وضعها ما لم يتم الدليل على ما يغير من هذه الأهلية ؛ ومن ثم فإذا كان أحد زملاء الطالب قد أعير للتدريس بكلية الحقوق ولم يكون له عمل قضائي يمكن إجراء التفتيش عليه ، مما دعا إلى تقرير أهليته بنفس الدرجة التي كانت له قبل إعارته ، والتي حصل عليها في تقرير واحد ، فإنه لا محل لإجراء الموازنة بين حالة الطالب الذي لم يحصل على تقريرين متوالين بدرجة «فوق المتوسط» وحالة التزميل المذكور .
(طلب ١٤٨ لسنة ٢٦ ق ٥٨ لسنة ٢٨ ق ٢١ و٢٩ ق . بالهيئة السابقة)

٤٢٦

٢٩ من يونيو ١٩٦٣

١ - اختصاص : محكمة النقض هيئة جمعية عمومية ، قضاء عا كم شرعية ملغاة . ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ م ق ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ م ١٢٠ ق ٢٠ ق ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ م ٢٣ ق ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ .
ب - إحالة : بحكم القانون ، دعاوى ساجدة على إلغاء عا كم شرعية اختصاص .
ج - إحالة : الإحالة من القضاء الإداري : إحالة إلى محكمة النقض ، أحول جوازها مرافعات م ١٣٥ .

البادئ : القانونية :

١ - يعتبر قضاء المحاكم الشرعية الملغاة

العامة من أحكام مقررة في شأنهم ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء التي تقضى باختصاص محكمة النقض — دون غير — منقذة بهيئة جمعية عمومية بالفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بأى شأن من شؤون القضاء عدا النقل والندب وفي الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم ؛ فإن الطالب يكون قد رفع دعواه إلى محكمة لا ولاية لها بنظرها مما يجب معه على تلك المحكمة أن تقف عند حد الحكم بعدم الاختصاص فإن جاوزت ذلك إلى القضاء بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض فإن هذه الإحالة تكون باطلة قانوناً .

وإذا لم يقدم الطلب إلى محكمة النقض ، في هذه الصورة ، بالأوضاع المقررة في المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ سالفة الذكر ، فإنه يكون غير مقبول شكلاً .

٢ — تقتصر سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى عملاً بالمادة ١٣٥ من قانون المرافعات ، على حالة عدم الاختصاص المحلى أو النوعى بين المحاكم التي تقع جهة قضائية واحدة ، ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص .

وقد اقتصر التعديل الذى أدخله القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على نص تلك المادة على جعل

الشارع قد قصد إلى أن تنتهى تلك الدعاوى بالحكم فيها بعدم الاختصاص .

٣ — لأن كانت سلطة المحكمة في الإحالة طبقاً للمادة ١٣٥ من قانون المرافعات لا تمتدق الأحوال التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية ، مما يبنى عليه أن تكون الإحالة من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض باطلة قانوناً ، إلا أن هذه القاعدة لا تنطبق على إحالة الدعاوى من محكمة النقض ، فإذا لما اقتضاء اتفاق رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ من سلب ولاية محكمة القضاء الإدارى على الدعوى ، وانتقال هذه الولاية إلى محكمة النقض . ذلك أن الإحالة في هذه الصورة ليست تطبيقاً لنص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات .

(سلب ١٠٩ لسنة ٢٦ ذ (ورجل قضاء) بالهيئة السابقة)

٤٢٧

٢٩ من يونيو ١٩٦٣

١ — محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية : اختصاصها . قضاء معاً كم شرعية . نداء ، دعاوى لاحقة على الإنهاء . إحالة . قض . مرافعات م ٤٢٩ .
ب — إحالة : أحوال جوازها وجوبها ، أثر أحكيمها . مرافعات م ١٣٥ ، ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

اللبادى القانونية :

١ — إذا أقام الطالب (قاض شرعى) طلبه أمام محكمة القضاء الإدارى ببد أول يناير سنة ١٩٥٦ ، تاريخ إلغاء المحاكم الشرعية ، أى بعد أن الحق بالمحاكم الوطنية وأصبح يجرى عليه ما يجرى على رجال القضاء والنيابة

(طلب ١٦ لسنة ٣١ ق) (رجال القضاء) : رئاسة
عصوية السادة الأساتذة محمود عباد ومحمد
زغفران سالم ، وعبد السلام بلع ، محمود القاضي
وأحمد زكريا محمد ومحمود توفيق إسماعيل وأحمد كاشي ،
ومحمد عبد الصفي مرسى ، وأميل جبران ، وأحمد
حسين ، موان وقطب عبد الحميد فراج المستشارين)

٤٢٩

٢ من يولية ١٩٦٣

١ - رجل قضاء : طلب إجراءاته ، مباد رفته .
المبدأ القانوني :

توجب المادة ٩٢ من قانون السلطة
القضائية رفع الطالب خلال ثلاثين يوماً من
تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة
الرسمية ، أو إعلان صاحب الشأن به . وإذا
جرى قضاء الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة
النقض على أن العلم الوقيني يقوم مقام لإعلان ،
فإن هذا العلم يتحقق من تاريخ صرف الطالب
مرتبته على النحو الذي لا يرتضيه بعد صدور
القرار المطعون فيه . فإذا لم يتقدم بطلبه إلا بعد
انتهاء أكثر من ثلاثين يوماً على تاريخ تحقق
ذلك العلم فإن طلبه يكون غير مقبول شكلاً .

(مس ٣١ لسنة ٣١ ق : رئاسة وعصوية السادة الأساتذة
محمود عباد ومحمد زكريا محمد وإسماعيل بلع وعبد السلام بلع ومحمود توفيق
وإسماعيل وأحمد كاشي وأحمد زكريا محمد ومحمود توفيق إسماعيل وأحمد كاشي ،
مرسى وأميل جبران وأحمد حسين موان وقطب عبد الحميد فراج المستشارين)

٤٣٠

٢ من يولية ١٩٦٣

١ - رجل قضاء : صب إجراءاته ، مباد رفته ، قرار
دري ، تعويض ٩٤ ق ٤٧ لسنة ١٩٤٩ م ٢٠٢ ق
٥٦١ لسنة ١٩٥٩ م ٩٢ .

ب - الخصاص : ولائى : حكم . حجية

ج - موان : قاعدة تعضية . موان استثنائى ٣٧
لسنة ١٩٢٩ م ٢٨٠

أبداى . القانونية .

١ - يبين من نص المادتين ٢٣ من

القضاء بالإحالة واجبا على المحكمة ، بعد أن
كان أمراً جوازياً لها . ويذهب أن القضاء
بهذه الإحالة واجباً على المحكمة
إلا فى الأحوال التى تصح فيها الإحالة قانوناً ،
أما ما قرره القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من
إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها فإن
ذلك إنما يكون بين المحاكم التى تتبع جهة
قضاء واحدة .

(الفضية ٥٢ لسنة ٢٧ ق رجل قضاء بالهيئة السابقة)

٤٢٨

٢٩ من يونيه ١٩٦٣

١ - تأمين : المعجز عن العمل . إنبات . إسقاط .
موظفون ق ٣٦ لسنة ١٩٦٠ .

المبدأ القانوني :

مؤدى نص المادة ١٦ من القانون
٣٦ لسنة ١٩٦٠ أن شرط استعفاء مبلغ التأمين
كله أو بعضه فى حالة فصل الموظف من الخدمة
قبل بلوغه سن الستين بسبب عدم اللياقة
الصحية للخدمة ، أن يكون هذا الفصل قد
بنى على قرار من الهيئة الطبية المختصة ، وأن
الشارع قد أراد أن يتخذ من قرار الهيئة الطبية
للمختصة أداة لإثبات المعجز التام أو المعجز
الجزئى على حسب الأحوال .

فإذا كان التام من الأوراق أن الطالب
إنما استقال من وظيفته لأسباب صحية وقبلت
الوزارة استقالته ، فإن شرط استعفاء مبلغ
التأمين لا يكون قد تحقق على لوجه الذى
نص عليه القانون .

مجردة ، يكون من مقتضاها نسخ القواعد المقررة أصلاً للمعاشات .

الطلبان ١ و ١٣ لسنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد وعبد زعفران سالم وعبد السلام بليغ ومحمود القاضي وأحمد زكي وعبد محمود وتوفيق اسماعيل ومحمد عبد الطيف مرسي وأميل جبران وأحمد حسين موافى المستشارين)

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

٤٣١

٢٠ من يونيو ١٩٦٣

(١) طعون انتخاب القضاة

١ - انتخاب : مجلس نقابة الأطباء ، عضوية المجلس مدتها .

البدء القانوني :

عضوية مجلس نقابة الأطباء تشمل التقييب والأعضاء على حد سواء ، ذلك أن القانون ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية قد أورد أحكاماً بالنسبة لعضوية مجلس النقابة بوجه عام دون أن يورد أحكاماً خاصة بالنسبة للتقييب وحده ، مما يكشف عن قصور الشارع في أن تسري في حقه الأحكام المقررة لعضوية المجلس ، ومن ثم تعتبر مدة انتخاب التقييب مدة انتخاب له في عضوية المجلس . وإذا نصت المادة ٣٩/٢ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على عدم جواز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته أكثر من مرة على التوالي ، فإن انتخاب التقييب مرتين متتاليتين تستغنى به ما يسمح به القانون

قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ و٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن النواحد المقرر للعلم في القرارات الإدارية الخاصة بشؤون القضاء هو ثلاثون يوماً من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به ، ويقوم مقام النشر أو الإعلان العلم الحقيقي . أما طلب التمييز عن قرار إداري فهو لا يتقيد بمبدأ إذ لا يقصد به إنشاء قرار إداري أو المساس به مما تتفق معه الملة في تحديد ميعاد لرفع الدعوى تلك الملة التي ترمى إلى استقرار القرارات الإدارية وعدم تركها مهددة بالإلغاء أو الطوبى .

٢ - الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها لا يجوز الحاجة به أمام المحكمة ذات الولاية ومن ثم فإذا كان الطالب وقت رفعه الدعوى من رجال القضاء الوطني ، فإن الحكم الصادر من القضاء الإداري يكون قد صدر من محكمة لا ولاية لها ولا حاجة له .

٣ - لا يكون للقاعدة التنظيمية كيان يجب مراعاته ، إذا كانت استثناء من قواعد منصوص عليها في القانون . ومن ثم فإذا كانت المادة ٣٨ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات قد خولت (مجلس الوزراء) سلطة تقريرية في منح معاشات أو مكافآت استثنائية لإعمالها في حالات فردية بالنسبة لموظفين أو مستخدمين أنهت مدة خدمتهم وذلك لأسباب خاصة بهم فإن هذه السلطة لا يمكن أن ترقى إلى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة

المعلمون عليها، وكانت تلك الشركة قد قدمت مذكرتها في المياد ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطان الإعلان، بفرض تحققه، ولم يثبت من جهة أخرى أن ضرراً ما قد لحقها منه، فإن الدفع ببطان الإعلان يكون في غير محله.

٢ - الحكم بالناء وقف النفاذ أو بالناء

الحكم بوقف التنفيذ دون التصدي لموضوع الدعوى يعتبر حكماً صادراً قبل الفصل في الموضوع، ولا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها، ولا يجوز الطعن فيه استقلاً لأعمال بأداة ٣٧٨ مرافعات، ولا يغير من هذا النظر ما أجازته المادة ٧٤١ مرافعات للحكوم عليه من أن يتظلم استقلاً من وصف النفاذ أمام محكمة الدرجة الثانية، إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أمرت به في غير حالات وجوبه أو جوازها: إذ نص هذه المادة قد ورد على خلاف الأصل المقرر بأداة ٣٧٨ مرافعات، ومن ثم فلا يجوز القياس عليه لإجازة الطعن بطريق النقض.

٢ - أنزل الشارع أوامر الأداء منزلة الأحكام؛ فنص في المادة ٨٥٣ مرافعات على أن يعتبر أمر الأداء بمثابة حكم غنائي، كما صرحنا في المذكرة الإيضاحية لسلك من القانونين ٢٦٥ / ١٩٥٣ و ٤٨٥ / ١٩٥٣ على نقي الرأي القائل باعتبار أمر الأداء بمثابة أمر على عريضة، وقد أكد المشرع ذلك بمسألة أوامر الأداء معاملة الأحكام في مواضع كثيرة

في شأن مدة العضوية، وبالتالي يكون انتخابه لعضوية المجلس بعد ذلك مباشرة مخالفاً للقانون ويجب الحكم ببطلانه.

(طلب البتة ٣٣ في رئاسة وعضوية البادة الأستاذ عمود عياد وعمود توفيق اسماعيل وأميل جبران، وأطلق على أحد وحافظ بدوي المتنازعين)
الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية.

٤٣٣

٤ من أبريل ١٩٦٣

- ١ - نقض: طعن، إعلان؛ بطلان؛ إعلان أوراق المحضرين. ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ١١٦ مرافعات م ٢/٢٥
 - ب - حكم: طعن وحكم صادر قبل الفصل في الموضوع تنفيذ، نفاذ المجل، استئناف، تظلم من وصف النفاذ مرافعات م ٣٧٧ و ٤٧١.
 - ج - أمر أداء: أوامر على غرض. حق اختصاص مرافعات م ٨٥٣ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ مكرر.
 - ق ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣، ق ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣.
 - د - حق الاختصاص: جنسية. مدني ١٠٨٥.
 - هـ - حق: اختصاص، حكم واجب النفاذ، شرط.
- المبادئ القانونية:

١ - تصمد الشارع عدم النص صراحة في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على ما يبين من مذكرته الإيضاحية على البطلان جزاء مخالفة الإجراءات المبينة فيها حتى يكون خاضعاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات، وأخذاً بقضاء محكمة النقض من أن المعلمون عليه الذي وقع إعلانه باطلاً إذا حضر وقدم مذكرته في المياد القانوني لا يصبح له أن يتمسك بطلان إعلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به، فإذا كان الإعلان قد يمس في المياد القانوني، ووجه إلى الشريك التضامن وسلت صورته في المركز الرئيسي للشركة

٤٣٣

٤ من أبريل ١٩٦٣

- ١- حكم : طعن خصوم ، دفعه ، تجزئة .
 - ب - حكم طعن : حكم ، خصم . تجزئة .
- مرافعات م ٣٨٤
- ج - حكم : تدليل ، عيب ، خطأ في الاستناد .
- للبادئ القانونية :

١ - مفاد نص المادة ٣٨٤ مرافعات أنه وإن أجاز الشارع خروجاً عن مبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعات ، أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في حالة الحكم في موضوع لا يقبل التجزئة ، إلا أن الشارع حدد مدى هذا الخروج لجعل الإفادة منه مقصورة على التدخل في الطعن بالوسيلة التي يفتحها تلك المادة ، وهي على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون : (أن يطعن فيه في أثناء نظر الطعن المرفوع في ميعاده من أحد زملائه في الخصومة ، أو أن يتدخل في الطعن لينضم في الحالين ، للطاعن في طلباته .

٢ - إذا كان النزاع يدور حول صحة سند أو تزويره ، فإن الحكم الصادر في هذا يعتبر صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة في معنى المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات .

٣ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يتخلف عن حضور جلسات التحقيق ، واعترض على مد ميعاد التحقيق عندما طلب خصمه هذا المد ، فإن رفض الحكم طلب الطاعن إجراء التحقيق استناداً إلى عدم جديته

منها ما نصت عليه المواد ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ مكرر مرافعات ؛ مما يؤدي إلى أن أوامر الأداء وإن كانت تصدر بطريقة تختلف عن الإجراءات المتأداة لرفع الدعوى ، ونسبته بطريقة استصدار الأوامر على عرائض ، إلا أنها تصدر بموجب السلطة القضائية لا الولاية ولها ما للأحكام من قوة وتصلح أداة لاستصدار أمر بالاختصاص ، على ما تنص عليه المادة ١٠٨٥ مدني .

٤ - شرط حسن النية الوارد في المادة ١٠٨٥ مدني ، إنما يعني كما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون المدني ، حسن نية الدائن بالنسبة للتصرفات السابقة على الاختصاص التي لم تسجل طبقاً لأحكام الشهر العقاري .

٥ - مؤدى نص المادة ١٠٨٥ من القانون المدني أنه يجب أن يكون الحكم الذي يستصدر به الاختصاص واجب التنفيذ عند استصدار الأمر بالاختصاص ؛ ومن ثم فإنه إذا كان الحكم ، أو أمر الأداء الذي صدر على أساسه الأمر بالاختصاص ، لم يكن مشمولاً بالنفاذ عند استصدار هذا الأمر ، فإن الاختصاص يكون قد وقع باطلاً لفقدان شرط الحكم واجب التنفيذ ، ولا يصححه القضاء بمذلك بشمول الحكم أو أمر الأداء بالتنفيذ .

(طعن ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة المحيي الموضي وعمود القاضي وعمود توفيق اسمايل وأميل جبران وعمد ممتاز صابر المستشارين)

تاريخ جلسة النطق بالحكم . مرافعات ٢٢ م و ٢٤٣ بطلان .
المبادئ القانونية :

١ - وقف الدعوى لمدة ستة شهور
باتفاق طرفي الخصومة ، تحكمه المادة ٢٩٢ من
قانون المرافعات دون غيرها ، ولا يغير من ذلك
كون الدعوى قد أوقفت من قبل عملاً بأحكام
القانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ .

٢ - القانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ الذي
قضى باستمرار وقف دعاوى الموقوف طبقاً
لأحكام القانون ٦٠ لسنة ١٩٥٤ ، لا يطبق
إلا على الدعاوى التي أوقفت استناداً إليه ، دون
الدعاوى التي أوقفت عملاً بالمادة ٢٩٢ مرافعات .
٣ - لم ينص الشارع على البطلان جزاء
مخالفة أحكام المادتين ٣٤٣ و ٣٤٤ من قانون
المرافعات ، وإذا لم يثبت وقوع ضرر للطاعنين
بسبب تعجيل تاريخ النطق بالحكم ، لأن
مبدأ الطعن يبدأ من تاريخ إعلان الحكم لامن
تاريخ النطق به . فإن النقص يبطلان الحكم
لهذا السبب يكون على غير أساس .
(من ٢٩٥ لسنة ٢٨ ق باقية السابقة)

٤٣٦

١٨ من أبريل ١٩٦٣

أحوال شخصية

١ - أحوال شخصية ناية عامة ، تدخلها . بطلان .
ب - حكم : تدليل عبث دفاع . إخلال دفاع
إخلال بمقتضى . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٠
ج - دعوى : حكم بعدم جواز طرهما . حكم ،
حجبه الأمر القضائي .
د - حكم : تسبب .

المبادئ القانونية :

١ - تدخل النيابة العامة عملاً بالفقرة
الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨

وأنه لم يقصد به سوى إطالة أمد النزاع ، يحل
الحكم مشوباً بالتقصير والخطأ في الاستناد بما
يستوجب نقضه .

(طعن ٣٢ و ٣٣ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية
السادة الأسانفة محمود عياد ومحمود القاضي ولطفي على
ومحمد مازن نصار ، وحافظ محمد بدوي المشعلون)

٢٣٤

١٠ من أبريل ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، تنازل عنها .
ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٥٨ و ٥٩
المبدأ القانوني :

مضى كان المول قد باع منشأته وسلمها
للمشتري ، وأحله محله فيما المنشأة من ديون وفيما
عليها من التزامات ، فإن هذا البيع يتحقق به
معنى التنازل عنها وانتقال ملكيتها من البائع
للمشتري . كما يتحقق به لازمة ومقتضاء ، وهو
توقف المول عن مباشرة نشاطه من تاريخ
تسليم المنشأة للمشتري ، بما يبنى عليه أنه لا يصح
إتخاذ أرباحه عن سنة البيع أساساً لربط الضريبة
عن السنوات التالية .

ولا يغير من هذا النظر أن يكون المول
قد عاد في تاريخ لاحق واحتج منشأة أخرى
جديدة ، لأنه بذلك يكون قد استأنف نشاطه
بعد توقفه خلال هذه السنة .

(طعن ١٦٦ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة
الأسانفة محمد فوزي جابر ومحمد الزعفراني سام وأحمد
زكي محمود أحمد الحاشمي وقطب عبد الحميد فرج المشعلون)

٢٣٥

١٠ من أبريل ١٩٦٣

١ - دعوى : وقف السير فيها ضريبة . مرافعات
٢٩٧ ق ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ .
ب - ضريبة . ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ .
د - حكم : إصداره ، حجر الدعوى بالحكم . تعجيل

الاستئناف ، فإنه لا يكون قد انطوى على التقصير في أسبابه الواقعية .

٣ - قضاء محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، لا يجوز معه العودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وماعساه أن يتصل بهذا الموضوع من دفاعه .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فإنه لا يبيح تأويله لحكم آخر وضمه على وجه يخالف الثابت فيه ، مادام ذلك لا يتصل بقضاء الحكم الذي جسم النزاع وهو الدعامة التي أقام عليها قضاؤه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .
(لحن ٤ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة)

٤٣٧

١٨ من أبريل ١٩٦٣

١ - محكمة الموضوع : سلطتها في تقدير الدليل .
أحوال شخصية ثلاثي جنسة . اثبات .
ب - أحوال شخصية . طلاق بائن في ٧٥ لسنة ١٩٦٩ م .

المبادئ القانونية :

١ - متى كانت المحكمة قد عولت في قضائها بالتطبيق للضرر على ما ثبت لديها من الحكم الجنائي الصادر ضد الزوج ، وأيدت اقتناعها بالأوراق الرسمية وبما حصلته من البيئة الشرعية ، فذلك منها تقديراً للإلادة مما يستل به قاضي الموضوع .

لسنة ١٩٥٥ ، إنما يكون في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف ، التي تختص بها المحاكم طبقاً للقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وهي الدعاوى التي كانت منظورة أمام المحاكم الشرعية لتأية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ثم أحيلت إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها ، والدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وأصبحت من اختصاص المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

ومن ثم ففي كان الطاعن قد أقام دعواه أمام المحاكم الوطنية في تاريخ سابق على إنشاء المحاكم الشرعية ، يطلب الحكم باعتبار حصته ٨ قراريط شيوعاً في كامل أرض وبناء العقارات المبنية بمرضة الدعوى ، تأسيساً على أن هذه الحصص ملكه وأز ملكيته لها ثابته من إنشاء الوقف ، وهي بهذا الوضع دعوى ملكية ، فإنه لا يجرى عليها حكم التسلخ سالف الذكر .

٢ - متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قصر مرامه الشفوية على طلب التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه ، وحجزت المحكمة الدعوى للحكم وصرحت له بتقديم مذكرة بدفاعه وتقدم بها بالفعل ؛ فإنه بذلك يكون قد استوفى حقه في الدفاع . وإذا استظهر الحكم المطعون فيه وقائع الدعوى وأوجه دفاع الطاعن فيها وأسائره أمام محكمة أول درجة وفي

٢ - نص ١٧٢ من القانون المدني الذي استعملت تقادم ثلاث السنوات بالنسبة لدعوى التمييز الناشئة عن العمل غير المشروع من اليوم الذي علم فيه للضرر بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه ؛ هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم ، وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع فلا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام ، مالم يوجد نص خاص يقضي بذلك .

٣ - مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الخالفة للقانون لا تنسب إلى العمل غير المشروع ، وإنما تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام وهو القانون باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية ومن ثم فإن مسألة الإدارة عنها عن طريق التمييز ، لا تسقط إلا بالتقادم المادي .

٤ - الالتزام بالتمييز عن قرار إداري مخالف للقانون بالمتع من إنشاء سنوات لاحقة لرفع دعوى التمييز ، يعتبر التزاماً احتمالياً ، ومن ثم فلا يسرى التقادم بالنسبة له إلا إذا اقبل إلى التزام محقق بوقوع الضرر الموجب له ، والمتجدد في كل عام نتيجة لقرار الإداري المذكور .

ويبدأ التقادم بالنسبة إليه منذ تحققه ، إذ من هذا التاريخ يصبح التمييز مستحقاً الأداء .
علا بعض الفقرة الأولى من المادة ١٧٩ من القانون

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت الضرر الحاصل من الضرب والإيذاء والمهجر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون في تطبيق المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، التي تنص على أن الطلاق مع إضرار الزوج بزوجه يكون بطلقة بائنة .
(طعن ٤ لسنة ٣٢ في المجلة السابقة)

٤٣٨

١٨ من أبريل ١٩٦٣

- ١ - قض : طعن ، حكم فيه . محكمة إحصاءات ، طالع مرافعات م ٤٩١ / ٢
 - ب - تقادم . مسقط الالتزام ، مصادرة عمل غير مشروع . مدني م ١٧٢
 - ج - قرار إداري : مسئولية . تمييز تقادم ، مدته .
 - د - التزام : أوصافه . تمييز . قرار إداري . تقادم ، فقرة . مدني ١/٣٨١ .
 - هـ - حكم : تسيب تدليل ، عيب . تمييز . ضرر عناصره .
- المبادئ القانونية :

١ - من شأن قض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته أن يعود المضمون بالنسبة للجزء المحكوم بقضه إلى ما كانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ؛ فيكون لهم أن يسلكوا أمام تلك المحكمة من مسالك الطلب ما كان لهم قبل إصداره . ومن ثم فلم أن يضيفوا إلى طلباتهم الأصلية ما أجاز لهم القانون إضافته في الاستئناف عما يزيد من التضييعات بصدور الحكم المستأنف إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١١ مرافعات .

هو صدور القرار الوزاري بالاستيلاء وإعلانه لقوى الشأن .

فتى تم الاستيلاء بناء على اتفاق ذوى الشأن ، ٤٤ اتفقت معه الحاجة إلى صدور القرار الوزاري بالاستيلاء طبقاً لنص المادة ١٨ لزوال حكمته وانعدام مسوغه ، فقد أصبح الاستيلاء الاتفاقى بمثابة تسليم من جانب المالك المنزوع ملكيته للمعين المنزوع ملكيتها ، ونقل حيازتها منه للدوة ، وترك أمر تقدير التمويض والمنازعة فيه للقضاء ليفصل فيه .

وينبني على ذلك أن النزاع على هذا التمويض في هذه الصورة يخرج عن نطاق نصوص قانون نزاع الملكية والتقييد بإجراءاته ومواعيده المشار إليها في المادة ٢٠ ، ويصبح الطرفان أمام دعوى عادية بشأن العقار والمنازعة في تقدير قيمته تخضع من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة .

فإذا كان الحكم الطعون فيه قد أقيم قضاؤه على أن ميعاد الطعن في تقدير أهل الخبرة قيمة الأرض المنزوع ملكيتها هو الميعاد المنصوص عليه في قانون نزاع الملكية فإنه يكون قد خالف القانون ، ويكون حق الطاعن في الاعتراض على التقدير جائزاً ومقبولاً ، سواء أكان ذلك في صورة دعوى أم في صورة دفع لدعوى قائمة .

(طس ٥٣ لسنة ٢٨ قرطاسة ومضوية السادة الأساتذة عمود عياد وعمود توفيق اسماعيل وأميل جبران وعمد ممتاز نصار وحافظ محمد بدوي السفارن)

وأنة وإن اشترك طلب هذا التمويض مع التمويض المرفوع به الدعوى أصلاً من حيث المصدر باعتبارها ناشئين من قرار إداري مخالف للقانون ، فإن مثل هذا الاتحاد في المصدر لا يبنى عنهما أنهما طلبان مستقلان من حيث أحكام التقادم ، فلا يعتبر قطع التقادم بالنسبة لأحدهما قطعاً له بالنسبة للآخر .

• — تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التمويض ، من المسائل القانونية التي تهيم عليها محكمة النقض ، فإذا كان الحكم الطعون فيه قد قضى بالتمويض بصورة عملة دون أن يبين كنة عناصر الضرر ، فإنه يكون قد عاراه البطلان لقصور أسبابه مما يستوجب خضه .
(لبنان ٢٩٩ لسنة ٢٧ ق ٣١٩ لسنة ٢٧ و٣٢١ لسنة ٣٧ في الصفحة السابعة)

٤٣٩

١٨ من أبريل ١٩٦٣

نزاع ملكية : منقصة عامة • ثمن ، خير ، تقديره مسطرة مباحها بياحه . دعوى تكليف : ق ٢٤ من أبريل ١٩٠٧ م ١٨ ، ٢٠ ق مسد ١٨ من يونيو ١٩٣١ .

المبدأ القانوني :

الممول عليه في اقتراح ميعاد الطعن في تقدير أهل الخبرة قيمة العقار المنزوع ملكيته . على ما يستفاد من نص السادتين ١٨ و ٢٠ من قانون نزاع الملكية الصادر في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ . والمبدأ في ١٨ من يونيو سنة ١٩٣١ ، وعلى ما جرى عليه قضاء النقض ؛

٤٤٠

١٨ من أبريل ١٩٦٢

برصة : قطن عقد يسه تحت سعر القطع . تنطية .
أثر خيار المشتري ، بيع .
ب - سعر القطع : عقد بيع قطن عنه ، قطع على
سعر التعامل . بيع في ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، مرسوم
بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ .

للإبداء القانونية :

١ - عقود بيع القطن تحت القطع ، على
ما جرى به قضاء القضاء ، تقتضى أن يكون
للمشتري خيار التنطية مقابل حق البائع
في القطع ، ويلتزم البائع لذلك بأن يوفر للمشتري
الوقت الذى يتسع لإجراء عملية التنطية التى تتم
بعملية عكسية يجريها المشتري في برصة العقود
في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل
للقدر الذى تم قطعه من البائع كى يأمن
تقلبات الأسعار .

ومق تمت التنطية تحقق للمشتري مركز
قائم في البرصة قوامه العملية العكسية التى
يكون قد أجراها ببرصة العقود . أما إذا
استحال إجراء عملية للتنطية لعدم وجود تعامل
فعلى في برصة العقود فلا يتحقق هذا المركز .

٢ - القطع على سعر التعامل في برصة
العقود ، على ما جرى به العرف ، مقيد بشرط
أن يكون السعر الذى يطلبه البائع القطع
به نتيجة تعامل فعلى في البرصة وليس سعراً
اسمياً فرضته الحكومة كحد أدنى بائع يتمتع
هبوط السعر عنه ، أو سعراً لم يحصل به تعامل

بسيب عدم إقبال المشتري على الشراء به أو عدم
عرض البائعين أنطالهم للبيع بهذا السعر . وقد
أقر الشارع هذا العرف وقتته بما أورده في المادة
الأولى من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ للمعدل
للمرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ ، من أنه إذا
كان نهاية الأجل الذى يحق فيه للبائع قطع
السعر يوم عطلة ببرصة العقود أو كان التعامل
في البرصة في هذا اليوم معدداً بأسعار اسمية
أو أسعار لا تعامل بها لأى سبب كان فإن
الأجل يمتد إلى يوم العمل التالى .

فإذا كان قرار وزير المالية رقم ١٧
لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٧ من فبراير ١٩٥٢
قد حظرا إجراء أى عملية من عمليات البيع على
استحقة في أشهر معينة من بينها فبراير ومارس
سنة ١٩٥٢ ، إلا إذا كان مقصوداً به تنطية
مراكز قائمة في برصة العقود وعلى أن يجرى
التعامل في برصة العقود على عقود قطن طويل
التيلة لشهرى مايو ويوليو سنة ١٩٥٢ ، وعلى
عقود قطن متوسط التيلة لشهرى يونيو
وأغسطس سنة ١٩٥٢ ، وكانت لجنة البرصة
قد أصدرت في ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ قراراً
يقضى بمد عمليات القطع كافة بالنسبة للقطن
طويل التيلة على شهر مايو سنة ١٩٥٢ ، وبالنسبة
لقطن متوسط التيلة على شهر يونيو سنة ١٩٥٢ ،
فإن هذا القرار لم ينشأ حكماً جديداً ،
ولما اتصرت على أعمال مقتضى القرار الوزارى
رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ .

شركات التضامن، والممول الفرد؛ من ناحية إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح. وإذا كان الرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نص في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أنه إذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧، أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة، اتخذ أساساً لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استأنفه؛ وكانت الممولون عليها لم ينشروا نشاطها كشريكة متضامنة في المنشأة إلا اعتباراً من ١١ من مايو ١٩٤٧، فإنه يجب إتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٨، وهي السنة التالية لبدء نشاطها، أساساً لربط الضريبة عليها في السنوات التالية.

(ملن ٣١١ لسنة ٢٨ ق رئاسة ومضوية السادة الاساتذة محمد نواد جابر ومحمد زعفراني سالم وأحمد زك محمد وأحمد أحمد الشامي وقطب عبد الحليم فرج المستشارين)

٤٤٢

١٨ من أبريل ١٩٦٣

١ - معارضة: ميمادعا، قانون المرافعات الملني ٣٢٩٤ و ٣٣٠
ب - إثبات: بالكتابة؛ دليل قديرية محكمة موضوع.

المبادئ القانونية -

١ - الممول عليه في افتتاح ميماد الطمن بالمعارضة في الحكم النهائي في ظل قانون المرافعات الملني على مانصت عليه المادتان ٣٢٩ و ٣٣٠ منه هو تنفيذ أو الشروع في تنفيذه، إذ بذلك يسقط حذر المحكوم عليه في الجبل

ذلك أن النتيجة المحتمة لما فرضه هذا القرار الأخير، هي تأجيل القطع من الأشهر التي خطر التعامل على استحقاقها إلى الأشهر التي صرح بالتعامل عليها حتى يتمكن للشخص من إجراء عملية التغطية إعمالاً لقاعدة التلازم بين القطع والتغطية. فإذا كان ذلك وكانت الطاعنة قد استحال عليها إجراء عملية التغطية وذلك بسبب عدم قيام الممولون عليه بطلب القطع على الصرح حتى صدور قرار ١٧ من فبراير ١٩٥٢، فإن قطع سعر أقطان الممولون عليه يكون قد تأجل من استحقاق شهرى فبراير ومارس إلى شهرى يونيو ومايو على التوالي، مما يجب معه تحديد أسعاره على أساس سعر إقتال هذين الاستحقاقين الأخيرين في أول يوم يجرى فيه تعامل فعلي عليها في برصة العقود. ومن ثم فلا جدوى من الاحتجاج بعدم انصراف قرار لجنة البرصة سالف الذكر إلى عقود بيع الأقطان تحت القطع.

(ملن ١١٩ لسنة ٢٨ ق رئاسة ومضوية السادة الاساتذة الحسين الموضي وعواد توفيق اسماعيل وأميل جبران ولطفي عل ومحمد ممتاز المستشارين)

٤٤١

١٨ من أبريل ١٩٦٣

ضريبة: أرباح تجارية وصناعية، تدبير حكى، أرباحه للبدأ القانوني:

سوى الشارع في حكم المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بين الشريك التضامن في

٤٤٣

١٨ من أبريل ١٩٦٣

- ١ - عقد : أركانه إيجاب ، قبول ، تلاقيها .
ب - قس : طعن ، أسبابه .

للمبادئ القانونية :

١ - — إذا لم يعين ميعاد للقبول ، فإن الإيجاب لا يسقط إلا إذا عدل عنه للوجوب .
فإن بقي للوجوب على إيجابه حتى صدر القبول من المروض عليه الإيجاب ، فقد تم العقد بتلاقي الإرادتين . ومن ثم فلا يجوز بعد ذلك لأى من الطرفين بإرادته للفرقة بالتبصل منه أو التمثل من آثاره .

٢ - — ليس للطعن أن يتمسك بسبب من أسباب الطعن لم يده في تقرير الطعن .
(طس ٥٢ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية البادة الأسانفة محمود عباد ، ومحمد القاضي ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوى المستشارين)

٤٤٤

١٨ من أبريل ١٩٦٣

- ١ - فوائده : سريتها ، بدوئه ، توصيه ، مشولية ، وتصيرية عقدية ، التزام ، علمه ، مدنى ٢٢٦
ب - توصيه : فوائده : سريتها ، بدوئه

للمبادئ القانونية :

١ - — مفاد نص المادة ١٢٦ من القانون

للدني والأعمال التحضيرية لهذه اللادة ، عدم

به ، ويعتبر أنه علم به ويسداً في حقه ميعاد المعارضة فيه ، ولا ينفي عن ذلك علم المحكوم عليه بالحكم بطريق آخر ، ذلك أنه متى رتب القانون بدء سريان ميعاد على إجراء معين ، فإنه لا يجوز الاستعاضة عن هذا الإجراء بإجراء آخر .

٢ - — تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا سبيل للمجادلة فيه أمام محكمة النقض ، متى كانت الأسباب التي ساقها لأطراح الدليل الذي لم تأخذ به أسباب سائفة تؤدي إلى ما انتهت إليه .

فإذا كان الثابت من الشهادة المستخرجة من سجلات المحكمة الشرعية من واقع حجة بيع أنها ليست أصلاً أو صورة لورقة رسمية حتى يكون حجة مينة في الإثبات ، وإنما هي لا تعدو أن تكون ملخصاً مستخرجاً من شروط عقد بيع ، فقد انحسرت عنها الحجية المقررة في القانون لأصل الورقة الرسمية أو صورتها ، ليبسط عليها سلطان قاضي الموضوع في تقدير الدليل للسند منها .

(طس ٢٦٠ لسنة ٢٧ رئاسة وعضوية البادة الأسانفة المحيي الموضي ، ومحمد القاضي ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوى المستشارين)

تقدير لحق الدائن فيها قبل مديته إذا تأخر في الوفاء .

(الملحق ٥٨ لسنة ٢٨ ق رثاسة وعضوية السادة
الأساتذة المحيىنى الموصى ، وعمودالقاضى ، وأميل جبران
ولطى على ، وعمد ممتاز نمار المستشارين)

٤٤٥

٢٤ من أبريل ١٩٦٣

١ - حكم : تدليل ، عيب عقد ، تكيف .

ب - قوة ذهرة : فنهان عال ، التزام ، إعطاءه ،
تنفيذ ، استحقاقه ، حكم تدليل ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان ما انتهى إليه الحكم
الطعون فيه من تكيف العقد بأنه عقد بيع
محل أشياء مستقبلية ، لا عقد شركة ، هو
صحيح تؤدي إليه عبارة العقد ، فلا يلزم الحكم
أن يرد استقلاً على ماساقه الطاعن من حيث
لتأيد تكيفه العقد بأنه شركة .

٢ - يصح اعتبار الفيزان المالى النير
منتظر قوة قاهرة يكون من أثرها إعفاء الملتزم
من تنفيذ التزامه ؛ ولا يبنى اعتباره كذلك
سبق وقوع مثله في الماضي . فإذا كان ما قرره
الحكم الطعون فيه يفيد أن الفيزان على
إطلاقه لا يعتبر قوة قاهرة لإمكان توقعه ،
ولم يبحث ما تمسك به الطاعن من أن الفيزان
الذي أضاف زراعته كان فيضانا استثنائيا لم

سريان القوائد من تاريخ المطالبة القضائية على
اللبالغ التي لا تكون معلومة للقدار وقت رفع
الدعوى ، كالتعويض عن العمل غير المشروع .
والتصود بأن يكون محل الالتزام معلوم المقدار أن
يكون تحديد مقداره قائماً على أساس ثابت ،
لا يكون معها القضاء سلطة رغبة في التقدير .

وعدم جواز القضاء بالقوائد من تاريخ
المطالبة الرسمية بالنسبة للتعويض عن العمل
غير المشروع ، يقتضى تطبيق الحكم ذاته على
التعويض المستحق عن عدم تنفيذ الالتزام
بمعهما الدقيق ، أي كان مصدره كلما كان تقدير
هذا التعويض خاضعاً لطلق تقدير القاضي .

وإذا كان التعويض للمستحق للطاعن عن
نزع ملكية أرضه للمنفعة العامة هو مما يخضع
لسلطة القاضي التقديرية البتة ، فإن تحديد
الطاعن لما يطلبه في صحيفة دعواه لا يحمله
معلوم للقدار وقت الطلب بالنفى الذي قصده
القانون وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصدور
الحكم النهائي في الدعوى ، باعتبار أنه التاريخ
الذي يصبح فيه محل الالتزام معلوم المقدار .

٣ - تاريخ الحكم النهائي بالتعويض
عن العمل غير المشروع هو الوقت الذي يصبح
فيه محل الالتزام معلوم المقدار ، والذي يبتدىء
منه بالتالى استحقاق القوائد فلا يحول دون
الحكم بها القول بأنها لم تترتب بعد في
الزمن ، ذلك أن القضاء بالقوائد إنما هو

٤٤٧

٢٤ من أبريل ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وماء بيع أحد أصول
المنشأة أو تصفيته ، ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ١٤م خلو
رع .

المبدأ القانوني :

الانساراة الرأسمالية التي تصيب المنشأة من
بيع أحد أصولها أو تصفيته تدخل في وعاء
ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقاً لنص
المادة ٣٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهي
تسرى على الخسائر كما تسرى على الأرباح .

(طن ٢٤٩ لسنة ٢٨ ق بالهيئة السابعة)

٤٤٨

٢٤ من أبريل ١٩٦٣

ضريبة : ربط لإجراءاته ، إعلان التوزيعين ١٨ و ١٩
محكمة موضوع ، إعلان .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم للمطعون فيه قد استظهر
من عقد الاتفاق المحرر بين الشركة للمطعون
عليها وشركة أخرى ، استقلال كل منهما عن
الأخرى وانفصال شخصيتهما وانتهاء قيام
وكالة وإثابة قانونية بينهما ، كما استظهر من
أوراق الدعوى عدم وجود نشاط تزاوله
الشركة للمطعون عليها بمقر الشركة الأخرى حتى

يكون في الوسع توقعه ، فإن الحكم يكون
قد شاب قصور في التسيب .

(الطن ٩٩ لسنة ٢٨ ق وثلاثة وعشرون السادة
الأسانفة المحيني الوضي وعمود القاضي، وعمود توفيق
اسماعيل ، وأميل جبران ، وحافظ محمد بدوي المستشارين)

٤٤٦

٢٤ من أبريل ١٩٦٣

تمويض : تقديره . محكمة موضوع ، عمل ، فصل تمضي
تمويض .

المبدأ القانوني :

متى كان محكمة الموضوع ، وهي في سبيل
تقدير التمويض عن الفصل التمسني ، قد
استظهرت من أوراق الدعوى ومستنداتها
وظروفها وملابساتها نوع العمل الذي كان
يياشره الطاعن ، (العامل) لدى الشركة
المطعون عليها (رب العمل) وأجره الأصلي
وملحقاته ومدة خدمته فيها وظروف فسخ
المقد للمبرم بينهما والتحاق الطاعن بعمل آخر ؛
وتولت بعد ذلك تحديد مقدار التمويض
الذي رأت أنه يستحقه على ضوء هذه العناصر
مجتمعة ، وكان تقدير التمويض متى قامت
أسبابه من سلطة قاضي الموضوع دون معقب .
فإن التمسني على الحكم في شأن هذا التقدير
يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارتة أمام
محكمة النقض .

(طن ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق بالهيئة السابعة)

٢٤ منه البطالان جزاء على مخالفة هذه الإجراءات ، إلا أن هذا البطالان هو من ضروب البطالان النسبي الغير متعلق بالنظام العام فلا يملك التمسك به إلا من شرع ذلك البطالان لمصلحته .

فإذا وقع البطالان في إعلان تقرير الطعن إلى أحد المطعون عليهم غلوا الصورة المسلحة إليه من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها ، والتي يترتب على إغفالها بطلان هذا الإعلان ؛ فيكون له وحده التمسك بهذا البطالان وتقديم دليله المائل في صورة إعلانه وليس لغيره من المطعون عليهم صح إعلانهم أن يتمسك بالبطالان بسبب العيب اللاحق بتلك الصورة التي لا شأن له بها ، وبالتالي فلا يقبل منة تقديم الدليل على قيام ذلك البطالان .

ولا يشير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة : ذلك أنه في حالة عدم التجزئة فإن إفادة من صح إعلانهم من البطالان الحاصل في إعلان غيرهم من المطعون عليهم ، لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطالان بالطريق الذي يتطلبه القانون ، فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة وعندئذ فقط يستقيم الحكم ببطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح إعلانه من المطعون عليهم بطلانه أيضاً بالنسبة للجميع . ومن ثم فلا يسوغ قانونا للمطعون

يمكن اعتباره موطناً لها ويصح توجيه للطالبة بالضرية فيه وكان هذا الاستخلاص للموضوعي سائناً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان إعلان النموذجين رقمي ١٨ و ١٩ لتوجيههما إلى الشركة المطعون عليها على عنوان الشركة الأخرى لا يكون قد خالف القانون .

(طعن ٢٧٩ لسنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة)

٤٤٩

٢٥ من أبريل ١٩٦٣

- ١ - طعن : طعن ، إعلان ، بطلان ، إعلان ، أوراق محضرين ، تجزئة ، مرافعات م ١٢ و ٢٤ .
- ب - إعلان : بطلانه ، ثبوت ، مرافعات م ٩٥ .
- ج - دعوى : إجراءات نظرها ، تقرير تفتيش ، مقتضاته استئناف ، بطلان ، مرافعات ٤٠٧ مكرر و ٤٠٨ .
- د - تقرير تفتيش : تفتيش عملية ، دفاع .
- هـ - تقرير تفتيش : محتوياته .
- و - وارث : إرث أحكام ، إثبات ، طرقه .
- ز - وصية ، وارث ، مورث تصدقته ، طعن فيها ، بيع ، مدق م ٩١٧ .
- ط - إثبات : عبء ، وصية ، بيع .
- ي - وارث الطعن في مورث تصرفاته ، طعن ، إثبات طرقه .
- ك - حكم : تدليل ، عيب ، تناقض .
- ل - وكالة آفاره موكله ، وكيل ، علاقتها بالغير ، صورية المبادئ القانونية

١ - إنه وإن أوجبت المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر إذا لم يجد المطلوب إعلانه أن يسلم ورقة الإعلان إلى وكيله أو خاضمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدارهم وأن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته ، ورتبت المادة

التقرير من جديد إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذى يتلى فى هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة ، بل يكفى تلاوة التقرير الذى وضعه العضو المقرر الأول .

٤ - لما كانت النفاية من ضرورة حصول تلاوة تقرير التلخيص قبل بدء المرافعة هى تمكين الخصوم ومحاميهم من أن يتداركوا عند المرافعة ما يكون قد ساء عنه التقرير أو أخطأ فى عرضه من عناصر الدعوى ، فإن حصول التلاوة بعد انتهاء المرافعة لا يترتب عليه البطلان إلا إذا ثبت أن أحد الخصوم طلب المرافعة بعد تلاوة التقرير للتعقيب على ماتفهمه وتدارك ما يكون قد ساء عنه أو أخطأ فيه ومنتمته المحكمة من ذلك .

٥ - إذا كان تقرير قد تضمن بياناً لموضوع الدعوى وطلبات الخصوم ودفعهم ودفاعهم فيها أمام محكمة أول درجة وما أصدرته تلك المحكمة فى الدعوى من أحكام ثم أحال على عريضة الاستئناف ومذكرات الخصوم المقدمة فى الاستئناف بما احتوته من طلبات ودفاع ودفع واعتبرها جزءاً متتالاً ؛ فإن وضع التقرير على هذا النحو يجعله شاملاً لجميع البيانات التى أوجبها القانون .

٦ - لما كان للوارث الحق فى أن يثبت بطرق الإثبات القانونية كافة أن عقود البيع الصادرة من مورثه تخفى وصايا ؛ ولم يكن فيما قرره المحكم للطمون فيه ما يدل على صحة ما

عليهم الحاضرين التمسك بما يميم صور إعلان للطمون عليهم الفائين ، حتى لو صح أن للموضوع الذى فصل فيه المحكم للطمون فيه غير قابل للتجزئة .

٧ - ما أوجبته المادة ٩٥ مرافعات على المحكمة من أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلان إعلان من لم يحضر من المطمون عليهم ، يستلزم أن يثبت البطلان للمحكمة من أصل ورقة إعلان الخصم الغائب المقدمة إليها ، إذ أنه متى كان لا يجوز لتغير الخصم أن يتمسك بالبطلان المترتب على وجود عيب فى الصورة المسلة إليه فإنه لا يصح بالتالى للمحكمة أن تقضى بالبطلان استناداً إلى وجود عيب فى هذه الصورة خلا منه الأصل المقدم إليها ، مادام أن صاحب هذه الصورة لم يحضر وقدمها متمسكاً بالبطلان لهذا السبب .

٣ - كل ما أوجب القانون فى المادتين ٤٠٧ مكرر و ٤٠٨ من قانون المرافعات هو - على ما جرى به قضاء القضاء ، أن يضع المضمون المقرر فى الدائرة الاستئنافية تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأساليب كل منهم ودفعهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير فى الجلسة . ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر فى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة ، وأنه إذا ما تغير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير من جديد ، فإنه وإن كان يجب تلاوة

الانتفاع وفقاً للمادة ٩١٧ مدنى ، هو أن يكون انتفاع المتصرف بالعين مدى حياته مستنداً إلى حق ثابت لا يستطيع المتصرف إليه تجريدته منه ويكون ذلك إما عن طريق اشتراط حق للنفقة وعدم جواز التصرف فى العين ، وإما عن طريق الإيجار مدى الحياة أو عن طريق آخر مماثل . ومن ثم فلا يكتفى بقيام القرينة القانونية أن يحتفظ للمتصرف بالحيازة والانتفاع لحساب الغير ؛ ولو كان ذلك لدى حياة المتصرف إذ يكون الحق فى الانتفاع فى هذه الحالة مقروفاً لهذا الغير ، كما لا يكتفى أن ينتفع المتصرف بالعين انتفاعاً فعلياً حتى وفاته دون أن يكون مستنداً فى هذا الانتفاع إلى مركز قانونى يحوله حق فى الانتفاع .

٩ — إذا كان الحكم للطمون فيه قد أتى على طاق الورثة للطاعنين إثبات ما ادعوه على اختلاف الظاهر من عبارات المقدم من احتفاظ المورث بالحيازة وبحقه فى الانتفاع مدى الحياة ، ما تتوافر به القرينة القانونية للنصوص عليها فى المادة ٩١٧ مدنى ، فإن الحكم لا يكون قد خالف قواعد الإثبات .

١٠ — الأصل فى إقرارات الورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها . وإذا كان القانون قد أعنى من يضار من الورثة بهذه الإقرارات من الدليل الكتابى فى حالة طعنهم فيها بأنها فى

يدعيه الطاعنون من أنه لم يتغير التصرف ، للجزء فى ظاهره والباطن فى حقيقته لوصية ، تمايلاً على أحكام الميراث ، بل إنه قد أجاز لهم أن يثبتوا بطرق الإثبات كافة طعنهم فى العقود على الرغم من صراحة نصوصها فى الدلالة على أنها عقود بيع منجزة .

وإذ صرح لدى المحكمة إختناق الطاعنين فى إثبات طعنهم فى هذه التصرفات فقد اعتبرت هذه العقود منجزة فى حقيقتها وخالصة من التحيل على أحكام الإرث ، ومن ثم فإن لدى على الحكم بمنطقه فى إدراك معنى التحيل على أحكام الإرث على غير أساس .

٧ — مفاد مانع عليه المادة ٩١٧ من القانون المدنى هو أن القرينة التى تضمنتها لا تقوم إلا باجتماع شرطين : أولهما هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ، وثانيهما احتفاظ بحقه فى الانتفاع بها على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته . فإذا كان الحكم للطمون فيه قد انتهى بأسباب سائنة إلى أن حيازة الورث للأعيان للبيعة منه إلى ورثته واستغفله لها بعد البيع لم يكن لحساب نفسه ؛ ولكن لحسابهم تنفيذاً للتوكيل الصادر منهم إليه ، فإن الحكم يكون قد تقي احتفاظ الورث بحقه فى الانتفاع بالأعيان المتصرف فيها مدى حياته مما تنفى به القرينة القانونية الواردة فى المادة ٩١٧ مدنى

٨ — للتصود بالاحتفاظ بالحق فى

ذلك من أثر هو أن الوكيل في هذه الحالة هو الذي يكون ملزماً قبل النذر الذي تامل معه ، إلا إذا كان من الفروض حتماً أن هذا النذر يعلم بوجود الوكالة أو كان يستوى عنده أن يتعاقد مع الأصيل أو النائب ، فعندئذ تكون العلاقة بين النذر الذي تعاقد مع الوكيل وبين الموكل كما هو الحال في الوكالة الظاهرة .

(طنان ٤٩٥ و ٤٧١ لسنة ٢٨ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسن الموضي وعمود توفيق إسماعيل وأميل جبران ولطفي علي وعمد ممتاز نصار المستشارين)

٤٥٠

٢٥ من أبريل ١٩٦٣

الزام : تنفيذه ، عينا ، مقاوله . عدم مدنى ٢٠٩
المبدأ القانونى :

القضاء بتنفيذ العقد تنفيذاً عينياً على نفقة المفاوض عملاً بالمادة ٢٠٩ من القانون للدنى مؤداه عدم استحالة تنفيذ العقد ، وبقاؤه نافذ الأثر بين طرفيه : فيتحمل المفاوض تبعته ومحاسب على بقبضته ، لا بالنسبة لما آتاه من أعمال فحسب ، بل بالإضافة إلى ما قد يكون رب العمل قد قام به من أعمال مكنته للأعمال المتفق عليها فى العقد . ذلك أن الأوضاع لا تستقر بين طرفى العقد إلا بعد المحاسبة الأعمال التى قام بها المفاوض ، وبما عسى أن يكون رب العمل قد آتاه على أساس التنفيذ العينى للعقد . (طنان ٤٩٥ لسنة ٢٨ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عمود عياد وعمود القاضي وأميل جبران ولطفي علي وعمود ممتاز نصار المستشارين)

حقيقتها وصية وأنه قصد بها الاحتيال على أحكام الإرث ، فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيها لا يكتفى لإصدار حجية هذه الإقرارات ، بل يجب لذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الإثبات : فان عجزوا بقوت لهذه الإقرارات حجيتها عليهم : فإذا كان الحكم قد نفي قيام القرينة الواردة فى المادة ٩١٧ مدنى ، وسجل على الورثة الطاعنين إخفاقهم فى إثبات طعنهم فى التصرفات بأنها تمنحى وصايا ، فإنه لا تثريب عليه إذا هو استدل بعد ذلك فيما استدل به عند تكليف هذه العقود بما تضمنته من تقريرات .

١١ - إذا كان الحكم قد أقيم على أن التصرفات قد صدرت عن المورث منجزة ومستوفية للشروط التى يتطلبها القانون ، وأنها على هذا الأساس تكون صحيحة سواء اعتبرت ببوعاً حقيقية أو هبات مستورة فى عقود بيع ، فليس فى هذا الذى قرره الحكم تناقض بعبه .

١٢ - عدم إفصاح الوكيل عن صفته فى العقود التى يبرمها مع النذر لحساب الموكل ، لا يؤدى بذاته إلى صورية التوكيل : لأن تامل الوكيل باسمه مع النذر لا يثير من دلالته مع موكله ، فيلتزم الموكل بموجب عقد الوكالة بتنفيذ ما التزم به الوكيل . وكل ما يترتب على

٤٥١

٢٥ من أبريل ١٩٦٣

١ - قس . طعن ، إعلان ، إعلان أوراق المحضرين ،
على مختار ، موطن مختار ، مرافقات ٢٤٥ و ٢٤٥ و ٢٨٠
ب - حكم إصداره ، تجزئة ، بطلان ، شفعة ، خصوم
في دعواها ، دعوى *

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الثابت من أصل ورقة
إعلان الطعن أن المحضر أعلن المطلوب لإعلانها
مع باشكاتب دائرتها ، ولم يثبت في محضره
عدم وجودها على ما أوجبه المادة ١٢
مرافقات ، وخلت أوراق الطعن مما يفيد
إتخاذها مقر الدائرة محللاً مختاراً لها في ورقة
إعلان الحكم على ما استلزمته المادة ٣٨٠
مرافقات ، فإن إعلانها بتقرير الطعن يكون
قد وقع باطلاً عملاً بالمادة ٢٤ مرافقات .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد
أقام قضاءً بإعلان حكم صادر بالشفعة
وبرفض دعوى الشفعة على أن الهيئة التي
أصدرت الحكم لا تكن هي التي سميت
الرافعة ؛ فإن هذا الحكم يكون صادراً في
في موضوع لا يقبل التجزئة ، كما أن الخصومة
في دعوى الشفعة لا تنعقد إلا باختصاص البائع
والشترى والشفيع أو ورثة من يتوفى منهم في
جميع مراحلها ، على ما جرى به قضاء النقض
ومن ثم فإن إعلان الطعن بالنسبة لأجدهم

يستقيم بطلانه بالنسبة للباقيين .

(طعن ١٢١ لسنة ٣٨ ق رئاسة وعضوية السادة
الأسانفة الحسيني الموضي وعمود القاضي وأميل جبران
وعمد مختار نصار راحظ محمد بدوي المستشارين)

٤٥٢

٢٥ من أبريل ١٩٦٣

١ - حكم . صادر قبل الفصل في الموضوع ، حكم
برفض الدعوى ؛ فمن مرافقات م ٣٧٨
ب - حجية أمر مقضي ، إصلاح زراعي .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد
قضى في منطقته بإلغاء حكم محكمة الدرجة
الأولى بوقف الدعوى ، حتى يفصل من المحكمة
الخاصة بالإصلاح الزراعي في شق الدعوى
المتعلق بطلب بطلان التصرف فيما يزيد به ملكية
السعي عن مائتي فدان ، ثم قضى بإعادة
القضية إلى تلك المحكمة لفصل في موضوعها ؛
فإنه يمد حكماً صادراً قبل الفصل في الموضوع ،
وغير منه للخصومة كلها أو بعضها . ومن ثم فهو
له يقبل الطعن استقلالاً وفقاً لنص المادة
٣٧٨ مرافقات : ذلك أن هذه المادة إنما
استثنت من الأحكام التطعية التي لا تنتهي
بها الخصومة الحكم بوقف الدعوى فجوزت
الطعن فيه استقلالاً ، الأمر الذي يفيد
سريان المبدأ العام الذي تقرره هذه المادة
على الحكم برفض وقف الدعوى .

٢ - الأصل أن حجية الأمر المقضي لا ترد

٤٥٣

٧ من نوفمبر ١٩٦٣

شفعة : إجراءاتها ؛ إنذار رسمي ؛ بياناته ؛ عقار
بيانه ، محكمة موضوع ، سلطاتها في تقدير كفايته ؛
صورته ، إثباتها .

ب — شفيع : رغبته ، إعلانه . مباداه ،

ج — إنذار رسمي : شروط البيع .

د — ثمن : حقيقي ، لمداحه ، مدني م ٩٤١ م
و ٩٤٢ و ٩٤٥

هـ — إنذار رسمي : آثاره .

المبادئ القانونية :

١ — تقدير كفاية البيان الوارد في

الإنذار المنصوص عليه في المادة ٩٤١ مدني

عن المقار الجائر أخذه بالشفعة ، وعدم

كفاية هذا البيان ؛ مما يستقل به قاضي

للموضوع .

٢ — إدعاء الشفيع بصورية الثمن الوارد

في عقد البيع لا يفييه من واجب إعلان

رغبته في الأخذ بالشفعة في الميعاد القانوني ،

وله بعد ذلك أن يطمئن في هذا الثمن أمام

المحكمة ، ويثبت صورته بجميع طرق

الإثبات القانونية .

٣ — المقصود بشروط البيع التي استلزم

القانون بيانها في الإنذار ، هي شروطه

الأساسية التي لا بد من علم الشفيع بها ، حتى

يستطيع للوزنة بين أن يقدم على طلب

الشفعة أو لا يقدم .

إلا على منطوق الحكم وعلى ما يكون من

الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً ،

دون الأسباب التي تكون المحكمة قد

عرضت فيها إلى مسألة لم تكن بها حاجة إليها

لفصل في الدعوى .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى

في منطوقه بإلغاء الوقف المحكوم به من

محكمة الدرجة الأولى ، وبإعادة القضية لتلك

المحكمة للفصل في موضوعها ، وأقام قضاءه

بذلك على أن النزاع الذي طرحه الطاعن

أمام محكمة الدرجة الأولى يدخل في صميم

ولايتها ، وكان عليها أن تبحث دفاع

الخصوم في الدعوى وما يثيره الطاعن من

استحالة تنفيذ التعاقد كاملاً استناداً إلى

قانون الإصلاح الزراعي ، أو أي نص من

نصوص القانون ، وكانت أسباب الحكم

التي عرض فيها إلى ما يتعلق بصحة التعاقد

محل النزاع في ذاته وإلى أن تعاقد سابق على

صدور قانون الإصلاح الزراعي ولا يرد عليه

البطلان المنصوص عليه في المادة الأولى من

هذا القانون ، ليست هي الأسباب التي أقيم

عليها منطوق الحكم ولا ترتبط بهذا المنطوق

ارتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها

وإنما يقوم المنطوق بدونها فإن ماعرض له

المحكم في هذه الأسباب لا يمول عليه ولا

تكون له حجية الأمر للقضي .

(طعن ١٢١ لسنة ٧٨ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة الحسين الموضي وعمود القاضي وأميل
جبران ومحمد ممتاز وصاروحافظ محمد بدوي المستشارين).

تضمن هذا الإنذار شروط عقد تعليق البائع .

٢ — إيداع كامل الثمن الحقيقي في الميعاد القانوني ، وعلى الوجه المبين في المادة ٩٤٢ من القانون المدني ، شرط لقبول دعوى الشفعة .

ولا يفي من إيداع الثمن كاملاً أن يكون متفقاً على تأجيل بعضه في عقد البيع المحرر بين المشتري والبائع ؛ ولا تعارض بين اشتراط القانون هذا الإيداع لقبول دعوى الشفعة ، وبين مانس عليه في المادة ٩٤٠ مدني ، من أنه لا يحق للشفيع الانتفاع بالأجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن إلا برضاء البائع .

ذلك أن البائع لا يمكن إعفاء الشفيع من شرط أوجبه القانون ، كما أن هذا النص إنما ورد بصدد بيان آثار الشفعة ، أي بمد أن يثبت حق الشفيع في الشفعة ، رضاء أو قضاء ، ويصبح الثمن من حق البائع وحده ، فيكون له في هذه الحالة أن يمنع الشفيع في الوفاء به ، الأجل الممنوح للمشتري .

٥ — اشتغال الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفيع على دعوة الأخير للحضور إلى مكتب الشهر العقاري في يوم معين سابق على انتهاء الأجل المحدد قانوناً ، لإعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ، لتتنازل له عن الصفقة إذا

وإذا كان شرط منع المشتري أجلاً في الوفاء ببعض الثمن ، لا يتوقف عليه تقرير صاحب الحق في الشفعة ، لموقفه من حيث الأخذ بها أو تركها .

ذلك أنه ملزم في جميع الأحوال طبقاً للمادة ٩٤٢ من القانون المدني ، لإيداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل البيع به ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ، وقبل رفع الدعوى بها ، وإلا سقط حقه في الأخذ بالشفعة .

كما أنه طبقاً للمادة ٩٤٥ مدني ، لا يستفيد الشفيع من الأجل الممنوح للمشتري ، إلا برضاء البائع . وحتى في حالة حصول هذا الرضاء ، فإنه لا يترتب عليه إعفاء الشفيع من واجب إيداع كامل الثمن ، بما فيه المؤجل ، في الميعاد القانوني .

ومن ثم ، فليس ثمة نفع يمسود على الشفيع من علمه بشرط تأجيل الثمن ، قبل إعلان رغبته فيها ؛ وبالتالي فإن عدم اشتغال الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفيع على هذا الشرط ، لا يترتب عليه بطلان هذا الإنذار .

ولا يعتبر كذلك من شروط البيع التي نوجب المادة ٩٤١ من القانون المدني اشتغال الإنذار عليها ، ما ورد في عقد البيع الصادر للمطعون ضده الأول (المشتري) من أن البائع له تلقى ملكية ما يباعه بطريق الشراء ، من آخر بمقد ابتدائي ، كما لم يوجب القانون

في الخلاف الذي يقوم بين للصلحة وبين ذوى الشأن على التمويضات القادرة لهم من نزع الملكية . وهذا الفصل يعتبر فصلا في خصومة .

٢- ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها من للصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ، أو من أصحاب الشأن في قرارات لجان الممارضات ، مقصورة ، وفقا للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، على النظر في هذه الطعون .

ومن ثم فهي ليست هيئة مختصة بتقدير التمويض ابتداء ، ولا هي بداية ليحكم القضاء في التقدير ، وإنما هي هيئة تنظر في طعن في قرار أصدرته اللجنة ، وهذا الطعن هو طعن من نوع خاص في قرارات لجان إدارية له أوضاع متميزة ، وتحكم فيه المحكمة وفق لإجراءات وأحكام موضوعية محددة ، هي الأحكام المصوص عليها في القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

ومضى كان ذلك ، فإن ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن للوجه إلى قرارات اللجنة ، لا تنسدى النظر فيها إذا كان هذا قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون ، أو بالحفاظ له بما يقتضى أن مالم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه ، لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة ، وبالتالي فلا يتسع

هو قبل أخذها بالثمن الذي اشتراها به ؛ ليس من شأنه أن يزيل الآثار القانونية للترتبة على هذا الإنذار ، حتى إذا كان قد تضمن جميع البيانات التي أوجبها القانون ، في المادة ٩٤١ من القانون المدني ، اشتباهه عليها .

(طعن ١٨٩ لسنة ٢٩ ق)

٤٥٤

٧ من نوفمبر ١٩٦٣

- ١ - نزع ملكية : منفعة عامة ؛ لجنة معارضات . ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
- ب - لجنة معارضات : نزع ملكية ، منفعة عامة ، قرارها ، طعن فيه ، محكمة ابتدائية ولايتها ؛ تمويض ، طلب زيادته ، طلب جديد .
- ج - طعن : قرار لجنة معارضات ؛ حكم محكمة ابتدائية ، ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ م ١٤ .
- د - استعجال : قرار لجنة معارضات ، طعن ، ظلمه .
- هـ - تمويض : نزع ملكية للصلحة العامة ، اعتراض على تقديره ، لجنة معارضات ، اختصاصها .
- و - حكم : كسب ، عيب ، قرارات قانونية غير صحيحة ، منطوق .

المبادئ القانونية :

١ - اللجنة التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقارات للمنفعة العامة ، لفصل في المارضة الخاصة بالتمويضات عن نزع الملكية للمنفعة العامة ، وإن كانت ، بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية ، إلا أن الشارع قد حولها اختصاصا قضائيا معها حين ناطبها الفصل

هذه اللجنة، قراراً فيها، فإن قضاءها في هذه الطلبات لا يكون سائداً في طعن مقدم إليها في قرار اللجنة، وبالتالي فلا يلحقه وصف الانتهاية المنصوص عليها في المادة ١٤ سالفه الذكر.

٤ - وصف الاستمجال الوارد في المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤، لا ينصرف، كصريح هذا النص، إلا إلى الطعن في قرار لجنة المراضات، أما ما جاوز هذا الطعن، من أمور فصلت فيها المحكمة بصفة مبتدأة، فلا يتبد إليها وصف الاستمجال. ومن ثم فلا يجوز الاستناد إلى وصف الاستمجال للقول بضرورة اتباع الإجراءات والواعيد التي كان قانون الرفعات يوجب قبل تمديده بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ اتباعها في استئناف الأحكام الصادرة على وجه السرعة.

٥ - إذا أوجب القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تقديم الاعتراضات الخاصة بالتعويضات بطريقة معينة، وفي خلال ميعاد محدد وإلا كان تقدير المصلحة نهائياً، وإذا استأنز كان يرفق للمترض باعتراضه إذن بريد بالرسم للقرار كاملاً، وإلا اعتبر الاعتراض كأن لم يكن، وإذا رسم طريقاً خاصاً أو وجب اتباعه في الفصل في هذه الاعتراضات، وفي الطعن في قرارات اللجنة التي خصها بهذا الفصل، فإن مفاد ذلك أنه لا سبيل إلى طلب زيادة التقدير

هذا الطعن للطلبات الجديدة، ولو كانت في صورة طلبات عارضة.

ولا يسبغ الاختصاص على المحكمة، بنظر هذه الطلبات، سكوت الخصم عن الاعتراض عليها عند إبدائها، أو حتى اتفاق الطرفين على نظرها. ذلك أن الاختصاص في هذه الحالة لا يعتمد باتفاق الخصوم، وإنما بقيام موجه في القانون.

ومن ثم فطلب الطاعن المنزوعة ملكيته أمام المحكمة ولأول مرة، زيادة التمويض السابق طلبه أمام اللجنة، يعتبر طلباً جديداً، فيما يختص بالفرق بين مبلئي التمويض.

فإذا قبلت المحكمة الابتدائية الطلبات المدة وقضت بهذا الفرق فإنها تكون قد أخطأت بمجاوزة سلطتها، ويكون قضاؤها في ذلك قابلاً للاستئناف وفقاً للقواعد العامة، وفي المواعيد المادية المقررة في قانون المرافعات.

٣ - انتهائية الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المراضات في التمويض عن نزاع الملكية المنقطة العامة وفقاً للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤، لا تلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور.

فإذا تجاوزت هذا النطاق وقضت في طلبات مبتدأة لم تطرح على اللجنة، ولم تصدر

الذى تقدمه المصلحة التأمينية بإجراء نزع الملكية أى بطريق الاعتراض الذى رسمه .

بحيث إذا انقضى الميعاد المحدد لتقديمه ، فإنه يمتنع على المعارض أن يزيد فى طلبه للتعويض عن المبلغ الذى حددته وأدى عنه الرسم فى الميعاد . وتقتصر ولاية اللجنة على الفصل فى اعتراضه فى حدود هذا المبلغ .

٦ - متى كان منطوق الحكم موافقا للتطبيق الصحيح للقانون ، فإنه لا يبطل ما اشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية غير صحيحة . إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب ، من غير أن تنقض الحكم .

(ملن ١٨٩ لسنة ٢٩ ق)

٤٥٥

٧ من نوفمبر ١٩٦٣

أهمية : عنه . حكم ، تدليل ، عيب . قضي ، ملن ، أحواله . مخالفة القانون ، دفاع جوهري ، رد .

المبدأ القانوني :

صدور التصرف قبل تسجيل قرار الحجز لا يمنع ، طبقا للمادة ١١٤ من القانون المدني ، من الحكم ببطلانه إذا كانت حالة المته شائنة وقت التناقد ، أو كان الطرف الآخر على يئله منها .

وإذا كان الحكم الملمون فيه لم ينف غند حد القضاء للمطون عليها بما اختص به بموجب عقد القسمة غير المتنازع عليه ، وإنما

جاوز ذلك إلى القضاء بأخصاصها بالقدر الذى ادعى للطون عليه الأول بأن ملكيته قد آلت إليه بطريق الشراء من والدته بقدر مسجل ، وكان الطاعن قد طعن فى هذا القدر بالبطلان لصدوره من التصرفه وهى فى حالة عنه ، فإنه كان يجب على المحكمة قيل أن تقضى للمطون عليها بالقدر الذى يتناوله القدر المذكور ، أن تبحث الطعن الوجهه إليه ، وتقول كلمتها فيه ؛ إذ هو يعتبر دفعا جوهريا فى ذات موضوع الدعوى ؛ يترتب عليه لوصح الأيحكم للمطون عليها بيمض طلباتهم .

أما وقد تخلت المحكمة عن الفصل فيه بمقولة إن الدعوى لا تنسحب البعثة ؛ وأنه يخرج عن نطاقها فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور ؛

فضلا عن مخالفته للقانون .

(ملن ٢٠٣ لسنة ٣٩ ق)

٤٥٦

١٣ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - عقد عمل فردى ؛ عناصره ؛ عامل ، تبعيته . حكم تدليل ، عيب ، محام ، وكالة .
ب - محاماة ؛ وظيفة . حظر محام . ق ٩٨ لسنة ١٩٤٤ م ١٩ .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم المطون قد

استخلص قيام علاقة التبعية بين محام وزميل له مما أورده من أن : « علاقة العمل قد حدثت منتهى منذ بدء الأمر باميين ،

٤٥٧

١٣ من نوفمبر ١٩٦٣

غريبة : أرباح تجارية وصناعية ربطها ، إجراءاته
 ملن فيه نموذج ١٨ ، نموذج ١٩ ، ملن فيها .

للبدأ القانوني :

النموذج ١٨ ضرائب ، إنما يتضمن إخطار
 المول بمفاسر ربط الضريبة ، أما الإخطار
 بربط الضريبة عليه بطريق التقدير فيكون على
 النموذج ١٩ ضرائب . وللممول في خلال
 شهر من تاريخ إخطاره ، أن يملن في هذا
 الربط .

ومفاد ذلك أنه بعد الإخطار بالنموذج ١٨ ،
 قدر الشارع إمكان ثلاثي وجهات نظر مصلحة
 الضرائب والدول ، فلم يفتح باب الملن فيه ،
 وإنما قفعه بعد الإخطار بالربط على النموذج ١٩ .
 (ملن ١٥٠ لسنة ٢٩ ق) .

٤٥٨

١٣ من نوفمبر ١٩٦٣

١ — عمل : في ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ١/٤ ،
 طوائف مستتة منه ؛ هيئة بوغاز اлександرية ، مرشد ،
 مل . مؤسسة عامة .

ب — تحكيم : محل منازعة خاضعة لتوفيق
 والتحكيم .

ج — قس : ملن آثاره ، وقت تنفيذ ، تنفيذ .

للبادئ القانونية :

١ — المرشدون وعمال هيئة البوغاز

بالاسكندرية لا يستهون موظفين عموميين ،

وتجددت بمدد لمدة غير محددة ولم تكن منوطة
 بالانتهاء من مهمة معينة على سبيل التحديد ،
 كانتوافر علاقة التبعية والإشراف من تخصيص
 المدعى عليه للمدعى مكانا لعمله هو حجة بقر
 منشأته ، ويكفي ذلك لكي يكون المدعى عليه
 الحق في الرقابة والإشراف على المدعى وتوجيهه ؛
 ولاسيا أنه قادر من الناحية الفنية كحكام ، على
 إدارة عمل المدعى وعلى توجيهه في أدائه .

فإن هذا الذي أورده المحكم لا ينطوى
 على قصور ، إذ هو واضح الدلالة على أنه قد
 استخلص قيام علاقة التبعية من واقع أوراق
 الدعوى ، وأنه يكفي لتوافر عنصر التبعية قيام
 العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه ، على النحو
 الذي استظهره .

ومن ثم فإن هذه العلاقة تخضع لأحكام
 قانون عقد العمل الفردي ، لا لأحكام الوكالة .

٢ — النص في المادة ١٩ من قانون

الحماية ٩٨ لسنة ١٩٤٤ على عدم جواز الجمع
 بين الحماية والتوظيف ؛ لا يحول دون قيام
 علاقة التبعية بين عمال وزميل له ، متى توافر
 عنصر التبعية والإشراف .. إذ هي لا تمنى على
 المحامي في مكتب زميل له ، ولا تعتبره من
 قبيل التوظيف المنوع .

(ملن ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق) .

٤٥٩

١٤ من نوفمبر ١٩٦٣

دعوى : قبولها ؟ شرط صفة ؟ شخص اعتباري ؟
مصلحة مجارى ، حق تناقض . لسنة ١٩٤٩ .

للبدأ القانوني :

مضى كان الثابت أن المبلغ الذى أقامت
الشرة المطعون عليها الدعوى بطالب استرداده
على أساس أنها دفعت به بغير حق ، قد دفع إلى
مصلحة المجارى دفعتين فى سبتمبر ١٩٥٠
وبيناير ١٩٥١ ، وكانت مصلحة المجارى فى هذا
الحين تابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية
(الطاعنة) وفروعا من فروعها ، مما تعتبر منه
أن هذا المبلغ قد دخل فى ذمة هذه الوزارة ،
وكان قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية ١١٦
لسنة ١٩٥١ الذى قضى بالحقاق بعض أقسام
مصلحة المجارى بمجلس بلدى القاهرة لم يسلم
إلا من تاريخ نشره فى أول مارس ١٩٥١ ،
ولم يقرب هذا الإلحاق على قانون ١٤٥ لسنة
١٩٤٩ .

فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر توجيه
الدعوى إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية
صحيفا ، وألزمها وحدها المبلغ المطالب به على
الأساس المتقدم الذكر ، لا يكون مخالفا
لل قانون .

(طعن ٤١ لسنة ٢٩ ق)

ولا تربطهم بالدولة علاقة الوظيفة العامة .

وقيام الدولة بتحويل رسوم الإرشاد
إنما هو إجراء مقرر لتيسير تحصيلها وكفالة
هذا التحصيل ، بدليل أنها بعد تحصيلها تقدمها
لمهنة الإرشاد وبعد خصم المصروفات التى
أنفقتها .

ومن ثم لا تعتبر هيئة البوغاز مؤسسة
عامة ، ولا يرد عليها الاستثناء الوارد فى
الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون
٩١ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - المنازعات الخاصة للعرفيق
والتحكيم ، تشمل كل نزاع مهما تكن
صفته ، سواء كان ناشئا من خلاف فى تطبيق
القانون أو تأويله ، أو غير ذلك من أسباب
المنازعات الاقتصادية التى تستند إلى نص فى
القانون .

وإذا كان النزاع موضوع الطعن خاصا
باعتبار أجر الساعات التى أضيفت إلى أجور
العمال بقرار ١٥ من يولية ١٩٥٤ أجرا
أساسيا يدخل فى حساب المكافآت
والإجازات وإصابات العمل ، فإن هذا النزاع
يكون جماعيا ومتعلقا بصميم علاقة العمل .

٣ - الطعن بطريق النقض لا يبنى عليه
وحده ويعجزد وقف تنفيذ الأحكام أو
القرارات المطعون فيها .

(طعن ٤٢٧ لسنة ٢٩ ق)

٤٦٠

١٤ من نوفمبر ١٩٦٣

١ — دعوى : استئناف فرعية ، استئناف ، سرعة
في نظر دعوى . تنفيذ عقارى مرافعات ١١٨ و ٤٠٥
و ٤٨٢ ، ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ مرافعات (ملغى)
٠٦٠١ م
ب — حكم : تدليق ؟ عيب .

المبادئ القانونية :

١ — إنه وإن كان الشارع لم ينقل
حكم المادة ٦٠١ من قانون المرافعات الملغى
إلى قانون المرافعات الجديد ، فبما كانت تنص
عليه من الحكم في دعوى الاستحقاق
الفرعية على وجه الاستحصال ، إلا أن هذه
الدعوى تعتبر من قبيل المنازعة في التنفيذ ،
وهذا ما صرح به المذكرة الإيضاحية لمشروع
قانون المرافعات .

وإذا كانت الصفة المميزة لهذه الدعوى
في نظر القانون الجديد ، أن تكون قد رفعت
في أثناء إجراءات التنفيذ ، وطلب فيها إبطال
هذه الإجراءات ، فإن دعوى الاستحقاق الفرعية
تندرج في عموم نص المادة ٤٨٢ مرافعات ،
ويحكم فيها على وجه السرعة ، وهو ما كان
يستتبع بصل المادتين ٤٠٥ و ١٨٨ مرافعات ،
قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ،
أن يكون رفع الاستئناف عنها بطريق التكليف
بالحضور ، لا بطريق الإيداع .

٢ — متى كان الحكم قد قرر القاعدة
القانونية الصحيحة في المسألة المختلف عليها ،
وأقام هذه القاعدة على ما يحملها ، فإنه لم يكن
عليه بعد ذلك أن يرد استقلالاً على جميع الحجج
التي ساقها الطاعن لتأييد وجهة نظره المخالفة
لتلك القاعدة ، إذ أن ما أورده الحكم في
سبيل التدليل على النظر القانوني الذي أخذ به ،
يحمل الرد الضمني على تلك الحجج ويقيد
أطرافها لها .

ومن ثم يكون الملغى عليه ، بالقصور ،
غير صحيح .

(قضى ٣٠٩ لسنة ٢٩ ق)

٤٦١

٢٠ من نوفمبر ١٩٦٦

١ — عمل : عقد ، غير محدد المدة ، إنهاء ، مرسوم
٣١٧ لسنة ١٩٥٢ م ٤٥ ، وفاة ، عجز ، مرض .
ب — رب عمل : سلطته في تنظيم منشأته ، عقد ،
إنهاؤه ، إنبائه .

المبادئ القانونية :

١ — ما ورد في المادة ٤٥ من المرسوم
بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من النص على إنهاء
عقد العمل بوفاة العامل أو بعجزه عن تأدية
عمله ، أو بمرضه مرضاً يستوجب إقصاعه عن
العمل مدة معينة ، ليس إلا بياناً لبعض صور
إنهاء العقد بسبب قهري ، وحيث يكون انتهاءه
مرضياً لا مادياً .

٢ — النص في لأئمة الشركة على تحديد
سن الستين لتقاعد عمالها ، إنعاهو تصرفي صدر

بقانون فيها تضمنه من قواعد تنظيمية آسرة ،
أو من النظام العام ، بشأن أحوال استحقاق
مكافأة مدة الخدمة .

(طن ٤٧٨ لسنة ٢٩ ق)

٤٦٣

٢٠ من نوفمبر ١٩٦٣

ضريبة : أرباح استثنائية ، وماؤها ، تحدد الربح
الخاضع لها ؛ رقم القارة ، اذ ارده ، حول ، حق الاختيار ،
ق ٦٠ لسنة ١٩٤١ م ٣ ، ق ٢٢ لسنة ١٩٤٢ ،
قرارات وزير المالية ٢٤٧ و ٢٥٩ و ٢٨٠ لسنة ١٩٤١
و ٢٢ لسنة ١٩٤٢ .

المبدأ القانوني :

ميعاد اصدار رقم القارة بالنسبة
للممولين الذين يسكون حسابات متقطعة ، على
ما يبين من المادة الثالثة من القانون ٦٠ لسنة
١٩٤١ قبل تعديلها بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٣
والقرارات الوزارية المسجلة له ٢٤٢ و ٢٥٩
و ٢٨٠ لسنة ١٩٤١ ، و ٢٢ لسنة ١٩٤٢ ،
ينتهي في ١٥ من فبراير ١٩٤٢ .

وعدم تبليغ الممول اختياره إلى مصلحة
الضرائب خلال هذا الميعاد ينفي عليه سقوط
حقه في الاختيار ، وأن تعدد أرباحه الاستثنائية
على أسس رقم القارة المنصوص عليه في
الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ، وهو
١٢ / من رأس المال الحقيقي للمستثمر .

(طن ١٠ لسنة ٢٩ ق)

من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة في
إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها ، على الوجه
الذي يراه كفيلا بتحقيق مصالحه :

وإذا كان الثابت في الدعوى أن طيب
الشركة قدر من الطعون عليه وقت التعاقب
بالعمل ، ولم يعترض أو يثأزع في هذا التقدير
طوال مدة خدمته ، واستمرار هذا الوضع قائماً
ومستقراً بينهما إلى أن بلغ سن الستين ، وأنهت
عقده لهذا السبب ، فإن هذا الإنهاء لا يكون
بغير مسوغ .

(طن ٤٨٣ لسنة ٢٩ ق)

٤٦٢

٢٠ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - عقد عمل : إنهاء ، مسئولية السلف .
ب - مكافأة نهاية خدمة . قانون ، سريانه من
حيث الزمان . قاعدة تنظيمية آسرة . نظام عام . مرسوم
بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٧
المبادئ القانونية :

١ - صيرورة للنشأة فردية بعد أن كانت
شركة ، واستقلال أحد الشركاء بإدارتها ؛
لا يمنع من استمرار عقد العمل مع رب العمل
الجديد ، واعتبارها متصلة من وقت استخدام
العامل لدى رب العمل الأصلي ، كما لو كانت
قد أبرمت منذ البداية مع هذا الأخير .

٢ - متى كانت علاقته الممـسـل
قد استمرت إلى ما بعد تاريخ العمل بالمرسوم
بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، فإن ما لم يكن قد
تم واكتمل من آثارها ، يحكمه هذا المرسوم

٤٦٤

٢٠ من نوفمبر ١٩٦٣

قضى : طين ، أحكام ، إيداع . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٧ . صور ومستندات .

المبدأ القانوني :

مضى كان الطاعن لم يودع وقت التقرير بالطن صورة رسمية من الحكم الابتدائي ، واكتفى بتقديم صورة عرفية منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أحال على أسباب ذلك الحكم ، فإنه كان يجب على الطاعن إيداع صورة رسمية منه وقت التقرير بالطن ، عملاً بأحكام المادة السابعة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وإلا فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً . (طن ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠)

٤٦٥

٢١ من نوفمبر ١٩٦٣

موظف : التزاماته . اختراعه . حكم ، تدليل ، عيب . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ م ٢٨١ ، مدني م ٣/٦٨٨ .
للبدأ القانوني :

مقتضى العلاقة التنظيمية التي تربط الموظف بالدولة ، أن ما يكتشفه أو يبتدئ إليه من اختراع في أثناء قيامه بأعمال وظيفته ، أو بسبب قيامه بها ، يكون داخلاً في نطاق الوظيفة ، تملكه الدولة ، دون الموظف الذي لا يكون له أي حق فيه .

وهذا الذي تقتضيه علاقة الموظف بالدولة تقتضيه كذلك علاقة العامل يرب العمل ، على ما بين الملاحظين من تباين ، وذلك إذا كانت

طبيعة الأعمال التي تمهد بها العامل ، تتطلب منه إفراغ جهده في الكشف أو الإختراع ، وهيأت ظروف العمل للوصول إلى ما اهتدى إليه من ذلك .

وهذه القاعدة تستمد أساسها من أصول القانون العام ، قد قننها الشارع فيما يتعلق بالاختراعات بما نص عليه في المادة ٢٨١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن موظفي الدولة ، وللمادة ٦٨٨ / ٢ من القانون المدني .

وإذ كان اكتشاف الموظف عليه معدن (الكروميت) في أثناء إيفاده في بعثة على نفقة شركة كانت قد استأجرته من الحكومة ، لا يؤدي وحده إلى أن يكون هو صاحب الحق في هذا الكشف .

إذ لو كانت هذه البعثة قد أوفدت خصيصاً لهذا الكشف ، وكان استخدام الموظف عليه في تلك الفترة لهذا الغرض ، فإنه وفقاً للقواعد المتقدمة يكون الحق فيها امتدت إليه البعثة من كشف ، للشركة دون الموظف عليه .

وإذ غفل الحكم المطعون فيه عن القواعد المتقدمة ، ولم يمين ببسبب العلاقة التي كانت تربط الموظف عليه بالشركة في فترة الإجارة على ضوء هذه القواعد ، ولا أثر البعثة الثانية التي أوفدته فيها المصلحة التابع لها على ما وصل إليه من اكتشاف ، فإن الحكم يكون مميلاً بما يستوجب نقضه .

(طن ٣٧٧ لسنة ٢٨٠٠)

المستحق عن نزع الملكية ، ثم انقضت المواهيد التي حددها القانون للانهاء من إجراءات تقدير التمويض في حالة عدم الاتفاق عليه ، دون أن يصل إلى المالك أى إخطار من الخبير يمكن أن يصدق عليه بأن جهة الإدارة تازعة الملكية ، قد سلكت فعلا الطريق الذى الرمها القانون اتباعه لتقدير التمويض في تلك الحالة ، فإنه يكون لهذا المالك أن يلجأ إلى المحكمة المختصة ، ويطلب منها تقدير هذا التمويض بذات الوسيلة التى عينها القانون . وهى تقديره بمعرفة أهل الخبرة .

(ملن ٢٢٨ لسنة ٢٩)

٤٦٧

٢١ من نوفمبر ١٩٦٣

- ١ - عقد : إدارى ، تكييفه
- ب - غرامة تأخير : عقد إدارى ، شرط جزائى
- ج - ضرر : غرامة تأخير ، عقد إدارى
- د - تنفيذ عين : عقد إدارى ، إخلال بمعاقد مع الإدارة بالتزامه .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان العقد قد أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام ، واحتوى على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص ، فإن هذا العقد يعتبر عقدا إداريا تحكمه أصول القانون الإدارى دون أحكام القانون المدنى .

٤٦٦

٢١ من نوفمبر ١٩٦٣

نزع ملكية : منفعة عامة ؟ تمويض ، تقديره . ق
ل سنة ١٩٠٧ .

للبادئ القانونية :

يبين من نصوص القانون لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية المقاربات للمنفعة العامة ، أن الشارع فى سبيل توفير الضمان الكافى لحماية حق الملكية وصيانة حقوق ذوى الشأن ، قد حرص على أن يتم الاتفاق على التمويضات المستحقة عن نزع الملكية أو تقديرها ، بمعرفة أهل الخبرة فى حالة عدم حصول الاتفاق ، وايداع هذه التمويضات على ذمة مستحقيها فى ميعاد قصير عقب نزع الملكية ، وقبل الاستيلاء الفعلى .

وإذا كان مقتضى أحكام هذا القانون ، أنه لا يجوز لذوى الشأن الانتهاء مباشرة إلى المحكمة لطلب التمويض المستحق عن نزع الملكية عند عدم الاتفاق عليه ، إلا أن هذا الحظر مشروط بأن تكون جهة الإدارة قد اتبعت من جانبها الإجراءات التى أوجب القانون اتباعها لتقدير التمويض فى هذه الحالة .

فإذا لم تلتزم هذه الإجراءات ، واستولت فعلا على المقار النزوعة ملكيته ، ولم يحصل الاتفاق بينها وبين المالك على التمويض

حساب ذلك المتعاقد فيتحمل جميع نتائجها المالية، ومن هذه النتائج المصروفات التي تنكبدها الإدارة في عملية الشراء من متعهد آخر، فإذا نص في العقد على طريقة تحديد هذه المصروفات حق للإدارة اقتضاؤها كاملة على هذا الأساس، دون أن تطالب بإثبات ما انتقته منها فعلا.

(طن ٢٦٧ لسنة ٢٩ ق)

٤٦٨

٢٧ من نوفمبر ١٩٦٣

دفعة رسم، أوراق، فرائطس مالية، تقديره، في ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩، ق ٤٤ لسنة ١٩٣٩.

للبدأ القانوني :

مفاد الفقرة (١) من المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٧، للتعق بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩، الذي ألغى القانون ٤٤ لسنة ١٩٣٩، وما دار في شأنهما من مناقشات في مجلس البرلمان، انتهت إلى تعديل عبارة (القيمة الاسمية المدفوعة فعلا) ، الواردة بمشروع الحكومة، إلى عبارة :

(من قيمتها الاسمية)، أن الشارع أورد التعديل على القيمة الاسمية المدونة على الأسهم والسندات غير المقيدة بالتقديرة الرسمية بالبرصة في إخضاعها للرسم المقرر .
(طن ٣٠٩ لسنة ٢٨ ق)

٢ — غرامات التأخير التي تنص عليها العقود الإدارية تختلف عن الشرط الجزائي في العقود المدنية ؛ إذ أن هذه الغرامات جزاء قصد به ضمان وفاة المتعاقد مع الإدارة بالتزامه في المواعيد المتفق عليها، حرصاً على المرفق العام بانتظام، وأطراد.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يحق للإدارة أن توقع التزامات المخصوص حليها في تلك العقود، من تلقاء نفسها، ودون حاجة إلى صدور حكم بها؛ وذلك بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت التزامات جزاء لها. كما أن لها أن تستعمل قيمة هذه التزامات من المبالغ التي تكون مستحقة في نفسها للمتعاقد المخالف.

٣ — لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على وقوع الضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد بالتزامه؛ ومن ثم فلا تلزم الإدارة بإثبات هذا الضرر، كما لا يجوز للطرف الآخر أن يلازع في استحقاقها التزامات كلها أو بعضها، بحجة انتفاء الضرر، أو البالغلة في تقدير التزامات في القدر، للدرجة لا تتناسب مع قيمة الضرر الحقيقي.

٤ — إذا كان للإدارة سلطة توقيع التزامات عند التأخير في تنفيذ الالتزام فإن لها أيضاً سلطة التنفيذ المباشر، بأن تحمل بنفسها محل المتعاقد التخلف أو للقصر في تنفيذ الالتزام، أو تمهد بتنفيذه إلى شخص آخر، يتم هذا الاجراء على

وإذا كان الثابت من الدعوى، أن الطاعن لم يبدأ خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، إلا بعد إلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٥٠، فإنه لا يمكن خضوعه للضريبة الخاصة عن نشاط تجارى لم يبدأ إلا بعد إلغائها .
(قضى ١٤٨ لسنة ٢٢٩)

٤٧٠

٢٧ من نوفمبر ١٩٦٢

أحوال شخصية

أ - ملاق : على مال : أحوال شخصية للمصرين .
ب - لوث : موافقة : ملاق : أحوال شخصية للمصرين .

المبادئ القانونية :

١ - الطلاق على مال ماهر يمين من جانب الزوج ، ومعاوضة من جانب الزوجة ، لا يمين إلا بإيجاب وقبول من الجانبين .

وإذا كانت عبارة الإقرار الصادر من الزوجة إنما تتضمن إبرامها زوجها من مؤخر صداقها ونفقها وجميع الحقوق الزوجية المترتبة لها بموجب عقد الزواج ، مقابل حصولها على الطلاق ، وقد خلت مما يفيد إيقاع الزوج يمين الطلاق على زوجته مقابل هذا العرض ، فإن هذه العبارة بمجرد أنها لا تمدو أن تكون مجرد إيجاب من الزوجة ، بمرض العرض على الزوج مقابل حصولها على الطلاق لم يصادفه قبول منه بإيقاع الطلاق فعلا .

٤٦٩

٢٧ من نوفمبر ١٩٦٢

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، ومأخوذا ، تقدير حكمى ، أرباح ١٩٤٧ .
ضريبة : أرباح استثنائية ، شرط الخضوع لها .
ق ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

للبادئ القانونية :

١ - إذ نصت للمادة الأولى من الرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، على أنه : (استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ : تختص الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .
فإذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ ، أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة ، اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عليه عن أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استأنفه ، فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه إذا بدأ للمول نشاطه الخاضع للضريبة خلال هذه السنة ، وجب اتخاذ أرباح السنة التالية أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات التالية .

٢ - يشترط تخضوع الممول للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ، وفقا للمادة الأولى من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، أن يكون من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية .

دون أولاد البطون في كل طبقة . ثم إذا اترض أولاد الذكور البطون الظهور ، وأقام الموت عن آخرهم ، كان ذلك وفقاً شرعياً على من يوجد من أولاد بنات الواقف ذكورا وإناثا ، فإن ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف أراد أن لا ينتقل نصيب البنت لأولادها ، مادام يوجد أحد من أبناء الظهور .

ولا وجه لقول باستحقاق ابن البنت هذا النصيب بوصف كونه ابن ظهير ، لأنه وإن كان يستحق في نصيب أبيه ، إلا أنه لا يستحق من نصيب أمه ، وإلا فإنه يكون قد شارك في استحقاقه له ، وانتقل هذا النصيب إليه قبل أن تأتي نوجه فيه ، وهي مشروطة باقراض أولاد الظهور .

« ملن ٢١ لسنة ٣١ ق »

٤٧٢

٧٨ من نوفمبر ١٩٩٣

- ١ — دعوى : قسيتها ، تقديرها . ارتفاق . مرافعات . ٣٢ و ٣٠ ٢
 - ب — قسني : ملن ، حالاته . اختصاص ، دعوى ، قسيتها ، تقديرها . مرافعات ٤٤٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٩ ٢٣ ٢
 - ج — حكم : تدليل ، عيب : تحقيق ، حق ارتفاق ، مرور ، ملكية بالمدعى الطويلة .
- للإدعى : القانونية :

١ — متى كانت الدعوى قد أريد بها نفي حق ارتفاق يدعيه المدعى عليه ، فإنها تكون من الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاق في معنى المادة ٣٢

ومن ثم فلا يتحقق فيها وصف الطلاق على مال وشروطه ، وبالتالي لا يقترب عليها أثره المقرر شرعا .

٢ — الطلاق البائن بينونة صغرى ، يستوى مع البائن بينونة كبرى ، في المنع من الميراث شرعا .

(ملن ٩ لسنة ٣٠ ق)

٤٧١

٢٧ من نوفمبر ١٩٦٣

أحوال شخصية

وقف : واقف ، شرطه ، خشيته . ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦

المبدأ القانوني :

يحمل كلام الواقف على المعنى الذي أراده ، إعمالاً للمادة العاشرة من قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٦٤ .

وإذا كان الثابت من كتاب الوقف أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على زوجاته أمهات أولاده ، وعلى أولاده ذكورا وإناثا ، ثم من بعدهم على أولاد الذكور منهم الظهور ذكورا وإناثا ، دون أولاد الإناث منهم البطون ، بحيث إذا ماتت بنت الصلب الظهور لا يكون لأولادها ذكورا وإناثا شيء في الوقف المذكور ، مادامت أولاد الظهور .

وكرر ذلك في كل الطبقات إلى أن قال في آخر الإنشاء والشروط : ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك أولاد الظهور ،

في قانون الرافعات، غير القاعدة الواجب تطبيقها. بل يجب أن يثبت لمحكمة النقض أيضاً، أن قيمة الدعوى بحسب القاعدة الصحيحة المنطبقة، تخرج عن نصاب المحكمة التي حكمت فيها، وذلك حتى يكون الطعن ذا جدوى، وحتى تستطيع محكمة النقض أن تفصل في مسألة الاختصاص، وتعين عند الاقتضاء، المحكمة المختصة طبقاً لما تنص عليه المادة ٤٢٤ مرافعات، المقابل للمادة ٢٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض تحقق ما تمسك به الطاعن من أن البائع له كسب ملكية حق ارتفاق المرور على الأرض موضوع النزاع، بالملء الطويلة المكسبة للملكية، واستند في ذلك إلى مجرد عدم النص على وجود هذا الحق للبائع في القدر الصادر منه للطاعن، وإلى وجود طريق آخر رئيسي أيسر للوصول إلى القطعة المبيعة منه للطاعن، فإن هذا الذي استند إليه الحكم، ليس من شأنه أن يؤدي بطريق اللزوم إلى النتيجة التي انتهى إليها. ويكون الحكم المطعون فيه مشوباً بفساد الاستدلال.

«طعن ١٢٧ لسنة ٢٩ ق»

من قانون الرافعات، ويجب تقدير قيمتها طبقاً لنص هذه المادة، باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه الحق. إذ يستوى في اعتبار الدعوى كذلك، أن تكون قد رقت بطلب ثبوت حق ارتفاق، أو بطلب نفيه.

ولا يغير من انصاف الدعوى بالوصف المتقدم، أن يكون مدعيها قد طلب فيها أيضاً غلى الحال التي فتجها المدعى عليه على الأرض المتنازع على تقرير حق الارتفاق عليها وإزالة المواسير التي مدها على هذه الأرض.

ذلك أن طلبه هذا يعتبر نتيجة مقترنة على طلبه الأصلي، التضمن نفى حق الارتفاق، وبالتالي طلباً تابعاً له.

وإذا كان هذا الطلب التبعي مما لا يقبل التقدير بحسب القواعد النصّوص عليها في قانون الرافعات، فإنه لا يدخل في الحساب عند تقدير قيمة الدعوى، وذلك علماً بالمادة ٣٠ من القانون المذكور.

٢ - لا يكفي للنقض الحكم المخالفته قواعد الاختصاص، أن تكون محكمة الموضوع قد أخطأت وطبقت، عند تقديرها لقيمة الدعوى، قاعدة من قواعد التقدير الواردة

بضريبة الملاحة المقررة بالرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ يقع على المجهول، ذلك أن نصوص هذا القانون صريحة في تقرير ذلك.

وهذه الضريبة تختلف عن الرسم البلدى
فى طبيعة التكليف المالى المفروض فى كليهما ،
ولا يعتبر الرسم تابعا للضريبة ، حتى يأخذ
حكمها بطريق التهمة أو القياس .

٢ - وعاء ضريبة الملاهي، على ما تنقضي به المادة الأولى من الرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣، هو أجرة الدخول، أو أجرة المكان في محال الفرحة.

وهذه الأجرة تشمل جميع ما يدفعه المهور
ظهير دخوله المسمى ، ومن ثم فإذا قام المستغل
للمسمى بتحصيل الرسم البلدي المقرر مع ثمن
التذكرة من جهوز الرواد ، فإن هذا الرسم يعتبر
بهذه المثابة من ضمن أجرة الدخول ، وتسرى
عليه بالتالي خريبة الملاهي .

٣ - لصلصة الأموال المقررة ، استناداً إلى العادة ١٢ من المرسوم بتاريخ ٨٥ لسنة ١٩٣٣ ، مطالبة المستقلين لمصال الفرجة والماهي ، بتكلفة كل فرق يتضح بين المستحق من الضريبة ، وما حصل منها فعلاً .

ولا يجوز دون ذلك خطأ المصلحة
باعتبارها تذاكر المخول المبين عليها قيمة
الرسم البلدي ، ذلك أن هذا الخطأ لا يكسب
التمتع أى حق . ولا يمنع من مطالبتها بآفاق

285

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - بطريرك: رسم على اللامى ، ضرية ، التزاميا ،
عجوة . ق ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ م ٧٣ ومرسوم
١٢ كانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ م ١٤٠ ، ٧ ، ١٢

ب — ملاح: ضريبة، وعائها .

جـ - ضريبة : ملاهي ، إعفاء ، تمصيل .

د - وفاء : ثنية، يانعة. أصر حال ٢٥ مارس
١٨٨٠

٣٨١/١/٣٧٧

المبادئ القانونية :

١ - عبء الالتزام بالرسم البلدي المقرر على السلاحي ، إنما يقع على أصحابها ومستفيديها ، وليس على روادها من الجمهور ، شأنه في ذلك شأن سائر رسوم البلدية المقررة على باق المحال والمقارات والأشياء المبيّنة في المادة ٢٣ من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

ولا يجدر في سمعنا النظر كون الرسوم على
الملاهي تعددت على أسس متفاوتة للأسس
التي اتبعت في تحديد الرسوم على غيرها من
المحال المذكورة ، وبواقع نسبة مئوية من
القيمة الأصلية لتذاكر الدخول .

ذلك أن هذه المغايرة أمر يقتضيه اختلاف أوجه الاستغلال في كل منها، وليس في تلك للمغايرة دلالة على أن عبء الالتزام بالرسم البلدي على الملاك يقع على عاتق الرواد.

ولا وجه لتعدي بأن عبء الالتزام

فقرة أولى ٣٨١ من القانون المدني القائم، يسقط الحق في المطالبة بالمستحق من ضريبة الملاهي بمضى ثلاث سنين ميلادية من تاريخ استحقاقها.

(طن ٢٥٠ لسنة ٢٨ ق)

٤٧٤

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - حيازة : دعوى، حق، فاضل الحيازة، تعرضه .
ب - دعوى : حيازة ؟ مدعى عليه، حق، طبعه .
ج - من تعرض : دعوى ، حكم ، تقريره أن الطاعن أقام السام عليه داخل المدة .

للبيدء القانونية :

١ - متى كان استناد الحكم إلى استمرار استعمال المطعون عليه للممر، سواء بالمطسل الذي لا نزاع فيه ، أو بالمرور الذي استخلصه من أقوال الشهود ، يكفي أن يكون أساساً للقضاء بجمع التعرض ، وكان ماجاء بالحكم من ثبوت حق الطعون عليه في ارتفاق المطل والروور ، استناداً إلى المحكم الصادر لمصلحته ، ليس إلا تقريراً لواقع ، للاستئناس به في تبين الجائزة وصفها ، فانه يكون غير صحيح ماينما الطاعن على الحكم من أنه ينفي قضاءه على أساس ثبوت الحق .

الضريبة المستحقة وفقاً للقانون ، إذ لا يجوز الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

٤ - الأمر المالي الصادر في ٢٥ من مارس ١٨٨٠ ، يستلزم بالنسبة للبيان الخاص بالمبالغ للراد التنفيذ من أجلها ، استعمال ورق التبييه والإنذار على مقدار المبالغ للمستحقة ، دون أى تفصيل آخر لها .

٥ - تنص المادة السابعة من الرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ على أنه : (يجب على أصحاب المحال أن يوردوا في اليوم التالي لسكل خلفه إلى أقرب خزانة تابعة لوزارة المالية ، جميع المبالغ المستحقة من الضريبة على الدخول أو أجور الأمكنة) .

كانتص المادة ١٢ على أنه : (يجب على المستقلين تكملة كل فرق بالنقص بين المستحق من الضريبة وبين المودع بخزانة وزارة المالية ؛ وذلك في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ الإخطار الذي يرسل إليهم بذلك) .

ومفاد ذلك أن ضريبة الملاهي ليست من الضرائب السعوية التي يبدأ سريان التقادم فيها من نهاية السنة التي تستحق فيها وبالتالي فإنه طبقاً لقانون ٢ لسنة ١٩٤٠ ٤ والمادتين ٣٧٧

بعد في الدعوى الثانية ، أى الطرفين قبل الآخر ، من حقوق متفرعة عنها .

فإذا كان الثابت أن الطاعنين أقاما دعوى بطلب الحكم لما بصحة وثفاذ عقد البيع الصادر لهما من المظنون عليه الثانى ، عن جزء من المنزل محل النزاع ، واختص الطاعنان فى هذه الدعوى المظنون عليها الاولى ، باعتبارها مالكة على الشروع فى هذا المنزل وطلبا لذلك أن يكون الحكم فى مواجهتهما .

وأنحصرت منازعة هذه المظنون عليها فى تلك الدعوى ، فى أن المنزل الذى وقع عليه البيع موقوف ، وأن نصيب الهائغ فيه يقل عما باعه للطاعنين .

وقضى للطاعنين فى الدعوى المذكورة بصحة وثفاذ عقد البيع عن نصف المنزل ، لقاء الثمن المبين بالمقد .

ثم أقامت المظنون عليها بعد ذلك دعوى ضد الطاعنين والبائع لهما (المظنون عليه الثانى) بطلب أخذ هذا القدر بالشفعة فى نظير ثمن يقل عن الثمن الوارد بالمقد سالف الذكر .

إذا كان ذلك فإن الموضوع يكون مختلفا فى الدعويين .

٢ — لا يقبل من للدعى عليه فى دعوى الحيازة ، دفعها بالاستفاد إلى نقي الحق .

٣ — فصل التعرض الذى يصلح أساسا لرفع دعوى منع التعرض ، يتحقق بمجرد تكثير الحيازة والمنازعة فيها .

فإذا كان الحكم المظنون فيه قد أورد فى أسبابه عن فصل التعرض أن للمستأنف عليه (الطاعن) قد أقام السلم جسيمه بصدء الأربعة ، داخل للمر ، وأنه بذلك يمتدثر متعرضا للمستأنف (المظنون عليه) ، فهذا حبه بياانا لفصل التعرض .

(ملن ٢٩ لسنة ٢٩ ق)

٤٧٥

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٢

إثبات : قوة الأمر المقضى ؟ نقض ، ملن ، مخالفة حكم سابق .

للبدأ القانونى :

النق من إعادة النزاع فى السألة للقضى فيها ، يشترط فيه أن تكون السألة واحدة فى الدعويين ، ويجب لتوافر هذه الوحدة أن تكون للسألة للقضى فيها نهائيا مسألة أساسية ويكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى ، واستمرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول ، وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدميه

فصل في هذه المسألة ، بل ما كان تقبل من
الطعون عليها إثارة مثل هذه المنازعة في تلك
الدعوى .

ومن ثم فإن الطعن بالنقض في الحكم
الصادر في الدعوى الثانية ، بدعوى صدره
على خلاف حكم سابق ، يكون غير جائز .

(ملن ٩٣ لسنة ٢٩ ق)

كما أن قضاء الحكم الصادر في الدعوى
الأولى بصحة عقد البيع نظير الثمن المبين فيه ؛
لا يعتبر فصلاً في حقيقة الثمن الذي حصل به
البيع ، تحتاج به للطعن عليها الأولى ، ويعتنع
عليها معه إثارة النزاع في حقيقة هذا الثمن في
دعوى الشفعة التي رفضها بعد ذلك ؛ إذ لم يكن
هذا الثمن محل منازعة من أحد في الدعوى
الأولى ، حتى يعتبر أن الحكم الصادر فيها قد

قضاء المحكمة الإدارية العليا

هيئة الفصل بنهر الطريق التأديبي

٤٧٦

١٣ من فبراير ١٩٦٣

اختصاص : تمويض، عزن ، جرد ، لائحة مخازن ،
المشتريات ، دفتر عزن .

للبدأ القانوني :

المادة ٤١٨ من لائحة المخازن والمشتريات

تنص على أن مدير المخازن أو من ينوب عنه ،
يقوم بإجراء عملية جرد عن بعض موجودات
المخازن الرئيسية من أصناف مستديمة ومستهلكة
مرة كل شهر ، في مواعيد غير معينة .

فإذا كان للدعي قد استعمل الرخصة التي

حولته إياها المادة ٤١٨ ، وأنتاب عنه رئيس

المخازن في القيام بعملية الجرد الجزئي ؛ فلا

يكون قد أهمل في مباشرة اختصاصه المنصوص

عليه في هذه المادة وإن كان هناك إهمال في

عملية الجرد الجزئي ، فيسأل عنه من نذب

للجرد ؛ لأن هذه الإنابة هي تمويض

بالاختصاص وعلى من فوض أن يبين كل

ما يشترطه النصوص وتلزم الأحكام ، فإذا

كان هناك خروج عليها ، فإن المسألة تقع على

طاقم من انتدب .

ولغاقر الخزينة مشمول عنها أمعاء

المخازن ؛ ورئيس أمعاء المخازن هو المشمول

عنها وعن مراجعتها .

(قضية ١٠٧٩ لسنة ١٤٤٠ في رئاسة وعضوية المادة
الأسانفة أحمد فهمي اليلالوي وعمد عبد الجواد حسين
وسائق حنى مبروك المششارين)

٤٧٧

١٣ من فبراير ١٩٦٣

١ - عقوبة : توقيع الإدارة إياها رغم إحالة الموظف
للساكنة التأديبية . ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤م ٩٥ .

ب - ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ : موظف صغير ، انطباعه
عليه . محرر قانون سابق عليه .

ج - قانون . ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، سريته على
الماضي .

للبادئ القانونية :

١ - وإن كان لا يجوز لجهة الإدارة بمد

إحالتها الموظف إلى المحكمة التأديبية لحاكته

عن مخالفة إدارية نسبت إليه ، أن تقمع

نفسها بوضع عقوبة على الموظف لذات الفعل

للتسبب إليه ، إلا أن هذا الحكم لا يصرف

بحال إلى الحالة التي يكون للشارع قد أوجب

على الإدارة بعض في قانون خاص أن تصدر

من لديها قرارا بجزاء معين بالنسبة لمخالفة

بعضها ، إذا ظم موجه .

المقرر :

ومن حيث أن القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ،
المعدل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن شركات
المساهمة وشركات التوصية بالأسم ذات
المسئولية المحدودة ؛ قد نص في المادة ٩٥ بند
(١) على أنه لا يجوز الجمع بين الوظائف العامة
التي يتناول صاحبها مالياً وبين إدارة أو عضوية
مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة ، أو الاشتراك
في تأسيسها ، أو الاشتغال ولو بصفة عرضية
بأى عمل ولو على سبيل الاستشارة ، سواء أكان
بأجر أم بغير أجر ، حتى ولو كان حاصله من
الجهة الإدارية التابع لها على ترخيص ينحله العمل
خارج وظيفته العامة .

ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص
في الاشتغال بمثل هذه الأعمال بمقتضى إذن خاص
يصدر في كل حالة بذاتها .

كما نصت هذه المادة في بندها الثاني على أن :
يفصل الموظف الذى يخالف هذا الحظر من
وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد
تحققها من ذلك ، كما يكون باطلاً كل فعل يؤدي
بالمخالفة لحكم الفقرة السابقة ، ويلزم المخالف
بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة
لخزاة الدولة .

ومن حيث إن هذا النص واضح الدلالة
في وجوب فصل الموظف الذى يخالف الحظر
المصوص عليه فيه ؛ فنصدر الإدارة قراراً تفصل
بمجرد تحققها من وقوع المخالفة .

ولم يحسم الشارع للإدارة شريكاً في هذا
الاختصاص وأسنده إليها وحدها ، فمارس

٢ - القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، ينصب
الحظر الوارد بالمادة ٩٥ منه على كبار الموظفين
وصغارهم سواء .

كما يمتد أثره إلى المراكز القانونية
السابقة عليه .

٣ - القانون ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ هو الذى
استحدثت إلزام المخالفين لأحكام المادة ٩٥
من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بأداء ما يكون
قد قبضوه من الشركة المساهمة لخزاة الدولة .
فإذا كان هذا القانون لم يتضمن أى نص على
العمل الذى استحدثه بأثر رجعى ، وكانت
القاعدة القانونية لا تطبق إلا على الوقائع التى
تنشأ من تاريخ صدورهما ، ولا تسرى على
ما سبق ذلك من وقائع باعتبارها تدخل في
الجال الزمنى لقاعدة قانونية أخرى ، فلا
يجوز الخروج على هذا الأصل إلا بمقتضى
نص في قانون ، وليس في أداة أدنى
منه .

وإذا كان القانون لم يتضمن أى نص
على العمل بالحكم الذى استحدثه بأثر رجعى
فإن المخالف لأحكام القانون ٢٦ لسنة
١٩٥٤ ، لا يلزم بالرد بالبنق إلى ما قبضه ،
إلا اعتباراً من تاريخ نشر القانون ١٥٥ لسنة
١٩٥٥ ، في ١٧ من مارس .

الإجراء من تراخي توقيعه. بعد فوات مدة قد تطول بين ارتكاب الموظف المخالفة، ومجازاته عنها . .

وعلاقة الموظف بالحكومة تنظيمية تحكمها القوانين والوائح . ومركز الموظف هو مركز قانوني عام يجوز تعديله وفقاً لمتغيرات المصلحة العامة بقرار تنظيمي جديد ، يسرى بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، وليس له أن يحتاج بأن له حقاً مكتسباً في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذي عين في ظله .

ومرد ذلك إلى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذا يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقاً لمتغيرات المصلحة العامة ، ويتفرع على ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف بأثر حل مباشر من تاريخ العمل به .

ومن حيث أنه يستفاد من نص المادة ٩٥ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، أن الخطر وارد بها جاء من العموم بحيث يسرى على جميع من يتولى وظيفة عامة تتناول صاحبها مرتباً ، وبمجمع من إدارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل أو استشارة فيها ، سواء أكان ذلك بأجر أم بغير أجر ، ولم ينص وظيفة دون أخرى فلا يكون لقول بأن هذا القانون لا يسرى على صفار الموظفين ، سند من القانون .

ومن حيث إن إلزام المدعى رد جميع ما تقاضاه . .

حياله نوعاً من سلطتها للقيادة فتصدر قرارها التنفيذي بالفصل الواقع بقوة القانون ، عند تحقق شروطه وتوافر ضوابطه .

ولذا كانت الإدارة قد تداركت الخطأ الذي وقعت فيه بإحالة المدعى إلى المحاكمة التأديبية ، وأصدرت قرارها بالفصل من الخدمة استناداً للحق المخول لها بمقتضى للمادة ٩٥ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . فمن ثم يكون هذا القرار الصادر من المدير العام لمنطقة القاهرة الجنونية بفصل المدعى من الخدمة هو صدر من عتص بإصداره قانوناً ، وفي حدود السلطة المخولة له .

والقول بأن هذا التصرف من جهة الإدارة يسلب المحكمة المختصة اختصاصها ، ويطلق يد الجهة الإدارية في العبث باختصاصات القضاء التأديبي ، هذا القول غير صحيح على الإطلاق : إذ أن الشارع قد أصاب اختصاصاً تأديبياً للرئيس الإدارى والموظف المخالف ، باعتباره رئيساً للجهة التى يتبعها ، ويمثل في توسيع سلطته التأديبية بحيث أصبحت تشمل إصدار قرار الفصل إذا ما ثبت لدى الجهة الإدارية التابع لها الموظف من التحقيق الذى تجزمه معه في هذا الشأن ، قيامه بمخالفة الحظر المنهوه عنه .

وقد قصد الشارع من ذلك أن يكون الجزاء على مخالفته ذلك الحظر سريماً ورادعاً ، فلم يخول غير الجهة الإدارية الحق في الفصل في هذه المخالفة .

ذلك أن المرض على المحكمة التأديبية لكى يحكم بالفصل ، إصدار الجراء ، لما في ذلك

وهذا الاتجاه اليسر لقضائنا الإدارى ،
يجب أن يقوم على دلائل واضحة ، تفيد
الإثبات العكسى لقريفة الرضى ، ولا يكفى
فيه مجرد بحث الجهة الإدارية التنظيم ، لأن
البحث لا يعنى ولا يفيد أن الجهة الإدارية
خرجت عن الرضى ، مما يفتى قريفته ، ويبيح
للمتظلم انتظار قرارها بالقبول .

(قضية ٢ لسنة ١٦ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة أحمد فهمى البيلوى رئيس المحكمة ومحمد
عبد الجواد حسين ولطفى نجيب عبدالله المستشارين)

٤٧٩

١٣ من فبراير ١٩٦٣

صلاحية الحكم : تنج ، لب - مجلس مخصوص .

المبدأ القانونى :

قيام صلة النسب لا يمكن أن تعتبر سببا
من أسباب عدم الصلاحية ، لأن عدم
الصلاحية فى هذه الحالة إنما يفترض قيام
الخصومة بين المدعى وبين من تقوم بينه وبين
أحد أعضاء المجلس صلة القرى ، وهذا مالم
يتوافر فى القضية المروضة .

إذ أن رئيس محكمة استئناف المنصورة ،
وإن كان قد سبق أن حقق مع المدعى وأحاله
إلى مجلس التأديب الابتدائى ، وطلب من
السيد الوزير استئناف الحكم الابتدائى ،
إلا أنه لا يعتبر خصما للمدعى فى الدعوى
التأديبية التى كان ينظرها المجلس للخصوص
ولا صفة له فى هذه الدعوى ، ولا صلة له بها .

٤٧٨

١٣ من فبراير ١٩٦٣

مبدأ : ستين يوما ، تنظم ، انتظار نتيجة بد معنى
الستين يوما ، شرطه

المبدأ القانونى :

السادة ٢٢ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩
بشأن تنظيم مجلس الدولة ، تنص على أن :
يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التنظيم دون
أن تجيب عنه السلطات المختصة ، بمثابة
رفضه .

فإذا قيد التنظيم فى ٩ من يولية ١٩٥٩ ،
وجب رفع الدعوى فى أجل ينتهى فى ٩ من
نوفبر ١٩٦١ .

ولا ينال من هذه النتيجة ، أن المحكمة
الإدارية العليا إجازت إنتظار للدعى فى رفع
دعواه لبحث الجهة الإدارية سحب القرار
المطعون فيه من علمه .

ذلك أن قضائنا الإدارى ، ولو أن اعتبر
قريفة الرضى باقضاء الستين يوما الأولى ،
دون أن تجيب الجهة الإدارية عن التنظيم ،
قريفة بسيطة يمكن إثبات عكسها . ويستفاد
هذا الإثبات العكسى من اتجاه الجهة
الإدارية لإتجاهها إيجابيا بالتصالح مع المتظلم ،
أو إيجابته لتنظله . وعلى ذلك تستطيل مدة
العلمن فى القرار ، ولا تبدأ مدة الستين يوما
الثانية إلا بالقرار الذى يصدر منها بالرفض .

المدعى إلى الإصلاح الزراعى يحرمه الترقية إلى درجة أولى بطريق الاختيار مستقبلا .
(القضية ١٠٣٩ لسنة ١٣ فى رئاسة وعضوية السادة الأسانفة أحمد فهمى اليللاوى رئيس المحكمة ، و محمد عبد الجواد حنين ، وصادق حسن مبروك المستشارين) .

٤٨١

٢٠ من فبراير ١٩٦٣

١ - قرار تأديبى . سببه
ب - سبيل : بطل طيبة عمل مينة ، مزاولتها
فى غير أوقات العمل الرسمية بدون ترخيص . دليل .
المبادئ القانونية :

١ - القرار التأديبى شأنه شأن أى قرار إدارى آخر ، يجب أن يقوم على سبب يسوغ تدخل الإدارة لإحداث أثر قانونى فى حق الموظف : وهو توقيع الجزاء ، للنهاية التى استند فيها القانون ، وهى حسن سير العمل . ولا يكون ثمة سبب للقرار إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ التدخل . وللقضاء الإدارى فى حدود رقابته القانونية أن يراقب من صحة قيام هذه الوقائع ، وصحة تكييفها القانونى . وهذه الرقابة تجد حدها الطبيعى فى التحقق مما إذا كانت النتيجة التى انتهى إليها القرار التأديبى فى هذا الخصوص ، مستمدة من أصول موجودة أو أُنشئت السلطات للمذكورة وليس لها وجود ، وما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائما من أصول تقتضها عاديا أو قانونا : فلذا كانت مغفزة من غير

ذلك أن الاستئناف حق للسيد الوزير مقروك أمر تقديره له دون غيره . ومن ثم يكون احتجاج المدعى فى هذا الخصوص غير قائم على سبب سليم من القانون ، ويجب إهداره .

(قضية ١٤٢٦ لسنة ٦٤ فى رئاسة وعضوية السادة الأسانفة أحمد فهمى اليللاوى رئيس المحكمة ولطفى نجيب عبد الله وصادق حسن مبروك المستشارين)

٤٨٠

٢٠ من فبراير ١٩٦٣

إصلاح زراعى : موظف ، قلة ، فى ١٥٢ لسنة ١٩٥٧
بشأت تنظيم استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر مجلس أوقاف على .

المبدأ القانونى :

القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ رخص مجلس رخص مجلس الأوقاف الأعلى فى أن يقرر ما يراه فى شأن تنظيم استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر .

فلذا صدر قرار بنقل وكيل قسم الإدارة إلى وزارة الإصلاح الزراعى ، وهو ليس موظفا تابعا لقسم الزراعة أو الأقسام المتصلة باستئلال الأقطان وقضاياها ، فإن هذا القرار يكون مخالفا للمقرر المجلس الأعلى للأوقاف .

فضلا عن أنه لا توجد درجات أولى إدارية بمرتبة وزارة الإصلاح الزراعى فصل موظفو قضايتش الأوقاف ، وبالتالي فلن تهل

٤٨٢

٢٠ من فبراير ١٩٦٣

- ١- واعظ لإرشاد: إدارة تفتيش؛ خطة الواعظ،
عائلتها .
ب- تقرير سرى: درجة ضئيف، ق ٢١٠ لسنة
١٩٥١ م ٣٠ وم ٧٤؛ رقابة المحكة . ملائمة
تقديرية .

المبدأ القانوني:

إذا ثبت أن الواعظ قد خالف الخطة الشهرية
التي وضعها إدارة تفتيش الواعظ والإرشاد،
رغم تنبيهه على وجوب التزامها، وضرورة الإقامة
في مقر عمله، فإنه يكون قد خرج على مقتضى
الواجب في أعمال وظيفته التي تحتم عليه أن
يقيم في مقر عمله طبقاً لنص المادة ٧٤ من القانون
٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة،
فإن القرار بمجازاته بنقص خمسة عشر يوماً من
مرتبه يكون قائماً على سبباً مطابقاً القانون .
٢- القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
موظفي الدولة، قد نظم في المواد ٣٠ وما بعدها
كيفية إصدار التقارير السنوية، ورسم المراحل
والإجراءات التي مربها حتى تصبح نهائية .

فمن على أن يخضع لنظام التقارير
السنوية السرية جميع الموظفين لغاية الدرجة
الثالثة: وتمت هذه التقارير في شهر آخر بعد
تحديد قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى
ديوان الموظفين، ويكون ذلك على أسس
تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتاز أو جيد أو
مرضى أو ضئيف:

أصول موجودة، أو كانت مستخلصة من
أصول لا تنبجها، أو كان تكيف الوقائع،
على فرض وجودها مادياً، لا ينتجها النتيجة
التي يطلبها القانون، كان القرار لا قد اركن
من أركانه، هو ركن السبب، ووقع مخالفاً
للقانون .

أما إذا كانت النتيجة مستخلصة
استخلاصاً سائناً من أصول تنبجها مادياً أو
قانوناً، فقد قام القرار على سببه وكان مطابقاً
للقانون .

٢- مشاهدة صيدلى موظف واقفاً
بتقاضى بدل طيبة محل، واقفالى باب صيدلية
خاصة، وثبوت اشتغاله بالصيدلية
قبل تقرير بدل تفرغ له لا يكفيان وحدهما
دليل لإثبات قاطع على استمرار الصيدلى على
مزاولة المهنة في غير أوقات العمل الرسمية منذ
أن تقرر له بدل تفرغ .

ويجب الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه
وما يترتب على ذلك من آثار، على أن هذا
لا يمنع اللجنة الإدارية من حقها في معاودة
النظر في مجازاة المدعى .

(الضحية ١٠٤٤ لسنة ١٥ دراسة وعنوانه السادة
الأساتذة أحمد فهدى البلاوى، ولطفى نجيب عبد الله،
ومحمد عبد الجواد حسن المستشارين).

وإذا كان تقدير درجة كفاية الموظف من الملامات التقديرية التي ترجع إلى مطلق اختصاص الإدارة، يجب مآثره محققا لمصلحة العمل، ولا يحدها إلا عيب إساءة استعمال السلطة، فإذا برى من هذا العيب فلا سلطان للقضاء على تقرير الإدارة في هذا الشأن.

القضية ٩٧٢ لسنة ١٥ ق ورئاسة عضوة السادة الأستاذة أحمد فهمى اليلوى ولطفى نجيب عبد الله وصافى حسن مبروك المستشارين.

٤٨٣

٦ من مارس ١٩٦٣

تحقيق: إدارى، إجراؤه، طريقته.

البدء القانونى:

النصوص القانونية قد خلت من أى قاعدة أخرى توجب إجراء التحقيق، أو توجيه الاتهام، أو بدأ الدفاع، على وجه معين.

وكل ما اشتملت عليه النصوص، وهدفت إليه، هو توفر الضمانات لسلامة التحقيق، وتيسير وسائل استكمال البينة القانونية به بنية الوصول إلى إظهار الحقيقة، ليتمكن المتهم من الوقوف على عناصر التحقيق، وأداة الاتهام، لإبداء دفاعه فيها هو منسوب إليه.

فإذا روى ذلك، فإنه لا يعد من باب الإخلال بحق الدفاع عدم إجابة التهم إلى كل طلباته، إذا كان الطلب المرفوض لن يؤثر في الواقعة المنسوبة إليه.

(القضية ٣٧٨ لسنة ١٥ ق ورئاسة السادة الأستاذة أحمد فهمى اليلوى ورئيس المحكمة، وعمد عبد الجواد حسين، وصافى حسن مبروك المستشارين).

وتكتب هذه التقارير على النموذج وبموجب الأوضاع التى يقررها وزير المالية والاقتصاد بقرار منه بعد أخذ رأى ديوان الموظفين.

ونصت المادة ٣١ من القانون سالف الذكر على أن يقدم التقرير السرى عن الموظف من رئيسه المباشر، ثم يعرض على المدير المحلى للإدارة، ورئيس المصلحة، لإبداء ملاحظاتها، ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شؤون الموظفين لتقدير درجة الكفاية التى تراها. ومن المستقر قضاء أن رقابة المحكمة على

التقرير السرى لا يتجاوز الشكل الذى يتطلبه القانون: فلها أن تتبين المراحل التى مر بها التقرير؛ ومدى اختصاص السلطة الخول فى كل مرحلة، بأعبائها من الإجراءات الجوهرية التى يقترب على مخالفتها بطلان التقرير.

أما التقرير بدرجة كفاية الموظف، فلا رقابة للقضاء عليها، ولا سبيل إلى تدخل المحكمة لمناقشتها، لإنهاء جميع اختصاصات الإدارة التى تصل فيه بسلطانها حسبما انتهى إليه اقتناعها، واستقرت عليه عقيدتها، مما لا يجوز للقضاء أن ينصف نفسه مكانها فيه.

فإذا كان التقرير الطعون فيه قد مر بالراحل الذى اشترطها القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فاستوفى بالتالى أوضاعه المقررة قانوناً، كما أن فى الأوراق وملف خدمة المدعى ما يؤكد استبقائه بعمله وخروجه على مقتضى الواجب فى أداء أعمال وظيفته.

٤٨٥

٢٤ من أبريل ١٩٦٣

مبعاد : ستين يوما ، في ٥ لسة ١٩٥٩ بشأن تنظيم
مجلس الدولة م ٧٧ ، نظم ، رفض ، إخطار منظم ،

المبدأ القانوني :

أعضاء ستين يوما على تقديم نظم المدعى ،
يستهبر بمثابة رفض لهذا النظم ، ويجب على المدعى
أن يظن فيه خلال الستين يوما التالية .

فإذا تراخت الإدارة في إخطار المدعى
برفض نظمه إلى ما بعد انتهاء الستين يوما
المقررة قانونا للبت فيه ، فإن هذا التراخي لا يؤثر
في بدء ميعاد العطن في رفض النظم .

لأنه باقضاء مدة الستين يوما المقررة
للبت في النظم ، يكون قد صدر قانونا القرار
الحكمي بالرفض ، وهو القرار الواجب توجيه
العلمن اليه في مدة الستين يوما التالية ، اتباعا
لإرادة الشارع اللازمة في هذا الصدد ، والتي
لأن تلك الجهة الإدارية مخالفتها باطالة مدة
البت في النظم ، وترتيب أثر إجرأ في مبعاد
العلمن ، من شأنه امتداده خلافا للمقر قانونا .

(قضى ٣٧٨ لسة ١٥ في رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة أحمد فهمى البيلوى ومحمد عبد الجواد حسين .
ولطفي نجيب عبد الله المستشارين) .

٤٨٤

٦ من مارس ١٩٦٣

قرار تأديبي - رقا به قانونية عليه ، مشروعيتها ،
استظهارها ، سببه ، التحقيق من قيامه ، ومطابقته
لقانون .

للبدأ القانوني :

الرقابة القانونية لقرار التأديبي ، تنف
عند حد استظهار مشروعية أو عدم مشروعية
القرار طبقا لقانون ، ومناطه التحقق من قيام
السبب الذى أدى إلى إصدار القرار وسحته
مطابقة لقانون ، دون أن يعطرق إلى ملاءمة
توقيع الجزاء ، أو مناقشة مقداره ، فذلك من
إطلاقات الإدارة التى تستقل في وزنها ،
وتترخص في تقديرها حسب ظروف كل حالة
على حدة ، دون معقب عليها طالما كانت
النتيجة التى انتهت إليها مستخلصة استخلاصا
سائغا من أصول تستتجها ماديا أو قانونيا ، ولم
تجاوز حدود سلطتها .

ومن ثم يكون قرارها المعلوم فيه بمجازاة
المدعى بنجم خمسة أيام من راتبه ، قائما على
سببه ومطابقا لقانون .

(قضى ٥٩٦ لسة ١٥ في رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة أحمد فهمى البيلوى ولطفي نجيب عبد الله ،
ومصدق حسن مبروك المستشارين) .

قَوَائِنُ وَقَرَارَاتُ مَجْلِسِ الشُّرَاةِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ١٤١ لسنة ١٩٦٣

في شأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات
والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات
الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية
على بعض موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات ؛

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام
العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

(١) لمر بملزمة الرسمية العدد ٢٣٨ في ١٩ من أكتوبر ١٩٦٣ .

وعلى ما ارتأه مجلس الثورة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يشكل مجلس إدارة الشركة من تسعة أعضاء على الأكثر يكون من بينهم أربعة أعضاء عن يعملون فيها .

ويتم انتخاب الأعضاء المذكورين بالاقتراع السري المباشر تحت إشراف وزارة العمل وتكون مدة عضويتهم سنتين تبدأ من أول يولييه .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الشروط الواجب توافرها في المرشحين والناخبين وتنظيم إجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بها والظن فيها .

مادة ٢ — تسرى أحكام المادة السابقة على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير العمل .

مادة ٣ — يلغى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، وكل حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ١٤٢ لسنة ١٩٦٣

في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية
على أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون
العمل وعلى أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين في الشركات
والجمعيات والمؤسسات الخاصة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي لسلطات
الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاکم
التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس إدارة الشركات والجمعيات
والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف بند رابع إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ،
نصها الآتي :

د — أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون العمل وأعضاء مجالس
الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ .

(١) لعم بالجمريدة الرسمية العدد ٢٣٨ في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ .

مادة ٢ — تضاف فقرة جديدة إلى المادة ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، نصها الآتي :

« ومع ذلك فلا يجوز وقف أحد الاعضاء المشار إليهم في البند الرابع من المادة الأولى أو توقيع عقوبة الفصل عليه إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية المشار إليها في المادة ٥ من القانون ، .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦٣

بتعديل حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، النص الآتي :

« مادة ٢٢ — يجب أن يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل في كل شهر ، .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ١٥٦ لسنة ١٩٦٣

بشأن تعيين خريجي السلكيات والمعاهد العليا النظرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، بشأن التنظيم السياسي
لسلطات الدولة العليا ؛وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات
العامة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية الدولة
للسنة المالية ١٩٦١ / ١٩٦٢ ؛
وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يمين خريجو السلكيات النظرية بالجامعات والأزهر والمعاهد العليا النظرية الآتي
بينهم يوظفون الدرجة السادسة بالكادرين الفني والمالي والإداري في الوزارات والمصالح والهيئات
العامة والمحافظات والبلديات المعادلة لها في المؤسسات العامة — وذلك في الوظائف الخالية حالياً
أو التي تنشأ بقرار جمهوري :

(١) الخريجون الذين حصلوا على مؤهلاتهم في المدة من أول يناير سنة ١٩٦٢ حتى تاريخ
المعمل بهذا القانون .

(٢) خريجو مدرسة الآلسن العليا والمعاهد العليا للخدمة الاجتماعية الذين لم يشملهم حكم قرار
رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

(٣) الخريجون الذين تقدموا بطلبات لتعيين وفقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية السالف
ذكره ولم تلحق لهم الوظائف المنشأة بقتضاه .

(١) لاسر بالمجموعة الرسمية العدد ٢٦١ في ١٤ من سبتمبر ١٩٦٢ .

ويستبعد من الاختيار للتعين وفقاً لحكم هذه المادة الخريجون الذين يشغلون وظائف بالوزارات أو المصالح أو المحافظات أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بالشركات التابعة لها وعلى كل مرشح أن يقدم إقراراً بأنه لا يعمل في إحدى الوظائف المذكورة فإذا ثبت بمذلك عدم صحة إقراره فصل من الوظيفة التي عين فيها أخيراً .

مادة ٢ - الخريجون الذين يرشحون للتعين وفقاً لحكم المادة السابقة يستثنون من شرط الامتحان المنصوص عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ للشار إليها على أن يتلقوا في الجهات التي يعينون بها التدريب اللازم .

وعليهم - خلال السنة التالية لتعيينهم - استيفاء مسوغات التعيين بما في ذلك شهادة التجنيد وثبوت الإياقة الطبية أو الإعفاء منها طبقاً للقانون وإلا اعتبر الموظف مفصولاً من الخدمة بمجرد انتهاء هذه المهلة دون استيفاء المسوغات .

مادة ٣ - تتولى حصر الخريجين واختيارهم وتوزيعهم وتعيينهم بالجهات المناسبة لمؤهلاتهم لجنة تشكل برئاسة وزير العدل وعضوية كل من وزير العمل ونائب وزير التخطيط ومستشار رئيس الجمهورية .

ويقم الاختيار للتعين وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من هذه اللجنة .
ويكون لها في سبيل مباشرة أعمالها الحق في طلب كافة المعلومات والبيانات والإحصاءات من الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة والجامعات والمحافظات كما لها أن تستعين في أداء مهمتها بديوان الموظفين أو بغيره من الجهات العامة .
واللجنة تفسر أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتنفذ في الجريدة الرسمية .

مادة ٤ - تسوى حالة خريجي الكليات النظرية بالجامعات والأزهر والمعاهد العليا النظرية بناء على طلبهم إذا كانوا موجودين حالياً في الخدمة بمكافآت أو على اعتيادات أو على درجات في كادر العمال أو درجات تاسعة أو ثمانية أو سابعة أو سادسة بالكادرين الكتابي أو الفني المتوسط أو ما يعادلها من وظائف المؤسسات العامة .

وتكون التسوية على الدرجات السادسة بالكادرين الفني العالي والإداري أو ما يعادلها سواء كانت خالية حالياً أو تنشأ لذلك بقرار جمهوري .

وإذا كان الموظف قبل التسوية يتقاضى مرتباً يزيد على أول مربوط الدرجة فيحتفظ له بذلك المرتب على ألا يماز نهاية مربوط الدرجة .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ محلى الآخرة سنة ١٣٨٣ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٣٢ لسنة ١٩٦٤

بشأن الجمعيات وللوزارات الخاصة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن أعمال اليانصيب ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ بشأن المراهنة على سباق الخيل وري الخنازير وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ بفرض رسم إضافي للأعمال الخيرية ؛

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية ؛

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف على هيئات التأمين وتكوين الأموال ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٤ بنظام جمعية المرشحات المصرية ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام جمعية الكشافة المصرية والمجلس الأعلى

للكشافة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦١ في ١٢ من فبراير ١٩٦٤

وعلى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الأشخاص ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ بنظام اللجنة الأولمبية واتحادات الألعاب الرياضية ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة واتحاداتها .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام القوانين رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٤ و ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ و ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليها تسرى أحكام القانون المرافق على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون . ويجب عليها تعديل نظمها وطلب شهرها بالتطبيق لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به وإلا اعتبرت منحلة بحكم القانون .

وإذا رفضت الجهة الإدارية المختصة إعادة شهر نظام الجمعية أو المؤسسة اعتبرت منحلة بحكم القانون . وفي الحالتين يجب تعيين مصف للجمعية أو المؤسسة المنحلة .

ولا تحصل رسوم لإعادة الشهر بالنسبة إلى الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون .

ويستق من ذلك الهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب .

مادة ٣ - استثناء من أحكام المادة الحادية عشر من القانون المرافق تقرم الجهة الإدارية المختصة بإجراء الشهر خلال ستة أشهر من تاريخ طلبه .

مادة ٤ - على كل جمعية أو مؤسسة خاصة أعيد شهر نظامها بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن تمتد تشكيل مجلس إدارتها وفقاً لنظامها للماد شهره وذلك خلال ثلاثة أشهر من إتمام الشهر .

مادة ٥ - تستمر مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات القائمة وقت العمل بهذا القانون وهيئاتها التنفيذية في مباشرة أعمالها بصفة مؤقتة إلى أن يتم تشكيل المجالس والهيئات الجديدة .

ويجوز للجهة الإدارية المختصة خلال هذه المدة تعيين مدير أو مجلس إدارة مؤقت من بين أعضاء الجمعية .

مادة ٦ — على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تقوم وقت العمل بهذا القانون بإيواء الأشخاص المشار إليهم في المادة ٦٧ من القانون المرافق ، أن تقدم خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب الترخيص لها بممارسة هذا النشاط .

مادة ٧ — تتول أموال الجمعيات والروابط المالية التي تعتبر منحة بالتطبيق لحكم المادة ١٣ من القانون المرافق إلى المنظمات النقاية المالية التي تحمل محلها أو التي ترعى مصالح أعضاء الجمعيات والروابط المنحة . وتحدد هذه المنظمات بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير العمل .

وفي جميع الأحوال يجب الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة التي تكفلها لأعضاء هذه الجمعيات والروابط صناديق الإعانات المسجلة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٨ — يلغى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٩ — يفشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

قانون

الجمعيات والمؤسسات الخاصة

الكتاب الأول — الجمعيات

الباب الأول — الجمعيات عموماً

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١ — تعتبر جمعية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي .

مادة ٢ — كل جمعية تنشأ مخالفة للنظام العام أو للأداب أو لسبب أو لغرض غير مشروع أو يكون الغرض منها للساس بسلامة الجمهورية أو بشكل الحكومة الجمهوري أو نظامها الاجتماعي تكون باطلة .

مادة ٣ — يشترط في إنشاء الجمعية أن يوضع لها نظام مكتوب موقع عليه من المؤسسين ويجب ألا يشترك في تأسيسها أو ينضم إلى عضويتها أى من الأشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية . إلا بتصريح من الجهة الإدارية المختصة .

ومع مراعاة القواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الجهة الإدارية المختصة يجب أن يشمل نظام الجمعية على الأخص البيانات الآتية :

(١) اسم الجمعية ونوع نشاطها ونطاق عملها الجغرافي ومركز إدارتها على أن يكون في الجمهورية العربية المتحدة .

ولا يجوز لأية جمعية أن تتخذ تسمية تدعو إلى اللبس بينها وبين جمعية أخرى تشترك معها في نطاق عملها الجغرافي .

(ب) اسم كل من الأعضاء المؤسسين ولقبه وسنه وجنسيته ومهنته وعمل إقامته .

(ج) موارد الجمعية وكيفية استغلالها والتصرف فيها .

(د) الأجهزة التي تمثل الجمعية واختصاصات كل منها وكيفية اختيار أعضائها وطرق عزلهم أو إسقاط أو إبطال عضويتهم والنصاب اللازم لانقضاء الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والأجهزة الأخرى الممثلة للجمعية والنصاب اللازم لصحة قراراتها .

(هـ) نظام العضوية وشروطها وحقوق الأعضاء وواجباتهم وعلى الأخص حق حضور الجمعية العمومية والتصويت فيها .

(و) نظام المراقبة المالية .

(ز) كيفية تعديل نظام الجمعية وكيفية إدماجها أو تكوين فروع لها .

(ح) قواعد حل الجمعية والجهة التي تؤول إليها أموالها .

وتتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون نظاماً نموذجياً يجوز للجمعيات اتباعه في إعداد نظمها .

مادة ٤ — لا يجوز للجمعية أن تعمل في أكثر من ميدان واحد من الميادين التي تحددها اللائحة التنفيذية إلا بعد أخذ رأي الاتحادات المختصة وموافقة الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٥ — لا يجوز أن ينص في نظام الجمعية على أن تؤول أموالها عند الحل إلا إلى الجمعيات أو المؤسسات الخاصة أو الاتحادات التي تعمل في ميدان عمل الجمعية المنحلة والمنهورة طبقاً لأحكام هذا القانون .

ويجوز أن تؤول هذه الأموال إلى جمعيات أو مؤسسات أو اتحادات تعمل في ميدان آخر بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة وبعد أخذ رأي الاتحاد المختص .

ولا يبرى هذا الحكم على المال الذي يخص لصندوق الإعانات المتبادلة أو لصندوق المعاشات .

مادة ٦ — يجوز لكل عضو ما لم يكن قد تعهد بالبقاء في الجمعية لمدة معينة أن ينسحب منها في أي وقت ولا يكون للعضو المنسحب ولا للعضو المفصول أو العضو الذي سقطت عضويته حق في أموال الجمعية إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون .

مادة ٧ — لا يجوز أن تكون للجمعية حقوق ملكية أو أية حقوق أخرى على عقارات إلا بالقدر الضروري لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ما لم تحصل على إذن بذلك من الجهة الإدارية المختصة .

ولا يبرى هذا الحكم على الجمعيات التي تعمل في ميدان الرعاية الاجتماعية والجمعيات الثقافية .

ويقصد بالرعاية الاجتماعية في تطبيق أحكام هذا القانون توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والفنية للأفراد أو الأسر أو المجتمع . وعلى الأخص الخدمات المتصلة برعاية الأسرة والأمومة والطفولة ورعاية الأحداث والشيوخ المساكين عن الكسب وما يتعلق بهذه الخدمات من بحوث ودراسات وتمويل وتنظيم وتدريب .

وتعتبر جمعية ثقافية كل جمعية يكون الغرض من تكوينها النهوض بالعلوم أو الفنون أو الآداب ،

مادة ٨ — لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا إذا شهر نظامها وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٩ — لا يزيد رسم الشهر على خمسة جنيهات وتعين اللائحة التنفيذية قنائه ولا يرد الرسم بأى حال من الأحوال ولا تستحق أية رسوم على شهر ما يجرى من تعديلات .

مادة ١٠ — يكون شهر نظام الجمعية بمجرد قيده في السجل الخاص المعد لذلك .

وينشر ملخص القيد في الوقائع المصرية بنشر مقابل .

وتعين اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع الخاصة بهذا السجل وإجراءات القيد فيه وشروطه

مادة ١١ — تقوم الجهة الإدارية المختصة بإجراء الشهر خلال ستين يوماً من تاريخ طلبه . فإذا مضت الستون يوماً دون إتمامه اعتبر الشهر واقعاً بحكم القانون . وعلى الجهة المذكورة بناء على طلب ذوى الشأن إجراء القيد في السجل والنشر في الوقائع المصرية .

مادة ١٢ — للجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص حق رفض شهر نظام الجمعية إذا كانت البيئة في غير حاجة إلى خدماتها أو لوجود جمعيات أخرى تسد حاجات البيئة في ميدان النشاط المطلوب أو إذا كان انشائها لا يتفق مع دواعي الأمن أو لعدم صلاحية المكان من الناحية الصحية والاجتماعية أو لكون الجمعية قد أنشئت بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها .

ولندى الشأن التظلم إلى الجهة الإدارية المختصة من القرار برفض إجراء الشهر خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغهم بقرار الرفض .

ويجب البت في هذا التظلم بقرار مسبب خلال ستين يوماً من تاريخ وصوله إلى الجهة المختصة ويعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة قبول له .

مادة ١٣ — لا يجوز لأعضاء النقابات المهنية أو المنظمات الثقافية العالية ولا لمن لهم الحق في عضويتها إنشاء جمعية أو رابطة لممارسة نشاط تختص أو تقوم به تلك النقابات أو المنظمات .

مادة ١٤ — لكل عضو حق الاطلاع على مستندات الجمعية التي أشهر نظامها بمقتضاها والحصول على صورة منها معتمد عليها بمطابقتها للأصل بعد أداء الرسم المقرر .

مادة ١٥ — تسمى الاحكام المتقدمة على كل تعديل في نظام الجمعية . ويعتبر التعديل كأن لم يكن ما لم يشهر .

مادة ١٦ — على الجمعية أن تحتفظ في مركز إدارتها بالوثائق والمكاتبات والسجلات الخاصة بها . ويصدر بيان هذه السجلات وكيفية إيساكتها والبيانات التي تحتوى عليها قرار من الجهة الإدارية المختصة ويجب ختم هذه السجلات من الجهة الإدارية المختصة قبل استعمالها .
ولكل من الأعضاء والجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص حق الاطلاع على هذه السجلات والوثائق والدفاتر .

ويجوز للأعضاء أن يطلبوا من الجهة الإدارية المختصة تمكينهم من الاطلاع على هذه السجلات والوثائق والدفاتر إذا تعذر عليهم ذلك . على أن يتقدم بهذا الطلب عدد لا يقل عن عشر عدد الأعضاء أو عشرين عضواً أيهما أقل طبقاً للنظام الذي تبنته اللائحة التنفيذية .
ويجب إخطار كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بحركة العضوية في المواعيد والكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٧ — يجب أن يكون لكل جمعية ميزانية سنوية . وإذا تجاوزت مصروفاتها أو إيراداتها ألف جنيه وجب على مجلس الإدارة عرض الحساب الختامي على أحد المحاسبين المقيدين بالجدول مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له لفحصه وتقديم تقرير عنه قبل انعقاد الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي بشهر على الأقل ويجب إرفاق صورة من الحساب الختامي والميزانية العمومية وتقارير مراقب الحسابات ومجلس الإدارة بخطابات الدعوة الموجهة إلى الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية كما يجب عرض هذه الأوراق في مكان ظاهر بمقر الجمعية قبل انعقاد الجمعية العمومية بثمانية أيام على الأقل . وتظل كذلك حتى يتم التصديق عليها .

مادة ١٨ — على الجمعية أن تودع أموالها النقدية بإسمها الذي أشهرت به لدى مصرف أو صندوق التوفير ، وعليها أن تحظر الجهة الإدارية المختصة عند تغيير جهة اليداع خلال أسبوع من تاريخ حصوله .

ولا يجوز للجمعية أن تحتفظ برصيد نقدي يزيد على ثلاثة أمثال المصروفات السنوية للإدارة إلا بإذن من الجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص كالأ يجوز لها أن تحتفظ برصيد نقدي خارج المصرف أو صندوق التوفير يزيد عن مصروفات شهر واحد .

مادة ١٩ — على الجمعية أن تتفق أموالها فيما يحقق أغراضها ولها أن تستغل فائض إيراداتها ليعيان مورد ثابت في أعمال مضمونة الكسب على ألا يؤثر ذلك في نشاطها وتنظيم اللائحة التنفيذية الأحوال والشروط التي يجوز بمقتضاها استغلال هذه الأموال .

مادة ٢٠ — لا يجوز للجمعية الدخول في مضاربات مالية .

مادة ٢١ — تتمتع الجمعيات المشهرة بالمزايا الآتية :

(أ) تعفى من رسوم التسجيل التي يقع عبء أدائها عليها في عقود الملكية والرهن والعقود الخاصة بالحقوق العينية الأخرى . وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات .

(ب) تعفى من رسوم الدفعة المفروضة حالياً والتي تفرض مستقبلاً على جميع العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها .

(ج) تعفى من الرسوم الجبركية المفروضة على ما تستورده من معدات وأدوات لازمة لنشاطها على أن يصدر بتحديد هذه للمعدات قرار من الجهة الإدارية المختصة ويحظر على الجمعية التصرف في هذه المعدات والآلات لمدة خمس سنوات مالم تدفع عنها الرسوم الجبركية المستحقة .

(د) تمنح تخفيضاً قدره ٢٥٪ من أجور نقل المعدات والآلات على السكك الحديدية .

مادة ٢٢ — يجب أن يذكر اسم الجمعية وعنوان مقرها ورقم شهرها وتطلق عملها الجغرافي في جميع دفتارها ومجلاتها ومطبوعاتها .

مادة ٢٣ — لا يجوز لاية جمعية أن تنسب أو تشترك أو تنضم إلى جمعية أو هيئة أو ناد مقره خارج الجمهورية العربية المتحدة قبل إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بذلك وانقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ الإبلاغ دون اعتراض منها .

كما لا يجوز لاية جمعية أن تحصل على أموال من شخص أجنبي أو جهة أجنبية أن ترسل شيئاً مما ذكر إلى أشخاص أو منظمات في الخارج إلا باذن من الجهة الإدارية المختصة وذلك فيما عدا اللبالغ الخاصة بتمن الكتب والنشرات والسجلات العلمية والفنية .

مادة ٢٤ — مع مراعاة الأحكام الخاصة بالاندية يحظر على الجمعيات السماح بلعب القمار أو تقديم مشروبات ووجبة .

مادة ٢٥ — لا يجوز الترخيص بجمع التبرعات من الجمهور أو إقامة الحفلات والأسواق الخيرية أو إقامة المباريات الرياضية أو غير ذلك من وسائل جمع المال للأغراض الاجتماعية إلا للجمعيات والائحدات المشهرة وفي الأحوال والأوضاع والشروط التي تبينها اللائحة التنفيذية . ويجوز للجهة الإدارية المختصة أن تضيف شروطاً أخرى بالنسبة إلى كل حالة على حدة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

مادة ٢٦ — لا يجوز للجمعية بغير موافقة الجهة الإدارية المختصة أن تباشر نشاطها خارج نطاق المحافظة التي بها مقرها الرسمي إلا عن طريق فروع تنشأ وتشتهر طبقاً لأحكام هذا القانون . ولا يجوز للفرع تعديل نظامه إلا بموافقة الجمعية .

مادة ٢٧ — تخضع الجمعيات لرقابة الجهة الإدارية المختصة وتداول هذه الرقابة لمصالح أعمال الجمعية

والتحقق من مطابقتها للقوانين ونظام الجمعية وقرارات الجمعية العمومية ويتولى هذه الرقابة مفتشون تعيينهم الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٢٨ - لوزير الشؤون الاجتماعية أن يمين بقرار مسبب ولمدة محددة مديراً أو مجلس إدارة مؤقت للجمعية يتولى الاختصاصات المخولة في نظامها لمجلس إدارتها وذلك إذا أصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يكفي لانعقاده انعقاداً صحيحاً وإذا لم يتم انعقاد الجمعية العمومية عامين متتاليين بدون عذر تقبله الجهة الإدارية المختصة . كما يجوز لها هذا التمييز إذا ارتكبت الجمعية من المخالفات ما يستوجب هذا الاجراء ولم تر الجهة الإدارية حلها . ويكون ذلك بعد إنذار الجمعية بازالة أسباب المخالفة وانقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ الانذار دون إلزائها .

ولوزير الشؤون الاجتماعية أن يمد المدة المحددة بالقرار للدير أو المجلس المؤقت إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك على ألا تزيد في جميع الأحوال عن ثلاث سنوات وينشر القرار الصادر في الوقائع المصرية .

مادة ٢٩ - للجهة الإدارية المختصة أن تقرر إدماج أكثر من جمعية تعمل لتحقيق غرض متماثل أو توحيد إدارتها أو تعديل أغراضها تبعاً لاحتياجات البيئة أو لتحقيق التماسك بين الخدمات التي تؤديها أو لغير ذلك من الأسباب التي تراها كافية بحسن تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

ويراعى بقدر الإمكان رغبات المؤسسين وغرض الجمعية ونوع ما تؤديه من خدمات .

ويصدر بالإدماج قرار مسبب يبين كيفية الإدماج ويبلغ إلى ذوى الشأن فور صدوره .

وعلى مثل الجمعية المتدججة أن يبادروا بتسليم جميع الأموال والمستندات بها إلى الجمعية المتدجج فيها .

ولا تسأل الجمعية عن التزامات الجمعيات المتدججة فيها إلا في حدود ما آل إليها أموال تلك الجمعيات وحقوقها من تاريخ الإدماج .

مادة ٣٠ - يحظر على مجلس إدارة الجمعية المتدججة أو التي صدر قرار بتعيين مجلس مؤقت أو مدير لها . وكذلك على موظفيها التصرف في أى شأن من شئون الجمعية بمجرد إدخولهم قرار بتعيين المدير أو المجلس المؤقت .

وعلى أعضاء مجلس إدارة الجمعية أو القائمين بالعمل فيها أن يبادروا إلى تسليم المدير أو المجلس المؤقت بمجرد تفكيكه جميع أموال الجمعية ومجلاتها ودفاترها ومستنداتها وعلى جميع المسؤولين في الجمعية أن يحافظوا على أوراقها ومستنداتها وأموالها حتى يتم تسليمها إلى المدير أو المجلس المؤقت .

ولا يخل قيامهم بتسليم أموال الجمعية بما يكون قد ترتب في ذمتهم من مسؤولية طبقاً لأحكام القانون .

مادة ٣١ — على المدير أو مجلس الإدارة المؤقت أن يدعو الجمعية العمومية إلى اجتماع يعقد قبل انتهاء المدة التي يحددها قرار تعيينه بشهر على الأقل وأن يمرض عليها تقريراً مفصلاً عن حالة الجمعية وتنتخب الجمعية العمومية مجلس الإدارة الجديد في الجلسة ذاتها بعد اتخاذ الإجراءات الخاصة بترشيح أعضاء المجلس وفقاً لأحكام هذا القانون .

وتكون قرارات المدير أو المجلس المؤقت خلال المدة للجنة في قرار تعيينه أو تشكيكه ملزمة للجمعية في الحدود المبينة بهذا القرار أو في الحدود المقررة في نظامها .

مادة ٣٢ — للجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص أن تقرر حرمان من تثبت مسؤوليتهم من أعضاء مجلس الإدارة القديم عن وقوع المخالفات التي دعت إلى تعيين مدير أو مجلس إدارة مؤقت من ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة الجديد لمدة أقصاها أربع سنوات .

مادة ٣٣ — للجهة الإدارية المختصة وقف تنفيذ أى قرار يصدر من الأجهزة القائمة على شئون الجمعية يكون مخالفاً للقانون أو لنظام الجمعية أو لنظام العام أو للأداب .

والجمعية ولكل ذى شأن أن يظن في قرار وقف التنفيذ بغير رسوم أمام محكمة القضاء الإدارى ، وعلى المحكمة أن تقضى في الظن على وجه الاستعجال .

الفصل الثانى

الجمعية العمومية

مادة ٣٤ — تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين الذين أوفوا بالالتزامات المفروضة عليهم وفقاً لنظام الجمعية ومضت على عضويتهم مدة ستة أشهر على الأقل ، ويستثنى من شرط معنى هذه المدة أعضاء جمعيات الطلبة في معاهد التعليم .

مادة ٣٥ — تتعقد الجمعية العمومية في مقر المركز الرئيسى للجمعية ويجوز لمجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد في مكان آخر يحدد في خطاب الدعوة .

مادة ٣٦ — تعقد الجمعية العمومية بناء على :

(أ) دعوة من مجلس الإدارة .

(ب) طلب يقدم به لمجلس الإدارة كتابة ربع الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية أو مائتان منهم أيهما أقل مع بيان الغرض من ذلك .

(ج) دعوة من الجهة الإدارية المختصة إذا رأت ضرورة لذلك وبعد أخذ رأى الاتحاد المختص . كما يجوز لها ذلك إذا لم يستجب المجلس للطلب المشار إليه في الفقرة السابقة .

مادة ٣٧ — يجب أن يرفق جدول الأعمال بالدعوة إلى الجمعية العمومية ولا يجوز للجمعية النظر في غير المسائل الواردة في الجدول إلا بموافقة الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء الجمعية العمومية .

مادة ٣٨ — يجب دعوة الجمعية العمومية مرة كل سنة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاه السنة المالية للجمعية وذلك للنظر في الميزانية والحساب الختامي وقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة وقرير مراقب الحسابات وتعيين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بدلا من الذين زالت أو انتهت عضويتهم وتعيين مراقب الحسابات وغير ذلك من المسائل التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في جدول الأعمال ،

ويجوز دعوتها لاجتماعات غير عادية للنظر في تعديل نظام الجمعية أو حلها أو اندماجها في غيرها أو عزل أعضاء مجلس الإدارة أو لتغير ذلك من الأسباب .

مادة ٣٩ — يجب إبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل وبصورة من خطاب الدعوة والمسائل الواردة في جدول الأعمال والأوراق المرفقة به . ولكل منهما أن يتدب من يحضر الاجتماع .

مادة ٤٠ — يجوز لعرض الجمعية العمومية أن ينيب عنه كتابة عضوا آخر يمثله في حضور الجمعية العمومية وفقا للنظام الذي يحدده نظام الجمعية .

ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد .

مادة ٤١ — لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد خلالها مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول بما لما يحدد في نظام الجمعية ويكون الانقضاء في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن عشرة في المائة من الأعضاء أو ما تنا عضوا أيهما أقل بحيث لا يقل عدد الحاضرين عن ثمانية أشخاص .

مادة ٤٢ — تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين مالم يشترط نظام الجمعية أغلبية أكثر من ذلك .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية العمومية فيما يختص بتعديل النظام وبأغلبية ثلثي أعضائها فيما يختص بقرير حل الجمعية أو إدخال تعديل في نظامها يتعلق بفرض الجمعية أو عزل أعضاء مجلس الإدارة وكذلك فيما يتعلق باندماج الجمعية في غيرها . وكل ذلك مالم يرد في نظام الجمعية لنش يشترط أغلبية أكثر .

مادة ٤٣ — لا يجوز لمعضو الجمعية العمومية الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض لإبرام اتفاق معه أوقف دعوى عليه أو إنهاء دعوى بينه وبين الجمعية . وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية في القرار المطروح فيها عدا انتخاب أجهزة الجمعية .

مادة ٤٤ — يجب إبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع .

الفصل الثالث

مجلس الإدارة

مادة ٤٥ — يجب أن يكون لكل جمعية أو اتحاد مجلس إدارة يبين نظامه اختصاص المجلس وطرق اختيار أعضائه وإنهاء عضويتهم .

وتبين اللائحة التنفيذية نظام سير العمل في مجلس الإدارة .

مادة ٤٦ — يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة ولا يزيد عن خمسة عشر . ويجب في الجمعيات التي يشترك في عضويتها أجناب أن تكون نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة المتممين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ماثلة على الأقل لنسبتهم إلى مجموع الأعضاء المشتركين .

مادة ٤٧ — مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات وتجدد انتخاب تلك الأعضاء كل سنة بطريق القرعة ولا يجوز في جميع الأحوال أن تزيد مدة العضوية عن خمس سنوات متتالية ولا يجوز إعادة انتخاب من انتهت عضويته بمعنى هذه المدة أو بالاستقالة قبل مرور سنة من تاريخ انتهاء العضوية .

مادة ٤٨ — لوزير الشؤون الاجتماعية أن يعين ممثلاً للوزارة وممثلاً لكل هيئة من الهيئات الإدارية المعنية . أعضاء في مجلس الإدارة بحيث لا يزيد عددهم عن نصف مجموع أعضاء المجلس ولا تسرى على هؤلاء الأعضاء أحكام المادتين السابقتين .

مادة ٤٩ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أكثر من جمعية تعمل في ميدان واحد إلا بإذن من الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٥٠ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالجمعية بأجر .

مادة ٥١ — يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ويستقي من ذلك جمعيات الطلبة في معاهد التعليم .

وتبين اللائحة التنفيذية الشروط الأخرى التي يلزم توافرها في أعضاء مجلس إدارة بعض الجمعيات لرفع مستوى الإدارة فيها بحسب الفرض الذي انشئت من أجله .

مادة ٥٢ — يتولى مجلس الإدارة إدارة شئون الجمعية وله في سبيل ذلك القيام بأى عمل من الأعمال عدا تلك التى ينص نظام الجمعية على ضرورة موافقة الجمعية العمومية عليها قبل إجرائها ويكون انعقاد مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر للنظر فى شئون الجمعية وكل عضو يتخلف عن حضور أكثر من نصف عدد جلسات المجلس خلال العام يعتبر مستقلاً من المجلس .

مادة ٥٣ — للجهة الإدارية المختصة طلب عقد مجلس الإدارة إذا دعت الضرورة إلى ذلك .
وتحدد الجهة الإدارية بمطالـب موصى عليه الموضوعات التى ترى عرضها على المجلس ويجب على مجلس الإدارة أن ينظر فى هذه المسائل فى الموعد الذى تحدده الجهة الإدارية أو خلال شهر على الأكثر من تاريخ إبلاغه .

مادة ٥٤ — يجب إبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بصورة من محاضر اجتماع مجلس الإدارة وما اتخذ فيه من قرارات خلال أسبوع من تاريخ الانعقاد .

مادة ٥٥ — يجب إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة فى الجمعيات ذات الصفة العامة وجمعيات الرعاية الاجتماعية وذلك قبل اختيار أعضاء المجلس بثلاثين يوماً على الأقل ،

والجهة الإدارية أن تستبعد من ترى استبعاده من المرشحين وإذا لم تبلغ الجهة الإدارية اعتراضها إلى الجمعية قبل الموعد المحدد للانتخاب بسبعة أيام اعتبر ذلك موافقة منها على الترشيح . كما يجوز أن تنتدب من يحضر الانتخاب للتحقق من أنه يجرى طبقاً لنظام الجمعية . ولها إلغاء الانتخاب بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوماً من إبلاغها بمحضر الاجتماع إذا تبين لها أنه وقع مخالفاً لذلك النظام أو القانون .

مادة ٥٦ — يجوز لمجلس الإدارة بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة أن يبين مدير أمن أعضائه أو من غير أعضائه يفوض التصرف فى أى شأن من الشئون الداخلة فى اختصاصه .

الفصل الرابع

حل الجمعية

مادة ٥٧ — يجوز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص فى الأحوال الآتية :

- (١) إذا ثبت عجزها عن تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها .
- (٢) إذا تصرفت فى أمورها فى غير الأوجه المحددة لها طبقاً لأغراضها .
- (٣) إذا تعذر انعقاد جميعها العمومية عامين متتاليين .

(٤) إذا ارتكبت مخالفة جسيمة لقانون أو إذا خالفت النظام العام أو الآداب .

ويبلغ قرار الحل للجمعية بخطاب موصى عليه بعل وصول .

والجمعية ولكل ذى شأن أن يظن في قرار الحل أمام محكمة القضاء الإدارى وعلى المحكمة أن تفصل فى الظن على وجه الاستعجال وبدون مصروفات .

مادة ٥٨ — يحظر على أعضاء الجمعية التى صدر قرار بحلها ، كما يحظر على القائمين بإدارتها وعلى موظفيها مواصلة نشاطها أو التصرف فى أموالها .

ويحظر على كل شخص أن يشترك فى نشاط أية جمعية بعد نشر قرار حلها فى الوقائع المصرية .

مادة ٥٩ — إذا حلت الجمعية عين لما مصف لمدة وبأجر تحددها الجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص . ويقوم بهذا التعيين الجهة التى أصدرت قرار الحل ويجب على القائمين على إدارة الجمعية المبادأة بتسليم المصنى جميع المستندات والسجلات الخاصة بالجمعية عند طلبها ويمتنع عليهم وعلى الجهة المودع لديها أموال الجمعية والمدينين لها التصرف فى أى شأن من شئون الجمعية أو حقوقها إلا بأمر كتابى من المصنى .

مادة ٦٠ — بعد تمام التصفية يقوم المصنى بتوزيع الأموال الباقية وفقاً للأحكام المقررة فى نظام الجمعية .

فإذا لم يوجد نص فى نظام الجمعية على ذلك أو وجد ولكن أصبحت طريقة التوزيع المنصوص عليها غير ممكنة ، وجب على الجهة الإدارية بعد أخذ رأى الاتحادات المختصة أن تقرر توجيه أموال الجمعية المنحلة إلى الهيئات الاجتماعية التى تراها .

مادة ٦١ — تختص المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مركز الجمعية دون غيرها بالفصل فى كل دعوى مدنية ترفع من المصنى أو عليه .

مادة ٦٢ — يحظر على من تثبت مسئوليتهم من أعضاء مجلس الإدارة من وقوع المخالفات التى دعت إلى حل الجمعية ترشيح أنفسهم لمضوية مجلس إدارة أية جمعية أخرى لمدة خمس سنوات من تاريخ صدور قرار حل الجمعية .

الباب الثانى

الهيئات ذات الصلة العامة

مادة ٦٣ — تعتبر جمعية ذات صفة عامة كل جمعية يقصد بها تحقيق مصلحة عامة يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية سحب الصفة العامة من الجمعية .

مادة ٦٤ — يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ما تتمتع به الجمعيات ذات الصفة العامة من اختصاصات السلطة العامة كعدم جواز الحجر على أموالها كلها أو بعضها وعدم جواز تملك هذه الأموال بمضى المدة وجواز قيام الجهة الإدارية المختصة بنزع الملكية للنفعة العامة التي تقوم بها الجمعية .

مادة ٦٥ — تستقنى الجمعيات ذات الصفة العامة من قيود الأهلية المتعلقة بتملك الأموال والعقارات .

مادة ٦٦ — يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية أن يعهد إلى إحدى الجمعيات ذات الصفة العامة بإدارة المؤسسات التابعة للوزارة أو تنفيذ بعض مشروعاتها أو برامجها .

الباب الثالث

في الايواء

مادة ٦٧ — لا يجوز تخصيص مكان لإيواء الأحداث أو المسنين أو الناقهين أو غيرهم من المحتاجين إلى الرعاية الاجتماعية إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة .
وتتضمن اللائحة التنفيذية شروط الترخيص وإجراءاته بحيث تكفل رفع مستوى الإدارة وضمان الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية للنزلاء .

مادة ٦٨ — إذا وقعت مخالفة لشروط الترخيص بالايواء جاز للجهة الإدارية المختصة سحب الترخيص .

الكتاب الثاني

المؤسسات الخاصة

مادة ٦٩ — تنشأ المؤسسة الخاصة بتخصيص مال لمدة غير معينة لعمل ذي صفة إنسانية أو دينية علمية أو فنية أو لاي عمل آخر من أعمال البر والرعاية الاجتماعية أو النفع العام دون قصد إلى ربح مادي .

مادة ٧٠ — يكون تخصيص المال لإنشاء المؤسسة بسند رسمي أو بوصية .

ويعتبر السند أو الوصية دستوراً للمؤسسة ويجب أن يشتمل على البيانات الآتية :

(١) اسم المؤسسة وميدان نشاطها ونطاق عملها الجغرافي ومركز إدارتها على أن يكون هذا المركز في الجمهورية العربية المتحدة .

(ب) الفرض الذى أنشئت المؤسسة لتحقيقه .

(ج) يان للأموال المخصصة لهذا الفرض .

(د) نظام إداره المؤسسة بما فى ذلك اسم مديرها .

كما يجب أن يشتمل على البيانات الأخرى التى يصدر بتعيينها قرار من الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٧١ — يعتبر إنشاء المؤسسة بالنسبة إلى دائى المفتى وورثته بمثابة هبة أو وصية فإذا كانت المؤسسة قد أنشئت إضراراً بحقوقهم جاز لهم مباشرة الدعاوى التى يقررها القانون فى مثل هذه الحالة بالنسبة إلى الهيأت والوصايا .

مادة ٧٢ — متى كان إنشاء المؤسسة بسند رسمى جاز لمن أنشأها أن يعدل عنها بسند رسمى آخر وذلك إلى أن يتم شهرها .

مادة ٧٣ — لا تثبت الشخصية الاعتبارية للمؤسسة إلا إذا أشر نظامها طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٧٤ — يتم شهر المؤسسة بناء على طلب منشئها أو أول مدير لها أو الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على المؤسسة طبقاً للإجراءات المقررة لشهر الجمعيات .

مادة ٧٥ — للجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص الاعتراض على إنشاء المؤسسات ولها حق الرقابة عليها وتمديد نظامها بما يحقق الفرض من إنشائها وتنظيم اللائحة التنفيذية أحوال الاعتراض وأحكام الرقابة .

مادة ٧٦ — يتولى مدير المؤسسة إدارتها ويمثلها فيما لها من حقوق وما عليها من واجبات .

مادة ٧٧ — على مدير المؤسسة موافاة الجهة الإدارية المختصة بميزانية المؤسسة وحسابها السنوى مع المستندات المؤيدة لهما وعليه أيضاً تقديم أية معلومات أو بيانات أو مستندات أخرى تطلبها هذه الجهة .

مادة ٧٨ — لا يجوز للمؤسسة قبول الوصايا أو الهيأت إلا بإذن من الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٧٩ — للجهة الإدارية المختصة عزل المديرين الذين يثبت أعمالهم فى إدارتها أو عدم تنفيذ ما فرضه عليهم القانون أو سند المؤسسة أو الذين يستعملون أموال المؤسسة فيما لا يتفق مع أغراضها أو قصد منشئها أو الذين يرتكبون أى خطأ جسيم آخر . أو لاعتبارات قومية وتعيين من يحل عنهم فى إدارتها . ولها كذلك أن تخفف أو تلغى كل أو بعض الالتزامات والشروط المقررة فى سند إنشائها إذا كان ذلك لازماً للحفاظ على أموال المؤسسة أو لتحقيق الفرض من إنشائها .

مادة ٨٠ - على مدير المؤسسة أو مجلس إدارتها إخطار الجهة الإدارية المختصة بكل تصرف مالى يجره خلال أسبوع من تاريخ إجرائه وللجهة الإدارية المختصة أن تترض على هذا التصرف خلال شهر من تاريخ إخطارها به فإذا لم تترض خلال تلك المدة اعتبر التصرف نافذاً .

مادة ٨١ - يسرى على المؤسسات بأنواعها من حيث إدماجها وإنشاء فروع لها وتعيين مدير مؤقت لإدارتها ووقف تنفيذ قراراتها وحلها وتصفيتيها وجواز تحويلها إلى مؤسسة ذات صفة عامة ما يسرى على الجمعيات في هذا الشأن من أحكام يسرى عليها الحظر المخصوص عليه في المادتين ٢٠ ، ٢٣ من هذا القانون بالنسبة إلى الجمعيات .

مادة ٨٢ - لا تسرى الأحكام الخاصة بالمؤسسات الواردة في هذا القانون على ما أنشئ منها بطريق الوقف .

الكتاب الثالث

الاتحادات

مادة ٨٣ - للجهة الإدارية المختصة أن تنشئ اتحادات نوعية أو إقليمية بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتألف الجمعية العمومية للاتحادات من ممثلي هذه الهيئات .

ويتألف مجلس إدارة الاتحاد من ممثلين لتلك الجمعيات والمؤسسات وممثلين للجهات الإدارية المختصة وغيرهم من المهتمين بالمسائل الاجتماعية .

وتبين اللائحة التنفيذية عدد أعضاء مجلس الإدارة وطريقة اختيارهم كما تبين قواعد تنظيم العمل في الاتحادات وتمويلها .

مادة ٨٤ - تعمل الاتحادات النوعية على مستوى الجمهورية والاتحادات الإقليمية على مستوى المحافظة ولا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعى في ميدان الخدمة والرعاية الواحدة ولا أكثر من اتحاد إقليمي في المحافظة .

مادة ٨٥ - ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الخاصة تكون له الشخصية الاعتبارية ويشكل مجلس إدارته بقرار من رئيس الجمهورية ويضم هذا المجلس ممثلين عن الاتحادات النوعية والإقليمية والاتحاد الاشتراكي العرب والجهات الإدارية المختصة وعددا من المهتمين بالمسائل الاجتماعية . ويكون لوزير الشؤون الاجتماعية رئاسة المجلس وينص النظام الداخلي للاتحاد العام على كيفية إدارته وتنظيم أعماله ويصدر بهذا النظام قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٨٦ - يضم الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة مؤتمراً عاماً سنوياً يدعى إلى

حضوره أعضاء مجالس إدارات الاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الخاصة والهيئات والأفراد من المعنيين بالمسائل الاجتماعية . وذلك لدراسة المسائل والموضوعات التي تمهد أو تعالج اليه من لجانة الفنية أو من الاتحادات النوعية أو الإقليمية أو الاتحاد الاشتراكي العربي وعلى الأخص :

- (أ) اقتراح الخطة العامة لميادين الخدمات الاجتماعية في نطاق السياسة العامة للدولة .
- (ب) اقتراح الخطة العامة لتمويل .
- (ج) وضع سياسة التدريب واعداد العاملين في ميادين الرعاية الاجتماعية المختلفة وفق احتياجاتها .

مادة ٨٧ - يختص الاتحاد النوعي بما يأتي :

- (أ) تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية في ميدان العمل المتصل بأغراض الاتحاد وذلك في حدود سياسة الدولة .
- (ب) اجراء البحوث المتصلة بميدان العمل ونشرها على الجمعيات والمؤسسات الأعضاء .
- (ج) تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها في نطاق السياسة العامة .
- (د) تنظيم البرامج وتنسيق الجهود التي تقوم بها الجمعيات الأعضاء .
- (هـ) وضع برامج الإعداد الفني والإداري لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات وموظفيها على أن تستمد هذه البرامج من الجهة الإدارية المختصة .
- (و) تقييم جهود الأعضاء ونشاط الاتحاد على ضوء السياسة العامة وتقديم تقارير عن تلك الجهود إلى الجهة الإدارية المختصة .
- (ز) تقديم المونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الأعضاء .
- (ح) وضع طريقة تنفيذ برامج المشروعات المشتركة .

مادة ٨٨ - يختص الاتحاد الإقليمي بما يأتي :

- (أ) تنفيذ السياسة العامة التي يرضها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة والإشراف على تنفيذ القرارات التي يصدرها المؤتمر .
- (ب) الاطلاع على الحساب الختامي والميزانية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأعضاء وإبداء الرأي فيها وإبلاغ ملاحظاته إلى الجهة الإدارية المختصة .
- (ج) عمل البحوث الاجتماعية اللازمة بالمحافظة والاشتراك في البحوث الاجتماعية العامة التي يتولاها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة .

- (د) تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء لضمان عدم التكرار وتكامل الجهود .
- (هـ) دراسة احتياجات البيئة وإمكانياتها ومواردها بما يضمن سد الثغرات في هذه الخدمات .
- (و) تقويم الخدمات التي تؤديها الجمعيات للوقوف على نواحي النشاط والأزديواج والنقص والعمل على تنظيم هذه الجهود حتى تكون مطابقة لما يحتاج إليه البيئة فعلا .
- (ز) القيام بتنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لمواطني الجمعيات وأعضائها .
- (ح) دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات والعمل على علاجها .

الكتاب الرابع

في صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالامحادات

مادة ٨٩ - ينشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية صندوق لإعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والامحادات المشهورة طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٩٠ - تتكون مواد الصندوق من :

(أ) حصة الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ المشار إليه .

(ب) المبالغ للدرجة بالميرانية العامة للدولة لإعانة الجمعيات والمؤسسات الناعمة المشهورة طبقاً لأحكام هذا القانون .

(ج) حصة ضريبة المراهانات المفروضة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار إليه مع تخصيص نسبة منها للهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب بمحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الدولة للشباب .

(د) حصة وزارة الشؤون الاجتماعية في القيمة الاسمية لأوراق اليانصيب المصدرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

(هـ) حصة التبرعات والامحانات التي يقررها البنوك والمؤسسات العامة والشركات للجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهورة طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك بالتطبيق لنص المادة ٤٠، فقرة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٩١ - يكون الصندوق مجلس إدارة يشكل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية وتكون له رايسته ويختص مجلس الإدارة بتوزيع الامحانات ورسم سياسة التصرف في أموال الصندوق .

الكتاب الخامس

في العقوبات

مادة ٩٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من حرر أو قدم أو أمسك محرراً أو سجلاً بما يلزمه القانون بتقديمه أو إمساكه يشمل على بيانات كاذبة مع علمه بذلك — وكل من تعمد إعطاء بيان بما ذكر لجهة غير مختصة أو تعمد إخفاء بيان يلزمه القانون إثباته .

(٢) كل من باشر نشاطاً للجمعية أو للتؤسسة قبل شهرها طبقاً لأحكام هذا القانون .

(٣) كل من باشر نشاطاً للجمعية أو المؤسسة يمازى الغرض الذى انشئت من أجله أو أنفق أموالها فيما لا يحقق هذا الغرض أو دخل بأموالها في مضاربات مالية .

(٤) كل من سمح لنير أعضاء الجمعية المقيدة أسماؤهم في سجلاتها بالاشتراك في إدارتها أو في مداورات الجمعية العمومية .

(٥) كل من اشترك في مواصلة نشاط جمعية أو مؤسسة منحلة أو تصرف في أموالها على أى وجه يعد نشر قرار الحل . ويعتبر العلم ثابتاً في حق الكافة بمجرد نشر القرار بالحل في الوقائع المصرية .

(٦) كل مصف وزع على الأعضاء وغيرهم موجودات الجمعية أو المؤسسة على خلاف ما يقتضى به هذا القانون أو القرار الصادر بالحل .

(٧) كل من جمع تبرعات على خلاف أحكام هذا القانون . ويجوز الحكم بمصادرة ما جمع منها لحساب الجهة الإدارية المختصة لإنفاقه في وجوه البر .

(٨) كل من امتنع من أعضاء مجلس الإدارة والمدير والموظفين عن المبادرة إلى تسليم الأموال والمستندات والنفقات المتعلقة بالجمعية المندمجة للسؤولين بالجمعية النامية في حالة إدماج جمعية أو أكثر وكل من امتنع عن المبادرة إلى تسليم هذه الأموال والمستندات للدير أو مجلس الإدارة المؤقت في حالة تصيته .

مادة ٩٣ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة في شأنه يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً .

مادة ٩٤ - يعاقب أعضاء مجلس الإدارة ومدير الجمعية أو المؤسسة معنياً كان أو منتخباً أو منتدباً بذات العقوبات إذا وقعت الجرائم السابقة بسبب إهمالهم أو تقصيرهم في أداء واجبات وظيفتهم .

مادة ٩٥ - يكون أعضاء مجلس الإدارة ومدير الجمعية أو المؤسسة معنياً كان أو منتخباً أو منتدباً مسئولين في أموره الخاصة عن تعويض كافة الأضرار المادية التي تلحق بالجمعية أو المؤسسة نتيجة إخلالهم بالقيام بواجبات الرجل الحرير أثناء إدارتهم للجمعية أو المؤسسة .

مادة ٩٦ - للجنة الإدارية المختصة أن تقوم بإغلاق مقر الجمعية أو المؤسسة وفروعها أو أحدهما لمدة محددة قابلة للتجديد . وذلك كإجراء مؤقت حتى يفصل في أمرها سواء بتعيين مجلس إدارة مؤقت أو بالإدماج أو الحن .

مادة ٩٧ - لا يخل تطبيق الأحكام المتقدمة بتوقيع أية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

ويكون للموظفين الذين يصدر بتحديد قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية صفة مأموري الضبطية القضائية بالنسبة إلى الجرائم المشار إليها في المواد السابقة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة^(١)

بالتقانون ٣٣ لسنة ١٩٦٤

في شأن منح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم
قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش

بإسم الأمة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ - سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن المعاشات المدنية ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٧ في ١٢ من فبراير ١٩٦٤ .

- وعلى الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات للملكية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع قواعد لدفع احتياطي المعاش المتأخر على الموظفين الذين رخص لهم بحسبان مدد خدمتهم المؤقتة في المعاش ؛
وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن معاشات استثنائية ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وعلى موافقة مجلس الرأسة ؛

أصدر القانون الآتي

- مادة ١ — يمنع الموظفون والمستخدمون غير المكتتبين الذين كانوا شاغلين لدرجات دائمة في الميزانية العامة للدولة أو في ميزانية وزارة الأوقاف أو الجامع الأزهر أو في ميزانيات القوصات والهيئات العامة الأخرى منذ ١٦ يناير ١٩٣٥ وانتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر ١٩٥٦ المعاشات المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون .
- مادة ٢ — مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في هذا القانون تسري الأحكام الواردة في الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين المعدلة له على المعاشات التي تقرر للموظفين والمستخدمين المشار إليهم في المادة السابقة وكذلك على وريثة من توفي منهم .
- مادة ٣ — يسرى المعاش المستحق بمقتضى هذا القانون على أساس جزء واحد من مائة جزء من متوسط المساهمات التي استولى عليها الموظف أو المستخدم في السنتين الأخيرتين من خدمته الفعلية وذلك عن كل سنة منها .
- ويكون حساب مدد الخدمة طبقاً للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ المشار إليهما . مع إعفائهم من أداء احتياطي المعاش المستحق .
- مادة ٤ — يكون الحد الأدنى للمعاشات في غير حالة الاستقالة بالنسبة للموظفين والمستخدمين المعاملين بأحكام هذا القانون وفقاً لما يأتي :
- (أ) ٥٠ ٪ من المرتب الشهري أو جنيهان أيهما أقل لمن تقل مرتباتهم الشهرية عن خمسة جنيهاً .
- (ب) ٤٠ ٪ من المرتب الشهري أو ثلاثة جنيهاً أيهما أقل لمن تبلغ مرتباتهم الشهرية خمسة جنيهاً وتقل عن عشرة .

(ج) ٣٠٪ من المرتب الشهري أو خمسة جنيئات أيهما أقل لن تبلغ مرتباتهم عشرة جنيئات فأكثر .

مادة ٥ - مع مراعاة أحكام المادة السابعة بمنح ورتبة من توفى من الموظفين والمستخدمين المشار إليهم في المادة ١ قبل العمل بهذا القانون ما يستحق لهم من معاش ويكون توزيع المعاش على أساس المستحقين وقت وفاة المورث - وإذا قصت قيمة المعاش المستحق لكل منهم عن خمسمائة مليم شهرياً يرفع هذا القدر بشرط عدم تجاوز ما يمنح للمستحقين مقدار معاش المورث .

مادة ٦ - إذا كان انتهاء خدمة الموظف أو المستخدم بسبب الوفاة أو عدم اليقظة للخدمة طلياً ولم تبلغ مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ١٥ سنة منح له هو أو وراثته معاشاً على أساس إبلأغ مدة الخدمة إلى هذا القدر .

مادة ٧ - تصرف المعاشات المقررة بمقتضى هذا القانون اعتباراً من تاريخ العمل به ولا تصرف أية معاشات عن الماضي .

مادة ٨ - يعنى المتفقون بأحكام هذا القانون من رد ما سبق أن لهم من مكافآت .

مادة ٩ - الموظفون والمستخدمون المشار إليهم في المادة ١ أو وراثتهم الذين منحوا معاشات استثنائية بدلاً من المكافآت يمنحون المعاشات التي تستحق لهم بمقتضى أحكام هذا القانون إذا اختاروا ذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطارهم بالمعاش المستحق لهم وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويوقف في جميع الأحوال تحصيل ما يكون مستحقاً على أصحاب المعاشات الاستثنائية المشار إليهم في الفقرة السابقة من مكافآت اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون مع رد ما سبق تحصيله منها قبل العمل به .

مادة ١٠ - يشترط للارتفاع بأحكام هذا القانون أن يقدم المستحق للمعاش أو أحد وراثته طلباً بذلك خلال سنة من تاريخ العمل به - ولوزارة الحزاة التجاوز عن التأخير في تقديم الطلب في الميعاد القانوني إذا تبين لها أنه كان لأسباب تبرره .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يوليو سنة ١٩٦٣ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٣٤ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن

تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة (١٩) من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الفقرتان الآتيتان :

« ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، فإذا لم تجدد مدته يعود إلى شغل وظيفة أستاذ
ذى كرسى التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية
إلى أن تظلم .

ويستمر المدير خلال مدة إدارته للجامعة شاغلا لوظيفة أستاذ ذى كرسى على سبيل التذكير .

مادة ٢ — تضاف إلى المادة (٢٤) من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الفقرتان الآتيتان :

« ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد فإذا لم تجدد مدته يعود إلى شغل وظيفة أستاذ
ذى كرسى التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية
إلى أن تظلم .

ويعتبر الوكيل خلال مدة وكالته الجامعة شاغلا لوظيفة أستاذ ذي كرسي على سبيل التذكار .

مادة ٣ — يسرى حكم المادتين السابقتين على من يشغلون وظائف مديري الجامعات ووكلائها وقت صدور هذا القانون .

ويعتبر مديرو الجامعات ووكلائها القائمون بالعمل وقت صدور هذا القانون معينين لتاريخ بلوغهم سن الإحالة إلى المعاش أو لمدة أربع سنوات أيهما أقرب .

مادة ٤ — يستبدل بمجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الجدول الآتي :

الوظيفة	المرتب السنوى	العلاوة الدورية السنوية
	جنيه	جنيه
أستاذ وكرسى	١٢٠٠ — ١٨٠٠	٧٢
أستاذ	١٢٠٠ — ١٦٠٠	٧٢
أستاذ مساعد	٧٨٦ — ١٤٤٠	٦٠
مدرس	٥٤٠ — ١٢٠٠	٤٢
معيد	٢٤٠ — ٦٠٠	تزداد إلى ٢٥ جنيا شهريا بعد سنة واحدة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنيا سنويا ، ومن يحصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٣٦ جنيا سنويا دون أن يؤثر ذلك على موعد علاوته الدورية ومن يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٧٢ جنيا سنويا ثم يمنح علاوته الدورية في موعدها .

مكافأة الأستاذ غير المتفرغ ٣٠٠ — ٦٠٠ جنيه في السنة وتحدد المكافأة في قرار تعيينه .

يتقاضى مدير الجامعة بدل تمثيل مقداره ١٥٠٠ جنيه سنويا .

ويتقاضى وكيل " " " " ٩٠٠ " " " " .

" " " " " " " " ٣٠٠ " " " " .

" " " " " " " " ١٨٠ " " " " .

ويتقاضى رؤساء الأقسام والقائمون بأعمالهم طبقاً لحكم المادة (٤٢) من هذا القانون بدل رقاسة قيم مقداره ١٢٠ جنيهاً سنوياً .

ولا يجوز أن يمنح أيهم أكثر من بدل واحد من هذه البدلات . ويراعى عند تعيين أعضاء هيئة التدريس والمعيدين عن كانوا يشغلون وظائف حكومية احتفاظهم بأخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف إذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعينون فيها . وإذا كان هذا المرتب يجاوز أقصى مربوط الوظيفة احتفظوا به بصفة شخصية .

ويمنع من يعين في وظيفة من وظائف هيئة التدريس في جامعة أسيوط أو في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم علاوة إضافية من علاوات الوظيفة المعين فيها .

ويسوى معاش مديري الجامعات الشاغلين لوظائفهم وقت صدور هذا القانون على أساس المرتب الذي يتقاضونه بشرط ألا يتجاوز المعاش ١١٠ جنيهات شهرياً .

مادة ٥ — يطبق جدول المرتبات والمكافآت المشار إليها في المادة السابقة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وتسوى حالات أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الشاغلين لوظائفهم وقت تطبيقه على أساس منحهم أول مربوط الدرجة الجديدة أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٣٧ لسنة ١٩٦٤

بتقرير بعض الإعضائات من الرسوم الجمركية

باسم الأمة ؛

رئيس الجمهورية ؛

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الجمارك ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ في ١٣ من فبراير ١٩٦٤ .

وعلى المرسوم الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٢٢ بفرض رسم قيمي على جميع البضائع المستوردة والمراسيم والقرارات المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٩ بفرض رسم قيمي إضافي على بعض أصناف الواردات والمراسيم والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم لإحياء جمركي بواقع ١/ من القيمة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم استيراد ؛

وبناء على مآلاته مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي

مادة ١ - يعنى من رسم الوارد والرسم القيمي والرسم القيمي الإضافي ورسوم الاستهلاك والاستيراد والاحصاء وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ما يستورد من أجزاء لأجهزة الراديو والمسجل والريكودر والبيك آب وكافة قطع الغيار الخاصة بها .

مادة ٢ - يفسر هذا القانون في المجرىة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياضة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ٣٩ لسنة ١٩٦٤

في شأى قصر التعليم التجارى على المرحلة الثانوية

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

(١) نشر بالمجرىة الرسمية العدد ٧٨ في ١٣ من فبراير ١٩٦٤ .

- وعلى القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم التعليم التجارى ؛
وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم التعليم الإعدادى العام والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يقصر التعليم التجارى على المرحلة الثانوية التجارية وتلقى من القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه المواد ٣ و ٦ و ١٤ وسائر النصوص الأخرى المتعلقة بالمدارس الإعدادية التجارية .

مادة ٢ — تعنى المرحلة الإعدادية التجارية الحالية تدريجيا اعتبارا من العام الدراسى ١٩٦٣/١٩٦٤ ولوزير التربية والتعليم إصدار القرارات التى تقتضيها فترة التصفية .

واستثناء من شروط القبول المقررة فى التعليم الإعدادى العام يسمح بالقبول فى الصف الأول منه ومتابعة الدراسة به فى الصفوف التالية للطلبة الراشعين، فى العام الدراسى ١٩٦٣/١٩٦٢ بالصف الأول بالمدارس الإعدادية التجارية .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٤٠ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض الأحكام الواردة بعقد الامتياز الممنوح للشركة

العامة للبترول بمقتضى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٧

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ بشأن التنظيم السياسي
لسلطات الدولة العليا ؛وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر المعدل بالقانون رقم ٨٦
لسنة ١٩٥٦ ؛وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٧ بالترخيص لوزير الصناعة بالتعاقد مع الشركة العامة
للپترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بضم الفقرة ٢ (ج) من البند الرابع والعشرين من عقد الامتياز الممنوح
للشركة العامة للبترول بمقتضى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٧ النص الآتي :« ولتسوية حساب الإتاوة نقدا يكون سعر الزيت الخام متوسط الأسعار التي تبيع بها الشركة
هذا الخام والتي توافق عليها المؤسسة المصرية العامة للبترول » .

مادة ٢ - تلغى الفقرة ٦ (ب) من البند السابع والعشرين من عقد الامتياز المشار إليه .

مادة ٣ - يفشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ في ١٣ من فبراير ١٩٦٤ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٤١ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨

بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٢٥ — يجوز أن يفرض على المنشآت الصناعية رسم لدعم الصناعة لا يتجاوز ١٠٪ من قيمة المادة أو للواد الأولية الداخلة في عملية التشغيل في المنشأة أو من قيمة للمهايا والأجور المستحقة إلى المنشأة عن السنة المالية الساقطة .

ويصدر وزير الصناعة بالاتفاق مع وزيرى الاقتصاد والخرافة قرارا بتعيين وعاء الرسم ونسبته بخصوص كل صناعة .

وتخصص الحصة الناجمة من هذا الرسم وطريقة تحصيله وحالات الإعفاء منه بقرار من وزير الصناعة .

وتضاف قيمة الرسم على تكاليف إنتاج المنشآت الصناعية المألومة أداءه ويكون الرسم حق امتياز على أموال المألومين أداءه يأتي في الترتيب بعد المصروفات التضائية والمبالغ المستحقة للخرافة العامة من ضرائب ورسوم ويجوز تحصيله بطريق المحجز الإدارى .»

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ في ١٣ من فبراير ١٩٦٤ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (٤٢)^(١) لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩
في شأن التصدير

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه
النص الآتي :

« مادة ٥ - يجب أن تتوفر في المحاصلات الزراعية الخاضعة للرقابة الشروط والمواصفات
التي يحددها وزير الاقتصاد بقرار منه وله أو لمن ينييه الاستثناء من تلك الشروط قبل الفحص
وبعده بما يكفل تيسير التصدير .

أما غير ذلك من المنتجات المراقبة فتخضع للشروط والمواصفات التي تقررهما الجهات الإدارية
المختصة تنفيذاً للقوانين الخاصة بها .»

« مادة ٦ - لا يجوز تصدير المنتجات الخاضعة للرقابة قبل الحصول على شهادة أو شهادات عن
كل رسالة من الجهة الإدارية المختصة باستيفائها للشروط والمواصفات المشار إليها في المادة السابقة
ويجب تصدير الرسالة خلال المدة المحددة في الشهادة فإذا انقضت المدة دون تصدير وجب
الحصول على شهادة جديدة .

ويجوز لوزير الاقتصاد أو لمن ينييه تعديل المادة المحددة في الشهادة حسباً تقتضيه الظروف .»

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به من تاريخ نشره ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٤٣ لسنة ١٩٦٤

بإعفاء خمسة أكشاك خشبية وملحقاتها استوردتها حكومة
جمهورية ألمانيا الاتحادية من جميع الضرائب والرسوم والعوائد
الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم

بأثم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات
الدولة العليا ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم إحصائي جمركي بواقع ١٪ من القيمة على
جميع البضائع المستوردة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم استيراد؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار التعريفة الجمركية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تعفى من جميع الضرائب والرسوم والعوائد الجمركية وغيرها من الضرائب
والرسوم والأكشاك الخشبية وملحقاتها من المعدات والمهمات التي استوردتها حكومة ألمانيا
الاتحادية وتنازلت عنها للحكومة الجمهورية العربية المتحدة لاستخدامها في إنشاء مستوصف
خيرى للعلاج المرضى بفتح الجمعية الخيرية بمصر مطروح .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

صدر برئاسه الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ في ١٣ من فبراير ١٩٦٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٤٤ لسنة ١٩٦٤

بالتيسير على صغار الزراع المشتريين للأراضي الزراعية
من صودرت أموالهم

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣١ الخاص بتحصيل اجرة الخضراء ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ؛

وعلى الإعلان الصادر في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة والمتضمن
حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ؛

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ باسترداد أموال الشعب
وممتلكاته من أسرة محمد علي وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الأموال
والممتلكات التي آلت منهم إلى غيرهم عن طريق الوراثة أو للصاهرة أو القرابة ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة ؛

وعلى القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن إدارة التصفية ؛

وعلى القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الأموال المصادرة من عكة الثورة وأموال
الأحزاب المنحلة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٣ من فبراير ١٩٦٤ .

وعلى القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجر الإداري ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة وإضافة حصيلها إلى الأموال العامة ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي

مادة ١ - يسقط على أقساط سنوية متساوية بفائده قدرها ٣٪ سنويا تبدأ من السنة ١٩٦٤/١٩٦٣ ما لم يؤد حتى تاريخ العمل بهذا القانون من ثمن الأراضي الزراعية المباعة إلى صغار الزراع طبقاً لحكم المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه والتي كانت مملوكة للأشخاص الذين صودرت من أموالهم بالتطبيق لأحكام قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليها ، وذلك مع التجاوز عما لم يؤد من فوائد التقسيط التي استحققت في تاريخ العمل بهذا القانون على ثمن الأراضي المذكورة .

ويكون التقسيط على عشر سنوات بالنسبة إلى المشترين الذين انتهت في تاريخ العمل بهذا القانون المدة المحددة في عقودهم لإداء الثمن ، وبالنسبة إلى المشترين الذين لم تنته حتى هذا التاريخ مدة التقسيط المنصوص عليها في عقودهم تكون المدة عشر سنوات مضافاً إليها الباقي من مدة التقسيط المتماثلة عليها .

فإذا جاوزت قيمة القسط السنوي محسوباً على الأساس المتقدم نصف القيمة الإيجارية للأرض المباعة أضيفت إلى مدة التقسيط المدة اللازمة للوفاء بالزيادة دون حساب فائده عن تلك المدة . ونحسب المدة الإضافية على أساس نصف القيمة الإيجارية كل سنة .

مادة ٢ - يعني المشترين المتفعون بأحكام هذا القانون من أداء فوائد التأخير التي استحققت عليهم بسبب عدم الوفاء بالاقساط في مواعيد استحقاقها ويعفون من أجور الخضر المستحقة طبقاً للرسوم بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣١ المشار إليه كما يعفون من أجور التطهير وسائر مصروفات الشهر عند رسم التسجيل .

وتوقف إجراءات الحجر الإداري والبيع الموقفة عليهم مقابل الاقساط والفوائد المتأخرة .

مادة ٣ — يعنى المشترون من صغار الزراع بحاجة لوقفين مركز كفر الدوار بمحافظة البحيرة من الزيادة فى الثمن والفوائد التى أضافتها إدارة التصفية إلى الثمن الوارد فى عقودهم وقت اعتدادها بهذه التصرفات طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٤٥ لسنة ١٩٦٤

بإنشاء البنك العربى الأفريقى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة
وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيرادات ،

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم دفعة .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات
التوصية بالاسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأجور والمزبات والمكافآت التى يتقاضاها
الموظفون الموصيون علاوة على مرتباتهم الاصلية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ فى ١٣ من فبراير ١٩٦٤

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن التعيين في وظائف الشركات ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون ديوان المحاسبات ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاندماج في شركات المساهمة ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل في هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه .

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات المساهمة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ؛

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة الشركات المساهمة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات

العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه إلا بقرار من رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ بتنظيم حسابات للمؤسسات العامة والشركات التي

تساهم فيها ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى الاتفاق المبرم بين وزارة المالية والصناعة بدولة الكويت وبين المؤسسة المصرية العامة للبنوك بالجمهورية العربية المتحدة في شأن تأسيس شركة مساهمة مصرية باسم البنك العربي الأفريقى للعمل على تنمية الاقتصاد العربى الأفريقى وتدعيم التعاون الاقتصادى بين شعوب المنطقتين ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يرخّص في تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام هذا القانون والنظام المرافق بين كل من :

(١) وزارة المالية والصناعة بدولة الكويت .

(٢) المؤسسة العامة للبنوك في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة « البنك العربي الأفريقي » شركة مساهمة مصرية وغرضها القيام بجميع الأعمال المصرفية المبنية في النظام المرافق ، ومدتها خمسون سنة ومركزها مدينة القاهرة . وفيما عدا المناطق الحرة من الجمهورية العربية المتحدة لا يجوز للبنك أن يباشر كل أو بعض الأعمال المصرفية إلا عن طريق البنوك الموجودة بها .

ويجوز للبنك تلقي الإيداعات من خارج الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٣ - «د رأس مال الشركة يبلغ عشرة ملايين جنيه استرليني موزعة على مليون سهم قيمة كل سهم عشرة جنيهات .

يكتب فيها على النحو الآتي :

٣٣٥٠٠٠ سهم لوزارة المالية والصناعة بدولة الكويت والأفراد الكويتيين أو الشركات المساهمة الكويتية التي لا يجوز لغير الكويتيين امتلاك أسهمها .

٣٣٥٠٠٠ سهم للمؤسسة المصرية العامة للبنوك بالجمهورية العربية المتحدة .

٣٣٠٠٠٠ سهم تطرح للاكتتاب العام بالشروط والأوضاع المبينة في النظام المرافق .

مادة ٤ - يجوز بقرار من الجمعية العامة للشركة - بالنصاب المخصوص عليه في النظام تعديل نظام الشركة فيما عدا غرضها . ولا يصير هذا التعديل نافذاً إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٥ - فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون وفي النظام الأساسي المرافق لا تسرى على هذه الشركة أحكام التأمين ولا القوانين المنظمة لشركات المساهمة والبنوك والالتزام والرقابة على عمليات النقد .

كما لا يسرى على العاملين فيها القوانين والقرارات المنظمة لشئون التوظيف والمزروعات والمكافآت والمعاشات في المؤسسات العامة والشركات المساهمة ولا تخضع لرقابة ديوان المحاسبات .

مادة ٦ — تعفى من الضريبة العامة على الإيراد المبالغ التي يحصل عليها المساهمون الأفراد كنتاج لأسهمهم في رأس مال البنك وكذلك مبالغ كسب العمل من أجور ومربيات ومكافآت وما في حكمها التي يدفعها البنك لموظفيه ومستخدميه وعماله .

كما تعفى لمدة سبع سنوات من تاريخ أول ميزانية للبنك أرباح الشركة وتوزيعاتها وفوائد الإيداع فيها من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب على رؤوس الأموال المنقولة والضرائب الملحق بها سواء كانت ضرائب عامة أو محلية . ويبدأ الإحفاء بالنسبة إلى فوائد الإيداع من تاريخ نشر هذا القانون .

ولا تخضع إيرادات البنك الناتجة عن عملياته في خارج الجمهورية العربية المتحدة ولا توزيعاته من نتائج تلك العمليات لضرائب الإيراد بجميع أنواعها في الجمهورية العربية المتحدة .

وتسرى هذه الإعفاءات جميعها في الحدود السالفة الذكر طوال مدة قيام الشركة .

مادة ٧ — ينشر هذا القانون ونظام الشركة في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ٩ صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

نظام

البنك العربي الأفريقي

(ش . م . م)

نظام الشركة

الباب الأول

في تأسيس الشركة

(مادة ١)

تأسست شركة مساهمة مصرية فيما بين الموقعين أدناه :

أولاً — وزارة المالية والصناعة لدولة الكويت ومركزها مدينة الكويت ، ويمثلها حاضرة صاحب السعادة جابر الأحمد الجابر وزير المالية والصناعة .

ثانياً — المؤسسة المصرية العامة للبنوك . ١٥١ شارع محمد فريد بالقاهرة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها السيد الدكتور حسين خلاف محمد .

(مادة ٢)

اسم هذه الشركة (البنك العربي الافريقي) شركة مساهمة مصرية .

(مادة ٣)

غرض هذه الشركة القيام بجميع الاعمال المصرفية والتجارية لحساب البنك أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه وعلى الأخص :

- (١) القيام بجميع أوجه الاستثمار في مشروعات التنمية بالدول التي يمتد إليها نشاط البنك .
- (٢) قبول الودائع ، وفتح الحسابات الجارية وعقد القروض المختلفة الآجال في مقابل مختلف أنواع الضمانات أو بنير ضامن .

(٣) القيام بتنظيم الاكتسابات العامة لائتمهم وسندات الشركات أو غيرها وقبول هذه الاكتسابات وبوجه عام القيام بجميع الاعمال المتعلقة بالأوراق المالية .

(٤) تحصيل ودفع الأوامر وأذون الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة .

(٥) إصدار السندات والكيالات والشيكات والسندات الإذنية سواء كانت تدفع في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج وكذلك خصم وتداول السندات والكيالات والسندات الإذنية من أى نوع مما يدفع في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج .

(٦) أعمال الخزائن .

(٧) القيام بوظائف أمناء الاستثمار نيابة عن الغير .

(٨) تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة .

(٩) الاتجار بالمعادن الثمينة .

(١٠) مباشرة أعمال الصرف الأجنبي .

(١١) مباشرة العمليات الأخرى التي تستلزمها أعمال البنوك ،

ومع ذلك لا يجوز للبنك أن يشارك أو بعض الاعمال المصرفية داخل الجمهورية العربية المتحدة إلا عن طريق البنوك الموجودة بها فيما عدا المناطق الحرة من الجمهورية العربية المتحدة فيجوز له مزاوله هذه الاعمال فيها مباشرة .

يجوز للبنك تلقى الإيداعات من خارج الجمهورية العربية المتحدة .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج أو أن تشترىها أو تلتحق بها .

(مادة ٤)

يكون مركز الشركة الرئيسى مدينة القاهرة . ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات فى المناطق الحرة المرخص بها فى الخارج .

(مادة ٥)

للمدة المحددة لهذه الشركة هى خمسون سنة ابتداء من تاريخ نشر القانون المرخص فى تأسيسها فى الجريدة الرسمية . وكل إطالة لمدة الشركة يجب أن تعتمد بقانون .

الباب الثانى

فى رأس مال الشركة والسندات

(مادة ٦)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ١٠ مليون جنيه استرلينى موزع على مليون سهم عادى قيمة كل سهم عشرة جنيهات .

(مادة ٧)

يتم الاكتتاب فى رأس مال الشركة جميعه كما يأتى :

٣٢٥٠٠٠ سهم لوزارة المالية والصناعة لدولة الكويت . ويجوز لها أن تطرح بعض هذه الأسهم ليكتتب فيها الأفراد الكويتيون أو الشركات المساهمة الكويتية التى لا يجوز لتغير الكويتيين امتلاك أسهمها .

٣٢٥٠٠٠ سهم للتؤسسة المصرية العامة للبنوك بالجمهورية العربية المتحدة .

٣٣٠٠٠٠ سهم تطرح لتكتتب فيها حكومات وأفراد الدول والبلاد العربية والأفريقية بالشروط والأوضاع وفى المدة التى يتفق عليها المؤسسان . ويشترط فى الأفراد الذين يجوز لهم الاكتتاب فى هذا القدر أن يكونوا من غير المنتمين إلى دولة

الكويت أو دولة الجمهورية العربية المتحدة فإذا لم ينط هذا الجزء كله أو بعضه قام المؤسسان بتنظيمه مناصفة بينهما .

وعلى المكتب الوفاء بربع قيمة ما اكتسب فيه من أسهم عند الاكتساب . ويتم الوفاء بالربع الثاني من قيمة كل سهم خلال سنة على الأكثر من تاريخ نشر القانون المرخص في تأسيس الشركة وهذا النظام في الجريدة الرسمية ويكون الوفاء يباقي قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الأكثر من ذات التاريخ .

ويتم الوفاء بقيمة الأسهم في الموعد وبالطريقة التي يبينها مجلس الإدارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بشهر على الأقل .

(مادة ٨)

كل مبلغ مستحق الأداء وفقاً لما تقدم يتأخر أدائه عن الميعاد المحدد تجرى عليه حتماً فائدة بسعر ٧ ٪ / لمصلحة البنك من يوم استحقاقه .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يبيع الأسهم الخاصة بالمتخلفين لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة إلى تفويض رسمي أو أية إجراءات قانونية ، ومع مراعاة المادة السابقة من هذا النظام يكون البيع للساهم أو المساهمين الذين يوافق عليهم ممثلو المؤسسين في مجلس إدارة البنك ، أو للمؤسسين مناصفة بينهما .

وصكوك الأسهم المباعة على هذا النحو تلتف وتسلم صكوك جديدة للشفرين عوضاً عنها تحمل ذات الأرقام التي كانت على الصكوك القديمة . ويخصص مجلس الإدارة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للبنك من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي يمت أسهمه على ما قد يوجد من زيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع البنك من أن يستعمل قبل المساهم المتخلف عن الوفاء في نفس الوقت أو في أي وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها إياه الأحكام العامة للقانون .

(مادة ٩)

تكون جميع أسهم البنك إسمية .

(مادة ١٠)

تستخرج الصكوك الممثلة للأسهم من دفتر ذى قسام وتطلى أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها ضوآن من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم البنك ويجب أن يتضمن السهم على الاختصاص تاريخ

القانون المرخص في تأسيس البنك وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض البنك ومركزه ومدته كما يجب أن يثبت على السهم مقدار ما دفع من أصل قيمته الاسمية .

ويكون للأسهم كويونات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضا على رقم السهم .

(مادة ١١)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابعة من هذا النظام لا يجوز لأى من المؤسسين نقل ملكية كل أو بعض أسهمه التى اكتب فيها إلى الغير طوال مدة الشركة إلا بموافقة المؤسس الآخر .

كما لا يجوز التصرف فى كل أو بعض أسهم باقى المكتتبين إلا بموافقة مثل المؤسسين فى مجلس إدارة البنك . ولا تنتقل الملكية إلا بإثبات التصرف كتابة فى سجل خاص يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه من المتصرف والمتصرف إليه ومصدق على التوقيع فيه بالطريقة التى يعينها مجلس الإدارة .

على أنه فى حالة أبولة الأسهم إلى الغير بالإرث أو بغيره من الأسباب فلا تنتقل الملكية إلا باتباع الإجراءات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

فلذا لم يوافق المؤسسان فى مجلس الإدارة على نقل الملكية عرضت الأسهم على باقى المساهمين فيما عدا المؤسسين بالطريقة التى يعينها مجلس الإدارة . فلذا لم يتقدم مشتر مقبول من مثل المؤسسين فى مجلس الإدارة انتقلت ملكية الأسهم بالتساوى إلى المؤسسين مقابل أداء قيمتها .

(مادة ١٢)

لا يلزم المساهمون لإلزامية كل سهم ولا يجوز زيادة التزامهم .

(مادة ١٣)

يترتب على ملكية الأسهم قبول نظام البنك وقرارات جميعته العامة .

(مادة ١٤)

كل سهم غير قابل للتجزئة .

(مادة ١٥)

لا يجوز لروية المساهم ولا لمفاتيحه بأية حجة كانت أن يطلبوا وضع الاختتام على دفاتر البنك

أو قراطيسه أو ممتلكاته ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جلة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة البنك ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التحويل على قوائم جرد البنك وحساباته الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

(مادة ١٦)

كل سهم يحول الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلاميز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد .

(مادة ١٧)

تتفع الأرباح المستحقة للأسهم إلى آخر مالك لها يقيد اسمه في سجل نقل الملكية ويكون له وحده الحق في قبض للمبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت نصيباً في الأرباح أو نصيباً في موجودات البنك .

(مادة ١٨)

يجوز زيادة رأس مال البنك وإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الإسمية التي للأسهم الأصلية كما يجوز تخفيضه .

ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الإسمية . وإذا أصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتى إلى الاحتياطي القانون وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم ومدى حق المساهمين القدي في أولوية الاكتتاب في هذه الزيادة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفية .

وفي جميع الأحوال يجب ألا يترتب على زيادة رأس المال أو تخفيضه إخلال بنسب توزيع رأس المال المنصوص عليها في المادة (٧) كما تراعى جميع الأحكام الخاصة بالاكتتاب في رأس المال المنصوص عليها في هذا النظام .

(مادة ١٩)

الجمعية العامة للبنك أن تقرر إصدار سندات من أي نوع كانت .

ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم .

الباب الثالث

في إدارة الشركة

(مادة ٢٠)

يدير البنك مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء على الأقل وأثنى عشر عضواً على الأكثر .
ويعين كل من المؤسسين تلك عدد الأعضاء ويقتخب تلك الباقي بمعرفة الجمعية العامة للمساهمين
دون اشتراك مثل للمؤسسين في هذا الانتخاب .

ويشترط في عضو مجلس الإدارة المنتخب على هذا النحو أن يكون مالكا لواحد بالمائة على الأقل من رأس المال .

ويكون لكل من المؤسسين في جميع الأحوال الحق في إنهاء عضوية واحد أو أكثر من ممثليه
في مجلس الإدارة وتعيين غيرهم .

ويعين مجلس الإدارة من بين أعضائه بناء على ترشيح المؤسسين رئيساً للمجلس ونائبا أو نوابا
الرئيس يكونون في نفس الوقت أعضاء متديين .

ويحدد المجلس مكافآتهم السنوية التي يتقاضونها بالإضافة إلى مكافأة العضوية .
واستثناء من طريقة تعيين مجلس الإدارة سائلة الذكر عين المؤسسان أو مجلس إدارة لمدة
خمس سنوات على الوجه الآتي :

(١) رئيساً وعضواً متديبا

(٢) نائباً للرئيس وعضواً متديبا

(٣) إلى (١٢) أعضاء

(مادة ٢١)

مع مراعاة الحكم المتقدم الخاص بتشكيل أول مجلس إدارة ، تكون مدة العضوية في مجلس
الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

(مادة ٢٢)

عند خلو مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين أثناء السنة يعين مجلس الإدارة من يحل
عده للدة الباقية . وعلى العضو المعين على هذا الوجه العمل في الحال على أن تقر الجمعية العامة
تعيينه في أول اجتماع لها .

(مادة ٢٣)

يقعد مجلس الإدارة في مركز البنك مرة كل شهرين على الأقل ويكون انعقاده بدعوة من رئيس مجلس الإدارة كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على طلب عضو من أعضاء مجلس الإدارة .

ويجوز أن يعقد المجلس خارج مركز البنك بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين في الاجتماع

(مادة ٢٤)

لا يمكن اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل . ولا يجوز الإنابة في حضور اجتماع مجلس الإدارة .

ويجوز لمجلس الإدارة اعتبار العضو الذي يتخلف عن حضور اجتماعات المجلس ثلاث مرات متتاليات بدون عذر مقبول مستقبلاً .

(مادة ٢٥)

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويشترط موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين بالنسبة لقرارات الآتية :

- (أ) القرارات الخاصة باقتراح زيادة أو تخفيض رأس المال .
- (ب) القرارات الخاصة باقتراح إطالة مدة الشركة أو تقصيرها .
- (ج) القرارات الخاصة باقتراح تكوين احتياطات أو خصصات غير عادية .
- (د) القرارات الخاصة باقتراح استعمال الاحتياطات في غير الغرض المخصصة له .
- (هـ) القرارات الخاصة بفتح فروع أو وكالات أو مكاتب البنك بالخارج .

(مادة ٢٦)

لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة للجمعية العامة . ومع ذلك لا يجوز للبنك أن يفتح لأحد أعضاء مجلس الإدارة اعتياداً أو أن يقدم له قرصاً أو أن يضمن أي قرض يقده أحد من غير إلا في حدود أغراضه ونفس الأوضاع التي يقعها بالنسبة للجمهور العملاء ويقع باطلاً كل تصرف يتم على خلاف ما تقدم .

(مادة ٢٧)

يمثل رئيس مجلس الإدارة البنك أمام القضاء .

(مادة ٢٨)

يملك حق التوقيع عن البنك على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة ونوابه وكل عضو آخر ينتدب لهذا الغرض بقرار من مجلس الإدارة أو من رئيسه .

ومجلس الإدارة الحق في أن يعين مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم حق التوقيع عن البنك منفردين أو مجتمعين .

(مادة ٢٩)

لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأى التزام شخصى فيما يتعلق بتمهيدات البنك بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالاتهم .

(مادة ٣٠)

تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا النظام ومن بدل المحضور الذى تحدده الجمعية العامة قيمته كل سنة .

(مادة ٣١)

على مجلس الإدارة أن يعد كل سنة مالية خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وفقاً لأصول المحاسبة ويراعى فيها على الخصوص ما يأتى :

(أ) أن تظهر الاستثمارات في الشركات ذات المصلحة المشتركة وكذلك الاستثمارات في السندات الحكومية في مجموعة خاصة موضحاً بها مبلغ كل من الاستثمارات الثابتة والمتداولة .

(ب) إثبات شهرة المحل في بند مستقل .

(ج) أن يوضح في بيان تال البيان الخاص برأس المال بيان بالاحتياطات الآتية كل منها في بند مستقل تفصل فيه العناصر المكونة له :

— الاحتياطات الإرادية .

— الاحتياطات الرأسمالية .

(د) أن يبين كل من الخصوم الآتية تحت عنوان مستقل :

السندات :

بيان قيمتها وعددها ومعدل فائدتها واستحقاقها ونوع الموجودات الضامنة لها إن وجدت وإن كان البنك أكثر من إصدار واحد فيجب أن يظهر كل منها على حدة .

وإذا استهلك جزء من السندات فيجب أن يظهر مطروحا من الأصل .

القروض طويلة الأجل :

وهي التي تستحق الدفع بعد مضي سنة أو أكثر من تاريخ الميزانية .

المطلوبات لشركات التابعة سواء منها الطويلة الأجل أو قصيرة الأجل .

رصيد المبالغ المحصلة من المساهمين على ذمة مقابلة مصارف الإصدار .

الاحتياطيات الإلزامية (المخصصات) مع بيان تفصيل عن عناصرها .

ويجب في جميع الأحوال أن تصور الميزانية بشكل يفصح عن حقيقة المركز المالي للبنك وأن تتضمن ملاحظات عن كل ما يأتي :

(أ) المطلوبات أو الالتزامات الاحتمالية إذا لم يكن البنك قد كون لها مخصصات في الميزانية .

(ب) قيمة العقود الخاصة بالمصروفات الرأسمالية التي لم تنقذ بعد في دفاتر البنك .

(ج) أي التزام على البنك له امتياز على موجوداته .

(د) أي تغيير في النظام المحاسبي يكون قد حدث خلال السنة المدة عنها الميزانية .

(هـ) وفيما عدا الميزانية الأولى للبنك يجب أن يبين في خانة خاصة ما يقابل كل رقم بميزانية السنة الحالية في ميزانية السنة السابقة على أن تقرب جميع المبالغ إلى أقرب جنيه .

ويجب أن يفصح حساب الأرباح والخسائر عما يأتي :

(أ) مقدار مجمل الربح أو مجمل الخسارة .

(ب) الإيرادات والمصروفات إذا كانت كبيرة القيمة أو كانت خاصة بسنوات حافلة .

(ج) فوائد السندات وفوائد القروض طويلة الأجل .

(د) الخصصات للاستهلاكات .

(هـ) الخصصات الأخرى .

(و) الاحتياطات والخصصات المستمعة .

(ز) صافي الأرباح القابلة للتوزيع مع بيان الحساب الخاص بهذا التوزيع .

وإذا حصل أى تغيير فى النظام المحاسبى أثناء العام وجبت الإشارة إلى هذا بملاحظة فى حساب الأرباح والخسائر .

وفى عداد حساب الأرباح والخسائر الأول للبنك يبين فى خانة خاصة ما يقابل كل رقم فى حساب أرباح وخسائر السنة الحالية فى حساب أرباح وخسائر السنة السابقة .

(مادة ٣٢)

وعلى المجلس أيضاً أن يعد تقريره عن نشاط البنك خلال السنة المالية وعن مركزه المالى فى ختام السنة ذاتها . ويجب أن يكون من بين ما يشتمل عليه التقرير :

(أ) شرح واف لبنود الإيرادات والمصروفات .

(ب) بيان تفصيل بالعقود التى يعقدها البنك خلال كل سنة من الخمس سنوات التالية لتأسيسه تلك منشآت أو منقولات أو عقارات تدخل فى أصوله ويزيد ثمنها عن عشر رأس المال الذى تم أدائه فعلاً مع إيضاح تناسب أو عدم تناسب المقابل مع الأسعار التى كانت سارية وقت إبرام هذه العقود .

(ج) بيان تفصيل بالطريقة التى يقترحها مجلس الإدارة لتوزيع صافى أرباح السنة المالية المنتهية وما يكون منقولا من السنة السابقة بالتطبيق لأحكام نظام البنك مع تعيين تاريخ صرف الأرباح التى يحتل توزيعها بحيث لا يتعدى ذلك شهرين من تاريخ اعتماد الميزانية بقرار من الجمعية العامة .

(مادة ٣٣)

يرسل مجلس الإدارة نسخة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية بتقريره والنص الكامل لتقرير المراقبين إلى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل موعد عقد الجمعية العامة بفترة لا تقل عن .

(مادة ٣٤)

يضع مجلس الإدارة سنوياً تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في تقرير مجلس الإدارة بثلاثة أيام على الأقل كشفاً تفصيلياً يتضمن البيانات الآتية :

(أ) جميع المبالغ التي حصل عليها الرئيس ونوابه وكل عضو من أعضاء المجلس في السنة المالية من أجور وأتماب ومربات ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدلات وكذلك ما قبضه كل منهم على سبيل العمولة أو غيرها أو بوصفه موظفاً فنياً أو إدارياً أو في مقابل أى عمل فنى أو إدارى أو استثمارى أداه لشركة .

(ب) المزايا العينية التي يتمتع بها الرئيس ونوابه وكل عضو من أعضاء المجلس في السنة المالية كالسيارات والسكن المجاني وما إلى ذلك .

(ج) المكافآت وأنصبة الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على مديرى البنك وكل عضو من أعضاء مجلس إدارته .

(د) المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين السابقين كمعاش أو احتياطي أو تمويل عن انتهاء الخدمة .

(هـ) المبالغ التي أنفقت فعلاً على سبيل العناية بأية صورة كانت مع التفاصيل الخاصة بكل مبلغ .

(و) العمليات التي يكون فيها لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة البنك .

ويجب أن توقع الميزانية وحساب الأرباح والتسائر وتقرير مجلس الإدارة والكشف التفصيلي المشار إليه في البند السابق من الرئيس وأحد أعضاء المجلس .

ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بالتضامن عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على إعدادها .

(مادة ٣٥)

يضع مجلس الإدارة الواجبات الداخلية للبنك ونظام العاملين فيه ويبين فيها اختصاصات المدير العام ويكون تعيين المدير العام بقرار من مجلس الإدارة بناء على ترشيح المؤسسين .

الباب الرابع

في الجمعيات العامة

(مادة ٣٦)

الجمعية العامة المكونة تكوننا صحيحاً تمثل جميع المساهمين .

(مادة ٣٧)

لكل مساهم حصة لمساهمة سهم على الأقل الحق في - حضور الجمعية العامة بنفسه ويكون له صوت واحد عن كل ١٠٠ سهم وله أن ينيب عنه من يمثله في الجمعية العامة . ويشترط في النائب أن يكون مساهماً . ويجب أن تكون الإنابة ثابتة في محرر مصدق عليه من جهة الاختصاص في البلد الصادر فيها المحرر ويودع هذا المحرر مكتب الجمعية العامة قبل انعقادها .

(مادة ٣٨)

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز البنك أو في مصرف من مصارف الجمهورية العربية المتحدة أو الخارج التي تكون قد عينت في إعلان الدعوة وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية أسهم البنك في سجله من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع إلى انقضاء الجمعية العامة .

(مادة ٣٩)

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة وعند غيابه يرأسها أحد نوابه .

ويعين الرئيس سكرتيراً ومراجعين اثنين لغرض الاصوات على أن تقرر الجمعية العامة تعيينهم .

(مادة ٤٠)

تعقد الجمعية العامة كل سنة خلال السنة شهور التالية لنهاية السنة المالية للبنك في المكان واليوم والساعة المهيئة في إعلان الدعوة للاجتماع .

وتجتمع على الأخص لسماع تقرير المجلس عن نشاط البنك ومركزه المالي وتقرير مراقبي الحسابات والتصديق على ميزانية السنة المالية وعلى حساب الأرباح التي توزع على المساهمين ولاتنخب مراقبين اثنين للحسابات وتحديد مكافآتهم ولاتنخب أعضاء مجلس الإدارة من المساهمين من غير المؤسسين إذا اقتضت الحال .

(مادة ٤١)

لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلأرأى ذلك ، أو بناء على طلب مراقبي الحسابات أو المساهمين الحائزين لحس رأس المال على الأقل .

وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يثبتوا قبل إرسال أية دعوة أنهم أودعوا أسهمهم في مركز البنك أو في مصرف من مصارف الجمهورية العربية المتحدة أو غيرها من المصارف المعتمدة من مجلس الإدارة بحيث لا يجوز لهم سحبها إلا بعد انقضاء الجمعية العامة .

(مادة ٤٢)

يشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة أن يكون ستون بالمائة من رأس مال البنك على الأقل متوافراً .

فإذا لم يتوافر هذا القدر الأدنى في الاجتماع الأول انعقدت الجمعية العامة بناء على دعوة ثانية خلال الثلاثين يوماً التالية . ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وفي حالة التساوي يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

(مادة ٤٣)

يجب أن يكون مجلس الإدارة حاضراً في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته .

(مادة ٤٤)

لكل مساهم أثناء الجمعية العامة ، حق مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية وحساب الأرباح والخسائر . ويكون المجلس ملزماً بالإجابة على أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصالح البنك للضرر .

ويشترط في هذه الحالة تقديم الأسئلة إلى سكرتارية مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل .

وتثبت خلاصة وافية لجميع المناقشات في محضر الجمعية العامة .

(مادة ٤٥)

لا يجوز للجمعية العامة أن تعدل مواد النظام فيما يتعلق بفرض الشركة الأصلي أو زيادة التزامات المساهمين أو الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقتين للنظام .

ويجوز لها أن تنظر في تعديل ماعدا ذلك من أحكام النظام أو تقرير نسبة الحسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجبارياً بشرط أن يكون موضوع الاقتراح قد فصل في إعلان الدعوة وأن يكون الحاضرون يمثلون ٧٥ ٪ من رأس المال على الأقل وتصدر القرارات في الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية بأغلبية تساوى خمسين بالمائة من رأس المال على الأقل .

(مادة ٤٦)

تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في دفتر خاص يوقع عليه كل من رئيس الجلسة والعضو أو الموظف القائم بأعمال سكرتارية المجلس .

تدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة في دفتر خاص ، ويوقع عليه رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامعا الأصوات ومراقبا الحسابات .

ويكون إثبات محاضر الاجتماعات في هذين الدفترين بصفة منتظمة عقب كل جلسة وفي صفحات متتابعة دون كشط أو تحشير .

ويجب أن تكون صفحات هذين الدفترين مرقومة بالتسلسل ويتمين قبل استعمالها أن تختتم كل ورقة منها بخاتم مصلحة الشهر والتوثيق ويوقع عليها من الموثق المختص ويكون إثبات التوقيع ووضع خاتم مصلحة الشهر والتوثيق على النحو السالف الذكر ثابت التاريخ في صدر كل دفتر قبل استعماله .

ولا يجوز تسجيل دفتر جديد إلا بعد تقديم الدفتر السابق للموثق المختص الذي يقع في دائرته مركز الشركة ليؤشر عليه بإقفاله وإثبات ذلك في سجلات المصلحة المعدة لذلك .

ويكون الموثقون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات الدفترين ويسأل من يكون منهم من أعضاء مجلس الإدارة عن مطابقتها لما ينص عليه هذا النظام .

(مادة ٤٧)

لا يجوز للجمعية العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المين في إعلان الدعوة ، وذلك مع مراعاة المسائل التي تعتبر نتيجة مباشرة لمناقشة الموضوعات الواردة في جدول الأعمال .

(مادة ٤٨)

قرارات الجمعية العامة الصادرة طبقاً لهذا النظام ملزمة لجميع المساهمين حتى النائيين منهم أو المخالفين في الرأي وعدمى الأهلية أو ناقصيها .

الباب الخامس مراقبا الحسابات

(مادة ٤٩)

يدون بنك مراقبان للحسابات من الأشخاص الطبيعيين تعينهما الجمعية العامة وتحدد أتعابهما .
ويشترط في المراقب أن يكون من لهم حق مراجعة حسابات شركات المساهمة طبقاً لأحكام
القوانين المعمول بها في الجمهورية العربية المتحدة .
ويقع باطلا كل تعيين يتم خلاف ذلك .
واستثناء عما تقدم عين المؤسسان السيدين :

١ -

٢ -

مراقبين أولين للبنك .

ويتولى المراقب مهمته لحين انعقاد أول جمعية عامة ، ويباشر المراقب الذي تعينه الجمعية العامة
مهمته من تاريخ تعينه إلى تاريخ انعقاد الجمعية التالية . وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي
ندب لها ، فإذا خلا منصب أحد المراقبين في أى وقت خلال السنة لآى سبب عين مجلس الإدارة
من يحمل محله فوراً .

ويجوز للجمعية العامة في جميع الأحوال تغيير مراقب الحسابات .

(مادة ٥٠)

للمراقب في كل وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر البنك وسجلاته ومستنداته وفي طلب
البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته .

وله كذلك أن يحقق موجودات البنك والتزاماته ويتعين على مجلس الإدارة أن يمكنه من كل
ما تقدم .

وعلى المراقب في حالة عدم تمكنه من أداء مهمته على الوجه المتقدم إثبات ذلك في تقرير يقدم
إلى مجلس الإدارة ويخطر كل من المؤسسين بصورة منه كما يمرض الأمر على الجمعية العامة في أول
اجتماع لها إذا لم يتم مجلس الإدارة بتفسير مهمته .

(مادة ٥١)

على المراقب أو من ينوبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في أعمال المراجعة والذين لهم حق مراجعة حسابات الشركات المساهمة طبقاً للقوانين المعمول بها في الجمهورية العربية المتحدة أن يحضر الجمعية العامة ويتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت في الدعوة إلى الاجتماع . وعليه أن يدل في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمراتب البنك وبروجه خاص في الموافقة على الميزانية بتحفظ أو بغير تحفظ .

ويتلزم المراقب بقرره على الجمعية العامة ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على البيانات الآتية :

(أ) ما إذا كان المراقب قد حصل على المعلومات والإيضاحات التي رأى ضرورتها لأداء مأموريته على وجه مرض .

(ب) ما إذا كان من رأيه أن البنك يحسب حسابات ثابت له انتظاماً .

(ج) ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر موضوع التقرير متفقة مع الحسابات والمخصصات .

(د) ما إذا كان من رأيه وفي ضوء المعلومات والإيضاحات التي قدمت إليه أن هذه الحسابات تتضمن كل ما نص عليه هذا النظام وما توجه الأصول المحاسبية المتعارف عليها . وما إذا كانت الميزانية تعطي صورة واضحة وصادقة عن المركز المالي للبنك في ختام السنة المالية وما إذا كان حساب الأرباح والخسائر يبرر على الوجه الصحيح عن أرباحه أو خسائره عن السنة المالية .

(هـ) بيان الوسائل التي توصل بها للتحقق من وجود الأصول وطرق تقويمها وكيفية تقدير التعهدات القائمة وما إذا كان المجرد قد عمل وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها مع بيان ما جد من تعديل على طريقة المجرد التي اتبعت في السنة السابقة إن كان هناك تعديل .

(و) ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو مثبت بدفاتر البنك .

(ز) ما إذا كان قد وقعت أثناء السنة المالية مخالفات لأحكام هذا النظام على وجه يؤثر في نشاط البنك أو مركزه المالي مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات قائمة عند إعداد الميزانية وذلك في حدود المعلومات والإيضاحات التي توافرت لديه وفقاً لأحكام هذه المادة .

(مادة ٥٢)

يسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقشه وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السادس

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي -

المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

(مادة ٥٣)

تبدأ السنة المالية للبنك في أول يوليو وتنتهي في ٣٠ يونيو من كل سنة . وبالنسبة إلى السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ نشر القانون المرخص في إنشاء البنك وتنتهي في آخر يونيو من السنة التالية . فإذا قلت هذه المدة عن سنة كاملة امتدت إلى آخر يونيو التالي .

(مادة ٥٤)

توزع أرباح البنك الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف الأخرى كما يأتي :

(أ) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ١٠ ٪ من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي قانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرًا يوازي ١٠٠ ٪ من رأسمال البنك المدفوع وإذا نقص الاحتياطي لسبب من الأسباب تعين المود إلى الاقتطاع وللمجلس الإدارة أن يقترح على الجمعية العامة اقتطاع نسب أخرى لتكوين احتياطيات الطوارئ وأو غيرها وفقًا لما تقتضيه حالة البنك أو ظروفه .

(ب) ثم يقطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح لا تتجاوز ٥ ٪ للمساهمين من القيمة الاسمية للمهم .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

(ج) يخصم بعد ما تقدم ١٠ ٪ على الأكثر من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة .

(د) يوزع الباقي من الأرباح على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرسل إلى البنية

المقابلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير عاديين .

(مادة ٥٥)

يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما فيه صالح البنك .

(مادة ٥٦)

تدفع حصص الأرباح للساهمين في المكان والزمان الذين يحددهما مجلس الإدارة .

الباب السابع

المسازعات

(مادة ٥٧)

لا يجوز لأحد من المساهمين إقامة الدعوى التي تمس المصلحة العامة المشتركة للبنك ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

ويجب على كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يقترحه على مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة بشهر واحد على الأقل فإذا رفضت الجمعية العامة هذا الاقتراح امتنع لإعادة طرح موضوع النزاع على الجمعية العامة . أما إذا قبلته فتعين الجمعية العامة مندوباً أو أكثر لمباشرة الدعوى ويجب أن توجه إليه جميع الإعلانات الرسمية .

الباب الثامن

حل الشركة وتصفيتها

(مادة ٥٨)

في حالة خسارة ثلث رأس المال على الأقل تحمل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

(مادة ٥٩)

عند انتهاء مدة الشركة ، أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تمين الجمعية العامة بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة تصفية وتمين مصفياً أو أكثر وتحدد ملطهم . وتنتهي وكالة مجلس الإدارة

بتعيين المصفين . أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين .

الباب التاسع

أحكام عامة

(مادة ٦٠)

المصاريف والأتعاب المنفوعة في سبيل تأسيس الشركة تخضع من حساب المصروفات العامة .

عن
المؤسسة المصرية العامة للبنوك

عن
وزارة المالية لدولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

لمشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤

في شأن إنشاء البنك العربي الأفريقي

ظهرت رغبة جادة في التعاون بين رؤوس الأموال المصرية الكويتية واتجه لتحقيق هذه الرغبة إلى تأسيس بنك برأس مال مشترك بين المؤسسة المصرية العامة للبنوك بالجمهورية العربية المتحدة ووزارة المالية والصناعة لدولة الكويت على أن يساهم فيه أفراد وحكومات الدول العربية والأفريقية .

ولما كان هذا المشروع يمثل تجربة رائدة في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية . بما يفرد بالنفع على اقتصاديات هذه الدول النامية .

ونظرا لأن النشاط الرئيسي لهذا البنك سيكون في خارج الجمهورية العربية المتحدة ، لهذا فقد كان من الواجب على الجمهورية العربية المتحدة ، وهي الدولة الرائدة في ميدان التحرر السيلسي والاقتصادي ، أن توفر لهذا البنك الجديد جميع إمكانيات النجاح في رسالته البالغة الأهمية وذلك بإعفاءه من بعض النظم المطبقة داخل الجمهورية العربية المتحدة ومن بعض الضرائب المفروضة فيها.

لذلك روى أن يرخص في إنشاء هذا البنك بقانون يتضمن النص على إعضائه من أحكام بعض التشريعات القائمة . على أن يتضمن النظام الأساسي للبنك الأحكام المنظمة لشئونه بحيث يصير النظام هو المرجع الوحيد في هذا الشأن .

وقد تضمن مشروع القانون المرافق الأحكام العامة .

فصت المادتان الأولى والثانية على أن يؤسس البنك في شكل شركة مساهمة مصرية تسمى البنك العربي الأفريقي غرضها القيام بجميع الأعمال المصرفية المهيئة في النظام الأساسي ومدتها خمسون سنة ومركزها مدينة القاهرة .

وحددت المادة الثالثة رأس مال البنك بمشرة ملايين جنيه استرليني موزعة على مليون سهم وبيئت طريقة الاكتتاب في الأسهم .

وبيئت المادة الرابعة كيفية تعديل نظام الشركة فيما عدا غرضها .

أما المادة الخامسة فقد أوردت الأحكام التشريعية التي روى عدم إخضاع البنك لها نظراً لطبيعة نشاطه .

وحق توافر لهذا البنك جميع عناصر النجاح في مستقبل حياته ، روى النص في المادة السادسة على إعفاء المبالغ التي يحصل عليها المساهمون الأفراد كنتاج لأسهمهم في رأس مال البنك من من الضريبة العامة على الإيراد ، كما أضيفت من هذه الضريبة مبالغ كسب العمل من أجور ومرتبات ومكافآت وما في حكمها التي يدفعها البنك لموظفيه ومستخدميه وعماله .

ونصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أن تمتد سبع سنوات أرباح الشركة وتوزيعاتها وفوائد الإيداع فيها من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب على رؤوس الأموال المكتولة والضرائب الملحقة بها عامة كانت أو محلية .

ولما كان قوام عمل البنك هو نشاطه خارج الجمهورية العربية المتحدة لهذا نصت الفقرة الثالثة على عدم خضوع إيرادات البنك الناتجة من عملياته في خارج الجمهورية العربية المتحدة ولا توزيعها من نتائج تلك العمليات لضرائب الإيراد بجميع أنواعها في الجمهورية العربية المتحدة .

وقد أفرغ المشروع في الصيغة التي ارتأها مجلس العولة .

وتتشرف بمرض مشروع القانون المذكور على السيد رئيس الجمهورية .

رجله التفضل بالمرافقة عليه وإصداره ؟

عقد شركة إبدائي

بين :

وزارة المالية والصناعة لدولة الكويت ، ويمثلها حضرة صاحب السعادة الشيخ جابر الأحمد
الجار وزير المالية والصناعة طرف أول

المؤسسة المصرية العامة للبنوك للجمهورية العربية المتحدة ، ومقرها مدينة القاهرة ، ويمثلها
رئيس مجلس إدارتها ، السيد الدكتور حسين خلاف محمد طرف ثان

(مادة ١)

اتفق الموقعان على هذا على تأسيس شركة مساهمة مصرية بترخيص من حكومة الجمهورية
العربية المتحدة طبقاً لأحكام القانون الذي سيصدر في هذا الشأن والنظام الملحق به .

(مادة ٢)

اسم البنك هو (البنك العربي الأفريقي) .

(مادة ٣)

مركز الشركة القانوني مدينة القاهرة ، ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب
أو توكيلات في الخارج .

(مادة ٤)

المدة المحددة لهذه الشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ نشر القانون المرخص في تأسيسها
بالجريدة الرسمية .

(مادة ٥)

غرض هذه الشركة هو القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية لحساب البنك أو لحساب الغير
أو بالاشتراك معه ، وعلى الاختصاص :

(١) قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وعقد القروض المختلفة الأجل في مقابل مختلف
أنواع الضمانات أو بغير ضمان .

(٢) القيام بتنظيم الاكتسابات العامة لأسهم وسندات الشركات أو غيرها وقبول هذه
الاكتسابات وبوجه عام القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية .

(٣) تحصيل ودفع الاوامر وأذون الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة .

(٤) إصدار المستندات والكيالات والشيكات والسندات الإذنية سواء كانت تدفع في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج وكذلك خصم وتداول السندات والكيالات والسندات الإذنية من أى نوع مما يدفع في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج .

(٥) أعمال الخزائن .

(٦) القيام بوظائف أمناء الاستثمار نيابة عن الغير .

(٧) تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة .

(٨) الاجمار بالمعادن الثمينة .

(٩) مباشرة أعمال الصرف الاجنبي .

(١٠) القيام بجميع أوجه الاستثمار في مشروعات التنمية للدول النامية .

(١١) مباشرة العمليات الاخرى التي تستلزمها أعمال البنك .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة وأن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج أو أن تشترها أو أن تلتحق بها .

ولا يجوز للبنك أن يباشر كل أو بعض الأعمال المصرفية داخل الجمهورية العربية المتحدة إلا عن طريق بنوكها . وبين النظام الأساسى الشروط والاولضاع التي بها الإيداع في المركز الرئيسى للبنك .

(مادة ٦)

حدد رأسمال الشركة بمبلغ عشرة ملايين جنيه استرليني موزعا على مليون سهم عاى جميعها إسمية ، قيمة كل سهم عشرة جنيهات ، يكتب فيها على النحو الآتى :

٣٣

٣٣٥٠٠٠٠ لوزارة المالية والصناعة بدولة الكويت . يجوز لها — على النحو المبين في النظام الأساسى — أن تطرح بعض هذه الأسهم ليكتب فيها الأفراد الكويتيون أو الشركات المساهمة الكويتية التي لا يجوز لغير الكويتيين امتلاك أسهمها .

٣٣٥٠٠٠ للتؤسسة المصرية العامة للبنوك بالجمهورية العربية المتحدة .

(مادة ٩)

لكل مساهم مالك لمائة سهم على الأقل حق الحضور في الجمعية العامة ، ويكون له صوت واحد عن كل مائة سهم ، وله أن ينتخب عنه من يمثله في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها النظام الأساسي للشركة .

(مادة ١٠)

يشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة أن يكون ستون بالمائة من رأس المال على الأقل مثلاً فيها إلا في الحالات التي يشترط فيها النظام الأساسي نصاً بأكثر .

(مادة ١١)

يكون البنك مراقبان اثنان الحسابات من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم حق مراجعة حسابات الشركات المساهمة طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في الجمهورية العربية المتحدة .

(مادة ١٢)

يبدأ السنة المالية للبنك في أول يوليو وتنتهي في ٣٠ يونيو من كل سنة .
وبالنسبة إلى السنة المالية الأولى فلها تبدأ من تاريخ تأسيس البنك نهائياً وتنتهي في آخر يونيو من السنة التالية . فإذا قلت هذه المدة عن سنة كاملة امتدت إلى آخر يونيو التالي .

(مادة ١٣)

توزع أرباح البنك الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف الأخرى على النحو المبين في النظام الأساسي وبشرط أن :

(أ) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي عشرة بالمائة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي قانوني ويقتطع هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي مائة بالمائة من رأس مال البنك المدفوع وإذا نقص الاحتياطي لسبب من الأسباب تعين العود إلى الاقتطاع .

ومجلس الإدارة أن يقترح على الجمعية العامة اقتطاع نسب أخرى لتكوين احتياطات الطوارئ أو غيرها وفقاً لما تقتضيه حالة البنك أو ظروفه .

(ب) ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح لا تتجاوز خمسة بالمائة من القيمة الاسمية للسهم على المساهمين .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

(ج) يخصم بعد ما تقدم عشرة بالمائة على الأكثر من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة .

(د) يوزع الباقي من الأرباح على المساهمين كحصة إضافية أو يرحل إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير عاديين .

(مادة ١٤)

في حالة خسارة رأس المال على الأقل تحمل الشركة قبل انقضاء أجلها إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

(مادة ١٥)

تتعهد المؤسسة المصرية العامة للبنوك — دون أية مسؤولية عليها — بالسعى لدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة لاستصدار القانون المخصص في تأسيس البنك في المدة المناسبة ، على أن يتضمن النصوص الكفيلة بإعفاء البنك من قوانين التأمين وقوانين الشركات المساهمة والقوانين الخاصة بمرتبات ومكافآت وشروط تعيين العاملين في الشركات ، وكذلك بإعفاءه من قوانين تنظيم الرقابة على النقد وقوانين البنوك والائتمان ومن رقابة ديوان المحاسبات ، وإعفاءه من قوانين الضرائب في الحدود المبينة في المادة التالية .

وتعتبر كافة أحكام هذا العقد منتجة لآثارها وملزمة لكل من الطرفين بمجرد نشر القانون المشار إليه في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية .

(مادة ١٦)

تعني من الضريبة العامة على الإيراد :

(أ) المبالغ التي يحصل عليها المساهمون الأفراد كتأجير لأسهمهم التي يملكونها في البنك .

(ب) مبالغ كسب العمل من أجور ومرتبات ومكافآت وما في حكمها التي يدفعها البنك لموظفيه ومستخدميه وعماله .

كما تعني أرباح الشركة وتوزيعاتها من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب على رؤوس الأموال المنقولة والضرائب الملحق بها سواء كانت ضرائب عامة أو محلية . ويكون هذا الإعفاء الأخير لمدة سبع سنوات من تاريخ أول ميزانية للبنك

ولا تخضع إيرادات البنك الناتجة عن عملياته في خارج الجمهورية العربية المتحدة ولا توزيعاته من نتائج العمليات لضرائب الإيراد في الجمهورية العربية المتحدة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٤٦ لسنة ١٩٦٤

بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤
بكادر العمال والقرارات المعدلة والمكاملة لهما ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ بمرين أحكام كادر العمال على المستخدمين الخارجين
عن الهيئة وتحسين حالتهم ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين
والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائلها إلا في أحوال خاصة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن إصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
المدنيين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن إصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة
وعمالها الدائمين ،

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها
وعمالها المدنيين ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٩ في ١٨ من فبراير ١٩٦٤ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالإحكام المرافقة لهذا القانون وتسمى أحكامه على وزارات الحكومة ومصالحها وغيرها من الوحدات التى يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة ، كما تنظم شئون العاملين بها سواء منهم من كان ينطبق عليه قانون موطنى الدولة أو كادر العمال ، ولا تسرى هذه الأحكام على :

(١) وظائف القوات المسلحة والشرطة .

(٢) الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

مادة ٢ — يلغى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٩٠ المشار إليهما والقرارات الصادران من مجلس الوزراء فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ المشار إليهما ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

ولل أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها فى شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه .

مادة ٣ — يبدأ توصيف وتقييم وترتيب الوظائف طبقا لأحكام القانون المرافق اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، على أن تصدر القرارات المشار إليها فى المواد ٥ و ٩١ و ٩٢ من القانون المذكور قبل أول يولى سنة ١٩٦٤ .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يولى سنة ١٩٦٤ ٤

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤) .

نظام العاملين المدنيين بالدولة

الباب الأول

الوظائف

مادة ١ — ينأق الجهاز الإدارى للدولة من الوحدات الآتية :

(أ) وزارات الحكومة ومعالها .

(ب) وحدات الإدارة المحلية .

وتكون الوزارة من إدارات أو مصالح أو منهما مآ . ويشرف عليها وزير أو من يمارس سلطات الوزير المنصوص عليها فى القوانين والوائح .

ويكون إنشاء الوزارات والمصالح والإدارات وتنظيمها بقرار من رئيس الجمهورية يتضمن تعريف مهمة الوزارة أو المصلحة أو الإدارة وتحديد الاختصاصات وتوزيعها بينها .

مادة ٢ — يعتبر عاملا فى تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين فى إحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة بقرار من السلطة المختصة .

مادة ٣ — الوظائف العامة إما دائمة أو مؤقتة والوظيفة الدائمة هى التى تقتضى القيام بعمل غير محدد بزمن معين .

أما الوظيفة المؤقتة هى التى تقتضى القيام بعمل مؤقت ينتهى فى زمن محدد أو تكون لفرض مؤقت .

وتتضمن الميزانية سنوياً بياناً بكل منها .

مادة ٤ — تقسم الوظائف العامة الدائمة إلى اثنتى عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرفق وذلك فيما عدا وظائف وكلاء الوزارات والوظائف الممتازة .

وتتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من الوظائف التى تشملها درجات الكادر .

ويجوز للوزير المختص بعد أخذ رأى ديوان الموظفين نقل وظيفة من درجة إلى أخرى أو تحويلها من وظيفة مؤقتة إلى وظيفة دائمة بشرط وجود درجة أو وظيفة خالية من نوع الدرجة أو الوظيفة التى يتم النقل أو التحويل إليها ومع اعتبار القواعد السليمة لتقييم الوظائف .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الوظائف التي يكون التمين فيها برار من رئيس الجمهورية .

مادة ٥ - يكون ترتيب الوظائف على اختلاف درجاتها طبقاً لتقييمها حسب أهمية كل منها من حيث المسؤوليات والسلطات والاختصاصات والواجبات الرئيسية لها كما يوضح الوصف التطيلي لكل وظيفة .

وتوصف مختلف الوظائف بحيث تتضمن أوصافها :

(أ) الاسم الذي يدل عليها .

(ب) وصفاً عاماً للسلطات والمسؤوليات والاختصاصات والواجبات الرئيسية التي تتضمنها .

(ج) بياناً بالمعد الأدنى للوحدات المعاوبة لأداء الأعمال على وجه مرض وتضمن التعليم أو المعرفة أو الخبرة النوعية والكمية ودرجة المهارة المطلوبة في الأعمال اليدوية إذا لزم الأمر .

(د) الدرجة بالجدول المرافق التي تتبادل الوظيفة معها حسب تقييمها .

ويقوم ديوان الموظفين بوضع النظام الخاص بتسجيل هذه الأوصاف ونشرها وحفظها في سجلات .

وبين القرار الصادر من رئيس الجمهورية بترتيب الوظائف العامة كيفية نقل العاملين من الدرجة التي يشغلونها حالياً إلى الوظائف الواردة بالجدول المرافق .

مادة ٦ - يكون في كل وزارة أو مصلحة وفي كل محافظة إدارة لشئون العاملين تابعة لها .

الباب الثاني

العاملون

الفصل الأول

التمين والترقية

مادة ٧ - يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف :

(١) أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية إحدى الدول العربية التي تعامل الجمهورية العربية بالمثل بالنسبة إلى تولي الوظائف العامة .

ويستثنى من هذا الشرط الفلسطينيون العرب فيعاملون معاملة من يتمتع بحسنية الجمهورية العربية المتحدة مع احتفاظهم بحسنتهم الفلسطينية .

(٢) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة علة بالشرف أو الإمانة مالم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالتين .

(٤) ألا يكون قد فصل من الخدمة بحكم أو قرار تأديبي نهائي مالم تمض على صدوره ثمانية أعوام على الأقل .

(٥) ألا تقل سنه عن ست عشرة سنة .

ويثبت السن بشهادة ميلاد أو مستخرج رسمي من سجلات الأحوال المدنية .

(٦) أن يكون مستوفيا لمواصفات الوظيفة المطلوب شغلها .

(٧) أن تثبت لياقته الصحية للوظيفة وذلك عسدا الموظفين المعينين بقرارات من رئيس الجمهورية .

(٨) أن يجتاز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بالنسبة للوظائف التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ٨ - تحدد شروط اللياقة الطبية بقرار من رئيس الجمهورية ويكون الإعفاء منها بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى الهيئة الطبية المختصة .

مادة ٩ - تعلن الوزارات والمصالح والمحافظة عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار وازارى وتحدد طريقة الإعلان والبيانات الخاصة بالوظيفة بقرار يصدر من الوزير المختص كما يحدد ذلك القرار أحكام الامتحان بالنسبة إلى الوظائف التي يقرر شغلها بامتحان .

مادة ١٠ - يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان وتسقط حقوق من لم يدركه الحد للترتين بمضى سنة من تاريخ إعلان نتيجة الامتحان - ويجوز التعيين من القوائم التي مضى عليها أكثر من سنة إذا لم توجد قوائم أخرى صالحة للترشيح منها وذلك خلال الستة الأشهر التالية لانقضاء السنة، وعند التساوى في الترتيب يكون للوزير اختيار من يعين من بين المتساوين ويكون التعيين في الوظائف التي يتم التعيين فيها دون امتحان وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية .

مادة ١١ — المؤهلات العلمية الأجنبية التي تمنحها المدارس والجامعات الأجنبية في الخارج يصدر بمصادرها بالمؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم العالي أو من وزير التربية والتعليم أو من وزير الأوقاف وشئون الأزهر حسب الأحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التربية والتعليم والإدارة العامة للبحاث وديوان الموظفين والهيئات الجامعية بالجمهورية العربية المتحدة التي بها نوع من الدراسة المطلوب تحديد نظيرها أو معادلة شهادتها .

ويشترط أن يكون الحصول على المؤهل العلى عقب امتحانات أدت بجميع مراحلها وطبقاً للشروط المعتادة بمقر المعهد الأجنبي وأن تكون الشهادة أو الدبلوم أو الدرجة العلمية لذلك المعهد مقبولة للعمل في حكومة البلاد التابعة لها .

وتعين معادلة المؤهلات الوطنية بقرار من وزير التعليم العالي أو من وزير التربية والتعليم حسب الأحوال وفقاً للأجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٢ — يجوز إعادة تعيين العاملين في الوظائف السابقة التي كانوا يشغلونها إذا توافرت فهم الشروط المطلوبة في شاغل الوظيفة الشاغرة وعلى أن يكون التقريران الأخيران المقدمان عنه في وظيفته السابقة بتقدير جيد على الأقل .

على أنه لا يجوز تعيين عاملين في غير أدنى درجات التمييز إلا في حدود ١٠ ٪ من الوظائف الخالية بها .

مادة ١٣ — في حالة تحويل وظيفة مؤقتة إلى وظيفة دائمة يجوز أن يعين شاغل الوظيفة فيها إذا توافرت فيه شروط مواصفات الوظيفة المطلوب شغلها .

مادة ١٤ — يجوز شغل الوظائف الدائمة بصفة مؤقتة في الأحوال المبينة في القانون وفي هذه الحالة تسرى على العامل المعين أحكام الوظائف الدائمة .

مادة ١٥ — فيما عدا المعينين بقرار من رئيس الجمهورية بوضع المعينون لأول مرة تحت الاختبار لمدة سنة من تاريخ تسلمهم العمل وتقرر صلاحيتهم في خلال مدة الاختبار فإذا ثبت عدم صلاحيتهم يحالون إلى لجنة شئون العاملين فإن رأت صلاحيتهم النقل إلى وظائف أخرى نقاتهم إليها وإلا اقترحت فصلهم من الخدمة . وتحدد اللائحة التنفيذية الوظائف الأخرى التي لا يوضع شاغلها تحت الاختبار .

مادة ١٦ — يكون التعيين في الوظائف من الدرجة الأولى فأفوق بقرار من رئيس الجمهورية ويكون التمييز في الوظائف الأخرى بقرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته .

وتعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل في درجة واحدة اعتبرت الأقدمية كما يلي :

(أ) إذا كان التعيين متضمناً ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الدرجة السابقة .

(ب) إذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الأقدمية بين المعينين على أساس المؤهل ثم الأقدمية في التخرج فإن تساويا تقدم الأكبر سناً .

مادة ١٧ — يمنح العاملون عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة وفقاً للجدول المرافق لهذا القانون .

ويستحق العامل مرتبه من تاريخ تسلمه العمل .

مادة ١٨ — كل من يعين في وظيفة يجب أن يقوم بعملها فعلاً ولا يجوز الخصم بمرتب عامل على درجة أدنى من درجته أو في نوع مخالف لدرجته أو على وظيفة يكون التعيين فيها بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٩ — مع مراعاة استيفاء الموظف لشروط مواصفات الوظيفة المرقق إليها يكون شغل الوظائف العالية بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة ومن مجموعة الوظائف التي من نوعها أو التعيين أو النقل وذلك بمراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ .

مادة ٢٠ — يصدر قرار الترقية من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته .

وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها — ويمنح العامل أدنى مربوط الدرجة المرقق إليها أو علاوة الدرجة الجديدة أيهما أكبر .

وتصرف علاوة الترقية من أول الشهر التالي لصدور القرار .

مادة ٢١ — تكون الترقيات بالأقدمية المطلقة لغاية الترقية إلى الدرجة الثالثة أما الترقيات من الدرجة الثالثة وما فوقها فكلها بالاختيار للكفاية مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية .

مادة ٢٢ — إذا قضى العامل (١٥) خمسة عشرة سنة في درجة واحدة من الكارد . أو (٢٣) ثلاثاً وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو (٢٧) سبعاً وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو (٣٠) ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية ، يمنح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر — ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق وأحكام الدرجة الأعلى حتى نهاية مربوطها ، ما لم يكن التقريران السنويان عنه بتقدير ضعيف .

وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد إلى درجة أعلى .

ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين أكلوا المدد السابقة قبل العمل بهذا القانون ، على أن يكون سريانه عليهم من تاريخ العمل به .

مادة ٢٣ - لا تجوز الترقية بأية حال قبل انقضاء المدة المقررة للترقية في جداول التوصيف التي يعتمد عليها المجلس التنفيذي ، كما لا تجوز ترقية العامل المنقول إلا بعد معنى سنة على ما لم تكن الترقية بالاختيار أو في وظائف الوحدات المنشأة حديثاً أو كان نقل العامل بسبب نقل وظيفته أو لم يكن من بين عمال الوحدة المنقول إليها العامل من يستوفى الشروط القانونية للترقية خلال هذه السنة .

الفصل الثاني

التدريب

مادة ٢٤ - تتولى الوزارات والمصالح والهيئات العامة تحديد احتياجات تدريب العاملين بها وتوفير وسائله وتبني نتائجه وفقاً للبرامج التي تضمها كل منها في مجال خطط إعداد العاملين لديها .

الفصل الثالث

لجان شئون الأفراد والتقارير عنهم

مادة ٢٥ - تنشأ في كل وزارة أو مصلحة أو محافظة لجنة أو أكثر لشئون العاملين تشكل بقرار من الوزير المختص وتجتمع بناء على دعوة من رئيسها وتكون قراراتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت الآراء يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

ويجب ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة بما فهم الرئيس ويتولى أعمال السكرتارية بهذه اللجان رئيس شئون العاملين أو من يقوم بأعماله دون أن يكون له صوت معدود .

مادة ٢٦ - تختص لجان شئون العاملين بالنظر في جميع التعيينات فباعداد التعيينات الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية . كذلك تنظر في نقل وترقيات وعلاوات العاملين لغاية وظائف الدرجة الثالثة بالكادر المرافق . وهذا علاوة على ما يرى الوزير المختص عرضه عليها من شئون هذه الفئات .

مادة ٢٧ - ينشأ سجل خاص تدون به محاضر اجتماع لجان شئون العاملين ويجب أن تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة وما دار من مناقشات والقرارات التي اتخذتها اللجنة والأسباب التي بنيت عليها ويوقع الرئيس والأعضاء الحاضرون والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات .

وترفع اللجنة مقترحاتها خلال أسبوع للوزير المختص لاعتمادها ، فإذا لم يعتمدها ولم يعترض عليها خلال ٣٠ يوما من تاريخ رفعها اعتبرت معتمدة وتنفذ . أما إذا اعترض الوزير على اقتراحات اللجنة كلها أو بعضها فيتمتع أن يبدى الأسباب المبررة لذلك كتابة ويعد ما اعترض عليه اللجنة لنظره ويحدد لها أجلا للتصديق فإذا انقضى هذا الأجل دون أن ترفع اللجنة رأيا اعتبر رأيه نافذاً . أما إذا تمسكت اللجنة برأيها خلال الأجل المحدد ترفع اقتراحاتها للوزير لاتخاذ ما يراه بشأنها ويعتبر قراره في هذه الحالة نهائياً .

مادة ٢٨ — في حالة ما إذا تبين للرئيس أن مستوى أداء عامل دون المتوسط يجب أن يلفت نظره كتابة مع ذكر المبررات وضم ذلك إلى ملف العامل .

مادة ٢٩ — يخضع لنظام التقارير السنوية جميع العاملين لغاية وظائف الدرجة الثالثة ، وتقدم هذه التقارير عن كل سنة ميلادية خلال شهرى يناير وفبراير من السنة التالية ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية العامل بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط أو دون المتوسط أو ضعيف . وتعد هذه التقارير كتابة وطبقاً للأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٠ — يجب الحصول على تقرير عن مستوى أداء كل عامل معار داخل الجمهورية أو منتدب . من الجهة المعار أو المنتدب إليها إذا طالقت مدة الإعاره أو الانتداب عن ثلاثة شهور وفقاً لأحكام المادة ٢٩ .

مادة ٣١ — اللجنة شئون العاملين أن تناقش الرؤساء في التقارير السنوية المقدمة منهم عن العاملين ولها أن تعتمد أو تعدلها بناء على قرار مسبق .

مادة ٣٢ — يعلن العامل الذى قدرت كفايته بدرجة ضعيف أو دون المتوسط بأوجه الضعف في مستوى أدائه لعمله ولا يجوز له أن يتقدم من هذا التقرير إلى لجنة شئون العاملين خلال شهر من إعلان به ولا يعتبر التقرير نهائياً إلا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه أو البت فيه ويجب أن يتم ذلك قبل أول مايو .

مادة ٣٣ — يحرم العامل المقدم عنه تقرير سنوى واحد بدرجة ضعيف أو تقريران متتاليان بدرجة دون المتوسط من أول علاوة دورية ومن الترقية في العام المقدم فيه التقرير .

مادة ٣٤ — العامل الذى يقدم عنه تقريران سنويان متتاليان بتقدير ضعيف يحال إلى لجنة شئون العاملين فإذا تبين لها من فحص حالته أنه أكثر ملاءمة للقيام بوظيفة أخرى في ذات الدرجة قررت نقله إليها بدرجة ومرتبه ، أما إذا تبين للجنة بعد تحقيقها أنه غير قادر على العمل في أية وظيفة بطريقة مرضية اقترحت فصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة .

وترفع اللجنة تقريرها للوزير لاعتماده ، فإذا لم يعتمد أعاده اللجنة مع تحديد الوظيفة التي ينقل إليها العامل ، فإذا كان التقرير التالي مباشرة بتقدير ضعيف يفصل من الخدمة في اليوم التالي لاعتبار التقرير نهائياً مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة .

الفصل الرابع

المكافآت والعلاوات والتعويضات والبدلات

٣٥ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٢٢ و ٣٧ يمنح العامل علاوة دورية كل سنة طبقاً للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون وبحيث لا يتجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة . ويصدر بمنح العلاوة قرار من الوزير المختص أو من من يمارس سلطاته .

وتستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاه سنة واحدة من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو منح العلاوة السابقة .

مادة ٣٦ - يجوز منح العامل أجراً عن الأعمال الإضافية التي يطلب إليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٧ - يجوز منح العامل علاوة تشجيعية اعتباراً من أول مايو تعادل العلاوة الدورية المقررة وذلك بالشروط الآتية :

- (١) أن تكون كفاية العامل حدثت بتقدير ممتاز في العامين الآخرين .
- (٢) ألا يمنح العامل هذه العلاوة أكثر من مرة كل أربع سنوات .
- (٣) ألا يزيد عدد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة في سنة واحدة على ٥ ٪ من عدد عمال كل درجة .

ويصدر بأقرار من الوزير المختص بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين ويجوز للوزير المختص أو من يمارس سلطاته منح العامل مكافأة تشجيعية مقابل خدمات ممتازة أداها وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٨ - يسترد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل أداء أعمال وظيفته وذلك في الأحوال والشروط التي يصدر بتنظيمها قرار من المجلس التنفيذي .

مادة ٣٩ - يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل العاملين بالوزارات والمصالح والمخاضات طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٤٠ - لا يجوز صرف البدلات المقررة إلا لشاغل الوظيفة المقرر لها البدل .

الفصل الخامس

النقل والإعارة والتجديد والبهائم والأجازات الدراسية

مادة ٤١ — يجوز نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة إلى أخرى أو مؤسسة أو هيئة إلى أخرى إذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية أو كان ذلك بناءً عليه .

ولا يجوز نقل العامل من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل .

ويكون نقل العامل بقرار من السلطة المختصة بالتعيين .

مادة ٤٢ — استثناء من أحكام المادتين ٣٦ و ٤١ يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح الوزير المختص نقل العامل من وزارة إلى وزارة أخرى أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة وذلك :

(١) إذا لم يكن مستوفياً لمواصفات الوظيفة التي يشغلها أو أى وظيفة أخرى عالية في الوزارة التي يعمل بها .

(٢) إذا كان زائداً على حاجة العمل في الجهة التي يعمل بها وفي هذه الحالة تُلغى وظيفته من ميزانية الجهة التي كان يعمل بها .

مادة ٤٣ — يجوز نذب العامل لقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في درجة واحدة أعلى منها سواء في نفس الوزارة أو المصلحة أو المحافظة أو في وزارة أو محافظة أو مصلحة أخرى أو مؤسسة أو هيئة عامة أخرى إذا كانت حالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك .

ويتم النذب بقرار من الوزير المختص وتكون مدة النذب سنة واحدة قابلة للتجديد .

مادة ٤٤ — في حالة غياب أحد المعيّنين بقرار من رئيس الجمهورية ، يقوم وكيله بأعمال الوظيفة مقامه فإذا لم يكن له وكيل جاز للوزير أو من يمارس سلطته نذب غيره للقيام بأعماله بشرط أن تكون درجته معادلة لدرجة النائب أو من الدرجة الأدنى منها مباشرة .

مادة ٤٥ :

(١) تجوز إعارة العاملين إلى :

(١) الأشخاص المعنوية العامة والخاصة في الداخل .

(٢) الحكومات والمبثات العربية والأجنبية والدولية ولا يجوز إحارتهم إلى

الأشخاص المعنوية أو الخاصة داخلياً إلا إذا توافرت فيهم مؤهلات وميزات يتسدر وجودها في غيرهم وفي حالة الضرورة القصوى . وتدخّل مدة الإعارة في حساب الماش أو المكافأة أو استحقاق الملاوة أو الترقية .

ويشترط لإتمام الإعارة موازنة العامل عليها كتابة .

(ب) مدة الإعارة للأشخاص المعنوية العامة والخاصة داخلياً أقصاها سنتان أما الإعارة للحكومات والهيئات العربية والأجنبية والمالية فقدرتها أربع سنوات على الأكثر . ويجوز تجاوز هذه المدد سواء كانت الإعارة في الداخل أو في الخارج بقرار جمهوري (ج) يكون مرتب العامل المعار بأكمله على جانب الحكومة أو الهيئة المستعيرة .

ويجوز منح العامل مرتباً من حكومة الجمهورية المتحدة بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية .

وتم الإعارة في الأحوال السابقة بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين .

(د) وفي غير هذه الأحوال تم الإعارة بالاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

مادة ٤٦ - عند إعارة أحد العاملين تبقى وظيفته خالية - ويجوز شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودة المعار ويكون شغل الوظيفة بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين.

وعند عودة العامل يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو يشغل أي وظيفة خالية من درجته أو يبق في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من نفس الدرجة .

مادة ٤٧ - تحفظ على سبيل التذكّر لأعضاء البعثات من العاملين وللمجندين وظائفهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودتهم وذلك مع عدم الإخلال بما لو زير الخزانة من سلطة إعانة أسر المجندين في الأحوال وطبقاً للأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية .

وتدخّل مدة البعثة الرسمية والتجنيد في حساب الماش أو المكافأة وفي استحقاق الملاوة أو الترقية بالنسبة إلى المبعوثين من العاملين والمجندين منهم .

أما المبعوثين من الطلبة فلا تحسب لهم مدة البعثة الرسمية إلا المدة التي تلي التعليم الجامعي أو السال .

وعلى العاملين دفع الاحتياطي القانوني للماش عن مدة البعثة .

الفصل السادس

الإجازات

مادة ٤٨ — لا يجوز لأى عامل أن ينقطع عن عمله إلا لمدة معينة فى حدود الإجازات المقررة وهى :

١ — إجازة عارضة :

وهى التى تكون لسبب عارض لا يستطيع العامل معه إبلاغ رؤسائه مقدما لترخيص له فى الغياب .

ولا يصح أن يجاوز مجموع الإجازات العارضة سبعة أيام طوال السنة ولا تكون الإجازة العارضة لأكثر من يومين فى المدة الواحدة ويسقط حق الموظف فيها بمعنى العام .

كما لا يجوز أن تصل الإجازة العارضة بإجازة من نوع آخر ما لم يوافق رئيس المصلحة على ذلك .

٢ — إجازة دورية :

وتكون لمدة شهر فى السنة فإذا بلغ العامل سن الحسين جاز له الحصول على إجازة سنوية مقدارها شهران .

ويحدد الرئيس المختص مدة الإجازة الدورية فى الحدود للتقدمة ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو إلغاؤها أو قطعها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل . وفى هذه الحالة يجوز ضم مدد الإجازات الدورية إلى بعض بشرط ألا يزيد بأى حال على ثلاثة أشهر .

وتقتصر الإجازة الدورية فى السنة الأولى من خدمة العامل على خمسة عشر يوماً ولا يمنحها إلا بعد ستة أشهر من تاريخ تعيينه .

٣ — إجازة مرضية :

وتكون للعامل كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة إجازة مرضية على الوجه الآتى :

(أ) ثلاثة شهور بمرتب كامل .

(ب) ثلاثة شهور بنصف مرتب .

(ج) ثلاثة شهور بربيع مرتب .

وفي حالة المرض للعامل أن يستنفد إجازاته الدورية بجانب ما يستحقه من إجازات مرضية بشرط ألا تزيد الإجازة الاعتيادية على ستة شهور وتمنح الإجازة المرضية بناء على قرار من الهيئة الطبية المختصة :

والعامل الحق في امتداد الإجازة المرضية لمدة لا تتجاوز ستة أشهر بلا مرتب إذا قررت الهيئة الطبية المختصة احتمال شفائه .

ويجوز بقرار من وكيل الوزارة زيادة المدة ستة أشهر أخرى إذا كان العامل مصاباً بمرض يحتاج البرء منه إلى علاج طويل ، ويرجع في تحديد أنواع الأمراض التي من هذا النوع إلى القومسيون الطبي العام . وللعامل الحق في أن يطلب تحويل الإجازة المرضية سواء بمرتب كامل أو غير كامل إلى إجازة اعتيادية إذا كان له وفر من الإجازات الاعتيادية يسمح بذلك .

٤ - إجازات دراسية :

يجوز بقرار من الوزير المختص أو من في سلطته منح العامل إجازة دراسية بمرتب أو بدون مرتب لمدة لا تتجاوز أربع سنوات وذلك حسب مقتضيات العمل وبعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ويجوز مد مدة الإجازة الدراسية عند الضرورة بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بشرط أن تكون التقارير الواردة عن عضو الإجازة الدراسية قاطعة بضرورة ذلك ، ويجوز شغل الوظيفة بالتميين بصفة مؤقتة مدة الإجازة إذا كانت بغير مرتب على أن تخلى عند عودة العامل .

وتدخل مدة الإجازة الدراسية في حساب المعاش أو المكافأة وفي استحقاق المعاش والمزايا .

٥ - إجازات خاصة :

(أ) يمنح العامل لمدة واحدة طوال مدة خدمته إجازة خاصة بمرتب لمدة شهر واحد لأداء فريضة الحج .

(ب) كما يجوز للوزير المختص منح إجازة خاصة بدون مرتب للزوج أو للزوجة إذا أوفد أحدهما خارج البلاد لمدة سنة أو أكثر سواء في بعثة أو إجازة دراسية أو انتداب أو إعاره أو مهمة مصلحة أو إذا نقل إلى وظيفة في الخارج أو التحق بعمل في إحدى الهيئات الدولية أو الحكومات العربية .

ولا يجوز أن تتجاوز الإجازة مدة عمل الزوج في الخارج على أن لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن أربع سنوات في جميع الأحوال . ويجوز شغل الوظيفة بالتميين بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودة العامل .

(ج) العامل المخاطط لمرضى بمرض معد وترى السلطة الطبية المختصة منه من مواولة أعمال وظيفته ينقطع عن العمل المدة التى تقررها تلك السلطة ولا تحسب مدة انقطاعه من إجازاته ويصرف مرتبه عنها .

(د) العامل الذى يصاب بجرح أو مرض بسبب تأدية وظيفته وتقرر الهيئة الطبية المختصة مدة لمعالجه يمنع إجازة خاصة لا تجاوز ستة أشهر يتقاضى فيها مرتبه ولا تحسب من إجازاته المرضية أو الدورية . ويجوز بقرار من الوزير المختص أو من فى سلطته مد هذه الإجازة مدة لا تجاوز ستة أشهر أخرى .

ويتم العلاج طبقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٦ — إجازة وضع :

تمنع العاملة إجازة الوضع مدتها شهر بمرتب .

مادة ٤٩ — كل عامل لا يعود إلى عمله بعد انتهاء إجازته مباشرة محرم من مرتبه مدة غياب ابتداء من اليوم التالى اليوم الذى انتهت فيه الإجازة مع عدم الإخلال بالمسئولية التأديبية .

ومع ذلك يجوز لوكيل الوزارة أو من يمارس سلطاته أن يقرر حساب مدة الانقطاع من إجازاته المستحقة ومنحه مرتبه إذا كان له رصيد منها يسمح بذلك وكان غيابه لم يتجاوز عشرة أيام وقدم العامل عذراً مقبولاً لهذا الغياب .

الفصل السابع

التفتيش والمتابعة

مادة ٥٠ — يخضع جميع العاملين لرقابة فنية وإدارية ومالية طبقاً لما يرد فى وصف وظائف كل منهم . ويستهدف التفتيش متابعة إنجاز الأعمال والكشف عن المخالفات والعقبات القائمة فى سبل التنفيذ وفى التنظيم الإدارى وبيان القصور فى القوانين واللوائح مع اقتراح أوجه العلاج .

مادة ٥١ — يكون التفتيش وفقاً لحطة يصدر بها قرار من الوزير أو الرئيس المختص بحيث تشمل أنواع التفتيش على أوجه النشاط المختلفة وفقاً لبرامج الإنجاز ومعدلات أداء العمل المحددة .

وتبين اللائحة التنفيذية قراعد التفتيش ونماذجه ووسائل المتابعة .

الفصل الثامن

واجبات العاملين والأعمال المحظورة عليهم

مادة ٥٢ - الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقاً للمصلحة العامة طبقاً للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

مادة ٥٣ - يجب على العامل مراعاة أحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه :

(١) أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته وتحدد مواعيد العمل بقرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته ويجوز تكليف العاملين بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

(٢) أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقاً للعرف العام وأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق والاحترام الواجب .

(٣) أن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة .

(٤) أن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر بدقة وأمانة وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويتحمل كل رئيس مسئولية الأوامر التي تصدر منه كما يكون مسؤولاً عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه .

مادة ٥٤ - لا يجوز للعامل أن يجمع بين وظيفته وبين أي عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة إذا كان من شأن ذلك الإضرار بأداء واجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها .

كما لا يجوز للعامل أن يؤدي أعمالاً لغير بمرتب أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية إلا بإذن من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته ومع ذلك يجوز أن يتولى العامل بمرتب أو بمكافأة أعمال القوامه أو الرصاية أو الوكالة عن الناقلين أو المساعدة القضائية إذا كان المشمول بالرصاية أو القوامه أو النائب أو المعين له مساعد قضائي ممن تربطهم به صلة قرى أو نسب لناية الدرجة الرابعة وأن يتولى أعمال الحراسة على الأموال التي يكون شريكاً أو صاحب مصلحة فيها أو مملوكة لمن تربطهم به صلة قرى أو نسب لناية الدرجة الرابعة وذلك كله بشرط إخطار الجهة الرئاسية التابع لها بذلك .

مادة ٥٥ — يجب على العامل مراعاة الأحكام المالية المعمول بها ويحظر عليه :

- (١) مخالفة القواعد والأحكام المالية المتصوص عليها في القوانين .
- (٢) مخالفة الأحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية .
- (٣) مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالمناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية .
- (٤) الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبات أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك بصفة مباشرة .
- (٥) عدم الرد على مناقصات ديوان المحاسبات أو مكاتباته بصفة عامة أو تأخير الرد عليها — ويعتبر في حكم عدم الرد أن يجيب العامل لإجابة الفرض منها الماطلة والتسويق .

(٦) عدم موافاة ديوان المحاسبات بغير عذر مقبول بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة لها أو بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق في طلبها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها بمقتضى قانون إنشائه .

مادة ٥٦ — يحظر على العامل :

- (١) أن يفشى الأمور التي يطلع عليها بحكم وظيفته إذا كانت سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات تقضى بذلك ويظل هذا الالتزام قائماً ولو بعد ترك العامل الخدمة .
- (٢) أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية أو ينزع هذا الأصل من الملفات المخصصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصياً .
- (٣) أن يخالف إجراءات الأمن الخاص والعام التي يصدر بها قرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته .

مادة ٥٧ — يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة :

- (١) أن يشتري عقارات أو متعلقات مما تطرحه السلطات القضائية أو الإدارية للبيع إذا كان ذلك يتصل بأعمال وظيفته .
- (٢) أن يزاول أى أعمال تجارية ويوجه خاص أن يكون له أية مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

(٣) أن يشترك في تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس إدارتها أو أى عمل فيها إلا إذا كان مندوباً عن الحكومة أو المؤسسات العامة أو وحدات الإدارة المحلية أو كان ذلك بترخيص من الجهة المختصة .

(٤) أن يستأجر أراضي أو عقارات بقصد استغلالها في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته إذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله .

(٥) أن يضارب في البورصات .

(٦) أن يلعب القمار في الأندية أو المحال العامة .

مادة ٥٨ — لا يسأل عن العامل مدنياً إلا عن الخطأ الشخصي .

الفصل التاسع

التحقيق مع العاملين وتأديبهم

مادة ٥٩ — كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبياً وذلك مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء .

ولا يفي العامل من العقوبة استناداً إلى أمر رئيسه إلا إذا ثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر إليه من الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة إلى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر .

مادة ٦٠ — لا يجوز توقيع عقوبة على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسياً .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات التحقيق .

مادة ٦١ — الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

(١) الإنذار .

(٢) الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذه العقوبة ربع المرتب شهرياً بعد الربع الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانوناً .

(٣) تأجيل موعد استحقاق المأوأة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

(٤) الحرمان من الملاوة .

(٥) الوقف عن العمل بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

(٦) الفصل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع .

أما بالنسبة لشاغلي الدرجات من الثالثة فما فوقها فلا توقع عليهم إلا العقوبات الآتية:

(١) اللوم .

(٢) الإحالة إلى المعاش .

(٣) العزل من الوظيفة مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع .

مادة ٦٢ — تحتفظ الوزارة أو المصلحة في حساب خاص بحصيلة جزاءات الخصم الموقعة على العاملين ويكون الصرف من هذه الحصيلة في أغراض اجتماعية خاصة بالعاملين بها وتنظم بقرار من الوزير المختص .

مادة ٦٣ — لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ٣٠ يوماً في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوماً ويكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسبباً وذلك وفقاً للوائح التي يصدرها الوزير المختص .

وتتضمن لائحة الجزاءات تحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم في توقيع العقوبات للشار إليها في الفقرة السابقة .

والوزير سلطة توقيع عقوبات الإنذار أو الخصم من المرتب بحيث لا تزيد مدد الخصم في السنة الواحدة على ستين يوماً كما يكون له سلطة إلغاء القرار الصادر بتوقيع العقوبة وتعديلها وذلك بخفضها أو تشديدها في حدود العقوبات السابقة . وله أيضاً إذا ألقى القرار أن يحيل العامل إلى المحكمة التأديبية وذلك كله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ الوزير المختص بالقرار ، أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من المحكمة التأديبية .

وفي حالة إعارة عامل أو ندمه من عمله للقيام بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة إلى المخالفات التي يرتكبها في مدة إعارته أو ندمه من اختصاص الجهة التي أعير إليها أو نذب للعمل بها مع إخطار الجهة المعار أو المنتدب منها بقرارها .

مادة ٦٤ - الوزير أو وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

ولا يجوز مد هذه للمدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويقرب على وقف العامل عن عمله وقف نصف مرتبه ابتداء من اليوم الذي يحال فيه للمحكمة .

ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من مرتبه فإذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف المرتب كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأن نصف مرتبه .

وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها فإذا برى العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه . فإن عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن المرتب الموقوف صرفه .

مادة ٦٥ - كل عامل يجبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الأولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية .

ويعرض الأمر عند عودة العامل إلى عمله على الوزير أو وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة حسب الأحوال ليقرر ما يتبع في شأن مسؤولية العامل التأديبية فإذا انضغ عدم مسؤولية العامل تأديبياً صرف له نصف المرتب الموقوف صرفه .

مادة ٦٦ - تسقط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة إلى أحدهم يقرب عليه انقطاعها بالنسبة إلى الباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك فإذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

مادة ٦٧ - لا يمنع ترك العامل للخدمة لأي سبب من الأسباب من الاستمرار في المحاكمة التأديبية إذا كان قد بدى في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته ويجوز في هذه الحالة وقف بعض المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع بقرار من المحكمة التأديبية المختصة إلى حين انتهاء المحاكمة ويجوز في المخالفات المالية التي يقرب عليها ضياع حق الخزنة إقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدى في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

والعقوبات التي يجوز توقيعها على من ترك الخدمة هي :

(١) خصم مبلغ لا يقل عن خمسة جنيهات ولا يجاوز المرتب الإجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر وقت وقوع المخالفة .

(٢) الحرمان من المعاش لمدة لا تزيد عن ٣ أشهر .

(٣) الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الربع .

ويستوفى المبلغ المنصوص عليه في البندين ١ و ٢ بالخصم من معاش العامل في حدود الربع شهرياً أو مكافأته أو المال المدخر إن وجد أو بطريق الحجز الإداري .

مادة ٦٨ - لا يجوز النظر في ترقية عامل وقعت عليه عقوبة من العقوبات التأديبية فيما يلي إلا بعد انقضاء الفترات الآتية :

(١) ثلاثة أشهر في حالة الخصم من المرتب أو الوقف لمدة من خمسة أيام إلى عشرة .

(٢) ستة أشهر في حالة الخصم من المرتب أو الوقف لمدة من ١١ يوماً إلى ١٥ يوماً .

(٣) سنة في حالة الخصم من المرتب مدة تزيد على خمسة عشرة يوماً .

(٤) وفي حالة توقيع عقوبة تأجيل الملاوة أو الحرمان منها لا يجوز النظر في ترقية العامل مدة التأجيل أو الحرمان .

مادة ٦٩ - تحسب فترات التأجيل المشار إليها في المادة السابقة من تاريخ توقيع العقوبة ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على عقوبة سابقة .

مادة ٧٠ - لا يجوز ترقية عامل محال إلى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية أو موقوف عن العمل في مدة الإحالة أو الوقف وفي هذه الحالة تحجز للعامل الدرجة لمدة سنة فإذا استطلعت المحاكمة لأكثر من ذلك وثبت عدم إدانته أو وقعت عليه عقوبة الإنذار وجب عند تربيته احتساب أقدميته في الوظيفة المرفق إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل إلى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية .

مادة ٧١ - تعفى العقوبات التأديبية التي توقع على العامل باقتضاء الفترات الآتية :

(١) سنتان في حالة الإنذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة أيام .

(٢) ثلاث سنوات في حالة الخصم من المرتب عن مدة تزيد على خمسة أيام .

(٣) أربع سنوات في حالة تأجيل الملاوة أو الحرمان منها .

(٤) ست سنوات بالنسبة إلى العقوبات الأخرى عدا عقوبتي العزل والإحالة إلى المعاش بحكم أو قرار تأديبي .

ويتم المحو في هذه الحالات بقرار من لجنة شئون العاملين إذا تبين لها من التقارير المقدمة عن العامل أن سلوكه وعمله منذ توقيع الجزاء كانا مرضيين .

مادة ٧٢ - يترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة إلى المستقبل ولا يؤثر ذلك على الحقوق والتعويضات التي ترتبت نتيجة له وترفع أوراق العقوبة من ملف خدمة العامل .

الفصل العاشر

إحالة العاملين إلى الاستيداع

مادة ٧٣ - يجوز إحالة العامل المعين على وظيفة دائمة إلى الاستيداع في الأحوال الآتية :

(١) إذا طلب العامل ذلك لأسباب يكون تقديرها موكولا إلى رئيس الجمهورية .

(٢) لأسباب تتعلق بالصالح العام .

ويصدر قرار الإحالة إلى الاستيداع من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٤ - يحتفظ العامل المحال إلى الاستيداع بمرتبه بصفة شخصية لمدة أقصاها ثلاثة أشهر ، ويجوز أن يصدر خلال هذه المدة قرار من رئيس الجمهورية بتعيين العامل في أية وظيفة عامة أخرى بمرتبه فإذا انقضت هذه المدة ولم يعين في وظيفة أخرى اعتبر محالا إلى الاستيداع وفقا للنظام المنصوص عليه في المادة التالية .

مادة ٧٥ - مدة الاستيداع أقصاها سنتان من تاريخ قرار الإحالة يجوز إعادة العامل خلالها إلى الخدمة أو نقله إلى وزارة أخرى وإلا اعتبرت خدمة العامل بعد هذه المدة منتهية .

وتعتبر الوظيفة التي كان يشغلها العامل شاغرة بمجرد إحالته إلى الاستيداع - ويصرف له بعد انقضاء الثلاثة شهور للنصوص عليها في المادة السابقة نصف مرتبه فقط من وفور الباب الأول من ميزانية الوزارة أو الهيئة التي يتبعها - وللعامل خلال هذه المدة أن يقوم بأى عمل لحسابه الخاص أو لدى الغير .

وللعامل المحال إلى الاستيداع الحق في طلب إحالته إلى المعاش وفقاً لأحكام قانون المعاشات للعامل به .

وتحسب مدة الاستبعاد في المعاش ويستقطع عنها احتياطي المعاش وتسوى حالة العامل الذي انتهت مدة الاستبعاد أو طلب إحالته إلى المعاش خلال هذه المدة على أساس ضم المدة الباقية لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش بحيث لا تتجاوز سنتين .

مادة ٧٦ — في الحالات التي يعاد العامل فيها إلى الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية تحدّد أقدميته في الجهة التي أحيل منها إلى الاستبعاد على الوجه الآتي :

(أ) إذا كانت الإحالة إلى الاستبعاد بناء على طلب العامل يعاد العامل إلى وظيفته وأقدميته الأصلية أو في الوظيفة التي رقي بها زملاؤه إذا رأت السلطة التي تملك الإعادة إلى الخدمة ذلك — ولا تصرف أية فروق عن مدة الاستبعاد .

(ب) إذا كانت الإحالة إلى الاستبعاد لغير ذلك وأعيد العامل للخدمة قبل مضي سنة من تاريخ الإحالة حدثت وظيفته وأقدميته على الوجه المبين في الفقرة السابقة .

أما إذا تجاوزت مدة بقائه في الاستبعاد سنة فيعاد في وظيفته التي كان هاعند إحالته إلى الاستبعاد على أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه عند إحالته للاستبعاد .

الفصل الحادى عشر

انتهاء الخدمة

مادة ٧٧ — تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

- (١) بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .
- (٢) عدم اللياقة للخدمة صحياً .
- (٣) الاستقالة .
- (٤) الفصل أو الإحالة إلى المعاش بحكم تأديبي .
- (٥) فقد الجنسية أو انتهاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية .
- (٦) الفصل بقرار من رئيس الجمهورية .

(٧) الحكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ويكون الفصل جوازياً للوزير المختص إذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة .

(٨) الناء الوظيفة المؤقتة .(٩) الوقاة .

مادة ٧٨ — مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنتهى خدمة للمعاملين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين .

ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة إلا في حالة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٩ — للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

ولا تنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقاً على شرط أو مقترناً ب قيد وفي هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إجابته إلى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة تقرير إرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع إخطار العامل بذلك .

فإذا أحيل العامل إلى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته إلا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الفصل أو الإحالة إلى المعاش .

مادة ٨٠ — يجب على العامل أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة أو إلى أن ينقضى الميعاد المبين في الفقرة الثانية من المادة السابقة .

مادة ٨١ — يعتبر العامل مقدماً استقالته في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا أقطع عن عمله بغير إذن خمسة عشر يوماً متتالية ولو كان الانقطاع عقب إجازة مرخص له بها ما لم يقدم خلال خمسة عشر يوماً الثانية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول وفي هذه الحالة يجوز لو كبل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك والواجب حرمانه من المرتب عن هذه المدة فإذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتتية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

(٢) إذا التحق بالخدمة في حكومة أجنبية بغير ترخيص من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ التحاقه بالخدمة في الحكومة الأجنبية .

ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لتزكه العمل أو لالتحاقه بالخدمة في حكومة أجنبية .

مادة ٨٢ — يستحق العامل مرتبه إلى اليوم الذي تنتهي فيه خدمته لأحد الأسباب المبينة بالمادة (٧٧) . على أنه في حالة الفصل لعدم اللياقة الصحية يستحق المرتب كاملاً أو منقوصاً لغاية إستفاد إجازاته المرضية أو إحالته إلى المعاش بناء على طلبه .

وإذا كان انتهاء الخدمة بناء على طلب العامل استحق المرتب حتى تاريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو انقضاء المدة التي تعتبر الاستقالة بعدها مقبولة وفي حالة إنهاء الخدمة بسبب إلغاء الوظيفة أو بقرار من رئيس الجمهورية يستحق العامل تعويضاً يعادل مرتبه إلى أن يتم إبلاغه القرار .

مادة ٨٣ — إذا حكم على عامل بالفصل أو بالإحالة إلى المعاش انتهت خدمته من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقوفاً عن عمله فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه ويستحق العامل المعكوم عليه تعويضاً يعادل مرتبه إلى يوم إبلاغه بالحكم إذا لم يكن موقوفاً عن العمل . ولا يجوز أن يسترد من العامل الذي أوقف عن عمله ما سبق أن صرف له من المرتب إذا حكم عليه بالفصل أو بالإحالة إلى المعاش .

الباب الثالث

أحكام عامة

مادة ٨٤ — تنظم بقرار من رئيس الجمهورية الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين وشروطها .

مادة ٨٥ — تكون الاختراعات التي يبتكرها العامل أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ملكاً للدولة في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان الاختراع نتيجة تجارب رسمية .

(ب) إذا كان الاختراع داخلاً لنطاق واجبات الوظيفة .

(ج) إذا كان للاختراع صلة بالشئون العسكرية .

وفي جميع الأحوال يكون للعامل الحق في تعويض عادل يراعى في تقديره تشجيع البحث والاختراع .

مادة ٨٦ — توضع بقرار من رئيس الجمهورية قائمة بالوظائف التي تحجز للمصابين في الحروب الذين تسمح حالتهم بالقيام بأعمال هذه الوظائف .

ويسرى الحكم المتقدم على أزواج هؤلاء المصابين وواحد من أولادهم وذلك في حالة عجزهم عجزاً تاماً أو وقتهم .

وتحرر قائمة يدرج فيها المرشحون لهذه الوظائف وفقاً للترتيب الذي تعدده الجهات المختصة ويتم شغلها بالشروط والأوضاع التي تعين بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٨٧ — تسرى على توظيف الأجانب القواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٨٨ — يكون حساب المدد المخصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادي .

مادة ٨٩ — تعلن القرارات التي تصدر في شئون العاملين في نشرة رسمية يصدر بتنظيم توزيعها على الجهات المختصة وتعليقها في لوحة الإعلانات بقرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته .

ويعتبر النشر بهذه الطريقة قرينة قانونية على علم جميع العاملين بالوحدة الإدارية لهذه القرارات .

مادة ٩٠ — تصدر اللوائح التنفيذية لهذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية .

الباب الرابع

الأحكام الانتقالية

مادة ٩١ — يعتمد المجلس التنفيذي لكل وزارة أو مصلحة أو محافظة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بها في حدود الجدول المرافق لهذا القانون وقرار رئيس الجمهورية بترتيب الوظائف العامة المشار إليها في المادة ٥ من هذا القانون على أن يتضمن هذا الجدول وصفاً عاماً لكل وظيفة مع تحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات .

مادة ٩٢ — تعادل وظائف الوزارات والمصالح بالوظائف الواردة بالجدول المرافق .

ويصدر بهذا التعادل قرار من المجلس التنفيذي بناء على اقتراح الوزير المختص . ويتم نقل العاملين من الدرجات التي يشغلونها حالياً إلى الوظائف الواردة في الجدول المرافق طبقاً للنظام الذي يتضمنه قرار رئيس الجمهورية المشار إليه لإعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ .

مادة ٩٣ — يمنح العاملون المرتبات التي يحددها هذا القانون بتسوية حالاتهم طبقاً للتبادل المنصوص عليه اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ .

ولا يترتب على حصول العامل على الأجر الذي يمنح له بالتطبيق لأحكام هذا القانون الإخلال بالترتيب الرأسي للوظائف طبقاً للتنظيم الإداري في كل وزارة أو مصلحة .

مادة ٩٤ — يستمر العاملون في تهاضي مرتباتهم الحالية بما فيها إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية إلى مرتباتهم الأصلية اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما بالنسبة للخاضعين لأحكام هذا القانون .

وتستهلك الملاوة المضمومة من العلاوات الدورية بواقع نصف الملاوة حتى يتم الاستهلاك أو يرقى العامل إلى وظيفة أعلى .

مادة ٩٥ — بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على نهاية المرتبات المقررة لهم بمقتضى التبادل المشار إليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلاً بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة بما يحصل عليه العامل في المستقبل من علاوات الترقية .

مادة ٩٦ — إذا كان مرتب العامل عند تطبيق الكادر المرافق وإجراء المعادلة بين وظيفته الحالية والوظيفة المقابلة لها في الكادر في نطاق المرتب المقدر للدرجة الجديدة أو زاد عنها فإن أقدميته في الدرجة تحتسب على أساس المدة التي قضاهما في درجته الأخيرة قبل إجراء المعادلة .

أما إذا كان مرتب العامل عند إجراء المعادلة أقل من الحد الأدنى للدرجة الجديدة التي وضع عليها فإن أقدميته تحتسب من تاريخ وضعه بالدرجة الجديدة وزيادة مرتبه تبعاً لذلك .

مادة ٩٧ — تشكل لجنة عليا برئاسة وزير العدل وعضوية كل من رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين ووكيل وزارة الخزانة ويكون لها تفسير أحكام هذا القانون تفسيراً تشريعياً ملزماً ، وينشر في الجريدة الرسمية .

ويختص مجلس الدولة دون غيره بإيلاء الرأي مسبقاً فيما تطلبه الوزارات والمحافظات فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون وذلك عن طريق إدارة الفتوى والتشريع التي تخصص لهذا الغرض .

جنيه	جنيه								
الدرجة الممتازة	١٨٠٠ — ٢٠٠٠	جنيه	حسب قرار التمييز						
» وكيل وزارة	١٤٠٠ — ١٨٠٠	جنيه	بسلالة ٧٥						
» الأولى	١٢٠٠ — ١٥٠٠	جنيه	» ٧٢						
» الثانية	٨٧٦ — ١٤٤٠	جنيه	» ٦٥						
» الثالثة	٦٨٤ — ١٢٠٠	جنيه	» ٤٨						
» الرابعة	٤٥٠ — ٩٦٠	جنيه	» ٣٦						
» الخامسة	٤٢٠ — ٧٨٠	جنيه	» ٢٤						
» السادسة	٢٣٠ — ٦٠٠	جنيه	» ١٨						
» السابعة	٢٤٠ — ٤٨٠	جنيه	» ١٨						
» الثامنة	١٨٠ — ٣٦٠	جنيه	» ١٢						
» التاسعة	١٤٤ — ٣٠٠	جنيه	» ٩						
» العاشرة	١٠٨ — ٢٢٨	جنيه	» ٩						
» الحادية عشرة	٨٤ — ١٨٠	جنيه	» ٦						
» الثانية عشرة	٦٠ — ٨٤	جنيه	» ٦						

وبحوز الترقية منها إلى الدرجة الأعلى دون
شرط المدة وبشرط النجاح في الامتحان المقرر .

(١) يراعى عند التوصيف اشتراط حد أدنى لمدة البقاء في الوظيفة لا يقل عن الحدود الدنيا
للمقررة للترقية في الوظائف للقابلة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملقى .

(٢) تحسب أندية العمال الذين كانوا غاضبين لأحكام كادر العمال في الوظائف التي ينقلون
إليها بالتطبيق لأحكام هذا القانون من تاريخ شغلهم لها .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بقانون^(١) ٥٥ لسنة ١٩٦٤

بشأن المباني

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد إيجار الاماكن ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - فبا عدا للمباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة يحظر في أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن أو خارجها إقامة أى مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الاعمال المطلوب إجراؤها تزيد على ألف جنيه إلا بعد الحصول على موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وإجراءاتها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

ولا يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم في هذه الحالة النظر في طلب أى ترخيص لهذه الاعمال إلا بعد قيام طالب الترخيص بتقديم موافقة اللجنة المذكورة .

وعلى راغب البناء أو الترميم في هذه الحالة أن يتقدم بطلب إلى اللجنة المذكورة للموافقة على إجراء العمل المطلوب يبين فيه موقع الاعمال المطلوب إجراؤها والفرص منها ، ويرفق بالطلب شهادة موقعة منه ومن مهندس نقابي متضمنة البيانات الأخرى التي يحددها قرار يصدر من وزير الإسكان والمرافق .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٤ في ١٨ من مارس ١٩٦٤ .

ويكون الطالب والمهندس الموقع معه هذه الشهادة مسئولين عن صحة هذه البيانات .

مادة ٢ — يمنع أصحاب تراخيص البناء أو التعديل أو الترميم مهلة قدرها اثنا عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك للاتهاء من الاعمال للرخص لم فيها قبل العمل به — والتي تزيد قيمتها عن ألف جنيه — ولا تعتبر التراخيص الصادرة لهم ملغاة ويتعين عليهم الحصول على موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا القانون لاستكمال تلك الاعمال .

مادة ٣ — يلتزم طالبو البناء عند تنفيذ الاعمال المرخص لهم فيها بالتكاليف الإجمالية المصرح لهم بها من اللجنة المشسار إليها في المادة الاولى مع التجاوز بما لا يزيد عن ٥ ٪ (خمسة في المائة) من هذا التقدير .

وعلى لجان تقدير القيمة الإجمالية للأماكن المدة للسكنى أو لنغير ذلك من الأغراض مراعاة التكاليف الإجمالية المصرح بها عند تحديد الإيجار .

مادة ٤ — يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم منح تراخيص متعددة للبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للبنى الواحد في السنة الواحدة إلا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة .

مادة ٥ — مع الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين الاولى والثانية والقرارات المنفذة لهذا القانون بفرامة تعادل قيمة تكاليف الاعمال أو مواد البناء المتعامل فيها على حسب الأحوال .

ويجوز في جميع الأحوال فضلا عن الفرامة الحكم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد عن سنة .

مادة ٦ — يعاقب الماول الذي يتولى عملية بناء أو تعديل أو ترميم مبنى لم تصدر بشأنه موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الاولى طبقا لأحكام هذا القانون بفرامة تعادل نصف قيمة تكاليف الاعمال التي قام بها .

مادة ٧ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

صدر برئاسة الجمهوريه في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (١٦ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ٥٧ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم
مزاولة مهنة صانعي الأسنان ومحال صنعها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم مزاولة مهنة صانعي الأسنان ومحال صنعها ؛

وعلى ما اقرته مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة السابقة من القانون المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :

« وعلى طالب الترخيص أن يؤدي رسم معاينة عند تقديم طلبه ، كما يحصل رسم سنوي نظير التفتيش على المحال والمصانع المرخص بها ويصدر بتحديد هذين الرسمين قرار من وزير الصحة على ألا يجاوز رسم المعاينة مبلغ مائتي قرش ورسم التفتيش مبلغ مائة قرش سنوياً . »

مادة ٢ — يجوز لممارسي صناعة الأسنان ممن لم يطلبوا الاتفاقيات بأحكام المادة الخامسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه في الموعد المحدد أن يتقدموا بطلباتهم إلى وزارة الصحة مرفقاً بها كافة الأوراق والمستندات اللازمة للقيّد أو لسخول الامتحان وذلك في موعد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (١٦ مارس سنة ١٩٦٤)

(١) نص في الجريدة الرسمية العدد ٦٤ في ١٨ من مارس ١٩٦٤ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون^(١) ٥٩ لسنة ١٩٦٤

في شأن العمد والمشايخ

بإم أم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ المعدل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات - المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - يكون لكل قرية عمدة .

ولوزير الداخلية إلغاء وظيفة العمدة من أية قرية بماضية شرطة ، وله أن يعيدها بقرار يصدره ، ويعتبر قرار الوزير بإعادة وظيفة العمدة بمثابة تاريخ بدء خلو الوظيفة .

للمدير الأمن بالمحافظة بعد أخذ رأى لجنة العمد والمشايخ أن يحيل بصفة مؤقتة أعمال وظيفة عمدة قرية ما إلى عمدة قرية أخرى .

مادة ٢ - يجوز تقسيم القرية إلى حصص ، وتقسماً الحصة أو ثلثي أو تضاف إلى حصة أخرى في القرية ذاتها بقرار من لجنة العد والمشاخ بعد اعتقاد وزير الداخلية .

والجنة المشار إليها أن تعتبر العزبة أو الكفر أو الزلة أو التجمع حصة أو حصصاً في القرية . ويكون لكل حصة شيخ منها ، كما يكون لها قائمة تقيد بها سنوياً أسماء سكانها المقيدين بجدول انتخاب القرية .

وتتظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون طريقة القيد في هذه القوائم .

وجوز لمدير الأمن أن يجعل بصفة مؤقتة أعمال شيخ إحدى الحصص إلى شيخ حصة أخرى في القرية ذاتها .

الباب الثاني

الشروط الواجب توافرها فيمن يعين عمدة أو شيخاً

مادة ٣ - يجب فيمن يعين عمدة أو شيخاً أن تتوافر فيه الشروط الآتية :
(١) أن يكون من الذكور متمتعاً بحسنية الجمهورية العربية المتحدة .

(٢) أن يكون حسن السمعة وغير محروم من مباشرة حقوقه السياسية أو موقوف حقه فيها ، وأن يكون مقيداً في جدول انتخاب القرية .

(٣) ألا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية .

(٤) أن يجيد القراءة والكتابة .

وجوز لمدير الأمن إعفاء المرشحين لوظيفة الشيخ من هذا الشرط إذا لم يتوافر إلا في مرشح واحد .

(٥) أن يكون حائزاً لأرض زراعية في القرية أباً كانت مساحتها وسواء أكانت هذه العيابة عن طريق الملكية أو الإيجار ، أو مستحقاً لمأش شهري من خزانة عامة لا يقل عن عشرين جنيهاً بالنسبة إلى العمدة وخمسة جنيهاً بالنسبة إلى الشيخ .

وجوز الإعفاء من شرط حيازة الأرض الزراعية في المناطق غير الزراعية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الداخلية .

(٦) أن يكون قد مضى على من فصل تأديباً من وظيفة العمدة أو الشيخ خمس سنوات ميلادية من تاريخ اعتقاد قرار الفصل .

(٧) أن يكون عضواً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي العربي .
كما يشترط فيمن يمين شيخاً إلا يمت بصلة القرابة أو المصاهرة للعمدة القرية حتى الدرجة الرابعة

الباب الثالث

في تعيين العمدة أو الشيخ

مادة ٤ - يصدر مدير الأمن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ خلو وظيفة العمدة أو الشيخ قراراً بفتح باب الترشيح ، ويعرض هذا القرار لمدة عشرة أيام في الأماكن التي يحددها .

ولكل من تتوفر فيه شروط الترشيح المنصوص عليها في المادة ٣ يوم فتح باب الترشيح أن يتقدم بطلب مكتوب بترشيح نفسه إلى مدير الأمن بالنسبة إلى وظيفة العمدة والأمور المركز بالنسبة إلى وظيفة الشيخ وذلك خلال العشرة أيام التالية لانتهاؤ مدة العرض وتحدد طلبات الترشيح على حسب ترتيب ورودها في سجل خاص ويعطى عنها إيصالات .

ويتحقق مدير الأمن أو مأمور المركز من توافر هذه الشروط في المرشحين لوظيفة العمدة أو الشيخ على حسب الأحوال خلال العشرة أيام التالية لانتهاؤ مدة الترشيح ، ويخطر من لم يقبل أوراق ترشيحه بخطاب موصى عليه مصحوب بلم الوصول .

وتحدد اللائحة التنفيذية جميع الإجراءات التي تتبع منذ فتح باب الترشيح حتى انتهاء عملية الانتخاب .

مادة ٥ - يعرض في الأماكن التي يحددها مدير الأمن كشف بأسماء الذين قبلت أوراق ترشيحهم مدة عشرة أيام من تاريخ انتهاء المدة المحددة للبت في طلبات الترشيح .

ولكل من رفض طلب ترشيحه أن يطلب قيد اسمه بالكشف ولكل من كان اسمه مقيداً به أن يطلب حذف اسم من قيد اسمه به بغير وجه حق .

وتقدم هذه الطلبات كتابة بالنسبة إلى وظيفة العمدة إلى مدير الأمن ، ولوظيفة الشيخ إلى مأمور المركز خلال مدة العرض والعشرة الأيام التالية لها ويعطى عنها إيصالاً بالاستلام .

مادة ٦ - تفصل في طلبات الترشيح الخاصة بوظيفة العمدة لجنة مؤلفة من مدير الأمن رئيساً ومن أحد القضاة تعيينه الجمعية العمومية للمحكمة التي تقع في دائرتها القرية محل طلبات الترشيح وأحد وكلاء النيابة الذي يمينه رئيس النيابة المختصة أعضاء . وتفصل في طلبات الترشيح الخاصة بوظيفة الشيخ لجنة مؤلفة من المأمور رئيساً وأقدم عبد المركز وأقدم مشايخ القرية أعضاء خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء مهلة تقديم الطلبات .

وتصدر قرارات اللجنة في الحائزين بأغلبية الأصوات وتكون هذه القرارات نهائية وتبلغ للمركز لتنفيذها وإخطار ذوى الشأن بها بخطاب موسى عليه مصحوب بهلم الوصول .

مادة ٧ — يصدر مدير الأمن قرارا بدعوة الناخبين المقيدة أسماءهم بجدول انتخاب القرية للانتخاب العمدة متى أصبح كشف المرشحين نهائيا ويكون إصدار هذا القرار قبل لليعاد المحدد للانتخاب بمشرة أيام على الأقل ويعرض قرار دعوة الناخبين ومعه قائمة بأسماء المرشحين على باب ديوان المركز وفي الأماكن التي يحددها مدير الأمن مدة السبعة أيام السابقة على يوم الانتخاب .

ويتم الانتخاب بالاقتراع السرى .

وفي جميع الأحوال إذا لم يقبل للترشيح لوظيفة العمدة غير شخص واحد فتحال الأوراق على لجنة العد والمشاخ لتقرير تعيينه بلا حاجة إلى اتباع إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه .

مادة ٨ — يبدأ الناخبون رأيهم في انتخاب العمدة أمام لجنة تؤلف برئاسة السكرتير العام لمديرية الأمن أو أحد ضباط الشرطة من رتبة مقدم على الأقل وعضوية أحد أعضاء لجنة العد والمشاخ، وأقدم مشاخ القرية غير المرشحين وثلاثة من الناخبين المقيدين في جدول انتخاب القرية وأحد الموظفين العموميين ويكون سكرتيرا للجنة .

ويوز تشكيل لجان فرعية من موظف عمومي تكون له الرئاسة ومن ثلاثة من الناخبين المقيدين بجدول انتخاب القرية . وأحد الموظفين العموميين أعضاء — ويكون هذا الأخير سكرتيرا للجنة .

ويحدد مدير الأمن بقرار منه مقر اللجنة العامة ومقر اللجان الفرعية كما يعين رؤساء اللجان وسكرتيرها .

مادة ٩ — تتكون لجنة فرز أصوات الناخبين من رئيس اللجنة العامة وعضو لجنة العد والمشاخ وأقدم مشاخ القرية غير المرشحين ورؤساء اللجان الفرعية إن وجدوا ، ويتولى سكرتيرها سكرتير اللجنة العامة .

مادة ١٠ — يتم انتخاب العمدة بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت وحل رئيس اللجنة العامة لإعلان اسم المنتخب .

وإذا لم يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة فعلى رئيس اللجنة أن يحدد ميعدا يملئه على الحاضرين لإعادة الانتخاب خلال عشرة أيام بين المرشحين الذين نالا أكثر عدد من الأصوات ، فإذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما في الانتخاب المعاد .

وفي هذه المرة يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت . فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية أقرعت اللجنة بينهم وكانت الأولى لمن تعينه القرعة . وفي جميع الأحوال يعرض محضر لجنة الانتخاب على لجنة العد والمشاخ لتقرير تعيين المرشح الفائز .

مادة ١١ - يعرض كشف المرشحين لوظيفة الشيخ متى أصبح نهائياً على لجنة العد والمشاخ لاختيار أصلح المرشحين للتعيين في الوظيفة .

مادة ١٢ - يرفع قرار لجنة العد والمشاخ بتعيين العمدة أو الشيخ إلى وزير الداخلية لاعتماده بعد التحقق من سلامة الإجراءات ومطابقتها للقانون ، وله إعادة الأوراق إلى اللجنة مشفوعة بملاحظاته لتصحيح الإجراءات ، وعلى اللجنة حينئذ أن تعيد النظر في قرارها في ضوء هذه الملاحظات فإذا تسكت اللجنة برأيها كان الوزير أن يتخذ ما يرى ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً .

ويسلم مدير الأمن إلى العمدة قرار تعيينه موقفاً من وزير الداخلية ويسلم إلى الشيخ قرار تعيينه موقفاً من مدير الأمن .

مادة ١٣ - لكل من تقدم للترشيح لوظيفة العمدة وقبلت أوراقه الحق في العطن في انتخاب العمدة كتابة إلى مدير الأمن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إجراء الانتخاب ويسطى عن هذا العطن إيصالاً بالاستلام .

مادة ١٤ - يحيل مدير الأمن الطعون المشار إليها في المادة السابقة فور تسليمها إلى مفتش التحقيقات بمديرية الأمن لفحصها ، ثم تعرض هذه الطعون ونتيجة تحقيقها وأوراق التعيين على لجنة العد والمشاخ لإصدار قرارها وفقاً لأحكام المادة ١٢

مادة ١٥ - يستمر العمدة شاغلاً وظيفته مدة خمس سنوات ميلادية من تاريخ اعتماد تعيينه فيها ، وتعتبر الوظيفة خالية من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة إلا إذا صدر قرار من وزير الداخلية بمد هذه المدة خمس سنوات أخرى قبل انتهاء المدة المشار إليها . ولا يجوز لوزير الداخلية أن يستعمل حق مد المدة أكثر من مرة واحدة بعد انتخاب العمدة .

ويجوز إعادة انتخاب العمدة الذي انتهت مدة وظيفته .

مادة ١٦ - يستمر الشيخ شاغلاً وظيفته مدة خمس سنوات ميلادية من تاريخ اعتماد تعيينه . ويجوز لوزير الداخلية مد مدته خمس سنوات أخرى تجدد لا أكثر من مرة كما يجوز إعادة تعيين الشيخ الذي انتهت مدة وظيفته .

الباب الرابع في لجنة العد والمشايع

مادة ١٧ — تكون في كل مديرية أمن لجنة تسمى « لجنة العد والمشايع » تختص بالنظر في مسائل العد والمشايع وما يتعلق بهم وفقا لاحكام هذا القانون وتشكل من :

- مدير الأمن أو من ينوب عنه في حالة غيابه
- رئيسا
- مفتش وزارة الداخلية
- أعضاء
- رئيس النيابة أو القائم بعمله في حالة غيابه
- اثنين من الأعضاء المعيّنين بهذا الغرض يختاران بالدور ويكون أحدهما من المركز
- الذي تتبعه القرية المعروضة مسألتها على اللجنة

وإذا غاب عضو المركز الذي تتبعه القرية حل محله العضو الآخر الذي يمثل المركز ذاته وإذا غاب الاثنان ندب مدير الأمن من يمثل هذا المركز من أعضاء المركز أو المراكز المتاخمة .
وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة .

مادة ١٨ — تجتمع لجنة العد والمشايع بناء على طلب الرئيس مرة على الأقل كل شهرين وتعرض عليها جميع أوراق العد والمشايع المختصة بالنظر فيها طبقا لاحكام هذا القانون .

مادة ١٩ — يصدر وزير الداخلية في أول يناير قرارا بتعيين أقدم عديتين بكل مركز ليكونا عضوين بلجنة العد والمشايع عن هذا المركز ، وتكون مدة عضويتها سنتين .
ويراعى التناوب في تعيين عمد المركز ، ولا يجوز تجديد تعيين العضو إلا إذا حل دوره مرة أخرى .

وإذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء المدة أصدر وزير الداخلية قرارا بتعيين من يليه في الأقدمية بالمركز ذاته وتنتهي مدة هذا العضو بانتهاء مدة سلفه مع احتفاظه بدوره عند إعادة التعيين .
ولا يباشر العمدة الموقوف عن عمله عضوية اللجنة مدة وقفه .

الباب الخامس

في وظيفة العمدة أو الشيخ واختصاصاتها

مادة ٢٠ — عمدة القرية ومشايعها مكلفون بالمحافظة على الأمن فيها ، وعليهم في دائرة عملهم مراعاة أحكام القوانين والوائح وأتباع الأوامر التي تبلغ إليهم من جهات الإدارة .

ويصدر وزير الداخلية لائحة تبين واجبات العمدة والمشايخ .

مادة ٢١ - يجب على كل من العمدة أو الشيخ أن يقيم في القرية المعين بها وإذا كانت القرية مكونة من عدة عزب أو كفور أو نجوع أقام العمدة في العزبة أو الكفر أو النجع المعتبر مقرأ للعمودية ما لم يقرر مدير الأمن غير ذلك مراعاة لمؤولة المواصلات وصالح الأمن .

مادة ٢٢ - إذا منع العمدة أو الشيخ مانع من القيام بوظيفته ندب مدير الأمن أحد مشايخ القرية ليقوم بأعماله مؤقتا .

مادة ٢٣ - يجب على العمدة أو الشيخ الذي يقدم استقالته أن يستمر في عمله إلى أن يئله مدير الأمن قبولها .

ويجب أن يبت فيها خلال ستين يوما من تاريخ تقديمها وإلا اعتبرت مقبولة .

ويجوز لمدير الأمن خلال هذه المدة تقرير لإرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ إجراءات تأديبية ضد العمدة أو الشيخ أو لانهائه في جنائية أو جنحة إلى أن يتم الفصل في ذلك نهائيا .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية قبول الاستقالة في جميع الأحوال كما يجوز له قبولها مع التجاوز عن السير في الإجراءات التأديبية .

مادة ٢٤ - لا يجوز أن يجمع العمدة أو الشيخ بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة ، إذا كان من شأن ذلك الإضرار بأداء واجبات وظيفته أو كان هذا العمل غير متفق مع مقتضياتها .

على أن يجوز لوزير الداخلية أن يأذن للعمدة أو الشيخ بصفة مؤقتة في عمل معين بشرط ألا يتعارض هذا العمل مع واجبات وظيفته .

الياب السادس

في فصل العمدة والمشايخ إداريا

ومحاكمتهم أمام لجنة العمدة والمشايخ

مادة ٢٥ - إذا فقد العمدة أو الشيخ شروطا من الشروط المنصوص عليها في هذا القانون أو تبين أنه كان قاندا لإحداها أو أصبح ظاهر العجز عن أداء واجباته أو قرر قوميون طبي المحافظة عدم لياقته، أصدر مدير الأمن قرارا بإحالة إلى لجنة العمدة والمشايخ للنظر في فصله .

وإذا قصر العمدة أو الشيخ أو أهمل في القيام بواجبات وظيفته ومقتضياتها أو أخل باعتباره ، جاز لمدير الأمن بعد سماع أقواله أن يوقع عليه الإنذار أو بفرامة لا تتجاوز خمسة جنهات .

ولمدر الأمن أن يحيل العمدة أو الشيخ إلى لجنة العد والمشاخ المنصوص عليها في المادة ١٧ ،
إذا رأى أن ما وقع من أيهما يستوجب جزاء أشد وتكون الإحالة بقرار يتضمن وصف التهمة
أو التهم المنسوبة إلى المتهم وبياناً موجزاً بالأدلة عليها .

والجنة أن توقع جزاء بالإنذار أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بالفصل من الوظيفة .
وبحوز الجمع بين الفصل والغرامة ، ولكن لا يجوز بأية حال أن يزيد مجموع الغرامات على
الحد الأقصى مهما تعددت التهم المنسوبة إليه .

وبحوز تحصيل هذه الغرامة بطريق المحجز الإداري .

مادة ٢٦ — لمدر الأمن أن يأمر بوقف العمدة أو الشيخ عن أعمال وظيفته أثناء أى تحقيق
معه ، ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر وإذا رأى مد مدة الوقف أحال العمدة
أو الشيخ إلى لجنة العد والمشاخ وكل عمدة أو شيخ يحبس حبساً احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى
يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه .

مادة ٢٧ — لوزير الداخلية — لأسباب تتصل بالمصلحة العامة — أن يصدر قراراً بفصل
العمدة أو الشيخ إدارياً بعد موافقة لجنة مكونة من وكيل وزارة الداخلية المختص رئيساً وعضوية
رئيس إدارة الفتوى والتشريع بوزارة الداخلية أو من يقوم مقامه ، والحائى العام أو من يقوم
مقامه بعد سماع دفاع العمدة أو الشيخ المطلوب فصله .

يكون القرار الصادر بالفصل نهائياً .

ويصرم العمدة أو الشيخ للفصول من حق الترشيح لوظيفة العمدة أو الشيخ مدة خمس سنوات
من تاريخ صدور قرار الفصل .

مادة ٢٨ — تبلغ القرارات التى تصدرها لجنة العد والمشاخ إلى وزير الداخلية خلال
خمس عشرة يوماً من تاريخ صدورهما للظفر فى اعتبارها خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغها إليه
فلذا لم تعتمد اعتبرت نهائية .

والوزير بالنسبة إلى القرارات التأديبية إلغاء الجزاء أو خفضه .

مادة ٢٩ — تختص اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٧ بمحاكمة العد والمشاخ عما يقع منهم
عناقلنا لأحكام القوانين والوائح التى تنظر غائلاتها أمام لجان إدارية وتطبق اللجنة في هذه الحالة
العقوبات المنصوص عليها في القوانين والوائح المذكورة .

وتتبع في شأن هذه القرارات ما نصت عليه المادة السابقة .

يصدر قرار الإحالة من مدير الأمن ويتضمن بيان التهمة أو التهم المنسوبة إلى المتهم ويباناً موجزاً بالأدلة عليها .

الباب السابع أحكام ختامية وانتقالية

مادة ٣٠ - تخلى وظائف العمدة الذين لا يتوافر فيهم شرط العضوية في الاتحاد الاشتراكي العربي المنصوص عليه في المادة الثالثة ، وكذلك الذين عينوا في وظائفهم قبل العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ ولو توافر فيهم شرط العضوية المشار إليه ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

أما العمدة الذين تتوافر فيهم شرط العضوية في الاتحاد الاشتراكي العربي وعينوا في وظائفهم بمقتضى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ فتخلى وظائفهم بعد انقضاء خمس سنوات على تاريخ اعتماد تعيينهم .

وتخلى وظائف المشايخ الذين لا يتوافر فيهم شرط العضوية في الاتحاد الاشتراكي العربي اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

ويستمر المشايخ الذين توافر فيهم شرط العضوية المشار إليه في وظائفهم مدة خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

وتعتبر الوظيفة خالية من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة إلا إذا صدر قرار من وزير الداخلية بعد هذه المدة خمس سنوات أخرى .

مادة ٣١ - يمنح العمدة مكافأة مقدارها ستون جنيها سنوياً .

مادة ٣٢ - تسرى أحكام الباب الرابع من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة إلى جريمة التخلف والجرائم الأخرى التي تقع عند انتخاب العمدة أو بسببها .

مادة ٣٣ - يسرى هذا القانون على الجهات التي عولمت بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ والمحافظات التي يصدر بتحديثها قرار من وزير الداخلية .

وإلى أن تصدر القرارات التنفيذية لهذا القانون يستمر العمل بالقرارات المعمول بها حالياً إلى أن تعدل أو تلغى .

مادة ٣٤ — يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويلغى كل ما يتعارض مع أحكامه .

مادة ٣٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (١٦ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون^(١) ٦٠ لسنة ١٩٦٤

بتمديد بعض أحكام القانون ١٧٤ لسنة ١٩٥٦

بفرض الرسم الإحصائي الجركي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار التعريفة الجركية ، والقرارات المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تزداد فئة الرسم الإحصائي الجركي المنصوص عليها بالمادة الأولى من القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ بواقع ٥٪ من القيمة على جميع البضائع المستوردة من الخارج .

مادة ٢ — تسكنى من تطبيق هذه الزيادة المواد الغذائية التي تحددها لجنة التوازن العليا بالاتفاق مع وزير الخزانة .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٧ في ٢٢ من مارس ١٩٦٤ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٦١ لسنة ١٩٦٤

بإصدار قانون هيئة الشرطة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ بنظام كلية الشرطة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح لهيئة الشرطة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن إصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة

المدنيين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها

وعمالها المدنيين .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٧ ق ٢٢ من مارس ١٩٦٤ .

أصدر القانون الآتي :

قانون هيئة الشرطة

الباب الأول

هيئة الشرطة وتكوينها واختصاصاتها

الفصل الأول

هيئة الشرطة وتكوينها

مادة ١ — الشرطة هيئة مدنية نظامية تابعة لوزارة الداخلية وتكون من الفئات الآتية :

- (١) ضباط الشرطة .
- (٢) الكوئستابلات .
- (٣) المساعدون .
- (٤) ضباط الصف والساكر .
- (٥) الخفراء النظاميون .

الفصل الأول

اختصاصات هيئة الشرطة

مادة ٢ — تختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأمن من الجرائم وضبطها وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات .

مادة ٣ — تباشر هيئة الشرطة اختصاصاتها تحت إشراف وزير الداخلية ورياسته وهو الذي يضع القرارات واللوائح لتنظيم شئونها والتفتيش على أعمالها .
كما يصدر القرارات المنظمة لشئون تدريب أفراد هيئة الشرطة .

مادة ٤ — يتولى رؤساء المصالح ومديرو الأمن ونوابهم ومساعدوهم ورؤساء الوحدات النظامية ومأمورو المراكز والأقسام ورياسة الشرطة كل منهم في حدود اختصاصاته .

مادة ٥ — لرجل الشرطة استعمال القوة بالقدر اللازم لإنهاء واجبه بشرط أن تكون هي الوسيلة الوحيدة لذلك .

ويقتصر استعمال السلاح على الأحوال الآتية :

أولاً - القبض على :

(١) كل محكوم عليه بعقوبة جناية أو بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا قاوم أو حاول الهرب .

(٢) كل متهم بجناية أو متلبس بجناية يجوز فيها القبض أو متهم صدر أمر بالقبض عليه إذا قاوم أو حاول الهرب .

ثانياً - عند حراسة المسجونين في الأحوال والشروط المنصوص عليها في قانون السجون .
ثالثاً - لفض الجمهور أو التظاهر الذي يحدث من خمسة أشخاص على الأقل إذا عرض الأمن العام للخطر وذلك بعد إنذار المتجمهرين بالتفرق ويصدر أمر استعمال السلاح في هذه الحالة من رئيس تحب طاعته .

ويراعى في جميع الأحوال السابقة أن يكون إطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأغراض السابقة ويبدأ رجل الشرطة بالإنذار إلى أنه سيطلق النار ثم يلجأ بعد ذلك إلى إطلاق النار .
وتعين بقرار من وزير الداخلية الوسائل التي يمكن اتباعها في جميع الحالات وكيفية توجيه الإنذار وإطلاق النار .

الباب الثاني

المجلس الأعلى للشرطة واختصاصاته

مادة ٦ - يؤلف المجلس الأعلى للشرطة من :

- (١) وكيل وزارة الداخلية رئيساً
- (٢) وكلاء الوزارة أعضاء
- (٣) مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع المختص .
- (٤) رئيس مصلحة الأمن العام
- (٥) رئيس مصلحة الشرطة
- (٦) رئيس مصلحة التفتيش العام
- (٧) رئيس مصلحة السجون
- (٨) مدير كلية الشرطة

وفي حالة غياب الرئيس يتولى رئاسة المجلس أقدم وكلاء الوزراء .
وينعقد المجلس بدعوى من الرئيس وتعتبر اجتماعات المجلس صحيحة إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء .
ويتولى سكرتارية المجلس مدير لإدارة كاتم أسرار .
ويصدر المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس ،
وتكون المداولات سرية والقرارات مسببة .
وإذا كانت إحدى المسائل المعروضة تمس أحد الأعضاء أو أقربائه أو أصحابه إلى الدرجة الرابعة وجب عليه التحي .

مادة ٧ — يختص المجلس الأعلى للشرطة ، علاوة على ما هو مبين في هذا القانون بالنظر في المسائل التي يرى الوزير عرضها عليه أو التي يقترحها أحد أعضائه بموافقة الرئيس على أن تقدم هذه الاقتراحات كتابة قبل تاريخ انعقاد المجلس بسبعة أيام على الأقل .

مادة ٨ — تعتبر قرارات المجلس الأعلى للشرطة نافذة من تاريخ اعتمادها من الوزير أو إذا لم يعترض عليها كتابة اعتراضا مسببا خلال خمسة عشر يوما من تاريخ رفعها إليه ، فإذا اعترض الوزير عليها كلها أو بعضها أعاد ما اعترض عليه منها إلى المجلس لإعادة النظر فيه خلال مدة يحددها .
فإذا أصر المجلس على رأيه أصدر الوزير قراره على الوجه الذي يراه ويعتبر هذا القرار نهائيا .

الباب الثالث

وظائف الضباط

الفصل الأول

التعيين

مادة ٩ — الرتب النظامية لضباط الشرطة :

- ملازم .
- مقدم .
- ملازم أول .
- عقيد .
- قبيب .
- عميد .
- رائد .
- لواء .

مادة ١٠ - يكون تعيين ضباط الشرطة من خريجي كلية الشرطة .

ويتعين الضابط لأول مرة في رتبة ملازم بصفة مؤقتة تحت الاختبار مدة سنة ويستحق مرتبه من تاريخ تسلمه العمل .

ويجوز بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ، مد مدة الاختبار بالنسبة إلى من لم تثبت صلاحيته بما لا يتجاوز سنة أخرى ويفصل من ثبت عدم صلاحيته ويعتبر تعيين من تثبت صلاحيته في الحالتين السابقتين نهائياً وينعز رتبة ملازم أول .

وتحدد أقدمية الضابط من تاريخ تعيينه تحت الاختبار .

مادة ١١ - يكون تعيين الضابط في الوظائف المبينة فيما بعد ، بقرار من رئيس الجمهورية :

(١) وكلاء الوزارة .

(٢) رؤساء المصالح .

(٣) مدير كلية الشرطة .

(٤) مدير الأمن بالمحافظات .

ويكون التمييز في الوظائف الأخرى الناحية ضمن هيئة الشرطة بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للشرطة .

وتعتبر كلية الشرطة ومديريات الأمن بالمحافظات مصالح ، يمارس مديروها ، سلطة رئيس المصلحة .

مادة ١٢ - تعتبر الأقدمية في الدرجة أو الرتبة من تاريخ التمييز فيها أو الترقية إليها ، فإذا اشتمل قرار على تعيين أو ترقية أكثر من ضابط في درجة أو رتبة واحدة اعتبرت الأقدمية كما يأتي :

(أ) إذا كان القرار متضمناً ترقية ، اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الدرجة أو الرتبة السابقة

(ب) إذا كان القرار متضمناً تعييناً ، اعتبرت الأقدمية على أساس ترتيب التخرج والنجاح .

أما الضباط الذين تقلوا من هيئة الشرطة أو استقالوا من الخدمة فيجوز إعادتهم إليها في خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ قفلهم أو استقالتهم ، بشرط أن يكون التقريران الأخيران السويان المقدمان عنهم في وظائفهم السابقة بتقدير جيد على الأقل ويوضحون في أقدميتهم السابقة .

مادة ١٣ - لا يعين في الوظائف المبينة فيما بعد ، إلا من بين ضباط الشرطة :

- (١) وكيل الوزارة .
- (٢) وكلاء الوزارة المساعدون .
- (٣) رؤساء المصالح ووكلائهم .
- (٤) مدير كلية الشرطة .
- (٥) مديرو الأمن في المحافظات ونوابهم ومساعدوهم ورؤساء الوحدات النظامية ووكلائهم .
- (٦) مفتشو مصلحة التفتيش العام ومفتشو الشرطة .
- (٧) مديرو رؤساء الإدارات والأقسام بمصالح الأمن العام والشرطة والسجون والدفاع المدني .
- (٨) مديرو ووكيل كل من إدارتي كاتم أسرار الوزارة والمباحث العامة .
- (٩) مفتشو الضبط ووكلائهم .
- (١٠) مأمورو المراكز والأقسام والبنادر ونوابهم والمعاونون .
- (١١) وظائف الشرطة بطبيعتها .
- (١٢) الوظائف التي يقرر وزير الداخلية إدخالها ضمن وظائف هيئة الشرطة بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

الفصل الثاني

التقارير عن الضباط وترقياتهم ورواتبهم وعلاواتهم

مادة ١٤ — ينشأ لكل ضابط ملفان يودع أحدهما مسوغات تميينه والبيانات والملاحظات والمعلومات الخاصة به المتعلقة بأعمال وظيفته ويودع بالثاني التقارير السنوية السرية المقدمة عنه وكل ما يثبت جديته من الشكاوى بعد تحقيقها وسماع أقواله فيها وموافقة المجلس الأعلى للشرطة على إدراجها .

مادة ١٥ — تكتب التقارير السنوية السرية للضباط لغاية رتبة عقيد وذلك بحسب الأوضاع التي يبينها وزير الداخلية بقرار يصدره بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

وتعرض هذه التقارير على الرئيس المحلى ثم على رئيس المصلحة المختصة لاعتمادها فإذا كان التقرير في مرتبة ضعيف أو ورد به ما يسيء إلى الضابط أعلن بمضمونه ليبدى ملاحظاته عليه .

وتبحث هذه الملاحظات ثم يعرض التقرير والملاحظات ونتيجة بحثها على المجلس الأعلى للشرطة ليبدى فيها رأيه . وله في سبيل ذلك أن يستدعى الضابط لسماع أقواله .

كما يجوز للجلس النظر في غير ذلك من التقارير السنوية السرية وتديلها فإذا كان التديل يسى إلى الضابط وجب سماع أقواله .

ويجب أن يتم اعتماد التقارير نهائيا قبل أول مايو .

مادة ١٦ — تكون مراتب تقدير التقرير السنوى السرى هى : ممتاز أو جيد جدا أو جيد أو فوق المتوسط أو متوسط أو ضعيف .

ولا يرقى الضابط إذا كان تقريره السنوى السرى الأخير بدرجة ضعيف فإذا تكرر هذا التقرير فى العامين التالين وجب فصله مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافأة .

كما يجوز فى غير هذه الأحوال تخطى الضابط فى الترقية لأسباب يقتضيا الصالح العام بعد سماع أقواله أمام المجلس الأعلى للشرطة وإذا تخلف عن الحضور أمام المجلس بغير عذر مقبول رغم إعلانه بتمت إجراءات تخطيه صحيحة وإن قبل عذره فى التخلف تجزله رتبة حتى تسمع أقواله أمام المجلس .

فإذا رأى المجلس بعد سماع أقواله ترقية احتسبت أقدميته فى الرتبة المرقى إليها من تاريخ حجزها .

مادة ١٧ — تكون الترقية فى كل رتبة إلى الرتبة التى تليها مباشرة وبالأقدمية المطلقة حتى رتبة عميد وذلك دون إخلال بأحكام المادة ١٦

أما الترقية لرتبة لواء فتكون بالاختيار المطلق ومن لا يشمل الاختيار يحال إلى المعاش برتبته - كما تجوز ترقيته إلى رتبة لواء وإحالته إلى المعاش .

وتكون الترقية من رتبة لواء إلى الدرجات الأعلى بالاختيار المطلق .

ويراهى فى ترقية الضباط حتى رتبة لواء القواعد المبينة بالجدول ١٠ ، المرافق .

مادة ١٨ — مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٧٣ ، ٧٤ يجوز رد أقدمية الضابط الذى تأخر بسبب تخطيه إذا كان التقريران المقدمان عنه مرة كل ستة أشهر عن السنة التالية لترقيته إلى الرتبة التى سبق تخطيه عند الترقية إليها بدرجة لا تقل عن جيد جدا .

ولا ينتفع الضابط بهذا الحكم الا مرة واحدة خلال مدة خدمته .

مادة ١٩ — يصدر قرار ترقية الضابط من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ٢٠ — تحدد مراتب وعلاوات الضباط والدرجات حسب الوارد بالجدول حرف ١٠ ، المرافق لهذا القانون .

مادة ٢١ — تستحق العلاوة الدورية للضابط بعد معنى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو الترقية وتصرف العلاوات طبقاً للفتات المبينة في جدول الرتب والدرجات والمرتبات المرافق بحيث لا يتجاوز المرتب نهاية مربوط الرتبة أو الدرجة .

ويصدر بمنح العلاوات قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

وكل ترقية تعطى الضابط الحق في علاوة من علاوات الرتبة المرقى إليها أو بدايتها أيهما أكبر وذلك وفقاً لجدول الرتب والدرجات والمرتبات المشار إليه وتستحق علاوة الترقية من تاريخ صدور قرار الترقية .

مادة ٢٢ — توجل لمدة سنة العلاوة الدورية للضابط إذا كان تقريره السنوى السرى الاخير بدرجة ضعيف فإذا حصل في العام التالى على تقدير بدرجة جيد منحت له العلاوة المؤجلة بدون أثر رجعى وإلا حرم منها .

ولا يترتب على تأجيل العلاوة أو الحرمان منها تغيير موعد العلاوة التالية .

مادة ٢٣ — يجوز منح الضابط بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل طبقاً لشروط والأوضاع التي تحددها بقرار من رئيس الجمهورية - ولا يجوز صرف البدل إلا لشاغل الوظيفة .

وجوز منح الضابط تعويضاً أو راتباً إضافياً عن الأعمال الإضافية التي يطلب إليه تأديتها في الأوقات المقررة لراحته .

كما يجوز منح الضابط مكافأة مالية مقابل خدمات ممتازة أداها .

ويصدر بمنح التعويضات والمكافآت قرار وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة وضاً للقواعد المقررة للعاملين المدنيين في الدولة .

ويجوز أيضاً للمجلس اقتراح منح الضابط أوسمة أو أنواطاً لأعمال ممتازة .

الفصل الثالث

النقل والتدب والإعارة والبعثات ومصرفات الانتقال

مادة ٢٤ — تجرى حركة تنقلات ضباط الشرطة مرة واحدة خلال شهرى يوليو وأغسطس من كل عام .

ويجوز عند الضرورة إجراء حركة التنقلات أكثر من مرة خلال العام .

وبراعى ألا تقل مدة بقاء الضابط حتى رتبة مقدم في أية محافظة عن سنتين متتاليتين ولا تزيد على خمس سنوات متتالية .

ويصدر قرار وزير الداخلية بهذه التفات بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

ويجوز عدم التقيد بهذه المدد مراعاة لمقتضيات الصالح العام أو في الجهات النائية التي تحد بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

مادة ٢٥ - لا يجوز نقل الضابط إلى وظيفة خارج هيئة الشرطة إلا بعد موافقته كتابة .

مادة ٢٦ - يجوز نذب الضابط لقيام بعمل وظيفة إدارية في وزارة الداخلية وفروعها بشرط ألا تقل درجتها عن رتبة وظيفته الأصلية .

كما يجوز نذب الضابط للقيام بعمل خارج وزارة الداخلية بعد موافقته كتابة .

ويؤخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة في نقل الضابط أو ندبه .

مادة ٢٧ - في حالة غياب أحد الضباط المعيّنين بقرار من رئيس الجمهورية يقوم من يليه في الأقدمية بأعباء الوظيفة نيابة عنه .

ويجوز لوزير الداخلية أن يندب ضابطاً آخر .

مادة ٢٨ - يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة إعارة الضابط إلى الوزارات ووحدات الإدارة المحلية والمؤسسات العامة والخاصة والحكومات والهيئات الأجنبية والدولية وفضا للقواعد المقررة للعاملين المدنيين في الدولة .

مادة ٢٩ - لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة إيفاد الضباط في بعثات دراسية .

وتدخل مدة البعثة في حساب المعاش وفي استحقاق العلاوة والترقية ويحصل عنها من الضابط احتياطي التأمين والمعاش .

ويقيم في البعثات القواعد المنصوص عنها في قانون البعثات والإجازات الدراسية والمنح الأجنبية الخاص بهيئة الشرطة .

مادة ٣٠ - للضابط الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة

حكومية وله الحق في راتب بدل السفر مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تقيده عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي .

وتصرف مصاريف الانتقال وبذل السفر على الوجه وبالشروط والأوضاع المقررة للعاملين المدنيين في الدولة .

مادة ٣١ — يستحق الضابط مصروفات نقل له ولعائلته ومتاعه في الأحوال الآتية :

- (١) عند التعيين لأول مرة في الخدمة .
 - (٢) عند النقل من جهة إلى أخرى .
 - (٣) عند الإحالة إلى الاحتياط أو انتهاء الخدمة لأسباب غير الاستقالة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو الإحالة إلى المعاش بقرار تأديبي أو فقد الجنسية أو الحكم عليه في جناية أو جريمة مخلة بالشرف .
- وتصرف هذه المصروفات على الوجه وبالشروط والأوضاع المعمول بها للعاملين المدنيين في الدولة .

الفصل الرابع

الإجازات

مادة ٣٢ — تنقسم الإجازات إلى :

- (١) طارئة .
- (٢) دورية .
- (٣) مرضية .
- (٤) خاصة .
- (٥) دراسية .

مادة ٣٣ — الإجازات الطارئة هي التي تكون بسبب طارئ لا يستطيع الضابط معه الحصول مقدما على ترخيص له في الغياب .

ولا يصح أن يجاوز مجموع الإجازات الطارئة سبعة أيام خلال السنة .
ولا تكون الإجازة الطارئة أكثر من يومين في المرة الواحدة ويسقط حق الضابط فيها باقتضاء السنة .

كما لا يجوز أن تحصل الإجازة الطارئة بإجازة من أي نوع آخر ما لم يوافق رئيس المصلحة على ذلك .

مادة ٣٤ — مدة الإجازة الدورية شهر ونصف في السنة سواء قضيت داخل البلاد أو خارجها فإذا بلغ الضابط سن الحسین جاز له الحصول على إجازة دورية مقدارها شهران ويجوز ضم مدد الإجازات الدورية بعضها إلى بعض بشرط ألا تتجاوز المدة التي يحصل عليها الضابط في سنة واحدة ثلاثة أشهر وفي حالة المرض للضابط أن يستغند بتجمد إجازاته الدورية بجانب ما يستحقه من إجازة مرضية بشرط ألا تزيد الإجازة الدورية على ستة أشهر .

مادة ٣٥ — يحدد رئيس المصلحة مدة الإجازة الدورية في الحدود المتقدمة ولا يجوز إقصاؤها أو تأجيلها أو إلغاؤها أو قطعها إلا لأسباب يقتضيها الصالح العام .

مادة ٣٦ — كل ضابط لا يعود إلى عمله بغير مبرر بعد انتهاء إجازته مباشرة يجرم من مرتبه عن مدة غيابه ابتداء من اليوم التالي لليوم الذي انتهت فيه الإجازة مع عدم الإخلال بالمسئولية التأديبية .

ومع ذلك يجوز لوكيل الوزارة المختص أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة التأخير متى كانت هذه المدة لا تتجاوز عشرة أيام إذا أبدى الضابط أسباباً معقولة تبرر هذا الغياب وتحسب المدة المتجاوز عنها من نوع الإجازة السابقة وتأخذ حكمها فيما يتعلق بالمرتب حسب الأحوال .

مادة ٣٧ — لا تدخل مدة السفر ذهاباً وإياباً لأداء فريضة الحج في حساب الإجازات التي تمنح للضابط على ألا ينتفع الضابط بهذه المنحة إلا مرة واحدة خلال مدة خدمته .

وتحسب مدة السفر من يوم مغادرة البلاد حتى يوم الوصول إلى الأراضي المقدسة وبالعكس .

مادة ٣٨ — تقتصر الإجازة الدورية في السنة الأولى من خدمة الضابط على خمسة عشر يوماً ولا يمنحها إلا بعد انقضاء ستة أشهر على تعيينه .

ويجوز عند الضرورة وبموافقة رئيس المصلحة منح الضابط خلال الأشهر الستة الأولى من خدمته إجازة دورية مدة لا تتجاوز أسبوعاً على أن تخمس من الإجازة المستحقة له .

مادة ٣٩ — يستحق الضابط إجازة مرضية على الوجه الآتي :

(١) ثلاثة أشهر بمرتب كامل .

(٢) ثلاثة أشهر بثلاثة أرباع مرتب .

(٣) ثلاثة أشهر بنصف مرتب .

وذلك خلال السنة الجارية والسنتين السابقتين عليها .

وتمنح الإجازة المرضية بناء على قرار من الهيئة الطبية المختصة .

مادة ٤٠ - إذا استغف الضابط الذى يصاب بمرض يحتاج إلى علاج طويل لإجازته المرضية ذات المرتب الكامل ومتوفر لإجازته الدورية يجوز لوزير الداخلية أن يمنحه إجازة خاصة بمرتب كامل المدة اللازمة لمعالجه بحيث لا تتجاوز سنة واحدة في السنة الجارية والسنتين السابقتين عليها .

ويرجع في تحديد الأمراض التي من هذا النوع ومدة العلاج إلى الهيئة الطبية المختصة وبعد أن يستغف الضابط هذه الإجازة يستوفى إجازاته ذات المرتب المنخفض المجية بالمادة ٣٩ .

وفصل الضابط الذى لا يعود إلى عمله بعد انتهاء جميع إجازاته السابقة وبعد الحصول على قرار من الهيئة الطبية بعدم لياقته للخدمة .

مادة ٤١ - الضابط الحق في أن يطلب تحويل الإجازة المرضية إلى إجازة دورية إذا كان له وفر من الإجازات الدورية يسمح بذلك .

ولوكيل الوزارة المختص ورؤساء المصالح كل في حدود اختصاصه أن يرخصوا في إجازات دورية امتداداً لإجازات مرضية .

مادة ٤٢ - الضابط المخاط لمريض بمرض معد وترى الهيئة الطبية منه من مراوأة أعمال وظيفته ينقطع عن العمل المدة التي تقررها تلك الهيئة ولا تحسب مدة انقطاعه من إجازاته ويصرف مرتبه عنها كاملاً .

مادة ٤٣ - الضابط الذى يصاب بجرح أو بمرض بسبب أداء وظيفته وتقرر الهيئة الطبية المختصة مدة لمعالجه يمنح إجازة خاصة لا تتجاوز ستة أشهر بمرتب كامل ولا تحسب من إجازاته المرضية أو الدورية ويجوز بقرار من وزير الداخلية مد الإجازة الخاصة مدة لا تتجاوز ستة أشهر أخرى بمرتب كامل .

وفي هذه الحالة ترد للضابط مصاريف العلاج بمقتضى المستندات المعتمدة من الهيئة الطبية المختصة بعد موافقة وكيل الوزارة المختص .

مادة ٤٤ - استثناء من الأحكام السابقة يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة أن يمنح الضابط إجازة خاصة مدة لا تتجاوز شهرين في السنة بمرتب كامل زيادة على ما يستحقه من إجازات .

ماده ٤٥ - لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة منح الضابط إجازة دراسية وتدخل مدد الإجازات الدراسية في حساب المعاش وفي استحقاق العلاوة والترقية ويتبع في منح هذه الإجازات الدراسية القواعد المنصوص عنها في قانون البعثات والإجازات الدراسية والمنسح الأجنبية الخاص بجهة الشرطة .

مادة ٤٦ — يمنح الضابط يوماً واحداً في الأسبوع للراحة ويجوز إلغاؤه بأمر من رئيس المصلحة إذا اقتضى صالح الأمن ذلك .

ويجوز منحه أربعة أيام متصلة في الشهر الواحد دون احتساب أيام السفر وذلك في المناطق التي يحددها وزير الداخلية .

الفصل الخامس

واجبات الضباط والأعمال المحرمة عليهم

مادة ٤٧ — يحلف ضباط الشرطة عند بدء تعيينهم وقبل مباشرتهم أعمال وظائفهم بميثاق أمام وزير الداخلية بالنص الآتي :

أقسم بالله العظيم أن أحافظ على النظام الجمهوري وأن أحترم الدستور والقانون وأرعى سلامة الوطن وأؤدي واجبي بالذمة والصدق .

مادة ٤٨ — تحدد ساعات العمل للضباط بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

مادة ٤٩ — على الضابط أن يقيم في الجهة التي بها مقر وظيفته ولا يجوز أن يقيم بعيداً عنها إلا لأسباب ضرورية يقرها رئيس المصلحة .

مادة ٥٠ — يجب على الضابط مراعاة أحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه :

(١) أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقاً للعرف العام وأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق والاحترام الواجب لها .

(٢) أن يؤدي العمل المتوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يختص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته .

(٣) أن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة .

(٤) أن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويتحمل كل رئيس مسؤولية الأوامر التي تصدر منه وهو المسؤول عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه .

مادة ٥١ — لا يجوز الضباط أن يفضى بمعلومات أو إيضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة .

ويظل الإلتزام بالسكتمان قائماً ولو بعد انتهاء خدمة الضابط :

مادة ٥٢ — يحظر على الضابط :

(١) أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية أو ينزع هذا الأصل من الملفات المخصصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصياً .

(٢) أن يخالف إجراءات الأمن الخاص والعالم التي يصدر بها قرار وزير الداخلية .

مادة ٥٣ — لا يجوز للضابط أن يؤدي أعمالاً للغير بمرتب أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية على أنه يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة أن يأذن للضابط في عمل معين بشرط أن يكون ذلك في غير أوقات العمل الرسمية .

ويجوز أن يتولى الضابط بمرتب أو بمكافأة أعمال القوامه والحماية والوكالة عن التائبين إذا كان الغائب ممن تربطهم به صلة قرى أو نسب لغاية الدرجة الرابعة .

وكذلك يجوز للضابط أن يتولى بمرتب أو بمكافأة الحراسة على الأموال التي يكون شريكاً أو صاحب مصلحة فيها أو مملوكة لمن تربطهم به صلة القرى أو النسب لغاية الدرجة الرابعة .

وفي جميع الحالات يجب على الضابط إخطار الوزارة أو المصلحة التابع لها بذلك ويحفظ الإخطار في ملف خدمته .

مادة ٥٤ — يحظر على الضابط بالذات أو بالوساطة :

(١) أن يشتري عقارات أو منقولات مما تطرحه السلطات الإدارية أو القضائية للبيع في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته .

(٢) أن يزاول أعمالاً تجارية من أى نوع كان وبوجه خاص أن يكون له أية مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته .

(٣) أن يستأجر أراضى أو عقارات بقصد استغلالها في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته .

(٤) أن يشترك في تأسيس الشركات أو أن يقبل عضوية مجالس إدارتها أو أى منصب آخر فيها إلا أن يكون مندوباً عن الحكومة أو للتوسسات العامة أو وحدات الإدارة المحلية .

(٥) أن يضارب في البورصات .

مادة ٥٥ - تكون الاختراعات التي يتكررها الضابط أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها ملكا للدولة في الحالات الآتية :

- (١) إذا كان الاختراع نتيجة لتجارب رسمية .
- (٢) إذا كان داخلا في نطاق واجبات الوظيفة .
- (٣) إذا كان للاختراع صلة بالشئون العسكرية .

وإذا كان الاختراع صالحا للاستغلال المالى يكون الضابط الحق في تعريض بقدر تقديره مادلا .

مادة ٥٦ - لا يجوز للضابط أن يوسط أحدا أو يقبل الوساطة فى أى شأن خاص بوظيفته ولا يجوز له أن يتوسط لضابط أو لموظف آخر فى أى شأن من ذلك .

مادة ٥٧ - لا يسأل الضابط مدنيا الا عن الخطأ الشخصى .

مادة ٥٨ - يجب على الضابط مراعاة الأحكام المالية للعمول بها ويحظر عليه :

- (١) مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها فى القوانين .
- (٢) مخالفة الأحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية .
- (٣) مخالفة الواجبات والقوانين الخاصة بالمناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية .

(٤) الإهمال أو التقصير الذى يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو لأحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبات أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك بصفة مباشرة .

(٥) عدم الرد على مناقضات ديوان المحاسبات أو مكاتباته بصفة عامة أو تأخير الرد عليها - ويعتبر فى حكم الرد أن يجيب الضابط إجابة الفرض منها الماطلة والتسويق .

(٦) عدم موافاة ديوان المحاسبات بغير عذر مقبول بالحسابات والمستندات المؤيدة لها فى المواعيد المقررة أو بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها مما يكون له حق لحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها بمقتضى قانون إنشائه .

الفصل السادس

التأديب

مادة ٥٩ — الجزاءات التي يجوز توقيعها على الضابط هي :

- (١) الإنذار ولا يجوز أن يتكرر توقيعه خلال اثني عشر شهراً .
- (٢) الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً في السنة ، ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذاً لهذه العقوبة ربع المرتب شهرياً بعد الربع الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانوناً .
- (٣) تأجيل موعد استحقاق الملاوة مدة لا تقل عن ثلاثة شهور .
- (٤) الحرمان من الملاوة .
- (٥) الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .
- (٦) تأخير الأقدمية في الرتبة .
- (٧) خفض للرتب .
- (٨) خفض الرتبة .
- (٩) خفض للرتب والرتبة معاً .
- (١٠) العزل من الوظيفة مع جواز الحرمان من بعض المعاش أو المكافأة بما لا يتجاوز الربع .

مادة ٦٠ — يكون لرئيس السلطة توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن خمسة عشر يوماً وذلك بالنسبة للضباط حتى رتبة عقيد ولوكيل الوزارة المختص بالنسبة للضباط حتى رتبة عميد وذلك بعد سماع أقوال الضابط وتحقيق دفاعه ويكون القرار الصادر في هذا الشأن مسياً .

والوزير سلطة توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة السابقة ، كما أن له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة المختص أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إصدار القرار وله إذا ما ألقى اقرار إحالة الضابط إلى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

ولمجلس التأديب توقيع العقوبات المنصوص عنها في المادة السابقة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٢٢ و ٧١ من هذا القانون .

مادة ٦١ - الوزير ولوكليل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقف الضابط عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك .

ويكون وقف اللواء بقرار من الوزير أو وكيل الوزارة .

ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن شهر إلا في حالة اتهام الضابط في جنابة أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة فيكون الوقف لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور ويعرض مدة الوقف لأكثر من ذلك في الحالتين على مجلس التأديب لإصدار قراره بمدد الوقف المدة التي يحددها أو بإلغائه .

وعلى الضابط الموقوف العودة إلى العمل بمجرد انتهاء مدة وقفه .

ويترتب على وقف الضابط عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ابتداء من اليوم الذي صدر فيه قرار الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب أو وكيل الوزارة بحسب الأحوال صرف باقي المرتب وإذا برىء الضابط أو حفظ التحقيق أو عوقب بالإعذار أو الخصم من المرتب صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه إليه وإن عوقب بمقوبة أشد يقرر المجلس التأديبي الذي أوقع العقوبة ما يتبع في شأن المرتب الموقوف صرفه .

مادة ٦٢ - كل ضابط يحبس حبساً احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي يوقف مدة حبسه ويصرف إليه نصف مرتبه في الحالة الأولى ويحرم من مرتبه في الحالة الثانية .

فإذا انتهت مدة الحبس الاحتياطي بصور الحكم بالبراءة أو بحفظ الدعوى عاد الضابط إلى عمله ويعرض الأمر في جميع الأحوال على وكيل الوزارة ليقرر ما يتبع في شأن مسؤولية الضابط التأديبية فإذا اتضح عدم مسؤولية الضابط تأديبياً صرف إليه نصف المرتب الموقوف صرفه .

مادة ٦٣ - يتولى المحاكمة التأديبية للضباط عدا من هم في رتبة لواء مجلس يؤلف من :

رئيس مصلحة الأمن العام ورئيس مصلحة الشرطة ومستشار مساعد من إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة بصفة أصلية ، ورئيس مصلحة الإدارة العامة ثم مدير كلية الشرطة بصفة احتياطية ويتولى رئاسة المجلس أقدم الرؤساء رتبة .

مادة ٦٤ - في حالة وجود سبب من أسباب التضييق المتصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة إلى أحد أعضاء المجلس يجب عليه التمتنع عن نظر الدعوى التأديبية والضابط المحال إلى المحاكمة حق طلب تنحيته ويحل محل العضو المتحى أحد العضوين الاحتياطيين .

مادة ٦٥ - يصدر القرار بالإحالة إلى المحاكمة التأديبية من الوزير أو وكيل الوزارة ويتضمن بياناً بالتهم المنسوبة إلى الضابط ويبلغ الضابط بهذا القرار بتاريخ الجلسة المعنية لمحاكمته

ويكون الإبلاغ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل التاريخ المحدد لانقضاء المجلس بخمسة عشر يوماً على الأقل .

مادة ٦٦ — لضابط المحال إلى مجلس التأديب أن يطبع على التحقيقات التي أجريت وعلى جميع الأوراق المتعلقة بها وله أن يأخذ صورة منها كما له أن يطلب ضم التقارير السنوية السرية عن كفايته أو أى أوراق أخرى إلى ملف الدعوى التأديبية وله أن يحضر جلسات المحاكمة وأن يقدم دفاعه شفهاً أو كتابة وأن يوكل محامياً عنه وإذا لم يحضر الضابط رغم إعلانه فللمجلس محاكمته غيابياً .

مادة ٦٧ — لمجلس التأديب أن يأمر باستيفاء التحقيق وله أن يعهد بذلك إلى أحد أعضائه .

مادة ٦٨ — يصدر قرار مجلس التأديب مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها ويبلغ الضابط خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ٦٩ — لا يجوز الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب إلا بطريق الاستئناف ويرفع الاستئناف بتقرير يقدمه الضابط كتابة إلى وكيل الوزارة المختص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه القرار مسياً وعليه إبلاغ هذا التقرير إلى مجلس التأديب الاستئنافي خلال خمسة عشر يوماً .

ويستبر الضابط موقوفاً عن عمله بمجرد صدور قرار مجلس التأديب بفصله من الخدمة إلى أن يصبح هذا القرار نهائياً .

والوزير أيضاً أن يستأنف قرار مجلس التأديب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره بقرار مسبب .

مادة ٧٠ — يؤلف مجلس التأديب الاستئنافي من وكيل الوزارة المختص وتكون له الرئاسة ومن المحامى العام والمستشار المختص بإدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة .

وفي حالة وجود ما يمنع من تولي وكيل الوزارة المختص رئاسة المجلس فلوزير الداخلية أن يتدب بدلا منه وكيل وزاره آخر .

ولا يجوز للمجلس تنفيذ العقوبة إذا كان الاستئناف مرفوعاً من الضابط وحده .

مادة ٧١ — يجب أن يشتمل حكم مجلس التأديب القاضي بخفض رتبة الضابط تحديد أقدميته في الرتبة المنخفضة .

مادة ٧٢ — في حالة خفض رتبة الضابط لا يجوز النظر في ترقية قبل انقضاء سنتين من تاريخ خفض الرتبة .

مادة ٧٣ - في حالة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها لا يجوز النظر في ترقية الضابط مدة التأجيل أو الحرمان .

وفي حالة تأجيل العلاوة تحجز الرتبة للضابط اذا كان له الحق في الترقية اليها وعند ترقية الضابط تحسب أقدميته في الرتبة المرقى اليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه الترقية ولم تؤجل العلاوة دون صرف فروق .

مادة ٧٤ - يراعى بالنسبة إلى الضابط المحال إلى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية في جنابة أو جريمة غيلة بالشرف أو الموقوف عن العمل ما يأتي :

(١) لا يجوز ترقية أثناء مدة الإحالة أو الوقف .

(٢) إذا ثبت عدم إدانة الضابط أو جوزه بالإندار أو الخصم من المرتب مدة لا تجاوز خمسة أيام وجب عند ترقية حساب أقدميته في الرتبة المرقى إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه الترقية ولم يوقف أو يحال إلى المحاكمة التأديبية مع صرف الفروق المالية المستحقة .

مادة ٧٥ - تكون محاكمة الضابط من رتبة لواء فما فوقها أمام مجلس التأديب الأعلى ، ويؤلف هذا المجلس من :

رئيس	رئيس محكمة استئناف القاهرة
النائب العام
وكيل وزارة يختاره وزير الداخلية
مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع المختص
مندوب يختاره المجلس الأعلى للشرطة من بين أعضائه

وتراعى أسباب التحق المخصوص عليها في قانون المرافعات ومن يتنح يختار وزير الداخلية غيره من درجته

مادة ٧٦ - تكون الإحالة إلى مجلس التأديب الأعلى بقرار من وزير الداخلية يشتمل بياناً كافياً بأوجه الاتهام .

مادة ٧٧ - العقوبات التي يجوز لمجلس التأديب الأعلى توقيعها هي :

(١) اللوم .

(٢) الإحالة إلى المعاش .

(٣) العزل من الوظيفة مع الحرمان من بعض المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع .

مادة ٧٨ — القرار الصادر من مجلس التأديب الأعلى يكون نهائياً .

مادة ٧٩ — تنبع في شأن الضابط المشار إليهم في المادة ٧٥ — أحكام المواد ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ .

مادة ٨٠ — تسقط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع المخالفة وتقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة إلى أحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة إلى الباقين ولو لم يكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

وإذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

مادة ٨١ — لا يمنع ترك الضابط للخدمة لأي سبب من الأسباب من الاستمرار في المحاكمة التأديبية إذا كان قد بدء في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته .

ويجوز في هذه الحالة وقف صرف ريع المعاش أو المكافأة بقرار من مجلس التأديب إلى حين انتهاء المحاكمة .

ويجوز في المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق الخزاة إقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

والعقوبات التي يجوز توقيعها على من ترك الخدمة هي :

(١) خصم مبلغ لا يقل عن خمسة جنيهات ولا يجاوز الرتب الإجمالي الذي كان يتقاضاه الضابط في الشهر وقت وقوع المخالفة .

ويستوفي هذا المبلغ بالتخصم من معاشه في حدود الربع شهرياً أو مكافأته أو المال للدخول إن وجد أو بطريق الحجز الإداري .

(٢) الحرمان من المعاش لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر .

(٣) الحرمان من بعض المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع .

مادة ٨٢ — يجوز نحو العقوبات التأديبية التي توقع على الضابط وفقاً للقواعد المقررة للعاملين المدنيين بالهولة .

الفصل السابع

الإحالة إلى الاحتياط

مادة ٨٣ — يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة أن يحيل الضابط عدا المعينين في الوظائف المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١ إلى الاحتياط :

(١) إذا طلبت الوزارة أو الضابط وذلك لأسباب صحية تقررها الهيئة الطبية المختصة .

(٢) إذا ثبتت ضرورة ذلك لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام .

ولا يجوز أن تزيد مدة الاحتياط على سقتين يعرض قبل نهايتها أمر الضابط على المجلس الأعلى للشرطة ليقرر إحالته إلى المعاش أو إعادته إلى الخدمة العاملة .

وتعتبر الرتبة التي كان يشغلها الضابط شاغرة بمجرد إحالته إلى الاحتياط .

مادة ٨٤ — لا يجوز ترقية الضابط أو منحه غلاوات خلال مدة الاحتياط .

مادة ٨٥ — عند إعادة الضابط المحال إلى الاحتياط إلى الخدمة العاملة تحدد أقدميته بين زملائه على الوجه الآتي :

(أ) إذا كانت الإحالة إلى الاحتياط لسبب من الأسباب المبينة في البند (١) من المادة ٨٣ يعار الضابط إلى أقدميته الأصلية وفي الرتبة التي وصل إليها زملاؤه مع عدم صرف أى فروق من المرتب عن مدة الاحتياط نتيجة للترقية .

(ب) إذا كانت الإحالة إلى الاحتياط لسبب من الأسباب المشار إليها في البند (٢) من المادة ٨٣ ولم تتجاوز مدة إحالته إلى الاحتياط سنة حددت أقدميته على الوجه المبين في البند (١) أما إذا تجاوزت مدة إحالته إلى الاحتياط سنة فيعاد برتبته على أن يوضع أمامه عدد مماثل للعدد الذي كان يسبقه عند إحالته إلى الاحتياط .

مادة ٨٦ — يحتفظ الضابط المحال إلى الاحتياط بمرتبه بصفة شخصية لمدة ثلاثة أشهر فإذا انقضت هذه المدة استحق ثلثي مرتبه إذا لم يجاوز المرتب ثلاثين جنيا شهريا فإذا كان المرتب يزيد على ذلك استحق النصف بعد أدنى قدره عشرون جنيا شهريا .

وتحسب مدة الاحتياط من سنى الخدمة ويستقطع عنها احتياطي المعاش .

ولا يجوز للضابط خلال مدة الاحتياط حمل السلاح أو إحرازه دون ترخيص كما لا يجوز له ارتداء الزي الرسمي .

مادة ٨٧ — إذا طلب الضابط المحال إلى الاحتياط بسبب المرض إحالته إلى المعاش وعرض عليه على المجلس الأعلى للشرطة فلم يجلس في حالة قبول الطلب أن يقرر تسوية معاشه أو مكافأته على أساس مرتب الرتبة التالية لرتبته مع ضم المدة الباقية لبلوغ السن المقررة بشرط ألا تتجاوز سنتين .

الفصل الثامن

انتهاء الخدمة

مادة ٨٨ — تنتهي خدمة الضابط لأحد الأسباب الآتية :

- (١) بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .
- (٢) إذا أمضى في رتبة لواء سنتين من تاريخ الترقية إلى هذه الرتبة .
- ويجوز مد خدمته ثلاث سنوات بقرار من الوزير بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة وتنتهي خدمته بانقضاء هذه المدة حتى إذا رقى في خلالها إلى درجة مالية أعلى .
- (٣) عدم اللياقة للخدمة صحياً .
- (٤) الاستقالة .
- (٥) العزل أو الإحالة إلى المعاش بحكم تأديبي .
- (٦) فقد الجنسية .
- (٧) الفصل بقرار من رئيس الجمهورية .
- (٨) الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة سالبة الحرية في جريمة غش بالشراف أو الأمانة .
- ويكون الفصل جوازياً لو وزير الداخلية إذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة .
- (٩) الوفاة .

مادة ٨٩ — يجوز بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة إبقاء من يشغل إحدى الوظائف المنصوص عليها في البنود ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة ١١ من هذا القانون إلى سن الستين . وذلك بما لا يتجاوز تلك عدد هذه الوظائف .

مادة ٩٠ — تثبت عدم اللياقة الصحية بقرار من الهيئة الطبية المختصة بناء على طلب الضابط أو الوزارة .

ولا يجوز فصل الضابط لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ إجازاته المرضية والنوعية ما لم يطلب هو نفسه الإحالة إلى المعاش بدون انتظار انتهاء إجازاته .

وللمجلس الأعلى للشرطة أن يسرى مامشه أو مكافأته وفقاً لأحكام المادة ٨٧ من هذا القانون .

مادة ٩١ - مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بقانون نظام كلية الشرطة يجوز للضابط أن يستقيل من الوظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة وغالية من أى قيد أو شرط .

ولا تنتهى خدمة الضابط إلا بالقرار الصادر بقبول استقالته .

ويجب الفصل فى الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة .

ويجوز خلال هذه المدة تقرير إرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بالصالح العام أو بسبب اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الضابط .

مادة ٩٢ - يجب على الضابط أن يستمر فى عمله إلى أن يبلغ بقرار قبول الاستقالة أو ينقضى الميعاد المبين فى المادة السابقة .

مادة ٩٣ - يعتبر الضابط مستقيلًا .

(١) إذا انقطع عن عمله بدون إذن خمسة عشر يوماً متتالية ولو كان الانقطاع عقب إجازة مرخص له بها مالم يقدم خلال الحسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان لعذر مقبول وفى هذه الحالة يجوز لوكل الوزارة المختصة أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك فإذا لم يقدم الضابط أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

(٢) إذا التحق بالخدمة فى حكومة أجنبية بغير ترخيص وتنتهى خدمته من تاريخ التحاقه بخدمة الحكومة الأجنبية .

ولا يعتبر الضابط مستقيلًا فى جميع الأحوال إذا اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالى لتركه العمل أو لحاقه بالخدمة فى الحكومات الأجنبية .

مادة ٩٤ - يجوز إبقاء الضابط بعد انتهاء مدة خدمته مدة لا تتجاوز شهراً واحداً لتسليم ما فى عهده بقرار من وكيل الوزارة .

ويجوز مد هذا الميعاد بقرار من وزير الداخلية مدة لا تتجاوز شهرين إذا اقتضت الضرورة وتصرف له عن مدة التسليم مكافأة تعادل مرتبه الأصل .

مادة ٩٥ - إذا حكم على الضابط نهائياً بالزول وكان موقوفاً عن عمله انتهت خدمته من تاريخ وقفه عن العمل مالم يقرر السلطة التأديبية غير ذلك .

مادة ٩٦ - يسوى معاش الضابط عند الإحالة إلى المعاش أو الوفاة على أساس المرتب الذي يتقاضاه فعلاً أو يستحقه وفقاً لأحكام هذا القانون عند الإحالة إلى المعاش أو الوفاة .

ويسوى معاش الضابط من رتبة اللواء أو العميد الذي تنتهى خدمته لإحدى الأسباب الواردة بالمادة ٨٨ عند البنود ٥ ، ٦ ، ٨ منها على أساس المرتب الذى يتقاضاه فعلاً أو يستحقه ويضاف إليه ٢ / من مرتبه الشهري مضروباً في عدد السنوات الباقية لبلوغه السن المقررة لترك الخدمة بشرط ألا يتجاوز الحد الأقصى المقرر في قانون المعاشات المدنية .

الباب الرابع

وظائف الكونستبلات والمساعدين

الفصل الأول

شروط الخدمة والترقيات والعلاوات

مادة ٩٧ - الدرجات النظامية للكونستبلات هي :

(١) كونستابل .

(٢) كونستابل ممتاز .

وللمساعدين هي :

(٣) مساعد درجة ثانية .

(٤) مساعد درجة أولى .

مادة ٩٨ - تسرى على الكونستبلات والمساعدين فضلاً عن الأحكام الواردة في هذا الباب أحكام المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ومن ٢١ إلى ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ومن ٤٨ إلى ٥٨ ، ٦٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٢ : ٩٠ ومن ٩١ إلى ٩٥

على أن يحل رئيس المصلحة المختصة محل المجلس الأعلى للشرطة بالنسبة إلى أحكام المادة ١٤

ورئيس مصلحة الشرطة بالنسبة إلى أحكام المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٦٢

وكيل الوزارة المختصة محل وزير الداخلية والمجلس الأعلى للشرطة بالنسبة إلى أحكام المواد

مادة ٩٩ — يجوز بقرار من وكيل الوزارة المختصة ترقية الكونستابل إلى درجة كونستابل ممتاز بعد معنى أربع سنوات من تاريخ إلحاقه بالخدمة — كما يجوز ترقية المساعد درجة ثانية إلى مساعد درجة أولى بعد معنى أربع سنوات من تاريخ ترقيته إلى مساعد إذا كانت التقارير السنوية لكل منهما في العامين الآخرين لا تقل عن درجة جيد بشرط ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية أو السجن من مجلس عسكري في العامين الآخرين .

وتكون الترقية بحسب الأقدمية .

وجوز لوزير الداخلية أن يرقى المساعد درجة ثانية إلى مساعد درجة أولى إذا قام بمهام ممتازة دون التقيد بالأقدمية .

مادة ١٠٠ — يرقى الكونستابل الممتاز إلى رتبة ملازم بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة إذا كانت تقاريره السنوية عن العامين الآخرين لا تقل عن درجة جيد ولم يكن قد سبق الحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية أو بعقوبة السجن من مجلس عسكري وذلك بالأقدمية على ألا يزيد مجموع الضباط المرقين من الكونستابلات بعد ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٤ في رتبة ملازم وقيب ورائد مجتمعة في أى وقت على خمس وعشرين في المائة من مجموع من عدا من الضباط في الرتب المذكورة .

وجوز تخطي الكونستابل الممتاز في الترقية لأسباب يقتضيها الصالح العام وذلك بقرار مسبب من المجلس الأعلى للشرطة .

ويمنح المرق من بينهم رتبة ملازم أول بعد سنة من تاريخ الترقية .

ويرقى بعد ذلك من يحمل عليه النور منهم حتى رتبة مقدم ويحال إلى المعاش بمجرد ترقيته إلى هذه الرتبة .

مادة ١٠١ — يستحق كل ضابط يحال إلى المعاش عند ترقيته إلى رتبة مقدم طبقاً لأحكام المادة السابقة وقبل بلوغه السن المقررة لترك الخدمة المعاش الذى يستحقه على أساس أول مربوط رتبة مقدم ويضاف إليه ٢٪ من مرتبه الشهرى مضروباً في عدد الشرات الباقية لبلوغه السن المقررة لترك الخدمة بشرط ألا يجاوز الحد الأقصى المقرر في قانون المعاشات المدنية .

مادة ١٠٢ — يرقى الكونستابل الذى يحصل على إجازة الحقوق إلى رتبة ملازم بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة إذا كانت تقاريره السنوية عن العامين الآخرين بدرجة جيد ولم يكن قد سبق الحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية أو بعقوبة السجن من مجلس عسكري دون التقيد بالأقدمية والنسبة المشار إليها في المادة ١٠٠

ولا تسرى على الضابط الذي يرقى من بين الكونستابلات لحصوله على إجازة الحرق أو الذي يحصل عليها بعد ترقيته القيود الواردة في المادة المشار إليها فيما يختص بالنسبة المقررة والرتبة التي تقف عندها الرتبة .

الفصل الثاني

الإجازات

مادة ١٠٣ — تكون الإجازة الدورية للكونستابل أو المساعد شهراً في السنة فإذا بلغ سن الحشرين جاز له الحصول على إجازة سنوية مقدارها شهر ونصف ويجوز ضم مدد الإجازات الدورية بعضها إلى بعض بشرط ألا تتجاوز المدة التي يحصل عليها الكونستابل أو المساعد شهرين في السنة الواحدة .

كما يجوز في حالة المرض أن يستفد متجدد الإجازات الدورية بجانب ما يستحقه من إجازة مرضية بشرط ألا تزيد على أربعة أشهر ونصف .

ويحدد رئيس المصلحة الإجازة الدورية في الحدود المتقدمة ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو إلغاؤها أو قطعها إلا لأسباب يقتضيها الصالح العام .

مادة ١٠٤ — يستحق كل من الكونستابل أو المساعد إجازة مرضية على الوجه الآتي :

(١) شهران بمرتب كامل .

(٢) شهران بثلاثة أرباع المرتب .

(٣) شهران بنصف مرتب .

وذلك خلال السنة الجارية والسنتين السابقتين عليها .

وتزداد هذه الإجازات إلى ثلاثة أشهر بالنسبة للكونستابل الممتاز والمساعد درجة أولى وتمنح الإجازة المرضية بناء على قرار من الهيئة الطبية المختصة .

مادة ١٠٥ — إذا استفد الكونستابل أو المساعد الذي يصاب بمرض يحتاج إلى علاج طويل إجازاته المرضية ذات المرتب الكامل ومتوفر لإجازاته الدورية يجوز لوكيل الوزارة المختصة أن يمنحه إجازة خاصة بمرتب كامل المدة اللازمة لعلاج بحيث لا تتجاوز عشرة أشهر .

ويرجع في تحديد الأمراض التي من هذا النوع ومدة العلاج إلى الهيئة الطبية وبعد أن يستفد

الكونستابل أو المساعد لإجازة خاصة بمرتب كامل مدة لا تتجاوز شهراً في السنة زيادة على ما يستحقه من إجازات .

الفصل الثالث

التأديب

مادة ١٠٧ — العقوبات التي يجوز توقيعها على الكونستبلات والمساعدين هي :

- (١) الإنذار ولا يجوز أن تتكرر هذه العقوبة خلال اثني عشر شهراً .
 - (٢) خدمات زيادة .
 - (٣) الحجز بالشك .
 - (٤) الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً بشرط ألا تتجاوز مدة الخصم ثلاثين يوماً في السنة الواحدة ولا يجوز أن يتجاوز الخصم ربع المرتب شهرياً بعد الربع الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانوناً .
 - (٥) تأجيل موعد استحقاق العلاوة مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو الحرمان منها .
 - (٦) خفض المرتب .
 - (٧) خفض الدرجة .
 - (٨) خفض المرتب والدرجة معاً .
 - (٩) الفصل من الخدمة دون الحرمان من المكافأة أو المداش .
 - (١٠) السجن وفقاً لقانون الأحكام العسكرية ويترتب على هذه العقوبة الفصل من الخدمة .
 - (١١) الفصل من الخدمة مع الحرمان من بعض المداش أو المكافأة بما لا يتجاوز الربع .
- ولرئيس المصلحة توقيع العقوبات المنصوص عليها في البنود من ١ — ٥
- ولوكيل الوزارة المختص توقيع العقوبات المبينة في البنود من ١ — ٩
- ومختص المجالس العسكرية بتوقيع العقوبات المبينة في البنود من ١ — ١١
- ولا توقع أية عقوبة إلا بعد سماع أقوال الكونستابل أو المساعد وتحقيق دفاعه .

وتكون القرارات التأديبية مسببة .

ولرئيس المصلحة سلطة إلغاء القرار التأديبي الصادر من مرموسيه أو تعديل العقوبة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إصدار القرار .

ويموز للكونستابل أو المساعد التظلم للوزير من قرار الفصل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه به وللوزير الحق في إلغاء القرار أو تعديله .

مادة ١٠٨ — لوكيل الوزارة المختص أو رئيس المصلحة أو نائبه أن يوقف الكونستابل أو المساعد عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن شهرين إلا بقرار من وكيل الوزارة المختص وعلى الكونستابل أو المساعد الموقوف العودة إلى العمل بمجرد انتهاء مدة الوقف ويترتب على وقف الكونستابل أو المساعد عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ابتداء من اليوم الذي صدر فيه قرار الوقف ما لم يقرر وكيل الوزارة المختص أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال صرف باقى المرتب .

فإذا برى الكونستابل أو المساعد أو حفظ التحقيق أو عوقب بالإندار أو الخدمات الزيادة أو الحجز بالسكنة أو المحصم من المرتب بما لا يجاوز خمسة عشر يوماً صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه .

مادة ١٠٩ — لا يجوز ترقية الكونستابل أو المساعد إلى درجة أعلى إذا كان قد عوقب بخفض درجته قبل انقضاء ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ خفض الدرجة — أما إذا كان خفض الحكم من مجلس عسكري فلا تجوز الترقية إلا بعد ستة أشهر من تاريخ الحكم .

الفصل الرابع

انتهاء الخدمة

مادة ١١٠ — تنهى خدمة الكونستابل أو المساعد لأحد الأسباب الآتية :

- (١) بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .
- (٢) عدم اللياقة للخدمة صحياً .
- (٣) الاستقالة .
- (٤) الفصل من الخدمة بحكم أو بقرار تأديبي .
- (٥) فقد الجنسية .
- (٦) الفصل من الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية .

- (٧) الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة سالبة الحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.
ويكون الفصل جوازياً إذا كان الحكم مع وقف التنفيذ .
- (٨) الرقابة .

الباب الخامس

وظائف ضباط الصف والساكر

الفصل الأول

الدرجات النظامية والتعيين والترقية والملاوات

مادة ١١١ — درجات ضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى هي :

- (١) عسكري .
- (٢) عريف .
- (٣) رقيب .
- (٤) رقيب أول .

مادة ١١٢ — تسرى على ضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى فضلاً عن الأحكام الواردة في هذا الباب أحكام المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ (ف ١ — ف ٢) ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ومن ٤٨ إلى ٥٨ ، ٦٢ ، ٧٣ ، ٨٢ ، ٩٠ ومن ٩١ إلى ٩٥ ، ١٠٩ ، ١١٠ .

على أن يعمل نائب مدير الأمن ومديرو الإدارات التي لا تتبع مصالح عمل المجلس الأعلى للشرطة ورئيس المصلحة بالنسبة لأحكام المواد ١٤ ، ١٥ (ف ٢) ، ٣٥ ،

ويعمل رئيس المصلحة المختص عمل وكيل الوزارة بالنسبة لأحكام المادتين ٦٢ ، ٩٤ (ف ١) وعمل وزير الداخلية والمجلس الأعلى للشرطة بالنسبة لأحكام المواد ١٥ (ف ٣) ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٨٢ ، ٩٤ (ف ٢) .

ويعمل رئيس مصلحة الشرطة عمل وزير الداخلية والمجلس الأعلى للشرطة بالنسبة إلى أحكام المادة ٥٣

مادة ١١٣ — يكون تعيين عساكر الدرجة الأولى بطريق التجاوزه لمدة خمس سنوات تحت

الاختيار ويوقعون تمهيدا بأن يخدموا هذه المدة وبانتهائها يعتبر تعيين من ثبتت صلاحيته للخدمة نهائيا ويشترط في المتطوع :

- (١) أن يكون من رعايا الجمهورية العربية المتحدة .
- (٢) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- (٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو عقوبة سالبة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- (٤) أن يكون حاصلا على الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها .
- (٥) ألا تقل سنه عن ١٨ سنة ولا تزيد عن ٢٥ سنة عند بدء التطوع .
- (٦) أن تثبت لياقته صحيا .

ويجوز لمن بلغ سن الخدمة الإلزامية أو لم يبلغها أن يتطوع للخدمة في الشرطة ويخضع المتطوع لقانون الأحكام العسكرية وتعتبر مدة خدمته بالشرطة خدمة عسكرية .

ويلتحق المتطوع بمدرسة تأهيل رجال الشرطة التي يصدر بتنظيمها وشروط الالتحاق ومدة الدراسة فيها والمكافأة عنها قرار من وزير الداخلية .

ويجوز لوزير الداخلية الإعفاء من شرط السن أو المؤهل الدراسي بشرط إجادة القراءة والكتابة .

كما يجوز له إعفاء المتطوعين للخدمة بالشرطة كفتيين أو مهنيين أو صناع عسكريين من الشروط المنصوص عليها في البنود الثلاثة الأخيرة ومن شرط إجادة القراءة والكتابة على أن يجتاز المئين اختباراً يثبت أهليته لهذه الخدمة .

ويصدر وزير الداخلية قراراً بتحديد هذه الفئات .

ويطلق العساكر الذين شملهم الإعفاء من شرط المؤهل الدراسي والفنيون والمهنيون بأحد مراكز تدريب الشرطة .

ويكون التمين بقرار من رئيس مصلحة الشرطة .

ولا يجوز نقل أحد من الفتيين أو المهنيين إلى سائر فروع خدمة الشرطة إلا لمن كان مستوفياً لشروط التمين بها .

وتحسب مدة الدراسة والتدريب من مدة التطوع .

مادة ١١٤ - يمنح خريج مدرسة تأهيل رجال الشرطة المرتبات المبينة بالجدول حرف (ج) المرافق مالم يكونوا من مساعدي ضباط صف الشرطة عند التحاقهم بالمدرسة المذكورة فيمنح كل منهم بداية المربوط المقرر لدرجة العسكرية المؤهل مضافاً إليه ما سبق منحه من علاوات في مدة خدمته على أن يحتفظ لهم بعائد العلاوات الدورية حتى نهاية مربوط درجاتهم الحالية .

ويسرى ذلك في شأن مرتبات جميع من سبق تخريجهم في مدرسة ضباط صف الشرطة .

ويمنح ضباط الصف وعساكر الشرطة من غير المؤهلين المرتبات المبينة بالجدول حرف (د) المرافق ويمنح الفنيون والمهنيون من الكونستبلات والمساعدين وضباط الصف والعساكر والصناع العسكريين الذين يصدر قرار وزير الداخلية بتحديد وظائفهم والرواتب الإضافية المبينة بالجدول حرف (هـ) المرافق .

مادة ١١٥ - تكون ترقية ضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى المؤهلين وغيرهم بطريق الامتحان ويرقى التاجيون حسب تاريج نجاحهم في الامتحان ووفقاً لترتيبهم فيه مع مراعاة القواعد والشروط التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

ولا يجوز الترقية قبل مضي أربع سنوات في الدرجة .

ولا تتجاوز ترقية ضباط الصف والعساكر الذين صدر قرار الوزير بإعفاثهم من إجادة القراءة والكتابة درجة رقيب أول .

مادة ١١٦ - يصدر قرار ترقية ضباط الصف والعساكر الدرجة الأولى حتى درجة رقيب أول على الوجه الآتي :

- (١) في المصالح ، من رئيس المصلحة .
- (٢) في مديريات الأمن ، من مدير الأمن .
- (٣) في كلية الشرطة ، من مدير كلية الشرطة .
- (٤) في الإدارات التي لا تقع مصالح ، من مديرها .
- (٥) في الديوان العام ، من رئيس مصلحة الشرطة .

مادة ١١٧ - يجوز لوزير الداخلية أن يرقى ضباط الصف أو العسكري الدرجة الأولى إلى الدرجة التالية حتى درجة مساعد إذا قام بخدمات ممتازة .

الفصل الثاني

الإجازات

مادة ١١٨ — الإجازات التي يجوز منحها لضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى هي :

(١) إجازة دورية لمدة ٢١ يوما في السنة .

(٢) إجازات مرضية على الوجه الآتي :

(أ) ٢١ يوما في السنة بمرتب كامل .

(ب) شهران في السنة بثلاثة أرباع مرتب .

(ج) شهران في السنة بنصف مرتب .

مادة ١١٩ — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز لضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى الانتفاع في حالة المرض بما يكون لهم من وفر في الإجازات الدورية بحد أقصى قدره تسعون يوما في السنة الجارية والسنتين السابقتين عليها .

وإذا استفند ضابط الصف أو عسكري الدرجة الأولى الذي يصاب بمرض يحتاج إلى علاج طويل لإجازاته المينة بالفقرة السابقة يجوز لوكيل الوزارة المختص أن يمنحه إجازة خاصة بمرتب كامل المدة اللازمة لعلاج بحيث لا تتجاوز سنة .

ويرجع في تحديد الأمراض التي من هذا النوع ومدة العلاج إلى الهيئة الطبية المختصة وبعد أن يستفند ضابط الصف أو عسكري الدرجة الأولى هذه الإجازة الخاصة يستوفى لإجازاته ذات المرتب المخفض في المادة السابقة .

وفصل ضابط الصف أو العسكري الذي لا يعود إلى عمله بعد انتهاء جميع إجازاته السابقة .

الفصل الثالث

العقوبات

مادة ١٢٠ — العقوبات التي يجوز توقيعها على ضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى هي :

(١) الإنذار ولا يجوز أن يتكرر توقيعه خلال اثني عشر شهراً .

(٢) تدريبات زيادة العساكر فقط .

(٣) خدمات زيادة .

(٤) الحجز بالكفالة .

(٥) الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما بشرط ألا تتجاوز مدة الخصم ثلاثين يوما في السنة الواحدة ولا يجوز أن يتجاوز الخصم ربع المرتب شهريا بعد تاريخ الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .

(٦) تأجيل موعد استحقاق العلاوة أو الحرمان منها .

(٧) خفض المرتب .

(٨) خفض الدرجة .

(٩) خفض المرتب والدرجة معا .

(١٠) السجن وفقا لقانون الأحكام العسكرية .

(١١) الفصل من الخدمة دون الحرمان من المكافأة أو المعاش .

(١٢) الفصل من الخدمة مع الحرمان من بعض المعاش أو المكافأة بما لا يتجاوز الربع .

ولرئيس المصلحة توقيع العقوبات المنصوص عليها في البنود من ١ إلى ١١

وتختص المجالس العسكرية بتوقيع العقوبات المبينة في البنود من ١ إلى ١٢

وتكون قرارات التأديب مسببة .

ولرئيس المصلحة سلطة إلغاء القرار التأديبي الصادر من رؤوسه أو تعديل العقوبة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إصدار القرار .

ويجوز التظلم من قرار الفصل من الخدمة إلى وكيل الوزارة المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان به لإلغاء القرار أو تعديله .

ولا توقع أية عقوبة على ضابط الصف أو عسكري الدرجة الأولى إلا بعد سماع أقواله وتحقيق دفاعه .

مادة ١٢١ — لوكيل الوزارة المختص أو رئيس المصلحة أو نائبه أن يوقف ضابط الصف أو العسكري عن عمله مدة لا تزيد عن شهرين إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف إلا بقرار من وكيل الوزارة المختص أو رئيس مصلحة الشرطة حسب الأحوال وعلى ضابط الصف أو العسكري الموقوف العودة إلى العمل بمجرد انتهاء مدة الوقف .

ويرتب على الوقف عن العمل وقف صرف نصف المرتب ابتداء من تاريخ صدور قرار

الوقف ما لم يقرر مصدر القرار صرف باقي المرتب فإذا برىء أو حفظ التحقيق أو عوقب بالإلذار أو الخدمات الزيادة أو الحجر بالتكثات أو الخصم المرتب بما لا يجاوز خمسة عشر يوماً صرف إليه نصف المرتب الموقوف صرفه فإن عوقب بمقوبة أشد يقرر مصدر قرار الوقف أو مصدر قرار مدة ما يتيسر في شأن باقي المرتب الموقوف .

مادة ١٢٢ - يجوز أن يلحق بخدمة الشرطة من يقع عليه الاختيار من بين المستدعين للخدمة العسكرية ويعتبرون عساكر درجة ثانية ويخضعون في خدمتهم ومعاملتهم لأحكام قانون الخدمة العسكرية وللقواعد الموضوعة لرجال القوات المسلحة .

ويعاملون وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والساكنين بالقوات المسلحة .

ويصدر قرار من وزير الداخلية بتحديد الأعمال التي يقومون بها.

وتشكل بقرار من وزير الداخلية لجنة لتقدير درجات العجز الكلي أو الجزئي التي يستحق عنها معاش أو مكافأة أو تعويض لمن يصاب أو يتوفى منهم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وتصدر هذه اللجنة قرارها في الموضوع بعد فحص تقرير المجلس الطبي العسكري المختص والإطلاع على نتيجة التحقيق ولا يصمم قرارها نافذاً إلا بعد التصديق عليه من وزير الداخلية.

الباب السادس

الفصل الأول

وظائف الخفراء النظاميين

مادة ١٢٣ - درجات رجال الخفر النظامين .

(۱) خفیر •

(۲) وکیل شیخ خفر .

(۲) شیخ النضر .

مادة ١٢٤ - تسرى على رجال الخفراء النظامين فضلا عن الأحكام الآتية :

أحكام الميراث ١٤، ١٥، ١٦ (ف ١ - ف ٢)، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٠، ٣١، ٣٧
٤٢، ٤٣ ومن ٤٨ إلى ٥٨، ٦٢، ٨٢، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٥، ١١٠، ١١٨، ١١٩.

على أن يختص مأمورو المراكز والبنادر والأقسام بتنفيذ أحكام المواد ١٤ ، ١٥ .
(١ - ف - ٢) .

و يختص رئيس المصلحة بتنفيذ أحكام المواد (٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٥٣ ، ٦٢ ، ٨٤ .

مادة ١٢٥ — يكون التعيين بطريق التطوع لمدة خمس سنوات تحت الاختبار ويقعون تعهداً بأن يخدموا هذه المدة وبانتهائها يعتبر تعيين من ثبتت صلاحته للخدمة نهائياً .

ويشترط في المتطوع :

(١) أن يكون من رعايا الجمهورية العربية المتحدة .

(٢) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة سالبة للحرية في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(٤) ألا يقل سنه عند التطوع عن إحدى وعشرين سنة ميلادية .

(٥) أن تثبت لياقته صحيا .

(٦) وتكون الأولوية في التعيين :

(١) للملين بالقراءة والكتابة .

(ب) لمن سبق له الخدمة بالشرطة أو أدى الخدمة العسكرية وكانت درجة أخلاقه عند إلتحاق خدمته لا تقل عن جيدة .

ويجوز بقرار من مدير الأمن إعفاؤهم من شرط اللياقة الصحية إلا إذا قررت الجهة الطبية المختصة أن المرشح مصاب بمرض معد أو في حالة ضعف شديد بالجسم أو البصر .

مادة ١٣٦ — يصدر قرار تعيين مشايخ الخفراء ووكلاء مشايخ الخفراء من مديري الأمن أما قرار تعيين الخفير فيصدر من الأمور .

وبين شيخ الخفر من بين وكلاء مشايخ الخفر إن وجد في القرية وإلا فيعين من بين الخفراء الأكفاء وبين وكيل شيخ الخفر من بين الخفراء الأكفاء بالقرية .

وإذا تمدر شغل وظائف مشايخ الخفر وكلهم من بين رجال الخفر الموجودين بالقرية يجوز شغل هذه الوظائف عن استوفاء شروط التعيين المبينة في المادة السابقة بعد أخذ رأي العمدة .

مادة ١٢٧ - يمنع رجال النضر عند التمييز المرتب المقرر الوظيفة على الرجالين في الجدول
حرف (و).

الفصل الثاني

العقوبات

مادة ١٢٨ — العقوبات التي يجوز توقيعها على رجال الخفر النظاميين هي :

(١) الإنذار ولا يجوز أن يتكرر توقيمه خلال اثني عشر شهرا .

(٢) خدمات أو تدريبات زيادة .

(٣) الخصم من المرتب مدة تتجاوز خمسة عشر يوما بشرط ألا تتجاوز مدة الخصم ثلاثين يوما في السنة الواحدة ولا يجوز أن يتجاوز الخصم ربع المرتب شهريا بعد الريع الجاري المحرز عليه أو التنازل عنه قانوناً .

(٤) السجن وفقاً لقانون الأحكام العسكرية .

(٥) خفض الدرجة بالنسبة إلى مشايخ الضباط ووكلائهم .

(٦) الفصل من الخدمة دون الحرمان من المعاش أو المكافأة .

(٧) الفصل من الخدمة مع الحرمان من المعاش أو المكافأة بما لا يتجاوز الربع .

ويكون توقيع العقوبات المنصوص عليها في البنود من ١ إلى ٦ من سلطة نائب مدير الأمن .

وتختص المجالس العسكرية بتوقيع العقوبات المبيحة في البنود من ١ إلى ٧ .

ولا توقع أية عقوبة على رجال الخفر إلا بعد سماع أقوالهم وتحقيق دفاعهم ويكون القرار بالعقوبة مسيئاً وللمدير الأمن سلطة إلغاء القرار التأديبي الصادر من مرسومه أو تعديل العقوبة بتشددها أو خفضها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إصدار القرار .

مادة ١٢٩ — ينهى مدير الأمن خدمة رجال الخفر النظاميين عند تقديم أي شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة ١٢٥

ويجوز له ذلك إذا تكررت إدانته أمام مجلس عسكري خلال ثلاث سنوات .

مادة ١٣٠ — لنواب مدير الأمن وقف رجال الخفر النظاميين إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف على شهرين إلا بقرار من مدير الأمن .

وعلى الموقوف العودة إلى العمل بمجرد انتهاء مدة الوقف ويرتب حل الوقف عن العمل وقف صرف نصف للرتب ابتداء من تاريخ صدور قرار الوقف ما لم يقرر مصدر القرار صرف باقي

المرتب فإذا برىء أو حفظ التحقيق أو عوقب بالإندار أو الخدمات الزيادة أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز خمسة عشر يوما صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه فإن عوقب بقوبة أشد يقرر مصدر قرار الوقف أو مده ما يتبع في شأن باقي المرتب الموقوف صرفه .

الباب السابع

أحكام عامه وانتقالية

مادة ١٣١ — يحتفظ في حساب خاص بمصلحة جزامات الخصم الموقفة على أفراد هيئة الشرطة ويكون الصرف من هذه المصلحة في أغراض اجتماعية خاصة بهم .
ويصدر وزير الداخلية قرارا بتنظيم ذلك .

مادة ١٣٢ — يخضع لقانون الأحكام العسكرية والقوانين المكلفة له الضباط بالنسبة إلى الأعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية والكونستبلات والمساعدون وضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى ورجال الحفر النظاميين في كل ما يتعلق بخدمتهم .

مادة ١٣٣ — تشكل المجالس العسكرية بأمر من وزير الداخلية أو من يفوضه ويصدق على أحكامها الأمر بالتشكيل وللجبالس العسكرية توقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أو العقوبات المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية .

مادة ١٣٤ — يصدر وزير الداخلية لائحة بتحديد الرؤساء الذين يفوضهم في توقيع الجزامات المنصوص عليها في هذا القانون وكذا الجزامات الإيجازية المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية بالنسبة إلى الكونستبلات والمساعدين والصف والعساكر ورجال الحفر .

مادة ١٣٥ — لا تسرى القوانين الخاصة بإنشاء النيابة الإدارية على موظفي هيئة الشرطة ويصدر قرار من وزير الداخلية بتنظيم قواعد التحقيق وتعيين من يتولاه معهم من بين موظفي أفراد هيئة الشرطة .

مادة ١٣٦ — يصدر وزير الداخلية قرارا بتحديد رتب وعلامات الرتب لأفراد هيئة الشرطة بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

مادة ١٣٧ — تسرى على رجال الإدارة السابق إدماجهم مع الضباط بمقتضى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة الأحكام الخاصة بالضباط .

ويمنحون رتبة نظامية شرفية حتى رتبة لواء طبقا للمادة ١٧ من القانون ويتقاضون المرتبات المقررة للرتب الأصلية ، ولا يجوز بالنسبة إليهم :

(١) ارتداء الزي الرسمي .

(٢) التحين في الوظائف ذات الصبغة النظامية .

(٣) الخضوع لقانون الأحكام العسكرية .

مادة ١٣٨ — تجوز ترقية الملازمين الذين سبق ترفيتهم من بين المساعدين حتى رتبة نقيب متى بلغت مرتبتهم نهاية مربوط رتبة ملازم مع وضعهم في كشف أقدمية مستقل ويمنحون العلاوات الدورية المقررة لرتبهم وفق أحكام هذا القانون .

ويسوى معاش كل ضابط مرق من بين المساعدين عند بلوغه سن الستين أو عند ثبوت عدم لياقته للخدمة محيا بقرار من جهة الاختصاص على أساس نهاية مربوط الرتبة التالية لرتبته .

مادة ١٣٩ — ينقل أفراد هيئة الشرطة كل برتبته أو درجته وأقدميته وفقا للجدول الخاص بنفسه الملحق بهذا القانون حسب الأوضاع المقررة فيه مع مراعاة أحكام الفقرة الأولى من المادة ١١٤ .

ويحتفظ بدواعيد العلاوات الدورية للذين يتقاضون الآن مامية تقل عن نهاية مربوط رتبهم مع مراعاة أحكام المادة ٢١

مادة ١٤٠ — يستمر أفراد هيئة الشرطة في تقاضي مرتبتهم الحالية بما فيها إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية وتضمن إعانة الغلاء والإعانة الاجتماعية إلى مرتبتهم الأصلية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

وتستهلك العلاوات المضمومة من العلاوات الدورية بواقع نصف العلاوة حتى يتم الاستهلاك أو يرق الفرد إلى رتبة أو درجة أعلى .

مادة ١٤١ — أفراد هيئة الشرطة الذين يتقاضون مرتبات تزيد على نهاية المرتبات المقررة لهم بمقتضى هذا القانون يمنحون مرتبتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة بما يحصلون عليه في المستقبل من علاوات الترقية .

مادة ١٤٢ — يعني الصف والمساكر الذين ألحقوا بالخدمة قبل ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٤ من معرفة القراءة والكتابة ولا تزيد نسبتهم في الترقية عن ٢٠ ٪ من الوظائف الخالية في كل درجة حتى درجة رقيب أول مع إعفائهم من الامتحان في القراءة والكتابة .

ويجوز د خدمة الباقين من ضباط الصف والمساكر الذين لا يجيدون القراءة والكتابة

من عينوا بعد ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٤ إلى الأجل الذي يراه وزير الداخلية بحيث ألا يجاوز عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويجوز تعيين قوات الشرطة في مختلف درجاتهم على اعتمادات الطوارئ وفقاً للنظام الذي يصدر به قرار وزير الداخلية دون التقيد بأحكام القانون :

مادة ١٤٣ - يجوز إلحاق الساعدين وضباط الصف والمساكر الحاصلين على الشهادات الإعدادية أو ما يعادلها من رجال الشرطة بمدرسة تأهيل رجال الشرطة وفقاً لقرار وزير الداخلية الذي يصدر لتنظيم ذلك وتدرج في شأن مرتباتهم القواعد المنصوص عليها في المادة ١١٤ .

مادة ١٤٤ - يحتفظ للقوات المتقولة من سلاح الحدود إلى وزارة الداخلية بنظام معاملتهم المالية من حيث المرتبات والبدلات والعلاوات والترقيات وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له :

ويجوز لمن يرغب منهم في أن تكون هذه المعاملة طبقاً لأحكام هذا القانون وأن يتطلب ذلك كتابة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

ويصدر وزير الداخلية قراراً بترتيب أقدميتهم وقواعد امتحاناتهم ونظام ترقياتهم .

مادة ١٤٥ - تسرى على المستشهدين والمفقودين والأسرى من أفراد هيئة الشرطة أثناء العمليات الحربية أو بسببها القواعد الخاصة بمنح مكافآت أو تقرير معاشات استثنائية لرجال القوات المسلحة .

ويصدر وزير الداخلية قراراً بتشكيل لجنة تختص بالنظر في لحص الحالات التي تقضى بمنح هذه المكافآت والمعاشات ويعتمد قراراتها .

ويسرى المعاش لمن يصاب بسبب تأدية وظيفته سواء أدت الإصابة إلى عدم اللياقة صحياً أو الوفاة على أساس منح أربعة أخماس أقصى مربوط رتبته أو درجته مهما كانت مدة خدمته .

وفي حالة الوفاة يمنح المستحقون عن المتوفى المعاش الذي كان سيصرف لمورثهم .

مادة ١٤٦ - يسرى على أفراد هيئة الشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الأحكام الواردة في قانون نظام العاملين بالدولة وقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة والقوانين الملزمة لها .

مادة ١٤٧ - يلغى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والقوانين المعدلة له .

مادة ١٤٨ — يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الداخلية إصدار القرارات للتنفذه لأحكامه ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

الجدول حرف (١)

الخاص بضباط الشرطة

نظام الترقية	المهنية سنويا	المرتبة أو الرتبة	
		من	إلى
		طبقا للقواعد المعررة بقانون العاملين بالدولة	
		جنيه	جنيه
المدة التي لا يجوز الترقية قبلها :		٧٢	١٥٠٠
سنتين في رتبة عييد	٦٠	١٢٦٠	١١٤٠
٤ سنوات في رتبة عقيد	٤٨	١٠٩٢	٩٠٠
٤ سنوات في رتبة مقدم	٤٢	٨٨٨	٧٢٠
٤ سنوات في رتبة رائد	٣٦	٦٨٤	٥٤٠
٤ سنوات في رتبة نقيب	٢٤	٥٠٤	٣٨٠
أما الملازم فيرقى إلى رتبة نقيب بعد انقضاء أربع سنوات من تعيينه	١٨	٣١٨	٢٦٤
			ملازم أول وملازم

الجدول حرف (ب)
الخاص بالكონستبلات

الدرجة	المالية سنويا		ملاحظات
	من	إلى	
كونستابل ممتاز ...	٢٤٠	٣٦٠	ومن لا يرقى إلى رتبة ملازم عند حلول دوره الترقية يستمر في علاواته إلى نهاية مربوط رتبة نقيب .
كونستابل ...	١٨٠	٢٦٤	
		١٢	

الجدول حرف (ج)
الخاص برجال الشرطة المؤهلين

الدرجة	المالية سنويا		العلاوة السنوية
	من	إلى	
	جنيه	جنيه	جنيه
مساعد ١/ مؤهل ...	٣٧٢	٤٨٠	١٢
» ٢ »	٣٠٠	٣٧٢	١٢
رقيب أول »	٢٥٢	٣١٢	١٢
رقيب »	٢١٦	٢٨٨	٩
عريف »	١٨٠	٢٥٢	٩
عسكري »	١٤٤	٢١٦	٩

الجدول حرف (د)

الخاص برجال الشرطة غير المؤهلين

الدرجة	المالية سنويا		الملاوة السنوية
	من	إلى	
جنيه			
مساعد / ١ غير مؤهل	٢٨٦	٤٠٨	١٢
مساعد / ٢	٢١٦	٢٨٨	٩
رقيب أول	٢٠٤	٢٤٠	٩
رقيب غير مؤهل	١٨٠	٢١٦	٩
عرف	١٥٦	١٩٢	٦
نفسر	١٢٠	١٦٨	٦

الجدول حرف (هـ)

الخاص بالرواتب الإضافية للمهنيين والفنيين من رجال الشرطة

الوظيفة	فئة الراتب الإضافي سنويا
جنيه	
سائق سيارة بدرجة مساعد أو رقيب أول أو رقيب	٤٨
سائق سيارة بدرجة عرف أو عسكري	٣٦
مدرب رياضة أو معلم تدريب بدرجة مساعد أو رقيب أول أو رقيب	٤٨
مدرب رياضة أو معلم تدريب بدرجة عرف أو عسكري	٣٦
وقد بدرجة مساعد أو رقيب أول أو رقيب	٤٨
وقاد بدرجة عرف أول عسكري	٣٦
سائق موتوسيكل بدرجة مساعد أو رقيب أول أو رقيب	١٨
سائق موتوسيكل بدرجة عرف أو عسكري	١٢
موسيقى بدرجة مساعد أو رقيب أول أو رقيب	١٨
موسيقى بدرجة عرف أو عسكري	١٢
بحار بدرجة مساعد أو رقيب أول أو رقيب	١٨
بحار بدرجة عرف أو عسكري	١٢
ممرض بدرجة مساعد أو رقيب أول أو رقيب	١٨
ممرض بدرجة عرف أو عسكري	١٢
صانع عسكري درجة ممتازة	٣٦
صانع عسكري درجة أولى	٢٤
صانع عسكري درجة ثانية	١٢

الجدول حرف (و)
الخاص برجال الحفر

الدرجة	للمائة سنويا		العلوة السنوية
	من	إلى	
	جنيه	جنيه	جنيه
شيخ خفر	١٠٨	١٤٤	٦
وكيل شيخ خفر	٨٤	١٠٨	٦
خفير	٦٠	٨٤	٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ٦٢ لسنة ١٩٦٤

في شأن تعديل بعض أحكام قانون العمل

الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أراء مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل
النص الآتي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٧ في ٢٧ من مارس ١٩٦٤ .

« مادة ٦ — يستمر الاتحاد العام للعمال والتقايات العامة القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون في ممارسة أعمالها إلى أن توفق نظمها مع الأحكام الواردة فيه وعلى أن يتم ذلك في ميعاد غاية ٣١ يوليو سنة ١٩٦٤ وإلا اعتبرت منحلة .

وتوجه أموال التقايات المنحلة إلى الاتحاد العام للعمال لتصرف فيها طبقاً لأحكام المادة ١٨١ من القانون المرافق . »

مادة ٢ — تلغى المادة ٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٣ — يستبدل بأحكام الباب الرابع من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه الأحكام الآتية :

الباب الرابع في تقايات العمال

« مادة ١٦٠ — العمال والعمال المتدرجين المشتغلين بمن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك في إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابة عامة تعمل على رفع كفايتهم الإنتاجية وعلى تمكينهم من الإسهام في التطوير الصناعي ونصون حقوقهم ومصالحهم كما تعمل على رفع مستواهم المادى والثقافى والاجتماعى .

وتتحدد مجموعات المهن والصناعات المشار إليها في الفقرة السابقة بقرار من وزير العمل .

وتسرى أحكام هذه المادة على خدم المنازل ومن في حكمهم . »

« مادة ١٦١ — يكون التقايات العامة المشكلة طبقاً لأحكام هذا الباب الشخصية الاعتبارية ولها حق إنشاء صناديق ادخار وتكوين جمعيات تعاونية ونواد للرياضة والثقافة وإبرام اتفاقات لتأمين الاجتماعى وعقد عمل مشتركة طبقاً لأحكام الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا القانون وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية وينظم كل ما يتعلق بذلك النظام الأساسى للنقابة العامة .

ويكون للجان النقابية المنصوص عليها في المادة ١٦٩ الشخصية الاعتبارية في حدود الاختصاصات التى توكل إليها بموجب لائحة النظام الأساسى للنقابة العامة وعلى الأنصص ما يلى :

(١) الصرف من الاعتادات المخصصة لها مع الالتزام بأوجه الصرف المقررة وفى حدود القانون والنظام الأساسى .

(ب) العمل على تسوية المنازعات الفردية الخاصة بمال المنشأة وبحيث منازعاتهم الجماعية دون عقد أتحاق جماعى إلا بعد موافقة النقابة العامة .

(ج) تنفيذ برامج الخدمات المختلفة التي تقررها النقابة العامة في نطاق اختصاص اللجنة .

• مادة ١٦٢ — لا يجوز تكوين أكثر من نقابة عامة واحدة لعمال المهن والصناعات التي تضمها مجموعة واحدة من المجموعات المحددة طبقاً للمادة ١٦٠ من القانون .

كما لا يجوز تكوين أكثر من لجنة نقابية واحدة في المنشأة الواحدة أو أكثر من لجنة نقابية مهنية من اللجان المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند ١٠ من المادة ١٦٩ في المدينة الواحدة أو أكثر من لجنة نقابية مهنية لعمال الزراعة ومن في حكمهم المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من البند ١٠ من المادة ١٦٩ في القرية الواحدة .

• مادة ١٦٣ — لا يجوز العامل أن ينضم إلى نقابة عامة إلا إذا بلغ من العمر خمسة عشرة سنة ولا أن ينضم إلى أكثر من نقابة عامة واحدة .

• مادة ١٦٤ — تسير النقابة العامة في أعمالها طبقاً لنظامها الأساسي الذي يجب أن يشتمل على الأخص على ما يأتي :

(١) اسم النقابة العامة ومقرها ومن يمثلها قانوناً .

(٢) الأغراض التي أنشئت من أجلها .

(٣) شروط قبول الأعضاء وانسحابهم وفصلهم .

(٤) الشروط اللازمة للحصول على المزايا المقررة للأعضاء إن وجدت والحالات التي يجوز فيها حرمانهم منها كلها أو بعضها .

(٥) قيمة الاشتراكات التي يجوز تحصيلها من الأعضاء وحالات الإعفاء وشروطه .

(٦) مصادر أموال النقابة وكيفية استثمارها والتصرف فيها .

(٧) اختصاص الجمعية العمومية والقواعد المتعلقة بسير أعمالها .

(٨) طريقة تشكيل مجالس إدارة كل من النقابة العامة واللجان النقابية وشروط العضوية فيها ومدتها واختصاص كل منها والقواعد الخاصة بسير أعمالها وكيفية انتخاب أعضائها مع مراعاة التزام جميع المشتركين في النقابة الإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات .

(٩) طريقة رعاية مصالح أعضاء النقابة في الجهات التي لا يوجد بها لجان نقابية .

(١٠) طريقة الاحتفاظ بمحاضر الجمعيات العمومية للجان النقابية وصورها وكشوف أسماء اللجان النقابية المشاركة في تكوين النقابة العامة ومقرها وعدد المتضمنين إلى كل منها .

(١١) الإجراءات التي تتبع للتصديق على اللوائية والحساب الختائى ويبان به ونهاية السنة للالية للثقابة العامة .

(١٢) النص على إبداع أموال الثقابة العامة فى أحد المصارف مع تحديد قيمة السلفة المستديمة الى لا يجوز تجاوزها .

(١٣) الإجراءات الواجب إتخاذها لتعديل نظام الثقابة العامة الاساسى أو حلها .

ويصدر وزير العمل قراراً بلائحة نموذجية بالنظام الاساسى للثقابة العامة تسترشد بها الثقابات فى إعداد لوائحها .

• مادة ١٦٥ - لا يجوز أن تزيد المصاريف الإدارية للثقابة العامة ولجانها الثقابية عن ٣٠٪ من الإيراد السنوى للثقابة العامة .

ويكون توزيع ما يتبقى من الإيراد بعد خصم المصاريف الإدارية المشار إليها فى الفقرة السابقة على الوجه الآتى :

٣٠٪ من الإيراد على اللجان الثقابية بنسبة ما جمع من كل منها للاتفاق منها بمقرتها على شئون العمال الصحية والاجتماعية والثقافية والمهنية .

١٠٪ من الإيراد قيمة اشتراك الثقابة العامة فى الاتحاد العام للعمال .

٢٥٪ من الإيراد تخصص للخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والمهنية المشتركة التي يفتنفع بها معظم أعضاء الثقابة العامة .

٥٪ من الإيراد يحتفظ بها احتياطياً للثقابة العامة .

ويجوز عند الاقتضاء لآى ثقابة عامة وبناء على طلبها تعديل هذه النسب بترخيص من وزير العمل .

• مادة ١٦٦ - على مجلس الإدارة الذى تنتخبه الجمعية العمومية التأسيسية أن يودع الجهة الإدارية المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه :

(١) ثلاث نسخ من النظام الاساسى للثقابة العامة موقعا عليها من أعضاء مجلس الإدارة ويجب أن تكون التوقيعات على إحدى النسخ مصدقا عليها رسمياً من الجهة المختصة .

(٢) ثلاث نسخ من محضر كل من الجمعيات العمومية التي انتخب فيها مجلس إدارة كل من الضفة العامة ولجانها الثقابية .

(٣) ثلاث كشوف بأسماء أعضاء مجلس الإدارة لكل من الثقابة العامة ولجانها الثقابية وصفة كل منهم وسنة ومهنة وعمل إقامته .

(٤) يباين من ثلاث صور بعدد أعضاء النقابة العامة موزعين على اللجان النقابية التابعة لها .

وتحضر اللجنة الإدارية المختصة محضراً بإيداع الأوراق السابقة وتطلى عنها إيصالا لمقدمها وترسل صورة منه إلى الاتحاد العام للعالم .

ولا يجوز النقابة العامة أن تبشر أعمالها إلا بعد إيداع الأوراق المذكورة في هذه المادة كما يجب أن يودع بالطريقة ذاتها كل تعديل يطراً على نظامها الأساسي .

د مادة ١٦٧ — للجنة الإدارية المختصة أن تبلغ كلا من الاتحاد العام للعالم ومجلس الإدارة اعتراضها على إجراءات تكوين النقابة العامة أو إحدى لجانها النقابية المخالفة لأحكام هذا الباب خلال ٣٠ يوماً من تاريخ محضر الإيداع فإذا لم تقم النقابة العامة أو اللجنة النقابية بتصحيح الإجراءات المعترض عليها خلال الثلاثين يوماً التالية للاعتراض جاز لوزير العمل رفع الأمر للمحكمة الجزئية الواقع في دائرة اختصاصها مقر النقابة العامة أو اللجنة النقابية حسب الأحوال بطلب بطلان تكوينها وتفصل فيه بحكم نهائي .

د مادة ١٦٨ — على مجلس إدارة النقابة العامة أن ينشر في إحدى الصحف اليومية :

(١) ملخصاً من محضر الإيداع المذكور في المادة ١٦٦ .

(٢) ملخصاً لأي تعديل في نظامها الأساسي .

(٣) ملخصاً للحكم الذي يصدر تطبيقاً للمادة ١٦٧ .

ويكون النشر خلال سبعة أيام من تاريخ الإيداع أو الحكم .

د مادة ١٦٩ — يتم تشكيل النقابة العامة على الترتيب الآتي :

(١) تشكل لجنة نقابية للعالم المنشأة الواحدة بشرط أن يبلغ طالبو الاشتراك منهم ٥٠ عاملاً على الأقل .

ويجوز للعالم الذين يشتغلون باليمن أو الصناعات المتائلة أن المرتبطة بعضها ببعض أو التي تشترك في إنتاج واحد في غير المنشآت التي يجوز إنشاء لجان نقابية بها أن يكونوا فيما بينهم لجنة نقابية مهنية إذا بلغ عدد طالبى الاشتراك منهم خمسون عاملاً على الأقل .

ويجوز بالنسبة إلى عمال الزراعة ومن في حكمهم الذين يصدر بتحديد قرار من وزير العمل تشكيل لجان نقابية مهنية في القرى بشرط أن يبلغ طالبوا الاشتراك في القرية الواحدة ٣٠ عاملاً على الأقل .

كما يجوز أن تشكل اللجنة النقابية المهنية المشار إليها في الفقرة السابقة للعالم أكثر من قرية في حدود اختصاص مجلس قروى واحد بشرط أن يبلغ طالبو الاشتراك ٥٠ عاملاً على الأقل .

(ب) تتكون الجمعية العمومية لل نقابة العامة من ممثلين عن أعضاء اللجان النقاية المشار إليهم في البند (أ) على النحو الذى يبين بقرار من وزير العمل .

ويجوز للنقابة العامة فى الحالات التى تراها ضرورية أن تكون نقابات فرعية فى المحافظات التى بها عشر لجان نقابية على الأقل تابعة لها وتحدد لائحة النظام الأساسى شروط وقواعد وصلاحيات النقابات الفرعية وطريقة إدارتها .

• مادة ١٧٠ — يكون لكل نقابة عامة مجلس إدارة تنتخبه جميعها العمومية ويشكل من أعضاء لا يقل عددهم عن أحد عشر ولا يزيد على واحد وعشرين .

ويكون لكل لجنة نقابية مجلس إدارة تنتخبه جميعها العمومية ويشكل من أعضاء لا يقل عددهم عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر .

ويجرى انتخاب أعضاء مجالس الإدارة المشار إليها فى الفقرتين السابقتين بطريق الاقتراع السرى ولمدة سنتين .

ولا يجوز احتفاظ أى حاملعضوية مجلس إدارة أكثر من تشكيلين نقايين فى وقت واحد .

• مادة ١٧١ — تحدد شروط العضوية فى مجلس إدارة النقابة العامة أو اللجنة النقاية أو النقابة الفرعية بقرار من وزير العمل .

• مادة ١٧٢ — يجب على صاحب العمل بناء على طلب كتابى من اللجنة النقاية أو النقابة العامة أن يستقطع من أجر العامل قيمة اشتراكه فى النقابة العامة التى ينتمى إليها وأن يرسل إلى النقابة العامة خلال النصف الأول من كل شهر قيمة الاشتراكات المقتطعة .

وعليه كذلك أن يرسل إلى النقابة العامة عند استقطاع الاشتراكات فى أول مرة مم فى يناير من كل عام كشفاً مبيناً به أسماء العمال الذين استقطعت الاشتراكات منهم وأن يوافيها بأى تعديلات تطرأ على هذا البيان شهرياً .

• مادة ١٧٣ — لا يجوز رفض طالب الانضمام إلى النقابة العامة إلا بقرار من مجلس إدارتها بأغلبية ثلثى الأعضاء .

ولن رفض طلبه أن يظن فى ذلك أمام المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها مكان عمله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار وإلا سقط حقه ، ويكون حكم المحكمة نهائياً .

• مادة ١٧٤ — لا يجوز فصل أحد العمال من النقابة العامة إلا بقرار من مجلس إدارتها بناء على توصية من اللجنة النقاية .

ويصدر القرار بعد محاكمة العامل أمام مجلس الإدارة وبأغلبية ثلثي الأعضاء وذلك بعد إخطاره في محل إقامته بما نسب إليه بكتاب مسجل قبل موعد المحاكمة بأسبوع على الأقل ، فإذا تغيب بدون عذر مقبول أو لم يبد دفاعا جاز لإصدار القرار .

ويخطر العامل بقرار الفصل خلال أسبوع من تاريخ صدوره وللعامل الطعن في قرار الفصل وفقا لأحكام المادة السابقة .

ولا يجوز فصل عضو مجلس إدارة النقابة العامة أو اللجنة النقابية أو إسقاط عضويته من المجلس إلا بناء على قرار من الجمعية العمومية للنقابة العامة أو اللجنة النقابية حسب الأحوال .
• مادة ١٧٥ - لا يجوز للنقابة العامة :

(١) توظيف أموالها في أعمال مالية أو تجارية أو صناعية أو اقتناء أوراق مالية إلا بموافقة وزير العمل .

(٢) الدخول في مضاربات مالية أو تجارية .

(٣) قبول الهبات والوصايا إلا بموافقة وزير العمل .

(٤) إنشاء أو شراء المباني اللازمة لمباشرة أوجه نشاطها إلا بناء على قرار من الجمعية العمومية .

(٥) التزول عن أى جزء من أموالها سواء أكان عينا أم نقدا على سبيل الهبة أو أى تصرف آخر عاقل إلا فيما يتعلق بالأغراض القومية وبشرط موافقة وزير العمل .

• مادة ١٧٦ - يجب على النقابة العامة أن تعد وفقا للشروط والأوضاع التى يبينها قرار من وزير العمل السجلات والنفاذ التى تتطلبها حسن سير العمل بها وإحكام الرقابة على أعمالها وأموالها .

وعلى النقابة العامة أن تقدم للجهة الإدارية المختصة الواقع فى دائرة اختصاصها مقر النقابة العامة خلال شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية نسخة من حسابها الختامى بعد اعتماد من محاسب قانونى ويرفقه بمحضر اجتماع الجمعية العمومية التى صدق فيها عليه ، كما يرفق به بيان بحساب الجوانب النقابية التابعة للنقابة العامة .

وعلى مجلس إدارة النقابة العامة أن يعلن للأعضاء كل ستة أشهر بيانا مفصلا عن الإيرادات والمصروفات للنقابة العامة ولجانها النقابية كل على حدة ويكون ذلك الإعلان بمكان ظاهر بمقر النقابة العامة ولجانها النقابية المختلفة . وعليه أن يرسل نسخة من هذا البيان إلى الجهة الإدارية المختصة .

• مادة ١٧٧ - يجب على النقابة العامة أو اللجنة النقابية إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بمكان وموعد اجتماع الجمعية العمومية وذلك بكتاب مسجل قبل للوعد المحدد للاجتماع بسبعة أيام على الأقل .

• مادة ١٧٨ — في حالة مخالفة أحد أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة أو اللجنة التأقيية أو خروجه عن الاختصاصات المخولة له بمقتضى لائحة النظام الأساسى يكون مسئولاً عن الأضرار التى لحقت بالنقابة العامة أو اللجنة التأقيية حسب الأحوال من جراء هذا التصرف .

فإذا تعدد المخالفون كانت مسئولتهم بالتضامن .

والجمعية العمومية فى هذه الحالة أن تطرح الثقة بهم أو بأحدهم .

وتكون اللجنة المؤقتة التى تبشر الإجراءات التمهيدية لتكوين النقابة العامة مسئولة بالتضامن عن الأضرار التى تلحق بالمؤسسين .

وبعاقب على تبديد أو اختلاس أموال النقابة العامة أو اللجنة التأقيية بالعقوبة المقررة لاختلاس الأموال العامة . .

• مادة ١٧٩ — يجوز حل النقابة العامة اختيارياً وتصنى أموالها بقرار يصدر من جميعتها العمومية طبقاً لنظامها الأساسى وموافقة ثلثى أعضائها على الأقل ويجب إخطار الجهة الإدارية المختصة بقرار الحل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره . .

• مادة ١٨٠ — لو زير العمل أن يطلب إلى المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها مقر النقابة العامة أو اللجنة التأقيية الحكم بحلها أو بحل مجلس إدارتها وذلك فى الحالات الآتية :

(١) إذا وقعت منها مخالفة لأحد الأحكام الواردة فى هذا الباب رغم سبق إنذارها كتابة بإزالة سبب المخالفة ومضى خمسة عشر يوماً دون تنفيذ ذلك ورأت المحكمة أن هذه المخالفة تستوجب الحل .

(٢) إذا أصدرت قراراً أو أمنت عملاً من شأنه ارتكاب إحدى الجرائم الآتية :

(أ) التعريض على قلب نظام الحكم أو كراهته أو الإزدراء به أو على تحييد أو ترويع المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئه الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية .

(ب) التعريض على بنى طائفة أو طوائف من الناس أو على الإزدراء بها .

(ج) ترك العمل أو الامتناع عنه عمداً بمن يقوم بخدمة عامة أو بالخدمة فى المرافق العامة أو بعمل لخدمة عامة .

وكذلك التعريض والتشجيع والتحيز على ذلك .

(د) استعمال القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو التداير غير المشروعة فى الاعتداء أو الشروع فى الاعتداء على حق الغير فى العمل أو فى أن يستخدم أو يتمتع من استخدام أى شخص أو فى أن يشترك فى جمعية من الجمعيات أو التعريض على ارتكاب إحدى هذه الجرائم .

ويكون حكم المحكمة في الحالتين السابقتين نهائياً .

د مادة ١٨١ — في حالة حل النقابة العامة اختيارياً أو قضائياً يجب تسليم أموال النقابة العامة إلا الاتحاد العام للعامل لإنشاء نقابة جديدة أو لتوزيعها في وجوه نافعة للعامل بعد موافقة وزير العمل إذا لم تنشأ النقابة العامة خلال سنة من تاريخ الحل .

د مادة ١٨٢ — للنقابات المكونة طبقاً لأحكام هذا الباب أن تكون فيما بينها اتحاداً عامياً يعي مصالحها المشتركة ويوجهها توجيهاً موحداً لزيادة الإنتاج والمساهمة في إنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويسير الاتحاد العام في أعماله طبقاً لنظامه الأساسي ، ويكون تمثيل النقابات العامة في الجمعية العمومية للاتحاد بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل .
وتكون لهذا الاتحاد الشخصية الاعتبارية .

د مادة ١٨٣ — للاتحاد العام للعامل أن يشكل في المحافظات اتحادات محلية للعامل يكون اختصاصها مقصوراً على رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية في المحافظة وتوجيهها توجيهاً موحداً والعمل على رفع الكفاية الفكرية والثقافية والمهنية والإنتاجية للعامل .
ويكون تشكيل وتنظيم الاتحاد المحلي للعامل بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل .

د مادة ١٨٤ — يسرى على تكوين الاتحاد العام للعامل النصوص الواردة في هذا الباب في شأن تكوين النقابات العامة وحلها .
ويكون له ما للنقابات العامة من حقوق وما عليها من واجبات .

د مادة ١٨٥ — يجوز لمجلس إدارة النقابة العامة أن يختار من بين أعضاء النقابة العامة الأعضاء في مجالس إحدى التشكيلات النقابية عضواً أو أكثر يتفرغ للقيام بمهام النشاط النقابي وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل .
وتحتفظ المنشأة للعامل المتفرغ أثناء مدة تفرغه بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلاً وتعتبر مدة التفرغ ضمن مدة خدمته .
ويعتبر المتفرغ معاراً للنقابة مدة تفرغه .

د مادة ١٨٦ — تقتصر تسمية لجنة نقابية أو نقابة عامة للعامل أو اتحاد محلي للعامل أو اتحاد عام للعامل على اللجان النقابية والنقابات العامة والاتحادات المحلية للعامل واتحاد عام للعامل التي تشكل وفقاً لأحكام هذا الباب .

« مادة ١٨٧ — لا يستثنى من أحكام هذا الباب من فئات العاملين المقوضين في ممارسة كل أو بعض سلطات مجلس الإدارة أو أصحاب الأعمال إلا من يصدر بتجديدها قرار من وزير العمل » .

مادة ٤ — تضاف مادة جديدة برقم ٢٣١ مكررا نصها الآتي :

« مادة ٢٣١ — مكررا — يعاقب بفرامة لا تتجاوز مائة قرش كل من تخلف بغير عذر من المشتركين في النقابة عن الإدلاء بصوته في انتخابات أعضاء مجالس الإدارة .

ويعتبر من قبيل العذر التخلف لمرض أو سفر » .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره »

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (١٢ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٦٣ لسنة ١٩٦٤

بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة رسمية العدد ٦٧ في ٢٢ من مارس ١٩٦٤ .

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ؛

وعلى قانون التأمين والمعاشات لمواطني الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي .

مادة ١ - يعمل في نظام التأمينات الاجتماعية بأحكام القانون المرافق .

مادة ٢ - تسرى أحكام المواد ٩١ ، ١٠٩ من القانون المرافق على أصحاب المعاشات المعاملين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه الذين نشأت حقوقهم في المعاش طبقاً لأحكامه .

مادة ٣ - تسرى أحكام القانون المرافق على المستحقين عن المعاملين بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، على أن تزداد أنصبة المستحقين الحاليين بمقدار الثلث اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٤ - يؤدي النظام الخاص بالمبالغ المستحقة عليه نقداً وفقاً لأحكام المادة ٨٤ من القانون المرافق إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إما دفعة واحدة أو على خمسة أقساط سنوية متساوية يستحق كل منها خلال الخمسة عشر يوماً الأول من شهر يناير من كل سنة اعتباراً من شهر يناير سنة ١٩٦٤ وذلك مقابل قائمة سنوية مركبة تحسب بواقع ٤٥ ٪ .

ويلتزم صاحب العمل بالنسبة لنظم صناديق الادخار الخاصة كالتزام ضامناً متضامناً مع شركة التأمين المتعاقدة معها بالنسبة لمقود التأمين الجماعية بسداد المبالغ المستحقة كاملة دون تصفية أو تخفيض وفي حالة التسيط يلتزم صاحب العمل أو شركة التأمين - حسب الحال - إذا تأخر عن السداد في الموعد المحدد بالفقرة السابقة بأداء غرامة تستحق الهيئة بواقع جنيه واحد عن كل من العاملين المشتركين في النظام الخاص ، وتتكرر الغرامة إذا لم يتم السداد خلال شهر من تاريخ استحقاقها وهكذا إلى أن يتم سداد كامل المستحق مضافاً إليه الغرامات .

مادة ٥ — تسرى أحكام المادة ١٧ من القانون المرافق اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى الهيئة تنمية حسابات أصحاب الأعمال على الأساس المشار إليه وذلك في جميع الحالات التي استحدثت فيها مبالغ إضافية بواقع ١٠٠٪.

مادة ٦ — يكون للؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد من الستين متى كان قادراً على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاحتقاق في المعاش ، ولا يسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر ١٩٧٦ .

واستثناء من أحكام المادة ٧٨ من القانون المرافق يجوز للؤمن عليه الذي تنتهى خدمته قبل نهاية سنة ١٩٧٦ بلوغه سن الستين وكان غير قادر على أداء عمله ، ولم يستكمل مدة الاشتراك المقررة للحصول على المعاش أن يختار بين الحصول على التعويض المبين بالبنـد ج من المادة ٨١ وبين الحصول على معاش يقدر على أساس مدة الاشتراك الفعلي ، أياً كانت تلك المدة ، أو الحد الأدنى المقرر قانوناً أيهما أكبر بشرط أن يكون له مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن خمس سنوات وأن تكون الثلاث سنوات السابقة منها على انتهاء الخدمة متصلة .

مادة ٧ — يستمر العمل بالقرارات التي صدرت تنفيذاً لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه والتي لا تتعارض مع أحكام القانون المرافق وذلك إلى حين صدور القرارات المنفذة لهذا القانون .

مادة ٨ — تسرى أحكام الباب الخامس من القانون المرافق في شأن التأمين الصحي تدريجياً بالنسبة إلى المنشآت والجهات التي تصدر بتحديد قرار من وزير العمل وعلى أن يتم سريانه على جميع الخاضعين لأحكامه في جميع أنحاء الجمهورية خلال ثلاث سنوات على الأكثر من تاريخ العمل به .

ويستمر أصحاب الأعمال في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها في المواد ٦٣ ، ٦٥ ، ١٣٤ من قانون العمل المشار إليه إلى أن يتم ارتفاع عملهم بأحكام التأمين الصحي .

مادة ٩ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره فيما عدا أحكام التأمين الصحي وتأمين البطالة فيعمل بها اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على نشره ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قانون التأمينات الاجتماعية

الباب الأول

التعاريف ومجال التطبيق

مادة ١ — في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(أ) بالهيئة : الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(ب) بمجلس الإدارة : مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(ج) بالمؤمن عليه : كل من تسرى عليه أحكام هذا القانون .

(د) بإصابة العمل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية المدرجة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه .

ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو إنغراف عن الطريق الطبيعي .

(هـ) بالمصاب : من أصيب بإصابة عمل .

(و) بالمرضى : من أصيب بمرض غير مهني أو حادث غير إصابة عمل .

(ز) بالعجز الكامل : كل عجز من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مواصلة أية مهنة أو عمل يكتسب منه ، ويعتبر في حكم ذلك حالات فقد البصر فقدا كلياً أو فقد ذراعين أو فقد ساقين أو فقد ذراع واحد وساق واحدة أو حالات الأمراض العقلية والأمراض المزمنة والمستعصية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير العمل بالإتفاق مع وزير الصحة .

(ح) بالأجر : الأجر للنصوص عليه في قانون العمل .

مادة ٢ — تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا للتدريجين منهم فيما عدا الفئات الآتية :

(١) العاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية المتفعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات .

(٢) العاملين في الزراعة لإفيا يرد به نص خاص .

(٣) خدم المنازل .

ولرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبد موافقة مجلس الإدارة أن يصدر قراراً بـريان أحكام هذا القانون على الفئات الآتية كلها أو بعضها وبين هذا القرار شروط وأوضاع الإلتفاع بالتأمينات الاجتماعية وطريقة حساب الأجور والمزايا بالنسبة إلى هذه الفئات :

(١) العاملون المشار إليهم في البندين ٢ ، ٣ من الفقرة السابقة .

(٢) المشتغلون في منازلهم لحساب صاحب العمل .

(٣) ذوو المهن الحرة والمشتغلون لحسابهم وأصحاب الحرف .

(٤) أصحاب الأعمال أنفسهم .

مادة ٣ — تنترم الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية بهلاج المصايين من العاملين فيها وبدفع التعويضات المقررة لهم وفقاً لأحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون أفضل للمصايب .

مادة ٤ — يكون التأمين في الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون إلزامياً بالنسبة إلى جميع أصحاب الأعمال والعاملين ليهيم .

ولا يجوز تعميل العاملين أى نصيب في نفقات التأمين لإفيا يرد به نص خاص .

الباب الثاني

في إنشاء الهيئة وكيفية إدارتها

مادة ٥ — بههد بمباشرة التأمينات الإجتماعية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتمتعبر هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية تخضع لإشراف وزير العمل ورقابته وتلحق ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة .

مادة ٦ — يكون الهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وطريقة اختيار أعضائه ومكافآته قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧ — يتولى مجلس الإدارة الهيئة ويأشر على الأخص :

(١) لإقرار تقديرات ميزانية الهيئة على أن يبين فيها وجوه الصرف المختلفة والمبالغ للتعتمد لكل منها .

- (٢) الموافقة على الميزانية الختامية والحساب العام للإيرادات والمصروفات .
- (٣) للموافقة على التقرير السنوى العام عن أعمال الهيئة .
- (٤) وضع القواعد العامة لاستثمار أموال الهيئة .
- (٥) وضع اللوائح الداخلية والمالية والإدارية والفنية للهيئة بما يكفل قيامها بالأعمال التي تؤديها تحقيقاً لأغراضها .
- (٦) اقتراح مشروعات القوانين الخاصة بالتأمينات الاجتماعية .
- ومجلس الإدارة أن يعهد إلى رئيسه أو مدير عام الهيئة ببعض اختصاصاته .
- مادة ٨ - يقدم رئيس مجلس الإدارة إلى المجلس خلال الأشهر الستة التالية لانتهاء السنة المالية ما يأتى :
- (١) الميزانية الختامية للهيئة مشفوعة ببيانات تفصيلية عن مفردات والأصول والخصوم .
- (ب) حساب عام الإيرادات والمصروفات .
- (ج) تقرير عام عن أعمال الهيئة وحالتها المالية والنواحى الاستثنائية لاحتياطياتها .
- كما يقدم إلى الجهات المختصة الحسابات الختامية خلال شهر من تاريخ اعتمادها .
- مادة ٩ - يفحص المركز المالى للهيئة مرة على الأقل كل خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك بمعرفة خبير اكستوارى أو أكثر يعينه مجلس الإدارة ويجب أن يتناول هذا الفحص تقدير قيمة الإلتزامات القائمة .
- فإذا تبين وجود عجز فى أموال الهيئة ولم تكف الاحتياطيات المختلفة لتسويته التزمته الخزنة العامة أدائه ويجب فى هذه الحالة أن يوضح الخبراء أ-باب هذا العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .
- أما إذا تبين التقدير وجود مال زائد فيرحل هذا المال إلى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس الإدارة وفى الأغراض الآتية :
- (١) تكون احتياطي عام واحتياطيات خاصة للأغراض المختلفة .
- (ب) تسوية كل أو بعض العجز الذى سدده الخزنة العامة طبقاً للفقرة السابقة .

الباب الثالث

في موارد الهيئة والاشتراكات وكيفية أداها

مادة ١٠. تتكون أموال الهيئة من الموارد الآتية :

- (١) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم وتلك التي يقتطعونها من أجورهم وفقاً لأحكام هذا القانون .
- (٢) الاشتراكات التي تؤديها الهيئة وفقاً لأحكام أية قوانين أخرى للتأمينات الاجتماعية .
- (٣) الرسوم التي يؤديها المؤمن عليهم وفقاً لأحكام هذا القانون .
- (٤) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الهيئة .
- (٥) حصيلة استثمار أموال الهيئة .
- (٦) الإعانات والتبرعات والرصايات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .

مادة ١١ — يجوز لرئيس الجمهورية بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة خفض نسب الاشتراكات المنصوص عليها في البند (١) من المادة السابقة على ضوء ما يسفر عنه تقرير المركز المالي للهيئة وذلك بالشروط والأوضاع التي يبينها في هذا القرار .

مادة ١٢ — تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من الأجور في شهر يناير من كل سنة .

أما العاملون الذين يلتحقون بالخدمة بعد الشهر المذكور فتحسب اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى يناير التالي ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين في الفقرة السابقة .

وبالنسبة للعاملين الذين ينطبق عليهم هذا القانون لأول مرة فتحسب اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذي يبدأ فيه سريان هذا القانون عليهم حتى يناير التالي ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين في الفقرة الأولى .

وتستحق الاشتراكات كاملة عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة ولا تستحق عن جزء الشهر الذي تنتهي فيه .

ويراعى في حساب الأجر بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يتقاضون أجورهم بنفي الشهر تحديد عدد أيام العمل في الشهر ستة وعشرين يوماً .

على أنه فيما يتعلق بشركات القطاع العام فتحسب الاشتراكات التي تؤديها وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم على أساس ما يتقاضونه من الأجور الفعلية خلال كل شهر .

ويموز لوزير العمل بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات معينة كما يحدد الشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وأداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقاً لهذا القانون .

مادة ١٣ - مع مراعاة أحكام المواد ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٤٨ ، ٦٣ ، ٨٥ ، ١٢٦ من هذا القانون يلتزم صاحب العمل بأن يقدم للهيئة بياناً سنوياً بأجر العاملين لديه بما فيهم المتدربين ومن هم تحت الاختيار واشتركاؤهم الشهرية ويجب أن يشتمل البيان على محال إقامة صاحب العمل مهما تعددت وعليه كذلك أن يقدم بياناً شهرياً بما يطرأ من تغييرات في عدد العمال أو أجورهم أو عناوين الأماكن التي يزاوون فيها عملهم وتقدم هذه البيانات على الاستمارات التي تعدها الهيئة لهذا الغرض ، وتحسب الاشتراكات على أساس البيانات الواردة في هذه الاستمارات .

فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات المنصوص عليها في الفقرة السابقة بالشروط والأوضاع وفي المواعيد المقررة حسب الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه للهيئة وذلك إلى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلاً .

وفي حالة عدم تقديم البيانات وفقاً لأحكام الفقرة السابقة أو عدم وجود السجلات والمستندات التي يتعين على صاحب العمل حفظها وفقاً لأحكام هذا القانون يكون حساب الاشتراكات المستحقة طبقاً لما تسفر عنه تحريات الهيئة .

وتعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقاً لما تقدم وكذا المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة وفقاً لأحكام القانون واجبة الأداء بعد انقضاء خمسة وأربعين يوماً من إخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول أو بقوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه .

ويموز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه للاخطار .

وعلى الهيئة أن ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يلجأ إلى القضاء خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء هذه المدة وإلا صار الحساب نهائياً .

ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفترة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض .

ويموز للهيئة اتخاذ ما تراه من الإجراءات التحفظية بمجرد الإخطار .

مادة ١٤ - تعتبر الاشتراكات المستحقة عن الشهر سواء المقطعة من أجور المؤمن عليهم أو تلك التي يؤديها صاحب العمل واجبة الأداء في أول الشهر التالي .

وتكون المكافآت وفروقاتها المنصوص عليها في البند (٣) من المادة ٧٥ واجبة الأداء في أول الشهر التالي لانتهاج خدمة المؤمن عليه .

وتحسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦ ٪ سنوياً عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد .

وبيعني صاحب العمل من هذه الفوائد إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء .

وفي جميع الحالات تكون مـ ا ر ي ف إرسال الاشتراكات والمبالغ المستحقة إلى الهيئة على حساب صاحب العمل :

مادة ١٥ — مع عدم الإخلال بحكم الفقرة السادسة من المادة ١٢ تكون الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل لحساب المؤمن عليهم كاملة حتى ولو كان عقد العمل موقوفاً .

ويلتزم صاحب العمل بأداء اشتراكات المؤمن عليهم كاملة إذا كان عقد العمل موقوفاً أو كانت أجورهم لا تكفي لذلك ، وتعتبر الاشتراكات في هذه الحالة في حكم القرض ويكون الوفاء به طبقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون العمل .

واستثناء عما تقدم يعني صاحب العمل والمؤمن عليه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون من أداء الاشتراكات عن مدة تجنيد المؤمن عليه وتحسب هذه المدة كاملة في المعاش .

مادة ١٦ — يجوز بقرار من مجلس الإدارة أن تتولى الهيئة بذاتها عملية حساب وتحصيل الاشتراكات في حالات معينة وذلك مقابل رسوم لا تزيد عن ١ ٪ من الأجور يؤديها صاحب العمل ويبين القرار الصادر من مجلس الإدارة الشروط والأوضاع الخاصة بعملية الربط والتحويل .

مادة ١٧ — فضلاً عما تقتضيه المادة ١٤ من هذا القانون يلتزم صاحب العمل الذي لم يقم بالاشتراك عن كل أو بعض عماله أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الأجور الحقيقية بأن يؤدي إلى الهيئة مبلغاً إضافياً يوازي ٥٠ ٪ من الاشتراكات التي لم يؤدها وذلك دون إنذار أو تنبيه .

ويلتزم صاحب العمل إذا لم يؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بأداء مبلغ إضافي إلى الهيئة يوازي ١٠ ٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وذلك بعد أقصى قدره ٣٠ ٪ .

مادة ١٨ — إذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول وجب على صاحب العمل لإخطار الهيئة باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة أيام على الأقل .

ويلتزم المقاول بهذا الإخطار بالنسبة المقاول من الباطن ويكون المقاول الأصلي والمقاول من الباطن متضامنين في الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون .

الباب الرابع

في تأمين إصابات العمل

الفصل الأول

في مجال التطبيق وتحديد الاشتراكات

مادة ١٩ — مع مراعاة أحكام المادة ٢ من هذا القانون تسرى أحكام هذا التأمين على عمال الزراعة المشتغلين بالآلات الميكانيكية أو المعردين لأحد الأمراض المهنية المشار إليها بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

مادة ٢٠ — تتكون أموال هذا التأمين بما يأتي :

(١) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل لحساب هذا التأمين بواقع ٣٪ من أجور المؤمن عليهم .

(ب) ربح استثمار هذه الأموال .

ويجوز لوزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يقرر تخفيض الاشتراكات المشار إليها في البند (١) المستحقة على صاحب العمل بما لا يقل عن ٥٠٪ من قيمتها إذا تولى العلاج الطبي وصرف المعونة المالية طبقاً لأحكام هذا الباب وبموافقة الهيئة .

الفصل الثاني

في العلاج الطبي

مادة ٢١ — تتولى الهيئة علاج المصاب إلى أن يشفى من إصابته أو يثبت عجزه والهيئة الحق في ملاحظة المصاب حيثما يجري علاجه .

مادة ٢٢ — يكون علاج المصابين على نفقة الهيئة وفي المسكن الذي تقيمه لهم ولا يجوز الهيئة أن تجري ذلك العلاج في العيادات أو المستشفيات العامة إلا بمقتضى اتفاقات خاصة تعقد لهذا الغرض وتؤدي الهيئة بمقتضاها أجر ذلك العلاج .

ويقصد بالعلاج ما يأتي .

(١) خدمات الأطباء والأخصائيين .

(٢) الإقامة بالمستشفيات والرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .

- (٣) إجراء العمليات الجراحية وصور الأشعة وغيرها من البحوث الطبية .
- (٤) صرف الأدوية اللازمة للعلاج .
- (٥) مباشرة وتوفير الخدمات التأهيلية اللازمة بما في ذلك الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية طبقاً لما يقرره مجلس الإدارة .
- مادة ٢٣ - على المصاب أن يتبع تعليمات العلاج الذي تعده له الهيئة وتخطره بها ولا تلتزم الهيئة بأداء أية نفقات إذا رفض المصاب اتباع تلك التعليمات .
- ويحوز وقف صرف المعونة المالية المشار إليها في المادة (٢٥) إذا خالف المؤمن عليه تلك التعليمات ويستأنف صرفها بمجرد اتباعه لها .
- مادة ٢٤ - على الهيئة لخطار المصاب بانهاء العلاج وتاريخ عودته للعمل وبما قد يتخلف لديه من عجز مستديم ونسبته .

الفصل الثالث

في المعونة والتعويض والمعاش

- مادة ٢٥ - إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله ، فعلى الهيئة أن تؤدي له خلال فترة تغلفه عن عمله بسببها معونة مالية تعادل أجره المسدد عنه الاشتراك .
- وتصرف هذه المعونة للمصاب أسبوعياً أو في نهاية فترة العلاج إن قلت عن أسبوع .
- ولا تؤدي المعونة عن أيام الراحة الأسبوعية إذا كانت بدون أجر .
- ويستمر صرف تلك المعونة طوال مدة عجز المصاب عن أداء عمله أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة أيهما أسبق .
- وتعتبر في حكم الإصابة كل حالة استكاس أو مضاعفة تشأ عنها وتسرى عليها بالنسبة للمعونة والعلاج ما يسرى بالنسبة للإصابة الأصلية .
- ويتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة أيما كان وقت وقوعها .
- مادة ٢٦ - يجرى تقدير درجة العجز المتخلف عن الإصابة عند ثبوت به شهادة طبية من طبيب الهيئة .
- وتحرر الشهادة الطبية على النموذج الذي يصدره قرار من وزير العمل وفقاً للمادة (١١١) .
- مادة ٢٧ - إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سوى المعاش على أساس ٨٠ ٪ من متوسط الأجر في السنة الأخيرة أو خلال مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك .

ويراعى في حساب متوسط الأجر المشار إليه في الفقرة السابقة أحكام الفقرات ٢، ٣، ٤ من المادة ٧٦ .

واستثناء عما تقدم بمنح المتدرج بدون أجر معاشاً شهرياً قدره مائة قرش في حالة العجز الكامل المستديم، أما في حالة الوفاة فيمنح المستحقون تعويضاً قدره ١٠٠ جنيه توزع عليهم طبقاً للجدول رقم (٣) للمرافق .

مادة ٢٨ — إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ أو أكثر من العجز الكامل استحق المصاب معاشاً يوازى نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل .

مادة ٢٩ — إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥٪ من العجز الكامل استحق المصاب تعويضاً معادلاً لنسبة ذلك العجز مضروبة في قيمة معاش العجز الكامل عن أربع سنوات ويؤدى هذا التعويض دفعة واحدة .

ويراعى عند تقدير قيمة معاش العجز الكامل الذى يحسب التعويض على أساسه ألا يقل عن الحد الأدنى المشار إليه في المادة (٩١) من هذا القانون .

مادة ٣٠ — تقدر نسبة العجز الجزئى المستديم وفقاً للقواعد الآتية :

(١) إذا كان العجز مميئاً بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون روعيت النسب المثوية من درجة العجز الكلى الميئة به .

(٢) إذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسبة في الشهادات الطبية .

(٣) إذا كان للعجز المتخلف تأثير خاص على قدرة المصاب على الكسب في مهنته الأصلية فيجب توضيح نوع العمل الذى يؤديه المصاب تفصيلاً مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة العجز في تلك الحالات على النسب المقررة لها في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

ولرئيس الجمهورية زيادة النسب الواردة في الجدول المذكور أو إضافة حالات جديدة إليه بناء على إقتراح مجلس الإدارة .

مادة ٣١ — إذا كان المصاب قد سبق أن أصيب بإصابة عمل روعيت في تعويضه القواعد الآتية :

(١) إذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة أقل من ٣٥٪ عرض المصاب عن إصابته الأخيرة على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدها ومتوسط الأجر المشار إليه في المادة ٢٧ وقت حدوثها .

(٢) إذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة يوازي ٣٥٪ / أو أكثر فيعوض على الوجه الآتي :

(أ) إذا كان المصاب قد عرض عن إصابته السابقة تعويضاً من دفعة واحدة قدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن إصاباته جميعها ومتوسط الأجر المشار إليه في المادة ٢٧ وقت الإصابة الأخيرة .

(ب) إذا كان المصاب مستحقاً في معاش العجز قدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن إصاباته جميعها ومتوسط الأجر المشار إليه في المادة ٢٧ وقت الإصابة الأخيرة بشرط ألا يقل ذلك المعاش عن معاشه عند وقوع الإصابة الأخيرة .

مادة ٣٢ - لا تستحق المعونة أو التعويض التقدي في الحالات الآتية :

(أ) إذا تعمد المؤمن عليه إصابة نفسه .

(ب) إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب .

ويستبر في حكم ذلك :

(١) كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .

(٢) كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية الملقة في أمكنة ظاهرة من محل العمل .

وذلك كله ما لم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته على ٢٥٪ / من العجز الكامل .

ولا يجوز التسك باحدى الحالتين ١ ، ب إلا إذا ثبت ذلك من التحقيق الذي يجري وفقاً للمادة ٣٩ .

مادة ٣٣ - لكل من صاحب معاش العجز والهيئة طلب إعادة الفحص الطبي مرة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال السنتين التاليتين وعلى طبيب الهيئة أن يعيد تقدير درجة العجز في كل مرة .

وبعدل معاش العجز أو يوقف تبعاً لما يتضح من إعادة الفحص الطبي وذلك وفقاً لما يطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصاً .

ويقف صرف معاش العجز إذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الطبي الذي تطلبه الهيئة بالطبيب لأحكام هذا المادة ويستمر وقف صرف المعاش إلى أن يتقدم صاحبه لإعادة الفحص ، ويتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة إعادة الفحص الطبي .

وإذا نقصت درجة العجز المتخلف عن إصابة العمل عن ٣٥٪ أوقف صرف المعاش نهائياً ومنح المصاب تعويضاً من دفعة واحدة طبقاً لأحكام المادة ٢٩ .

الفصل الرابع

في الإجراءات

مادة ٣٤ - على المؤمن أن يبلغ صاحب العمل أو مندوبه فوراً بأي حادث يكون سبباً في إصابته والظروف التي وقع فيها متى سمحت حالته بذلك .

مادة ٣٥ - على صاحب العمل أن يقدم الإسعافات الأولية للمصاب ولو لم تمنحه الإصابة من مباشرة عمله .

مادة ٣٦ - على صاحب العمل أو المشرف على العمل لإخطار الهيئة عن كل إصابة عمل تقع بين عماله فور وقوعها وأن يسلم المصاب عند نقله لمكان العلاج أو لمرافقه صورة من هذا الإخطار ، ويكون الإخطار طبقاً للنموذج الذي تعدده الهيئة لهذا الغرض .

مادة ٣٧ - على صاحب العمل عند حدوث الإصابة أن يتولى نقل المصاب إلى مكان العلاج الذي تعينه له الهيئة وتكون مصاريف الانتقال من مكان العلاج وإليه على حساب الهيئة طبقاً للقواعد التي يقررها مجلس الإدارة .

مادة ٣٨ - على صاحب العمل أو المشرف على العمل إبلاغ الشرطة عن كل حادث يصاب به أحد عماله إصابة تعجزه عن العمل وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تنبيهه عن العمل بسبب تلك الإصابة ويجب أن يكون البلاغ مشتملاً على اسم المصاب وعنوانه وموجز عن الحادث وظروفه ونوع الإصابة والجهة التي نقل إليها المصاب لعلاجها .

مادة ٣٩ - تجري الجهة القائمة بأعمال التحقيق من صورتين في كل بلاغ يقدم إليها وبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل ويثبت فيه أقوال الشهود كما يوضح به بصفة خاصة ما إذا كان الحادث نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب طبقاً لأحكام المادة (٢٢) ويثبت فيه كذلك أقوال صاحب العمل أو من يمثله وأقوال المصاب عند ما تسمح حالته بذلك ، وعلى هذه الجهة إبلاغ الهيئة فور الانتهاء من تحقيقها بصورة من التحقيق والهيئة أن تطلب استكمال إذا رأت محلاً لذلك .

مادة ٤٠ - تتلزم الهيئة بفحص العاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية الميزة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون وذلك في أوقات دورية يسمتها بقرار من وزير العمل ويبين في هذا القرار الشروط والأوضاع التي يجب أن يجرى عليها الفحص الدوري .

وعلى الطبيب المختص أن يخطر وزارة العمل بحالات الأمراض المهنية التي تظهر بين العاملين
و حالات الوفاة الناشئة عنها .

مادة ٤١ - تلزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى ولو كانت الإصابة تقتضي مسؤولية
شخص آخر خلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون للثؤمن عليه من حق قبل الشخص
المسؤول .

مادة ٤٢ - لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام قانون
آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ
جسيم من جانبه .

مادة ٤٣ - تظل الهيئة مسؤولة عن تنفيذ أحكام هذا الباب خلال سنة ميلادية من تاريخ
انتهاء خدمة المؤمن عليه إذا ظهرت عليه أعراض مرض مهني خلال هذه المدة سواء أكان بلا عمل
أو كان يشتغل في صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض .

مادة ٤٤ - لرئيس الجمهورية بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة تعديل جدول
أمراض المهنة رقم (١) الملحق بهذا القانون .

الفصل الخامس

في التحكم الطبي

مادة ٤٥ - للثؤمن عليه أن يتقدم خلال يومين من تاريخ إخطاره طبقاً لأحكام المادة (٢٤)
باتتهاء العلاج أو بتاريخ العودة للعمل أو بعدم إصابته بمرض مهني وخلال أسبوعين من تاريخ
إخطاره بعدم ثبوت المعز أو بتقدير نسبته بطلب إعادة النظر في ذلك ، وعليه أن يرفق بطلبه
الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره .

وتقدم تلك الطلبات إلى مكتب علاقات العمل المختص بوزارة العمل .

وعلى الهيئة أن تودع الجهة المذكورة جميع الأوراق المتعلقة بالإصابة محل النزاع فور طلبها
ما لم تتم تسوية الخلاف .

مادة ٤٦ - على مكتب علاقات العمل المختص بوزارة العمل إحالة الموضوع على لجنة تحكميم
تشكل من طبيب تدببه منطقة العمل المختصة وطبيب تدببه الهيئة .

وعلى اللجنة في حالة الخلاف أن تضم إليها الطبيب الشرعي المختص أو طبيباً حكومياً في الجهات
الناشئة .

وينظم إجراءات عرض النزاع عليها وتقدير الاتساب وتحديد الجهات الثائية قرار من وزير العمل .

مادة ٤٧ - على مكتب علاقات العمل المختص بوزارة العمل إخطار كل من المصاب والهيئة بقرار التحكيم الطبي فور وصوله إليه ويكون ذلك القرار نهائيا وغير قابل الطعن ، وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات .

الباب الخامس

في التأمين الصحي

مادة ٤٨ - تتكون أموال هذا التأمين بما يأتي :

(١) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ٤ ٪ من أجور العاملين لديه ،

(٢) الاشتراكات الشهرية التي تقطع بواقع ١ ٪ من أجور العاملين .

(٣) رسم يؤديه المريض طبقا للبروت والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة وفي الحدود التي يرضها المجلس الأعلى للتأمين الصحي .

ويجوز بقرار من وزير العمل إعفاء العمال الذين تقل أجورهم عن الحد الذي يمينه من الاشتراك المشار إليه في البند (٢) من هذه المادة بناء على اقتراح مجلس الإدارة في حدود السياسة التي يرضها المجلس الأعلى للتأمين الصحي .

ويحق أصحاب الأعمال والعمال من الاشتراكات المشار إليها في البندين ١ و ٢ طوال مدة عمل العمال خارج الجمهورية .

مادة ٤٩ - يجوز لمجلس الإدارة أن يقرر تخفيض الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل إلى ما لا يقل عن ١ ٪ من أجور عمله إذا كان يستخدم مائة عامل فأكثر وصرحت له الهيئة بتقديم العلاج الطبي وصرف المعونة المالية المنصوص عليها في هذا الباب .

وتحدد نسب التخفيض وشروط وأوضاع تقديم العلاج الطبي وصرف المعونة المالية بقرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، وطبقا للسياسة التي يرضها المجلس الأعلى للتأمين الصحي .

مادة ٥٠ - لا ينتفع المريض بمزايا التأمين الصحي إلا إذا كان مشتركا في هذا التأمين لمدة ثلاثة أشهر متتالية أو ستة أشهر متقطعة بحيث يكون الشهران الأخيران متتاليين ، ويدخل

في حساب هذه المدة مدد انتفاع العامل بمزايا العلاج المقرر طبقاً لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٥ من قانون العمل المشار إليه .

ولا تخل أحكام هذا التأمين بما يكون للعالم من حقوق مكتسبة بجمعة من الووائح أو النظم الخاصة أو العقود المشتركة أو غيرها فيما يتعلق بالمعونة ومستويات الخدمة ، ويتحمل صاحب العمل الفروق الناشئة عن ذلك .

مادة ٥١ — على صاحب العمل أن يوفر وسائل الإسعاف الطبية في أماكن العمل وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

مادة ٥٢ — على المريض أن يخضع للهيئة وصاحب العمل بعرضه .

ويكون الإخطار وتقرير الإجازة المرضية بالشروط والأوضاع والقواعد التي يحددها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

مادة ٥٣ — تتحمل الهيئة مصاريف انتقال المرضى من مكان العمل أو الإقامة إلى مكان العلاج بوسائل الانتقال العامة ويتحمل صاحب العمل مصاريف نقل المريض إذا أعجزته حالته الصحية عن استعمال وسائل النقل العامة .

ويتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه ما تقتضيه القواعد التي يصدر بها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

مادة ٥٤ — تتولى الهيئة علاج المريض إلى أن يشفى أو يثبت عجزه .

ويقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتي :

- (١) الخدمات الطبية التي يؤديها للمارس العام .
- (٢) الخدمات الطبية على مستوى الاختصاصيين بما في ذلك أخصائي الأسنان .
- (٣) الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .
- (٤) العلاج والإقامة بالمستشفى أو اللصح .
- (٥) العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسبما يلزم .
- (٦) صور الأشعة والبحوث الطبية والمعملية (المخبرية) اللازمة وما في حكمها .
- (٧) الولادة .
- (٨) صرف الأدوية اللازمة في جميع ما تقدم .

(٩) توفير الخدمات التأهيلية لمن يتخلف لديه عجز وتقديم الاطراف والاجهزة الصناعية والتعويضية وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

ويكون العلاج والرعاية الطبية سائلة الذكر في حدود السياسة العامة التي يضعها المجلس الأعلى للتأمين الصحي .

مادة ٥٥ - على كل صاحب عمل يمتلك مستشفى مخصص لعلاج عماله أن يتعاقد مع الهيئة على علاج العمال بها إذا طلبت الهيئة ذلك وسمحت لمكانات المستشفى به ويكون التعاقد طبقاً للفئات والمستويات المحددة في نظام العلاج الطبي ، كما يجوز لصاحب العمل في هذه الحالة أن يبعد إلى الهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية بإدارة المستشفى .

مادة ٥٦ - يكون علاج المرضى طبقاً لنظام العلاج الطبي وعلى نفقة الهيئة في المكان الذي تعينه لهم .

ولا يجوز للهيئة أن تجرى ذلك العلاج في العيادات أو المصحات أو المستشفيات العامة إلا بمقتضى اتفاقات خاصة تعقد لهذا الغرض ويحدد في هذه الاتفاقات الحد الأدنى لمستويات الخدمة الطبية وما يتبعها وأجر ذلك العلاج دون الانتقاص من فرص العلاج المجانية المتاحة وذلك كله في حدود السياسة التي يضعها المجلس الأعلى للتأمين الصحي .

مادة ٥٧ - على المريض أن يتبع تعليمات العلاج الذي تعده له الهيئة وكذلك تعليمات الطبيب المعالج ولا يلتزم الهيئة بأداء أية نفقات إذا رفض المريض اتباع التعليمات .

ويجوز وقف صرف المعونة المالية المنصوص عليها في هذا الباب إذا خالف المريض التعليمات المشار إليها في الفقرة السابقة ويستأنف صرفها بمجرد اتباعه لها .
ولمثل الهيئة الحق في ملاحظة المريض حيثما يجرى علاجه .

مادة ٥٨ - إذا حال المرض بين العامل وأداء عمله ، فعلى الهيئة أن تؤدي له خلال فترة مرضه معونة مالية تعادل ٧٥ ٪ من أجره اليومي المسدده الاشتراك لمدة تسعين يوماً بشرط ألا تقل المعونة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر وتزاد بعدها إلى ما يعادل ٨٥ ٪ من أجر العامل .

ويستمر صرف تلك المعونة المالية طوال مدة مرضه أو حتى يثبت العجز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لا يتجاوز مدة ١٨٠ يوماً في السنة الميلادية الواحدة .

واستثناء من حكم هذه المادة يمنح العامل المريض بالدرن أو الجذام أو بمرض عقل أو بأحد الأمراض المزمنة معونة مالية تعادل أجره كاملاً طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو بتبين عجزه عجزاً كاملاً .

وتحدد الأمراض المزمنة المشار إليها في الفقرة السابقة بقرار من وزير العمل بالاتفاق مع وزير الصحة .

مادة ٥٩ — على الهيئة إخطار العامل بانهاء العلاج وبما يكون قد تخلف لديه من عجز ونسبته ، والعامل أن يطلب إعادة النظر في تقرير انتهاء العلاج وفقاً لأحكام التحكيم الطبي في تأمين إصابات العمل .

مادة ٦٠ — العاملة في حالة الحمل والوضع الحق في الخدمات الطبية المقررة في هذا الباب ومع عدم الإخلال بحكم المادة ٥٨ تستحق معونة مالية بواقع ٧٥ ٪ من أجرها تؤدبها الهيئة وذلك عن مدة إجازة الحمل والوضع المنصوص عليها في قانون العمل المشار إليه بشرط أن تكون مدة خدمتها لدى صاحب العمل الأخير لا تقل عن ستة أشهر متصلة .

مادة ٦١ — على كل جهة علاجية تتعاقد معها الهيئة تقديم الكشف والبيانات والإخطارات والاستشارات والاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يستلزمها تنفيذ أحكام هذا الباب وذلك وفقاً للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

وعلى كل من الهيئة وصاحب العمل والجهة العلاجية المشار إليها في الفقرة السابقة موافاة وزارة العمل بما تطلبه من بيانات وإحصاءات .

مادة ٦٢ — تشكل بقرار من وزير العمل لجنة تسمى « اللجنة الاستشارية للتأمين الصحي » تضم ممثلين من وزارة العمل ووزارة الصحة والهيئة وأصحاب الأعمال والمهال والهيئة العامة للتأمين الصحي للعاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وذلك بالطريقة التي ينظمها ذلك القرار .

واللجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء من غير أعضائها .

وينظم اجتماعات اللجنة ونظام عملها بقرار من مجلس الإدارة .

وتختص اللجنة بإبداء الرأي في المسائل التي يحيلها إليها مجلس الإدارة أو المدير العام .

الباب السادس

في التأمين ضد البطالة

مادة ٦٣ — تتكون أموال التأمين بما يأتي :

(أ) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ٢ ٪ من أجور العاملين لديه .

(ب) الاشتراكات الشهرية التي تقطع بواقع ١ ٪ من أجور العاملين .

(ج) الاشتراكات السنوية التي تؤديها الخزنة العامة للهيئة بواقع ١ ٪ من أجور المؤمن عليهم .

وعلى الهيئة أن تفرد حساباً مستقلاً لهذا التأمين .

مادة ٦٤ - تسري أحكام هذا الباب على العاملين الخاصين لأحكام هذا القانون فيما عدا الفئات الآتية :

(أ) العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية ومؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ .

(ب) أفراد أسرة صاحب العمل .

(ج) خدم المنازل ومن في حكمهم .

(د) العاملون الذين جاوزوا سن الستين .

ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار يصدره تنظيم شروط وأوضاع انتفاع الفئات المشار إليها بمزايا هذا التأمين على أن يبين في هذا القرار طريقة حساب الأجور بالنسبة إليهم .

مادة ٦٥ - لا يستفيد المؤمن عليه بمزايا تأمين البطالة إلا إذا كان مشتركاً في هذا التأمين لمدة سنة على الأقل وبشروط أن تكون السنة أشهر السابقة على كل تعطيل متصلة .

مادة ٦٦ - يشترط لاستحقاق تعويض البطالة ما يأتي :

(أ) أن يكون المؤمن عليه قادراً على العمل وراغباً فيه .

(ب) أن يكون قد قيد اسمه في سجل المتعطلين في مكتب القوى العاملة المختص التابع لوزارة العمل .

(ج) أن يتردد على مكتب القوى العاملة للسجل فيه في المواعيد التي يقرر بها قرار من وزير العمل .

مادة ٦٧ - لا يستحق تعويض البطالة في الحالات الآتية :

(أ) الاستقالة من العمل .

(ب) فصل المؤمن عليه لأحد الحالات المشار إليها في المادة ٦٧ من قانون العمل .

مادة ٦٨ - يستحق تعويض البطالة ابتداء من اليوم الثامن لانتهاه العمل أو لانتهاه المادة التي يستحق عنها تعويض طبقاً للمادة ٧٢ من قانون العمل المشار إليه .

ويصرف تعويض البطالة للمؤمن عليه بواقع ٥٠٪ من الأجر الذي سددت على أساسه الاشتراكات .

ويستمر صرف التعويض له إلى اليوم السابق لتاريخ التحاقه بعمل أو لمدة ١٦ أسبوعاً أيهما أسبق وتتمدد هذه المدة إلى ٢٨ أسبوعاً إذا كانت مدة الاشتراك في هذا التأمين تتجاوز ٣٦ شهراً متصلة .

ويؤدي التعويض خلال فترة التدريب المهني التي يقررها له مكتب القوى العاملة .

مادة ٩٩ — على صاحب العمل خلال ثلاثة أيام من انتهاء خدمة المؤمن عليه إخطار مكتب الهيئة المختص بذلك بخطاب مسجل يعلم الوصول مرافقاً له الاستتارة الخاصة باتهاء الخدمة مبيناً بها سبب ذلك بكل دقة .

وعليه إخطار المؤمن عليه بتاريخ ورقم الإخطار المشار إليه في الفقرة السابقة بخطاب مسجل يعلم الوصول أو باليد مقابل الإيصـال اللازم .

مادة ٧٠ — على مكتب القوى العاملة تسليم المؤمن عليه عند تسجيل اسمه في سجل المتطلين بطاقة تتضمن اسم المؤمن عليه ورقم التأمين الخاص به وتاريخ التسجيل .

وتمد البطاقة وفقاً للنموذج الذي يصدره قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة تبين فيه شروط وقواعد استعمال هذه البطاقة .

مادة ٧١ — مع مراعاة أحكام المادة ٦٨ ، على المؤمن عليه أن يتقدم بطلب لصرف تعويض البطالة عند انتهاء الأسبوع الثاني لتعطله مرفقاً به البطاقة المشار إليها في المادة السابقة .

وعلى الهيئة أن تتخذ الوسائل ما يكفل صرف التعويض أسبوعياً خلال فترة تعطل المؤمن عليه أو في نهاية تلك الفترة إن قلت عن أسبوع .

مادة ٧٢ — إذا قام نزاع على سبب انتهاء الخدمة أو وقف صرف تعويض البطالة وذلك إلى أن يبدى مكتب علاقات العمل المختص رأيه فيه وفقاً للإجراءات التي يبينها قرار من وزير العمل .

فإذا ارتأى مكتب علاقات العمل المشار إليه من ظاهر الأوراق أن المؤمن عليه على حق في طلب الصرف ، قامت الهيئة بصرف التعويض المستحق له وفقاً لأحكام هذا الباب وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يفصل في النزاع .

مادة ٧٣ — يوقف صرف تعويض البطالة في الأحوال الآتية :

(١) إذا رفض المؤمن عليه الالتحاق بعمل مناسب .

- (ب) إذا لم يتردد على مكتب القوى العاملة في المواعيد المحددة .
 (ج) إذا رفض التدريب الذي يقرره مكتب القوى العاملة له .
 (د) إذا ثبت اشتغال المؤمن عليه لحسابه الخاص .

مادة ٧٤ — على صاحب العمل بناء على طلب الهيئة أن ينضم من أجر المؤمن عليه في الحدود الجائز الحجز عليها أو النزول عنها المبالغ التي صرفت له دون وجه حق وأن يوردها للهيئة شهريا .
 ويصدر ببيان الشروط والأوضاع التي تتبع في خصم هذه المبالغ قرار من وزير العمل .

الباب السابع

في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين الإضافي

ضد العجز والوفاة

الفصل الأول

في تحديد الاشتراكات

مادة ٧٥ — تتكون أموال هذا التأمين كما يأتي :

- (١) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ١٤ ٪ من أجور العاملين لديه .
- (٢) الاشتراكات الشهرية التي تقتطع بواقع ٨ ٪ من أجور العاملين .
- (٣) مكافآت نهاية الخدمة للعاملين كاملة ويؤديها صاحب العمل وفقاً لما يأتي :

(١) للمكافأة محسوبة على أساس المادة (٧٣) من قانون العمل المشار إليه ومع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (٢) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عن مدة الخدمة السابقة للاشتراك في الهيئة .

(ب) الفرق بين المكافأة المستحقة محسوبة على الوجه المبين بالبند (١) وبين الناتج من اشتراكات صاحب العمل في الهيئة إن وجد وذلك عن مدة الاشتراك حتى ١٢/٣١/١٩٦١ وتجب المكافأة في الحالتين على أساس الأجر الأخير عند ترك الخدمة وتؤدي عند انتهاء العقد .

- (٤) ريع استثمار هذه الأموال .

الفصل الثاني

في استحقاق المعاشات والتعويضات وكيفية تسويتها

مادة ٧٦ — تربط المعاشات والتعويضات التي تستحق وفقاً لأحكام هذا الباب على أساس متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك .

ويراعى عند حساب متوسط الأجر ألا يجاوز الفرق زيادة أو نقصاً بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الأخيرة من خدمته أو مدة خدمته إن قلت عن ذلك وأجره في بدايتها عن ٤٠ ٪ فإذا زاد الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة في متوسط الأجر الذي يربط على أساسه المعاش .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على المؤمن عليهم الخاصين في تحديد مرتباتهم وترقياتهم للوائح توظف صادر بها قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو أبرمت بمقتضى اتفاقات جماعية .

وعند حساب مدة الاشتراك في التأمين يجبر كسور السنة إذا زادت عن النصف إلى سنة وتهمل إن قلت عن ذلك ، إلا إذا كان من شأن جبرها استحقاق المؤمن عليه للمعاش فتجبر إلى سنة .

مادة ٧٧ — يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الإدارة تحديد سن أقل لاستحقاق المعاش في أحوال خاصة .

كما يستحق هذا المعاش في حالة وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزاً كاملاً .

ويكون لإثبات سن المؤمن عليه بشهادة أو مستخرج رسمي من سجلات المواليد أو حكم قضائي أو أى مستند رسمي آخر تمتعه الهيئة ، فإذا تعذر ذلك يتم تقدير السن بمعرفة طبيب الهيئة وفي حالة النزاع بشأنه يحال إلى لجنة التحكيم الطبي المشار إليها في تأمين إصابات العمل ويكون تقديرها نهائياً وغير قابل للطعن حتى . لو ثبت بعد ذلك اختلاف بين السن الحقيقي والسن المقدر .

مادة ٧٨ — يشترط لاستحقاق المؤمن عليه معاش الشيخوخة أن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل .

ومع ذلك إذا كان انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن الستين أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية فيستحق المؤمن عليه المعاش متى بلغت مدة اشتراكه مدة ١٨٠ شهراً على الأقل .

مادة ٧٩ — استثناء من أحكام المادة (٧٧) يجوز للمؤمن عليه الذي بلغ الخمسين من عمره وللؤمن عليها التي بلغت سن الخامسة والأربعين طلب صرف المعاش بشرط أن تكون مدة الاشتراك في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل .

ويخفض المعاش في هذه الحالة بنسبة تختلف تبعاً للسن وفقاً لما يأتي :

- ٢٠ / من قيمة المعاش متى بلغت سن المؤمن عليها الخامسة والأربعين .
 ١٥ / من قيمة المعاش متى بلغت سن المؤمن عليها السادسة والأربعين حتى سن الخمسين .
 ١٠ / من قيمة المعاش متى بلغت سن المؤمن عليه أو المؤمن عليها الواحد والخمسين حتى سن الخامسة والخمسين .
 ٥ / إذا بلغت سن المؤمن عليه أو المؤمن عليها السادسة والخمسين ولم تصل إلى الثامنة والخمسين
 ولا يخفض المعاش متى بلغت السن الثامنة والخمسين .
 وفي حساب السن تحذف كسور السنة .

مادة ٨٠ — مع مراعاة أحكام المادتين ٧٦ ، و ٩١ من هذا القانون يربط معاش الشيخوخة بواقع ٢ / من متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليه عن كل سنة اشتراك في التأمين بمقد أقصى قدره ٧٥ / من ذلك المتوسط .

مادة ٨١ — إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض النصفة الواحدة طبقاً للقواعد والنسب الآتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين :

- (أ) في حالات المتزوجات اللائي يستقلن من الخدمة يحدد التعويض وفقاً للنسب الآتية :
- ١٢ / من متوسط الأجر السنوي إذا لم تصل مدة الاشتراك إلى ١٨٠ شهراً .
 ١٥ / من متوسط الأجر السنوي إذا بلغت مدة الاشتراك ١٨٠ شهراً على الأقل .
- (ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً أو في حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية :
- ١١ / من متوسط الأجر السنوي إذا كانت مدة الاشتراك تقل عن ٦٠ شهراً .
 ١٢ / من متوسط الأجر السنوي إذا كانت مدة الاشتراك تبلغ ٦٠ شهراً وتقل عن ١٢٠ شهر .
 ١٥ / من متوسط الأجر السنوي إذا كانت مدة الاشتراك ١٢٠ شهراً أو أكثر .

ولا يشترط في صرف التعويض في الحالتين المتقدمتين بلوغ المؤمن عليه السن المقررة وفقاً لأحكام المادة (٧٧) ويجوز العاملة المتزوجة التي تستقيل من الخدمة أو للمؤمن عليه في حالة

خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك ٢٤٠ شهراً على الأقل أن يختار بين الحصول على التعويض المشار إليه في هذه المادة وبين الحصول على معاش الشيخوخة الذي يصرف له عند استحقاقه .

(ج) إذا بلغ المؤمن عليه السن المقررة وفقاً للمادة (٧٧) وانتهت خدمته قبل توافر شرط الحصول على معاش أو إذا أصابه عجز كامل أو توفي خلال فترة تعطله عن العمل .
ويقدر التعويض في هذه الحالة بواقع ١٥ ٪ من متوسط الأجر السنوي عن كل سنة اشتراك في التأمين .

ويقصد بمتوسط الأجر السنوي متوسط الأجر الشهري الموضح في المادة ٧٦ مضروباً في إثني عشر .

وتوزع هذه المبالغ على المستحقين في حالة وفاة المؤمن عليه طبقاً لأحكام المادة (٨٢) من قانون العمل .

مادة ٨٢ — يستحق معاش العجز أو الوفاة إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه .

ويشترط لاستحقاق هذا المعاش أن يكون قد سدد عن المؤمن عليه ستة اشتراكات شهرية متصلة أو ١٢ اشتراكاً شهرياً متقطعة .

واستثناء من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة يستحق المعاش إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال فترة تعطيل العامل بشرط ألا تتجاوز هذه الفترة سنة من تاريخ التمثيل .

مادة ٨٣ — يربط معاش العجز أو الوفاة بواقع ٤٠ ٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه في المادة (٧٦) أو بواقع ما يستحق من معاش الشيخوخة محسوباً على أساس مدة الاشتراك في التأمين مضافاً إليها ثلاث سنوات أي المماثلين أكبر .

ويشترط ألا تزيد المدة المضافة عن المدة الباقية للؤمن عليه لبلوغه السن المقررة وفقاً للمادة (٧٧) .

الفصل الثالث

في حساب المدة السابقة ضمن المدة المحسوبة في المعاش

مادة ٨٤ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٥) والمادة (٨٩) من هذا القانون تدخل المدة التي أدى عنها المؤمن اشتراكات وفقاً لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥، ٩٢٠ لسنة ١٩٥٩ إلى أي من الهيئات العامة للتأمينات الاجتماعية أو التأمين المأصر ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين وبحسب

المعاش عنها وفقا لأحكام المادة (٨٠) دون اقتضاء أية فروق اشتراكات عن تلك المدة وذلك اعتباراً من أول أبريل ١٩٥٦

ويؤدى النظام الخاص عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه فى المدة المشار إليها بمبالغ نقدية تقدر بنسبة ٥ ٪ مقابل حصة صاحب العمل و ٥ ٪ مقابل حصة المؤمن عليه وذلك من أجر العامل السنوى الذى تسدد على أساسه الاشتراك فى النظام الخاص مضافاً إليها جميعاً فائدة استثمار مركبة بواقع ٤٥ ٪ سنوياً حتى تاريخ الأداء .

كما تدخل مدة الاشتراك فى النظام الخاص السابعة على أول أبريل ١٩٥٦ ضمن المدة المحسوبة فى المعاش بواقع ٢ ٪ عن كل سنة على أن يؤدى النظام الخاص بالنسبة لكل مشترك بمبالغ نقدية من رصيده تحسب وفقاً للجدول رقم ٥ المرافق .

فاذا لم تنف حصة المؤمن عليه فى النظام الخاص لوفاء بهذا الالتزام كان له الحق فى أداء الفرق كله أو بعضه دفعة واحدة أو مقسطاً وفقاً للشروط والأوضاع التى يقررها مجلس الإدارة وتحسب الأقساط فى هذه الحالة وفقاً للجدول رقم (٦) المرافق .

فاذا لم يؤد الفرق كاملاً احتسبت له من مدة اشتراكه فى النظام مدة بنسبة رصيده وما يضيفه إليه إلى المبالغ المطلوبة منه وفقاً للجدول رقم (٥) المشار إليه .

مادة ٨٥ — مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٨٠ ، ٨٤ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه فى هذا التأمين ، والتى يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١ ٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه فى المادة (٧٦) عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة فاذا لم تبلغ مدة الاشتراك فى التأمين مضافاً إليها المدة السابقة المدة التى تعطى الحق فى معاش وفقاً لأحكام هذا القانون استحق المؤمن عليه تمويلاً دفعة واحدة على أن يحسب عن كل سنة من المدة السابقة بواقع ٧٥ ٪ من متوسط الأجر السنوى المشار إليه فى المادة (٨١) .

ويجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة المشار إليها أو جزء منها بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهري بشرط أن يؤدى إلى الهيئة بمبالغ تحسب وفقاً للجدول رقم (٥) المرافق .

وتؤدى هذه المبالغ دفعة واحدة أو مقسطة وفقاً للشروط والأوضاع المشار إليها فى المادة السابقة .

مادة ٨٦ — إذا كان للمؤمن عليه فى هذا التأمين مدة خدمة سابقة محسوبة فى المعاش وفقاً لقوانين المعاشات المدنية والمكسرية جاز له أن يطلب حساب تلك المدة أو أى جزء منها فى معاشه

وفقاً لأحكام هذا القانون وله في هذه الحالة أن يطلب تحويل احتياطي معاشه من الخزنة العامة أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

وتصدر الجداول التي يتم التحويل بمقتضاها وكذا قواعد وشروط هذا التحويل وكيفية حساب تلك المدد في المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزيرى العمل والخزينة .

ويجوز أن تتبع ذات الأحكام في حالة التحاق المؤمن عليه المنتفع بقانون التأمينات الاجتماعية بإحدى الوظائف الخاصة لأحكام قوانين التأمين والمعاشات المدنية والعسكرية .

كما يجوز حساب مدد الخدمة السابقة في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المهن الحرة المنظمة بقوانين أو لوائح ضمن المدة المحسوبة في المعاش وفقاً لأحكام هذا القانون بشرط أن يؤدي المؤمن عليه مبالغ تحسب وفقاً للجداول المشار إليها بالفقرة الثانية .

وتؤدي هذه المبالغ إضافة واحدة أو على أقساط وفقاً للقواعد التي يحددها قرار رئيس الجمهورية المشار إليه .

الفصل الرابع

التأمين الإضافي ضد العجز والوفاة

مادة ٨٧ — تلتزم الهيئة بأداء مبالغ التأمين الإضافي إلى المؤمن عليه وفقاً لأحكام هذا القانون أو إلى المستحقين عنه في الحالتين الآتيتين :

أولاً — عجز المؤمن عليه مجزئاً كاملاً .

ثانياً — وفاة المؤمن عليه ويؤدي مبلغ التأمين الإضافي في هذه الحالة إلى وراثته الشرعيين مالم يكن قد عين مستفيدين آخرين قبل وفاته فيؤدي مبلغ التأمين الإضافي إليهم .

ويشترط لاستحقاق المؤمن عليه أو المستحقين عنه لمبلغ التأمين الإضافي ما يأتي :

(أ) أن تكون الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه لا تقل عن ٦ اشتراكات شهرية متصلة أو ١٢ اشتراكاً شهرياً متقطعاً .

(ب) أن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه .

مادة ٨٨ — يكون مبلغ التأمين الإضافي الذي تؤديه الهيئة طبقاً للجدول السابق معادلاً لنسبة من متوسط الأجر السنوي المشار إليه في المادة (٨١) تبعاً للسنة وذلك وفقاً للجدول رقم (٤) المرفق .

وتزاد النسب الواردة في الجدول المذكور بواقع ٥٠ ٪ من قيمتها إذا كان العجز الشامل أو الوفاة بسبب إصابة عمل .

الفصل الخامس

أحكام عامة في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

مادة ٨٩ - المعاشات والتأمينات المقررة وفقاً لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة (٧٣) من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة (٢) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة ، وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل سواء في ذلك مدد الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة ، وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل إلى الهيئة كاملة دون إجراء أي تخفيض .

وتصرف للؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار إليهم في المادة (٨٢) من قانون العمل هذه المبالغ نقداً عند استحقاق صرف المعاش أو التمويض مضافاً إليها فائدة مركبة بمعدل ٣ ٪ سنوياً من تاريخ إيداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف ، وتوزع هذه المبالغ في حالة وفاة المؤمن عليه وفقاً لحكم المادة (٨٢) من قانون العمل المشار إليه .

ومحوز للؤمن عليه أو المستحقين عنه في المعاش استخدام المبالغ التي تؤول إليهم وفقاً لحكم الفقرة السابقة أو جزء منها في سداد المبالغ المطلوبة لحساب مدد الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش .

- وتشكل لجنة بقرار من وزير العمل لبت بصفة نهائية في أي خلاف ينشأ من تطبيق أحكام هذه المادة .

مادة ٩٠ - في حالة فقد المؤمن عليه يصرف للمستحقين عنه معونة تعادل ما يستحقه كل منهم من معاش الوفاة ويوقف صرفها إذا عثر عليه أو بعد انقضاء أربع سنوات على فقدانه إيهما سبق ما لم يصدر حكم بوفاته .

الباب الثامن

في المعاشات والتعويضات وشروط استحقاقها

الفصل الأول

في استحقاق المعاشات بوجه عام

مادة ٩١ - يكون الحد الأقصى للمعاشات التي تمنح وفقاً لأحكام هذا القانون مائة جنيه شهرياً.

كما يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٣٦٠ قرشاً شهرياً .

وترتبط معاشات المستحقين بحد أدنى قدره ٥٠٠ مليم لكل منهم بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم معاش المؤمن عليه .

مادة ٩٢ - يستحق المعاش عن كامل الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة ببلوغ السن أو يثبت فيه العجز أو تقع الوفاة .

مادة ٩٣ - لا يجوز لأصحاب المعاشات الجمع بين أكثر من نوع واحد من المعاشات التي تستحق بالتطبيق لأحكام هذا القانون ويربط للمؤمن عليه المعاش الأكثر فائدة له .

كما لا يستحق أصحاب المعاشات المشار إليهم تعويض الدفعة الواحدة المقررة في تأمين الشيخوخة .

مادة ٩٤ - لا يجوز حرمان المؤمن عليه من التعويض أو المعاش بسبب الحكم عليه بالحبس أو السجن ، ويحدد وزير العمل بقرار منه وبناء على اقتراح مجلس الإدارة من يصرف إليهم التعويض أو المعاش والشروط والأوضاع التي تنطبق في هذا الشأن .
ويسرى حكم هذه المادة على أصحاب المعاشات .

مادة ٩٥ - على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة منه .

فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة (بناء على طلب صاحب الشأن) بدفعها مضافاً إليها ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عنه المستندات المطلوبة منه .

فإذا كان تأخير الصرف راجعاً إلى عدم تقديم صاحب العمل المستندات المطلوبة منه في مواعيدها التزمت الهيئة بدفع ١٪ إلى المؤمن عليه ومادت على صاحب العمل بقيمة ما دفعته .

ويحدد وزير العمل بقراره بناء على اقتراح مجلس الإدارة المستندات المطلوبة من كل من المؤمن عليه وصاحب العمل في كل حالة .

مادة ٩٦ — مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٣٣ ، ١١٢ لا يجوز لكل من الهيئة وصاحب الشأن المنازعة في قيمة المعاش أو التعويض بعد مضي سنتين من تاريخ صرف التعويض أو مبلغ التأمين الإضافي وذلك فيما عدا حالات إعادة تسوية هذه المبالغ بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

الفصل الثاني

في المستحقين وشروط استحقاقهم

مادة ٩٧ — إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في نقاضى معاشات وفقاً للأنصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق اعتباراً من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة .

ويقصد بالمستحقين في المعاش :

(١) أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

(٢) أولاده ومن يعولهم من إخوته الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين وقت وفاته .

فإذا كانوا قد جاوزوها وكانوا في إحدى مراحل التعليم التي لا تتجاوز التعليم الجامعي أو العالي اعتبروا ضمن المستحقين للمعاش — بصفة مؤقتة — إلى أن يلقوا السادسة والعشرين أو تنتهي دراستهم أي التاريخين أقرب وذلك مع مراعاة حكم البند ٣ من المادة ١٠٠

وعند قطع استحقاق الطلبة في الحالات المتقدمة بما توزع المعاش على باقي المستحقين الموجودين وقت الوفاة .

(٣) أولاده ومن يعولهم من إخوته الذكور جاوزوا الحادية والعشرين وكانوا وقت وفاة المورث مصابين بمرض كامل يمنهم عن الكسب وتثبت حالة العجز في هذه الحالة بقرار من طبيب الهيئة .

(٤) الأراامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته ومن يعولهم من أخواته .

(٥) الوالدان .

ويشترط لاستحقاق الوالدة ألا تكون متزوجة من غير والد المتوفى كما يجب ألا يكون للأخوة

والأخوات والوالدين في حالة استحقاقهم دخل خاص يبادل قيمة ما يستحقونه في المعاش أو يزيد عليه فإذا نقص عما يستحق لهم أدى إليهم الفرق ويثبت عدم وجود دخل خاص وتحديد قيمته في حالة وجوده بإقرار المستحق مع شهادة إدارية تؤيد إقراره .

مادة ٩٨ — يستحق الأولاد في حالة وفاة الأم العاملة التعصيب المحدد في الجدول رقم (٣) المرافق كما يستحق الزوج في حالة وفاة زوجته التعصيب المحدد في الجدول المشار إليه إذا كان وقت وفاتها مصاباً بعجز كامل وبشرط ألا يكون له وقت الوفاة دخل يبادل استحقاقه في المعاش أو يزيد عليه .

فإذا نقص الدخل عما يستحقه ربط له معاش بمقدار الفرق وفي هذه الحالة يوزع باقي المعاش المستحق عن الزوجة على المستحقين في حدود الأنصبة الميئة بالجدول المذكور بافتراض عدم وجود الزوج .

مادة ٩٩ — لا تستحق أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش التي تم زواجه بها بعد بلوغه سن الستين وكذلك الأولاد المرزوقين من هذا الزواج أى معاش .

ولا يسرى الحكم المتقدم على مطلقة المؤمن عليه أو صاحب المعاش التي عقد عليها بعد سن الستين وكذلك في عصمته قبل بلوغ هذه السن كذلك على أولاده المرزوقين من هذا الزواج .

مادة ١٠٠ — يقطع المعاش المستحق :

(١) للأرامل والبنات والأخوات في حالة زواجهن أو وفاتهن .

(٢) للأم في حالة زواجها من غير والد المتوفى أو وفاتها .

(٣) للأولاد والإخوة الذكور في حالة بلوغهم الحادية والعشرين واستثناء من ذلك يستمر صرف المعاش إلى هؤلاء المستحقين في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان مستحق المعاش طالباً في إحدى مراحل التعليم التي لا تتجاوز لا التعليم الجامعي أو العالي ، وذلك إلى أن يتم السادسة والعشرين أو تنتهي دراسته أى التاريخين أقرب .

ويستمر صرف المعاش للطلبة الذين يلبثون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية السنة .

(ب) إذا كان مصاباً بعجز كامل يمنحه عن الكسب وذلك إلى أن يزول العجز وتثبت هذه الحالة وقت الاستحقاق بقرار من طبيب الهيئة .

وتمنح البنت أو الإخت ما كان يستحق لها من معاش إذا طلقت أو تطلقت بعد وفاة المؤمن

عليه أو صاحب المعاش خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج أو تاريخ الوفاة أيهما الحق وذلك دون الإخلال بحقوق باقي المستحقين من صاحب المعاش ، فإذا كان البنت أو الأخت دخل خاص خصم من معاشها ما يعادل مبلغ الدخل .

مادة ١٠١ - يقف صرف المعاش إلى المستحقين عن المؤمن عليه أو المستحقين عن صاحب المعاش إذا استخدموا في أى عمل وكان دخلهم منه يعادل المعاش أو يزيد عليه .
فإذا نقص هذا الدخل عما يستحقونه من معاش أدى إليهم الفرق .

ويعود حق هؤلاء في صرف معاش كاملاً أو جزء منه إذا انقطع هذا الدخل كله أو بعضه .
ويقف صرف المعاش بالنسبة إلى من اشتغلوا بالمهن التجارية أو غير التجارية المنتظمة بقوانين أو لوائح متى تبيث مزاولتهم المهنة مدة خمس سنوات ويعود حقهم في صرف المعاش متى تبيث تركهم المهنة وذلك اعتباراً من أول الشهر التالى لتأريخ ترك المهنة .

ولا يجوز الحصول على أكثر من معاش وفقاً لأحكام هذا القانون أو قوانين معاشات أخرى فإذا استحق لشخص واحد أكثر من معاش أدى إليه المعاش الأكبر .

مادة ١٠٢ - استثناء من أحكام حظر الجمع بين المعاش والدخل أو بين معاشين أو أكثر المخصوص عليها في هذا القانون يجوز الجمع في الحالات الآتية :

- (١) إذا لم يزد المجموع على عشرة جنيهات شهرياً .
- (٢) إذا كان المعاشان يستحقان عن والدين خاضعين لأحكام هذا القانون أو قوانين معاشات أخرى ، وكان مجموع الاستحقاق في المعاشين لا يتجاوز ٢٥ جنها شهرياً لكل مستحق .
- (٣) إذا لم يتجاوز مجموع أجر الزوجة من العمل أو معاشها والمعاش الذى يؤول إليها من زوجها ٢٥ جنها شهرياً .

فإذا زاد المجموع على القدر المنصوص عليه في البنود السابقة أدى من المعاش الأخير ما يكفل القدر المذكور .

مادة ١٠٣ - في حالة وقف المعاش أو قطعة يؤدى المعاش المستحق عن الشهر الذى وقع فيه سبب الوقف أو انقطع على أساس شهر كامل .

وفي حالة رد معاش بعض المستحقين على غيرهم من المستحقين يمدد ربط المعاش من أول الشهر التالى لتاريخ واقعة الاستحقاق .

مادة ١٠٤ - على المستحق في معاش الوفاة أو من يصرف باسمه ذلك المعاش إبلاغ الهيئة بكل تغيير فى أسباب الاستحقاق يؤدى إلى قطع المعاش أو وقفه أو خفضه وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

الباب التاسع

في استبدال المعاشات

مادة ١٠٥ — يجوز للهيئة أن تستبدل تقودا بحقوق أصحاب المعاشات في معاشاتهم ويمدد رأس مال المعاش المستبدل وفقا للجدول رقم (٧) المرافق ويكون استبدال المعاشات في حدود نصف قيمتها على ألا يقل المتبقى من المعاش بعد الاستبدال عن ستة جنيهات .

ويتم الاستبدال وفقا للشروط والأوضاع وفي الحالات التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .

ويجوز للمستبدل في أى وقت أن يطلب وقف العمل بالاستبدال ويتضمن قرار رئيس الجمهورية المشار إليه في الفقرة السابقة الشروط المتعلقة بذلك والمبالغ التي ترد إلى الهيئة في هذه الحالة .

مادة ١٠٦ — يعتبر الاستبدال قائما ابتداء من تاريخ قبول تقدير رأس المال ويقتطع القسط مقدما من المعاش طبقا للأوضاع التي يحددها قرار رئيس الجمهورية المشار إليه في المادة السابقة .

مادة ١٠٧ — المستحقون عن أصحاب المعاش الذين استبدلوا جزءا من معاشهم يسوى استحقاقهم على أساس أن عائلهم لم يستبدل شيئا من معاشه .

مادة ١٠٨ — لا يجوز للمستحقين عن صاحب المعاش استبدال معاشاتهم .

الباب العاشر

أحكام عامة

مادة ١٠٩ — إذا أعيد صاحب معاش إلى الخدمة في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو في إحدى الوظائف التابعة لأحكام هذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه .

ومع ذلك يجوز الجمع بين الأجر والمعاش وفقا للأوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١١٠ — تصرف عند وفاة صاحب المعاش منحة يكون تحديدها وتوزيعها وصرفها طبقا لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

كما تصرف لأرملة صاحب المعاش نفقات جنازته بواقع معاش شهر بعد أدنى قدره خمسة جنيهات فإذا لم توجد أرملة صرفت لأرشد أولاده أو إلى أى شخص يثبت قيامه بصرف نفقات الجنازة .

مادة ١١١ - تثبت حالات العجز المشار إليها في هذا القانون بشهادة من طبيب الهيئة يعين شكلها وبإتائها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

ويوقع الكشف الطبي على مستحقي المعاش في حالات العجز وفقاً لأحكام المواد ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ في المواعيد التي يحددها طبيب الهيئة .

ويستمر صرف المعاش عن الشهر الذي تحدد لتوقيع الكشف الطبي والشهر التالي له .

ويثبت الحق نهائياً في المعاش متى قرر طبيب الهيئة عدم إمكان الشفاء .

مادة ١١٢ - لكل من الهيئة وللمؤمن عليه أو صاحب معاش العجز أن يطلب إعادة النظر في ثبوت عجزه الكامل وفقاً لأحكام التحكيم الطبي المشار إليه في تأمين إصابات العمل .

مادة ١١٣ - تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة وذلك على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلي في السنتين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل .

فلذا لم تثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الخدمة والأجور ربط المعاش أو التعويض على أساس مدة الخدمة والأجر غير المتنازع عليهما .

ويؤدى المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى للأجور في حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر .

مع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين السابقتين والمادة (١٧) يكون للهيئة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة وفوائدها تأخيرها .

مادة ١١٤ - على صاحب العمل أن يعلق في أماكن العمل الشهادة المعلقة على سداد اشتراكه في الهيئة ويصدر بتحديد البيانات الخاصة بهذه الشهادة قرار من مجلس الإدارة .

وعلى الهيئة إعطاء أصحاب الأعمال تلك الشهادات مقابل مائة مليم عن كل شهادة أو مستخرج منها .

وعلى الجهات الحكومية التي تختص بصرف تراخيص أو شهادات معينة لأصحاب الأعمال أن تعلق صرف هذه التراخيص أو تجديدها على قيام طالبا بتقديم الشهادة المذكورة أو مستخرج منها .

مادة ١١٥ - على الهيئة إعطاء بطاقة تأمين لكل مؤمن عليه دون مقابل ويؤدى رسم قدره مائة مليم عند طلب بدل فاقد .

مادة ١١٦ — لرئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يقرر زيادة المزايا المنصوص عليها في هذا القانون أو إضافة مزايا جديدة في الحدود التي يسمح بها المركز المالي للهيئة .
مادة ١١٧ — يحدد بقرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة الشروط والأوضاع المتعلقة بصرف مبالغ التعويضات والمعاشات ومبالغ التأمين الإضافية وذلك مع عدم التقيد بأحكام قانون الولاية على المال .

مادة ١١٨ — لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه في الهيئة إلا لدين النفقة أو لدين الهيئة وبما لا يجاوز الربع ، وتكون الأفضلية لدين النفقة .

كما لا يجوز الحجز على مستحقات صاحب المعاش أو المستحقين عنه إلا لدين النفقة أو لدين الهيئة وفي الحدود المشار إليها في الفقرة السابقة .
مادة ١١٩ — لا تقبل دعوى المطالبة بمستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه إلا إذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الأداء .

ويستبرأ إجراء تقوم به أى جهة من الجهات الإدارية في مواجهة الهيئة بالنسبة لحقوق المؤمن عليهم أو للمستحقين عليهم قاطعاً لتتقدم .

مادة ١٢٠ — تعنى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفضها الهيئة أو المؤمن عليهم أو المستحقون عنهم طبقاً لأحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه الاستعجال وللحكمة في جميع الأحوال الحكم بتنفيذ المؤقت وبلا كفالة ولها في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافقها بالمصروفات كلها أو بعضها .

مادة ١٢١ — تعنى رؤوس الأموال المستبعدة والتعويضات ومبالغ التأمين الإضافية والمعونات التي تؤديها الهيئة من الخضوع للرسوم والضرائب بسائر أنواعها .
وتعنى كذلك المعاشات التي تؤديها الهيئة من الخضوع للضرائب والرسوم فيما عدا الضريبة العامة على الإيراد .

كما تعنى قيمة الاشتراكات المتقطعة من أجر المؤمن عليهم من المبالغ التي تربط عليها الضريبة على كسب العمل .

مادة ١٢٢ — تعنى الاشتراكات والاستشارات والمستندات والبطاقات والقرود والمخالفات والشهادات والمطبوعات والتقارير والمحرمات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفعة .

مادة ١٢٣ — تعنى أموال الهيئة الثابتة والمتحركة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من

جميع الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى في الجمهورية السورية المتحدة .

كما تنفي العمليات التي تباشرها الهيئة من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين .

مادة ١٢٤ - يكون للبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية .

والهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق المحجز الإداري .

ويجوز لها تسييط هذه المبالغ كلها أو بعضها على مدة لا تتجاوز عدد سنوات التخلف عن أدائها وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الإدارة .

ويجوز بموافقة وزير العمل أو من يتيه تسييط هذه المبالغ على مدد أطول لأسباب قوية مبررة .

مادة ١٢٥ - فضلا عن أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني تقطع مدة التقادم أيضا بالتنبيه على صاحب العمل بأداء المبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى هذا القانون وذلك بموجب كتاب موصى عليه مع علم الوصول يتضمن بياناً بقيمة هذه المبالغ .

ولا يسرى التقادم في مواجهة الهيئة بالنسبة لصاحب العمل الذي لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل عماله أو بعضهم إلا من تاريخ علم الهيئة بالتحاقهم لديه ، ويسقط حق صاحب العمل في استرداد المبالغ المدفوعة منه بالزيادة بانقضاء سنتين من تاريخ الدفع .

مادة ١٢٦ - على كل صاحب عمل أن يقدم للهيئة الكشف والبيانات والإخطارات والاستمارات وأن يحتفظ لديه بالسجلات والسجلات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون وذلك وفقاً للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

وعليه كذلك أن ينفيء لكل من المؤمن عليهم ملفاً خاصاً بالتأمينات الاجتماعية يودع فيه المستندات التي يحددها القرار المشار إليه .

وعليه أيضاً موافاة مكتب الهيئة المختصة بأسماء العاملين لديه الذين تنتهي خدمتهم بسبب بلوغ سن التقاعد قبل موعد إتمام الخدمة بثلاثة أشهر على الأقل .

مادة ١٢٧ - على كل صاحب عمل يعمل لديه عادة خمسون عاملاً فأكثر أن يهده إلى موظف أو أكثر بأعمال التأمينات الاجتماعية .

مادة ١٢٨ - لا يمنع من الوفاء بجميع مستحقات الهيئة حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها

أو إفلاسها أو إدماجها في غيرها أو انتقالها بالإرث أو بالوصية أو الهبة أو البيع أو التزول أو غير ذلك من التصرفات .

ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم الهيئة .

على أنه في حالة أبولة المفقاة بالإرث فتكون مسئولية الخلف التضامنية في حدود ما آل إليه من تركه .

مادة ١٢٩ - يكون لمن تندبه الهيئة من موظفيها الحق في دخول محال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والمغائر والأوراق والمحركات والمستندات والملفات التي تتعلق بتنفيذ القانون .

وعلى الجهات الحكومية والإدارية موافقة الهيئة بكافة البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ١٣٠ - على الموظفين العموميين المختصين بتوثيق عقود الزواج ، وعلى مكاتب السجل المدني كل فيما يخصه إخطار الهيئة بمحالات الزواج التي تتم بين مستحقات المعاشات وحالات الوفاة التي تقع بين من يحصلون على معاشات من الهيئة ، ويجب أن يتم الإخطار في الحالين فوراً وأن يشمل الإخطار اسم من يصرف المعاش واسم من يستحق عنه المعاش وجهة الصرف التي كان يصرف منها معاشه .

مادة ١٣١ - على المصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والمؤسسات والهيئات والشركات وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون أحد أصحاب المعاشات أو أحد المستحقين في المعاش من يحصلون على معاشات وفقاً لأحكام هذا القانون أو ينظروا الهيئة باسم من يستخدمونه منهم وتاريخ اتحاقه بالعمل ومقدار أجره والجهة التي يصرف منها معاشه .

الباب الحادى عشر

العقوبات

مادة ١٣٢ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المواد التالية عن الجرائم المشار إليها فيها .

مادة ١٣٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً واحداً وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تواطأ عن طريق إخطار بيانات خاطئة الحصول على تمريض أو معاش دون وجه حق له أو لنهذه من الهيئة .

مادة ١٣٤ — يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش كل من يخالف أحكام المواد ١٣، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٦١، ٦٩، ٧٤، ١٠٤، ١٢٦ .

مادة ١٣٥ — يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون ولم يقم بالاشتراك في الهيئة عن أى من عماله .

ويعاقب بذات العقوبة كل صاحب عمل يخالف حكم الفقرة الثانية من المادة (٤) ويتحكم المحكمة من تلقاء ذاتها بإلزام صاحب العمل المخالف بأن يدفع للعالم قيمة ما تحملوه في نفقات التأمين .

وتتعدد الغرامة في جميع الأحوال بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا تتجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه عن المخالفة الواحدة .

مادة ١٣٦ — يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش كل من يخالف أحكام المادة (٨٩) .

وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا تتجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه عن المخالفة الواحدة .

فإذا استمرت المخالفة مدة تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تحرير محضرها جاز زيادة هذه الغرامة بحيث لا تتجاوز عشرة أمثالها .

وتقتضى المحكمة من تلقاء ذاتها بما يكون مستحقاً للؤمن عليه أو للمتخفين عنه .

مادة ١٣٧ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أفشى من موظفي الهيئة سراً من أسرار الصناعة أو غير ذلك من أساليب العمل التي يكون قد اطلع عليها بحكم المادة (١٢٩) .

مادة ١٣٨ — لا يجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية كما لا يجوز الالتجاء إلى الظروف القضائية المخففة لنزول بالحد الأدنى للعقوبة .

مادة ١٣٩ — تقول إلى الهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية جميع المبالغ المحكوم بها على مخالفة أحكام هذا القانون ويكون الصرف منها في الأوجه التي يحددها قرار من وزير العمل .

جدول رقم ١

جدول أمراض للهنة

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ويشمل ذلك :</p> <p>تداول الخامات المحتوية على الرصاص . صب الرصاص القديم والزنك القديم (النخردة) فى سبائك . العمل فى صناعة الأدوات من سبائك الرصاص أو الرصاص القديم (النخردة) . العمل فى صناعة مركبات الرصاص . صهر الرصاص . تحضير واستعمال ميناء الخزف المحتوية على الرصاص . التليج بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق المحتوية على الرصاص . تحضير واستعمال البويات أو الألوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص ... الخ</p> <p>وكذا أى عمل يستدعى التمرض لغبار أو أبخرة الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p>
٢	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التمرض لغبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p> <p>ويشمل ذلك :</p> <p>العمل فى صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية وتحضير المادة الخام فى صناعة التيجات وعمليات التذهيب واستخراج الذهب وصناعة المفرقات الزئبقية ... الخ .</p>

(تابع) جدول رقم ١

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٣	التسمم بالزرنينخ ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزرنينخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزرنينخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : العمليات التى يتولد فيها الزرنينخ أو مركباته . وكذا العمل فى إنتاج أو صناعة الزرنينخ أو مركباته .
٤	التسمم بالانتيمون ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٥	التسمم بالفسفور ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٦	التسمم بالبنزول أو مثيلاته أو مركباته الأليفاتية أو الأروماتية أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو غبارها .
٧	التسمم بالمنجنيز ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : العمل فى استخراج أو تحضير المنجنيز أو مركباته ومنها وتعبئتها ... الخ

(تابع) جدول رقم ١

رقم مسلسل	نوع المرض	الميليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٨	التسمم بالكبريت ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعى التعرض لابخرة أو غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : التعرض للمركبات الغازية وغير الغازية للكبريت ... الخ .
٩	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات	كل عمل يستدعى تحضير أو تولد استعمال أو تداول الكروم أو حمض الكروميك أو كرومات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تحتوي عليها .
١٠	التأثر بالنيكل أو ما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح	كل عمل يستدعى تحضير أو تولد استعمال أو تداول النيكل أو مركباته أو أية مادة تحتوي على النيكل أو مركباته . ويشمل ذلك : التعرض لغاز كربونيل النيكل .
١١	التسمم بأول أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات	كل عمل يستدعى التعرض لأول أكسيد الكربون . ويشمل ذلك : عمليات تحضيره أو استهلاكه وتولده كما يحدث في الجرافات وقطان الطوب والجير ... الخ .
١٢	التسمم بحامض السيانور ومركباته وما ينشأ من ذلك من مضاعفات	كل عمل يستدعى تحضير أو استعمال أو تداول حامض السيانور أو مركباته وكذا كل عمل يستدعى التعرض لابخرة أو رذاذ الحامض أو مركباته أو أثرها أو المواد المحتوية عليها .

(تابع) جدول رقم ١

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١٣	التسمم بالكور والفلور والبروم ومركباتها	كل عمل يستدعي تحضير أو استعمال أو تداول الكلور أو الفلور أو البروم أو مركباتها وكذا أى عمل يستدعي التعرض لتلك المواد ولا ينجرتها أو غبارها .
١٤	التسمم بالبرول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته	كل عمل يستدعي تداول استعمال البرول أو غازاته أو مشتقاته وكذا أى عمل يستدعي التعرض لتلك المواد صلبة كانت أو سائلة أو غازية
١٥	التسمم بالكور وفرم ورايع كلورور الكريون	أى عمل يستدعي استعمال أو تداول الكلور وفرم أو رايك كلورور الكريون وكذا أى عمل يستدعي التعرض لانبجرتها أو الانبجرة المحتوية عليها .
١٦	التسمم برايك كلورور والإئين وثالث كلورور الإئين والمشتقات الهالوجيلية الأخرى للركبات الإيدروكرويونية من المجموعة الأليفاتية .	أى عمل يستدعي استعمال أو تداول هذه المواد والتعرض لانبجرتها أو الانبجرة المحتوية عليها .
١٧	الأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الإشعاعي أو أشعة X	أى عمل يستدعي التعرض للراديوم أو أية مادة أخرى ذات نشاط إشعاعي أو أشعة اكس .
١٨	سرطان الجلد الأول والثبات وتقرحات الجلد والعيون المزمنة	أى عمل يستدعي استعمال أو تداول أو التعرض للقطران أو الزيت أو البيتومين أو الزيوت المعدنية (بما فيها البارافين) أو الفلور أو أى مركبات أو منتجات أو متخلقات هذه المواد وكذا التعرض لأي مادة مهيجة أخرى صلبة أو سائلة أو غارية .

تابع الجدول رقم ١

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١٩	تأثر العين من الحرارة وما ينشأ عنه من مضاعفات .	أى عمل يستدعى التعرض التكرار أو للتوصل للوهج أو الإشعاع الصادر عن الزجاج للصهور أو للمعادن المحمية أو للتصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يؤدى إلى تلف بالعين أو ضعف بالإبصار .
٢٠	أمراض الغبار الرئوية (نوموكونيوزس) التي تنشأ عن : (١) غبار السلك (سليكويز) (٢) غبار الأسبتوس (أسبتوزس) (٣) غبار القطن (بيسيتوزس)	أى عمل يستدعى التعرض لغبار حديث التولد لمادة السليكا أو المواد التي تحتوى على مادة السليكا بصفة تزيد على ٥٪ كالعمل فى المناجم والمحاجر أو تحت الأحجار أو معها أو فى صناعة المسننات الحجرية أو تليع المعادن بالرمال أو أية أعمال أخرى تستدعى نفس الغرض . وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار الأسبتوس وغبار القطن للوجبة ينشأ عنها هذه الأمراض .
٢١	الحجرة الخبيثة (أثرأكس)	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تداول ريمها أو أجزاء منها بما فى ذلك المجلود والحوافر والقرون والشعر . ويدخل فى ذلك أعمال الشحن والتفريغ والنقل لهذه الأجزاء .
٢٢	السقاوة	وكل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتداول ريمها أو أجزاء منها .
٢٣	مرض الدرن	العمل فى المستشفيات المختصة لعلاج هذا المرض .
٢٤	أمراض الخبيثات الممدية	العمل فى المستشفيات المختصة لعلاج هذه الخبيثات .
٢٥	التسمم بالبريليوم	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذا المنصر أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢٦	التسمم بالسيليكون	وكذا أى عمل يستدعى التعرض لنياره أو أبخرته أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢٧	مرض التيسون	العمل على أعماق تحت سطح الماء .

جدول رقم ٢

بتقدير درجات العجز في حالات التقاعد العنوي

أولا :

رقم مسلسل	العجز المختلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
١	بتر الذراع الأيمن إلى الكتف . . .	٪٨٠
٢	” ” ” إلى ما فوق الكوع . . .	٪٧٥
٣	” ” ” تحت الكوع . . .	٪٦٥
٤	” ” ” الأيسر إلى الكتف . . .	٪٧٠
٥	” ” ” إلى ما فوق الكوع . . .	٪٦٥
٦	” ” ” تحت الكوع . . .	٪٥٥
٧	الساق فوق الركبة	٪٦٥
٨	الساق تحت الركبة	٪٥٥
٩	العصم الكامل	٪٥٥
١٠	فقد العين الواحدة	٪٣٥
		أيسر
		أيمن
١١	بتر الإبهام	٪٢٥
	بتر السلامة الطرفية للإبهام . . .	٪١٨
	بتر السبابة	٪١٠
١٢	بتر السلامة الطرفية للسبابة . . .	٪٥
	بتر السلاميتين الطرفية والوسطى للسبابة .	٪٨
	بتر الوسطى	٪٨
١٣	بتر السلامة الطرفية الوسطى . . .	٪٤
	بتر السلاميتين الوسطى والطرفية . . .	٪٦
	بتر أصبع بخلاف السبابة والإبهام والوسطى	٪٥
١٤	بتر السلامة الطرفية	٪٢ ¼
	بتر السلاميتين الطرفيتين	٪٤

تابع الجدول رقم ٢

رقم مسلسل	العجز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
١٥	بتر اليد اليمنى عند المصمم	٦٠ ٪
١٦	بتر اليد اليسرى عند المصمم	٥٠ ٪
١٧	بتر القدم مع عظام الكاحل	٤٥ ٪
١٨	بتر القدم دون عظام الكاحل	٢٥ ٪
١٩	بتر رؤوس مشعلات القدم كلها	٣٠ ٪
٢٠	بتر الأصبع والمشطية الخامسة للقدم	١٠ ٪
٢١	بتر لإبهام القدم وعظمة مشطه	١٠ ٪
٢٢	بتر لإبهام القدم أو السبابة	٥ ٪
٢٣	بتر السلامة الطرفية لإبهام القدم	٤ ٪
٢٤	بتر السلامة الطرفية لسبابة القدم	٣ ٪
٢٥	بتر أصبع القدم بخلاف السبابة والإبهام	٣ ٪

ويراعى فى تقدير درجات العجز فى حالات الفقد المضمون ما يأتى :

(١) أن تكون الجراحة قد التأمت التاماً كاملاً دون تخلف أية مضاعفات أو معوقات لحركات المفاصل المتبقية ، كالتندبات أو التليفات أو التكتلات أو الإلتهابات أو المضاعفات الحسية أو غيرها وتزداد درجات العجز بما لما يتخلف من هذه المضاعفات .

(٢) فى حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة المسببة للعجز والمضاعفات فى الشهادة الطبية كما تحدد درجات الإعاقة فى كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة إلى القواعد الأصلية .

(٣) فى حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها .

(٤) إذا كان اللصاب أعسر قدرت درجات عجزه الناشئة عن إصابات الطرف العلوى الأيمن بذات النسب المقررة لهذا العجز فى الطرف الأيمن .

(٥) إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم الميمنة أعلاه عجزاً كلياً مستديماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العجز فى حكم المفقود وإذا كان ذلك العجز جزئياً قدرت نسبته بما لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته .

(٦) فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في البند ٣ (المادة ٢٠) إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم المبينة بالجدول فدرت النسبة المئوية لدرجة العجز في حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتعداها .

ثانياً - في حالات فقد الإبصار :

درجة العجز في العين المصابة (٤)	نسبة فقد الإبصار (٣)	نسبة قوة الإبصار (٢)	درجة الإبصار (١)
—	—	١٠٠.٠	٦/٦
٢٠.٩٠	٨.٥	٩١.٥	٩/٦
٥٠.٧٤	١٦.٤	٨٣.٦	١٢/٦
١٠٠.٥٣	٣٠.٠	٦٩.٩	١٨/٦
١٤٠.٥٢	٤١.٥	٥٨.٥	٢٤/٦
٢٤٠.٠٠	٦٠.٠	٤٠.٠	٣٦/٦
٢٨٠.٠٠	٨٠.٠	٢٠.٠	٦٠/٦
٣٠٠.١٠	٨٦.٠	١٤.٠	٦٠/٥
٣٢٠.١٣	٩١.٠	٨.٢	٦٠/٤
٣٤٠.٢٦	٩٧.٩	٢.١	٦٠/٣
٣٤٠.٧٩	٩٩.٤	٠.٦	٦٠/٢
٣٥٠.٠٠	١٠٠.٠	—	٦٠/١
			فأقل

ويراعى في تقدير درجات العجز المتخفف عن فقد الإبصار ما يأتي :

(١) أن تقدر درجة العجز الناشئ من ضعف إبصار العين بواقع الفرق بين درجة العجز المقابلة لدرجة إبصار العين قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل يوضح درجة إبصار تلك العين قبل الإصابة (عمود ٤) .

(٢) وفي حالة عدم وجود سجل بحالة الإبصار قبل الإصابة تعتبر أن العين كانت سليمة ٦/٦

(٣) مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى في حالة إصابة العين الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقاً لنسبة فقد الإبصار بها على اعتبار أن الإبصار الكامل لتلك العين ١٠٠٪ (عمود ٣) .

(٤) في حالة فقد إبصار العين الوحيدة تعتبر الحالة عجزاً كاملاً .

(٥) مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى في حالة الإبصار بكلا العينين أن تقدر درجة العجز على أساس نصف مجموع الإبصار في كل منهما أى باعتبار أن الإبصار لكل عين ٥٠٪ (عمود ٣) .

جدول رقم ٣

الترتيب	الأنصبة المستحقة في الماش				المستحقين
	الأخوة	الوالدين	الأولاد	الأرامل	
١	—	—	$\frac{1}{2}$ (نصف)	$\frac{1}{2}$ (نصف)	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وأكثر من ولد .
٢	—	$\frac{1}{6}$ (سدس)	$\frac{1}{3}$ (ثلث)	$\frac{1}{2}$ (نصف)	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وولد واحد والدين .
٣	—	—	$\frac{1}{3}$ (ثلث)	$\frac{1}{2}$ (نصف)	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وولد واحد . . .
٤	—	$\frac{1}{6}$ (سدس)	$\frac{1}{3}$ (نصف)	$\frac{1}{3}$ (ثلث)	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وأكثر من ولد والدين مستحقين .
٥	—	$\frac{1}{6}$ (سدس)	—	$\frac{1}{2}$ (نصف)	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق والدين مع عدم وجود أولاد
٦	—	$\frac{1}{6}$ (سدس)	$\frac{2}{3}$ (ثلثان)	—	أكثر من ولد والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق
٧	—	$\frac{1}{6}$ (سدس)	$\frac{1}{2}$ (نصف)	—	ولد واحد والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق
٨	—	$\frac{1}{3}$ (ثلث)	—	—	والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق . . .
٩	$\frac{1}{6}$ (سدس)	—	—	—	أخ أو أخت مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق ولا أولاد ولا والدين .
١٠	$\frac{1}{3}$ (ثلث) بالتساوي	—	—	—	أكثر من أخ أو أخت مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق ولا أولاد ولا والدين .

ملاحظات :

(١) في حالة زواج أو وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشاً يؤول نصيبها إلى أولاد صاحب المعاش الذين يتقاضون معاشات وقت زواجها أو وفاتها ويوزع بينهم بالتساوي وبشرط ألا يجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) ويسرى هذا الحكم على الزوج المستحق في حالة وفاته .

(٢) إذا قل ما يمنح للوالدين في الحالة رقم (٤) عن السدس نتيجة وجود دخل يرد الباقي إلى الأرملة .

(٣) عند وفاة أحد الوالدين في الحالة رقم (٤) يؤول نصيبه إلى الأرملة فإذا كانت قد توفيت أو تزوجت آل هذا النصيب إلى الأولاد على ألا يجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) .

(٤) يشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات معاشاً أن يثبت إعالة المورث إياهم أثناء حياته سواء أكانت إعالة كلية أو جزئية .

جدول رقم ٤
بيان نسبة مبالغ التأمين

نسبة مبلغ التأمين	السن	نسبة مبلغ التأمين	السن
٪ ١٤٠	حتى سن ٤٤ سنة	٪ ٢٦٧	حتى سن ٢٥ سنة
٪ ١٢٣	٤٥	٪ ٢٦٠	٢٦
٪ ١٢٧	٤٦	٪ ٢٥٣	٢٧
٪ ١٢٠	٤٧	٪ ٢٤٧	٢٨
٪ ١١٣	٤٨	٪ ٢٤٠	٢٩
٪ ١٠٧	٤٩	٪ ٢٣٣	٣٠
٪ ١٠٠	٥٠	٪ ٢٢٧	٣١
٪ ٩٣	٥١	٪ ٢٢٠	٣٢
٪ ٨٧	٥٢	٪ ٢١٣	٣٣
٪ ٨٠	٥٣	٪ ٢٠٧	٣٤
٪ ٧٣	٥٤	٪ ٢٠٠	٣٥
٪ ٦٧	٥٥	٪ ١٩٣	٣٦
٪ ٦٠	٥٦	٪ ١٨٧	٣٧
٪ ٥٣	٥٧	٪ ١٨٠	٣٨
٪ ٤٧	٥٨	٪ ١٧٣	٣٩
٪ ٤٠	٥٩	٪ ١٦٧	٤٠
٪ ٣٣	٦٠	٪ ١٦٠	٤١
٪ ٢٥	حتى سن ٦٢ سنة	٪ ١٥٣	٤٢
٪ ٢٠	حتى سن ٦٥ سنة	٪ ١٤٧	٤٣

ملاحظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم ٥

بتحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش

المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل ١٠ جنيهات من الأجر الشهرى	السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل ١٠ جنيهات من الأجر الشهرى	السن
١٠٠٨٠٠	حتى ٤١	١٠٠٥٠٠	حتى ٢٠
١٠٠٩٢٠	٤٢	١٠٠٥٠٠	٢١
١١٠٠٦٠	٤٣	١٠٠٥٠٠	٢٢
١١٠٢١٠	٤٤	١٠٠٥٠٠	٢٣
١١٠٣٧٠	٤٥	١٠٠٥٠٠	٢٤
١١٠٥٣٠	٤٦	١٠٠٥٠٠	٢٥
١١٠٧١٠	٤٧	١٠٠٥٠٠	٢٦
١١٠٩٠٠	٤٨	١٠٠٥٠٠	٢٧
١٢٠١١٠	٤٩	١٠٠٥٠٠	٢٨
١٢٠٣٢٠	٥٠	١٠٠٥٠٠	٢٩
١٢٠٥٥٠	٥١	١٠٠٥٠٠	٣٠
١٢٠٧٩٠	٥٢	١٠٠٥٠٠	٣١
١٣٠٠٥٠	٥٣	١٠٠٥٠٠	٣٢
١٣٠٣٣٠	٥٤	١٠٠٥٠٠	٣٣
١٣٠٦٣٠	٥٥	١٠٠٥٠٠	٣٤
١٣٠٩٥٠	٥٦	١٠٠٥٠٠	٣٥
١٤٠٢٦٠	٥٧	١٠٠٥٠٠	٣٦
١٤٠٦٧٠	٥٨	١٠٠٥٠٠	٣٧
١٥٠٠٨٠	٥٩	١٠٠٥٠٠	٣٨
١٥٠٦٣٠	٦٠	١٠٠٥٨٠	٣٩
—	فأكثر	١٠٠٦٩٠	٤٠

ملاحظات :

- (١) في حساب السن تعتبر كمور السنة سنة كاملة .
- (٢) يحسب المبلغ المستحق على المؤمن عليه على أساس منه وأجره في تاريخ ارتفاعه بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ .
- (٣) يقرب رأس المال المحسوب وفقاً لهذا الجدول في جميع الحالات إلى أقرب جنيه صحيح

جدول رقم ٦

بتحديد الأقساط الشهرية التي تقتطع من الأجر في حالة اختيار
المؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط

السنة في تاريخ بدء الأداء		بمجموع الأقساط المفروضة أداؤها في حالة السداد حتى بلغ من الستين مقابل ١٠٠ ج من المبلغ المستحق		السنة في تاريخ بدء	
مليم	جنيه	في تاريخ بدء الاداء	بمجموع الأقساط المفروضة أداؤها في حالة السداد حتى بلغ من الستين مقابل ١٠٠ ج من المبلغ المستحق	مليم	جنيه
حتى ٢٠	٤٠٠	٤١ حتى	٢١٩	٢٠٠	١٥٥
٢١	—	٤٢	٢١٦	٥٠٠	١٥٢
٢٢	٨٠٠	٤٣	٢١٢	٧٠٠	١٤٩
٢٣	٥٠٠	٤٤	٢٠٩	٩٠٠	١٤٦
٢٤	٣٠٠	٤٥	٢٠٦	١٠٠	١٤٤
٢٥	١٠٠	٤٦	٢٠٣	٣٠٠	١٤١
٢٦	٩٠٠	٤٧	١٩٩	٥٠٠	١٣٨
٢٧	٧٠٠	٤٨	١٩٧	٧٠٠	١٣٥
٢٨	٦٠٠	٤٩	١٩٣	٩٠٠	١٣٢
٢٩	٦٠٠	٥٠	١٩٠	١٠٠	١٣٠
٣٠	٥٠٠	٥١	١٨٧	٣٠٠	١٢٧
٣١	٤٠٠	٥٢	١٨٤	٥٠٠	١٢٤
٣٢	٤٠٠	٥٣	١٨١	٦٠٠	١٢١
٣٣	٤٠٠	٥٤	١٧٨	٧٠٠	١١٨
٣٤	٤٠٠	٥٥	١٧٥	٨٠٠	١١٥
٣٥	٥٠٠	٥٦	١٧٢	٨٠٠	١١٢
٣٦	٦٠٠	٥٧	١٦٩	٧٠٠	١٠٩
٣٧	٧٠٠	٥٨	١٦٦	٦٠٠	١٠٦
٣٨	٨٠٠	٥٩	١٦٣	٣٠٠	١٠٣
٣٩	٩٠٠	٦٠	١٦٠	—	١٠٠
٤٠	١٠٠	—	١٥٨	—	—

ملاحظات :

- (١) في حساب السن تعتبر كمور السنة سنة كاملة .
- (٢) لحساب القسط الشهري يضم مجموع الأقساط المفروضة أداؤها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ من الستين .
- (٣) تقرب قيمة القسط الشهري الناتج من تطبيق هذا الجدول إلى آخر قروش .

جدول رقم (٧)

رأس المال المقابل لمعاش مستبدل قدره جنيه واحد

للمدة ٢٠ سنة		للمدة ١٠ سنوات		مدى الحياة		النسب
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	حتى ٤٠
١٣٣	٨٠٠	٨٨	١٠٠	١٥٩	٢٠٠	٤١
١٣٢	—	٨٧	٩٠٠	١٥٦	٨٠٠	٤٢
١٣٢	—	٨٧	٧٠٠	١٥٤	٣٠٠	٤٣
١٣١	—	٨٧	٤٠٠	١٥١	٦٠٠	٤٤
١٢٩	٨٠٠	٨٧	١٠٠	١٤٨	٩٠٠	٤٥
١٢٨	٥٠٠	٨٦	٧٠٠	١٤٦	٢٠٠	٤٦
١٢٧	١٠٠	٨٦	٣٠٠	١٤٣	٣٠٠	٤٧
١٢٥	٦٠٠	٨٥	٩٠٠	١٤٠	٢٠٠	٤٨
١٢٣	٩٠٠	٨٥	٤٠٠	١٣٧	٣٠٠	٤٩
١٢٢	٢٠٠	٨٤	٩٠٠	١٣٤	٢٠٠	٥٠
١٢٠	٢٠٠	٨٤	٣٠٠	١٣١	—	٥١
١١٨	٢٠٠	٨٣	٦٠٠	١٢٧	٧٠٠	٥٢
١١٦	—	٨٢	٩٠٠	١٢٤	٤٠٠	٥٣
١١٣	٧٠٠	٨٢	٢٠٠	١٢١	—	٥٤
١١١	٢٠٠	٨١	٣٠٠	١١٧	٦٠٠	٥٥
١٠٨	٧٠٠	٧٠	٤٠٠	١١٤	٢٠٠	٥٦
١٠٦	—	٧٩	٤٠٠	١١٠	٧٠٠	٥٧
١٠٣	٣٠٠	٧٨	٤٠٠	١٠٧	٢٠٠	٥٨
١٠٠	٤٠٠	٧٧	٢٠٠	١٠٣	٧٠٠	٥٩
٩٧	٤٠٠	٧٥	٩٠٠	١٠٠	٢٠٠	٦٠
٩٤	٣٠٠	٧٤	٥٠٠	٩٦	٦٠٠	

تابع الجدول رقم ٧

السنة		مدى الحياة		لمدة ١٠ سنوات		لمدة ٢٠ سنة	
حليم	جنيه	حليم	جنيه	حليم	جنيه	حليم	جنيه
حتى ٦١	—	٩٣	١٠٠	٧٣	٧٣		
٦٢	٥٠٠	٨٩	٥٠٠	٧١	٥٠٠		
٦٣	٩٠٠	٨٥	٩٠٠	٦٩	٩٠٠		
٦٤	٥٠٠	٨٢	١٠٠	٦٨	١٠٠		
٦٥	١٠٠	٧٩	٤٠٠	٦٦	٤٠٠		
٦٦	٧٠٠	٧٥	٦٠٠	٦٤	٦٠٠		
٦٧	٥٠٠	٧٢	٧٠٠	٦٢	٧٠٠		
٦٨	٣٠٠	٦٩	٨٠٠	٦٠	٨٠٠		
٦٩	٢٠٠	٦٦	٩٠٠	٥٨	٩٠٠		
٧٠	٢٠٠	٦٣	٩٠٠	٥٦	٩٠٠		

ملاحظات :

(١) حساب السن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة .

(٢) يراعى في حساب السن الإضافة التي تقررها الهيئة الطبية المختصة وفقا للحالة الصحية لطالب الاستبدال وتظل نتيجة الكشف الطبي صالحة لإتمام إجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور الهيئة الطبية المختصة .

(٣) لا يجوز الاستبدال لمن تقرر الهيئة الطبية المختصة أن صحته من نوع ردي .

(٤) لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سنة بمرأاة ما جاء بالبند (٢) سبعين سنة للاستبدال مدى الحياة أو لمدة ١٠ سنوات وستين سنة للاستبدال لمدة ٢٠ سنة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٦٤ لسنة ١٩٦٤

بشأن الإعفاء من الضريبة على المهن غير التجارية للمشتغلين بالفن
من مطربين وعازفين وملحنين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاضلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى
الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يعنى ٢٥٪ من الأرباح الصافية بالنسبة لأرباح المهن غير التجارية للمشتغلين بالفن
من مطربين وعازفين وملحنين وكذا المشتغلين بالتمثيل والإخراج والتصوير السينمائي وتأليف
المصنفات الفنية من الضريبة على المهن غير التجارية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
المشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أرباح سنة ١٩٦٣ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

(١) نفس بالجريدة الرسمية العدد ٦٧ في ٢٧ من مارس ١٩٦٤ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ٦٥ لسنة ١٩٦٤

بشأن بعض الأحكام الخاصة بتفكيكات المجالس المحلية

باسم الأمة ؛

رئيس الجمهورية ؛

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي ؛

وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١- يشترط في الأعضاء المنتخبين بالمجالس المحلية أن يكونوا من أعضاء لجان الوحدات الأساسية أو غيرها من لجان المستويات الأخرى بالاتحاد الاشتراكي العربي في المحافظة التي يدخل في خطتها المجلس المحلي . كما يشترط في الأعضاء المختارين بهذه المجالس أن يكونوا من الأعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي .

مادة ٢ - إلى أن يتم استكمال تشكيلات تشكيلات الاتحاد الاشتراكي العربي والمجالس الشعبية تستمر المجالس المحلية ، بتشكيلاتها الحالية قائمة في مباشرة اختصاصاتها بعد إسقاط العضوية عن أعضائها المنتخبين أو المختارين الذين لا تتوافر فيهم الشروط المبينة في المادة السابقة ، على أن تستكمل تشكيلات هذه المجالس من الأعضاء المنتخبين أو المختارين وفق الأعداد المقررة قانونا بقرار من وزير الإدارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي العربي .

مادة ٣ - استثناء من أحكام المادة ٣١ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه :

• لا يشترط أن يكون رئيس مجلس المدينة من بين أعضاء المجلس ويستثنى رؤساء مجالس المدن من شروط العضوية في الاتحاد الاشتراكي العربي المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون ويجوز لوزير الإدارة المحلية عند الضرورة نقل رؤساء مجالس المدن من مجالس المدن التي يرأسونها إلى مجالس مدن أخرى .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

الجُلدُ الأوَّلُ العِشْرِيْنَةُ

الأول : ١٩٣١ — ١٩٣٠	ثمه ٥٠ قرشا
الثاني : ١٩٣١ — ١٩٤٠	ثمه ٣٥ قرشا
لكل من المدن ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنایات والعقوبات ؛ والتجاری وما يتبعه من باقى الأقسام	
الثالث : ١٩٤١ — ١٩٥٠	ثمه ٥٠ قرشا
لكل من المدن ؛ والمرافعات والعقوبات ؛ وتحقيق الجنایات أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقابة ٥١ ش رمسيس بالقاهرة	

يَمان

أولاً — الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة
ثانياً — الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة	٢٠٠ قرش
المحامين تحت التمرين	٢٥ قرشاً
طلبة كلية الحقوق	٥٠ قرشاً

ثالثاً — ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ — السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين :	٢٠ قرشاً
٢ — السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين :	١٥ قرشاً
٣ — السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها :	٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤	سياسة النقيب (رقم خاص)
٥٠٨٣٥ و ٤٥٥٨٥ و ٥٠٦٤٩	النقابة والشاى
٥٠٦٤٩ و ٩٠٨٨٤٢	غرفة المحامين بمسكنة القاهرة
٥٠٨٣٥	غرفة المحامين بمسكنة النقض والاستئناف
٨٠٣١٩٨	غرفة المحامين بمسكنة الدولة
٨١٤٥١٣	غرفة المحامين بمسكنة الجيزة الكلية

المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةِ شَهْرِيَّةِ

تَعْدِيدِهَا نَقَاةُ الْحَامِينَ

قُلْ لِمَنْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مِنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلْ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي
إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ فَأَنْتُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ
"قَالَ كَثِيرٌ"

أبريل ١٩٦٤

مايو ١٩٦٤

السَّنة الرَّابِعَةُ وَالْأَرْبَعُونَ

العددان

الثامن والتاسع

النشاط النخبائي

الأفراج عن المعتقلين السياسيين بالأردن

قرر اتحاد الحامين العرب بطلب السادة الأساتذة عبد العزيز الشوريجي قبيب محامي الجمهورية العربية المتحدة ورئيس اتحاد الحامين العرب ، وعبد الرزاق شبيب قبيب محامي العراق ، واسطفان باسيلي عضو للكتب الدائم لاتحاد الحامين العرب ، لمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية .

وقد حظوا حضراتهم بمقابلة جلالتهم ، وطلب السيد الأستاذ عبد العزيز الشوريجي قبيب الحامين الإفراج عن المعتقلين السياسيين فوافق جلالتهم ، وتم الإفراج عنهم فعلا .

كما طلب الوفد من جلالتهم السماح بعودة للبيدين ، فقال جلالتهم : « إني سأواجه هذا الأمر بالدراسة فوراً ، وسيكون الظاهر بإذن الله . »

وقد بث السيد الأستاذ عبد العزيز الشوريجي قبيب الحامين على إثر عودته إلى القاهرة ، بالبرقية التالية :

حضرة صاحب الجلالة الحسين المعظم

ملك المملكة الأردنية الهاشمية — عمان

ان استجابكم السامية إلى أمنية اتحاد الحامين العرب التي تشرفت برفضها باسمه إلى مقامكم في الأفراج عن المعتقلين السياسيين لمكرمة جديدة تضاف إلى مكارمكم العربية . فباسم عشرات الألوف من الحامين من الخليج إلى المحيط أدعو الله سبحانه وتعالى أن يحمي بكم أجداد العروبة ويحقق بفضلكم آمالها ، وإنهم ليطمعون في قبس من صفحكم ومزيد من رحمتكم بالقفو عن البيدين ، إنها أمنية الألوف أصوغها إلى جلالتكم من عسارة أفتلتهم وذوب قلوبهم ، فتبارك الله المعظم القوي وهبكم علما ، وصاغكم ضمرا ، ومنعكم حملا .

عبد العزيز الشوريجي
قبيب محامي الجمهورية العربية المتحدة
ورئيس اتحاد الحامين العرب

وقد قابل السيد الأستاذ اسطفان باسيلي عضو المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ؛
السيد بهجت التلهوني رئيس ديوان جلالة الملك الحسين ملك الأردن ، لتذكير بما سبق أن
وعد به جلالتهم بشأن النظر في الملف عن المبعدين الماسين .

وقد أكد السيد رئيس الديوان ، بأن قلب جلالة الملك سوف يتسع لاستيعاب
هذه المسألة .

ودعا السيد الأستاذ وليد صلاح قبيب محامي الأردن إلى حفلة لتكريم السيد الأستاذ
اسطفان باسيلي المحامي ، بمناسبة وجوده بالأردن حيث ألقى كلمة محامي الجمهورية العربية
المتحدة في حفلة تأبين قبيب محامي الأردن المرحوم الأستاذ جبرا الأهر ؛ ودارت الأحاديث
حول الوحدة العربية .

وقد ألقى الأستاذ اسطفان باسيلي كلمة جامعة نوه بأن المسيحيين العرب وقفوا بجوار إخوانهم
العرب ضد الصليبيين ، وإنه لما أعاد صلاح الدين القدس إلى العرب ، رد ، للإقباط الدير
الذي طردهم منه الصليبيون وسلموه للآتين وإن الشرق لا يعرف تفرقة بين مسيحية وإسلام ،
وإنما يعرف شيئا واحداً هو القومية العربية التي تربط قلوب العرب جميعاً دون تفرقة بزعامة
القائد الرائد جمال عبد الناصر .

الحامون والمحاماة^(١)

للسيد الأستاذ عبد الحليم الجندي

رئيس إدارة قضايا الحكومة

الحاماة إحدى المجلدين الثنتين يسير عليهما موكب العدالة ، هي والقضاء ، والحامى الصالح متقال كبير في كفة العدالة ، كم له في الناس من فضل ، وكم للناس فيه من أمل ، ولقد أسهمت الحاماة والقضاء من عهد الاحتلال في الدفاع عن الأمة .

والحامون جزء من القضاء ، الحامى أول قاض للقضية ، أول متكلم فيها ، وأول من يحرم فيها ورقة . والحاماة هي التي أمدت القضاء بأعظم رؤسائه وطاقته من فطاحله . والحاماة العظيمة السليمة ، تجمل القضاء عطيا سليما . لذلك يكون إصلاح شأن الحاماة قضية لوزارة العدل ، مثل أنها قضية خاصة بالحامين .

الحاماة صناعة بضعة عشر ألفاً من ذوى الأثر ، منقشرين على قاعدة التوجيه الفكري في المواسم وفي أحراق الريف . لقد أثرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية على طبيعة الحاماة ، قتلت النزاعات ، وسقطت ، كية وقيمة . والمجتمع الاشتراكي يعطى صاحب الحق بنور وسيط ، إذ الدولة تسارع بالتشريعات إلى تنظيم علاقات الناس بتفصيلات أكثر .

وانتقال كثير من الثروات إلى القطاع العام ، يوجب عليه أن يستعين برجال القانون للعمل القانوني والإثنائي والإدارى والاقتصادى فإن المشاريع العظمى تنجح تحت إشراف رجال القانون .

والحامون الآن بحاجة إلى إعداد التشريع للوحد للمعاماة ، وإلى أن يقضى التقاضى للمعاهى على موكله بالأنتاب مع مصاريف الدعوى عند الحكم ، وأن يترك مجلس النقابة تقدير رسوم على بعض الأوراق تضاف إلى صندوقها ، وأن تزداد أموال للماشات : ضمان للماشات أصبح واجب الدولة ، والنظر في إقتال جدول الحامين ، دون تفكير في مشاكل الخريجين .

(١) أفراد السيد الأستاذ عبد الحليم الجندي : الفصل السابع من الكتاب الرابع من مؤلفه : « توحيد الأمة العربية » للمعاماة والحامين . وقد نشرنا في مدين المدنين ملخصا لهذا السفر النفيس .

اتحاد المحامين العرب

ملخص قرارات المكتب الدائم وتوصياته

الدورة الأولى لعام ١٩٦٤

المنعقدة بطرابلس لبنان في مايو ١٩٦٤

١ - الجنوب المحتل

للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب :

١ - يعلن عدم شرعية الوجود البريطاني في عدن ومناطق الجنوب المحتل ، ويؤكد بطلان كل المعاهدات والاتفاقات غير المتكافئة التي فرضتها بريطانيا على الأمراء والسلاطين والمشايخ في كل أجزاء هذه المنطقة العربية .

٢ - يوجه تحية إكبار وإجلال للمجاهدين البواسل في الجنوب المحتل .

٣ - يستنكر حرب الإبادة العرقية التي يشنها الاستعمار البريطاني ضد الشعب الكانح في الجنوب .

٤ - يدعو جميع القوى الوطنية في المنطقة إلى توحيد صفوفها وكفاحها ضد الاستعمار البريطاني كخطوة أولية نحو إعلان ميثاق وطني يتضمن المبادئ التالية :

(أ) إنهاء الاستعمار البريطاني في المنطقة فوراً .

(ب) تصفية القاعدة البريطانية في عدن .

(ج) الحفاظ على وحدة المنطقة .

(د) الثروات الطبيعية ملك الشعب .

(هـ) إجراء انتخابات حرة تحت إشراف دولي معايد ليقرر الشعب مصيره بنفسه .

٥ - يدعو جميع الدول العربية إلى العمل من جانبها لتحقيق مبدأ الليثاق الوطني وتنفيذه ، ويطالبها بالعمل المشترك لدعم الثورة الوطنية في الجنوب المحتل .

٦ - يدعو جامعة الدول العربية وأمانتها العامة إلى :

(١) تبنى الدعوة للجهة القومية والبناق الوطنى بن أطراف الحركة الوطنية فى الجنوب المحتل .

(ب) متابعة قضية الجنوب فى الأمم المتحدة ومطالبتها بالقيام بالتزامها والعمل على تنفيذ قرارات الجمعية العامة ولجنة تصفية الاستعمار .

٧ - يحى موقف الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة من قضية الجنوب المحتل ، ويؤيد مطالبته بإنهاء الاستعمار البريطانى فى المنطقة وتصفية القواعد العسكرية البريطانية فى عدن ، ويقرر إرسال برقية تحية وشكر لسيادته .

٨ - يناشد جميع الشعوب والدول للؤمفة بمبادئ الحرية وتقرير المصير أن تبادر فوراً إلى مساعدة الثورة الوطنية فى الجنوب المحتل مادياً ومعنوياً .

ويدعو هيئتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولية لإرسال مندوبين عنهما إلى المنطقة لتحقيق فى الجرائم البربرية التى ترتكبها السلطات الاستعمارية البريطانية .

٩ - يناشد جميع المنظمات الدولية ، القانونية والشعبية والسياسية ، مناصرة كفاح شعب الجنوب المحتل .

١٠ - تكليف الأمانة العامة واللجنة الدائمة للجنوب المحتل بتنفيذ هذه التوصيات .

٢ - الكيان الفلسطينى

المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب :

١ - يؤكد جميع قراراته السابقة الداعية لإبراز الكيان الفلسطينى .

٢ - يؤيد قرارات مؤتمر القمة العربى الأول بالاعتراف بالشخصية الفلسطينية والعمل على إبراز هذه الشخصية بتنظيم الشعب العربى الفلسطينى سياسياً وعسكرياً .

٣ - يناشد الملوك والرؤساء العرب العمل على إبراز الكيان الفلسطينى قوياً فصلاً ودعمه ، وتمويله وتمكين جيش التحرير الفلسطينى من أخذ مكانه إلى جانب الجيوش العربية .

٤ - يحى المؤتمر الوطنى الفلسطينى الأول الذى سيعقد فى القدس فى ٢٨ من مايو ١٩٦٤ ، ويهيب بال مؤتمر أن يكونوا عند مستوى قضية فلسطين وآمال الجماهير العربية المتطلعة

إلى مؤتمرهم وقراراتهم . ويدعو الشعب العربي الفلسطيني في كل مكان إلى تجميد نفسه وتوحيد صفوفه ويقرر إيفاد مندوبين عنه كمرافقين لدى المؤتمر الوطني الفلسطيني أثناء انعقاده تعبيراً عن مشاركة الاتحاد وتأييده لكل جهد يبذل في سبيل تحرير فلسطين .

٥ - يهيب بالشعب العربي وحكوماته أن يدعموا ويساندوا الكيان الفلسطيني ومؤسساته السياسية والعسكرية .

٦ - يناشد الشعوب والدول الحرة في العالم مناصرة شعب فلسطين في كفاحه من أجل تنظيم نفسه وتحرير وطنه وتقرير مصيره .

٧ - تكليف الأمانة العامة للاتحاد بمتابعة الجهود وبذل المساعي وإجراء الاتصالات في كل ما يؤدي إلى إبراز الكيان وتحقيق أهدافه .

٣ - تحويل مجرى نهر الأردن

المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب :

١ - يدعو جميع الدول العربية إلى التعاون والتضامن الكاملين والوقوف صفاً واحداً في وجه المدوان الصهيوني ومجاهدته بحزم وشجاعة تنفيذاً لواجباتها القومية .

٢ - يناشد الملوك والرؤساء العرب الحرص على روح مؤتمر القمة وأهدافه ، والعمل على عقد مؤتمرهم الثاني في موعده المحدد .

٣ - يهيب باللجنة الفنية للمشكلة تنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربي أن تنهى من أبحاثها ودراساتها بأسرع وقت ممكن ، وأن تبادر فوراً إلى تنفيذ للشروع العربي لتحويل روافد الأردن إحصائياً للوامة الصهيونية الاستعمارية على المياه العربية .

٤ - يطالب جميع الدول العربية بتحديد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الأجنبية على أساس المصالح والحقوق العربية وعلى ضوء موقف هذه الدول من المدوان الإسرائيلي على الأمة العربية .

٥ - يستنكر موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المدائي والمتواطئ مع إسرائيل ضد الحقوق العربية .

٦ - يناهض جميع القبول والشعوب الحرة في العالم وكل المنظمات الدولية ، الحقوقية والشمسية والسياسية ، الوقوف مع الأمة العربية في قضيتها العادلة ضد العدوان الصهيوني .

٧ - يؤيد المساعي المبذولة لإبراز الكيان الفلسطيني .

٨ - يوحى بالاستمرار في تنبيه الجماهير العربية ، إلى الأخطار المحدقة بالكيان والحقوق العربية نتيجة استمرار إسرائيل في العدوان على المياه العربية .

٩ - تكليف الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب تنفيذ هذه التوصيات . .

٤ - سيادة القانون وكفالة الحريات العامة في الوطن العربي

إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب :

يؤكد من جديد أن الحقوق الأساسية التي تضمنها إعلان حقوق الإنسان والتزمت بها جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، إنما هي حقوق طبيعية ومقدسة للمواطنين العرب جميعا ، لا يجوز الاغتصاب عليها أو الحد منها بتشريعات استثنائية تتجاف مع طبيعتها ، وإن أى اعتداء عليها يعتبر خرقا لسيادة القانون وانتهكا لإعلان حقوق الإنسان وهما للقيم الإنسانية .

ويعلن أسفه لما يقع من خرق لهذه المبادئ في بعض البلاد العربية ، ويطالب حكومات هذه البلاد بتوفير الحريات العامة للمواطنين على أوسع مدى ، وأخضا ضمان حق الدفاع وعدالة المحاكمات، والعمل على إلغاء التشريعات الاستثنائية التي تتناقض والمبادئ الأساسية .

٥ - عمان

١ - يحث المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب كفاح الشعب العربي بمان ضد الاستعمار والملا والرجعية ومن أجل الحرية وتقرير المصير .

٢ - يؤيد المكتب الدائم الخطوات التي تمت من أجل توحيد القوى الثورية الممانية في جبهة وطنية واحدة ، ويبارك تشكيل المجلس الأعلى للثورة الممانية .

٦ - الحركة العربية الواحدة

المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب:

١ - يدعو كل الفئات القومية الاشتراكية إلى توحيد كفاحها وإذابة كياناتها في حركة عربية واحدة .

٢ - يؤيد الجهود المبذولة في الوطن العربي على الصعيدين الشعبي والرسمي لإبراز الحركة العربية الواحدة .

٣ - يبارك الخطوات الإيجابية التي تمت بين الفئات القومية في القطر العراقي في سبيل إعلات ميثاق قومي واحد من أجل قيام حركة عربية واحدة .

٤ - يسجل بالتقدير الخطوات الإيجابية التي خطتها الاتحادات العربية في سبيل تكوين تنظيم وطني واحد يضم كل الاتحادات في الأقطار العربية .

٥ - يدعو الجماهير العربية المكافئة في جميع أجزاء الوطن العربي إلى تأييد الجهود المبذولة لقيام الحركة العربية الواحدة ودعمها والإنضواء تحت لوائها .

٦ - تكليف الأمانة العامة بمتابعة الجهود بالاشتراك مع الاتحادات العربية من أجل تحقيق قيام المجلس الأعلى للاتحادات العربية وتنفيذ هذه التوصيات .

٧ - تقرير الأمين العام

المكتب الدائم بعد أن اطلع على تقرير الأمين العام واستمع إلى بياناته يقرر :

١ - الموافقة على التقرير .

٢ - توجيه الشكر له على ما بذله وما يبذله من جهد في تنفيذ مقررات المكتب الدائم وتحقيق أهداف الاتحاد .

٨ - السد العالي

المكتب الدائم لاتحاد الحامين العرب .

بمناسبة الحدث التاريخي بإنهاء المرحلة الأولى من بناء السد العالي وتحويل مجرى نهر النيل .

١ - يسجل بالإعجاب والتقدير الإنجازات المظيمة التي حققتها الجمهورية العربية المتحدة في مجال البناء والتطوير والاشتراكية .

٢ - يهنئ سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وشعب الجمهورية العربية المتحدة بالحدث التاريخي العظيم .

٣ - يقرر الإبراق إلى الرئيس جمال عبد الناصر مباركا ومهنئا بتحويل مجرى نهر النيل ، وإلى الرئيس خروتشوف مرحبا به في الجمهورية العربية المتحدة قاعدة الكفاح العربي من أجل الحرية والسلام ، ومنطلق الثورة العربية من أجل الحرية والأشتركية والوحدة .

٩ - أحكام الإعدام في المغرب

المكتب الدائم يقرر :

١ - تكليف الأمين العام بالإبراق إلى جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب ومباشته على إيقاف تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة ضد المحامي بن جلون ورفاقه .

٢ - تكليف الأمين العام بالاتصال بالأمانة العامة للجسامة الهول العربية والتعاون معها في العمل على إيقاف تنفيذ هذه الأحكام .

رثاء الأستاذ النقيب المرحوم جبر الأنقر

كلمة الأستاذ اسطفان باسيلي جرجس العاصي

مثل اتحاد المحامين العرب

في حفلة التباين بالقدس في ٢٦ من يونيو ١٩٦٤

إن أحلى لحظات حياتنا ، هي اللحظة التي نجد فيها الصديق الحقيقي . أما احتجاب الصديق ، فإن مرارته لاتعادلها مرارة .

لقد اجتمعنا من كل مكان في الوطن العربي ، لنهت إلى حبيبنا الراحل بما تفيض به قلوبنا الأسيفة من تكرم لذكراه الخالدة .

وخير تكرم لذكري النقيب جبرا الأنقر ، هو أن يزيد نضافنا على رفع العلم ؛ الذي طالما كان لسانه اللين ، فضل المساحة في رفقه إلى علين . وأن نأخذ على عاتقنا أن نسد الفراغ الذي ترك ، بجهد دائب لا يكل ولا يئىء أو يلين ، تحقيقاً للنهاية الكبرى ، والأهداف المقدسة التي وهب حياته لتحقيقها ، واستشهد مؤمناً بها ، مكافئاً عنها ، بأذلا حياته في إقامة صرحها شامخاً .

لشدهما روحنا ، وحز في نفوسنا ، إنتقال حبيبنا الباكر . لقد كانت نفوسنا تتوق إلى أن أن يطول إنتفاع العروبة بجهاده وعلمه وفضله . فقد كان في الطليعة من رواد العروبة . وأعلام المحاماة وفقهاء القانون .

إن كثيرين من عطاء الدنيا قد فارقوها مبكرين . ولكن ذكراهم يتضوع شذاها على مر الأجيال . ويتألق سناها على كره الحقب والسنين . وإن ذكرى صديقنا النقيب الأستاذ جبرا سوف تلهمنا توفيقاً وتوجيها ، وقوة متجددة ، تشد أزرننا وتهدى سبيلنا .

كل الأشياء تذكرنا بصديقنا الأنقر ، وتزيد اعتزازنا بذكراه . ذكرى الفضل واللبل ، والوطنية والعلم ، وسعة الأفق ، والاستنارة ، والشخصية المبرزة . وكلما مر الزمن على احتجابه ، زاد شعورنا بالحاجة إليه ، واشتد يقيننا بأننا لم نكن نقدر الكثر الذي كان في حوزتنا حق قدره ، مع كل ما حاولنا أن نحيطه به من اعزاز وتقدير .

إن صديقنا وأخانا النقيب جبرا الأنقر لم يميت ، فإن من كان في مكانة جبرا لا يموت ،

ولكنه ينتقل ، وتبقى حياته مثالا يحتذى ، وذخيرة متعددة لا تنفذ ، يتعرف أصدقاؤه من معينها ويستهلون بيوها الوضاح .

إن للقيب الراحل ليدا خالدة ، وأرا باقياً في كل بلد عربي :

مصر تذكر له جهده الموفق في حل قضية دير السلطان .

وشرق الأردن يختاره صفوة المثقفين فيه تقيماً للمحاميين ، إعترافاً بمزاياه الرفيعة .

وجلالة الملك حسين لم يجد من هو أكثر استحقاقاً لأن يكون مستشاره القانوني في مؤتمر القمة . ومن ذا أولى من جبرا الأنقر بأن يندب لجلالته الأمور ، وهو الحامي الممتاز ، والقانوني الضليع ، والخطيب القوي .

أما فلسطين الأم ، فهي تذكر لفتاها الأمل في جهاده في المحيط الدولي ، ولطالما ردت المحافل العالمية صدى صوته المؤمن المدوي ، الذي كسب به الرأي العام العالمي قضية أصم المفرضين آذانهم من سماع صوت الحق فيها .

وإن اتحاد المحامين العرب ليذكر مع الفخر لمضوه البارز ، عمله الممتاز في دعم الاتحاد ، ويسجل له فضل المساهمة الموقفة في إنجاح مؤتمرات الاتحاد ، ونشر دعوته ، وتذليل ما اعترض سبيله من عقبات .

* * *

هذه لحظة من حياة جبرا العمامة . وإنها للمحة خاطفة . أما من أراد أن يعرف ما وراء هذه المزايا الكبرى التي بهرت عارفي القيب الراحل ، فإنه ليجدها في حياته الخاصة .

كان القيب جبرا الأنقر رجلاً مثاليًا ، كان قلبه الكبير عامراً بالحبة ، ومن هنا جاءت قوته ، وجاء إيمانه وصبره وعزيمته وتضحمته .

وإذا كنا نلتقي درساً في الحبة من حياة صديقنا الراحل ، فإننا نلتقي من انتقاله المبكر درساً آخر في الإيمان بالله . لأن الموت هو حقيقة الحياة الكبرى : ولأن قصر الحياة ، وعدم استقرارها ، وسرعة انتهائها ، يجب أن تذكرنا بالله . إن درس الحياة هو الموت ، والرجل الذي ليس للموت مكان في فلسفته ، لم يتعلم أن يحيي - لأن درس الموت هو الحياة .

إن موت الصديق هو درس نتلقاه في الإيمان بالخلود . وإنا ونحن هنا ، في رحاب هذه الأرض المقدسة ، ليس في وسعنا أن نصدق بأن صديقاً الراحل قد انقطع عن الوجود . وأن كل كبوز عقله المالح ، وقلبه العابر قد ذهبت هباء .

ليست أجسادنا هذه إلا رداء الروح ، كأن الكلام هو رداء الفكر . ولكننا بمقاييسنا الأرضية ؛ كثيراً مانعسب الفكر شيئاً خيالياً ، غير حقيقي ، وأن الكلام هو الشيء الحقيقي إن الكلام يتلاشى ، والفكر هو وحده الذي يبقى .

ونحن قد نمسب أحياناً الصوت هو الموسيقى ، على حين أن الصوت هو مجرد التعبير الموسيقي ، وهو أيضاً يتلاشى ، أما الموسيقى فتستقر منافي أعماق النفس ، وتتمثل في شغاف القلب .

إن كسوف الشمس لا يعني أن الشمس قد عفا أثرها في السموات ، إنما يعني أن ثمة عائقاً مؤقتاً قد حال دون رؤيتها . وليس موتاً هذا الذي حجب عنا حبيبنا جبراً ، بل نوماً ، وليس ذهابه فقداً ، بل احتجاباً .

إن « تينسون » الشاعر ، ليناحي صديقه الذي سبقه ، فيمنعته بالصديق السماوي الذي لا يمكن أن يموت ، ويقول له : إنى لأربطك بالدنيا كلها . إنى لأعصمك عبد مجارى المياه ، وأراك واقفاً في الشمس الطالمة ، وألمح خيالك الملو مقترناً بمنيتها .

إن النقيب جبراً الأنقر حى في قلوب العرب . والعرب في كل مكان سيرون جبراً كلما ارتفع علم العروبة في سماء الدنيا عززاً ، مهيباً ، منيع الجانب ، ويسمعون صوته كلما علا الصوت العربي مجلجلاً يهز كرة الأرض ، واجتمع شمل العرب ، واتحدت كلمتهم في أنظار المسكونة كافة .

أما فاسطين الآم فسوف تردد أرضها ومماؤها هتافاً ببنائها العائدين إلى أرضهم ، يذكرون رجلهم العظيم الذى عاش خادماً لقضيتهم ، ومات شهيداً تحت لواء العروبة المظفر :

أيها الصديق الأمين : إنك حى في قلوبنا ، وسوف نذكرك كلما ذكرت المحبة ، والعروبة ، والجهاد والتضحية .

فهرس

النشاط النقابي

الأفراج عن المعتقلين السياسيين بالأردن
المحامون والمحاماة ؛ السيد الأستاذ عبد الحليم الجندى ، رئيس إدارة قضايا الحكومة .
اتحاد المحامين العرب ؛ ملخص قرارات المكتب الدائم وتوصياته .
رثاء الأستاذ النقيب جبرا الأنقر ؛ كلة الأستاذ اسطفان باسيلي جرجس ، نثل اتحاد
المحاميين العرب

أولاً - المِقالَاتُ والبِحوثُ

- | | |
|---|---|
| بينها ؛ للأستاذ يوسف عبد العظيم علام الخامس
ص ٦٥١ | حدود اختصاص مجلس الدولة في ولاية
الإلغاء ، والتعرض للفصل الملكية والحكم
بالآثار ؛ للأستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفي
ص ٦٢٣ |
| الحبس الإحتياطي والحبس المطلق ، سلطة
التبابة بعد القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ؛ للأستاذ
فوزي حشمت الخامس . ص ٦٥٤ | التمسيع الجنائي في جمهورية الكونغو ،
والجمهورية العربية المتحدة ، للأستاذ سمير صفا
رئيس المحكمة الممار مدعياً طاماً لأقليم كيفو
بالكونغو . ص ٦٤٧ |
| بمجموعة التشريعات الإدارية مع التعليق لإعداد
الدكتور مصطفى كمال وصفي الخامس . ص ٦٥٥ | الموظف العام والدولة ، طبيعة العلاقة القانونية |
| توحيد الأمة العربية ، بتطوير شرائعها وفقاً
للبثاق ؛ للسيد الأستاذ عبد الحليم الجندى .
ص ٦٦٦ | |

ثانياً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النفذ المحزائي

ديسمبر ١٩٦٣

قضايا

الحكم ٤٨٦ : ٢٣ من ديسمبر ١٩٦٣ .
 أ - عمادة : جدول مشتغلين : اسم محام ،
 قيده ، إعادته .

ب - حكم : تسيب ، عيب : إثبات ،
 صحيفة حالة جنائية .

ج - محام : تحت القرين ، استبعاد اسمه
 من الجدول . ص ٦٧٤ .

القائمة الجزائية

الحكم ٤٨٧ : ٢ من ديسمبر ١٩٦٣
 تنفيذ : إذن ، تنفيذ ، مكانه . مأمور ضبط
 قضائي . طريق عام . ص ٦٧٤ .

الحكم ٤٨٨ :

عقوبة : أصلية ، تكميلية : تعدد عقوبات :
 ارتباط غير قابل للتجزئة . ميان . ص ٦٧٤ .

الحكم ٤٨٩ :

حكم : تسيب ، يانته : بطلان . قانون ،
 نصة ، إشارة إليه . ص ٦٧٤ .

الحكم ٤٩٠ .

عقوبة : وقف تنفيذها ، ميان . نقض ،

طعن ، أحواله ، مخالفة قانون ، خطأ في تطبيقه .
 محكمة نقض ، سلطانها . ص ٦٧٥ .

الحكم ٤٩١ :

أ - مسؤولية : تقتيرية ، متبوع عن أعمال
 تأييده . رقابة ، تعرض ولاية على النفس .

ب - دعوى عمومية : مدني م ١٧٣ ، مجال
 تطبيقها . ص ٦٧٥ .

الحكم ٤٩٢ :

أ - دعارة : جريمة دعارة ، إدارة منزل
 للدعارة .

ب - إثبات : اعتراف . محكمة موضوع .
 دليل ، سلطة تقديرية . حكم ، تسيب ، عيب .

ج - استيقاف : مأمور ضبط قضائي : حكم
 محكمة موضوع . حكم . تسيب ، عيب .

د - حكم : تسيب ، يانات . مواد القانون
 المطبقة على الإتهام . ص ٦٧٦ .

الحكم ٤٩٣ : ٩ من ديسمبر ١٩٦٣

أ - غش : مياه غارية .

ب - محكمة موضوع : دليل ، سلطانها في
 تقديره . إثبات ، جبره ، دفاع ، إخلال بحقه .

ص ٦٧٧

الحكم ٤٩٤ :

حكم : تسبيب ، عيب ؛ دليل من أوراق
قضية غير مضمونة . ص ٦٧٧ .

الحكم ٤٩٥ :

قانون : إجرائي ، سريانه من حيث الزمان .
فرقة اتهام ، طعن في أوامرها ؛ خطأ في تطبيق
القانون وتفسيره ؛ خطأ في الإجراءات . ص ٦٧٨ .

الحكم ٤٩٦ :

مقوبة : تعددها . عمل ، لائحة جزاءات ،
وضهها بكان ظاهر . نقض ، طعن ، أحواله ،
خطأ في تطبيق القانون . محكمة نقض ، سلطتها .
ص ٦٧٨ .

الحكم ٤٩٧ :

طب : مزاولة مهنة . ص ٦٧٩ .

الحكم ٤٩٨ :

١ - شاهد : استخلافه ، مناداته سماع أقواله .
ب - سبق اصرار طبيعته ، استخلاصه .
حكم ، تسبيب عيب ، ضغينة .

ج - دعوى : واقعتها الصحيحة ، استخلاصها
بالاستماع والاستقراء والممكنات العقلية .

د - دليل : تجزئته ، أخذ المحكمة به في حق
متهم دون آخر .

هـ - أسباب إبادة : دفاع شرعي ، محكمة
موضوع ، تقديرها الوقائع التي يستتبع منها قيام
حالة .

و - حكم : بيان يبدو فيه اقتناع القاضي .

ز - شهادة : منقولة عن الغير ، اطمئنان
للمحكمة اليها .

ح - متهم : أقواله أخذ المحكمة بها ضد متهم
آخر .

ط - تلقين ؛ تهمة ، دفع به ، رد عليه ؛
دفاع موضوعي .

ي - دفاع موضوعي : متابعة للمتهم في أقواله .

ك - قتل : آله . شهود ، اختلاصهم في تحديد
أوصافها .

ل - خبرة : محكمة موضوع ، حقها في الجزم
بما لم يحزم به الطبيب الشرعي في تقريره .
ص ٦٨٠

الحكم ٤٩٩ :

١ - محاكمة : إجراءاتها ، دفاع ، إخلال
بحقه ؛ شاهد تلاوة أقواله عن الوقائع التي
نسبها من تكون واجبة . إجراءات جنائية
م ٢٩٠

ب - شاهد : محكمة موضوع ، أخذها لدليل
في الدعوى من أقواله في أي مرحلة ؛ مفاده
إطراح ما ساقه الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
ص ٦٨٢

الحكم ٥٠٠ : ١٦ من ديسمبر ١٩٦٣ .

محكمة : أحدث اختصاصها . نظام عام .

نقض ، سلطة محكمة النقض . صغير لم يبلغ
خمس عشرة سنة كاملة لإجراءات جنائيم ٣٤٤
٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢/٣٥ .

ص ٦٨٢

الحكم ٥٠١ :

حكم : غيابي من محكمة الجنايات ، طعن فيه
بالنقض سقوط الطعن . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م
٣٣ . إجراءات جنائية م ٣٩٥ . نيابة عامة
مدني بالحق المدني مسؤولية الحق المدني .

ص ٦٨٣

الحكم ٥٠٢ :

قار : ألمابه . حكم ، تسليب ، عيب ق ٣٧١
لسنة ١٩٠٦ م ١٩٣ ص

الحكم ٥٠٣ :

دعوى . رسماً ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ م ٢٢٢ و
٢٤ عقوبات م ٣٠ مشغولات ذهبية أو فضية ،
مصادرتها . ص ٦٨٤

الحكم ٥٠٤ :

جرك : تهريب . صلح . دعوى جنائية .
إقتضاؤها بالصلح . قرض طمن ، أحواله ، خطأ
في تطبيق القانون ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ م ٤ ق
٦٦ لسنة ١٩٦٣ . بشأن الجمارك . ص ٦٨٤

الحكم ٥٠٥ :

١ - عاهة مستديمة . توافرها ، إحصار ، تحديد
قوته قبل الإصابة .

ب - مسئولية : جنائية ، عاهة مستديمة ،
رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة ، إقطاعها
بموامل أجنبية غير مأوفة .

ج - إثبات : شهود . محكمة الموضوع .
حكم ، تسليب ، عيب .

د - حكم : تسليب ، عيب ، متابعة المتهم في
ضاحي دفاعه .

ص ٦٨٥

الحكم ٥٠٦ :

١ - شيك : بدون رصيد . جريمة إعطائه .
حق تم . مستفيد . مقابل وفاء . تقديم الشيك .
إفالة البنك بعدم وجود رصيد .

ب - مسئولية جنائية : قوة القاهرة . شيك
بدون رصيد . عقوبات م ٢٣٧ . ق ٢١٢ لسنة
١٩٦١ ص ٦٨٦

الحكم ٥٠٧ : ١٧ من ديسمبر ١٩٩٢

١ - سرقة : تهريب جركي : استقلالها
ب - عقوبة . أصلية تكميلية ، تعدد عقوبات
لارتباط غير قابل التجزئة ، تقدير قيامه ، عكسة
موضوع . قرض ، طمن ، أحواله ، خطأ في
تطبيق القانون سلطة محكمة القرض مرفقة . تهريب
جركي عقوبات م ٣٢ ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ م ٢٢٠
ص ٦٨٦

الحكم ٥٠٨ :

١ - قرار إحالة : عكسة جنابات ، حكم
غيابي ، حضور متهم أو قبض عليه ، قاءا الدعوى
في حوزة المحكمة بقرار الإحالة الأول .
إجراءات جنائية م ١٩١ و ٣٩٥ .

ب - غرفة إنهام : أمرها ، طمن فيه . قرض ،
أحواله ، خطأ في تطبيق قانون أو تأويله . قانون
إجراءات جنائية ، خطأ في تطبيق نصوصه .
عودة غرفة إنهام إلى نظر دعوى سبق صدورها
قرارها بإحالة متهمة إلى محكمة جنابات ق ١٠٧
لسنة ١٩٦٢ . ص ٦٨٧

الحكم ٥٠٩ :

١ - سلاح : جريمة إحراز سلاح ناري بغير
ترخيص ، تحققها ، قصد جنائي عام .

ب - ترخيص إحراز سلاح ناري : طبيعته ،
تسليم السلاح المرخص إلى الغير ، ق ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ م ٢ (١) و (٢) ، ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
ص ٦٨٨

الحكم ٥١٠ :

١ - مسئولية : مدنية : تقصيرية ، متبوع
عن أعمال ، تابع ضرر . وظيفة . باعث خطأ

الحكم ٥١٦ :

دخان : زوابعه ، اختصاص ، نقض ، طعن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون . سلفة محكمة نقض ، أمر على ٢٥ من يونيو ١٨٩٠ أمر على ١٠ من مايو ١٨٩٢ . ص ٦٩٢

الحكم ٥١٧ :

١ - حكم : تسبيب ، عيب . دفاع ، إخلال بحقه . محكمة موضوع ، ردعاً على أوجه دفاع ، موضوعية . شرطه .

ب - محاكمة : إجراءاتها . دفاع ، إخلال بحقه ، فتح باب المرافعة .

ج - مسؤولية : جنائية . خطأ مشترك . قتل خطأ . جريمة . ص ٦٩٢

الحكم ٥١٨ :

١ - اختصاص . تنازع إيجابي . تنازع سلبي دعوى جنائية ، وقف السير فيها . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ م ١٦ و ١٨ . طلب تعيين المحكمة المختصة ، أثره . اختداف الدعوى ، طلب وقف السير في الدعوى الختامية .

ب - دعوى : جنائية ، وقف السير فيها ، أحواله شخصية . إجراءات جنائية م ٢٢٣ . ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

ج - حكم : تسبيب ، عيب ، محاكمة ، إجراءاتها قاض ، امتناعه ؛ دليل الأخذ به .

ص ٦٩٣

الحكم ٥١٩ : ٣٠ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - تزوير : قصد جنائي . حكم تسبيب ، عيب .

ب - خدمة عسكرية : محرر رسمي ، تزوير . كشف العائلة الذي يحرم للإعفاء عن الخدمة العسكرية ق ٩ لسنة ١٩٥٨ م ١٦٧٧ م

مفترض لا يقبل إثبات العكس مدني م ١/١٧٤ .

ب - دعوى مدنية : اختصاص محكمة جنائية بنظرها . تعرض .

ج - صندوق توفير : شخصية معنوية . ق ٨٦ لسنة ١٩٥٤ م ١٠٦١ م . ص ٦٨٨

الحكم ٥١١ : ٢٣ من ديسمبر ١٩٦٣

تفتيش : سيارة خاصة في طريق عام ، تخلي صاحبها عنها ، خلوها . ص ٦٨٩

الحكم ٥١٢ :

عقوبة : غرامة ، وقف تنفيذ . نزول عن الحد المقرر ، عمل ، نقض ، طعن ، أحواله ، خطأ في تطبيق قانون . سلطة محكمة نقض . ق ٩١ سنة ١٩٥٩ م ٢٣٥ . ص ٦٩٠

الحكم ٥١٣ :

حكم : إصداره ، استئناف . دعوى عومية . عقوبات م ٤١٧ / ٢ . عقوبة ، تشديدها ، حكم برامة ، إلغاؤه . استئناف مدع مدني دعوى مدنية . ص ٦٩٠

الحكم ٥١٤ :

نيابة عامة : أمر حفظ لإداري ، قرار بالوجه لإقامة الدعوى . ص ٦٩٠

الحكم ٥١٥ : ٢٤ من ديسمبر ١٩٦٣

غش : بيع مواد مشوشة أو فاسدة ، عقوبة . نقض ، طعن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ م ٢٠٣ . ق ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ صحة لإنسان أو حيوان ، إضرار بها . ص ٦٩١

و ١٧ و ١٩ و ٢٤ و ٣٥ - ق م ٥٠٥
لسنة ١٩٥٥ ص ٦٩٤

الحكم ٥٢٠ :

عشر : جريمة . حكم ، تسبيب ، عيب . ابن
منشوش ، عرضه للبيع مع العلم بنشقه ق
٤٨ لسنة ٢٠١٩٤ ق ٥٢٢ لسنة ٢٠١٩٥
ص ٦٩٤

الحكم ٥٢١ :

١ - اشتراك : اتفاق . حكم ، تسبيب ، عيب
جريمة .

ب - حكم : تسبيب ، سهو عن ذكر إحدى
فقرات مادة الاشتراك . عقوبة ، نص
للادة التي استتمتها منها المحكمة .
ص ٦٩٥

الحكم ٥٢٢ : ٢١ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - بلاغ كاذب : قصد جنائي . نية لإضرار
محكمة موضوع ، تقدير توافره .

ب - توكيل : محكمة موضوع ، تفسير سنده
وتعرف حدوده ومناه . حكم ، تسبيب ،
عيب .

ج - دليل : مادة جنائية ، صراحته ، استخلاص
الواقعة المراد لإثباتها بطريق الاستنتاج .

د - حكم استثنائي : أسباب جديدة ، أخذه
بأسباب الحكم المتأف كاسباب مكحلة
تعارض الأسباب المكحلة مع الأسباب
الجديدة .

هـ - حكم : بيان ممول عليه .

ص ٦٩٥

الحكم ٥٢٣ :

١ - توكيل : عام : عام : خاص : رسمي : غير
رسمي ، غرف لإتهام ، موضوع التوكيل ،
المبرة في تجديده .

ب - محاكمة : إجراءاتها . مرافعات ، إجراءات
جنائية ، مجال تطبيق كل منهما ، ورقة تحت
يد منهم ، طلب الجزاءه ، تقديرها . مرافعات
م ٢٥٣ دليل ، جدل في تقديره .

ص ٦٩٦

...

فبراير ١٩٦٣

الحكم ٥٢٤ : ٤ من فبراير ١٩٦٣
١ - استئناف : معارضة ، إعادة قضية إلى محكمة
أول درجة بطلان . إجراءات م ٤١٩ .
ص ٦٩٧

الحكم ٥٢٥ :

١ - بلاغ كاذب : قصد جنائي : حكم : تسبيب ،
عيب .

ب - عقاب : م ٣٠٥ عقوبات : حكم ، إخفائه
مادة العقاب .

ج - أمر حفظ : لا يقيد المحكمة به عند نظرها
دعوى . البلاغ الكاذب .

الحكم ٥٢٦ :

١ - تجمعهم : شروطه سبق لإصرار . محكمة
موضوع متجمعهمون مسؤوليتهم ، تضامن .
ق ١٠ لسنة ١٩١٤ م ٢٠٢٣

ب - سبق لإصرار : توافره رقابة محكمة التفض.

ص ٦٩٨

الحكم ٥٢٧ :

١- سلاح : شحنة ، محكمة موضوع سلطة تقديرية .
ص ٦٩٩

الحكم ٥٢٨ :

دفاع . إخلال بحقه ، إبداء المحكمة رأيا في دليل لم يعرض عليها . حكم . تسبيب .
حيب . طلب جوهرى على المحكمة لإجابته أو الرد عليه .
ص ٦٩٩

الحكم ٥٢٩ :

١- سجن : تفتيش زائره ، رضا قانون ١٩٥٦ م ٤١ .
ب - تفتيش : رضا ، شروطه .

٢- تفتيش . إجراءاته ، طعن فيها ، خلال سقوطه .

د - تحقيق : إجراءاته تحرير ، إجراءات م ٥٥ حكم تسبيب . عيب إثبات .
ص ٧٠٠

الحكم ٥٣٠ : ٥ من فبراير ١٩٦٣

رشوة : موظف ، اختصاصه . حكم ، تسبيب حيب . دفاع .
ص ٧٠١

الحكم ٥٣١ :

١- دفاع : محاكمة ، إجراءات ، شاهد ، ساه .

ب - استئناف : معارضة ، حكم تجاوز عن استعمال حقها ، وصفه ، خطأ بأنه ضرورى إجراءات م ٤٠٦

٣- مأمور ضبط قضائى : اختصاص . تفتيش .
ص ٧٠١

الحكم ٥٣٢ :

١- شيك بدون رصيد : مسئولية جنائية فاعل أصلى . وكالة .

ب - محكمة الموضوع . دليل سلطتها في تقدير حكم ، تسبيب عجز عيب ، نقض ، أسباب
ص ٧٠٢

الحكم ٥٣٣ :

١- علامة : تقليدا عقوبات م ٢٠٦ ختم مجزور ب - تقليد . وجه شبه : وجه خلاف .

٢- اثبات : تقليد أو تزوير . طريقته . حرز إطلاع المحكمة عليه .

د - حكم . تسبيب . عيب . باعث .

هـ - محكمة موضوع . أدلة ، سلطته ، تقديرها نقض ، طعن أسباب
ص ٧٠٣

الحكم ٥٣٤ . ١١ من فبراير ١٩٦٣

١- غرفة إنهام : إجراءات م ٣/٢١٤ ، ق ١١٣ لسنة ١٩٥٨ .

ب - ارتباط : إجراءات م ٣١٤ ، عقوبات م ٢٢

٣- النائب العام : غرفة إنهام طعن في أوامرها إجراءات م ١٩٣ و ١٩٤ اختصاص ، تنازع سلبى مستشار إحالة .

د - جنابة : اختصاص ينظرها ، احراز مخدر وسلاح وذخيرة . تنازع سلبى بين غرفة الانهام ومحكمة الجنائيات . طعن في أمر الغرفة بطريق النقض .

هـ - تنازع سلبى . جهة تحقيق ، جهة حكم . ومستشار إحالة القضية اليه . بإجراءات م ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
ص ٧٠٤

طعن المات، أسباب مرافعات م ١/٥١٧ .
ب - أشياء معجزة : بحكمة الموضوع . دفع بعدم
العلم يوم البيع . ص ٧٠٧

الحكم ٥٣٩ :

دعوى جنائية : اقتضاؤها بمضى المدة ، إجراءات
قاطعة للدة . جريمة وقتية ، جريمة مستمرة .
قضى ، طعن ، أحواله ، خطأ فى تطبيق القانون .
دفع . شهادة جرمية قيمة ، موعد تقديمها ،
قرار وزارى ٧٥ لسنة ١٩٤٨ م ١ ق ٨٠ لسنة
١٩٤٧ م ٩٠١ . ص ٧٠٧

الحكم ٥٣٥ :
حكم : يانه ، بطلانه ، نظام عام (اسم الامة) ،
دستور مؤقت م ٦٣ . ص ٧٠٦

الحكم ٥٣٦ :

تنظيم : بناء تقسيم ، عقوبة ، عدم أعمال
مختلفة ، نقض ، طعن ، أحوال خطأ فى تطبيق
القانون .

الحكم ٥٣٧ : ١٢ من فبراير ١٩٦٣

عود : حكم سابق ، نهائية . ص ٧٠٧

الحكم ٥٣٨ :

١ - حجز : بطلان ، نظام عام . دفع . نقض ،

قضاء محكمات النقض المدنية

و - فائدة : سرياتها ، بدو النوى ، مسئولية
تقصيرية عمل غير مشروع مدنى ٢٢٦ .

ص ٧١٠

الحكم ٥٤٣ :

نقل : أمين ، وكيل بالموالاة ، ومسئولية دعوى
تقادم . وكالة ، مسئولية عقدية ، حكم ، تدليل ،
عيب تجارة م ١٠٤ . غش ، خيانة ، تقصير
جسيم . ص ٧١١

الحكم ٥٤٤ :

١ - مسئولية : تقصيرية ، حارس الشيء ، قوة
قاهرة خطأ الضرور ، الغير مدنى ١٧٧ .
ب - حكم : تدليل عيب . مسئولية تقصيرية ،
حارس الشيء . ص ١٧٢

الحكم ٥٤٥ :

١ - نقض : طعن ، إعلانه ، صفة فيه . مطلون
عليه ، وفاته ، وراثته ، إعلانه .

ديسمبر ١٩٦٣

الحكم ٥٤٠ : ٥ من ديسمبر ١٩٦٣

شفعة : إجراءاتها ، ثمن ، إيداعه ، سورية ،
ألياتها مدنى م ٩٤٢ . ص ٧٠٩

الحكم ٥٤١ : ١٢ من ديسمبر ١٩٦٣ .

ضريبة : عامة على إيراد ، رطلها ، مول ،
إعلانه بالربط . مرافعات م ١٥ إلى ١٩ . ص ٧٠٩

الحكم ٥٤٢ : ١٢ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - تموين : إستيلاء ، مرسوم بقانون ٩٥ لسنة
١٩٤٥ م ٤٤ .

ب - ملكية . حقها ، قيوده ، تموين ، إستيلاء
مدنى م ٨٠٦ .

حو تسعيرة جبرية : تموين ، قانون ، سرياته
الزمان - قرار محدد للأسعار الجبرية بأثر
فوري ، سرياته على مالم يكن قد تم فيه قبل
صدوره ، مدنى م ٨٠٦ .

ب- خصومة : انقطاعها ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥
ح- طعن : بطلانه بالنسبة لأحد المظنون عليهم ، أثره على الباقيين . تجزئته ، نزاع غير قابل لها .
ص ٧١٢

الحكم ٥٤٦ :

جمرك : مخالفة : غرامة : إعفاء منها ، لائحة جمركية م ١/٢٧ - ٤ بضاعة مشحونة صبا ، بضاعة مشحونة في طرود .
ص ٧١٣

الحكم ٥٤٧ : ١٨ من ديسمبر ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، سنويتها . سنة أساس . ميزانية ختامية . سنة مالية ، سنة قومية . مرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ م ١٠١
ص ٧١٣

الحكم ٥٤٨ :

١ - نقض : طعن ، لإعلانه ، بطلانه .
ب - ميعاد : مسافة ، نقض ، طعن ، لإعلانه .
ص ٧١٤

الحكم ٥٤٩ : ١٩ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - إثبات : نظام عام ، ، بيئة ، لإثبات وجوب بالكتابة ، اتفاق على الإثبات بالبيئة .
ب - عقد . أركانه ، رضا ، تعاقد ، نيابة ، تعاقد شخص مع نفسه باسم من ينوب عنه . قواعد التجارة ، مدني ١٠٨ .

ح - نقض طعن أسبابه ، دفاع جوهري ، إغفال . حكم الرد عليه ، تركه للحكم الذي يصدر في الموضوع .
ص ٧١٤

الحكم ٥٥٠ :

استئناف : رسم ، دعوى ، ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ م ٣١١
ص ٧١٥

الحكم ٥٥١ :

١ - نقض : طعن لإعلانه ، طاعن ، تمسكه ببطلانه ، لإعلانه بتقرير الطعن ، دون بيان وجه مصلحته .

ب - إثبات : طرقه ، إقرار غير قضائي ، حيثه ، تجزئته ، محكمة موضوع . ص ٧١٥

الحكم ٥٥٢ : ٢٥ من ديسمبر ١٩٦٣

ضريبة : دينها . امتياز ، حقوق عينية ، حقوق امتياز ، تنفيذ مصلحة الضرائب ، حقها في زيادة العشر . ق ١٤ لسنة ١٩٥٥ ، مرافعات م ٦٦٤ و ٦٦١
ص ٧١٦

الحكم ٥٥٣ :

١ - اختصاص : محكمة ابتدائية ، ارتباط . ب - عمل . عقده ، فسخه ، فصل مسوغ ، شركة ، تشييل ٧٥٪ من مستخدميها من المصريين ، ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م ٧٩٣ . ص ٧١٧

الحكم ٥٥٤ :

ضريبة : خاصة على الأرباح الاستثنائية ، احتياطي هبوط الأسعار . ق ٦ لسنة ١٩٤١ م ٧٨

الحكم ٥٥٥ : ٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - نقض : طعن ، خصم . حكم ، طعن . ب - إفلاس : جماعة الدائنين ، دعاوى تفليسية وكيل تفليسية « سنديك » ، دعوى ، خصوم ، تمثيلهم .

ح - سنديك : وكيل تفليسية ، تمثله دائمي التفليسية انتهاؤه .

د - خصومة : اعتراض الخارج على قبوله ، أثره ، محكمة . وضوع سلطتها ، مرافعات م ٤٥٠ و ٤٥٥

ه - حكم : شهر إفلاس . أثره ، شركة تضامن .

و - نقض : طعن ، سبب جديد . ص ٧١٨

الحكم ٥٥٦ :

١ - إثبات : دليل تقديره ، محكمة موضوع كتابة الخصم . ص ٧٢٠

الحكم ٥٥٧ :

١- دعوى : تكييفها .

ب - اختصار ، ولاني : تمويض عن أعمال
الإدارة المخالفة للقوانين والأوامر ق ١٤٧ لسنة
١٩٤٩ بنظام القضاء م ١٨ . ص ٧٢٠

الحكم ٥٥٨ :

١- حكم : عيب أهلية ، عته . ص ٧٢١

الحكم ٥٥٩ :

دعوى : نيابة عامة ، تدخلها ، جناية بطلانها ،
مرافعات م ٩٠ . ص ٧٢١

الحكم ٥٦٠ :

موظف : مجلس بلدي ، سن التقاعد . قانون
٥ لسنة ١٩٥٩ م ٦٧ . قرار وزاري في ٥ من
أغسطس ١٩١٥ م ٢ و ١٥٨٥ صندوق توفير ،
محاسن بلدية . ص ٧٢٢

• • •

مايو ١٩٦٣

الحكم ٥٦١ : ٢ من مايو ١٩٦٣

إثبات : طريقه ، إقرار ، قضائي ، تجهيزته .
ص ٧٢٢

الحكم ٥٦٢ :

١- دعوى : نظرها أمام المحكمة . تقرير تليخيص
ب - نقض : طعن أسبابه ، سبب جديد . يوم
ضمان . دعوى ، أساسها .
ج : بيع : بائع التزاماته ، ضمان عدم التمرض ،
تمرض ، قانوني ، مدني ٤٤٦ .
د - نقض : طعن ، مصاحبة فيه ، حكم . طعن .
دعوى ضمان . ص ٧٢٣

الحكم ٦٥٣ :

١- ملكية : كسبا ، أسبابه . مدني ، ملني ،
م ٦٥ . بناء ، غراس .
ب - حكم : تدليل ، عيب . ص ٧٢٣

الحكم ٥٦٤ :

١- حكم : تدليل ، عيب ، إجارة مؤجر ، التزامه .
ب - دفاع جوهرى : حكم ، تدليل ، عيب .
ج - إجارة : مؤجر ، التزاماته ، عين مؤجرة
بيها ، حكم : عيب ، مدني ، قديم م ٢٨٩ .
ص ٧٢٤

الحكم ٥٦٥ :

استئناف : أحكام جائز استئنافها ، إجارة ،
إيجار أماكن : مرافعات م ٢٩٦ ق ١٢٧ لسنة
١٩٥٦ ، ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ م ٤٨٥ ، ص ٧٢٥

الحكم ٥٦٦ :

١- إعلان : أوراق محضرين ، شركات
تجارية مركز رئيسي بطلان مرافعات ، غلط ،
م ١٠ م ٢٤ و ٣٥ مرافعات ، ملني ، م ٣٤ و ٨٠ .
ب - عقد : انعقاده ، وقبول ، محكمة موضوع
سلطتها في تكييف العقد . ص ٧٢٥

الحكم ٥٦٧ : ٩ من مايو ١٩٦٣ .

(١) مسئولية : تقصيرية متبوع عن أعمال
تابعه .

ب - مدارس حرة : مسئولية تقصيرية .
مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه مدني م ١٧٤
ق ٢٨ لسنة ١٩٤٨ .
ج - استئناف : أثره . تمويض . محكمة
موضوع . سلطتها في التقدير .

د - حكم : تدليل ، عيب . استئناف .
ص ٧٢٦

الحكم ٥٦٨ :

١ - شخص اعتباري : حق تقاض . مصلحة
تنظيم . مجلس بلدي . مدني م ١/٥٢ و ٥٣ .
ب - نزاع ملكية : للنفقة العامة . حق تقاض .
مصلحة تنظيم . ق ٥ لسنة ١٩٠٧ . ص ٧٢٧

الحكم ٥٦٩ : ١٦ من مايو ١٩٦٣

١ - دعوى . نظرها لإجراماته ؛ تقرير تلخيص استئناف .

ب - أحوال شخصية : نيابة عامة ؛ تدخل .
بطلان تركه ؛ تصفيته مرافعات م ٩٩ و ٨٧٥ ، مدني م ٨٧٥ .

ج - قاض : تنحيه عن نظر دعوى .

د - تركه . تصفيته ، مصف ، عزله او استبداله . محكمة موضوع . دعوى ؛ خصوم مدني ٢/٧٧ .

هـ - استئناف : حكم فيه ؛ وصف النفاذ .

و - تركه : تصفية التركات ، قائمة جرد تمديدها ، تركه ، تصفية ، مصف ، استبداله ، حكم ، فذاه . ص ٧٢٨

الحكم ٥٧ :

مسئولة : متبوع عن أعمال تابعه . خطأ .
تابع مدني م ١٧٤ ص ٧٣٠

الحكم ٥٧١ : ٢٢ من مايو ١٩٦٣

إثبات : طرقه . قرار غير قضائي ، عدم تجرئة . دفاتر تجارية . ص ٧٣٠

الحكم ٥٧٢ :

١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية تقادم قطعه .

ب - لجنة تقدير : ضريبة أرباح تجارية وصناعية تقادم ؛ قطعه ، ١٥٤ لسنة ١٩٢٩ م ٩٧ مكررة . ص ٧٣١

الحكم ٥٧٣ : ٢٣ من مايو ١٩٦٣

١ - قانون : سريانه من حيث الزمان ، قانون مرافعات جديد ، قوانين متعلقة بإجرامات ، متعلقة بجواعيد . ق ٧٧ لسنة ١٩٢٩ .

ب - دعوى : نظرها أمام المحكمة ، وقف ، خصومة ، سقوطها ، تملك بها . ص ٧٣١

الحكم ٥٧٤ :

١ - وقف : أعيان الموقوفة تصرف فيها بطلان . بيع .

ب - وقف : متخرب ، قرار انتهائه ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ م ١٨٠

ج - وقف : تصرف في أعيان موقوفة . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات .

د - عقد : مفاضلة بين عقدين .

هـ - حكم : عيب دفع ، إدفال . رد عليه . ص ٧٣٢

الحكم ٥٧٥ :

إثبات : قرينة قانونية . حجية حكم جنائي أمام محكمة مدنية نطاقها . قوة أمر مقضي تزوير .
ادعاء ، قبوله . إجراءات م ٥٦ . مدني ٤٠٦ ص ٧٣٣

الحكم ٥٧٦ :

١ - استئناف : أمر ناقل للاستئناف ، استئناف فرعي ، حالته تنفيذ عقاري . قائمة شروط البيع ؛ اعتراض عليها ، بطلان ، مرافعات ، مرافعات م ٤١٠ .
ب - تنفيذ : عقاري . مرافعات م ٦٤٢ بطلان ج - ديون عقارية : ديون تخضع للتسوية .

ق ١٢ لسنة ١٩٤٢ م ١٢ و ١٨ مكررة و ٢٦ .

ق ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ ، ق ٣ لسنة ١٩٣٩ .

د - تسوية ديون عقارية . دائن ، واجبه إخلال به ، جزاؤه .

هـ - لجنة التسوية ، الديون المقاربة قرارها ، أثره ، حجته .

و - صلح : تسوية ديون عقارية ، قرار لجنة التسوية ، تصالح دين ودائن أثره . ص ٧٣٣

الحكم ٥٧٧ :

١ - قض : طعن ، إعلانه ، التوكيل به . صفة فيه ، حراسة ، انتهاؤها ، وكالة .

مشملة بطلان م ٢٥ و ٦١٠ مرافعات .

ب - عقد : نيابة في التعاقد ، نيابة ظاهرة ؛
الزام انقضاؤه ، وفاة ، مدني ١٠٧ .

ج - الزام : انقضاؤه ، وفاة . دائن ظاهر
مدني حسن التية .

د - تنفيذ : عقاري : قائمة شروط البيع .
اعتراض عليها ، محكمة موضوع ؛ سلطانها .

مرافعات م ٦٤٢ و ٦٤٨ ص ٨٢٨

الحكم ٥٧١ :

ا - نقض : طعن ، اعلانه ، أوراق محضرين ،
اعلانها بياناتها ، موطن مختار ، مرافعات م ١٢٢ .

ب - استئناف : أثر ناقل . تنفيذ . عقاري
قائمة شروط البيع . اعتراض . أوجه . بطلان

مرافعات م ٤١٠ و ٦٤٢ .

ج - توزيع : نظام قضائي مختلط . تقادم .
انقطاعه . ص ٧٤٠

الحكم ٥٨٢ :

ا - نزاع : ملكية ، منفعة عامة . تعويض .
طعن . ق ٨٧ لسنة ١٩٤٤ م ١٤ و ٣٠ ق

• لسنة ١٩٠٧ .

ب - لجنة معارضات : قرارها . طعن فيه .
اتسائية الحكم الصادر في الطعن . ص ٧٤١

ب - وكالة : وكيل بالعمولة ، علاقة بالنير .

ج - نقل بحري : أوراق تجارية ، سند
شحن إذن ؛ تظهير . تظهير على ياض تجاري
م ١٣٤ .

د - حوالة : انقضاؤه ؛ نقل بحري ؛ إذن تسليم ،
ناقل ؛ إعفاؤه من مسؤولية التسليم .

هـ - سند شحن مباشر : نقل بحري شرط
إعفاء . وارد به ؛ فقاذه .

و - تخادم : قطعه دعوى .

ز - حكم : تسليب ؛ نقل بحري ؛ ناقل مسؤولية .
ص ٧٣٥

الحكم ٥٧٨ في ٢٩ من مايو ١٩٦٣

ا - نقض : طعن ، اعلانه ؛ بياناتها ؛ أوراق
محضرين ، إعلان .

ب - استئناف : اعلانه . أوراق محضرين .
اعلانها ، صورة إعلان تسليمها .

ج - وقف : استبداله ؛ تمامه ؛ إذن به . ق
ص ٧٣٧

١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .

الحكم ٥٧٩ :

حكم : تدليل ؛ عيب ضريبة على الشركات ؛
وعاؤه . . محل تجاري . شهرة المحل التجاري .

ص ٧٣٨

الحكم ٥٨٠ : ٣٠ من مايو ١٩٦٣ .

ا - تنفيذ : عقاري ، نزاع الملكية ، تنبيه ،

قضاء المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٥٨٣ : ١٧ من نوفمبر ١٩٦٢
١ - قرار إداري : نهائية . شرطها ، فصل ،
قرار وزير المواصلات ١٠٣ لسنة ١٩٥٦
ب - مواصلات سلكية ولاسلكية : هيئتها :
مستخدموها ، درجات خصوصية خارج الهيئة
ج - تأديب : كادر عال ، تطبيقه على مستخدمى
هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، ق ١١١
لسنة ١٩٦٠ . ق ١١٧ ١٩٥٨ م ١١ - ٤
د - عامل : فصله : لجنة فنية لشؤون العمال
أخذ رأيها . ص ٧٤٣

الحكم ٥٨٤ : ٨ من ديسمبر ١٩٦٣
١ - مؤسسة عامة : تكييفها القانوني ، ق ٢٢
لسنة ١٩٥٧ ، مؤسسة ذات نفع عام
ب - مستشفى المراساة : مؤسسة ذات نفع
عام . ص ٧٤٤

الحكم ٥٨٥ : ٢٣ من مايو ١٩٦٢
دعوى : تنازل عن أحد شقيها ، أثره ، حكم
بإطلاقه . ص ٧٤٥

الحكم ٥٨٦ : ٢٢ من فبراير ١٩٦٣
(١) محكمة تأديبية : بالأسكندرية ، اختصاص
بالإحالة .

(ب) اختصاص : محكمة تأديبية . فعل مادي
حكم محكمة غير مختصة . ص ٧٤٥

الحكم ٥٨٧ : ٢ من مارس ١٩٦٣
١ - معاش : تاريخ ميلاد موظف . إثباته .
دفتر مواليد .

ب - قوصيون طلي عام : من موظف .
تقديره . مجلس وزراء . ٢٠ من يناير ١٩٢٧ .
ص ٧٤٦

الحكم ٥٨٨ : ٢٣ من مارس ١٩٦٣
محكمة إدارية عليا : حكم مطعون ، رقابتها
عليه . ق مجلس الدولة م ١٥ . ص ٧٤٦

الحكم ٥٨٩ :
(١) سلك حديدية : هيئتها . مستخدموها .
درجة خصوصية من ٧٢ جنبها إلى ١٠٨ جنبها
خارج الهيئة .

ب - تأديب : مستخدم خارج عن الهيئة ، ق
١١١ لسنة ١٩٦٠ .
ج - موظف : فصل ، مرتبة استحقاقه .
ص ٧٤٦

الحكم ٥٩٠ :
ترك الخدمة : سلطة الإدارة في استجابة طلبها .
ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ سلطة غير تقديرية .
ص ٧٤٧

الحكم ٥٩١ :
ترك الخدمة : ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . قيوده .
موظف منسى . درجة شخصية . ص ٧٤٧

الحكم ٥٩٢ :
١ - اعتقال : قراره . ميعاد الطعن فيه .
إبلاغ المعتقل به .

ب - سلاح حدود : سلطة مديره العام في
إصدار قرار اعتقال ، قرار رئيس الجمهورية ٢٢٩
لسنة ١٩٥٦ ق ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ ، أمر عسكري
٢٩ في ٢٥ من مارس ١٩٥٢ . أمر عسكري ٦٠
في ١١ من مارس ١٩٥٣ . سلطة تقديرية وخو
الشبهة ، المشبهون ، ص ٧٤٨

الحكم ٥٩٣ : ٣٠ من مارس ١٩٦٣
قرار إداري : تسوية . لجنة شؤون موظفين .
ص ٧٤٩

الحكم ٥٩٤ :

١- كلية النصر : د فيكتوريا . موظفوها .
فصلهم . إخطار بإنهاء الخدمة . كلمة term
معناها .

الحكم ٥٩٥ :

١- كلية النصر : د فيكتوريا . موظفوها ،
فصلهم ، إخطار بإنهاء الخدمة كلمة term
معناها .

بد حكومة : التزاما قبل موظفيها ، كلية النصر
د فيكتوريا ، ق ١١١ لسنة ١٩٥٧ .

ص ٧٥٠

الحكم ٥٩٦ : ٣١ من مارس ١٩٦٣

إعانة غلا المديشة : ديوان أوقاف خصوصية ،
مستخدمو الخدمة السائرة للمحقون بوزارة
الأوقاف . ص ٧٥٠

الحكم ٥٩٧ : ٦ من أبريل ١٩٦٣

دعوى : تفسيرها ، شرط قبولها .

ص ٧٥١

الحكم ٥٩٨ :

ميزانية : باب أول ، باب ثالث ، وظائفها ،
تزامم عليها . ص ٧٥١

الحكم ٥٩٩ :

تقرير سرى : كفاية ، مراتبها ، تقديرها في
ظل قانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ . ص ٧٥١

الحكم ٥٩٩ :

١- ترقية : اختيار ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١
م ٣٨ ق ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، درجة ثانية
إلى أولى وما يملوها ، إخطار من يخطئ .

ب - تعيين : بلدية القاهرة ، موظفوها ، نقل

بعضهم لفعل وظائف بميزانية الوزارة ،

ملن فيه لعدم إخطار من تخطئ . ص ٧٥١
الحكم ٦٠٠ : ١٣ من أبريل ١٩٦٣

تقدير سرى : لجنة شؤون موظفين ، كفاية
موظف ، سلطتها في تقديرها ؛ عقوبة ، ازدواجها
جزاء مجدد . ص ٧٥٢

الحكم ٦٠١ :

معلم : تمهيد بالتدريس ، انقطاع عن الدراسة ،
تفقات الوزارة ، التزام الطالب وولى الأمر
متضامين . حادث طارئة . ص ٧٥٢

الحكم ٦٠٢ : ٢٠ من أبريل ١٩٦٣

تعليم : تدريس ، تمهيد به ، اشتراطه عدم زواج
الطالبة . صحته ، قوة قاهرة . ص ٧٥٤
الحكم ٦٠٣ :

مسئولية : إدارية ، خطأ مرتق أو مصلحى ،
قرار إدارى قائم على خطأ إدارى ، ضرر ،
تمريض . ص ٧٥٤

الحكم ٦٠٤ : ٢١ من أبريل ١٩٦٣

١- معاش : منازعة فيه ، معنى سنة من تاريخ
تسلم السركى ، ق ٣٧ لسنة ١٩٢٩ م .

ب - دعوى : إلغاء ، قرار ترقية المحال إلى
المعاش ، رفع دعوى بإلغائه خلال السنة ،
قطع سر بيان ميعادها .

الحكم ٦٠٥ : ٢٨ من أبريل ١٩٦٣

١- جامع أزمهر : ميزانيته ، إدارته ، استقلالها .
تزامم موظفيها

ب - ميزانية : وظائف متميزة .

ص ٧٥٥

الحكم ٦٠٦ : ٢٥ من مايو ١٩٦٣

تمهيد بالتدريس : انقطاع عن الدراسة ، مسوغه ،
التزام ؛ رد المصروفات للدرسية ؛ مرض الطالب ،
إلجائه ؛ شهادة طبيب خارجى . ص ٧٥٦

ثالثًا- التشريعات

الدستور

القوانين

قانون ٧٤ : بتعديل أحكام القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن أوامر تكليف المهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية . ص ٤٦٨

قانون ٧٥ : بشأن التأمين الصحي للعاملين في الحكومة وهيئات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة . ص ٤٧٠

قانون ٧٦ : بإضافة مادة إلى المرسوم بقانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم شؤون أفراد أطقم السفن التجارية المصرية . ص ٤٧٤

قانون ٧٨ : بتعديل أحكام القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن أجهزة استقبال الاذاعة والتليفزيون . ص ٤٧٥

قانون ٧٩ : بتعديل القانون ١٦١ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم إرشاد السفن في ميناء السويس . ص ٤٧٦

قانون ٨٠ : بتعديل أحكام قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٤٧٧

قانون ٨١ : بتعديل قانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمهاجر والمهاجرة . ص ٤٧٨

قانون ٨٢ : بشأن ضمان الحكومة للبنك المركزي المصري في تنفيذ اتفاقيات الدفع الخارجة . ص ٤٧٩

قانون ٨٣ : بإعفاء دقود الإيجار المحررة بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

١٩٦٤

قانون ٥٤ : بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية . ص ٤٠٩

قانون ٦٦ : بتعديل أحكام القانون ٩ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية . ص ٤٢٨

قانون ٦٧ : بتعديل أحكام القانون ٩١ لسنة ٤٤ ، الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية . ص ٤٣٣

قانون ٦٨ : بتعديل أحكام الرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها . ص ٤٣٨

قانون ٦٩ : بتعديل أحكام القانون ١ لسنة ١٩٤٨ بشأن الرسوم أمام المحاكم الحسنية . ص ٤٣٩

قانون ٧٠ : بشأن رسوم التوثيق والشهر . ص ٤٤٣

قانون ٧١ : بشأن منح معاشات ومكافآت استثنائية . ص ٤٦٣

قانون ٧٢ : بتعديل جدول المرتبات المنصوص عليه في قانون السلطة القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . ص ٤٦٥

قانون ٧٣ : بتعديل جدول مرتبات إدارة قضايا الحكومة . ص ٤٦٧

بالإصلاح الزراعى ، من رسم الدفعة .

ص ٤٨٠

قانون ٨٥ : بأحوال إلغاء امتحان التلميذ فى
التقل والامتحانات النهائية . ص ٤٨١

قانون ٨٦ . بشأن الرسوم المقررة لأداء
امتحان مسابقة القبول بالمسارس الإعدادية
والإعفاء ، منها . ص ٤٨٢

قانون ٨٧ : بتعديل القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦
الخاص بالجمعيات التعاونية . ص ٤٨٣

قانون ٨٨ : بتعديل القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣
بالمعادلات الرأسية . ص ٤٨٥

قانون ٨٩ : بتعديل القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٩
بتظيم وزارة الأوقاف ولأئحة إجراءاتها .

ص ٤٨٦

قانون ٩٠ : بشأن بعض الإعفاءات الضريبية .

ص ٤٨٨

قانون ٩١ : بتعديل القانون ١١٣ لسنة ١٩٣٩
الخاص بضريبة الأطنان . ص ٤٨٩

قانون ٩٢ : بشأن تهريب التبغ . ص ٤٩٠

قانون ٩٣ : بتعديل القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩
ينظم البعثات والإجازات الدراسية والنح
بالجمهورية العربية المتحدة . ص ٤٩٣

قانون ٩٤ : بشأن تبعية المؤسسة الصحية العمالية
ومستشفياتها ، ووحدة الأسعاف الصلاحية
وفروعها وعيادتها الخارجية وصيدياتها ، لبيتة
العامة للتأمينات الاجتماعية . ص ٤٩٤

قانون ٩٥ : بشأن بعض العمليات التى قامت بها
لجنة القطن المصرى فى مواسم سابقة .

ص ٤٩٦

قانون ٩٧ : بتعديل القانون ١٧٧ لسنة ١٩٦٠

الخاص بالبرك والمستقعات التى قامت الحكومة
بردمها . ص ٤٩٧

قانون ٩٨ : بشأن نقل ملكية الاتحاد العام
لرعاية الأحداث إلى الدولة . ص ٥٠٠

قانون ١٠٠ : بتنظيم العقارات المملوكة للدولة
ملكية خاصة ، والتصرف فيها . ص ٥٠٢

قانون ١٠٢ : بتحصيل رسوم الإنتاج
والاستهلاك على غزل القطن وغزل الصوف
وطارات المطاط الخارجية والبطاريات السائلة
للسيارات والقبول أو بيل مازوت .

ص ٥٢٨

قانون ١٠٣ : بتعديل قانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩
بحساب مدد العمل السابقة فى المعاش .

ص ٥٣٢

قانون ١٠٤ : بشأن الأراضي الزراعية التى تم
الاستيلاء عليها . ص ٥٣٤

قانون ١٠٥ : بإنشاء المؤسسة المصرية العامة
للاتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها
بالمحافظات . ص ٥٣٥

قانون ١١٧ : بتنظيم اختصاص وسلطات
القوات المسلحة . ص ٥٣٨

قانون ١١٨ : بإنشاء الجهاز المركزى للتنظيم
والإدارة . ص ٥٤٠

قانون ١١٩ : بشأن بعض التدابير الخاصة
بأمن الدولة . ص ٥٤٤

قانون ١٢٣ : بشأن تأمين بعض الشركات
والمنشآت . ص ٥٤٧

قانون ١٢٦ : بإنشاء صندوق التأمينات
والإعانات للفنانين والأدباء . ص ٥٥١

قانون ١٢٧ : بإنشاء صندوق التأمينات
والإعانات لباعة الصحف . ص ٥٥٢

قانون ١٢٨ : بتعديل القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها .

قانون ١٢٩ : بإصدار قانون الجهاز المركزي للحسابات

قانون ١٣١ : لتعديل القانون ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعديل بعض أحكام القانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع .

قانون ١٣٣ : بشأن الضمان الاجتماعي .

قانون ١٣٤ : بشأن رؤوس أموال الشركات والمنشآت .

قانون ١٣٨ : بتعديل قانون الإصلاح الزراعي .

قانون ١٣٩ : بشأن أحكام خاصة بشركات مقاولات القطاع العام .

قانون ١٤٢ : بنظام السجل العيني .

ص ٥٨٠

قانون ١٤٤ : بتعديل قانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة .

قانون ١٤٥ : بإعفاء مبالغ التأمين والتعويض والمماشات والمكافآت والإعانات وكذا الطلبات والمستندات والأوراق اللازمة لصرف هذه المبالغ من الضرائب والرسوم كافة .

قانون ١٤٦ : في شأن تعيين العمال المؤقتين والموسمين على درجات في الميزانية .

قانون ١٤٩ : بفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالإعانات والمسافرين .

قانون ١٥٠ : بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص .

قانون ١٥١ : بشأن المؤسسات الصحفية

قرارات رئيس الجمهورية

١٩٦٤

قرار ٣٨ : في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية .

قرار ١٩٩ : في شأن تعويض وزير الحرية في منح التعويضات المستحقة إلى المصابين وورثة المستشهدين في حملة فلسطين .

قرار ٢٠٧ : بشأن حساب مدد الخدمة السابقة في الحكومة في العائش المقرر وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية .

١٩٦٣

قرار ١٤٣ : بتعديل حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

قرار ٢٤٤٨ : بتعديل بعض أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

قرار ١٠٦٢ : بتوزيع حصيلة المبالغ وغير المتخصص عليها في المادة ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد وفي المادة ٤ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب . ص ٦٢٢
قرار ١٠٧٩ : بتعديل المادة ٥ من اللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) . ص ٦٢٣
قرار ١٢١٦ : بإنهاء حالة الطوارئ . ص ٦٢٥
قرار ١٣٤٩ : بشأن تشكيل وتنظيم الجهاز المركزي للمحاسبات . ص ٦٢٥
قرار ١٤٦٦ : بإلغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك ونقل أعمالها إلى البنك المركزي لمصرى . ص ٦٣١

قرار ٢١٥ : بتعديل دوائر اختصاص بعض مكاتب الشرع العقارى . ص ٦١٤
قرار ٢١٦ : بالتيسير على صغار الزراع في الوفاء بإيجار الأراضي المصادرة . ص ٦١٥
قرار ٢٢٣ : بتأجير قطعة أرض من أملاك محافظة الاسكندرية للنادى الأولمبي بإيجار اسمي . ص ٦١٧
قرار ٢٢٥ : بالموافقة على تنازل مجلس محافظة الاسكندرية عن قيمة المياه التي استهلكها شاغلو المساكن الشعبية في المسدة حتى نهاية ديسمبر لسنة ١٩٦١ . ص ٦١٨
قرار ٩٨٥ : بتعيين نائبين لرئيس مجلس النوبة . ص ٦١٩
قرار ٩٨٦ : بتعيينات وتمقلات قضائية بالمحاكم . ص ٦١٩

قرارات وزارة العدل

قرار : بنقل محكمة ونياية القاهرة لمجرائم الآداب إلى مقرها الجديد . ص ٦٤٣
قرار : بنقل مأمورة عنية التضيائية إلى مقرها الجديد . ص ٦٤٤
قرار : بتحويل بعض موظفي وزارة الاقتصاد صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٦٤٤
قرار : بتحويل بعض موظفي وزارة الزراعة صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٦٤٥
قرار : بعدم الأعمال التضيائية الخاصة ببلدة دجوى إلى دائرة اختصاص محكمة بها . ص ٦٤٦
قرار : بتحويل صفة مأموري الضبط القضائي لموظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . ص ٦٤٧

١٩٦٣

قرار ٨٩ : باللائحة الداخلية لإدارة قضايا الحكومة . ص ٦٣٣
قرار : بتعديل إختصاص نيابة أمن الدولة . ص ٦٣٨
قرار : بتعديل إختصاص نيابة الشؤون المالية والتجارية بمكتب النائب العام . ص ٦٣٨
قرار : بتعديل اختصاص نيابة الشؤون المالية والتجارية بالاسكندرية . ص ٦٣٩
قرار : بإنشاء نيابة ومحكمة جزئية مختصان بمجرائم الآداب . ص ٦٤٠
قرار : بتقسيم محكمة بندر المنصورة الجزئية إلى محكمتين جزئيتين . ص ٦٤٢
قرار : بنقل محكمة سنورس الجزئية إلى مقرها الجديد . ص ٦٤٧

قرار: إلغاء فروع التوثيق بالبرشين والقناطر
الجزئية ص ٦٤٨

قرار : بتقسيم محكمة إمبابية الجزئية إلى محكمتين
جزئيتين ص ٦٤٨

قرار: بتحويل بعض موظفي وزارة الزراعة
صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٦٤٩

قرار : بتحديد إفتتاح أدوار محاكم الجنائيات
بالاسكندرية ودمنهور . ص ٦٥١

قرار : بتحديد إفتتاح أدوار محاكم الجنائيات
بأسيوط وسوهاج وقنا وأسيوط ص ٦٥١

قرار : بشأن إلغاء مأمورية دواو للأحوال
الشخصية للمصريين . ص ٦٥١

مجلس الدولة

قرار ٢٠٣ : بإضافة بعض الاختصاصات إلى
المحاكم التأديبية

وزارة الاسكان والمرافق

قرار ٢٩٣ : بإعفاء مدينة رأس البر من بعض
أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٤٥ لسنة ٦٥

الحاصل بتنظيم المائي . ص ٦٥٤

قرار ٥٢١ : بشأن إجراءات لجنة تنظيم وتوجيه
أعمال البناء . ص ٦٥٧

وزارة التربية والتعليم ١٩٦٤

قرار ١٨ : بتحديد البلاد الأسبوعية والأفريقية
التي لا تتكلم العربية في تطبيق أحكام القانون ١

للسنة ١٩٦٤ ص ٦٥٩

وزارة الاقتصاد ١٩٦٣

قرار ٧٢٦ : بتعديل نص المادة ١٨ من لائحة
الرقابة على النقد الصادر بموجب القرار الوزاري

رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٠ ص ٦٦

قرار ٦٩٧ : بتعديل بعض أحكام القرار ٧٢٥
لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣

لسنة ١٩٥٩ بشأن التصدير . ص ٦٦٢

وزارة التكوين ١٩٦٤

قرار ٧٢ : بتعديل بعض أحكام القرار ٨٣ لسنة
١٩٥٩ بشأن إنشاء لجان التحكيم في المنازعات

بين أصحاب المصالح أو المستهلكين وبين البنوك
المستعدة لعمليات التمويل أو فيما بين البنوك وبعضها

حول درجة نظافة الحبوب ونسبة إصابتها بالسوس
ص ٦٦٣

وزارة الخزانة

١٩٦٣

قرار ٦١ : بإصدار اللائحة الداخلية لمصلحة
الضرائب . ص ٦٦٤

قرار ٦٢ : بتعديل بعض أحكام القرار رقم
٤٢ لسنة ١٩٥٣ بعدم خضوع بعض الطلبات

والرخص لرسم الدفعة على اتساع الورق .

ص ٦٨٢

قرار ٦٣ : بشأن إجراءات وقواعد وقف
العمل بالاستبدال .

١٩٦٤

قرار ١ : في شأن تفسير أحكام القانون رقم
١٦٩ لسنة ١٩٦١ . اللجنة العليا لتفسير القانون

رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بقرار بعض الإعفاءات
من الضريبة على المقارنات المبنية وخفض الإيجار

بمقتضى الإعفاء . ص ٦٨٩

قرار ٣٠ : بشأن الأحكام التي تتبع في صرف
المعاشات والمكافآت ومبالغ التأمين . ص ٦٩٠

وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٦٤

قرار ٢٩ : بالتريخيص للجمعيات الخيرية
يُصدر أوراق يانصيب مؤقت فئة المئرة
قروش عام ١٩٦٤ . ص ٦٩١

وزارة الداخلية ١٩٦٤

قرار ٤٠ : بفصل قرية دجوى عن مركز طوخ
ولحاقها بمركز بنها بمديرية أمن القليوبية .

ص ٦٩٢

قرار ٤١ : بتعديل اسم شيخوخة القومانية
الإنجليزية ، التابعة لقسم شرطة المنتزة محافظة
الاسكندرية إلى شيخوخة القاصرية . ص ٦٩٣
قرار ٤٨ : باستبدال الفقرة الأولى من المادة ٧٧
من القرار الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ ص ٦٩٤

وزارة الاقتصاد ١٩٦٣

قرار ١٠٠٦ : بالموافقة على تحويل وثائق
شركة البحر الاسود والبطيخ للتأمينات العامة مع
الحقوق والالتزامات المترتبة عليها من العمليات
التي تزاو لها في الجمهورية العربية المتحدة إلى شركة
مصر للتأمينات . ص ٦٩٤

وزارة الموصلات ١٩٦٤

قرار ٢٢ مكرر : فى شأن إغناء معهد التدريب
المهنى والأبحاث ببيتة الموصلات السلكية
واللاسلكية ص ٦٩٦

قرار ٣٢ : بإصدار لائحة التحقيق والتأديب
والجزاءات الخاصة بالمعاملين فى الهيئة العامة لبناء
السد المالى . ص ٧٠١

القيادة العامة للقوات المسلحة سلاح حدود ١٩٦٤

أمر ٢٢ : فى شأن إحصاء وترقيم اأقال بمحافظة
سيناء . ص ٧١٠

ديوان الموظفين ١٩٦٤

قرار ٤٤ : بتقدير حرفة غير واردة بكشوف
كادر العمال . ص ٧١٢
قرار ٤٥ : بشأن تقييم مهنة عامل فنى وقود .
ص ٧١٢
قرار ٤٦ : بشأن تقييم مهنة ميكانيكى سينما .

ص ٧٤٣

قرار ٤٧ : بشأن تقدير حرفة غير واردة
بكشوف كادر العمال . ص ٧١٣

قرار ٤٨ : بشأن تقييم مهنة عامل مقشلة
باركية بالسلك . ص ٧١٤

المحاماة

مجلة المحاماة

تعليق على الأحكام

حدود اختصاص مجلس الدولة في ولاية الإلغاء والتعرض للفصل في الملكية والحكم بالآثار للاستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفي العامي

(حكم محكمة تنازع الاختصاص الصادر في ٢٥ من مارس ١٩٦١ - طلب التنازع رقم (١) لسنة ٢٩، المرفوع من وزارة المواصلات ضد السيدة شفيقة صالح إبراهيم - منشور في مجلة المحاماة - السنة الثانية والأربعون رقم ٧٢ صفحة ١٠٢ وما بعدها.)

إن أحكام محكمة التنازع Cour de conflit في فرنسا يثير صدورهما زوبعة من التعليقات لا تهدأ، حتى ترسم الاختلاف في صفحة تاريخ القضاء وتسجل أثرًا لا يفي على مر الأيام. لأنه صادر عن أكبر هيئة قضائية في البلاد، ويتعرض لأصول المسائل وأوليائتها التي تقوم عليها التفريمات والتخريجات. وفيما يلي نعرض لبعض المسائل التي قنتها هذا الحكم الكبير وفرضها بسطاطته في مجال القضاء العادي والإداري.

أولاً - وقائع الحكم وأسبابه

وتتلخص الوقائع في أن السيدة نوبة الشناوي كانت قد أودعت بتاريخ ٢٢ من ديسمبر ١٩٣٦ في صندوق التوفير في دفتر البريد ٥٠ مبلغ باسم الآتية مريم صالح نعيم (مصرية قاصر) مبلغ ٤٨٨ جنهما، وتوفيت المودعة في ٢٠ من ديسمبر ١٩٤٤، فتقدمت السيدة مريم صالح نعيم ٥٠ طالبة صرف المبلغ المستحق لها، وإذ تبين لإدارة صندوق التوفير أن أوصاف المودع لحسابها الثابتة بالدفتر تختلف عن أوصاف طالبة الصرف وهي جنسية مسيحية تبلغ من العمر خمسين سنة فإن الإدارة المذكورة امتعت عن الصرف، بعد أخذ رأي مستشار الدولة الذي أفتى بعدم الصرف إلا بعد استصدار الطالبة حكماً باللاحقة في صرف المبلغ المودع.

فطلبت السيدة مريم صالح نعيم من هذا القرار للمدير العام البريد بون جدوى، فرفعت الدعوى رقم ١٧٠ لسنة ٣ أمام محكمة القضاء الإداري طالبة إلغاء القرار الإداري بعدم الصرف، تأسيساً على أن القانون ومجموعة الأوامر المالية واللائحة التنفيذية الصادرة بشأن صندوق التوفير سنة ١٩١٠ وعلى

الأخص المادة (٧) منها تنص على أن الدفتر ملك لصاحبه الذي يحمل اسمه ، مادام حامل الدفتر قد أثبت شخصيته وأنه صاحب الاسم الذي صدر به الدفتر المذكور ، مما يجعل امتناع المصلحة عن الصرف بغير حق .

وعند نظر المحكمة الدعوى دفعت المصلحة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على أساس أن العلاقة بينها وبين المدعية علاقة مدنية بحث ، تقوم بين مودع ومودع لديه . وفي ١٤ من مارس ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص ، وفي الموضوع برفض الطلب : مقبلة قضاءها في الدفع بأن الدبرة بطلبات المدعية ، وهي إذ تطلب إلغاء قرار إداري نهائي برفض طلب الصرف إليها فهو طلب يدخل في اختصاص المحكمة بنص المادة (٦/٣) من قانون مجلس الدولة ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . وأما بالنسبة للموضوع فإنه قد ثبت من التحقيق الإداري ومن دفتر التوفير ذاته أن هناك اختلافاً جوهرياً في البيانات الواردة في الدفتر عن أوصاف المدعية ، وأن الدبرة ليست باسم المودع له فقط ، بل لا بد أن تتوفر كل البيانات الأخرى المدونة بالدفتر والمثبتة لشخصية المودع لحسابها وأن مجرد حيازة المدعية للدفتر لا يقطع بأنها صاحبة ، ومن ثم فليس للمدعية الحق في استرداد المبلغ المودع ، وأنه لا مخالفة في القرار المطعون فيه للقانون .

توفيت مريم صالح نعيم في سنة ١٩٥٢ ، وورثتها ابنتها الوحيدة شفيقة إبراهيم صالح فتقدمت هذه إلى رئاسة محكمة القاهرة الابتدائية تطلب استصدار أمر أداء ضد مصلحة البريد ، وقد صدر هذا الأمر بإلزام مصلحة البريد بأن تدفع لها مبلغ ٥٢٢٠١١٠ جنيناً وهو قيمة رصيد الدفتر المشار إليه وفوائده حتى تاريخ تقديم طلب أمر الأداء . عارضت مصلحة البريد في هذا الأمر . وفي أثناء نظر المعارضة دفعت مصلحة البريد بعدم اختصاص القضاء المدني بنظر الدعوى لأن القضاء فيها بالإلزام فيه إلغاء للقرار الإداري النهائي الصادر من إدارة صندوق التوفير بالامتناع عن صرف المبلغ المودع ، كما دفعت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة القضاء الإداري بالحكم ١٧٠ لسنة ٣٠ المشار إليه .

وبتاريخ ١٧ من نوفمبر ١٩٥٦ قضت المحكمة المدنية بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبنظرها . وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، تثبتت المعارض ضدها شفيقة صالح إبراهيم ، بطرق الإثبات القانونية كافة ، بما فيها البينة أن مورثتها مريم صالح نعيم هي بذاتها المودع لحسابها المبلغ الثابت بالدفتر وصرحت للمعارضة بنفي ذلك بذات الطرق مقبلة قضاءها برفض الدفع بعدم الاختصاص على القول بأن الأعمال التي تباشرها الإدارة في شأن صندوق التوفير لها مجالان : أحدها تملأه بحت ، والآخر إداري ، صرف ، ولكل خصائصه وإن للإدارة إصدار قرارات إدارية ، دون أن يكون لها مساس بذات المقد القائم بين الطرفين والذي يبقى قائماً حتى تفصل المحكمة المختصة في شأنه . والقرار الإداري المشار إليه إنما علق صرف المبلغ المودع على صدور حكم بالإحالة من الجهة

القضائية المختصة ، وهو عين ما قبلته المعارض مندها برفضها هذه الدعوى إعمالاً لتنفيذ القرار الإدارى المشار إليه . وهى بدعواها إنما تطلب أصل الحق الذى تحكمه علاقة المودع بالمودع لديه وهى علاقة مدنية بحث تخضع لأحكام القانون المدنى .

هذا فضلاً عن أن محكمة القضاء الإدارى حين تعرضت فى أسباب حكمها لمسألة الأحقية فى الصرف ، إنما كان تطلق هذا البحث والفرض منه التحقق من مطابقة أو عدم مطابقة القرار الإدارى بالامتناع عن الصرف للقانون ، لا للفصل فى موضوع الأحقية ذاته الذى لم يكن معروفاً عليها ، وبالتالي فلا تحوز أسباب ذلك الحكم الإدارى فى هذا الشأن حجية ما أمام هذه المحكمة المدنية .

وبعد أن سمعت المحكمة الشهود قضت بتاريخ ١٦ من يونيو ١٩٥٧ برفض المعارضة وتأيد أمر الأداء المعارض فيه . استأنفت مصلحة البريد هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة . . رقم ٨٤ لسنة ٧٤ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء أمر الأداء المعارض فيه . وبتاريخ ٢٧ من نوفمبر ١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .

ولما كان هناك حكان أولها صادر من محكمة القضاء الإدارى برقم ١٧٠ لسنة ٣ ق قضى برفض طلب الصرف ، والثانى صادر من محكمة استئناف القاهرة برقم ٨٤ لسنة ٧٤ ق وهو يقضى بأحقية المودع لها بالصرف ، وكلاهما تباين ويخالف أحدهما الآخر ، فقد تقدمت مصلحة البريد فى ١٤ من يناير ١٩٥٩ بعريضة إلى قلم كتاب محكمة النقض طالبة للأسباب الواردة بها وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الاستئناف رقم ٨٤ لسنة ٧٤ ق ، وفى الموضوع بتحديد جلسة لنظره والحكم بعدم الاعتداد بحكم محكمة الاستئناف المشار إليه واعتبار حكم محكمة القضاء الإدارى رقم ١٧٠ لسنة ٣ هو الواجب التنفيذ .

وقد أسست المصلحة هذا الطلب على تمسكها بعدم اختصاص القضاء المدنى ولائياً بإصدار أمر الأداء المشار إليه لانطوائه على إلغاء للقرار الإدارى التناهى الصادر من مصلحة البريد بالامتناع عن الصرف ، وهو ما يتعارض مع حكم المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والمادة ٨ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ولصدور هذا الأمر بالأداء على خلاف حكم سابق صادر من محكمة القضاء الإدارى . حازراً لقوة الأمر المقتضى به . هذا فضلاً عن أن العلاقة بين الخصمين المتنازعين هى علاقة قانونية لائحية ، لا علاقة عقدية تخضع لأحكام القانون العام ، وأن إدارة السلطة العامة فى هذا المجال هو القرار الإدارى .

ولما كان حكم محكمة القضاء الإدارى قد انتهى إلى مشروعية القرار الصادر بالامتناع عن الصرف لصحته قانوناً ، فإن حكم المحكمة المدنية يكون قد تعرض لهذا القرار الإدارى بالإلغاء فى حين أنه غير مختص بذلك ، كما أصبح متعارضاً مع حكم سابق حازر لقوة الأمر المقتضى فى

موضوع واحد ، وبين ذات الخصوم أنفسهم ، مما يتعين طرحه على هيئة تنازع الاختصاص بمحكمة النقض وفقاً لنص المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ للحكم فيه بالطلبات السابق الإشارة إليها .

وبتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٦ أصدر السيد رئيس المحكمة قراراً برفض الطلب الوارد الخاص بوقف التنفيذ ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها في موضوع الطلب . انتهت فيه إلى عدم قبول الطلب أو رفضه .

وحيث إن مناط اختصاص هذه المحكمة (وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، وهي المقابلة لفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء السابق رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩) ، وجود حكيم متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم ، والآخر من محكمة القضاء الإداري أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية .

وحيث إنه لما كان بين من مراجعة الحكم رقم ١٧٠ لسنة ٣ الصادر من محكمة القضاء الإداري برفض طلب إلغاء القرار الإداري بالامتناع عن صرف المبلغ المودع لعدم مخالفتها للقانون ، أنه بني على أن مصلحة البريد كانت على حق في قرارها بالامتناع عن الصرف لما قام لديها من شبهة حول شخصية طالبة الصرف بسبب اختلاف البيانات الواردة عنها بدفتر التوفير عن البيانات التي أدلت بها المودع لحسابها من ناحية الجنسية والدين والسن ، وهي شهادات تسوغ هذا الامتناع . ونزولاً من المصلحة كذلك على حكم مضمون فتوى مستشار الرأي بمجلس الدولة بالامتناع عن الصرف حتى تستصدر الطالبة حكماً بأحقيتها في الصرف من الجهة المختصة ، وكان الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة رقم (٧٤ / ٨٤٠) به أن تحقق من شخصية طالبة الصرف وتثبتته من أنها هي بذاتها صاحبة المبلغ المودع والمبين بدفتر التوفير ، قضى لورثتها بأحقيتها في صرفه ، فإن هذا الحكم المدني يكون قد أزال العقبة المانعة من الصرف بعد أن جلا الشبهة التي أحاطت بشخص المودع لها ، وكانت سبباً في الامتناع عن الصرف . وهو بهذا يعتبر متباً لقضاء محكمة القضاء الإداري ومنفذاً له ومتفقاً مع النية التي كانت تفشدها مصلحة البريد من وراء الامتناع عن الصرف .

ومن ثم فلا يكون ثمة تناقض بين المحكمين في معنى المادة ١٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وبالتالي يكون الطلب غير مقبول . ولا عبرة بما زيدت فيه محكمة القضاء الإداري من التعمير لبحث موضوع الاحقية في الصرف ، لأن ذلك فضلاً عن خروجه عن نطاق الخصومة التي كانت مطروحة عليها ، ولم تكن بها ثمة حاجة إليه للفصل في طلب إلغاء القرار الإداري أو رفضه ، فإنه أمر يخرج أصلاً عن ولايتها بالفصل فيه . ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول هذا الطلب . لذلك حكمت المحكمة لذلك بعدم قبول الطلب .

ثانيا - حدود اختصاص مجلس الدولة في ولاية الإنشاء والتعرض للفصل في الملكية والحكم بالآثار .

قالت المحكمة (ولا عبرة بما تزايدت فيه محكمة القضاء الإداري من التعرض لبحث موضوع الأحقية في الصرف ، لأن ذلك فضلا عن خروجه عن نطاق الخصومة التي كانت معروضة عليها ، ولم تكن بها ثمة حاجة إليه للفصل في طلب الإنشاء القرار الإداري أو رفضه ، فإنه أمر يخرج أصلا عن ولايتها بالفصل فيه) .

والأصل أن الفصل في الملكية من المسائل المحفوظ بها للقضاء العادي ، باعتباره الحارس التقليدي للحقوق الفردية والمالية . فهذه الحقوق مما يحرص القانون على حمايتها من تفول الإدارة . وتعتبر خارج النطاق الإداري hors de domaine administratif أى المجال الذى تتمتع فيه بامتيازاتها ولا تتساوى فيه مع الأفراد ، ومن ثم يجوز لها فيه أن تصدر من جانبها قرارات إدارية ملزمة للأفراد ، لا على وجه المبادرة decisions de préalable . ولكن على وجه إنشاء المراكز القانونية وتعديدها وتديلها وإنائها . وحماية لهذا الأصل نشأت نظريات اختصاص القضاء العادي في مسائل سلب الحيازة العقارية imprise وحماية الأفراد من النصب والعدوان . Voie de fait

ولكننا في الدعوى الحالية كانت مناسبة لإصدار القرار الإداري بعدم الصرف anticient هو الشك الذى قام حول ملكية طالبة الصرف للبلغ الذى تطلب استرداده . فهذا الشك هو الذى حدا مصلحة البريد على طلب الرأى من إدارة الرأى التابعة لمجلس الدولة التى وجدت أنه بمثابة عقبة تحول دون الصرف ، وأنه يتعين استصدار حكم من الجهة القضائية المختصة بإثبات شخصية طالبة الصرف ، وإنها هى المودعة بنفسها .

فلما رفعت المدعية دعواها رقم ١٧٠ لسنة ٣ أمام محكمة القضاء الإداري بطلب إلغاء قرار الامتناع عن الصرف ، قامت المحكمة المذكورة - في حدود الأوراق الإدارية المروضة عليها - بتحقيق مناسبة هذا القرار . وقررت في ذلك أنه وبالنسبة للوضع فإنه ثبت من التحقيق الإداري ومن دفتر البريد ذاته أن هناك إختلافا جوهريا في البيانات الواردة في الدفتر عن أوصاف المدعية وأن البرة ليست باسم المودعة له فقط ، بل لا بد أن تتوافر كل البيانات الأخرى المدونة بالدفتر والمثبتة لشخصية المودع لحسابها ، وأن مجرد حيازة المدعية للدفتر لا يقطع بأنها صاحبة ومن ثم فليس للمدعية الحق في استرداد المبلغ المودع ؛ وأنه لا مخالفة في القرار المطعون فيه للقانون .

والعبارة التى أوجبت نقد محكمة القضاء الإداري هي : « فليس للمدعية الحق في استرداد المبلغ »

فقد رُوي أن المحكمة المذكورة قد خرجت عن حدود ولايتها بهذه العبارة ، وأنها قد تعرضت للفصل في الملكية دون أن يكون ذلك لازماً للفصل في الدعوى .

ولكن الذي نراه هو أن محكمة القضاء الإداري لم تقصد ذلك الذي نسب إليها . فقد قصدت — بطبيعة الحال — حق المدعية في الاسترداد وقت صدور القرار المطعون فيه . لأنها بصدد مناسبة صدور ذلك القرار . ولم يخطر في بالها فيما هو ظاهر لنا أن لا يكون للدعية نهائياً حق استرداد المبلغ المودع . فيبحثها مقصور على الوقائع المطروحة عليها ، وهي سابقة على صدور القرار المطعون فيه . أما الظروف التي تستجد بعد صدور ذلك القرار فهي خارجة عن نطاق الدعوى ، ولذلك لا ينسب إليها أنها تعرضت لها . والأمر كله لا يبدو تفسير عبارات وردت في الحكم ، وكان ذكرها لازماً للفصل في الدعوى باعتبارها مناسبة صدور ذلك القرار . ولم يكن من المثير أن تفصل في مشروعية القرار بدون التعرض لحق المدعية في الاسترداد في ذلك الحين ، وفي حدود الظروف المطروحة عليها . وما دام الأمر هو مجرد تفسير لمفهوم عبارة الحكم ، فإنه لم يكون يحتمل القول بأن المحكمة المذكورة قد فصّلت في ملكية المدعية للبالغ المودعة ، وأنها خرجت عن حدود ولايتها .

وبما بين أن الحكم لم يقصد ما فهم من عبارته أنه لم يرم بأية نتائج أخرى سوى أنه لا مخالفة في القرار المطعون فيه للقانون . فهو لم يذهب لأبعد من هذا في ترتيب النتائج ، والأمر مقصور إذن على التفسير القوي لعبارة الحكم وهذا يختلف عن الأحكام المشابهة التي صدرت في خصوصيات أخرى أخذ فيها على القضاء تجاوز اختصاصه . ففي الدعوى المعروفة باسم *Nouve japy* أصدرت فيها محكمة التنازع في فرنسا حكمها في ٢٨ من فبراير ١٩٥٢ (سيري ١٩٥٢ - ٣ - ١٥) وحكمها في ١٩ من مايو ١٩٥٣ *Thiery* (سيري ١٩٥٤ - ١ - ١) وتعليق الأستاذ دراجو عليه) كانت الإدارة قد استمرت تحوز الأرض التي حكم بإلغاء قرار استيلائها عليها فهنا نجد أن القاضي قد رتب نتيجة عملية في منطوق حكمه ، بشكل يخالف القانون .

فقد سمح القاضي المدني للإدارة بأن تستمر في حيازتها الأرض ، رغم حكم القاضي الإداري بإلغاء قرار الاستيلاء ، مما يعتبر إخلالاً بصحبة حكم هذا الأخير ، وما حاد بمحكمة التنازع الفرنسية على اعتبار هذه الحيابة مجردة من السند القانوني واعتبرتها بذلك غصباً *Voie de fait* لاسنده من القانون .

ولذلك فمن نرى أن المأخذ المذكور هو مأخذ لفظي لحسب ، ولا يبدو أن يكون سوء تفسير لعبارة القاضي الإداري ، وفات محكمة التنازع أن ذلك القاضي لم يجعل هذه العبارة لانسبياً لبناء النتيجة التي انتهى إليها ، وهي أن القرار المطعون فيه غير مخالف للقانون . وأن حقيقة معنى هذه العبارة مقصورة على تحقيق مناسبة صدور القرار وبحث مشروعية الأسباب التي قام عليها ، ولذلك فلم يكن لازماً للحكم في طلب التنازع أن يوجه هذا النقد الصارم لمحكمة

القضاء الإداري ، مادامت محكمة التنازع لم تأخذ عليها النتيجة التي انتهت إليها ورأتها صحيحة في حدود اختصاصها ، ومادامت هذه العبارة مفهومة بدهة على الوجه الذي فصلناه .

ويؤيدنا في ذلك أن محكمة التنازع انتهت إلى أنه لا تناقض بين المحكمين الصادر أحدهما من محكمة القضاء الإداري ، والصادر ثانيها من القضاء العادي ، بإثبات شخصية المدعية والمحكم لها بالاسترداد .

ولا يحول حكم محكمة القضاء الإداري دون أن يحكم القاضي العادي بالاسترداد ، على الرغم من بقاء القرار الإداري المطعون فيه . وذلك لأسباب ، أحدها هو أننا في الحقيقة لسنا بصدد قرار إداري فليس عمل وكيل المكتب وهو يصرف محتويات دفتر بقرار إداري بالمعنى المفهوم ، وكذلك فليس امتناعه أو امتناع المصلحة عن الصرف قراراً إدارياً فهذه كلها أعمال تنفيذية ، لا تسمو إلى مرتبة القرارات الإدارية التي تعتمد على أعمال السلطة التقديرية لإنشاء المراكز .

وكنتم أفضل أن تفتن محكمة التنازع لذلك فتكيف الدعوى تكييفها الصحيح ، وتقرر أنه ليس ثمة قرار إداري يمكن الطعن فيه ، وأن محكمة القضاء الإداري قد تجاوزت اختصاصها بالحكم بإلغاء قرار إداري لوجود له ؛ وترسى حكمها على أن القاضي المدني هو الذي يتجسس بالفصل في هذه المنازعة .

ومن هذه الأسباب أيضاً أن الإدارة تفقد امتيازاتها أمام القاضي العادي ، فلا يمنه ذلك من أن يأمرها بالرد ، خلافاً للقاضي الإداري الذي لا يدخل في طوقه إصدار مثل هذا الحكم .

وهذا البحث الذي نحن بصده يدكرنا بهضبط ولاية القضاء الإداري في الحكم بالآثار المالية المترتبة على الإلغاء . فمن المعروف أن القضاء المذكور كثيراً ما يصدر حكمه بإلغاء القرار المطعون فيه واستحقاق المدعي للآثار المترتبة على ذلك ، وهذه الآثار قد تكون حقوقاً مالية يستحقها المحكوم له نتيجة لذلك .

وفي ذلك نقرر أن الأصل في ولاية مجلس الدولة في الحكم بالآثار أنها ولاية مجردة ، أي أنها ترأب المشروعية لذاتها ، وتحكم بالإلغاء المجرد ، أي غير المصحوب بالنص على الآثار المترتبة عليه . ثم إن الإدارة عند تنفيذها لحكم الإلغاء تصدر قراراً إدارياً جديداً بترتيب الآثار . وهذا القرار الجديد يجوز الطعن فيه بالإلغاء . إذا شابه عيب من عيوب تجاوز السلطة ، وبصفة خاصة إذا أخل بحجية حكم الإلغاء أو لم ينفذه تنفيذاً صحيحاً كاملاً بأعمال الآثار الواجب أن ترتب عليه . وهذه الآثار باختصار هي اعتبار القرار المطعون فيه كأنه لم يصدر قط ، وإعدام القرارات التبعية *acte conséquences* التي ترتبت عليه قبل صدور الحكم ، وهي القرارات التي تربطها

بالقرار الملغى علاقة تبعية relation de subordination ، أو علاقة تكامل rel. d' intégration ، أو رابطة سببية relation de causalité على الوجه المقرر في هذا الشأن (١)، ونضلائ من هذا الأمر البادئ effect destructif لحكم الإلغاء ، فإن لهذا النوع من الأحكام أثر بناء effect Constructif يتخلص في أن الحكم بإلغاء القرار يستتبع عند التنفيذ أن تُلغى الإدارة المحكوم له جميع ما كان يستحقه ، لولم يصدر القرار المحكوم بإلغائه . ويكون ذلك بصفة خاصة في المراكز القانونية التي تستصحب التقدم والترقي ، كالمراتب الوظيفية . فإدام القرار المحكوم بإلغائه قد أعدم بصور الحكم بإلغائه ، وكان عبء تحول دون صدور القرارات التالية لصالح المدعى ، فإنه يتعين بناء المركز القانوني للمدعى وكأن القرار المحكوم بإلغائه لم يصدر .

وهذه الآثار تترتب على حكم الإلغاء ولو لم ينص عليها . وعلى الإدارة إعمالها في قرار التنفيذ . ولكن لها في ذلك تقدير وملاءمة طريقة تعويض المحكوم له تمويصاً كاملاً ، دون أن تهدم القرارات التبعية فعلاً ، أو تصدر القرارات البتائية ، وفي ذلك تفصيل يطول شرحه .

والإخلال بهذه الحقوق المترتبة على الإلغاء يميز للمدعى أن يرفع دعوى جديدة للطعن بها في هذا القرار ، أو يطلب التعويض عن عدم التنفيذ الكامل للحكم الصادر لصالحه بإلغاء القرار المطعون فيه . ولا يجوز للقاضي الإداري أن يتزبد عن ذلك بالحكم بالآثار المالية التي لا يختص بها . فإن إلغاء القرار الصادر بالاستيلاء على الأرض التي تزعم الحكومة ملكيتها ، ليس معناه الفصل في ملكية هذه الأرض ، لا من ناحية نفيها عن الإدارة ، ولا من ناحية تثبيتها للمستولى على أرضه . ولا يملك القاضي الإداري ، أن يتعرض لبحث الملكية إلا من حيث وضوحها أو غوضها عند صدور القرار المطعون فيه ، أي كنسبة تسوغ إصدار القرار أو تنفيذه على الوجه الذي فصلناه في الخصوصية المعروضة .

أما ما يبرر عليه مجلس الدولة من الحكم بالآثار المالية المستحقة ، فلا يكون إلا في أمور يملك القاضي الإداري فيها الحكم بذلك ، كمنازعات الموظفين في رواتبهم واستحقاقاتهم ، ومنازعات العقود الإدارية . فإنه إذا قضى المجلس بإلغاء القرار الصادر بتخطي المدعى ، وكانت أسباب الحكم تنحصر إلى أن المدعى كان مستحقاً للترقية — بالإنعدية مثلاً — فإن القاضي إذن يجد نفسه إزاء طلب من طلبات المنازعة في الراتب ، وهو استحقاق المدعى لأن تسوى حالته حسب هذا الوضع الذي قرره الحكم . ولا يخرج عن ولاية القاضي الإداري أن يحكم في هذه التسوية ، ولذلك فهو يحكم باستحقاق الآثار المالية .

(١) أنظر أيضاً حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٧ من يناير ١٩٥٩ السنة الرابعة رقم ٤٩٩ من ٤١٩ .

وكذلك في منازعات العقود الإدارية ، فإن اختصاص القاضى الإدارى فيها شامل . فهو إذا ألغى قرار الإدارة بعدم صرف التأمين للتقاعد ، يتعدى عليه أن يحكم باستحقاقه لهذا التأمين ، وليس ذلك أمراً يوجه إلى الإدارة ، ولكن من مقتضيات ولايته التعويضية . ولكن لا يترتب على إلغاء قرار إرساء المناقصة على المتعاقد اعتبار العقد منسوخاً ، أو على العكس لا يترتب على إلغاء قرار امتناعها عن إرساء المناقصة عليه ، اعتبار العقد مبرماً ، لأن ولاية القاضى الإدارى لا تمتد إلى الحريات ، وحرية التعاقد وسلطان الإدارة من ضمن هذه الحريات المنوع الترخّص لها على مجلس الدولة .

ويجوز للقاضى الإدارى أن يحكم أيضاً بالآثار المالية التى تعتبر من قبيل التعويض ، سواء كان قانونياً كالوفاء بالتأخير *intérêts moratoires* أو كان تعويضاً لفوائد التوظيف *int.compensatoires* أو غير ذلك من طلبات التعويض القدى الذى يطلبه المدعى في دعواه . وإذا حكم بإلغاء اقرار المأمون فيه ، فإنه يجوز له لدى طلب المدعى ، أن يحسم له بتعويض الأضرار المترتبة على الخطأ في إصدار القرار الملغى .

وغنى عن البيان أيضاً أن القاضى الإدارى يحكم بالمهرافات بناء على مائص عليه قانون المرافعات في هذا الصدد .

ولكن لا بدخل في هذا الآثار اتبعية التعرض للتعرفات القانونية التى تمت على أساس صدور القرار المعادون فيه ولو وجدت بينهما رابطة من روابط التبعية سابقة الذكر ، فإن كانت هذه التعرفات بالنسبة لقرار الملغى بمثابة النتيجة من السبب ، أو لم تكن لتبرم لولا صدور القرار بإلغائه ، كأن تستولى الإدارة على الأرض وتقوم بتأجيرها . فليس من شأن الحكم الصادر بإلغاء قرار الاستيلاء أن يتعرض لمقد الإيجار بأى وجه ، وذلك لعدم اختصاص القضاء الإدارى بالفصل في العقود المدنية .

الأصل أن الحكم القضائى تكون له حجية أمام سائر المحاكم التابعة للجهة القضائية التى تتبعها المحكمة التى أصدرت الحكم . ونقص هنا حجية الشيء المحكوم فيه *autorité de la chose jugée* التى تكون للأحكام القطعية ، والتى تمنع من نظر الدعوى لسابق الفصل فيها وهى تختلف عن قوة الشيء المقضى فيه *force de la chose jugée* (١) والتى تكون للأحكام الهائية ، وهى تتعلق أثر الحكم بالنسبة لأطراف الدعوى وبالنسبة لغيرهم في الأحوال الخاصة التى يجعل لها القانون فيها هذا الأثر .

(١) يلاحظ أن المادة (٤٠٥) من القانون المدنى تجاوزت في التعبير في هذا الخصوص : ومن الطريف أن أستاذنا الدكتور السهوى قد أثبت هذه الملاحظة في كتابه الوسيط .

فلذا صدر حكم من إحدى محاكم مجلس الدولة ، فإنه يكون له حجية الشيء المحكوم فيه أمام سائر محاكم مجلس الدولة ، وذلك لدى تحقيق الشروط الموجبة لذلك ، وهي : اتحاد الخصوم ، والسبب ، والموضوع . فلا يجوز لأي محكمة من محاكم مجلس الدولة أن تعود لنظر الدعوى التي أتى سبق أن فصلت فيها بحكمة أخرى من محاكم مجلس الدولة .

أما بالنسبة للمحاكم التابعة للجهات القضائية الأخرى فإن الحكم الصادر من محكمة تابعة لغير تلك الجهة ، لا تكون لها حجية إلا إذا كان الحكم صادراً في حدود ولايتها القضائية ، في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم ، وكان فعله فيها ضرورياً .

ولقد نصت المادة (٤٠٦) من القانون المدني على تطبيق لهذه القاعدة الأصولية إذ قررت أنه : لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم ، وكان فعله فيها ضرورياً .

وقد تعرض الحكم الذي نحن بصدده لبقية هذه القاعدة ، وهي اشتراط أن يكون ما فصلت فيه المحكمة داخلاً في ولايتها بقوله : (ولا عبرة بما تزايدت فيه محكمة القضاء الإداري من التعرض لبحث موضوع الاحتمية في الصرف ، لأن ذلك فضلاً عن خروجه عن نطاق الخصومة التي كانت مطروحة عليها ، لم تكن بها ثمة حاجة إليه للفصل في طلب إلغاء القرار الإداري ، فإنه أمر يخرج أصلاً عن ولايتها بالفصل فيه .

ولقد كان تقرير حجية الأحكام التي يصدرها مجلس الدولة أمام القضاء العادي ، أسهل وأظهر من تقرير حجية الأحكام التي يصدرها القضاء العادي أمام مجلس الدولة . فقد تقرر ذلك بدون صعوبة في فرنسا ^(١) ؛ أما تقرير حجية الأحكام التي يصدرها القضاء العادي أمام مجلس الدولة فلم تقرر إلا على مراحل . فقد رأى الأستاذ لا فرير ^(٢) أن استقلال كل من جهتي القضاء الإداري والقضاء العادي عن الآخر ، يقتضي أن تستقل كل جهة في تقديرها فلا تنقيد جهة بالقضاء الذي تصدره الجهة الأخرى . ثم أصدر مجلس الدولة الفرنسي أحكامه الأولى على هذا المقتضى ^(٣) ثم تطور القضاء ^(٤) بقرار حجية أحكام المحاكم المدنية أمام القضاء الإداري في أحوال مخصوصة كأحوال التضامن السليبي كما لو كان الفعل المسبب للمسئولية قد ارتكبه فاعلون

(١) انظر بحث الأستاذ الدكتور مصطفى فهمي أبو زيد - الطمن في أحكام مجلس الدولة - مجلة الحقوق السنة السادسة عدد ٣ و٣١ و٣٢ و٣٣ choso jngée بند ٣١ وما بعده

(٢) Manuel de dr. constitutionnel الطبعة الثانية جزء (١) صفحة ٥٠٥ .

(٣) أحكام مجلس الدولة الفرنسي في ٢٩ من يوليو ١٩٣٢ المجموعة صفحة ٨٨٧ و ١٩ من ديسمبر ١٩٣٠ epoux Muller المجموعة صفحة ١٠٨٨ و ١٩ من ديسمبر ١٩٢٤ cie de phos, constantine- .

(٤) حكمة في ١٦ من مارس ١٩٤٥ Dauriac المجموعة صفحة ٥٣ .

متعددون بعضهم من الأفراد الذين يخضعون للقضاء العادي وبعضهم الآخر من الموظفين العموميين أو من جهات إدارية تسأل أمام القضاء الإداري ، أو كان هناك مؤمن لجهة إدارية مما يقتضى الإدعاء أمام جوء القضاء العادي والإداري ^(١) . وتقرر في ذلك أن ما يثبت القضاء المدني مادبا ، يلزم به القضاء الإداري ، إلا أن تقدير مدى مسؤولية الجهة الإدارية لا يقيد به .

أما قضاؤنا فقد سار ثابتا على ما بيناه من البداية . وكان ذلك بالنسبة لحكم أصدرته محكمة جنائية في جريمة دخول الأجنبي البلاد بدون إذن . فإن المحكمة الإدارية العليا قررت أن هذا الحكم لا حجية له في خصوص الجنسية ^(٢) .

وأصدرت المحكمة الإدارية العليا كذلك حكما ^(٣) حديثا في ١٣ من نوفمبر ١٩٦٣ بأن الحكم الخاص - وهو يتعرض للفصل في جريمة امتناع الموظف عن تنفيذ قرار التكليف - لا حجية له أمام القضاء الإداري إذا من مشروعته قرار التكليف المذكور .

ونفصل فيما يلي في صحة الحكم الذي تصدره محكمة أمام محكمة تابعة لجهة قضائية أخرى عند توفر الشروط السالفة ، وهي عدم تجاوزها لولايتها ، وتعرضها للفصل في أمر يعتبر ضروريا :

١ - بالنسبة للوقائع : تكون للحكم فيما يثبت من وقائع حجية أمام جهات القضاء الأخرى متى كان يعرض لهذه الوقائع ضروريا للفصل في الدعوى . وذلك لأن القاضى وهو يثبت هذه الوقائع ، إنما يشبه إلى حد كبير بالموظف العموم المختص ، وهو يثبت ما يجرى على يديه .

وأقوى ما يثبت بهذه الطريقة ما يقع تحت عين القاضى مباشرة ، وما يجرى به على يديه بنفسه من وسائل الإثبات وذلك لأن للأحكام حجية في الإثبات *force probante des jugements* فإذا أثبت حضور الخصم أمامه ، كان ذلك دليلا مطلقا على وجوده على قيد الحياة وفي البلاد في ذلك الوقت . وإذا قام بالمعانة بنفسه أو أثبت اطلاعه على بعض الأوراق ووصفها وصفا محددًا ، كان لذلك أيضا حجيته المطلقة على الأساس المتقدم .

(١) حكم في ١٥ من ديسمبر ١٩٥٠ Bugnot مجموعة صفحة ١٦٣ و ٣٠ من مايو ١٩٤٧ Soulieet Darauz
لروز ١٩٤٩ - ٣٠ .

(٢) ١٣ من يونيو ١٩٥٩ السنة الرابعة رقم (١٢٨) صفحة ١٤٩١ ومثله إدابة التوى والنصرىم لوزارة الداخلية - مجموعة قنادى السنة الحادية عشرة رقم ١٦٦ صفحة ٢٨٤ .

(٣) القضيتان رقم ٣٩١ و ١٦٨٩ - لسنة ٨ - لم ينشر بعد .

إلا أننا نرى أن ما يثبتته القاضى بطريقة من طرق الإثبات المقبولة أمامه ، والتي لا تكون لها ذات القوة أمام قاض من جهة أخرى ، لا يقيد به إلا بقدر ما تسمح به قواعد الإثبات المعمول بها أمامه . فإذا اتبع القاضى المدنى وسائل الإثبات لا قبلها القانون الإدارى ، كأن يلجأ إلى الإثبات بالشهود ، فإنه يمكن القول بأن الوقائع التى تثبت بهذا الطريق لا تكون لها حجية أمام القاضى الإدارى . وذلك لأن قواعد الإثبات فى هذه الحالة تعتبر قواعد موضوعية وليست قواعد إجرائية . فهى تعتبر بالنسبة للقضاء المدنى من قواعد القانون الخاص التى لا يحتاج بها فى مجال العلاقات الإدارية . كما أن الإثبات أمام القضاء الإدارى يعتبر من ضمن قواعد القانون العام التى تحكم الوقائع الإدارية ، ويجب إنزالها عليها دون طرق الإثبات المدنية .

ومعنى ذلك أن القاضى الإدارى يظل مالكا لتقدير الدليل الذى استند إليه القاضى المدنى أو الجنائى فى حكمه ، وذلك طبقاً لما يقبله الدعاوى الإدارية فى خصوص قواعد الإثبات التى تحكمها .

وكذلك — من طريق المراقبة — قد لا يتقيد القاضى المدنى بالوقائع التى تثبت أمام القاضى الإدارى بطريقة الخاصة . وذلك لاختلاف نطاق الإثبات — فى بعض الأمور — أمام القاضى المدنى عما هو عليه أمام القاضى الإدارى .

وقد ضرب لنا الحكم المعروض مثلاً من ذلك ، إذ أن القاضى الإدارى قد تثبت من اختلاف شخصية المدعية عن شخصية المودعة ، مما استناده من التحقيق الإدارى . والقاضى الإدارى يقيد بالأوراق فى هذا الخصوص . لأنه يراقب الشروعية لحسب . أما القاضى المدنى ، وهو يفصل فى الملكية — فقد استطاع أن يلجأ إلى وسائل الإثبات ، بما فى ذلك التحقيق ، والاستعانة بأهل الخبرة ، والقرائن ، والشهود . وغير ذلك ؛ ضارباً صفحاً عن التحقيق الإدارى الذى لا يلتزم حدوده فى فصله فى أصل الاستحقاق ؛ وهو أمر أوسع من تقدير مناسبة القرار ومدوره صحياً بناء على الأسباب التى قام عليها ، وهى التحقيق الإدارى .

هذه مسألة نراها هامة وجديرة بالإبراز فى هذا المجال . ونظن أن ما جاء به فى هذا الحكم فى هذه الخصوصية نادر المثال .

٢ — بالنسبة للتكييف : لا يلتزم أحد القاضين تكييف الأمر لاختلاف المفاهيم القانونية فى مختلف أفرع القانون .

وهذه أيضاً مسألة بالغة الأهمية . لأن الحكم الذى يرهاها أحد أفرع القانون والغايات فى تنفيذها ، تختلف عما يرهاها وبثنياء فرع آخر . فالقانون الإدارى يستهدف مثلاً حسن سير المرافق العامة ولذلك فقد يعمد إلى التضييق فى الوقت الذى يتوسع فيه قانون آخر كالقانون الجنائى وهو

يعمد إلى إقرار الأمن والسكينة . فتعريف الموظف في مجال القانون الإداري قد يؤدي إلى استحقاقه لمزايا عديدة تعضربها المرافق العامة وتتوه بها عند التوسع . ولذلك فقد يعمد إلى تطبيق تعريف الموظف . وتعريفه في مجال القانون الجنائي قد يؤدي إلى تجريم بعض التصرفات وحماية المجتمع منها ولذلك فقد يعمد المشرع الجنائي الاتجاه إلى التوسع عند تعريف الموظف ، فيدخل فيه الوزير وهو مجلس الأمة وغيرهما ، عندما يستهدف بحاربه استغلال النفوذ في مختلف صورها^(١) .

ولذلك فإذا اعتبر المدعى موظفاً عمومياً في حكم جنائي ، فإن ذلك لا تكون له حجية عند نظر الدعوى الإدارية . وقد أشرنا إلى أن القضاء الإداري لم يتقدم بتكييف القاضي الجنائي لجنسية المدعى عليه ، لاختلاف نظرة كل من القانونين إلى هذا التكيف وليس مناه أن أحد القاضين أكثرهما من الآخر .

٣ - بالنسبة للقانون : من الواضح أن التطبيق القانوني أمام القضاء الإداري أو العادي لا يفيد القاضي في الجهة الأخرى . لأن القاضي الإداري يختص دون غيره بالفصل فيما يعرض عليه ، مما يؤدي إلى القول بأن القضاء المدني يكون متجاوزاً حتى لاختصاصه حتى يفصل موضوعياً فيما يختص به مجلس الدولة ، ويعرض عليه بعد ذلك إلا إذا كان القاضي مختصاً وقت نظر الدعوى ثم تغيرت قواعد الاختصاص بعد ذلك . وحتى في هذه الحالة ، فإن ما يفتاه من اختلاف طبيعة الروابط في القانونين العام والخاص ، والغايات التي يستهدفها كل من الفرعين ، وأن قواعد القانون العام قد وضعت لتحكم روابط القانون العام ، وقواعد القانون الخاص قد وضعت في الأصل لروابط ذلك القانون ، كل هذا لا يجعل للتطبيق القانوني الذي تجر به محكمة تابعة لجهة قضائية ، حجية عند عرض الدعوى أمام محكمة تابعة لجهة قضائية أخرى .

وإن نص المادة (٤٦) من القانون المدني ، تساعد على هذا الفهم فيما قرره من أنه « لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع ... » .

• • •

ح - في أن الإدارة لا تتمتع بامتيازاتها^(٢) أمام القاضي المدني :

وهذه أيضاً لها أهمية قصوى . فن الملاحظ أن القاضي المدني لم يجد صعوبة في أن يجيب

(١) أظن ديموتواز «الوزير fonctionnaire public في تعريف الموظف .

(٢) يقرر الأستاذ «ديولومادري» (١٩٥٣) بند (٥٧٥) أن الإدارة في حالة المدوان Voiedé fait تعتبر فرداً عادياً . وتنفذ امتيازاتها .

وقد قسم الأستاذ «ديولومادري» (بند ٥٧٣) امتيازات الإدارة القضائية إلى ثلاثة : أحدها إيجاد جهة للقضاء الإداري ؛ وثانيها إصدار قرارات تنفيذية تنفيها من الاتجاه إلى القضاء ؛ وثالثها استقلاله في مواجهة القضاء بما يمنعه من الحلول عملاً أو إكراهها على إجراء عمل ، والتنفيذ الجبري ضدها .

المدعية إلى أمر الأداء الذي رفعت إليه ، وهو أمر لا يقبله القانون الإداري . والقضاء الإداري كما هو معروف لا يعرف نظام أوامر الأداء . وهذه الأوامر تتضمن تكليف الإدارة عملاً وهو أمر يخرج عن نطاق سلطة القاضي الإداري . ولكن القاضي المدني لا يتقيد بذلك . ولم تعرض عليه محكمة التنازع في الخصوصية المعروضة .

والسبب في ذلك أن امتيازات الإدارة تقوم على عدم المساواة بين أطراف العلاقة . والقاضي العادي ، وهو ينظر في علاقات القانون الخاص ، ينكر عدم المساواة وينظر إلى الحصين على وجه التساوي بينهما ، فلا يتمتع عليه أن يصدر حكماً يكلف فيه الإدارة عملاً ويجرى قواعده الإجرائية - كأوامر الأداء - في هذا الخصوص .

التشريع الجنائي في جمهورية الكونغو والجمهورية العربية المتحدة

سمير صفا

رئيس المحكمة الحار مدعيا عاما لإقليم كينغوا بالكونغو

لما كانت بلادنا تهتم بثوثيق علاقاتها مع بلاد القارة الإفريقية في كافة الميادين - ومن بينها الميدان القضائي - فقد استجابت الجمهورية العربية المتحدة لنداء هيئة الأمم المتحدة وأعادت حكومة الكونغو ليوبولد فيل بعض رجال القضاء العرب لاستكمال النقص النشأ عن عدم وجود قانونيين من أبناء البلاد نتيجة مفادرة رجال القضاء البلجيكيين للبلاد زرافات بعد حصولها على استقلالها . .

ولم يجد رجال القضاء العرب صعوبات ذات بال في القيام بمهمتهم في هذه البلاد الصديقة وذلك لأن قوانينها مشابهة إلى - دما لتوانين المصرية إذ أن كليهما يستمد مصادره من النظام القانوني اللاتيني وبخاصة مجموعة نابليون .

هذا وينظم القضاء في الكونغو ويرتب محاكاً أساساً القانون الأساسي - وهو الدستور المؤقت المعمول به في الدولة لحين صدور دستور دائم - وقانون نظام القضاء والقوانين : المدن والجنائي والإجراءات الجنائية والمرافعات . وكل هذه التشريعات أصدرتها السلطات البلجيكية قبل حصول البلاد على استقلالها في سنة ١٩٦٠ وهي مستمدة مباشرة من التشريع البلجيكي مع بعض التعديلات التي اقتضتها ضرورات الإدارة الاستعمارية لاختلاف الظروف في الكونغو وبلجيكا . .

ونظرا لتقارب الأساس بين التقنيتين السائدة في الكونغو والتقنيات المصرية سنقتصر في هذا البحث على إبراز الفروق الهامة الموجودة فيها وسنبدأ في هذا المقال بالقوانين الجنائية . .

المحاكم الجزائية في الكونغو تنقسم إلى قسمين : محاكم الإعراف والمحاكم النظامية أما محاكم الإعراف فهي المحاكم القديمة التي كانت موجودة في البلاد قبل الاستعمار ويتولى القضاء فيها رؤساء القبائل والشيوخ في القرى والجهات وقد أبقى المستعمرون على هذه المحاكم وإن كانوا قد نظموها بتشريع وبسطوا سلطانهم عليها بإعطاء المحاكم الإداريين المحليين وهم بلجيكيون حق حق الاعتراض على أحكام هذه المحاكم كما جعلوا بعض الأحكام الصادرة منها قابلة للاستئناف أمام المحاكم النظامية . هذا وإن اختصاص تلك المحاكم قاصر على الوطنيين من أبناء البلاد

دون الأوربيين بشروط معينة خاصة بمحل إقامة المتهم وبمكان وقوع الجريمة ولا تنتظر هذه المحاكم إلا في الأفعال التي يعتبرها العرف جرائم أما الأفعال التي يجرمها القانون الوضعي والعرف معا فلا تختص بها محاكم الإعراف إلا إذا كانت العقوبة التي ستطبقها محكمة العرف هي الحبس لمدة تقل عن شهر وغرامة لا تتجاوز ألف فرنك كتمولى أو إحدى هاتين العقوبتين ، أما بالنسبة للجرائم التي يفضي بها العرف وحده دون القانون الوضعي فإن العقوبات التي تستطيع محاكم الإعراف توقيعها حدودا رسمها القانون المنظم لها وهي الحبس الذي حده الأقصى أربعة شهور والغرامة التي لا تتجاوز أربعة آلاف فرنك وقد كانت هناك عقوبة الجلد توقعها تلك المحاكم إلا أن هذه العقوبة انقبت منذ سنوات . .

أما المحاكم النظامية فهي تلك التي تطبق القانون الوضعي والشىء المملكت للنظر - والذي يظهر أثره

في التنظيم القضائي والأحكام الموضوعية معا - هو عدم تقسيم الجرائم التقسيم المعروف في مصر وبلجيكا وبعض البلاد الأخرى إلى جنایات وجنح ومخالفات لكل منها نصاب أقصى من العقاب ومحاكم معينة تختص بنظرها . ففي الكونفو تنقسم المحاكم الجزائية بمحاكم الشرطة tribunaux de police ومحاكم المركز triébiniaux de district والمحاكم الابتدائية tribunaux de ter instance ومحاكم الاستئناف Cours d' apple ويزرع الاختصاص بين هذه الأنواع من المحاكم على أساس مقدار العقوبة المنصوص عليها في القانون لكل جريمة توزيعا مبدئيا على أن هذا التوزيع ليس جامدا مثل ذلك الذي يترتب على التقسيم الثلاثي المعروف بل هو تقسيم مرن إذ يصح أو تختص محكمة دنيا بنظر جرائم هي بحسب العقوبة المقررة لها من اختصاص محكمة أعلى وذلك إذا رأت النيابة أولا ثم المحكمة ثانيا أن ظروف الدعوى وملابستها تبرر النزول بالعقاب إلى حدود نصاب المحكمة أما إذا رأت هذه المحكمة الدنيا أن التهمة تستحق عقوبة أعلى من نصابها الأقصى نظرا لظروف الدعوى وملابساتها تخلت عنها للمحكمة الأعلى بحكم غير قابل لتعاضد ومثال ذلك أن محاكم الشرطة تختص وفقا لقانون بالجرائم التي لا تزيد عقوباتها عن الحبس لمدة شهرين أو الغرامة التي لا تتجاوز ألفي فرنك أو إحدى هاتين العقوبتين ولكنها تستطيع أن تحكم في جريمة سرقة بسيطة مثلا يعاقب عليها القانون بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة سنوات وذلك متى رأت من ظروف الدعوى أن العقوبة التي ستوقعها لن تزيد عن شهرين ومثال ذلك أيضا أن محكمة المركز تختص بالجرائم التي تتراوح عقوباتها بين شهرين . وخمس سنوات ولكنها تستطيع أن تنظر دعوى جنائية متهم فيها شخص بارتكابه جريمة سرقة بإكراه يعاقب عليها القانون بالحبس لمدة تصل إلى عشرين سنة متى رأت محكمة المركز أن العقوبة في تلك الدعوى بالذات لن تزيد عن خمس سنوات وبما هو جدير بالإشارة إليه في هذا الصدد أن المحاكم الابتدائية تختص بالجرائم التي يعاقب عليها القانون بالحبس أكثر من خمس سنوات أو بعقوبة الإعدام . .

ويتضح مما تقدم أن توزيع الاختصاص النوعي بين المحاكم الجزائية النظامية في الكونغو يتم في النهاية لاعلى أساس العقوبة التي ينص عليها القانون - كما هي القاعدة في مصر وفي بلاد أخرى ولكن على أساس العقوبة التي ستحكم بها المحكمة وهو معيار ينطوي على نوع من المصادرة على المطلوب إذ نجد معيار الاختصاص أمراً مستقبلاً غير محدد عند نظر الدعوى ومتروك لتقدير المحكمة مما يترتب عليه تدخل في الاختصاص النوعي وتعدر تحديد نوع المحكمة المختصة مقدماً لكل نوع من أنواع الجرائم .

هذا وتتميز الإجراءات الجزائية في الكونغو بأمرين :

أولاً : تمدد القضاء في كافة أنواع المحاكم عدا محاكم الشرطة إذ تشكل الدوائر الجزائية في محاكم المراكز والمحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة .

ثانياً : ثنائية درجات التقاضي في جميع الأحوال إذ أن كل الأحكام الجزائية قابلة للاستئناف . فأحكام محاكم الشرطة تستأنف أمام محاكم المراكز وأحكام المراكز تستأنف أمام المحاكم الابتدائية واستئناف أحكام هذه الأخيرة ينظر أمام محاكم الاستئناف .

هذا ويلاحظ أنه لم يصدر بعد تشريع بنظام قواعد اللعن بطريقة التقاضي في الأحكام الجزائية التي أصدر بصفة نهائية والنيابة كسلطة تحقيق تتمتع بسلطات واسعة ومن ذلك حقها في تفتيش منازل غير المتهمين بغير إذن القاضي المختص مادام أن التفتيش يتم بين الساعة ٥ ص والساعة ٩ م . والنيابة سلطة حبس المتهم احتياطياً لمدة خمسة أيام على أن تعرض على القاضي المختص قبل انقضاء هذه المدة ليصدر أمراً بمد حبس المتهم احتياطياً لمدة خمسة عشر يوماً تتجدد بعد ذلك لمدة طول كل منها شهراً دون حد أقصى لمجموع مدد الحبس مادام مصلحة العدالة تقتضي ذلك . والقاضي بدلاً من حبس المتهم سلطة الإفراج عنه بضمان مالي أو مع فرض شروط عليه مثل عدم مغادرة منطقة معينة بغير إذن المحقق أو فرض الإقامة في مكان معين أو إلزامه بالتقدم في فترات دورية إلى المحقق أو جهة إدارية معينة لإثبات وجوده إلا أن النيابة رغم أمر المحكمة القاضي بالحبس الاحتياطي أو بجمده بعد أن تفرج عن المتهم بنفس الشروط السابق ذكرها أو بدون شرط وذلك متى استنفذ الحبس الاحتياطي أغراضه ويشترط ألا تكون محكمة الموضوع قد اتصلت قضائاً بالدعوى .

هذا وإن قرارات القاضي الصادرة في مادة الحبس الاحتياطي قابلة للعلن فيها بالاستئناف من النيابة والمتهم على أن الاستئناف لا يوقف تنفيذها .

ونظام قاض التحقيق ومستشار الإحالة غير معروف في الكونغو كما أنه لا يجوز لمن لحقه الضرر من الجريمة أن يدعى بمقوق مدنية أثناء التحقيق الذى تجرجه النيابة .

وعما هو جدير بالإشارة إليه في هذا الصدد أن الدعوى الجنائية تنقطع مدة تقادمها بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة دون إجراءات جمع الاستدلالات التى يقوم بها رجال الضبطية القضائية .

وللمحكمة الدرجة الأولى أن تنص فى حكمها بالقبض القورى *Arrestation immédiate* على المتهم إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية خطيرة يترك تقديرها للمحكمة .

والأحكام التى تصدرها محكمة أول درجة غير واجبة التنفيذ كقاعدة عامة بل يوقف تنفيذها استئناف المتهم إلا إذا كان الحكم قد صدر عليه وهو محبوس احتياطيا أو أقر منطوقه الحكم بالقبض القورى .

والشروع معاقب عليه بالنسبة لجميع الجرائم التى يتصور فيها إمكان التمييز بين الشروع والجريمة التامة وذلك بنفس العقوبة المقررة للجريمة التامة .

وللمحكمة إذا استدعت ظروف الدعوى استعمال الرأفة مع المتهم أن تنزل بعقوبة الإعدام وبعقوبة الحبس المقررة قانونا إلى أربعة وعشرين ساعة وبالفرامة المقررة فى القانون إلى فرنك كونغولى واحدا كما أن المحكمة بالنسبة لجرائم المعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وفى الجرائم الأخرى إذا رأت أن المتهم لا يستحق أن يعاقب بأكثر من ستة أشهر بدلا من توقيع عقوبة الحبس أن تأمره بعدم الابتعاد عن أمكنة معينة أو الإقامة فى منطقة معينة وذلك لمدة لا تزيد عن سنة . والمالة فى هذا هى الخيلولة بين حديث العهد بالإجرام وبين الاختلاط بمعتادى الإجرام الخطرين .

هذا ويلاحظ أن قانون العقوبات الكونغولى لا يفرق بين الحبس البسيط والحبس مع الشغل والسجن والأشغال الشاقة إذ عبر عنها جميعا بعبارة *Servitude pénale* على أن هذا لا يبنى أن قانون السجون يفرق بين فئات المحكوم عليهم حسب مدة العقوبة المحكوم بها عليهم حسب مدة العقوبة المحكوم بها عليهم ونوع الجريمة فتعامل كل فئة معاملة خاصة بها ويجبر أفرادها على أداء أشغال معينة داخل وخارج السجن تختلف باختلاف الفئة التى يقيمون إليها .

هذه هى الفروق الهامة بين التشريع الجنائى الكونغولى والتشريع الجنائى المصرى ووجود هذه الفوارق لا يبنى التشابه الأساسى بين القانونين فى المبادئ العامة مما سيسهل مهمة رجال القضاء الممارين للكونغوى ويحقق هدف سام هو خدمة العدالة فى هذا البلد الإفريقى
الصدى ١٠٠

الموظف العام والدولة

طبيعة العلاقة القانونية بينهما

للاستاذ يوسف عبد العظيم علام العامي

بقسم الدكتوراة - دبلوم العلوم الإدارية - جامعة القاهرة

تناول صاحب البحث النظريات التي اقترنت بتكييف علاقة الموظف العام بالدولة ، وهي النظريات التعاقدية ، وذكر منها نظرية العقد المدني ، ونظرية الإذعان ، والنظريات غير التعاقدية وذكر منها نظرية التصرف الإداري المزدوج ، ونظرية التصرف الإداري الانحادي ؛ ونظرية العلاقة اللاتمعية ، ونظرية التبعية والخضوع .

ثم عرض لكل واحدة من هذه النظريات بالنقد ، منتها فنقد نظرية العلاقة اللاتمعية أو القانونية ، وهو يقول ذلك إن : « كل ما وجه من نقد لهذه النظرية هو النقد الذي أورده الأستاذ محمد حامد الجبل في مؤلفه ، من أن العلاقة التنظيمية أو اللاتمعية بين الموظف والدولة ، ليست هي التكييف الحقيقي لهذه العلاقة ، بل أنها نتيجة لنظريته التي تقول بأن العلاقة خضوع وتبعية مستمرة ، وأن صيغة اللاتمعة نتيجة لذلك . »

وقد انتقد صاحب البحث رأى الأستاذ الجبل فقال ما ملخصه أن :

أولاً : ليس حتماً أن تكون علاقة الموظف تبعية وخضوع للدولة ، نتيجة مبدأ حسن سير المرفق وانتظامه .

ثانياً : ليس النظام اللاتمعي نتيجة حتمية لمبدأ خضوع الموظف وتبعية للدولة وليس في المنطق القانوني ما يمنع أن يكون النظام اللاتمعي للوظيفة نتيجة لمبدأ حسن سير المرفق وانتظامه ، وكذا لمبدأ قابلية المرفق للتغيير والتبديل .

ثالثاً : إن النتائج التي انتهى إليها ورثتها إلى نظريته ، هي نفس النتائج التي رتبها الفقه والقضاء على نظرية العلاقة اللاتمعية وأن نظريته لم تغير شيئاً في أحكام هذه العلاقة التي استقر عليها الفقه والقضاء ، مما يدل على أنها مجردة من القيمة القانونية .

رابعاً - إن لإرادة المشرع للوظيفة دوراً غير ما يصوره لها في نظريته .

وانتهى الباحث بإثبات رأيه في التكييف الحقيقي للعلاقة القانونية بين الموظف والدولة :

أن النظرة القانونية الفاحصة للنظريات التي قيات في طبيعة علاقة الموظف بالدولة تؤدي إلى

أدراك أن نقطة البداية في الخلاقات المحتملة بين هذه النظريات ، هو دور إرادة المرشح الوظيفة في هذه العلاقة ، وهل هو دور رئيسي أو بمعنى أصح ركن في قرار التعيين لم لا . فبينما النظريات التعاقدية تعتبرها ركناً في العلاقة ، ترى نظريات التصرف الإداري المزدوج ، والتصرف الإداري الاتحادى ، تسند لها دوراً أساسياً في البداية ، ولكن لا تسند إليها دوراً في الآثار القانونية بينما نجد أن نظرية الأستاذ اجل تظل من دورها وتكون من شأنها سواء في البداية أو في الآثار .

والحقيقة أنه لا يمكن اعتبار العلاقة تعاقدية وإن أعتبرت هتداً إدارياً لانه حتى في العقد الإدارى تظل العلاقة عقدية مع ما يترتب عليها من آثار من وجوب عدم استغلال الإدارة بصورة مطلقة في تبديل آثار العقود والتزامات التعاقد معها وحقوقه ، وهو ما لا يمكن التسلم به في العلاقة الوظيفية وما يترتب عليه من آثار وأحكام وكذا ما يترتب عليه أحكام القضاء وآراء الفقهاء من أحكام أهمها حرية الإدارة المطلقة في تغيير القواعد العامة لأحكام الوظائف العامة في أى وقت ، دون أن يكون للموظف حق الاحتجاج لما لحق المكسب في ظل النظام الملغى ، كما أنه من ناحية أخرى لا يمكن التهور والتقليل من شأن إرادة المرشح للوظيفة في الالتحاق بالوظيفة وفي الاستمرار فيها وفي تركها إذا شاء .

ويقول الأستاذ حامد اجل ، إذ بأن علاقة الموظف بالدولة علاقة خضوع وجمعية ، وأن تقديمه طلب الترشح ليس الا إجراء شكلية لتحرك به إرادة الإدارة في إصدار قرار التعيين قول عمل نظر إذ يتجاهل أن الموظف هو يدخل الوظيفة بإرادته ويظل فيها بإرادته ، ويستطيع أن يتركها بإرادته (المادة ١١٢ من قانون موظفي الدولة ، التي تعتبر الموظف مستقلاً إذا تنبى خمسة عشر يوماً) فصور إرادة المرشح والموظف هنا دور كبير في القيام بالتزامات الوظيفة وواجباتها حتى يسير للمرفق العام بانتظام واطراد .

وعلى ضوء هذه الحقيقة والتحليل نرى أن يكون البحث في تكييف علاقة الموظف بالدولة ، فهو ليست على البقين علاقة تعاقدية كما يتناو في الوقت نفسه لا يمكن الضن من قيمة إرادة الموظف وحرية في القيام بأعباء الوظيفة ، حتى يمكن أن يسير المرفق العام .

ونحن نرى أن الذى يستخلص من هذا التحليل أن علاقة الموظف بالدولة علاقة لائحة القانون في جميع أدوارها وفي حقوقها وميزاتها وواجباتها . فالموظف يعتبر في مركز قانون حده القانون سلفاً ، دون أن يكون لإرادته دخل فيها بإرادته ليس لها دخل في قرار التعيين ، ولا في مرتبه ، ولا في ترقية ، ولا في علاواته ، ولا في أعباء وظيفته ، ولا في واجباتها ومسؤولياتها .

ولكن هذا المركز التنظيمى للوظيفة هو مركز اختيارى يستطيع الموظف الابقه ، كما يستطيع أن يتركه بعد أن يقبله دون ما إجار من الإدارة له على قبوله أو الاستمرار فيه ، وذلك لمكس للمركز القانونى الإيجابى كما في حالة التكليف بأداء الخدمة العسكرية ، أو تكليف بعض فئات الموظفين بالخدمة كالمهندسين أو الأطباء أو كما في حالة التحميل الإجبارى في سن معينة ، أو في حالة

نزع الملكية للمنفعة العامة جبرا عن الأفراد ، أو في حالة التكليف الجبري بأداء خدمات معينة في أوقات معينة وحالات معينة كحالة الفيضانات وحالات الأوبئة .

ومعنى ما تقدم أن المراكز القانونية العامة نوعان : إختيارية وإجبارية ، وأن الإلجبار في المراكز الإلجبارية قد يكون جزئيا وقد يسكون كاملا . فالمرآكز الاختيارية كما في حالة علاقة الموظف بالحكومة ، وحالة طلب رخصة سيارة ، أو فتح محل تجارى ، يمكن للفرد أن يدخل هذا المركز وأن يتركه حيث شاء ، ولما المرآكز الإلجبارية فهى التى يجبر الفرد عليها فهرا بواسطة سلطة الدولة فى القسر والإكراه بحيث إذا لم يقم بها وقع عليه جزاء جنائيا ، ومثلها الخدمة العسكرية وتكليف المهندسين والتعليم الإلجبارى للأطفال فى سن معين . والإلجبار يكون كما ذكرنا تكلليا كما فى الحالات السابقة ، وقد يكون جزئيا كحالة عقد الزواج فى البلاد ذات الأنظمة المسيحية ، فهو إرادى عند الدخول فيه ولكنه ليس إراديا عند الرغبة فى التحلل منه فى غير الحالات التى ينص عليها القانون كحالة الوفاة أو المرض التى لا يرجى شفاؤه ، وذلك بعكس نظام الزواج فى الشريعة الإسلامية الذى يبيح للزوج بإرادته إنهاء الربطة الزوجية كقاعدة عامة .

وبهذا التحليل تستقيم فكرة اللانمعية فى تكليف العلاقة القانونية للوظيفة العامة فهى غفطنا من الفكرة التعاقدية ، كما أنها تعترف بحقيقة دور الإرادة والحرية فى العلاقة التنظيمية فى النظرية اللانمعية ، وتضع إرادة الموظف أو المرشح للوظيفة فى موضعها الصحيح دون ما تقليل من شأنها ، بالنظر إليها باعتبارها مجرد رغبة ليست لها أى قيمة قانونية فى إنشاء المركز القانونى وفى آثاره .

وخلاصة ما تقدم أننا نرى أن المرآكز القانونية النظامية نوعان : اختيارى وإلجبارى ، وأن الاختيارى هو ما يدخل وبطل فيه الأفراد ويتركونه بإرادتهم دون ما إلجبار من السلطات الحاكمة ، بعكس المركز القانونى النظامى الإلجبارى ، الذى يجبر الأفراد على الدخول والبقاء فيه رغما من إرادتهم ، وأن علاقة الموظف بالدولة هى علاقة قانونية نظامية اختيارية ، أى أنه ينطبق عليها النوع الأول من المرآكز القانونية النظامية .

الحبس الاحتياطي والحبس المطلق

سلطة النيابة بعد القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢

للاستاذ فوزى حشمت العاصى

يقول الزميل إن من رأى البعض أن التعديل الجديد الصادر به القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، لم يقيد سلطة النيابة العامة في جرائم أمن الدولة بمقتضى قانون الطوارئ . وأن ثمة رأياً آخر بأنه يقيد سلطة النيابة ، حتى بالنظر لقانون الطوارئ .

وإنه بالرجوع إلى قانون الطوارئ الصادر في ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٨ ، بعد القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، يتبين أنه يشير في المادة العاشرة منه إلى العمل بأحكام القوانين المعمول بها في تحقيق القضايا : قانون الإجراءات ، ثم يشير إلى أن سلطة النيابة المخولة لها في تلك الحالات هي نفس السلطة المخولة لها بمقتضى المادة ٢٠٨ مكررة المضافة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . أى أن قانون الطوارئ يشير إلى العمل بأحكام قانون الإجراءات الجنائية ، مع تقييد سلطة النيابة في حدود المادة ٢٠٨ مكرر من قانون الإجراءات .

وأنه لما كان إجماع الشارع بعد إنشاق فجر الميثاق الوطنى ، الذى نص على تقديس حرية الفرد ، والأخذ بقواعد العدالة وسيادة القانون ؛ هو العودة إلى السلطة العادية للنسبة ، المنصوص عليها في المواد ٢٠١ - ٢٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، لا يكون للنسبة غير حق الحبس الاحتياطي وقبل انقضائها بمرض الأمر على القاضى الجزئى لىأمر بامتداد الحبس أو الإفراج .

مجموعة التشريعات الإدارية

مع التعليق

اعداد الدكتور مصطفى كمال وصفي العامي

والمستشار المساعد بمجلس الدولة [كان]

ومشاركة هيئة فنية من السادة الأساتذة

أحمد كمال الدين موسى ومحمد أمين عباس المهدى وعبد النعم فتح الله

الثواب بمجلس الدولة

والدكتور نعيم عطيه المستشار المساعد وحسن رضا عضو المكتب الفني برئاسة الجمهورية

تختص هذه المجموعة بفشر التشريعات الإدارية بطريقة أجددة تقبل الإضافة إليها ، وذلك ببيان التاريخ التشريعي لكل موضوع ، والنصوص الأساسية في شأنه ، والمراجع الهامة المتعلقة به ، مع تعليق واف مبسط على مستوى قانوني رفيع على أحدث العارق المتبعة في الموضوعات والمجموعات العالمية .

وقد صدر العدد الأول من هذه المجموعة في مايو ١٩٦٤ ، متضمنا الموضوعات التالية : آبار ، آثار ، اتحاد دول هربية ، اتحاد قومي ، اتحاد اشتراكي عربي .

وقد قدم الدكتور وصفي لمجموعته فقال :

إن دراسة القانون الإداري قد نشطت وزادت أهميته ، وبخاصة بعد أن زادت تبعات الجهاز الإداري بما انتهجته الحكومة من سياسة التوجيه والتدخل والتأميم . وزادت تبعاً لذلك التشريعات والنظم حتى صار من المشقة الإلمام بها ، واستجاء ما انتهى إليه كل موضوع من تنظيم .

وقد تطلب ذلك أن توجد الآداة العملية للبسطة التي يستعان بها في هذا الشأن . فكانت هذه المجموعة بشكلها الراهن الذي تضمه بين أيدي القراء . وقد عنيت ما أمكن أن أجعلها رفيعة المستوى بإذن الله .

كما أنه ، والتشريع في أوج نشاطه ، وجب أن تكون هذه المجموعة مطبوعة تقبل التعديل والإضافة إليها .

وهذا النوع من المجموعات كان له أثر بارز في حصر أحكام القانون الإداري والإلمام به في مختلف البلاد . ونذكر بصفة خاصة مجموعات دالوز في فرنسا التي أفدنا من طريقتها في كثير من الأمور .

مصادر القانون الإداري ومركز النصوص بينها :

المعلوم أن النصوص هي المصدر الأول في مختلف أفرع القانون دائماً ، ويلبها العرف ، ثم الفقه والقضاء .

هذا الترتيب التقليدي لمصادر القانون يختلف في القانون الإداري عنه في سائر القوانين . إذا أننا في هذا القانون نصادف نوعين من النصوص : نصوص وضعت خصيصاً في الأصل لتحكم علاقات القانون الإداري ، ونصوص أخرى وضعت في الأصل لتحكم علاقات القانون الخاص أو غيره ولكن أوصافها تصدق على علاقات الدولة والأفراد ، وذلك بصفة خاصة ، كنصوص القانون المدني التي وضعت في الأصل لتحكم العلاقات بين الأفراد ، ولكن الأوضاع التي تنظمها تتفق مع أوضاع تقوم بين الدولة والأفراد ، كال عقود والمسئولية والتفاد والمزايا ونحوه . وكقانون المرافعات الذي وضع ليحكم إجراءات التداخا أمام القضاء العادي ، لايحكم الإجراءات أمام القضاء الإداري . والقانون الجنائي الذي يتداخل بعض ما نص عليه من آثار ، مع بعض ما تستوجبه المخالفات الإدارية من نتائج .

ومن المقرر أن نوع النصوص المذكورين ، ليسا سواء في التطبيق في مجال القانون الإداري ، فالنوع الأول وحده هو الذي يطبق تطبيقاً كاملاً ومباشراً على علاقات القانون الإداري . أما النوع الثاني ، فترتيبه بين المصادر متأخر ، فهو يلي النوع الأول ، بل ربما يختلف في ترتيبه عن القضاء والفقه ، على الرغم من عدم وجود نص آخر يعارضة ويحكم الموضوع حكماً مباشراً ، وعلى الرغم من أن نصيرس القانون الإداري قد تحيل إليه صراحة ؛ وذلك مثلاً كقانون المرافعات الذي ينص قانون مجلس الدولة على أن يرجع إليه فيما لا نص فيه في هذا القانون الأخير ، ومع ذلك فقد استقر القضاء والفقه على أن قانون المرافعات لا يطبق في إجراءات القضاء الإداري إلا بالقدر الذي يتفق وتنظيم مجلس الدولة وظروف العلاقات الإدارية ودواعيها ، وهذه الظروف بطبيعة الحال تخضع لما يقرره القضاء والفقه في شأنها .

وعلى ذلك يمكننا أن نرتب نصوص القانون بين أمصادر القانون الإداري على الوجه الآتي :

أولاً - نصوص القانون الإداري : أي النصوص التي وضعت خصيصاً وفي الأصل لتحكم علاقات إدارية بين الدولة والأفراد حكماً مباشراً وذلك مثلاً كقانون مجلس الدولة ، وقانون الحجر الإداري ، وقانون نزاع الملكية وغيرها . ومن المقرر في تطبيق مثل هذه النصوص أنها تفسر تفسيراً ضيقاً ، وأن عليها في كثير من الأحيان هي مجرد عباراتها وألفاظها ، لأنها تقوم على أساس السلطة والولاية ولا شك أن النص هو خطاب السلطة فتكون عبارته هي علته .

وعم ما يسيطر على التطبيق في هذا هو مراعاة المشروعية . والنصوص تتدرج في قوتها ، بحيث يكون النص الأقوى مقدماً على الأقل درجة طبقاً لما هو معروف في هذا الصدد : فيقدم في التطبيق . نص الدستور ، ثم نص القانون ، ثم نصوص اللوائح على درجاتها .

وقد وضعت الكثير من نصوص القانون الإداري في الفترة اللاحقة للإصلاح القضائي عام ١٨٨٣ وهذه النصوص القديمة ، على الرغم من تغيير أغلبها تغييراً شاملاً منذ يوليو ١٩٤٢ ، إلا أنها في الواقع وضعت الروح العامة للنظام الإداري . وما زالت سمات هذه الروح بارزة في اللوائح التي وضعت بعد ذلك . ومن المنتظر أن يصاد النظر في الكثير من التشريعات الإدارية لتلائم الروح الاشتراكية .

ثانياً — العرف : وهو لاحق في ترتيبه للنصوص السابقة ، ولا يتأني أن يخالفها . ولما كانت نصوص القانون الإداري كلها من النظام العام ؛ فإنه لا تنور فيه الآراء القائلة بنسخ العرف للنصوص المقررة .

ثالثاً — الفقه والقضاء : وهما مصدران متكاملان ، لا أسبقية لأحدهما على الآخر إلا فيما يكفله نظام القضاء الإداري من سيطرة أحكام المحكمة الإدارية العليا . ويتولى هذان المصدران تأصيل النظريات العامة في القانون الإداري ، وما زالت هذه الأحكام — فيما اعتقد غير قابلة للتفتين ، لما تبين فيها من تطورات تدل على انفعالها وعدم استقرارها . ولقد أسفر القضاء المصري عن شخصية متميزة بفضل اجتهاد المحكمة الإدارية العليا وإبداءها . كما أن القضاء العادي يتولى نصيباً ضخماً من مسؤولية الفصل في المسائل الإدارية كما سئرى خلال هذه المجموعة . وهو يعمل فيها نظرياته الخاصة التي تعتبر مستقلة إلى حد بعيد عن نظريات القانون الفرنسي .

أما الفقه ، فإنه في غير متابته للقضاء ، ما زال عليه أن يتعمق وراء جذور الحياة المصرية الصميعة ، وأن يتحرى أصولها ، وذلك إلى جانب جهوده الموقفة المشكورة في تأصيل القانون الإداري وفقاً لأحدث نظريات القانون المقارن ، وقد روعي في وضع التشريعات الإدارية — وبخاصة القديم منها — ظروف البلاد الخاصة وعرفها وعاداتها والنظم التي كانت مطبقة فيها ، وهي متصلة بالشريعة الإسلامية في الغالب . ولذلك فإنني أعتقد أن تحرى هذه العناصر القومية سيساعد على بلورة الشخصية المصرية في القانون الإداري ، ويؤدي إلى تفهم الكثير من الآثار العملية التي نلناها ولا نعرف أصولها الحقيقية .

رابعاً — النصوص غير المباشرة : وهي التي وضعت في الأصل لتحكم العلاقات غير الإدارية ، وقد بينا أن الرجوع إليها يكون تالياً للنصوص المباشرة والعرف والقضاء والفقه ، على الرغم من تفردهما في مجال النصوص ومن الإحالة الصريحة إليها أحياناً ، كما تنوع مجلس الدولة يحيل على قانون المرافعات ثم لا ينطبق إلا بالقدر الذي تسمح به ظروف العلاقات الإدارية .

ولقد تميز علينا في هذه المجموعة عرض النصوص غير المباشرة كلما كانت مصدراً للقانون الإداري ، فبعض المواضع كالإثبات في القانون الإداري يرتكز على هذا النوع من النصوص ، مما لا يحصى من إرادته في مثل ذلك الموضوع .

طريقة العمل :

ولقد تطلب العمل في هذه المجموعة أولاً تحديد موضوعات القانون الإداري التطبيقية، فكانت حوالى المائة والخمسين موضوعاً رئيسياً . وستتبع ذلك إعداد ملف خاص لكل موضوع منها . وجمع ما أمكن من أحكام القضاء العائى والإدارى والفتاوى التى صدرت فى كل موضوع وكذلك بيان عن المقالات والمؤلفات التى صدرت فى كل منها ، ولإيداع ذلك الملفات السابقة حتى صارت لدينا الآن هذه المجموعة فى صورة ملفات مرتبة بأحرف أبجدية .

هذه الملفات يجب استيفائها أولاً بأول بما يصدر من الأحكام والمؤلفات الحديثة . حتى تكون دائماً مرجعاً وافياً فى كل موضوعات القانون الإدارى . كما يتعين مراجعة الجهات الإدارية المختصة لتعرف مشاكل التطبيق العملى .

بعد ذلك شرعنا فى إخراج المجموعة ، وذلك بتحرير النص الأساسى فى كل موضوع ، وتنظيم جدول ببيان التاريخ التشريعى لكل مسألة ، ثم إعداد تعليق على النص ، من واقع ماسبق جمعه من القضاء والفقه فى الملفات سالفة الذكر .

ولاشك أن هذا العمل لا يتيسر أن يقوم به فرد ، ولذلك فقد استغفنا الكثيرين من المتخصصين للاشتراك فيه ، وإن المجموعة لترحب بما يقدمونه من بحوث تتفق مع روحها وشكلها ، أو من معونة وإرشاد فى التطبيق العملى ، حتى نقوم جميعاً برسالتنا المشتركة فيها خير قيام وكما قدمنا فلان النية متجهة إلى جعلها ذات مستوى قانونى رفيع والتوفيق على الله .

وطريقة المجموعة هى أن يحرر كل موضوع بحيث يسبقه أولاً بيان عن التاريخ التشريعى فى المسألة وذلك حتى التاريخ الذى يشار إليه بيان التاريخ التشريعى للموضوع ، ثم تذكر النصوص الأساسية فيه إلى ذلك الباقى ، دور النصوص التكميلية التى يأتى ذكرها فى ثنايا التعليق ، ثم بيان عن أهم المراجع . وبلى ذلك تعليق يتضمن الإشارة إلى أهم المراجع ، وشرح للنص فى ضوء ما صدر عن الأقوال الثابتة فى الفقه والقضاء ، دون الاعتماد على الاجتهاد الشخصى ، حتى يكون طابع المجموعة موضوعياً لا شخصياً ويلحق به ثبت أبجدى إذا تطلب الموضوع ذلك حتى يستعان بها فى إعداد فهراس شاملة للقانون الإدارى من المجموعة ، وهذا التعليق يكون فى شكله أقرب إلى التحليل الموضوعى الذى تجرى عليه الموسوعات المشابهة الجامعة كمجموعة دالوز سابقة الذكر ، فهى أقرب للاختصار والتبسيط ، منها إلى الإفاضة والتعميق ، لىكون كما بينا عجيالة تفتى الباحث ولا تمرق له ، وبداية المجتهد تسمح له مع ذلك بتفتيح الموضوع وتوجيهه إلى مختلف الآفاق التى يراها إن أراد التوسع .

وبعد ذلك تصدر ملاحق دورية لاستكمال التطورات اللاحقة للموضوع، توضع في أماكنها؛ ولذلك فقد جعلنا المجموعة بحيث تبدأ كل فصلية برقم من البداية، ويسهل بذلك إضافة التعديلات في موضوعها. ويقتضي ذلك تركيز العمل على أساس النصوص القائمة والأحكام القضائية والشروح الموجودة خلال السنة التي يظهر فيها الموضوع، وذلك لصعوبة تتبع التعديلات والتشريعات فور ظهورها. فالموضوعات التي تصدر خلال سنة تقف على ما صدر خلال السنة التي قبلها حسب التاريخ الذي يشار إليه في الموضوع.

ثم تصاف بعد ذلك ملاحق التعديل سائلة الذكر حسب الإمكان.

وتصدر المجموعة إن شاء الله في عشرة أجزاء. ويتناول الجزء حرقاً أو أكثر. فالجزء الأول يخص حرف الألف. والجزء الثاني لحروف الباء والتاء والثاء. والجزء الثالث لحروف الجيم والحاء والخاء والجزء الرابع يخص حرف الدال والراء الزاي. والجزء الخامس لحروف السين والشين والصاد والضاد. والجزء السادس لحرف الطاء والظاء والعين والنين. والجزء السابع لحروف الفاء والقاف والكاف واللام. والجزء الثامن لحرف الميم. والجزء التاسع للنون والهاء والواو والياء. والماعشر فهارس. وتنقسم المجموعة خلال هذه الأجزاء إلى فصول كل فصلية تخصص لكلمات مكون أولها من حرفين متشابهين.

وعلى هذا الخط قسم الجزء الأول مؤقتاً إلى خمس عشرة فصيلة، والمفروض أن ترفع الفصولات في مصنف classé ونأمل لإخراج المصنفات في شكلها النهائي عندما تقسم المجموعة في مدارها.

وقد اقتضت ظروف تنظيم العمل أن تصدر هذه المجموعة ثلاث مرات في السنة إن شاء الله، فتصدر في من كل من يناير ومايو وسبتمبر أو أكتوبر من كل سنة، وذلك بغية التأنى والدقيق في ضبطها ومراجعتها.

وقد تم إخراج هذا العدد الأول وطباعته في يونيو ١٩٦٢ ثم حدثت ظروف استدعت تأخير صدوره إلى أن تم بمون الله في مارس ١٩٦٤. ومن الواضح مما أشرت إليه في عرضي للموضوعات أن ذلك العرض إلى أول يوليو ١٩٦٢. والمقالات الموجودة، غير مقالة الاتحاد الاشتراكي العربي، قدمت قبل يونيو ١٩٦٢.

ولا شك في أن هذا العمل لو قدر له أن يكتمل بالشكل الذي نرجوه من الله لكان عيم الفائدة ونكرر ضرورة اضطلاع المشتغلين بعلوم القانون الإداري بالمساهمة في هذا المشروع، ونرحب بصفة خاصة بالمختصين عملاً في شؤون هذا القانون وبكل من يعد لنا يد المون والمساهمة سواء بالمقالات أو بالقواعد والوثائق أو بالإرشاد في مشاكل التطبيق وطرقه.

والله نسأل التوفيق. وحسبنا أن الأعمال بالنيات.

كتب جديدة

توحيد الأمة العربية

بتطوير شرائعها وفقا للميثاق

للسيد الأستاذ عبد الحليم الجندى

رئيس إدارة قضايا الحكومة

أصدر السيد الأستاذ عبد الحليم الجندى ، رئيس إدارة قضايا الحكومة ، كتابا يرسم فيه ، على هدى الميثاق ، السياسة التشريعية للأمة العربية ، مذكراً بماضيها العريق ، منوها بماضرها المزدهر ، متطلعا إلى مستقبلها العظيم .

وهو إذ يشدو بمجدنا الغابر ، ويژهو بوضعنا الحاضر ، ويحدو على بلوغ الغاية في عـدنا القريب ؛ يرى بعين المحامى القانونى المشرع الفقيه أن : « القانون هو القاعدة ، تمهش عليها المجتمع شؤون معاشه ، وأساليب يقائه واستمراره . والقانون الواحد الكبير بمثابة الانتصار الكبير ، في معركة تنازع البقاء ، حيث لا بقاء إلا للأصلح » .

* * *

وقد قسم المؤلف التابه سفره النفيس إلى كتب أربعة : مصادر القوة في نظام المجتمع العربى ؛ لإنقضاء عصر النظرية العامة للقانون المدنى ، اصطلاحات النظم القضائية . وقد استوقفنا ما انتطوت عليه صفحات الكتاب من ذخائر الخبرة الناضجة ، وكنوز العلم الفياض ، يجرى بها قلم المؤلف الفاضل في كلمات قصار تفيض بالمعاني الكبار .

لذلك رأينا أن نلخص هذ البحث النفيس في تطبيق فلسفة الثورة على حياتنا القانونية ، وأن ننشره بمجلة المحاماة ، توفيراً لحظ المحامين والقانونيين من متابعة ما تمخضت عنه عقلية محام زميل عربى رفيع الطراز .

والحامون هم حملة لواء الثقافة والوحدة في العالم العربى ، وهم أعرف المواطنين بالشرائع وأقدرهم على المساهمة في تطويرها تحقيقا للغاية التى يتطلع إليها المواطن العربى في كل مكان .

المقدمة

عصر جمال عبد الناصر : قدم السيد المؤلف لكتابه بفقرة من الميثاق هى . « إن مسئولية الجمهورية العربية المتحدة في صنع التقدم وفي دعمه وحمايته ، تمتد لتشمل الأمة العربية كلها . »

ثم قال : وفي هذه الأيام التي تموض فيها الأمة العربية في سنين ، ما فاتها في قرون ؛ والتي يتاح لها فيها زعيم أصبح اسمه برنامجا عالميا لنهضة الشعوب - الرئيس جمال عبد الناصر نرجو ألا تدع فرصة التاريخ تمر ..

مولد الدولة العربية : لقد ولدت الدولة العربية ، بتأييدها الرائدة على يد عمر ، عندما اجتمعت مصر والعراق وسوريا والجزيرة العربية تحت لواء الإسلام في ثلاث سنين وشهد عصر صلاح الدين انتفاضة الأمة العربية .. حملت فيها مصر أقدح أعبائها . حتى ابتلى المجتمع العربي بالفزو التركي ، ورجعت الأمة العربية القهقري تثن أنينا تحت حكم الأتراك ، فلما استقلت نحو ثلاثة أعوام توحدت في أقل من عام ، وعادت جيوشها إلى مكة سنة ١٧٧٠ ، وإلى بيت المقدس ودمشق سنة ١٧٧١ ..

محمد علي : ولما غربت شمس علي بك الكبير ، وخيم الظلام التركي من جديد ، وسيرت فرنسا أساطيلها لتستمر الشرق ولكن مصر ردت الفزاة مدحورين ، وبابح شعبها د محمد علي ، فلم تنصرم أعوام حتى كانت جيوش الشعب المصري ولم يتجاوز ثلاثة ملايين ، تدك صروح الظلم في كل بلد عربي ، لتعيد الأمة العربية الواحدة من السودان إلى الجزيرة العربية إلى الخليج وإلى فلسطين والشام وآسيا الصغرى .

ولكن د محمد علي ، كان واحدا من الأتراك ، صنعت الأمة العربية لخلد تاريخها ، ولم يكن رجل سياسة ، ولم يكن رجل دولة ، ولم يمل على نشر العدالة بأي إصلاح قضائي ، ولا لرفع مستوى الشعب ، ولم ينهض بالتجارة ، ولم يول الإصلاح الصحي والإصلاح الاجتماعي أو العمراني حقاً ولم ينهض بالزراعة ، وكانت قوانينه كلها تجريماً للفلاح المصري وغصباً لأمواله . ولما نهضت مصر تحارب أبناءه بعد ثلاثين عاماً ، تحالف فاضل الدول الأجنبية بزعماء التجار على أن يكيدوا لها ، فلم تتمكن من الإصلاح التشريعي الذي قصدته بالاستور ، ودخل الانجليز مصر بجيانه من الحديو حفيد د محمد علي .

ثورة ١٩١٩ : حتى إذا نهضت مصر من سباتها في ثورة ١٩١٩ ، قصر زعماؤها جهودهم على الميدان السياسي ، وأهدروا الثمنية العسكرية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة ، التي عانت بها الثورة قلوب أفرادها ، وقواعد جهانه . فنهزم الدور في ميدان السياسة ذاته ، واستطاع أن يبدد طاقات الشعب بدستور أسلم الملك أعة الأحزاب ، من الإقطاعيين والانتهازيين ، فانطلقوا يتصارعون فقرقا الشعب أفرادا .

وبهذا سرق الإقطاع ثورة الشعب ، وسيطر على القوى الشعبية ، وزاد الأغنياء غنى وزاد الفقراء فقرا ، واستحكمت أزمتا النظام حتى انفجر .

ثورة ١٩٥٢ : وكانت ثورة ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ ، ثورة واعية ، فتمت عبر التاريخ قديمه وحديثه . فأعلن الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٢ في كتابه : « فلسفة الثورة » ، منهج الثورة ، وآمال الأمة بقوله : « لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان : ثورة شعبية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من طاغية ، فرض عليه ، أو جيش معتد أقام في أرضه دون رضاه ، وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ، ثم يستقر الأمر عليها على ما يحقق العدالة لابناء الوطن الواحد » .

وفتحت أبواب السماء لتنتطق الثورة من نصر إلى نصر فبى لم تطرد الملك إلا لتطرد الإنجليز ثم تطرد الفرنسيين ، وتقوم القناة ، وتعيد إلينا أموالنا . قضت على الإقطاع والرجعية والانتهازية وأقامت مصر سداً للمال عند أسوان ، وجيوشها وأساطيلها تدافع عن الأمة العربية في أطراف البحار الأربعة والقارات الثلاث .

نصر سنة ١٩٥٦ : لقد تركت جيوش القيصر لنا بلون آلاف الأميال من أرض روسيا ، لأن الأرض كانت تملكهم ولم يكونوا هم الذين يملكونها . وفي سنة ١٩٥٦ كانت مصر لنا ، فدفعنا عنها كمثل مدافع أبازنا وأكثر ، وأريق الدم المصري في سبيلها في البحر والبر والجو ، وعلت مصر العالم في بورسعيد أن أمة صادقة الإيمان قليلة السكان ، في وسعها أن تهزم جمعا من الأمم .

الشريعة والتشريع الثوري : سفت كل ثورة قوانينها لترسى مجتمعا على قواعدها ، ونحسم تراثها وتورث الأجيال القادمة . واريثها ، من الفكر والتقدم ، كمثل ما نقلت مبادئ الإسلام إلى العصور التالية لشرائع الأمة العربية .

والبرم يجرى الميثاق على سنن التاريخ العربي والعالمي ، فيعرف للقوانين مكانتها من المجتمع ومن المستقبل ، ويقر أنها : « لا بد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيراً عن الديمقراطية الاجتماعية كذلك فإن الواضع الحكومية يجب أن تتغير تنظيراً جديراً من الأعماق . لقد وضعت معظمها في ظلال حكم الطبقة الواحدة ، ولا بد بأسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله . وقد أصبح محتاجاً الآن أن تعاد صياغة النظرية العامة للتعاون لكي تكون أساساً للتقنين » .

أولاً - مصادر القوة في المجتمع العربي

وحدة القاعدة القانونية ، أساس القومية العربية :

أقوى موحّدات الأمة العربية : الأمة العربية تجمعها وحدة أقوى من وحدة اللغة ، أو وحدة التراث المشترك ، وأقوى من وحدة الجنس ، وأقوى من وحدة الدين ، وأقوى من وحدة الدولة ؛ تلك هي وحدة القاعدة القانونية .

القاعدة القانونية : هي القاعدة التي يلتزم بها الناس قسراً ، بقوة الدولة ، في معاملاتهم ، من بيع وإجازات ومقايضات وغيرها من شؤون الحياة اليومية ، أو الحياة الشخصية ، أو الحياة العامة .

وهي ليست إطاراً للتعرف ، ولكنها قاعدة قيام كنه ، وكيف ، وأحجامه ، وإبداءه ولونه ، وأهدافه ؛ فإذا اتحدت أداة القياس والتقدير ، اتحد التقدير وتشابه التفكير والتعبير والعمل ؛ حتى يكاد يتطابق ، وحتى تكاد الشعوب العربية أغنّاذ قبيلة واحدة ، أو على الأكثر قبائل متعددة لشعب واحد .

والقاعدة القانونية تصنع بدورها المجتمع ، بما يكفله القانون لها من قوة الجزاء على مخالفتها . وهذه الوشيجة اتحد العرب ، من خلال القاعدة القانونية الواحدة ، حتى إذا انحسرت موجة الفتوح عن الأمم غير العربية بقيت البلاد العربية مركزاً للدائرة ، لوحدة لغتها وعقيدتها ومصالحها ، وتشابه تاريخها وجغرافيتها ووجه الطبيعة فيها ، وبقيت حصناً يتمسك بدينه وتعاليم شرائعه ، ويتفقه بفقها .

عرب بوحدة قاعدتهم القانونية : كانت الحضارة العربية من الساحة والفهم بحيث اعترفت دياناتها بالديانات الأخرى ، ولم يمنع خلاف الدين أن توحّد القاعدة القانونية كل العرب ، وفق المواطنين جميعاً هرباً في مجتمعاتهم وفق قوانينهم .

قوة الحضارة التشريعية : حكم التشريع العربي الأمة العربية نحو أربعة عشر قرناً بإبدائه التقديمية التي لم يرق إليها تشريع تقدمي مصري ، والقرآن يحوي من آيات الأحكام نحو خمسمائة آية ، بعضها يتعلق بالعبادة . وأكثرها يتعلق بالمعاملات المالية وسواها من قضاء وسياسة ونظام الحياة المدنية ، واتسمت آيات التشريع لكل مكان وزمان تعيشه الإنسانية .

الاجتهاد في التشريع الإسلامي : والقرآن لا يحظر على المؤمنين أن يصنعوا لأنفسهم من النظم المستحدثة ما تقتضيه مصالحهم المتجددة . والاجتهاد مصدر مفتوح فمقول القادرة ، في عالم مفتوح

لا ينتهى تطوره ، ولا ينتهى الاجتهاد فيه . ولهذا لم تنشأ التشريعات الإسلامية مرة واحدة فبكل ما لا يخرج عن روح الكتاب ومعانيه ومقاصده مشروع في فقه هذه الأمة ، وأساس صالح لتشريعها .

تشرعنا الحالى فرنسى — أوربى : والتشريع الحالى فى الجمهورية العربية المتحدة تشريع فرنسى على الجملة ، حتى إذا عدناه فى سنة ١٩٤٩ كان قد اشتمل على تطبيقات للحاكم المصرية ، وامت يته وبين مجتمعنا الإقطاعى الذى كانت تعيش فيه ثلاثة أرباع قرن ، مع دراسات مقارنة ، فجلست نصوصه الجديدة تطبيقات القضاء للنصوص القديمة وكانت تضاهى الفكر الأوربى ، بل قال عنها بعض الأساتذة إنها فقه أوربى أى رومانى .

حقاً إن الذين تولوا تعديل القانون قالوا إن المصادر التى استندوا إليها هى القانون المقارن والقضاء المصرى والشريعة الإسلامية ، لكن رجوعهم للشريعة كان ظاهراً من الأمر ، وقليلاً ما صنفوا القانون قانون وضئى مجلوب ، لنصوصه وقواعده وفروعه ، شابه فى تشريعات أجنبية تناهز العشرين عدداً .

ولا يغير من هذه الحقيقة أن المشرع أشار فى القانون إلى الشريعة الإسلامية كصدر ، إذا لم يوجد نصوص فلقد توجد نصوص وتأويلاتها ، ولهذا لم تعرف رجوعاً للشريعة فى مدى خمسة عشر عاماً مضت فى تطبيق هذا القانون .

للمعاملات المدنية فى مجلة الأحكام العدلية : قنن و الاتراك ، الأحكام الشرعية ، بين دفتى ومجلة الأحكام العدلية ، فصدرت فى أجزاء متفرقة آخرها فى سنة ١٨٧٦ ، تحتوى على ١٨٥١ مادة موزعة على ستة عشر كتاباً .

وقد تضمنت مواد المجلة قواعد كلية مصوغة كالنصوص نذكر منها : لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان ؛ يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ؛ دهر المفسد أولى من جلب المنافع ، الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف ، الضرر يدفع بقدر الإمكان ، الغرم بالغنم ، التصرف على الرعية منوط بالمصلحة ، المعققة تجلب التيسير ، بنى إذا ظهرت مشقة فى أمر يرخص فيه ويوسع ، يختار أهون الشرين ، الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة ، الضرورات تبيح المحظورات ، الضرورات تقدر بقدرها ، الضرر يزال ، الضرر يدفع بقدر الإمكان ، القديم يترك على قدمه ، الضرر لا يكون قد جماً .

وقيدت المادة ١١٩٨ من المجلة « حق الملكية ، على أساس عدم المضارة ، بقولها « كل أحد له التعلى على حائط الملك وبناء ما يريد ، وليس لجاره منعه ، ما لم يكون ضرره فاحشاً ، وفُترت المادة التالية الضرر الفاحش بأنه : « كل ما يمنع الحوائج الأصلية ، يعنى المنفعة الأصلية ، كالبناء والسكن ، أو يضر بالبناء ، أى يجلب له وهماً ، ويكون سبب انهدامه .

وهكذا يقاوم الفقه العربي الضرر العام أو الخاص متحدًا بذلك عن حقوق المجتمع التي تنعدم حقوق الفرد، ومحدثاً إلى الفرد ليعرف أن حقه اجتماعي لا شخصي، لتبقى علاقات الناس على أساس الرضا في مجتمع حر لا يقبل أفراداً ضيقاً أو ضرراً.

وأقامت المجلة القواعد التي قررها المجتمع مقام القانون : التعيين بالعرف كالتميين بالنص، المعروف عرفاً، كالمشروط شرطاً، المعروف بين التجار كالمشروط بينهم، العبرة بالغالب المشاع، لا بالنادر، العادة محكمة، واستعمال الناس حجة يجب العمل بها، الممتنع عادة كالممتنع حقيقة، الحقيقة تترك بدلالة العادة، العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني، لا بالألفاظ والمباني.

إن شرائعنا تتطور مع الزمان، وتقوم على أساس غلبة الحقوق الجماعية على الحقوق الفردية، إن في ثمرتنا معيناً لا ينضب من قواعد قانونية لعالم قديم جديد مستمر يطبقها بنجاح منذ أربعة عشر قرناً، لتحديد حقوق كل فرد فيه، لا بسلطان الإرادة، ولكن بحقوق الجماعة.

ثانياً — نظام المجتمع العربي

قواعد المجتمع وتقاليد:

يقول الرئيس جمال عبد الناصر في سنة ١٩٥٤ : إن مشكلة الفرد والجماعة التي حيرت كل المفكرين والفلاسفة في أوروبا... قد وجدت الحل الصحيح في بلادنا منذ ألف وثلاثمائة سنة منذ نزل القرآن على محمد بن عبدالله يدعو إلى الأخوة الإنسانية، ويفصل مبادئ العدالة الاجتماعية على أساس من التراحم والتكافل الأخوي والإيثار على النفس في سبيل النفع العام للجماعة، من غير طغيان على حرية الفرد، ولا إذلال له، ولا إنكار لذاتيته. إنه يأمُر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى، فليكتف المفكرون بما بذلوا من جهد، ولا يبحثوا منذ اليوم عن حلول أخرى لمشكلة الفرد والمجتمع، إن عندنا الحل، الحل الأول، الذي نزل به الوحي على نبينا منذ ألف وثلاثمائة سنة هو الحل الأخير لمشكلة الإنسانية.

وإن في مضمين الميثاق جماع مبادئ العدالة الاجتماعية، لدليلاً على تدفق الفكر الثوري في تياره واستمراره، وإنها لا مرأى قطب الرضى في توازن المجتمع؛ وبهذا يصل الميثاق ماضى أمتنا العربية بحاضرها، على أساس توازن القيم الروحية والمادية معاً، وتبرز قوة المبادئ الإسلامية التي سمحت بالمجتمع العربي إلى الفروقة ولهذا ورد النص صريحاً في العمل على أن تكون الشريعة الإسلامية الغراء مصدراً أساسياً للتقنين.

في عهد النبي والخلفاء الراشدين وضعت المبادئ الاجتماعية التي بلغ المجتمع العربي العظم شأوه تعاليم خلقية بل قواعد تنظيمية، كانت العدالة كبرى قواعده الاجتماعية والدستورية، مع التضامن (٥٢ - مقالات)

الاجتماعي ، وإعلاء كلمة الحرية ، مجتمع علم فوق كونه مجتمع تعاون . تملو فيه مصلحة الجماعة على مصلحة الأفراد .

خصائص المجتمع العربي : يتميز المجتمع العربي بأن العمل فيه حق وواجب ، وبأنه مجتمع عمل وعلم ومساواة في الإنسانية ومساواة بين الرجل والمرأة ، واحترام الحرية المسكن ، وتكافؤ في الفرص ، وعدل ؛ وتعاون ؛ وتضامن اجتماعي ؛ يفرض حقوق الجار على الجار ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » . ومجتمع حرية الرأي : إذ يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أفضل الجهاد كلمة عند سلطان جائر » . وهو مجتمع التخطيط للعلوم والصناعات .

الأسس التشريعية للمجتمع العربي : جاء بالميثاق أن : « أول ما يميز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطور » . إلى جوار التقاليد التي سادت مجتمعاً متأسكاً تسود فيه مصلحة الجماعة ، تميزت القوانين بطراز من أسس التشريع العامة التي شكلت التشريع العربي على مقتضاها ، ورفعت من أقداره بين أشراف المقارنة . ومنها : التطور ، والتيسير ، وتغليب النزعة الجماعية على النزعة الفردية في الملكية والحقوق الشخصية ، والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات ، وتكليف الناس أن يأمرُوا بالمعروف وينهوا عن المنكر ، وإلزامهم أن ينضموا إلى السلام ولا يعتدوا إلا على المعتدين وإقامة نظام دستوري أساسه البيعة العامة والشورى والعدالة .

وإن الشريعة الإسلامية لتتخذ بخصائص أهمها المرونة والشمول العالمي ، والانفتاح للمستقبل ، كما تتميز بالتيسير والتسامح ؛ والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله رفيق يحب كل رفيق ، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف .

ومن خصائص الشريعة أنها تضي عن الحقوق الشخصية صفة اجتماعية ، فالجماعة الإسلامية أصل فروعه الأفراد ، تملو مصلحتها على مصلحة الفرد ، بقواعد قانونية ، ملازمة امرأة لا تحتل لبساً وذلك هو أساس تغليب المصلحة العامة على المصلحة الفردية ، وفكرة « اجتماعية الحق ، و لا — شخصية الحقوق » . وهو الأساس الاشتراكي الذي تباهى به الشريعة الإسلامية كل القوانين المعاصرة : فالأموال تكاليف ، أو حقوق وتكاليف ؛ وسوء استعمال الحق في العقد يسمى بالمضارة في استعمال الحق ، والضرر الأكبر يزال بالضرر الأدنى ؛ ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من دخل في شيء من أَسْعار المسلمين ليغلبه عليهم كان حقاً على الله أن يقيده بعظم من النار يوم القيامة » . أي بمكان عظيم ؛ وكما يمنع الاحتكار فقد أجاز تدخل الدولة في التيسير على الناس ، باعتبار حاجتهم إلى الطعام واللباس مصلحة عامة ؛ والزكاة واجب قانوني مفروض ؛ والملكية تنزع جبراً على مالكها للنفعة العامة ؛ ويمنع تصرف المالك في ملكه إذا أضر بغيره أو بالجمتمع ؛ كذلك يشفع الشريك أو الجار حتى لا يضار ؛ وتحريم الربا .

وتفيد الشريعة الملكية الخاصة وقد جعل التشريع الإسلامي الإنسان مملاً في المال ، أي جعل

الملكية نيابة أو وظيفة المال ، وجعلها حقاً اجتماعياً بصريح الوضع . « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه . » (الآية)

وفي موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وعلاء ، عن غير مال ، وهم أعظم الأعلام في تاريخ الإسلام ؛ بيان واضح عن نظرهم إلى تملك المال ؛ وقد فرض الإسلام الزكاة ، والإنفاق العام للصحة العامة ، وفرض النفقة للأقارب ، وشرط التصرف في المال الرشد والإتقان ، وفرض الامتناع عن استغلال الثراء في السيطرة على السلطة ؛ والإسلام يوجب تقسيم المسال بالبركات ويكره انحباسه . ويجمع صاحب الملك من التعلل بمحاظه إذا أوهن بنيان جاره أو أدى إلى انهدامه .

نظام الحسبة : والتشريع الإسلامى قد عرف نظام الحسبة ليطالب المحتسب بحقوق الهيئة الاجتماعية ؛ والحسبة هى الأمر بالمعروف ، وهى فرض كفاية تجب على الأمة ، وولاية شرعية ؛ منها الحسبة الأصلية ، يقوم بها أى محتسب بحكم اقتداره على الأمر بالمعروف ؛ ومنها الحسبة المستندة وهى ولاية يولاهارجل من قبل الحاكم . والمحتسب قادر على أن يكلف الناس القيام بالعمل النافع ، والانتباه عن العمل الضار ، ويستطيع أن يتقدم ضدهم بالدعوى لدى القاضى ، وبالشهادة ضدهم ، ويستطيع أن يستعين عليهم بولاي المظالم . وكل غبن أو تدليس أو تطفيف ؛ وكل مقال فى دين ، وكل تعد على الحقوق والحدود ؛ منكر يدخل فى دائرة اختصاصه . وهو يجرى التحريات ، ويتخذ الأعوان .

سماحة الإسلام مع العدو : المساواة والمدالة لرعايا العدو ، نتيجة لاهتمام المسلم بصلاته بأخيه الإنسان ، فهو يتسامح أعظم التسامح مع شعوب الدول التى تحاربه ، لأن الحرب عند المسلمين ليست بين الشعوب ، وإنما هى بين القوات التى تصطرح فى الميدان . فلا تقطع العلاقات بين الشعوب ؛ ولا لرعايا تنابهن للعدو ، ولا يستقلهم المسلمون ولا يصادرون أموالهم ، ويستمر الأمان المعطى للتجار منهم ، كما يجوز أن تخرج المتاجر إلى البلاد المحاربة حاملة بضائع البلاد الإسلامية ، إلا أدوات الحرب .

السلام الإيجابى : والسلام الإيجابى سياسة دائمة للدولة ؛ لأن العقيدة الإسلامية لانفشرها الحرب ، وإنما يفسر السلام الإسلام . وانه يأمر بأن تكون الدعوى إليها بالحسن ، فيقول : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة - وجادلهم بالتي هى أحسن » . والحرب الدينية محرمة ، والحرب العدوانية محرمة ، والحرب لا تكون لإحراز الغنائم ، ولا تكون اعتسافاً ومباغتة للسالمين . والقاعدة أن الحلف لا يتقضى إلا لحيانة ، وباستفزاز ، وبعد إنذار .

السلطة التنفيذية : أما نظام الحكم فى التشريع العربى فهو الحكم الذى يبايه الشعب ، ويتبع نظام القوى . وقد بقى هذا النظام إلى فاتحة القرن الماضى حين ولّى المصريون « محمد على ، عليا ،

وعزلوا والياً تركيا في ثورة مشروعة بمحض رسمى يقول فيه الشعب المصرى : « إن للشعب طبقاً لما جرى عليه العرف قديماً ، ولما تقتضى به أحكام الشريعة الإسلامية . الحق فى أن يقيموا الولاية وأن يزلوموا إذا إغرفوا عن سنة العدل وساروا بالظلم » .

ولست الحكومة فى النظام الإسلامى حكومة دينية ، ديمقراطية ، تمثل الله فى الأرض . وانما هى سلطة من الشعب تصل الى الحكم وتنزل عنه برأى الجماعة . وهى ملزمة فى جميع شؤونها بهذا الرأى فالإسلام يأمر الناس بالعمل للدنيا كما يأمرهم بالعمل للآخرة ، وقد أجاز لهم الاجتهاد ، ولم يسلبهم حرية العمل للسمادة فى حدود المبادئ الإنسانية التى أمر بها .

لما مات النبي صلى الله عليه وسلم لم يوصى لأحد ، فانتخب المسلمون أبابكر : بترشيح ، وانتخاب ، وبهمة . اجتمع مؤتمر السقيفة ، فرشح الأنصار سعد بن عباد ، ورشح المهاجرون أبابكر وأبا عبيدة وعمر . فتشاوروا واختاروا أبابكر .

وعندما هزم أبوبكر أن يوصى لعمر ، جمع كبار الصحابة ، وفضلاء المسلمين واشتشارهم واحداً تلو الآخر ؛ فلما تم له الأمر أملى على عثمان بن عفان : « انى استخلفت عليكم عمر بن الخطاب ، وانى وافى ما أوتى^(١) من جهد الرأى ، ولا وليت ذا قرابة » .

ولما طعن عمر ، وطلب اليه أن يعهد بالخلافة ، رشح ستة من الصحابة ومعهم للشورى ابنه عبد الله ، على أن لا ينتخب ولا يفتخب . فلما مات استقر رأى الستة على اثنين ؛ عثمان بن عفان وهشام بن أبى طالب ، ووضعوا المهمة فى عتق عبد الرحمن بن هوف ، ولما رأى الكثرة أميل الى عثمان ، جمع رجال الشورى وأرسل إلى من حضر من المهاجرين السابقين والأولين أول الفضل والأنصار ومن استطاع من الأمراء ، وأعلن رأى الأمة ، فرضى الناس به ، وبايعوا عثمان .

ولما استشهد عثمان دخل أصحاب الرسول على على بن أبى طالب يبايعونه ، فقال لهم : « لا تفعلوا فإنى أكون وزيراً خيراً من أن أكون أميراً ، فلما أصرروا ، قال : « فى المسجد ، فإن يبعثى لا تكون خفية ، ولا تكون إلا لمن رضى من المسلمين ، فلما دخل المسجد أقبل عليه المهاجرون والأنصار فبايعوه » .

وحقيقة الأمر فى إختيار أبى بكر لعمر ، أو عمر للستة بعده ، بل القول عن ترشيح أبى بكر من النبي صلى الله عليه وسلم ، كل أولئك لم يعد أن يكون ترشيحاً للعظيم الذى يقدم للأمة . ينتار أولاً بترشيح دقيق ، ثم تباعه الأمة بالآلاف الدين يبايعون بالفعل ، والملايين الذين يقرنون ذلك بالرضا أو التأييد .

(١) لا - الرأى وأولاً وأياً : اجتهد . وفرر وضف وقصر وأجأ : والمقصود هو المعنى الأخير .

السلطة القضائية : وكانت سلطة القضاء في الدولة فرعاً عن قاعدة العدل والمساواة بين الناس جميعاً ، دستورية تميز بها التشريع العربي ، إذ جعل العدل أساس الحكم : ساوم عمر رجلاً على فارس ، ثم ركبته ليحربه فمطب ، فأراد أن يرده إلى صاحبه فأبى ؛ فتعاضداً إلى شرح القاضي ، فسمع كلام كل منهما ثم قال : يا أمير المؤمنين ، خذ ما أتيت ، أورد ما أخذت ؛ قال عمر : د وهل القضاء إلا هكذا .

وجد على بن أبي طالب درعه عند رجل نصراني ، فشكله إلى شرح ؛ فقال الرجل : د الدرع درعي وما أمير المؤمنين بكذا . فالتفت شرح وقال : د يا أمير المؤمنين ، هل من بينة ؟ . فضحك على وقال : د أصاب شرح ، مالي بينة . ففضي شرح بالدرع للرجل ، فأخذها ومشى . ثم عاد يقول : أما أنا فأشهد أنها أحكام أنبياء . أمير المؤمنين يدينني إلى قاضيه فيقض عليه . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله : الدرع درعك يا أمير المؤمنين : أتيت الجيش وأنت منطلق إلى د صفين ، تخرجت من بيرك الأوراق قال على ، أما إذ أسلت ، فالدرع لك .

والمأمون يحتشم يحيى بن أكرم قاضي بغداد ، ويريد أن يجلس على فراشه له ، فيرفض القاضي أن يميزه على أحد الرعية ، قال : د يا أمير المؤمنين ، لا تأخذ على صاحبك شرف المجلس .

ومن قبل المأمون كان جده أبو جعفر المنصور ، يقرن مجد البسالة الزائل ، بمجد العدالة الذي لا يزول : إختلف مع زوجته أم الهادي ، لجل لها أن تختار قاضياً في خصومتها ، وولت خادماً لها ليخاصم الخليفة . وقال القاضي للخليفة : إن رأي أمير المؤمنين أن يساوى الخصم في مجله ، فاعط عن فرشه وجلس مع الخصم ، وقضى القاضي ضده .

وكتب أبو جعفر إلى سوار بن عبد الله قاضي البصرة ، أن ينظر في أرض أختصم عليها أحد قواده مع تاجر من تجار البصرة كانت في يده ، وكان أبو بكر يرى أن يدفع الأرض إلى يد القائد وأبي القاضي . فكتب إليه : د والله الذي لا إله إلا هو ، لتدفعها إلى القائد . فكتب إليه سوار : د والله الذي لا إله إلا هو ، لأخرجها من يد التاجر . واستقبل أبو جعفر تحدى سوار له بصياح الفرح فقال : ملأتها دعلاً فصارت قضائي تردني إلى الحق .

هكذا كان القضاء فوق أشخاص الخلفاء ، تلك شريعة العدل ، شريعة الله ، لم تعرفها من قبل أمة ، ولم تشهدها محكمة .

مجلس الشورى :

عندما قام النبي صلى الله عليه وسلم بدعوته ، كان السابقون في نصرته هم أصحابه وأهل مشورته ؛ فلما ظهر الإسلام على العالم برزت فئات تستحق التقدير بتضحياتها ونصرتها ، ومن هاتين الفئتين تألفت مجالس الشورى . وكان مجلس الشورى بمكة ، فلما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم انتضاف إلى المجلس أصحاب الفضل في الدفاع عن الإسلام .

وجمع عمر عنده نخبة الصحابة للمشاورة والإستفتاء ، وضمن بهم على الحالة في أطراف الدولة لانتفاع برأيهم ، قائلا : « أكره أن أذهبهم بالعمل » .

وجعل عمر موسم الحج موسماً عاماً للراجعة والمحاسبة وإستطلاع الآراء . وكان يستشير في تعيين الولاة ؛ ولما راجعه رؤساء الأجناد في توزيع الأرض على الناضحين جمعهم في مؤتمر وكان يستمين بأهل الحنكة ، وربما أستشار العدو .

الحكم البرلمانى :

أصطنع النظام البرلمانى ليجمع ممثلين لأقوام تتعارض مصالحهم ، فأساسه وجود شعب فسير متماثل أو مجتمع ذى طبقات أو اختلافات . وهذا الأساس غير قائم في العالم الإسلامى ؛ بل المساواة قاعدة الإسلام ، وإن أصغر رجاله شأنًا ليتأدى الخليفة باسمه ، ويشركه عند اللزوم طعامه وإن عرأ ليسأل عمرو فأنح الشام ومصر مستنكراً ، فيقول له يا عمرو بم أستعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ، .

والشورى لا تمثل طوائف أو مصالح أو أحزاباً أو طبقات ، وإنما تمثل الشعب . والإسلام دين التوحيد في الدنيا والدين ؛ هو ضد التفرقة والتعدد . ضد الأحزاب والطوائف ؛ وإن هو رحب بنشعب الآراء ، وأوجب إبداءها . أما المجتمع الغربى فجمع مادی ، ولهذا تنازع أهله أمم .

• • •

صفوة القول :

إن خصائص المجتمع العربى وأساسه التشريعية ، قد جعلت من الإنسان العربى وليد مجتمع تطبيع الرجولة والمحاولة كل خطأ . وهو لا يهاب أحداً ، ولا يشعر أن أحداً أعلى منه مستوى إلا بالفضيلة والتقوى ، وفيه من السمو الروحى والنواضع والإتقان ، وفيه من العزة والكرامة والثقة

بالله وبالنفس وبالجماعة ، وما تؤمنه به عراقة حضاراته وسمو دياناته . وفيه من الدمد في هرض الحياة الدنيا ، ومن الحفاوة بالعلم والعلماء ، وبالسعى السلم ما عمره به إيمانه بكفالة المجتمع له ، وبأن الله معه .

وهو بطبعه مضرب المثل في الجد وفي تحمل مسؤولية الجماعة أو الأمة كلها ، يؤثر على نفسه ولو كانت به خصائصه ، والوفاء مقدم عنده على الفرصة ، والكلمة المعطاة أولى من فرصة النجاة بحياته ، وهو يحسن المسيء ويصنع الصنيع حتى العدو ، ويأمر بالمعروف وبالعفو ، تلك بعض سمات الغرسة العربية تجرى في سمع الزمن .

ولم تكن مصادفة أن نزلت في مجتمعة كل الرسالات فوجد ليقى أبداً ، بشرية سودته في العالمين فذلك بعض المعنى أن المسلمين خير أمة أخرجت للناس ، فهم خير الأمم بشريتهم .

وانمازت^(١) هذه الشريعة بأسس قانونية عمادها الحرية والتطور أما المال فلا قيمة له إلا قدر ما أنهم فيه خلفاء لخالفهم : مالكهم وما تملك أيديهم . وللراة على الرجل درجة كمال ، تصونها عن الابتذال ، فوق مساواتها للرجل في الحقوق . أما الحكم فن الشعب ، وأما الحرب فهي ضرورة تقدر بقدرها .

ملاح الرجل العربي :

هذه ملاح الرجل العربي ، تجمل رجال العرب جميعاً صوراً طبق الأصل أى حقيقة من التاريخ كانوا ، وفي أى موقع من الأرض أقاموا ، وهي تتأكد وتبدى ، عندما تسلط الأضواء على وجه بطل ، من عمر بن الخطاب إلى هارون الرشيد في بغداد ، إلى عبد الرحمن الناصر في الأندلس ، إلى صلاح الدين في القاهرة ودمشق ، إلى جمال عبد الناصر في القاهرة ، ودمشق ، وصنعاء ، وبغداد ، والجزائر ، وفي أرجاء الوطن العربي أو الوطن العربي أو في الندى^(٢) العالمى بأمرىكا في الأمم المتحدة ، أو في مؤتمره بانندونج ، في شرق آسيا ، بين طرفي العالم . .

إن تحت ذلك كله العقيدة الإسلامية ، والطريقة العربية ، وهما اللتان جملتان سياسات الأبطال بمكارم الأخلاق ، ونبينا أقدام الشجعان عند كل لقاء ، بالقعدة الرائعة من جسارة عمر ، وسماحة عمر ، وعدل عمر . وما كان عمر يتهمه إلا سعياً للإقتداء بالمصدر الأعلى للبداية العربية : رسول هذه الأمة العربية وصاحب شريعتها ، الذي تقتدى بهداه وتجري على سفته .

(١) آغاز الشىء : ابتاز .

(٢) مجلس القوم ويجتمعهم

أثر الشرائع العربية في القوانين الحديثة

إن الثورة الفرنسية، وما أنشأت من مشروعات «كامب سيري»، أو القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٠٤ (قانون نابليون)؛ كان لها مصادر من قوانين العادات التي كانت متبعة في جنوب أوروبا. فكيف تأثرت هذه العادات في الجنوب بالفقه الذي صنع المجتمع في بعض هذا الجنوب، وفي أعلى بقاعه مدنية؟

ومن المسلمات أن ثمة نقاط التقاء شتى بين قانون نابليون وبين مذهب مالك، وليس لقاءها وليد الصدفة، وإنما هو على الأقل وليد المجتمع العربي، الذي حكمه القانون العربي طوال القرون التي أشرنا إليها، ووليد القوة العصرية التي تصاحب القواعد القانونية في التشريع العربي، فتجعلها تلائم الزمان والمكان.

كان لفقه العربي أركان معجزان مستمدان من الشريعة:
أولها: أن الفقه العربي يقتصر وإن لم يهزم اللغة العربية، كمثل ماسد الفقه العربي بالمذهب الشافعي في (أندونيسيا)؛ وغلب الفقه الحنفي في الهند، وباكستان، وغيرهما في بلدان لا تتكلم العربية.

وثانيهما: أن العقيدة الإسلامية تقتصر وإن لم يهزم المسلمون، كما أسلم السلاجقة بعد أن غلبوا المسلمين في القرن الحادي عشر، وكما أسلم المغول بعد أن غلبوا المسلمين في القرن الثالث عشر.

فالفقه الإسلامي في المعاملات أو العبادات أعلى كوز الحضارة الإسلامية، وأبعدها أثراً في الأمة جيلاً بعد جيل، لاتصاله بالقرآن. والحديث، في منابعه الأولى، فهو الذي مكن للحضارة الإسلامية من البقاء بالهند والصين وتركيا وروسيا وأفريقيا وأوروبا وآسيا. لقد هيا هذا القانون للعالم العربي أن يحمل رسالته في استيقاظ شعلة - الحضارة في عتقوانها أربعة عشرة قرناً، ولم ينفصل يوماً واحداً عن التطبيق على وجه كرة الأرض.

في سنة ١٩٣٨ قرر مؤتمر لاهاي، أن الشريعة الإسلامية شريعة مستقلة - وصالحة لمجاراة التطور الحديث، وفي سنة ١٩٤٥ انعقد مؤتمر دولي بواشنطن لوضع قانون محكمة العدل الدولية، وقد وافق المؤتمر على أن الشريعة الإسلامية تمثل مدنية الإسلام سواء من حيث ماضيا المجيد أو حاضرها المزدهر، ولأنها ضرب من ضروب المدنيات الكبرى.. ومن جهة أخرى فإن الشريعة الإسلامية يخضع لها قسم هام من سكان الكرة الأرضية واحتفظ للأمم الإسلامية بمقعد في محكمة العدل الدولية.

والأمم تبدل قوانينها عقب الثورات، وذلك ما تصنعه الجمهورية العربية المتحدة، فتجعل من الوحدة القانونية أداة للوحدة العربية الكاملة. وتجعل من قوانينها العربية رسالة سلام إلى أمم الإسلام.

(البقية كلها في العدد القادم)

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النَّقْضِ الْجَزَائِرِيَّةِ

ديسمبر سنة ١٩٦٣

٤٨٦

قضايا

٢٣ من ديسمبر ١٩٦٣

١ — عامة : جدول مشتغلين ، قيد اسم عام ،
إعادته . في ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م ٢ و ٥ و ٨ .

ب — حكم : تسيب ، عيب ، إثبات . صحيفة
حالة جنائية .

٢ — عام : تحت التمرين ، استبعاد اسمه من
الجدول . في ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م ١٠ -

المبادئ القانونية :

١ — مؤدى نصوص المواد ٢ و ٥ و ٨
من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن الحماية ، أن
القانون أباح للمعاهي الذي كف عن مزاوله
صناعة الحماية ، ونقل اسمه إلى جدول المحامين
غير المشتغلين ؛ أن يطلب إعادة قيد اسمه
بجدول المحامين المشتغلين ، متى توافرت لديه
الشروط اللازمة توافرها فيمن يطلب قيد
اسمه ابتداء بذلك الجدول .

٢ — صحيفة الحالة الجنائية لم تصد
المهنة ، ولا تصلح دليلا عليها . ومن ثم فإن
لجنة قبول المحامين إذ قُضت برفض طلب قيد
اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين ،

تأسيسا على أنه لم يترك مهنة التجارة ،
واستدلت على ذلك بما ورد في صحيفة الحالة
الجنائية من أن مهنته « تاجر » ؛ فإن قرارها
يكون قد بنى على أسباب لا تتقبحه ، مما
يستوجب إلغاؤه .

٣ — حتى لجنة قبول المحامين في استبعاد
اسم المعاهي للمشتغل تحت التمرين من جدول
المحامين وقمنا نقضى به الفقرة - من المادة
العاشره من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن
الحماية . وقد روعي فيه الاشتغال بالحماية
فلا ، فهو بطبيعته لا يقوم بالنسبة إلى المعاهي
غير المشتغل قبل عودته إلى ممارسة صناعة
الحماية ممارسة فعلية ؛ ووسيلة هذه الممارسة
على ما هو مقرر قانونا ، هي القيد بجدول
المحامين المشتغلين .
لمن ٥٠ لسنة ٣٣ في

الدائرة الجزائية

٤٨٧

٢ من ديسمبر ١٩٦٣

تفتيش : إذن ، تنفيذ ، مكانه . مأمور ضبط
قضاء - طريق عام .

المبدأ القانوني :

صدور إذن للقبابة بتفتيش متهم ، يحيز

بشأن تعظيم المياني، من العقوبات التكميلية وهي عقوبة نوعية روعيت فيها طبيعة الجريمة فإنه يجب الحكم بها في حالة الارتباط مع جريمة العقوبة الأشد .

طن ٨٦٤ لسنة ٣٣ ق

٤٨٩

٢ من ديسمبر ١٩٦٣

حكم : تسيب ، يانه ؛ جلان . قانون ، نحة ،
إشارة له . إجراءات جنائية م ٣١٠ .

المبدأ القانوني :

تنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ؛ وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة قانونية الجرائم والعقاب .

فإذا كان الحكم الابتدائي ، المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه ، قد خلا كلاهما من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، وكان لا يصمم الحكم المظنون فيه من هذا الخطأ أن يكون الحكم الابتدائي قد أشار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها على التهمة ، مادام لم يفصح عن أخذه بها ، بل اقتصر على الإشارة إلى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، التي لا صلة لها بالتعريم والعقاب ، والتي تتعلق بتجديد العقوبة في حالة تمدد الجرائم -

لأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه تنفيذ الإذن على المتهم أينما يجده . وليس للمتهم الاحتجاج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في غير المكان المحدد يأمر بالتفتيش ؛ طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام بإجراءات الضبط والتفتيش .

ذلك أن حرمة المكان التي كفل القانون حمايتها ، إنما شرعت لصالحه صاحبه ؛ والمكان الذي ضبط فيه الطاعن طريق عام ، من حق رجال الشرطة أن يراقبوا فيه تنفيذ القوانين والأوامر .

طن ٧٤٧ لسنة ٣٣ ق

٤٨٨

٢ من ديسمبر ١٩٦٣

عقوبة : أصلية ، تكميلية . تعدد عقوبات ارتباط
غير قابل للتجزئة . بيان .

المبدأ القانوني :

الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، يجب العقوبات التكميلية المقررة لهذه الجرائم .

ولما كانت عقوبة سداد الرسوم المستحقة من الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤

ومن ثم فإن الحكم للمطعون فيه ، إذ قضى بوقف تنفيذها ، دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقررة للنقض بها ، يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً ، وتصحيحه بإنهاء ما قضى به من وقف تنفيذها .

ملن ٨٨٣ لسنة ٢٢ ق

٤٩١

٢ من ديسمبر ١٩٦٣

١ — مسئولية : قصيرة ، متبوع عن أعمال تابعة مدني م ١٧٣ ، رفاية ، تمويض ولاية على النفس قانون إجراءات م ٢٥١ .

ب — دعوى عمومية : مجال تطبيقها ، مسئولية متبوع عن أعمال تابعة . مدني م ١٧٤ ، مجال تطبيقها . إجراءات جنائية م ٢٥١ .

للمبادئ القانونية :

١ — مجال تطبيق المادة ١٧٣ من القانون المدني ، أن يكون التابع في حاجة إلى رقابة فلا يكون مثلاً قد تجاوز من الولاية على النفس . فإن ثبت أنه لم يبلغ تلك السن ، كان المتبوع مسئولاً عن الإهمال في رقبته ، وعن التمويض الناشئ عن هذا الإهمال .

أما إذا كان التابع قد بلغ سن الرشد ، فإن واجب الرقابة عليه يزول ، وتنقضي تبعاً لذلك مسئولية المتبوع .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل البحث في توافر شروط قيام واجب الرقابة في حق المتبوع ؛ بأن لم يستظهر من التابع وقت

كما لا يصح هذا الميب بما ورد بديباجة الحكم الاستثنائي من الإشارة إلى رقم القانون الذي تطلب الولاية العامة تطبيقه ، وإثباته في منطوقه الاطلاع على موارد ؛ طالما أنه لم يبين مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى .

ومن ثم فإن الحكم للمطعون فيه يكون مشوباً بالبطالان ، مما يستوجب نقضه .

ملن ٧٩٣ لسنة ٢٢ ق

٤٩٠

٢ من ديسمبر ١٩٦٣

عقوبة : وقف تنفيذها . بيان ، نفس ، ملن أحواله مخالفة قانون ، خطأ في تطبيقه . محكمة نفس ، سائلها . عقوبات م ٥٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .

المبدأ القانوني :

المادة ٥٥ من قانون العقوبات ، حين نصت على جواز وقف تنفيذ عقوبة الحبس أو الغرامة ، المحكوم بها في جناية أو جنحة ؛ إنما عتت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بها ، ولو كان فيها معنى العقوبة .

ولما كان الإلزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص ، وتصحيح في الأعمال المخالفة ؛ إعمالاً لقانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم هدم المباني ، لا يستبر عقوبات بالمعنى المتقدم ؛ إذ المقصود منها هو التمويض والرد ، وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة :

كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف التهم في محضر ضبط الواقعة ، متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، وإن عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى .

ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف ، فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ به ، مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .

٣ — إن تقدير المظاهر التي تحيط بالتهم وكفاية الدلائل المستمدة فيها ، والتي تسوغ لرجل الضبط القضائي تعرضه له واستفائه إيائه ، هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع ، مراقبة منها لسلامة الإجراء الذي يباشر ، مأمور الضبط القضائي بالبناء عليها .

٤ — متى كان حكم أول درجة قد أثار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها ، وخلص إلى مناقبة التهمين طبقاً لها ، وكان الحكم للظنون فيه قد اعتنق أسباب هذا الحكم ؛ فإن ذلك يكفي بياناً لمواد القانون التي أعاقب التهم بمقتضاها .

طن ١٤٨٥ لسنة ٣٣ ق .

الحادث ، وهو بيان جوهرى يحول تخلفه دون مراقبة محكمة النقض لصحة تطبيق القانون ؛ فإنه يكون مشوباً بالعمور بما يستوجب نقضه .

٢ — محل تطبيق المادة ١٧٤ من القانون المدني ، أن تكون الدعوى العمومية قد رفعت على التابع عملاً بالمادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية .

طن ٨٧٥ لسنة ٣٣ ق .

٤٩٢

٢ من ديسمبر ١٩٦٣

١ — دطارة : جرعة عادة ، إدارة منزل للدعارة ،
ب — إثبات : اعتراف . محكمة موضوع . دليل ،
سلطة تقديره . حكم ، تسبيب ، عيب .

٢ — استيفاف : مأمور ضبط قضائي . محكمة موضوع
محكمة ، تسبيب ، عيب .

د — حكم : تسبيب ، بيانات . مواد القانون المطبقة
على الاتهام .

المبادئ القانونية :

١ — جرعة إدارة منزل للدعارة من جرائم
المادة ، التي لا تقوم إلا بتحقق ثبوتها .

٢ — الاعتراف في المسائل الجنائية من
عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع

٤٩٣

٩ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - غش : مياه غازية . مرسوم ١٧ من ديسمبر ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية م ٢ و ٧ .

ب - محكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره . إثبات ، خبرة ، دفاع ، إخلال بحقه .

المبادئ القانونية :

١ - تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك الآدمي ، إذا ستمتلة في تحضيرها مياه غير نقية كياويا وبكتريولوجيا أو كانت المياه المستعمل غير مطابقة لمعايير المياه النقية الواردة من للوارد العمومية في مناطق الإنتاج وذلك إعمالا لنص المادتين ٢ و ٧ من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٢ من ديسمبر ١٩٥٣ .

ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في التحضير ، وخضوعها لمعامل طبيعية مختلفة ، أو القول بأن البكتريا لا ترى بالعين المجردة .

إذا يكن في حكم هذا المرسوم ، أن يكون مرجع البكتريا إلى تفاعل طبيعي ، أو تلوث بالمياه ، طالما أنه قد ثبت من تحليلها كياويا وبكتريولوجيا ، عدم ثبوتها أنها لا تطابق معايير المياه النقية .

٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها : فإذا هي اطمانت لإثباته لتقرير ، ورأت في منطق سائغ التحويل عليه ، فإنه لا يقبل أن يعنى عليها التفاتها عن مناقشة الخبير ، طالما أنه لم يطلب منها مناقشته ، ولم ترى من جانبها محلا لإجرائه ، اكفاء منها بما أثبتته الخبير في تقريره وما دامت المحكمة قد قدرت بنظر مقب عليها في ذلك ، صلاحيته الدعوى للفصل فيها بحالتها .

طن ٨٥٤ لسنة ٣٣ ق .

٤٩٤

٩ من ديسمبر ١٩٦٣

حكم : تسيب ، عيب .

للبدأ القانوني :

من المقرر أنه يجب ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، فإذا اعتضدت على دليل استقامته من أوراق قضية أخرى ، لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ، ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر المحكوم ، فإن حكمها يكون باطلا .

طن ٨٨٤ لسنة ٣٣ ق .

٤٩٥

٩ من ديسمبر ١٩٦٣

قانون : إجرائي ، سريته من حيث الزمان . غرضه : اتهام ، طعن في أوامرها . ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . خطأ في تطبيق القانون أو تفسيره ، خطأ في الإجراءات .

المبدأ القانوني .

التشريعات الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن في القرارات والأحكام من ناحية جوازها ومواعيدها وإجراءاتها ، تسري على المستقبل . وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، دون أن ترتد الأحكام والقرارات التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل .

إذ الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون ، يظل صحيحا وخاضعا لأحكام ذلك القانون .

ولما كانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية التي كانت سارية وقت صدور القرار المطعون فيه ، قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لاوجه لإقامة الدعوى ، على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون وتأويلها ، وكان ما أثار . الطعن من دعوى الفساد في الاستدلال والقصور في التفسير لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون وتأويلها ؛

ولما هو من صميم الخطأ في الإجراءات ، الذي لا يتسع له مجال الطعن من المدعى بالحق المدني محدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالفة الذكر قبل تعديها .

ومن ثم فإن الطعن في القرار المطعون فيه لا يكون جائزا .

طعن ٨٨٧ لسنة ٣٣ .

٤٩٦

٩ من ديسمبر ١٩٦٣

عقوبة : تعددها . عمل ، لا نية الجزاءات ، وضعا بمكان ظاهر . نقض ، طعن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون . محكمة نقض ، سلطتها : ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ٦٨٥٢٢١ م٢ .

المبدأ القانوني .

فرض القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، بإصدار قانون العمل ، التزامات عدة على صاحب العمل لمصلحة العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته ، وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات :

الأولى : تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، وما يجب عليه أن يؤديه لهم من أجر وإعانة غلاء وما يسكنه لهم من علاج ، وكذلك تحديد ساعات العمل ومنع الإجازات والمكافآت لهم ، إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس مباشرة مصالح أفراد العمال وحقوقهم ، وبالقوات هذه الحقوق هي التي حرص الشارع على أن يكفلها للعمال ، بما نص

١٩٥٤ بشأن مزاوله مهنة الطب ، على أنه .

«لا يجوز لأحد إبداء مشورة طبية ، أو معيضة مريض ، أو إجراء عملية جراحية ، أو مباشرة ولادة ، أو وصف أدوية ، أو علاج مريض ؛ وبوجه عام مزاوله مهنة الطب بأى وصف كان إلا إذا كان اسمه مقيداً بسجل الأطباء بوزارة الصحة ، وبجدول نقابة الأطباء البشريين » .

وظاهر من النص أن القانون يحرم مزاوله مهنة الطب ، بأى صنفه كانت ، على غير الأطباء المقيدة أسمائهم بسجل الأطباء بوزارة الصحة ، وبجدول نقابة الأطباء البشريين .

ولما كان مقام به الطاعن من تشخيص مرض المصاب ووصف حقن معينة لعلاج ، بمهنية الحقن ومسّ العين ، هو من الأعمال التى تضمنها النص ؛ فإن النصى على النص باطلاً فى تطبيق القانون على الحكم للمعلوم فيه ، إذا كان الطاعن فى جريمة مزاوله مهنة الطب ، يكون فى غير محله .

ملن ٩٠١ لسنة ٢٢ ق .

عليه فى الفقرة الأخيرة من هذا القانون ، وهى صريحة فى أن الترامة تتمدد بقدر عدد العمال الذين أحجفت الخالفة بحق من حقوقهم .

والثانية : هى فى الواقع أحكام تفضيلية ، قصد الشارع بها أن يكفل حسن سير العمل ، واستتباب النظام بالمؤسسة ، وضمان مراقبة السلطات المختصة بتطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره .

ومن قبيل ذلك ما نص عليه فى المادة ٦٨ من إزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات فى مكان ظاهر من مؤسسته ، وهو ما لم تتمدد فيه الترامة بقدر عدد العمال .

ولما كان الحكم المعلوم فيه قد قضى بتمدد الترامة المحكوم بها بقدر عدد العمال فى تهمة عدم وضع لائحة الجزاءات ؛ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً ، وتصحيحه .

٩٨٣ لسنة ٣٣ ق .

٤٩٧

٩ من ديسمبر ١٩٦٣

طب : مزاوله مهنته ، ق ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ م ١ .

المبدأ القانونى :

نقض للسادة الأولى من القانون ٤١٥ لسنة

٤٩٨

٩ من ديسمبر ١٩٦٣

١ — شاهد : استخلافه ؟ منادته ، سماع أقواله ، إجراءات جنائية م . ٢٧٨ و ٢٨٣ و ٣٨١ . ق ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

ب — سبق لإصرار : طبيعته ، استخلاصه . حكم ، سبب ، عيب . ضئيلة .

ج — دعوى : واقعتها الصحيحة ، استخلاصها بالاستنتاج والاستقراء والمكناات القطعية .

د — دليل : تميزته ، أخذ المحكمة به في حقهم دون آخر .

هـ — أسباب إباحة : دفاع شرعي ، بحكمة موضوع تقديرها الوقائع التي يستنتج منها قيام حالته .

و — حكم : بيان يبدو فيه اقتناع القاضي .

ز — شهادة : منقولة عن الغير ، امامتان المحكمة اليها .

ح — متهم : أقواله ، أخذ المحكمة بها ضد متهم آخر .

ط — تطبيق : تهمة ، دفع به ، رد عليه ، دفعه ، موضوعي

ي — دفاع : موضوعي ، متابعة المحكمة التهم في أقواله .

ك — قتل : آثمة . شهود . اختلافيهم في تحديد أوصافها .

ل — خيرة : بحكمة موضوع . خطايا في أن تميز بما لم يجزم به الطبيب الفرعي في تقريره .

المبادئ القانونية .

١ — الأجل هو أن استخلاف الشاهد ،

عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٨٣ من قانون

الإجراءات الجنائية ، التي أحالت اليها المادة

٣٨١ المدة بالقانونين ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ و ١٠٧

لسنة ١٩٦٢ في باب الإجراءات أمام محاكم

الجفائيات ؛ هو من الضمانات التي شرعت

لمصلحة المتهم ، ولا يجوز أن يترتب البطلان

على عدم اتخاذ هذا الضمان الذي قصد به حل

الشاهد على قول الصدق .

ومن المقرر أن المادة ٢٨٧ من قانون

الإجراءات الجنائية ، والتي أحالت اليها المادة

٣٨١ من هذا القانون وإن كانت نصت على

أن : « يفادى على الشهود بأسمائهم ، وبعد

الإجابة منهم يحجزون في الفرفة المخصصة لهم ،

ولا يخرجون منها إلا بالتوالي لتأدية الشهادة

أمام المحكمة ومن تسمع شهادته منهم يبقى في

قاعة الجلسة إلى حين إقفال باب المرافعة » .

فإنها لم ترتب بطلانا على مخالفة هذه

الإجراءات ، أو عدم الإشارة إلى اتباعها في

محضر الجلسة .

٢ — سبق الإصرار حالة ذهنية في نفس

الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس

يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع

وظروف خارجية مستخلص منها القاضي

توافره ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف

لا ينفاد عقلام هذا الاستنتاج .

ولا يضره أن يظهر هذا الظرف من

الضغينة القائمة بين المتهم والجاني عليه ، والتي

دلل على قيامها تدليلا سائفاً .

٣ — الأصل أن من حق محكمة الموضوع

أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر

المطروحة أمامها على بساط البحث ، الصورة

الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه

٨- لا يغير الحكم أن يأخذ بأقوال متهم على متهم آخر؛ متى وثقت المحكمة فيها، وارتاحت إليها.

٩- الأصل أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفع الموضوعية، التي لا تستوجب ردأ صريحاً.

١٠- لا تلزم المحكمة بمطابقة التهم في أوجه دفاعه الموضوعي، وفي كل شبهة يثيرها أو استنتاج يستنتج من ظروف الرأفة أو أقوال الشهود، وترد عليه في استقلال، طالما أن الرد يستفاد دلالة، من أدلة الثبوت السائدة التي أوردتها الحكم.

١١- اختلاف الشهود في تحديد أوصاف آلة الاعتداء، واعتقاد الحكم على شهادتهم بالرغم من هذا الاختلاف، لا ييبس الحكم، مادام قد أخذ من أقوالهم بما رآه صورة صحيحة للواقعة.

هذا فضلاً عن أن آلة القتل. ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة.

١٢- لمحكمة للوضع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره؛ متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عدداً، وأكدت فيها.

اقتناعها، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى؛ مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق، ولما أصلها في الأوراق.

وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة، بل أن لها أن تختلص صورة الواقعة كما ارتسست في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء، والممكنات العقلية كافة، مادام ذلك سائفاً متفقاً مع حكم العقل والمنطق، دون تقييد هذا التصور بدليل معين.

٤- لمحكمة الموضوع أن تجزى الدليل، فتأخذ به في حق متهم دون الآخر، كما هو مقرر لهما من سلطة وزن عناصر الدعوى وأدلتها، بما لا يعقب عليها فيه.

٥- لمحكمة الموضوع الفصل في تقدير الوقائع التي تستنتج منها قيام حالة الدفع الشرعي، أو انتفاءها، لتعلق ذلك بموضوع الدعوى؛ طالما كان استدلال الحكم سائفاً يؤدي إلى ما انتهى إليه.

٦- البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي ييدويه اقتطاع القاضى دون غيره، من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع.

٧- يصح الاستشهاد بالشهادة المنقولة عن الغير، متى اطأنت المحكمة إلى صحة صدورهما بمن قلبت عليه.

ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد إطرأها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها .

ملن ١٤٨٧ لسنة ٣٣ ق .

٥٠٠

١٦ من ديسمبر ١٩٦٣

محكمة : أحداث ، اختصاصها . نظام عام . تقضى ، سلطة محكمة التقض . صغير لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة إجراءات جنائية ق. ٣٤. ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢/٣٥٠ .

المبدأ القانوني .

من المقرر أن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية ، من حيث أشخاص المتهمين ، هي من النظام العام ، ويجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة التقض كما يجوز أن تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بنير طلب ، متى كان ذلك لمصلحة الطامن ، وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .

ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه :

« تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنائيات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة » ؛ فإن محكمة الجنائيات إذ قضت في موضوع جريمة القتل الممد التي دين بها الطامن ، على الرغم من أن سله لم تجاوز خمس عشرة سنة كاملة وقتها

٤٩٩

٩ من ديسمبر ١٩٦٣

١ — محاكمة : إجراءاتها ، دفاع ، إخلال بمقه ؟ شاهد تلاوة أقواله عن الوقائع التي نسبها ، متى تكون واجبة . إجراءات جنائية م ٢٩٠ .

ب — شاهد : محكمة موضوع ، أخذها لدليل في الدعوى من أقواله في أي مرحلة ؟ مفاده اطراح ما ساقه الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها .

المبادئ القانونية :

١ — تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يعد يذكرها ، هي من الإجازات وفقاً لنص المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية فلا تكون واجبة ، إلا إذا طلبها للتهم أو للدافع عنه .

إذا كان الدفاع عن الطامن قد تنازل في مرافقته عن أقوال شاهدهى الإثبات ؛ دون أن يطلب من المحكمة تلاوتها ، وقد كان الشاهدان حاضرين يمكنه لو أراد مناقشتها فيما بين له استيضاحه ، فإنه لا يقبل منه أن ينير هذا الأمر أمام محكمة التقض .

٢ — لمحكمة الموضوع ، في سبيل تكوين عقيدتها ؛ أن تأخذ من أقوال الشاهد ، في أي مرحلة من مراحل التحقيق ، أو المحاكمة ، دليلاً في الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها .

ولها وزن أقوال الشهود ، وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة ، والتمويل عليها مهما روجه إليها من مطاعن ، أو يعم حولها من شبهات ، دون مضيق .

فما يتعلق بالمقوبة أو بالتضييعات ، ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . وإذا كان الحكم السابق قد نفذ ، تأمر المحكمة برد اللبائع للتصيلة كلها أو بعضها .

ومؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة التهم واعتباره كأن لم يكن .

ولما كان هذا البطلان الذى أصاب الحكم النيابى الصادر من محكمة الجنايات فى الجناية المنسوبة إلى المظنون ضده ، فيه معنى سقوط هذا الحكم ؛ فإن العطن فيه للتقدم من النيابة يكون غير ذى موضوع ، ويعتبر ساقطا بسقوطه .

طن ٩٠٤ لسنة ٣٣ ق .

٥٠٣

١٦ من ديسمبر ١٩٦٣

قار : ألباه . حكم ، تبيب ، عيب . ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ م ١٩ .

المبدأ القانونى :

المراد بألباب القار فى معنى نص المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ، هو الألباب التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القانون بعض أنواع ألباب القار فى بيان على سبيل المثال ، وتلك التى تنفرع منها ، أو تكون متشابهة لها ، وذلك لأنها من مزاولتها فى المحال الصامة والأندية :

ارتكابه إياها ؛ تكون قد خالفت القانون لتجاوزها الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى ، ويجب لذلك نقض الحكم لمصلحة الطامن طبقا للحق المقرر لمحكمة النقض فى المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطامن أمام محكمة النقض ؛ والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى .

طن ٨٢٢ لسنة ٣٣ ق .

٥٠١

١٦ من ديسمبر ١٩٦٣

حكم : غيى من محكمة الجنايات ، طن فيه بالنقض سقوط الطمن . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٣ : إجراءات جنائية م ٣٩٥ . نيابة عامة ، مدع بالحق المدنى . مسئول عن الحق المدنى .

المبدأ القانونى :

أجازت المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطمن أمام محكمة النقض ، لكل من النيابة العامة والدعى بالحق المدنى والمسئول عنه كل فيما يخص به ، الطمن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة التهم بمحاكمة .

كما نصت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه :

« إذا حضر المحكوم عليه فى غيبة ، أو قبض عليه قبل سقوط المقوبة بمضى للسدة ؛ يظل حتما الحكم السابق صدوره ، سواء

بعد كسرها واستيفاء الرسوم والمصاريف
للتسوية إن لم تكن كذلك .

طن ٩١٢ لسنة ٣٣ ق .

٥٠٤

١٦ من ديسمبر ١٩٦٣

جرك : تهريب . صلح . دعوى جنائية ، إقتضاها
بالتصالح . قض ، طعن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون
ق ٦٧٣ لسنة ١٩٥٥ م ٠٤ ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن
الجارك .

المبدأ القانوني .

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون
٦٧٣ لسنة ١٩٥٥ ، أن لصلحة الجارك التصالح
مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع
الأحوال ، سواء أتم الصلح في أثناء نظر
الدعوى أمام المحكمة ، أم بعد الفصل فيها
بحكم بات .

ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية
أو وقف تنفيذ العقوبة ، حسب الأحوال ،
فالصلح يمسد ، في حدود تطبيق هذا
القانون ، بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن
حقها في الدعوى الجنائية ، مقابل الجعل
الذى قام عليه الصلح ، ويحدث أثره بقوة
القانون ، مما يقتضى من المحكمة إذا تم التصالح
في أثناء نظر الدعوى ، أن تحكم بانقضاء
الدعوى الجنائية .

أما إذا تراخى الصلح إلى ما بعد الفصل
في الدعوى . فإنه يترتب عليه وجوب وقف
تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها .
وقد كشف الشارع عن هذا البطل في القانون

وهو الذى يكون الريح فيها موكولا للفظ
أكثر من الهارة .

ولما كان الريح كما يتحقق في صورة
القامرة على مبلغ من القود ، قد يتحقق أيضا
في القامرة على طعام أو شراب منه مستحق
الأداء لصاحب القهى ، أو على أى شيء
آخر يقوم بهال ، وكان الحكم المطعون فيه
لم يبين نوع المصالح التى ثبت حصوله في القهى
وبذلك جاء مجعلا في هذا الخصوص ، مما
يجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق
القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها
بالحكم ، وهو ما يبييه بالطلان ، ويستوجب
قضه .

طن ٩٠٧ لسنة ٣٣ ق .

٥٠٣

١٦ من ديسمبر ١٩٦٣

دمغة : رسمها . ق ١٧٦ لسنة ١٩٤٦ م ٢٢ و
٢٤ عقوبات م ٣٠ . مشغولات ذهبية وأفضية ، مصادرتها .

المبدأ القانوني :

مفاد نص المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون
١٧٦ لسنة ١٩٤٦ أن الشارع يقرر مصادرة
المشغولات الذهبية والأفضية غير المدموغة :
وهو إذ قرر ذلك لم يحمل أمر مصادرتها منوطا
بالتواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون
العقوبات ، بل سن لها نظاما خاصا من مقتضاه
حفظها على ذمة الدعوى ، حتى إذا ما صدر
حكم نهائي ، تقرر حق استردادها بعد دمتها ،
إذا ثبت أنها من أحد الميارات القانونية ،

وإذا ما كان الحكم قد أثبت ما تضمنه التقرير الطبي الشرعي من تخلف العاهة المستديمة لدى المجنى عليها وهي فقدان قوة الإبصار بسببها التي تقيح الإصابة التي أحدثها بها الطاعن مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة، وأن قوة الإبصار قد فقدت كلية على أثرها، فإن النعي على الحكم بالبطلان لا يكون له محل.

٢ - الأصل أن التهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي، ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة، تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة.

فإذا كان الحكم قد دلت، بما ساقه من أدلة سائلة، على تخلف العاهة المستديمة التي دين بها الطاعن، نتيجة إعتدائه على المجنى عليها، فإن النعي على الحكم بالبطلان لا يكون سديداً.

٣ - وزن أقوال الشاهد، وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته. وتقويل القضاء على قوله مهما يوجه إليه من مطاعن أو يعم حوله من شبهات، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع، ونزله للزلة التي تراها، وتقديره التقدير الذي تطمئن إليه؛ دون رقابة لمحكمة النقض عليها.

٤ - الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم

٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجوارك، الذي ألغى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر.

ولما كان الحكم المطعون فيه، إذ قضى بوقوع العقوبة على المطعون ضده، وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصالح قد تم قبل صدور الحكم؛ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون؛ بإلغاء الحكم المستأنف، وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح. طعن ٩١٩ لسنة ٣٣ ق.

٥٠٥

١٦ من ديسمبر ١٩٦٣

- ١ - عاهة مستديمة: توافرها، لإبصار، تحديد قوته قبل الإصابة.
- ب - مشو له: جنائية، عاهة مستديمة، رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة، إعطائها بأمور أجنبية غير مألوفة.
- ج - إثبات: شهود. محكمة الموضوع. حكم، تسيب، عيب.
- د - حكم: تسيب، عيب، متابعة التهم في مناحي دفاعه.

المبادئ القانونية:

١ - من المقرر أنه يمكنني لتوافر العاهة المستديمة، كما هي معرفة قانوناً، أن تكون العين سليمة قبل الإصابة، وأن تكون قد أصيب بضعف يستحيل برؤء، أو أن تكون منقصة قد فقدت قدراً كلياً، وإن لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة.

الجريمة للنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر ، حتى تاريخ الإفراج عن أموال تلك الشركات .

طن ١٠٠٩ لسنة ٣٣ ق .

٥٠٧

١٧ من ديسمبر ١٩٦٣

١ — سرقة : تهريب جرّك ؟ استغلالها

ب — عقوبة : أصلية ، تكميلية ، تعدد عقوبات ، ارتباط غير قابل للتجزئة ، تقدير قباله ، محكمة موضوع .
هـ — طعن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون : سلطة محكمة النقض . سرقة ، تهريب جرّك . عقوبات م ٣٢٢ ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ م ٢ .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن لكل من جرمي السرقة والتهريب الجزكي ذاتية مميزة تقوم على مغايرة الفعل المادي في كل منهما إلى الأخرى مما يحصل منها جرمين مستقلين تماماً ، لكل أركانها التي تميزها عن الأخرى .

٢ — الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم الطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهت إليه من عدم توافر الارتباط ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط ، التي يقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون

بمواجهة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، فتد على كل شبهة يثيرها ؛ وحسبها أنه تقيم الدليل على مقارنته الجريمة التي دين بها بما يحمل قضاها .

طن ٩٢٠ لسنة ٣٣ ق .

٥٠٦

١٦ من ديسمبر ١٩٦٣

١ — شيك : بدون رصيد ، جرعة إعطاة . متى تم . مستفيد . مقابل وفاة . تقديم شيك . إنادة البنك بعدم وجود رصيد .
ب — مثولية : جنائية . قوة قاهرة . شيك بدون رصيد . طعونات م ٣٣٧ ق ٢١٢ لسنة ١٩٦١ .

المبادئ القانونية :

١ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيده تم بمجرد إعطاء الساحب للشيك إلى المستفيد ، مع علمه بعدم وجود مقابل وفاة قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق .

أما تقديم الشيك إلى البنك ، فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو إجراء مادي يوجه إلى استيفاء مقابل الشيك وما أفاده البنك بعدم وجود الشيك إلا إجراء كاشف للجريمة .

٢ — الأمر بوضع أرصدة شركات الأودية والكباويات واللتزامات الطلية تحت التصفظ عملاً بأحكام القانون ٢١٢ سنة ١٩٦١ ، يوفر في صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها إنعدام مسئولية التهمين الجنائية ، من

٥٠٨

١٧ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - قرار إحالة : محكمة جنابات ، حكم غيابي ، حضور متهم أو قبض عليه ، بقاء الدعوى في حوزة المحكمة بقرار الإحالة الأول . إجراءات جنائية م ١٩١ و ٣٩٥ .

ب - غرفة اتهام : أمرها ، ملن فيه . نقض ، ملن ، أحواله ، خطأ في تطبيق قانون أو تأويله . قانون إجراءات جنائية ، خطأ في تطبيق نصوصه . عودة غرفة اتهام إلى نظر دعوى سبق صدور قرارها بإحالة متهمه إلى محكمة جنابات في ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

المبادئ القانونية :

١ - مؤدى نص المادتين ١٩١ و ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتماً وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبة ، أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة .

ولا تعاد القضية إلى الاتهام للقضاء في إحالتها للمرة الثانية ، حتى إن كان القرار الصادر منها غائياً ، بل يباد نظر الدعوى أمام المحكمة التي تبقى الدعوى في حوزتها بقرار الإحالة الأول ، حتى تقتضي فيها بحكم نهائي .

٢ - أجازت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، مثل تمديداتها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . الملن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بالأوجه لإقامة

على وجهه الصحيح .

فإذا كانت عبارة الحكم تفيد أن جريمتي السرقة والتهرب الجرمي قد انتظمهما فكر جنائي واحد ، وجمعت بينهما وحيدة الفرض فجعلت منهما وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة لما أثيرها في توقيع العقاب على مرتكبيها ، فإن هذا يقتضي إعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وإعتبار الجرمين جريمة واحدة ، والإكتفاء بالعقوبة المقررة لأشدهما .

وإذا كانت جريمة السرقة ، وهي جريمة الأشد قد سبق الحكم فيها ، فكان يجب مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة التهرب الجرمي المرتبطة بها ، والاقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة : إذ هي عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التي تقتضيها .

ومن ثم فإن الحكم الملن فيه يكون قد أخطأ إذ عاقب الطاعن في جريمة التهرب الجرمي بعقوبة الزنابة ، وهي عقوبة أصلية تخيرية مع عقوبة الحبس ، إلى جانب العقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها في المادة التالية من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ، مما يستوجب نقض الحكم نقضاً جزئياً ، وإلغاء عقوبة الزنابة المتضمن بها .

ملن ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق ٥

لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام ، الذي يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح الناري بغير ترخيص عن علم وإدراك .

٢ — مؤدى نص المادة الثانية من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر ، الممدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، أن الترخيص شخصي ، فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص إلى الغير قبل الحصول على ترخيص بذلك ، طبقاً للمادة الأولى من القانون المذكور .

طن ٩٢٣ لسنة ٣٣ .

٥١٠

١٧ من ديسمبر ١٩٦٣

- ١ — مشولية : مدنية؛ تصيرية؛ متبوع عن أعمال تابع . ضرر . وظيفة . باعث . خطأ مقترن لا يبل لإثبات العكس . مدني م ١/١٧٤ .
- ب — دعوى مدنية : اختصاص محكمة جنائية بنظرها . تمييز .
- ج — صندوق توفير : شخصية منوبة . ق ٨٦ لسنة ١٩٥٤ م ٢ ١٧١ .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن القانون المدني إذ نص في المادة ١/١٧٤ على أن للتبوع يكون مشولاً عن الذي يحدثة تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقعاً معه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، إنما

الدعوى ، أو بإحالة الجناة إلى المحكمة الجزئية في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الخطأ في تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية بمد خطأ في تطبيق نصوص القانون مما يجيز الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام .

ومن ثم ، فإن غرفة الاتهام إذ عادت ففطرت الدعوى بمد سبق صدور قرار منها بإحالة المتهم إلى محكمة الجنائيات ، تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه وإلغاءه .

طن ٨٤٠ لسنة ٣٣ ق .

٥٠٩

١٧ من ديسمبر ١٩٦٣

- ١ — سلاح : جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص تحتها ، قصد جنائي عام .
- ب — ترخيص بإحراز سلاح ناري ، طبعته ، تسليم السلاح المرخص إلى الغير ، ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ٢ (١) و (٢) ، ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

المبادئ القانونية :

١ — استقر قضاء محكمة النقض على أنه يمكن لتحقيق جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص ، مجرد الحيازة المادية ، طال أم قصرت ، وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر مارض طارئ .

وحيث تنقض السببية المباشرة بين الجريمة والضرر ، فإن الاختصاص بالفصل في التعويض ينسقد للمحاكم المدنية ، ومن ثم فإن الحكم المعلوم فيه في خصوص ، قضى به من إلزام صندوق التوفير بالتعويض ، يكون باطلا ، بما يتسوجب نقضه نقضا جزئيا .

٣ - نص القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٤ في مادته الأولى على أن صندوق التوفير هيئة مستقلة لها شخصية معنوية رغم ما نصت عليه المادة السادسة منه على أن معاملاته مع اللودعين تكون عن طريق مكتب البريد .

ملن ١٧٧٧ لسنة ٣٣ ق .

٥١١

٢٣ من ديسمبر ١٩٦٣

تمتيز : سيارة خاصة في طريق طم ، تخلى صاحبها عنها ، خلوها .

المبدأ القانوني :

القيود الواردة على التفتيش تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة ، فتحول دون تفتيشها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون ، طالما هي في حيازه أصحابها .

فإذا ما كانت خالية ، وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلى صاحبها عنها ، سقطت عنها هذه الحماية ، وجاز تفتيشها .

ملن ٩٢٦ لسنة ٣٧ ق .

أقام هذه المسؤولية على خطأ مقترض من جانب التبع ، لا يقبل إثبات العكس يرجع إلى سوء اختيار تابعة ونقصه في رقابته .

وإذا حدد القانون نطاق هذه المسؤولية بأن يكون الفعل الضار غير للشروع واقمان التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على عمل التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته . أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو تكون ضرورة لإمكانات وقوعه ؛ بل تتحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه في أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما أشغل وظيفته ، أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان الفعل الضار غير المشروع ، أو هيئات له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء أكان الباعث الذي دفعه متصلا بالوظيفة ، أم لا علاقة له بها .

٢ - مفاط اختصاص المحكمة الجنائية

بنظر الدعوى المدنية أن يكون التعويض المطالب به ناشئا مباشرة عن الضرر الذي خلفته الجرائم المرفوع بها الدعوى الجنائية .

فإذا كان الحكم المعلوم فيه قد أقام مسؤولية صندوق التوفير على اعمال موظفيه ، فإن المحكمة تكون قد خرجت من ولايتها حيث ينبغي أن يكون التعويض المدني للمدعي به أمام المحكمة الجنائية مقربا على الواقعة الجنائية المطروحة على المحكمة ترتيبا مباشرا .

٥١٢

٢٣ من ديسمبر ١٩٦٣

عقوبة: غرامة، وقف تنفيذ، نزول من الحد المقرر، عمل، قس، طعن، أحواله، خنثى في تطبيق قانون سلطة محكمة قضا. ق. ٩١ سنة ١٩٥٩ م ٢٥٠.

المبدأ القانوني:

نص المادة ٢٣٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل، صريح في أنه: لا يجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية - كما لا يجوز النزول عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانوناً لأسباب مخففة تقديرية.

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه، إذ أمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة التقضى بها، يكون مخطئاً في القانون، مما يجب معه نقضه نقضاً جزئياً، وتصحيحه بإلغاء وقف تنفيذ هذه العقوبة.

من ٩٢٦ لسنة ٣٣ ق.

٥١٣

٢٣ من ديسمبر ١٩٦٣

حكم: إصداره استئناف دعوى عمومية. عقوبات م ٤١٧/٢ عقوبة، تشديدها، حكم براءة، إلناؤه. استئناف مع مدعى مدنية

المبدأ القانوني:

إن ملك الشارع في تقرير قاعدة إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة، أو إلغاء حكم البراءة، التي هي استثناء من القاعدة العامة التي رسمها لإصدار الأحكام بأغلبية الآراء، وإيراده إياها في المادة ٤١٧

في فقرتها الثانية مكملة لفقرة الأولى الخاصة بالاستئناف المرفوع من النيابة العامة وحدها، ظاهر الدلالة في قصرها على حالة نسوى. مركز التهم في خصوص الواقعة الجنائية وحدها، أو عندما يتصل التعويض المدعى الطالب به في الدعوى المبينة المرفوعة بالترقية للدعوى الجنائية يثبت تلك الواقعة الجنائية، لعللة ذاتها، التي يقوم عليها ذلك الاستثناء، سواء أاستأنفت النيابة العامة الحكم، أم لم تستأنفه.

فلا ينسحب حكمها على الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة. إذا ما تعلق الأمر بقسوى. مركز التهم في الدعوى المدنية إستقلاً، بناء على الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدفوعة، بغية زيادة مبلغ التعويض المقضى به ابتدئياً بعد إذ تحققت نسبة الواقعة الجنائية إلى التهم، مما لا يصح منه إعمال حكم القياس: بالتسوية بين هذه الحالة الأخيرة لم يرد حكم الإجماع بشأنها، وبين حالة إستئناف النيابة العامة التي ورد النص على حكمه في صدورها وحدها، لاختلاف العلة في الحالين.

طعن ٩: ٣ لسنة ٣٣ ق.

٥١٤

٢٣ من ديسمبر ١٩٦٣

نيابة عامة: أمر خطإ إداري، قرار بالإلزامية الدعوى.

المبدأ القانوني:

من المقرر أن المبرة في تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة بمحفظ الشكوى، هي بحقيقة

للبيع ؛ بينما تماقب المادة الثالثة من القانون المذكور على مجرد إحراز هذه المواد .

وقد فرقت المادة الثانية بين حالتين :

أولها — أن يكون المبيع أو المروض للبيع شيئاً من المواد المنشوشة أو الفاسدة .

وثانيها — أن تكون تلك المواد المنشوشة أو الفاسدة مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان . ونصت الفقرة الأولى من المادة المذكورة على معاقبة الجاني في الحالة الأولى بالحبس مدة لا تتجاوز سنة ، وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كما نصت الفقرة الثانية على معاقبة الجاني في الحالة الثانية ، بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ومناط توقيع العقوبة المصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية أن تكون المادة المروضة للبيع منشوشة أو فاسدة أو ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

ولما كان لا يبين من تقرير التحليل أن « الصلصة » التي عرضها المظنون ضده للبيع غير صالحة للاستهلاك الآدمي وضارة بصحة الإنسان ؛ لأن كل ماورد بالقرار عني أنها

الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، أو بالوصف الذي يوصف به .

فإذا صدر من النيابة أمر بمجرد الإطلاع على محضر الاستدلالات الذي تلقته من مأمور الضبط القضائي ، دون أن يتدعى الحال إجراء أى تحقيق عمرتها فهو أمر يحفظ الدعوى .

أما إذا قامت النيابة بأى إجراء من إجراءات التحقيق ، فالأمر انصاح يكون قراراً بالأوجه لإقامة الدعوى ؛ له بمجرد صدور حججه الخاصة ، ولو في صيغة الأمر بالحفظ الإداري .

وعلى المحكمة ، إذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع ، أن تتحرى حقيقة الواقع فيه ، وأن تقضى بقبوله ، أو ترد عليه ردّاً سافهاً .

شـ ١٢٤٢ لسنة ٣٣ نـ .

٥١٥

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٣

غش : بيع مواد منشوشة أو فاسدة ، عقوبة . شـ ، طين ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون . ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ م ٣ و ٣٠٢ ق ٣٠٢ لسنة ١٩٥٥ . صحة إنسان أو حيوان ، إضرار بها .

المبدأ القانوني :

تماقب المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، المعدل بالقانون ٥١٢ لسنة ١٩٥٥ على المواد المنشوشة أو الفاسدة ، أو عرضها

الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بإدانة المظنون ضده، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون على وجه الصحيح، مما يعيب الحكم المطعون فيه، ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى.

طنس ٩٨٤ لسنة ٣٣ ق.

٥١٧

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٣

- ١ - حكم : تبويب ، عيب . دفاع ، إخلال بمحكمة محكمة موضوع، ردّها على أوجه دفاع موضوعية. شرط.
 - ب - محكمة : إجراءاتها . دفاع ، إخلال بمحكمة فتح باب المرافعة .
 - ج - مسئولية : جنائية . خطأ مشترك . قتل خطأ . جريمة .
- المبادئ القانونية :

١ - يشترط لئلى تكون محكمة الموضوع ملازمة الرد على أوجه الدفاع الموضوعية التى تثار على وجه الجزم فى أثناء المرافعة وقبل إقفال بابها ؛ أن يكون الدفاع ظاهر التحليق بموضوع الدعوى ، أى يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى الموضوع ذاته ، ومتبعاً فيه .

٢ - من المقرر إنه ما دامت المحكمة قد سمحت مرافعة الدفاع ، وأمرت بإقفال باب المرافعة ، وحجرت القضية للحكم ، فهى بعد غير ملازمة إجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منها فى الجلسة .

فاسدة لإيجابية الضبط ، ولوجود حداً بداخلها ، وتغيير خواصها الطبيعية ، وهى أمور إن دلت على فسادها ، فإنها غير واضحة الدلالة على أنها مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان .

ولما كانت المحكمة قد أوقفت العقوبة المفروضة عليها فى الفقرة الأولى ، بقدر ما تحقق لها ، وهو فساد المادة المضبوطة ، فإن حكمها يكون متفقاً وصحيح القانون .

طنس ٨٥٩ لسنة ٣٣ ق.

٥١٦

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٣

دخان : زراعته ، اختصاص . نفس ، طمس ، أحواله ، خطأ فى تطبيق القانون . سلطة محكمة تقضى . أمر على ٢٥ من يونيو ١٨٩٠ ، أمر على ١٠ من مايو ١٨٩٢ .

للبلد القانونى :

المستفاد من نصوص الأمر المالى الصادر فى ٢٥ من يونيو ١٨٩٠ المعدل بالأمر المالى الصادر فى ١٠ من مايو ١٨٩٢ ، أن للشارع قد سلب ولاية المحاكم الأصلية الحكم فى الدعوى الخاصة بجريمة زراعة الدخان ، وأناط سلطة الحكم فيها للمدبرين والمحافظين ، وجعل قراراتهم فى هذا الصدد نهائية غير قابلة للطعن فيها أمام أى محكمة ، مما كان يجب معه على المحكمة الإستئنافية أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .

وإذ لم تفعل ، وقضت فى موضوع

٢ - نصت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، المدة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه : « إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتعهد للمتهم ، أو للدعى اليه بالحقوق المدنية ، أو للجنح عليه ، حسب الأحوال ؛ أجل رفع المسألة المذكورة إلى جهة الاختصاص .

فأجاز الشارع بذلك المحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع ، وهل كان يستوجب وقف السير في الدعوى الجنائية ؛ أم أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدلية بما لا يقتضى وقف الدعوى ، وإستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة .

٣ - العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بقاء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ، ومن عناصرها كافة المطروحة على على بساط البحث ، فلا تصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر .

ومتى اقتنع القاضي من الأدلة المروضة بالصورة التي إرتسمت في وجدانه للواقعة ، وخلص إلى إرتكاب التهم إياها ، وجب عليه أن ينزل العقاب طبقاً للقانون .
ملح ١٤٨٩ لسنة ٢٣ ق .

٣ - الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية بفرض قيامه ، لأخلى المتهم من المسؤولية بمعنى أن الخطأ المجنى عليه لا يقطع مسؤولية المتهم ، ما دام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ للنسوية إلى المتهم .
ملح ٩٩٠ لسنة ٢٣ ق .

٥١٨

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - اختصاص : تنازع إيجابى ، تنازع سلبى ، دعوى جنائية ، وقف السير فيها . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ م م ١٨ و ١٦ . طلب تعيين المحكمة المختصة ، أثره . اختلاف الدعوى ، طلب وقف السير في الدعوى الجنائية .
ب - دعوى : جنائية ، وقف السير فيها ، أحوال شخصية . إجراءات جنائية م ٢٢٣ . ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢
ج - حكم : تبسيط ، عيب . محاكمة ، إجراءاتها قاس ، انتاعه ؛ دليل ، الأخذ به .

المبادئ القانونية :

١ - إن محل تطبيق المادة ١٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية ؛ أن تكون دعوى الموضوع الواحد ، منظورة أمام جهة القضاء المادى والإدارى ، وقد قضت كلتاها باختمها بنظرها ، في حالة التنازع الإيجابى أو بعدم نظرهما ، في حالة التنازع السلبى .

فيقوم عندئذ سبب لطلب تعيين المحكمة التي تنظر الدعوى وتفصل فيها ؛ ويترتب على تقديم الطلب في هذه الحالة ، وفقاً للمادة ١٨ من هذا القانون - وقف السير في الدعوى الجنائية .

٥١٩

٣٠ من ديسمبر ١٩٦٣

١ — تزوير : قصد جنائي . حكم تسيب ، عيب .
ب — خدمة عسكرية : محرر رسمي ، تزوير . كشف
المائة التي يمرر للاعفاء من الخدمة العسكرية . ق
سنة ١٩٥٨ م ٧ و ١٦ و ١٩ و ٣٤ و ٣٥ . ق
م ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .

المبادئ القانونية :

١ — الأصل أن القصد الجنائي في جريمة
التزوير إنما يتحقق بقصد تغيير الحقيقة في محرر
تغييراً من شأنه أن يوجب ضرراً ، وبنية إستعمال
المحرر فيما غيرت من أجل الحقيقة فيه .

ولا يلزم التحدث طرحة وإستقلالاً في
الحكم عن هذا الركن ، مادام قد ورد من
الوقائع ما يدل على قيامه .

٢ — مفاد نصوص المواد ٧٦ و ١٦ و ١٧
و ١٩ و ٣٤ و ٣٥ من القانون ٩ لسنة ١٩٥٨ ،

للمعدل بالقانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة
المسكرة ، أنه إذا حرر الطاعن كشفاً بأمره
التهمة التي أريد إعفاؤه من الخدمة العسكرية
بلون وجه حق ، ووقع عليه بوصف كونه
شيخ الحارة ، واعتدته مأمور القسم وختم بخاتم
الجمهورية ، فإنه يكون قد اكتسب بذلك
صفة الأوراق الرسمية .

ولا يقدح في هذا أن يكون الطاعن غير
مخصص مكانياً بصير ذلك الكشف ، أو أن

شيخ القسم لم يوقع الطاعن على الكشف
المذكور .

ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كان البطلان
اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب
إليه تحريره ، مما تقوت ملاحظته على كثير من
الناس ، فإن العقاب واجب على اعتبار أن
المحرر رسمي : لتوقع حصول الضرر بسببه
على كل حال .

ولما كان هذا العيب ، بفرض قيامه ،
قد فانت ملاحظته الموظف المختصين ، فصدرت
على أساسه شهادة إعفاء التهم من الخدمة
المسكرة بدون وجه حق ، فإن الحكم إذا
اعتبر في تغيير الحقيقة الذي حصل في الورقة
الرسمية سائلة البيان تزويراً رسمياً ، يكون قد
طبق القانون على الوجه الصحيح .

لمن ٩٦٣ لسنة ٣٣ ق .

٥٢٠

٣٠ من ديسمبر ١٩٦٣

غش : جريمة . حكم ، تسيب ، عيب . ابن مفشوش ،
عرش البيع مع العلم بشبهه . ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ م ٧٠ .
ق ٧٢ لسنة ١٩٥٥ م .

المبدأ القانوني :

لا يكفي لإدانة التهم في جريمة عرض
لبن مفشوش للبيع مع علمه بشبهه أن يثبت أنه
هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه
هو الذي ارتكب فعل الغش ، أو أن يكون
ورد اللبن مع علمه بشبهه .

وإذا كان القاضى الجنائى مطلق الحرية فى تكوين عقيدته من وقائع الدعوى ، فإن له إذا لم يقم على الاتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التى تقوم لديه ، مادام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى مايسوغه .

٢ - سهو الحكم من ذكر إحدى فقرات مادة الاشتراك لا يبيحه ، مادامت المحكمة قد أشارت إلى النص الذى إستمدت منه العقوبة .

ملن ٧٢٣ لسنة ١٩٣٣ ق .

٥٢٢

٣١ من ديسمبر ١٩٦٣

- ١ - بلاغ كاذب : قصد جنائى . نية إضرار؟ عكسة موضوع : تقدير توافره .
- ب - توكيل : عكسة موضوع ، تفسيره وتعرف حدوده ومناه . حكم ، تسيب ، عيب .
- ج - دليل : مادة جنائية ، صراحته ، استخلاص الواقعة المراد إثباتها بطريق الاستنتاج .
- د - حكم استثنائى : أسباب جديدة ، أخذه بأسباب الحكم للتأنيق كأسباب مكملة ، تناقض الأسباب المكملة مع الأسباب الجديدة .
- هـ - حكم : بيان ممول عليه .

المبادئ القانونية :

- ١ - يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب ، أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التى أبلغ عنها مكذوبة ، وأن الشخص المبلغ فى حقه يرى مما نسب إليه ، وأن يكون ذلك بنية الإضرار به .

ولا يقدح فى ذلك أن الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل للدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع والتدليس ، حين افترض العلم بالفساد أو بالفساد ، إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين .

إذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بادية ذى بدء صلة المتهم بفعل الفسح موضوع الجريمة .

ولما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن الجريمة للسدة إليه لجرد أنه هو الملتزم بتوريد الدائن للمستشفى ، دون أن يقدم الدليل على أنه هو الذى ارتكب فعل الفسح أو أنه كان عالماً بفشقه قبل توريده ، فإنه يكون قد انطوى على قصور يبيحه ، مما يستوجب نقضه .

ملن ١٦٦٩ لسنة ١٩٣٣ ق .

٥٢١

٣٠ من ديسمبر ١٩٦٣

- ١ - اشتراك : إختاف حكم ، تسيب ، عيب جرمية .
- ب - حكم : تسيب ، سهو من ذكر إحدى فقرات مادة الاشتراك . عقوبة ، نص المادة التى استمدتها منها المحكمة .

المبادئ القانونية :

- ١ - الاشتراك بطريق الاتفاق هو اعتماد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال عاينها .

0523

۳۱ من ديسمبر ۱۹۶۳

١ - توكل : حمام ، عام ، خاص ؛ رسمي ؛ غير رسمي غرض اهتمام موضوع التوكيل، العبرة بتجديده.

ب - محاكمة : إجراءاتها . مرافعات ، إجراءات جنائية ، مجال تطبيق كل منها ، ورقة تحت يد منهم ، طلب لإثباته تقديمها . مرافعات ٢٥٣ . دليل ، جدل في تقديمه .

المبادئ القانونية :

١ - التوكيل الذي يصلح إلى المحامي إيماناً أن يكون خاصاً في قضية واحدة معينة أو عاماً في المرافعات أمام المحاكم ، ويكون بصفة رسمية أو غير رسمية بشرط أن يكون قد صدق على الإضاء فيه .

والعبارة في تحديد موضوع التوكيل هو
بمباراة وألفاظه لا بشكاه .

ولما كانت غرفة الاتهام قد انتهت ،
في سبيل ممارسة سلطاتها في تسكين التوكيل
استنادا إلى عباراته ، إلى أنه توكيل عام يخول
الطعون ضده المحضور عن موكله الطاعن في
جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه ، فإن ما
إنهى إليه القرار من إعتباره توكيلا عاما ،
لإخالفه فيه لقانون .

٢ - لما كانت غرفة الاتهام، في حدود سلطتها إستناداً للأحكام العامة للإجراءات الجنائية، قد إنتهت إلى عدم جواز إلتزام المتهم « المظنون ضده » بتقديم دليل ضد نفسه، وأنه ليس هناك ما يفيد، تزوير القيد

وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع، التي لها الحق اللطاف في إستظهاره من الوقائع المعروضة عليها.

٢ - تفسير سدد التوكيل ، وتعرف حدوده وحقيقته منناه ، من سلطة محكمة الموضوع ، ولا مقب عليها فيه ، مادامت ، هباته ، وسائر ما استعانت به المحكمة في تفسيرها له ، وما كوت به إقتناعها ، يؤدى إلى ما إنتهت إليه ، وله مأخذ صحيح في الأوراق .

٣ - لا يشترط في الدلائل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً ، دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ، بل يمكن أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج ، مما تكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٤ - من المقرر أنه إذا كان الحكم الإستثنائي قد أورد أسباباً جديدة لقضائه، فإنه إذ قرر بعد ذلك أن يأخذ بأسباب الحكم التيأتىف كأسباب مكررة لحكمه، فإنه إذ قرر ذلك يكون مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .

• - البيان المولع عليه في الحكم، هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي، دون غير من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع.

في موضوعها ، تكون قد خالفت القانون .
ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة
الاستثنائية عن الحكم في موضوع الدعوى ،
فإنه يجب أن يكون مع النقض الإحالة .

طن ٢١٨٦ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة محمد متولى عتلم ومحمود حلى خاطر وعبد الحليم
البيطاش ومختار ، مصطفى رضوان ومحمد صبرى المستشارين

٥٢٥

٤ من فبراير ١٩٦٣

١ - بلاغ كاذب : قصد جنائي ، حكم ، تسبب ، صيب .
ب - عتاب : م ٣٠٥ عقوبات ، حكم ، إغفاله
مادة العتاب .

ج - أسر الحفظ : لا يبعد المحكمة به عند نظرها
دعوى البلاغ الكاذب .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان ما أورده الحكم المظنون
فيه يدل على كذب واقعة السرقة التي ضمنها
الطاعن بلاغه ضد الجنى عليها ، وأنه حين
أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك ، وأنه
لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء
والإضرار بالجنى عليها توصلنا إلى إدنتها ؛ وهو
تدليل سائق على كذب البلاغ وعلى توافر القصد
الجنائي كما هو معروف به قانوناً ، ومن ثم فإن
النقض على الحكم بالتصوير غير سديد .

٢ - متى كان الحكم الإيجداني قد
أشار إلى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ،
وكانت هذه المادة لم تقتصر على بيان أركان

المنسوب للطاعن ، وإلى عدم التمويل في شأن
إثبات هذا التزوير على مجرد إمتناع المظنون
ضده عن تقديم هذا القصد .

فإنه لا يقبل من الطاعن التبعدي بأحكام
المادة ٢٥٣ من قانون الرافعات التي تجيز
إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده في الحالات
التي حددها ، لاختلاف مجال تطبيق كل من
القانونين ، ولأن ما يثيره في هذا الشأن لا يمدو
أن يكون جدلاً في تقدير الدليل .

طن ٢١٩٣ لسنة ٣٣ ق

* * *

فبراير ١٩٦٣

٥٢٤

٤ من فبراير ١٩٦٣

١ - إستئناف : مازعة ، إعادة قضية إلى محكمة
أول درجة ، طلاق ، إجراءات م ٤١٩ .
المبدأ القانوني :

متى كانت أول درجة قد سبق لها الفصل
في الدعوى واستنفدت ولايتها بنظرها -
بالحكم الصادر في موضوع المازعة برفضها
وتأييد الحكم المارضى فيه - وكانت
المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية
تنص على أنه «إذا حكمت محكمة أول درجة في
الموضوع ، ورأت المحكمة الاستثنائية أن
هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم ،
تصبح البطلان وتحكم في الدعوى » لما
كان ذلك ، فإن المحكمة الاستثنائية - إذا
قضت بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة
لفصل في مازعة التهم بالرغم من سابقة فصلها

التجهر قانوناً في أن يكون مؤلفاً من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو الإلزام أو التأثير على السلطات في أعمالهم أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها؛ وأن مناط العقاب على التجهر وشرط تضامن المتجهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذاً للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض .

ومادامت المحكمة قد خلصت ، في حدود سلطتها التقديرية إلى عدم قيام الدليل على توافير العناصر القانونية لجريمة التجهر ، واستندت في ذلك إلى أن الجنى عليه الأول أصيب قبل اكتمال النصاب المددى اللازم لتوافر حالة التجهر ، وأن من قدم بعد ذلك من الأهلين إنما كان مدفوعاً بمامل الفضول وحسب الاستطلاع دون أن يتوافر الدليل على أن حضورهم سواء كان مقروناً بأى غرض غير مشروع مما تنص المادة الثانية من قانون التجهر على وجوب توافره وعلم المتجهرين به أو قيام التوافق بينهم على تنفيذه ، فإن ما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد يكون صحيحاً .

٢ - البحث في توافر ظرف سبق الإصرار أو عدم توافره داخل تحت سلطة قاضي الموضوع يستتبعه من وقائع الدعوى

جريمة البلاغ الكاذب وإنما نصت أيضاً على وجوب العقاب عليها ، ولما كانت العقوبة للنقض بها هي المقررة في القانون لهذه الجريمة ، وكانت إخلال الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه تشمل فيما تشمله مادة العقاب ، فإنه لا شيء يوجب الحكم من هذه الناحية ، ولا محل للنقض على الحكمين بإغفالهما لإيراد النص الذي عوقب المتهم بموجبيه .

٣ - للمحكمة حين تنظر دعوى البلاغ الكاذب أن تقيد بأمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل ، بل عليها أن تفصل في الدعوى المطروحة أمامها بحسب ما ينتهي إليها تحقيقها . ذلك أن حجية هذا الأمر مؤقته في شأن المودة إلى التحقيق ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن حول حجية هذا الأمر وقيد المحكمة به في بحث كذب البلاغ ونية الإضرار لا يكون له محل .

طعن ٢٩٨٧ لسنة ٣٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد غنني وعادل يونس وتوفيق الخشن وأديب نصر وحسين السمرك المشائرين

٥٢٦

٤ من فبراير ١٩٦٣

- ١ - تجهر : شروطه سبق إصرار - محكم موضوع ، متجهرين مسئوليتهم ، تضامن . ق ١٥ لسنة ١٩٦٤ ٣٥٢٢ .
- ب - سبق إصرار : توافره رقابة محكمة النقض .

المبادئ القانونية :

١ - حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٤ شروط قيام

٥٢٨

٤ من فبراير ١٩٦٣

١ - دفاع : لإخلال بحقه ، إبقاء المحكمة برأيا
فدليل لم يمرض عليها . حكم . تسيب . هيب : طلب
جوهري على المحكمة لإجابته أو الرد عليه .

للبدأ القانوني :

لما كان مؤدى ما أثاره الدفاع من الطاعن
« التهم » في صرافته إنما أراد به نقي وقوع
الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق ، فإن ما طلبه
تأييدا للدفاع من ضم مذكرة لأحوال القسم ،
تثبت وقوع مشاجرة اعتدى فيها بعض الأهالي
على المجنى عليه بقطعة من الخشب ، يكون
طلباً جوهرياً يجب على المحكمة أن تجيبه أو
أن ترد عليه رداساً ، وكان ما ردت به من
قولها ، أنه لا جدوى للطاعن من طلب ضم
تلك المذكرة بعد أن جمعت الأدلة التي أوردتها
قبله ، لا يصلح أساساً للرفض . ذلك بأنه
لا يجوز للمحكمة أن تبدي رأياً في دليل لم
يمرض عليها وهي إذ فعلت فقد سبقت إلى الحكم
ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن لها من
أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها . لما كان
ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بالإخلال
بحق الدفاع ويجب لذلك نقضه .

طن ٣٠٦٥ لسنة ٣٢ ق جلسة السابعة

وظروفها مادام موجب هذه الوقائع وظروف
لا يتفاد عقلاً مع هذا الاستنتاج ، ومادامت
المحكمة قد استخلصت في استدلال سائح أن
الحادث لم يكن وليد إصرار سابق بل حدث
فجأة ، فإنها تكون قد فصلت في مسألة موضوعية
لأرقابة لمحكمة النقض عليها فيها .

طن ٢١٩٠ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة محمد متولى عتلم ومحمود حلى خاطر وعبد الحليم
البيطاش وغفار رضوان ومحمد صبرى المشايرى .

٥٢٧

٤ من فبراير ١٩٦٣

١ - سلاح : مشخنة ، محكمة موضوع .
ساعة تقديرية .

البدء القانوني :

مضى كان مؤدى ما أثبتته المحكمة قفلاً عن
التقرير الطبي الشرعى عن فحص البندقية
المضبوطة ، أو ماسورتها وإن كانت مشخنة
إلا أنها قد فقدت طبيعتها فأصبحت في حكم
الماسورة غير المشخنة فإن ما خلاص إليه الحكم
في حدود السلطة التقديرية للمحكمة من اعتبار
السلاح مضقول الماسورة حكماً ، وتوقيع
العقاب على هذا الأساس ، سائح ولا مقب عليه
فيه . ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق
القانون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

طن ٢١٩٦ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة السيد أحمد عفيفي وعادل يونس وتوفيق العشن
وأدهب نصر وحسين السركى المشايرى

٥٣٩

٤ من فبراير ١٩٦٣

١ — سجن تفتيش : زائره ، رضاء . قانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ م ٤١ .

ب — تفتيش : رضاء ، شروطه .

ج — تفتيش : إجراءاته ، طعن فيها ، خلال سقوطه .

د — تحقيق : إجراءاته تحريره ، إجراءاتهم ٥٥ ، حكم سييب . عيب إثبات) .

للبادئ . القانونية :

١ — لما كانت المادة ٤١ من رئيس الجمهورية بالقانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه « إذا اشتبه مدير السجن أو مأموره في أي زائر جاز له أن يأمر بتفتيشه فإذا عارض الزائر في التفتيش جاز مقعده من الزيارة مع بيان أسباب هذا التبع في سجل يومية السجن » . وكانت هذه المادة ، كما هو واضح من عباراتها لا تستلزم الرضاء الذي يصدر بفعل إيجابى ممن يحصل تفتيشه ، بل يكفي عدم معارضته في التفتيش ، وهو فعل سلبي ، فإن تفتيش مأمور السجن للطاعنين حين اشتباه فيها لدى دخولها سجن النساء في اليوم المخصص للزيارة ، يكون صحيحاً بالتطبيق لأحكام هذه المادة مادام أن الطاعنين لم يدفعا بأنهما اعترضتا على تفتيشهما بمعرفة مأمور السجن ، زمن ثم يكون التفتيش بطلان التفتيش في غير محله .

٢ — متى كانت المحكمة قد استخلصت ،

في حدود السلطة المخولة لها ، ومن الأدلة

السائمة التي أوردتها ، أن رضاء الطاعنين بالتفتيش كان صريحاً غير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش ، وكان الطاعنان بطلان بظروقه وكان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتاً بالكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه ؛ فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة القضا لا تصح ، ويكون الحكم سنياً فيها انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

٣ — ليس صحيحاً في القانون أن الحق في الطعن على إجراءات التفتيش يسقط لعدم إثارته من الدفاع في إستجواب النيابة ؛ إذ العبارة في سقوط هذا الحق لا تكون إلا بدم ابدانه أما محكمة الموضوع .

٤ — لم يترتب الشارع البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية في شأن تحرير المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على التهم مما يحمل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى عدم حصول عيب بالتخدر للمضبوط وإلى سلامة إجراءات التحرير فإن التفتيش بطلان الإجراءات يكون غير صديد .

طعن ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم وعمود حلى خاطر ومبداء الحليم الطيانش وخيار رضوان وعمد صبرى الشعارين

٥٣٠

• من فبراير ١٩٦٣

رشوة : موظف ، اختصاصه . حكم تسيب ، عيب .
دفاع .

للبدأ القانوني :

يكنى لتوافر اختصاص الموظف بالمثل
التي من أجله طلب الرشوة ، أن يكون له منه
نصيب يسمح بتنفيذ الفرض من الرشوة . ولما كان
الثابت فيه أن حمل التهم « للطاعن » هو تلقى
الخطابات الواردة وتوزيعها على الأقسام المختصة
وأن الشكوى التي دارت عليها الواقعة قد
سلت إليه بسبب وظيفته فاستبقاها لديه وحلها
الى المتاجر المشكو وطلب منه مبلغ الرشوة
تظهير إتلاف هذه الشكوى وعدم إرسالها الى
المختصين ، وكان اختصاص الطاعن حسب
أورده المحكمة له أصلا في الأوراق وفي اعترافه
في التحقيقات ، وكان ما أورده الحكم من
ذلك يتطوى على الرد على دفاع الطاعن القائم
على عدم اختصاصه بالمثل التي من أجله
طلب الرشوة ؟ ومن ثم فإن التي على الحكم
بالخطأ في القانون والإسناد بالقصور ، يكون
على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً .

طن ٢٠٥٢ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة السيد أحمد هنيغ وعادل يونس وتوفيق الخشن
وأديب نصر وحسين السركان المستشارين .

٥٣١

• من فبراير ١٩٦٣

١ - دفاع : عاكة ، إجراءات ، شامده سماعة .
ب - إستئناف : مطارحة ، حكم تجاوز عن استعمال
حقها وصفه خطأ بأنه حضوري . إجراءات م - ٤٠٦ .
ج - مأمور ضبط قضائي : إختصاص . تفتيش .

المبادئ القانونية :

١ - لما كان القانون ١١٣ لسنة
١٩٥٧ المعمول به من ١٩ من مايو ١٩٥٧
قد صدر بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون
الإجراءات الجنائية بما يحول المحكمة الاستئنافية
عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه
ذلك ، ويستوى أن يكون القبول سريعاً أو
ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل
عليه . ولما كانت إجراءات المحاكمة قد تمت
في ظل هذا القانون ، وكان يبين من مطالعة
جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين لم
يتمسك بطلب سماع الشهود بما يستفاد منه تنازله
الضمني عن سماعهم ، فإن المحكمة لا تكون
مخطئة إذا هي عولت على أقوالهم في التحقيقات
دون سماعهم ، مادام الطاعنان قد قبلتا ذلك
ضمناً وما دام أن تلك الأقوال كانت مطروحة
على بساط البحث في الجلسة .

٢ - متى كانت محكمة ثاني درجة وإن

أو في حق الطاعنين على أثر ظهور اتصالهما بالجرمة . لما كان ذلك ، وكان الإذن الذي صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط للسروقات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات ، فإن قيامه بتنفيذه يكون صحيحا في القانون .

لطن ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ في اللجنة السابعة

٥٣٢

٥ من فبراير ١٩٦٣

١ - شيك : بدون رصيد . مسئولية جنائية فاعل أصلي . وكالة .

ب - محكمة الموضوع : دليل سلطتها في تقدير حكمه ، بسبب غير عيب ، نقص : أسباب .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الثابت أن الطاعن هو الذي أصدر الشيك بوصف كونه وكيلًا عن زوجته - صاحبة الحساب - دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ؛ فإنه يكون مسئولًا ويحق عقابه باعتباره فاعلاً أصلياً للجرمة ، لأن وكالته عن زوجته صاحبة الحساب لا يثبت أنه هو الذي قارف الجريمة التي دين من أجلها .

٢ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترواح إليه من الأدلة وتطرح ماعداها ، ودون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حده ، مادام أن ردها مستفاد ضمناً من

أقرت الطاعنة (التهمة) على أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة وصف خطأ بأنه حضوري في حين أنه غيبي ، إلا أنها عقيت على ذلك مؤداً أن استئناف الطاعنة لحكم محكمة أول درجة وعدم تقريرها بالمعارضة في هذا الحكم يفيد أنها تجاوزت عن استعمال حقها في المعارضة ، اكتفاء منها باستئناف الحكم الذي يبدأ ميعاده من تاريخ انعقاد ميعاد للمعارضة ، فإن مقالته الحكم من ذلك صحيح في القانون يتفق وما قضت به المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان من أنه كان يجب على محكمة ثاني درجة إعادة القضية إلى محكمة أول درجة حتى لا تنفوت عليهم درجة من درجات التقاضي ، يكون على غير أساس ويجب اطراحه .

٣ - لما كان ما أجرأه أمور الضبط القضائي من تفتيش بعيداً عن دائرة اختصاصه إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه فوجب أن يتم اختصاصه بدهاء إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها ، وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها مما يحمل له الحق عند الضرورة في تنعيم السروقات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وأن يجري كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق التهم بالسرقة

بهذه المثابة تتميز علامة مميزة له ودالة عليه في معين ، وتقليدها لاشك فل مؤتم .

٢ - القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن الجريمة تتحقق متى كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور في المعاملات لأن القانون لا يشترط أن يكون التقليد متفاداً يخدع المدفق ، بل يكفي أن يكون بين الملامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون با مقبولة في التعامل .

٣ - لم يحمل القانون لإثبات التقليد أو التزوير طريقاً خاصاً ، مادامت المحكمة قد اطأأت من الأدلة السائنة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة . فإذا كانت الثابت من الأوراق أن المتهم الطاعن ، قد اعترف بارتكابه جريمة التقليد المسندة إليه ، وأنه لم يطلب من المحكمة أن تقض احراز العلامات المقلدة أو البصمات المأخوذة منها ومن العلامات الصحيحة فليس له أن ينسب على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه ، أو سلوك طريق معين في إثبات التقليد .

٤ - متى كان ما يجادل فيه الطاعن إنما يتصل بالبائع على ارتكابه الجريمة ، وهو ليس من أركانها أو عناصرها فإنه مهسا يمكن الحكم قد أخطأ في بيانه ، فإن ذلك لا يؤثر في سلامته . ومن ثم يكون مانعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد على فرض غير منتج .

قضائتها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت الأخرى ؛ وكل ما يثار حول ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

طس ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ في رئاسة وعضوية السادة الأسانفة محمد متولى عظم ومحمد طس خاطر وعبد الحليم البيطاش ومختار رضوان وعبد صبرى المستشارين .

٥٣٣

٥ من فبراير ١٩٦٣

- ١ - علاقة : تقليدها عقوبات م ٢٦ ختم جزر .
 - ب - تقليد : وجه شبه ، وجه خلاف .
 - ج - إتياب : تقليد أو تزوير ، طريقتة ، حرز ، اطلاع المحكمة عليه .
 - د - حكم . تسبب ، عيب ، باعث .
 - هـ - محكمة موضوع : أدلة ، سلطته ، تقديرها تقضى ، ملن ، أسباب .
- المبادئ القانونية :

١ - العلامات المماثلة على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الإشارات ، والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتي تصطلح استعمالها لفرض من الأغراض أو الدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها وهي تنطبق على الآلة التي تشتمل على أصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند استعمالها . ولما كانت الإشارات التي حصل تقليدها إنما هي شعارات خاصة بمجزر اسكندرية اصطلاح على استعمالها لفرض معين وهو الختم بها على اللحوم التي تذبح فيه بحيث تتغير بومياً لدلالة خاصة ؛ فهي

من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطرق تخفيف التهم بالحضور أمامها مباشرة ، دون أن يسلب غرفة الاتهام حقها الأصلي في التصرف في الجنايات التي تحال إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة ، وغاية ما في الأمر أن الشارع أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم فإن لم تستعمل هذه الرخصة وأحالت جفاية عما ذكر إلى غرفة الاتهام وجب عليها التصرف فيها إما بإحالتها إلى محكمة الجنايات أو إلى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجميع ، أو لأنها ترى أن الواقعة بسيطة أو مخالفة ، ولما أن تأمر فيها بأن لاوجه لإقامة الدعوى . ومن ثم فإن غرفة الاتهام إذ قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى المحالة إليها ، تكون قد أخطأت .

٢ - الارتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي نص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، بمعنى أنه إذا كون الفعل جرائم متعددة أو ارتكبت جرائم عدة لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وكانت إحدى تلك الجرائم من الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة ، فإن باقي الجرائم المرتبطة بها تخضع لقاعدة جواز تقديمها من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنايات . أما مجرد الارتباط الزمني بين جريمتين ، فإنه لا يوفر الارتباط

٥ - لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها ، وأن تحول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها ، دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى ذلك في حكمها أو تسرير نتائجها عما عدل عنه . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد لأنه من الأمور الموضوعية التي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

طن ٢٧٩٣ لسنة ٢٢ ق بالهيئة السابعة

٥٣٤

١١ من فبراير ١٩٩٣

- ١ - غرفة اتهام : إجراءات م ٢١٤ / ٣ ، ق ١١٣ لسنة ١٩٥٨ .
- ب - ارتباط : إجراءات م ٢١٤ ، عقوبات م ٣٢ .
- ج - التائب العام : غرفة اتهام . طن في أواسمها . إجراءات م ١٩٣ و ١٩٤ ، اختصاص ، تنازع سمي ، مستفاد إحالة .
- د - جناية : اختصاص بنظرها ، إحراز عنصر وسلاح وذخيرة . تنازع - سمي : غرفة الاتهام وعكسة الجنايات . طن في أمر الترفعة بطريق النقض .
- هـ - تنازع - سمي : جهة تحقيق ، جهة حكم . ومستفاد إحالة : إحالة القضية إليه ، إجراءات م ٢٢٦ و ٢٢٧ .

البادئ القانونية :

١ - أن التعديل الصادر بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما خول النيابة العامة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها

كما هو معروف به في المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

ومن ثم فإن غرفة الاتهام إذا برت بدم اختصاصها بنظر جنابة إحرار المخدر لمجرد قيام ارتباط زمني بينها وبين جنائقي إحرار الأسلحة والذخائر تكون قد أخطأت ؛ إذ لا سبيل إلى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة للجريمة إحرار المخدر ، إلا عن طريق تقديمها إلى غرفة الاتهام .

٣ - حقت النائب العام في الطعن في قرارات غرفة الاتهام تطبيقاً للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، مقصور على الأوامر التي تصدر منها بدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، أو بإحالة الجنابة إلى المحكمة الجزئية ، أو بأن الواقعة جفعة أو مخالفة . ولما كان الأمر للطعون فيه ، الصادر بدم الاختصاص بنظر الدعوى ، ليس من بين الأوامر التي أوردتها الشارع في اللادتين المذكورتين على سبيل الحصر ، فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

٤ - متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بدم اختصاصها بنظر الدعوى غير جائز الطعن فيه بطرق النقض ، ولا تستطيع الفرقة فيما لو قدمت إليها القضية من جديد أن تعد نظرها بدم أن سبق طرحها عليها وأصدرها قراراً فيها ، كما أن محكمة الجنايات سوف

تحكم حكماً بدم قبل الدعوى الجنائية الخاصة بحماية إحرار المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق غرفة الاتهام ، فإن محكمة النقض ، حرصاً على العدالة أن يتمثل سيرها ، يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة وفقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السليبي بين غرفة الاتهام ، التي غفلت عن نظرها الدعوى ، وبين محكمة الجنايات ، التي سوف تحكم حكماً بدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بإحرار المخدر .

٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لاعتبار النزاع قائماً أن يقع بين جهتين من جهات القضاء ، أو جهتين من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع بين جهتين : أحدهما من جهات التحقيق ، والأخرى من جهات الحكم .

٦ - مؤدى نص للمادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يحمل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يطن أمادها في أحكام وقرار المجتهدين للتنازعتين أو أحدهما ؛ ومن ثم فإن الفصل في الطلب للقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السليبي بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات ، يعتمد لمحكمة النقض باعتبارها المحكمة التي يطن أمادها في أحكام محكمة الجنايات وقرارات

من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم تثر الطاعة « النيابة » في أسباب طعنها .

ملن ٢٢٠٧ لسنة ٣٢ في رئاسة عضوية السادة الأساتذة محمد متولى عظم وعادل يونس وتوفيق المحسن وأديب نصر وحسين صفوت السركى المستشارين .

٥٣٦

١١ من فبراير ١٩٦٣

تنظيم : بناء - تقسيم - عقوبة - هدم أعمال مختلفة ،
تقسيم - ملن ، أحواله خطأ في تطبيق القانون .

المبدأ القانوني :

لما كان من المقرر أن واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، وكان من واجب المحكمة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً ؛ فإن الحكم ، المطعون فيه إذ قضى بإلغاء عقوبة هدم الأعمال المخالفة وهي العقوبة المقررة لجريمة إقامة البناء على خلاف القانون التي تضمنها وصف التهمة المطروحة عليها بمقولة إن التهمة « الطعون ضدها » لم تنشأ التفسير الذي أقيم عليه البناء ، يكون خطأ في تطبيق القانون متعيناً نقضه .

ولما كانت المحكمة لم تتعرض لما إذا كان قد تم وفق الأوضاع المقررة في القانون من عدمه فإنه يجب مع نقض الحكم الإحالة .
ملن ٢٢٠٩ لسنة ٣٢ في بلدية السابعة .

غرفة الاتهام عندما يصبح الطعن قانوناً . ولما كانت غرفة الاتهام بأمرها بدم الاختصاص ، قد حجبت نفسها عن نظر موضوع الدعوى ، وكان الشارع قد ألغى بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ نظام غرفة الاتهام وأسند قضاء الإحالة إلى مستشار الإحالة فإنه يجب إحالة القضية إلى مستشار الإحالة المختص للفصل فيها .

ملن ٢٢٠٣ لسنة ٢٨ في رئاسة عضوية السادة الأساتذة محمود حلمي خاطر وعبد الحليم البيطاني ومختار وضوان ومحمد صبري وأحمد مرقاى المستشارين .

٥٣٥

١١ من فبراير ١٩٦٣

حكم : بيبته ، بطلانه ، ضم عام . (اسم الأمة) ،
دستور مؤتم ٦٣ .
المبدأ القانوني :

حتى كانت المادة ٦٣ من الدستور المؤقت للزورخ في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ تنص على أنه « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة » .
فإن خلو الحكم من هذا البيان يمس ذاتية الحكم ويفقده عنصراً جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً ، ويجعله باطلاً بطلاناً أصلياً .

ولما كان الحكم المطعون فيه وأن دون به ما يفيد صدوره باسم الأمة ، إلا أنه عندما أيد الحكم الإحتقاف النيابي ، والذي لم ما يمتنع باسم الأمة ، لم ينشأ لقضائه أسباباً جديدة ، بل اعتنق أسباب ذلك الحكم الباطل فأصبح باطلاً بدوره . وكان هذا البطلان متعلقاً بالنظام العام ، فإن لمحكمة النقض أن تقضى به

في الفقرة الأولى من المادة ١٩٠ من قانون المرافعات ، وإن كان يقع بقوة القانون ، إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ، ولذلك يقطع حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمناً بعد إكفائه ولما كان الطاعن لم يدفع بسقوط الحيز واعتباره كأن لم يكن استناداً إلى حكم تلك الفقرة ، فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - الأصل أن محل الدفع يعلم العلم بيوم البيع ، أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تندد ، وهو ما لم يثر الطاعن أمام المحكمة التي أطأته لما أوردته من من عناصر سائنة إلى عدم وجودها ، فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .

طن ٢٢١٢ لسنة ٣٢ بالهيئة .

٥٣٩

١٩ من فبراير ١٩٦٣

دعوى جنائية : إختصاصها بمحكمة النقض ، إجراءات قاطعة . لمدة جرمية مؤقتة جرمية مستمرة . نقض طعن . أحوال . خطأ تطبيق القانون . دواع . شهادة جرمية قديمة ، موعده تقديمها ، قرار وزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ م ١٠ ، في ٨٠ لسنة ١٩٤٧ م ٩٠١ .

المبدأ القانوني :

تنص المادة الأولى من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على وجوب تقديم الشهادة الجزائية القديمة في موعد لا يتجاوز ستة شهور من

٥٣٧

١٢ من فبراير ١٩٦٣

عود : حكم سابق ، نهائية .

المبدأ القانوني :

مضى كان الحكم الوارد بورقة الغيش ، الصادر من المحكمة العسكرية ، والذي تستند إليه الطاعنة « النيابة » في إعتبار الواقعة جنائية لم يرد بصيغة الحالة الجنائية للمطعون ضده ، ولم تقدم النيابة العامة إلى المحكمة ما يدل على أنه أصبح نهائياً بالتصديق عليه ، ولم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على ذلك ، وكان خطاب النيابة العسكرية المنبثق لحصول التصديق على الحكم لم يرد إلا بعد أن صدر الحكم المطعون فيه ، ولم يكن تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى ، فإن النقص على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ، لقضائه في الواقعة على أساس أنها جلتعه ، يسكون في غير محله متمتع الرفض موضوعاً .

طن ٢٠٩٢ لسنة ٣٢ بالهيئة السابقة .

٥٣٨

١٢ من فبراير ١٩٦٣

١ - حيز : بطلان : نظام عام . دفع . نقض . طعن : أثبات ، أسباب مرافعات م ١٧ / ١ .
ب - أشياء محجوزة : محكمة الموضوع . دفع بعدم العلم بيوم البيع .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن البطلان المشار إليه

تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتنطية قيمة
الورادات إلى مصر، أو من تاريخ دفع
قيمتها .

ولما كان الشارع قد اعتبر بدء
ميعاد السنة شهور هو تاريخ استعمال الاعتماد
أو تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة ، وكان
قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الإخلال
بهذا الواجب يعتبر جنعة منطبقه على المادتين
الأولى والتاسعة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ،
والقرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وأن هذه
الجريمة بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يتم
وجودها قانوناً بحلول أول يوم يتلومدة السنة
شهور التي حددها القرار الوزاري سالف الذكر ،
فهي تسقط وفقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات
الجنائية بمضى ثلاث سنوات ، وتبدأ مدة
سقوطها من تاريخ إنقضاء ستة شهور على تاريخ

استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة
المستوردة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد
أسند في رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية
بالقادم ، إلى أن هذه الجريمة من الجرائم
المستمرة وهي في حقيقتها جريمة وقتية ، وكان
الواضح مما أثبتته الحكم وما بين من الإطلاع
على المفردات أن الجريمة سقطت بمضى المدة
لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ إنقضاء
السنة شهور التي كان الواجب يقتضيه تقديم
الشهادة الجرمية خلالها ، وبين أول إجراء اتخذ
في الدعوى لقطع التتقدم ، الأمر الذي يحمل
الحكم مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون ، ويتمين
من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون ، على
الصحيح ، والحكم بأقفاء الدعوى الجنائية
بمضى المدة وبرائة المتهم مما أسند إليه .

طن ٢٠٥٨ لسنة ٣٢ ق بالحجة الباقية

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النَّقْضِ الْمَدَنِيَّةِ

٥٤١

١١ من ديسمبر ١٩٦٣

ضريبة : عامة على إيراد ، ربطها : محول ، إعانة
بالربط . مرافعات مم ١٥ إلى ١٩ .

المبدأ القانوني :

في طريقة إعلان الممول بربط الضريبة
العامة على الإيراد ، اكتفى الشارع بأن يكون
هذا الإعلان بخطاب موصى عليه مع علم
الوصول ، وجعل للإعلان بهذه الوسيلة ذات
الأثر المرتب على الإعلان بالطرق التي تنص
عليها في قانون المرافعات ، وأعتبر أن رفض
المول تسلم هذا الخطاب يقوم مقام الإعلان ،
كما اعتبر الإعلان صحيحا .

ومن ثم فلا حاجة إلى اتباع أحكام
المواد من ١٥ إلى ١٩ من قانون المرافعات
الخاصة بالإعلان الذي يقوم به المحضر عن
طريق البريد ، في حالة رفض الممول تسلم
الخطاب .

طعن ٥٧ لسنة ٧٩ ق .

ديسمبر ١٩٦٣

٥٤٠

٥ من ديسمبر ١٩٦٣

خفصة : إجراءاتها ، ثمن ، إيداعه ، صورية ، إثباتها
مدنى م ٩٤٢ .

المبدأ القانوني :

الثنن الذي توجب المادة ٩٤٢ من
القانون المدني على الشفيع إيداعه ، حتى لا
يسقط حقه في الأخذ بالشفعة ، هو الثنن
الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري
وانقضى به البيع .

ولا يكون هذا الثنن دائما هو الثنن للمسي
في القعد ، إذا يحتمل أن يكون هذا
هذا الثنن غير حقيقي ، بقصد تمجيز الشفيع
من الأخذ بالشفعة . والشفيع أن يظن في
هذا الثنن بالصورية وبأنه يزيد على الثنن
الحقيقي ، وعندئذ يقع عليه عبء إثبات هذه
الصورية ، وله أن يثبتها بطرق الإثبات
القانونية كافة ، بحيث إذا عجز عن إثباتها
اعتبر متخلفا عن الإيداع المفروض عليه قانونا
إن كان البائع الذي أودعه يقل عن الثنن
المسي في القعد .

طعن ٢٧ لسنة ٢٩ ق .

٥٤٢

١٢ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - تمين : إستيلاء ، مرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ م .

ب - ملكية : حقها ، قبوذه ، تمين ، إستيلاء .
مدى م ٨٠٦ .

ج - تسمية : جيرة . تمين ، قانون ، سريانه من حيث الزمان - قرار عدد للأسعار الجيرية بأثر فوري ، سريانه على ما لم يكن قد تم بيحه قبل صدوره ، مدى م ٨٠٦ .

د - فائدة : سريانه ، بؤده ، تمين ، مسئولية تصديره عمل غير مفعول مدى م ٢٢٦ .

المبادئ القانونية :

١ - الاستيلاء المقصود في معنى اللواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، بحسب مفهوم نصوصها ، إنما هو الاستيلاء الفعل المقتنر بتسلم اللواد للتولى عليها ، بعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوى الشأن ، أو بعد دعوتهم للعضور بخطاب مسجل ، وليس هو مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته .

٢ - متى كان قرار وزير التمين ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، للمدل بالقرار ٥١٩ لسنة ١٩٤٦ ، الصادر تنفيذا للرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، قد تضمن الاستيلاء على جميع ما يوجد من بذرة القطن ، وكذلك على جميع ما ينتج أو ما يرد منها في المستقبل ، سواء أكانت تجارية أم للتقاوى ، وسواء

أكانت من الخارج أم في شون البنوك أم الحال التجارية ، أم في حيازة الأفراد أو الهيئات بأى صفة كانت ، فإن تقرير الاستيلاء مجردا على هذا النحو ، لا يمدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع . وتنظيم تداول البذرة ، وضع المضاربة فيها ، بعد تحديد سعرها والسكيات الواجب صرفها . وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية البذرة أو حيازتها إلى الحكومة ويؤكده ذلك صدور قرارات ، بعد ذلك اقرار ، بتنظيم تداول هذه البذرة ، وبيان كيفية التصرف فيها ، وتحديد أسعارها .

وفرض مثل هذه القيود على التصرف في البذرة ، وتحديد سعر جبري لها لا ينفوان ملكية صاحبها لها ، إذ أن تقييد حق الملكية بقيود قانونية تتضمنها تشريعات خاصة ، مرهاة للمصلحة العامة ، أمر جائز ؛ وقد أقرت ذلك المادة ٨٠٦ من القانون للدنى .

٣ - القرارات المحددة للأسعار الجيرية ، تطبق بأثر فوري ، بحيث ترى الأسعار المحددة فيها ، على ما لم يكن قد تم بيحه من السلع قبل صدورهما ، دون اعتبار لما قد يعلق أصحاب هذه السلع من خسارة نتيجة فرض تلك الأسعار .

٤ - يبين من الأعمال التصديرية للسادة

أن : « كل دعوى على الوكيل بالمجولة ، أو على أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع ، أو سبب ضياعها أو تلفها ، تسقط بمضى مائة وثمانين يوماً ما فيها يختص بالإرساليات التي تحصل في داخل القطر المصري .. وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الفس والخلية » .

ومفاد هذا النص أن القانون قد قصر الاستثناء الوارد في هذه المادة على حالتي الفس والخلية ، فلا محل لقياس الخطأ الجسيم عليها في هذا الشأن .

وإذا كان الحكم المطعون فيه رغم تلبية بأن الطاعن تمسك بأن ما وقع من مصاحبة سكة الحديد ، وأدى إلى تلف البصل ، يتمير غشا ، اقتصر على إيراد القاعدة القانونية المتقدمة ، دون أن يقول كلمته في وصف الوقائع التي صح لديه وقوعها من الطعون عليهما ، وما إذا كانت هذه الوقائع مما يسرى عليه التقادم التقصير للنصوص عليه في المادة ١٠٤ المذكورة ، أو بقاؤه الاستثناء الوارد فيها ، الأمر الذي يصحز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

ملن ٩ لسنة ٢٩ ق .

٢٢٦ من القانون المدني ، أن الشارع قصد من إيراد عبارة : « وكان معلوم المقدار وقت الطلب » ، المذكورة في هذه المادة ، منع سريان الفوائد النصوص عليها فيها ، على التعميض عن العمل غير المشروع ، من تاريخ المطالبة القضائية بها .

وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه ، قضى بالمبلغ المحكوم به للطاعة ، على أساس أنه تعويض تستحقه عن الخسارة التي لحقت بها بسبب تقصير المأمون عليها لعدم تسلمها بذرة التقاوى التي كانت لدى الطاعة في الميعاد المناسب ؛ فإنه يكون قد أقام النزاع المطعون عليها بذلك المبلغ على أساس المسؤولية عن العمل غير المشروع ، وهو الأساس الصحيح الواجب إقامة مسؤوليتها عليه ، ويكون قضائه بالفوائد من تاريخ صدوره غير مخالف لقانون .

ملن ٣٤٨ لسنة ٢٨ ق .

٥٤٣

١٢ من ديسمبر ١٩٦٣

قل : أمين ، وحكيل بالمولة ، مشولية دعوى ، تقادم . وكالة ، مشولية عقيدة ، حكم ، تدليل ، عيب تجارة م ١٠٤ . غش ، خيانة ، تقصير جسيم .

للمبدأ القانوني :

نص المادة ١٠٤ من قانون التجارة ، على

٥٤٤

١٢ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - مسئلة : تصيرية ، حارس التي قوة
قاهرة ، خطأ الضرور ، الغير مدق م ١٧٨
ب - حكم : تدليل عب . مسئلة تصيرية ،
حارس التي .

المبادئ القانونية .

١ - المسئولية الفرقة للاداة ١٧٨ من القانون
الذي ، تقوم على أساس خطأ مقترض وقوة
من حارس الشيء ، اقتراضا لا يقبل إثبات
العكس ، ومن ثم فإن هذه المسئولية لا تدرك
من هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب
خطأ ما ، وأنه قام بما ينبغي من المناقبة والحيلة
حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته ؛
وأما ترتفع هذه المسئولية فقط ، إذا أثبت
الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي
لا يده فيه : وهذا السبب لا يكون إلا
قوة القاهرة ، أو خطأ للضرور ، أو خطأ
الغير .

فإذا كان الحكم للمطعون فيه قد استند في
القول بإعفاء هذه المسئولية عن الوزارة المطعون
عليها ، على ما ذكره من إعفاء الضرر من
جانب الوزارة حارسه الشيء ؛ فإن ذلك
لا تندفع بمسئوليتها طبقا للمادة ١٧٨ من القانون
للدني .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد
أكفى في بيان خطأ الضرور (الطاعن) بعبارة

بجملته ، تتضمن أن الطاعن لم يكن حريصا في
مسيره ، دون أن يكشف عن مظاهر عدم
الحرص ، وعن الأعمال التي وقعت من الضرور
واعتبرها الحكم عدم حرص منه ، ودون أن
يبين للصدر الذي استند منه هذه الواقعة ، أو
يقم الدلائل عليها ، فإنه يكون مشوبا
بالقصور .

لمن ١٠٧ لسنة ٢٩ ق .

٥٤٥

١٢ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - قض : لمن ، إعلائه ، سفة فيه . مطعون
عليه ، وفاته ، ورثته ، إعلائهم .
ب - خصومة : إقطاعيا . ق ١٠٧ - لسنة ١٩٥٥ .
ج - لمن : جلالة بالنسبة لأحد المطعون عليهم ،
أثره على الباقيين . تجزئة ، نزاع غير قابل لملاء .

المبادئ القانونية :

١ - على الطاعن أن يراقب ما يطرق على
خصومة من وفاة أو تغيير في الصفة ، ليعلن
بالمطعون من يصح اختصاصه قانونا بصفته ،
فإن وجد أن خصمه قد توفي ، كان عليه إعلان
ورثته بتقرير الطعن في المياد المقرر قانونا .
وإذا كان إعلان الطعن في المياد من
الإجراءات الجوهرية التي يترتب على عدم
سراعتها البطلان ، وكان الثابت أن المطعون
عليه الثاني قد توفي قبل صدور قرار دائرة
النقص بالإحالة ، فأعلن الطاعن تقرير الطعن
إلى ورثته بمد المياد ، فإن الطعن يكون باطلا
بالنسبة لورثة المطعون عليه المذكور .

المادة ٣٧ من اللائحة الجزائية ، مقصور على البضائع المشحونة صبا ، النوع عنها بالفقرة الثالثة ، دون البضائع المشحونة في طرود النوع عنها في الفقرتين الأولى والثانية .
طن ١٠٧ لسنة ٢٩ ق .

٥٤٧

١٨ من ديسمبر ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، سنويتها . سنة
أساس : ميزانية ختامية . سنة مالية . سنة هجرية .
مرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . ١٢٠ .
المبدأ القانوني :

الأصل في السنة المالية المنشأة أن تكون متشعبة مع السنة التقويمية ، ولكن رعاية لمصلحة المولدين ، ممن تختلف سنتهم المالية عن السنة التقويمية ، اعتبر للشارع نظام السنوات المتداخلة ، وجعل تحديد الضريبة في كلا الحالين على أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية في كل سنة ، مولوف في ذلك على أن النشاط الذي تزاوله المنشأة طوال السنة ، يترد بين كسب وخسارة ويتحدد في نهايتها .

وإذا كان الربح الناتج من التجارة خلال

سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ ، إما

يتحقق في سنة ١٩٤٧ ، فإنها تكون —

على ما جرى به قضاء محكمة النقض — هي

سنة الأساس التي عنها المشرع في المادة الأولى

من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

من ١١٤ لسنة ٢٩ ق .

(١٣ — أحكام)

٢ — لا تنعقد الخصومة أمام محكمة النقض في ظل القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ، إلا بإعلان تقرير الطعن مؤشراً عليه بالخالة ؛ مما لا يصح معه القول باشتطاع سير الخصومة ووقف ميعاد إعلان الطعن ، في حالة وفاة المظنون عليه قبل إعلانه بالتقرير .

٣ — متى كان للوضع الذي صدر فيه الحكم للمظنون فيه ، هو بطلان التقييد الذي أجرته الشركة سلف الطاعن ، على المين محل النزاع ، وبطلان إجراءات نزع الملكية التي تماتها ضد مدينها للمظنون عليه والغاء ما انتهت به تلك الإجراءات من الحكم ببيع تلك العين إلى المظنون عليه الثالث الراسي عليه الزاد ، مع تثبت ملكية المظنون عليه الأول للعين المذكورة تبعا لذلك ، وبلاستناد إلى عقد البيع للسجل الصادر له من المظنون عليه الثاني ؛ فإن النزاع في هذه الصورة يكون غير قابل للتجزئه ، ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة إلى ورقة المظنون عليه الثاني ، يستتبع بطلانه بالنسبة إلى باقي الخصوم .
طن ٣٠ لسنة ٢٩ ق .

٥٤٦

١٢ من ديسمبر ١٩٦٣

جرك : عاقبة ؟ غرامة ؟ إعفاء منها ، لائحة جركية
م ٣٧/٤١ : بضاعة مشحونة صبا ، بضاعة مشحونة
في طرود .
المبدأ القانوني :

الإعفاء للشار إليه في الفقرة الرابعة من

العام ، فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها .

فتى كان الثابت أن الطاعنة لم تتمسك بعدم جواز الإثبات بالبيئة قبل صدور الحكم التقاضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، ولم تبد اعتراضاً على الإثبات بالبيئة قبل البدء بسماع الشهود ، بل أنها أحضرت شهودها وسمعتهم المحكمة ، كما سمت شهود المظنون عليها الأولى ، وانتهى التحقيق بغير إبداء هذا الاعتراض من جانبها ، فإن ذلك يعد قبولاً منها للإثبات بالبيئة ، يسقط حقها في الدفع بعدم جواز الإثبات بهذا الطريقة . ولا يجوز لها بعد ذلك أن تعود فيما استقطت حقها فيه .

٢ - تنص المادة ١٠٨ من القانون المدني بأنه : « لا يجوز للشخص أن يتناقد مع نفسه باسم من ينوب عنه ، سواء أكان التناقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر ، دون ترخيص من الأصيل » . فإذا حصل التناقد بغير هذا الترخيص فلا يكون نافذاً في حق الأصيل إلا إذا أجازاه .

وقد استنتت المادة من حكمها الأحوال التي يقضى فيها القانون ، أو قواعد التجارة بصحة هذا التناقد : فإذا كان الموقع على الإيصال ، سند الدعوى ، هو مدير الشركة

٥٤٨

١٨ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - تنص : طعن ، إعلانه ، بطلانه
ب - ميعاد : مسافة ، تنص : طعن ، إعلانه .

المبادئ القانونية :

١ - إعلان الطعن في الميعاد المحدد له ، هو من الإجراءات الحتمية التي يترتب على إغفالها سقوط الحق فيه ، وبالتالي عدم قبول الطعن .

٢ - إعلان المظنون عليه بصورة من تقرير الطعن ، لا يلزم لإجرائه سوى انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها ، إلى محل من يراد إعلانه ، ومن ثم فإن ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان الطعن ، يحقّسب على أساس المسافة بين هذين المجلين .

طعن ١٥٢ لسنة ٢٩ ق .

٥٤٩

١٩ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - إثبات : نظام عام ، هيئة إثبات وجوب الكتابة اتفاق على الإثبات بالبيئة .

ب - عقد : أركانه ، رضا : تناقد ، نيابة فيه ، تناقد شخص مع نفسه باسم من ينوب عنه . قواعد التجارة مد ١٠٨ م .

ج - تنص : طعن أسبابه ، دفاع جوهرى ، إغفال حكم الرد عليه وتركه لحكم الذى يمدرك الموضوع .

المبادئ القانونية .

١ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة ، فيما يجب إثباته بالكتابة ، ليست من النظام

٣ - متى كان عيب القصور الذي لحق الحكم للطعون فيه واستوجب نقضه ، بسبب إغفاله الرد على دفاع جوهرى للطاعة ، قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ؛ لايحق الحكم الاستئنافى الصادر بالإحالة إلى التحقيق لأنه وقد أراد بهذا التثبت من صفة للطعون عليها الأولى فى رفع الدعوى ، وهو الأمر الذى يجب أن يسبق التعرض لدفاع الطاعة سالف الذكر ، فإنه لا يمكن رى ذلك الحكم بالقصور ، لكونه ترك أمر الرد على هذا الدفاع للحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى ، بعد أن تثبت الصفة للطعون عليها . ومن ثم فإن طلب الطاعة نقضه ، يكون على غير أساس .

طن ٢٨ لسنة ٢٩ ق

٥٥٠

١٩ من ديسمبر ١٩٦٣

إستئناف : رسمه ، دعوى . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ م ٣٠١

المبدأ القانونى :

مؤدى نص للمادتين الأولى والثالثة من قانون المرسوم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، أن رسم الاستئناف فى الدعاوى للملومة القيمة ، يقدر على أساس الفئات الميئة فى المادة الأولى ، تبعاً لقيمة هذه الدعاوى ، وأن الرسم الخفض إلى النصف المقرر لاستئناف الأحكام الصادرة فى المسائل القرعية ، ومنها الحكم الصادر بعدم قبول الطعن فى قرار لجنة تقدير الضرائب

الطاعة ، بوصف كونه ممثلاً لها ، وقد تضمن هذا الإيصال ، على ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ، إقراره بهذه الصفة بتسليم الشركة معه بصفته الشخصية ، المبلغ المثبت به باعتباره ودية لدى الشركة ، فإن هذا الإقرار يكون متضمناً انقضاء عقد ودية بين نفسه وبين الشخص الاعتبارى الذى يتوب عنه « الشركة » ، وهو ما لا يجوز عملاً بالمادة ١٠٨ سالفه الذكر ، إلا بترخيص من الشركة ، أو بإجازتها هذا التماقد .

وبالتالى لا يجوز للمدير أن يرجع على الشركة على أساس عقد الودية .

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر العبارة المؤشر بها على ظهر الإيصال ، والموقع عليها من المدير بصفته الشخصية ، متضمنة إقرار منه بملكية سيدة ما لقيمة بطلب الودية وكان هذا الإقرار منصفاً على ذات الودية المشار إليها فى صلب السد ؛ فإن الإقرار المذكور لا يكون من شأنه أن يرتب بذاته فى ذمة الشركة التزاماً جديداً مستقلاً عن التزام الناشئ عن عقد الودية ، وإنما يستمد ذلك الإقرار أثره من هذا العقد ، وبالتالي يدور معه وجوداً وعدماً .

ومن ثم فإن عدم فناء عقد الودية بقى حق الشركة الطاعة ، يستتبع أن يكون الإقرار المذكور غير ملزم لها .

التي صدر فيها ، أن يعتبره دليلاً كاملاً ، أو مبدأً ثبوت بالكتابة ، أو مجرد قرينة ، أو لا يأخذ به أصلاً.

٥٥٢

٢٥ من ديسمبر ١٩٦٣

ضمنية : دينها ، إتيازه ، حقوق عينية ، حقوق إمتياز ، تنفيذ مصلحة الضرائب ،حتها في زيادة المشر . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٩٠ / ٣ لسنة ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ . مرافعات ٢٢ و ٦٩١ و ٦٧٤ .

المبدأ القانوني :

توجب الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من

القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، إخطار مصلحة الضرائب بإبداء قائمة شروط البيع وتاريخه ورتب على التقصير أو التأخير في هذين الإجرائين الجزاء اللامم ، بما يحفظ حق الخزنة العامة ، وهو إضافة مدين جديد إلى مدينها الأصلي « للمول » ؛ بحيث يكون المتسبب في التقصير أو التأخير مسئولاً معه عن أداء الضرائب المستحقة في حدود قيمة الأموال للمصلحة .

وبهذا النص لم يرد الشارع إدارك مصلحة الضرائب في إعداد أو الشان من الدائنين الذين إذا لم يتم إخطار أحدهم ، جاز له طبقاً للمادة ٦٩١ مرافعات أن يقرر بالزيادة بالمشر خلال ستين يوماً من تاريخ إختياره بمرسو المزايد والممن الذي رسابه .

شكلاً ، إنما يقدر على أساس الفئات المبينة في تلك المادة ، لأن هذا النصف منسوب إلى تلك الفئات ، وذلك دون اعتبار لعدم اتصال الحكم الصادر في المسألة الفرعية بالموضوع . كما أنه إذا كانت الدعوى متضمنة طلبات عدة ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة ، فإن الرسم يحدد على أساس قيمة كل طلب منها على حدة ، دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم الصادر في هذه الطلبات قد فصل في الموضوع ، أو في مسألة فرعية .

طن ٧٧ لسنة ٢٩ ق

٥٥١

١٩ من ديسمبر ١٩٦٣

٣ — قس : طعن إعلانه ، طاعن ، محكمة بيطان إعلانه بقرار الطعن ، دون بيان وجه مصلحته .
ب — إثبات : طرفة ، إقرار غير قضائي ، حجته تجزئته ، محكمة موضوع .

للبادئ القانونية :

١ — متى كان إعلان تقرير الطعن قد تم في الميعاد ، وكان للطعن عليه قد قدم دفاعه في الميعاد القانوني ؛ فإنه لا يجوز التمسك بيطان الإعلان بدعوى وجود عيب فيه ، طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في ذلك .

٢ — الإقرار القضائي يخضع لتقدير القاضي ، الذي يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض ، كما أن له ، مع تقدير الظروف

والمعولة ، وقد استظهرت محكمة الاستئناف في حدود سلطاتها للوضعية قيام الارتباط بين هذين الطرفين ، وأقادت قضاءها باختصاص المحكمة الابتدائية بطلب المعولة على أساس هذا النظر : فإنها لا تكون قد خالفت القانون ، أخطأت في تطبيقه .

٢ - بالرجوع إلى القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، يبين أنه نص في النقرة الأولى من المادة ٩٣ منه ، على أنه : « يجب ألا يقل عدد المصريين للستخدمين في مصر في شركات عن ٧٥ ٪ من مجموع مستخدميها ، وألا يكون يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تؤديها الشركة ويسرى حكم هذه الفقرة على شركات التوصية بالأسهم ، والشركات ذات المسؤولية المحدودة إذا زاد رأس مالها على خمسين ألف جنيه .

ومفاد ذلك أن لشركات المشار إليها أن تعين مستخدمين جديدا من المصريين ، أو أن تفصل من موظفيها الأجانب ما يحقق النسبة المقررة في هذا القانون مما لا يجوز معه القول بأن فصل المعلوم عليه من خدمة الشركة ، وهو من موظفيها الأجانب ، تخصص هذه النسبة ، يكون بتغير مسوغ .

طن ٢٣٥ لسنة ٣٠ ق

ومن ثم فإن النص في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، دون قانون الرفعات على وجوب إحظار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع وشرائحه لا يفير من طبيعة حقها باعتبارها صاحبة حق امتياز عام على أمـ وال مدنها ، لا أكثر ، وبالتالي لا يكون لها حق التفرير بزيادة العشر ، إلا في خلال الأيام العشرة التالية لرسو المزداد ، طبقاً للمادة ٦٧٤ مرافعات .

طن ١٥ لسنة ٢٩ ق

٥٥٣

٢٥ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - اختصاص : محكمة ابتدائية ؟ ارتباط .
ب - محل : عقده ، فسحه فصل مير ، شركة ،
تفصيل ٧٥ ٪ من مستخدميها من المصريين . ق ٢٦
لسنة ١٩٥٤ م ١ / ٩٣ .
المبادئ القانونية .

١ - المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام في النظام القضائي ، ومتى كانت مختصة بالنظر في طلب ما ، فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عداه أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ، وإن كانت أصلا مما يدخل في الاختصاص النوعي للقضاء الجزئي .

ومن ثم فمتى كانت الدعوى قد تضمنت طلبات عدة ، منها طلب المكافأة وطلب المعولة ، وقد كانت المكافأة تحدد على أساس جلة عناصر ، منها الأجر الثابت ،

٥٥٤

٢٥ من ديسمبر ١٩٦٣

ضريبة : خاصة ، على الأرباح الاستثنائية ، احتياطي
هبوط الأسهم . ق ٦٠ لسنة ١٩٤١ م ٧ .

المبدأ القانوني :

أجاز الشارع بما نص عليه في المادة ٧ من
القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، تكوين احتياطي
خاص لمواجهة هبوط الأسهم ، ورخص في
إستعماله متى تحقق هذا الهبوط ، عند عودة
الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادي ، ولم
يحمل إستعماله مقصوداً على اثني عشر شهراً
التالية لإلغاء الضريبة الخاصة .

طن ١٠٧ لسنة ٢٩ ق .

٥٥٥

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

أ - قض طن ، خص . حكم ، طن .
ب - إفلاس : جماعة الدائنين ، دعاوى تفليسية ،
وصكيل تليسة « سنديك » : دعوى ، خصوم ،
تتلمهم .

ج - سنديك : وصكيل تفليسية ، تتلمه دائي
التفليسية لإشراؤه .

د - خصومة : إعراس الخارج على قوله ، أثره ، عكسة
موضوع سلطتها . مصادات م ٤٥٥ و ٤٥٥ .

هـ - حكم : شهر إفلاس ، أثره ، شركة تضامن
و - تقضي : طن ، سبب جديد .

المبادئ القانونية :

١ - إختصاص الشركة التي صدر حكم
الإفلاس ، على طلبها في دعوى الاعتراض التي
صدر فيها الحكم المطعون فيه ، لا يستلزم طبقاً

لقواعد العامة ، إختصاصها في الطعن المرفوع من
وكيل التفليسة « السنديك » عن هذا الحكم ،
متى كان الحكم المذكور لم يقض لها بشيء
ولم تمدح معه ، ولم يكن للطاعن في تلك
الدعوى طلبات قبلها ، أو كانت لها هي طلبات
قبله وكان الحكم كل منهما مختصاً باعتباره
مدعى عليه ، وكانت مصاحبتها في الدعوى
واحدة : هي أن يقضى برفضها .

٢ - وكيل الدائنين « السنديك » تمثل
جماعة الدائنين ، ويعمل باسمها في كل ماله علاقة
بأموال التفليسة كما يمثلها في الدعاوى التي
ترفع على هذه التفليسة .

وإذ كانت دعوى الاعتراض التي أقامها
المطعون عليه بطلب عدم الإعتداد بالحكم
الصادر بإشهار إفلاس الشركة ، بالنسبة إلى شخصياً
تعتبر من الدعاوى التي تنس أموال الشركة
المذكورة ، لأن الهدف منها إنما هو إقتصاد
الأموال الخاصة برفضها عن أموال تفليسة
التي يشملها حق الضمان العام المقرر لجماعة
دائنيها ، تلك الجماعة التي تضم الشركة طالبة
الإفلاس ، باعتبارها دائنة عادية لشركة المفلسة
فإن إختصاص وكيل التفليسة « السنديك » في
دعوى الاعتراض ، يكون متفقاً عن إختصاص
أي من دائني التفليسة ، ومن بينهم
الشركة .

وإنه حضر أمام المحكمة الابتدائية وأبلى دفاعه في الدعوى وقدّم المستندات المؤيدة لهذا الدفاع ؛ ولما حكم بإشهار الإفلاس ، رفع المطعون عليه ووالده ، كل بصفته الشخصية إستئنافاً عن هذا الحكم ، ولما حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن هو ووالده في الحكم الاستئنافي بطريق النقض وقضى برفض الطعن : فإن إعتراض المطعون عليه حكم على الإفلاس بجملة وقوع إهمال جسيم من أخيه ووالده في تمثيله في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم ، لا يكون معقولاً متى كان هو طرفاً في تلك الدعوى ، وما تلا بشخصه .

وإذ نصت المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات على إنه يترتب على الاعتراض على الحكم إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد ، فإن منطوق ذلك أن يكون الاعتراض جائزاً ومقبولاً بحسب أحكام المواد السابقة على تلك المادة .

فإذا لم يكن الاعتراض كذلك ، فإنه يمنع على المحكمة التي دفع إليها الاعتراض أن تبحث الخصومة من جديد ، أو أن تقرر فيها ما يخالف ما قرره الحكم المعتبر عليه . وعلى المحكمة التي يرفع إليها الاعتراض أن يتحقق من تمام نفسها من توافر الشروط التي يتطلبها قانون قبول الاعتراض ، وأن تقضى بمدى قبوله إذا بقيت تخلف شرط منها ولو لم يدفع الخصم أمامها بذلك .

وبالتالي فهو يمثلها في الطعن الذي يرفعه بوصف كونه وكيلاً لدائني التفليس عن الحكم الصادر في دعوى الاعتراض ، وتفيد هي بذلك من هذا الطعن ، ولها أن تمنح بها على الطعون عليه .

٣ - ما لم يصدر أمر بزل وكيل التفليس « السديك » ، فإن تمثيله لدائني التفليس بأحد الطريقين الذين وضعهم القانون التجاري لإنهاؤها ، وهما : الصلح ، واتحاد الدائنين واتباع الإجراءات الخاصة بهما .

ومن ثم فلا تنهى مأمورية وكيل التفليس « السديك » ولا تزول صفته في تمثيل الدائنين بقيام الدائن الذي حكم بإشهار الإفلاس بناء على طلبه ، بتصفية أعماله التجارية ، ولا بمغادرته أراضي الجمهورية .

٤ - تشترط الفقرة الأولى من المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات ، لقبول الاعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها ، أن لا يكون قد أدخل أو تدخل في الدعوى التي صدر فيها الحكم المعتبر عليه .

فمق كان الثابت من المحكمين ، الابتدائي والاستئنافي ، في دعوى إشهار الإفلاس ، والذين كانوا تحت نظر محكمة الموضوع ، أن المعتبر « المطعون عليه » قد اختصم في تلك الدعوى

٥٥٦

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - إثبات : دليل ، تقدير ، محكمة موضوع
صكابة المصم .

البدء القانوني :

تقدير ما إذا كانت الكتابة الصادرة من
الخصم من شأنها أن تجعل التصرف المدعى
به قريب الاحتمال ، أو لا تجعله كذلك ، هو
من سلطة محكمة الموضوع .
إلا أنه يشترط أن يقيم هذا التقدير على
أسباب تتبجحه عقلا .

طعن ٤٧ لسنة ٢٩ ق

٥٥٧

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - دعوى : تكليف .
ب - إخصاص : ولائي ، نموض عن أعمال الإدارة
المخالفة للقوانين واللوائح . ق ١٤٧ لسنة ١٩٤٩
بنظام القضاء ١٨٠ .

المبادئ القانونية :

١ - الدبرة في تكليف الدعوى ، ليس
بما يصفه بها الخصوم بل بما تثبته المحكمة من
وقائعها ، ومن تطبيق القانون عليها .

٢ - العبرة في إخصاص المحاكم العادية
بالتعموض عن أعمال الإدارة المخالفة للقوانين
واللوائح ، وفقاً للمادة ١٨ من القانون ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء ، هي مجرد الادعالة

٥ - متى كان المعلوم عليه شريكاً
متضامناً ، فإن الحكم بإفلاس الشركة
يستتبع حتماً إفلاسه هو أيضاً : إذ أن الشركاء
المتضامنين مسئولون عن ديون الشركة في أموالهم
الخاصة ، فإذا وقتت الشركة عن الدفع ؛ فعنى
ذلك أنهم هم أيضاً قد وقفوا عنه .

ولا يترتب على إغفال الحكم الصادر بإفلاس
الشركة ، انصر على شهر إفلاس الشركاء
المتضامنين فيها ، أو على إغفاله بيان اسمائهم ،
أن يظنوا بمعنى عن الإفلاس ؛ إذ أن إفلاسهم
يقع كنتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة .

٦ - متى كان المعلوم عليه لم يؤسس
إعتراضه أمام محكمة الموضوع على أساس أنه
بوصف كونه مدعياً بالتضامن مع الشركة
للقضى بإفلاسها ، يحق له الاعتراض على
حكم الإفلاس ، إستناداً إلى الفقرة الثانية
من المادة ٤٥٠ مرافعات ، وإنما أسسه على
وقوع خطأ جسيم ممن كان يمثل في دعوى
الإفلاس هو الأمر الذي تشير إليه الفقرة
الأولى من المادة المذكورة ، وكان دفاعه
في دعوى الاعتراض كما كان في دعوى الإفلاس
التي صدر فيها الحكم المتعرض عليه ، يقوم على
إنكار أنه شريك متضامن في الشركة المفلسة :
فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا السبب لأول مرة
أمام محكمة النقض .

طعن ٢٣ لسنة ٢٩ ق

نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، ورتب الحكم على ما ورد في هذا التقرير أن هذه الحالة لا بد أن راجعة إلى تاريخ التصرف المطعون فيه أى في ديسمبر سنة ١٩٥٣ ؛ وكان التقرير الطبي خلوا بما يمين على تأكيد إرجاع حالة العتة التي أثبتها الطبيب في نوفمبر ١٩٥٤ إلى تاريخ ذلك التصرف ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقصع عن مصدر آخر استمد منه تأكيد رجوع حالة العتة إلى ذلك التاريخ بالذات ، وهو ما يجب ثبوته يبين لإبطال التصرف : يكون قاصراً ؛ بما يستوجب نقضه .

ملن ٧٩ لسنة ٢٩ ق

٥٥٩

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

دعوى : نيابة عامة ، تدخلها . جنسية . بطلان مرافعات
٩٠ م
المبدأ القانوني :

توجب للسادة ٩٩ من قانون المرافعات تدخل النيابة في كل دعوى تتعلق بالجنسية .
وإلا كان الحكم باطلا .

وإذا كانت هذه السادة لم تفرق بين حالة وأخرى بل أطلقت النص ، فيستوى في هذا أن تكون الدعوى رفعت أصلاً بوصف كونها دعوى جنسية ، أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية ، متى كانت قد أثبتت فيها مسألة أولية من مسألة الجنسية ، تقتضى تدخل النيابة في الدعوى .

ملن ١٠٠ لسنة ٢٩ ق

(١٤ م - الأحكام)

بالمخالفة وليس يتحقق وقوعها ، إذ أن وقوع المخالفة فعلاً هو شرط للمسؤولية لا للاختصاص .
وإذا كان طلب الشركة الطاعة الحكم لها بمبلغ معين بصفة تعويض لها عما لحقها من ضرر بسبب حرمانها من الإعانة بقرار إداري مدعى بمخالفة القوانين واللوائح ، وهذا الطلب لا يهدف إلى وقف أو تأويل القرار الإداري الصادر برفض صرف الإعانة إليها ، كما أن الفصل في موضوع ذلك الطلب لا يقتضى التعمرض لهذا القرار لتعطيله أو تأويله : إذ يقتصر الأمر على تحري ما إذا كان القرار المذكور قد صدر بالمخالفة للقوانين واللوائح ، أو بالموافقة لها ، وما إذا كان في حالة تحقق المخالفة قد أضر بالمصلحة . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيما انتهى إليه من عدم اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى الطاعة .
بوصف كونها دعوى بطلب تعويض عن إجراء إداري مدعى بوقوعه مخالفاً للقوانين واللوائح
ملن ٧٨ لسنة ٢٩ ق

٥٥٨

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - حكم : عيباً حلياً ، عنه .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات قيام حالة العتة لدى البائع إلى التقرير الطبي الذي أثبت وجودها في

٥٦٠

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

موقف : مجلس بلدي ، سن التقاعد . قانون ٥ لسنة ١٩٠٩ م ٦٧ . قرار وزاري في ٢٨ من أغسطس ١٩١٥ م ٢١٥ و ١٥٩ . صندوق توفير ، مجالس بلدية

المبدأ القانوني :

تنص المادة ٦٧ من القانون ٥ لسنة ١٩٠٩ على أنه لا تسري أحكام هذا القانون إلا على الموظفين ، والمستخدمين ، والخدمة الخارجين عن هيئة المال ، والمال باليومية المربوطة ماهيتهم وأجورهم في ميزانية الحكومة ، باستثناء موظفي المصالح الست المشار إليها في تلك المادة .

أما غيرهم من الموظفين أو المستخدمين أو المال التابعين إلى مصالح غير مدرجة في الميزانية العامة ، ومنهم موظفو المجالس البلدية فلا تجرى عليهم أحكام قانون الماشات المذكور ، لإستقلالها بميزانيتهما عن ميزانية الدولة منذ إنشائها ، وإنما يخضع هؤلاء الموظفون للنصوص القانونية والألحيمية المنظمة لشؤونهم . ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٥ بإنشاء صندوق توفير مستخدمي المجالس البلدية ، وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم . وقد نصت الثانية منه على أن الاشتراك في هذا الصندوق إلزامي لجميع المستخدمين الذين يدخلون في خدمة المجلس ، مع إستثناء المال المؤقتين ،

والخدمة الخارجين عن هيئة المال والخدمة السائرة ، في الحدود الميمنة بالمادة المذكورة وذلك كله بقصد حلول هذا الصندوق محل الماشات بالنسبة لموظفي الحكومة .

ثم نصت المادة الثامنة من هذا القرار ، على أن تكون إحالتهم إلى الماش في سن الستين ، وهو نص صريح لا لبس فيه في صدق تحديد سن التقاعد ، ولأجل تطبيق القانون ٥ لسنة ١٩٠٩ ، لإختلاف مجال تطبيق كل من القرار والقانون المذكورين ، عن مجال تطبيق الآخر .

لمن ١٣٥ لسنة ٢٩ ق

مايو ١٩٦٣

٥٦١

٢ من مايو ١٩٦٣

إثبات : طريقه . إقرار ، قضائي ، تجزئته .

المبدأ القانوني :

إنه وإن كان الأصل أن الإقرار المركب لا يجوز تجزئته ، إلا أن الإقرار بالدين مع التمسك بوقوع القاصة فيه ينطوي على واقعين لا إرتباط بينهما ، ولا تستزم إحداهما وجود الأخرى .

ومن ثم فإن لادائن في هذه الحالة أن يجزئ الإقرار على الدين : فيعتبر الإقرار قائما فيها هو في مصلحته فقط ، وبذلك يكون الدين ثابعا

إخلال البائع بهذا الالتزام ، يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — متى كان الحكم قد انتهى إلى أن التعرض للمشتري وهو من النهر لم يمكن على حق في تعرضه ، وأن البائع قد باع ما يملك ؛ فإن مؤدى ذلك أن يفتك عن البائع التزامه بضمان التعرض القانوني عملاً بالفقرة الأخيرة

من المادة ٤٤١ من القانون المدني . ولا يعيب الحكم وصفه ذلك التعرض بأنه مادي ؛ ذلك أن وجه الرأي في الحكم لا يتغير ، سواء أسيغ الحكم على التعرض المذكور صفة التعرض المادي أو القانوني ، لأن البائع في النهاية لا يكون ملزماً بضمان التعرض في الحالين ، على أساس إنفكاك الضمان من البائع إن كان تعرضاً قانونياً ، وعدم ترتب هذا الضمان إن كان التعرض مادياً .

٤ — إذا لم يكن الطاعن طرفاً في دعوى الضمان ، ولم يلزمه الحكم الصادر فيها بشيء ما ، فإنه لا تكون له مصلحة في النسي على قضاء الحكم في تلك الدعوى .
 طعن ٨٧ لسنة ٢٨ بالهيئة السابقة .

٥٦٣

٢ من مايو ١٩٦٣

١ — ملكية : كتب أسبابه ، التصاق . مدني (ملغى)
 ٦٥٠ . بناء ، غراس .

ب — حكم : تعديل ، عيب

للإبداء القانونية :

١ — لا يطبق حكم المادة ٦٥ من القانون

بالإقرار ولا يكلف الدائن عبء إثباته ؛ أما بقية الإقرار فلا يلزم الأخذ به .

طعن ٩ لسنة ٢٨ ثلثة وعشوية البادة الأساندة عمود عياد ، عمود القاضي ، وأميل جبران ، وعمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي المستشارين .

٥٦٢

٢ من مايو ١٩٦٣

١ — دعوى : نظرها أمام المحكمة . تقرير تفتيش .
 ب — قض : طعن أسبابه ، سبب جديد . بيع . ضمان . دعوى ، أساسها .
 ج — بيع : بائع التزاماته ، ضمان عدم التعرض ، تعرض ، قانوني . مدني ٤٤١ .
 د — قض : طعن ، مصلحة فيه . حكم . طعن دعوى ضمان .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أنه يجوز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التفتيش في حالة خلو محاضر الجلسات من هذا البيان ؛ فإذا كان الطاعن لم يتقدم بصورة من الحكم ليثبت خلوه مما يفيد حصول تلك التلاوة بعد تغيير الهيئة ؛ فإن نفيه على الحكم بالبطلان لعدم تلاوة التقرير من جديد ، يكون حارياً عن الدليل .

٢ — إذا كان للمشتري قد أقام مطالبة بالتعويض على أساس إخلال البائع بالتزامه بضمان التعرض والاستحقاق ، دون أن يؤسسها على إخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع ، ولم يتسك بهذا الدفاع الأخير أمام محكمة الموضوع ، فإن النسي على الحكم بأنه لم يبعث الدعوى على أساس

أنهم قلموا بإصلاح تلك الآلات، وقضى بإلزام الطاعن بتكاليف إصلاحها، فإنه يكون مشوباً بالتناقض.

٢ - إذا كان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه ومذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة

الاستئناف، أنه تمسك بانتفاء مسؤوليته عن الضرر الذي لحق الزراعة بسبب عدم تطهير المصارف، واستدل على ذلك بما أورده الخبير في تقريره من عدم الجدوى من التطهير بسبب إرتفاع المصرف الحكومي بمسوبه العالي، وذلك من شأنه أن يرد مياه الصرف مهما يصير تطهير المصارف القرعية والجامعة. وكان مؤدى هذا الدفاع أن الضرر الذى يدعيه المطعون عليهم ليس نتيجة مباشرة لضغط الطاعن، بل هو نتيجة سبب أجنبي لا يد له فيه، وكان من شأن هذا الدفاع إذا صح أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى: فإن النفات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهرى، وعدم الرد عليه، يحمله ممياً بالقصور.

٣ - لا يحظر القانون على المؤجر التصرف فى العين المؤجرة بالبيع فى أثناء سريان عقد الإيجار، ولا يحتم انفساخ هذا العقد بمحصول البيع فى جميع الأحوال ولا يعتبر به البائع موجراً لك التبر. بل مرد الأمر فى ذلك الى اتفاق البائع والمشتري، ونفاذ عقد الإيجار فى حق المشتري الجديد أو عدم

للدنى الملقى إلا على المنشآت التى قصد إنشاءها بقاؤها على وجه الدوام، سواء كانت بقاء أو غراساً، ومن ثم فلا مجال لإعمال حكمها على المحاصيل الزراعية الدورية، لما لها من نهاية معلومة.

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه حين قرر استحقاق المستأجر للصرفوات التى أنفقها على الزراعة القائمة فى العين المؤجرة حتى تاريخ التسليم، وقضى بإلزام المؤجر بها لم يبين الأساس القانونى لهذا الإلزام، بل جاءت أسبابه فى هذا الخصوص مبهمه بحيث يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق الحكم لأحكام القانون، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور.

لمن ١٢٥ لسنة ٢٨ ق بالهيئة العالقة

٥٦٤

٢ من مايو ١٩٦٣

- ١ - حكم: تدليل، عيب. لجارة مؤجر، التزاماته.
- ب - دفاع جوهرى: حكم، تدليل، عيب.
- ج - لجارة: مؤجر، التزاماته عين مؤجرة، وبها.
- حكم، تدليل. عيب مدنى (قديم) ٢٨٩ م.

المبادئ القانونية:

١ - متى كان الحكم قد رتب على عدم قيام الطاعن «المؤجر» بإصلاح الآلات الزراعية مسؤوليته عن تمييز المستأجرين عن الضرر الذى لحق الزراعة لهذا السبب وكان فى الوقت ذاته أمر المطعون عليهم «المستأجرين» على

نفاذه طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٨٩ من القانون المدني القديم .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقال قضاؤه بالتعويض عن عدم انتفاع المستأجر بحجزه من الأطنان المؤجرة ، على أن يبيع هذا الجزء كان سابقاً على الإيجار ، في حين أن المؤجر قد تمسك في دفاعه الذي أثبتته ذلك الحكم بأن البيع لاحق للإيجار ، وأنه ما كان لبيع المستأجر من الانتفاع بهذه الأطنان . وكان الحكم لم يبين المصدر الذي استقى منه حصول البيع قبل التأجير ، ولم يرد على دفاع الطاعن « المؤجر » سالف الذكر ، وهو دفاع جوهري لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكتفون مشوباً بالصور .

طعن ١٢٦ لسنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة .

٥٦٥

٢ من مايو ١٩٦٣

استئناف : أحكام جاز استئنافها . لإجارة . لإيجار أماكن . مرافعات م ٣٩٦ . ق ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ م ١٥٠٤ .

المبدأ القانوني .

ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات ، المعدل بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، من استئناف الأحكام الصادرة بعقبة إنتهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو

بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، لا يعتبر استثناء من حكم المادة ١٥/٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، التي تقضي بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون إيجار الأمكن نهائية وغير قابلة لأي طعن ذلك أن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر إستثناء من أحكام قانون المرافعات ، ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا النظر من نص المادة ٣٩٦ سالف الذكر بعد تعديله بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، إذ كل ما قصد بهذا التعديل هو جواز الطعن في الأحكام الصادرة بعقبة إنتهائية من المحاكم الابتدائية ، أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الإنتهائية فيما يتعلق بالاستئناف .

طعن ١٣٨ لسنة ٢٨ ق رقاسة وعضوية السادة الأسانفة محمود عياد ، محمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، ولطفي علي ، ومحمد ممتاز نصار المستشارين .

٥٦٦

٢ من مايو ١٩٦٣

١ - إعلان : أوراق عشرين ، شركات تجارية ، مركز رئيسي . بطلان . مرافعات (مختلط) م ١٠ و ٢٤ و ٣٥ مرافعات (مائي) م ٨ و ٣٤ . عقد : اشتقاده ، إيجاب ، قبول ، عكسة موضوع سلطتها في تكيف العقد .

الليادي . القانونية :

١ - تنص المادة ١٠ من قانون المرافعات . « المختلط » والتي تقابل المادة ٨ من قانون المرافعات الأهل « المائي » ، على أن الأوراق القضاة لإعلانها

في الإيجاب فلا يكون في حكم القبول الذي يتم به التعاقد، وإنما يعتبر بمثابة إيجاب جديد لا ينمقده المقدم إلا إذا صادفه قبول من الطرف الآخر. فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية والأسباب السانقة التي أوردتها، أن الخلاف بين الإيجاب والقبول يتناول مسألة جوهرية في التعاقد الذي كان يراد إبرامه، وأنه ليس وليد خطأ مادي وقع فيه الطرف القابل، ودرت على عدم مطابقة القبول للإيجاب أن المقدم لم ينمقده أصلاً بين الطرفين، فإنها لا تكون قد خالفت القانون ملحق ١٤٢ لسنة ٢٨ ق رياسة وعضوية السادة الأستاذة الحسيني الرضوي، عمود الناضي، وعمود توفيق اسماعيل، وأميل جبران، وعمود ممتاز نصار المششارين.

• • •

٥٦٧

٩ من مايو لسنة ١٩٦٣

- ١ — مسئولية : تصيرية ؛ متبوع عن أعمال تاجه .
- ب — مدارس حره : مسئولية تصيرية . مسئولية التبعوع عن أعمال تاجه مدني م ١٧٤ ق ٣٨ لسنة ١٩٤٨ .
- ج — استئناف : اثره . تبويض . محكمة موضوع ، — استئناف في التدبير .
- د — حكم : تغافل ، عيب . استئناف .

للبادى القانونية :

- ١ — مؤدى ما نصت عليه ١٧٤ من القانون المدني هو أن علاقة التهمية تقوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه ، بحيث يكون للمتبعوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع

فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان في مركز الشركة ، إن كان لها مركز ، إلى شخص مأمور إدارتها أو رئيس مجلس إدارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم ، وإن لم يكن لها مركز فتسلم إلى أحد الشركاء المتضامنين ودرت المادة ٢٤ مرافعات مختلط البطلان جزاء على عدم اتباع ذلك .

ومفاد ذلك أن المقصود بمركز الشركة الذي يجب تسلم صورة الإعلان فيه هو المركز الرئيسي ؛ إذ لا يتأتى وجود أحد ممن أوجب للشرع تسليم الصورة لهم شخصياً إلا في هذا المركز — ولا ينبر من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٥ مرافعات مختلط التي تقابل للمادة ٣٤ مرافعات أعلى ، من جواز إختصاص شركات التأمين والقل وماشابهها أمام المحكمة التابع لها مركز الشركة أو المحكمة التابع لها أحد فروع شركة ، ذلك أنه نص خاص بالاختصاص المثل ولم يرده نظير في الأحكام الخاصة بالإعلان . كما أن تحويل الدعى الحق في رفع دعوا أمام محكمة غير محكمة موطن للدعى عليه لا يفييه من واجب إعلان المدعى عليه في موطنه الذي أوجب القانون إعلانه فيه .

- ٢ — يشترط قانوناً لاتخاذ العقد مطابقة
- ٣ — إقبال للإيجاب ، فإذا اقترن القبول بما يعدل

قد نتج عن خطأ مشترك بين والد المصاب والمعلمون عليه الثاني تابع الطاعة ، خلافاً لارتأه ذلك الحكم من مسئولية المعلمون عليه الثاني وحده عن ذلك الضرر .

٤ - إحالة حكم محكمة الدرجة الثانية إلى أسباب الحكم الابتدائي ، لا تنصرف إلا إلى مالا يتعارض من هذه الأسباب مع أسبابه هو . فإذا كان الحكم المعلمون فيه قد اعتبر أن الضرر قد نتج عن خطأ مشترك بين والد المصاب وتابع الطاعة ، خلافاً لما ارتأه الحكم الابتدائي فلا يعميه أن من بين أسباب الحكم الابتدائي التي أحال إليها ما يبقى الخطأ عن والد المصاب .

طن ١٧٣ لسنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة

٥٦٨

٩ من مايو ١٩٦٣

١ - شخص اعتباري : حق تنازل . مصلحة تنظيم .
جلس بلدي . مدني ٥٢٢٢ / ٥٣٠١
ب - نزاع ملكية : لفئة العامة . حق تنازل .
مصلحة تنظيم . ق ٥ لسنة ١٩٠٧ .

للبيداء القانونية :

١ - الأشخاص الاعتبارية على ما نصت عليه المادة ٥٢ / ١ من القانون المدني ، هي الدولة ، والمديريات ، والمدن ، والقرى . بالشروط التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية . ويكون لها حق التنازل ويكون لكل منها نائباً

في طريقة أداء عمله ، وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومعاينته على الخروج عليها .

٢ - مفاد ما نص عليه القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والقرارات المنفذة له من خضوع المدارس الحرة لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود التي رسمها ، أن لوزارة التربية والتعليم سلطة فعلية في رقابة العاملين بالمدارس الحرة وتوجيههم ، وهي سلطة تستمدّها من القانون لا لحساب هذه المدارس وإنما لحسابها هي ، باعتبارها القوامة على مرفق التعليم بما يتفق معه بتسمية المدارس المذكورة والماملين بها لوزارة بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني .

٣ - متى طرح الاستئناف المرفوع من والد المصاب بطلب زيادة مبلغ الترميم المحكوم به مع الاستئناف المرفوع من الطاعة التضامن طلب تعديله بإقصائه بما يوازي ما أسهم به والد المصاب من خطأ في الحادث ، فإن محكمة الاستئناف في هذه الحالة لا تكون مقيدة بمحدود المبلغ المحكوم به إبتدائياً ، ويكون من حقها تبني أساليبها من سلطة مطلقة في تقدير الترميم أن تقر الحكم الابتدائي على تقديره ولو أعتبرت أن الضرر

يميز عن إرادته م ٥٣ مدني .

فإذا كان القانون لم يمنح مصاحبة التنظيم الشخصية الاعتبارية ولم يتحول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء ، وإنما جعلها تابعة لمجلس بلدي القهرة الذي يمثله محافظها في التقاضي ، وكان محافظ القاهرة هو وحده صاحب الصفة في تمثيل مصلحة التنظيم ، وكان لصفة لورارتي المالية والأشغال في تمثيل مصلحة التنظيم أمام القضاء ، فإن رضع الدعوى ضد مصلحة التنظيم ووزارتي الأشغال والمالية بجعلها غير مقبولة .

٢ - مباشرة مصلحة التنظيم لإجراءات نزع الملكية ، في الوقت الذي لم يمنحها فيه القانون الشخصية الاعتبارية ، ليس من شأنه أن يضيق بذاته عليها أهلية التقاضي . ولم يرد في نصوص القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ . المطبق على واقعة الدعوى ، ما يبيح على مصاحبة التنظيم هذه الأهلية .

طس ١٥٦ لسنة ٢٨ ق بالحينة السابقة

٥٦٩

١٦ من مايو ١٩٦٣

- ١ - دعوى : نظرهما إجراءاته ، تقرير تفتيش . استئناف .
- ب - أحوال شخصية : حكم نيابة عامة ، تمخل جلان . تركه ، تصفيها مرافعات ٩٩ و ٨٧ مدني م ٨٧٠ ، ج - فانس . تنجيه عن طر دعوى .
- د - تركه : تصفيها ، وصف ، عزله أو استبداله . محكمة موضوع . دعوى ، خصوم مدني ٧/٨٧٧

٥ - استئناف . حكم فيه ، وصف النفاذ و - تركه : تصفية التركات فأتمه جرد ، تعديلها ، تركه ، تصفية . وصف استبداله ، حكم ، غاذه .

المبادئ والقانونية .

١ - كل ما أوجب القانون في المادتين ٥٧ مكرر و ٤٠٨ مرافعات هو ، على ما جرى به قضاء النقض ، أن يضع المصو لقرار الدائرة في الاستئناف . تقريراً يخصص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ، وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة . ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى لدى نظرها أمام المحكمة . وأنه إذا ما تقرر بمض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير وإن تلاوة التقرير من جديد ، لأنه يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه المصو للقرار الأول .

٢ - أحكام تصفية التركات التي نظمها

القانون المدني في المواد ٨٧٥ وما بعدها لا تعتبر من مسائل الأحوال الشخصية التي أوجبت السادة ٩٩ مرافعات تدخل النيابة في القضايا المتعلقة بها . ذلك أن انتقال المال إلى الوارث تأسيساً على الميراث بوصف كونه سبباً من أسباب نقل الملك هو مسألة تتعلق بنظام الأموال ، وقد أورد القانون المدني في المواد أحكام تصفية

بل تكفل القانون المدني بما استحدثته من أحكام نظم فيها تصفية التركات وإجراءاتها، بصيانة حقوق الدائنين ولو ظهروا بعد تمام التصفية، وجعل لم باعتبارهم من ذوى الشأن الحق في طلب عزل المصنى واستبدال غيره به متى وجدت أسباب مسوغة.

فإن الحكم المطلق فيه إذ للزيم هذا النظر وأقام قضاء على أن دعوى عزل المصنى لا تمس نظام التصفية في شيء، وإنما هي تتعلق بشخص المصنى وما هو منسوب إليه، ولم يشترط اتمام إدخال الدائنين فيها قياماً على أن رأيهم غير ذي أثر في نظر القاضي الذي يملك العزل من تلقاء نفسه، ومن باب أولى تلبية لرغبة وارث واحد قد يكون مالكاً لأقل الأنصبة، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

٥ - متى كانت محكمة الدرجة الثانية قد فصلت في الاستئناف الأصل، فإنها تكون في غنى عن نظر الاستئناف المرفوع بشأن وصف النفاذ.

٦ - حكم محكمة أول درجة بتعديل قاعة الجرد، ينفذ في حق المصنى الذي أقامته محكمة الدرجة الثانية، كما كان نافذاً في حق سلفه، دون حاجة إلى النص على ذلك في منطوق الحكم الاستئنافي.

لمن ٣٩ لسنة ٢٨ ق بالهيئة الباقية

(١٥٠ - الأحكام)

التركات في باب الحقوق العينية، ونص في الفقرة الثانية من المادة ٨٧٥ منه على اتباع أحكامه فيها وهي أحكام اختيارية لا تتناول الحقوق في ذاتها، بل تنظم الإجراءات التي يحصل بها الورثة والدائنون على حقوقهم في التركات في نطاق القاعدة الشرعية التي تقضي بأن لا تزك إلا بعد سداد الديون. ولا ينير من هذا النظر ما أوردته المواد ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ وما بعدها من قانون المرافعات المضافة بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ تحت عنوان « في تصفية التركات » ضمن الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية لأن هذه الأحكام إنما أريد بها، كما تقول المذكرة الإيضاحية لهذا القانون، مواجهة الأوضاع التي تستلزمها قواعد الإرث في بعض القوانين الأجنبية.

٣ - تنحى القاضي عن نظر الدعوى، أمر يتعلق بشخصه؛ ولا مصلحة للخصوم فيه.

٤ - إذ نص المادة ٨٧٧/٣ من القانون المدني على أن « للقاضي إذا طلب إليه أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة، أو دون طلب، عزل المصنى واستبدال غيره به متى وجدت أسباب مبررة قلقك »، وكان لا يوجد في نصوص القانون ما يوجب اختصاص الدائنين في دعوى عزل المصنى أو استبدال غيره به،

٥٧٠

١٦ من مايو ١٩٦٣

مسئولة: تضييق ، تنوع من أعمال تاجر . خطأ
تاج - مدني م ١٧٤ .

المبدأ القانوني :

مسئولة التبع عن الضرر الذي يحدثه
تاجمه بسببه غير المشروع الواقع منه حال تأدية
وظيفة أو بسببها « م ١٧٤ مدني » ، قوامها
وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئولته
هو ؛ بحيث إذا انتفت مسئولة التابع فإن
مسئولة المتبوع لا يكون لها أساس تقوم عليه .

وإذا كانت مسئولة التابع لا تتحقق إلا
بوافر أركان المسئولية الثلاثة وهي : الخطأ بركبته
للدلي والمعنوي وهما فعل التمدى والتمييز ،
ثم الضرر ، وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر
وكان الثابت من الأوراق أن التابع وقت
اقتراحه حادث القتل لم يكن مميزاً لإصابته
بمرض عقلي يجعله غير مدرك لأقواله وأفعاله ،
كما يقتضي به الخطأ من جانبه لتخلف الركن
للمعنوي للخطأ ، وهو ما يستتبع انتفاء مسئولة
التابع ، وبالتالي انتفاء مسئولة الوزارة للتبوعة ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر
وبنى قضاؤه بالزام الطاعة بالتصويص على
أساس مسئولة المتبوع عن أعمال تابعة ،
يكون قد خالف القانون

طعن ١٧٨ لسنة ٢٨ ق بطلية الساجدة

٥٧١

٢٢ من مايو ١٩٦٣

إثبات : طرفة « إقرار غير قضائي » عدم تجزئة
دفاتر تجارية .

المبدأ القانوني :

مقاط تطبيق قاعدة عدم تجزئة الإقرار
وأعمالها في شأن ما يرد بدفاتر التاجر من قيود
وبيانات ، بحيث لا يجوز لمن يريد أن يستخلص
منها دليلاً لنفسه أن يجزئ ما ورد فيها ويستبعد
ما كان مخالفاً لدعواه ، هو أن تكون هذه
الدفاتر منتظمة ومؤيدة بالمستندات الدالة على
صحة القيود والبيانات الواردة فيها وأمانتها .

وإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه
قد عول على بعض بيانات هذه الدفاتر واعتبرها
أقاراً مركباً لا تجوز تجزئته ، بينما لم يكن
قد تحقق من انتظام هذه الدفاتر وقضى بيمين
خير ليحبها ويبيان ما إذا كانت منتظمة وتمثل
الحقيقة أم لا ؛ فإنه يكون قد خالف القانون ؛
وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

طعن ٢٤٨ لسنة ٢٨ ق وثلاثة وعضوية السادة
الأساتذة محمد فؤاد جابر ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد
أحمد الشامي ، وطلب عبد الحميد فراج ، وعبد المنان
نصار المشتارين .

لجنة التقدير لا تعتبر بمثابة الإحالة إلى لجنة
الطنن التي نصت المادة ٩٧ مكررة من القانون
١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنها تقطع التقادم ؛ ومن
ثم فلا تجرى مجراها ولا تقاس عليها .
طنن ٢٦٥ لسنة ٧٨ ق بالهيئة السابقة .

٥٧٣

٢٣ من مايو ١٩٦٣

١ — قانون : سريانه من حيث الزمان قانون مرافعات
جديد قوانين متعلقة بإجراءات ، متصلة بمواعيد . ق
٧٧ لسنة ١٩٤٩ .

ب — دعوى : نظرها أمام المحكمة وقت خصومة ،
سقوطها ، تمسك بها .

المبادئ القانونية :

١ — لالتزام بين قوانين المرافعات
المتعلقة بالإجراءات وبين ما هو متعلق منها
بالمواعيد ؛ ذلك أن المادة الأولى من قانون
المرافعات الجديد بعد أن نصت على قاعدته
سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد
فصل فيه من الدعاوى ، أو أمم من الإجراءات
قبل تاريخ العمل بها ، أخرجت من هذه القاعدة
العامة بعض مستثنيات من بينها عدم سريان
القانون الجديد بالنسبة للمواعيد المدة متى
كان لليماد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

٢ — نظام سقوط الخصومة في قانون
المرافعات الجديد ، هو ما كان يسر عنه في

٥٧٢

٢٢ من مايو ١٩٦٣

١ — ضريبة : أرباح تجارية وصناعية . تقادم ،
قطعه .

ب — لجنة تقدير : ضريبة أرباح تجارية وصناعية
تقادم ؛ قطعه . ١٤٥ لسنة ١٩٣٩ م ٩٧ مكررة .

المبادئ القانونية :

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه
في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون
١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم يكن أى من النموذجين
١٩ و ٢٠ ضرائب يتضمن إخطاراً من المأمورية
للمول بتحديد عناصر الضريبة أو ربطها . وأن
مانعت عليه المادة الثانية من الرسوم بقانون
٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ من أن التقادم يقطع بإخطار
للمول بعناصر ربط الضريبة أو ربطها في
الفقرة ما بين أول يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر
سنة ١٩٥٢ ، لا يمكن أن ينصرف إلا إلى
الفترة اللاحقة لتاريخ العمل بالقانون ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ .

وأما في الفترة السابقة فإن الإجراء القاطع
لتقادم يمثل في إخطار المول من قبل المصلحة
بربط الضريبة ، بد حصول الاتفاق عليها ،
أو بعد صدور قرار لجنة التقدير .

٢ — إسالة النزاع بشأن الأرباح إلى

أبدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها على الدوام محبوسة أبداعاً أن يتصرف فيها بأي نوع أنواع التصرفات . فإذا ما تصرف المستحق في أعيان الوقف بالبيع ، فإن هذا التصرف يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً ، لوقوعه على مال لا يجوز التعامل فيه بحكم القانون ، ومن ثم فلا تلحقه الإجازة .

٢ — القرار الصادر بإنهاء الوقف لتخريبه وعدم إخلاله إستناداً إلى المادة ١٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هو قرار منشىء . للحق لا مقرر له ، فلا تزول عن الأعيان الموقوفة حصانتها إلا من تاريخ صدوره . وليس من شأنه لو صدر بمد التصرف في الأعيان الموقوفة أن يصحح البطلان لدى الحق بذلك التصرف .

٣ — لم يتضمن القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات ، أى نص على إجازة التصرفات في الأعيان الموقوفة السابقة على صدوره وتصحيحها .

٤ — مفاد المفاضلة بين عقدتين أن يكونا صحيحين ، فلا محل لهذه المفاضلة متى كان أحدهما باطلاً بطلاناً مطلقاً .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن مجال بحث دفاع الطاعن المؤسس على أن عقده كان مطلقاً على شرط قد تحقق ، هو إنهاء الوقف ، ألا يكون المقدم باطلاً بطلاناً

قانون المرافعات اللتى بطلان المرافعة . ولكن القانون الجديد قد استحدث لهذا النظام أحكاماً متعلقة بالإجراءات ، تخالف ما كان مقرراً بمقتضى القانون القديم ، منها جواز تقديم طلب الحكم بقسوط الخصومة على صورة الدفع إذ ماعجل للدعى دعواه بمد اقتضاء الأجل المقرر للقسوط . ومن ثم فإن هذا الإجراء المستحدث ، يسرى على الدعوى للجهة بمد العمل بقانون المرافعات الجديد ، والتى كانت قد أوقفت من قبل وذلك عملاً بالمادة الأولى من قانون المرافعات الجديد .

ملن ١٩١ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عمود عباد وعمود القاسى وأميل جبران وأطلى على ومحمد ممتاز نصار المستشارين

٥٧٤

٢٣ من مايو ١٩٦٣

- ١ — وقف : أعيان الموقوفة تصرف فيها بطلان .
- ب — وقف متخرب ، قرار إنائه ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ م ١٨ .
- ج — وقف : تصرف في أعيان موقوفة . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات .
- د — عقد : مفاضلة بين عقدتين .
- هـ — حكم : تعاديل عيب ، دفع لإغفال رد عليه .

المبادئ القانونية .

١ — تقضى القواعد الشرعية ، على ما جرى به قضاء التقضى ، بموجب المحافظة على

وبرفض الدعوى المدنية قبله ، وأست قضاءها في ذلك على أن التهمة موهومة بالشك مما مفاده أن الحكم بالبراءة نبي على عدم كفاية الأدلة ، وأصبح هذا الحكم إلتهاثيا ، فإنه ما كان يجوز للحكم للطعون فيه أن يميز الإدعاء بتزوير ذلك السبد ، وأن يقضى برده ويطلانه .

طن ٢٢١ لسنة ٢٨ قرئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود عياد ، محمود توفيق لإسماعيل ، وأميل جبران ؟ ولطنى على ، ومحمد ممتاز نصار المستشارين .

٥٧٦

٢٣ من مايو ١٩٦٣

- أ - إستئناف : أثر ناقل للإستئناف . إستئناف . فرعى ، حالاته . تنفيذ عقارى . فائقة شروط البيع ، لإعتراض عليها بطلان . مرافعات م ٤١٥ .
- ب - تنفيذ . عقارى . مرافعات م ٦٤٢ بطلان .
- ج - ديون عقارية : وديون تخضع للتسوية . ق ١٧ لسنة ١٩٤٢ م ١٤٢ و ١٨ مكررة ٢٦ . ق ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ - ق ٣ لسنة ١٩٣٩ .
- د - تسوية ديون عقارية : دائن ، واجبه لإخلال به ، جزاؤه .
- هـ - لجنة التسوية : الديون العقارية قرارها . أثر محجته .
- و - صلح تسوية الديون عقارية ، قرار لجنة التسوية تصالح دين ودائن ، أثره .

للبادئ القانونية :

- ١ - توجب المادة ٤١ من قانون المرافعات على محكمة الدرجة الثانية أن تنظر الإستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة

مطلقاً . فإن النوى على الحكم إغفاله الرد على هذا الدافع يكون غير منتج .

طن ٢٠٧ لسنة ٢٨ قرئاسة وعضوية السادة الأساندة الحسينى الوضى ، محمود القاضى ، وأميل جبران ، ولطنى على ، ومحمد ممتاز نصار المستشارين .

٥٧٥

٢٣ من مايو ١٩٦٣

إثبات : قرينة قانونية . حجية حكم جنائى أمام محكمة مدنية نطاقها . قوة أمر مقضى . تزوير . لإدعاء ، قبوله . لإجراءات م ٤٥٦ مدنى ٤٠٦ .

المبدأ القانونى :

مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية و ٤٠٦ من القانون المدنى ، أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيته فى الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله .

ومتى فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فإنه يتمتع على المحاكم المدنية أن تبتدع عنها ويجب عليها أن تبتدعها وتلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها ، كى لا يكون حكمها غافلا للحكم الجنائى السابق له . فإذا كانت المحكمة الجنائية قد قضت ببراءة المتهم من جريمة تزوير السبد

لفصل في الاعتراضات التي كانت مقدمة إلى محكمة أول درجة ولم تبسحها هذه المحكمة، فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

٣ - نص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ بقسوية الديون المقارية التي ألغى القانون ٣ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على أن: «على الدائنين السابق إعلانهم أن يقدموا في خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون» ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ «كافة البيانات المطلوبة والمستندات الخاصة بديونهم ومرتبات تسجيلاتهم، فإذا إغضت المدة المذكورة ولم تقدم البيانات المطلوبة سقط حقهم في التوزيع، وإذا قدمت البيانات ولم يرد هذا النص عاما مطلقا ولم يرد في القانون الأخير ١٢ لسنة ١٩٤٢ نص باستثناء الديون المضونة. برهن تأمني أيا كانت مرتبته من التي تخضع للقسوية طبقا لأحكامه، فإن مودي ذلك أن نص المادة ١٨ مكرر سالف الذكر ينطبق على جميع الدائنين الذين تقوم لجنة القسوية بإخطارهم.

٤ - مقتضى الجزاء الذي تفرضه المادة ١٨ مكرر من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ المضافة بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على من يخلف من الدائنين عن تقديم البيانات والمستندات الخاصة بدينه هو استبعاد هذا الدين

ودفع وأوجه دفاع جديدة، وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى. ومقتضى ذلك أن الاستئناف المرفوع من الدائن من الحكم القاضي ببطالان إجراءات التنفيذ المقاري التي كان يباشرها، من شأنه أن يقل إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطالان بجميع عناصره ويبعد طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلتها الواقعية. ويجب على تلك المحكمة أن تفصل في الأوجه كافة التي يكون لاستئنافها قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة التي أغفلت هذه المحكمة للفصل فيها، أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لنير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعي منه، متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطلانيه كلها. إذ لا محل لرفع هذا الاستئناف إلا إذا كان لم يحكم له إلا ببعض الطلبات فمندئذ يكون هناك محل للمطالبة بما لم يحكم له به، ويجب في هذا المقام أن يكون المحكوم برفضه طلبا بالمعنى الصحيح في القانون.

٢ - طلب بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب الواردة بقرير الاعتراض على قائمة شرط البيع، يعتبر طلبا واحدا مقاما على أسس قانونية متعددة، ولا يعتبر كل اعتراض طلبا قائما بذاته على ما يستفاد من نص المادة ٦٤٢ مرافعات إذ عبر الشارع فيها عن المنازعات التي ترمي إلى بطلان إجراءات التنفيذ بعبارة أوجه البطلان ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ تعرضت

وفي الحدود إخصاصها قرارها تتضمن إستبعاد دينهم ، وإقتضى ميعاد التظلم لديها في هذا القرار ، طبقاً للمادة ٢٤ من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ للمدلل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ ، صار هذا القرار نهائياً وتكون له حجية الأحكام النهائية ويمتنع تباعاً لذلك الجدل فيه أمام المحاكم .

مضى كان عقد الصلح والتصديق عليه من المحكمة سابقين على قرار لجنة تسوية الديون العقارية وكان المدينون قد تقدموا بالدين موضوع الصلح ضمن الديون التي طلبوا من اللجنة تسويتها وفقاً لأحكام القانون ، وكان قرار اللجنة قد تضمن الفصل في أمر هذا الدين باستبعاد من التوزيع ، فإنه لا يكون للصلح أثر على هذا القرار ، ما لم يثبت أن هذا الإنفاق « الصلح » قد ظل نافذاً برضاء الدينين إلى ما بعد صدور قرار اللجنة .

ملح ٢٣٠ لسنة ٧ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسين الموصى محمود القاضي ، ومحمود توفيق إسماعيل ، ولسنى على ، ومحمد ممتاز نصار للاستشاريين .

٥٧٧

٢٣ من مايو ١٩٦٣

أ - قض : ملحن ، إعلانه ، التوكيل به ، صفة فيه حراسة ، لإنهاؤه . وكالة .

ب - وكالة : وكيل بالعمولة . علاقة بالنبر .

ج - قل بحرى : أوراق تجارية سند الشحن اذنى ، نظيره . تظهير على ياش تجارى م ١٣٤ .

من التوزيع ويكون حكم الدائن في هذه الحالة حكم الدائنين الذين بمحت اللجنة ديونهم ولم يصحبهم نصيب في التوزيع طبقاً لأحكام القانون .

٥ - تقضى المادة ٢٦ من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ بمد تعديلها بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بأن قرار لجنة تسوية الديون العقارية يبرى ذمة المدين من الديون كافة التي تزيد على ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لنفاية يوم صدوره ؛ ويعتبر ذلك القرار منهاياً لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية وقد قصد الشارع بذلك أن يسبغ على المدينين الذين قبلت اللجنة نهائياً تسوية ديونهم حصانة في أموالهم ، ليس فقط بالنسبة إلى الأموال التي كانت موضوع التسوية ، بل في كل مال آخر تزول ملكية إليهم عقب التسوية أيا كان سبب هذه الملكية . ومن ثم فإدام الدين السابق على تاريخ تقديم طلب التسوية ، فإن قرار اللجنة الذى صدر في هذه التسوية يقف في سبيل كل إجراء من إجراءات التنفيذ على أموال المدين ، أيا كان طريق هذا التنفيذ .

٦ - مجال بحث ما إذا كان دين الدائنين

يزيد أولاً على الـ ٧٠ ٪ من قيمة عقارات المدين المخصصة للتوزيع ، إنما يكون أمام لجنة تسوية الديون العقارية ، فإذا فوت الدائنون على أنفسهم هذه الفرصة ، وأصدرت اللجنة

يسند الشحن الإذن إلى المظهر إليه إلا بالتظهير
التام علماً بالمادة ١٤٣ من قانون التجارة
أما إذا كان تظهير السند على بياض أعتبر بمثابة
توكيل للمظهر إليه في تسليم البضاعة، ولا يخوله
حقاً مستقلاً عن حقوق موكله المظهر .

٤ - لا تنعقد الحوالة إذا كان الحق
الحال به قد زال عن الحيل قبل الحوالة . فإذا
كان الثابت من قرارات الحكم المطعون
فيه أن الناقلة الأولى بعد أن استصدرت إذن
التسليم من الناقل الثاني تقدمت إليه بطلب
لتسليم البضاعة إليها طبقاً لنظام تسليم صاحبه ،
وأعفته على ما هو مدون بالطلب المذكور من
كل مسئولية تترقب على هذا التسليم ، بما في
ذلك المسئولية عن العجز في البضاعة أو فقد
الطرد ، بما يعتبر نزولاً منها عن الحقوق الناتجة
لها بموجب إذن التسليم . فإن حوالة هذه
الأذن منها إلى المرسل إليها بعد ذلك لاتصادف
محلاً تنعقد به الحوالة ، ولا تنشأ عنها علاقة
مباشرة بين المرسل إليها وبين الناقل الثاني الذي
أصدر أذن التسليم المشار إليها .

٥ - شرط الإعفاء الذي يتضمنه سند
الشحن المباشر بإعفاء الناقل الأول من المسئولية
عن سلامة البضاعة في أثناء عملية النقل الثاني ،
يتوقف نفاذه على قيام الناقل الأول بتمكين
المرسل إليه من تسليم البضاعة من الناقل الثاني
ومن الرجوع مباشرة عليه . فإذا كان الحكم

د - حوالة إعفاده قبل مجرى ، إذن تسليم ، ناقل
إعفاده من مسئولية التسليم .

هـ - سند شحن مباشرة : قبل مجرى شرط إعفاء
وأورد به ، نفاذه .

و - تقدم : قضه . دعوى .

ز - حكم : تسبب ، قبل مجرى ، ناقل ، مسئولية .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان التوكيل قد صدر
صحيحاً من الحارس الخاص على الشركة بماله
من صفة في تمثيلها وقت صدوره ؛ فإن إنتهاء
الحراسة وزوال صفة الحارس في مرحلة لاحقة
لصدور ذلك التوكيل ، لا يؤثر في صحته
لأنه يعتبر صادراً للوكيل من الشركة باعتبارها
شخصاً معنوياً .

ولا يبطئ الإعلان كونه قد تضمن أسم
الحارس كممثل للشركة طالبة الإعلان بعد
زوال صفته في تمثيلها برفع الحراسة عنها ، ذلك
أن الإعلان متى وجه من الشركة فإنه لا يميزه
ما وقع فيه من خطأ في أسم الممثل الحقيقي
لها وقت إجرائه .

٢ - متى كان الوكيل بالمعولة قد تعاقد
لحساب موكله باسم نفسه ، فإن الموكل يبقى
أجنبياً عن العقد ولا تنشأ بينه وبين من تعاقد
مع الوكيل علاقة قانونية ، تميز لأحدهما الرجوع
على الآخر بدعوى مباشرة .

٣ - لا تنتقل ملكية الحق الثابت

٥٧٨

٢٩ من مايو ١٩٦٣

أ - قض : طعن : إعلانه ، بإتاحتها ، أوراق عشرين إعلان .

ب - استئناف : إعلانه ، أوراق عشرين ، إعلانه ، صورة إعلان تسليمها .

ج - وقف : إستبدله ، تعامه ، إذن به . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ -

المبادئ القانونية :

١ - الغرض ، الذى رعى إليه الشارع من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم ، هو إعلام ذوى الشأن فى الطعن بمن رفعه من خصومه فى الدعوى وصفته وعمله علما كافيا ، وكل بيان من شأنه أن يفي بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع .

٢ - متى كان إعلان الطاعنين بصورة واحدة من صحيفة الاستئناف قد تم فى موطنهم المختار المبين فى ورقة إعلان الحكم ، وكان هذا الوطن هو مكتب المحامى الموكل عنهم والذى باشر الخصومة عنهم فى مرحلتى التقاضى فى نطاق الوكالة المشار إليها ، فإن النسي بيطلاق هذا الإعلان يكون على غير أساس .

٣ - إستبدال الوقف لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية ، ولو أذن به القاضى ، إلا إذا وقعت المحكمة الشرعية صيغة البذل مهما تنوع الأسباب التى أدت إلى الحيولة دون إيقاع (١٦٢ - الأحكام)

قد إنتهى ، فى حدود سلطته الموضوعية ، إلى أن الناقل الأول لم يتم بتسكين المرسل إليها من حق مباشرة قبل الناقل الثانى بأى وسيلة من الوسائل ، فلا يصيب الحكم ما قرره فى بادىء الأمر أن شرط إعفاء الناقل الأول من المسئولية لا يصح إلا بالوسيلة التى ذكرها ، وهى الحصول من الناقل الثانى على سند شحن باسم المرسل إليه وتسليمه إليه .

٦ - القضاء فى الدعوى الأصاية بعدم القبول على أساس عدم وجود حق للمدعى قبل المدعى عليه ، يترتب عليه زوال ما كان لهذه الدعوى من أثر فى قطع التقادم ، وإعتبار إضطاع التقادم المبني عليها كأن لم يكن .

٧ - متى استغلضت محكمة للوضع فى حدود سلطتها الموضوعية أن التفرغ قد تم بمعرفة السفينة ؛ فإن ما قرره الحكم فى هذا الخصوص يمكنى لحل النتيجة التى إنتهى إليها من أن الناقل الثانى قد قام بصليمة التفرغ باعتباره تابعا للسفينة ؛ لا باعتباره مقاولا للتفرغ .

طعن ٣٦٦ لسنة ٢٢ ق ورئاسة وعضوية السادة الأستاذة عمود عباد ، عمود القاضى ، عمود توفيق إسماعيل ، ولطفى جبرائيل المستشارين .

٥٨٠

٣٠ من مايو ١٩٦٣

- ١ - تنفيذ : عقارى ، نزع الملكية ، تنبيه ، مقتلاته بطلان ٢٠ و ٦١٠ مرافعات .
- ب - عقد : نيابة فى التصايد ، نيابة طاهرة ، التزام إقتضاؤه ؟ وفاء ، مدون م ١٠٧
- ج - التزام : إقتضاؤه ، وفاء . دائن ظاهر ، مدين حسن النية .
- د - تنفيذ : عقارى . قائمة شروط البيع ، إعتراض عليها محكمة موضوع ساحتها ، مرافعات م ٦٤٧ و ٦٤٨ .

المبادئ القانونية :

١ - متى كانت ورقة تنبيه نزع الملكية قد خلت من بيان تاريخ إعلان السند التنفيذى ، ولم يسكن السند قد أعلن مع التنبيه ، فإن تلك الورقة تكون باطلة « م ٢٥ و ٦١٠ مرافعات » ولا محل للبحث عن غرض الشارع من تضمين ورقة التنبيه ، هذا البيان ، ما دام القانون قد نص على وجوبه ورتب البطلان جزاء على إغفاله .

٢ - تنص المادة ١٠٧ من القانون للدنى على أنه : « إذا كان الغائب ومن تعاقده معه مجهلان مما وقت التعاقد إقصاء النيابة ، فإن أثر السند الذى يبرمه ، حقاً كان أو التزاماً ، يضاف إلى الأصيل أو خلفائه » . ومفاد ذلك أن القانون لا يعنى النيز الذى تعامل مع الغائب الظاهر بعد إقصاء النيابة إلا إذا كان الغائب والنيز كلاهما مجهلان مما يجعلان إقصاء النيابة وقت التعاقد .

هذه الصيغة ، ولو كانت عدم إشاعها مرجحه صدور الرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلناء نظام الوقف على غير الخيرات ، وخروج الأمر من اختصاص الحاكم الشرعية .

لمن ١٠٠ لسنة ٢٨ ق رئاسة ومضوية السادة الأستاذة محمد فؤاد جابر ، ومحمود زعفرانى سالم ، وأحمد زكى محمد وأحمد أحمد الشامى ، ومطلب عبد الحميد فراج السقارين .

٥٧٩

٢٩ من مايو ١٩٦٣

حكم : تدليل ، محب شرعية على الشركات ، وماؤه على تجارى ، شهرة المحل التجارى .

للبدء القانونى :

شهرة المحل التجارى تتكون من جملة عناصر تصل بمجته على اجتذاب العملاء وتدخل ضمن مقوماته ، ومنها الترخيص بإدارته . وإذا كان الحكم المعلوم فيه قد عول فى قضائه - باستبعاد شهرة المحل وعدم تعيينها وبالتالي عدم إخضاعها للضريبة ، على الإعتداد بالترخيص باعتبار أنه المنصر الوحيد لهذه الشهرة ، وأنه شخصى وخاص بشقيق مورث المعلوم عليهم ، فإنه يكون قد إنطوى على تصور مبطل له مما يوجب نقضه .

لمن ٣١٥ لسنة ٢٨ ق بالمئة السابعة .

عليهم ، في الدين الذي أوفاه له الطاعن .

مقاطعة الوفاء للدائن الظاهر أن يكون الدين حسن النية ، أى معتدلاً أنه يبنى بالدين للدائن الحقيقي .

٤ — مفاد نص المادتين ٦٤٢ و ٦٤٨

من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة التقص ، أنه إذا كانت الاعتراضات على قاعة شروط البيع مؤسسة على أوجه بطلان شكلية فإن على المحكمة أن تفصل فيها .

أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص لها الشارع إما أن تفصل في موضوعها ، وتقرر بقاء على ما يتضح لها من هذا الفصل وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفة ، أو أن لا تعرض للفصل في موضوع الاعتراض وتأسر بالاستمرار في التنفيذ ، مع تكثيف الخصوم بعرض النزاع على المحكمة المختصة للفصل فيه .

لمن ١٦٠ لسنة ٢٨ في رئاسة عضوية السادة الأساندة الحسيني الوضي ، محمود القاضي ، وعمود توفيق إسماعيل ، ولطفى علي ، وحافظ محمود بدوي للثلاثين .

فإذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت في نطاق سلطتها الموضوعية التي لا مقب عليها ، إلى أن المدعون عليه الأخير كان على علم باتقضاء توكيله عن أحد الدائنين ، وإنهاء وصايته على باقي الدائنين ببلوغهم سن الرشد؛ فإن الطاعن « الدين » لا يتمتع بالحماية التي أسبغها القانون على من يتعامل مع النائب الظاهر ، والتي تتمثل في انصراف أثر العقد إلى الأصيل ، وبذلك لا يكون الوفاء الحاصل منه للمدعون عليه باعتباره وكيلًا ظاهرًا مبرئًا لزمته .

٣ — المقصود بالدائن الظاهر هو من يظهر أمام الجميع بمظهر صاحب الحق ، ولا يشترط فيه أن يكون حائزاً لسند الدين فعلاً ، وإن كانت حيازته له تكون عنصراً من العناصر التي يستند إليها المظهر الخادع للدائن الظاهر ؛ ومن ثم فلا يمكن في اعتبار المدعون عليه دائناً ظاهراً بمجرد كونه محكوماً له مع باقي الورثة بالدين المفقذ به . وليس في انصافه في إجراءات التنفيذ بصفة الوصي أو الوكيل ، ما يوافره له مركز قانوني يجعله في حكم الدائن الظاهر بالنسبة لحصة من ادعى الوصاية أو الوكالة

٥٨١

٣٠ من مايو ١٩٦٣

١ — قس: طعن، إعلان، أوراق محضرين، إعلانها
بإتاحتها، موطن مختار مرافعات م ١٢ .

ب — استئناف: أثر ناقل . تنفيذ، عقارى قائمة
شروط البيع، اعتراض أوجبها، بطلان، مرافعات
م ٤١٠ و ٦٤٧ .

٥ — توزيع: نظام قضائى مختلط، قادم، إقصاءه.

المبادئ القانونية :

١ — إتخاذ المظنون عليه، وهو محام،
هتوان مكتبه فى ورقة إعلان الحكم، يدل
على رغبته فى قيام الحل المختار مقام موطنه
الأصل لدى إعلانته بتقرير الطعن . ومن ثم
يجوز إعلان الطعن إليه فى هذا الحل .

وإذا أثبت المحضر فى أصل ورقة إعلان
الطعن أنه انتقل إلى محل المظنون عليه وخاطب
تابعه المقيم معه لنيابه، وأعلنه بصورة من تقرير
الطعن، فإن فى هذا البيان من الوضوح ما يدل
على أن إعلان الطعن قد تم وفقاً للقانون .
ولا يحدى المظنون عليه ادعائه بعد وصول
ورقة الإعلان، أو أن من حلت إليه الصورة
ليس تابعا له، أو أن توقيع المحضر غير مقروء :
ذلك أن المحضر غير مكلف التحقق من صحة

من يتقدم إليه لتسلم الإعلان عن بيانهم فى
المادة ١٢ مرافعات طالبا أن هذا الشخص
قد خوطب فى موطن للراد لإعلانه، كما أنه لم
يدع بأثر من قام بإجراء الإعلان من
غير المحضرين .

٢ — توجب المادة ٤١٠ من قانون
المرافعات على محكمة الدرجة الثانية أن
تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من
من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة، وما كان
قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى،
ومتضى ذلك أن الاستئناف المرفوع عن الحكم
يبطلان إجراءات التنفيذ من شأنه أن ينقل إلى
محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع
خفاصه، ويعيد طرحه عليها مع أسانيد
القانونية وأدلة الواقعية . ويجب على تلك
المحكمة أن تفصل فى الأوجه كافة التى يكون
المتأنف عليهم قد تمسكوا بها أمام محكمة
الدرجة الأولى، سواء فى ذلك الأوجه التى
أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها، أو تلك التى
تكون قد فصلت فيها لتغير مصلحتهم .

وطلب بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب
الواردة بتقرير الاعتراض على قائمة شروط
البيع، يعتبر طلباً واحداً مقام على أسس قانونية

٥٨٢

٣٠ من مايو ١٩٦٣

١ - زرع : ملكية منفعة عامة ، تويض ، طعن ، ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ م ١٤ و ٣٠٠ لسنة ١٩٠٧ .

ب - لجنة معارضا : قرارها ، طعن فيه إنتهائية الحكم الصادر في الطعن .

المبادئ والقانونية .

١ - مفاد نص الفقرة الثانية من المادة

٣٠ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن زرع ملكية العقارات للنفعة العامة ، أن الأحكام الخاصة بالفصل في المارضاات الواردة فيه لا تنسرى على التعميضاات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء . وهذه الفقرة تقر حكاماً وقتياً يطبقون على جميع التعميضاات التي تم الطعن فيها وفقاً للأحكام التي كانت مقررة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ، وكانت عدد الممل بأحكام القانون الجديد محالة الى الخبراء المعيّنين من رئيس المحكمة طبقاً لما كان متبعاً في القانون القديم ، أو مطروحة على المحكمة الابتدائية . ذلك الطعون لا تنسرى عليها الأحكام الواردة في القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن الفصل في المارضاات ، وإنما تظل خاضعة للأحكام التي كانت مقررة في القانون ٥ سنة ١٩٠٧ في هذا الشأن ، ومنها جواز استئناف

متعددة ولا يعتبر كل اعتراض طلباً بذاته ، على ما يستفاد من نص المادة ٦٤٢ مرافعات . إذ عبر الشارع فيها عن المارضاات التي ترمى إلى بطلان إجراءات التنفيذ بمباراة أوجه البطلان . ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ تعرضت للفصل في الاعتراضات التي كانت مقدمة إلى محكمة أول درجة ولم تبعتها هذه المحكمة ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

٣ - إنه وإن كان تقدم الدائن في التوزيع مطالبا باختصاصه بحجزه من أموال مدينه ، هو مما ينقطع به التقدم في النظام القضائي المخطط على أساس أن المدين يملن به ، إلا أن الأثر المترتب على هذا الاقطاع ينسرى بقل التوزيع . ولا اعتداد بتاريخ صرف ما اختص به الدائن في التوزيع : ذلك أن إجراءات الصرف ليس من شأنها امتداد أثر اقطاع التقدم المترتب على الدخول في التوزيع ، اذ هي لا تمدو أن تكون إجراءات إدارية تحت تجري بين قلم الكتاب وبين الدائن وليس المدين طرفاً فيها .

طعن ٢٠٢ لسنة ٢٩ ق بالية السابقة

الانتهاية للحكم الصادر في الطعن في قرار
لجنة المراضات التي استعملتها ذلك القانون
فإذا لم يكن الحكم صادرا في طعن مرفوع
عن قرار صادر من هذه اللجنة بالقات فلا
ينطبق هذا النص .

الطعن ٢١٤ لسنة ٣٨ ق ، رئاسة وعضوية السادة
الأسانفة عمود عياد، وعمود توفيق، إسماعيل، وأميل جبران،
ولعنى عل ، وحافظ محمد بدوي المستشارين .

أصحاب الطعون الحكم الصادر من المحكمة
الابتدائية في الطعن المرفوع منهم في الأحوال
التي كان الاستئناف فيها جائزا طبقا لأحكام
القانون القديم .

٢ - مؤدى مانصت عليه المادة ١٤ من

القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ من انتهاية الحكم
الصادر من المحكمة الابتدائية أن تكون هذه

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٥٨٣

١٧ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - قرار إداري نهائي شرطها ، فصل ، قرار وزير المواصلات ١٠٣ لسنة ١٩٥٦ .

ب - مواصلات سلكية ولا سلكية : هيئتها ، مستخدموها ، درجات خصوصية خارج الهيئة .

ج - تأديب : كادر عمال ، تطبيقه على مستخدمي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، ق ٤١١ لسنة ١٩٦٠ . ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م ١١ - ٤

د - عامل : فصله ، لجنة فنية لشؤون العمال ، أخذ رأيها .

المبادئ القانونية :

١ - لا تتحقق نهائية القرار الإداري بمجرد صدور من يملكه ، إلا إذا قصد مصدر القرار تحقيق أثره القانوني بمجرد صدوره .

فإذا لم يتوافر هذه القصد ، كان القرار الإداري بمثابة إقتراح لا يترتب عليه الأثر القانوني لقرار الإداري النهائي .

ويكون غير نهائي ، قرار الخلع الصادر من وكيل المدير العام لهيئة المواصلات السلكية

واللاسلكية ، في ظل قرار وزير المواصلات رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٥٦ ، بوجوب عرض نتيجة تصريف الهيئة في التحقيق في المخالفات المالية على الوزير : ذلك بأن مصدر القرار لم يقصد إلى تحقيق أثر القانوني قبل العرض . على الوزير .

٢ - مستخدمو هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، الممنون بالدرجات والخصوصية خارج الهيئة ، يعتبرون من المستخدمين الخارجين عن الهيئة في حكم تطبيق أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة .

٣ - مستخدمو هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، الذين طبق عليهم كادر العمال من أول إبريل ١٩٦٠ بمقتضى القانون ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، مستبعدون من مجال تطبيق أحكام اللوائح ١١ إلى ١٤ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخلع بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية .

قانون إنشائها، أو في قانون لاحق؛ دون النص صراحة على تكييفها القانوني .

ولما كان المقياس الجامع للمانع لمعرفة هل الشخص المنوي الذي يؤدي خدمات ذات نفع عام، هي مؤسسة أم لا؛ مع ما يترتب على هذه التفرقة من نتائج؛ فإنه لا مندوحة عن أن يوكل للقضاء أمر التكييف القانوني للمؤسسات، وهل هي عامة أم لا. والقضاء في تقديره كل حالة على حدة، يستعين بمجموع ما يتدع من مقاييس متنوعة، بوصف كونها علامات تهيئ إلى حقيقة طبيعة المؤسسة؛ فهو يرجع فعلاً إلى النصوص التشريعية إن وجدت ليتعرف هل أعلن الشارع بوضوح إرادته فيما يتعلق بطبيعة المؤسسة .

ثم يستهدي بأصل نشأة المؤسسة، وهل هي من الإدارة أم الأفراد كما يستأنس بمدى اختصاصات السلطة العامة التي تتمتع بها المؤسسة، وهل لها مثلاً حق فرض الضرائب والرسوم. وتستتير أيضاً بمدى رقابة الإدارة على المؤسسة من الناحيتين الإدارية والمالية، ثم يستقبط من أولئك وما إليه، تقديره لحقيقة طبيعة المؤسسة.

٢- مستثنى المؤسسة ليس من المؤسسات العامة؛ فهو في أصل نشأتها من خلق جمعية خاصة، وليس من خلق الإدارة، وإن الشارع

٤- فصل أحد محال هيئات لسلطات الملكية واللاسلكية بسبب تأديبي بقرار من مدير الهيئة أو من ينيبه، دون أخذ رأي اللجنة الفنية لشؤون المال؛ هو فصل مخاف لقانون لإهداره ضمان مكفول لمصلحة العامل .

ولا يثير من هذا الحكم أن رأي اللجنة الفنية المذكورة استشاري. وإلغاء الفصل لهذا السبب لا يمنع الجهة الإدارية من إعادة إجراءات توقيع الجزاء، وفقاً للأوضاع الصحيحة قانوناً .

قضية ١٠٧٩ لسنة ٨ ق

٥٨٤

٨ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - مؤسسة عامة: تكييفها القانوني، ق. ٣٧ لسنة ١٩٥٧؛ مؤسسة ذات نفع عام .
ب - مستثنى المؤسسة: مؤسسة ذات نفع عام .

المبادئ القانونية :

١ - خلا التشريع، قبل العمل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧، من أي تعريف للمؤسسات العامة . بل هو لم يحسن إستعمال تعبير « المؤسسات العامة »، فكان يخلط بينها وبين المؤسسات ذات النفع العام كما أنه لم يلتزم خطة موحدة أو شكلاً واحداً في إنشاء المؤسسات العامة: ففيها مناص صراحة على تكييفها القانوني باعتبارها مؤسسات عامة ومنها ما اجترأ بمنحها الشخصية المعنوية في

الدولة بإنشاء المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية للنشور في الوقائع المصرية في ١٣ من يونيو ١٩٦٠ ، على إحالة جميع القضايا التأديبية التي أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص هذه المحكمة ، بقرار من رئيس المحكمة التأديبية للنظرة أمامها الدعوى ، ما لم تكن مهية للفصل فيها .

وهذه الإحالة مقصورة على الدعاوى التي كانت مغلوبة عند العمل بالقرار سالف الذكر .

أما الدعاوى للستجة القائمة بعد العمل بهذا القرار فيجب أن يصدر فيها حكم من المحكمة التي يتبين لها عدم اختصاصها بالفصل فيها . لأن الإحالة بقرار من رئيس المحكمة وقضا لقرار رئيس مجلس الدولة سالف الذكر ، إنما هي استثناء من القاعدة العامة التي تقضى بعدم خروج الدعوى قانونا من حوزة المحكمة للنظرة أمامها ، إلا بقضائها فيها بحكم تنهى به الخصومة .

والقرار الصادر من المحكمة التأديبية بالإحالة ، بالخالفة للحكم المقدم ، يعتبر قراراً عديم الأثر ولا يقيد به قانونا ؛ فلا تمتد الدعوى التأديبية قد خرجت قانونا من يدها ، كما يكون الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية ، المحال إليها ، مجرد فصل مادي عديم الأثر ولا يستدبه قانونا .

قضية ٢٠٨ و ٢٨٧ لسنة ٨ ق (١٧٢- الأحكام)

إذ تدخل في تنظيمه فيما بعد ، لم يعلن إرادته بوضوح في جهة مؤسسة عامة . بل لم يمنعه أى اختصاص من اختصاصات السلطة العامة . أما رقابة الإدارة على المشتكى من الناحيتين الإدارية والمالية ، فهو بالقدر الذى يفرض عادة على المؤسسات الخاصة ذات النفع العام مقابل ما تحصل عليه من إعانات وتسهيلات خاصة ، وليست من نوع السيطرة التي تمارسها الإدارة بالنسبة للمؤسسات العامة .

قضية ٢٤٤ لسنة ٩ ق

٥٨٥

٢٣ من مايو ١٩٦٢

دعوى : تنازل عن أحد شعيها ، أراء حكم ، بطلانه .
المبدأ القانونى :

تنازل ذى الشأن عن أحد شتى الدعوى يحمل الدعوى غير ذات موضوع بالنسبة للشتى المتنازل عنه ، ويجب الحكم باعتبار الخصومة فيه منتهية .

ويكون الحكم باطلا ، اذا قضى في هذا الشق من الخصومة بعد التنازل عنه .

قضية ١٧٤٢ لسنة ٦ ق

٥٨٦

٢٣ من فبراير ١٩٦٣

١ - محكمة تأديبية : بالاسكندرية اختصاص ، إحالة .
ب - اختصاص : محكمة تأديبية ؛ فل مادي ، حكم محكمة غير مختصة .

المبادئ القانونية :

١- نصت للادة الثانية من قرار رئيس مجلس

٥٨٧

٢ من مارس ١٩٦٣

١ — معاش : تاريخ ميلاد موظف ، إثباته . دفتر مواليد .

ب — قوسيون طبي عام : سن موظف ، تقديره ، مجلس وزراء ٢٠ من يناير ١٩٢٧ .

المبادئ القانونية :

١ — إثبات تاريخ ميلاد الموظف لإحالاته إلى المعاش لبلوغ سن الستين ، يكون بالرجوع إلى شهادة ميلاده . إن وجدت ، فإن لم توجد فيقدر السن بقرار من القوسيون الطبي العام طبقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يناير ١٩٢٧ ، ولادة ٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن الموظفين .

٢ — إثبات تاريخ ميلاد الموظف لإحالاته إلى المعاش ، يكون على أساس تاريخ التقيد في دفتر المواليد ، إن توافرت أداة توافر واقعة التقيد تحت نظرية الإدارة ، وبشرط مطابقة تاريخ التقيد لحقيقة الواقع بحسب المستخلص من الأداة .

ولا يجوز في هذه الحالة اللجوء ، إلى القوسيون الطبي العام لتقدير السن ، وذلك طبقاً لخصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يناير ١٩٢٧ ، ولادة ٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن الموظفين .

٥٨٨

٢٣ من مارس ١٩٦٣

محكمة : إدارية عليا ، حكم مطعون ، رقابتها عليه . ق مجلس الدولة م ١٥٠ .

المبدأ القانوني :

رقابة المحكمة الإدارية العليا على الحكم المطعون فيه ، هي وزن الحكم بميزان القانون : فتلنيه إذا قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي نصبه ، المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة . ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، وتبقى عليه وترفض الطعن إذا كان صائباً في قضائه .

فيذا أخطأ الحكم في فهم الواقع ، أو تحرى قصد للدمى وما يهدف إليه من دعواه ، فالمحكمة تسلط عليه رقابتها ، وترد الأمر إلى نصابه الصحيح .

قضية ٩٤٨ لسنة ٦ ق

٥٨٩

٢٣ من مارس ١٩٦٣

١ — سلك حديدية : هيئتها ، مستخدموها ، درجة خصوصية من ٧٢ جنياً — ١٠٨ جنياً ، خارج الهيئة .

ب — تأديب : مستخدم خارج عن الهيئة ، ق ١١١ لسنة ١٩٦٠ .

ج — موظف : فصل ، مرتبة إستحقاقه .

المبادئ القانونية :

١ — إذا شغل موظف هيئة السلك

٥٩٠

٢٣ من مارس ١٩٦٣

ترك الخدمة : سلطة الإدارة في استجابة طلبها ؟ ق
١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ، سلطة غير تقديرية .

المبدأ القانوني :

القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ، الذي عدل
بعض أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
الموظفين ، قد قصد إلى تيسير ترك الخدمة
للموظف بالشروط التي وردت فيه .

وتكون سلطة جهة الإدارة إزاء طلب
ترك الخدمة ، سلطة غير تقديرية : ويجب عليها
استجابة لطلب ترك الخدمة ، متى توافرت فيه
الشروط التي استلزمها القانون .

قضية ٢٢٢ لسنة ٨ ق

٥٩١

٢٣ من مارس ١٩٦٣

ترك الخدمة : ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . ليوده موظف
منسى . درجة شخصية

المبدأ القانوني

أجاز القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ للموظفي
الذي بلغ الخامسة والخمسين ، أو يبلغها في
خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذه ، أن يترك
الخدمة مع ضم سنتين لمدة خدمته وحسابها في
المعاش ، ولو تجاوز بعضها عن السنتين ، معتمده

الحديدية الدرجة الخصوصية من ٧٢ - ١٠٨
جنهات ، واقرنت التسمية بوصف الوظيفة
بأنها « خارج الهيئة » فإنه يعتبر من طائفة
المتخدمين الخارجين عن الهيئة ، لدخول هذه
الدرجة في نصاب مرتب الدرجة العالية ،
للمصوص عليها في البند ثالثاً : « للمتخدمون
الخارجين عن الهيئة (الصناع) » . الواردة
بالجدول الملحق بقانون موظفي الدولة .

٢ - تأديب للمتخدمين الخارجين عن
الهيئة ، الذين طبق عليهم كادر العمال بمقتضى
قانون ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، ينضمون في مجال
التأديب لهذا الكادر .

فإذا فصل أحدهم بسبب تأديبي دون
التزام الأوضاع الشكلية التي قررها كادر العمال :
كأخذ رأى اللجنة الفنية لشئون العمال ؛ فإن
الفصل يعتبر إهداراً صريحاً لضمان حرص عليه
الشارع لمصلحة المال .

وإنهاء قرار الفصل بهذا السبب ، لا يخلط
من سلطة الإدارة في إعادة إجراءات التحقيق
والمحاكمة ، وسلطتها في توقيع الجزاء التأديبي
على ما يثبت لهما من ذنب في حق الفصل .

٣ - للرتب مقابل العمل ؛ فلا يستحقه
الموظف عن مدة الفصل .

قضية ١٢٧٨ لسنة ٨ ق

ما يقرب على الترك من نتائج لانتبىح عنه .

كما أنه لا يجوز التفرقة بين قريب وآخر من شاعلى المهرجات الشخصية ، لأن القانون لم يقصد إلى التفرقة ، والأقن نصوحه لاقرها .

قضية ١٤٢١ لسنة ٧

٥٩٢

٢٣ من مارس ١٩٦٣

١ - إعتقال : قراره ، ميماد الطعن فيه ، إبلاخ المحتل به .

ب - سلاح حدود : سلطة مديره العام فى إصدار قرار إعتقال ، قرار رئيس الجمهورية ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ ق ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ، أمر عسكري ٢٩ فى ٢٥ من مارس ١٩٥٧ ، أمر عسكري ٦٠ فى ١١ من مارس ١٩٥٣ ، سلطة تقديرية «ذوالتبعية» «المشبهون»

المبادئ القانونية .

١ - لا يكتفى اعتقال الشخص لثبوت علمه بالقرار الصادر باعتقاله ، فإذا ثبت خلل الأوراق من دليل على إبلاغ المحتل بقرار اعتقاله أو علمه به علمًا يقينًا نافيًا للجهالة فى تاريخ معين ، فإن هذا من شأنه أن يفتح ميماد الطعن فى هذا القرار حق تاريخ رفع الدعوى .

٢ - سلطة المدير العام لسلاح الحدود فى إصدار قرارات الاعتقال ، بالاستناد إلى قرار رئيس الجمهورية ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان

علاوتين فى علاوات درجته ، على ألا يتجاوز بهما نهاية مربوط الدرجة .

وقصد الشارع أساسا إلى معالجة مشكلة قدامى الموظفين المنسحقين ، ووضع حد لضخم المهرجات الشخصية . فالاستفادة من هذا القانون غير مقصور اذن على أصحاب المهرجات الشخصية ، بل هو أباح ترك الخدمة للموظفين كافة ممن تتوافر فيهم شروط الاستفادة من أحكامه .

وليس فى مسكنة الإدارة أن تشترط فى طالب ترك الخدمة ألا تقل المدة الباقية حتى إحالته إلى اللداش عن سنة ، ذلك بأن هذا القيد يعتبر حكما جديدا لا تملك الإدارة إضافته إلى أحكام المادة الأولى من هذا القانون بقاعدة تنظيمية هى أدنى من الأداة التشريعية التى صدر بها .

فضلا على أن هذا القيد يعطوى على مخالفة لقصد الشارع الذى لم يحدد سنا ما بين الخامسة والخمسين والستين لاقبل من يلائها الرغبة فى اعتزال الخدمة .

ولا حجيته فى التفرع باحتمال اختلال سير العمل فى الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية بسبب خروج كثير من الموظفين بالتطبيق لهذا القانون . ذلك بأن المفروض أن الشارع إذ أباح ترك الخدمة ، قد قدر مقدما

استعمال هذه السلطة كونه قد برىء جنائيا عما
يكون قد نسب إليه من جرائم .

ومادام قرار الاعتقال الصادر من المدير
العام لسلح الحدود ، قد استند إلى أصول
ناجزة هي تحريات إدارة المخابرات بسلح
الحدود ، ولم يقم من دليل يققضها ، فإن قراره
يكون صحيحا ، صادرا من سلطة تملك
إصداره قانونا .

قضية ١٧٢٠ لسنة ٦ ق .

٥٩٣

٣٠ من مارس ١٩٦٣

قرار إداري : تسييه ، لجنة شؤون موظفين .

المبدأ القانوني :

ليس بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن موظفي الدولة ، ما يوجب على لجنة شؤون
الموظفين تسييب قراراتها ، ولا يمدو أن
يكون نص اللائحة التنفيذية في هذا الشأن ،
من قبيل التوصية لتنظيم العمل لا يترتب عليه
بطلاق القرار إذا أغفلت اللجنة تسييبه .

قضية ١٦٠٢ لسنة ٦ ق

حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية ،
والتوانين المدلة له ، والأمر العسكري ٢٩
في ٢٥ من مارس ١٩٥٢ بتعيين المدير العام
لمصلحة الحدود حاكما عسكريا للمناطق التابعة
له ، والأمر العسكري ٦٠ في ١١ من مارس
١٩٥٣ بتحويل المدير العام لسلح الحدود
بعض السلطات في مناطق الحدود ، هي سلطة
تقديرية ، ناطة بها الشارع لمواجهة ما تقتضيه
الظروف الاستثنائية التي تستدعي إعلان
الأحكام العرفية .

وتختلف هذه السلطة عن سلطة
الحكومة في الظروف العادية المألوفة إذ تدخل
في سلطة المدير العام لسلح الحدود تدبير
الأمر بالقبض على ذوي الشبهة أو الضالعين على
الأمن أو النظام العام واحتقالهم ، بمقتضى البند
٧ في المادة ٣ من القانون ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في
شأن الأحكام العرفية .

و « دور الشبهة » في تفسير هذا النص ،
م غير « المشبهين » الذين عنان قانون
المشتردين والمشتبه فيهم . وتشمل سلطة المدير
العام لسلح الحدود ، في هذا الخصوص ، كل
من تخوم حوله شبهة توحى بأنه خطر على
الأمن أو النظام العام . ولا يشترط أن يكون
من يتبع هذا الإجراء في حقه ، قد سبق
إداعته في واقعة معينة بذاتها ، كما لا يمنع

فلذا أنهت الحكومة الرابطة الوظيفية
دون مراعاة لنص القدر على إقصاء فترة : Term
قبل للمعاد المحدد للفصل ، بناء على تفسير
خاطئ ، يترتب عليه إستحقاق الفصول مرتبه
عن الفترة المذكورة ، دون أن يؤثر ذلك
قيام قرار الفصل ، أو نتائج المتبرة قانوناً .

قضية ١١٣٧ لسنة ٦ ق

٥٩٥

٣١ من مارس ١٩٦٣

إعانة غلاميشية : ديوان أوقاف خصوصية ، مستخدمو
الخدمة السائرة المظنون وزارة الأوقاف .

المبدأ القانوني .

المستخدمون والمال ، الذين كانوا
يعملون بديوان الأوقاف الخصوصية ، ثم الحقوق
بوزارة الأوقاف بعد إلغاء هذا الديوان ،
تعتبر أوضاعهم الوظيفية معلقة حتى صدور
قانون الليزانية ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ ، لسنة المالية
١٩٥٢ / ١٩٥٣ ، في ٢٥ من ديسمبر ١٩٥٢ ،
التي حدد وظائفهم ودرجاتهم المالية المختلفة .
وتحسب إعانة غلاء المشية للخدمة السائرة
منهم ، على أساس الراتب المحدد ، وهو ثلاثة
جنيهات .

قضية ٢٤٨١ لسنة ٦ ق .

٥٩٤

٣٠ من مارس ١٩٦٣

١ - كلية النصر ، « فيكتوريا » ، موظفوها ، فصامه ؛
الإخطار بإنهاء الخدمة ، كلمة Term ، « اما .
ب - كلية النصر : « فيكتوريا » ، ق ١١١
لسنة ١٩٥٧ ، التزام الحكومة قبل موظفيها .

للبادئ القانونية :

١ - تنص عقود استخدام موظفي كلية
النصر « فيكتوريا » التي تربطهم بالكلية ،
قبل أن تصبح من أملاك الدولة بالتطبيق
للقانون ١١١ لسنة ١٩٥٧ ، على أن لكل من
الطرفين إنهاء العقد قبل ذلك بفترة : Term .

والقصد بذلك هو أن تغطي فترة دراسية ،
عبارة عن ثلاثة أشهر من الإخطار بالإلغاء ،
وبين المعاد المحدد .

ولا تعتبر فترة الإجازة الصيفية Term في
حكم هذا النص ، وإنما هي عطلة .

٢ - تلتزم الحكومة بجميع التزامات
كلية النصر « فيكتوريا » ، قبل موظفيها ، بعد
أن أصبحت من أملاك الدولة بالتطبيق لقانون
١١١ لسنة ١٩٥٧ .

ويستند المركز القانوني لهؤلاء عفاصره
ومقتوماته من عقود الاستخدام مع الكلية .

٥٩٦

٦ من أبريل ١٩٦٣

دعوى : تخيير ، شرط قبولها .

المبدأ القانوني :

يلزم لقبول دعوى التفسير ، أن يكون
بمنطوق الحكم لبس أو غموض يصعب معه
الوقوف على ما قصدته منه المحكمة .

ولا يجوز أن يكون المقصود من دعوى
التفسير تعديل الحكم كما لا يجوز إتخاذها
ذريعة للفصل في نزاع لم يعرض له الحكم .

قضية ٢٠ لسنة ٨٢

٥٩٧

٦ من أبريل ١٩٦٣

ميزانية : باب أول باب ثالث ، وظائفها ، تراحم
عليها .

المبدأ القانوني :

المركز القانوني للمعينين على وظائف

الباب الأول من أبواب الميزانية ، يختلف عن
لمركز القانوني للمعينين منهم على وظائف الباب
الثالث ، لذلك تغضى وظائف كل من البابين
خاصة بالموظفين المعينين عليه ، لا يراحمهم فيها
المعينون على الباب الآخر .

قضية ٢٦٠٦ لسنة ٦١

٥٩٨

٦ من أبريل ١٩٦٣

تقرير سرى : كفاية ، مراتبها ، تقديرها في ظل
لسنة ١٩٥٧ .

المبدأ القانوني :

تقدير الكفاية بالمراتب في ظل القانون

٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، المعدل لنص المادة ٣٠ من
القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفي
السلطة ، وقرار وزير المالية والاقتصاد ٦٢٩
لسنة ١٩٥٧ ، والمرافقه النموذج الذي تكتب
عليه التقارير السرية :

يكون فيه تقدير العناصر القرعية للكفاية
بالأرقام الحسائية ، للرئيس المباشر فقط ، أما
بالنسبة إلى المدير المحلي ، ورئيس المصلحة ،
فيكون على أساس المراتب .

قضية ٨٢٦ لسنة ٨٢

٥٩٩

٦ من أبريل ١٩٦٣

١ - ترقية : لإختيار ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٣٨ ،
ق ٧٣ لسنة ١٩٥٧ درجة ثانية إلى أول وما يليها ،
إختصار من يخطئ .

ب - تعيين : ببلدية القاهرة . موظفوها ، نقل
بعضهم لشغل وظائف إيمانية الوزارة ، طعن فيه لعدم
إختصار من يخطئ .

المبادئ القانونية :

١ - ينص القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن

٢ - قبل بعض موظفي بلدية القاهرة لشغل درجات الوظائف العليا الواردة بميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية ، هو في حقيقته تعيين في وظائف مدرجة بميزانية الوزارة ، وإن كان يتم عن طريق إختبار من يشغلونها من بين موظفي المجالس البلدية .

ولا تسرى على هذا التعيين المادة ٣٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ، ولا يجوز العطن في التعيين إسقاطاً إلى أن ترقته إلى وظائف عليا ، دون إخطار من من تخلفوا في التعيين فيها .

ذلك بأن بلدية القاهرة مستقلة بشخصتها الاعتبارية وهيرانيتهما ، من ميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية ، وانفراد كل منها بدرجاتها ووظائفها ، دون أن يتراهم موظفو أحدهما الأخرى في أقديمتهم ، أو شغل الدرجات الشاغرة بها .

ولا يكون صحيحا الإسناد الى أن بلدية القاهرة هي التي تؤدي سهرتات هذه الوظائف العليا المدرجة بميزانية للوزارة ، لقول قد بتبمينها للبلدية . لأن القانون إذ حوّل البلدية تكاليف هذه الوظائف ، فإنما كان ذلك لاتصال أعمالها بالمجلس البلدى ، لتبميمها اليه ، وإلا لأدرجها في ميزانية دون ميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية .

نظام موظفي الدولة ، في المادة ٣٨ منه ، المدلة بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، على أن الترقيات من الدرجة الثانية إلى الأولى وما يسلوها يتم بالاختيار ، دون التقييد بالأقدمية ، مع وجوب إخطار في تنضظام الوزارة أو المصلحة ، ولم يتظلم إلى الوزير في خلال شهر من إخطارهم ، وتكون قراراته في هذا الشأن نهائية غير قابلة للعطن أمام أى جهة .

وقد أنصحت المذكرة الإيضاحية من حكمة هذا النص ، وهى عدم خضوع هذه الطائفة من الموظفين لنظام التقارير السرية ، وإتصال أفرادها برؤساء الجهات الإدارية ، مما يمكنهم من الحكم على كفايتهم .

والقول بأن القانون قد أطلق يد الإدارة في الترقية إلى هذه الدرجات دون تعقيب عليها وإنه قد إستبدل التظلم الإدارى بالعطن القضاء ، حتى لا يحرم أفراد هذه الطائفة من الضمانات الكافية ، وإنه لذلك لاتسمع دعوى العطن على قرارات الصادرة بشأنهم ؛ هذا القول لا يفتق والنهم الصحيح للنص وحكمته .

ذلك بأن إتران عدم التعقيب القضاء ، بوجود إخطار من تنضظام الإدارة في الترقية إلى هذه الدرجات ، يترتب عليه سماع الدعوى بالعطن على قرارات ترفيتهم إذا تخلف بشرط إخطار الذى تنضطهم الإدارة .

فإن هذا التضييق لا يمدد لإزدواج العقوبة ، ولا يعتبر جزاء مجزئاً .

ولا تترتب على اللجنة إن هي اعتدلت في التقدير على سبق توقيع جزاءات على الموظف مادام في تماقب هذه الجزاءات ما يرين على صفحته ، ويغندش كفايته في القيام بعمله .

قضية ٣٦٢ لسنة ٧ ق

٦٠١

١٣ من أبريل ١٩٦٣

تعليم : تعهد بالتدريس ، إقطاع عن الدراسة ، عقبت الوزارة ، التزام الطالب وولي الأمر متضامين ، حادث طارىء .

المبدأ القانوني :

يلتزم الطالب مع ولي أمره برجميع ما أنفقت الوزارة في تعليمه ، إذا ما إخطع عن الدراسة بغير عذر مقبول ، أو فصل لسبب تأديبي ، أو إذا لم يقم بالتدريس المدة المحددة .

وفصل الطالب لعدم أداء الرسوم المقررة وما إليها من المصروفات الإضافية ، يعتبر بمثابة إقطاع عن الدراسة لنير عذر مقبول ذلك بأن هذه الرسوم والمصروفات إجبارية ، وعدم أدائها يترتب بصفة حتمية فصل الطالب من المدرسة ، إذا لم يؤدها ، وفقاً للقواعد التنظيمية السارية .

ولا يرجع من مسئولية ولي الأمر ، إحتجابه بقره الشديداً ، الأقى منه من سداد

ويترتب على هذا ، أنه لا يجوز الاستناد إلى المادة ٣٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفي الدولة ، للطعن في قرارات التعيين في هذه الوظائف ، ممن لم يقع عليه الاختيار لشغل درجاتها ، ولم يخطر بذلك .

قضية ٥٢٠٩ لسنة ٦ ق

٦٠٠

١٣ من أبريل ١٩٦٣

تقدير سري : لجنة شؤون موظفين كفاية موظف سلطتم إلى تقديرها ؟ عقوبة ، لإزدواجها ، جزاء مجزئ .

للبدأ القانوني :

سلطة لجنة شؤون الموظفين في تقدير الكفاية ، وليست مجرد تسجيل مادی للتقديرات الصادرة من الرؤساء ؛ بل في التصقيب عليها بصفة نهائية .

وهي تفرخص في ذلك بسلطة تقديرية ، إذا ما قامت لديها أسباب جدية تقطع في عدم صحتها ، أو تبينت أسباب جديدة ما كانت تحت نظر الرؤساء ، ولها أن تستمد تقديرها من أى عناصر ترى الاستمانة بها ، وتوصل للتقدير على وجه سليم يتفق مع الحق والواقع .

فإذا هي خففت التقدير إسناداً إلى ما تكشفته عنه المحاكمة التأديبية من أمور يقوم عليها التقدير وتؤثر فيه في جمليه بصفة عامة ؛

٦٠٣

٢٠ من أبريل ١٩٦٣

مشولية : إدارة ، خطأ مرفق أو مصلح ، قرار
إداري قائم على خطأ إداري ؛ ضرر ، تمويض .

المبدأ القانوني :

القرارات الإدارية التي تصدرها الإدارة
في سباق تسييرها المرافق العامة ، إذا قامت على
خطأ من جانب الإدارة سبب ضرراً لصاحب
الشان ، فإنه يرتب مسئوليتها عن تمويضه .
فإذا أخطأ مسجل كلية الطب بجامعة
الأسكندرية ، فدون بالمخالفة للحقيقة ،
تقديرات المرشحين للتعيين في وثائق معيد
بقسم الهستولوجيا ، وصد ، لهذا السبب قرار
بتعيين أحد المرشحين بالمخالفة للقانون ؛ فإن
سحب هذا القرار يكون صحيحاً .

غير أن هذا التصحيح لا يفي بقيام خطأ
مرفق من جانب الكلية ، لما نبى عليه من إنتهاء
خدمة للموظف بالصحة المدرسية ، ليعين
بالكلية تميناً خاطئاً .

وليس قرار الصحة المدرسية بالامتناع عن إعادة
الموظف إلى خدمتها ، هو القرار محل التمويض
إذ لا إلزام عليها بإعادة تعيينه بها . ولكنه خطأ
الجامعة هو الذي تسبب عنه فقد الموظف وظيفته
دون ذنب من جانبه ، فوجب على الجامعة
تمويضه ، مع مراعاة إتضاعه بمثل آخرق دولة
أخرى .

قضية ١٥٩ لسنة ٨ ق

هذه الرسوم ، مادام أنه لم يثبت أن قرره يحمل
أداء هذه الرسوم الإجبارية مستجيلاً عليه ، وإنه
حادث طارئ . بعد التمهيد ، مستحيل الدفع
غير ممكن التوقع ، طبقاً للقاعدة العامة في
المشولية العقدية .

قضية ٩٦٨ لسنة ٧ ق

٦٠٢

٢٠ من أبريل ١٩٦٣

تعليم : تدريس ، تصد به ، اشتراط عدم زواج
الطالبة ، صحة ، قوة تامة .

المبدأ القانوني :

اشتراط عدم زواج الطالبة في أثناء اشتغالها
بالتدريس ، قبل مضي ثلاث سنوات من
تاريخ تخرجها ، ولا التزمت دفع المصروفات
المدرسية المقررة عليها ، هو اشتراط صحيح
لا مخالفة فيه لنظام العام أو القانون .

ولا يكون الزواج هنراً مقبولا لا يسوغ
الإعفاء من هذا الالتزام . ولا يسقط الالتزام ،
إلا في حالة القوة القاهرة ، وهي حالة لا تقوم
إلا بعد العقد ، يستحيل معها تنفيذ الالتزام
ولا بد فيها للالتزم . أما عدم استطاعة الجمع بين
العمل وواجبات الحياة الزوجية ، فإنه
لا يسوغ إسقاط المشولية ، إذ من المخالفة
الصريحة للقانون ، أن يتخذ الإنسان من عمله
مستقواً أو عذراً للاخلال بالتزاماته .

قضية ٢٩٦ لسنة ٦ ق .

٦٠٤

٢١ من أبريل ١٩٦٣

١ - تمّش : منازعة فيه ، مضى سنة من تاريخ تسليم السركى ، ف ٣٧ سنة ١٩٢٩ م ٦ .
ب - دعوى : إلناء ؛ قرار ترقية المحال إلى الماش ، رفع دعوى بإلئائه خلال السنة ، قطع سريان مبيادها .

المبادئ القانونية :

١ - لا تجوز المنازعة في الماش الذى تم قيده ، متى مضت سنة من تاريخ تسام السركى المبيّن فيه مقدار الماش إلى صاحب الشأن ، وفقا لنص المادة السادسة من القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

ذلك بأن الشارع اعتبر مرور هذه المدة قربة قانونية قاطعة بصفة ربط الماش . ومن هنا جاءت عمومية النص ، وشموله لخطأ المادى والمنازعة في أصل الحق في الماش أو مقداره .

٢ - رفع دعوى بإلئائه قرار ترقية المحال إلى الماش خلال مبياد السنة ، يقطع سريانه ، لأن الخصومة في دعوى الإلئاء عينية تاحق القرار المطعون فيه ، والحكم الصادر فيها حجة على الناس كافة .

وتعديل الماش بمدصور الحكم بالإلئاء ، أثر لازم لتنفيذه ، لقيام ربط الماش وتحديد مقداره أساساً على عنصرى المدة والرتب .

ولما صكّان قضاء الإلئاء وقد استحدث في

سنة ١٩٤٦ ، فإنه لا يكون ثمة مناص من إعمال نص المادة السادسة من القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاصة بعدم جواز المنازعة في الماش الذى تم قيده بمضى سنة ، على الوجه الموضح آنفاً .

قضية ١٦٦٩ لسنة ١ ق .

٦٠٥

٢٨ من أبريل ١٩٦٣

١ - جامع الأزهر : ميزانيته ؛ إدارته واستقلالها ، تراحم موظفيها .
ب - ميزانية : وظائف متبيرة .
المبادئ القانونية :

١ - تضمنت ميزانية الجامع الأزهر من السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ ، وظائف الإدارات الواردة تحت الإدارة العامة ، متدرجة تدرجاً هرمياً من شأنه الإفصاح عن استقلال هذه الإدارات .

لذلك لا تجوز مزاحة أحد موظفى إحداها موظفاً آخر في إدارة أخرى ، عند خلو إحدى درجاتها ، أو رفعها . وتكون إدارة الرقيقين مستقلة عن غيرها من هذه الإدارات .

٢ - وظائف مراقبى اللوم ولآداب المدرجة بميزانية اجماع الأزهر المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ هي وظائف متبيرة عن وظائف مراقبى المعاهد والكتليات ؛ فلا يجوز إدماج وظائف الأولى في الثانية .

قضية ٢٢٢٦ لسنة ٦ ق

٦٠٦

٢٥ من مايو ١٩٦٣

شهد بالتدريس : انقطاع عن الدراسة ، مسوغه ،
التزام ود الصروفات الدراسية ؛ مهنت الطالب ، إثباته ،
مهادة طبيب خارجي .

اللبدا القانوني :

التزام الطالب بدفع الصروفات المدرسية
إذا أخل بمهنته بالاستمرار في الدراسة وباستثاله
بمهنة للتدريس بمدارس الحكومة بمد تخرجه
مالم يكمل إة طاعه بذكر مقبول .

فإذا قدم شهادة مرضية محررة من طبيب
خارجي لتسويغ الانقطاع عن الدراسة ؛ فإنه

لا يجوز إعتبارها عذرا مسقطا للالتزام ، طالما
أن قرار مجلس الوزراء في ١٨ من يولية ١٩٥٥
أخضع هؤلاء الطلبة في إجازاتهم المرضية ،
وتقرير لياقتهم ، للقوانين واتمايات المنظمة
لشؤون الموظفين .

لذلك يجب اتباع الإجراءات للنصوص
عليها ، فيها ، دون حاجة لنقص عليها في
التمهد ، لكونها قاعدة تنظيمية عامة .

وأما القول بأن المرض واقعة مادية ، يمكن
إثباتها بالطرق كإثباته ؛ فهو غير سليم ؛ إذ
أنه فقي وضع الشاوع قواعد معينة للإثبات ،
وجب اتباعها

فنية ١١٣١ لسنة ٧ ق

الدستور^(١)

يبدأ العمل اجتهاد من يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ بهذا الدستور في الجمهورية العربية المتحدة ، حتى يتم مجلس الأمة الذي يبدأ عمله في صبيحة يوم الخميس السادس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ ، مهمته وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، وطرح مشروع هذا الدستور على الشعب ، للاستفتاء ، لكي يمنحه من إرادته الحرة، القوة التي تجعله مصلوا لكل السلطات .

جمال عبد الناصر

(١) نص بالمرئفة الرسمية العدد ٦٩ تاريخ (١) إلى ٢٤ من مارس ١٩٦٤

مقدمة

استناداً إلى الإرادة الشعبية التي صنت يوم ٢٣ يولية المجيد ، وحقت به بدء الثورة الشاملة ، السياسية والاجتماعية والقومية ، ورفعت فوق العمل الوطنى والبطولى لشعب مصر ، منذ ذلك التاريخ ، أعلام الحرية والاشتراكية والوحدة .

وتأكيداً للميثاق الذى أقره مؤتمر القوى الشعبية ، والذى تم استخلاصه من قلب معارك النضال ، ومن صميم ممارسة التغيير الواسع والعميق لأوضاع المجتمع المصرى ، ليكون دليلاً فكرياً يقود خطى المستقبل ، فاستطاع بذلك أن يبنى الفكر الثورى بتجربة العمل ، ليحدد وضع هذا الفكر فى خدمة الاندفاع المستمر والمتواصل ، نحو تحقيق الاهداف العظمى للنضال الشعبى .

وتتويهاً لمرحلة التحول العظيم ، التى تم فيها ، بالتطور السلمى والثورى فى نفس الوقت ، تحقيق سيطرة الشعب على ملكية وسائل الإنتاج وإدارتها ، تمكينا للديمقراطية الاجتماعية ... باب الديمقراطية السياسية ومدخلها ، الحقيقى والسليم .

وتمكينا من التقدم إلى مرحلة الانطلاق العظيم ، التى بدأ الشعب العربى فى مصر زحفه عليها ، بعد أن تمكن من تحقيق سيطرته على ثروته الوطنية ، واجتاز مرحلة التحول ، متقدماً إلى تدعيم انتصاراته السياسية والاجتماعية ، متجهاً إلى مزيد من الكفاية والعدل ، تحقيقاً للمجتمع الرفاهية الذى تتكافأ فيه الفرص بين الأفراد ، وتذوب فيه الفوارق بين الطبقات .

وتعزيزاً للفاطية وقدره تحالف قوى الشعب العاملة ، الذى وضعت مرحلة التحول العظيم على رأس العمل الوطنى وفى قيادته بواسطة الاتحاد الاشتراكى ، وعن طريق تنظيماته الديمقراطية .

لذلك كله ، وبمؤاناه ، تصبح المواد التى يتضمنها هذا الدستور أساساً لتنظيم الاجتماعى والسياسى فى الجمهورية العربية المتحدة ، حتى يتم مجلس الأمة المنتخب انتخاباً شعبياً مباشراً ، والذى يبدأ عمله فى صبيحة يوم الخميس السادس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ ، مهمته بوضع مشروع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، وطرح مشروع هذا الدستور على الشعب ، للاستفتاء ، لى يمنحه من إرادته الحرة ، القوة التى تجعله مصدراً لكل السلطات .

الدستور

الباب الأول

الدولة

مادة ١ - الجمهورية العربية المتحدة ، دولة ديمقراطية اشتراكية ، تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

والشعب المصرى جزء من الأمة العربية .

مادة ٢ - السيادة للشعب ، وتكون ممارستها على الوجه المبين فى الدستور .

مادة ٣ - إن الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل ، وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ، هى التى تقيم الانتماء الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والنافعة لإمكانات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السلمية

مادة ٤ - جنسية الجمهورية العربية المتحدة يحددها القانون .

مادة ٥ - الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية .

الباب الثانى

للقومات الأساسية للجميع

مادة ٦ - التضامن الاجتماعى أساس المجتمع المصرى .

مادة ٧ - الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية .

مادة ٨ - تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المصريين .

مادة ٩ - الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى ، الذى يخطر أى شكل من أشكال الاستغلال ، بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكى بدعامتيه من الكفاية والتدليل .

مادة ١٠ - يكون توجيه الاقتصاد القومى بأكله وفقاً لحطة التنمية التى تضعها الدولة .

مادة ١١ - الثروات الطبيعية ، سواء في باطن الأرض أو في المياه الإقليمية ، وجميع مواردها وقرواها ، ملك للدولة ، وهي التي تكفل حسن استغلالها .

مادة ١٢ - يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها ، وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة ، لزيادة الثروة والنهوض المستمر بمستوى المعيشة .

مادة ١٣ - الملكية تكون على الأشكال التالية :

(أ) ملكية الدولة :

أى ملكية الشعب ، وذلك بخلق قطاع عام قوى وقادر ، يقود التقدم في جميع المجالات ، ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

(ب) ملكية تعاونية :

أى ملكية كل المشتركين في الجمعية التعاونية .

(ج) ملكية خاصة :

قطاع خاص يشارك في التنمية ، في إطار الخطة الشاملة لها ، من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة لقطاعات الثلاثة ، مسيطرة عليها كلها .

مادة ١٤ - يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القوي ، ولا يجوز أن يتعارض في طرق استخدامه مع الخير العام للشعب .

مادة ١٥ - للأموال العامة حرمة ، وحمايتها واجب على كل مواطن .

وعلى المواطنين حماية ودعم ملكية الشعب ، باعتبارها أساسا للنظام الاشتراكي ، ومصدرا لرفاهية الشعب العامل ، وقوة الوطن .

مادة ١٦ - الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية .

ولا تنزع الملكية إلا للخدمة العامة ، ومقابل تمويض عادل ، وفقا للقانون .

مادة ١٧ - يبين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية ، ويحدد وسائل حماية الملكية الزراعية الصغيرة .

مادة ١٨ - تشجع الدولة التعاون ، وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها .

مادة ١٩ - تكفل الدولة ، وفقا للقانون ، دهم الأسرة ، وحماية الأمومة والطفولة .

مادة ٢٠ - تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى ، والعمرىين الحق في المعونة في حالة الشيخوخة ، وفي حالة المرض أو العجز عن العمل أو البطالة .

مادة ٢١ - الفصل في الجمهورية العربية المتحدة ، حق وواجب وشرف ، لكل مواطن قادر .
والوظائف العامة تكليف للقائمين بها .

ويستهدف موظفو الدولة في أدايتهم أعمال ووظائفهم خدمة الشعب .
مادة ٢٢ - إنشاء الرتب المدنية عطور .

مادة ٢٣ - القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة ملك للشعب ، ومهمتها حماية مكاسب
النضال الشعبي الاشتراكية ، وحماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها .

الباب الثالث

الحقوق والواجبات العامة

مادة ٢٤ - المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ،
لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

مادة ٢٥ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة
لصدور القانون الذي ينص عليها .

مادة ٢٦ - العقوبة شخصية .

مادة ٢٧ - لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا وفق أحكام القانون .

مادة ٢٨ - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفله القانون .

مادة ٢٩ - كل متهم في جريمة يجب أن يكون له من يدافع عنه .

مادة ٣٠ - لا يجوز إبعاد مصري عن البلاد أو منعه من العودة إليها .

مادة ٣١ - لا يجوز أن تحظر على مصري الإقامة في جهة ، ولا أن يلزم الإقامة في مكان
معين ، إلا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ٣٢ - تسليم اللاجئين السياسيين عطور .

مادة ٣٣ - المساكن حرمة ، فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية
النصوص عليها فيه .

مادة ٣٤ - حرية الاعتقاد مطلقة ، وتضمن الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والمعتقد طبقا
للعادات المرحية ، على ألا يعجل ذلك بانتظام العام أو يتنافى الآداب .

مادة ٣٥ - حرّة الرأى والبعث العلمى مكفولة ، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ، ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير ، أو غير ذلك ، فى حدود القانون .

مادة ٣٦ - حرّة الصحافة والطباعة والنشر مكفولة فى حدود القانون .

مادة ٣٧ - للمصريين حق الاجتماع فى هدوء ، غير حاملين سلاحاً ، وذون حاجة إلى إخطار سابق . والاجتماعات العامة وللواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون .

مادة ٣٨ - التعليم حق للمصريين جميعاً ، تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات وللمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها .

وتهتم الدولة خاصة بشمو الشباب البدنى والعقلى والخلقى .

مادة ٣٩ - تشرف الدولة على التعليم العام ، وينظم القانون شؤونه .

وهو فى مراحل المختلفة فى مدارس الدولة وجامعاتها بالبحان .

مادة ٤٠ - تكفل الدولة المصريين معاملة عادلة ، بحسب ما يؤدونه من أعمال ، وبتحديد ساعات العمل ، وتقدير الأجور ، والتأمين الاجتماعى ، والتأمين الصحى ، والتأمين ضد البطالة ، وتنظيم حق الراحة والإجازات .

مادة ٤١ - إنشاء النقابات حق مكفول والنقابات شخصية اعتبارية ، وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٤٢ - الرعاية الصحية حق للمصريين جميعاً ، تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها .

مادة ٤٣ - النطاق عن الوطن واجب مقدس ، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمصريين ، والتجنيد إجبارى وفقاً للقانون .

مادة ٤٤ - أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون .

مادة ٤٥ - الانتخاب حق للمصريين على الوجه المبين فى القانون ، ومسامحتهم فى الحياة العامة واجب وطنى عليهم .

الباب الرابع

نظام الحكم

الفصل الأول

رئيس الدولة

مادة ٤٦ - رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويأشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني

السلطة التشريعية

- مادة ٤٧ - مجلس الأمة هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية .
- مادة ٤٨ - يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .
- مادة ٤٩ - يتألف مجلس الأمة من أعضاء يختارون بطريق الانتخاب السري العام . ويحدد القانون عدد الأعضاء المنتخبين وشروط العضوية ، ويقرر طريقة الانتخاب وأحكامه .
- ولرئيس الجمهورية أن يعين عددا من الأعضاء لا يزيد عددهم على عشرة أعضاء .
- ويشترط أن يكون نصف أعضاء المجلس على الأقل من العمال والفلاحين .
- مادة ٥٠ - يجب ألا تقل سن عضو مجلس الأمة يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية .
- مادة ٥١ - مدة مجلس الأمة خمس سنوات من تاريخ أول اجتماع له .
- ويجري الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة لانتهاؤه .
- مادة ٥٢ - إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته ، اختير خلفه بالطريقة المنصوص عليها في الدستور ، في مدى ستين يوما من تاريخ إبلاغ مجلس الأمة بخلو المكان ، ولا تتجاوز مدة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .

مادة ٥٣ - يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد ، ويفض دوره .

مادة ٥٤ - مقر مجلس الأمة مدينة القاهرة .

ويجوز في الظروف الاستثنائية دعوته للانعقاد في جهة أخرى ، بناء على طلب رئيس الجمهورية .

واجتماعه في غير المكان المبين له غير مشروع، والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون.
مادة ٥٥ - يدعى مجلس الأمة للانتقاد للصور السنوى العادى قبل الختيس الثانى من شهر نوفمبر.
فلذا لم يدع، يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور .

ويدوم دور الانتقاد العادى سبعة أشهر على الأقل ، ولا يجوز فضه قبل اعتقاد الميزانية .
مادة ٥٦ - لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة ، دون دعوة ، في غير دور الانتقاد ، وإلا كان اجتماعه باطلا ، وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه .

مادة ٥٧ - يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة لاجتماع غير عادى ، وذلك في حالة الضرورة ، أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الأمة .
ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادى .

مادة ٥٨ - يضم عضو مجلس الأمة ، أمام المجلس ، في جلسة علنية ، قبل أن يتولى عمله ، اليمين الآتية:
« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى ، وأن أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وأن أحترم الدستور والقانون » .

مادة ٥٩ - ينتخب مجلس الأمة في أول اجتماع ، رئيساً ووكيلين ، ويتولون عملهم إلى نهاية مدة مجلس الأمة ، وإذا خلا مكان أحدهم ، انتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته .
مادة ٦٠ - يضع مجلس الأمة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية أدائه لأعماله .

مادة ٦١ - لمجلس الأمة وحده المحافظة على النظام في داخله ، ويقوم رئيس المجلس بذلك .
مادة ٦٢ - يختص مجلس الأمة بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، وتختص محكمة عليها ، يعينها القانون ، بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى مجلس الأمة ، وذلك بناء على إحالة من رئيسه ، وتعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل في الطعن ، ولا تعتبر الضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى عدد أعضاء المجلس .

ويجب الفصل في الطعن خلال ستين يوماً من عرض نتيجة التحقيق على المجلس .

مادة ٦٣ - يلقى رئيس الجمهورية ، عند افتتاح دور الانتقاد العادى لمجلس الأمة ، بياناً متضمناً السياسة العامة للدولة ، كما يجوز أن يلقى بيانات أخرى عن المسائل العامة التي يرى ضرورة إبلاغ مجلس الأمة بها .

مادة ٦٤ - جلسات مجلس الأمة علنية .

ويجوز انعقاده في جلسة سرية ، بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الحكومة ، أو بناء على طلب رئيسه أو عشرين من أعضائه ، ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أو سرية .

- مادة ٦٥ - لا يجوز لمجلس الأمة أن يتخذ قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه .
- وفي غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة ، تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وعند تساوى الآراء يعتبر الموضوع الذي جرت المداولة في شأنه مرفوضاً .
- مادة ٦٦ - يحال كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه .
- مادة ٦٧ - يحال كل مشروع قانون يقترحه عضو أو أكثر إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره ، اتبع فيه حكم المادة السابقة .
- مادة ٦٨ - لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة .
- ولا يجوز تقرير مشروع قانون ، إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة .
- مادة ٩٩ - كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه مجلس الأمة ، لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته .
- مادة ٧٠ - إنشاء الضرائب العامة أو الغلظها ، لا يكون إلا بقانون . ولا يبنى أحد من أدايتها إلا في الأحوال المبينة في القانون .
- ولا يجوز تحميل أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم ، إلا في حدود القانون .
- مادة ٧١ - ينظم القانون القواعد الأساسية العامة لحماية الأموال العامة وإجراءات صرفها .
- مادة ٧٢ - لا يجوز للحكومة عقد قرض ، أو الارتباط بمشروع يرتب عليه إنفاق . بالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة ، إلا بموافقة مجلس الأمة .
- مادة ٧٣ - يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة ، وينظم حالات الاستثناء منها ، والسلطات التي تتولى تطبيقها .
- مادة ٧٤ - ينظم القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، كما يبين أحوال التصرف بالنجح في العقارات المملوكة للدولة ، والتزول من أموالها المتقولة ، والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك .
- مادة ٧٥ - يعين القانون طريقة إعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة ، كما يحدد السنة المالية .
- مادة ٧٦ - يجب عرض مشروع للميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة ، قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل ، لبحثه واعتماد . وتقر الميزانية باباً باباً .
- ولا يجوز لمجلس الأمة إجراء تعديل في المشروع ، إلا بموافقة الحكومة .

مادة ٧٧ — إذا لم يتم اعتماد الميزانية الجديدة ، قبل بدء السنة المالية ، عمل بالميزانية القديمة إلى حين اعتمادها .

مادة ٧٨ — تجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد بها ، أو زائد في تقديراتها .

مادة ٧٩ — يعتمد مجلس الأمة الحساب الختامي لميزانية الدولة .

مادة ٨٠ — الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية ، تجري عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختامي .

مادة ٨١ — ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى وحساباتها الختامية .

مادة ٨٢ — تعرض الحكومة بعد تمييزها برنامجها على مجلس الأمة وتطلب موافقة مجلس الأمة عليه .

مادة ٨٣ — يراقب مجلس الأمة أعمال الحكومة .

وتكون الحكومة وأعضاؤها مسئولين عن أعمالهم أمام مجلس الأمة الذي يناقش بياناتهم السياسية وتقاريرهم .

مادة ٨٤ — لمجلس الأمة حق سحب الثقة من الحكومة أو أعضاء منها .

مادة ٨٥ — يسمع رئيس الوزراء في مجلس الأمة ولجانه كلما طلبوا الكلام ، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين أو أن ينيروهم .

ولا يكون للوزير صوت مسموع عند أخذ رأى ، إلا إذا كان من الأعضاء .

مادة ٨٦ — لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس الوزراء أو إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات بشأن من الشؤون الداخلة في اختصاصاتهم .

وعلى رئيس الوزراء والوزراء الإجابة على أسئلة الأعضاء .

وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الحكومة .

مادة ٨٧ — يجوز لشخص من أعضاء مجلس الأمة ، أن يطلبوا طرح موضوع عام للنقاش ، لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه ، وتبادل الرأي فيه .

مادة ٨٨ — لرئيس الوزراء أن يطرح أمام مجلس الأمة الثقة بالحكومة ، وذلك بمناسبة عرض برنامجه ، أو بمناسبة عرض أى بيان للحكومة عن السياسة العامة للدولة .

مادة ٨٩ — لمجلس الأمة سحب الثقة بالحكومة أو الوزير .

ولا يجوز عرض سحب الثقة إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة أو إلى الوزير ، ويكون الطلب بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس .

ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه ، ويكون سحب الثقة من الحكومة أو من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة ٩٠ — يجب أن يقدم رئيس الوزراء إلى رئيس الجمهورية استقالة الحكومة ، إذا سحب مجلس الأمة الثقة بها .

وإذا قرر مجلس الأمة سحب الثقة بأحد الوزراء ، وجب عليه اعتزال الوزارة .

مادة ٩١ — لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة ، ويجب أن يشمل القرار الصادر بحل مجلس الأمة على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في موعد لا يتجاوز ستين يوما ، وعلى تعيين موعد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لإنتمام الانتخاب .

مادة ٩٢ — لا يجوز في أثناء دور انعقاد مجلس الأمة ، وفي غير حالة التلبس بالجريمة ، أن تتخذ ضد أى عضو من أعضائه أية إجراءات جنائية إلا بإذن المجلس .

وفي حالة إتخاذ أى من هذه الإجراءات في غيبة المجلس ، يجب إخطاره بها .

مادة ٩٣ — لا يؤخذ أعضاء مجلس الأمة عما يبدونه من الأفكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس أو في لجانه .

مادة ٩٤ — لا يجوز إسقاط عضوية أحد من أعضاء مجلس الأمة لإقرار من المجلس بأغلبية ثلث أعضائه ، بناء على اقتراح عشرين من الأعضاء ، وذلك إذا فقد الثقة والاعتبار ، أو أخل بواجبات عضويته ، أو فقد صفة العامل أو الفلاح التي انتخب على أساسها ، أو قصر في حضور جلسات مجلس الأمة أو لجانه .

مادة ٩٥ — مجلس الأمة هو الذى يقبل استقالة أعضائه .

مادة ٩٦ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة فى الحكومة ووحدات الإدارة المحلية .

ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى .

مادة ٩٧ — لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة ، أن يمين فى مؤسسة أو شركة أثناء مدة عضويته ، إلا فى الأحوال التى يحددها القانون .

مادة ٩٨ — لا يجوز لأى عضو أعضاء مجلس الأمة فى أثناء مدة عضويته ، أن يشتري أو يستأجر من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله ، أو أن يقاضى عليه .

مادة ٩٩ — يتقاضى أعضاء مجلس الأمة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

مادة ١٠٠ — يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور .

الفرع الأول

رئيس الجمهورية

مادة ١٠١ — يشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية ، أن يكون مصرياً من أبوين مصريين ، وأن يكون متناً بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا تقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية .

مادة ١٠٢ — يرشح مجلس الأمة رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويتم الترشيح فى مجلس الأمة لمنصب رئيس الجمهورية ، بناء على اقتراح تلك أعضائه على الأقل .

وعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلث أعضاء المجلس ، على المواطنين لاستفتائهم فيه .

فإذا لم يحصل أحد من المرشحين على الأغلبية للقرار إليها ، أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ التصويت الأول ، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه .

ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية ، بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء .

فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية ، رشح المجلس غيره ، ويتبع في شأنه الطريقة ذاتها .

مادة ١٠٣ — مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية ، تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

مادة ١٠٤ — يؤدي الرئيس أمام مجلس الأمة ، قبل أن يباشر مهام منصبه ، اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ خالصاً على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه . »

مادة ١٠٥ — يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية ، ولا يسمى تعديل المرتب في أثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها التعديل .

ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتقاضى أي مرتب أو مكافأة أخرى .

مادة ١٠٦ — لا يجوز لرئيس الجمهورية ، في أثناء مدة رئاسته ، أن يزاوِل مهنة حرة ، أو عملاً تجارياً ، أو مالياً ، أو صناعياً ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله ، أو أن يقاضيها عليه .

مادة ١٠٧ — لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً لرئيس الجمهورية أو أكثر ، ويعضهم من مناصبهم .

ويؤدي نائب رئيس الجمهورية ، أمام رئيس الجمهورية ، قبل أن يباشر مهام منصبه ، اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ خالصاً على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه . »

مادة ١٠٨ — قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية يستين يوماً ، تبدأ الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد .

ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل ، فإذا انتهت هذه المدة ، دون أن

يتم اختيار الرئيس الجديد ، لأى سبب كان ، استمر الرئيس السابق فى مباشرة مهام وظيفته ، حتى يتم اختيار خلفه .

مادة ١٠٩ — إذا قام مانع مؤقت ، يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته ، أناب عنه نائب رئيس الجمهورية .

مادة ١١٠ — فى حالة استقالة الرئيس ، أو عجزه الدائم عن العمل ، أو وفاته ، يتولى الرئاسة مؤقتاً النائب الأول لرئيس الجمهورية ، ثم يقرر مجلس الأمة . بأغلبية ثلثي أعضائه ، خلو منصب الرئيس ، ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئاسة .

مادة ١١١ — إذا قدم الرئيس استقالته من منصبه ، وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الأمة .

مادة ١١٢ سيكون اتهام رئيس الجمهورية بالحياة المظلمة ، أو عدم الولاء لنظام الجمهورى ، بناءً على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الأمة على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام ، إلا بأغلبية أعضاء المجلس .

ويقف عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام . ويتولى النائب الأول لرئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتاً .

وتسكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ، ينظمها القانون .

وإذا حكم بإدائته أغنى من منصبه ، مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى .

مادة ١١٣ — يضع رئيس الجمهورية ، بالاشتراك مع الحكومة ، السياسة العامة للدولة فى جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، ويشرف على تنفيذها .

مادة ١١٤ — يعين رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء ، ويعفيه من منصبه .

ويعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة من الوزراء ، ويعفيهم من مناصبهم ، ويعزز تعيين نواب لرئيس الوزراء ، ووزراء دولة ، ونواب الوزراء وتسرى عليهم الأحكام الخاصة بالوزراء .

مادة ١١٥ — لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد ، وحضور جلساته ، وتسكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها ، كما له حق طلب تقارير من الحكومة ومن أعضائها .

مادة ١١٦ — لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين ، والاعراض عليها ، وإصدارها .

مادة ١١٧ — إذا عرض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده إلى مجلس الأمة فى مدى

ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغ المجلس إياه . فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد ، اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ١١٨ — إذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم إلى المجلس ، وأقره ثانية بموافقة ثلثي أعضائه اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ١١٩ — إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة ، أو فترة حله ، ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ، إذا كان المجلس قائما ، وفي أول اجتماع له في حالة الحل ، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، بغير حاجة إلى إصدار قرار بذلك ، أما إذا عرضت ولم يقرها المجلس ، زال ما كان لها من قوة القانون من تاريخ الاعتراض .

مادة ١٢٠ — لرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية ، بناء على تفويض من مجلس الأمة ، أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لمدة محددة ، وأن يبين موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها .

مادة ١٢١ — يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة .

مادة ١٢٢ — يصدر رئيس الجمهورية لوائح التنظيم ، واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وله أن يفوض غيره في إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ١٢٣ — رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ١٢٤ — رئيس الجمهورية هو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الأمة .

مادة ١٢٥ — رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ، ويعلنها مجلس الأمة ؛ مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة .

على أن معاهدات المصالح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية ، لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة .

مادة ١٢٦ — يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين بالقانون ، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الأمة ، خلال الثلاثين يوما التالية له ، ليقرر ما يراه بشأنه .

فإن كان مجلس الأمة منقلا ، عرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له .

مادة ١٢٧ — لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها .

أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون .

مادة ١٢٨ — يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والمثليين السياسيين ويمزلم على الوجه المبين في القانون ، كما يستمد ممثلى الدول الأجنبية السياسيين .

مادة ١٢٩ — لرئيس الجمهورية أن يستقى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا ، وينظم القانون طريقة الاستفتاء .

الفرع الثانى

الحكومة

مادة ١٣٠ — الحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة .

مادة ١٣١ — تتكون الحكومة من رئيس الوزراء ، ونواب رئيس الوزراء ، والوزراء .
وبيدر رئيس الوزراء أعمال الحكومة ، ويرأس مجلس الوزراء .

مادة ١٣٢ — تنولى الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة ، وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية ، وتمارس كافة الاختصاصات اللازمة لذلك .

مادة ١٣٣ — تنولى الحكومة تنظيم وتنفيذ للهام الاقتصادية والثقافية الخاصة بالبناء الاشتراكى ورفع معيشة الشعب العامل . واتهاب سياسة خارجية سليمة .

مادة ١٣٤ — تمارس الحكومة الاختصاصات الآتية :

(١) توجيه وتسيق ومراجعة أعمال الوزراء والمؤسسات والهيئات العامة .

(٢) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية ، وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

(٣) إعداد مشروعات القوانين والقرارات .

(٤) تعيين وعزل للموظفين طبقا للقانون .

(٥) إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة .

(٦) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة ، لتطوير الاقتصاد القومى ، واتخاذ التدابير اللازمة لمباشرة تنفيذها .

- (٧) الإشراف على تنظيم وإدارة نظم النقد والائتمان ، وأعمال التأمينات بالدولة .
- (٨) عقد القروض ومنحها في حدود السياسة العامة للدولة .
- (٩) الإشراف على جميع المؤسسات العامة .
- (١٠) ملاحظة تنفيذ القوانين ، والمحافظة على أمن الدولة ، وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .
- مادة ١٣٥ - تراقب الحكومة أعمال الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمحلية ، ولها أن تُلغى أو تعدل قراراتها غير الملائمة ، على الوجه المبين في القانون .
- مادة ١٣٦ - تتبع رئيس الوزراء مباشرة ، هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة .
- مادة ١٣٧ - يشترط فيمن يعين وزيراً ، أن يكون مصرياً ، بالغاً من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل ، وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية .
- مادة ١٣٨ - يؤدي أعضاء الحكومة أمام رئيس الجمهورية ، قبل مباشرتهم مهام وظائفهم ، اليمين الآتية :
- « أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة . »
- مادة ١٣٩ - لا يجوز للوزير ، في أثناء توليه منصبه ، أن يزاول مهنة حرة ، أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً ، أو أن يفتقر أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .
- مادة ١٤٠ - لرئيس الجمهورية ، وللمجلس الأمة ، حق إحالة الوزير إلى المحاكمة ، عما يقع منه من جرائم في تأديته أعمال وظيفته .
- ويكون قرار مجلس الأمة ، باتهام الوزير ، بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل . ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .
- مادة ١٤١ - يقف من يثم من الوزراء عن العمل ، إلى أن يفصل في أمره ، ولا يحول انتهاء خدمته ، دون إقامة الدعوى عليه ، أو الاستمرار فيها .
- وبين القانون ، الهيئة المختصة بمحاكمة الوزراء ، وينظم إجراءات إتهامهم ومحاكمتهم .
- مادة ١٤٢ - يجوز لأعضاء الحكومة ، ونواب الوزراء ، أن يكونوا أعضاء في مجلس الأمة .
- مادة ١٤٣ - يجوز تعيين أعضاء مجلس الأمة وكلاء للوزارات لغتور مجلس الأمة . وبين القانون الأحكام الخاصة بهم .

الفرع الثالث الدفاع الوطنى

(١) مجلس الدفاع الوطنى

مادة ١٤٤ — ينشأ مجلس يسمى « مجلس الدفاع الوطنى » ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته .
مادة ١٤٥ — يختص مجلس الدفاع الوطنى بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى .

(ب) القوات المسلحة

مادة ١٤٦ — الدولة وحدها ، هى التى تفتىء القوات المسلحة .
ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة ، إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .
مادة ١٤٧ — تنظم الدولة ، وفقا لقانون ، تدريب الشباب تدريبا عسكريا كما تنظم الحرس الوطنى .
مادة ١٤٨ — تنظم التهيئة العامة وفقا للقانون .
مادة ١٤٩ — يعين القانون شروط الخدمة والرقى للضباط فى القوات المسلحة .

الفرع الرابع الإدارة المحلية

مادة ١٥٠ — تقسم الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات إدارية ، ويجوز أن يكون لكل منها ، أو لبعضها ، الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون .
مادة ١٥١ — تختص الهيئات الممثلة للوحدات الإدارية ، بكل ما يهم الوحدات التى تمثلها ، وتساهم فى تنفيذ الخطة العامة للدولة ، ولها أن تفتىء وتدير المرافق والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وذلك على الوجه المبين فى القانون .

الفصل الرابع

السلطة القضائية

مادة ١٥٢ — القضاء مستقلون ، لاسلطان عليهم فى قضائهم لنفى القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضاء أو فى شئون العدالة .

- مادة ١٥٣ - يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .
- مادة ١٥٤ - جلسات المحاكم علنية ، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية ، مراعاة للنظام العام أو الآداب .
- مادة ١٥٥ - تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة .
- مادة ١٥٦ - القضاء غير قابلين للعزل ، وذلك على الوجه المبين بالقانون .
- مادة ١٥٧ - يبين القانون شروط تعيين القضاة ، وتقلهم ، وتأديبهم .
- مادة ١٥٨ - ينظم القانون وظيفة النيابة العامة ، واختصاصاتها ، وسلطاتها بالقضاء .
- مادة ١٥٩ - يكون تعيين أعضاء النيابة العامة في المحاكم ، وتأديبهم وعزلهم ، وفقا للشروط التي يقرها القانون .
- مادة ١٦٠ - ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ، وبيان اختصاصها ، والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

الباب الخامس

أحكام عامة

- مادة ١٦١ - مدينة القاهرة ، عاصمة الجمهورية العربية المتحدة .
- مادة ١٦٢ - يبين القانون العلم الوطني ، والأحكام الخاصة به .
- كما يبين القانون شعار الدولة . والأحكام الخاصة به .
- مادة ١٦٣ - لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يرتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، ومع ذلك يجوز - في غير المواد الجنائية - النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة .
- مادة ١٦٤ - تنشر القوانين في الجريدة الرسمية ، خلال أسبوعين من يوم إصدارها .
- مادة ١٦٥ - لكل من رئيس الجمهورية ، ومجلس الأمة ، طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها ، والأسباب الداعية إلى هذا التعديل .

فإذا كان الطلب صادراً من مجلس الأمة ، وجب أن يكون موقفاً من تلك أعضاء المجلس على الأقل .

وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ، ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه ، فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض .

وإذا وافق مجلس الأمة على مبدأ التعديل ، يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة ، المواد المراد تعديلها ، فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس ، اعتبر نافذاً من تاريخ الموافقة .

مادة ١٦٦ - كل ماقروته القوانين والقرارات والأوامر واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور ، يبقى نافذاً ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها ، وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور .

الباب السادس

أحكام انتقالية

مادة ١٦٧ - يفض دور الانعقاد العادي الأول لمجلس الأمة ، بعد العمل بهذا الدستور ، في الأسبوع الأخير من شهر يونيه سنة ١٩٦٤ ، على أنه لا يجوز فضه قبل اعتماد الميزانية .

مادة ١٦٨ - تنتهي مدة رئاسة رئيس الجمهورية الحالي يوم ٢٦ مارس ١٩٦٥

مادة ١٦٩ - ينتهي العمل بالدستور المؤقت الصادر في ١٣ شعبان سنة ١٣٧٧ هـ الموافق ٥ مارس سنة ١٩٥٨ ، وبالإعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ، الصادر في ٢٨ ربيع آخر سنة ١٣٨٢ هـ الموافق ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤

بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکم التبديعية في الإقليم
المصري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاکم
التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي

الباب الأول

الرقابة الإدارية وتكوينها واختصاصاتها

مادة ١ - الرقابة الإدارية هيئة مستقلة تتبع رئيس المجلس التنفيذي، وتشكل الهيئة من رئيس
ونائب له وعدد كافي من الأعضاء .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرقابة ولخص الشكاوى والتحقيق تختص الرقابة الإدارية بالآتي .

(أ) بحث وتحرى أسباب القصور في العمل والإنتاج بما في ذلك الكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية التي تمرقل السير المنتظم للأجهزة العامة واقتراح وسائل تلافيها .

(ب) متابعة تنفيذ القوانين والتأكد من أن القرارات واللوائح والأنظمة السارية وافية لتحقيق الغرض منها .

(ج) الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم ، والعمل على منع وقوعها ، وضبط ما يقع منها ، ولها في سبيل ذلك الاستعانة برجال الشرطة وغيرهم من رجال الضبطية القضائية وذوى الخبرة ، ويجوز محضر أو مذكرة حسب الأحوال تتضمن ماتم إجراؤه والنتيجة التي أسفر عنها .

(د) بحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون عن مخالفة القوانين أو الإهمال في أداء واجبات الوظيفة ، ومقترحاتهم فيما يمس لهم أو يمسونه بقصد تحسين الخدمات وانتظام سير العمل وسرعة إنجازها ، وكذلك بحث ودراسة ما تنشره الصحافة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الإهمال ، أو الاستهتار أو سوء الإدارة أو الاستغلال ، وكذلك ما تعرض له وسائل الإعلام المختلفة في هذه النواحي .

مادة ٣ — تختص كذلك الرقابة الإدارية بمدرئيس المجلس التنفيذي والوزراء والمحافظين بأية بيانات أو معلومات أو دراسات يطلبونها منها وبأى عمل إضاني آخر يعهد به إلهارئيس المجلس التنفيذي .

مادة ٤ — مباشر الرقابة الإدارية اختصاصاتها في الجهاز الحكومي وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التي مباشر أعمالا عامة ، وكذلك جميع الجهات التي تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه .

مادة ٥ — ترفع الرقابة الإدارية تقاريرها متضمنة نتيجة تحرياتها وأبحاثها ودراساتها ومقترحاتها إلى رئيس المجلس التنفيذي لاتخاذ مايراه بشأنها .

مادة ٦ — يكون الرقابة الإدارية في سبيل مباشره اختصاصاتها حق طلب أو الاطلاع أوالتحفظ على أية ملفات أو بيانات أو أوراق أو الحصول على صورة منها ، وذلك من الجهة الموجودة

فيها هذه الملفات أو البيانات أو الأوراق بما في ذلك الجهات التي تعتبر البيانات التي تتداولها سرية ، وكذلك استدعاء من ترى سماع أقوالهم .

كما يجوز لها أن تطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته أو إبعاده مؤقتا عنها إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ويصدر قرار الإيقاف أو الإبعاد للوقت من رئيس المجلس التنفيذي .

مادة ٧ - يعاقب تأييدا أى موظف في الجهات التي تباشر الرقابة الإدارية اختصاصاتها فيها بخفي بيانات يطلبها أعضاء الرقابة الإدارية أو يمتنع عن تقديم الإلمام أو يرفض إطلاعهم عليها ، مهما كانت طبيعتها ، وكذلك من يمتنع عن تنفيذ طلب الاستدعاء .

مادة ٨ - يجوز لرقابة الإدارية أن تجري التحريات والمراقبة السرية بوسائلها الفنية المختلفة كلما رأت مقتضى لذلك .

وإذا أسفرت التحريات أو المراقبة عن أمور تستوجب التحقيق أحيات الأوراق إلى النيابة الإدارية أو النيابة العامة حسب الأحوال بإذن من رئيس الرقابة الإدارية أو من نائب ، وعلى النيابة الإدارية أو النيابة العامة إفادة الرقابة الإدارية بما انتهى إليه التحقيق ويتمتع الحصول على موافقة رئيس المجلس التنفيذي بالنسبة إلى الموظفين الذين في درجة مدير عام فما فوقها أو الموظفين الذين تجاوز مرتبتهم الأصلية ١٥٠٠ جنيه سنويا عند إحالتهم للتحقيق .

مادة ٩ - للرقابة الإدارية أن تجري تفتيش أشخاص ومنازل الموظفين المنسوبة إليهم المخالفات بعد الحصول على إذن كتابي من رئيس الرقابة الإدارية أو من النيابة العامة إذا كانت هناك مبررات قوية تدعو لاتخاذ هذا الإجراء ، ويجب في جميع الأحوال أن يكون الإذن كتابيا ، على أنه يجوز لعضو الرقابة الإدارية أن يجري تفتيش أما كن العمل وغيره ما يستعمله الموظفون المنسوب إليهم المخالفات ، وللرقابة الإدارية الاستعانة برجال الشرطة أثناء إجراء التفتيش .

ويجب أن يحضر محضر بمحصول التفتيش ونتيجته ووجود الموظف أو غيابه عند إجرائه .

الباب الثاني

في نظام أعضاء الرقابة الإدارية

الفصل الأول

التعيين والتدب والنقل والترقية والملاوات والإعارة

مادة ١٠ - يشترط فيمن يشغل إحدى وظائف الرقابة الإدارية :

(أ) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من أبوين يتمتعان بهذه الجنسية، وكامل الأهلية المدنية .

(ب) أن يكون حاصلًا على مؤهل عال من إحدى الجامعات أو المعاهد العليا أو السكليات العسكرية .

(ج) أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة .

(د) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو جنحة غشلة بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .

(هـ) ألا يكون متزوجاً من أجنبية مالم يحصل على إذن بذلك من رئيس المجلس التنفيذي .

مادة ١١ - يكون التعيين في وظائف الرقابة بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة ، ويجوز التعيين عن طريق النقل من أي جهة حكومية مدنية أو عسكرية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

مادة ١٢ - يكون تعيين رئيس الرقابة الإدارية ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس المجلس التنفيذي ، ويكون تعيين سائر أعضاء الرقابة الإدارية وترقياتهم وعلاواتهم وتقلبهم بقرار من رئيس المجلس التنفيذي بناء على عرض رئيس الرقابة بعد أخذ رأى لجنة شئون الأفراد بالرقابة الإدارية .

ويحل النائب محل رئيس الرقابة عند غيابه ويكون له جميع اختصاصاته .

مادة ١٣ - تنشأ في الرقابة الإدارية لجنة تسمى « لجنة شئون الأفراد » تشكل برئاسة نائب رئيس الرقابة وعضوية أقدم أربعة من أعضاء الرقابة ثم (أ) بحيث لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن

خمس ، فإن نقص عن ذلك استكمل العدد مع أقدم الأعضاء من فئة (١) أو الفئات التي تليها .

وفي حالة غياب رئيس اللجنة يحل محله أقدم الأعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١٤ - يحلف رئيس الرقابة الإدارية وجميع الأعضاء المعيّنين بها قبل مباشرتهم أعمالهم بينما بأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق ، ويكون حلف رئيس الرقابة ونائبه أمام رئيس المجلس التنفيذي ، وحلف باقى الأعضاء أمام رئيس الرقابة الإدارية .

مادة ١٥ - يجوز بقرار من رئيس المجلس التنفيذي بناء على عرض رئيس الرقابة الإدارية ندب الموظف من أية جهة حكومية مدنية أو عسكرية إلى الرقابة الإدارية بعد موافقة الجهة التي ينتمي إليها الموظف فضلاً عن موافقة الموظف المطلوب ندبه .

ويراعى بالنسبة إلى المتدربين إلى الرقابة الإدارية ما يأتي :

(أ) ألا يكون لهم أى إشراف أو سيطرة أو سلطة على الجهة المدنية أو العسكرية التي يتبعونها .

(ب) ألا يكون للجهات المتدربين منها مدنية أو عسكرية أى إشراف أو سيطرة عليها خلال فترة اتدابهم .

(ج) أن يتقاضوا مرتباتهم وبدلاتهم وعلاواتهم التي كانوا يتقاضونها قبل ندبهم وذلك من الجهة المتدربين منها مع مراعاة ما تقتضيه المادة (١٦) .

مادة ١٦ - يكون للموظف المنتدب جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة لأعضاء الرقابة طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك بشرط ألا يتجاوز ما يتقاضاه الموظف المنتدب من وظيفته الأصلية ومن الوظيفة المنتدب إليها مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة من المرتبات والبدلات والمزايا المقررة الوظيفة التي يدخل مرتب الموظف المنتدب في مربوطها .

مادة ١٧ - يتم بقرار من رئيس المجلس التنفيذي بناء على عرض رئيس الرقابة الإدارية بعد أخذ رأى لجنة شئون الأفراد نقل الموظف من أية جهة حكومية مدنية أو عسكرية إلى الرقابة الإدارية بشرط موافقة الموظف كتابة على النقل مع مراعاة وجوب سبق ندبه إلى الرقابة الإدارية لمدة لا تقل عن سنة ، وفي خلال هذه المدة يقدم عنه تقرير كفاءة نصف سنوى . ويشترط فيمن يقبل نقله ألا يقل تقدير التقريرين الأخيرين عنه في مدة ندبه عن درجة جيد .

مادة ١٨ - تكون تسوية حالة الموظف المتقول يوضعه في إحدى فئات الوظائف التي تدخل ماهيته الحالية في مربوطها ، فإذا تساوت ما أمته الحالتة عند النقل مع نهاية مربوط إحدى

الوظائف منح أول مربوط الفئة الأعلى منها ، وينح الموظف المنقول المرتبات والعلاوات المقررة لوظيفته .

مادة ١٩ - استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للجنة شئون الأفراد أن تمنح الموظف المنقول علاوة أو أكثر بحيث لا تزيد عن أربع علاوات سنوية من علاوة الفئة التي يدخل فيها مرتبه بحيث لا يتجاوز المرتبة نهاية مربوط الفئة ، وإذا كانت ماهية الموظف تقل عن أول مربوط أدنى فئة يجوز منحة أول مربوط هذه الفئة .

مادة ٢٠ - عند نقل الموظف إلى الرقابة الإدارية تنحسب أقدميته في الفئة التي ينقل إليها من تاريخ حصوله على أول مربوط هذه الفئة بشرط أن يكون مستوفيا للدة للنصوص عليها في الجداول المرافقة لهذا القانون في الفئة أو الدرجة السابقة للفئة التي يوضع فيها .

مادة ٢١ - يجوز للجنة شئون الأفراد بالنسبة إلى من ينقل من الرقابة الإدارية أن تمنحه آخر مربوط الفئة التي يدخل مرتبه فيها أو إضافة علاوة الرقابة إلى مرتبه أكبر وبشرط ألا يزيد على آخر مربوط الفئة التي يشغلها ويشترط لمنح آخر مربوط الفئة أو إضافة علاوة الرقابة أن يكون العضو قد أمضى مدة خدمة بالرقابة الإدارية لا تقل عن أربع سنوات .

مادة ٢٢ - يجوز ندب أحد أعضاء الرقابة للقيام مؤقتا بعمل معين في أية جهة حكومية أخرى أو في هيئة عامة أو مؤسسة عامة وفي هذه الحالة تستمر معاملته كما لو كان في الرقابة الإدارية .

مادة ٢٣ - يجوز لإعارة أعضاء الرقابة الإدارية للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها وهيئات والمؤسسات العامة أو إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية وذلك بقرار يصدر من رئيس المجلس التكميلي ، ويكون الحد الأقصى لمدة الإعارة سنتين سواء كانت داخلية أو خارجية ، ويشترط لإتمام الإعارة موافقة العضو عليها كتابة .

فإذا عاد المعار إلى عمله بالرقابة قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الحالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تغل من درجته .

مادة ٢٤ - يجوز بقرار من رئيس المجلس التنفيذي نقل أى عضو من الرقابة إلى أى وظيفة عامة أخرى بناء على طلب رئيس الرقابة بعد أخذ رأى لجنة شئون الأفراد ، ولا يشترط في هذه الحالة الحصول على موافقة العضو .

مادة ٢٥ - حددت فئات ووظائف ومرتبات وعلاوات وبدلات أعضاء الرقابة وفقا للجداول الملحق بهذا القانون .

مادة ٢٦ - يكون لرئيس الرقابة الإشراف الفني والإدارى على أعمال الرقابة الإدارية وأعضائها وإصدار القرارات التى يتطلبها تنظيم الهيئة وسير العمل فيها .

مادة ٢٧ - لا يجوز الترقية قبل استيفاء المدد والأحكام المقررة للترقية فى جدول الوظائف والمرتبات المرافق لهذا القانون .

مادة ٢٨ - كل ترقية تعطى الحق فى علاوة من علاوات الدرجة المرقى إليها الحو أو بدايتها أو مربوطها الثابت أيهما أكبر .

وكذلك تعطى الحق فى العلاوات والبدلات المقررة لفئة المرقى إليها العضو وتستحق العلاوات والبدلات من تاريخ صدور القرار بالترقية .

مادة ٢٩ - تكون الترقية فى وظائف الرقابة حتى الفئة (ج) بالأقدمية المطلقة فى فئة الوظيفة مع تعطى العضو الحاصل على درجة ضعيف على أن تحصل له وظيفة فى الميزانية ويكتب عنه تقرير ثان بعد ستة أشهر من تسلمه التقرير المخصوص عليه فى المادة (٣٣) فإذا حصل فى التقرير الثانى على درجة جيد ، على الأقل رقى اعتباراً من تاريخ اعتماد التقرير الثانى ، أما إذا حصل على درجة أقل فيجوز شغل الوظيفة المحجوزة له .

أما الترقية من الفئة (ج) إلى الفئات التى تليها فتكون كلها بالاختيار الكفاية وتكون الترقية إليها من بين الحائزين على درجة جيد جداً على الأقل فى التقريرين الأخيرين .

مادة ٣٠ - يكون منح أعضاء الرقابة العلاوات الدورية بقرار من رئيس الرقابة بعد موافقة لجنة شئون الأفراد .

مادة ٣١ - تنظم اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بنظام التقارير السرية عن تقدير كفاية الأعضاء وتصدر اللائحة بقرار من رئيس الرقابة الإدارية .

مادة ٣٢ - يوضع لنظام تقارير الكفاءة السنوية أعضاء الرقابة حتى الفئة (ب) وتمدد هذه التقارير فى شهر فبراير من كل عام على أساس تقدير كفاية العضو باعتباره ممتازاً أو جيداً جداً أو جيداً أو متوسطاً أو ضعيفاً .

مادة ٣٣ - يترتب على تقديم تقرير عن العضو بدرجة ضعيف حرمانه من أول علاوة دورية ويسلم العضو المقدم عنه التقرير بدرجة ضعيف صورة من تقرير الكفاءة السنوى ، ويجوز له خلال أسبوعين من تسلمه التقرير أن يقدم إلى لجنة شئون الأفراد ما يكون لديه من ملاحظات .

مادة ٣٤ - عضو الرقابة الذى يقدم عنه تقريران بدرجة ضعيف يحال إلى الهيئة التأديبية إلى (م - - - - -)

يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، فإذا تبين لها أنه قادر على تحسين حالته وجهت إليه تنبيها بذلك ولها أن تقرر نقله إلى وظيفة أخرى بالرقابة الإدارية بذات الدرجة أو المرتب . فإذا قدم عنه تقرير ثالث بدرجة ضئيف تقترح الهيئة المشار إليها في الفقرة السابقة نقله من الرقابة الإدارية ويتم النقل بقرار من رئيس المجلس التنفيذي .

مادة ٣٥ - ينشأ لكل عضو من أعضاء الرقابة ملف يلحق بملف الخدمة توضح فيه البيانات والمعلومات الخاصة به مما يكون متعلقا بوظيفته كما تودع فيه الملاحظات المتعلقة بعمله والتقارير السنوية المقدمة عنه وإقرار من العضو يقدم كل عام عن حالته الإجتماعية وآخر عن حالته المالية وما يطرأ عليها من تغيير .

كذلك يودع فيه كل ما ثبت صحته من الشكاوى المقدمة ضده بعد تحقيقها وسماع أقواله فيها وموافقة لجنة شئون الأفراد على إيداعها.

الفصل الثاني

التأديب

مادة ٣٦ - كل عضو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر مخل بشرف الوظيفة يساقب تأديبيا وذلك مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء ولا يفي العضو من العقوبة استنادا إلى أمر رئييه إلا إذا أثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادرا إليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة إلى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر .

مادة ٣٨ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء الرقابة الإدارية ، هي :

- (١) الإنذار .
- (٢) الروم .
- (٣) تأجيل مواعيد استحقاق العلاوة لمدة لا تقل عن ستة أشهر .
- (٤) الحرمان من العلاوة .
- (٥) الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

(٦) تأخير الأقدمية في الفتة .

(٧) خفض المرتب .

(٨) خفض الفتة .

(٩) خفض الفتة وللرتب .

(١٠) الإحالة إلى الاستبداد .

(١١) العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة .

مادة ٣٨ - لرئيس الرقابة الإدارية توقيع عقوبتي الإنذار والوم وذلك بعد سماع أقوال العضو ودفاعه ويكون قرار رئيس الرقابة في ذلك مسياً .

أما بقية العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من مجلس التأديب .

مادة ٣٩ - يتولى المحكمة التأديبية لأعضاء الرقابة مجلس تأديب يشكل من :

نائب رئيس الرقابة الإدارية أو أقدم عضو بالرقابة الإدارية عند غياب

النائب رئيساً

عضو بالرقابة الإدارية أقدم من العضو الجاري محاكمته يختاره رئيس الرقابة
نائب من إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة أعضاء

مادة ٤٠ - يصدر القرار بالإحالة إلى المحكمة التأديبية من رئيس الرقابة الإدارية ويتضمن بياناً بالتهمة المنسوبة إلى العضو ، ويبلغ العضو بهذا القرار ويتاريخ الجلسة المعنية لمحاكمته وذلك قبل التاريخ المحدد لانقضاء المجلس بخمسة عشر يوماً على الأقل .

مادة ٤١ - يصدر قرار المجلس مشتملاً على الأسباب التي بني عليها ، ويبلغ العضو هذا القرار خلال أسبوعين من تاريخ صدوره .

مادة ٤٢ - لرئيس الرقابة الإدارية أن يوقف العضو عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجوز أن تزيد مدة الإيقاف عن ثلاثة أشهر إلا بقرار من مجلس التأديب ولا يرتب على إيقاف العضو عن عمله وقف صرف مرتبه .

مادة ٤٣ - تكون محاكمة رئيس الرقابة الإدارية ونائبه أمام مجلس تأديب أعلى بشكل من :

رئيس مجلس الدولة أو نائبه عند غيابه	رئيسا
وكيل مجلس الدولة	{	أعضاء
وكيل محكمة النقض	{	

مادة ٤٤ - العقوبات التي يوقعها مجلس التأديب الأهل ، هي :

(١) الإنذار .

(٢) اللوم .

(٣) العزل من الوظيفة ، مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة .

ويوقع الجزاءان الأول والثاني بأغلبية الأصوات ، أما الجزاء الثالث فلا يرفع إلا بإجماع الأصوات .

مادة ٤٥ - أحكام المجالس التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا ويرفع الطعن وفقا لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٤٦ - تبين بقرار من رئيس الرقابة الإدارية القواعد والإجراءات الخاصة بتأديب أعضاء الرقابة .

الفصل الثالث

في الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية

مادة ٤٧ - يلحق بالرقابة الإدارية عدد كاف من الموظفين الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ، ويكون تمييزهم وترقياتهم وعلاوتهم بقرار من رئيس الرقابة بعد موافقة لجنة شئون الأفراد وطبقا للأحكام العامة للتوظيف في الحكومة عند شرط امتحان المسابقة المقرر لشغل الوظيفة .

فإذا عين أحد من هؤلاء من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة فإنه يعين في الفئة التي يدخل في مربوطها مجموع ما يتقاضاه من مرتب أساسي وبدلات ويصرف إليه هذا المجموع ، فإذا تعادل هذا المجموع مع نهاية مربوط فئة وبداية مربوط الفئة التي تليها سويت حالته بوضعه في الفئة الأعلى ، وتحسب أقدميته فيها من تاريخ بلوغ مرتبه بداية مربوط الفئة التي عين فيها .

ويشترط فيمن يعين من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أن يكون حاصلا على شهادة الإعدادية أو ما يعادلها على الأقل .

مادة ٤٨ - يكون لرئيس الرقابة الإدارية سلطة الوزير المخصوص عليها في الواجح بالنسبة إلى الموظفين الذين يشغلون وظائف فنية متوسطة وكتابة، ويجوز لرئيس الرقابة الإدارية تفويض بعض سلطاته في توقيع الجزاءات إلى نائبه وإلى أعضاء الرقابة الذين يشغلون وظائف رئيسية .

مادة ٤٩ - يجوز أن ينقل من الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة موظفون للعمل في الوظائف الفنية المتوسطة والكتابة بالرقابة بعد موافقة الجهة المنقولين منها علاوة على موافقة الموظف نفسه على النقل مع مراعاة وجوب سبق تده إلى الرقابة لمدة لا تقل عن سنة وفي خلال هذه المدة يقدم عنه تقرير كفاءة نصف سنوي .

ويشترط فيمن يقبل نقله ألا يقل تقدير التقريرين الأخيرين عنه في مدة تده عن درجة جيد .

مادة ٥٠ - لا يجوز الترقية قبل انقضاء المدد المقررة في جدول فئات الوظائف والمراتب المرافق القانون ، وتكون الترقية بالأقدمية المطلقة .

وكل ترقية تعطى الحق في العلاوات الفقة للرق إلى الموظف والمرفقة في الجدول المرافق القانون وتستحق العلاوات والبدايات من تاريخ صدور القرار بالترقية .

مادة ٥١ - يجوز بقرار من رئيس المجلس التنفيذي ، نقل أى موظف من الرقابة الإدارية إلى أية جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

مادة ٥٢ - يخضع شاغلو الوظائف الفنية المتوسطة والكتابة لنظام تقارير الكفاءة السنوية .

الفصل الرابع

المستخدمون الخارجون عن الهيئة

مادة ٥٣ - يكون لرئيس الرقابة الإدارية سلطة تعيين المستخدمين الخارجين عن الهيئة وترقيتهم ومنحهم العلاوات وغير ذلك من الشئون الخاصة بهم .

مادة ٥٤ - يصدر بقرار من رئيس الرقابة الإدارية قواعد ونظم وشروط تعيين أفراد هذه الفئة وترقيتهم وعلاواتهم وإجازاتهم وتآديهم وإنهاء خدمتهم .

مادة ٥٥ - يكون التعيين في وظائف هؤلاء المستخدمين في الفئات الخاصة بهم والمرفقة في الجدول المرافق لهذا القانون ، ويجوز أن يمنح المعين في هذه الوظائف علاوة أو علاوتين من علاوات الفئة عند التعيين للأسباب التي تقدرها لجنة شئون الأفراد .

الباب الثالث

الميزانية

مادة ٥٦ - تعد الرقابة الإدارية ميزانيتها، وترسل إلى الجهة المختصة لمناقشتها واعتمادها .

مادة ٥٧ - يبين بقرار من رئيس الرقابة الإدارية القواعد والإجراءات التي تتخذ لصرف المبالغ المدرجة بالميزانية، وذلك دون التقيد بالقوانين والقرارات والإجراءات التنظيمية أو المسالية أو لوائح الصرف المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية .

ويكون للرقابة الإدارية وحدة حسابية يتم إنشاؤها بالاتفاق مع وزير الخزانة .

ولرئيس الرقابة الإدارية سلطة الوزير فيما يختص بالصرف في حدود ميزانيته .

مادة ٥٨ - استثناء من أحكام القانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يجوز إجراء المناقصات والمزايدات اللازمة لسد احتياجات الرقابة الإدارية وفقاً للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من رئيس الرقابة الإدارية .

مادة ٥٩ - ينحصر ديوان المحاسبة أحد موظفيه يختص بالمراقبة المالية والمراجعة .

الباب الرابع

أحكام عامة ووقفية

مادة ٦٠ - لا يجوز نقل من الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية إلى وظائف أعضاء الرقابة ويجوز النقل من وظائف المستخدمين الخارجيين عن الهيئة إلى الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية إذا توفر في الشخص المنقول الشروط الواجب توافرها فيمن يمينون في هذه الوظائف ،

مادة ٦١ - يكون لرئيس الرقابة الإدارية ونائبه ولسائر أعضاء الرقابة سلطة الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة (ولهم في سبيل مباشرة اختصاصاتهم مزاولة جميع السلطات التي تخولها صفة الضبطية القضائية المقررة لبعض الموظفين في دائرة اختصاصهم) .

مادة ٦٢ - يحال أعضاء الرقابة الإدارية إلى المعاش بحكم القانون عند بلوغهم ستين سنة شمسية ، ولا يجوز إطالة مدة خدمتهم بعد ذلك .

مادة ٦٣ - لا يقرب على استقالة أعضاء الرقابة الإدارية - قوط حقهم في المعاش أو للمكافأة ويسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقا لقواعد المائات والمكافآت للوظفين المقصولين بسبب الفاء الوظيفة أو الوفر .

مادة ٦٤ - استثناء من أحكام قوانين المعاشات يمنح العضو الذي يحال إلى المعاش بسبب لايمس شخصه أو تصرفاته أقصى معاش المرتب الذي يتقاضاه عند إحالته إلى المعاش بشرط أن يكون قد أمضى المدة التي تكسبه حقا في المعاش .

ويجوز للجنة شئون الأفراد إضافة علاوة الرقابة إلى المرتب الذي يتخذ أساسا لربط المعاش وفي هذه الحالة يربط المعاش على أساس المرتب مضافا إليه العلاوة ويسوى معاش العضو المتوفى على أساس المرتب مضافا إليه العلاوة ويسوى معاش العضو المتوفى على أساس منحه أقصى معاش المرتب مضافا إليه علاوة الرقابة .

مادة ٦٥ - إذا استفاد العضو الإجازات المرضية طبقا للقانون ولم يستطع بسبب مرضه مباشرة عمله أحيل إلى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على طلب رئيس الرقابة الإدارية بعد موافقة لجنة شئون الأفراد ، ويجوز أن يكون طلب الإحالة إلى المعاش من العضو نفسه . وإذا كان قرار الإحالة إلى المعاش مبنيا على أسباب صحية جاز اللجنة المشار إليها أن تزيد على مدة خدمة عضو الرقابة المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة استثنائية على أن لا تتجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للإحالة إلى المعاش ، ولا يجوز أن تزيد على ثماني سنوات . ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقا في معاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه ولا على ١٠٨٠ جنيه في السنة .

مادة ٦٦ - يحدد بقرار من رئيس الرقابة الإدارية القواعد الخاصة بملاج أعضاء وموظفي الرقابة الإدارية ومن يعولهم بما فيها صرف الأدوية اللازمة بحيث تتحمل الرقابة الإدارية جميع المطلوبات إذا كان المريض هو العضو أو الموظف وفي حدود نصف المطلوبات إذا كان المريض من يعولهم العضو أو الموظف .

مادة ٦٧ - يصدر خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس المجلس التنفيذي بناء على عرض رئيس الرقابة الإدارية بإعادة تعيين أعضاء الرقابة طبقا للنظام الجديد ويتضمن قرار رئيس المجلس التنفيذي بإعادة تعيين أعضاء الرقابة الإدارية ترتيب أقدميتهم ويعتبر هذا الترتيب نهائيا وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه .

أما الذين لا يشملهم القرار المشار إليه في الفقرة السابقة فيصدر قرار من رئيس المجلس التنفيذي ينقلهم إلى وظائف عامة في الكادر المالي في درجة مالية تدخل مرتبتهم عند النقل في حدود

مربوطها أو أول مربوط الوظيفة التي يشغلونها ، ويمنع من ينقلون طبقا للفقرة السابقة درجات شخصية في الجهة التي ينقلون إليها سوى على أول درجة أصلية تنقل في تلك الجهة .

ويجوز تجديد هذه المدة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦٨ — تسرى أحكام قانون موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون .

مادة ٦٩ — يلغى كل نص يخالف أحكام القانون .

مادة ٧٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (١٦ مارس سنة ١٩٦٤)

جدول المـاهيات والمـرتبات

١ - الوظائف العليا

المربوط السنوي	الوظيفة
٢٠٠٠ جنيه	رئيس الرقابة الإدارية
١٥٠٠ جنيه	نائب رئيس الرقابة الإدارية

٢ - وظائف رقابة

أقل مدة للترقية للمرتبة التالية	مقدار الملاوة الدورية السنوية	المرتب السنوي		الدرجة
		أقصى المربوط	أدنى المربوط	
	٤٨ جنيا سنويا بواقع ٤ جنيها شهريا	١٤٠٠	١٢٦٠	أ
سنتان في الفئة أو أربع سنوات في الفئتين ج ، ب أو سبع سنوات في الفئات د ، ج ، ب ، أو ١٥ سنة في الفئات هـ ، د ، ج ، ب .	٤٢ جنيا سنويا بواقع ٣ جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا .	١٢٦٠	٩٦٠	ب
سنتان في الفئة أو خمس سنوات في الفئتين د ، ج أو ١٣ سنة في الفئات هـ ، د ، ج .	٣٦ جنيا سنويا بواقع ٣ جنيها شهريا	٩٦٠	٧٨٠	ج
٣ سنوات في الفئة أو ١١ سنة في الفئتين هـ ، د .	٣٠ جنيا سنويا بواقع جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا	٧٨٠	٥٤٠	د
٨ سنوات في الفئة .	٢٤ جنيا سنويا بواقع جنيها شهريا	٥٤٠	٣٠٠	هـ

استمرالك (١)

نشر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العد والمصالح بالمعد رقم ٦٧ من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ وقد وقع خطأ مطبعي في نهاية المادة ١ حيث ذكرت عبارة «وفقاً لأحكام المادة ١٢» وصحتها: «وفقاً لأحكام المادة ١٠».

استمرالك

نشر قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ في العدد ٦٧ من جريدة الرسمية المؤرخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ ، وقد وقعت فيه بعض أخطاء مطبعية ويستلزم الأمر نشرها مصححة على الوجه الآتي :

المادة	الخطأ	الصواب
مادة ٤	يتولى رؤساء المصالح ومديرو الأمن ونوابهم ومساعدوم رؤساء الوحدات النظامية ومأمورو المراكز والأقسام رئاسة الشرطة كل منهم في حدود اختصاصه .	يتولى رؤساء المصالح ومديرو الأمن ونوابهم ومساعدوم رؤساء الوحدات النظامية ومأمورو المراكز والأقسام والبنادر رئاسة الشرطة كل منهم في حدود اختصاصه .
مادة ٥ ثالثاً -	لفض الجمهور أو التظاهر... الخ.	لفض التجمهر أو التظاهر... الخ.
مادة ٦ (٤)	رئيس مصلحة الأمن العام .	مدير مصلحة الأمن العام .
(٥)	رئيس مصلحة الشرطة .	مدير مصلحة الشرطة .
(٦)	رئيس مصلحة التفتيش العام .	مدير مصلحة التفتيش العام .
(٧)	رئيس مصلحة السجون .	مدير مصلحة السجون .
	وفي حالة غياب الرئيس يتولى رئاسة المجلس أقدم وكلاء الوزراء .	وفي حالة غياب الرئيس يتولى رئاسة المجلس أقدم وكلاء الوزارة .
	وينتقد المجلس بدعوى من الرئيس... الخ.	وينتقد المجلس بدعوة من الرئيس... الخ.
مادة ١٣ (٢)	وكلاء الوزارة المساعدون .	يحذف هذا البند (٢) .
(٧)	مدير ورؤساء الإدارات والأقسام بمصالح الأمن العام والشرطة والسجون والدفاع المدني .	ثم يصحح تسلسل الأرقام التي عليها (٦) مديرو رؤساء الإدارات والأقسام بمصالح الأمن العام والشرطة والسجون والدفاع المدني فيأعد الوظائف التي تحدد بقرار من وزير الداخلية .

المادة	الخطأ	الصواب
مادة ٥١ مادة ٥٢ (١)	لا يجوز الضباط . . . الخ . أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية أو ينزع هذا الأصل من الملفات المخصصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصاً .	لا يجوز الضباط . . . الخ . أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية أو ينزع هذا الأصل من الملفات المخصصة لحفظه و لو كانت خاصة بعمل كلف به شخصياً .
مادة ٦١	السطر السابع من المادة : ... ويعرض مدة الوقف لأكثر من ذلك في الحالتين على مجلس التأديب لإصدار قراره بمدة الوقف المدة التي يحددها أو بإلغاءه ويعرض مد الوقف لأكثر من ذلك في الحالتين على مجلس التأديب لإصدار قراره بمد الوقف المدة التي يحددها أو بإلغاءه .
مادة ٦٢	السطر الثالث من المادة : رئيس مصلحة الأمن العام ورئيس مصلحة الشرطة ومستشار مساعد من إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة بصفة أصلية ، ورئيس مصلحة الإدارة العامة ثم مدير كلية الشرطة بصفة احتياطية ويتولى رئاسة المجلس أقدم الرؤساء رتبة .	مدير مصلحة الأمن العام ومدير مصلحة الشرطة ومستشار مساعد من إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة بصفة أصلية ومدير مصلحة الإدارة العامة ثم مدير كلية الشرطة بصفة احتياطية ويتولى رئاسة المجلس أقدم المديرين رتبة .
مادة ٧٤	السطر الثامن من المادة : ... أو يحال إلى المحاكمة التأديبية مع صرف الفروق المالية المستحقة أو يحال إلى المحاكمة التأديبية مع صرف الفروق المالية المستحقة .
مادة ٨٥	(١) إذا كانت الإحالة إلى الاحتياط لسبب من الأسباب المبينة في البند (١) من المادة ٨٢ يمار . الخ .	(١) إذا كانت الإحالة إلى الاحتياط لسبب من الأسباب المبينة في البند (١) من المادة ٨٢ يمارد . . الخ .

المادة	الخطأ	الصواب
مادة ٩٦	فقرة ثانية ويسوى معاش الضابط من رتبة الواء أو العميد الذي تفتى خدمته لإحدى الأسباب . . .	ويسوى معاش الضابط من رتبة الواء أو العميد الذي يحال إلى المعاش أو تفتى خدمته لإحدى الأسباب ..
مادة ٩٨	السطر السابع : ورئيس مصلحة الشرطة . . .	السطر السابع : ومدير مصلحة الشرطة ...
مادة ١٠٠	يرقى الكونستابل الممتاز إلى رتبة ملازم بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة إذا كانت تقاريره السنوية عن العامين الأخيرين لا تقل عن درجة جيد ولم يكن قد سبق الحكم عليه بمقوبة سالبة للحرية أو بمقوبة السجن من مجلس عسكري وذلك . . .	يموز ترقية الكونستابل الممتاز إلى رتبة ملازم بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة إذا كانت تقاريره السنوية عن العامين الأخيرين لا تقل عن درجة جيد ولم يكون قد سبق الحكم عليه بمقوبة سالبة للحرية طوال مدة خدمته أو بمقوبة السجن من مجلس عسكري اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٥ وذلك ...
مادة ١٠٢	يرقى الكونستابل . . . الخ .	يموز ترقية الكونستابل ... الخ .
مادة ١١٣	السطر الخامس والعشرون من المادة :	ويكون التمين بقرار من مدير مصلحة الشرطة .
مادة ١١٤	السطر الخامس من المادة : .. علاوات في مدة خدمته على أن يحفظ لهم بمواعيد العلاوات الدورية...	.. علاوات في مدة خدمته بالنسبة للثولين أو رتبته بالنسبة لتبريم على أن يحفظ ...
مادة ١١٦ (٥)	في الديوان العام ، من رئيس مصلحة الشرطة .	في الديوان العام ، من مدير مصلحة الشرطة .

المادة	المختص	المصواب
مادة ١٢١	السطر الرابع من المادة : ... من وكيل الوزارة المختص أو رئيس مصلحة الشرطة حسب الأحوال ... الخ من وكيل الوزارة المختص أو مدير مصلحة الشرطة حسب الأحوال ... الخ .
مادة ١٢٤	الفقرة الثانية : أحكام المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ و ف - ١ - ف ٢ ، ٢١ ، ٢٢ ... الخ . الفقرتان الثالثة والرابعة .	أحكام المواد ٢١ ، ٢٢ ... الخ . تحذفان .
مادة ١٢٨	السطر السادس عشر من المادة . ولا توقع أية عقوبة على رجال الحفر إلا بعد سماع أقوالهم تحقيق دفاعهم ... الخ .	ولا توقع أية عقوبة على رجال الحفر إلا بعد سماع أقوالهم وتحقيق دفاعهم ... الخ .
مادة ١٣٩	ينقل أفراد هيئة ... الخ .	تضاف العبارة الآتية في نهاية المادة : بالنسبة لجميع أعضاء هيئة الشرطة .
مادة ١٤٠	السطر الثالث من الفقرة الأولى : ... الاجتماعية إلى مرتباتهم الأصلية اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ الاجتماعية إلى مرتباتهم الأصلية اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .
مادة ١٤٣	يجوز إلحاق للمساعدين وضباط الصف والمساكر الحاصلين على الشهادات الإعدادية أو ما يعادلها ... الخ	يجوز إلحاق للمساعدين وضباط الصف والمساكر الحاصلين على الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها ... الخ .
مادة ١٤٤	السطر السادس من المادة : ... القانون أن يتطلب ذلك ... الخ القانون أن يتطلب ذلك ... الخ .
مادة ١٤٥	تسرى على المستشهدين والمفقودين والأسرى من أفراد هيئة الشرطة ... الخ .	تسرى على المستشهدين والمفقودين والأسرى وللصائين من أفراد هيئة الشرطة ... الخ .

ويفرض في الدعاوى بجمولة القيمة رسم ثابت كالآتي .

٢٠٠ قرش في المنازعات التي تطرح على القضاء المستعجل .

١٠٠ قرش في الدعاوى الجزئية .

٣٠٠ قرش في الدعاوى السككية الابتدائية .

١٠٠٠ قرش في دعاوى شهر الإفلاس أو طلب الصلح الواقع من الإفلاس ، ويشمل هذا الرسم الإجراءات القضائية حتى إنهاء التقلية أو إجراءات الصلح الواقع من الإفلاس ، ولا يدخل ضمن هذه الرسوم مصاريف النشر في الصحف والصلح عن حكم الإفلاس والإجراءات الأخرى في التقلية ، ويكون تقدير الرسم في الحالين طبقاً للقواعد المبينة في المادتين ٧٥ و ٧٦ من هذا القانون .

• مادة ٣ - (فقرة ثانية) - ويفرض في الدعاوى المستأنفة بجمولة القيمة رسم ثابت على النحو الآتي :

٢٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية .

٣٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية . عن أحكام صادرة من القضاء المستعجل .

٦٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الاستئناف العليا .

• مادة ٤ - - ويفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على المطعون بالنقض .

ويفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض .

ويفرض في دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوع إليها الاتماس ، فإذا فصلت محكمة النقض أو محكمة الاتماس في الموضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت للشار إليه في هذه المادة .

• مادة ٥ - إذا قضت محكمة ثانية درجة أو النقض بإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فلا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع إلى الدعوى سوى الرسم المقرر على الإعلان .

• مادة ٦ - بند (٥) من الفقرة الأولى :

(٥) الصالح أمام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادتان ٢٠ و ٢٠ مكرراً .

« مادة ٩ — لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به . »

« مادة ١٠ — تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة . »

« مادة ١٢ — على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسوم المستحق كاملاً .
وتستبعد المحكمة التقضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم .
وكل ذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة . »

« مادة ١٨ — تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدرت مرسومها أو إلى القاضي حسب الأحوال ، ويعدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ، ويجوز استئناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن . »

« مادة ٢٠ — (فقرة ثانية وثالثة):

« وإذا كانت قيمة للدعوى تزيد على ألف جنيه ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ألف جنيه . »

« وإذا لم تبين القيمة في محضر الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زادت على ألف جنيه . »

« مادة ٢١ — في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به . »

« وتسرى هذه القاعدة على الأوامر الصادرة بتنفيذ أحكام المحكمين . »

« مادة ٣٠ — (فقرة أولى الثانية):

« يفرض على الصور التي تطلب من السجلات والإشادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة . »

« ويفرض على الصورة التي تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية ، وخمسة عشر قرشاً في المحاكم الابتدائية ، وثلاثون قرشاً في محاكم الاستئناف ومحاكمة النقض . »

«مادة ٣١ - يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره ثلاثة قروش عن كل اسم وفي كل سنة وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة ويتمدد رسم الكشف بتمدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة .
ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة » .

«مادة ٣٣ - فقرة أولى :

يفرض رسم قدره خمسة عشر قرشا على كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلا أم صورة مالم تمنعها أحكام هذا القانون من الرسوم » .

«مادة ٣٤ - فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٥١ يفرض رسم قدره خمسة قروش في القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا في القضايا الكلية والقضايا الجزئية المستأنفة ، وثلاثون قرشا في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة النقض على الأوراق الآتية يانها :

- (أولا) الأوامر التي تصدر على المرائض سواء قبل الطلب أو رفض .
- (ثانيا) الأوامر التي تصدر في طلبات التعجيل سواء قبل الطلب أو رفض .
- «مادة ٤٢ - (فقرة أولى وثانية) .

فما عدا الإعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي يقتضيها التنفيذ يفرض على الإعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الإعلان في القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة ، وثلاثون قرشا في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض .

ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التي تأمر بها المحكمة ، وإعلان تحريك الدعوى الموقوفة بسبب الوفاة أو تغيير صفات الخصوم ، والإعلانات الإدارية التي تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب والإعلان الذي يوجه إلى الخصم الغائب ليكون الحكم الصادر في الدعوى بمثابة حكم حضوري في حقه » .

«مادة ٥٨ - (فقرة أولى) :

يفرض رسم نسبي قدره ١٪ على المبالغ التي يصدر بها أمر تقدير أتعاب المحامي ضد موكله إذا لم تتجاوز هذه المبالغ مائتان وخمسون جنيه ، فإن تجاوزتها فرض رسم قدره ٢٪ على الزيادة » .

«مادة ٧٥ - (فقرة ثانية) :

على قيم العقارات أو المنقولات والمنازاع فيها للأسس الآتية :
(١) بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .

(ب) بالنسبة للعقارات البنية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر .

(ج) بالنسبة للأراضي الزراعية السكّانة في ضواحي المدن ، والأراضي الزراعية التي لم تفرض عليها ضريبة والأراضي المعدة للبناء والمباني المستعدة التي لم تحدّد قيمتها الإيجارية بحدود المقولات يقدر الرسم مبدئيا على القيمة التي يوضحها الطالب ، وبعد تحرّى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم من الزيادة .

ويجوز قلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ج) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة الخبير ، ولا يجوز العطن في التقدير بذلك بأي حال من الأحوال ، وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التي قدرها الخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن ، ولا يرد على أي حال شيء من الرسوم المدفوعة . وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم . ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة وصدق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه .

مادة ٢ — يضاف إلى القانون المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٢٠ مكررا — إذا ترك المدعي النصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدفعة لإلزام الرسم المسبد . »
مادة ٢ — تلغى المادتان ١١ ، ١٢ من القانون المشار إليه .

مادة ٤ — لا تسرى أحكام هذا القانون على الرسوم التي تم تحصيلها قبل العمل به بل تظل خاضعة لنصوص التي حصلت في ظلها .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

ويفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم ثابت كالآتي :

٢٠٠ قرش في المنازعات التي تطرح على القضاء المستجبل .

١٠٠ قرش في الدعاوى الجزئية .

٣٠٠ قرش في الدعاوى السككية الابتدائية .

ويكون تقدير الرسم في الحالين طبقاً للقواعد المبينة في المادتين ٦٤ ، ٦٥ من هذا القانون .

• مادة ٣ فقرة ثانية - ويفرض في الدعاوى المستأنفة بمجولة القيمة رسم ثابت على النحو الآتي :

٢٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية .

٣٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية عن أحكام صادرة من القضاء المستجبل .

٦٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام محاكم الاستئناف العليا .

مادة ٤ - يفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنقض .

ويفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض .

ويفرض في دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوعة إليها التماس ، فإذا فصلت محكمة النقض أو محكمة التماس في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه في هذه المادة .

• مادة ٥ فقرة أولى - استثناء من الأحكام المتقدمة يفرض في الدعاوى معلومة القيمة المتعلقة بأمور الوجبة ونفقات الأتارب وكذا دعاوى ثبوت الوفاة الوراثة ابتدائية كانت أو مستأنفة رسم نسبي قدره ١٪ .

• مادة ٦ - إذا قضت محكمة ثاني درجة أو محكمة النقض بإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المظنون فيه فلا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع إلى الدعوى سوى الرسم المقرر على الإعلان .

• مادة ٧ بند ٣ - من الفقرة الأولى - الصلح أمام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادتان ٢٢ ، ٢٣ مكرراً .

• مادة ١٠ - لا تحصل الرسوم النسيئة على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدهرى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .

• مادة ١١ - تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدهرى أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة .

مادة ١٤ - على الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً .

وتستبعد المحكمة التقضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم .

وكل ذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة .

مادة ٢٠ - تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ، ويجوز استئناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوماً من صدوره وإلا سقط الحق في الطعن .

مادة ٢٢ فترة ثالثة - وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ألف جنيه ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ألف جنيه .

ولإذا لم تبين القيمة في محضر الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زادت على ألف جنيه .

مادة ٢٣ - في الدعوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكون قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به .

مادة ٣١ - يفرض على الصور التي تطلب من السجلات والإشادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة .

وفرض على الصور التي تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية وخمسة عشر قرشاً في المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشاً في محاكم الاستئناف ومحكمة النقض .

ورسم الملخصات والشهادات كرسوم الصور .

أما الصور والملخصات والشهادات ، وأمور الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب فرسم كل منها خمسة قروش مهما كان عدد أوراقها ودرجة المحكمة التي تعطى فيها .

ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم .

مادة ٣٢ - يفرض على الكشف من السجلات أو غير لاستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره ثلاثة عن كل اسم وفي كل سنة وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة .

ويتمدد رسم الكشف بتمدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورقة .

ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة .

ولا يفرض رسم في الأحوال المشار إليها في الفقرتين السابقتين إذا كان الكشف في مسائل الزوجية وما يتعلق بها وتفتقات الأقارب — متى كان الطالب ذا شأن .

• مادة ٣٣ — يفرض رسم قدره خمسة عشرة قرشا على كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلا أم صورة ما لم تحفها أحكام هذا القانون من الرسوم .

مادة ٣٤ — فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٤٤ يفرض رسم قدره خمسة قروش في التقضيا الجزئية ، وخمسة عشرة قرشا في التقضيا الكلية والتقضيا الجزئية المستأنفة ، وثلاثون قرشا في التقضيا المنظورة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة النقض على الأوراق الآتية يانها :

• أولا ، الأوامر التي تصدر على الدائض سواء قبل الطلب أو رفض .

• ثانيا ، الأوامر التي تصدر في طلبات التججيل سواء قبل الطلب أو رفض .

• مادة ٣٨ — فبإعطاء الإعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي يقتضيها التنفيذ ، يفرض على الإعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب المحصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الإعلان في التقضيا المنظورة أمام المحاكم الكلية سواء كانت ابتدائية أم مستأنفة ، وثلاثون قرشا في التقضيا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض .

ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التي تأمر بها المحكمة ، وإعلان تحريك الدعوى الموقوفة بسبب الوفاة أو تنبيه صفات المحصوم ، والإعلانات الإدارية التي تحصل بناء على طلب أفلام الكتاب .

وإذا تكرر إعلان الدعوى بالنسبة لحصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحددة فرض على الإعلان الرسم المقرر .

وفرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الإعلانات .

وفرض على الإعلانات الخاصة بأمور الزوجية وتفتقات الأقارب رسم قدره خمسة قروش من الأصل والصورة معا وإن تعددت أوراقها وتعدد المطلوب إعلانهم .

ويشكر هذا الرسم في حالة إعادة الإعلان إذا كانت إعادة راجعة لتقص الطالب .

• مادة ٤٩ فقرة أولى — يفرض رسم نبي قدره ١ / على المبالغ التي يصدر بها أمر تقدير أتعاب للمحامي ضد موكله إذا لم تتجاوز هذه المبالغ مائتان وخمسون جنيها ، فإن تجاوزتها فرض رسم قدره ٢ / على الزيادة .

- د مادة ٦٤ (فقرة ثانيا) - على قيم العقارات أو المنقولات المتنازع فيها وفقا للأسس الآتية :
- (أ) بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .
- (ب) بالنسبة للعقارات المبنية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر .
- (ج) بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن والأراضي الزراعية التي لم تفرض عليها ضريبة والأراضي المعدة للبناء والمباني المستعدة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد والمنقولات يقدر الرسم مبدئيا على القيمة التي يوضحها الطالب ، وبعد تمرير قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .

ويجوز لقلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ج) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأي حال من الأحوال ، وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التي قدرها الخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن . ولا يرد على أي حال شيء من الرسوم المدفوعة وتكون إجراءات التقييم وإيداع التقرير بالرسم .

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة ، وتصدق النيابة على ما يتم الإتفاق عليه .

مادة ٢ - يضاف مادة جديدة برقم ٢٢ مكرر إلى القانون المشار إليه نصها الآتي :

د المادة ٢٢ مكررا - إذا ترك المدعي الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء للرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسدد .

مادة ٣ - تلغى المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون المشار إليه .

مادة ٤ - لا تسرى أحكام هذا القانون على الرسوم التي تم تحصيلها قبل العمل به بل تظل عارضة للنصوص التي حصلت في ظلها .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ٦٨ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية ؛

وعلى مآثراته مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٥٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشار إليه النص الآتي .

« مادة ٣٥٩ - على الطالب أن يعلن الولاية والموصى لهم وصية واجبة للحضور أمام المحكمة في المحاد الذي يحدد لذلك ، وبحق القاضي الطلب بشهادة من يثق به وله أن يضيف إليها التحريات الإدارية حسب إراءه .

وإذا أنكر أحد الولاية أو الموصى لهم وصية واجبة ، ورأى القاضي أن الإنكار جدي وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعي ، .

مادة ٢ - تلغى المادتان ٣٥٧ و ٣٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ سالف الذكر .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعدل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٣١ مارس سنة ١٩٦٤) .

(۸ م - قوانین)

• مادة ٢ — تعتبر أوراق المحصر أساساً أولياً للتقدير متى اعتُمدت قائمة المجرّد تسوى الرسوم نهائياً على مقتضاها وفقاً للأسس الآتية .

(أ) بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .

(ب) بالنسبة للعقارات المبنية تقدر قيمتها على أساس قيمتها الإيجارية السنوية المنخفضة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر .

(ج) بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن والأراضي الزراعية التي لم تفرض عليها ضريبة والأراضي المعدة للبناء والمباني المستحدثة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد والمتحولات تحصل عنها الرسوم مبدئياً على أساس القيمة الموضحة في أوراق المحصر وبعد تحرر قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .

ويجوز لقلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ج) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأية حال من الأحوال وتكون إجراءات التبيين وإيداع التقدير بلا رسم ويجوز لصاحب الشأن قبل إتمام التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة وتصدق النيابة على ما تم الاتفاق عليه .

• وإذا أضيف إلى القائمة في أي وقت مال جديد يؤول إلى القاصر أو المحجور عليه أو الغائب عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية فيكمل الرسم على أساسه ويعتبر كشف حساب الأوصياء والقائمة أو الوكلاء عن الغائبين أساساً أولياً لتقدير الإيراد .

• مادة ٤ — يفرض على المعارضات المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا القانون وعلى المعارضات في حقبة الحرمان من المسكافة المنصوص عليها في قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال رسم قدره ١ / من المبلغ المرفوعة في شأنه المعارضة .

• مادة ٦ — فقرة أولى — يفرض رسم ثابت على أموال عديمي الأهلية والغائبين والمقتضى بمساعدتهم قضائياً في الحالات الآتية :

(أ) طلبات تقرر المساعدة القضائية وطلبات استمرار الوصاية ورفضها ورفع الحجر ورد سلطة الولي الشرعي إليه والإذن للقاصر أو المحجور عليه لسفه أو غفلة بإدارة أمواله أو منعه من ذلك ووضع المحجور عليه لسفه أو غفلة تحت الاختبار وذلك طبقاً للجدول الآتي :

جنيه	جنيه	جنيه	ما زاد على
١	١٠٠٠	إلى	٥٠٠
٢	٢٠٠٠	»	١٠٠٠
٥	٣٠٠٠	»	٢٠٠٠
١٠	٦٠٠٠	»	٣٠٠٠
١٥	١٠٠٠٠	»	٦٠٠٠
٢٠			١٠٠٠٠

مادة ٧ :

(أ) تخفيض الرسوم النسبية والثابتة إلى النصف في المعارضات التي ترفع طبقاً لأحكام قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال .

(ب) ويفرض على الاستئناف رسم مساو لرسم الطلب الابتدائي ، ويراعى في تقدير الرسم النسبي القيمة المرفوعة بها الاستئناف ويخفض هذا الرسم إلى النصف إذا كان الحكم المستأنف صادراً في مسألة فرعية فإذا فصلت محكمة الاستئناف في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه .

(ج) ويفرض على التماس إعادة النظر رسم ثابت بالتطبيق لما هو مبين بالفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون على ألا يزيد هذا الرسم على ١٠٠ قرش أمام المحاكم الجزئية ، ٣٠٠ قرش أمام المحاكم الابتدائية ، ٦٠٠ قرش أمام محاكم الاستئناف . ويفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنقض ، ويفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض ، وإذا فصلت محكمة التماس أو محكمة النقض في الموضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه .

مادة ٨ - يفرض على الصور التي يرخص بإعطائها من أحكام محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال وقراراتها ومحاضر جلساتها وتقارير الخبراء ومحاضر أعمالهم ومحاضر الجرد والأوراق الأخرى وكذلك على الشهادات والمختصات رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية وخمسة عشر قرشاً في المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشاً في محاكم الاستئناف ومحكمة النقض . على ألا يزيد على خمسة جنيهات أمام المحاكم الجزئية وعشرة جنيهات أمام المحاكم الأخرى .

ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم .

ويغرض علاوة على رسم الصورة أو الشهادة أو المخلص رسم قدره ثلاثة قروش عن كل اسم وفي كل سنة مقابل الكشف في السجلات والجداول وغيرها ، ويتمدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم .

ورسم الكهف النظرى عشرة قروش عن كل مادة .

ويغرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الاصل المطلوب ترجمته وذلك علاوة على الرسم المقرر في هذه المادة .

« مادة ٩ - فقرة أولى - لا رسم على ما يأتى :

(١) الطلبات المبينة في المادة الأولى وفي الفقرة الأولى والثانية من المادة السادسة إذا كانت قيمة نصيب كل قاصر أو إذا كان مال المحجور عليه أو النائب أو المطلوب تقرير مساعدته قضائيا لا تتجاوز خمسمائة جنيه . »

« مادة ١٠ - فقرة أولى - يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتمامه بمجرد تقديمه إذا كان الرسم ثابتا أو كانت قيمة المادة موضوع الطلب مبنية بها ، فإذا كانت غير مبنية دفع أمانة قدرها ١٠٠ قرش أمام المحكمة الجزئية و ٣٠٠ قرش أمام المحكمة الابتدائية . »

« مادة ١٨ فقرة أولى - يرد من الرسوم المستحقة ما زاد على ١٠٠ قرش في المحاكم الجزئية وما زاد على ٣٠٠ قرش في المحاكم الابتدائية وما زاد على ٦٠٠ قرش في محاكم الاستئناف إذا قررت المحكمة رفض طلب من الطلبات المبينة في المادتين الأولى والسادسة عدا طلبات الحجر وسلب الولاية والحد منها أو رفضها وتقرير المساعدة القضائية . »

« مادة ٢٧ - فيما عدا الإعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي يقتضيها التنفيذ يفرض على الإعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الإعلان في القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا في القضايا الكلية سواء كانت ابتدائية أم مستأنفة وثلاثون قرشا في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض . »

ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التي تأمر بها المحكمة ، وإعلان تغيير صفات الخصوم ، والإعلانات الإدارية التي تحصل بناء على طلب أعلام الكتاب .

وإذا تكرّر الإعلان بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحدد فرض على الإعلان الرسم المقرر . »

مادة ٢ - تضاف إلى المادة ١٤ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه فقرة أخيرة نصها الآتى :

« مادة ١٤ فقرة أخيرة - ويجوز استئناف الحكم الصادر في المعارضة في ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن ».

مادة ٣ - تضاف مادة جديدة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ برقم ٣٠ مكرراتها الآتي :

« مادة ٣٠ مكررا - لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصل منه الرسم ».

مادة ٤ - لا تسمى أحكام هذا القانون على الرسوم التي تم تحصيلها قبل العمل به بل تظل خاضعة للنصوص التي حصلت في ظلها .

مادة ٥ - يستبدل بعبارة (المحاكم الحسبية) حيث وردت في القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه والقوانين المعدلة له عبارة « محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال » .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ٧٠ لسنة ١٩٦٤

بشأن رسوم التوثيق والشهر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم التضامنية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والقانون

رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ في شأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ ، والقوانين المعدلة لها ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر القارى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن البغائر التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى :

الباب الأول

في أنواع الرسوم وقواعد تقدير كل منها

مادة ١ - يفرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات وإجراءات الرسم الآتية :

رسم مقرر - رسم حفظ - رسم نسي

الفصل الأول

الرسم المقرر ،

مادة ٣ - يفرض رسم مقرر على ما يأتى :

(١) توثيق المحررات .

(٢) التصديق على التوقيعات .

(٣) الصور الفوتوغرافية والخطية والشهادات والمخصصات .

(٤) التأشيرات الهامشية .

(٥) البحث فى السجلات والفهارس .

(٦) الاطلاع « الكشف النظرى » .

(٧) الانتقال فى حالة توثيق المحررات أو التصديق على التوقيعات .

(٨) إثبات التاريخ .

(٩) الترجمة .

(١٠) التأشير على المغائر التجارية .

(١١) المراجعة .

(١٢) طلب الشهر .

مادة ٣ — يفرض على المحررات المطلوب توثيقها الإشهادات رسم قدره مائة قرش عن الورقة الأولى منه وعشرون قرشا عن كل ورقة تالية .

و يفرض على كل إشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة رسم قدره أربعون قرشا عن الورقة الأولى منه ، وعشرة قروش عن كل ورقة تالية ويتمدد هذا الرسم بتعدد الم شهدين .

و يفرض على إشهادات الحالة المدنية والتوكيلات المتعلقة بها الرسم الوارد بالجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانون .

مادة ٤ — يفرض رسم قدره أربعون قرشا على التصديق على كل إضاء أو ختم .

مادة ٥ — يفرض رسم قدره عشرون قرشا عن كل صفحة تصور فوتوغرافيا من المحررات والأوراق الأخرى التي يجوز تصويرها .

كما يفرض ذات الرسم عن كل ورقة من الصور الخطية والشهادات والملاحظات المطلوب استخراجها من السجلات والمحررات ومرفقاتها . وتكون الورقة صفحتين والصفحة ٢٥ سطرا والسطر اثني عشر كلمة باللغة العربية واثني عشر مقطعا باللغة الأجنبية ، ويفرض الرسم يتأمة على الورقة الأولى مهما قل عدد الأسطر المكتوبة فيها ، أما الورقة الأخيرة فلا يستحق عنها الرسم إلا إذا زاد عدد أسطرها على ثمانية دون احتساب التوقيعات والتاريخ .

كما يفرض على كل صورة أو ملخص أو شهادة في أمور الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب رسم قدره عشرة قروش مهما كان عدد أوراقها .

مادة ٦ — يفرض رسم قدره عشرون قرشا عن كل تأشير بهوامش السجلات والمحررات .

مادة ٧ - يفرض على البحث في السجلات والقهارس لاستخراج صورة أو شهادة أو ملخص أو للاطلاع على الكشف النظري ، رسم قدره عشرة قروش عن كل اسم في كل سنة ، ويتمدد هذا الرسم بتعدد النواحي أو الأقسام في المدن التي يشملها الكشف إن كان لكل ناحية أو قسم فهرست مستقل ، ويبدأ حساب السنة من اليوم الموضح في الطلب مع احتساب كسور السنة منه كاملة .

ويجوز البحث على وجه السرعة في أجل لا يجاوز خمسة عشر يوما لاستخراج شهادة عقلية نظير أداء رسم إضافي معادل الرسم المقر في الفقرة السابقة . ويخصص مالا يجاوز نصف حصيلة هذا الرسم الإضافي لتنفيذ وتنظيم هذه العملية بالاتفاق بين وزيرى العدل والحفازة . ولا يستحق الرسم المشار إليه بالفقرتين السابقتين إذا كان البحث خاصا بمسائل الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب متى كان الطالب ذا شأن .

مادة ٨ - يفرض رسم قدره عشرون قرشا للاطلاع ، الكشف النظرى ، على كل مادة يراد الاطلاع عليها في مكاتب الشهر ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها .
مادة ٩ - يفرض رسم قدره مائتا قرش على انتقال الموثق خارج مكاتب التوثيق وفروعها لتوثيق المحررات الرسمية أو التصديق على التوقيعات في المحررات العرفية وذلك خلاف مصروفات الانتقال .

ويتعدد هذا الرسم بتعدد المحررات ولو اتحد أصحاب الشأن .

أما إذا تعددت الموضوعات في محرر واحد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة استحق رسم الانتقال كاملا عن أحدهما ونصفه عن كل من الباقي .

مادة ١٠ - يفرض رسم قدره أربعون قرشا على كل تأشير لإثبات التاريخ .

مادة ١١ - يفرض رسم قدره مائة قرش على كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته إلى لغة أجنبية ونخسون قرشا إذا كانت الترجمة إلى لغة العربية .

مادة ١٢ - يفرض رسم تأشير على الدفاتر التجارية بواقع عشرين مليا عن كل ورقة .

مادة ١٣ - يفرض رسم قدره خمسون مليا على مراجعة أصول المحررات التى تقدم من نسخ متعددة إذا صدر قرار من وزير العدل بالاستثناء عن تصويرها .

ويحسب هذا الرسم على كل صفحة من النسخ الأخرى .

مادة ١٤ - يفرض رسم قدره مائة قرش على طلب الشهر عند تقديمه لمأمورية الشهر المختصة .

الفصل الثانى

رسم الحفظ ،

مادة ١٥ - يفرض رسم الحفظ على المحررات المطلوب توثيقها والمحررات واجبة الشهر حسب الفئات الآتية :

(١) عشرون قرشا إذا لم تتجاوز قيمة المحرر مائة جنيه .

(٢) خمسون قرشا إذا زادت قيمة المحرر على مائة جنيه ولم تتجاوز خمسمائة جنيه .

(٣) مائة قرش إذا زادت قيمة المحرر على خمسمائة جنيه ولم تتجاوز ألف جنيه .

(٤) مائتا قرش إذا زادت قيمة المحرر على ألف جنيه ولم تتجاوز ألفى جنيه ، ويزاد خمسون قرشا على كل شريحة تالية مقدارها ألف جنيه أو كسورها .

(٥) خمسون قرشا إذا كانت قيمة المحرر مما لا يمكن تقديرها . فإذا كانت المحرر حكما من أحكام الإفلاس أو ورقة من أوراق الإجراءات يكون الرسم مائة قرش ، وإذا كان توكيلا لمحام للرافعة في القضايا أو عزله منه يكون الرسم عشرين قرشا .

ولا يحصل الرسم المشار على الإشهادات الواردة بالجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانون اكفاء بالرسم الموضحة به .

مادة ١٦ — يؤدى رسم الحفظ على المحررات المشار إليها في المادة السابقة ولو كانت غير خاضعة للرسم النسبي .

ويستمد رسم الحفظ على رسم المحررات التي تشتمل على أكثر من موضوع بتعدد الموضوعات الواردة بها دون الجمع بينها فإذا كان بعضها مجهول القيمة والبعض الآخر معلوم القيمة أخذ الرسم على كل منها .

مادة ١٧ — المحررات المؤقتة واجبة الشهر لا يتكرر رسم الحفظ عليها عند إجراء شهرها .

الفصل الثالث

والرسم النسبي ،

مادة ١٨ — يفرض رسم نسبي على كل تصرف أو موضوع مما تشمله المحررات المطلوب توثيقها أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها أو شهرها أو إيداعها أو التي يقتضى الأمر حفظها ولم تكن موضوع لإشهاد .

مادة ١٩ — يتحدد الرسم النسبي المشار إليه في المادة السابقة حسب الفتح الموضحة قرين كل تصرف أو موضوع فيها هو وارد بالجدولين حرفي (أ) و (ب) المرفق بهذا القانون .

مادة ٢٠ — لا يقل الرسم النسبي المخصوص عليه في الجدولين حرفي (أ) و (ب) المرفقين بهذا القانون (٩٢ — قرابين)

القانون عن عشرة قروش بالنسبة لتصرفات والموضوعات التي لا تزيد قيمتها على مائة قرش ،
وفيما بعد ذلك لا يؤخذ رسم نسي أقل من عشرين قرشا .

مادة ٢١ - في الحالات التي نص فيها على تقدير الرسم النسي على أساس قيمة العقار أو
المنقول يقدر الرسم وفقا للأسس الآتية :

(أ) بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر
بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .

(ب) بالنسبة للعقارات المبنية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر
بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة عليها مضروبة في
خمس عشرة .

(ج) بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن والأراضي الزراعية التي لم تفرض
عليها ضريبة والأراضي المدة البناء والمبانى المستحقة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بمدون المنقولات
يقدر الرسم مبدئيا على القيمة المبينة في المحرر أو التي يوضحها الطالب وبعد التحرر عن القيمة
الحقيقية يحصل رسم تكبير على الزيادة .

وفي الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ج) يجوز للمكتب الرئيسي لشهر العقارى والتوثيق
ولمكاتب الشهر ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها بعد موافقة المكتب الرئيسي أن يطلب
ولو بعد تمام الإجراءات التقديرية بمعرفة خبير يقترح قرار من الأمين العام من بين خبراء لجدول
أو خبراء وزادة العدل ويخطر ذوى الشأن في المحرر بخطاب موصى عليه بطلب وصول بالإحالة
إلى الخبرة ويحدد القرار الميعاد الذي يجب على الخبير أن يقدم تقريره فيه بحيث لا يعاوزه هذا الميعاد
ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغ الخبير بالمأمورية ، وتراعى في أداء الخبير بالمأمورية المذكورة
الإجراءات الخاصة بالخبرة المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية . ويودع الخبير
تقريره المكتب المختص وعلى المكتب إعلان ذوى الشأن بهذا الإبداع بكتاب موصى عليه بطلب
وصول أو على يد أحد محضرى المحكمة ليطلع على التقرير .

ويتم إخطار ذوى الشأن بالإحالة إلى الخبرة من الإجراءات المتعلقة لتقديم .

ولكل من الطرفين التظلم من تقرير الخبير خلال خمسة عشر يوما ويسرى هذا الميعاد بالنسبة
إلى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق من تاريخ الإبداع والنسبة إلى صاحب الشأن من تاريخ وصول
إعلان الإبداع إليه ويجعل التظلم منه أمام المجهز عند إعلان إبداع تقرير الخبير أو بتقريره
قلم المكتب .

ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب المختص ويحكم فيه على وجه السرعة بحكم غير قابل للطعن ، وتلتزم الحكومة بمصروفات الخبير إذا كانت القيمة المقدرة نهائيا مساوية للقيمة التي قدرها صاحب الشأن أو أقل منها وإلا ألزم صاحب الشأن بتلك المصروفات ، وتكون إجراءات تعيين الخبير وإيداع التقرير بلا رسم ، ويجوز لصاحب الشأن قبيل انتهاء مأمورية الخبير أن يتفق مع المكتب على القيمة بشرط تصديق المكتب الرئيسي على الاتفاق .

مادة ٢٢ - تقدر الرسوم النسية على عقود بيع أملاك الدولة على أساس الثمن الموضح في هذه القواعد .

مادة ٢٣ - في حالة اختصاص الدائن بقارات مدينة أو رهن العقار أو حقوق الامتياز مضاف على الدين الأصل الفوائد المستحقة لناية تاريخ التقييد علاوة على فوائد السنتين التاليتين لهذا التاريخ والمصروفات ، كما يضاف أيضاً في حالة الرهن قيمة التمويض عن الدفع المجهل إن طلب تأمينه .

وفي حالة انقضاء مدة التجديد القانونية لهذه الحقوق يراعى عند إعادة قيدها بمسند الميعاد تحصيل الرسم النسبي كاملا على قيمة الدين الأصل أو الباقي منه مع الملحقات والفوائد المطلوبة .

الباب الثاني

في تحصيل الرسوم ورددها وتخفيضها والإعفاء منها

الفصل الأول

في تحصيل الرسوم ورددها ،

مادة ٢٤ - تحصل مقدما جميع الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون قبل اتخاذ أي إجراء مطلوب ، وبالنسبة للحررات واجبة الشهر يراعى تحصيل الرسوم على عمليتي التوثيق والشهر سواء كان المحرر مطلوبا توثيقه أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيه .

مادة ٢٥ - إذا استحدثت رسوم تكميلية على أي محرر أو إجراء كان أصحاب الشأن متضامنين في أدائها . وتكون القارات وغيرها موضوع التصرف ضامنة لأداء الرسوم ويكون للحكومة في

تحصيلها حتى امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص المدينين أو المزمين بها .

مادة ٢٦ - في الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير تلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى ذوي الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضري المحكمة .

ويجوز لدوى الشأن - في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ ، - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائياً . ويكون تنفيذ بطريق الحجر الإداري كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائي . بعد وضع الصيغة التنفيذية على صورة أمر التقدير من المحكمة الواقعة في دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه ذلك الأمر . ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن .

مادة ٢٧ - للأمين العام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بناء على طلب أحد أصحاب الشأن وبعد أخذ رأى مكتب الشهر أو التوثيق - أن يمنحه أجلاً لإداء الرسوم التكميلية أو أن يأذن له بأدائها على أقساط شهرية بشرط تقديم كفيل مقترح متضامن أو تأمين عيني وعلى ألا تزيد المدة في الحالتين على سنة إذا لم تتجاوز الرسوم مائتي جنيه ولا على سنتين إذا تجاوزت هذا المبلغ .

كما يجوز لأئناء المكاتب بنسب الأوضاع الساجدة للواقعة على تقسيط الرسوم التكميلية المستحقة في حدود مبلغ خمسين جنيهاً .

وإذا تأخر صاحب الشأن في الوفاء بأي قسط حلت باقي الأقساط بدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار . ويجوز الرجوع في الأمر الصادر بالتقسيط أو منحه الأجل إذا جدد ما يدعى لذلك .

ولا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالقبول أو الرضا أو الرجوع .

مادة ٢٨ - ترد الرسوم النسبية المحصلة عن شهر أحكام مرمى المزاوي في حالة الحكم بإلغائها .

مادة ٢٩ - إذا حال دون إتمام إجراءات شهر المحاررات وفاة أو صدور قانون جديد يرد ٧٥٪ من الرسوم النسبية التي حصلت منها .

مادة ٣٠ - لا يترتب على بطلان المحررات أيًا كان نوعها رد شيء من الرسوم على اختلاف أنواعها بأي حال من الأحوال ولا يرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصل عنه الرسم .

مادة ٣١ - يسقط الحق في استرداد ما يتحصل من الرسوم بغير وجه حق بانقضاء ٢ سنوات من تاريخ الدفع .

الفصل الثاني

« في تخفيض الرسوم والإعفاء منها »

مادة ٣٢ - يخفض إلى النصف الرسم النسبي المفروض على بيع العقار المنصوص عليه في هذا القانون لكل من :

(أولا) صغار الملاك الذين يشترون أطيافا زراعية لا تتجاوز قيمتها ألفي جنيه بحيث لا تزيد ملكيتهم عن خمسة أفدنة بما في ذلك القدر محل التصرف .

(ثانيا) مشترى المقارات المبنية أو أجزاء منها بحيث لا تتعدى قيمة ما يملكونه ألفي جنيه بما في ذلك القدر محل التصرف .

وتقدر قيمة المقار المشار إليه طبقا للأسس الموضحة في المادة « ٢١ »

ويخفض إلى الربع الرسم النسبي المفروض على قسمة العقار لإنهاء حالة الشيوع في خلال عامين من تاريخ قيام حالة الشيوع أو من تاريخ العمل بهذا القانون أيما أطول .
ويراعى في تطبيق هذا النص ما تضمنته القوانين الأخرى من تخفيضات .

مادة ٣٣ - لا يؤدي رسم نسبي على شهر حق الإرث وأحكام إشهار الإفلاس وغرامض المطاوى العينية العقارية وأوراق الإجراءات الخاصة باليوع الجبرية أو وإنذارات الشفعة وكذلك الأحكام الصادرة ببطان أو فسخ أو إلغاء أى حق من الحقوق التي تم شهرها .

مادة ٣٤ - يعفى من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون :

(١) المحررات والإجراءات التي تزول بمقتضاها ملكية العقارات أو المنقولات أو الحقوق إلى الحكومة .

(ب) الصور والشهادات والكتوف والمخصصات والترجمة لوزارات أو المصالح الحكومية أو لجهة وقف خيرية .

(ج) إشهار الإسلام .

(د) الوقف الخيري والبيع وغيره من أسباب الملكية والبيع إذا اقترن بوقف العين وقفا غيريا والنفود والتصرفات المتعلقة بالوقف الخيري من كانت لجهة الوقف .

(هـ) الرصبة في وجوه البر .

(و) جميع التصرفات التي تؤول بمقتضاها إلى إحدى الحكومات الأجنبية ملكية عقارات في مصر لاختصاصها دورا لحياتها السياسية أو الاقتصادية بشرط المعاملة بالمثل .

(ز) الحكومات والميئات الأجنبية بالنسبة إلى العقارات التي تملكها لإقامة منقآت ثقافية عليها بناء على موافقة رئيس الجمهورية وبشرط المعاملة بالمثل .

(ح) الحالات المقررة بموجب قوانين خاصة .

الباب الثالث

أحكام عامة ،

مادة ٣٥ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من توصل عمدا إلى التهرب من أداء بعض الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون عن طريق تجزئة الصفقة أو الإدلاء ببيانات غير صحيحة في الإجراءات والأوراق التي تقدم تنفيذها أو بأية وسيلة أخرى .

وفي جميع الأحوال يحكم بإلزام مرتكب الجريمة بأداء مبلغ لا يجاوز ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الرسم .

ولا تجوز إقامة الدعوى العمومية إلا بإذن من وزير العدل أو من يندبه في ذلك وله النزول عنها في أى وقت إذا رأى مכלا لذلك ، كما أن له ولن يندبه لإجراء الصلح فيها على أساس دفع مبلغ لا يقل عن مثل ما لم يؤد من الرسم .

ويعاقب على الشروع في ارتكاب هذه الجريمة بعقوبة الجريمة ذاتها .

مادة ٣٦ - في تحصيل الرسوم الواردة بهذا القانون يعتبر في تقدير القيمة ما كان من كسور الجنيه جنبها وفي تقدير الرسم ما كان من كسور القرش قرشا .

مادة ٣٧ - لا تسرى أحكام هذا القانون على رسوم التوثيق ورسوم طلبات الإجراء التي تم تحصيلها قبل العمل به .

مادة ٣٨ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ٣٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير العدل تنفيذه وإصدار القرارات اللازمة لذلك .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

جدول حرف «ا»
المحركات واجبة الشهر

نوع التصرف أو موضوع حكم أو يعقد	رسم نسبي في المائة	الإيضاح
١ - الحقوق المقيمة الأصلية		
بيع العقار أو رده باتفاق المتعاقدين أو التنازل عنه	٢٪	من قيمة العقار: إذا لم يتجاوز ١٠٠٠ جنيه
	٣٪	من تلك القيمة إذا لم يتجاوز ٢٠٠٠
	٤٪	من تلك القيمة إذا لم يتجاوز ٣٠٠٠
	٥٪	من تلك القيمة إذا لم يتجاوز ٤٠٠٠
	٧٪	من قيمة العقار إذا تجاوزت ٤٠٠٠
الوصية بالعقار	حسب النسب السابقة	من قيمة العقار الموصى به وقعه الشهر .
وصية بمنفعة عقار مدة معينة أو مدى الحياة	•	من تلك قيمة العقار .
بيع الرقبة في العقار بمجرد من حق الانتفاع	•	من ثلثي قيمة العقار .
بيع حق الانتفاع في العقار	•	من ثلث قيمة العقار .
المعاوضة في العقار	•	من قيمة أكبر البديلين .
إقرار النير بملكية العقار أو التصديق على ملكيته	•	من قيمة العقار وقت الإقرار أو التصديق .
هبة العقار أو الرجوع فيها	•	من قيمة العقار الموهوب وقت الهبة أو الرجوع .
حقوق الارتفاق	•	من القيمة المبنية في المقد أو التي بينها صاحب الشأن مقابل الارتفاق على ألا تقل عن الفرق بين العقار محملا بالارتفاق وقيمته بدونه .
حكم رسم المزاو	•	من الثمن الراسي به المزاو .
محاضر البيع الإداري الجبري	•	من الثمن الذي يبيع به العقار .
استبدال أعيان الوقف	•	من قيمة مال البديل .
إنهاء الوقف	٢٪	من قيمة نصيب المستحق سواء ما كان قائما أو أموا الامودة على ذمة الاستبدال .

نوع التصرف أو الموضوع بحكم أو بمقتد رسم نسبي للمائة	الإيجاف
---	---------

٢ - الحقوق العينية التبعية وتجددتها

رهن العقار .	$\frac{1}{4}\%$	من مبلغ الدين لغاية ١٠٠٠ جنيه .
	$\frac{1}{4}\%$	من مبلغ الدين إذا لم يتجاوز قيمته ٢٠٠٠ جنيه .
	$\frac{1}{4}\%$	إذا تجاوزت ٢٠٠٠ جنيه .
حقوق الامتياز .	$\frac{1}{4}\%$	فإن لم يكن الدين معيناً كان الرسم باعتبار قيمة المرهون وقت الرهن يؤخذ هذا الرسم عند التجديد على الزيادة فقط .
	$\frac{1}{4}\%$	على المبلغ الأصل وملحقاته وعند التجديد يفرض الرسم على الزيادة فقط .
قيداختصاصات الدائن بمقاربات مدينة	$\frac{1}{4}\%$	على المبلغ الأصل وملحقاته وعند التجديد يفرض الرسم على الزيادة فقط .
التنازل عن الأولوية في مرتبة الحقوق العينية التبعية .	$\frac{1}{4}\%$	من مقابل التنازل إذا صدر بمقابل وألا يسكنى بالرسم المقرر ورسم الحفظ .
قيدا لليون العادية التي على المورث على هامش تسجيل حق الإرث .	$\frac{1}{4}\%$	على المبلغ الأصلي وملحقاته .

نوع التصرف أو الموضوع بحكم أو يقدر	رسم فسي في المائة	الإيضاح
------------------------------------	-------------------	---------

٢ - التصرفات والموضوعات المتنوعة

قسيمة العقار بين مستحقيه قسيمة إفراز أو فسخها .	$\frac{1}{10}$	من قيمة العقار المقسوم وإذا كانت القسيمة قاصرة على فرز بعض الحصص مع بقاء الشيوع في الباقي فإن الرسم يؤخذ على قيمة الحصة أو الحصص المفردة فقط فإذا كان الباقي هو نصيب شريك واحد يحصل الرسم عن قيمة العقار كله بحسب نصيب كل شريك وإذا ظهرت في القسيمة زيادة عن الأنصبة الأصلية تأخذ الزيادة حكم البيع في تقدير الرسم .
شطب الرهن .	$\frac{1}{10}$	من مبلغ الدين المتخالص عليه لغاية ١٠٠٠ جنيه .
	$\frac{1}{10}$	إذا لم تتجاوز قيمة الدين ٢٠٠٠ جنيه
	$\frac{2}{10}$	إذا تجاوزت قيمة الدين ٢٠٠٠ جنيه .
	$\frac{2}{10}$	سواء حصل الإفراز بالقبض أو الإبراء أم لم يحصل ، وإذا كان الشطب عن جزء من العقار ولم تعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء يحصل الرسم على كامل الدين مع مراعاة ذلك عند إجراء الشطب النهائي .
شطب اختصاص الدائن بمقاربات .	$\frac{1}{10}$	من المبلغ المتخالص عليه سواء أحصل الإقرار بالقبض أو الإبراء أم لم يحصل وإذا كان الشطب عن جزء من العقار ولم تعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء يحصل الرسم

نوع التصرف أو الموضوع بحكم أو ب عقد	رسم نسبي في المائة	الإيضاح
التحكير أو التنازل عنه .	$\frac{1}{2}\%$	على كامل الدين مع مراعاة ذلك عند إجراء الشطب النهائي . من الأجرة المبيعة في العقد بشرط ألا تقل عن عشرة سنين ولا تزيد على عشرين سنة فإذا لم تبين المدة فباعتبار الأجرة السنوية في مدة عشرين سنة .
الإيجارات .	$\frac{1}{1}\%$	باعتبار قيمة الإيجار في مدة التعامل إذا لم يشترط تجديدهما أما أن شرط التجديد ، فإن كانت المدة لأقل من سنة فباعتبار الأجرة لمدة سنة وإن كانت لسنة فأكثر فباعتبار الأجرة عن مدة واحدة من مدة التجديد .
المخالفات عن الإيجار .	$\frac{1}{3}\%$	من قيمة المبالغ المتخالف عليها .
فسخ إيجار العقار أو التنازل عنه .	$\frac{1}{2}\%$	من قيمة الأجرة في المدة الباقية من العقد .
شطب حقوق الامتياز .	$\frac{1}{4}\%$	على المبلغ الأصلي وملحقاته .
شطب الديون العادية التي على المورث .	$\frac{1}{4}\%$
الصلح متى كان متعلقاً بنزع خاص يتصرف من التصرفات الواردة ذكرها في هذا الجدول	—	النسبة للقررة لكل تصرف .
كل تصرف أو موضوع لم ينص عليه فيما تقدم .	$\frac{1}{2}\%$	إذا كانت قيمة التصرف أو الموضوع مما يمكن تقديره ولا يمكن بالرسم المقرر ورسم الحفظ .

جدول حرف «ب»

المحررات غير واجبة الشر

نوع التصرف أو الموضوع بحكم أو عقد	رسم نسبي في المائة	الإيضاح
بيع المنقول أو رده باتفاق المتعاقدين أو التنازل عنه .	$\frac{1}{4}\%$	من قيمة المنقول .
البدل في المنقول .	$\frac{1}{4}\%$	من قيمة أكبر البديلين .
إقرار الغير بمنقول أو التصديق عليه	$\frac{1}{4}\%$	من قيمة المنقول وقت الإقرار أو التصديق ويتمدد هذا الرسم يتمدد الحزين مالم يكونوا في حكم شخص واحد .
بيع المحال التجارية والصناعية .	$\frac{1}{4}\%$	من قيمة المقومات المادية والمنوية للبيع إذا لم تزد القيمة عن ٥٠٠ جنيه .
	$\frac{1}{1}\%$	إذا لم تتجاوز القيمة ١٥٠٠ جنيه .
	$\frac{1}{1}\%$	إذا لم تتجاوز القيمة ٢٥٠٠ جنيه .
	$\frac{1}{2}\%$	إذا لم تتجاوز القيمة ٣٥٠٠ جنيه .
	$\frac{2}{4}\%$	إذا زادت القيمة عن ٣٥٠٠ جنيه .
هبة المنقول أو الرجوع فيها .	$\frac{1}{4}\%$	من قيمة الموهوب وقت الهبة أو الرجوع .
قسيمة المنقول قسيمة إقرار أو قسمتها	$\frac{1}{4}\%$	من قيمة المنقول المقسوم ، لكن إذا كانت القسيمة قاصرة على فرز بعض الحصص مع بقاء الشيوع في الباقي فإن الرسم يؤخذ على قيمة الحصصة أو الحصص المفروزة فقط ، فإذا كان الباقي هو نصيب شريك واحد يحصل رسم عن قيمة المنقول كله بحسب نصيب كل شريك وإذا ظهرت في القسيمة زيادة عن الأنصبة الأصلية أخذت الزيادة حكم البيع في تقدير الرسم

نوع التصرف أو الموضوع بحكم أو بقصد	رسم نسبي في المائة	الإيضاح
الوصية بالعقار أو المنقول أو الرجوع فيها .	$\frac{1}{4}\%$	من قيمة المال الموصى به إن كان معينا فإن كانت الوصية بمال غير معين أو بجزء شائع كان الرسم على قيمة الموصى به باعتبار ما يملكه الموصى وقت صدور الوصية .
وصية بمنفعة عقار أو منقول مدة معينة أو مدى الحياة أو الرجوع فيها .	$\frac{1}{4}\%$	من قيمة المنفعة في المدة إن كان معينة وإلا فن قيمتها في عشر سنوات .
إيجار عقار أو منقول .	$\frac{1}{4}\%$	باعتبار الإيجار في مدة التعاقد إذا لم يشترط في المحرر تجديدها ، أما إن شرط التجديد فإن كانت المدة لأقل من سنة فباعتبار الأجرة لمدة سنة وإن كانت لسنة فأكثر فباعتبار الأجرة عن مدة واحدة من مدة التجديد .
فسخ الإيجار بالعقار أو المنقول أو التنازل عنه عقود الشركات أو فسخها أو تعديلها .	$\frac{1}{4}\%$ $\frac{1}{4}\%$	من قيمة الأجرة في المدة الباقية في العقد . من رأس مال الشركة إذا لم يتجاوز ٢٠٠٠ جنيه .
عقود المقاولات	$\frac{1}{4}\%$	إذا تجاوز رأس المال ٢٠٠٠ جنيه .
عقود شركة المزارعة أو فسخها	$\frac{1}{4}\%$	من القيمة المتفق عليها في العقد .
رهن المنقول .	$\frac{1}{4}\%$ $\frac{1}{4}\%$ $\frac{5}{4}\%$	من القيمة الإيجارية التي اعتبرت أساسا لربط ضريبة الأرباح موضوع الشركة . مدة العقد إذا كانت المدة محددة أو مدة ثلاث سنوات إذا لم تكن المدة محددة . من مبلغ الدين لغاية ١٠٠٠ جنيه . إذا لم يتجاوز قيمة الدين ٢٠٠٠ جنيه . إذا تجاوزت القيمة ٢٠٠٠ جنيه فإن لم يكن الدين معينا كان الرسم باعتبار قيمة المرهون وقت الرهن .

نوع التصرف أو الموضوع يحكم أو يعقد	رسم نسبي في المائة	الإيضاح
التنازل عن رهن منقول	$\frac{1}{4}\%$	من مبلغ الدين أو الجزء المتخالف عنه سواء أحصل الإقرار بالقبض أو الإبراء أم لم يحصل وإذا كان التنازل عن جزء من المهرين ولم تعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء حصل الرسم عن كامل الدين وعند التنازل عن الجزء الباقي يراعى ما سبق تحصيله .
ترب الإيراد	$\frac{1}{4}\%$	من قيمة الإيراد السنوى مضروباً في ٢٠ إن كان مؤبداً أو مضروباً في ١٠ إذا كان لدى الحياة فإذا كان مؤقتاً فعلى قيمة الإيراد السنوى مضروباً في عدد سفينه بحيث لا تتجاوز عشرأ .
الحوالة	$\frac{1}{4}\%$ $\frac{1}{4}\%$ $\frac{5}{4}\%$	من قيمة المحال به لغاية ١٠٠٠ جنيه . إذا لم تتجاوز قيمة المحال به ٢٠٠٠ جنيه إذا تجاوزت القيمة ٢٠٠٠ جنيه .
إقرار بتحويل الدين أو التنازل عنه أو الرجوع فيه	حسب النسب السابقة	من قيمة الدين وإذا كان التنازل بعوض يحصل الرسم على الدين الأصلي .
إقرار بدين	•	من قيمة الدين سواء أصدر به حكم أم لم يصدر مالم يكن الإقرار ضمن التعاقد بالرهن فلا رسم عليه .
إقرار بقتراض قعود	•	من القيمة المقر بها .
إقرار بفتح اعتياد	•	من القيمة المقر بها مالم يكن الإقرار ضمن التعاقد بالرهن فلا رسم عليه .

نوع التصرف أو الموضوع بحكم أو بمقد	رسم لبي في المائة	الإيضاح
إقرار بوديعة .	حسب النسب السابقة	من قيمة الوديعة .
إقرار بعارية .	"	من قيمة العارية .
الكفالة .	"	من قيمة الدين المكفول .
إقرار بقبض دين	$\frac{1}{4} \%$	من قيمة الدين مالم يكن الإقرار بشطب الرهن أو التنازل عنه فلا رسم عليه .
إقرار باسترداد الوديعة أو العارية .	$\frac{1}{4} \%$	من قيمة الوديعة أو العارية .
الإبراء من الحقوق .	$\frac{1}{4} \%$	من قيمة المبرأ منه .
عقود الزواج أو التصديق عليه .	$1 \frac{1}{4} \%$	على المائة جنيه الأولى .
	$\frac{1}{2} \%$	على الزيادة إذا كان الصداق مسمى أما إذا كان الصداق غير مسمى فيحصل رسم بعد أدنى قدره ٢٠٠ قرش كما يؤخذ هذا الرسم على قيمة الباتنة (الدوطة) وعلى التزام الزوج بردما وأيضا على قيمة الشبكة أو الهدية التي يقدمها لزوجته .
تقرير النفقة أو سقوطها أو تحملها أو الإقرار بشيء من ذلك إذا كانت مسندة إلى تاريخ سابق .	$\frac{1}{4} \%$	
كل تصرف أو موضوع لم ينص عليه في هذا جدول	$\frac{1}{4} \%$	إذا كانت قيمة المحرر بما يمكن تقديره ولا يكفي بالرسم المقرر .

جدول حرف «ج»

المحررات الخاصة بالحالة المدنية

رسم المستحق والإيضاح	الإسهادات (المحررات الرسمية المتضمنة الموضوعات الموضحة بعد)
رسم ثابت قدره ٢٥ قرشاً	الطلاق أو الفقرة بجميع أسبابها الشرعية .
رسم ثابت قدره عشرة قروش .	الإقرار بانقضاء المدة أو الحضانة أو سقوطها أو الإقرار بالرجعة .
رسم ثابت ١٥ قرشاً .	تقرير النفقة أو سقوطها أو الإقرار بشئ من ذلك .
رسم ثابت قدره عشرة قروش .	الإقرار بأمر آخر من أمور الزوجية .
رسم ثابت عشرة قروش .	التوكيل في أمر الزوجية ونفقة الأقارب أو عزل الوكيل أو عزله وتعيين غيره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ٧١ لسنة ١٩٦٤

في شأن منح ومعاشات ومكافآت استثنائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمعاشات الضباط العيارين ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بمعد خدمة الصولات والمساعدين بالقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء للدرسين والعلماء للموظفين بالأزهر ؛

وعلى القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات التي تصرف لأمر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٢٤ من مارس ١٩٦٤

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين ؛

وعلى ماراتاه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يجوز منح معاشات أو مكافآت استثنائية أو زيادات في المعاشات للموظفين والمستخدمين والعامل المدنيين والعسكريين الذين انتهت خدمتهم في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو لأسر من يتوفى منهم .

كما يجوز منحها أيضاً لتفريقهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد أو لأسر من يتوفى منهم وكذلك لأسر من يتوفى في حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة .

مادة ٢ — تختص بالنظر في المعاشات والمكافآت الاستثنائية لجنة تشكل برئاسة وزير الخزانة وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين ، ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتقادها من رئيس الجمهورية .

ويستثنى من ذلك الموظفين والمستخدمين والعامل الذين يقرر إنهاء خدمتهم قبل بلوغ السن القانونية فيجوز منحهم معاشات استثنائية أو مكافآت استثنائية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص .

مادة ٣ — تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية المقررة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها من منحت له أو لأسرته هذه المعاشات أو المكافآت أما المعاشات أو المكافآت الاستثنائية الأخرى المقررة لأشخاص غير معاملين بأحد قوانين المعاشات الحكومية أو قانون التأمينات الاجتماعية أو لأسرهم ففسرى عليها باقى أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه . .

وكل ذلك مع عدم الإخلال بما يتضمنه القرار الصادر بمنح المعاش أو المكافأة الاستثنائية في بعض الأحوال من أحكام خاصة .

مادة ٤ — تسرى أحكام المادة السابقة على المعاشات الاستثنائية التي منحت قبل العمل بهذا

القانون لمعاملات الموظفين ، على ألا تسترد أو تصرف فروق عن الماضي . وعلى أن يقدم طلب بذلك خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون .

مادة ٥ — يلغى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ٧٢ لسنة ١٩٦٤

بتعديل جدول المرتبات المنصوص عليه في المادتين ٧٣ و ١٣١

من قانون السلطة القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل جدول المرتبات المرفق بهذا القانون بجدول المرتبات الملحق بالقانون

رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه والمنصوص عليه في المادتين ٧٣ و ١٣١ منه .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يولييه سنة ١٩٦٤ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

جدول

للمرتبات المنصوص عليه في المادتين ٧٣ و ١٣١ من قانون السلطة القضائية

رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩

جنيه

- (١) رئيس محكمة التقض ٢٥٠٠ ويعامل معاملة الوزير من حيث المعاش .
- (٢) نواب رئيس محكمة التقض ورؤساء محاكم الاستئناف والتائب العام ٢٥٠٠ ويعامل كل منهم معاملة من هو في حكم درجة في المعاش .
- (٣) رؤساء محاكم الاستئناف والمحاكم العام الأول ١٩٠٠ ويعامل كل منهم معاملة من هو في حكم درجة في المعاش
- (٤) المستشارون بمحكمة التقض والاستئناف والمحامون العامون ١٣٠٠ - ١٨٠٠ بملاوة ٧٢ جنيها سنويا .
- (٥) الرؤساء بالمحاكم الابتدائية (١) و (ب) ورؤساء النيابة (١) و (ب) ٩٠٠ - ١٤٤٠ بملاوة ٦٠ جنيها سنويا .
- (٦) قضاة (١) و (ب) ووكلاء نيابة متازة (١) و (ب) ٥٤٠ - ١٢٠٠ بملاوة ٤٢ جنيها سنويا ،
- (٧) وكلاء نيابة ٤٢٠ - ٧٨٠ بملاوة ٢٤ جنيها سنويا .
- (٨) معاونو ومساعدو نيابة ٢٤٠ - ٦٠٠ بملاوة ١٨ جنيها سنويا .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ٧٣ لسنة ١٩٦٤

بتعديل جدول المرتبات المنصوص عليه في المادة ٢٣

من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم -

إدارة قضايا الحكومة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل جدول المرتبات المرفق بهذا القانون بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه والمنصوص عليه في المادة ٢٣ منه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يولييه سنة ١٩٦٤

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٢٣ من مارس ١٩٦٤ ،

جدول

المرتبات المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة

(١) رئيس إدارة القضايا	٢٠٠٠	يعامل معاملة من هو في حكم درجته في المعاش .
(٢) الوكلاء	١٩٠٠	يعامل كل منهم معاملة من هو في حكم درجته في المعاش.
(٣) المستشارون	١٣٠٠ — ١٨٠٠	بملاوة ٧٢ جنيها سنويا .
(٤) المستشارون المساعدون من الفئة (أ)	٩٠٠ — ١٤٤٠	بملاوة ٦٠ جنيها سنويا .
والمستشارون المساعدون من الفئة (ب)		
(٥) النواب من الفئة (أ)	٤٥٠ — ١٢٠٠	بملاوة ٢٤ جنيها سنويا .
والنواب من الفئة (ب)		
(٦) المحامون	٤٢٠ — ٧٨٠	بملاوة ٢٤ جنيها سنويا .
(٧) المتدربون والمتدربون المساعدون	٢٤٠ — ٦٠٠	بملاوة ١٨ جنيها سنويا .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقاون^(١) ٧٤ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن

أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ بشأن التنظيم السياسي لسلطات

الدولة العليا؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٢٣ من مارس ١٩٦٤ .

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية والقوانين المعدلة له؛
وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للهندسين المصريين خريجي
الجامعات المصرية والقوانين المعدلة له؛

وعلى ما أراه مجلس الدولة؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبدل بنصوص المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار
النصوص الآتية :

« مادة ٢ - تشكل بقرار من رئيس المجلس التنفيذي لجنة وزارية تتولى ترشيح أسماء الخريجين
الذين تدعو حاجة العمل بالوزارات والهيئات المؤسسات العامة إلى إلحاقهم بوظائفها وذلك من
واقع البيانات والإقرارات المنصوص عليها في المادة الأولى مع مراعاة استثناء أعضاء البعثات
والمعبدن في الجامعات » .

« مادة ٣ - يصدر الوزير المختص أو من ينوبه أمر تكليف إلى الخريجين الذين رشحتهم
اللجنة للعمل في الوظائف التي عينتها ويكون هذا الأمر نافذا لمدة سنتين قابلة للامتداد مددا
أخرى بموافقة » .

« مادة ٤ - لكل من صدر الأمر بتكليفه أن يعارض فيه خلال أسبوع من تاريخ إعلانه به
وذلك بطلب يقدم إلى اللجنة المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون وتفصل اللجنة في المعارضة
بقرار نهائي ولا يقرب على المعارضة وقف تنفيذ أمر التكليف » .

« مادة ٦ - يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر
وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها . ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين » .

كما يحكم القاضي بمحو اسم المخالف من سجلات نقابة المهن الهندسية وذلك لمدة لا تقل عن ستة
ولا تزيد على خمس سنوات .

ويترتب على قبول المخالف الاستمرار في العمل في الجهة التابع لها ، لإعادة قيده في السجلات
المشار إليها ، واعتبار محو الاسم كأن لم يكن .

كما يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى كل من خالف حكم المادة (٥)
مكرراً » .

مادة ٢ - تضاف إلى القانون المشار إليه مادة جديدة برقم (٥ مكررا) :
 « مادة (٥) مكررا :

يخطر تعيين أو تشغيل أو إلحاق أى مهندس من الخاضعين لأحكام هذا القانون ، بعمل فى الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو لدى الأفراد أو فى أية جهة أخرى سواء أكانت حكومية أم غير حكومية ، ولو كان ذلك بصفة عارضة أو على سبيل الاستشارة وسواء كان ذلك باجر أو بغير أجر ما لم يقدم ثبت عدم سبق تكلفه أو إعاقته من التكليف أو انتهائه دون تحديد أو قبول استقالته على حسب الأحوال .

مادة ٣ — يفسر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ؟
 صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ٧٥ لسنة ١٩٦٤

فى شأن التأمين الصحى للعاملين فى الحكومة وهيئات الإدارة المحلية
 والهيئات العامة والمؤسسات العامة

باسم الأمة
 رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها
 وعامالها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يتمتع بنظام التأمين الصحى جميع العاملين فى الحكومة وهيئات الإدارة المحلية
 والهيئات العامة والمؤسسات العامة باستثناء القوات المسلحة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ فى ٢٣ من مارس ١٩٦٣ .

وينشأ بقرار من رئيس الجمهورية هيئة عامة مقرها مدينة القاهرة وهيئات فرعية تتولى شئون التأمين الصحي المنصوص عليه في هذا القانون .

وينشأ مجلس أعلى للتأمين الصحي يصدر بتشكيله وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - يقصد بالتأمين الصحي المنصوص عليه في هذا القانون :

(١) علاج العاملين المشار إليهم في المادة الأولى من هذا القانون في حالة المرض أو الإصابة .

(ب) الرعاية الطبية للعاملات في حائض الحمل والوضع .

ويقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتي :

(١) الخدمات الطبية التي يؤديها الممارس العام .

(٢) الخدمات الطبية على مستوى الإخصائين بما في ذلك إخصائى الأسنان .

(٣) الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .

(٤) العلاج والإقامة بالمستشفى أو المصح .

(٥) العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسب ما يلزم .

(٦) صور الأشعة والبحوث الطبية والعملية (المخبرية) اللازمة وما في حكمها .

(٧) الولادة .

(٨) صرف الأدوية اللازمة في جميع ما تقدم .

(٩) توفير الخدمات التأهيلية لمن يتخلف لديه عجز . وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية .

وذلك كله بالشروط والأوضاع والمستويات التي تحددها اللائحة التنفيذية طبقاً للسياسة التي ينعنها المجلس الأعلى للتأمين الصحي .

مادة ٣ - تشمل الهيئة مصاريف انتقال المؤمن عليه من مكان عمله أو إقامته إلى المكان المخصص للعلاج ويتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه ما تقتضيه القواعد التي يصدر بها قرار من وزير الصحة وفقاً لنظام الذي يضعه المجلس الأعلى للتأمين الصحي في هذا الشأن .

مادة ٤ - يكون التأمين في الهيئة إلزامياً .

وتتكون أموال هذا التأمين من الموارد الآتية :

(١) الاشتراكات التي تقطع شهرياً من المتأمينين بأحكام هذا القانون بواقع ١٪ من مرتباتهم وأجورهم ومعاشاتهم الأصلية مضافاً إليها إعانة غلاء المعيشة .

(١٢ م - قوانين)

(٢) البالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو هيئات الإدارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة بمقدار ٣٪ من تلك المرتبات والأجور والمعاملات مضافاً إليها إطفاء غلاء المعيشة العاملين الذين يطبق عليهم أحكام هذا القانون .

(٣) الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا التي يقرر مجلس إدارة الهيئة قبولها .

(٤) ريع استئجار هذه الأموال .

مادة ٥ — يجوز بقرار من وزير الصحة بناء على اقتراح الهيئة فرض رسم مزمى يدفعه المؤمن عليه عند الانتفاع بالخدمة ، وتؤول هذه الحصة إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي .

مادة ٦ — يجوز لوزير الصحة بقرار منه إضفاء العاملين الذين نقل أجورهم عن الحد الذي يمينه من دفع نسبة ١٪ من المرتب أو الأجر الشامل أو الرسم المخصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة السابعة أو كليهما وذلك طبقاً لما يقرره المجلس الأعلى للتأمين الصحي بناء على اقتراح الهيئة العامة للتأمين الصحي .

مادة ٧ — على المؤمن عليهم التزام التعليمات التي تحددها الهيئة العامة للتأمين الصحي والهيئات الفرعية الرعاية الطبية التأمينية كل في مجال اختصاصاتها .

وجوز الهيئة أن تمتنع عن أداء أية نفقات إذا عاين المريض اتباع تلك التعليمات . ولن تقتديهم الهيئة الحق في ملاحظة المريض حيثما يجري علاجه .

مادة ٨ — على كل هيئة عامة أو مؤسسة عامة تمتلك مستشفى مخصصاً لعلاج العاملين بها أن تتعاقد مع الهيئة العامة أو الفرعية للتأمين الصحي على علاج العمال والموظفين من غير العاملين بها إذا طلبت الهيئة العامة للتأمين الصحي منها ذلك وكانت إمكانيات هذا المستشفى تسمح بعلاجهم وعلى أن يكون العلاج طبقاً للمستويات المقررة لذلك ، كما يجوز لتلك المؤسسة أن تعهد الهيئة العامة للتأمين الصحي أو الهيئة الفرعية الرعاية الطبية التأمينية بإدارة المستشفى الذي تملكه .

مادة ٩ — يكون علاج المرضى على نفقة الهيئة في المكان الذي تميمه لهم وذلك طبقاً للنظام المخصوص عليه في اللائحة التنفيذية .

ولا يجوز الهيئة أن تجرى هذا العلاج في الميادات أو المستشفيات العامة إلا بمقتضى اتفاقات خاصة تعقد لهذا الغرض ويحدد في هذه الاتفاقات الحد الأدنى لمستويات الخدمة الطبية وما يتبعها وأجر ذلك العلاج دون الاتفاقات فرص العلاج المجاني المتاحة ، وذلك طبقاً للسياسة التي ينعنها المجلس الأعلى للتأمين الصحي .

مادة ١٠ — تسرى أحكام العلاج والرعاية الطبية طبقاً لأحكام هذا القانون في جميع الجهات

التي تتوفر فيها الإمكانات لتقديم الرعاية الطبية التأمينية ويصدر بتحديد تلك الجهات قرار من وزير الصحة .

أما فيما عداها من الجهات فتتولى الهيئة اللبؤن عليه مقابلاً نقدياً للخدمة التي لا تتوفر في الجهة بشرط أن تكون قد أدبت له وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية وبناء على اقتراح الهيئة وفي حدود الخطة التي يضمنها المجلس الأعلى الصحي .

مادة ١١ — تعنى الاشتراكات والاحتبارات والمستندات والبطاقات والعقود والمعاملات والشهادات والمطبوعات والتقارير والمحررات الطبية التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الخدمة .

مادة ١٢ — تعنى أموال الهيئة العامة للتأمين الصحي الثابتة والمنقولة من جميع الضرائب والرسوم والموائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى بالجمهورية العربية المتحدة .
كما تعنى العمليات التي يباشرها الهيئة المذكورة من الخضوع لأحكام قوانين هيئات التأمين .

مادة ١٣ — يكون للبالغ المستحقة الهيئة العامة للتأمين الصحي بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية .

مادة ١٤ — يصدر وزير الصحة اللائحة التنفيذية والقرارات المنفذة لهذا القانون بناء على اقتراح الهيئة العامة للتأمين الصحي في حدود السياسة العامة التي يضمنها المجلس الأعلى للتأمين الصحي .

مادة ١٥ — يطبق نظام التأمين الصحي على أصحاب المعاشات من الفئات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون إذا طلبوا الانتفاع بأحكامه وتسرى في هذه الحالة عليهم أحكام المادة الرابعة من هذا القانون ويكون استمرارهم في التأمين إلزامياً .

مادة ١٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ٧٦ لسنة ١٩٦٤

بشأن إضافة مادة إلى المرسوم بقانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن

تنظيم شئون أفراد أطقم السفن التجارية المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا :

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم شئون أفراد طاقم السفن التجارية المصرية :

وعلى الأمر المسمى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بزيادة نسب إعانة غلاء المعيشة :

وعلى قرار وزير البحرية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم شئون أفراد أطقم السفن البحرية التجارية :

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة :

وعلى موافقة مجلس الرياسة :

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف مادة برقم ٢ إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه بحرى
نصها كالآتي :

« مادة ٢ - تعتبر الأجور والمرتبات والمكافآت المحددة بالقرارات الصادرة تنفيذا لحكم
المادة السابقة شاملة لإعانة غلاء المعيشة بالنسب الواردة بالأمر المسمى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . »

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد

أطعم السفن البحرية للمطالبة بإعانة غلاء معيشة بالإضافة إلى مرتباتهم متنية بمجرد صدور هذا القانون وترد الرسوم الخاصة بها إلى راضيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ٧٨ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون ٢٢٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية المعدل

بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ١ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٠ للمعار
إليه النص الآتي :

(١) ينشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٧ في ٣٣ من مارس ١٩٦٤

« مادة ١ نفرة (٢) - ويستحق الرسم الشئى كاملا إذا تمت حيازة الجهاز خلال النصف الأول من السنة ويخفف الرسم إلى النصف إذا تمت حيازة الجهاز خلال النصف الثانى من السنة على أن يطبق هذا النقص على الذين حازوا أجهزة بعد يوليو سنة ١٩٦١ .

وعلى الجهات المرخص لها فى البيع أن تقدم بتحصيل الرسم المستحق لأول مرة عند تسليم الجهاز المشتري وتوريده لهيئة الإذاعة خلال شهر من تاريخ التسليم وإلا التزم بأداء ضعف الرسم ،

مادة ٢ - تعنى الجهات المرخص لها فى بيع أجهزة استقبال الإذاعة التلفزيونية من الغرامات التى استحققت عليها تفدينا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه بشرط أن تكون تلك الجهات قد قامت بسداد الرسم الذى حصلته من اشترين لهيئة الإذاعة قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟
صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون (١) ٧٩ لسنة ١٩٦٤

بتعديل القانون ١٦١ لسنة ١٩٥٩

فى شأن تنظيم إرشاد السفن فى ميناء السويس

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم إرشاد السفن فى ميناء السويس ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ فى ٢٢ من مارس ١٩٦٤ .

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - تزداد الرسوم المقررة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٩ المشار بنسبة ٢٥ ٪ (خمسة وعشرون في المائة).

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ٨٠ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - يضاف إلى المادة ٧١ من قانون العمل المشار إليه والمعدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٢ فقرة جديدة بالنص الآتي .

« ولا يسرى هذا الحكم على عقود عمل الأجانب الذين تستخدمهم المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٢ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتانون (١) لسنة ١٩٦٤

في شأن تعديل بعض أحكام القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦

الحاص بالمناجم والمهاجر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه مادتان جديدتان برقم ٢٤ مكرراً (١) و ٢٤ مكرراً (٢) ، نصهما الآتي :

« مادة ٢٤ - مكرراً (١) - مع عدم الإخلال بحقوق الأفراد التي تكون قد خولت لهم بمقتضى تراخيص وعقود استغلال ، تستثنى الوزارات ومصالح الحكومة من تطبيق أحكام هذا القانون ، فيما يختص بمواد المهاجر التي تستخدمها في أغراضها .

وعلى الوزارات والمصالح المشار إليها ، أن تقوم بإخطار السلطة المختصة بالمهاجر التي يقع عليها اختيارها ، وموقعها وحسبها ومساحتها وذلك قبل قيامها بالاستغلال بوقت كاف » .

« مادة ٢٤ مكرراً (٢) - لا يجوز منح موافقة وزارة الأشغال ، استغلال أو الترخيص باستغلال مواد المهاجر الناتجة عن إنشاء الترع والمصارف » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ٨٢ لسنة ١٩٦٤

في شأن ضمان الحكومة للبنك المركزي المصري

في تنفيذ اتفاقيات الدفع الخارجية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسي للبنك المركزي المصري ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المدلة له ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يتولى البنك المركزي المصري تنفيذ اتفاقيات الدفع الخارجية التي تبرمها الجمهورية العربية المتحدة مع الدول الأخرى وذلك عن طريق فتح الحسابات اللازمة ومنح التسييلات الائتمانية وإجراء التسويات وفقاً لما تقتضيه هذه الاتفاقيات .

مادة ٢ - تضمن الحكومة البنك تدبير أية خسارة تنشأ نتيجة أحكام هذه الاتفاقيات .

مادة ٣ - يعطى التضامن المشار إليه في المادة السابقة للبنك الحق في خصم المبلغ المستحق له من حساب وزارة الخزانة وأرباح عمليات النقد الخارجية، فإذا لم يتوافر في هذا الحساب رصيد كافٍ لفعل ذلك أجرى البنك الخصم من حساب وزارة الخزانة الاعتيادي .

نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ .

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على اتفاقيات الدفع السارية عند العمل به ويلغى كل ما يتعلق بها من ضمانات أخرى تخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ - يفسر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره في
صدر برياضة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ٨٣ لسنة ١٩٦٤

بإعفاء عقود الإيجار المحررة بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي من رسم الدفعة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات
الدولة العليا ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة ، تعني من

(١) ليس بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٢٣ من مارس ١٩٦٤ ،

رسم الدفعة نسخ عقود إيجار الأراضي الزراعية التي تودع مقر الجمعية التعاونية الزراعية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ للشار إليه سواء كانت نقداً أو مزارعة ، وكذلك ما قد تتضمنه من تأمينات شخصية أو عينية .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٣ فبراير سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ للشار إليه ٩

صدر برياضة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ٨٥ لسنة ١٩٦٤

في شأن أحوال إلغاء امتحان التليذ في النقل

والامتحانات العامة النهائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يلغى امتحان التليذ في النقل والامتحانات العامة النهائية بجميع مراحل التعليم في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم أو التي تتولى الإشراف عليها ، وذلك في الأحوال الآتية :

(١) إذا غش أو حاول الغش في الامتحان .

(٢) إذا أخل بنظام الامتحان أو اعتدى على حرمة أو أفلق مرموه .

(٣) إذا ضمن ورقة الإجابة أمراً يحدّد أو سماً أو علفظة النظام العام أو الآداب .

(٤) إذا خالف الواضع الصادر في شأن الامتحان .

ويكون إلغاء الامتحان بقرار مسبب ونهائي من الرئيس العلم للامتحان ، ويترتب عليه حرمان التليذ من دخول امتحان السنة التالية .

ويجوز لوكيل الوزارة أن يزيد عدد مرات حرمان التليذ من دخول الامتحانات ، ويكون قراره في ذلك مسييا ونهائيا .

مادة ٢ — يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير التربية والتعليم تنفيذه اعتبارا من العام الدراسي ١٩٦٣ / ١٩٦٤ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ٨٦ لسنة ١٩٦٤

في شأن الرسوم المقررة لأداء امتحان مسابقة القبول

بالمدارس الإعدادية والإعفاء منها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم التعليم الإعدادي العام والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أراءه مجلس الدولة بكتابه رقم ١٨١٦ المؤرخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي

مادة ١ — يضاف إلى البند ثالثا من المادة ٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٢٣ من مارس ١٩٦٤

« ويعني طلبة المدارس الرسمية والخاصة المجانية من أداء هذا الرسم » .

٢ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من العام الدراسي ١٩٦٣/١٩٦٤
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ٨٧ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦

الخاص بالجمعيات التعاونية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ٢٧ و ٢٨ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه
النصان الآتيان :

د مادة ٢٧ - يشترط فيمن يكون عضوا بمجلس إدارة الجمعيات التعاونية الشروط الآتية :

(١) أن يكون من رعايا الجمهورية المتحدة ومتمعا بحقوقه السياسية والمدنية

(٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بقرينة جنائية أو بالحبس في إحدى الجرائم المخلة بالشرف
أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(٣) أن يكون مسلحا ما عليه من ديون أو عهد مستحقة الأداء للجمعية .

(٤) ألا يكون ممن يزاولون لحسابهم أو لحساب غيرهم عملا من الأعمال التي تدخل في
أغراض الجمعية وتعارض مع مصالحها .

(٥) أن يكون عضوا في الاتحاد الاشتراكي العربي .

ولا يسرى هذا الشرط على الهيئات التي لم يصدر قرار بتنظيم عضويتها في الاتحاد الاشتراكي
العربي .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨٥ في ٢٣ من مارس ١٩٦٤ .

(٦) أن يكون قد مضى على عضويته بالجمعية خمسة عشر يوما على الأقل سابقة على فتح باب الترشح .

(٧) ألا يكون موظفا في جهة رسمية أو أهلية لها اتصال يتواشى الإدارة ، أو الإشراف أو التوجيه أو التحويل أو التحصيل بالنسبة للجمعيات التعاونية .

(٨) أن تكون إقامته العادية في منطقة عمل الجمعية .

(٩) ألا يكون من رجال الإدارة ويشمل ذلك المد والمشايع ومشايخ الحفراء ووكلائهم والحفراء ، وذلك بالنسبة للجمعيات التعاونية والزراعية .

مادة ٢٨ — تسقط العضوية عن عضو مجلس الإدارة إذا فقد شرطا من شروطها ، كما يجوز إسقاط عضوية مجلس الإدارة بقرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بعد إجراء تحقيق مع العضو أو بقرار من الجمعية العمومية في الحالات الآتية :

(١) تكرار التغيب عن حضور جلسات مجلس الإدارة بدون أعذار مقبولة يقرها المجلس .

(٢) البعث بسجلات الجمعية وأوراقها وأختامها وتعهد إلتافها أو إساءة استعمالها .

(٣) استغلال السلطة وعظم مراعاة العدالة في توزيع الخدمات .

(٤) الادلاء ببيانات غير صحيحة مع علمه بعدم صحتها بقصد مرقفه الإنتاج أو عرقلة تحقيق أغراض الجمعية .

(٥) عدم رد العجز في المدة الشخصية خلال الأجل الذي يمينه مجلس الإدارة لذلك .

(٦) ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٧٨ و ٧٩ من هذا القانون والمادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات .

(٧) إذا أتي عملا من شأنه الإضرار بمصالح الجمعية أو انتظام العمل فيها .

وعلى العضو الذي تقرر إسقاط عضويته أن يبادر بتسليم ما في عهده من أموال الجمعية وسجلاتها ودفاتر ومستنداتها إلى مجلس إدارة الجمعية .

ويكون الطعن في قرار الجهة الإدارية المختصة بالكيفية المنصوص عليها في المادة ٥٠ من هذا القانون .

ولاحقاً يجوز العضو الذي أسفطت عنه العضوية أن يعيد ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ إسقاط عضويته .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون بالحريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ٨٨ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣

بالمعادلات الدراسية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالمعادلات الدراسية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالبند ٢٩ من الجدول المرافق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه
بالمص الآتي :

اسم المعهد أو الشهادة الدراسية	تقدير الشهادة أو المؤهل
٢٩ — زراعة متوسطة نظام قديم .	الدرجة السابعة من تاريخ التمييز

مادة ٢- لا تصرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ هذا القانون إلا من تاريخ العمل به .

مادة ٣- لا يجوز الاستناد إلى الإقدمية الاعتبارية أو الدرجة الرجعية التي يرتبها هذا القانون للطن في القرارات الإدارية الخاصة بالتمييزات أو الترقية أو النقل متى كانت صادرة قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٤- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

صدر بمراسلة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون ^(١) ٨٩ لسنة ١٩٦٤

بمعدل بعض أحكام القانون ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ .

بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها المعدل
بالتقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة لنظام نظام الوقف على غير الخيرات ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجر الإداري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية في الإقليم
المصري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٢٣ من مارس ١٩٦٤

وعلى بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه للواد الآتي نصها :

« مادة ١ - مكررا - جميع الأعيان التي انتهى فيها الوقف طبقا لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه والتي مازالت في حراسة الوزارة لا يجوز تملكها بوضع اليد أو كسب أي حق عيني آخر عليها بالتقدم . »

« مادة ١ مكررا (١) - مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٦٩١ المشار إليه تختص وزارة الأوقاف بطبع المصنف الشريف وبمجموعات الأحاديث النبوية وذلك بعد مراجعتها من الجهات المختصة بالأزهر .

ومع ذلك فلوزير الأوقاف الترخيص للأفراد أو الشركات أو المؤسسات أو دور الطبع والنشر بالطبع والنشر طبقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من وزير الأوقاف .

ويماقب كل من يقوم بطبع أو نشر أو توزيع أو عرض مطبوعات تم طبعها على غميد مقتضى القواعد المتقدمة بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن وجوب مصادرة المطبوعات وتسلم لوزارة الأوقاف لتصرف فيها طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الأوقاف . »

« مادة ١٠ مكرر - استثناء من كافة الأحكام والأنظمة المالية الأخرى يسوغ لوزارة الأوقاف ترحيل المبالغ المتبقية أو الفائضة الخاصة بإنشاء وتعمير وصيانة المساجد من سنة مالية إلى أخرى دون توقف ذلك على إذن من وزارة الخزانة أو أية جهة أخرى وتبقى هذه المبالغ لحساب وزارة الأوقاف مخصصة لذات الأغراض التي اعتمدت لها في الميزانية . »

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ١٠ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :

« يشترط في مشايخ المساجد التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الأوقاف أن يكونوا من العلماء المتمتعين بحسنية الجمهورية العربية المتحدة والاقبل سن كل واحد منهم عن أربعين سنة وأن يكون محمدا السيرة ولم يحكم عليه في جنابة أو في جريمة مخلة بالشرف ويتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية . (م ١٤ - قوانين)

ويتولى وزير الأوقاف تعيين أئمة المساجد التي تشرف عليها الوزارة ندبا من بين موظفيها وتحمل كامل مرتباتهم ويكون تأديهم عن التحالفات التي يرتكبونها أثناء مدة تدبيرهم وفقا للقواعد التي تطبق على موظفي الدولة .

ويجوز للوزارة تعيين موظفين وعمال مؤقتين على بند الإعانات أو المكافآت لأداء الخدمات اللازمة للمساجد ويخضعون للأحكام الخاصة بموظفي الحكومة وعمالها .

ويصدر وزير الأوقاف قرارا بالشروط الواجب توافرها في الأشخاص الذين يحق لهم ممارسة الخطابة بالمساجد .

- ويعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات .
- مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون^(١) ٩٠ لسنة ١٩٦٤

في شأن بعض الإعفاءات الضريبية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ؛

وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة طامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٢٣ من مارس ١٩٦٤ .

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ بتنفيذ اتفاقية الاسس المعقودة في ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ في شأن التعويضات المترتبة على تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى:

مادة ١ - يعفى من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المنصوص عليها في الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ، الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم وحصة التأسيس للشركة العالمية لقناة السويس البحرية وبين قيمة التعويض الذى أعطى بمقابلها ويعفى هذا الفرق كذلك من الضريبة العامة على الإيرادات المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ٩١ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٣٩

الخاص بضريبة الاطيان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٢٣ من مارس ١٩٦٤

- وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛
 وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ بشأن زيادة أجرة الأرض الزراعية ؛
 وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
 وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ - استثناء من حكم المادة (٢) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه يستمر العمل بالتقدير المعمول به حالياً للآطيان الزراعية التي زادت قيمتها الإيجارية في التقدير العام الجديد لمدة سنة تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٤ .
- مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦٤ ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
- صدر برياضة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ^(١) ٩٢ لسنة ١٩٦٤

في شأن تهريب التبغ

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ بمنع زراعة الدخان والتبأك في مصر ؛

(١) نص بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٢٣ من مارس ١٩٦٤ .

وعلى الأمر العالي الصادر في ٢٢ يوتيه سنة ١٨٩١ بأن إدخال واصطناع وتداول وبيع وإحراز الدخان المخشوش يعتبر من أعمال التهريب ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ بمنع استيراد الدخان السوداني إلى انظر المصري ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٢٣ بمنع جلب بذور الدخان أو بيعها أو إحرازها ؛

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ؛

وعلى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بمنع استيراد الدخان الليبي المعروف بالطرابلى ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يقصد بالتبغ فى تطبيق أحكام هذا القانون جميع أنواعه وأشكاله من السجائر والسيجار وأوراق التبغ بالساق أو مجردة منه ، والتبغ المسحق وللكبوس والمقطوع والمفروم والتباك بجميع أشكاله سواء كان التبغ خالصا أو مخلوطا بمواد أخرى وفقا لما ترخص فيه القوانين .

مادة ٢ — يعتبر تهريبا :

(أولا) استلبات التبغ أو زراعته علنا .

(ثانيا) إدخال التبغ السودانى أو التبغ الليبى المعروف بالطرابلى أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد .

(ثالثا) غش التبغ أو استيراده مخفوشا ، ويعتبر من الغش لإعداد التبغ من أحقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف عن استعمال التباك .

(رابعا) تداول التبغ المخصوص عليه فى الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها .

ويستثنى من ذلك ما يسقط أو يزور أو يرد لأغراض التجارب التي يصدرها ترخيص من الوزير المختص .

ويصدر قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير الخزانة بتحديد الشروط والأوضاع الخاصة بهذا الترخيص .

مادة ٣ — يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي :

(أ) مائة وخمسون جنيتها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مسقط فيه تبعا .

(ب) عشرون جنيتها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته .

(ج) عشرة جنديات عن كل جرام أو جزء منه من البذور .

(د) خمسة جنديات عن كل كيلو جرام أو جزء منه عن الشجيرات المزروعة من الأرض سواء كانت كاملة أو غير كاملة النمو مزرقة أو مزروعة الورق وكذلك ورق التبغ الأخضر .

ويكون العمدة وشيخ البلد اللذين استبقت التبغ أو زرع في دائرة اختصاصهما مسئولين إداريا عن إعمالها في التبليغ وبما كان تأديبيا أمام لجنة العمد والمشاغخ .

وفي جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع الجريمة فإذا لم تضبط حكم بما يعادل مثل قيمتها ، ويجوز الحكم بمصادرة الأدوات ووسائل النقل التي اشتملت أو استخدمت في الجريمة وفي حالة العود يضاعف الحد الأدنى للعقوبة ويجوز مضاعفة التعويض وتقدر القضايا المتعلقة بتلك الجرائم عند إحالتها للمحاكم على وجه الاستعجال .

مادة ٤ — لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه .

ولوزير الخزانة أو من ينييه التصالح في جميع الأحوال مقابل تحصيل ما لا يقل عن نصف التعويض المنصوص عليه في هذا القانون ، وفي هذه الحالة تنعدم المواد التي اشتملت ويجوز رد وسائل النقل والأدوات .

ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية مع جميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الأحوال .

مادة ٥ - لمصلحة الجمارك حق التصرف في المواد والأدوات ووسائل النقل التي حكم نهائياً بمصادرتها .

مادة ٦ - يجوز لمصلحة الجمارك توزيع مبالغ التعويضات وقيمة الأدوات ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها ولها أن تصرف مكافأة فور الضبط لمن سبق ذكرهم وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧ - يلغى الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ والدكرير الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ والمرسوم الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٢٣ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها ، كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩
في شأن تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح
بالجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى لقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ تنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والنسح بالجمهورية العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :

« ويتجاوز عن الشروط السابقة كلها أو بعضها لأولاد الشهداء وإخوتهم الذين يوفدون في إجازات دراسية » .

مادة ٢ — يفسر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ٩٤ لسنة ١٩٦٤

في شأن تبعية المؤسسة الصحية العالية ومستشفياتها ووحدة

الاسعاف العلاجية وفروعها وعياداتها الخارجية

وعيدياتها الصحية العامة للتأمينات الاجتماعية .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المددلة له ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن المؤسسة الصحية
المالية للاتحاد القوى وقرارات المشرف على تنظيم الاتحاد القوى المنفذة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تدمج المؤسسة الصحية المالية ومستشفياتها ووحدة الاسعاف العلاجية وفروعها
وعياداتها الخارجية وصيدلياتها بكافة ممتلكاتها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتخصص جميعها
لتحقيق أغراض الهيئة للنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية . وتدخل أموال هذه المؤسسة
الثابتة والمنقولة في أموال الهيئة المشار إليها ، ويسرى في شأنها ما يسرى على أموال هذه الهيئة .

مادة ٢ — تنتقل حقوق والتزامات المؤسسة الصحية المالية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

مادة ٣ — على مدير عام المؤسسة الصحية المالية والأطباء والصيادلة والموظفين والعمال
وجميع العاملين بالمستشفيات ووحدة الاسعاف العلاجية وفروعها والعيادات الخارجية والصيديات
المشار إليها في المادة الأولى الاستمرار في مباشرة أعمالهم .

مادة ٤ — استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها يصدر وزير العمل
خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون قرارا بتعيين العاملين بالمؤسسة والمنشآت التابعة لها
المشار إليها في المادة الأولى على الدرجات التي تنقلهم في ميزانية الهيئة ، ويحتفظ لمن كان يتقاضى
مرتبا يماز نهاية مربوط الدرجة التي يوضع فيها بمرتبه على أن تستهلك هذه الزيادة من علاوة
الترقية والملاوة الدورية التي تستحق له كما يحتفظ لمن يتقاضى بدلات أو علاوات خاصة بما
يتقاضاه منها وذلك كله بصفة شخصية .

وتتم تسوية مدد المال السابقة للعاملين المشار إليهم في الفقرة السابقة طبقاً لأحكام القرار
الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على أن تجري التسوية على أساس افراض ترقية كل خمس سنوات .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل نقل بعض هؤلاء العاملين
بدرجاتهم ومرتباتهم إلى وظائف أخرى في المؤسسات أو الهيئات العامة التي يحددها هذا القرار .

مادة ٥ — يُلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧١ لسنة ١٩٦١ والقرارات الصادرة تنفيذاً له
كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ٩٥ لسنة ١٩٦٤

في شأن بعض العمليات التي قامت بها لجنة القطن للمصرى
في مواسم سابقة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي
لسلطات الدولة العليا :

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمتة :

وعلى القانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن ضمان التليف على محصول قطن موسم سنة
١٩٥٧/١٩٥٦ :

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن الترخيص للجنة القطن المصرية في القيام بعمليات
الموازنة في سوق عقود القطن وعمليات شراء وبيع أقطان بضاعة حاضرة ، زهر وشعر ، من
محصول موسم ١٩٦٠/١٩٦١ في حدود مليوني قطار :

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن الترخيص للجنة القطن المصرية في شراء الأقطان
الزهر الناتجة من مزارع الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي من محصول موسم ١٩٦٠/١٩٦١ :

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ في شأن تعطيل بوردرة عقود القطن بالاسكندرية وشراء
محصول قطن موسم ١٩٦٠/١٩٦١ -

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بإعادة تشكيل لجنة
القطن المصرية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة القطن المصرية ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

المصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تعتبر صحيحة العمليات التي قامت بها لجنة القطن المصرية لحساب الحكومة في سوق عقود القطن بالإسكندرية عن طريق بعض شركات تصدير الأقطان بفرض دعم السوق القطنية وموازنة الأسعار في المواسم من ١٩٥٦/١٩٥٧ إلى ١٩٥٩/١٩٦٠ .

مادة ٢ - يتجاوز عمال يحصل من رسوم الدفعة المستحقة بمقتضى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه على صرفيات لجنة القطن المصرية في عمليات شراء عقود بسوق العقود بالإسكندرية في المواسم من ١٩٥١/١٩٥٧ إلى ١٩٦٠/١٩٦١ والقطن حاضرة ، زهر وشعر ، في موسم ١٩٦٠/١٩٦١ .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون ^(١) ٩٧ لسنة ١٩٦٤

في شأن تعديل القانون ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالبرك

والمستقعات التي قامت الحكومة بردها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى الأمر العسكري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ بقرار بعض التدابير لإزالة البرك والمستقعات وغيرها من بيئات توالد البعوض ؛

(١) نص بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٢٢ من مارس ١٩٦٤ .

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بأحكام الأمر العسكري المشار إليه ؛
وعلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بدم البرك والمستقعات ومنع إحداث الحفر بالإقليم
المصري للمعدل بالقانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستقعات التي قامت الحكومة
بردمها قبل إتمام إجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ١ — تتول إلى المدة بمحكم هذا القانون ملكية أراضي البرك والمستقعات التي ردمتها
أو خففها الحكومة بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه ودون حاجة إلى اتخاذ
إجراءات نزع ملكيتها — كما تتول إلى الدولة بمحكم هذا القانون ملكية ما قد تقوم بتخفيفه أو
ردمه من أراضي البرك والمستقعات دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بأحكام
هذا القانون وتؤول ملكية تلك الأراضي إلى الدولة مقابل قيمتها الحقيقية قبل تاريخ البدء بردمها
أو تخفيفها .

ويصدر قرار من وزير الإسكان والمرافق بتحديد مواقع وحدود الأراضي المشار إليها ويجوز
للملاك الأراضي المشار إليها في الفقرة الأولى استرداد ملكيتهم لها خلال سنة من تاريخ نشر القرار
الوزاري الصادر بتحديد مواقعها وحدودها في الجريدة الرسمية — أما بالنسبة إلى ملاك الأراضي
المشار إليها في الفقرة الثانية فيجوز لهم استرداد ملكيتهم لها خلال سنة من إتمام الردم أو
التخفيف ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إصدار إعلان بذلك وتلغى صيغة منه في القرية أو القسم
أو المركز الكائن في دائرته المقار وفي الحالين يكون الاسترداد مقابل أدلة قيمة الأرض في تاريخ
النشر أو الإعلان أو تكاليف الردم أيهما أقل .

كما تتول إلى الدولة ملكية أراضي البرك التي ردمت بالتطبيق لأحكام الأمر العسكري رقم ٣٦٣
لسنة ١٩٤٣ ولم تسد تكاليف ردمها بعد أو لم يتنازل عنها أصحابها على أن يكون للملاك الحق
في استرداد ملكيتهم لها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك مقابل أداء قيمة الأرض
عقب إتمام الردم أو تكاليف الردم أيهما أقل محصوما منها ما قد يسد من تلك التكاليف وما
حصلت عليه الحكومة من إيجار أو خلافه فإذا لم يتم للملاك باسترداد ملكية هذه البرك ودفع
باقى تكاليف الردم خلال هذه المدة كان لهم الحق في استرداد ما قد يكون دفعوه من تكاليف

بالطبيق لأحكام الأمر العسكري والقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ المشار إليهما وكذلك قيمة الأرض قبل تاريخ الردم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة ولا سقط حقهم فيها .

مادة ٢ — تضاف إلى القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مادة جديدة برقم ٧ مكرر نصها الآتي .

• مادة ٧ مكرر — لملك البرك الذين لا يرغبون في استرداد ملكيتهم أن يتظلمون من قرارات لجنة التقدير خلال ستين يوما من تاريخ إخطارهم بها إلى المحكمة الابتدائية النكاته في دائرتها العقار. وعلى رئيس المحكمة أن يحيلها على لجنة الفصل في طلبات الاسترداد المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون وذلك للنظر فيها بصفتها لجنة فصل في التظلمات ويقوم قلم الكتاب بالمحكمة بإخطار جميع أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه بهلم الوصول بالتاريخ المحدد لنظر التظلمات أمام اللجنة ويجب أن يرفق بالتظلم حوالة بريدية يساوي ٢ / من قيمة الزيادة على الاعتراض بحيث لا يقل عن خمسين قرشا ولا يجاوز خمسة جنيهات ويعتبر التظلم كأن لم يكن إذا لم يرفق به هذا الرسم كاملا وتفصل اللجنة في التظلمات خلال شهر من تاريخ وزودها إليها .

مادة ٣ — يستبدل نص المادة (٨) النص الآتي :

• مادة ٨ — يجوز لذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الابتدائية النكاته في دائرتها الأرض في قرارات لجنة الفصل في طلبات الاسترداد أو الفصل في التظلمات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها — ولا يقبل الطعن إذا كان مقدما من طالبي الاسترداد ما لم تودع فروق المبالغ التي حددتها لجنة الفصل في طلبات الاسترداد خزانة المحكمة وتنتظر المحكمة الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا غير قابل للطعن ولا تحصل أية رسوم عن الطعن .

مادة ٤ — تستبدل بوزارة الشؤون البلدية والقروية الواردة في نصوص القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ عبارة وزارة الإسكان والمرافق .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياضة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون (١) ٩٨ لسنة ١٩٦٤

في شأن نقل ملكية الاتحاد العام لرعاية الأحداث إلى الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛ بشأن التنظيم السياسي
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٤ باعتقاد نظام الاتحاد العام لرعاية الأحداث ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ بشأن ضم دور التربية
للأحداث ، الاصلاحات ، لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٢ باختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية وتنظيمها
وترتيب مصالحها ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤول إلى الدولة الاتحاد العام لرعاية الأحداث والوحدات التابعة له مع كافة
الموجودات والأموال التي تخص هذا الاتحاد والوحدات المكونة له والمبينة بالكشف المرافق
ويقع وزارة الشؤون الاجتماعية .

مادة ٢ - لا تسأل الدولة عن التزامات الاتحاد السابقة إلا في حدود ما آل إليها من أمواله
وحقوقه في تاريخ صدور هذا القانون .

مادة ٣ - يعين بوزارة الشؤون الاجتماعية جميع عمال الاتحاد والوحدات والمؤسسات التابعة له الذين كانوا قائمين بالعمل في تاريخ العمل بهذا القانون .

واستثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه يعين بوزارة الشؤون الاجتماعية الموظفون القائمون بالعمل في الاتحاد والوحدات والمؤسسات التابعة له في التاريخ السابق الذكر الذين يختارهم وتحدد مرتباتهم لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وتعتمد من وزير الشؤون الاجتماعية قرارات هذه اللجنة .

مادة ٤ - يلغى القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء الاتحاد العام لرعاية الأحداث وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ - يفتر هذا القانون في الجريمة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نفيه، ولوزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

ينص

بوحدات الاتحاد العام لرعاية الأحداث ومؤسساته

أولاً - الوحدات الاجتماعية العامة لرعاية الأحداث :

- (١) الوحدة الاجتماعية للبنين بمصر القديمة .
- (٢) الوحدة الاجتماعية العامة للبنين بالقبة .
- (٣) الوحدة الاجتماعية الشاملة للفتيات بالمعجزة .
- (٤) وحدة الإمام محمد عبده لرعاية الاجتماعية للبنين .
- (٥) الوحدة الاجتماعية للبنين بمحرم بك بالإسكندرية .

ثانياً - المؤسسات :

- (١) مؤسسة بيت الطفل للبنين بمصر القديمة .
- (٢) مؤسسة البنات بالمعجزة .
- (٣) مؤسسة التصنيف بعين شمس .
- (٤) مؤسسة الرعاية الاجتماعية للفتيات بالزيتون .

ثالثاً - دور التنقيف الفكرى :

- (١) مؤسسه التنقيف الفكرى البنين بحدائق القبة .
- (٢) مؤسسه التنقيف الفكرى البنين بكويرى القبة .
- (٣) مؤسسه التنقيف الفكرى لففتيات بطوان .
- (٤) مركز التدریب المنى لصور التنقيف الفكرى بالقبة .
- رابعا - مشروع الاسر البديلة .
- خامسا - دور الترية بالجيزة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) لسنة ١٩٦٤

بتنظيم تأجير المقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى لائحة قيود وشروط بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٠٢ وتعديلاتها ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التواثيق والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بإصدار القانون المدنى والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ فى ٢٣ من مارس ١٩٦٤

- وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الصغيرة فى حدود خمسة أفدنة ؛
- وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن توزيع الاراضى التى قامت الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف باستصلاحها ؛
- وعلى القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المجز الإدارى والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية ؛
- وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التفويض بالاختصاصات والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٧ بنقل اختصاصات المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ورئيسه إلى وزير الدولة للإصلاح الزراعى فيما يتعلق بأعمال الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف ؛
- وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الاراضى الصحراوية ؛
- وعلى القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٤٨ فى شأن طرح النهر وأكله ؛
- وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الاراضى الزراعية المصادرة على حصار الفلاحين والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن توزيع الاراضى التى قامت الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف باستصلاحها ؛
- وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بإدخال تعديلات على بعض التشريعات المتعلقة
بشئون التعاون؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة
العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين
من غير وارث؛

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٢ بتوزيع أراض على صغار الزراع؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية ومافي حكمها؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة
ووزارة الاقتصاد والتجارة . وإدخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات المعدل بقرار
رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ بالترخيص للهيئة الدائمة لاستصلاح
الأراضي في استغلال الأراضي والتصرف فيها؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٥ لسنة ١٩٥٨ بالشروط والأوضاع اللازمة لبيع
طرح النهر لصغار الزراع؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٥ لسنة ١٩٦٠ بتحديد إشراف وزارة الحرية على
الجمعيات التعاونية المختلفة بمحافظات الحدود؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل
منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٢ بإلغاء مؤسسة صندوق طرح
النهر وأكله؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة
لاستصلاح الأراضي؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن إنشاء المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة مديرية التحرير ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم وزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى:

باب تمهيدى

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على العقارات الداخلة فى ملكية الدولة الخاصة بهذا ما يأتى :

(١) العقارات المستولى عليها تنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، والعقارات التى تسلم إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لتوزيعها على صغار الفلاحين وفقاً للقوانين السارية .

(٢) العقارات التى تشرف عليها وزارة الإسكان والمرافق وفقاً لحكم المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار إليه والعقارات المبنية والأراضى المخصصة للبناء التى تسلم إلى هذه الوزارة وفقاً لقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

(٣) المباني الاستغلالية والأراضى الفضاء والأراضى الزراعية التى تقع داخل نطاق المدن والى تنولى المجالس المحلية إدارتها واستغلالها والنصرف فيها واستثمار أموال البذل الخاصة بها وفقاً لحكم القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

(٤) العقارات التى تديرها أو تشرف عليها الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة أو تدخل فى ملكية أى منها ، وذلك فيما عدا المؤسسات العامة التابعة لوزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى .

مادة ٢ — تنقسم الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة — إلى ما يأتي :

(١) « الأراضي الزراعية » — وهي الأراضي الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام إلى مسافة كيلو مترين التي تكون مزروعة بالفعل وكذلك أراضي طرح النهر ، وهي الأراضي الواقعة بين جسرى نهر النيل وفرعها التي يحولها النهر من مكانها أو يتكشف عنها والجزائر التي تتكون في بحراه .

(ب) « الأراضي البور » — وهي الأراضي غير المزروعة الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام إلى مسافة كيلو مترين .

(ج) « الأراضي الصحراوية » — وهي الأراضي الواقعة في المناطق المتباعدة خارج الزمام بعد مسافة الكيلومترين المشار إليها في البندين السابقين سواء أكانت مزروعة بالفعل أو غير مزروعة أو كانت مشغولة بمبان أو منشآت ثابتة أو غير ثابتة .

مادة ٣ — يتم تأجير أملاك الدولة الخاصة والتصرف فيها بطريق التوزيع أو بالبيع بطريق الممارسة أو المواد العلني وفقاً لأحكام المواد التالية :

الباب الأول

في الأراضي الزراعية

الفصل الأول

في تأجير الأراضي الزراعية

مادة ٤ — تاجر الأراضي الزراعية إلى صغار الفلاحين في حدود خمسة أفدنة لكل منهم ويشترط في المستأجر :

(١) أن يكون متمتعاً بحفسيّة الجمهورية العربية المتحدة بالنفا سن الرشد لم يسبق الحكم عليه بمقوبة جنائية أو الحبس في جريمة غش أو بالتشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(٢) أن تكون حرفته الزراعة باعتبارها مورد رزقه الرئيسي .

(٣) أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية هو وزوجته وأولاده القصر عن فدانين .

وتكون الأولوية في التأجير لمن كان يضع اليد على الأرض المؤجرة ويزرعها فعلاً ثم لمن هو أكثر عائلة وأقل مالاً من أهل القرية التي تقع في زمامها الأرض المؤجرة أو أهل القرية الأقرب إلى موقع هذه الأرض ثم لتغير هؤلاء وفقاً لمراتب الأولوية التي تعددها اللائحة التنفيذية .

ولا يحصل أي تأمين نقدي أو عيني من المستأجر .

مادة ٥ - تؤجر الأراضي الزراعية في حدود سبعة أمثال الضريبة الأصلية المقدرة لما فإذا لم تكن الأرض قد قدرت لما ضريبة أو قدرت لما ضريبة مخفضة ثم استصلحت بعد ذلك بحيث أصبحت الضريبة المقدرة لما لا تناسب مع غلتها الحقيقية . فتقدر القيمة الإيجارية بضعة مؤقته على أساس أجرة المثل معرفة لجان تبين اللائحة التنفيذية لتنظيمها ويجوز التظلم من قراراتها إلى مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ هذه القرارات إلى ذوي الشأن .

وتكون هذه القرارات نهائية وغير قابلة لأي طعن بعد التصديق عليها من مجلس الإدارة ، وتسرى الفسخ الإيجارية المعدلة اعتباراً من أول السنة الزراعية التالية للسنة التي أعيد فيها التقدير . وتختط مصاحبة الأموال المقررة لاتخاذ إجراءات وإعادة ، تقدير الضريبة التي تتخذ أساساً نهائياً لتحديد القيمة الإيجارية وتسوية الحساب النهائي للمستأجر .

مادة ٦ - يجوز أن تؤجر الأراضي الزراعية لمدة تقل عن ثلاث سنوات إذا استلزم ذلك إجراءات التوزيع .

مادة ٧ - الأراضي البور التي تستصلح وتزرع خفية والأراضي الزراعية التي تزرع خفية تحصر سرياً على زارعها ، ثم تؤجر في السنة الزراعية التالية إلى صغار الفلاحين وفقاً لأحكام المواد السابقة على أن تكون الأولوية في التأجير لمن قام باستصلاحها إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٤) .

الفصل الثاني

في التصرف في الأراضي الزراعية

مادة ٨ - تحول إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الأراضي الزراعية الخاضعة لأحكام هذا القانون للتصرف فيها بتوزيعها على صغار الفلاحين وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ القانون المشار إليه .

ولا يدخل في الأراضي الزراعية التي توزع وفقاً لحكم هذه المادة أراضي طيح النهر غير الثابت ، التي لم يحمى على ظهورها سقنان ، وكذلك الأراضي الواقعة في أسفل ميول الطرح المواطى التي لا تحصر عنها المياه حتى أول شهر فبراير من كل سنة وذلك حتى تستقر في هذه الأراضي وتثبت صلاحيتها للتوزيع وفقاً لخالتها على الطبيعة ووصفها الوارد في سجلات قوائم الحصر والمساحة .

مادة ٩ - الأراضي البور التي تعهد الدولة باشتراطها إلى الأشخاص الاعتبارية العامة والمحاصة تسلم بعد تمام إصلاحها وتعميرها وزراعتها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتتولى توزيعها على صغار الفلاحين وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ١٠ — استثناء من حكم المادة (٨) يجوز التصرف في الأراضي الزراعية المملوكة للدولة - في حدود خمسة أفدنة لكل مشتر وذلك ببيعها بطريق الممارسة إلى :

(١) الشركاء على الشيوع في الأرض على البيع .

(٢) الملاك المجاورين — مع تفضيل من يكون قد زعت ملكيته كلها أو بعضها للنفعة العامة .

(٣) أصحاب حقوق الارتفاق على الأرض على البيع .

(٤) واهضى اليد على الأراضي المتخلفة عن النفعة العامة .

(٥) مالك الأرض التي زعت ملكيتها لمنفعة عامة إذا عدل عن تخصيصها لذلك خلال خمس سنوات من تاريخ زرع الملكية ويكون البيع إلى المالك إن كان حياً أو لورثته من بعده وذلك بالتمن التي زعت به الملكية مضافاً إليه مقابل ما يكون قد طرأ على الأرض من تحسين نتيجة تنفيذ أعمال للنفعة العامة .

(٦) مالك الأرض التي رسا مزاد شراؤها على الحكومة لقاء مطلوباتها إذا طلب المالك المزوعة ملكيته شراؤها هو أو ورثته خلال خمس سنوات من تاريخ رسو المزاد ، ويتم البيع في هذه الحالة بالتمن المقدر للأرض في سجلات الجهة الإدارية المختصة بحيث لا يجاوز ما كان مستحقاً على المالك المزوعة ملكيته للحكومة من ديون مضافاً إليها فوائد المستحقة حتى تاريخ رسو المزاد والمصروفات أو ثمن مرسى المزاد مضافاً إليه المصروفات التي تحملتها الحكومة أى هذين المبلغين أكبر .

(٧) واهضى اليد على المساحات الصغيرة من الأراضي المتناثرة التي لا يمكن توزيعها بحصة ولا اتباع دورة زراعية منتظمة بها وذلك في الحالات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وتحدد اللائحة التنفيذية مراتب الأولوية في الشراء في الحالات المتقدمة والشروط الواجب وفائها في التصرف إليهم وقواعد تقدير ثمن الأراضي المتصرف فيها وشروط أداء هذا الثمن ومدته وفوائده وسائر أحكام البيع الأخرى .

الباب الثاني

في طرح النهر وأكله

مادة ١١ — يكون طرح النهر من الأملاك الخاصة للدولة . وتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي حصر مقدار طرح النهر وأكله في كل سنة وذلك بعد عمل المساحة بالاشتراك مع الجهات الإدارية

المختصة بوزارة الخزانة والمحافظات ويصدر قرار من وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي أو من ينوبه بتحديد تاريخ حدوث طرح النهر وأكله وحصر مقداره سنويا ويودع هذا القرار مكتب الشهر العقاري المختص بغير رسوم . ويترب على هذا الإبداع آثار الشهر القانونية .

وتحدد اللائحة التنفيذية لإجراءات الحصر والمساحة .

ويتبع في تقدير القيمة الإيجارية وطريقة الطعن في ذلك أحكام المادة ٥٥٥ .

مادة ١٢ - يشمل زمام القرية أو المدينة بالنسبة إلى ما يستجد من طرح النهر وأكله في تطبيق أحكام هذا القانون ، المساحة المحصورة بين شاطئ النهر ومجره بحسب طبيعته وبين خطين عموديين يبدآن من شاطئ النهر عند التقائه بحدى الزمام المرسومين على خرائط المساحة وينتهيان عند ذلك المجرور .

مادة ١٣ - لو وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي أن يصدر قرارا بخصيص طرح النهر المتصل بمراعى المعادى المقررة أو بمواقع الموارد أو اللازم لمشروع عام لمنفعة تلك المراعى أو الموارد أو هذا المشروع العام على طلب الوزارة المختصة .

وإذا أبطل المرسى أو المورد أو المشروع العام جاز التصرف في هذا الطرح طبقا لأحكام

هذا القانون .

مادة ١٤ - تلتزم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي نيابة عن الحكومة تعويض أكل النهر الذى يتم حصره بما يعادل خمسين مثل الضريبة العقارية المفروضة على الحياض الواقع بها أكل النهر وقت حدوثه فإذا لم تكن هذه الحياض قد ربطت عليها ضريبة وقت حدوث الأكل أو إذا تعذر تحديد الحوض الواقع فيه الأكل فيكون تقدير التعويض على أساس متوسط الضريبة المفروضة وقت الأكل على حياض أراضي الجزائر الملاصقة للتيل في البلدة الواقع في زمامها الأكل .

ولا يجوز التصرف في حق التعويض عن أكل النهر ويقع باطلا كل تصرف يتم بالخالفسة لهذا الحكم .

ومع عدم الإخلال بالقرارات النهائية الصادرة قبل العمل بهذا القانون من اللجان المشكلة وفقا لحكم المادة ٧٠ ، من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ - المشار إليه إذا كان حق تعويض أكل النهر قد سبق شراؤه بمقد مسجل بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله فيكون التعويض الذى تؤديه الحكومة معادلا للتمن المحدد في العقد المسجل مضاعفا إليه ر . وم الشهر وعشرة في المائة من جملة هذا التمن بشرط ألا يتجاوز مجموع ذلك خمسين مثل الضريبة العقارية وفقا لحكم الفقرة السابعة وإلا اقتصر على خمسة مثلا .

مادة ١٥ - يقدم صاحب أكل النهر طلب التعويض إلى المحافظة الكائن في دائرتها الأكل خلال سنتين من تاريخ حدوث الأكل أو من تاريخ العمل بهذا القانون أي المدتين أطول على النموذج المعد لذلك ووفقا للشروط والأوضاع المبينة في اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦ - تؤدى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - نيابة عن الحكومة تعويض الأكل المبين في الطلبات المقدمة وفقا لحكم المادة السابقة خلال السنة التالية لتقديمها وذلك في حدود الاعتماد المالى المخصص في الميزانية لمراتب الأولوية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

فالذالم يف الاعتماد فيصرف التعويض من اعتمادات السنوات التالية ويكون الطلب ذات الأسبقية المقررة له في الصرف وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٧ - كل صاحب أكل نهر يعرض الطلب المنصوص عليه في المادة ١٥ ، بيانات غير صحيحة يترتب عليها إعطاؤه حقا على غير مقتضى هذا القانون يحرم من الانتفاع بأحكامه لمدة خمس سنوات وإذا كان شراء حقه في التعويض قد تم اعتبر عقد الشراء باطلا وكذلك التوزيع الذى يكون قد تم إليه حتى ولو كان قد تم شهرة . ويلزم الطالب برد التعويض وجميع المبالغ التى يكون قد اقتضاها دون وجه حق مضافا إليها المصاريف فضلا عن تعويض يعادل خمسة أمثال الضريبة العقارية التى حوسب على أساسها وقت صرف تلك المبالغ إليه .

وبصدر وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي قرارا بذلك ، وتحصل تلك المبالغ بطريق الجهاز الإداري .

مادة ١٨ - تعفى من رسوم الدفعة الطلبات المنصوص عليها في المادة ١٥ ، والأوراق والمستندات المتعلقة باستحقاق التعويض عن أكل النهر كما تعفى من الرسوم عمليات الاطلاع واستخراج الصور والشهادات التى تطلبها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من السجلات الحكومية البت في طلبات التعويض عن أكل النهر .

ومع ذلك يستحق رسم دفعة شامل مقداره خمسون قرشا إذا زاد التعويض على العشرة جنيهات .

مادة ١٩ - يكون لوزير الإصلاح الزراعي حق نزع ملكية العقارات المقامة عليها آلات رافعة عمولة لأفراد والتي تستخدم في رى أراضي طرح التهر المملوكة للدولة وكذلك نزع ملكية هذه الآلات متى رأى في ذلك تحقيقا لمصلحة المنتفعين بالأراضي المذكورة على أن تؤول ملكية هذه العقارات والآلات الجمعيات التعاونية الزراعية المختصة ويقضى الثمن والقوائد والمصرفات المستحقة عن هذه العقارات والآلات من الجمعيات المذكورة طبقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٠ - ترفع الضرائب العقارية عن الأراضي التي يأكلها النهر ابتداء من أول شهر يناير التالي لتاريخ حدوث الأكل ، وتربط على أراضي طرح النهر الذي يوزع أو يباع وفقا لأحكام هذا القانون الضريبة العامة المحوض الذي يقع فيه ابتداء من أول يناير التالي لتاريخ تسليمه إلى المتصرف إليه فيه ، فإذا لم يكن الطرح واقعا في حوض فتربط عليه ضريبة أقرب الحياض إليه ، وإذا تعذر تحديد هذا الحوض أو تعددت الحياض القريبة - فتربط الضريبة على أساس الضريبة المفروضة على حياض أراضي الجزائر الملاصقة للتيل في البلدة الواقعة في زمامها الطرح .

مادة ٢١ - تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه - بالفصل في المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عن أكله - وتكون القرارات الصادرة من اللجنة نهائية وغير قابلة لأي طعن بعد التصديق عليها من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . وتنفذ بالطريق الإداري .

الباب الثالث

في الأراضي البور والأراضي الصحراوية

الفصل الأول

في التصرف في الأراضي البور والأراضي الصحراوية لاستصلاحها

مادة ٢٢ - يحدد بقرار من وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي - بعد أخذ رأي وزير الأشغال ، المناطق التي يجوز أن تباح فيها الأراضي البور والأراضي الصحراوية غير المزروعة - لاستصلاحها وذلك بعد التحقق من إمكان ارتفاعها بالرى من المياه الجوفية أو غيرها من موارد المياه .

مادة ٢٣ - يجوز لوزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي أن يرخص في التصرف في مساحات من الأراضي البور والأراضي الصحراوية غير المزروعة ببيعها بطريق الممارسة إلى الأفراد الراغبين في شرائها لاستصلاحها ، في حدود عشرين فدانا من الأراضي البور أو خمسين فدانا من الأراضي الصحراوية بالنقبة إلى كل مشتر . وذلك بالشروط الآتية :
(١) أن يكون المشتري منتسبا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بالغا سن الرشد من ذوى السمعة الحسنة لم يسبق إلى الحكم عليه بمقوبة جنائية أو بالحبس في جريمة مخلة بالشرف مالم يكن قد رد إليه اعتباره .

(٢) أن يتعهد المشتري باستصلاح الأراضي المبيعة وزراعتها خلال سبع سنوات بالنسبة إلى الأراضي البور وخلال عشر سنوات بالنسبة إلى الأراضي الصحراوية وذلك من تاريخ تسليم الأرض إليه .

وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد البيع بالممارسة وتقدير الثمن وشروط أدائه ومدته وفوائده وسائر أحكام البيع الأخرى .

مادة ٢٤ — إذا لم يتم المشتري باستصلاح وزراعة الأرض البور أو الأرض الصحراوية غير المزروعة المبيعة إليه وفقاً لحكم المادة السابقة ، اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء ذاته دون حاجة إلى تنبيه أو إخطار أو حكم قضائي . ويلزم المشتري الذي انفسخ عقده بأداء الأجرة المناسبة عن تلك الأرض عن المدة السابقة اعتباراً من تاريخ تسليمها إليه ويستتدل من قيمة هذه الأجرة ما أداه المشتري قبل الفسخ من ثمن وفوائد . وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وقواعد تقدير الفسخ الإيجارية .

كما يلزم المشتري الذي يفسخ عقده بتسليم الأرض بما عليها من منشآت ثابتة إلى الحكومة دون أن يكون له الحق في المطالبة بأية تعويضات عنها .

مادة ٢٥ — لا يجوز التصرف في الأراضي البور والأراضي الصحراوية المبيعة وفقاً لحكم المادة (٢٣) ، إلا بعد استصلاحها وزراعتها خلال المواعيد المقررة لذلك .

ويكون التصرف في هذه الحالة إلى صغار الزراع الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية :

(١) أن يكونوا متمتعين بحمسية الجمهورية العربية المتحدة بالغين سن الرشد من ذوى السمعة الحسنة لم يسبق الحكم عليهم بمقوبة جنائية أو بالحبس في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليهم اعتبارهم .

(٢) أن تكون حرفة الزراعة أو الرعي أو الصيد باعتبارها مورد رزقهم الرئيسي .

(٣) ألا يزيد مجموع الأراضي المتصرف فيها لكل واحد من صغار الزراع المشار إليهم وما يملكه هو وزوجته وأولاده القصر على عشرة أفدنة من الأراضي الزراعية والبور والأراضي الصحراوية المستصلحة .

مادة ٢٦ — يجوز لوزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي أن يرخص في بيع مساحات تتجاوز العشرين فدانا من الأراضي البور أو خمسين فدانا من الأراضي الصحراوية غير المزروعة إلى الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة بشرط أن تتم استصلاح وزراعتها ما تشترطه من الأراضي خلال عشر سنوات من تاريخ تسليمها إليها ولا سرت بالنسبة إليها أحكام المادة ٢٤ .

وتلتزم الاشخاص الاعتبارية المشار إليها باتباع القواعد والأحكام المنصوص عليها المادة ٢٥.

الفصل الثاني

في تأجير الأراضى الصحراوية

مادة ٢٧ - يجوز أن توجر الأراضى الصحراوية إلى صغار الزراع في حدود عشرة أفدنة لكل منهم ويشترط في المستأجر :

(١) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بالناسن الرشد لم يسبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو بالهجر في جريمة مخلة بالشرف مالم يمكن قرد إليه اعتباره .

(٢) أن تكون حرفته الزراعة والرعى أو الصيد باعتبارها مورد رزقه الرئيسى .

(٣) أن يقل ما يملكه كل منهم هو وزوجته وأولاده القصر عن فدانين من الأراضى الزراعية أو عشرة أفدنة من الأراضى البور والأراضى الصحراوية .

وتكون الأولوية في التأجير لمن كان يضع اليد على الأرض المؤجرة ويزرعها فعلا ثم لمن أكثر عائلة وأقل مالا من أهل المنطقة الأقرب إلى موقع الأرض المؤجرة ثم لغير هؤلاء وفقا لمراتب الأولوية التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ولا يحصل أى تأمين نقدى أو هبنى من المستأجر .

مادة ٢٨ - محدد اللائحة التنفيذية القواعد التى تنبع في التقدير القيمة الإيجارية للأراضى الصحراوية ومدة الإيجار وسائر شروطه .

مادة ٢٩ - لا يجوز أن توجر الأراضى الصحراوية لمدة تزيد على تسع سنوات ويجوز لوزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى بعد أخذ رأى وزير الحربية أن يحدد مناطق صحراوية معينة لايسرى عليها قيد المدة المشار إليها . وكذلك مناطق صحراوية معينة يحظر فيها التأجير على إطلاقه .

الفصل الثالث

في التصرف فى الأراضى الصحراوية المستصلحة

مادة ٣٠ - توزيع الأراضى الصحراوية التى يتم استصلاحها وتعميرها وزراعتها بواسطة الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة التى يمد إليها بذلك على صغار الزراع وخريجي المعاهد الزراعية بحيث يختص كل منهم بملكية جديدة لا تقل عن أربعة أفدنة ونصف ولا يزيد على سبعة أفدنة ونصف بما لمجودة الأرض والحالة الاجتماعية للمتخ .

ويشترط فيمن توزع عليه الأرض الصحراوية المستصلحة ما يأتى :

(١) أن يكون متمتعاً بحضرة الجمهورية العربية المتحدة بالفا سن الرشد من ذوى السعة الحسنه لم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنابة أو بالجلبس في جريمة مخلة بالشرف . مالم يكن قد رد إليه اعتباره .

(٢) أن تكون حرفته الزراعة أو الرعى أو الصيد باعتبارها مورد رزقه الرئيسى .

(٣) أن يقل ما يملكه هو وزوجته وأولاده القصر عن فدانين من الأراضى الزراعية وأ عشرة أفدنة من الأراضى البور والأراضى الصحراوية .

وتحدد اللائحة التنفيذية سائر الشروط الواجب توافرها في خريجي المعاهد الزراعية الذين توزع عليهم تلك الأراضى ومراتب الأولوية بينهم .

مادة ٢١ - تكون الأولوية في توزيع الأراضى الصحراوية المستصلحة وفقاً لحكم المادة السابقة على الترتيب الآتى :

أولاً - لمن أضر في مورد رزقه بسبب أعمال الاستصلاح من المقيمين في منطقتها .

ثانياً - ما تبقى من الأراضى المستصلحة بعد ذلك يخصص نصفه للتوزيع على أهل المناطق المزدهرة بالسكان التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى وذلك وفقاً للترتيب الآتى :

(أ) خريجي المعاهد الزراعية وعمال الترحيل الذين عملوا بصفة دائمة في استصلاح الأرض محل التوزيع وتعميرها واستزراعها .

(ب) جنود القوات المسلحة الذين تم تمريرهم حتى تاريخ التوزيع .

(ج) من قبل الهجرة إلى منطقة الاستصلاح - من أهالى المناطق المزدهرة المشار إليها .

ثالثاً - النصف الثانى من باقى الأرض المستصلحة - يوزع على الترتيب الآتى :

(أ) خريجي المعاهد الزراعية والعمال الزراعيين الذين عملوا في استصلاح الأراضى الموزعة واستزراعها بصفة دائمة من أهل المنطقة محل التوزيع أو من أهل المناطق الأخرى غير المزدهرة .

(ب) جنود القوات المسلحة الذين تم تمريرهم حتى تاريخ التوزيع من أهل المناطق غير المزدهرة .

(ج) أهل المنطقة الواقعة بها الأرض محل التوزيع والمناطق المجاورة لها .

ويفضل من بين أصحاب كل مرتبة من مراتب الأولوية المشار إليها من يكون أكثر عائلة وأقل مالا .

مادة ٣٢ - تحدد اللائحة التنفيذية قواعد تقدير قيم الأراضي المستصلحة التي يتم التصرف فيها بطريق التوزيع وفقا لأحكام المادتين السابقتين وشروط أداء هذا الترخيص ومدته وفرائده وسائر أحكام التوزيع الأخرى.

مادة ٣٣ - يجوز بقرار من وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي - نزاع ملكية الآبار وميون المياه التي تستخدم في الزراعة في المناطق الصحراوية وذلك بعد اختبارها والتحقق من صلاحيتها للاستغلال الاقتصادي .

مادة ٣٤ - يصدر وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي بعد أخذ رأى وزير الأشغال - اللوائح الخاصة بالرى والصرف في المناطق الصحراوية .

مادة ٣٥ - لويزر الحرية بعد أخذ رأى وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي أن يحدد بقرار منه المناطق التي يحظر فيها التملك لأغراض عسكرية .

مادة ٣٦ - لويزر الحرية بعد اتخاذ اجراءات نزاع ملكية الأراضي الصحراوية أو الاستيلاء عليها استيلاء مؤقتا إذا انقضت ذلك دواعي المحافظة على سلامة الدولة وأمنها لقوم الخارجى أو الداخلى وذلك دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه عدا ما يتعلق منها بتقدير التعويض .

وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات التي تتبع في نزاع ملكية عقارات الصحراوية والاستيلاء المؤقت عليها في الأحوال المشار إليها .

مادة ٣٧ - يكون للحائزين الفعليين الذين أقيمت حيازتهم بالتطبيق لأحكام المادة السابقة الحق في اقتضاء تعويض عيني وفقا لمقارعة التي تحددها اللائحة التنفيذية أو تعويض نقدي وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٣٨ - يجوز عند الضرورة بقرار من وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي تجنيد أصحاب الملكيات التي تتخلل مناطق الاستصلاح في مكان واحد وتمويصهم عنها عينا بأراض أخرى عما يتم استصلاحها أو تعويضهم نقدا وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه إذا استلزم ذلك أعمال الاستصلاح .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط التجنيد وإجراءاته وقواعد التعويض العيني .

مادة ٣٩ - تشكل بقرار من وزير الإصلاح الزراعي لجان قضائية تتكون كل منها برئاسة

رئيس محكمة ابتدائية على الأقل وعضوية قاض يختارهما وزير العدل ونائب من مجلس الدولة يختاره المجلس .

مادة ٤٠ — تختص اللجان القضائية المنصوص عليها في المادة السابقة بالفصل في المسائل الآتية :

(١) المنازعات المتعلقة بتأجير الأراضي الصحراوية وتوزيعها والتصرف فيها بيمينها وفقا لأحكام هذا القانون .

(٢) الاعتراضات التي ترفع إليها في شأن نزاع الملكية والاستيلاء المؤقت عدا ما يتعلق منها بتقدير التعويض .

(٣) المنازعات المتعلقة بالملكية وبالحقوق العينية السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٤١ — تمجد اللائحة التنفيذية لإجراءات التقاضي أمام اللجان القضائية المشار إليها في المادتين السابقتين وتلعب فيما لم يرد في شأنه نص خاص في تلك اللائحة — أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٤٢ — تكون القرارات الصادرة من اللجان القضائية المنصوص عليها في المواد السابقة نهائية وغير قابلة لأي طعن بعد التصديق عليها من اللجنة العليا المنصوص عليها في المادة (٨٧) . وتنفذ بالطريق الإداري .

الباب الرابع

في الأراضي القضاء والمقارن المبنية

مادة ٤٣ — توجر الأراضي الفضاء المشغولة حاليا بمنشآت غير ثابتة إلى شغلها لمدة لا تزيد على عشر سنوات بشرط ألا يقيموا عليها أية منشآت ثابتة ويجوز تجديد العقد لمدة أو مدد أخرى بمائلة بقرار من وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي .

كما يجوز بقرار من الوزير التأجير لمدة تزيد على عشر سنوات ولا تتجاوز ثلاثين سنة إذا كان الغرض من التأجير هو إقامة منشآت ثابتة على الأرض للوجرة بشرط ألا يقبل المستأجر وصاحب المنشآت أبولو الأرض بما عليها من منشآت ثابتة إلى الدولة نهاية مدة التعاقد دون مقابل .

مادة ٤٤ — يكون تأجير المقارنات المبنية بالأجرة المقررة طبقا لأحكام القوانين السارية . ويؤدي المستأجر تأميناً نقدياً يوازي أجرة شهر مقدماً .

ويجوز بقرار من وزير الإصلاح الزراعي واصلاح الاراضى الإعفاء من أداء هذا التأمين للتقدي كاه أو بصفه .

مادة ٤٤ - يجوز التصرف فى الاراضى المبنية أو المشغولة بمنشآت ثابتة أو غير ثابتة الى شاغلها وذلك بطريق الممارسة وفقا للقواعد والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٦ - يكون تأجير الاراضى القضاء والتصرف فيها بطريق الممارسة أو المزداد العلنى وفقا لقواعد والإجراءات والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ٤٧ - لا يجوز لأى شخص طبيعي أو معنوى أن يحوز أو يضع اليد بأية صفة كانت على العقارات الداخلة فى ملكية الدولة الخاصة التى تسرى عليها أحكام هذا القانون إلا وفقا لهذه الأحكام . ومع مراعاة مانقضى به المادة ٩٧٠ من القانون المدنى يقع باطلا كل تصرف أو تقرير لأى حق عيى أو تأجير يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز شهره ويجوز لكل ذى شأن طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

مادة ٤٨ - يجوز أن يحصل ما يستحق للدولة من أجرة أو ثمن وملحقاتها عن العقارات الخاضعة لأحكام هذا القانون - بطريق الحجز الإدارى . ويكون لهذه المبالغ امتياز عام على أموال المدن فى مرتبة المبالغ المستحقة للثزاة العامة المنصوص عليها فى المادة ١١٣٩ من القانون المدنى وسابقة على أى امتياز آخر عدا المصروفات القضائية والضرائب والرسوم .

مادة ٤٩ - يجوز لوزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الاراضى أن يهد إلى المحافظات كلها أو بعضها بتحرير عقود إيجار الاراضى الزراعية المملوكة للدولة ملكية خاصة ، والكائنة بدائرة كل منها - إلى المستأجرين الذين تقدم لهم الجهة الإدارية المختصة بوزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الاراضى بعد التحقق من توافر الشروط المقررة قانونا فيهم .

كما يجوز للوزير أن يهد إلى المحافظات أو أية جهة حكومية أخرى أو إلى الجمعيات التعاونية الزراعية بتحصيل أجرة الاراضى المشار إليها وأقساط التأمين وفرائده وملحقاته على أن يؤول إليها ١٠ ٪ من قيمة المبالغ المحصلة ، مع تخصيص جزء من هذه النسبة المكافآت التشجيعية التى تمنح للصيارف والمحصلين والموظفين المشرفين عليهم وذلك وفقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية

مادة ٥٠ - تعفى من رسوم الدفعة عقود إيجار الاراضى الزراعية والاراضى الصحراوية التى تم وفقا لأحكام هذا القانون وذلك إذا لم تتجاوز الأجرة السنوية خمسين جنيها

مادة ٥١ - يجوز لوزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الاراضى أن يرخص فى تأجير بعض العقارات التى تسرى عليها أحكام هذا القانون أو فى التصرف فيها دون التقيد بأحكامه وذلك

إذا كان التاجير أو البيع إلى الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد بالنسبة إلى ما يحتاجونه من تلك العقارات لتنفيذ مشروعات تنفيذ في تنمية الاقتصاد القوي، أولدعم مشروعات قائمة منها، أو لإقامة منشآت ذات نفع عام عليها، وذلك بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة.

ويكون التاجير أو البيع في هذه الحالات بالأجرة أو الثمن وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مادة ٥٢ — استثناء من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليهما - يجوز لوزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي إلغاء عقود إيجار العقارات التي تسري عليها أحكام هذا القانون، إذا استلزم ذلك إجراءات التوزيع أو إذا أخل للمستأجر أو واضع اليد بالالتزام جوهرى يقضى به القانون أو المقد أو إذا اقتضى ذلك تخصيص العقار لغرض دى نفع عام مع استحقاق المستأجر الذى ألقى عقده التمييز عن الفراس والمنشآت.

وينفذ قرار الوزير بإلغاء عقود الإيجار بالطريق الإدارى.

مادة ٥٣ — تحرم عقود إيجار العقارات التي تسري عليها أحكام هذا القانون والعقود المتضمنة التصرف فيها بالتوزيع أو البيع وشهادات الملكية التي تصدرها المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى وفقاً لأحكام الباب الأخير من هذا القانون - على النماذج التي تعد لذلك ويصدر بها قرار من وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي.

وتودع المحررات المشار إليها الواجبة الشهر في مكتب الشهر العقارى المختص ويترتب على شهر التصرفات المقارية وتسلم صور تلك المحررات إلى ذوى الشأن بعد أدائهم الرسوم المقررة عليها.

مادة ٥٤ — تغدر رسوم الشهر المستحقة على المحررات المتضمنة التصرف في العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة - على أساس الثمن المحدد فيها. ويسرى هذا الحكم على التصرفات التي تمت قبل العمل بهذا القانون ولم يتم شهرها بعد.

مادة ٥٥ — تغفى من رسوم الشهر والتوثيق ومن رسوم الدفنة المحررات المتضمنة التوزيع على صغار الزراع وفقاً لأحكام هذا القانون.

كما تغفى من هذه الرسوم عقود البيع إذا كان مجموع الملكية المقابلة لكل مشرو الأرض الميعة إليه يقل عن خمسة أفدنة من الأراضي الزراعية أو عشرة أفدنة من الأراضي البررة الصحراوية.

ويسرى حكم الفقرة السابقة على التصرفات التي أبرمت قبل العمل بهذا القانون ولم يتم شهرها بعد .
 مادة ٥٦ - يجوز بقرار من وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي فرز المقارنات الخاصة لهذا القانون وتجنّبها قبل التصرف فيها إذا كانت شائعة مع عقارات أخرى مملوكة للغير .
 ويتم الفرز والتجنّب بالاتفاق مع ذوى الشأن فإذا تعذر ذلك اتبعت الإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٥٧ - يجوز لوزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي عند الضرورة التصوي أن يقرر تجميع الأراضي الداخلة في ملكية الدولة الخاصة قبل التصرف فيها وفقاً لأحكام هذا القانون مع تمويض الغير من أصحاب الأراضي التي تتخللها أو تتداخل فيها على وجه يقلل من إنتاجها أو من تمام الانتفاع بها إما عيناً أو نقداً حسب اختيار صاحب الشأن . فإذا لم يبد صاحب الشأن خياره كان التمويض عيناً . وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات التجنب التمويض البيني والتعدي وشروطه .

مادة ٥٨ - تؤول ملكية المقارنات التي يتم التصرف فيها وفقاً لأحكام هذا القانون إلى المتصرف إليهم بحملة بما عليها من حقوق الارتفاق . دون أن يترتب على ذلك أى حق في المطالبة بتعويض مقابل هذه الحقوق .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أخذ المقارنات المشار إليها بالشفعة .

مادة ٥٩ - إذا استحق المقار المتصرف فيه وفقاً لأحكام هذا القانون - كله أو بعضه للغير بناء على حكم قضائي نهائي ، قبل شهر عقد البيع ، فلا تلزم الحكومة إلا برد ما أداه المتصرف إليه من الثمن والفوائد القانونية عن الجزء الذي قضى باستحقاقه للغير وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٤٦ من القانون المدني .

مادة ٦٠ - لا يجوز لمن تؤول إليه ملكية عقار من المقارنات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون أن يتصرف فيه كله أو بعضه إلا بعد أداء ثمنه كاملاً وملحقاته ، وفي جميع الأحوال لا يجوز للمتصرف إليه في أرض زراعية أو أرض بور أو أرض صحراوية أن يتصرف فيها بعد أدائه كامل ثمنها وملحقاته إلا إلى صغار الزراع الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٥ . وكل تصرف يترتب عليه مخالفة أحكام الفقرة السابقة يقع باطلاً ولا يجوز شهره .

مادة ٦١ - تسرى أحكام المادة السابقة على التصرفات التي تمت قبل العمل بهذا القانون ولم يتم الوفاء بكامل الثمن المتعاقد عليه فيها وملحقاته ولم تنشر .

مادة ٦٢ — إذا تخلف المتصرف إليه عن الوفاء بأحد التزاماته المنصوص عليها في هذا القانون أو تسبب في تعطيل قيام الجمعية التعاونية الزراعية بالأعمال المنصوص عليها في المادة (٦٤) أو إذا أخل بأى التزام جوهرى آخر يقتضى به العقد أو القانون ولم تكن قد مضت خمس سنوات من تاريخ التصرف حق الموضوع بواسطة لجنة تشكل برئاسة مستشار مساعد بمجلس الدولة وعضوية نائب بمجلس الدولة وأحد مديري الإدارات بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى بحسب الأحوال.

واللجنة بعد سماع أقوال صاحب الشأن أن تصدر قرارا مسييا بإلغاء التوزيع أو فسخ البيع .
ويبلغ قرار اللجنة إلى صاحب الشأن بالطريق الإدارى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره . ولصاحب الشأن أن يتظلم من هذا القرار إلى وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه إليه .
ولا يكون قرار اللجنة نهائيا إلا بعد تصديق الوزير عليه بعد انقضاء مهلة التظلم المشار إليه .
وينفذ القرار بالطريق الإدارى .

مادة ٦٣ — يترتب على إلغاء التوزيع أو الفسخ وفقا لحكم المادة السابقة اعتبار المتصرف إليه مستأجرا للعقار من تاريخ تسليمه إليه وتستحق عليه أجرته حتى تاريخ تسلمه منه ويستزل من قيمة هذه الأجرة ما أداه المتصرف إليه قبل إلغاء التوزيع أو الفسخ من ثمن وفوائده وكذلك ما يستحق له من ترميض عن الفراس والمنشآت التى يكون قد أقامها فى العقار على نفقته .

تحدد اللائحة التنفيذية إجراءات استرداد العقار .

مادة ٦٤ — يكون مستأجرو الأراضى الزراعية والصحراوية التى تسرى عليها أحكام هذا القانون ومن قول إليهم ملكيتها أعضاء بحكم القانون فى الجمعية التعاونية الزراعية التى تنشئها أو التى تحددها وزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى .

وتتظم الوزارة الدورات الزراعية المناسبة التى يكون من شأنها زيادة الإنتاج الأراضى المشار إليها وتحسينها .

مادة ٦٥ — تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية التى تنشئها وزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى بالأعمال الآتية :

(١) الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقا لحاجات الأراضى المملوكة لأعضاء الجمعية .

(ب) مد الأعضاء بما يلزم لاستغلال الأرض كالبنور والسداد والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

(ج) تنظيم زراعة الأراضي واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف وتطهيرها وصيانتها والإشراف على تنفيذ الدورات الزراعية المنظمة المناسبة في أراضي أعضائها .

(د) بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخصص من بين المحصولات مستحقات الحكومة الناشئة عن تطبيق هذا القانون والضرائب المقررة والسلف الزراعية ودون الجمعية المستحقة قبل الأعضاء .

(هـ) القيام بجميع الخدمات الزراعية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها حاجات الأعضاء .

مادة ٦٦ - تؤدي الجمعيات التعاونية الزراعية أعمالها تحت إشراف موظفين فين تختارهم وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي .

مادة ٦٧ - تشترك الجمعيات التعاونية الزراعية في تأسيس جمعيات مشتركة وعامة والحداد تعاونية وفقاً لأحكام القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٦٨ - يصدر وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي القرارات اللازمة لتنظيم أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية التي تنشأ الوزارة .

مادة ٦٩ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يدلي ببيانات غير صحيحة يترتب عليها انتفاع أو انتفاع غيره دون وجه حق بأحكام هذا القانون سواء كان ذلك باقتضاء تعريض لا يستحقه أو باستئجار أو تملك العقارات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون وذلك فضلاً عن رد ما قبضه بغير حق . وبطلان التصرف ومصادرة المبالغ التي يكون المخالف قد أداها إلى الحكومة .

ويعفى من العقاب كل من يادر من تلقاء نفسه بإبلاغ الجهة الإدارية المختصة بأمر البيانات غير الصحيحة التي يكون قد أدلى بها أو اشترك في الإدلاء بها على النحو المشار إليه الفقرة السابقة .

الباب السادس

أحكام انتقالية وختمية

مادة ٧٠ - تُلغى عقود إيجار العقارات الخاصة لأحكام هذا القانون السارية في تاريخ العمل به فيما يخالف أحكامه .

مادة ٧١ - جميع التصرفات التي تمت قبل العمل بهذا القانون الواردة على عقارات كانت داخلة في ملكية الدولة الخاصة - تبقى نافذة بذات الشروط والأحكام السارية وقت إقرارها .

ويجوز للجلسة التنفيذية تعديل هذه الشروط والأحكام أو إلغائها أو إضافة أحكام جديدة إليها - إذا كان ذلك بقصد التيسير على المتصرف إليهم من صغار الفلاحين أو من خريجي المعاهد الزراعية .

مادة ٧٢ - طرح النهر الذي تم توزيعه ابتدائياً وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٢ ولم يتم اعتماده بقرار من الوزير المختص يكون واجب الاعتماد بقرار من وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي وذلك في الحالات الآتية :

(١) إذا كان الطرح قد وزع على مستحقيه الأصليين مقابل أكل نهر كانوا يمتلكونه قبل العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٢ وحدث الأكل في ملكيتهم بعد العمل بالقانون المشار إليه ولم يتصرفوا فيه إلى النهر .

(ب) إذا كانت ملكية الأكل قد آلت إلى الموزع عليه طرح النهر قبل العمل بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٢ .

(ج) إذا كانت ملكية الأكل قد آلت إلى الموزع عليه طرح النهر بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٢ بنهر طريق التماقد .

فإذا كان التوزيع قد تم إلى أصحاب وكالة حصلوا عليها بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فلا تستمد منه إلا الحالات التي تكون الوكالة فيها صادرة إلى أقارب لغاية الدرجة الرابعة .

وإذا كان الأكل قد حدث في تكليف ورثة متعددين وتم توزيع الطرح المستحق عن هذا التكليف ابتدائياً إلى أحد الورثة أو بعضهم ولم يبلغ التوزيع بعد العمل بالقانون رقمي ١٨١ لسنة ١٩٥٧ و ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ للمشار إليها فيتمتع هذا التوزيع بالنسبة إلى أنصبة خائر الورثة

من أقر هؤلاء بموافقتهم عليه بإقرار مصدق على توقيعاتهم عليها وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وإلا التوزيع بالنسبة إلى أنصبه من لا يوافق عليه من الورثة .

فلذا كان التوزيع قد تم إلى وكيل فلا يعتمد منه إلا ما يكون قد تم بالنسبة إلى الورثة الذين لا تتعدى قرايتهم للوكيل حدود الدرجة الرابعة وبشرط ألا يكون هذا التوزيع قد أُلغى بعد تاريخ العمل بالقانونين رقمي ١٨١ لسنة ١٩٥٧ ، ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما .

مادة ٧٣ - قلنى جميع التوزيعات التى لا تطابق الأحكام للنصوص عليها فى المادة السابقة لو كانت قد اعتمدت وتم شهرها كما يلغى ما ترتب عليها من تصرفات إلى الغير ولو كان قد تم شهرها .

وفى جميع الحالات التى يلغى فيها التوزيع تشمل الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالطريق الإدارى . أراضى الطرح الملغى توزيعه ويحاسب صاحبه باعتباره مستأجراً له وذلك عن اللدة من أول السنة الزراعية ١٩٥٨ / ١٩٥٩ إلى تاريخ تسليم الطرح إلى الهيئة وتستول من قيمة الأجرة المستحقة عليه فى هذه الحالة ما يكون قد أداه عن تلك الأراضى من الضرائب وملحقاتها وذلك سواء أكان التوزيع قد أتممته وتم شهره أم لم يكن قد سبق أعتماده وشهره .

وتوزع أراضى طرح النهر الذى يلغى توزيعه طبقاً للأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون ويطلق على أصحاب التوزيعات الملغاة بالنسبة إلى حتمهم فى التعويض عن أكل النهر أحكام المواد من (١٤) إلى (١٨) .

وتسرى هذه الأحكام على حالات التوزيع التى أُلغيت بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية الصادرة من الجهات القضائية المختصة أو القرارات النهائية الصادرة من لجان تقدير حق التعويض عن أكل النهر المشككة طبقاً للقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٧٤ - يمنع كل من أشترى أرضاً بوراً أو أرضاً صحراوية من الحكومة بقصد استثمارها قبل العمل بهذا القانون - مهلة يتم خلالها استصلاح الأراضى المبيعة إليه وزراعتها مدتها عشر سنوات من تاريخ تسليمها إليه أو سبع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أى المدة أطول ،

فاذا لم يتم المشتري باستصلاح الأرض المبيعة إليه وزراعتها خلال المهلة المشار إليها اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إذار أو حكم قضائى .

مادة ٧٥ - يمتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بحقوق الملكية والحقوق العينية الأخرى الواردة على عقارات كائناً فى إحدى المناطق المعتبرة خارج الزمام فى تاريخ العمل بالقانون رقم

١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه والمستندة إلى عقود مبررها أو أحكام نهائية سابقة على هذا التاريخ أو إلى عقود صدرت من الحكومة وتم تنفيذ الشروط الواردة بها ولم تشر بعد .

كما يتبد أيضاً بالقرارات النهائية الصادرة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه والتي تضمنت تقرير التملك لبعض الأشخاص بالنسبة إلى ما كانوا يحوزونه من عقارات .

ويعد مالكا بحكم القانون :

(١) كل غارس أو زارع فعل لحسابه لأرض صحراوية لمدة سنة كاملة على الأقل سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وذلك بالنسبة إلى ما يقوم بزراعته بالفعل من تلك الأراضي في تاريخ العمل بهذا القانون وربما لا يتجاوز الحد الأقصى للملكية المقارية المقررة قانوناً .

ولا يسرى هذا الحكم على الأراضي التي تزرع جزءاً من السنة على مياه الأمطار فقط .

فإذا كانت تلك الأراضي تروى من آبار طمست دون ترميم أو قصير بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه فيجوز أن يوضع ملاك تلك الأراضي عنها بمساحات مماثلة لها في مناطق الآبار الجديدة التي تنشأ الدولة .

(٢) كل من أمم قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه إقامة بناء مستقر يحجزه ثابت فيه ولا يمكن نقله منه - وذلك بالنسبة إلى الأرض المقام عليها البناء والمساحة التي تلحق به وتند مرفقاً له بحيث لا تزيد على المساحة المقام عليها البناء فاته على الأكثر وذلك بشرط بقاء البناء قائماً حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٧٦ - يجب على كل ذي شأن من أصحاب حق الملكية والحقوق العينية الأخرى المنصوص عليها في المادة السابقة أن يقدم خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إخطاره إلى المحافظة التي يقع في دائرتها العقار الوارد عليه حقه وإلى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى .

ويتضمن الإخطار المشار إليه بيان الحق الذي يدعيه مقدمه والمحركات المثبتة له كما يتضمن تحديد أواقي العقار الوارد عليه الحق .

وتحدد اللائحة التنفيذية للقواعد والإجراءات التي تتبع في الإخطارات التي تقدم وفقاً لحكم هذه المادة وفي تحقيق الحقوق العينية المثبتة فيها .

مادة ٧٧ - تتمتع نتائج بحث الإخطارات المشار إليها في المادة السابقة وتحقيق الحقوق

العينية المثبتة فيها بقرارات من مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى تبلغ — هذه القرارات إلى ذوى الشأن بالطريق الإدارى .

مادة ٧٨ — إذا قرر مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى عدم الاعتداد بحق من الحقوق العينية المثبتة فى الإغطارات المشار إليها فى المادة (٧٦) أو إذا تنازع على حق واحد منها أشخاص متعددون — فترفع المنازعات المتعلقة بالحقوق المشار إليها للجان القضائية المنصوص عليها فى المادة (٣٩) — لتفصل فيها .

مادة ٧٩ — تصدر المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى « شهادات ملكية » تتضمن الاعتداد بالحقوق العينية الواردة على عقارات كائنة بالناطق الصحراوية المعتبرة خارج الزمام فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٧٥ وذلك بناء على القرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية المنصوص عليها فى المادة (٣٩) بعد التصديق عليها .

ويتبع فى تحرير الشهادات المشار إليها وفى شهرها الأحكام المنصوص عليها فى المادة (٥٣) .

ويرتب على إيداع الشهادات فى مكتب النهر العقارى المختص الآثار المترتبة على شهر التصرفات العقارية وتسلم صورها إلى ذوى الشأن بعد أدائهم الرسوم المقررة عليها .

مادة ٨٠ — يجوز لشاغلى الأراضى الصحراوية بالبناء أو بالفراس الذين لا يعتبرون ملاكا فى حكم هذا القانون أن يطلبوا شراء هذه الأراضى أو استئجارها لمدة لا تزيد على تسع سنوات . فإذا لم يتقدموا بهذا الطلب خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أو طلبوا ذلك ورفض عليهم فتكون المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى الحقة فى إزالة المباني والفراس القائمة فى الأراضى المشار إليها أو استبقائها واعتبارها مملوكة للدولة .

مادة ٨١ — يكون لشاغلى الأراضى الصحراوية بالبناء أو بالفراس المنصوص عليهم فى المادة السابقة فى حالة الترخيص لهم فى الشراء أو الاستئجار — الأولوية على غيرهم فى ذلك ويجوز لهم طلب تقييد الثمن فى حالة البيع ونفا لشروط والأوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٨٢ — المقاررات التى تم التصرف فيها قبل تاريخ العمل بهذا القانون وكانت داخلة فى ملكية الدولة الخاصة ولم يتم الوفاء بكامل ثمنها وطبقاته حتى ذلك التاريخ وتغير وضع اليد الفعل عليها نتيجة تصرفات تالية يجوز لوزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى أن يرخص فى اتخاذ إجراءات نقل ملكيتها إلى الحائزين الحاليين ، وتجزئة الديون المستحقة للحكومة من من باقى الثمن وطبقاته بالنسبة إلى كل منهم بحسب مساحة العقار الذى يضع يده عليه .

ويجوز التنظيم من القرارات الإدارية الصادرة فى شأن تحقيق الملكية ووضع اليد وتجزئة ديون

الحكومة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذه القرارات وتختص بالفصل في التظلم اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا .

وتبين اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبع في تحقيق الملكية ووضع اليد وفي تجزئة ديون الحكومة وفي النشر عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن وتحديد النموذج الذي يتم بموجبه نقل الملكية وتجزئة ديون الحكومة بالنسبة إلى كل من الحائزين المذكورين .

ويتبع في تحرير النماذج المشار إليها وفي شهرها - الأحكام المنصوص عليها في المادة ٥٣ ويرتب على إبداء تلك النماذج في مكتب الشهر العقاري المختص الآثار المترتبة على شهر التصرفات العقارية وتسلم صور تلك النماذج إلى ذوي الشأن بعد أدائهم الرسوم المقررة عنها .

مادة ٨٢ - يعني من فوائد التأخير المستحقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون مستأجروا

الأراضي الزراعية والأراضي البور والصحراوية التي تسرى عليها أحكام هذا القانون - بمن تقل ملكية كل منهم الخاصة والمساحة المؤجرة إليه من خمسة أفدنة من الأراضي الزراعية أو خمسة عشر فدانا من الأراضي البور والأراضي الصحراوية .

كما يعني هؤلاء المستأجرون من الأجرة المستحقة عليهم عن مدة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بأكثر من خمس سنوات زراعية وتقتط الأجرة المتأخرة المستحقة للحكومة على المستأجرين المذكورين عن السنوات الزراعية الخمس السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون على خمسة أقساط سنوية متتالية دون فوائد يستحق أولها في نهاية السنة الزراعية ١٩٦٣/١٩٦٤ .

ويجوز لوزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي إعناء مستأجري الأراضي البور والصحراوية المزروعة خفية من قيمة الأجرة المتأخرة المستحقة عليهم عن المدة السابقة على العمل بهذا القانون كلها .

مادة ٨٤ - يعني من فوائد التأخير المستحقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون مشترون الأراضي الزراعية والأراضي البور والصحراوية التي تسرى عليها أحكام هذا القانون من نقل الملكية الخاصة لكل منهم وما يتم التصرف إليه من تلك الأراضي - عن خمسة أفدنة من الأراضي الزراعية أو خمسة عشر فدانا من الأراضي البور والأراضي الصحراوية .

ويؤدي متأخر على هؤلاء المشترين حتى تاريخ العمل بهذا القانون من اثنين على أقساط سنوية متساوية خلال المدة الباقية المتفق على الوفاء بالثمن فيها .

مادة ٨٥ - إذا تأخر المستأجر أو المشتري في الوفاء بأقساط الأجرة أو اتفق المشار إليها في المادتين السابقتين سنتين متتاليتين بعد العمل بهذا القانون - سقطت الإعفاءات وأصبحت المبالغ واجبة الأداء فوراً ويلتزم المدين بها - بأداء فوائد تأخير عنها بواقع ٣ ٪ سنوياً تستحق من تاريخ حلول القسط الواجب الأداء في السنة الثانية .

مادة ٨٦ - تلغى الفقرة التالية من المادة ٨٧٤ من القانون المدني كما يلغى المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٨ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٥ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها ، كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون .
ولا تسرى القواعد المنظمة لتأجير أملاك الميرى الحرة ولائحة قيود وشروط بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٠٢ - على العقارات الخاضعة لأحكام هذا القانون .

مادة ٨٧ - تشكل لجنة عليا برئاسة وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى وعضوية كل من رئيس مجلس الدولة ورؤساء مجالس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى . والمؤسسة المصرية العامة لإستصلاح الأراضى والمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ورئيس إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة ووكيل وزارى الحراثة والحريية .

ويكون لهذه اللجنة تفسير أحكام هذا القانون ومعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً . وتنفذ في الجريدة الرسمية .

مادة ٨٨ - يصدر وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٨٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد انقضاء ثلاثة أشهر على نشره صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ١٠٢ لسنة ١٩٦٤

بتحصيل رسوم الإنتاج أو الاستهلاك على غزل القطن
وغزل الصوف وإطارات المطاط الخارجية
والبطاريات السائقة للسيارات والفيول أويل
(مازوت)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ بفرض رسم إنتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية ؛

وعلى المرسوم الصادر في فبراير سنة ١٩٣٠ الخاص برسوم الإنتاج على بعض المنتجات المستوردة ؛

وعلى القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال التجارية والصناعية ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن استمرار العمل برسوم الإنتاج المعمول بها حتى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٦٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار التعريفة الجمركية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الإنتاج والاستهلاك على بعض الأصناف ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٦٢ بإعفاء غزل الصوف المحلى من رسوم الإنتاج ؛

وعلى ماراتم مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - لايحوز تشيخيل أى مصنع لإنتاج غزل القطن أو غزل الصوف المستورد أو الإطارات المطاط الخارجية أو البطاريات السائلة للسيارات أو الفيول أو بيل دمازوت، المنصوص عليها فى الجدول رقم ٢ ، الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه إلا بعد إخطار يوجه ذو الشأن إلى مصلحة الجمارك بخطاب موصى عليه مصحوب بلم الوصول قبل بدء التشغيل بأسبوعين على الأقل . هذا مع عدم الإخلال بوجوب الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه والترخيص من وزارة الصناعة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

وفى تطبيق أحكام هذا القانون والقرار رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه يعتبر غزل قطن الغزل الناتج مباشرة من آلات الغزل كما يعتبر غزل صوف الغزل الناتج من عمليات غزل أو برم أو زوى الصوف .

ويحصل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على غزل القطن أو الصوف المستورد المخلوط بمواد نسجية أخرى على أساس نسبة ما يحتويه من شعر القطن أو الصوف .

ولايحوز مباشرة أية صناعة أخرى فى المصنع أو فى الجزء المخصص منه لإنتاج السلعة المقرره عليها رسم الإنتاج خلاف الصناعة موضوع الإخطار .

مادة ٢ - يستحق رسم الإنتاج خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لإتمام صنع السلعة ولا يفرج عن أية كمية منها إلا بعد أداء رسم الإنتاج المستحق عليها ويجب أن يتم إخراج السلع المرفج عنها خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لأداء الرسم أو تخزينها فى مخزن مستقل .

ويحوز مدير عام الجمارك أن يرخص للمصانع التى تتحدد بقرار منه فى تأجيل أداء الرسوم المستحقة على ما ينتج شهرياً لمدة أقصاها ثلاثة شهور على أن يتم أداء الرسوم فى الأسبوع الأول من الشهر التالى لانتهاؤها المهلة المقررة . ويشترط فى هذه الحالة إيداع تأمين نقدى يحدد بقرار من مدير عام الجمارك ، أو خطاب ضمان من أحد البنوك أو من المؤسسة العامة المختصة يعادل رسم الإنتاج الموجل الأداء .

مادة ٣ - يجوز تأجيل أداء رسم الإنتاج على الكميات المنتجة إذا خزن في مستودعات خاصة توافق عليها مصلحة الجمارك وبالشروط التي تحددها مع أداء تأمين نقدي أو تقديم خطاب ضمان من أحد البنوك أو من المؤسسة العامة المختصة بالقيمة التي يقرها مدير عام الجمارك .

ويجب أداء الرسوم على المنتجات قبل إخراجها من تلك المستودعات وتجرد هذه المستودعات مرة كل عام على الأقل ، وتستحق الرسوم عن أى عجز في السلع يظهر نتيجة لهذا الجرد .

مادة ٤ - لموظفي مصلحة الجمارك مراقبة الكميات المنتجة في المصانع والكميات للصنعة منها والتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تفيدنا له والاطلاع على السجلات والنفاذ التي تحددها المصلحة .

مادة ٥ - تعفى من رسم الإنتاج السلع المذكورة في المادة الأولى والمصدرة إلى الخارج بشرط أن تكون قد وضعت تحت إشراف مصلحة الجمارك من وقت صنعها إلى وقت تصديرها .

وزد الرسوم السابق أدائها على ما يصدر من هذه السلع سواء كانت بحالتها أو أدخلت في صناعات محلية وذلك بالشروط والأوضاع التي تحددها مصلحة الجمارك .

وتسرى أحكام الإلغاء ورد الرسوم على السلع التي صدرت من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ .

مادة ٦ - يحظر حيازة أية سلعة من السلع المذكورة في المادة (١) لم تؤد عنها رسوم الإنتاج أو الاستهلاك .

مادة ٧ - تعتبر مادة مهربة ومضط :

(أ) السلع المنتجة في مصنع لم تخطر عنه مصلحة الجمارك وفقا للمادة (١) .

(ب) السلع المنتجة في مصنع أخطرت عنه مصلحة الجمارك ولم تؤد عنها رسم الإنتاج أيا كان مكان ضبطها .

وجوز ضبط جميع المواد الأولية والآلات والأجهزة والأدوات الموجودة في المصنع ، والتي استعملت أو يمكن استعمالها في إنتاج السلع المهربة .

مادة ٨ - مع عدم الإخلال بالعقوبات المخصوص عليها في القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه يجوز الحكم بإغلاق المصنع في حالة مخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر .

وفي حالة العود خلال سنة يجوز الحكم بإغلاق المصنع لمدة تزيد على ستة أشهر أو بإغلاقه نهائيا.

وفي جميع الحالات يحكم بأداء رسم الإنتاج المستحق ولو لم تضبط المنتجات فضلا عن مصادرة السلع المضبوطة . كما يجوز الحكم بمصادرة المواد والآلات والأجهزة التي استعملت في إنتاجها . وكذلك وسائل النقل التي استخدمت في نقل السلع المهربة .

مادة ٩ - مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة يجوز الحكم على المخالف وعلى شركائه بالتضامن بتعويض لا يجاوز مثلي الرسوم المقررة ويضاعف التعويض في حالة العود خلال سنة .

مادة ١٠ - لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب مكتوب من المدير العام للجمارك أو من يتييه .

وللمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الأحوال مقابل تحصيل تعويض يعادل نصف الرسوم على الأقل ويجوز في هذه الحالة رد البضائع المضبوطة كلها أو بعضها بعد أداء الرسوم المستحقة عليها . كما يجوز رد وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب .

ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الأحوال .

مادة ١١ - لموظفي الجمارك وموظفي مراقبة رسوم الإنتاج الذين لهم صفة مأموري الضبط القضائي الحق في معاينة المصانع المرخص بها وففتيشها في أي وقت وبدون إجراءات سابقة .

كما يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه ، ففتيش أي معمل أو مصنع أو محل لضبط أية عملية تجرى خفية لإنتاج سلعة خاضعة لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه وأية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

ولا يجوز القيام بالفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بمرافقة رئيس مكتب الإنتاج المختص أو رئاسته أو بأمر كتابي من أي منهما وبمعاونة مندوب من رجال الإدارة .

وللموظفين المذكورين في جميع الأحوال الحق في أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمراجعات والتقارير مع التحفظ على المضبوطات إذا لزم الأمر .

مادة ١٢ - لمصلحة الجمارك حق التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها نهائياً ، ولها توزيع قيمتها ومبالغ التمييز المحكوم بها نهائياً كلها أو بعضها وفقاً للقواعد التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ - على المصانع القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون والمتنجة للسلع المذكورة في المادة (١) أن تخطر مصلحة الجمارك بأوجه نشاطها خلال شهر على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بطلم الوصول .

مادة ١٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره على وزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ١٠٣ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩

بحساب مدد العمل السابقة في المعاش

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ في شأن المعاشات المدنية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات المدنية ؛

(١) نص الجريدة الرسمية العدد ٦٨ الصادر في ٢٣ من مارس ١٩٦٤ .

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة؛

وعلى القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مسدده العمل السابقة فى المعاش والقوانين المدة له؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - - تسرى أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه والقوانين المعدلة له على الموظفين الذين عوملوا بالقوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ورقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها وتركوا الخدمة فى الفترة من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بشرط أن يبدى الموظف رغبته فى حساب مدة عمله السابقة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يؤدى المبالغ المستحقة عليه نظير ذلك خلال تسعة أشهر من ذلك التاريخ دفعة واحدة إما نقداً أو بطريق الاستبدال وفقاً لحكم المادة ٦٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

ويجوز للمستحقين ممن توفى من الموظفين المنصوص عليهم فى الفقرة السابقة الانتفاع بأحكامها بشرط أن يبدوا رغبته فى ذلك وأن يؤدوا المبالغ المستحقة دفعة واحدة نقداً خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول الشهر التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون ^(١) لسنة ١٤٠١

بشأن الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢؛ بشأن التنظيم السياسي والسلطات
الدولة العليا ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي المعدل
بالتقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى مائدة مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨

لسنة ١٩٥٢ والتقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما، تكون ملكيتها إلى الدولة دون مقابل .

مادة ٢ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ١٠٥ لسنة ١٩٦٤

بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني
والبنوك التابعة لها بالمحافظات

بإسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالترخيص للحكومة بالاشتراك في إنشاء بنك زراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ يوليو سنة ١٩٣١ بتأسيس شركة مساهمة تدعى بنك التسليف الزراعي والمراسيم المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢ بشأن بيع المحصولات المرتبة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعي ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ بتقرير استثناء من بعض أحكام القانون المدني الخاص بالرهن ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ الصادر في ٢٣ من مارس ١٩٦٤ .

أصدر القانون الآتى:

مادة ١ — يحول بنك التسليف الزراعى إلى مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للاتمان الزراعى والتعاونى » ويكون مركزها القاهرة.

وتقوم هذه المؤسسة بالتخطيط المركزى للاتمان الزراعى والاتمان التعاونى فى الجمهورية فى حدود السياسة العامة للدولة ، وتولى تمويل هذا الاتمان وتوفير كافة المواد اللازمة للإنتاج الزراعى كما تقوم بما تكلفها به الدولة من أعمال وخدمات تحصل بهذه الأغراض .

مادة ٢ — تقع هذه المؤسسة وزير الزراعة.

مادة ٣ — يتكون رأس مال المؤسسة من :

(١) رأس مال بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

(ب) الأموال التى تخصصها الدولة لها .

مادة ٤ — يدير المؤسسة مجلس إدارة مكون من رئيس ومن أعضاء بحكم مناصبهم ، هم :
وكلاء وزارات الزراعة والحراثة والاقتصاد ووكيل البنك المركزى المصرى واثنين من المشتغلين بشئون الزراعة والتعاون يصدر بينهما قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الزراعة ويتضمن هذا القرار تحديد مكافأتهما .

ويحدد المرتب المقرر لرئيس مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٥ — تحول فروع بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات إلى بنوك للاتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة .

ويشارك كل من هذه البنوك نشاطه بدائرة المحافظة ويكون مقره عاصمة المحافظة .

وتعتبر توكيلات بنك التسليف الزراعى والتعاونى الحالية فروعا لهذه البنوك وتنتقل إليها جميع شئون المحاصيل ومخازن الأسمدة وغيرها من ممتلكات هذا البنك التى لا تعدى خدماتها أغراض المحافظة الموجودة فيها .

ويستثنى من ذلك الفروع التى ينحصر نشاطها كله أو معظمه فى العمليات التوفيقية حيث تعتبر فروعا تابعة للمؤسسة .

مادة ٦ — تتولى هذه البنوك عمليات الاتمان الزراعى والتعاونى فى المحافظة طبقا لسياسة التى ترسمها مجالس إدارتها فى نطاق التخطيط المركزى الذى ترسمه المؤسسة وفى حدود الاعتماد المالى المقرر لكل منها .

مادة ٧ - تحول أصول بنك التسليف الزراعى والتعاونى الثابتة والمتداولة وكذلك الخصوم التى تخص المحافظات إلى هذه البنوك كل فيما يخصه .

مادة ٨ - تحدد رؤوس أموال هذه البنوك بقيمة الأصول الثابتة المحولة إليها طبقا للمادة السابقة مضافا إليها مبلغ من المال يكفى لتشغيل البنك خلال العام .

مادة ٩ - تقوم المؤسسة بإمداد هذه البنوك بالتحويل اللازم لأغراضها كما توفر لها المواد الميضية اللازمة وذلك فى حدود الاعتماد المقرر لها .

مادة ١٠ - تتحمل هذه البنوك بما يخص التمويل الذى تحصل عليه من المؤسسة من القوائد التى تدفعها المؤسسة إلى مصادر التمويل كما تحصل منها على جزء من العمولات المقررة لها عن المواد الميضية تحدد نسبته سنوياً بالاتفاق بين المؤسسة وكل من هذه البنوك .

مادة ١١ - تحصل كل من هذه البنوك من المؤسسة على نصيب من العمولات التى تتقاضاها عن العمليات التموينية التى تقوم بها لحساب الحكومة والتى تتم داخل المحافظة بنسبة يتفق عليها بينهما .

مادة ١٢ - يدير كل من هذه البنوك مجلس إدارة مكون من أعضاء معينين بحكم مناصبهم هم :

مثل المؤسسة ويكون رئيسا للمجلس واثنتين من موظفى البنك ومدير الزراعة فى المحافظة ويمثل المحافظة يرشحه المحافظ - ومن أعضاء ينتخبون من العاملين بالبنك طبقا لأحكام القانون .

مادة ١٣ - تبلغ قرارات مجلس إدارة هذه البنوك فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدورها إلى المؤسسة لإبداء رأى فيها ، فإذا لم يصل إليها اعتراض فى ظرف عشرة أيام من تاريخ إرسالها تعتبر نافذة المفعول .

مادة ١٤ - تكون المؤسسة والشركات التابعة لها نفس الحقوق والامتيازات المقررة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى بمقتضى القوانين رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالتزخيص للحكومة بالاشتراك فى إنشاء بنك زراعى والقوانين المعدلة له . ورقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢ بشأن بيع المحصولات المرتبة للفروض التى يسلفها بنك التسليف الزراعى، ورقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ بتقرير استثناء من بعض أحكام القانون المدنى الخاص بالرهن .

مادة ١٥ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون ^(١) ١١٧ لسنة ١٩٦٤

بشأن تنظيم اختصاصات وسلطات القوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم وزارة الحرية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة الوطنية والقوانين المعدلة له ، وقرارات
رئيس الجمهورية المكملة له ؛وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والزقية لعضباط
القوات المسلحة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم القوات المسلحة والقرارات
المنظمة لهذا القرار ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن اختصاصات مجلس الدفاع القومي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٨ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ — يكون نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مستولا أمام رئيس الجمهورية عن
القوات المسلحة وكل ما يتعلق بها من التاحيتين الإدارية والمسكرية .

ويختص بما يأتي :

قيادة القوات المسلحة العامة والاحتياطية وإعدادها للقتال والعمل على بلوغ وحداتها وأفرادها أقصى درجات الكفاية في التنظيم والتسلح والتدريب والثقافة والروح المعنوية .

مادة ٢ — تنقل اختصاصات وسلطات وزير الحرية المتعلقة بالقوات المسلحة وكذا اختصاصات وسلطات القائد العام المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٣ — تنفصاً بالقوات المسلحة قيادة القوات البرية وتحدد اختصاصاتها وتنظيمها بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ويكون شاغل هذه الوظيفة بدرجة وزير .

مادة ٤ — نقل الأجهزة التالية من وزارة الحرية إلى القوات المسلحة :

- (١) مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك .
- (٢) المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة .
- (٣) المؤسسة العامة للمحاربين القدماء .
- (٤) المؤسسة العامة للطيران « عدا شركة الطيران العربية المتحدة » .
- (٥) مكتب المستشار الصناعي بكونلون ومكتب المستشار الصناعي الحربي بموسكو .
- (٦) مكتب التطلعات العسكرية .

وتحدد تبعيتها وأوضاعها بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٥ — تحصل ميزانية الجيش عن ميزانية وزارة الحرية وتضم لميزانية القوات المسلحة كما يضم إليها ميزانية قطاع غزة .

وينقل القوات المسلحة جميع العاملين المدنيين الذين يعملون حالياً بالجيش .

مادة ٦ — تنقل الاختصاصات المتعلقة بالقوات المسلحة التي كانت تمارسها وزارة الحرية إلى القيادة العليا للقوات المسلحة .

وتنفصاً بالقوات المسلحة للشئون المالية والإدارية تحدد اختصاصاتها وتنظيمها بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٧ — ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به ابتداء من يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ١١٨ لسنة ١٩٦٤

في شأن إنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن ديوان الموظفين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة ؛

والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٣ لسنة ١٩٦٠ بمسؤوليات وتشكيل ديوان الموظفين ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بتطبيق أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات على المؤسسات العامة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ في ٢٤ من مارس ١٩٦٤

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ — يستبدل باسم « ديوان الموظفين » اسم « الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة » ويستبدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه الأحكام المرافقة لهذا القانون ، وبغنى كل حكم يخالف هذه الأحكام .

مادة ٢ — تنتقل سلطات واختصاصات ديوان الموظفين ورئيسه حيثما وردت في القوانين واللوائح والقرارات إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ورئيسه .

مادة ٣ — ينقل جميع موظفي ديوان الموظفين الموجودين حالياً بمحکم وظائفهم بإدارات المستخدمين بالوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة إلى هذه الجهات وتنقل درجاتهم إلى ميزانيات الجهات المنقولين إليها .

أما باقى موظفي الديوان فيصدر بشأنهم خلال تسعين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس المجلس التنفيذي بناء على عرض رئيس الجهاز بنقل من يقع عليه الاختيار إلى الوزارات ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وتنقل معه درجته إلى ميزانية الجهة المنقول إليها .

وما عدا هؤلاء من موظفي الديوان فيعتبرون معينين بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

مادة ٤ — ينشر ديوان الموظفين الاختصاصات المنحولة بمقتضى هذا القانون للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وذلك لحين صدور قرار رئيس المجلس التنفيذي المشار إليه في المادة السابقة .

مادة ٥ — يلحق بالجهاز كل من النيابة الإدارية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والرقابة الإدارية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ويكون لرئيس الجهاز سلطات الوزير المختص بالنسبة لهما ، بما في ذلك سلطات الإشراف والتوجيه والرقابة .

ويموز لرئيس المجلس التنفيذي أن يفوض رئيس الجهاز في بعض اختصاصاته بالنسبة لهما . ويسرى في شأن رئيس النيابة الإدارية ووكيلها وأعضائها والعاملين فيها أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ كما يسرى في شأن الرقابة الإدارية ونائبه وأعضائها والعاملين فيها أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويجعل به تاريخ نشره ٩ صدر برياضة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قانون

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

مادة ١ — ينشأ الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ويكون هيئة مستقلة تلحق بالمجلس التنفيذي . ويتألف هذا الجهاز من إدارات مركزية يصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية ، وتتكون هذه الإدارات المركزية من عدد من الإدارات العامة يصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجهاز .

مادة ٢ — يتولى إدارة الجهاز رئيس يماونه عدد كاف من الوكلاء والأعضاء ، ويكون للرئيس سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين والوائح والقرارات بالنسبة للعاملين بالجهاز ، وفيما يتعلق بالإشراف الفني والإداري على سير العمل به ، ويكون للوكلاء سلطات واختصاصات وكلاء الوزارات ، ويعين الرئيس والوكلاء بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس المجلس التنفيذي ، وتسرى على الوكلاء والأعضاء جميع القواعد المقررة والتي تقرر في شأن سائر العاملين المدنيين بالهولة ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة في شأن أعضاء الرقابة الإدارية وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه والأحكام المقررة في شأن أعضاء النيابة الإدارية وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ٣ — يكون هدف الجهاز تطوير مستوى الخدمة المدنية ، ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق العدالة في معاملة العاملين والتأكد من مدى تحقيق لأجهزة التنفيذ لمستوياتها في ميدان الإنتاج والخدمات .

مادة ٤ — يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

- (أ) الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة .
- (ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها .

مادة ٥ — يباشر الجهاز الاختصاصات الآتية :

(١) اقتراح القوانين والوائح الخاصة بالعاملين وإبداء الرأي في المشروعات المتعلقة بشئونهم قبل إقرارها

(٢) دراسة الاحتياجات من العاملين في مختلف المهن والتخصصات بالاشتراك مع الجهات المختصة ، ووضع نظم اختيارهم وتوزيعهم لشغل الوظائف على أساس الصلاحية وتكافؤ الفرص .

(٣) تطوير نظم شئون الخدمة المدنية لتحقيق وحدة للعاملين والاشتراك في دراسة كيفية توفير الرعاية الصحية والاجتماعية مع الجهات المختصة .

(٤) رسم سياسة وخطط تدريب العاملين في مجال التنظيم والإدارة ورفع مستوى كفاءتهم وتقديم المعاونة الفنية في تنفيذها .

(٥) اقتراح سياسة المرتبات والملاوات والبدلات والمكافآت والتمريض ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف وتسجيل أوصافها ونشرها وحفظها في سجلات .

(٦) دراسة مشروعات الميزانيات فيما يتعلق باعتمادات العاملين وعدد الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها مع إبداء ما يكون لديه من ملاحظات عليها .

(٧) الاحتفاظ بالسجلات والبيانات الخاصة بالعاملين في المستويات القيادية ووضع نظام الإحصاء وتسجيل العاملين بالخدمة المدنية .

(٨) المشاركة في تهيئة الجهود الحزبية للدولة فيما يتعلق بمصر وتسجيل الإمكانات البشرية في الخدمة المدنية كما ونوعا وتخطيط تمثيلها وقت الطوارئ .

(٩) رسم سياسة الإصلاح الإداري وخطته واقتراح الوسائل اللازمة لتنمية ونشر الوعي التنظيمي والارتفاع بمستوى الكفاية القيادية والإدارية وكفاءة الأداء .

(١٠) إبداء الرأي الفني وتقديم المعاونة في عمليات التنظيم وتيسير الإجراءات وتحسين وسائل العمل .

(١١) وضع النظم الخاصة بالتفتيش والمتابعة للتأكد من سلامة وكفاءة أداء العاملين .

مادة ٦ - للجهاز في الجهات التي يباشر اختصاصاته بما يلي :

(١) الإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين وإصدار التعليقات الفنية والنشرات المنظمة لتنفيذها .

(٢) مراجعة مشروعات إنشاء الأجهزة الجديدة وإعادة تنظيم أو تعديل اختصاصات أجهزة قائمة قبل اعتمادها من السلطة المختصة وإبداء الرأي في اللوائح المتعلقة بسير وتنظيم العمل .

(٣) وضع الأنماط التنظيمية ومعدلات الأداء المناسبة في هذه الجهات ونشرها عليها للاسترشاد بها في تنظيمها ووضع ميزانياتها .

(٤) مراجعة مشروعات الميزانيات المشار إليها في البند ٦ من المادة السابقة قبل عرضها على وزارة الخزانة .

- (٥) معاونة إدارات شئون العاملين ووحدات التنظيم والتدريب وتدريب العاملين بأثر التفويض
النفي على أعمالها وإرسال تقارير بنتائج التفويض إلى رؤساء هذه الجهات :
- (٦) الإشراف على أعمال الأجهزة المركزية لتدريب العاملين وتنظيم الدورات التدريبية العامة
والاشتراك في وضع برامج البعثات للعاملين في مجال التنظيم والإدارة .
- (٧) أن يندب من يرى من العاملين به للتفويض على هذه الجهات ولإجراء الأبحاث اللازمة
والاطلاع على الأوراق والسجلات وطلب البيانات التي يرى لزمها .
- مادة ٧ - الجهاز حق الاتصال المباشر بالجهات المختلفة على جميع مستوياتها وطلب البيانات
والإحصاءات اللازمة لمباشرة اختصاصاته .
- كما له حق الاتصال بالهيئات المحلية والمحلية والدولية التي تزاوّل نشاطاً عائلاً للإفادة من
تجاربه وخبراتها .
- مادة ٨ - يضع رئيس الجهاز تقريراً وفيما عن أعمال الجهاز وملاحظاته وتوصياته ويرفعه
في نهاية كل عام إلى رئيس المجلس التنفيذي .
- مادة ٩ - تسرى على رئيس الجهاز جميع الأحكام الخاصة بالوزراء .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ١١٩ لسنة ١٩٦٤

بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وحمل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ صفر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي للحلقات
الدولة العليا ؛

وعلى الميثاق الوطنى؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الأشخاص؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة؛

أصدر القانون الآتى:

مادة ١ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية القبض على الأشخاص الآتى ذكرهم وحبسهم فى مكان أمين :

(١) الذين سبق اعتقالهم فى الفترة من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ .

(٢) الذين طبق فى شأنهم أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه والذين استثنوا من أحكامه .

(٣) الذين طبق فى شأنهم أحكام القوانين الاشتراكية .

(٤) الذين فرضت على أموالهم وممتلكاتهم الحراسة وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار .

(٤) الذين صدرت ضدهم أحكام من محاكم أمن الدولة الجزئية أو العليا .

مادة ٢ - يكون النيابة العامة فى تحقيق الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثالث مسكرا من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بجانب السلطات المخولة لها سلطات قاضى التحقيق ومستشار الإحالة ولا تنقيد فى ذلك بالقيود المبينة فى المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ مسن قانون الإجراءات .

ومع ذلك يجوز للتهم أن يتنظم من أمر حبسه للمحكمة المختصة إذا انقضى ثلاثون يوما من يوم القبض عليه دون تقديمه إلى المحكمة ويتجدد حق التهم فى التظلم من انقضى ثلاثون يوما من تاريخ آخر قرار صدر فى هذا الشأن .

وتختص نظر هذه الجنايات وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى محكمة أمن دولة عليا ترفع الدعوى إليها مباشرة من النيابة العامة وتشكل هذه المحكمة من ثلاثة من مستشارى محاكم الاستئناف .

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل هذه المحكمة من ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف ومن منابطين من الضباط القادة كما يجوز له تفكيكها من ثلاثة من الضباط القادة وتطبق المحكمة في هذه الحالة الإجراءات التي ينص عليها رئيس الجمهورية في أمر التشكيل على أن يباشر الدعوى أمام المحكمة عضو من أعضاء النيابة العامة .

ولا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من هذه المحكمة ، ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض الحراسة على أموال وامتلاكات الأشخاص الذين يأتون أعمالاً بقصد إيقاف العمل بالملفقات أو الإضرار بمصالح المال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة .

مادة ٤ - لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت في قرارات رئيس الجمهورية الصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من يخالف القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون^(١) ١٢٢ لسنة ١٩٦٤

في شأن تأميم بعض الشركات والمنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستور الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي للحلطات
الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للتؤسسات العامة ؛
وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تقوم الشركات والمنشآت الميئة بالجدول المرفق لهذا القانون وتؤول ملكيتها إلى
الدولة وتبعية المؤسسة المصرية للاستهلاكية العامة .مادة ٢ - تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المصار إليها إلى سندات اسمية على
الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنوياً وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة
ويحوز للدولة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق
الاقتراع في جلسة علنية وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد
المحدد له بشهرين .ويحوز لمن لا يزيد ما يملكه في تاريخ العمل بهذا القانون من أسهم الشركات الخاضعة لأحكامه
من ٥٠٠٠ ج (خمس آلاف جنيه) مقومة بالأسعار المحددة لها في هذا القانون أن يحصل نقداً من
البنك المركزي على القيمة الاسمية للسندات المستحقة له مقابل أسهمه التي انتقلت ملكيتها إلى
الدولة بمقد أقصى قدره ١٠٠٠ ج (ألف جنيه) .مادة ٣ - يحدد سعر كل سند السهم حسب آخر اقفال لبورصة الأوراق المالية بالقاهرة
قبل صدور هذا القانون .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ في ٢٤ من مارس ١٩٦٤ .

فإذا لم تكون الأهم متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سرهما لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتعيين اختصاصها قرار من وزير التكوين على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل ومصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور تشكيلها . كما تتولى هذه اللجان تقييم للشركات غير المتخذة شكل شركات مساهمة وتكون قرارات اللجنة نهائية غير قابلة للطعن بأي وجه من أوجه الطعن .

٤ - لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين وتبين قرارات اللجان المشار إليها في المادة السابعة الالتزامات التي لا تسأل الدولة إلا عنها .

فإذا لم تكن أسهم هذه الشركات أو المنشآت متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة لوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول الشركات والمنشآت ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال .

مادة ٥ - تحتفظ الشركات والمنشآت المشار إليها بشكْلِها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر في مزاولة نشاطها ويجوز لوزير التكوين تكوين شركات مساهمة من بينها أو إدماجها فيما بينها وفي الشركات التابعة للمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة .

وفي هذه الحالات يقدر صافي أصول تلك المنشآت طبقاً لقرارات اللجان المنصوص عليها في المادة الثالثة . وإلى أن يتم ذلك يجوز لرئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة إعضاء قائمين على الشركات والمنشآت المذكورة وتعيين مندوب أو أكثر لإدارتها ويكون له الاختصاصات المخولة لمجلس الإدارة وللدير .

وتخضع قرارات المندوب في المسائل تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة لتصديق رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة .

مادة ٦ - يجوز لرئيس مجلس إدارة المؤسسة المشار إليها تأجيل ديون والتزامات المنشآت المشار إليها في المادة الأولى لمدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبوها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨ - إذا كانت الأسهم التي آلت إلى الدولة وفقاً لهذا القانون مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فيحل محلها قانوناً السندات المصدرة مقابلها .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يونيو سنة ١٩٦٣
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

الجدول المرافق

لقانون ١٢٣ لسنة ١٩٦٤

في شأن تأميم الشركات والمؤسسات

- (١) أولاد ليون جاني . (٢) الياس غناجه وأولاده .
- (٣) تويليس . (٤) محلات زيتوني اخوان .
- (٥) موسى ابراهيم دويك . (٦) مصنع تريكو جنان .
- (٧) منشأة جنان للأزياء . (٨) جاك جوزيف أمير .
- (٩) محلات مبروك - حمة ابراهيم نسيم أيجيا - الحصة الموضوعة تحت الحراسة ٢٠٪ من رأس المال .
- (١٠) أحمد بن صادق التماس . (١١) منشأة عزرا جناح .
- (١٢) منشأة نجيب الجواهري . (١٣) منشأة مور فرانكو .
- (١٤) منشأة المحكة الصغيرة . (١٥) دياليس يور سعيد .
- (١٦) عبد الطيف الحجاز . (١٧) شاول جباي وشركاه .
- (١٨) رحيم البامور يطوب (دار التحف الشرقية بالاسكندرية)
- (١٩) الوادي للسادن والمصوغات . (٢٠) محلات أحنية فرديناند فالاك .
- (٢١) أرمناك كوتشيكيان وأولاده .
- (٢٢) شركة مصانع الألومنيوم للعربية (محمد زهران وشركاه) ،
- (٢٣) لذكيل باروخ وشركاه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون (١) لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام نظام السلكين الدبلوماسي والتقنصلي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والتقنصلي والقوانين المدة له ؛

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة إلى المادة ٥ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه نصها الآتي :

« ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحديد أقدمة من يمينون من الموظفين من خارج السلكين الدبلوماسي والتقنصلي وإعاقاتهم من تأدية الامتحان المشار إليه في الفقرة السابقة ،

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل من تاريخ نشره ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ١٢٦ لسنة ١٩٦٤

بشأن إنشاء صندوق التأمينات والإعانات لفناني والإدباء

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى مارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - - بنشأ صندوق يسمى « صندوق التأمينات والإعانات لفناني والإدباء » تكون له الشخصية الاعتبارية ويلحق بوزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ويكون مركزه مدينة القاهرة .

مادة ٢ - - تسرى أحكام هذا القانون على أرباب المهن غير التجارية المشتغلين بالفن من مطربين وعازفين وملحنين وممثلين والمشتغلين بالإخراج والتصوير السينمائي والتلفزيوني وتأليف المصنفات الفنية وغيرهم ممن تحددهم اللائحة .

مادة ٣ - - أغراض الصندوق هي :

(١) التأمين الصحي

(٢) التأمين ضد البطالة .

(٣) التأمين في حالة الوفاة والمعز الكلي والجزئي .

(٤) ترتيب مآشات تعاعد .

وغیر ذلك مما تحدده اللائحة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ في ٢٤ من مارس ١٩٦٤ .

مادة ٤ - تتكون موارد الصندوق من :

- (١) الإعانات التي تخصصها الدولة .
- (٢) التبرعات والهبات التي يقبلها الصندوق .
- (٣) ناتج استثمار أموال الصندوق .
- (٤) الموارد الأخرى التي تحددها اللائحة .

مادة ٥ - تسمى أحكام الأموال العامة على أموال الصندوق ويكون له الحق في مباشرة إجراءات التنفيذ المباشر والمخبر الإداري .

مادة ٦ - تصدر لائحة الصندوق بقرار من وزير الثقافة والإرشاد القومي وتتضمن بوجه خاص كيفية تشكيل مجلس إدارته واختصاصاته ، والقواعد التي تتبع في شأن تقرير وصرف المعاشات والتأمينات والإعانات تطبيقاً لأحكام هذا القانون وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) ١٢٧ لسنة ١٩٦٤

بشأن إنشاء صندوق التأمينات والإعانات لباعة الصحف

باسم الأمة .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري بتنظيم سلطات الدولة العليا الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى مارتأء مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - ينشأ صندوق يسمى « صندوق التأمينات والإعانات لباعة الصحف » تكون له الشخصية الاعتبارية ويلحق بوزارة الثقافة والإرشاد القومي ويكون مركزه بمدينة القاهرة .

مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القانون على باعة الصحف .

مادة ٣ - أغراض الصندوق هي :

- (١) التأمين الصحي .
- (٢) التأمين ضد البطالة .
- (٣) التأمين في حالة الوفاة والعجز الكلي والجزئي
- (٤) ترتيب معاشات تقاعد .
- وغير ذلك مما تحدده اللائحة .

مادة ٤ - تتكون موارد هذا الصندوق من :

- (١) ما تخصصه الدولة من إعانات .
- (٢) التبرعات والهبات التي يقبلها الصندوق .
- (٣) ناتج استثمار أموال الصندوق .
- (٤) المبالغ التي تخصص للصندوق من المؤسسات الصحفية بالاتفاق مع مجلس إدارته والصندوق .
- الموارد الأخرى التي تحددها اللائحة .

مادة ٥ - تسرى أحكام الأموال العامة على أموال الصندوق ويكون له الحق في مباشرة إجراءات التنفيذ المباشر والحجر الإداري .

مادة ٦ - تصدر لائحة الصندوق بقرار من وزير الثقافة والإرشاد القومي وتتضمن بوجه خاص كيفية تشكيل مجلس إدارته واختصاصاته والقواعد التي تنطبق في شأن تقريره وصرف المعاشات والتأمينات والإعانات تطبيقاً لأحكام هذا القانون وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون^(١) ١٧٨ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١

بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة
والقوانين المعدلة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها والقوانين
المعدلة ؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النصوص الآتية :

«مادة ٥٦ مكررا — يامل أعضاء هيئة التدريس والمعيدون بجامعة الأزهر من حيث المرتبات والرواتب الإضافية معاملة نظرائهم في جامعات الجمهورية العربية المتحدة ، على أن يعتبر الأستاذ بجامعة الأزهر نظيرا للأستاذ ذي كرسى بهذه الجامعات» .

«مادة ٢/٤١ — وتسرى عليه جميع الأحكام التي تطبق على مدير الجامعة في الجمهورية العربية المتحدة» .

«مادة ٣/٤٤ - ونسرى عليه جميع الأحكام التي تطبق على وكيل الجامعة في الجمهورية العربية المتحدة» .

مادة ٢ - يلغى كل نص يتعارض مع النصوص السابقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويحمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ^(١) ١٢٩ لسنة ١٩٦٤

بإصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بتنظيم سلطات الدولة العليا ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ الخاص بإصدار قانون ديوان المحاسبة ؛

وعلى القوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الجمهورية العربية المتحدة ؛

(١) لمر بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ في ٢٤ من مارس ١٩٦٤

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ بتنظيم مراقبة حسابات المؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد سلطات الوزراء بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب التخطيط في الوزارات والمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن التخطيط القومى والمتابعة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل باسم « ديوان المحاسبات » اسم « الجهاز المركزى للمحاسبات » ، ويستبدل بأحكام القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون ديوان المحاسبات والقوانين المعدلة له أحكام القانون المرفق

مادة ٢ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياضة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قانون الجهاز المركزى للمحاسبات

الفصل الأول

في أهداف الجهاز واختصاصاته

مادة ١ — يكون الجهاز المركزى للمحاسبات هيئة مستقلة تبقي رئيس الجمهورية ويهدف أساساً إلى تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية لمسؤولياتها الإنتاجية في مجال الخدمات والأعمال وذلك على الوجه المبين في القانون .

ويتألف هذا الجهاز من إدارات مركزية يصدر بتنظيمها وتحدد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية وتتكون هذه الإدارات المركزية من عدد من الإدارات العامة يصدر بتنظيمها وتحدد اختصاصاتها قرار من رئيس الجهاز .

مادة ٢ — يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

- (أ) الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة .
- (ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها .
- (ج) أية جهة أخرى تقوم الدولة بإعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها .

مادة ٣ — يباشر الجهاز في مجال الرقابة المالية والمحاسبة الاختصاصات التالية :

(أ) مراقبة حسابات مختلف أجهزة الدولة في ناحية الإيرادات والمصروفات عن طريق قيامه بالمراجعة والتفتيش على مستندات ودفاتر وسجلات المتحصلات والمستحقات العامة والمصروفات العامة والتفتيش من أن التصرفات المالية والقيود الحسابة الخاصة بالحصول أو الصرف تمت بطريقة نظامية وفقاً للوائح الحسابة والمالية المقررة والقواعد العامة لمبدأية الخدمات العامة وميزانية الأعمال .

(ب) مراجعة حسابات المعاشات والمكافآت وصرفيات التأمين والضمان الاجتماعى والإعانات والتثبت من مطابقتها لقوانين واللوائح المنظمة لها .

(ج) القرارات الخاصة بشئون العاملين بالجهاز للشار إليها بالمادة الثانية فيما يتعلق بصحة التعيينات والترقيات والملاوات وبدل السفر ومصاريف الانتقال والمزايا الإضافية وما في حكمها للتثبت من مطابقتها للميزانية والقوانين واللوائح والقرارات .

(د) مراجعة جميع حسابات التسوية من أمانات وعهد وحسابات تجارية والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها ومن أن أرقامها مقيدة في الحسابات وأنها مؤيدة بالمستندات القانونية .

(هـ) مراجعة السلف والقروض والتسريلات الائتمانية التي عقدتها الدولة وما يقتضيه ذلك من التأكد من توريد أصل السلفة وفوائدها إلى خزانة الدولة في حالة الإقراض كذلك سداد الدولة في حالة الاقتراض .

(و) بحث حالة المخازن ولحس دفاترها ومجلاتها ومستندات التوريد والصرف ودراسة أسباب ما يتلف أو يتكسر بها .

(ز) لحس سجلات ودفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف حوادث الاختلاس والإهمال والمخالفات المالية وبحث بواعثها وأنظمة العمل التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها .

(ح) مراجعة الحساب الختامي لميزانية الدولة ، قطاعي الخدمات والأعمال ، وكذلك الحسابات الختامية لشركات منشآت القطاع العام للتعرف على حقيقة المركز المالي وفقاً للبادئ المحاسبية السليمة وإبداء الملاحظات بشأن الأخطاء والمخالفات والقصور في تطبيق القوانين واللوائح .

(ط) مراجعة تقارير مراقبي حسابات الشركات المعار إليها في هذا القانون وإبداء الملاحظات بشأنها إلى الجمعية العمومية قبل انعقادها بثلاثين يوماً على الأقل ويجب على مجلس إدارة الشركة عرض ملاحظات الجهاز على الجمعية العمومية للشركة عند انعقادها .

مادة ٤ - يباشر الجهاز في مجال الرقابة على الأعمال العامة وتقييم نتائجها .

الاختصاصات التالية :

(أ) مراجعة السجلات المقرر إمساكها كنقطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك سجلات متابعة تنفيذها وتحقيق الأهداف منها .

(ب) مراجعة حسابات تكاليف الأعمال على ما كان مقدراً لها ومراجعة نتائج الأعمال والمائد منها بالنسبة لما كان مستهدفا تحقيقه واستنباط معدلات التكلفة بالنسبة لكل نوع من الأعمال والمشروعات وكذلك معدلات أداء مختلف الأعمال وما يتكلفه كل منها والتحقق من أن تلك الأعمال قد تم تنفيذها بالمصروفات التي قدرت لها وتقييم نتائجها بالنسبة لما كان مستهدفا منها .

مادة ٥ - يختص الجهاز أيضاً بفحص ومراجعة كل حساب أو عمل آخر يهده إليه بمراجعتها أو لخصه من رئيس الجمهورية أو من مجلس الأمة أو رئيس المجلس التنفيذي ويبلغ رئيس الجهاز ملاحظاته إلى الجهة طالبة الفحص .

مادة ٦ - يقوم الجهاز بفحص اللوائح الإدارية والمالية والمحاسبية وذلك لتحقيق من مدى كفايتها واقتراح وسائل تلافى أوجه النقص فيها .

الفصل الثاني

في مباشرة الاختصاصات

مادة ٧ - يقوم الجهاز في سبيل مباشرته اختصاصاته ومسئوليته المبينة في هذا القانون بفحص السجلات والحسابات والمستندات المؤيدة لها في الجهات التي تتواجد بها أوفى مقر الجهاز .

وله الحق في أن يفحص عدا المستندات والسجلات المنصوص عليها في القوانين واللوائح أي مستند أو سجل أو أوراق أخرى يراها لازمة لقيامه باختصاصاته على الوجه الأكمل .

مادة ٨ - يكون للجهاز حق الاتصال المباشر بمديرى الحسابات ومراقبيها ورؤسائها أو من يقصوم مقامهم في الوزارات والمصالح والإدارات العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها وله حق مراسلتهم والتفتيش المفاجيء على أعمالهم .

مادة ٩ - وفي سبيل التثبت من أن الصروفات صرفت على الأغراض التي خصصت الاعتمادات من أجلها وأن الأعمال قد تم تنفيذها بتلك المصروفات يكون للجهاز الحق في المعاينة والتفتيش على تلك الأعمال وتقييم نتائجها ومدى عمقها للأهداف التي تقرر تنفيذها من أجلها .

مادة ١٠ - يقول الجهاز لإعداد تقارير دورية ربع سنوية على الأقل وتقارير سنوية عن نتائج أعماله ومسئوليته ورفعها إلى رئيس الجمهورية في خلال شهرين من إنتهاء فترة كل تقرير منها

كما يعد الجهاز ملاحظاته عن مراجعة الحسابات المشار إليها والسجلات المقررة ونتائج الأعمال وتكلفة الأداء ومعدلاته ويبلغها دورياً إلى الوزراء ومجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها كل فيما يخصه .

مادة ١١ - يتلقى الجهاز ردود الجهات المختصة على ملاحظاته في خلال شهرين من تواجدها إبلاغها لها .

مادة ١٢ - يعتبر من المخالفات المالية ما يأتي :

(م ٢٣ - قوانين)

- (أ) عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخر في الرد عليها بنير عذر مقبول - ويعتبر في حكم عدم الرد أن يجيب الموظف لإجابة الغرض منها المماثلة والتسوية.
- (ب) التأخر دون مبرر في إبلاغ الجهاز خلال الموعد المحدد بما تتخذة الجهة الإدارية المختصة في شأن المخالفة التي يلغها بها الجهاز .
- (ج) عدم موافات الجهات بنير عذر مقبول بالحسابات وتامج الأعمال والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة أو بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق في لحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها طبقا لقانون .

الفصل الثالث

في تشكيل الجهاز ونظام العاملين به

- مادة ١٣ - يشكل الجهاز من رئيس ونائب له وعدد كاف من الوكلاء والأعضاء الفنيين .
- مادة ١٤ - عين رئيس الجهاز ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية .
- مادة ١٥ - لا يجوز أن يقوم رئيس الجهاز بأى عمل آخر له مرتب أو مكافأة من خزانة الدولة أو من أية جهة أخرى ، كما لا يجوز له أن يزاول مهنة حرة أو يباشر عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشتري شيئا من أموال الدولة أو أن يوزجها أو يبيعها من أمواله أو يقاضيها عليها .
- مادة ١٦ - يتولى رئيس الجهاز الإشراف التقنى والإدارى على أعمال الجهاز والعاملين به وإصدار القرارات اللازمة لتنظيم وإدارة أعماله ، ومعاونته في ذلك نائب الرئيس .
- مادة ١٧ - مع عدم الإخلال بحكم المادة ٢٦ فقرة ثالثة يكون لرئيس الجهاز سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة إلى العاملين بالجهاز .
- مادة ١٨ - يجوز لرئيس الجهاز أن يفوض نائب الرئيس في مباشرة بعض اختصاصاته كما يجوز له تفويض الوكلاء في ذلك .
- مادة ١٩ - تنشأ بالجهاز لجنة للنظر في شئون أعضائه الفنيين تشكل من نائب رئيس الجهاز أو أحد الوكلاء رئيساً وعضوية أربعة أعضاء بحسب ترتيبهم في الأقدمية وفي حالة غياب أحد هؤلاء أو قيام مانع لديه عمل من عمل من يليه في الأقدمية تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة .
- مادة ٢٠ - تختص اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بالنظر في جميع الشئون الخاصة بأعضاء الجهاز الفنيين وتكون لها الإختصاصات المقررة للجنة شئون الأفراد طبقا للقوانين واللوائح .

الإشعار - اليوم - العزل .

	مستشار أو مستشار مساعد لمجلس الدولة	عضو
عضو من الجهاز

مادة ٢٥ - تسرى على سائر العاملين بالجهاز فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون النظام المقررة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

الفصل الرابع

أحكام عامة

مادة ٢٧ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس الجهاز .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون ^(١) ١٣١ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ الخاص

بتعديل بعض أحكام القانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦

بفرض ضريبة إضافية للدفاع

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستور الصادر بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بقرار بعض الإضافات من الضريبة على المقاربات
للبنية وخضض الإيجارات بمقدار الإضافات ؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦
بفرض ضريبة إضافية للدفاع ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف بعد الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٢
المشار إليه الفقرة الآتية :

« وتستحق هذه الزيادة فى الضريبة على المقاربات المعفاة من الضريبة بمقتضى القانون رقم ١٦٩
لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، ويلزم بها المالك دون أن يحملها للمستأجر ،

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يولييه سنة
١٩٦٤ ولوزير الحزاة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه »

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

(١) نمر بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ الصادر فى ٢٤ من مارس ١٩٦٤ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) لسنة ١٩٦٤

في شأن الضمان الاجتماعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ بالضمان الاجتماعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الضمان الاجتماعي .
- مادة ٢ - تطبق الفئات الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون على المعاشات المربوطة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .
- مادة ٣ - يكون استحقاق المعاش طبقاً لأحكام هذا القانون خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ نفاذه في حدود ما يدرج لذلك في الميزانية .
- وتكون الأولوية في الاستحقاق خلال السنة المشار إليها في الفقرة السابعة وضماً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .
- مادة ٤ - يلغى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ وكل نص يخالف أحكام القانون المرافق .
- مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٢ مارس سنة ١٩٦٤)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ الصادر في ٢٤ من مارس ١٩٦٤ .

قانون الضمان الاجتماعي

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — يسرى هذا القانون على المتمتعين بحسبة الجمهورية العربية المتحدة كما يسرى على الأجانب فيما يتعلق بالمعاشات إذا كانوا قد أقاموا في الجمهورية العربية المتحدة إقامة مستمرة لا تقل عن عشر سنوات سابقة مباشرة على تقديم طلب المعاش وكان قانون الدولة التي ينتمي إليها الأجنبي يميز للعامة بالمثل ، وفيما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية دون تقييد بمدة الإقامة .

ولا يسرى فيما يتعلق بالمعاشات والتأمين على العاملين المستفيدين من أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي .

مادة ٢ — يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون :

(أ) بكلمة « أسرة » ، مجموعة مكونة من زوج وزوجة وأولاد أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانوا في معيشة واحدة ولو اختلفت حال الإقامة .

(ب) بكلمة « أولاد » ، البنات والمالات وكذلك الأبناء الماعلون الذين لا تزيد سنهم على ١٣ سنة أو الذين لا تتجاوز سنهم ١٩ سنة إذا كانوا ملتحقين بمعاهد أو مدارس أو مراكز تدريب خاصة للإشراف الحكومي أو لإشراف هيئات الإدارة المحلية أو كانوا عاجزين عجزا كلياً .

(ج) بكلمة « أيتام » ، الأولاد الذين توفي والدهم أو الذين توفي آباؤهم وتزوجت أمهاتهم أو مجهول الأب أو الأم .

(د) بعبارة « الأرملة ذات الأولاد » ، كل امرأة تقل سنها عن ٦٥ سنة تركها زوجها المتوفى ولها أو أكثر منها يعيشون معها ولم تتزوج .

ويعتبر في حكم الأرملة ذات الأولاد المطلقة ذات الأولاد المتوفى ومطلقتها ولم تتزوج

(هـ) بعبارة « العاجزون عجزا كلياً » ، كل شخص تزيد سنه عن السن الوارد في الفقرة (ب) من هذه المادة أو الأشخاص الذين لا ينطبق عليهم حكم الفقرة (ب) المشار إليها ولم يبلغ ٦٥ سنة كاملة سواء كان رجلاً أو امرأة لازوج لها بشرط أن يثبت من النقص الطبي أنه غير قادر على القيام بأى عمل لكسب عيشه إما لمرض أو حادث أو حالة لازمة منذ الولادة

وفي حالة العجز التام قبل الشفاء يجب إعادة النقص الطبي على صاحب المعاش وفقاً لقراره وزارة

الشئون الاجتماعية ويجوز الاستعاضة عن النقص الطبي بإقرار من رئيس الوحدة الاجتماعية التي يقيم الطالب في دائرتها إذا كان العجز ظاهرا ويعين بقرار من وزير الشئون الاجتماعية أنواع العجز التي يمكن إثباتها بإقرار من رئيس الوحدة الاجتماعية .

(و) بمباراة « العاجز عن العمل » في تطبيق أحكام الباب الخامس من هذا القانون كل فرد نقصت قدرته على أداء عمل مناسب والاستقرار فيه قصفا فعليا نتيجة لعاهة جسمية أو عقلية . وبمباراة « التأهيل المهني » برامج الرعاية الشاملة التي تقوم على توفير الخدمات اللازمة لتمكين العاجز من استعادة قدرته على مباشرة عمله الأصلي أو أداء أى عمل آخر مناسب لحالته والاستقرار فيه ويشمل هذا البرنامج الخدمات الاجتماعية والطبية والنفسية والمهنية .

(ز) بكلمة « الشيخ » كل رجل أو امرأة لا زوج لها بلغت سنه أو سنها ٦٥ سنة وتثبت السن برؤية رسمية أو بالفحص الطبي على أن تكون بين الاعتبارات التي تراعى عند تقدير السن درجة عدم القدرة على العمل بسبب الشيخوخة .
(ح) بكلمة « عواصم » عواصم المحافظات وبكلمة « مدن » بنادر المراكز وبكلمة « قرى » ماعدا ذلك من البلاد .

ويصدر قرار من وزير الشئون الاجتماعية بتحديد المدن التي تعامل معاملة العواصم والقرى الكبيرة التي تعامل معاملة المدن في تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٣ - يكون حساب السن المنصوص عليه في جميع الأحوال المبينة بهذا القانون طبقا لتقويم الجلالدى .

الباب الثانى

المعاشات

مادة ٤ - للأشخاص الآتى بيانهم الحق في الحصول على معاش وفق أحكام هذا القانون بالقياسات المبينة في الجدول المرافق :

(أ) الأيتام .

(ب) الأرامل ذات الأولاد والمطلقات ذوات الأولاد المترقى مطلقتهن .

(ج) الأشخاص المعاجزون عجزا كلياً عن العمل .

(د) الأشخاص الذين بلغوا سن الشيخوخة .

مادة ٥ - إذا ترك الزوج أكثر من أرمل ذات أولاد استحق كل من معاش الأرمال .

فإذا توفيت صاحبة معاش الأرمال أو تزوجت استحق أولادها معاش الأيتام .

مادة ٦ - يستحق طالب للمعاش معاشه بالكامل إذا لم يكن له أو لأسرته دخل ، فإذا كان لها دخل خفض المعاش بمقدار دخلها مع مراعاة ما يأتي :

(١) لا ينقص من المعاش الدخل الناتج عن كسب العمل والصناعات المنزلية إلا ما زاد منه على نصف قيمة المعاش المقرر من قبل .

(ب) لا يحسب ضمن الدخل :

(١) المساعدات التي يقدمها غير الأرقاب أو الأرقاب غير المزمين بالنفقة قانوناً - أما النفقة التي يؤديها القريب المزم بها قانوناً فتحسب كاملة ضمن الدخل .

(٢) مقابل القيمة الإيجارية للباقي أو أجزائها المملوكة للأسرة إذ كانت غصصة لسكنها .

(٣) المساعدات أو المبالغ التي يحصل عليها أصحاب المعاشات أو أفراد أسرهم أثناء تدريبهم أو تأهيلهم بمعاهد التدريب أو التأهيل .

(٤) ما يصرف لأصحاب المعاشات وأسرهم من مساعدات عينية أو نقدية من المؤسسات العلاجية أو الاجتماعية على سبيل العلاج .

(٥) الإيراد الناتج من تربية الدواجن .

مادة ٧ - إذا كان لمستحق المعاش قريب يجب عليه نفقته قانوناً ولا يقوم بأدائها وجب مع ذلك صرف المعاش المستحق له ، على أن يكون لوزارة الشؤون الاجتماعية الحق في مقاضاة ذلك القريب أمام المحكمة المختصة نيابة عن المستحق أو التدخل في الدعوى المرفوعة منه ويكون لوزارة الشؤون الاجتماعية بعد صدور الحكم النهائي بفرض النفقة الحق في أن تسترد من المحكوم عليه ما أدته أو تؤديه للمحكوم له بطريق المحجز الإداري في حدود النفقة المحكوم بها .

مادة ٨ - إذا حصل مستحق المعاش على مكافأة عن مدة خدمة أو ميراث أو وصية أو هبة تزيد قيمتها على ما يوازي المعاش المقرر لمدة سنة خصم من المعاش ٥٪ - سنوياً من قيمة هذه الزيادة لمدة (١٠) سنوات .

ومع ذلك يجوز الإعفاء من استمرار هذا الخصم بعد مضي ٥ سنوات من تاريخ الحصول على هذه المكافأة أو الميراث أو الوصية أو الهبة .

ويصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالحالات التي يجوز فيها الإعفاء .

مادة ٩ - لا يجوز في جميع الأحوال أن يقل المعاش المستحق للأسرة عن ٥٠ قرشا شهريا.

الباب الثالث

إجراءات طلب المعاش وتقديره وصرفه

مادة ١٠ - يقدم طلب المعاش إلى الجهة الإدارية المختصة التي يقيم الطالب في دائرتها على استمارة تعدها وزارة الشؤون الاجتماعية .

وبين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية رسم الطلب بحيث لا يتجاوز مائة مليم كما يحدد باليانات التي يجب على الطالب إلباتها بالاستمارة والمستندات اللازم تقديمها عند طلب المعاش وإجراءات فحص الطلبات .

مادة ١١ - يتولى الفحص الطبي المخصوص عليه في هذا القانون الأطباء الحكوميون ويصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة بتحديد هؤلاء الأطباء والإجراءات التي تقع في حالة التظلم من قراراتهم .

مادة ١٢ - تصدر الجهة الإدارية المختصة قرارا باستحقاق الطالب للمعاش مع تعيين قيمته أو برفض الطلب مع بيان الأسباب في مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ تقديمه ويبلغ الطالب بالقرار بكتاب موصى عليه .

ويحسب المعاش ابتداء من أول الشهر التالي لتاريخ صدور قرار ربطه .

مادة ١٣ - لطالب المعاش التظلم من القرار الصادر برفض الطلب أو بتحديد قيمة المعاش خلال شهر من تاريخ إبلاغه بالقرار على أن يؤدي رسما قدره مائتا مليم ترد إليه إذا تبين أنه محق في تظله . ويقدم التظلم إلى لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية على أن تكون برئاسة المحافظ أو من ينيبه . ويبلغ المتظلم بقرار اللجنة بكتاب موصى عليه خلال شهر من تاريخ تقديم التظلم .

مادة ١٤ - يقع في صرف المعاشات الإجراءات والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ١٥ - إذا اتضح للجهة الإدارية المختصة أن صاحب المعاش لا يحسن التصرف في معاشه لصغر سنه أو حالته الصحية أو العقلية أو الخلقية أو غير ذلك من الأسباب جاز لها أن تقصر صرف المعاش للزوجة أو أحد الأولاد أو لشخص مؤتمن يتولى إنفاقه على المستحق .

مادة ١٦ — يجب على صاحب المعاش أن يقدم بياناً سنوياً عن حالته المالية أو العائلية خلال شهر يناير من كل عام وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية.

مادة ١٧ — مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة يجب على صاحب المعاش أن يبلغ فوراً للجهة الإدارية المختصة عن وفاة أحد أفراد أسرته أو إيداعه إحدى المؤسسات العلاجية أو الاجتماعية للعلاج أو الإقامة فيها بنير مقابل أو دخوله أحد السجون .

كما يجب على صاحب المعاش التبليغ عن كل تغيير في حالته الاجتماعية أو المالية يكون من شأنه سقوط الحق في المعاش أو تعديل قيمته .

وإذا لم يتمكن صاحب المعاش من التبليغ طبقاً لأحكام الفقرتين السابقتين التزم بذلك أفراد أسرته . وإذا لم يكن له أسرة التزمت بالتبليغ السلطة الإدارية المحلية .

مادة ١٨ — يجب على صاحب المعاش إذا غير محل إقامته بصفة دائمة أن يخطر فور انتقاله

الجهة الإدارية المختصة التي يقوم في دائرتها — وإذا كان التغيير من العاصمة أو المدينة إلى القرية أو العكس عدل المعاش طبقاً لذلك ابتداء من أول الشهر التالي لتاريخ الانتقال .

مادة ١٩ — يصدر قرار من الجهة الإدارية المختصة بتعديل المعاش أو إلغاؤه على أساس البيان السنوي المنصوص عليه في المادة ١٦ أو البلاغ المنصوص عليه في المادة ١٧ ويراعى في التعديل أن يكون على أساس من يق من الأسرة في حالة وفاة أحد أفرادها أو حذف نصيب من أودع منهم إحدى المؤسسات العلاجية أو بدخوله أحد السجون .

ويكون التعديل أو الإلغاء اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ الذي حصل فيه تغيير الحالة ويستمر صرف المعاش المقرر إلى أن يصدر قرار التعديل .

ويجوز التظلم من هذا القرار طبقاً لأحكام المادة ١٣ من هذا القانون .

مادة ٢٠ — إذا توفي صاحب المعاش صرفت لأسرته المبالغ التي استحقها حال حياته وفقاً لأحكام هذا القانون فإذا لم تكن له أسرة أضيفت هذه المبالغ إلى الاعتمادات المخصصة للمعاشات .

مادة ٢١ — إذا لم يطالب صاحب المعاش بما يستحقه في ميعاد أقصاه ستة شهور من تاريخ استحقاقه سقط حقه في المبلغ المستحق . ويسقط الحق في المعاش نهائياً إذا لم يطالب به صاحبه خلال ستة من تاريخ ربط المعاش أو صرف آخر مبلغ إليه وذلك ما لم يقدم عنراً قبله الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٢٢ - لا يجوز النزول عن المعاشات أو المعجز عليها إلا لدين نفقة محكوم بها وذلك في حدود الربع .

الباب الرابع

المساعدات الاجتماعية

مادة ٢٣ - ينشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية صندوق مركزي للمساعدات الاجتماعية يكون تمويله من الموارد الآتية :

- (أ) الاعتمادات المدرجة في ميزانية الدولة لهذا الغرض .
 - (ب) وفورات الاعتمادات المذكورة السنوات المالية السابقة .
 - (ج) التبرعات والهبات التي يتلقاها الصندوق من الهيئات والأفراد .
 - (د) الرسوم المقررة على طلب معاشات الضمان أو التظلم من القرارات الصادرة في شأنها .
 - (هـ) أية موارد أخرى يقرر وزير الشؤون الاجتماعية إضافتها للصندوق .
- ويفرد للصندوق حساب خاص يشمل إيراداته ومصروفاته . ويصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بتنظيم إدارة الصندوق وبيان كيفية التصرف في أمواله .
- مادة ٢٤ - ينشأ بكل محافظة صندوق للمساعدات الاجتماعية يكون تمويله من الموارد الآتية :

- (أ) الاعتماد المخصص من الصندوق المركزي .
 - (ب) التبرعات والهبات التي يتلقاها الصندوق من الهيئات والأفراد .
 - (ج) ما تخصصه الجمعيات التعاونية في ميزانيتها للصندوق .
 - (د) ما يخص في ميزانية مجلس المحافظة لهذا الصندوق .
- ويفرد لكل صندوق حساب خاص يشمل إيراداته ومصروفاته .
- ويصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بتنظيم إدارة الصندوق وبيان كيفية التصرف في أمواله .

مادة ٢٥ - يجوز صرف مساعدات تقديء أو هنية من صندوق المساعدات بالمحافظة المختصة إلى الأفراد والأسر المحتاجة التي لا تصرف معاشاً طبقاً لأحكام هذا القانون . ويصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بشأن المساعدات وشروط وأوضاع صرفها .

مادة ٢٦ - يجوز بصفة استثنائية صرف مساعدات لأصحاب المعاشات لمواجهة مصاريف الجنازة أو الوضع وكذلك في الحالات الطارئة المؤقتة التي تدين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية وبالشروط التي يقرها .

مادة ٢٧ - يجوز صرف مساعدات في حالات الكوارث والتكبات العامة كالفيضانات والحريق والسيول وغيرها وتصرف هذه المساعدات لأصحاب المعاشات ومستحقى المساعدات وغيرهم دون تفرقة وذلك وفقاً للشروط والأوضاع والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٢٨ - تنشأ بكل محافظة لجنة المساعدات تختص :

(أ) بإدارة صندوق المساعدات .

(ب) بتنظيم وتنسيق صرف المساعدات بدائرة المحافظة .

(ج) بالإشراف على تسجيل وتبادل المعلومات الخاصة بأصحاب المعاشات والمساعدات المنصرفة من الجهات الحكومية أو الأهلية وظالبيها .

ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من محافظ الإقليم المختص .

مادة ٢٩ - يجوز أن يستعان في تنفيذ أحكام هذا الباب بالهيئات المعترف بها قانوناً والمنعنية بهيئون الرعاية الاجتماعية وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٣٠ - ينشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية سجل عام تقيد فيه البيانات الخاصة بالمساعدات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد أو الأسر كإنشأ سجل للمساعدات بكل جهة إدارية مختصة بقيد فيه بيان عن المساعدات التي تحصل عليها الأسرة أو الأفراد المقيمون في دائرة اختصاصها وفقاً للنظام التي تضعه وزارة الشؤون الاجتماعية .

ويجب على جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية أن تبلغ وزارة الشؤون الاجتماعية والجهة الإدارية المختصة شهرياً بما صرفته أو تصرفه للأفراد أو الأسر نقداً أو عينا على سبيل المساعدة أو المعاش .

مادة ٣١ - تسرى على المساعدات الاجتماعية أحكام الفقرة الأولى من المادة ٧ والمادتين ٢١، ٢٢ من هذا القانون .

الباب الخامس

التأهيل المهني للعاجزين عن العمل

مادة ٢٢ - تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء الهيئات والمعاهد اللازمة لتوفير خدمات التأهيل المهني ويكون قبول العاجزين في تلك الهيئات والمعاهد بطلب يقدم إليها مبنياً في حالة العاجز ويتم خص الطالب لتقرير صلاحيته للتأهيل بمعرفة لجان يصدر بتشكيلها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية ويكون قرار هذه اللجان في ذلك نهائياً .

وذلك كله دون الإخلال بأحكام قانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية وقانون التأمين الصحي .

مادة ٢٣ - تتمتع المعاهد والهيئات المشار إليها في المادة السابقة شهادة العاجز يبين بها على الأخص المهنة التي تم تأهيلها . وتحدد البيانات الأخرى التي يجب أن تشمل عليها هذه الشهادة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير العمل ويجب على هذه الهيئات والمعاهد تنظيم سجل لتقيد هؤلاء المؤهلين يشمل على ذات البيانات الواردة بالشهادة المشار إليها .

مادة ٢٤ - استثناء من القواعد التنظيمية العامة بشأن البقاة الصحية تقوم الشهادة المنصوص عليها في المادة السابقة مقام البقاة الصحية بالنسبة إلى حالة العجز الواردة بهذه الشهادة فقط . وذلك عند التعيين في الوظائف العامة وتكون لهم أولوية في التعيين أسبق على الأولوية المقررة للمجتدين وفقاً للقانون .

ويجوز لوزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير العمل تقرير الشروط الواجب توافرها في العمل لتيسير قيام العاجز بعمله .

مادة ٢٥ - يجوز للجنة الإدارية المختصة تكليف أصحاب المعاشات والمساعدات وأفراد أسرهم الالتحاق بأحد المعاهد أو المؤسسات المنصوص عليها في المادة ٢٢ أو القيام بعمل ترى أنه يناسب حالتهم ، فإن رفض أحدهم بغير عذر مقبول سقط حقه في المعاش أو المساعدة أو نصيبه في أي منهما حسب الأحوال . وكل شخص سقط حقه في المعاش أو المساعدة لا يجوز أن يحمل غيره حقه في الاستحقاق .

الباب السادس

المقوبات

مادة ٣٦ - إذا أثبت صاحب المعاش بيانات غير صحيحة في طلب المعاش أو البيان السنوي المنصوص عليه في المادة ١٦ أو التبليغ المنصوص عليه في المادة ١٧ أو أغفل مصدرا من مصادر دخله وكان من شأن هذا الإثبات أو الإغفال حصوله على مبالغ لا يستحق بعضها أو وقف صرف معاشه طيلة المدة التي يكفي المبلغ المتصرف إليه بالزيادة لتغطية معاشه عنها مضافا إليه ستة شهور .

وإذا وقع شيء مما ذكر بالفقرة السابقة من أصحاب المساعدات سقط حقهم في المساعدة .

ويجوز بقرار نهائي من وكيل الوزارة المختص إسقاط المعاش أو المساعدة إذا صدر ضد صاحبها حكم نهائي بالإدانة لارتكابه جريمة التسول

مادة ٣٧ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من توصل إلى صرف مبلغ لا يستحقه كله أو بعضه برصفه معاشا أو مساعدة على أن يكون للوزارة في جميع الأحوال حق استرداد ما صرف دون وجه حق .

ويعاقب بالعقوبة السابقة كل من استولى على معاش طبقا للمادة ١٥ من هذا القانون ولم ينفقه على مستحقه .

الجدول الملحق بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦٤

بالضمان الاجتماعي بيان القيمة الشهرية بالقروش المعاش الكامل

الحالة	تكوين الأسرة	قيمة المعاش في العاصمة	قيمة المعاش في المدينة	قيمة المعاش في القرية
الأيام	يتيم واحد	١٥٠	١٤٠	١٠٠
	يتيمان	٢١٠	٢٠٠	١٥٠
	ثلاثة أيام	٢٨٠	٢٦٠	٢٠٠
	أربعة أيام	٣٥٠	٣٢٠	٢٤٠
الأرامل	أرملة ذات ولد	٢٣٠	٢١٠	١٥٠
ذوات	أرملة ذات ولدين	٢٦٠	٢٤٠	١٧٠
الأولاد	أرملة ذات ثلاثة أولاد	٣٠٠	٢٨٠	٢٠٠
عجز كلي أو شيوخة	شخص بمفرده	١٩٠	١٧٠	١٢٠
	رجل وزوجة	٢٥٠	١٣٠	١٧٠
	رجل وزوجة وولد	٢٩٠	٢٧٠	٢٠٠
	رجل وزوجة ولدين	٣٢٠	٣٠٠	٢٢٠
شيوخة	شخص وولد	٢٣٠	١٢٠	١٥٠
	شخص ولدين	٢٦٠	٢٤٠	١٧٠
	شخص وثلاثة أولاد	٣٠٠	٢٨٠	٢٠٠

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤

بشأن رؤوس أموال الشركات والمنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستور الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات

الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والقوانين

المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات العامة

والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أراءه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة ووفقا لأحكام القانون رقم ١١٧، ١١٨، ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليها وأحكام القانون التالية لها، بمعرض صاحبها عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميع هذه الشركات والمنشآت بمعرض إجمالي قدره ١٥ ألف جنيه، ما لم يكون مجموع ما يمتلكه بها أقل من ذلك فيعرض عنه بمقدار هذا المجموع .

مادة ٢ — يتم التعويض المشار إليه في المادة السابقة بتمتدات على الدولة وفقا لأحكام القوانين التي آلت بمقتضاها ملكية أسهم ورؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت إلى الدولة .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برباسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٢ مارس سنة ١٩٦٤)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ الصادر في ٢٣ من مارس ١٩٦٤ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون (١) لسنة ١٣٨ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي
لسطات الدولة العليا؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له؛
وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات
البر والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الأراضي الزراعية المصادرة على صغار
الفلاحين والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض أنصاف الدين وفوائده على المتغنين بقوانين
الإصلاح الزراعي بمقدار النصف؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة
العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من
غير وارث؛

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٢ بتوزيع أراض على صغار الزراع؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها؛

وعلى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — ينخفض إلى الربع ثمن الأراضي التي توزع على صغار الفلاحين وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

ويعني المتفعون بالتوزيع من أداء أية فوائد عن أقساط الثمن المستحقة عن الأراضي الموزعة عليهم .

وتسرى الأحكام المتقدمة على الأراضي التي تم توزيعها منذ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، وتحسب أقساط الثمن والفوائد السابق أدائها من المتفعين بتوزيع هذه الأراضي قبل العمل بهذا القانون من الثمن المستحق عليهم والمخفض وفقاً لحكم الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٢ — تتحمل الخزانة العامة الفرق بين ما يستحق من ثمن وفوائد عن الأراضي التي تسلم إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتوزيعها على صغار الفلاحين وفقاً للقوانين السارية والأراضي التي تفتقر إليها الهيئة لهذا الغرض ، وبين الثمن الذي توزع به هذه الأراضي وفقاً لحكم المادة السابقة .

مادة ٣ — يلغى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ١٣٩ لسنة ١٩٦٤

في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقدير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض الشركات ومنشآت المقاولات إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٢ في شأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٢١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مؤسسات عامة نوعية للمقاولات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

(١) نمر بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ في ٢٤ من مارس ١٩٦٤ .

وعلى ما ارتأه مجلس النوبة؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يجوز بقرار من وزير الإسكان والمرافق الترخيص لشركات مقاولات القطاع العام بممارسة نشاط لها خارج الجمهورية .

والوزير تعديل أسم وغرض الشركة بما يتلاءم مع نوع النشاط الذي ستأخره .

مادة ٢ — يتولى وزير الإسكان والمرافق الإشراف المباشر على هذه الشركات ويمارس بالقسبة إلى هذه الشركات الاختصاصات المخولة لمجلس إدارة المؤسسة العامة بالنسبة إلى الشركات التابعة لها والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٣ — يشكل مجلس إدارة هذه الشركات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الإسكان والمرافق دون التقيد بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٤ — مجلس إدارة الشركة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تدير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وذلك وفقا لأحكام هذا القانون وله على الأخص :

(١) إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية لشركة دون التقيد بالنظم والأوضاع المقررة لشركات القطاع العام . على أن يعتمد هذه القرارات من وزير الإسكان والمرافق .

(٢) وضع لائحة خاصة للعاملين في الشركة تحدد كيفية تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتعديد مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم ومعاشاتهم والجزاءات التي توقع عليهم دون التقيد بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وتعتمد هذه اللائحة بقرار من وزير الإسكان والمرافق .

(٣) الاتصال المباشر بوزارة الداخلية لتسهيل الحصول على تأشيرات الخروج ووضع النظام الذي يكفل ذلك مع الوزارة المذكورة .

(٤) توفير العدد اللازم من المهندسين والفنيين والإداريين والمهال للقيام بأعمال الشركة في الخارج والداخل .

(هـ) تقرير المساهمة في تكوين شركات داخل الجمهورية أو خارجها مع هيئات أو أفراد وشركات أخرى مما يعينها في تحقيق غرضها .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة يهد إليها بعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يهد إلى رئيس المجلس أو أحد أعضائه بعض اختصاصاته .

وللمجلس أن يعرض أحد أعضائه في القيام بمهمته بمدارة .

مادة هـ - يمثل مجلس الإدارة الشركة في صلاحها بالأشخاص الأخرى وطنية كانت أم أجنبية وأمام القضاء ويكون مسئولاً أمام وزير الإسكان والمرافق عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الشركة .

مادة ٦ - يكون لمجلس إدارة الشركة برئاسة وزير الإسكان والمرافق سلطات الجمعية العمومية للمساهمين المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وله التصرف في الاحتياطات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها في ميزانية الشركة .

وتعتبر القرارات الصادرة من مجلس الإدارة بالتشكيل السابق عند مباشرة السلطات والاختصاصات المقدمة نافذة ومتبعة لجميع آثارها من تاريخ صدورها .

مادة ٧ - يجوز لمجلس إدارة الشركة بالتشكيل المنصوص عليه في المادة السابقة أن يصدي بعض الأعمال المتعلقة بنشاطها إلى شركة أو منشأة من القطاع العام وفي الحالة تستفيد الشركة والمنشأة من التسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون بمناسبة هذه الأعمال .

مادة ٨ - تقوّل صافي أرباح الشركة بعد توزيع الحصة المقررة للعاملين بها إلى الميزانية العامة للدولة .

مادة ٩ - يكون للشركة ميزانية خاصة بها تعتمد على نمط المشروعات التجارية وتعتمد هي وحساب الأرباح والخسائر بقرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ١٠ - يلغى كل نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير الإسكان والمرافق إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ؟

صد برئاسة الجمهورية في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ١٤٢ لسنة ١٩٦٤

بنظام السجل العيني

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر - سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري والتوثيق والقوانين الممدة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتوثيق ؛

وعلى القوانين أرقام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ الخاصة بالرسوم القضائية والرسوم أمام المحاكم الشرعية ورسوم التسجيل والحفظ والقوانين الممدة لها ؛

وعلى القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ — يسرى نظام الشهر على أساس إثبات المحررات في السجل العيني وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون المرافق .

مادة ٢ :

(١) يصدر قرار من وزير العدل بتعيين الأقسام المساحية التي يسرى عليها نظام الشهر على

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ في ٢٤ من مارس ١٩٦٤

أساس إثبات المحررات في السجل العيني ويحدد القرار التاريخ الذي يبدأ فيه هذا السريان ، على أن يكون هذا التاريخ لاحقاً لصدور القرار بمدة ستة أشهر على الأقل .

(٢) ويستمر العمل بقوانين الشهر المعمول بها في المناطق التي لم يطبق نظام السجل العيني فيها طبقاً لأحكام الفقرة السابقة .

مادة ٣ — في الفترة المشار إليها في المادة السابقة تستكمل المصلحة إعداد السجل العيني للقسم المساحي على الوجه المبين بالقانون المرافق .

مادة ٤ — يصدر باللائحة التنفيذية قرار من وزير العدل .

مادة ٥ — على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

قانون السجل العيني

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — السجل العيني هو مجموعة الصعائف التي تبين أوصاف كل عقار وتبين حالته القانونية وتخص على الحقوق المترتبة له وعليه وتبين المعاملات والتعديلات المتعلقة به .

مادة ٢ — تتولى مصلحة الشهر العقاري ومكاتبها وأمورياتها أعمال السجل العيني طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٣ — يختص كل مكتب من مكاتب السجل العيني دون غيره بقيد المحررات المتعلقة بالعقارات التي تقع في دائرة اختصاصه .

مادة ٤ :

(١) يختص سجل عيني لكل قسم مساحي ، وتنفرد في هذا السجل صحيفة خاصة بكل وحدة عقارية ترقم وفقاً للقواعد الخاصة بكيفية إمساك السجل .

(٢) ويصدر قرار من وزير العدل بتعيين الأقسام المساحية في المدن والقرى ، وبين اللائحة التنفيذية كيفية إمساك السجل العيني وكذلك الوثائق المتعلقة به .

مادة ٥ — يلحق بكل سجل فهرس شخصي هجائي يكون فيه لكل مالك صحيفة خاصة يبين فيها الوحدات التي يملكها وتدوين بيانات هذا الفهرس من واقع البيانات المثبتة في السجل العيني .

مادة ٦ — لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تقبل من مكاتب السجل العيني أصول المحررات التي تم قيدها ولا السجلات والفهارز والوثائق المتعلقة بالقيد ، على أنه يجوز للسلطات القضائية أو من تدبه من الخبراء الاطلاع عليها .

مادة ٧ — تخضع التصرفات والحقوق الواردة في هذا القانون سواء فيما يتعلق بقيدها أو التأشير بها أو حفظها أو بالنسبة إلى طلبات الإجراء فيها لقواعد المتعلقة بالرسوم الخاصة بالنهر العقاري .

مادة ٨ :

(١) تعتبر وحدة عقارية في تطبيق أحكام هذا القانون :

أولاً — كل قطعة من الأرض تقع في قسم مساحي واحد وتكون مملوكة لشخص واحد أو أشخاص على الشيوع دون أن يفصل جزءا منها عن سائر الأجزاء فاصل من ملك عام أو خاص أو دون أن يكون لجزء منها أو عليه من الحقوق مالميس للأجزاء الأخرى أو عليها .

ثانياً — المأجم والمهاجر .

ثالثاً — الخافض العامة .

(٢) وتنظم بقرار من وزير العدل التفاصيل المتعلقة بتعيين الوحدات العقارية وتعديل البيان الوارد في الفقرة السابقة عن طريق الإضافة أو الحذف .

مادة ٩ — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز بقرار من وزير العدل أن تعتبر منطقة من مناطق السكنى أو غيرها وحدة عقارية في سجلتها وتفرد لها صحيفة عامة ويبد لشهر التصرفات الخاصة بهذه المساكن فهرس يرتب بأسماء الأشخاص ويلحق بالصحيفة العقارية .

الباب الثاني

في إثبات الحقوق في السجل العيني

الفصل الأول

في القيد الأول

مادة ١٠ - - تحصر جميع الوحدات العقارية السكّانة بالقسم المساحي وتنفرد لكل منها صحيفة وتثبت بها الحقوق .

مادة ١١ - - لا تثبت الحقوق في صحائف السجل إلا إذا كانت قد نشأت أو تقررّت بسبب من أسباب اكتساب الحقوق العينية ، وإذا كان هذا السبب تصرفاً أو حكماً وجب أن يكون قد سبق شهره .

مادة ١٢ - - تستخلص بيانات الصحائف من دفتر المساحة وسجل الأقطان ومن التعريفات التي سبق شهرها ومن استمارات التسوية المشار إليها في المادة ١٩ .

مادة ١٣ - - لا تثبت الحقوق على أساس وضع اليد إلا إذا لم يكن في المحررات المشهورة ما يناقضها .

مادة ١٤ - - في حالة قيام الناقض بين المحررات المشهورة عن قطعة مساحية واحدة تتولى المصلحة إثبات الحقوق في صحيفة الوحدة باسم من تعتبره صاحب الحق بعد فحص المحررات المتناقضة ودراستها ، ويرفق بصحيفة الوحدة تقرير عن نتيجة هذه الدراسة .

مادة ١٥ - - يثبت في صحيفة كل وحدة عقارية حدودها الطبيعية وأسماء الملاك المجاورين .

مادة ١٦ - - تتولى المصلحة وضع العلامات على حدود كل وحدة عقارية .

مادة ١٧ - - يجب على واضع اليد على الوحدة العقارية أياً كان سبب وضع يده أن يمكن

الموظفين المنوط بهم عملية المساحة من القيام بعملية التحديد ، وعلى رجال الضبطية القضائية أو رجال الإدارة تمكين هؤلاء الموظفين من وضع العلامات اللازمة لتحديد الوحدات العقارية .

مادة ١٨ - - المحررات التي تتناول نقل حق عيني أو إنشاءه أو زواله الثابتة التاريخ من غير طريق وجود توقيع أو ختم لإنسان توفى تخفّض رسوم شهرها بمقدار ٥٠ ٪ / إذا قدمت للشهر خلال شهرين من تاريخ صدور القرار الوزاري المشار إليه في المادة الثانية من قانون الإصدار .

(م ٢٦ - - قوانين)

وترسل صورة من طلب الشهر إلى الهيئة القائمة على إعداد السجل العيني بمجرد تقديم الطلب للنظر في إثبات الحقوق في صحائف الوحدات المقارية على أساس هذه المحررات .

مادة ١٩ — في أحوال التبادل على صفات بمقدور لم تنشر وفي أحوال وضع اليد على عقارات مفرزة بمقتضى عقود قسمة لم تنشر وفي جميع الأحوال الأخرى التي لا يكون وضع اليد فيها ثابتاً في محررات مشهورة يجوز لأصحاب الشأن باتفاقهم واتفاق من يكون له حقوق عينية تبعية على هذه الأعيان أن يقوموا في ميعاد الشهرين المشار إليه في المادة السابقة بإثبات اتفاقهم في استمارات نسوية تقوم مقام المحررات المشهورة ويسلم هذه الاستمارات إلى الهيئة القائمة على إعداد السجل العيني للنظر في إثبات الحقوق في صحائف الوحدات المقارية وفقاً لها .

وتتفرض رسوم الشهر المستحقة عن هذه الاستمارات بمقدار ٥٠٪ إذا كان وضع اليد سابقاً على صدور القانون بمدة خمس سنوات على الأقل .
ويصدر قرار من وزير العدل ببيان كيفية تحرير الاستمارة .

مادة ٢٠ — بعد صدور القرار الوزاري المشار إليه في المادة الثانية من قانون الإصدار ينشر في الجريدة الرسمية وفقاً للإجراءات والمواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية إعلان يتضمن تنفيه أصحاب الشأن من ملاك وأصحاب حقوق عينية إلى ميعاد سريان القانون في القسم المساحي ودهوتهم إلى الاطلاع على بيانات الوحدة المقارية الخاصة بهم كما يتضمن تنبيهاً إلى ميعاد الطعن المذكور في المادة ٢١ .

وعند حلول ميعاد السريان المشار إليه في المادة ثمانية من قانون الإصدار ينشر عن البيانات الخاصة بالوحدات المقارية الكتلة المساحة بالقسم المساحي لاطلاع أصحاب الشأن عليها .

ويرسل إخطار بالطريقة التي يبينها اللائحة إلى أصحاب الشأن الواردة أسماؤهم في كل صحيفة من صحائف الوحدات المقارية ببيان ما أثبتت باسمهم في هذه الصحائف من حقوق وما يقع على هذه الوحدات المقارية من تكاليف وحقوق عينية تبعية .

الفصل الثاني

في اللجنة القضائية التي تنظر في المنازعات

مادة ٢١ — تشكل في كل قسم مساحي لجنة قضائية برئاسة رئيس محكمة ابتدائية وعضوية اثنين من موظفي المصلحة أحداهما قانوني والثاني هندسي . وتختص هذه اللجنة دون غيرها في النظر في جميع الدعاوى الطلاب التي ترفع خلال السنة الأولى بعد العمل بهذا القانون لإجراء تغيير في بيانات السجل العيني .

ويصدر بتعيين أعضائها ولائحة إجراءاتها قرار من وزير العدل .

مادة ٢٢ - بعد انتهاء السنة المشار إليها في المادة السابقة يقفل جدول الدعاوى والطلبات التي ترفع إلى هذه اللجنة ، ويجوز بقرار من وزير العدل مد المدة المشار إليها سنة أخرى .

مادة ٢٣ - تكون الأحكام التي تصدرها اللجنة نهائية في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان التمييز المطلوب لإجراؤه في بيانات السجل متفقاً عليه بين جميع ذوى الشأن الواردة أسماؤهم في صحائف الوحدات .

(٢) إذا كان هذا التمييز لا يمس بحق شخص من الأشخاص الواردة أسماؤهم في صحائف الوحدات المطلوب إجراء التمييز فيها .

(٣) إذا كان الحق المتنازع فيه لا يتجاوز أصلاً النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية .

مادة ٢٤ - فيما عدا الأحوال الواردة بالمادة السابقة تكون الأحكام الصادرة من اللجنة قابلة للاستئناف أمام محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها القمم المساحي .

مادة ٢٥ - لاستحق رسوم على الدعاوى والطلبات التي ترفع إلى اللجنة على أنه إذا تبين للجنة أن طلب إجراء التمييز يستر تصرفاً جديداً يراد النهرب من أداء الرسوم المستحقة عنه ضمننت قرارها أداء الرسوم المستحقة وفقاً للقوانين المعمول بها ولا ينفذ قرارها إلا بعد أداء هذه الرسوم .

كما يستحق عند استئناف الأحكام الصادرة من اللجنة الرسوم المستحقة أصلاً عن الدعاوى الابتدائية وعن الاستئناف - وتزد الرسوم كلها أو بعضها عند الحكم لصالح المتألف .

الباب الثالث

التقيد في السجل العيني

الفصل الأول

في التصرفات والحقوق الواجب قيدها في السجل

مادة ٢٦ - جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تقييده أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب قيدها في السجل العيني ويدخل في هذه التصرفات الوقف والوصية .

ويرتب على عدم التيد أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لابين ذوى الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم .

ولا يكون تصرفات غير القيدة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن .

مادة ٢٧ — يجب كذلك قيد جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق السببية العقارية الأصلية . ويرتب على عدم القيد أن هذه لا تكون حجة لابين ذوى الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم . .

ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان عليها أموالاً موروثة .

مادة ٢٨ — يجب قيد الإيجارات والسندات التي ترد على منفعة العقار إذا زادت مدتها على تسع سنوات والمخالصات والحوالات بأكثر من أجرة ثلاث سنوات مقدماً وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك .

ويرتب على عدم قيدها أنها لا تكون نافذة في حق الغير فيما زاد على مدة تسع سنوات بالنسبة إلى الإيجارات والسندات وفيما زاد على أجرة ثلاث بالنسبة إلى المخالصات والحوالات .

مادة ٢٩ — يجب قيد جميع التصرفات المنفذة أو المقررة أو النافذة أو التي من شأنها زوال أى حق من الحقوق السببية العقارية التبعية وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك والإقرارات بالتنازل عن مرتبة قيدها .

ويرتب على عدم القيد أن هذه الحقوق لا تكون حجة لابين ذوى الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم .

مادة ٣٠ — يجب قيد حق الإرث إذا اشتملت التركة على حقوق عينية عقارية بقيد السندات المثبتة لحق الإرث مع قوائم جرد التركة التي يجب أن تتضمن نصيب كل وارث ، وإلى أن يتم هذا القيد لا يجوز للوارث أن يتصرف في حق من هذه الحقوق .

ويكون قيد حق الإرث في خلال خمس سنوات من تاريخ وفاة المورث بدون رسم ، أما بعد ذلك فلا يقبل القيد إلا بعد أداء الرسم المفروض على نقل الملكية أو الحق العيني . وتبدأ مدة الخمس سنوات بالنسبة إلى حقوق الإرث القائمة من تاريخ نفاذ القرار الممار إليه في المادة الثانية من قانون الإصدار .

مادة ٣١ — يجب التأشير بالمرحرات المثبتة لدين من الديون العادية على المورث في صحف السجل العيني المخصصة لأعيان التركة أو حقوقها .

ويجب على المان إعلان كل ذى شأن بقيام الدين قبل التأشير به .

ويحتج بهذا التأشير من تاريخ حصوله ، ومع ذلك إذا تم التأشير في خلال سنة من تاريخ القيد المشار إليه في المادة السابقة فللدائن أن يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا وقام بعيده قبل هذا التأشير .

مادة ٣٢ - الدعاوى المتعلقة بحق عيني عقارى أو بصحة أو نفاذ تصرف من التصرفات الواجب قيدها يجب أن تتضمن الطلبات فيها إجراء التنبير في بيانات السجل العيني ولا تقبل الدعوى إلا بعد تقديم شهادة دالة على حصول التأشير في السجل بمضمون هذه الطلبات .

مادة ٣٣ - الدعاوى المشار إليها في المادة السابقة التي تكون منظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ولم تسجل صحيحتها لا يجوز الاستمرار في النظر فيها إلا بعد أن تتضمن الطلبات الختامية فيها إجراء التنبير في بيانات السجل وبعد التأشير فيه بمضمون هذه الطلبات .

ويمنح المدعون في هذه الدعاوى ميعاد شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون للطلب هذا التأشير فإذا لم تقدم في أول جلسة بعد انتهاء هذا الميعاد شهادة بحصول هذا التأشير توقفت الدعوى .

مادة ٣٤ - يؤشر في السجل العيني بمنطوق الحكم النهائي الصادر في الدعاوى المبينة في المواد السابقة .

مادة ٣٥ - يترتب على التأشير بالدعاوى في السجل العيني أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق وأثبتت لمصلحتهم بيانات في السجل ابتداء من تاريخ التأشير بهذه الدعاوى في السجل .

وتبدأ مدة الخمس سنوات بالنسبة إلى الأحكام النهائية القائمة وقت العمل بهذا القانون من تاريخ نفاذ القرار المشار إليه في المادة الثانية من قانون الإصدار .

مادة ٣٦ - يجب التأشير بإعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة في صفح الوحدات المقارية - ويترتب على ذلك أنه إذا تقرر حق الشفع بحكم قيد في السجل أن يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ التأشير المذكور .

الفصل الثاني

في التنبير والتصحيح في بيانات السجل

مادة ٣٧ - يكون السجل العيني قوة إثبات لصحة البيانات الواردة فيه .

ولا يجوز التملك بالتقادم على خلاف ما هو ثابت بالسجل .

مادة ٣٨ - استثناء من أحكام المادة السابقة يقبل قيد الحقوق استناداً إلى وضع اليد المكسب للملكية إذا رفعت الدعوى أو صدر الحكم فيها خلال خمس سنوات من انقضاء المدة المنصوص عليها في القرار الوزاري المشار إليه في المادة الثانية من قانون الإصدار .

ولا تكون هذه الحقوق حجة على من تلقى حقا عينا من المالك المقيد في السجل قبل حصول التأشير المنصوص عليه في المادة ٣٢ من هذا القانون .

مادة ٣٩ - لا يجوز إجراء تغيير في البيانات الواردة في السجل العيني إلا بمقتضى محررات موثقة صادرة من يملك التصرف في الحقوق الثابتة في السجل أو بمقتضى حكم أو قرار صادر من المحكمة التي يقع القسم المساحي في دائرتها أو من اللجنة القضائية المشار إليها في المادة ٢١ .

وللأمين أن يصحح الأخطاء المادية البحتة في السجل العيني من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن طالما لم يتم القيد .

وفي حالة إتمام القيد وجب عليه عدم إجراء التصحيح إلا بعد إخطار ذوى الشأن بكتاب موصى عليه بلم وصول . ويحرر الأمين محضراً يوضح فيه أسباب الخطأ وكيفية كشفه .

مادة ٤٠ - يجب على ملاك الوحدات العقارية إخطار أمين السجل بكل تغيير يتناول الوحدة العقارية بسبب إضافة مباني أو إنشاء تفاصيل هامة أو تعديلها أو إلغائها ، ويرفق بالإخطار إقرار رسمي يتضمن التغييرات ، وتعدل بيانات السجل العيني تبعاً لها دون اقتضاء أية رسوم .

ويجب أن يتم الإخطار خلال الثلاثة أشهر التالية لإتمام التغيير .

مادة ٤١ - إذا تبين عند الانتقال للطبعة لإجراء عملية تحديد أو غيرها وجود تغييرات غير مثبتة في صحائف السجل ، أثبتت في السجل بقرار يصدره الأمين متضمناً هذه التغييرات مع إلزام المالك بالتخلف عن الإخطار المشار إليه بالمادة السابقة بغرامة قدرها ١/٢ من قيمة العقار وبشرط ألا تتجاوز ١٠٠ جنيه ولا تقل ١٠ جنيهات ويقتضى هذا القرار نهائياً وتحصل بالطريق الإداري ، وتكون لها مرتبة امتياز رسوم الشهر .

وللأمين العام الإقالة من الغرامة أو تخفيضها إذا أبديت أعذار مقبولة .

مادة ٤٢ - لكل ذى شأن أن يطلب إل قاضي الأمور المستعجلة عو التأشير المشار إليه في المادة ٣١ فيأمر به القاضي إذا كان سند الدين مطعون فيه جدياً .

وكذلك لذوى الشأن أن يطلب إلى القاضي عو التأشير المشار إليه في المادة ٣٢ فيأمر به القاضي إذا تبين له أن الدعوى التي أشر بها لم ترفع إلا لفرض كيدى محض .

مادة ٤٣ - يخطر كل شخص تغيرت حقوقه أو زالت بكل قيد أو محر أو تأشير أو تصحيح وذلك بإرسال خطاب موصى عليه مع علم وصول إلى عمله المين في السجل العيني ويدير القيد أو المحر أو التأشير أو التصحيح بأكله في سند الملكية في الشهادة المتصوص عليها في المادتين ٥٨ ، ٥٩ .

مادة ٤٤ - إذا ألغى المحر عاد لقيد الحق التبعى مرتبته الأصلية في السجل العيني ومع ذلك لا يكون لإلغائه أثر رجعى بالنسبة للقيد الذى أجريت في الفترة ما بين المحر والإلغاء .

مادة ٤٥ - تم إجراءات القيد والتغيير والتصحيح بناء على طلب ذوى الشأن أو من يقوم مقامهم وفقاً للشروط والأوضاع التى ينص عليها القانون واللائحة التنفيذية .

الفصل الثالث

في إجراءات القيد على وجه العموم

مادة ٤٦ - تقدم طلبات القيد إلى مأمورية السجل العيني التى يقع العقار فى دائرة اختصاصها وفقاً للإجراءات والأوضاع المشار إليها باللائحة التنفيذية .

مادة ٤٧ - يجب أن تفتتل الطلبات المتصوص عليها فى المادة السابعة فضلاً عما يتطلبه القانون فى أحوال خاصة على البيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجب أن يرفق بالطلب صحيفة الوحدة العقارية والمستندات المؤيدة للبيانات المذكورة وفقاً لما توضحه اللائحة .

وتدون الطلبات على حسب تواريخ وساعة تقديمها بدفتر يمد لذلك بالمأمورية وترقم الطلبات بأرقام سلسلة ويبين فى هذا الدفتر مراحل العمل فى الطلبات .

مادة ٤٨ - لا يقبل فى إثبات أصل الملكية أو الحق العيني سوى صحيفة الوحدة العقارية أو الشهادات المستخرجة من السجل العيني .

مادة ٤٩ - يعتبر الطلب كأن لم يكن إذا لم يتم قيد المحر فى السجل العيني خلال سنة من تاريخ قيد الطلب بالمأمورية، وتمتد هذه المدة سنة ثانية إذا قدم الطالب قبل انتهاء السنة الأولى بأسبوعين طلباً بالامتداد وأدى عنه الرسم المطلوب .

مادة ٥٠ - إذا قدم للمأمورية أكثر من طلب فى شأن عقار واحد ، وجب أن يتخذ هذه الطلبات وفقاً لأسبقية تدوينها فى دفتر أسبقية الطلبات وأن تقضى بين إعادة الطلب السابق مؤشراً

على المحرر الخاص به بالصلاحيات وإعادة الطلب اللاحق مؤثرا عليه بذلك فترة معادلة للفترة التي تقع بين ميعاد تدوين كل منهما على ألا تتجاوز هذه الفترة سبعة أيام وعلى أن تحسب من تاريخ الإرسال .

مادة ٥١ — إذا لم يتيسر إتمام الإجراءات الخاصة بالطلب الأسبق بسبب نقص أو عيب في البيانات أو الأوراق أخطر صاحب الشأن بكتاب موصى عليه معحوب يعلم وصول لتلافى هذا النقص أو العيب خلال أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ الإرسال فإذا لم يفعل رفع الأمر إلى أمين السجل العيني .

وللأمين أن يصدر قرارا مسليا بسقوط أسبقية هذا الطلب أو بوقف الإجراءات الخاصة بالطلبات على حسب الأحوال .

ويراعى حكم المادة السابقة في إبلاغ القرار الصادر بسقوط الأسبقية عند إعادة الطلبات اللاحقة للطلب الذي تقرر سقوط أسبقيته بشرط مراعاة الميعاد الموضح بالمادة التالية .

مادة ٥٢ — لمن أشر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجهاله ، ولن تقرر سقوط أسبقية طلبه بسبب ذلك أن يطلب إلى أمين السجل العيني خلال عشرة أيام من وقت إبلاغ قرار الاستيفاء أو السقوط إليه قيد المحرر في دفتر المراض وذلك بعد توقيعه وبعد أداء الرسم وإيداع كفاة قدرها نصف في المئة من قيمة الالتزام الذي يتضمنه المحرر على ألا يزيد مقدار هذه الكفاة على عشرة جنيهات وإلا أصبح القرار نهائيا . ويجب أن يبين في الطلب الأسباب التي يستند إليها الطالب .

وفي هذه الحالة يجب على أمين السجل العيني بعد توثيق المحرر قيد الطلب في دفتر المراض ثم رفع الأمر إلى اللجنة القضائية المشار إليها في المادة ٢١ ، ويوقف لحس الطلبات اللاحقة إلى أن يصدر قرار اللجنة .

مادة ٥٣ — تصدر اللجنة قرارا مسليا على وجه السرعة إما بتأييد ورفض قيد المحرر في السجل العيني أو بجزاء هذا القيد وذلك بما لتحقيق أو تخلف الشروط التي يتطلبها قانون توافرها لقيد المحرر في السجل العيني .

ويجب أن يتضمن قرارها مصادرة الكفاة أو ردها للتظلم إذا وجد أن تظله مبن على أسباب جديده ولا يجوز الطعن في قرار اللجنة بأي طريق من طرق الطعن .

مادة ٥٤ — إذا صدر قرار اللجنة بقيد المحرر في السجل العيني وجب إجراء ذلك حسب ترتيب قيد الطلب المتعلق به في دفتر المراض .

وإذا صدر القرار برفض قيد المحرر في السجل وجب التأشير بما يفيد ذلك في دفتر المراض أمام الطلب المتعلق به ويرد المحرر لصاحب الشأن بعد التأشير عليه بمضمون القرار وتاريخه .

مادة ٥٥ - لا أمين السجل المعني أن يرفض إجراء القيد إذا لم يستوف الطلب الشروط اللازمة وعليه أن يذكر أسباب هذا الرفض على الطلب وفي دفتر المراض وإبلاغها كتابة للطلاب مع تحديد ميعاد أسبوعين له من تاريخ الإرسال لتقديم اعتراضاته على هذا الرفض .

ويصبح قرار الأمين نهائياً إذا مضى الميعاد المذكور دون تقديم الاعتراض .

مادة ٥٦ - لمن رفض اعتراضه أن يطلب إلى أمين السجل المعني خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ إرسال قرار الرفض إليه رفع الأمر إلى اللجنة القضائية المشار إليها في المادة ٢١ من هذا القانون .
وتصدر اللجنة قرارها على وجه السرعة إما بتأييد رفض القيد أو تنفيذ الطلب .

مادة ٥٧ - يتم القيد في السجل المعني بالمطابقة للمستندات المقدمة وترتيب الطلبات في دفتر المراض ويؤرخ بنفس تاريخ هذا القيد ويتم بكل عناية وبخط واضح دون كشط أو محو أو شطب أو تحوير .

الباب السادس

مستندات الملكية والشهادات

مادة ٥٨ - تسلم لكل مالك صورة من الصحيفة العقارية وتسمى تلك الصورة « سند الملكية » وفي حالة امتلاك شخصين أو أكثر لعقار على الشيوع تسلم لكل منهم صورة من سند الملكية باسم جميع المشتاهين بعد أداء رسم قدره مائة قرش .

مادة ٥٩ - تسلم لغير الملاك من ذوى الشأن بناء على طلبهم شهادة بما البيانات الخاصة بهم في السجل المعني بعد أداء الرسم المقرر .

مادة ٦٠ - لا يجوز تسليم صورة ثانية من سند الملكية أو الشهادة إلا في حالة تلف أو ضياع صورة الأولى، ويكون ذلك بقرار من اللجنة المشار إليها في المادة ٢١، وتعطى الصورة بعد أداء الرسم المقرر .

مادة ٦١ - على الأمين أن يعطى شهادة في أى وقت بمطابقة سند الملكية أو الشهادة للسجل المعني وذلك بعد أداء الرسم المقرر .

الباب السابع

أحكام منوعة

مادة ٦٢ - علامات تحديد الوحدات العقارية مملوكة للدولة. فإذا فقدت أية علامة أو أُلغيت أو غير مكانها بجمرة أحد من غير الموظفين المختصين فإن معسوفات إعادة وضعها تقع على عاتق من ثبتت مسؤوليته وإلا حصلت تلك المعسوفات من واحد اليد والملاك الذين وضعت العلامة لتحديد وحداتهم وذلك بالتضامن فيما بينهم بالطرق الإدارية.

مادة ٦٣ - على الجهات المشرفة على أعمال التنظيم وعلى المحافظات أن تخطر الجهة القائمة على السجل العيني في أول كل شهر برخص البناء والمهـدم المعلقة لأصحاب الشأن ويربط الموائد المستعدة وذلك لكي تقوم الجهة الأخيرة بتطبيق نظام المدن على الوحدات العقارية المنشأة عليها هذه الأبنية عند إدراج أى تصرف يتعلق بها في السجل العيني .

مادة ٦٤ - على السلطات المختصة أن تقدم البيانات والأوراق التي تطلبها الجهة القائمة على السجل العيني أو التي يوجب القانون تقديمها والمتعلقة بإجراءات القيد خلال عشرين يوماً من تاريخ طلبها .

الباب الثامن

العقوبات

مادة ٦٥ - كل من توصل إلى فيد محرر لسلب عقار مملوك للغير أو ترتيب حق عيني عليه مع علمه بذلك يعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر .

ويعاقب على الشروع في هذه الجريمة بنصف العقوبة .

مادة ٦٦ - يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز عشرة جنيهات وتعدد الغرامة بتعدد المخالفات .

بالقانون^(١) ١٤٤ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن

تقديم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة

باسم الآمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ :

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة :

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة؛

أصدر القانون الآن:

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ١٣ و ٥٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النصان الآتيان:

• مادة ١٣ - تختص المحاكم الإدارية :

(١) بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المخصوص عليها في البنود الثالثة رابعا، وخامسا، من المادة (٨) عدا ما يتعلق بها بالعمالين المدنيين بالدرجة السابعة فأوقفها أو ما يعادلها، أو بالضبط وفي طلبات التوصل من هذه القرارات.

(٢) بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكر وافي البلد السابق أو لورثتهم .

٥٧ - إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادتين السابقتين جاز أن يعين من خارج المجلس :

(١) في وظائف رئيس المجلس ونوابه والوكلاء والمستشارين .

مستشارو الدولة السابقون .

مستشارو محكمة النقض العاملين والسابقون .

مستشارو محاكم الاستئناف العاملين والسابقون ومن في حكمهم بمقتضى القانون .

مستشارو وإدارة قضابا الحكومة العاملين والسابقون .

أساتذة كليات الحقوق بإحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة العاملين والسابقون ، الذين منعت سنتان على حصولهم على درجة أستاذ .

المحامون المقيمون أمام محكمة النقض الذين منى على تقريرهم أمامها ثمان سنوات .

الموظفون العموميون العاملين والسابقون من درجة مدير عام فأعلى وما يعادلها الذين منى على تخرجهم عشرون سنة واشتغلوا بالقضاء أو النيابة أو بإحدى الوظائف الفنية بإدارة قضابا الحكومة أو بالتدريس في كليات الحقوق بإحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو بعمل يعتبر نظيرا لأعمال مجلس الدولة مدة عشر سنوات .

(٢) في باقى وظائف أعضاء المجلس :

رجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بإدارة قضابا الحكومة والمستغلون بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس القانون في الكليات الأخرى بإحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة ، ويكون تعيين هؤلاء في وظائف مجلس الدولة المماثلة لوظائفهم وبذات الشروط المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية .

ويجوز استثناء تعيينهم في الوظائف التي تلى مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية .
المحامون ، ويكون تعيينهم بالشروط عينها اللازم توافرها لتعيينهم :

(أ) في وظيفة وكيل النائب العام لتعيين في وظيفة مندوب .

(ب) في وظيفة قاض من الفئة (ب) لتعيين في وظيفة نائب من الفئة (ب) .

(ج) في وظيفة قاض من الفئة (أ) لتعيين في وظيفة نائب من الفئة (أ) .

(د) في وظيفة رئيس محكمة ابتدائية من الفئة (ب) لتعيين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) .

(٥) في وظيفة رئيس محكمة ابتدائية من الفئة (١) لتعيين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (١).

وتسرى هذه الأحكام على المشتغلين بعمل يعتبر نظيراً للعمل في مجلس الدولة ويعين ما يعتبر نظيراً لأعمال مجلس الدولة الفنية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الجمعية العمومية .

مادة ٢ - يقدم النواب والمستشارون المساعدون الحاليون بمجلس الدولة إلى فئتين أ ، ب على أن يدرج في الفئة (١) الأربعة والخمسون الأوائل من النواب الحاليين ويوضع الباقون بالفئة (ب) .

ويدرج الخمسون الأوائل من المستشارين المساعدين الحاليين بالفئة (١) ويوضع الباقون بالفئة (ب) .

مادة ٣ - جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم الإدارية وأصبحت يتمتع من القانون من اختصاص محكمة القضاء الإداري والعكس ، تحال بمالتها إلى المحكمة المختصة بقرار من رئيس المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، ما لم تكن مهياًة للفصل فيها ، ويبلغ ذور الشأن جميعاً بقرار الإحالة .

مادة ٤ - يستبدل جدول المرتبات الملحق بهذا القانون بالجدول الملحق بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ فيها عدا المادة الأولى فيعمل بها بالنسبة لاختصاص المحاكم الإدارية من تاريخ العمل بالجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤) .

جدول الوظائف والمرتبات

جنيه	جنيه	
٢٥٠٠	ويعامل معاملة الوزير من حيث المعاش .	رئيس المجلس
٢٠٠٠	ويعامل كل منهم معاملة من هو في حكم درجته في المعاش .	نواب رئيس المجلس
١٩٠٠	ويعامل كل منهم معاملة من هو في حكم درجته في المعاش .	الوكلاء
١٣٠٠	١٨٠٠ بملاوة ٧٥ ج سنويا .	المستشارون
المستشارون المساعدون :		
٩٠٠	١٤٤٠ بملاوة ٦٠ ج سنويا .	فئة (أ) و(ب)
النواب من الفئة (أ)		
٥٤٠	١٢٠٠ بملاوة ٤٢ ج سنويا .	ومن الفئة (ب)
٢٤٠	٧٨٠ بملاوة ٢٤ ج سنويا .	المتدربون
٤٢٠	٦٠٠ تزداد إلى ٣٠٠ ج بعد سنة ، ثم ١٨ ج سنويا بعد ذلك .	المتدربون المساعدون

التقواعد

١ — تسرى فيما يتعلق بتحديد الوظائف وتعيين المرتبات والمعاشات ، وكذلك بنظامها جميع الأحكام والقواعد المقررة ، أو التي تقرر في شأن رجال القضاء .

٢ — يكون مرتب المستشار بالمحكمة الإدارية العليا ، معادلا لمرتب من يعين وكيلا للمجلس من المستشارين الذين كانوا يولوه في الأقدمية قبل تسيته في المحكمة الإدارية العليا فإذا عين من خارج المجلس كان مرتبه معادلا لمرتب من يليه في الأقدمية في تلك المحكمة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون (١) لسنة ١٩٥٦

بشأن إعفاء مبالغ التأمين والتعويض والمعاشات والمكافآت والإعانات وكذا الطلبات والمستندات والأوراق اللازمة لصرف هذه المبالغ من الضرائب والرسوم كافة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ - ديسمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة على الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم الأيلولة وضريبة التراكات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمعاشات الضباط الطيارين ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضريبة العامة على الإيراد ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بخدمة الصولات والمساعدين بالقوات المسلحة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٤١ بقرار رسم الدفعة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق التأمين وآخر للإدخار والمعاشات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن معاملة مصابي ومستشفي سلاح الحدود أتمام مطاردة المهربين معاملة مصابي ومستشفي حلة فلسطين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم المدارس الفنية للقوات الجوية ؛

- وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بفرض خريبة الفخاخ والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المعاشات التي تصرف لأسر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ الخاص بمنح معاشات ومكافآت استثنائية ؛
- وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ؛
- وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة ؛
- وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن المعاشات والتعويضات التي تمنح للصالحين أثناء العمليات الحربية ؛
- وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ؛
- وعلى القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٤٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والساكن بالقوات المسلحة والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والساكن بالقوات المسلحة والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥/٥/١٩٣٨ المتضمن كيفية معاملة المتطوعين ومجدي الخدمة من حيث المكافأة ؛
- وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٤٤ المتضمن صرف إعانة علاوة على المكافأة للعاملين بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ؛
- وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٦/١٩٥٠ في شأن معاشات وتعويضات مصابي ومستشفي حملة فلسطين ؛
- وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤/١٩/١٩٥١ بشأن معاملة مصابي ومستشفي قوات المظلات بقرار ١٨/٦/١٩٥٠ ؛
- وعلى ما ارتأه مجلس البعثة ؛
- وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تعني مبالغ التأمين والمعاشات والتعويضات والمكافآت والإعانات والمعونات بأنواعها وما يضاف إليها من علاوات التي تقرر طبقاً لأحكام القوانين للشار إليها من الخاضع الضرائب والرسوم بكافة أنواعها ما عدا الضريبة المسماة على الإراد والمفروضة بالقانون رقم ١٩٤٩/٩٩

مادة ٢ - تعني جميع الطلبات والمستندات والأوراق اللازمة لصرف المبالغ المنه عنها بالمادة السابقة من كافة الرسوم والضرائب وتعتبر جميع الحالات التي تم تسويتها دون استيفاء رسم الدفعة صحيحة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول أغسطس سنة ١٩٦٣
صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ١٤٦ لسنة ١٩٦٤

في شأن تعيين العمال المؤقتين والموسمين على درجات في الميزانية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمال المؤقتين والعمال الموسمين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٦٣ يربط ميزانية الدولة عن السنة المالية

١٩٦٣ - ١٩٦٤ ؛

وعلى ما أوتاه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

(١) نقرأ بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ في ٢٤ من مارس ١٩٦٤ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — ينقل العمال المؤقتون والموسميون المعينون على اعتيادات في البابين الثاني والثالث من ميزانية السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ إلى الدرجات المنشأة لهم في الباب الأول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ مقابل حذف هذه الاعتيادات وذلك وفقاً للقواعد المبينة في المواد التالية .

مادة ٢ — يتم نقل العمال المشار إليهم في المادة السابقة إلى الدرجات المقررة لحرفهم في كادر العمال ، فإذا لم يكن الحرفة التي يشغل بها مقابل في كادر العمال ، حددت الحرفة التي يتم نقل العامل إليها بقرار من رئيس ديوان الموظفين .

وتستوفى مسوغات التمييز الخاصة بهم خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ولا يتم النقل بصفة نهائية طبقاً لأحكام هذا القانون إلا بعد استيفاء هذه المسوغات .

مادة ٣ — يمنع العامل عند النقل بداية ربط الدرجة أو أجره اليومي في الوظيفة المنقول منها أيهما أكبر ، على ألا يجاوز ما يحصل عليه نتيجة لذلك ، نهاية ربط الدرجة التي ينتقل إليها .

وتعتبر أقدمية العامل في الدرجة المنقول إليها من تاريخ شغله حرفته منذ كان عاملاً مؤقلاً أو موسمياً ، على أنه بالنسبة إلى العلاوات الاعتيادية يتخذ تاريخ النقل إلى الدرجة أساساً لتحديد فترة العلاوة .

مادة ٤ — تعدل أقدمية من سبق تعيينهم من العمال المؤقتين أو الموسمين على درجات عمال في الميزانية ، على أساس ردها إلى تاريخ شغلهم لحرفهم قبل هذا التمييز ولا يترتب على تعديل الأقدمية على هذا الأساس ، صرف فروق مالية عن الماضي ولا تغير مواعيد العلاوات الاعتيادية التي تفتح لهم .

مادة ٥ — لا يجوز الاستناد إلى الأقدمية التي يرتبها هذا القانون لطلن في القرارات الإدارية الخاصة بالترقيات أو النقل أو غيرها ، التي صدرت حين نفاذ هذا القانون .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يوليو سنة ١٩٦٣

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتأويل (١) ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

بفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة
بالإيجارات والمسافرين

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تفرض ضريبة قدرها ٥٪ على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالإيجارات والمبالغ المرخص بها للمسافرين إلى الخارج أيا كانت طريقة التحويل حتى ولو حملها المسافر عند خروجه من البلاد .

مادة ٢ - لا تسرى الضريبة على التحويلات والمبالغ التي تصرف من الخزائن العامة ويرخص فيها بصفة مرتبات ولواجة نفقات موظفي الدولة الذين يؤدون أعمال وظائفهم أو يتبعون لهم رسمية في الخارج أو لواجة نفقات أعضاء البعثات التعليمية .

وكذلك لا تسرى الضريبة على التحويلات والمبالغ المرخص فيها للطلبة الخاضعين لإشراف الإدارة العامة للبعثات في الخارج وفقا للقواعد المقررة .

وكذلك لا تسرى الضريبة على المبالغ المرخص فيها للمسافرين إلى الاقطار المجاورة لتأدية فريضة الحج .

مادة ٣ - لا يجوز إجراء تحويلات للخارج سواء بالعملة المصرية أو بالعملة الأجنبية قبل تحصيل الضريبة عنها .

وعلى المصارف المرخص لها في مزاولة عمليات النقد الأجنبي تحصيل هذه الضريبة وتوريدها للخزينة في مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ تحصيلها .

مادة ٤ - على المصرف الذي يجرى التحويل أن يعطى للمسافر إلى الخارج بياناً بالمبلغ المحوّل والمبلغ المرخص له بحمله بالعملة المصرية والأجنبية وإبصاراً بالضريبة المحصلة ، وعلى المسافر أن يقدم هذا الإيصال إلى مصلحة الجمارك .

مادة ٥ - يعاقب على مخالفة أحكام كل من المادتين (٣ ، ٤) بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وتكون الضريبة في هذه الحالة ثلاثة أمثال الضريبة المقررة .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٠ أبريل سنة ١٩٦٤ وعلى الوزراء كل فيما يخصه تنفيذه ، وإصدار ما يقتضيه العمل به من قرارات تنفيذية ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون^(١) ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

(١) نسر بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ الصادر في ٢٤ من مارس ١٩٦٤ .

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - ترفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ .

مادة ٢ - تقول إلى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار إليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض إجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ، ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة .

على أنه إذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتبعية له ، فيعوض جميعهم عن جميع أموالهم وممتلكاتهم المفروضة عليها الحراسة بما لا يجاوز قدر التعويض الإجمالي السابق بيانه ويوزع فيما بينهم بنسبة ما يملك كل منهم من هذه الأموال والممتلكات إلى مجموع ما يمتلكون منها وقت العمل بأحكام هذا القانون .

ويؤدى التعويض بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفاصلة ٤ / سنوياً وتكون هذه السندات قابلة للتداول في البورصة ، ويجوز للحكومة بعد ١٠ سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ، وفي حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل .

مادة ٣ - استثناء من حكم المادة السابقة ، إذا كان ضمن الأموال والممتلكات الخاضعة للحراسة منشأة تجارية غير مبيعة بواسطة الحراسة ومملوكة للشخص الخاضع للحراسة أو لأحد أفراد عائلته الخاضعين للحراسة بالتبعية له ولا تزيد قيمتها عن ٣٠ ألف جنيه ، ففصل إليهم هذه المنشأة . فإذا كانت قيمة هذه المنشأة تقل عن ٣٠ ألف جنيه أعطى لهم عن الفرق سندات اسمية على الدولة وفقاً لحكم المادة السابقة .

ويحدد نصيب كل منهم في هذه المنشأة وتلك السندات طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة (٢) من هذا القانون :

مادة ٤ - تسلّم الأراضي الزراعية التي آلت ملكيتها إلى الدولة بمقتضى أحكام هذا القانون إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لإدارتها حتى يتم توزيعها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٥ - تستمر الحراسة المفروضة وقت صدور هذا القانون على الأشخاص الاعتبارية ، إلى أن يتم دفعها أو تصفيتها أو بيعها ، وتسرى في شأنها أحكام الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ويكون لرئيس الوزراء سلطات الوزير المنصوص عليها في هذا الأمر .
ويكون رفع الحراسة عن هذه الأشخاص الاعتبارية بقرار من رئيس الجمهورية وتكون تصفيتها أو بيعها بقرار من رئيس الوزراء وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها هذا القرار .
مادة ٦ - تكون إدارة الأموال والممتلكات المشار إليها في المادة (٢) والتصرف فيها وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء .

مادة ٧ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٢ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتعاون ^(١) ١٥١ لسنة ١٩٦٤

بشأن المؤسسات الصحفية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتنظيم الصحافة والقوانين المعدلة له والقرارات الصادرة تنفيذاً له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ الصادر في ٢٤ من مارس ١٩٦٤ .

- وعلى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ؛
- وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تشكيل مجالس الإدارة فى الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها ؛
- وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ؛
- وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن إصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥١ الخاص بفرض رسم دفعة والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون المقربات ؛
- وعلى القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين ، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الاستيراد ؛
- وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ ؛
- وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تتولى كل مؤسسة صحفية على مسئوليتها مباشرة كافة التصرفات القانونية لها أن تتعاقد وأن تؤدي جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق غرضها .

مادة ٢ - للمؤسسات الصحفية المشار إليها تأسيس شركات مساهمة بمفردها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون ، وذلك لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الإعلان أو الطباعة أو التوزيع ويكون تأسيس هذه الشركات وتنظيم علاقة المؤسسات الصحفية بها ، وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي .

ويستمر مجلس إدارة المؤسسة الصحفية بمثابة الجمعية العمومية بالنسبة للشركات التابعة لها .
ويجوز للمؤسسات الصحفية أن يكون لها مصلحة مع المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء التي
تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الجمهورية العربية المتحدة أو في
الخارج كما يجوز لها أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات المذكورة أو تشترىها أو
تلتحق بها .

مادة ٣ - تعتبر المؤسسات الصحفية المشار إليها في هذا القانون في حكم المؤسسات العامة فيما
يتعلق بأحوال مسئولية مديرها ومستخدميها المنصوص عليها في قانون العقوبات ، وفيما يتعلق
بمزاولة التصدير والاستيراد .

مادة ٤ - يستمر العمل بأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لا يتعارض مع أحكام
هذا القانون .

وتعمل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القوي في كل ما يتعلق بالاختصاصات
المخولة له طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

قرارات رئيس الجمهورية

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

١٤٣ لسنة ١٩٦٣

بتعديل حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحددة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر - نة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحددة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :

(١) تنشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٣٨ في ١٩ من أكتوبر ١٩٦٤ .

- مادة ٢٢ — يجب أن يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل في كل شهر .
 • مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
 صدر برياضة الجمهورية في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣) .

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٤٤٨ لسنة ١٩٦٣

بتمديد بعض أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي للسلطات
 الموقلة العليا ؛

وعلى لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
 العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٣ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
 للوحدات العامة المعار إليها ، النص الآتي :

• مادة ٣ — تنشأ في كل شركة لجنة أو أكثر لشئون الأفراد وتشكل بقرار من مجلس إدارة
 الشركة من ثلاثة أعضاء من بينهم واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وتجتمع بناء
 على دعوة من رئيسها .

• مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٣٨ في ١٩ من أكتوبر ١٩٦٣ .

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٣٨ لسنة ١٩٦٤

في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٤ - يكون للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مجلس إدارة يشكل من رئيس وثمانية أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية » .

مادة ٢ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٧٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٤ - يجتمع مجلس إدارة الهيئة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهرين ، ويجب دعوة المجلس إلى الاجتماع إذا طلب ذلك نصف أعضائه ولا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أكثر من نصف الأعضاء من بينهم ممثل واحد من العمال على الأقل وإلا أجل أسبوعاً يكون الاجتماع بعده صحيحاً بحضور الأغلبية المذكورة أيما كانت صفاتهم » .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ٢١ شبان سنة ١٣٨٣ (٦ يناير سنة ١٩٦٤)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥ في ١٨ من يناير ١٩٦٤ .

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

١٩٩ لسنة ١٩٦٤

في شأن تفويض وزير الحرية في منح الترميزات المستحقة
للى المعايين وورثة المستهدين في حلة فلسطين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ يونية سنة ١٩٥٠ في شأن القواعد التي تتبع في تقرير
وتسوية معاشات ومكافآت وترويضات أفراد القوات المسلحة وضباط الاحتياط والموظفين
المدينين والخدمة الخارجين عن هيئة المال والمال اليومية وورثتهم عن أصيروا أو استشهدوا
في حلة فلسطين ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ بتظيم شروط تطوع أفراد
وحدات المظلات ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ بتحويل اللجنة المالية سلطة
إقرار منح الترميزات المستحقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ يونية
سنة ١٩٥٠ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٥٣ بشأن معاملة مستهدين ومصابين
حوادث القتال من الصف الضباط والمساكر أسوة بمصابين ومستهدين ميدان القتال بفلسطين
فيما يتعلق بالمعاشات والترويضات ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام قرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٨ يونية سنة ١٩٥٠ ؛

وعلى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢ مارس سنة ١٩٥٥ و ٤ مايو سنة ١٩٥٥ بتقرير
الترويضات المستحقة للمعايين والمستهدين في حلة فلسطين من متطوعى جامعة الدول العربية
والهيئات الأخرى من المصريين والسودانيين ؛

(١) نمر بالجريدة الرسمية العدد ١٥ الصادر في ١٨ من يناير ١٩٦٤.

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتحويل اللجنة المالية سلطة منح الترميمات المقررة بموجب القوانين سألني الذكر ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات المعدل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة؛

قرر :

مادة ١ - يفوض وزير الحربية في منح الترميمات المقررة بمقتضى قرارات مجلس الوزراء المشار إليها وفقاً للشروط والأوضاع الواردة بها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٣ (٦ يناير سنة ١٩٦٤)

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٠٧ لسنة ١٩٦٤

بشأن حساب مدد الخدمة السابقة في الحكومة في المعاش المقر

وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي

لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين

المعدلة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥ الصادر في ١٥ من يناير ١٩٦٤ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — تقدر المبالغ المطلوب أدائها من العامل لضم مدة خدمته السابقة بالحكومة إلى مدد الخدمة المحسوبة في المعاش وفقا لأحكام المادة (٧١ مكررا (أ) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه على أساس نسبة مئوية من أجره السنوى عند بدء الاشتراك في التأمين طبقا لما هو مبين بالجدول المرافق قرين سنة وذلك عن كل سنة من السنوات المطلوب ضمها .

وتحسب على المبالغ المحددة وفقا للفقرة السابقة فائدة بمعدل ٤ ٪ من أول يناير سنة ١٩٦٢ أو تاريخ الاشتراك في التأمين إذا كان بعد ذلك حتى تاريخ الأداء .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

صدر برياضة الجمهورية في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

جدول

النسبة المئوية من الأجر السنوي لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش	السن ^(١)
٪ ١٧,٥	حتى سن ٢٥
٪ ١٧,٥	٢٦
٪ ١٧,٥	٢٧
٪ ١٧,٥	٢٨
٪ ١٧,٦	٢٩
٪ ١٧,٨	٤٠
٪ ١٨,٠	٤١
٪ ١٨,٢	٤٢
٪ ١٨,٤	٤٣
٪ ١٨,٧	٤٤
٪ ١٩,٠	٤٥
٪ ١٩,٢	٤٦
٪ ١٩,٦	٤٧
٪ ١٩,٩	٤٨
٪ ٢٠,٢	٤٩
٪ ٢٠,٥	٥٠
٪ ٢٠,٩	٥١
٪ ٢١,٢	٥٢
٪ ٢١,٨	٥٣
٪ ٢٢,٣	٥٤
٪ ٢٢,٨	٥٥
٪ ٢٣,٣	٥٦
٪ ٢٣,٩	٥٧
٪ ٢٤,٥	٥٨
٪ ٢٥,٢	٥٩
٪ ٢٦,١	٦٠ فأكثر

(١) في حساب السن تعتبر الدفعة سنة كاملة .

قرار "رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ٢١٥ لسنة ١٩٦٤

بتعديل دوائر اختصاص بعض مكاتب الشهر العقارى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين عدد مكاتب الشهر العقارى ومقرها
ودوائر اختصاص كل منها ، والقرارات المعدلة له ؛وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بتعديل اختصاص بعض
مكاتب الشهر العقارى ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبى من الجمهورية
العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات والقرارات المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

فـرـر

مادة ١ - يشمل اختصاص كل مكتب من مكاتب الشهر العقارى بالقاهرة والاسكندرية
والبحيرة والجيزة ومنها ، المحايطة التى يقع فى دائرتها المكتب وذلك طبقا لتحديد
الوارد بالجدول والكشوف والخرائط المرفقة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠
المشار إليه .

مادة ٢ - تُلغى المادة الثالثة من المرسوم الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦

بتعيين عدد مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة اختصاص كل منها والمادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ كما يلغى كل نص يخالف ذلك .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار " رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢١٦ لسنة ١٩٦٤

بالتيسير على صفار الزراع فى الوفاء بإيجار الاراضى المصادرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى ؛

وعلى الإعلان الصادر فى ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة والمتضمن
حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ؛

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ باسترداد أموال
الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك
الأموال والممتلكات التى آلت منهم إلى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة ؛

وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة ؛

وعلى القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن إدارة التصفية ؛

وعلى القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال
الأحزاب المنحلة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥ فى ١٨ من يناير ١٩٦٤ .

(م ٣٠ - قوانين)

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة وإضافة حصيلتها للإيرادات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في المقاربات المملوكة للدولة والتزويل عن أموالها المنقولة ؛

وعلى موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر :

مادة ١ - يعني صغار الزراع الذين لا تجاوز ملكيتهم خمسة أفدنة يعني من أداء المتأخر من أجرة الأراضي الزراعية المصادرة المستحقة عليهم للحكومة حتى نهاية السنة الزراعية ١٩٥٢/١٩٥٣.

ويعني من نصف مالم يؤد من هذه الأجرة من تجاوزت ملكيته خمسة أفدنة ولم تزد على عشرة ويقسط النصف الآخر على خمسة أقساط سنوية متساوية بنهر فوائد يستحق أولها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وتحسب فوائد تأخير مقدارها ٣٪ سنوياً على مالا يؤدي من هذه الأقساط في مواعيد استحقاقه .

مادة ٢ - يقسط مالم يؤد من أجرة الأراضي الزراعية المصادرة المستحقة حتى نهاية السنة الزراعية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ بالنسبة إلى المدينين الذين تجاوز ملكيتهم عشرة أفدنة على خمسة أقساط سنوية متساوية يستحق أولها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وتحسب فوائد تأخير مقدارها ٣٪ سنوياً على مالا يؤدي من هذه الأقساط في مواعيد استحقاقه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٣ (٦ يناير سنة ١٩٦٤)

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٢٣ لسنة ١٩٦٤

بتأجير قطعة أرض من أملاك محافظة الاسكندرية للنادي

الاولي بإيجار إسمي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار مجلس محافظة الاسكندرية بمجلسه المنعقدة في ١٠ سبتمبر ١٩٦٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — ووفق على قرار مجلس محافظة الاسكندرية بتأجير قطعة أرض بجهة وابو المياه بالاسكندرية والبالغ مساحتها ٢٨٦٤ و ١٨ مترا مربعا والميئة حدودها وموقعها بالخريطة المرفقة إلى النادي الأولي بالاسكندرية بإيجار إسمي قدره جنيه واحد في السنة لمدة تسع سنوات تبدأ من أول يوليو سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — يفترض هذا القرار في الجريدة الرسمية ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٣ (٦ يناير سنة ١٩٦٤)

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٢٥ لسنة ١٩٦٤

بالموافقة على تنازل مجلس محافظة الاسكندرية عن قيمة المياه

التي استهلكها شاغلو المساكن الشعبية في المدة حتى نهاية

ديسمبر سنة ١٩٦١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار مجلس محافظة الاسكندرية الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٣ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — ووفق على قرار مجلس محافظة الاسكندرية المشار اليه بالتنازل عن مبلغ ٩٩١١ جنيها و ٩٨٦ مليا قيمة المياه التي استهلكها شاغلو المساكن الشعبية في المدة حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؟

صدر برياسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٣ (٦ يناير سنة ١٩٦٤)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥ في ١٨ من يناير ١٩٦٤ .

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٩٨٥ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة
وبعد أخذ رأي الجمعية العمومية لمجلس الدولة بمجلسها المنعقد في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٤ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يعين نائباً لرئيس مجلس الدولة كل من :

الدكتور محمود سعيد الدين الشريف ، المستشار بالمحكمة الإدارية العليا بدرجة وكيل المجلس .
الأستاذ مصطفى كامل اسماعيل ، المستشار بالمحكمة الإدارية العليا بدرجة وكيل المجلس .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٩٨٦ لسنة ١٩٦٤

بتعيينات وتحولات قضائية بالمحاكم

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المادة ٤٤ من الدستور المؤقت ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧٣ في ٢٩ من مارس ١٩٦٤ .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛
وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وتعديلاته ؛
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قـرـر :

مادة ١ - يعين قاضيا من الفئة (١) بالمحاكم الابتدائية من وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة (١) :

السيد / عبد الحافظ أحمد عليوه عبيد ، قاضيا من الفئة (١) بمحكمة الاسكندرية .

ويعين قاضيا من الفئة (ب) بالمحاكم الابتدائية كل من وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة (ب) السادة .

أحمد مدحت أحمد مصطفى المراغى ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة بنها .

فؤاد الياس شعاعه ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة المنيا .

عمود شوقي ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة الاسكندرية .

أحمد فؤاد عمود التمام ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة كفر الشيخ .

محمد رأفت حسين خفاجة ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة القاهرة .

كمال الدين محمد رمضان ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة القاهرة .

محمد أبو المكارم المنير ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة أسيوط .

محمد هريدى عطاي ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة سوهاج .

أشرف عبد الرحمن الناضورى قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة القاهرة .

عبد الحميد أحمد سليم ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة المنيا .

محمد محمد المسلمانى ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة دمهور .

عبد النعم سليمان على غراب ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة المنصورة .

رياض سعد سليمان مراد ؛ قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة دمياط .

محمد إبراهيم الديب ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة الاسكندرية .

ويعين قاضيا بالمحاكم الابتدائية كل من المحامين أمام محاكم الاستئناف السادة :

عزت محمد سيد خنورة ، قاضيا من الفئة (١) بمحكمة دمنهور على أن تكون أقدميته تالية مباشرة للسيد / محمد محمود صالح نديم .

أحمد إمام غنورى . قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة دمنهور على أن تكون أقدميته تالية مباشرة للسيد / رفعت عبد المنعم إبراهيم .

عبد العظيم خليفة عبد العظيم محمود ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة أسيوط على أن تكون أقدميته تالية مباشرة للسيد / يحيى محمود السفطلى .

فؤاد السيد أبو حسن ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة كفر الشيخ على أن تكون أقدميته تالية مباشرة للسيد / محمد حسنى عبد الطيف طه .

محمد وجيه إبراهيم عوض أبو العلا ، قاضيا من الفئة (ب) بمحكمة أسوان على أن تكون أقدميته تالية مباشرة للسيد / محمد أحمد علويه .

مادة ٢ - يخل كل من القضاء بالمحاكم الابتدائية من الفئة (١) السادة :

إلى محكمة كفر الشيخ

جبر محمد نصار ، القاضي من الفئة (١) بمحكمة أسوان .

وإلى محكمة أسيوط

شفيق عبد الرازق ، القاضي من الفئة (١) بمحكمة أسيوط .

مادة ٣ - يعمل هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره بالنسبة للقضاء المينين من النيابة العامة ومن تاريخ تسليم العمل بالنسبة للمعينين من المحاماه ، وعلى وزير العدل تنفيذه ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

١٠٦٢ لسنة ١٩٦٤

بتوزيع حصيلة المبالغ وغيرها المنصوص عليها في المادة ٩
من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات
التقدي وفي المادة ٤ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٥٧
ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات التقدي ؛

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٥٩ بتوزيع حصيلة المبالغ وغيرها المنصوص عليها
في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وفي المادة الرابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧
ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ؛
وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — توزيع حصيلة المبالغ والأشياء المصادرة أو الغرامات الإضافية المحكوم بها
والمنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه وفي المادة ٤ من القانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه على الوجه الآتي :

(١) في حالة وجود إرشاد :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧٣ في ٢٩ من مارس ١٩٦٤ .

٦٠. لحساب تحت الأمر .

٢٠. على الأكثر للإرشاد ، وما يتبقى بدون توزيع يضاف لحساب تحت الأمر .

١٠. على الأكثر الضابطين والمنتركين في كشف الجريمة أو استيفاء الإجراءات المتصلة بها وما يتبقى بدون توزيع يضاف لحساب تحت الأمر .

(٢) في حالة عدم وجود إرشاد :

يضاف نصيب الإرشاد إلى حساب تحت الأمر .

مادة ٢ — يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير الاقتصاد تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

١٠٧٩ لسنة ١٩٦٤

بتعديل المادة ٥ من اللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة

للاقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي

للحظاظ الدولة ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة

للاقطان وبذرة القطن « بورصة ميناء البصل » ؛

وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

(١) لمر بالجريدة الرسمية العدد ٧٥ في ٣١ من مارس ١٩٦٤ .

وعلى موافقة مجلس الرئاسة :

قصر :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٥ من اللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن « بورصة مينا البصل » الصادرة بمرسوم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتى :

« مادة ٥ — تبدأ السنة المالية للجنة من أول يوليه وتنتهى فى ٣٠ يوقيه من كل سنة .

وعلى كل عضو فى البورصة أن يؤدى اشتراكا سنوياً مقداره خمسمائة جنيه ومع ذلك يكون الرسم خمسين جنيهاً سنوياً بالنسبة إلى العضو الذى يكون نشاطه الرئيسى شراء القطن فى الداخل دون أن يقوم بتصديره إلى الخارج .

ويؤدى الاشتراك الأول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ قبول العضو ، أما الاشتراكات التالية فيجب أدائها قبل آخر سبتمبر من كل سنة .

وبقرب على عدم أداء الاشتراك فى موعده محرم العضو من قائمة البورصة بعد ماضى ثمانية أيام من إنذاره كتابة ، ولا يجوز له فى هذه الحالة التقدم بطلب التحاق جديد خلال السنة المالية ذاتها .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ٩

صدر برياسة الجمهورية فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (١٩ مارس ١٩٦٤) .

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤

بإنهاء حالة الطوارئ

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ فى ٢ من أبريل ١٩٦٤

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ؛
وعلى موافقة مجلس الرئاسة؛

قصر

مادة ١ - تنهى حالة الطوارئ في أراضي الجمهورية العربية المتحدة .
مادة ٢ - يفترض هذا القرار في الجريدة الرسمية ؟
صدر بمراسلة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

١٣٤٩ لسنة ١٩٦٤

بشأن تشكيل وتنظيم الجهاز المركزي للمحاسبات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز
المركزي للمحاسبات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين بالدولة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور عن الأعمال
الإضافية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفريغ للمهندسين ؛

(١) نهر الجريدة الرسمية العدد ٨٨ في ١٥ من أبريل ١٩٦٤ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن التفويض بالاختصاصات :

مقرر

مادة ١ - يشكل الجهاز المركزي للحسابات على الوجه التالي :

- (١) الإدارة المركزية للرقابة المالية على الجهاز الإداري للدولة .
- (ب) الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام .
- (ج) الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء .
- (د) للمخالفات المالية .
- (هـ) للبحوث والعمليات .
- (و) الأمانة العامة .

مادة ٢ - تحدد اختصاصات الإدارات المركزية على الوجه التالي :

(١) الإدارة المركزية للرقابة المالية على الجهاز الإداري للدولة :

وتقارن عملها بالنسبة للوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة وهي وزارات ومعالج الحكومات ووحدات الإدارة المحلية وتباشر الاختصاصات التالية :

(١) مراقبة الحسابات في ناحيتي الإيرادات والمصروفات والتفتيش على مستندات ودفاتر وسجلات المتحصلات والمستحقات العامة والمصروفات العامة والتثبت من أن التصرفات المالية والقيود الحسابية والمالية المقررة والقواعد العامة إيمانية الخدمات .

(٢) مراجعة حسابات المعاشات والمسكافات وصرفيات التأمين والضمان الاجتماعي والإعانات والتثبت من مطابقتها للقوانين واللوائح المنظمة لها .

(٣) مراجعة جميع حسابات التسوية من أمانات وعهدوسابات جارية والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها ومن أن أرقامها مقيدة في الحسابات وأنها مؤيدة بالمستندات القانونية

(٤) فحص سجلات ودفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف حوادث الاختلاس والإهمال والمخالفات المالية وبحث بواضعها وأنظمة العمل التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها .

(٥) مراجعة القرارات الخاصة بشئون العاملين فيما يتعلق بصحة التقييمات والترقيات

الملاوات وبدل السفر ومصاريف الانتقال والمرتبات الإضافية وما في حكمها لتثبت من مطابقتها لميزانية والقوانين واللوائح والقرارات .

(٦) بحث حالة المخازن وفحص دفاترها وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف ودراسة أسباب ما يثقل أو يتكسب بها .

(٧) مراجعة السلف والقروض والتسهيلات الائتمانية التي عقدها الدولة وما يقتضيه ذلك من التأكد من توريد أصل السلفة وفراغها إلى خزانة الدولة في حالة الإفراض وكذا سداد الدولة في حالة الاقتراض .

(٨) مراجعة الحساب الختامي لميزانية الدولة .

(ب) الإدارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام :

وتحارس عليها بالنسبة لوحدات قطاع الأعمال من هيئات ومؤسسات عامة وشركات ومنشآت تابعة لها والجمعيات النابوية وكذلك أية هيئة أخرى تقوم الدولة بإيعازها أو ضمن حد أدنى الربح لها وتباشر الاختصاصات التالية :

(١) مراجعة الحسابات ولخص المستندات والدفاتر والسجلات والتثبت من أن التصرفات المالية تمت بطريقة نظامية طبقاً للقواعد واللوائح المعمول بها .

(٢) مراجعة حسابات المعاشات والمكافآت وصرفيات التأمين والإعانات والتثبت من مطابقتها والقوانين واللوائح المنظمة لها .

(٣) كشف حوادث الاختلاس والإهمال والمخالفات المالية وبحث بواعثها وأنظمة العمل التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها .

(٤) مراجعة القرارات الخاصة بشئون العاملين فيما يتعلق بصحة التقييمات والترقيات والملاوات وبدل السفر ومصاريف الانتقال والمرتبات الإضافية وما في حكمها لتأكد من مطابقتها للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها .

(٥) بحث حالة المخازن ولخص دفاترها وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف ودراسة أسباب ما يثقل أو يتكسب بها .

(٦) مراجعة القروض والتسهيلات الائتمانية وما يقتضيه ذلك من التأكد من توريد أصل القروض وفراغها في حالة الإفراض وكذا السداد في حالة الاقتراض .

(٧) مراجعة تقارير مراقبي الحسابات وإبداء الملاحظات بشأنها .

(٨) مراجعة الحسابات الختامية لتعرف على حقيقة المركز المالى لكل منها والتحقق من تقويم الأصول ورضا المبادئ المحاسبية السليمة وإبداء الملاحظات بشأن الأخطاء والمخالفات والتقصير في تطبيق القوانين واللوائح .

(ج) الإدارة المركزية متابعة تنفيذ الخطط وتقييم الأداء :

وتمارس الرقابة على مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتابع تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالاستثمار والإنتاج والتصدير والعمالة والاستهلاك والكفاية الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنشاء والإنتاج وذلك للتحقق من مدى تحقيق التنفيذ للأهداف المحددة في الخطة وتقييم أداء المشروعات المختلفة ، وذلك عن طريق مراجعة السجلات المقرر إمساکها للخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وسجلات متابعة تنفيذها ، ذلك عن طريق إجراء المعاينة والتفتيش على تلك الأعمال وتقييم نتائجها ومدى تحقيقها للأهداف التي تقرر تنفيذها من أجلها وذلك على الوجه التالى :

(١) متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالتكاليف المقدرة وعلى الوجه المحدد في الخطة .

(٢) مراقبه تنفيذ المشروعات طبقا للتوقيت الزمن المحدد لها .

(٣) متابعة تحقيق أهداف الإنتاج السامى وإنتاج الخدمات كما ونوعا .

(٤) مراجعة عدد العاملين وأنواعهم والأجور المدفوعة لهم ومقارنتها بما هو مقدر لها .

(٥) مراقبة الكفاية الإنتاجية للتأكد من تحقيق الزيادة المستهدفة في الكفاية الإنتاجية ومن عدم تجاوز مستويات الإنتاج للحدود المقررة ومراجعة أحجام الطاقة المستغلة فعلا ومقارنتها بالطاقة الممكن استغلالها مقيسة على أساس التشغيل الكامل .

(٦) مراقبة تكاليف الإنتاج والتحقق من تخفيضها طبقا للخطة الموضوعه ومراجعة نسبة

كل نوع من أنواع التكاليف إلى إجمال التكاليف وقيمة الإنتاج .

(٧) متابعة تنفيذ المشروعات لأهداف التصدير .

(٨) مراقبة حركات أسعار السلع والخدمات وخاصة السلع التوينية الاستهلاكية وغيرها ومقارنتها مع الأسعار في فترات سابقة .

(٩) تتبع التغير في الاستهلاك القوى والإدخار القوى والدخل القوى وأن التغيرات تتم طبقا للخطة .

(١٠) تتبع مدى نجاح الخطة في إقامة التوازن الاقتصادى بين القطاعات المختلفة واكتشاف مواطن الاختناق التي تمنع تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف المحددة .

(١١) تتبع ومراقبة أوجه الإسراف في تنفيذ مشروعات الخطة .

(١٢) تتبع النتائج التي ترتب على تنفيذ مشروعات الخطة وتقييم النتائج مع مقارنتها بالاستشارات وتكلفتها والموارد المستخدمة فيها .

(د) الإدارة المركزية للخالفات المالية:

وتباشر اختصاصاتها بالنسبة لكل من الجهاز الإداري للدولة ولوحدات قطاع الأعمال ، وذلك للتأكد من أن الإجراءات القانونية المناسبة قد اتخذت بالنسبة للخالفات المالية التي يكون قد وقعت في أى الوزارات أو المصالح أو هيئات الحكم المحلى أو المؤسسات أو الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها أو الجمعيات والتعاونية أو الهيئات المعانة وأن المسئولية عن هذه الخالفات قد حددت وأن الإجراءات القانونية المناسبة قد اتخذت لحاسبة المسؤولين عنها ، وتقوم في سبيل ذلك :

(١) بمراجعة القرارات الإدارية التي تتخذ بالنسبة للخالفات المالية التي تكشفها الوزارات أو المصالح أو هيئات الحكم المحلى أو وحدات قطاع الأعمال أو الهيئات المعانة أو التي تكشف عنها مراجعة أو تفتيش الجهاز المركزى للحسابات .

(٢) بإبداء رأى بشأن هذه القرارات ورفعها إلى رئيس الجهاز المركزى للحسابات في خلال المدة المحددة قانوناً لإمكان اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها .

(هـ) الإدارة المركزية للبحوث والعمليات :

وتقوم بالبحوث التي تساعد على قيام الجهاز المركزى للحسابات بمهمته الرقابية وتتبع تنفيذ الخطة وتقييم الاداء ، وتعاون الإدارات المركزية الأخرى في وضع النماذج وتحديد البيانات التي يلزم الحصول عليها ومدى دورية هذه البيانات وتباشر أعمالها على الأخص في المجالات الآتية :

- (١) تحديد عناصر تكلفة الإنتاج والإنشاء للمشروعات المختلفة في كافة القطاعات .
- (٢) استنباط معدلات التكلفة بالنسبة لكل نوع من الأعمال والمشروعات .
- (٣) تحديد معدلات الاداء التي يجب الوصول إليها بالنسبة لأنواع المشروعات المختلفة .
- (٤) فحص اللوائح الإدارية والمالية لتحقيق من مدى كفايتها واقتراح وسائل تلافى أوجه النقص فيها .

(٥) دراسة اقتراح لتنظيم الكيفية بقياس كفاية استغلال رأس المال القوى .

(٦) القيام بالدراسات التي يعهد بها إليها رئيس الجهاز .

(و) الأمانة العامة :

تختص الأمانة العامة للجهاز المركزى للحسابات بشئون أفراد البعوض والاعمال الحساسة

والسكرتارية والمحفوظات والمقرخانة وشتون المخازن وسائر أعمال الإدارة الداخلية التي يرى رئيس الجهاز تكليفها بها .

مادة ٣ - تباشر الإدارات المركزية اختصاصاتها المشار إليها في المادة السابقة بطريق الفحص الشامل أو بطريقة الجشئ على حسب الأحوال .

مادة ٤ - يكون مقر الجهاز مدينة القاهرة ويجوز بقرار من رئيس الجهاز إنشاء فروع له خارجها .

مادة ٥ - يصدر رئيس الجهاز القرارات اللازمة لتنظيم العمل وتوزيع العاملين به على مختلف وحداته وتحديد من يعتبر من الأعضاء الفنيين من بينهم .

مادة ٦ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يجوز لرئيس الجهاز أن يعين في غير أدنى الدرجات كما يجوز له أن يقرر منح العاملين به عند التمييز في أدنى الدرجات مرتبات تزيد على أول مربوط الدرجات التي يمينون عليها بحيث لا يتجاوز نهاية مربوط الدرجة وذلك من كانوا حاصلين على مؤهلات إضافية تتفق وأعمال الوظيفة أو كانت لهم خبرة سابقة من نوع العمل الذي يمينون فيه .

مادة ٧ - يخول رئيس الجهاز مباشرة اختصاصات منح مرتبات تمثيل لبعض العاملين بالجهاز أو من يندبرون للعمل به بالفتات التي يقررها .

مادة ٨ - يجوز لرئيس الجهاز أن يبعد إلى بعض الخبراء من غير العاملين بالجهاز مصريين أو أجانب بالقيام ببعض المهام التي يتطلبها سير العمل به وتحديد الاتعاب في هذه الحالة بقرار منه .

مادة ٩ - يستثنى العاملون بالجهاز الذين يعملون في غير أوقات العمل الرسمية من تطبيق أحكام المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن أحكام المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن المكافآت الإضافية المذكورة .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٨ أبريل سنة ١٩٦٤) .

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤

بإلغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك ونقل أعمالها

إلى البنك المركزي المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٢٦ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسي للبنك المركزي المصري ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة الاقتصادية ؛

وعلى ما أوردته مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تلغى المؤسسة المصرية العامة للبنوك ويقوم البنك المركزي المصري بمباشرة الاختصاصات التي كانت غنوة لها.

مادة ٢ - يؤول إلى البنك المركزي المصري ما للمؤسسة المصرية العامة للبنوك من أموال وحقوق كما يتحمل البنك بما عليها من التزامات .

(١) نص في الجريدة الرسمية العدد ٩٥ في ٢٨ من أبريل ١٩٦٤ .

مادة ٣ - يعتبر البنك المركزى المصرى الجهة الإدارية المختصة بالرقابة والإشراف على البنوك التى كانت تابعة للمؤسسة المصرية العامة للبنوك، ويتولى محافظ البنك المركزى المصرى الاختصاصات التى كانت منوطة بمجلس إدارة المؤسسة ورئيسها .

مادة ٤ - ينحل مجلس إدارة البنك المركزى المصرى سلطات الحماية العمومية بالنسبة إلى البنوك الخاضعة لإشرافه .

مادة ٥ - ينقل العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للبنوك إلى البنك المركزى المصرى والبنوك التى يسيئها محافظ البنك المركزى المصرى .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (٢٠ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرارات وزارة

وزارة العدل

قرار (١) ٨٩ لسنة ١٩٦٣

باللائحة الداخلية لإدارة قضايا الحكومة

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ؛

وبناء على اقتراح رئيس إدارة قضايا الحكومة بعد أخذ رأى المجلس الأعلى ؛

قرر

مادة ١ - يعمل باللائحة الداخلية لإدارة قضايا الحكومة المرفقة لهذا القرار .

مادة ٢ - على رئيس إدارة قضايا الحكومة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الوقائع المصرية ؟

تحريرا في ٢٨ رجب سنة ١٣٨٣ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣)

اللائحة الداخلية لإدارة قضايا الحكومة

الباب الأول

نظام العمل بالإدارة

مادة ١ - تتكون إدارة قضايا الحكومة من الإدارة العامة وأقسامها وفروع الإدارة ،

ويقسم كل منها ، وفقا لمتطلبات العمل إلى شطب .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠١ ل ٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣ .

ويصدر بهذه التفسيرات قرار من رئيس الإدارة بالنسبة إلى الإدارة العامة ، ومن رئيس الفرع بالنسبة للفرع .

مادة ٢ - رئيس الإدارة هو المشرف على جميع أعمالها الفنية والإدارية وعلى جميع أعضائها الفنيين ، وموظفيها الإداريين والكتابيين .

مادة ٣ - يوزع رئيس الإدارة عنها في جميع صلاطاتها بالمصالح العامة أو بالغير .
ويباشر كبريات قضايا الحكومة .

وتعرض عليه الدعاوى التي يقرخ عدم رفعها ابتداء أو عدم الطعن بأى طريق فى الحكم الصادر فيها ، أو تركها للشطب أو إنهاؤها صلحا ، أو ترك الخصومة فيها وذلك كله مع عدم الإخلال بما نص عليه فى المادة السادسة من هذه اللائحة .

وكذلك تعرض عليه الدعاوى التي يقوم فى شأنها خلاف فى رأى بين الجهة الحكومية صاحبة الشأن وبين الإدارة أو فيما بين أقسام الإدارة وفروعها .

ويتولى رئاسة الاجتماع الفورى لرؤساء الفروع والأقسام لمعالجة المبادئ القانونية والمسائل الفنية والقضايا الهامة .

ويصدر التعليمات العامة فى شأن تنظيم العمل بالإدارة .

مادة ٤ - يوزع رئيس الإدارة الأعضاء الفنيين على أقسام الإدارة العامة .

مادة ٥ - يعاون وكلاء الإدارة رئيسها فى مباشرة اختصاصاته .

ويتولون الإشراف على فروع الإدارة وأقسامها التي يحددها رئيس الإدارة بقرار منه ، ويتضمن هذا الإشراف المرافعة فى كبريات القضايا ، ورقابة إعداد الدفاع فى الدعاوى الهامة ، ووقاية الاجتماعات الفورية ، والانتقال إلى الفروع والأقسام لمراقبة سير العمل فيها من الناحيتين الفنية والإدارية وتقديم التقارير إلى رئيس الإدارة .

كما يباشرون ما يجهله عليهم رئيس الإدارة من أعمال .

مادة ٦ - يشرف رئيس الفرع أو القسم على جميع أعماله الفنية والإدارية .

ويوزع الأعضاء الفنيون على القسم بمعرفة رئيس الفرع أو القسم المختص .

ويتولى كل منها إعداد الدفاع والمرافعة فى الدعاوى الهامة ، والمرافعة على الاقتراحات

المتعلقة بعدم رفع الدعاوى وعدم الطعن في الأحكام وترك الخصومة والشطب متى كان ذلك جميعه بناء على طلب الجهة الإدارية ذات الشأن .

ويتمتع عليه أن يندى رأيه في كل اقتراح من هذا القبيل يكون محل خلاف بين الإدارة والجهة الحكومية تمهيداً لعرض الأمر على رئيس الإدارة .

مادة ٧ - يشرف رئيس الشعبة على أعمالها الفنية والإدارية ، ويوزع القضايا على الأعضاء ويقول المرافعة في الدعاوى العامة ، وتعرض عليه صفح الدعاوى والمذكرات ، والمكاتبات والأحكام ورأى العضو المختص بالطعن أو عدم الطعن فيها .

مادة ٨ - تسلم ملفات القضايا إلى العضو المختص على السجل المد لهذا الترض ، وعليه أن يطلب البيانات والمستندات من الجهة الإدارية ، وأن يحافظ على المواعيد القانونية ، وأن يقوم بإعداد الدفاع القانوني والموضوعي ، ويعرض صفح الدعاوى والمذكرات على رئيس الشعبة ، كما يعرض عليه الأمر عند الحثية من سقوط حق أو فوات ميماذ أو إذا قام خلاف في الرأي بينه وبين الجهة الحكومية أو بينه وبين سائر فروع الإدارة وأقسامها ، تمهيداً لعرض هذا الخلاف على رئيس الإدارة .

الباب الثاني

نظام الأعضاء

مادة ٩ - تحدد درجة كفاية الأعضاء من المتدربين والمساعدين والمتدربين والمحامين والوثاب والمستشارين بالمساعدين بناء على تقرير تضعه إدارة التفتيش الفني على النحو ووفقاً للأوضاع الميئة في لائحة التفتيش .

مادة ١٠ - يكون مقر الوكلاء بالقاهرة .

ويكون نقل المستشارين إلى الاسكندرية والقاهرة بالإقمية ، بمراعاة أن يكون من فروع الوجه القبلي إلى فروع الوجه البحرى . ويجوز للمستشار أن يندى رغبته في التنازل عن نقله إلى الوجه البحرى أو القاهرة أو الاسكندرية .

أما بالنسبة لباقي الأعضاء فيكون الحد الأقصى بالقاهرة أو الإسكندرية ست سنوات متتالية .

وميجوز التجاوز عن القواعد المتقدمة بالنسبة للأعضاء العاملين في أقسام المكتب الفني والعضء والعضء الإدارى وإدارة و التفتيش .

ولا يجوز أن تزيد مدة إقامة العضو في فروع الوجه البحري عن خمس سنوات متتالية وفي فروع الوجه القبلي عن أربع سنوات فيما عدا فرعى قنا وأسوان فيكون الحد الأقصى للإقامة فيهما سنتين متتاليتين . ويجوز بناء على طلب العضو تجاوز مدة السنتين والأربع سنوات المشار إليهما .

مادة ١١ — تقام الدعوى التأديبية على عضو الإدارة بناء على تقرير مسبب يشتمل على بيان واث بالواقعة المنسوبة للعضو وأدلتها ، ويقدم هذا التقرير إلى لجنة التأديب والتظلمات .

مادة ١٢ — يحدد رئيس اللجنة جلسة لنظر الدعوى ، ويخطر العضو للعضو بخطاب موصى عليه يعلم وصول قبل انعقادها بثانية أيام على الأقل . ويرفق بطلب الحضور صورة من التقرير .

مادة ١٣ — يتولى سكرتارية اللجنة وجلساتها الأمين العام ، أو من يتدبه رئيس اللجنة عند غيابه .

مادة ١٤ يجوز للجنة التأديب والتظلمات أن تقرر وقف العضو عن مباشرة أعمال وظيفته وإلا اعتبر في إجازة حتمية بحسب كامل حق تنهى محاكمة التأديبية . واللجنة في كل وقت أن تعيد النظر في أمر الوقف .

مادة ١٥ — للجنة التأديب والتظلمات أن تجرى ما تشاء من التحقيقات أو أن تنتدب أحد أعضائها أو أحد المستشارين لذلك .

مادة ١٦ — يحضر العضو الجلسة بنفسه وله أن يقدم مذكرة بدفاعه ، وإلا جاز الحكم في غيبه بعد التحقق من صحة إعلانه ، وتكون جلسات المحكمة سرية ، ويتولى رئيس اللجنة المناقشات وإعطاء الكلمة وقفل باب المناقشة وأخذ الأصوات . ويتعين على كل عضو أن يبدى رأيه فيما يرضى الأخذ بالرأى .

مادة ١٧ — يجب أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملا على الأسباب التي بني عليها ، يخطر به العضو بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

قرار

بتحويل بعض موظفي وزارة الإسكان والمرافق صفة مأموري
الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٤٧ في شأن تسليم الأراضي الفضاء والمحافظة على نظافتها ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق والسوارع ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات ؛

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ؛

وعلى موافقة السيد وزير الإسكان والمرافق ؛

قصر

مادة ١ - يدخل صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة
لأحكام القوانين ١٥١ لسنة ١٩٤٧ و ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ و ٦٦ لسنة ١٩٥٦ و ١٤٠ لسنة ١٩٥٦
و ٤٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليها المساعدون الفنيون الذين يقومون بأعمال التنظيم بمديريات الإسكان
والمرافق بالمحافظات والمجالس المحلية كل في دائرة اختصاصه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٩ رجب سنة ١٣٨٣ (١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣)

قرار^(١) بتعديل اختصاص نيابة أمن الدولة

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرارين الوزاريين الصادرين في ٢ مارس سنة ١٩٥٣ بإنشاء نيابة أمن الدولة وفي أول
يونيه سنة ١٩٥٧ بتعديل اختصاصها ؛
وعلى كتاب النائب العام رقم ٣٦٠ - ٩/٥ المؤرخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ؛

قرر :

مادة ١ — تعديل الفقرة د ح ، من المادة الأولى من القرار الصادر في أول يونيه سنة ١٩٥٧
على النحو التالي :

« الجنائيات التي يصدر بها أمر من رئيس الجمهورية طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن
حالة الطوارئ » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦٤ ، وعلى
النائب العام تنفيذه .

تجرباً في ١٢ شعبان سنة ١٣٨٣ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣) .

قرار

بتعديل اختصاص نيابة الشؤون المالية والتجارية بمكتب النائب العام

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بإلغاء نيابة الشؤون المالية والتجارية
وما يتصل بها بمكتب النائب العام ؛

(١) يبرر بالوقائع المصرية العدد ٣ في ٩ من يناير سنة ١٩٦٤ .

وعلى القرار الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بتعديل اختصاص نيابة الشئون المالية والتجارية وما يتصل بها بمكتب النائب العام ؛

وعلى كتاب النائب العام رقم ٣٦-٩/٥ المؤرخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ؛

قرر :

مادة ١ - يعدل اختصاص نيابة الشئون المالية والتجارة بمكتب النائب العام بحيث تختص بما يأتي :

(أولاً) بالتحقيق والتصرف في القضايا المتعلقة بجرائم الكسب غير المشروع في أنحاء الجمهورية .

(ثانياً) بالتحقيق والتصرف في الجرائم المتعلقة بالضرائب والتهريب الجمركي التي تقع بدائرة محكمة القاهرة الابتدائية .

(ثالثاً) بالتصرف في القضايا المتعلقة بجرائم المسكوكات الزيف والمزورة في أنحاء الجمهورية .

(رابعاً) بالتصرف في القضايا المتعلقة بجرائم الشركات والبنوك وعمليات البورصة وشئون النقد وتهريب الأموال التي تقع في أنحاء الجمهورية - عدا ما يدخل منها في اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية .

ويكون لها تحقيق الجرائم المشار إليها في البندين ثالثاً ورابعاً .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦٤ وعلى النائب العام تنفيذه .

تحريراً في ١٣ من شعبان سنة ١٣٨٣ (٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣) -

قرار^(١)

بتعديل اختصاص نيابة الشئون المالية والتجارية بالاسكندرية

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣ في ٩ من يناير سنة ١٩٦٤

وعلى القرار الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة للشئون المالية والتجارية بـنيابة
الأسكندرية الكلية؛

وعلى كتاب النائب العام رقم ٢٦-٥/١ المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ؛

قرر :

مادة ١ - يعدل اختصاص نيابة الشئون المالية والتجارية بالأسكندرية بحيث تختص بالتصرف
في القضايا المتعلقة بجرائم الشركات والبنوك وعمليات البورصة وشئون النقد وتهريب الأموال
والضرائب والتهريب الجرمي التي تقع بدائرة محكمة الأسكندرية الابتدائية .

كما تختص بتحقيق ما يقع من هذه الجرائم بمحافظة الأسكندرية ، ويكون لها تحقيق ما يقع منها
بمحافظة مطروح .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦٤ وعلى
النائب العام تنفيذه .

تحريراً في ١٣ شعبان سنة ١٣٨٣ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣) .

قرار^(١) بإنشاء نيابة ومحكمة جرمية يختصان بجرائم الآداب

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي
من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ؛

وعلى قرار الجمعية العمومية لقضاة محكمة القاهرة الابتدائية المؤرخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣
وكتاب النائب العام المؤرخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ المنضمين كل منهما الموافقة على إنشاء
النيابة والمحكمة المشار إليهما ؛

قرار :

مادة ١ - تنشأ بمدينة القاهرة (محكمة جزئية تسمى محكمة القاهرة الجزئية لجرائم الآداب) .

مادة ٢ - تختص هذه المحكمة بالفصل في الجنع والمخالفات التالى بيانها والتي تقع بدائرة محافظة القاهرة :

(١) البناء والقواعد المنطبقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة .

(٢) المطبوعات والأشياء الفاضحة المنطبقة على المادة ١٧٨ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ١٦ سنة ١٩٥٢ ، والمادة ١٧٨ مكرر من قانون العقوبات .

(٣) التحريض على الفسق والفجور المنطبقة على المادة ٣٦٩ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ .

(٤) التحريض لاثنى المنطبقة على المادة ٣٠٦ مكررا من قانون العقوبات .

(٥) فتح عالى لألعاب القمار المنطبقة على المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ .

(٦) المراهات المنطبقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ .

(٧) الوساطة فى تشغيل القوانين المنطبقة على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ٣ - تنشأ بمدينة القاهرة نيابة جزئية تسمى نيابة القاهرة الجزئية لجرائم الآداب تكون تابعة لنيابة شمال القاهرة وتختص بالتحقيق والتصرف فى الجنع والمخالفات المحددة بالمادة السابعة .

مادة ٤ - تمال إلى المحكمة والنيابة المشار إليهما القضايا والتحقيقات التى أصبحت من اختصاص كل منهما بالحالة التى هى عليها - وتكون إحالة القضايا المحكمة المذكورة لجلسات محددة وبدون مصاريف مالم تكن قد تمت فيها المرافعة ومؤجلة لتتفق بالحكم فيها .

مادة ٥ - يكون مقر كل من المحكمة والنيابة سالف الذكر المبنى الملحق بمحكمة القاهرة الابتدائية والكائن بدرب سمادة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٦٤

تحريرا في ٢٩ شعبان سنة ١٣٨٣ (١٤ يناير سنة ١٩٦٤)

قرار (١)

بتقسيم محكمة بندر المنصورة الجزئية إلى محكمتين جزئيتين

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى كتاب محكمة المنصورة الابتدائية رقم ٩٢٠ المؤرخ في أول ديسمبر سنة ١٩٦٣ بشأن اقتراح تقسيم محكمة بندر المنصورة إلى محكمتين جزئيتين ؛

وعلى قرار الجمعية العمومية لمحكمة المنصورة الابتدائية المؤرخ في ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ بالموافقة على اقتراح التقسيم المشار إليه ؛

قرر :

مادة ١ - تقسيم محكمة بندر المنصورة الجزئية إلى محكمتين جزئيتين (محكمة قسم أول بندر المنصورة ومحكمة قسم ثاني بندر المنصورة) .

مادة ٢ - (١) تختص محكمة قسم أول بندر المنصورة الجزئية بالفصل في القضايا الخاصة بالنواحي المكونة لقسم شرطة بندر المنصورة ويكون مقرها مبنى الكائنة به حاليا بمحكمة بندر المنصورة الجزئية .

(ب) تختص محكمة قسم ثاني بندر المنصورة بالفصل في القضايا الخاصة بالنواحي المكونة لقسم ثاني شرطة بندر المنصورة ويكون مقرها مبنى محكمة الأحوال الشخصية المملوك لورثة المرحوم محمد القناوى والرقم ٢ بشوارع ابن بطوطة وشارع فابريكة المنلاوى ببندر المنصورة .

مادة ٣ - القضايا التي أصبحت يقتضى هذا القرار من اختصاص كل من محكمة قسم أول بندر المنصورة ومحكمة قسم ثاني بندر المنصورة تحال إلى هاتين المحكمتين بالحالة التي هي عليها بدون مصاريف ما لم تكن مؤجلة للنظر بالحكم فيها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ٧٢ من فبراير سنة ١٩٦٤
تحريرا في ١٣ رمضان سنة ١٣٨٣ (٢٨ يناير سنة ١٩٦٤)
قرار^(١)

ينقل محكمة سنورس الجزية إلى مقرها الجديد

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛
وعلى كتاب محكمة التمييز الابتدائية رقم ٩٢ المؤرخ في ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٤ بشأن نقل
محكمة سنورس الجزية إلى مبنى المجمع الجديد بسنورس اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٣ ؛
قرر :

- مادة ١ - ينقل مقر محكمة سنورس الجزية إلى مبنى المجمع الجديد المد لها بسنورس .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعتبر العمل به من أول ديسمبر سنة ١٩٦٣ .
تحريرا في ١٣ رمضان سنة ١٣٨٣ (٢٨ يناير سنة ١٩٦٤) .
قرار^(٢)

ينقل محكمة نيابة القاهرة لجرائم الآداب إلى مقرها الجديد

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛
وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة القاهرة الابتدائية رقم ٦٧٥ المؤرخ ٢١ من مارس
سنة ١٩٦٤ المنصن طلب نقل محكمة القاهرة لجرائم الآداب إلى المقر الجديد ؛
قرر :

- مادة ١ - ينقل مقر محكمة نيابة القاهرة لجرائم الآداب من مقرها الحالي إلى العبارة الكائنة
بميدان رمسيس المملوكة السيد / زكريا يحيى مهران وأخرى .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٥ في ٢٠ من فبراير ١٩٦٤ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣١ في ١٦ من أبريل ١٩٦٤ .

على أن يكون انعقاد الجلسات بهذا المبنى اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٦٤ ..

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ٩

تحريراً في ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٣٠ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار (١)

ينقل مأمورية عنية القضائية إلى مقرها الجديد

وزير العدل :

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية ؛

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة أسوان الابتدائية المؤرخ في أول أبريل سنة ١٩٦٤ رقم ٢٥ المتضمن طلب نقل مأمورية عنية القضائية من مركز كوم أمبو وموافقة الجمعية العمومية لمحكمة أسوان المنعقدة بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٦٤ على هذا النقل ؛

قرر :

مادة ١ - تنقل مأمورية عنية القضائية من مقرها الحالي إلى مبنى محكمة كوم أمبو على أن يكون انعقاد الجلسات بهذا المبنى اعتباراً من يوم السبت ١١ من أبريل سنة ١٩٦٤

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ٩

تحريراً في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (١٦ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرار

بتحويل بعض موظفي وزارة الاقتصاد صفة مأموري ضبط القضاء

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين للمدلة ؛

وعلى موافقة السيد وزير الاقتصاد ؛

قرار :

مادة ١ - يخول صفة مأمورى الضبط التضائى بالنسبة إلى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه موظفو الإدارة العامة لتقيد بوزارة الاقتصاد المذكورون بعد كل فى دائرة اختصاصه .

(١) السيد / محمد سمير أبو المحاسن صالح ، باحث .

(٢) السيد / طاهر محمد على متولى جاب الله ، باحث .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرار (١)

بتحويل بعض موظفى وزارة الزراعة صفة مأمورى الضبط التضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية؛

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم النوبة الزراعية؛

قرار :

مادة ١ - يخول صفة مأمورى الضبط التضائى بالنسبة إلى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه موظفو وزارة الزراعة المذكورون بعد كل فى دائرة اختصاصه .

(١) مديرو المناطق الزراعية والمديرون المساعدون .

(٢) مفتشو الزراعة ووكلائهم والمهندسون الزراعيون .

(٣) المشرفون الزراعيون للجمعيات التعاونية الزراعية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢ أبريل سنة ١٩٦٤)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣١ فى ١٦ من أبريل ١٩٦٤ .

قرار (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ؛

وعلى قرار السيد وزير الداخلية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر بفصل قرية دجوى من مركز طوخ وإلحاقها بمركزيتها ؛

وعلى كتاب محكمة بنها الابتدائية رقم ١ المؤرخ ٥ من يناير سنة ١٩٦٤ المرفق به صورة من قرار السيد محافظ القليوبية المتضمن إجراء التعديل المشار إليه ؛

قرر :

مادة ١ - تفصل الأعمال القضائية الخاصة ببلدة دجوى من دائرة اختصاص محكمة طوخ الجزئية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة مركزيتها الجزئية .

مادة ٢ - القضايا التي أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص محكمة مركز بنها تعال إلى إلى هذه المحكمة بالحالة التي هي عليها بأوامر تصدرها المحكمة التي كانت منظورة أمامها ما لم تكن قد تمت المرافعة فيها .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية ؟

تمهيدا في ٣ من ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (١٥ أبريل سنة ١٩٦٤)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٤ في ٣٠ من أبريل ١٩٦٤ .

قرار (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض
الضارة بالنباتات ؛وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم قانون الإصلاح الزراعى ؛
وعلى موافقة السيد رئيس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ؛

قرار :

مادة ١ - يحول صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة إلى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام
القانونين ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ و ١٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما والقرارات المنفذة لهما موظفو
الهيئة العامة للإصلاح الزراعى المذكورون بمدكل فى دائرة اختصاصه :

- (١) مديرو ومراقبو الإصلاح الزراعى بالمحافظات .
- (٢) مندوبو المناطق الإقليمية والمفتشون الزراعيون بها .
- (٣) مفتشو مكافحة الآفات بالمناطق الاقليمية .
- (٤) المشرفون الزراعيون بالجمعيات التعاونية الزراعية التابعة للإصلاح الزراعى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (١٦ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرار ١٣٦ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٦ فى ٧ من مايو ١٩٦٤ .

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين عدد مكاتب التوثيق ومقر كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق ؛

وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

مادة ١ - ينشأ فرع للتوثيق بالبدرشين يتبع مكتب توثيق الجيزة ، ويشمل اختصاصه بلاد المركز .

مادة ٢ - ينشأ فرع التوثيق بالقناطر الخيرية يتبع مكتب بها ، ويشمل اختصاصه بلاد المركز .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٣٠ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار (١)

بتقسيم محكمة امبابة الجزئية إلى محكمتين جزئيتين

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطات القضائية ؛

وعلى كتاب محكمة الجيزة الابتدائية رقم ١٥٧ المؤرخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٤ بشأن اقتراح تقسيم محكمة امبابة إلى محكمتين جزئيتين ؛

والكتاب رقم ٣٦١ المؤرخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٤ المتضمن أن يكون التنفيذ اعتباراً من أول
سبتمبر سنة ١٩٦٤ ؛

قرار

مادة ١ - تقسم محكمة إمبابة الجزئية إلى محكمتين جزئيتين (محكمة مركز إمبابة ومحكمة
بندر إمبابة)

مادة ٢ - (١) تختص محكمة إمبابة الجزئية بالفصل في القضايا الخاصة بالنواحي المكونة
لقسم شرطة مركز إمبابة .

(ب) تختص محكمة بندر إمبابة الجزئية بالفصل في القضايا الخاصة بالنواحي
المكونة لقسم بندر إمبابة .

ويكون مقر المحكمتين بجمع المحكمة الجزئية بإمبابة .

مادة ٣ - القضايا التي أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص كل من محكمة مركز
إمبابة ومحكمة بندر إمبابة تحال إلى هاتين المحكمتين بالحالة التي هي عليها بدون مصاريف مالم
تسكن مؤجلة لتعلق بالحكم فيها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦٤
تحريراً في ٢١ ذى الحجة ١٣٨٣ (٣ مايو سنة ١٩٦٤)

قرار (١)

بتحويل بعض موظفي وزارة الزراعة صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية ؛

وعلى موافقة السيد وزير الزراعة ؛

قرار :

مادة ١ — يخول صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه موظفو وزارة الزراعة المذكورون . بعد كل في دائرة اختصاصه .

(١) مديرو المناطق الزراعية والمديرون المساعدون .

(٢) مفتشو الزراعة ووكلائهم والمهندسون الزراعيون

(٣) المشرفون الزراعيون للجمعيات التعاونية الزراعية .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

تحريرا في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٣٠ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرار^(١)

بتحديد افتتاح أدوار محاكم الجنايات بالاسكندرية ودمهور

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين

المعدلة له ؛

وبناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف الاسكندرية بالكتاب رقم ٩ المؤرخ ٢ أبريل

سنة ١٩٦٤ ؛

قرار :

بتحديد تاريخ افتتاح أدوار محاكم الجنايات بدائرة محكمة استئناف الاسكندرية في المدة من أول يولييه سنة ١٩٦٤ لغاية ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٥ في اليوم الأول من كل ما لم يكن عطلة فيكون الافتتاح في يوم العمل الرسمي الذي يليه على أن يكون عدد جلسات كل دور اثني عشرة جلسة على الأقل .

تحريرا في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (٩ مايو سنة ١٩٦٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٢ في ٢٨ من مايو ١٩٦٤ .

قرار (١)

بتحديد افتتاح أدوار محاكم الجنابات بأسبوط وسوهاج

وقنا وأسوان

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين
المعدلة له ؛

ونناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسبوط بالكتاب رقم ٢٤٩ المؤرخ أول أبريل
سنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

تحديد تاريخ افتتاح أدوار محاكم الجنابات بأسبوط وسوهاج وقنا وأسوان في المدة من أول
يولي سنة ١٩٦٤ لغاية ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٥ في اليوم الأول من كل شهر ما لم يكن عطلة فيكون
الافتتاح في يوم العمل الرسمي الذي يليه على أن يكون عدد جلسات كل دور أثنتي عشرة جلسة
على الأقل .

تحريرا في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (٩ مايو سنة ١٩٦٤)

قرار

بشأن إنهاء مأمورية دراو للأحوال الشخصية للبريين

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن إنشاء وانتقال
بعض المأموريات القضائية ؛

وعلى كتاب محكمة أسوان الابتدائية رقم ٢٦ المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٦٤ بشأن إنهاء
مأمورية دراو للأحوال الشخصية وإحالة قضايهاا لدائرة الأحوال الشخصية بمحكمة كوم أمبو
الهجرية ؛

وعلى موافقة الجمعية العمومية لمحكمة أسوان الابتدائية بجلستها للنقطة في ٣١ من مارس سنة ١٩٦٤ على هذا الإنشاء؛

قرر:

مادة ١ - يلقى كل من البتدين ثانيا وخامسا من القرار الوزاري الصادر في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ الخاصين بإنشاء مأمورية قضائية بناحية دراو وانتقال الدائرة المختصة بمحكمة أسوان الجزئية لنظر قضايا الأحوال الشخصية للمصريين بها .

مادة ٢ - القضايا المنظورة أمام المأمورية المشار إليها تمحال إلى جلسات محددة بمحكمة كوم أمبو الجزئية لاختصاصها وذلك بالحالة التي هي عليها بلا مصروفات وبأوامر تصدرها الدائرة التي تنظرها مالم تكن موقلة للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية . ويعمل به اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٤
تحريرا في ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (١٠ مايو سنة ١٩٦٤)

مجلس الدولة

قرار (١) ٣٠٣ في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

رئيس مجلس الدولة

بعد الاطلاع على المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الإقليم المصري؛

وعلى المادتين ٤ و ٥ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والمهيات العامة والشركات والجمعيات والمهيات الخاصة؛

وعلى القرار الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ بتعيين عدد المحاكم التأديبية ودائرة اختصاص كل منها؛

وعلى القرار الصادر في ١٣ من يونيه سنة ١٩٦٠ بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة الاسكندرية؛

وعلى القرار رقم ٧٣ الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٦١؛

وبعد أخذ رأى مدير النيابة الإدارية؛

قرر:

مادة ١ - يضاف إلى اختصاص المحكمة التأديبية موظفى الدرجة الأولى فاقوقها نظر القضايا التأديبية الخاصة بموظفى المؤسسات والهيئات العامة المنصوص عليها فى المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه إلا إذا جاوزت مرتباتهم ثمانين جنيها شهرىا .

مادة ٢ - يضاف إلى اختصاص كل محكمة من محاكم تأديب موظفى الدرجة الثانية فادونها نظر قضايا موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات التابعة لها المنصوص عليها فى المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، ويكون الاختصاص معقودا فى نظر تلك القضايا للمحكمة التى تنظر قضايا موظفى الوزارة التى تتبعها أو تخضع لإشرافها تلك المؤسسات والهيئات العامة والشركات التابعة لها .

مادة ٣ - استأنف من حكم المادة (٢) تختص المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية بنظر القضايا التأديبية الخاصة بموظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات التابعة لها المنصوص عليها فى المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

كما تختص بنظر القضايا التأديبية لموظفى الجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية .

وينقد الاختصاص فى الحالتين متى كانت تلك الجهات تقع فى دائرة اختصاص المحكمة المذكورة .

مادة ٤ - تختص المحكمة التأديبية لرياسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والمدل بنظر قضايا موظفى الجمعيات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٥ - جميع القضايا التى أصبحت من اختصاص أى من المحاكم المشار إليها وتكون منظورة أمام محكمة أخرى ، تحال بمآلتها إلى المحكمة المختصة بقرار من رئيس المحكمة التأديبية المنظورة أمامها الدعوى مالم تكن مائة للفصل فيها ، ويبلغ ذور الشأن جيما بقرار الإحالة .

مادة ٦ - يلقى القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

وزارة الإسكان والمرافق

قرار^(١) ٣٩٣ لسنة ١٩٦٤

بإعفاء مدينة رأس البر من بعض أحكام اللائحة التنفيذية

للقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتنظيم المباني

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ؛

وعلى قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن اللائحة التنفيذية للقانون الخاص بتنظيم المباني ؛

وعلى قرار مجلس مدينة أرس البر الصادر بجلسته المنعقدة في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قصر :

مادة ١ — تعفى مدينة رأس البر من أحكام المواد ١٠، ٩، ٨، ٦، ٥، ٣ والفقرة الثالثة من المادة ١٢ والفقرة ثالثاً من البند ثانياً من المادة ١٣ وال فقرات الثالثة والخامسة والسادسة من المادة ٤ والمادة ١٦ والفقرة (ب) من المادة ٢٣ من القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتنظيم المباني على أن تتبع الشروط المبينة في المواد التالية .

مادة ٢ — لا يجوز لأحد أن يتشوه بناء أو يقيم أعمالاً أو يوسمها أو يعلبها أو يعدل فيها أو يدعها أو يهدمها كما لا يجوز تغطية واجهات المباني القائمة بالبياض وخلافه خلال المدة من أول يونيو إلى ٣٠ سبتمبر من كل عام وفيما بين غروب الشمس وشرقها خلال الأشهر الأخرى وعلى من يقوم بهذه الأعمال الحصول على الترخيص اللازم من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة الجيران وأملأ لهم ولوقاية العمال والمارة والشوارع وما قد يكون في باطن الأرض من أجهزة ومبانيات المرافق العامة ، وعلى المرخص له في حالة إيقافه العمل مدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يخبر الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم باستئناف العمل وذلك بخطاب موصى عليه ويجوز لمجلس المدينة أن يعدل هذه المواعيد بقرار يصدر منه بحسب مقتضيات الأحوال .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٠ في ١٣ من أبريل ١٩٦٤ .

مادة ٣ - يشترط فيما يقام من الأبنية أن تكون من دور واحد فقط ولا يزيد الارتفاع الكلي لأى جزء منها على ٦,٥٠ متراً من منسوب سطح الرصيف إن وجد وإلا فن منسوب سطح محور الطريق .

والأقل ارتفاع الأرضيات الداخلية للبنى عن متر ولا يتجاوز ١,٢٥ متراً من سطح محور الطريق أو الرصيف إن وجد ويجوز أن يقل ارتفاع الأرضيات عن متر بالنسبة لغرف الخدم ومرافقها وغرف المنافع وبشرط مراعاة المناسيب اللازمة لصرف دورات مياه الخدم إن وجدت ويجوز تجاوز الارتفاع الكلي إلى ثمانية أمتار بالنسبة لآبار السلاط وخزانات المياه ، ويصرح في دور العبادة والمباني الحكومية ومباني المجالس المحلية ومباني المؤسسات والهيئات العامة بتجاوز الارتفاعات المذكورة وبزيادة عدد الطوابق وذلك بعد موافقة مجلس المدينة .

مادة ٤ - استثناء من حكم المادة السابقة يجوز في الفنادق عمل طابقين بالمبنى بشرط أن يكون ذلك بالجبهة الشرقية وبعرض يسمح برفقة واحدة ومرافقها وفي حدود ستة أمتار من صامت للمبنى وبارتفاع لا يزيد عن ثمانية أمتار للطابقين مقاساً من منسوب سطح الرصيف إن وجد وإلا فن منسوب سطح محور الطريق كما يجوز في دور الملاهي والكازينوهات التصريح بعمل طابقين وذلك طبقاً للاشتراطات والمواصفات والأوضاع التي يوافق عليها مجلس المدينة ويصدر بها قرار من المحافظ . وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الطابق الأرضى مطابقاً للأصول الفنية ولتقتضيات الأمن ومتحملاً لما يقع عليه من الأحمال الناتجة عن بناء الطابق العلوى على أن يثبت ذلك بتقرير من مهندس تقابى يعتمد من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . كما يجب تزويد الطابق العلوى بالمرافق العامة بطريقة توافق عليها الجهة الإدارية المذكورة وتحت مسؤولية الطالب .

مادة ٥ - استثناء من حكم المادة الثالثة يجوز أيضاً الترخيص بإقامة غرفتين علويتين ومرحاض بدش وحوض لفصيل الأبدى وبشرط ألا تتجاوز كامل مساحتها ٢٥ متراً مربعاً ولا يزيد الارتفاع الكلي للبنى جميعه على ثمانية أمتار من سطح الرصيف أو منسوب محور الطريق إذا لم يوجد رصيف .

مادة ٦ - لا يجوز أن يقام أكثر من مبنى يحتوى سكنين على قطع الأراضى الثلث فمرة ويحتوى ثلاثة مساكن على قطع الأراضى النصف فمرة ويحتوى ست مساكن على قطع الأراضى الفرة الكاملة - ويجوز تجاوز هذا العدد في قطع الأراضى المخصصة لإقامة الفنادق والاستراحات الحكومية ومباني الهيئات والمؤسسات العامة وبشرط موافقة مجلس المدينة مقدماً .

مادة ٧ - يجب أن تقام المطابخ والحمامات والمراحض بالطوب الأحمر ومونة الاسمنت وأن تلام قاعدة المبنى بالحرسانة أو الطوب الأحمر أو الحجر والمونة الاسمنتية وأن تكون أسقف (٣٥م - قوانين)

المطابخ والحمامات والمراحيض من الحرسنة المسلحة أو أى مادة أخرى غير قابلة للحريق مع مراعاة المواصفات الفنية وأما الغرف وبأجزاء المبنى فيحوز إقامتها من المواد سالفة الذكر ومن هياكل من العروق الخشبية والحرسنة المسلحة مع سد الفراغ بالسدة والكيب أو ما شابههما أو بمباني الطوب الأحمر أو الرمل أو الأسمنتى والمونة الأسمنتية أما الأسقف فتكون إما من المواد المنشار إليها أو من العروق والألواح الخشبية وفى حالة عدم إقامة المبنى على قطعة الأرض بأكلها فيجب تسوير الجزء بالشروط والمواصفات التى تقررها الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

مادة ٨ - يشترط فى أجزاء المبنى التى تقام بالعروق الخشبية والسدة والكيب أن تكون قوائمها مثبتة بمئانة بالقاعدة وحسب أصول الصناعة وأن تشيد بقوائم وشكالات تقاوم الرياح وأن تكون الأرضيات من البلاط أو الخشب مركبة على دكة خرسانية كما يجب الاحتفاظ بالكسوة الممولة بالسدة والكيب بحالة نظيفة مع تغييرها بأخرى جديدة مرة على الأقل الأقل كل ثلاث سنوات مع مراعات أحكام القرار الرزارى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن إقامة المشش والرسومات المقررة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

مادة ٩ - عند توصيل المبنى بالتيار الكهربائى يجب عمل الاحتياطات الكافية للوقاية خصوصاً فى الأجزاء الخشبية والمقامة بالسدة والكيب وأن تكون التوصيلات مطابقة للمواصفات الفنية الخاصة بالتركيبات الكهربائية مع مراعاة الشروط الواردة بعدد الاشتراطات الخاصة بالإضاءة بالتيار الكهربائى .

مادة ١٠ - يجوز فى مائى الفنادق والمستشفيات والمباني الحكومية ومباني الهيئات والمؤسسات العامة أن يكون الفناء المخصص لتهوية الحمامات والمراحيض الملحقة بالغرف بمسطح ١٥٠ متراً مربعاً ولا يقل أقل بعده عن متر واحد .

مادة ١١ - لا يجوز تغطية أى فناء من الأبنية بأى طريقة ما ويجوز عمل فرندات مفتوحة فى حدود مسطح المبنى أمام الفتحات المدة للتهوية وإضاءة الغرف المطلة على الطريق وبشرط ألا يزيد عمقها على مرة ونصف من الارتفاع بين الأرضية والسقف وأن تكون فتحة الإنارة والتهوية فى مواجهة الطريق .

مادة ١٢ - لا يصرح فى واجهات المباني القائمة على حافة الطريق عمل بروزات إلا ظناً للشروط والأوضاع الآتية :

(١) متر ونصف لسلام المداخل وسلام الفرندات بشرط ألا تزيد مساحة الجزء المشغول من الطريق عن سبعة أمتار ونصف مربعة لكل سلم ولا يسمح لأكثر من خمس سلام للتمر الصغيرة وعشرة سلام للتمر الكبيرة وأن تظل هذه السلام مكشوفة أما حواجزها (البرازوى)

فلا يزيد ارتفاعها عن متر واحد من منسوب منتصف الدرجة أو من منسوب الصدفة ويحظر إيجاد فتحات في جوانب السلم بقصد استعمال أسفله لأى غرض من الأغراض .

(ب) ٢٥ سم للعليات والكرانش وما شابهها تزداد إلى ٥٠ سم إذا كانت واقعة فوق فتحات الابواب والتوافذ والفراندات .

(ج) ١٠ سم للأسفال ويشترط ألا يتجاوز ارتفاع السفل منسوب أرضية الدور الأرضى المسموح به .

(د) متران للأرصعة من جميع الجهات بشرط ألا يزيد ارتفاع طروفياتها عن عشرين سنتيمترا من منسوب الطريق .

(هـ) ٢ أمتار للأسفل المزدوجة على أن تكون في الجهة الشرقية فقط وبشرط ألا تزيد ارتفاع حواجزها المصنعة عن ٠,٧٥ متر من منسوب الطريق ويجوز تجاوز هذا الارتفاع مفرغا إلى ١,٢٥ متر من منسوب الطريق وفي جميع الأحوال يكون الحاجز والمفروسات طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

مادة ١٣ - يجب ألا يقل الطول الظاهر لدرج السلم المؤدى لسطح الدور الأرضى عن ٦٥ سم وعن متر واحد لسلام المداخل والفراندات وكذلك في سلالم الأدوار العلوية المسموح بها طبقاً لحكم المادة الرابعة من هذا القرار ويقصد بالطول الظاهر في حكم هذه المادة طول الدرجة الخالص بين الحائط والوجه الخارجى لحاجز السلم .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

تحريرا في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار^(١) ٥٢١ لسنة ١٩٦٤

بشأن إجراءات لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء ؛
وعلى ما أراه مجلس الدولة؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٩ في ١٨ من مايو ١٩٦٤ .

قرر الآتى :

مادة ١ - يشكل اللجنة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ من السادة المهندسين :

رئيساً	وكيل الوزارة للمساعد لشئون المباني
	مدير عام الإدارة العامة للتخطيط بوزارة الإسكان والمرافق .
	مدير عام الإدارة العامة لتعمير المدن بوزارة الإسكان والمرافق .
	مدير عام المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير .
أعضاء	مدير عام الإسكان والمرافق بمحافظة القاهرة أو وكيله .
	مدير عام الإسكان والمرافق بمحافظة الاسكندرية أو وكيله .
	مدير عام الإسكان والمرافق بمحافظة الجيزة أو وكيله .

وتسمى اللجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء ، ويكون مقرها ديوان عام وزارة الإسكان والمرافق وتنفذ اجتماعاتها بناء على دعوة من رئيسها كل شهر على الأقل ويلزم لصحة انعقاد اللجنة حضور الأغلبية المطلقة للأعضاء ولا يكون قرار اللجنة صحيحاً إلا إذا أصدر بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء اللجنة جيمعاً وبعد اعتماده من نائب الوزير واللجنة أن تدعو مقدم الطلب أو غيره من أصحاب الشأن لمناقشة أو للاستماع إلى وجهة نظره .

ويقوم بأعمال السكرتارية مدير مكتب رئيس اللجنة .

مادة ٢ - تقدم الطلبات على النموذج رقم ١ المرفق إلى اللجنة المشار إليها في المادة الأولى ويبين في الطلب ما يأتى :

- (أ) اسم المالك وصناته وعضواته .
- (ب) اسم الطالب وصناته وعلاقته بالمالك .
- (ج) عنوان الموقع .
- (د) الغرض من تنفيذ الأعمال المطلوب الموافقة عليها (بناء - تعديل - ترميم) والاستعمال المخصص للمبنى .

ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

- (١) خريطة مساحية مقاس ١ : ١٠٠٠ مبنية عليها الموقع المطلوب إجراء الأعمال عليه وملصقا عليها طابع دمنه نقابة المهن الهندسية من فئة المهندسين ملصقا .

(٢) شهادة من خمس صور طبقاً للنموذج رقم ٢ المرفق محرره بالآلة الكاتبة أو بالحبر بخط واضح ويلصق على أربع صور منها طابع دمغة نقابة المهن الهندسية من فئة الخمسين ملياً .

(٢) ما تراه اللجنة من مستندات أو بيانات إضافية أخرى .

وتكون هذه المستندات موقعة من الطالب ومهندس نقابى .

وفى حالة المبائى الصناعية المنصوص عليها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ والقرارات المنطقية يلزم تقديم موافقة من وزارة الصناعة على هذه المبائى ضمن المستندات .

مادة ٣ - إن عدم الحصول على ترخيص بالبناء من السلطة القائمة على أعمال التنظيم فى خلال ستة أشهر من تاريخ موافقة اللجنة يستلزم ضرورة التقدم للجنة النظر فى الموافقة على تجديد المدة .

مادة ٤ - ترسل الطلبات إلى اللجنة بالبريد الموصى عليه أو تلم باليد وفى هذه الحالة يحطى الطالب إيصالاً مبيناً به تقديم الطلب .

وتقيد جميع الطلبات الواردة إلى اللجنة حسب تاريخ ورودها فى سجل يمد لذلك وتعرض على اللجنة ، وفى حالة صدور قرار اللجنة بالموافقة يبلغ الطالب بكتاب موصى عليه على عنوانه الموضح بالطلب .

وتعطى أولويات التصاريح بالمدن أو المناطق أو الأحياء التى هى أكثر احتياجاً من غيرها للشروعات الإسكانية .

مادة ٥ - على وكيل وزارة الإسكان والمرافق تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (١٩ أبريل سنة ١٩٦٤) .

وزارة التربية والتعليم

قرار (١) ١٨ بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٤

بتحديد البلاد الآسيوية والإفريقية التي لا تتكلم العربية
في تطبيق أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤ في شأن
النهاية الصغرى للنجاح في اللغة العربية بالنسبة إلى التلاميذ الوافدين من البلاد الآسيوية والإفريقية ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة بكتابه رقم ٢٣٦ بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٤ ؛
وعلى ما عرضه وكيل الوزارة ؛

فقرر:

مادة ١ - تعتبر جميع البلاد الآسيوية والإفريقية التي لا تتكلم العربية في تطبيق القانون
رقم ١ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، عدا البلاد الداخلية في الوطن العربي الآتي ذكرها :

- (١) المملكة الأردنية الهاشمية .
- (٢) جمهورية تونس .
- (٣) جمهورية الجزائر الشعبية .
- (٤) المملكة العربية السعودية .
- (٥) جمهورية السودان .
- (٦) الجمهورية السورية .
- (٧) جمهورية لبنان .
- (٨) المملكة الليبية المتحدة .
- (٩) المملكة المغربية .
- (١٠) الجمهورية العربية اليمنية .
- (١١) دولة الكويت .

(١٢) فلسطين .

(١٣) الجنوب العربي .

(١٤) قطر .

(١٥) البحرين وغيرها من إمارات الخليج العربي .

مادة ٢ - استثناء من حكم المادة الأولى وبصفة مؤقتة يعتبر طلبه الجزائر وجنوب السودان وأفدين من بلاد لا تتكلم اللغة العربية وذلك لمدة أقصاها آخر ديسمبر سنة ١٩٦٨

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية

وزارة الاقتصاد

قرار^(١) وزارى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣

بتعديل نص المادة ٦٨ من لائحة الرقابة على النقد الصادر بموجب القرار الوزارى

رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة

والقرارات الوزارية المنفذة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على النقد وعلى القرارات

الوزارية المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعدل المادة ٦٨ من لائحة الرقابة على النقد على الوجه التالى :

« إذا كانت البضاعة مستوردة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة ، يعتبر التأيد الكتابى من الوزارة أو الجهة المختصة بتسليمها البضاعة دليلا كافيا على استيرادها ، ويجوز التجاوز عن التأيد الكتابى المذكور فى الحالات التى توافق عليها الإدارة العامة للنقد . »

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ (٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٣) .

قرار^(١) رقم ٦٩٧ لسنة ١٩٦٣

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣

لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير ؛

وعلى القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه والقرارات المعدلة ؛

وعلى ما رآه مجلس الدولة ؛

ق س ر :

مادة ١ — يستبدل بمص البند (١) فقرة (٢) والبند (ب) فقرة (٤) من المادة ٢٥ من القرار الوزاري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ النص الآتي :

« مادة ٢٥ بند ١/٢ — أن يكون متنتماً بسمعة تجارية حسنة ولم يمس إلى مصالح الدولة الاقتصادية ويؤخذ في ذلك رأى إدارة الإيجات . »

« مادة ٢٥ بند ب/٤ أن يكون كل شريك متضامن وكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة متنتماً بسمعة تجارية حسنة ولم يمس إلى مصالح الدولة الاقتصادية ويؤخذ في ذلك رأى إدارة الإيجات . »

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ (١١ سبتمبر سنة ١٩٦٣) .

وزارة التموين

قرار (١) ٧٢ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن إنشاء
لجان التحكيم في المنازعات بين أصحاب اللطاحن أو المستهلكين
وبين البنوك المتعددة لعمليات التموين أو فيما بين البنوك وبعضها
حول درجة نظافة الحبوب أو نسبة إصابتها بالسوس

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن إنشاء لجان التحكيم في المنازعات بين أصحاب اللطاحن
أو المستهلكين وبين البنوك المتعددة لعمليات التموين أو فيما بين البنوك وبعضها حول درجة نظافة
الحبوب أو نسبة إصابتها بالسوس والقرارات المعدلة له ؛

وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

قصر :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٢ من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :

مادة ٢ — تعقد اللجنة بناء على طلب مكتوب يقدم من طالب تحكيم إلى مديرية التموين التي يقع
في دائرتها النزاع يتضمن موافقته على تحكيم اللجنة في موضوع النزاع طبقاً لأحكام هذا القرار ويجب
أن يكون الطلب مصحوباً بأمانة قدرها ٢٥ ملياً من كل إردب من كمية الحبوب موضوع النزاع ،
وتكون هذه الأمانة ١٥ ملياً بالنسبة لللطاحن التابعة لقطاع العام ، وترد هذه الأمانة إلى
طالب التحكيم إذا كانت درجة النظافة التي تظهرها نتيجة التحكيم تقل عن الدرجة المقررة بمعرفة
البنك بما يزيد على ربع قيراط ولا ترد الأمانة في غير ذلك من الأحوال وبالنسبة للإصابة بالسوس
ترد الأمانة المدفوعة من المدفوعة من طالب التحكيم إذا كانت نسبة الإصابة التي تظهرها نتيجة

التحكيم تزيد على النسبة المقررة بمعرفة البنك بأكثر من ٢٪ ولا ترد الأمانة في غير ذلك من الأحوال ، ولا يقل الطلب إلا بعد سداد ثمن الحبوب المذكورة طبقاً لتقدير البنك المستلم لها ويستثنى من هذا الشرط المطاحن التابعة لقطاع العام .

وعلى مديرية التموين أن تثبت على الطلب تاريخ وساعة تقديمه وتقيده في سجل خاص برقم مسلسل ثم تعطى مقدم الطلب إيصالاً بساعة وتاريخ القيد ورقه وعليها أن تدعو اللجنة في نفس اليوم إلى الانعقاد بثبوت البنك للنظر في الطلب ثم تحضر مقدم الطلب بساعة وتاريخ انعقاد اللجنة ومكانه في الوقت المناسب على أن يوقع مقدم الطلب بالعلم بذلك في السجل الخاص .

وعلى اللجنة أن تنعقد في اليوم التالي على الأكثر لتاريخ تقديم طلب التحكيم.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

تحريراً في ٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (٢٠ أبريل سنة ١٩٦٤)

وزارة الخزانة

قرار (١) وزارى ٦١ لسنة ١٩٦٣

بإصدار اللائحة الداخلية لمصلحة الضرائب

وزير الخزانة والتخطيط

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ بتوزيع الاختصاصات في الوزارات والمصالح ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات والقوانين المعدلة له ؛

- وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بقرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنه والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى ؛
- وعلى القرارات الوزارية بالوائح التنفيذية للقوانين المشار إليها ؛
- وعلى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ بإنشاء مأموريات الضرائب ؛
- وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية بمصلحة الضرائب (قسم الضرائب المقولة) ؛
- وعلى القرار الوزارى رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء قسم مكافحة التهريب من الضرائب ؛
- وعلى القرار الوزارى رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء قسم الضريبة العامة على الإيراد ؛
- وعلى القرار الوزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٥١ بإنشاء قسم للجان الطعن ؛
- وعلى المرسوم الخاص بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية ١٩٥١/١٩٥٢ لإنشاء قسم خاص للإحصاء بمصلحة الضرائب ؛
- وعلى القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مراقبة عامة للربط ومراقبة عامة للتحصيل بالإدارة العامة لمصلحة الضرائب ؛
- وعلى القرار الوزارى رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤ بتوزيع اختصاص إدارة الشركات المساهمة بمصلحة الضرائب ؛
- والقرار الوزارى رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء الإدارات المحلية بمصلحة الضرائب ؛
- والقرار الوزارى رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٤ ببيان الفروع التى تسكون منها الإدارة العامة لمصلحة الضرائب ؛
- والقرار الوزارى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مراقبة عامة للشئون التنفيذية ومأموريات التفتيش على المصالح الحكومية ومأمورية (ب) للدمغة فى كل من مدينتى القاهرة والألكندرية وإنشاء المراقبة العامة للربط بمصلحة الضرائب ؛

والقرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إرباحات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وتعديل القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مأموريات للتفتيش على المصالح الحكومية ؛

والقرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مراقبة عامة للمصالح والإسقاط الضريبي بمصلحة الضرائب ؛

والقرار الوزاري رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مراقبة عامة للشئون العامة والتدريب والتنظيم بمصلحة الضرائب ؛

والقرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مأموريات لتركات بالقاهرة والألكندرية ؛
وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة المساعدة لشئون الضرائب ؛

قصر :

مادة ١ - تحدد اختصاصات أقسام وفروع مصلحة الضرائب وتنظم العلاقة بينها وفقا للأحكام الآتية :

المدير العام :

يختص بإصدار شئون المصلحة ويحدد سياستها في حدود السياسة العامة لوزارة الخزانة ويشرف على تنفيذها .

ويصدر القرارات المتعلقة بتقسيم الإدارات العامة والمراقبات العامة والمأموريات داخليا إلى أقسام فرعية ويحدد اختصاص كل قسم فرعي في حدود الاختصاصات العامة للإدارة العامة أو المراقبة العامة أو للمأمورية بما يكفل حسن سير العمل وانتظامه مع تسقيت العلاقة بين الأقسام (وبعضها البعض) .

ويصدر التعليمات التفسيرية والتعليمات التنفيذية والتنظيمية والكتب الدورية فنية وإدارية . كما يقوم بما يفوض فيه رؤساء المصالح عامة ومدير عام مصلحة الضرائب خاصة بمقتضى القوانين والقرارات والتعليمات .

ويرفع لوكيل وزارة الخزانة المختص بشئون مصلحة الضرائب تقريرا سنويا عن حالة العمل بالمصلحة خلال ثلاثة شهور من نهاية السنة المالية مستعرضا ما تم خلال السنة المالية للتبئية وما يراه

للاجابة النص واقترحاته فى شأن برامج السنة المالية الجديدة .

ويقع المدير العام :

(١) مكتب المدير العام :

يختص بمبحث وعرض ما يرد للمدير العام من مواضيع فنية وإدارية سواء من أقسام المصلحة أو الجهات الأخرى كما يقوم باعداد ما يكلف به من بحوث ودراسات ومتابعة تنفيذ ما يشير به مدير عام المصلحة .

(٢) الإدارة العامة للبحوث :

وتتولى الآتى:

(أ) إجراء البحوث الفنية والقانونية والدراسات المقارنة فى كل ما يحال إليها من المدير العام .

(ب) إعداد مشروعات القوانين والقرارات المنفذة لها ومذكراتها التفسيرية وغيرها من القرارات الوزارية سواء أكانت مقترحة من أقسام المصلحة أم من جهات أخرى وعرضها على المدير العام والاتصال بشأنها بمجلس الدولة ومتابعتها حتى صدورها وتجميعها ونشرها .

(ج) إعداد وإصدار وتجميع ونشر التعليقات التفسيرية المتعلقة بالقوانين التى تقوم المصلحة على تنفيذها سواء أكانت مقترحة من أقسام المصلحة أم كشف عنها بحوثها ودراساتها أو فتاوى مجلس الدولة أو غير ذلك . وذلك بعد اعتادها من المدير العام .

(د) الاتصال بمجلس الدولة فى كل ما يتعلق بالأمور والمواضيع التى يرى المدير العام استطلاع رأى فيها .

(هـ) دراسة مشروعات اتفاقات تجنب الازدواج الطبقي الدولى والاشتراك فى مناقشات مع الوفود داخليا وخارجيا .

(و) الإشراف على مكتبة المصلحة .

(٢) المراقبة العامة للشئون العامة والتدريب والتنظيم :

وتقسم إلى ثلاثة أقسام :

(أ) قسم الشئون العامة :

ويختص بالآتي :

(أولاً) توطيد العلاقة مع الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة للتعرف على نواحي الصعوبة أو الاختلاف في الأعمال التي تقتضي الاتصال بشأنها مع مصلحة الضرائب واقتراح وسائل تذليلها .

(ثانياً) التعرف على رغبات الجمهور في شأن القوانين التي تطبقها المصلحة واقتراح وسائل تحقيق ما يمكن منها .

(ثالثاً) نشر الوعي الضريبي بين الممولين بكافة وسائل الإعلام والنشر في جميع المناسبات بما في ذلك إعداد النشرات والكتيبات التي تتضمن موجز القوانين التي تقوم المصلحة بتنفيذها ، وواجبات كل مول .

(رابعاً) توفير وسائل اتصال الجمهور بفروع المصلحة المختلفة وتلقي شكاواه وتحقيقها وتقييمها وإخطاره بنتيجة بحثها .

(خامساً) الاتصال بالصحافة في كل ما تريد المصلحة نشره من بيانات أو أخبار أو نكتات

(سادساً) تنظيم الاجتماعات العامة والمؤتمرات الضريبية واستقبال الزائرين .

(سابعاً) القيام بالخدمات الاجتماعية اللازمة لموظفي المصلحة .

(ب) قسم التدريب :

ويختص بالعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية للموظفين على النحو الآتي :

(أولاً) إعداد وتنفيذ برامج تدريب موظفي المصلحة الفنيين والكتبيين على أعمالهم نظرياً وعملياً .

(ثانياً) إعداد وتنفيذ برامج تدريب القادة على أسس الإدارة العامة والتنظيم بالإشتراك مع معهد الإدارة العامة .

(ثالثاً) ترشيح من يهلع من الموظفين لبرامج التدريب التي تنظمها الهيئات والمصالح العامة في ميدان التدريب .

(رابعا) الاتصال بالجهات المختصة بأعمال التدريب فيما يتعلق بهذا الشأن كديوان الموظفين ومعهد الإدارة العامة وإدارة التدريب بوزارة الحزاة .

(خامسا) دراسة مدى إفادة الموظفين الذين أتوا بتدريبهم طبقا للبرامج الموضوعه ومراعاة نتائج هذه الدراسات لتمديد البرامج وتكييفها بحيث تؤدي إلى أحسن النتائج .

(سادسا) إثبات كافة الأعمال الإدارية المتعاقبة بحسن سير العمل وإعداد المحاضرات وطبعا وتوزيعها على الممارسين .

(سابعا) عقد امتحان للدارسين في نهاية كل دورة تدريبية بإشراف ديوان الموظفين وإخطار الجهات المختصة بنتائج هذه الامتحانات .

(ج) قسم التنظيم :

(ويختص بالآتي :

(أولا) بحث ودراسة البناء التنظيمي للصحة على ضوء أعبائها المتزايدة والسياسة العامة للوزارة والتنظيمات المقارنة .

(ثانيا) تطوير أساليب العمل بحيث تتلاءم مع أحدث الوسائل وأكفها بوفرة الإلتاج وجودته .

(ثالثا) الاتصال بلجان التنظيم العامة ومماوتها في دراستها التنظيمية لرفع مستوى الكفاية الإدارية .

(رابعا) تحديد أهاليب العمل ووضع معدلات أدائه وتبسيط إجراءاته ولا يمتد اختصاص هذا القسم إلى تخطيط برامج العمل ومتابعته وتنفيذه .

(٤) الإدارة العامة للتفتيش :

وتختص بالتفتيش على سائر الأعمال الفنية والإدارية والكتائية بأقسام الإدارة العامة ومناطق الضرائب الإقليمية ومأموريات الضرائب والتفتيش على المصالح الحكومية والتركات والخدمة مستهدفة :

(أ) الكشف عن الصعوبات التي تصادفها المأموريات في تطبيق القوانين ووسائل علاجها .

(ب) الكشف عن نواحي القصور في قوانين الضرائب على ضوء التطبيقات العملية واقتراح وسائل علاجها .

(ج) مدى حسن تطبيق قوانين الضرائب .

(د) لحص أعمال المأمورين والكشف عن التهور وإزالة المبالاة في تقديرهم لأرباح الدولين .

(٥) تقدير الكفاية الفنية للوظائف .

ويتم التفتيش جماعيا ودوريا مرة على الأقل في السنة بالقياس إلى جميع الأموريات ويقدم رئيس المجموعة تقريرا شاملا بنتيجة التفتيش على أعمال القسم أو الأمورية .

ويراعى وضع برامج دورية تسق عملية التفتيش تحدد فيها مهمة كل مجموعة .
كما تتولى الإدارة العامة للتفتيش إعفاء الرأى الفني في المسائل التي تحال إليها من المدير العام ، كما تقدم تقارير دورية لمدير عام المصلحة بما قامت به من أعمال وما عرض لها من ملاحظات وما تراه من اقتراحات .

وتتولى إبلاغ أقسام المصلحة والأموريات المختصة بنتائج هذا التفتيش لنفيذ ما يستقر عليه الرأى في شأن ما أبدى من ملاحظات على أعمالها ولاخذ ، في الاعتبار عند تقدير كفاية الموظفين بها .
ويلحق بالإدارة العامة للتفتيش :

مكتب الرد على مناقصات ديوان المحاسبات .

ويختص بتلقى مناقصات ديوان المحاسبات واعداد رد المصلحة عليها على ضوء لإيضاحات المختصة بها .

وكلاء مدير عام المصلحة :

يساون المدير العام في عمله ثلاثة وكلاء ولكل منهم الحق في البت بصفة نهائية فيما يعرض عليه من أعمال في حدود اختصاصه سواء تلقب هذه الأعمال بالتطبيق القانوني أو بالتنفيذ على ألا يكون ذلك متصلا بنواحى جوهرية تمس الأوضاع أو السياسة القائمة أو يكون اختصاص المدير العام بناء على تفويض عام أو خاص . وتوزع الأعمال بينهم على النحو الآتى :

(أولا) الوكيل العام لغثون الضرائب على الإيرادات :

ويشرف على الإدارات العامة والمراقبات العامة الآتية :

(١) الإدارة العامة لضرائب على الإيرادات .

وتتولى التوجيه الفني في كل ما يتعلق بتطبيق قوانين الضرائب على الإيرادات ، والضرائب التوفيقية والضريبة العامة على الإرادة ، بما في ذلك كل ما يتعلق بالافتاء في شئون التحصيل والمجاز والاحكام العامة فتقوم بالافتاء وإبداء المشورة الفنية والرد على استفسارات فروع المصلحة والجهات الخارجية في كل ما يتعلق بتطبيق قوانين الضرائب على الإيرادات من الناحية القانونية أو من الناحية الموضوعية

كما تقوم بالبت في الخلافات القانونية التي قد تنشأ بين المداين وجهات التنفيذ .

وتختص بالإشراف على مباشرة وتوقيع إجراءات تحرير المخالفات في رفع الدعوى العمومية أو حفظ المحاضر .

كما تختص بالإشراف على مباشرة وتبعية إجراءات التقاضي من بدء طعن الممول أو المصلحة في قرارات لجان الطعن حتى تمام الفصل في الدعوى أمام مختلف درجات القضاء والإشراف على مباشرة وتبعية الدعاوى الخاصة بالحجوز والبيع ودعاوى بطلان التصرف والاستحقاقات وكل ما يتعلق بالتصحيح أو الحجز، ولها في هذا الشأن مراجعة عرائض الطعن ومذكرات الرد على الطعن واستيفائها واستيفاء المستندات وإبداء الرأي فيما يتعلق بالسير في الدعوى أو التنازل عنها واستئناف الأحكام أو قبولها .

كما تختص بمراجعة حالات التصالح التي تم بالطريق العادي .

وتسكون حلقة الاتصال بين المأموريات وبين إدارة قضايا الحكومة في كل ما يتعلق بهذه الأمور .

كما تختص بالبالت في أوامر الحجوز التحفظية وإصدارها وذلك بتفويض من مدير عام المصلحة .
وتقوم باقتراح التعليقات التفسيرية التي ترى إصدارها لتسهيل مهمة جهات التنفيذ في فهم القوانين والقرارات على ضوء ما يتكشف لها من دراسة الإشكالات والخلافات والاستفسارات التي عرضت عليها .

ولها أن تقدم بمقترحاتها في شأن تعديل القوانين أو القرارات القائمة على ضوء ما يتكشف لها من دراستها وأبحاثها الخاصة في حدود اختصاصاتها ، كما لها أن تقدم بمقترحاتها في شأن إصدار قوانين جديدة .

(٢) الإدارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات :

وتختص باقتراح وإنشاء وإلغاء مناطق الضرائب الإقليمية والمأموريات وتعديدها وتعديل اختصاصاتها وتعديد القوى والتفسيق بينها وبين عبء العمل الفعلي واحتياجات تنفيذ السياسة العامة للمصلحة .

كما تختص بوضع برامج الفحص والربط وتنظيم أعمال التحصيل وتعديد العلاقات بين الشعب المختلفة بالمأموريات .

كما تختص بوضع التعليمات التنفيذية والتنظيمية والإشراف على سائر العمليات التنفيذية والتنظيمية وتوجيهها ومراقبة النشاط في الحصر والفحص والربط والتحصيل والنشاط الفردي للمأمورين وسائر موظفي الشعب المختلفة واتخاذ وسائل تنشيط الفحص والربط والتحصيل وتقدير الكفاية الإنتاجية للموظفين عن طريق مديري المناطق التابعة لها .

كما تلقى كشوف النشاط الفردية والإجمالية وتقوم بمراجعتها وتقوم المراقبة العامة للإحصاء بها .

كما تقول لإعداد مشروع تقدير إيرادات المصلحة من الضرائب على الإيرادات .
وتقتبع هذه الإدارة مناطق الضرائب الإقليمية .

مناطق الضرائب الإقليمية :

وتختص بالمراقبة والإشراف على المأموريات التابعة من حيث :

(أ) تقسيم العمل بالمأموريات على الشعب المختلفة وتحديد قوة كل شعبة بما يتماشى والسياسة العامة للمصلحة والاحتياجات الإقليمية .

(ب) تنفيذ المأموريات لما يصدر من تعليمات تنفيذية وتنظيمية ومراقبة حسن سير العمل بها .

(ج) تنفيذ برامج الحصر والفحص والربط والتحصيل والنشاط في سائر نواحيه ومراقبة النشاط عامة .

(د) مراجعة ملفات الممولين التي يتم فحصها قبل الإخطار وتم هذه المراجعة في المأموريات نفسها بطريق الجاشني فيختار مراجع أو مفتش المنطقة في كل شهر عددا من الملفات لا يتجاوز ١٠٪ من عدد الملفات التي تم فحصها ويتولى مراجعتها ويبدى ملاحظاته عليها لمراقب المأمورية وفي حالة عدم الاتفاق على تنفيذ هذه الملاحظات يمرض الخلاف على مدير المنطقة للبت فيه نهائيا .

(هـ) مراجعة التقديرات عن طريق الجاشني لمنع المبالاة والكشف عن نواحي القصور في العمل على حل الخلافات بين المأمورين والممولين داخل المأموريات وقبل إحالة الخلاف إلى لجان العطن .

(و) إمسك السجلات والبطاقات وكافة البيانات الإحصائية .

(ز) التفتيش الشامل بصفتهم على أعمال الخزائن والحسابات والمستخدمين والمحفوظات بالمأموريات .

(ح) التفتيش على الوزارات والمصالح الحكومية ومجالس الحكم المحلي بأنواعها والمؤسسات والهيئات العامة فيما يتعلق بتطبيق الضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وقوائد الديون والودائع والتأمينات والمرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات وكذلك فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ حكم المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة وذلك فيما عدا المناطق التي توجد بها مأموريات لتفتيش على المصالح الحكومية .

(ط) إعداد تقارير دورية طبقاً للتأديج الموضوعية عن كل مأمورية تتناول حالتها وما يلاحظ عن نواحي القصور في تنفيذ تعليمات المصلحة وما اتخذ من إجراءات لمعالجتها وكذا البيانات والإحصائيات التي ترى الإدارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات ضرورة موافقتها للوقوف على حالة العمل بالمأموريات .

كما يحول المناطق الإقليمية باعتبارها مسئولة كاملة عن حسن سير العمل بالمأموريات التابعة لها الحق في :

(١) إجراء التحقيقات الميدانية للمخالفات التي تقع من موظفي هذه المأموريات على أن تعرض النتيجة على الإدارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات مشفوعة بالرأي واقتراح الجزاء المناسب .

(٢) التصريح بالإجازات لمراقبي المأموريات في حدود التعليمات ومقتضيات صالح العمل وإخطار الإدارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات والسكرتارية العامة بذلك .

(٣) اقتراح الانتدابات المؤقتة للموظفين بين مختلف المأموريات التابعة لها حسب احتياجات العمل والمرض عن ذلك على الإدارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات .

(٤) العرض عن أسماء مساعدي المأمورين الذين تقترح المأمورية منحهم لقب مأمور .
ويوقع مناطق الضرائب الإقليمية مأموريات الضرائب فيما عدا مأموريات الدفعة والتركات بالقاهرة والاسكندرية كما يتبعها مأمورات التفتيش على المصالح الحكومية .

وتكون هذه المناطق حلقة الاتصال بين هذه المأموريات والإدارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات في كل ما يتعلق بالشئون التنفيذية والتنظيمية والإدارية .

مأموريات الضرائب على الإيرادات :

وتختص بتطبيق وتنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجر الإداري وكل ما يتعلق بهذه القوانين من قرارات ولوائح تنفيذية وتعليمات وكذا كل ما يتصل بتطبيق وتنفيذ هذه القوانين من قوانين أخرى .

ويسند إلى مأموريات الأقاليم المأموريات غير الواقعة في دائرة اختصاص منطقتي ضرائب شمال القاهرة وجنوب القاهرة ومنطقة ضرائب الاسكندرية فيما عدا مأموريتي ضرائب دمنهور ولشبراخيت البارود ، الأعمال المتعلقة بتطبيق وتنفيذ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم

أيلول على التركات والمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات والقرارات والقوانين المنفذة لها .

كما يستند إلى مأموريات الأقاليم والمأموريات غير الواقعة في دائرة اختصاص منطقتي ضرائب شمال وجنوب القاهرة ومنطقة ضرائب الاسكندرية فيما عدا مأموريتي ضرائب دمهور وإيتاي البارود ، الأعمال المتعلقة بتطبيق وتنفيذ القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٤١ بتقرير رسم دفعة والقرارات واللوائح المنفذة له .

مأموريات التنفيذ على المصالح الحكومية :

وتختص بالتنفيذ على الوزارات والمصالح الحكومية ومجالس الحكم المحلي بأنواعها والمؤسسات والهيئات العامة فيما يتعلق بتطبيق الضرائب على إيرادات زكوس الأموال المنقولة وفوائد الديون والودائع والتأمينات والمزقات والأجور والمكافآت والمعاشات وكذلك فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ حكم المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن حصر الممولين الخاصين للضرائب على الثروة المنقولة .

(٣) المراقبة العامة لإنهاء المنازعات والإسقاط الضريبي :

وتختص بالآتي :

- (أ) الإشراف على تنفيذ قوانين إعادة النظر في المنازعات وتنفيذ قوانين الإسقاط الضريبي .
- (ب) اقتراح تشكيل لجان إعادة النظر ولجان الإسقاط الضريبي أو تعديل اختصاصها أو إلغاءها .
- (ج) متابعة أعمال اللجان المختلفة ومراجعة قراراتها وعمل إحصائيات عن نتيجة أعمالها .

(د) وضع القواعد اللازمة لتنظيم العمل وطرق إنجازها ودراسة توصيات اللجان وملاحظاتها واقتراح مآثرها بشأنها .

(هـ) اقتراح مشروعات تعديل قوانين إعادة النظر في المنازعات وقوانين الإسقاط الضريبي واللوائح المنفذة لها على ضوء ما يكشف عنه التطبيق العملي .

ثانياً — الوكيل العام لشئون التركات والخدمة والتحقيقات :

ويشرف على الإدارات والمراقبات العامة الآتية :

(١) الإدارة العامة للتركات :

وتتولى التوجيه الفني في كل ما يتعلق بتطبيق قوانين التركات ورسوم الأيولة فتقوم بالإفتاء وإبداءه للدورة الفنية والرد على استفسارات فروع المصلحة أو الجهات الخارجية في كل ما يتعلق بتطبيق قوانين الضريبة على التركات ورسم الأيولة من الناحية القانونية أو من الناحية الموضوعية

وتقوم باقتراح التعليلات التفسيرية التي ترى إصدارها لتسهيل مهمة جهات التنفيذ في فهم القوانين والقرارات على ضوء ما يتكشف لها من دراسة الإشكالات والخلافات والاستفسارات التي عرضت عليها .

ولما أن تقدم بمقرراتها في شأن تعديل القوانين والقرارات القائمة أو في شأن إصدار قوانين جديدة .

كما تختص بالإشراف على مباشرة وتبج إجراءات تحرير المحاضر والسير في رفع الدعوى العمومية أو حفظ المحاضر وكذا الإشراف على مباشرة وتبج إجراءات التقاضي .
كما تختص بمراجعة حالات التصالح التي تم بالطريق العادي .

كما تختص بوضع برامج الفحص والربط وتنظيم أعمال التحصيل في مأموريتي تركات القاهرة والإسكندرية وفي شعب التركات بمأموريات الضرائب بالأقاليم ووضع التعليلات التنفيذية والتنظيمية التي تمكن حسن سير العمل . وتقوم بمتابعة التنفيذ ومراقبة النشاط الفردي ونشاط المأمورية أو الشعبة حسب الأحوال واتخاذ وسائل تنشيط التقدير أو الفحص أو الربط والتحصيل وتقدير الكفاية الإنتاجية للموظفين .

وتتلقى كمحرف النشاط الفردي والإجمالية وتقوم بمراجعتها وتعين المراقبة العامة للإحصاء بها .
كما تتولى إعداد مشروع تقدير إيرادات المصلحة من الضرائب على التركات .

وتضمن هذه الإدارة مركزا للتجميع من اختصاصه حفظ الملفات المنتهية واستخراج ما يطلب منها من شهادات فضلا عن تلقي البيانات والتبليغات الخاصة بالمتربين من الجهات الحكومية وهيئات التأمين والبنوك وغيرها وتوزيعها على المأموريات والأقسام بملفات أمجدية عن التركات المقترحة في المأموريات لفرض تنفيذ الأعمال وتقاضي تكرار فتح الملفات .

كما تضم إليها سكرتارية لجنة اختيار الأوراق المالية وسكرتارية جدول خبراء التركات .
وتتبع الإدارة العامة لتركات مأموريتي التركات بالقاهرة والإسكندرية ويكون إشرافا عليها إشرافا مباشرا ، كما تتبعها شعب التركات بمأموريات الضرائب بالأقاليم ويكون إشرافا عليها عن طريق مناطق الضرائب الإقليمية .

مأموريتي التركات بالقاهرة والإسكندرية :

وتتولى مأمورية التركات بالقاهرة تنفيذ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات والوائح والقرارات المخفذة لها وكل ما يتصل بتطبيقها وتنفيذها من قوانين وقرارات أخرى ، وذلك بالنسبة إلى التركات الواقعة في دائرة اختصاص مأموريات ضرائب منطقة شمال وجنوب القاهرة .

وتتولى مأمورية الشركات بالإسكندرية تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات سائلة الذكر بالنسبة إلى الشركات الواقعة في دائرة اختصاص مأموريات ضرائب منطقة ضرائب الإسكندرية فيما عدا مأموريتي دمنهور وإيتاي البارود .

٢ - الإدارة العامة للدمغة :

وتتولى التوجيه الفني في كل ما يتعلق بتطبيق قوانين الدمغة فتقوم بالإختاء وإبداء المصورة الفنية والرد على استفسارات فروع المصلحة أو الجهات الخارجية في كل ما يتعلق بتطبيق قوانين الدمغة من الناحية القانونية أو من الناحية الموضوعية .

وتقوم باقتراح التعليمات التفسيرية التي ترمى إصدارها لتسهيل مهمة جهات التنفيذ في فهم القوانين والقرارات على ضوء ما يتكشف لها من دراسات الإشكالات والخلافات والاستفسارات التي عرضت عليها .

ولما أن تقدم باقتراحاتها في شأن تعديل قوانين الدمغة والقرارات القائمة وفي شأن إصدار قوانين جديدة .

كما تختص بالإشراف على مباشرة وتبعية إجراءات تحرير المحاضر والسير في رفع الدعوى العمومية أو حفظ المحاضر وكذلك الإشراف على مباشرة وتبعية إجراءات التقاضي .

كما تختص بمراجعة حالات النضال التي تتم بالطريق العادي .

كما تختص بوضع برامج العمل في التفتيش والفحص والنهض في مأموريتي الدمغة بالقاهرة والإسكندرية وفي شعب الدمغة بمأموريات الضرائب بالأقاليم ووضع التعليمات التنفيذية والتنظيمية التي تكفل حسن سير العمل ، وتقوم بمتابعة التنفيذ ومراقبة النشاط الفردي ونشاط المأمورية أو الشعبة حسب الأحوال واتخاذ وسائل تنشيط العمل وتقدير الكفاية الإنتاجية للموظفين .

وتتلقى كنوف النشاط الفردية والإجمالية وتقوم بمراجعتها وتأمين المراقبة العامة للإحصاء بها كما تتولى إعداد مشروع تقدير إيرادات المصلحة من الدمغة .

كما تتولى الإشراف على قسم ماكينات الدمغة والمخازن وتنظيم عمليات صرف الأوراق المدموغة في مركز الإدارة العامة وفي مكاتب هيئة البريد وكذا حسابات الدمغة .

وتتبع الإدارة العامة للدمغة مأموريتي الدمغة بالقاهرة والإسكندرية ويكون إشرافهما عليها إشرافا مباشرا كما تتبعها شعب الدمغة بمأموريات الضرائب بالأقاليم ويكون إشرافها عليها عن طريق مناطق الضرائب الإقليمية .

مأموريتي الدفعة بالقاهرة الاسكندرية :

وتختص على التوالى بالتطبيق والإشراف على تنفيذ القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة والروائح والقرارات المنفذة له وكل ما يتصل بتطبيقه وتنفيذه من قوانين أو قرارات أخرى على الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والهيئات والشركات غير المساهمة والأفراد الواقعة في دائرة اختصاص مأموريات ضرائب منطقتي شمال وجنوب القاهرة ومنطقة ضرائب الإسكندرية عدا مأموريتي دمنهور وإيتاى البارود، كما تختص بالإشراف على تطبيق القوانين والقوانين سائلة الذكر والتفتيش عليها بالوزارات والمصالح الحكومية ومجالس الحكم المحلى بأنواعها والمؤسسات والهيئات العامة الواقعة في دائرة اختصاص مناطق الضرائب سائلة الذكر .

٣ - المراقبة العامة للتحقيقات :

وتختص بالآتى :

- (أ) التحقيق في كل ما يحال إليها من المدير العام أو الوكلاء العاملين من مخالفات فنية وإدارية .
 - (ب) التحقيق في المخالفات المالية التي يسفر عنها تفتيش ديوان المحاسبات على كافة مأموريات وفروع المصلحة .
 - (ج) بحث التحقيقات التي تقوم بها النيابة الإدارية سواء كانت خاصة بمخالفات مالية أو إدارية وإبداء الرأى فيها بالحفظ أو بتوقيع الجزاء . مادة ١٢ من القرار بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعداد تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية .
 - (د) البت في المخالفات المالية القديمة والتي كانت محالة إلى ديوان المحاسبات لاختصاصه بها طبقاً للمرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٨ ولم يتم التصرف فيها حتى تاريخ العمل بالقرار بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٨ الذى خول الجهة الإدارية سلطة البت فيها .
 - (هـ) الرد على اعتراضات ديوان المحاسبات نحو ما تصدره المصلحة من جزاءات .
 - (و) لتحقيق شكاوى الممولين والجمهور ضد الموظفين المحالة إليها من مكتب الشكاوى الملحق بالمراقبة العامة للشئون العامة والتدريب والتقييم .
 - (ز) بحث تظلمات الموظفين من الجزاءات الموقفة عليهم .
 - (ح) تحقيق التحريات التي تقوم بها الإدارة العامة العامة لمكافحة التهرب نحو موظفى المصلحة وبيان مدى صحتها .
 - (ط) إعداد المذكرات الخاصة بطلب إقامة الدعوى التأديبية ضد بعض الموظفين لخطورة الاتهامات الموجهة ضدهم .
- ثالثاً - الوكيل العام لشئون الخدمات :

ويشرف على الإدارات العامة والمرافق العامة الآتية :

١ — الإدارة العامة لمكافحة التهريب .

وتختص بأعمال الكشف عن الجرائم الضريبية التي يرتكب للتهرب من الضرائب وتحقيق ما يرده إليها من بلاغات ضد الممولين وتبحث طلبات المغادرة وتحويل الأموال إلى الخارج .

كما تتلقى إخطارات الوزارات والمصالح عن المشتريات والتعهدات والمزايدات وغيرها من الإخطارات كما تتلقى من الوزارات والهيئات والشركات والمنشآت الإخطارات الخاصة بمحوى الضريبة العامة على الإيراد وتتولى توزيعها على المأموريات .

وتضم الإدارة العامة إلى الشعب الآتية :

(١) شعبة المباحث .

وتقوم بأعمال الشرطة الضريبية ويأجرها ما يطلب إليها من تحريات .

(ب) شعبة المكافأة :

وتقوم بالكشف عن الجرائم الضريبية وتحقيق ما يرد في هذا الشأن من بلاغات وشكاوى ، كما تقوم باتخاذ إجراءات ضبط وغصص الدفاتر والمستندات والاطلاع على البيانات لدى الوزارات والمصالح والشركات والأفراد وعليها إخطار المأموريات بما يتكشف لها ولها اقتراح صرف المكافآت التقديرية للمبلغين والمرشدين طبقاً للتعليمات .

(ج) شعبة المغادرة وتحويل الأموال :

وتختص بتلقي طلبات المغادرة والتحويل والبت فيها على ضوء بيانات المأموريات المختصة من المركز الضريبي للمغادر أو طالب التحويل .

(د) مركز التجميع :

وتختص بتلقي إخطارات الوزارات والمصالح عن المشتريات والتعهدات والمزايدات وغيرها من الإخطارات كما يتلقى من الوزارات والهيئات والشركات والمنشآت الإخطارات الخاصة بمحوى الضريبة العامة على الإيراد وتتولى توزيعها على المأموريات ، كما يتلقى الإخطارات المتعلقة بالمحصر التي ترد إلى الإدارة العامة وتتولى الاتصال بالبنكايات والاتحادات والهيئات وغيرها لاستكمال محصر الممولين ، ويتولى جمع البيانات عنهم وعن نشاطهم ومد المأموريات بهذه المعلومات والبيانات .

٢ — الإدارة العامة للجان العطن :

وتختص باقتراح إنشاء لجان العطن وتعديل عددها واختصاصاتها وفقاً لمتطلبات العمل وإعداد مشروعات القرارات اللازمة .

كما تختص متابعة أعمال لجان العطن ومراجعة قراراتها واستخلاص المبادئ منها وعمل إحصائيات عن نتيجة أعمالها واقتراح ما يتطلبه حسن سير العمل في اللجان من تنظيمات .

كما تختص طلبات اللجان وملاحظاتها واقتراح ما تراه بفاتها ، واقتراح ما تراه من الشئون المتعلقة بأعضاء اللجان من موافق المصلحة من ناحية التقلات والانتدابات والإجازات .

كما تتولى إعداد الكشوف السنوية بأسماء التجار ورجال الصناعة للمولين الذين يجوز اختيارهم لعضوية لجان الطعن .

٣ - للرقابة العامة للإحصاء :

وتختص بجميع البيانات الإحصائية الخاصة بعدد المولين وأنواعهم وعدد الإقرارات المقدمة وما يتم لحصه وما يتم الربط عليه أولاً بأول والباقي بدون لحص أو ربط والضرائب المستحقة من واقع الإقرارات ومن واقع الربط والمتحصلات والمتأخرات بالنسبة لكل نوع من أنواع الضرائب والرسوم على حدة .

كما تختص بتجميع البيانات الإحصائية الخاصة بلجان الطعن ولجان إنهاء المنازعات ولجان الإعفاء من الضرائب وكذا الخاصة بالقضايا من أقسام المصلحة المختصة .

كما تتولى إعداد ما يطلب منها من دراسات وبيانات إحصائية قد تتطلبها البحوث الاقتصادية والمالية والضريبية .

كما تتولى إعداد التقرير الشهري عن أعمال أقسام المصلحة المختلفة على ضوء البيانات التي تلقاها من تلك الأقسام .

وتقوم المراقبة بإصدار تقرير كل ثلاثة شهور وتقرير عام سنوي عن كل سنة مالية يتضمن سير العمل بكل مأمورية وبالمصلحة جملة ، كما يتضمن النتائج المستخلصة من هذه البيانات وأسبابها ومبرراتها على ضوء البرامج المعدة وما تقدمه الإدارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات والإدارة العامة للتركات والإدارة العامة للدمغة من تمليكات عليها .

٤ - السكرتارية العامة :

وتختص بالإشراف على أعمال المستخدمين والحسابات والسكرتارية والتوريدات كما تقوم بتوزيع الموظفين الفنيين والكتابيين طبقاً لحاجة العمل بفروع المصلحة وبمد تلقى إقرارات الإدارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات والإدارة العامة للتركات والإدارة العامة للدمغة .

وتختص الأقسام الآتية :

(م. ٣٨ - فوائده)

(١) قسم المستخدمين :

ويقوم بتنفيذ كل ما يتعلق بقوانين التوظيف من تعيين وندب وإعارة وترقية وعلاوات
وجزاءات وتقارير سرية وحفظ ملفات واستخراج بيانات وإعداد كشوف الماهيات وتلعب
إجراءات الدعاوى والتظلمات الإدارية التي يرفعها موظفو المصلحة وإعداد الميزانية الخاصة
بالموظفين .

(ب) قسم الحسابات :

ويختص بمسك حسابات المصلحة بالدين العام وكل ما يتعلق بحركة النقود وارد ومنصرف
والإشراف على خزانة المصلحة ومراقبة الاعتمادات المقررة في الميزانية وعدم تجاوزها ، ويقوم
بمعمل الحسابات الختامية الدورية وغيرها وعمل الإحصائيات عن المركز المالي إيراداً ومصرفاً
كما يقوم بإعداد مشروع ميزانية الإيرادات والمصروفات على ضوء ما يتلقاه من بيانات من
الإدارات والمراقبات المختصة .

(ج) قسم السكرتارية :

ويقوم بأعمال السكرتارية فيما يتعلق بالإيجارات والتليفونات والمقاصف وشئون الطبع والنشر
ونظافة المبني وشئون المال والقراشين والسعاة والخزف فيما يتعلق بمراقبة أعلامهم وملابسهم ، كما
يقوم بأعمال التوريدات والمخازن والمحفوظات والمهد الخاصة بالآثاث والمهمات والمطبخات ،

مادة ٢ - يحدد الاختصاص الجغرافي لمناطق الضرائب الإقليمية (١) .

مادة ٣ - يُدير عام مصلحة الضرائب إصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل الداخلي في أقسام
الإدارة العامة والمراقبات العامة والمأموريات .

مادة ٤ - يلغى كل ماسدر مخالف لأحكام هذه اللائحة .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون بالوقائع المصرية ، ويعدل به اعتباراً من أول يناير

سنة ١٩٦٤ ق

تجربراً في جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ (٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٣)

وزارة الخزانة والتخطيط

قراو^(١) ووزارة ٦٤ لسنة ١٩٦٣

في شأن استئراج العاملين بالمؤسسات العامة بأحكام قانون التأمين والمعاشات
لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها للمدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣

وزير الخزانة والتخطيط

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
ومستخدميها وعملها للمدنيين؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون للمؤسسات العامة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار لائحة العاملين بالمؤسسات العامة؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

فقرر:

مادة ١ - يستمر استئراج العاملين بالمؤسسات العامة الذين أغلوا من أحكام قانون التأمين
والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها للمدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
والخاص بهم في البند د، من المادة الأولى من هذا القانون وذلك بعد معادلة وظائفهم بالوظائف
الواردة بمجدول الوظائف المرافق للائحة الشركات والسارية في شأنهم بموجب قرار رئيس الجمهورية
رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ (٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣) .

وزارة الخزانة

قرار (١) ٦٢ لسنة ١٩٦٣

بتمديد بعض أحكام القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بعدم خضوع بعض الطلبات والعرائض لرسم الدفعة على اتساع الورق

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بعدم خضوع بعض الطلبات والعرائض لرسم الدفعة على اتساع الورق والقرارات المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يضاف إلى المادة (١) من القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه
البند الآتي :

١ - الطلبات التي تقدم من الأفراد للإدارة العامة للضمان الاجتماعي والإعانة بوزارة الشؤون الاجتماعية لتقرير معاش لهم أو مساعدة اجتماعية « استارة رقم ١ ضمان اجتماعي » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛

تحريراً في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣) .

قرار وزاري ٦٣ لسنة ١٩٦٣

بشأن إجراءات وقواعد وقف العمل بالاستبدال

وزير الخزانة والتخطيط

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
ومستندمها وعملها المدنيين ؛

وعلى مآرئاه مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ؛

وعلى مآرئاه مجلس الشورى ؛

قرر :

مادة ١ - تحدد المبالغ الواجب ردها لوقف العمل بالاستبدال لدى الحياة طبقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار وفقاً لسن المستبدل في تاريخ وقف العمل بالاستبدال .

مادة ٢ - تحدد المبالغ الواجب ردها لوقف العمل بالاستبدال المحدد المدة طبقاً للجدول رقم (٢) المرافق لهذا القرار وفقاً لسن المستبدل في تاريخ وقف العمل بالاستبدال والمدة المتبقية لانتهاء العمل بالاستبدال .

مادة ٣ - يقف العمل بالاستبدال اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ أداء المبالغ الواجب ردها وفقاً للبادئين الساجتين .

مادة ٤ - يصدر مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التعليمات المنفذة لأحكام هذا القرار .

مادة ٥ - يفشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ (٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣) .

جدول رقم (١)

بيان المبالغ التي ترد عند وقف العمل بالاستبدال لدى الحياة
عن كل جنيه من المعاش الشهري المستبدل

مدى الحياة		السن
جنيه	طليم	حتى ٤٠
١٥٩	٢٠٠	٤١
١٥٦	٨٠٠	٤٢
١٥٤	٣٠٠	٤٣
١٥١	٦٠٠	٤٤
١٤٨	٩٠٠	٤٥
١٤٦	٢٠٠	٤٦
١٤٣	٣٠٠	٤٧
١٤٠	٢٠٠	٤٨
١٣٧	٣٠٠	٤٩
١٣٤	٢٠٠	٥٠
١٣١	—	٥١
١٢٧	٧٠٠	٥٢
١٢٤	٤٠٠	٥٣
١٢١	—	٥٤
١١٧	٦٠٠	٥٥
١١٤	٢٠٠	٥٦
١١٠	٧٠٠	٥٧
١٠٧	٢٠٠	٥٨
١٠٣	٧٠٠	٥٩
١٠٠	٢٠٠	٦٠
٩٦	٦٠٠	٦١
٩٣	—	٦٢
٨٩	٥٠٠	٦٣
٨٥	٩٠٠	٦٤
٨٢	٥٠٠	٦٥
٧٩	١٠٠	٦٦
٧٥	٧٠٠	٦٧
٧٢	٥٠٠	٦٨
٦٩	٣٠٠	٦٩
٦٦	٢٠٠	٧٠
٦٣	٢٠٠	

جدول رقم (٢)

جدول بيان المبالغ التي ترد عند وقف العمل
الاستبدال لمدة عشر سنوات أو عشرين سنة من كل جنيه من المعاش الشهري المستبدل

المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال										السن في تاريخ وقف العمل بالاستبدال
سنة	سنتان	٣ سنوات	٤ سنوات	٥ سنوات	٦ سنوات	٧ سنوات	٨ سنوات	٩ سنوات	١٠ سنوات	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١١,٤	٢٢,١	٣٣,٢	٤١,٨	٥٠,٨	٥٩,٢	٦٧,٢	٧٤,٦	٨١,٦	٨٨,١	حتى ٤٠
١١,٤	٢٢,١	٣٣,٢	٤١,٨	٥٠,٧	٥٩,١	٦٧,١	٧٤,٥	٨١,٥	٨٧,٩	٤١
١١,٤	٢٢,١	٣٢,٢	٤١,٧	٥٠,٧	٥٩,٠	٦٦,٩	٧٤,٣	٨١,٣	٨٧,٧	٤٢
١١,٤	٢٢,١	٣٢,٢	٤١,٧	٥٠,٦	٥٨,٩	٦٦,٧	٧٤,١	٨١,٠	٨٨,٤	٤٣
١١,٤	٢٢,١	٣٢,١	٤١,٦	٥٠,٥	٥٨,٨	٦٦,٦	٧٣,٩	٨٠,٧	٨٨,١	٤٤
١١,٤	٢٢,١	٣٢,١	٤١,٥	٥٠,٤	٥٨,٧	٦٦,٤	٧٣,٧	٨٠,٤	٨٦,٧	٤٥
١١,٤	٢٢,١	٣٢,١	٤١,٥	٥٠,٣	٥٨,٥	٦٦,٢	٧٣,٤	٨٠,١	٨٦,٣	٤٦
١١,٤	٢٢,١	٣٢,٠	٤١,٤	٥٠,٢	٥٨,٣	٦٦,٠	٧٣,١	٧٩,٧	٨٥,٩	٤٧
١١,٤	٢٢,٠	٣٢,٠	٤١,٣	٥٠,١	٥٨,١	٦٥,٨	٧٢,٨	٧٩,٣	٨٥,٤	٤٨
١١,٤	٢٢,٠	٣١,٩	٤١,٢	٤٩,٩	٥٧,٩	٦٨,٥	٧٢,٤	٧٨,٩	٨٤,٩	٤٩
١١,٤	٢٢,٠	٣١,٨	٤١,١	٤٩,٧	٥٧,٧	٦٥,٢	٧٢,٠	٧٨,٤	٨٤,٣	٥٠
١١,٣	٢١,٩	٣١,٨	٤١,٠	٤٩,٥	٥٧,٤	٦٤,٨	٧١,٦	٧٧,٩	٨٣,٥	٥١
١١,٣	٢١,٩	٣١,٧	٤٠,٩	٤٩,٣	٥٧,١	٦٤,٤	٧١,١	٧٧,٣	٨٢,٩	٥٢
١١,٣	٢١,٨	٣١,٦	٤٠,٨	٤٩,١	٥٦,٨	٦٤,٠	٧٠,٦	٧٦,٧	٨٢,٣	٥٣
١١,٣	٢١,٨	٣١,٥	٤٠,٦	٤٨,٩	٥٦,٥	٦٣,٦	٧٠,١	٧٦,٠	٨١,٣	٥٤

(ثاني) جدول رقم (٢)

المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال										السن في تاريخ وقف العمل بالاستبدال
سنة	سكان	٣ سنوات	٤ سنوات	٥ سنوات	٦ سنوات	٧ سنوات	٨ سنوات	٩ سنوات	١٠ سنوات	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١١٠٣	٢١٠٧	٣١٠٤	٤٠٠٤	٤٨٠٦	٥٦٠٢	٦٣٠١	٦٩٠٥	٧٥٠٢	٨٠٠٤	٥٥ حتى
١١٠٣	٢١٠٧	٣١٠٣	٤٠٠٢	٤٨٠٣	٥٥٠٨	٦٢٠٥	٦٨٠٨	٧٤٠٤	٧٩٠٤	٥٦
١١٠٣	٢١٠٦	٣١٠٢	٤٠٠٠	٤٨٠٠	٥٥٠٤	٦١٠٩	٦٨٠١	٧٣٠٥	٧٨٠٤	٥٧
١١٠٣	٢١٠٦	٣١٠١	٣٩٠٨	٤٧٠٧	٥٤٠٩	٦١٠٣	٦٧٠٣	٧٢٠٥	٧٧٠٢	٥٨
١١٠٢	٢١٠٥	٣٠٠٩	٣٩٠٥	٤٧٠٣	٥٤٠٤	٦٠٠٦	٦٦٠٤	٧١٠٤	٧٥٠٩	٥٩
١١٠١	٢١٠٤	٣٠٠٧	٣٩٠٢	٤٦٠٩	٥٣٠٨	٥٩٠٩	٦٥٠٤	٧٠٠٣	٧٤٠٥	٦٠
١١٠١	٢١٠٣	٣٠٠٥	٣٨٠٩	٤٦٠٤	٥٣٠١	٥٩٠١	٦٤٠٣	٦٩٠٨	٧٣٠١	٦١
١١٠١	٢١٠٢	٣٠٠٣	٣٨٠٥	٤٥٠٩	٥٢٠٤	٥٨٠٢	٦٣٠٢	٦٧٠٧	٧١٠٥	٦٢
١١٠١	٢١٠١	٣٠٠١	٣٨٠١	٤٥٠٤	٥١٠٦	٥٧٠٣	٦٢٠٠	٦٦٠٤	٦٩٠٩	٦٣
١١٠٠	٢١٠٠	٢٩٠٩	٣٧٠٧	٤٤٠٨	٥٠٠٨	٥٦٠٣	٦٠٠٨	٦٤٠٩	٦٧٠١	٦٤
١١٠٠	٢٠٠٨	٢٩٠٦	٣٧٠٣	٤٤٠١	٥٠٠٠	٥٥٠٢	٥٩٠٥	٦٣٠٣	٦٦٠٤	٦٥
١١٠٠	٢٠٠٧	٢٩٠٤	٣٦٠٩	٤٣٠٤	٤٩٠١	٥٤٠١	٥٨٠٢	٦١٠٧	٦٤٠٦	٦٦
١٠٠٩	٢٠٠٦	٢٩٠٠	٣٦٠٤	٤٢٠٧	٤٨٠٢	٥٢٠٩	٥٦٠٨	٦٠٠٠	٦٣٠٧	٦٧
١٠٠٩	٢٠٠٤	٢٨٠٧	٣٥٠٩	٤٢٠٠	٤٧٠٣	٥١٠٧	٥٥٠٤	٥٨٠٣	٦٠٠٧	٦٨
١٠٠٨	٢٠٠٢	٢٨٠٤	٣٥٠٤	٤١٠٣	٤٦٠٣	٥٠٠٤	٥٣٠٩	٥٦٠٦	٥٨٠٩	٦٩
١٠٠٨	٢٠٠٠	٢٨٠٠	٣٤٠٨	٤٠٠٥	٤٥٠٢	٤٩٠١	٥٢٠٣	٥٤٠٨	٥٦٠٩	٧٠

(تابع) الجدول رقم (٢)

المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال										الن ل تاريخ وقف العمل بالاستبدال
٢٠ سنة	١٩ سنة	١٨ سنة	١٧ سنة	١٦ سنة	١٥ سنة	١٤ سنة	١٣ سنة	١٢ سنة	١١ سنة	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١٢٣,٠٨	١٢٠,٠٧	١٢٧,٥	١٢٣,٥	١١٩,٦	١١٥,١	١١٠,٤	١٠٥,٥	١٠٠,١	٩٤,٤	حتى
١٢٣,٠	١٢٩,٨	١٢٦,٦	١٢٢,٩	١١٩,٠	١١٤,٦	١٠٩,٩	١٠٥,١	٩٩,٨	٩٤,١	٤١
١٢٢,٠	١٢٨,٩	١٢٥,٧	١٢٢,٢	١١٨,٣	١١٤,٠	١٠٩,٤	١٠٤,٧	٩٩,٤	٩٣,٨	٤٧
١٣١,٠	١٢٨,٠	١٢٤,٨	١٢١,٤	١١٧,٥	١١٣,٤	١٠٨,٩	١٠٤,٢	٩٩,٥	٩٣,٤	٤٣
١٢٩,٨	١٢٧,٠	١٢٣,٨	١٢٠,٥	١١٦,٧	١١٢,٧	١٠٨,٣	١٠٣,٧	٩٨,٥	٩٣,٠	٤٤
١٢٨,٥	١٢٥,٩	١٢٢,٨	١١٩,٦	١١٥,٩	١١٢,٠	١٠٧,٦	١٠٣,١	٩٨,٥	٩٢,٦	٤٥
١٢٧,١	١٢٤,٦	١٢١,٧	١١٨,٦	١١٥,٠	١١١,٢	١٠٦,٩	١٠٢,٤	٩٧,٤	٩٢,١	٤٦
١٢٥,٦	١٢٣,٢	١٢٠,٥	١١٧,٤	١١٤,٠	١١٠,٣	١٠٦,١	١٠١,٧	٩٦,٨	٩١,٦	٤٧
١٢٣,٩	١٢١,٧	١١٩,١	١١٦,١	١١٢,٩	١٠٩,٣	١٠٥,٢	١٠٠,٩	٩٦,١	٩١,٠	٤٨
١٢٢,٢	١٢٠,٠	١١٧,٥	١١٤,٧	١١١,٦	١٠٨,٢	١٠٤,٢	١٠٠,٠	٩٥,٤	٩٠,٤	٤٩
١٢٠,٢	١١٨,٢	١١٥,٨	١١٢,٢	١٠٩,٢	١٠٧,٠	١٠٣,١	٩٩,٠	٩٤,٦	٨٩,٧	٥٠
١١٨,٢	١١٦,٣	١١٤,٠	١١١,٦	١٠٨,٧	١٠٥,٧	١٠٢,٠	٩٨,٠	٩٣,٧	٨٨,٩	٥١
١١٦,٠	١١٤,٢	١١٢,١	١٠٩,٩	١٠٧,١	١٠٤,٣	١٠٠,٨	٩٦,٩	٩٢,٧	٨٨,٠	٥٢
١١٣,٧	١١٢,١	١١٠,١	١٠٨,٠	١٠٥,٤	١٠٢,٧	٩٩,٤	٩٥,٧	٩١,٦	٨٧,١	٥٣
١١١,٢	١٠٩,٨	١٠٨,٠	١٠٦,٠	١٠٣,٦	١٠١,٠	٩٧,٩	٩٤,٤	٩٠,٥	٨٦,١	٥٤
١٠٨,٧	١٠٧,٤	١٠٥,٨	١٠٣,٩	١٠١,٧	٩٩,٢	٩٦,٣	٩٣,٠	٨٩,٣	٨٥,١	٥٥
١٠٦,٥	١٠٤,٩	١٠٣,٤	١٠١,٧	٩٩,٦	٩٧,٢	٩٤,٦	٩١,٥	٨٨,٥	٨٤,٠	٥٦

(تابع) جدول رقم (٢)

المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال										السن في تاريخ وقف العمل بالاستبدال
١١ سنة	١٢ سنة	١٣ سنة	١٤ سنة	١٥ سنة	١٦ سنة	١٧ سنة	١٨ سنة	١٩ سنة	٢٠ سنة	
حتى ٨٢,٧٥٧	٨٦,٦	٨٩,٩	٩٢,٨	٩٥,٣	٩٧,٤	٩٩,٤	١٠٠,٩	١٠٢,٢	١٠٣,٣	جيه
٨١,٣٥٨	٨٥,٠	٨٨,١	٩٠,٩	٩٣,٢	٩٥,١	٩٦,٩	٩٨,٣	٩٩,٥	١٠٠,٤	جيه
٧٩,٨٥٩	٨٣,٣	٨٦,٢	٨٨,٨	٩٠,٩	٩٢,٧	٩٤,٣	٩٥,٦	٩٦,٦	٩٧,٤	جيه
٧٨,٢٦٠	٨١,٥	٨٤,٢	٨٦,٦	٨٨,٥	٩٠,٢	٩١,٦	٩٢,٧	٩٣,٦	٩٤,٣	جيه
٧٦,٥٦١	٧٩,٦	٨٢,١	٨٤,٣	٨٦,٠	٨٧,٦	٨٨,٨	٨٩,٨	٩٠,٦		
٧٤,٧٦٢	٧٧,٦	٧٩,٩	٨١,٩	٨٣,٤	٨٤,٩	٨٥,٩	٨٦,٨			
٧٢,٩٦٣	٧٥,٥	٧٧,٦	٧٩,٥	٨٠,٨	٨٢,١	٨٣,٥				
٧١,٣٦٤	٧٣,٤	٧٥,٣	٧٧,٠	٧٨,١	٧٩,٢					
٦٩,٣٦٥	٧١,٢	٧٢,٩	٧٤,٤	٧٥,٤						
٦٧,٣٦٦	٦٨,٩	٧٠,٥	٧١,٧							
٦٤,٩٦٧	٦٦,٦	٦٨,٠								
٦٢,٨٦٨	٦٤,٣									
٦٠,٣٦٩										
٧٠										

ملاحظات :

(١) يتحدد سن المستبدل ووقف العمل بالاستبدال بالسن التي تم على أساسها حساب رأس المال المقابل للمعاش المستبدل مضافا إليها عدد السنوات المتبقية من تاريخ بدء العمل بالاستبدال حتى تاريخ وقف العمل به .

(٢) في حساب السن تعتبر كسور السن سنة كاملة .

- (٣) تحدد المدة المتبقية لوقف العمل بالاستبدال بواقع ٣٠ من عدد الفصائل الشهرية المطلوب تصويبها من تاريخ وقف العمل بالاستبدال حتى تاريخ انتهاء مدته الأصلية .
- (٤) لحساب المبلغ المقابل لمدة تضمن كسرا من السنة قتبغ طريقة التناوب بين المدينين الصحيحتين التين تقع بينهما المدة المطلوبة .

وزارة الخزانة

قرار^(١) لسنة ١٩٦٣

في شأن تفسير أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١
اللجنة العليا لتفسير القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من
الضريبة على المقارات المبنية وخفض الإيجار بمقدار الإعفاء
بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقارات المبنية والقوانين
المعدلة له :

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على المقارات المبنية
وخفض الإيجار بمقدار الإعفاء ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

فقررت :

مادة ١ — يحدد عدد الحجرات بالوحدة السكنية أو غير السكنية على أساس الوصف الثابت
بدفاتر الحصر والتقدير وقت العمل بأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ولحساب متوسط الإيجار الشهري للحجرة يقوم الجهة الإدارية المختصة بتقييم القيمة الإيجارية
الاجمالية على عدد الحجرات .

وإذا تضمن وصف المبنى بدفاتر الحصر والتقدير عدة أقسام لكل منها قيمة إيجارية خاصة
كالمصانع والمعامل وغيرها قسمت القيمة الإيجارية لكل قسم على عدد الحجرات الموجودة به .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ١٦٩
لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، يحدد النرض الذى أنشئ من أجله المبنى طبقا لوصف الوارد في دفاتر
الحصر والتقدير وقت العمل بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية
تحريرا في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ (٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد الأول في ٢ من يناير ١٩٦٤ .

قرار (١) لسنة ١٩٦٤

في شأن الأحكام التي تتبع في صرف المعاشات والمكافآت

ومبالغ التأمين

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
ومستخدماتها وعملها الدائمين ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن أحكام الولاية على المال ؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تصرف المعاشات المستحقة للقصر إلى والدتهم دون حاجة إلى قرار وحماية فإذا لم
توجد والدة فالولي الشرعي فإذا لم يكن هناك والدة أو ولي شرعي فتصرف المعاشات المستحقة
للقصر إلى منولى شئونهم وتثبت هذه الصفة ودرجة قرابته لهم بشهادة إدارية .

وعلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تخطر نيابة الأحوال الشخصية بقيمة المعاش واسم
من يصرف إليه وعنوانه ودرجة قرابته للقصر فإذا قررت المحكمة أن يصرف المعاش لشخص
آخر فلي الهيئة تنفيذ ذلك اعتباراً من معاش الشهر التالي لإخطار الهيئة بالقرار المذكور .

مادة ٢ - على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تصرف مبالغ التأمين المستحقة للورثة الشرعيين
أو أية استحقاقات أخرى لهم على أساس شهادة إدارية تبين أسماء الورثة ودرجة قرابتهم للمستفهم
وتاريخ ميلادهم وذلك في حالة إذا كانت قيمته لا تتجاوز مائة جنيه وكان استحقاق كل فرد لا يتجاوز
خمسة وعشرين جنيهاً .

وعلى الهيئة أن تصرف أنصبة القصر من المستحقين ولو كانوا من غير الورثة الشرعيين في الحدود
المشار إليها في الفقرة السابقة وذلك إلى الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى وطبقاً للأوضاع المبينة بها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

تحريراً في ٣١ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٤ أبريل سنة ١٩٦٤)

وزارة الشؤون الاجتماعية

قرار (١) وزارى ٢٩ لسنة ١٩٦٤

بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٦٤

بالترخيص للجمعيات الخيرية بإصدار أوراق

بالتصيب مؤقت من فئة العشرة قروش عام ١٩٦٤

وزيرة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بشأن أعمال التصيب؛

وعلى القانون رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن نقل اختصاص وزارة الداخلية المتخصص عليه فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن أعمال التصيب إلى وزارة الشؤون الاجتماعية؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٨ لسنة بشأن توزيع القيمة الاسمية لتذاكر التصيب المصدرة

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن إصدار وتنظيم أعمال التصيب؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعديل القرار الوزارى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٢؛
المشار إليه؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن إصدار تنظيم التصيب لعام ١٩٦٤؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات فى أول مارس سنة ١٩٦٤؛

وبناء على ما عرضه علينا وكيل الوزارة؛

قرر:

مادة ١ - يرخص بإصدار تصيب مؤقت من فئة العشرة قروش بعدد ٨٠.٠٠٠ تذكرة ولجنة واحد لكل من الجمعيات التالية:

- (١) جمعية الخدمات الطبية بمصر الجديدة على أن يكون السحب في ٩ أبريل سنة ١٩٦٤ بالقاهرة .
- (٢) جمعية مبرة التحرير بمصر الجديدة على أن يكون السحب في ٩ يونيو سنة ١٩٦٤ بالقاهرة .
- (٣) جمعية الإخلاص القبطية بالإسكندرية خصيصا للمستشفى القبطى بالإسكندرية على أن يكون السحب في ٩ أغسطس سنة ١٩٦٤ بالإسكندرية .
- (٤) جمعية الحرية لرعاية الطفولة بالإسكندرية على أن يكون السحب في ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بالإسكندرية .
- (٥) الجمعية النسائية لتحسين الصحة بالقاهرة على أن يكون السحب في ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بالقاهرة .
- (٦) فرع الهلال الأحمر بالإسكندرية خصيصا لمركز الاسعاف الطبي بالإسكندرية على أن يكون السحب في أول يناير سنة ١٩٦٥
- مادة ٢ - مع مراعاة أحكام القرار الوزارى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٨٧ لسنة ١٩٦٣ :
- (أ) لا يجوز بيع التراخيص أو التنازل عنه .
- (ب) يتقاضى مكتب التوزيع نسبة قدرها ٢ ٪ من القيمة الاسمية للأوراق المباعة عمولة التوزيع .
- (ج) يكون البيع بسعر ٧٥ ٪ من القيمة الاسمية للأوراق .
- (د) تدفع الجمعيات ٢٠ ٪ من القيمة الاسمية للأوراق للمصدرة لوزارة الشؤون الاجتماعية لصرفها في أوجه البر المختلفة .
- مادة ٣ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الوقائع المصرية ٩

وزارة الداخلية

قرار^(١) ٤٠ لسنة ١٩٦٤

بفصل قرية دجوى عن مركز طوخ وإلحاقها بمركز بنها

بمديرية أمن القليوبية

وزير الداخلية

(١) نشر الوقائع المصرية العدد ٣٩ في ١٦ من أبريل ١٩٦٤ .

بناء على طلب مديرية أمن القليوبية ؛
وموافقة وزارتي الخزانة والعدل ، ومجلس المحافظة ؛
قرر :

- مادة ١ - تفصل قرية دجوى عن مركز طوخ ، وتلحق بمركز بنها .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟
تحريرا في ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار ^(١) ٤١ لسنة ١٩٦٤

بتعديل اسم شياخة « القومبانية الانجليزية » التابعة لقسم شرطة
المتزة محافظة الاسكندرية إلى « شياخة الناصرية »

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون
الإدارة المحلية ؛

وبناء على طلب مديرية أمن الاسكندرية؛

وموافقة مجلس محافظة الاسكندرية بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ ؛
قرر :

- مادة ١ - يعدل اسم شياخة القومبانية الانجليزية بقسم شرطة المتزة إلى « الشياخة الناصرية » ،
مادة ٢ - على مدير أمن الاسكندرية تنفيذ هذا القرار .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟
تحريرا في ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

قرار^(١) ٣٨ لسنة ١٩٦٤

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور؛

وعلى القرار الصادر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ بتنفيذ أحكام القانون المشار إليه؛

وعلى ما رآه مجلس الدولة

قرر:

مادة ١ — تستبدل بالفقرة الأولى من المادة ٧٧ من القرار الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ المشار إليه الفقرة الآتية:

« تصرف رخصة القيادة المؤقتة للتعليم على النموذج المعد لذلك مقابل رسم مقداره ٣٠٠ مليم وتكون لمدة ثلاثة أشهر » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحرير في ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٣٠ مارس سنة ١٩٦٤) .

وزارة الاقتصاد

قرار وزاري رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٦٣

بالموافقة على تحويل وثائق شركة البحر الأسود والبطيخ للتأمينات العامة مع الحقوق

والالتزامات المترتبة عليها عن العمليات التي تزاو لها في الجمهورية العربية المتحدة

إلى شركة مصر للتأمين

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٦ بقبول تسجيل شركة البحر الأسود والبطيخ للتأمينات العامة ليتخذ بسجل هيئات التأمين؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٤٨ بتعديل البيانات الواردة بالقرار الوزاري سالف الذكر؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ بقبول تسجيل شركة مصر للتأمين بسجل هيئات التأمين؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٢ في ٢٠ من أبريل ١٩٦٤ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٥٨١ لسنة ١٩٦٣ بإنهاء أعمال بعض شركات التأمين ؛

وعلى المادة ٤٧ من قانون هيئات التأمين الصادر بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى الطلب المقدم من شركة البحر الاسود والبلطيق للتأمينات العامة بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى مذكرة مصلحة التأمين المؤرخة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ؛

قصر :

مادة ١ — الموافقة على تحويل وثائق شركة البحر الاسود والبلطيق للتأمينات العامة ليتقدم مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها عن العمليات التي تراوحتها في الجمهورية العربية المتحدة إلى شركة مصر للتأمين .

مادة ٢ — على مصلحة التأمين تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره بالوقائع المصرية ؟
نحريرا في ٢٦ رجب سنة ١٣٨٣ (١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣) .

وزارة المواصلات

قرار (١) ٢٢ مكرر لسنة ١٩٦٤

في شأن إنشاء معهد التدريب للمنى والأبحاث بيئة للمواصلات
السلكية واللاسلكية

وزير المواصلات

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لفنون
المواصلات السلكية واللاسلكية ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بيئة المواصلات السلكية
واللاسلكية ولائحته التنفيذية ؛وعلى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨/٢/١٩٦٣ ، ٦/٨/١٩٦٤ ، ١٥/١٠/١٩٥٢ بشأن
نظام مدرسة الحركة والتفراف ؛وعلى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم إدارات هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية
وتحديد اختصاصاتها والقرارات المعدلة ؛وعلى قرارى مجلس إدارة الهيئة الصادر فى ٣٠/١٠/١٩٦٢ ، ٢٩/١/١٩٦٤ فى شأن إنشاء
معهد التدريب للمنى والأبحاث ؛

وعلى ما أراءه مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الأول

الفصل الأول

إنشاء المعهد

مادة ١ - - ينشأ بيئة المواصلات السلكية واللاسلكية معهد للتدريب للمنى والأبحاث لتدريب
الموظفين والمستخدمين المعيّنين تحت الاختبار والعمال الفنيين وغيرهم من الفئات التى يحددها مدير

علم الهيئة ، وذلك في مختلف مستويات وفروع هيئة المواصفات السلوكية واللاسلكية من هندسية وحركية وإدارية وكتابية والقيام بالأبحاث المتعلقة بالهيئة .

مادة ٢ - يكون مقر المعهد مدينة القاهرة وتلحق به جميع مدارس التدريب والتأهيل المهني الحالية الموجودة بالهيئة العامة للمواصفات السلوكية واللاسلكية وهي مدرسة المهندسين والأبحاث ، مدرسة الإداريين والكتابيين ، مدرسة للمساعدين الفنيين ، مدرسة حركة انتخاف والتليفون ، مدرسة العمال الفنيين ، ويجوز إنشاء فروع لهذا المعهد بالمدن الرئيسية بالجمهورية العربية المتحدة .

الفصل الثاني

مجلس إدارة المعهد

مادة ٣ - يعتبر المعهد إدارة من إدارات هيئة المواصفات السلوكية واللاسلكية .

مادة ٤ - يشكل مجلس إدارة المعهد من مدير عام هيئة المواصفات السلوكية واللاسلكية بصفته رئيساً وستة أعضاء ترشحهم الهيئة بحيث يمثلون فروعها وإداراتها المختلفة ويصدر بتعيينهم قرار من وزير للمواصفات .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى يكون فيه الرئيس ويجتمع المجلس مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولا يكون اجتماعه صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة على الأقل من أعضائه عدا الرئيس وعند غيابها يتعين لصحة انعقاد المجلس أن يحضره أربعة من الأعضاء على الأقل وتكون رئاسته لأعلام مرتباً .

ولا تكون قرارات مجلس إدارة المعهد نافذة إلا بعد اعتمادها من مدير عام الهيئة .

مادة ٥ - يختص مجلس الإدارة علاوة على ما ينص عليه في هذا القرار بما على :

(أ) وضع السياسة العامة ومراقبة تطبيقها ووضع اللوائح الداخلية التي يسير عليها المعهد .

(ب) دراسة مشروع ميزانية المعهد وإقراره .

(ج) اقتراح التعديلات في خطط الدراسة والمناهج ونظم القبول والامتحانات والكتب الدراسية والمذكرات الفنية والإدارية وما إلى ذلك .

(د) متابعة سير الدراسة في سائر فروع المعهد .

(هـ) المسائل الأخرى التي يرى المجلس عرضها عليه .

مادة ٦ — لمجلس إدارة المعهد حق تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من أعضائه أو غيرهم ويحدد بقرار منه اختصاصات هذه اللجان .

الباب الثاني

إدارة المعهد

مادة ٧ — يكون للمعهد مدير من بين مهندسي الهيئة من المرتبة الأولى على الأقل بالكادر الفني العالي ، ويصدر بتعيينه قرار من مدير عام الهيئة .

مادة ٨ — تتولى إدارة المعهد مهمة الإشراف الفني والإداري على سائر أعمال التدريب الفني بالفروع المختلفة للهيئة من هندسية وحركية وإثارية وكتابية .

مادة ٩ — يقوم رئيس مجلس إدارة المعهد بتدبير بعض المهندسين والإداريين وذوى الخبرة ممن يعملون في الهيئة أو من خارجها عند الاقتضاء لإلقاء المحاضرات أو التدريب العملي .

مادة ١٠ — تمنح مكافآت للتدريسين والتدريب العملي من داخل الهيئة ومن خارجها بالنسبة لدراسات البالية والدراسات الخاصة بشهادات معاهد التدريب والمدارس الصناعية الثانوية أو الثانوية العامة وما يبادلها على ألا تزيد المكافأة التي تصرف في الشهر الواحد بالنسبة للتدريسين من موظفي الهيئة على ٣٠٪ من المرتب الشهري .

وتكون فئة الحصة الواحدة كالآتي :

جنبيه ٥٠٠ مليم لمن هم في المرتبة الثانية بالكادر العالي فأغربها ولم يشغل وظيفة أستاذ بالجامعات ولغير الموظفين وسعد أقصى ٣٠ جنبيهاً في الشهر .

جنبيه ٢٥٠ مليم لمن هم في المرتبة الثالثة بالكادر العالي ولمن يشغل وظيفة أستاذ مساعد بالجامعات وبعد أقصى ٢٥ جنبيهاً في الشهر .

جنبيه واحد لمن هم في المرتبة الأولى بالكادر المتوسط ولمن يشغل وظيفة مدرس بالجامعات وبعد أقصى ٢٠ جنبيهاً في الشهر .

٧٠٠ مليم لمن هم في المرتبة الرابعة بالكادر العالي والمرتبة الثانية بالكادر المتوسط فأقل ولمن يشغل وظيفة معيد بالجامعات وبعد أقصى ١٤ جنبيهاً في الشهر .

مادة ١١ — تمنح مكافآت للتدريسين والتدريب العملي من المختصين في الهيئة ومن

عارجها بالنسبة للدراسات الخاصة لحلة الاعدادية وما في حكمها بحيث لا تزيد المكافأة التي تصرف في شهر واحد بالنسبة للتدربين من موظفي الهيئة على ٣٠٪ من المرتب الشهري - وتكون فئة الحصة الواحدة كالآتي :

٤٠٠ مليون لمن هم في المرتبة الثالثة بالكادر العالي فأفوقها والمرتبة الأولى بالكادر المتوسط ولغير الموظفين بمقد أقصى ٨ جنيهات شهرياً .

٣٠٠ مليون لمن هم في المرتبة الرابعة بالكادر العالي والمرتبة الثانية بالكادر المتوسط بمقد أقصى ٦ جنيهات شهرياً .

٢٠٠ مليون لمن هم في المرتبة الثالثة بالكادر المتوسط فأقل بمقد أقصى ٤ جنيهات شهرياً .

مادة ١٢ - تمنح مكافآت للتدربين المتدربين للقيام بأعمال مراجعة المطبوعات . وتحتسب المكافأة في هذه الحالات باليوم ويعطى الموظف ٢٪ من أصل مرتبه الشهري بمقد أقصى ٧٠٠ مليون ومقد أدنى ٢٥٠ ملياً وذلك لموظفي المرتبة الرابعة بالكادر المتوسط فأفوقها - أما مستخدمو المرتبة الخامسة بالكادر المتوسط وعمال اليومية فتصرف لهم مكافأة قدرها ١٢٥ ملياً في اليوم ، ويصرف الخدم ٥٠ ملياً لكل منهم عن كل يوم عمل - وبحيث لا يتجاوز الحد الأقصى للمكافأة عن هذه الاعمال أجز سبعين يوماً في السنة الواحدة .

الباب الثالث

أحكام عامة

مادة ١٣ - يقدم الموظف أو المستخدم أو العامل المستجد بالهيئة تمهيداً قبل قبوله بالمعهد بالانضمام في الدراسة والتدريب وبالالتزام بالعمل بالهيئة مدة لا تقل عن خمس سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء فترة تدريبه ودراسته بالمعهد وبأنه إذا انتهت خدمته بالهيئة بسبب استقالته أو فصله تأديبياً ، يلزم برد كافة المصاريف المستحقة عليه للهيئة عن مدة دراسته وتدريبه بالمعهد على الوجه الآتي :

(أ) عشرة جنيهات شهرياً لفرد الواحد بالنسبة لمستوى المهندسين .

(ب) خمسة جنيهات شهرياً لفرد الواحد لمستوى المصاحدين الفنيين وملاحظي الحركة وموظفي السكرتارية والإدارة ومن إليهم .

(ج) ثلاثة جنيهات شهريا للفرد الواحد بالقسبة لمستوى العمال الفنيين .

كما يلتزم برد كافة ما يكون قد حصل عليه من أجر أو مرتب وما يلحق بها طوال فترة التدريب بالمعهد .

وعلى الموظف أو المستخدم أو العامل أن يقدم كفيلا يلتزم بالتضامن معه في رد كافة تلك المستحقات .

مادة ١٤ - تكون الدراسة والتدريب بالمجان .

مادة ١٥ - يمنع من مجاز الامتحانات النهائية للمعهد بنجاح شهادة يقرها مجلس إدارة المعهد من حيث الشكل والمصبة .

وتعتمد هذه الشهادة من وزير المواصلات أو من يفوضه .

مادة ١٦ - تمنح الهيئة موظفيها ومستخدميها وعمالها الفنيين الذين ينتدبون للتدريب بالمعهد من خارج منطقة القاهرة بدل سفر طوال مدة انتدابهم على أن يؤخذ عليهم تعهد كتابي برد مصاريف بدل سفرهم في حالة عدم اجتيازهم الامتحانات النهائية .

مادة ١٧ - لا يجوز النظر في تثبيت الموظف أو المستخدم أو العامل المستجده أو إنهاء فترة اختبار ، إذا لم يستوف نسبة الحضور التي تحددها اللائحة الداخلية ويتمين فصله من الخدمة .

مادة ١٨ - لا يجوز التقار في تثبيت الموظف أو العامل المستجده أو إنهاء فترة اختبار ، إذا لم ينجح في الامتحان الذي يعقد في نهاية فترة تدريبه في المعهد طبقا للشروط التي تحددها اللائحة الداخلية ويجوز بقرار من مجلس إدارة المعهد أن يمنح للراشدين بأداء الامتحان مرة ثانية على أن ينص في هذا القرار على ما إذا كان الامتحان الثاني يؤدي بعد فترة تدريب أخرى بالمعهد أو بغيرها .

مادة ١٩ - الموظف أو المستخدم أو العامل تحت الاختبار الذي يرسب في الامتحان بعد استيفاء الفرض الممنوح له ، يتم فصله من الخدمة وفي هذه الحالة لا يجوز مطالبة برد مصروفات التدريب أو دفع أى تعويض آخر .

مادة ٢٠ - تؤخذ في الاعتبار نتيجة امتحان التدريب للموظف أو المستخدم بالهيئة عند وضع تقريره السرى السنوى ، أما بالقسبة للعمال الفنيين فإن نتيجة التدريب تؤخذ في الاعتبار عند النظر في الترقية والملاوة ومستوى المهنة .

مادة ٢١ - يجوز بقرار من مدير عام الهيئة منح مكافآت مالية وميزات عينية للممارس في بعض الحالات .

الباب الرابع

أحكام وقتية

مادة ٢٢ - تظل الأحكام الخاصة بقرار علاوات لائحة دبلوم مدرسة الحركة والتفراف سارية على من يلتحقون بها بعد نفاذ هذه اللائحة ، كما تظل القواعد المطبقة حاليا بشأن التدريب بمدرسة الحركة والتفراف سارية على من التحقوا بالمدرسة قبل نفاذها .

الباب الخامس

أحكام ختامية

مادة ٢٣ - يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذه اللائحة من قرارات سابقة .

مادة ٢٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره . وعلى مدير عام هيئة المواصلات السلوكية واللاسلوكية تنفيذه ؟

تحريرا في ٢٣ شوال سنة ١٣٨٢ (٧ مارس سنة ١٩٦٤)

وزارة السد العالي

قرار (١) ٣٢ سنة ١٩٦٣

بإصدار لائحة التحقيق والتأديب والمجازاة الخاصة بالعاملين

في الهيئة العامة لبناء السد العالي

وزير السد العالي

ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لبناء السد العالي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة لبناء السد العالي ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الإدارة ووزير السد العالي رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بإصدار لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لبناء السد العالي بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٣ بالموافقة على لائحة التحقيق والتأديب والجزاءات الخاصة بالعاملين في الهيئة والمعتمد في ٣ يونيو سنة ١٩٦٣ ؛

وعلى ما أمناه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ - تسمى أحكام اللائحة المرافقة على العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي .

مادة ٢- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره ؟

تحريراً في ٩ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٣ مارس سنة ١٩٦٤) .

لائحة التحقيق والتأديب والجزاءات

الخاصة بالعاملين في الهيئة العامة لبناء السد العالي

الباب الأول

تأديب الموظفين

مادة ١ - الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين عن المخالفات الفنية والمالية والإدارية هي :
(١) التوبيخ بالنسبة إلى الموظفين من الدرجة الأولى فأفوقها والإنذار بالنسبة إلى باقي الموظفين .

(٢) الحرمان من بدل طبيعة العمل المقرر لموظفي الهيئة كله أو بعضه ، بصفة دائمة أو لفترة محدودة .

(٣) الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهور .

(٤) تأجيل مواعيد استحقاق الملاوة لمدة لا تقل عن ستة أشهر .

(٥) الحرمان من الملاوة .

(٦) الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

(٧) خفض المرتب .

(٨) خفض الدرجة .

(٩) خفض المرتب والدرجة .

(١٠) العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة في الحدود وبالشروط المقررة في قانون المعاشات ويتربط حل الحكم بالعزل من الوظيفة من المجلس التأديبي وقف الموظف حتماً رغم طعنة بالاستئناف .

مادة ٢ - المدير الحمية ونوابه ومساعديه ولدى القطاعات والإدارات كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبة اللوم والإنذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز ٦٠ يوماً في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة على ١٥ يوماً - وذلك كله بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويمكن قراره في ذلك مسبقاً .

كما يجوز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاهاً على أن يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجواب .

ورئيس مجلس الإدارة سلطة توقيع عقوبة الحرمان من بدل طبيعة العمل وكذا توقيع العقوبات المشار إليها بالفقرة الأولى .

كما يكون له خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار الجزاء من السلطات المختصة بالمادة الأولى إلغاء القرار أو تعديل العقوبة بتشديدها أو تخفيفها وله إذا ما قرر إلغاء الجزاء إحالة الموظف إلى مجلس التأديب أو النيابة الإدارية المختصة للنظر في تحويله إلى المحكمة التأديبية حسب الأحوال .

أما العقوبات الأخرى المنصوص عليها بالمادة الثانية ومن ٤ إلى ١٠، فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من مجلس التأديب أو المحكمة التأديبية المختصة حسب الأحوال .

ويجوز لرئيس مجلس الإدارة في أي وقت أن يقرر صرف بدل طبيعة العمل كله أو بعضه ، لمن صدر قرار بحرمانهم منه .

مادة ٣ - يتولى المحاكمة التأديبية للموظفين الذين تملو درجاتهم على الدرجة الرابعة المحاكم

التأديبية المختصة حسب الأحوال ، وتولى المحاكمة التأديبية للموظفين الذين لاملو درجة الرابعة مجلس تأديب يشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة من اثنين من كبار موظفي الهيئة لا تقل درجاتهم عن الدرجة الثالثة وأحد الموظفين الفنيين بالإدارة القانونية .

ويرأس مجلس التأديب أعلى أو أقدم الأعضاء درجة أو أكبرهم سنا حسب الأحوال .

وتكون قرارات مجلس التأديب نهائية ويجوز التظلم منها إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة خلال ستين يوما من تاريخ صدورها ، ويجوز له تخفيف العقوبة دون تشديدها .

مادة ٤ - يتحدد الاختصاص لمجلس التأديب بما لدرجة الموظف وقت إقامة الدعوى التأديبية وإذا تعدد الموظفون المقدمون للمحاكمة كانت الجهة المختصة بمحاكمة أعلاهم درجة هي المختصة بمحاكمتهم جميعا .

مادة ٥ - في حالة وجود سبب من أسباب التنحي المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة إلى رئيس المجلس التأديبي أو أحد عضويه يجب عليه التنحي عن نظر الدعوى التأديبية ، والموظف المحال إلى المحاكمة طلب تنحيه .

مادة ٦ - لا يكون انعقاد مجلس التأديب صحيحا إلا إذا حضره جميع الأعضاء وتصدر قراراته بأغلبية الآراء .

مادة ٧ - تقام الدعوى التأديبية أمام مجلس التأديب بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من مدير الهيئة أو من نوابه أو من مساعديه .

مادة ٨ - يتضمن قرار الإحالة إلى المحاكمة التأديبية بياناً بالمخالفات المنسوبة إلى الموظف ويخطر للموظف بهذا القرار وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته قبل هذا التاريخ بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٩ - لمجلس التأديب من تلقاء ذاته أو بناء على طلب الموظف أن يأمر باستيفاء التحقيق وله أن يحدد ذلك إلى أحد أعضائه .

والموظف في جميع الأحوال أن يطلع على النسخات التي أجريت وعلى جميع الأوراق المتعلقة بها ، وله أن يأخذ صورة منها كما له أن يطلب ضم التقارير السنوية عن كفايته .

مادة ١٠ - يقرر مجلس التأديب الإجراءات التي يقيها ويجوز له استجواب الموظف وسماع الشهود ، ويكون أداء الشهادة أمام المجلس بمد حلف اليمين .

مادة ١١ - تكون قرارات مجلس التأديب مسببة وتوقع من الرئيس والأعضاء الذين أصدروها .

مادة ١٦ - تتولى الإدارة المختصة بالهيئة التحقيق فيما ينسب إلى الموظفين ويجوز للموظف أن يحضر بنفسه جميع إجراءات التحقيق إلا إذا اقتضت مصلحة التحقيق أن يحضر في غيبه .

ويمكن للمحقق الاطلاع على الأوراق ولو كانت سرية وسماع الشهود ويكون أداء الشهادة بعد حلف اليمين .

مادة ١٣ - يكون التحقيق كتابة ويجوز للمحقق الاستعانة بكتاب ويثبت التحقيق في محضر أو محاضر مسلسلة يصدر كل منها بذكر تاريخ ومكان وساعة افتتاحه وإتمامه وتذييل كل ورقة من أوراق التحقيق بتوقيع المحقق والكتاب إن وجد .

مادة ١٤ - يثبت المحقق في المحضر كل ما يتخذ من إجراءات واسم المسئول وسنه وعمل وإقامته ووظيفته والأسئلة والأجوبة ويطلب منه التوقيع على المحضر .

مادة ١٥ - يتناول التحقيق ما يعرض أتمامه من وقائع تطوى على مخالفات أو خروج على مقتضى الواجب ولو لم تتصل بالواقعة الأصلية ولو كان الذى ارتكبها موظف غير الموظف الذى يحضر التحقيق معه .

وإذا ثبت للمحقق شبهة ارتكاب جريمة من جرائم القانون العام تمين عرض أوراق التحقيق على المستشار القانونى للهيئة لاتخاذ اللازم قانونا بعد إبلاغ السلطات المختصة بالهيئة .

مادة ١٦ - يتلو المحقق على الموظف الذى نسبت إليه المخالفة أو الخروج على مقتضى الواجب ملخص ما أسفر عنه التحقيق من أدلة أو قرائن أخذها من أوراق أو من أقوال الشهود ويثبت حصول هذه التلاوة في المحضر وبدون إجابة الموظف عليها تفصيلا ثم يحق دفاع الموظف فإذا امتنع الموظف عن إبداء أقواله أو عن التوقيع أثبت المحقق ذلك في المحضر .

مادة ١٧ - يثبت المحقق بعد انتهائه من التحقيق رأيه فيها هو منسوب إلى الموظف بمذكرة تعرض على المستشار القانونى للهيئة الذى له أن يأمر باستيفاء التحقيق أو إحالة الجهة التى أحالت الموظف إلى التحقيق مع رأيه فيها انتهى إليه التحقيق حيث تكشف الوقائع وتبهرتها والإجراء الذى يقترح اتخاذه مع الموظف المنسوبة إليه المخالفة والجزاء الذى يرى توقيمه عليه .

وللجهة المختصة إصدار قرارها مسيئا بالنصرف في التحقيق خلال أسبوع من تاريخ إحالته إليها .

مادة ١٨ - للموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية أن يحضر جلسة المحاكمة وله أن يدافع عن نفسه كتابة أو شفها ، وله أن يوكل محاميا .

ومجلس التأديب أن يقرر حضور الموظف المتهم بنفسه وفي جميع الأحوال إذا لم يحضر الموظف المتهم أمام المجلس بعد إخطاره بذلك يجوز محاكمته والحكم عليه غيابياً .

مادة ١٩ - لا يفي الموظف من العقوبة استناداً إلى أمر دمه إلا إذا ثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذاً لأمر كتابي صدر إليه من هذا الرئيس وبالرغم من تنبيهه كتابة إلى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر .

مادة ٢٠ - لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه في ذلك أن يوقف الموظف عن عمله احتياطياً حسب الأحوال ، ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه من اليوم الذي أوقف فيه ويجب عرض الأمر على مجلس التأديب أو المحكمة التأديبية حسب الأحوال خلال أسبوع من تاريخ الوقف للنظر بصفة مؤقتة في صرف مرتب الموظف كله أو بعضه إليه عن مدة الإيقاف أو عدم صرف شيء منه إلى أن يقرر الفصل في الدعوى التأديبية ما يتقدم في شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بالحرمان منه أو بصرفه إليه كله أو بعضه .

مادة ٢١ - إذا لم يصدر مجلس التأديب أو المحكمة التأديبية حسب الأحوال قرار بمد الإيقاف يعود الموظف إلى عمله من اليوم التالي لانقضاء ثلاثة شهور على تاريخ وقفه ويصرف إليه مرتبه ابتداء من تاريخ عودته إذا كان صرف المرتب موقوفاً .

مادة ٢٢ - كل موظف يحبس احتياطياً أو تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف مرتبه ، بعد انتهاء الحبس ويقرر رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه ما يتقدم في شأن صرف مرتبه بحسب الأحوال .

مادة ٢٣ - لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة إلى الموظفين طوال مدة وجودهم في الخدمة وتسقط بعض خمس سنوات من تاريخ تركهم الخدمة لأي سبب كان ، وتقطع هذه المدة بإجراءات التحقيق أو الانهاك أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة إلى أحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة إلى الباقين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

مادة ٢٤ - يجوز إقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات الفنية والمالية والإدارية على الموظف الذي يكون قد ترك الخدمة لأي سبب كان ، وفي هذه الحالة يجوز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز المرتب الأساسي السنوي الذي كان يتقاضاه وقت وقوع المخالفة وتستوفي هذه الغرامة بالخصم من مكافأته أو المال المدخر إن وجد .

مادة ٢٥ - تسرى على الموظفين أحكام قوانين النيابة الإدارية فيما لم يرد في شأنه نص في هذه اللائحة .

مادة ٢٦ - تكون الإخطارات المنصوص عليها في هذا الباب بكتاب موصى عليه
بمعلم الوصول .

الباب الثاني

تأديب العمال

مادة ٢٧ - الجزاءات التي يعرض توقيعها على العمال هي :

(١) الإنذار .

(٢) الحرمان من بدل طبيعة العمل كله أو بعضه المقرر لعمال الهيئة بصفة دائمة أو لفترة محددة .

(٣) الخصم من الأجر بما لا يتجاوز ١٥ يومافى المرة الواحدة ولا يزيد على ٦٠ يومافى السنة .

(٤) تأجيل موعد استحقاق الملاوة لمدة سنة .

(٥) الحرمان من الملاوة .

(٦) تخفيض الأجر أو الدرجة أو كليهما .

(٧) الفصل من الخدمة .

مادة ٢٨ - لرئيس مجلس الإدارة والمدير الهيئة ونوابه ومساعديه وللمديرى القطاعات والإدارات
كل فى دائرة اختصاصه سلطة توقيع عقوبتى الإنذار والخصم من الأجر والحرمان من بدل طبيعة
العمل لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما فى المرة الواحدة وبحيث لا تزيد على ستين يوما فى السنة .

ولا يجوز توقيع العقوبات المشار إليها إلا بعد سماع أقوال العامل وتحقيق دفاعه ويجوز أن
يكون التحقيق شفويا .

ويكون قرار الجزاء مسيا ونهائيا .

أما العقوبات الأخرى فتكون من سلطة رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه أو لجنة شئون
العمال بعد اعتماد قرارها من مدير الهيئة أو من ينوبه .

ويجوز لرئيس مجلس الإدارة ومدير الهيئة أو مساعده مدير الهيئة لشئون المالية والإدارية فى
أى وقت أن يقرر صرف بدل طبيعة العمل كله أو بعضه بالنسبة لمن صدر قرار بحرمانهم منه .

مادة ٢٩ - لرئيس مجلس الإدارة والمدير الهيئة ونوابه ومساعديه وللمديرى القطاعات والإدارات
كل فى دائرة اختصاصه وقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضيه مصلحة التحقيق الذى يجرى معه

ذلك سواء كان التحقيق إدارياً أو جنائياً ، ويترب على وقف العامل وقف أجره ابتداء من اليوم الذى أوقف فيه مالم يقرر مساعد مدير الهيئة للشئون المالية والإدارية خلاف ذلك ، ويجوز للسلطة التى أصدرت قرار الوقف صرف أجر العامل الموقوف إليه عن مدة الوقف بعد أن يتم التصرف فى التحقيق .

مادة ٣٠ - كل عامل يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى يوقف عن عمله مدة الحبس ويوقف صرف مرتبه وبعد انتهاء مدة الحبس تقرر السلطات المشار إليها فى المادة ٢٩ ما يتبع فى شأن أجره بحسب الأحوال .

وفى حالة الحبس الاحتياطى إذا كان قد انتهى بصدور الحكم بالبراءة أو حفظ الدعوى بقاء العامل إلى عمله ويمرض الأمر فى جميع الأحوال على السلطات المذكورة لتقرر ما يقع فى شأن المسؤولية التأديبية .

مادة ٣١ - يجب إبلاغ العامل كتابة بما وقع عليه من جزاءات ، فإذا امتنع عن تسلّم الإبلاغ الكتابى يكتفى بأن يرسل له فى كتاب موصى عليه على عنوانه المبين فى ملف خدمته .

وزارة الصحة

قرار (١) وزارى ٧٣٩ لسنة ١٩٦٣

بشأن تشكيل واختصاصات القومسيونات الطبية العامة والمحلية

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين للمادة ٤ ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢١٢٠ لسنة ١٩٦٣ بأحكام اللائحة الصحية للتميين فى الوظائف العامة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن تشكيل واختصاصات القومسيونات الطبية العامة والمحلية ؛

قـرـر :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام القرار الوزاري رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة (٣) القرار الوزاري المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٣ - تشكل القومسيونات الطبية العامة من رئيس وأربعة أعضاء على الأقل من بينهم طبيب رمدي ، جميعهم أطباء كل الوقت ، وتكون قرارات القومسيون صحيحة بحضور ثلاثة على الأقل أحدهم رمدي ، ويجوز استكمال العدد القانوني للأعضاء بطبيب نصف الوقت في حالة الضرورة القصوى وذلك بصحة مؤقتة - وللقومسيون أن يستعين في إصدار قراراته بأراء الاختصاصيين من غير أعضائه في الحالات التي تتطلب ذلك .

كما يجوز لرئيس القومسيون الطبي العام إنشاء لجان فرعية من بين أعضائه تشكل من عضوين على الأقل للقيام ببعض اختصاصات القومسيون الطبي العام » .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٧ رجب سنة ١٢٨٣ (١٣ ديسمبر ١٩٦٣)

القيادة العامة للقوات المسلحة

سلاح الحدود

أمر (١) ٢٢ لسنة ١٩٦٤

في شأن إحصاء وترقيم الجبال بمحافظة سيناء

مدير عام سلاح الحدود، والحاكم العسكري لمناطق الحدود

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالة الطوارئ. في إقليمي الجمهورية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ باستمرار العمل بأحكام المادة الثانية رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١؛

ويعتصم السلطة المخولة لنا بالأمر العسكري رقم ٢٩ الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢؛

قرر :

مادة ١ - على كل مالك لجبل أو نافذة أن يتقدم إلى قسم الشرطة التابع له موطنه أو محل إقامته لتقيد جملة أو نافذة في السجل الذي يحد لذلك وكذلك ما يطرأ عليها من زيادة في المواليد .

مادة ٢ - يقوم القسم بترقيم الجبال والنيابى بمعرفة الطبيب البيطرى وبالتامم المعد لذلك .

مادة ٣ - على كل مالك لجبل أو نافذة أو عدد منها أن يخبر قسم الشرطة الذى يقيد به جملة أو نافذة بما يحدث من تصرفات سواء أكانت بالبيع أو بالشراء أو بالتأجير أو في حالة الدخ أو التفوق .

مادة ٤ - يحظر عبور الجبال إلى خارج محافظة سيناء إلا بعد الحصول على إذن كتابي من الجهة الإدارية المختصة مع مراعاة ما تقتضيه القوانين واللوائح والتعليمات الجزئية والحجر الصحي كما يلزم صاحب الجبل أو النافذة بإبلاغ الجهة الإدارية بالمكان الذى سيتواجد به الجبل أو النافذة خارج محافظة سيناء .

مادة ٥ - يلتزم صاحب الجمل أو الناقه أو أى عدد منها بدفع الرسوم الجمركية المفردة طبقاً للقوانين والوائح الجمركية عند عبورها القنال .

مادة ٦ - على أصحاب الجمال أو النياق التى رخص لها بعبور القنال غرباً أن يمدوا بها ثانية إلى محافظة سيناء بعد انتهاء سبب الترخيص فإن كان قد تم التصرف فيها بالبيع أو بالذبح أو النفوق أن يخطر كل من الجهة الإدارية المقيد بسجلاتها والتي كان يقيم بها .

مادة ٧ - على محافظ سيناء إصدار اللوائح والتعليمات التى يراها خاصة بتحديد المهلة اللازمة لإجراء عملية القيد والتمديد لكل قسم على حدة بحيث تنتهى هذه المهلة بأكلها فى موعد لا يتجاوز ١٩٦٤/١٢/٣١ بالنسبة لجميع أقسام المحافظة .

مادة ٨ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس لمدة أقصاها ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن جواز مصادرة الجمل أو الناقه موضوع المخالفة .

مادة ٩ - على محافظ سيناء تنفيذ هذا الأمر ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره فى الرقائع المصرية .

نحروا فى ٤ شوال سنة ١٣٨٣ (١٨ فبراير سنة ١٩٦٤)

ديوان الموظفين

قرار (١) لسنة ١٩٦٤

تقدير حرفة غير واردة بكشوف كادر العمال

رئيس ديوان الموظفين

بعد الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بشأن عمال اليومية والقرارات المعدلة لها والمككلة لها ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٥٤ بشأن تحويل ديوان الموظفين الاختصاصات المنحولة للسيد وزير المالية فى كادر العمال ؛

وعلى كتاب المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى المؤرخ ٢١ يولى سنة ١٩٦٢ ؛

فقرر :

مادة ١ - تضاف مهنة خشاب بالكشوف رقم (٤) من الكشوف (ب) الملحق بكادر العمال فى الوظائف التى لا تحتاج إلى دقة فى الدرجة ٢٠٠/٢٦٠ م .

مادة ٢ - تضاف مهنة ملاحظ تسويق إلى الكشف رقم (٢) من الكشوف (ب) الملحق بكادر العمال فى وظائف رؤساء العمال العاديين ومن فى حكمهم فى الدرجة ١٦٠/٣٠٠ م .

مادة ٣ - تضاف مهنة أسطى قاسون ، عامل جلابة ، عامل صينية ، عامل أستة ، إلى الكشف رقم (٦) من الكشوف (ب) الملحق بكادر العمال فى الوظائف التى تحتاج إلى دقة فى الدرجة ٣٠٠/٥٠٠ م .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

تحريراً فى ١١ رمضان سنة ١٣٨٣ (٢٦ يناير سنة ١٩٦٤) .

قرار (١) لسنة ١٩٦٤ .

بشأن تقييم مهنة عامل فى وفرد

رئيس ديوان الموظفين

بعد الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بشأن كادر عمال اليومية والقرارات المعدلة والمككلة لها ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٥٤ بشأن تحويل ديوان الموظفين الاختصاصات المنحولة للسيد وزير المالية فى كادر العمال ؛

وعلى كتاب وزارة الحربية المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف مهنة عامل وقود إلى الكشف رقم (٤) من الكشف الملحقة بكادر العمال في الدرجة ٣٦٠/٢٠٠ صانع لا يحتاج إلى دقة .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

تحريراً في ١١ رمضان سنة ١٣٨٣ (٢٦ يناير سنة ١٩٦٤)

قرار ٤٦ لسنة ١٩٦٤

بشأن تقييم مهنة ميكانيكي سينا

رئيس ديوان الموظفين

بعد الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بشأن كادر عمال اليومية والقرارات الممددة والمكاملة لهما ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٥٤ بشأن تخويل ديوان الموظفين الاختصاصات المخولة للسيد وزير المالية في كادر العمال ؛

وعلى كتاب وزارة الحرية المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف مهنة ميكانيكي سينا إلى الكشف رقم ٦٠٠ من الكشف الملحقة بكادر العمال في الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ صانع دقيق وتكون الترقية من هذه الدرجة إلى درجة الفئة المتأخرة ٧٠٠/٣٦٠ بعد ست سنوات .

ويختار من بين هؤلاء الصناع المتأززون والأسطوات والملاحظون مع مراعاة الأقدمية والكفاءة .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

تحريراً في ١١ رمضان سنة ١٣٨٣ (٢٦ يناير سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ٤٧ لسنة ١٩٦٤

بشأن تقدير حرفة غير واردة بكشف كادر العمال

رئيس ديوان الموظفين

بعد الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٣ نوفمبر ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بشأن عمال اليومية والقرارات الممددة والمكاملة لهما ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٥٤ بشأن تحويل ديوان الموظفين الاختصاصات المخولة للسيد وزير المالية في كادر المال؛

وعلى كتاب مصلحة الأرصاد الجوية رقم ١٦٨٩٠ المؤرخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٦٣؛
قرر:

مادة ١ - تعانف مهنة معاون مبرقة ، معاون تليفون إلى الكشف رقم ٤ من الكشف (ب) الملحق بكادر المال في الوظائف التي لا تحتاج إلى دقة في الدرجة ٢٠٠/٣٦٠ م ، ويجوز الترقية من هاتين الوظيفتين إلى الوظيفة التي تحتاج إلى دقة بعد ست سنوات .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره

تحريرا في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٣ (٢٧ يناير سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ٤٨ لسنة ١٩٦٤

بشأن تقييم مهنة عامل مقشعة باريكه بالسلك

رئيس ديوان الموظفين

بعد الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٣ نوفمبر ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بشأن كادر عمال اليومية والقرارات المعدلة والمكاملة لهما؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٥٤ بشأن تحويل ديوان الموظفين الاختصاصات المخولة للسيد وزير المالية في كادر المال؛

وعلى كتب وزارة الثقافة والإرشاد المتبعية بالكتاب رقم ٤٥٥٨ بتاريخ ٣١ / ٥ / ١٩٦٣ وكتاب الورش الأميرية رقم ٢٩٠٢ المؤرخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٣ بشأن تحديد الدرجة المقررة لمهنة عامل مقشعة باريكه بالسلك،؛

قرر:

مادة ١ - تعانف مهنة عامل مقشعة باريكه بالسلك إلى الكشف رقم ٤ من الكشف (ب) الملحق بكادر المال في وظائف الصناع أو العمال الفنيين التي لا تحتاج إلى دقة في الدرجة (٢٠٠/٣٦٠ م) ويجوز ترقية شاغلها بعد ست سنوات إلى الوظيفة التي تحتاج إلى دقة .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره

تحريرا في ٦ رمضان سنة ١٣٨٣ (٢١ يناير سنة ١٩٦٤)

الجُزْءُ العَاشِرُ

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشاً

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشاً

لكل من المدنى ، والمرافعات ، وتحقيق الجنايات والعقوبات ،
والتجارى وما يقبىه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشاً

لكل من المدنى ، والمرافعات والعقوبات ، وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، ومطلب من دارالثقافة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

يـ ا ن

أولاً - الرسائل الخاصة بـ تحرير المجلة أو بإدارتها ، ترجمه إل : مجلة المحاماة ، بدواثقافة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

لغير المحامين والطلبة : ٢٠٠ قرش

للمحامين تحت التمرين : ٢٥ قرشاً

لطلبة كلية الحقوق : ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين : ٢٠ قرشاً

٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ١٥ قرشاً

٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قروش

التلفونات

٥٤٧٤٤ سيارة التقييب (رقم خاص)

٥٠٨٣٥ و ٥٥٥٨٥ و ٥٠٦٤٩ وثقافة والتأدى

٩٠٤٨٤٩ و ٩٠٨٨٤٢ غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥ غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨ غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨١٤٥١٣ غرفة المحامين بمحكمة الجيزه الكبرى

المحاضرة

مجلد قضائيه شهريه

نقد و نقابة المحامين

وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ
وَأَنْتُمْ قَلِيلٌ . قَوْلُكُمْ

يونيه

١٩٦٤

السنة الرابعة والأربعون

المجلد

العاشر

النشاط النقائى

قسم القانون الدولى والقانون المقارن فى نقابة المحامين بالولايات المتحدة

بقلم والتر كرايغ (١) Walter Craig

قريب على الولايات المتحدة

فى السنين الأولى من حياة نقابة المحامين الأمريكية ، شكلت لجنة لقانون الدولى . وفى سنة ١٩٠٧ أنشئ مكتب للقانون المقارن . وفى سنة ١٩٣٠ أدمجت اللجنة والمكتب فى : « قسم القانون الدولى والقانون المقارن » .

ويقوم بنشاط القسم ٤٩ لجنة مشكلة فى نطاق أربعة قطاعات : قطاع القانون الدولى ، ويشمل نشاطه القانون الدبلوماسى والقضائى ، والتطور الاقتصادى الأجنبى ، والمواصلات الدولية ، والتشريع الجنائى الدولى ، والتعاون القضائى ، والضرائب ، وقانون البحر ، والقانون الودى للخلافات الدولية .

أما قطاع القانون المقارن فيشمل نشاطه فيما يشمل ، قوانين الكومنولث البريطانى ، وأوروبا ، والشرق الأقصى ، والشرق الأدنى ، وأمريكا اللاتينية ،

والاعتماد السوفيتي . كما يشمل الإجراءات المقارنة والتطبيق ، والقانون الإداري للقارن
والدعوى الخاصة ضد الحكومات .

وتتمة قسم التنظيمات الدولية ، ويشمل لجانا لتكوين الدستوري والنشاط
للعام والمحاكم الدولية ، والوكالات المتخصصة .

والتقسيم الرابع يشمل لجان الاتصال بنقابات المحامين الدولية ، وبنقابات المحامين
لهول الأمريكيتين ، والجنة الدولية لرجال القانون .

وفي هذا القسم لجان لقوانين القضاء الخارجى ، وللمعلومات والمطبوعات ولتعليم
القانون الدولي والقانون للقارن .

وفي وسع أى عضو فى نقابة المحامين ، مضى بالقانون الدولى أو القانوان المقارن ،
أن يمد مجالاً لاهتمامه فى نطاق نشاط القسم .

وقد ساعد القسم حكومة الولايات المتحدة مساعدة فعلية فى ميدان القانون الدولي ،
ولمب دوراً هاماً فى إقرارنا لاتفاقية حقوق التأليف والنشر المالية .

وقد تعاون القسم تعاوناً وثيقاً مع نقابة المحامين لهول الأمريكيتين فى محاولة توثيق
العلاقات والتعاون بين المحامين والقضاة فى بلدان نصف الكرة الغربى .

وسيزيد نشاط القسم فى خلال الخبة عشر شهراً القادمة بسبب الانقباد الذى يتم
مرة كل سنتين لنقابة المحامين المالية فى مدينة المكسيك فى شهر يوليو ١٩٦٤ ،
والاجتماع الذى يتم مرة كل سنتين لنقابة محامى الدول الأمريكية « بسان جران » فى
« بورتو ريكو » ، فى مايو ١٩٦٥

ويصدر القسم نشرة ممتازة ، تظهر ثلاث مرات في السنة : في ديسمبر ومايو
ويوليو ، وقد صادفت هذه للنشرة تقديراً دولياً ، فوق ما تتمتع به من مكانة في
الولايات المتحدة .

ويدفع أعضاء النقابة اشتراكاً في القسم قدره خمسة دولارات سنوياً ، وهو مبلغ
رمزي إذا قيس بالمنافع التي يجنيها العضو من الاشتراك في نشاط القسم .

وإن حضور اجتماع نقابة المحامين العالمية في سنة ١٩٦٤ والمساهمة في أعماله ،
وكذلك نقابة محامي الدول الأمريكية في سنة ١٩٦٥ ؛ لابد أن يكون نافعاً ومتفقاً ،
محققاً للهدف المسام ببقاء محامي الدول الأخرى ، والاتصال بهم ، للوصول إلى مزيد
من التفاهم والتعاون في سبيل المحافظة على سيادة القانون في أمم العالم الحرة .

فهرس

النشاط النقابي

قسم القانون الدولى والقانون المقارن فى نقابة المحامين بالولايات المتحدة ؛
بقلم ولتر كريج نقيب محامى الولايات المتحدة

أولاً - المِيقَالَاتُ وَالبِجُوثُ

اقتصاديات :
معلومات اقتصادية مستقاة من تقرير لجنة
الخطة والميزانية بمجلس الأمة الذى ألقاه السيد
حسن عباس زكى فى ١٥ يونيه ١٩٦٤ .
ص ٧٧٩

كتب جديدة :
الحماية الجنائية للخصومة من تأثير الفشر تأليف
الأستاذ الدكتور جمال الدين العطيفى المحامى
وهو مجلس النقابة للأستاذ حمادة الناحل المحامى .
ص ٧٨١

أمر التفتيش الكتابى ، رأى فى أساليب إثبات
صدوره للأستاذ الدكتور رياض شمس المحامى .
ص ٧٥٧
توحيد الأمة العربية بتطوير شرائعها طبقا
للبيان ؛ للأستاذ عبد الحليم الجندي محامى إدارة
قضايا الحكومة .

ص ٧٦٠

معنى التسليم فى المادة ١٠٤ من التقنين
التجارى للأستاذ سليمان عبد المجيد عضو نيابة
الأزبكية .

ص ٧٧٧

ثانياً- الأحكام

قضاء محكم النقض

النفذ المجزئي

الحكم ٦٠٩ :

- أ - شيك : بدون رصيد ، مستفيد ،
تقدمه للبنك بعد تاريخ الإصدار .
ب - سداد : قيمة الشيك في تاريخ لاحق على
إعطاء شيك بدون رصيد . ٧٨٦

الحكم ٦١٠ من يناير ١٩٦٤

- أ - تلبس : مادة مخدرة ، مظهر خارجي
ينبغي عن وقوع جريمة ، تبين ماهية المادة .
ب - مادة مخدرة : إلغاؤها خشيروال المباحث
تلبس .

ج - تحفظ : متهم متلبس ، اقتياده إلى أمور
ضبط قضائي .

د - حكم : تسليب ، عيب . محكمة موضوع .
دفاع موضوعي ، رد عليه . ص ٧٨٧

الحكم ٦١١ :

أ - استئناف : سلطة المحكمة الاستئنافية .

يناير ١٩٦٤

الحكم ٦٠٧ : ٦ من يناير ١٩٦٤

- أ - استئناف : متهم ؛ نيابة ، إجراءات
م ١/٤٠٢ و ٢ ، ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
ب - محاكمة : إجراءاتها . شهادة ، طبيعتها ،
وزنها . محكمة موضوع .

ج - دعوى : حجزها للحكم ، إعادتها للرافعة .
د - اشتراك : مساهمة جنائية ، عقوبات م ٤٠
ص ٧٨٥

الحكم ٦٠٨ :

أ - دعاية : معاونة . ق ٦٨ لسنة ١٩٥١
م ٨ ، محل معد للدعاية ، تهيئته بقصد
استغلاله .

ب - متهم : تعديل المحكمة في إداته على أقوال
متهم آخر في الدعوى .

ج - دعوى : حقيقتها ؛ تبين المحكمة إياها ؛
صورتها المنهجية . ص ٧٨٦

إعادة القضية لمحكمة أول درجة . إجراءات
جنائية م ٤١٩ .

ب - اختصاص : تنازع سلبى . تعيين المحكمة
المختصة . إجراءات جنائية م ٢٢٦م و ٢٢٧
ص ٧٨٧

الحكم ٦١٢ :

حكم غيائى : استئناف النيابة العامة لإياه ،
إيقاف الفصل فيه ، إجراءات جنائية م ٤٥٤ .
ص ٧٨٨

الحكم ٦١٣ : ١٣ من يناير ١٩٦٤ .

دخان : غش ، خلط ، حيازة ، مسؤولية
جنائية ، قصد جنائى ، قرار وزير المالية ٩١
لسنة ١٩٣٣ بشأن وضع نظام لمخلط الدخان ،
نسبة الخلط ، ق ٧٤ لسنة ١٩٣٣ م ١ و ٦ و ٦
مكرر و ٧ . ق ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

ص ٧٨٩

الحكم ٦١٤ :

قمار : محل عام . مسؤولية مستغلة طبيعتها ،
ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ظرف قهرى . قرار
وزير الداخلية ٣٠ لسنة ١٩٥٥ . لعبة الكومى .
ص ٧٨٩

الحكم ٦١٥ :

قمار : محل ، مسؤولية مستغلة ومدارة
والمشرف على أعمال قنية فيه ؛ قصد جنائى
مفترض قانونا . مسؤولية لاعب القمار ، فعل
اللعب . ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

ص ٧٩٠

الحكم ٦١٦ :

١ - بلاغ كاذب : تهديد صحة التبليغ من كذبه .
محكمة موضوع .

ب - حكم : تسبيب ، هيب ، دفاع لم يطرحه
المتهم أمام محكمة الموضوع ، رد عليه .

ص ٧٩١

الحكم ٦١٧ :

١ - تفتيش : إذن ، تنفيذ . أمور ضبط قضائى ،
تفتيش محرم عليه . دخول منزل معقبا
لشخص صدر أمر بالقبض عليه . تفتيشه .
حالة الضرورة .

ب - محل : وقع عليه التفتيش ؛ حيازته ، تدفع
بانتهاك حرمة . ص ٧٩١

الحكم ٦١٨ : ٢٠ من يناير ١٩٦٤

١ - محاكمة : إجراءاتها . شاهد ، أقواله فى
التحقيق الابتدائى ، تلاوتها متى يجب .

ب - حكم : تسبيب ، هيب . شاهد ، أخذ
محكمة بأقواله دون بيان علة ذلك . دليل
تعدد موضعه فى الأوراق .

ج - تفتيش : إذن ، تنفيذ . دفع بمصولة فى
غنية للتم .

د - إثبات : اعتراف ، إكراه ، تقدير صحته ،
محكمة موضوع . ص ٧٩٢

الحكم ٦١٩ :

١ - دفاع : محضر جلسة ، طلب المتهم لإثبات
ما يحجه . إثارة ذلك أمام النقض .

ب- محكمة : أول درجة ، حكمها ، طعن ببطالة أمام القضاء لأول مرة .

ج- محاكمة : فعل مستدل إلى التهم . سؤاله عنه .

ص ٧٩٢

الحكم ٦٢٠ :

١- شروع : في سرقة ، بدء الجاني بتنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ، ومؤد إلى حالاً مباشرة . عقوبات م ٤٥ .

ب- محاكمة : إجراءاتها . شاهد ، استثناء محكمة عن سماعه ، شرط . إجراءات م ٢٨٩ ، ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . ص ٧٩٣

الحكم ٦٢١ :

١- أمر حفظ : نيابة عامة ، أمر بعدم وجود وجه . أمر في صيغة الأمر بالحفظ الإداري العبرة بحقيقته .

ب- نيابة عامة : أوامرها ، طعن فيها . قبوله ، طريقة غرفة إتهام ، إجراءات جنائية ، م م ١٦٢ و ٢٠٩ و ٢١٠ . ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

ج- أمر حفظ : نيابة عامة ، وظيفتها القضائية ، أمر منع تعرض بعد حفظ شكوى إدارياً ، طبيعتها . إجراءات جنائية م ٢٠٩ و ٢١٠ استئناف .

د- غرفة إتهام . طعن في أمراها ، نقض ، طعن جواز إجراءات م ٢١٢ . ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . ص ٧٩٤

الحكم ٦٢٢ : ٢١ من يناير ١٩٦٤ .

١- مسؤولية مدنية : متبوع عن أعمال تابعه ، علاقة سببية بين الخطأ ووظيفة التابع ، مجاوزة متبوع حدود وظيفته ، إساءة استعمالها . حقتا تابع ، صدور أمر المتبوع بارتكابه ، عليه به ، القصد منه . مدني م ١٧٤

ب- دعوى مدنية : خضوعها لقواعد الإجراءات الجنائية . طعن في الحكم ، وقف تنفيذ . ص ٧٩٥

الحكم ٦٢٣ : ٢٧ من يناير ١٩٦٤

تقليد : نماذج ورقية مطبوعة لآخرى مسجلة قصد جنائي ، علم الجنائي بأنه يبيع نموذجاً مقلداً ، ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ م ٤٧ ، مؤلفه ، حماية حق . جريمة عديدة . ص ٧٩٥

الحكم ٦٢٤ :

١- محاكمة : إجراءاتها . حكم غيابي ، حضور محكوم عليه أو القبض عليه ، تحقيقات تمت في المحاكمة النيابية ، استناد المحكمة إليها لإجراءات جنائية م ٢٩٥ .

ب- شاهد : إثبات ، سماعه ، استثناء ، عنه ؛ استناد المحكمة على أقواله في التحقيقات الأولية .

ج- حكم : تسييب ، عيب ، استناد محكمة في إدانة متهم إلى أقوال متهم آخر .

د- أدلة التثبت : سجل موضوعي في تقديرها ، محاكمة موضوع ، حكم تسييب ، عيب . نقض طعن أسبابه .

٥- دفاع موضوعي : تلجج المحكمة جزئياته .

ص ٧٩٦

الحكم ٦٢٥ :

١- قتل خطأ : حكم بالإدانة ، عنصر الخطأ .

ب - حكم . تسبيب ، عيب . إثبات مسألة فنية .

ص ٧٩٧

بحث خجرة .

مارس ١٩٦٣

الحكم ٦٢٦ : ٤ من مارس ١٩٦٣

دعوى مدنية : متهم فاقد الأهلية ، مثلة . حكم

تسبيب ، عيب ، إجراءات م ١/٢٥٣ مدني

ص ٧٩٧

م ١٧٢

الحكم ٦٢٧ :

حكم : جنائي ، توقيعه ، مدته ، بطلانه .

إجراءات م ٣١٢ ق ٧-١ لسنة ١٩٦٣ ق ٥٧

لسنة ١٩٥٩ م ٣٥-١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .

ص ٧٩٨

الحكم ٦٢٨ :

١- استئناف : ورقة التقرير ، حجيتها .

ب - حكم : تاريخ إصداره ، بطلان متعلق

ص ٧٩٨

بالنظام العام .

الحكم ٦٢٩ : ٥ من مارس ١٩٦٣ .

١- ارتباطة : عقوبات م ٣٢ . تقادم . قضي ،

طعن ، مصلحة .

ب - تلبس : تقدير ظروفه ، محكمة موضوع .

٥- قبض : تلبس : مأمور ضبط قضائي ،

تعرض مادي للحفاظة على جسم المجرمة ،

إجراءات م ٣٨ .

د - تفتيش : دفع بطلانه ، مالك الشيء الذي

جرى تفتيشه .

٥- تحقيق : تحرير إجراءات م ٥٧ . محكمة

موضوع . إثبات . ص ٧٩٩

الحكم ٦٣٠ :

تفتيش : إذن ، تنفيذه . مأمور ضبط قضائي

قبض ، غرفة لإتهام : أمر بالوجه . ص ٨٠١

الحكم ٦٣١ :

١- تسول : تشرد ، ارتباط . عقوبة ، عقوبات

م ٢/٢٢

ب - عقوبة : عقوبات م ٣٢ جسامتها ، ترتيب

العقوبات الأصلية الواردة في المواد ١٠ إلى

١٢ عقوبات وضع تحت المراقبة ، الرسوم

بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ م ١٠ ، تشرد

عقوبته . تسول ، عود إليه ، عقوبته .

٥- إظهار : مرسوم بقانون ٨ لسنة ١٩٤٥ م ١/٣

عقوبة أصلية ، تقدير وقائي عقوبة أصلية .

ص ٨٠٢

الحكم ٦٣٢ :

١- حريق : إهمال ، خطأ . جريمة .

ب - حكم : تسبيب ، عيب . ارتباط . محاكمة .

ج - اختصاص : محكمة جنائية بنظر دعوى مدنية
مرفوعة أمامها بطريق التبعية ، شرطه .

د - لإحالة : في إجراءات شروطها م ٢٠٩ .

هـ - توضيح : دعوى مدنية مرفوعة بالتبعية لدعوى
جنائية في حالة الحكم بالبراءة . شرطه . شبه
جنحة . ص ٨٠٣ .

الحكم ٦٣٣ : ١١ من مارس ١٩٦٣ .

١ - حكم : تسبب ، عيب : خطأ الحكم في إثبات
ساعة حصول الحادث ، أو في تحديد تاريخ
الواقعة ، أو إغفاله لتحديدها .

ب - شروع : سرقة ، تنفيذ فعل سابق على
تنفيذ مادي للجريمة ومؤد إليه حالا
ومباشرا .

ج - سرقة : ظرف مشدد للمعوية . حل سلاح
فاسد . ص ٨٠٤ .

الحكم ٦٣٤ : ١٢ من مارس ١٩٦٣ .

إثبات : حكم ، تسبب ، عيب . ص ٨٠٥ .

الحكم ٦٣٥ : ١٨ من مارس ١٩٦٣ .

تعد : معوية ، ظرف مشدد ، عقوبات م
١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكرر .
ص ٨٠٥ .

الحكم ٦٣٦ : ١٨ من مارس ١٩٦٣ .

تهدد : قصد جنائي . حجز . مرافعة م ١٧٥ .
ص ٨٠٦ .

الحكم ٦٣٧ : ١٩ من مارس ١٩٦٣ .

عمل : دفاع حكم ، تسبب عيب : دفاع
جوهرى . ص ٨٠٦ .

الحكم ٦٣٨ :

١ - تنظيم : بناء ، إقامة على أرض معدة
للتقسيم ولم تقسيم ، حكم إزالة سور .

ب - خط التنظيم : تحديد ، ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
م ١٢٢ و ٣٠ إزالة .

ص ٨٠٧ .

الحكم ٦٣٩ :

١ - شركة : تمثيلها في الدعاوى ، ودعوى مدنية
دفع .

ب - جنائية أمانة : اختلاس ، تسوية بين
وكيل بالسوالة وشركة مجن عليها ؛
دعوى جنائية ، تمريكها ، دعوى مباشرة ،
لإجراءات م ٢٣٢ .

ج - دفع : بخالطه واقع ، استبدال الدين ،
نقض ، طعن ، أسباب ، محكمة الموضوع .
ص ٨٠٨ .

الحكم ٦٤٠ : ٢٥ من مارس ١٩٦٣ .

١ - قبض : استيقاف . تلبس . مأمور ضبط
قضائي .

ب - محاكمة : إجراءاتها دفاع . شاهد . حكم
تسبب ، عيب . ص ٨٠٩ .

الحكم ٦٤١ :

نيابة عامة : معاون ، تحقيق ، تفتيش ق ١٤٧

لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء . ق ٦٣٥ لسنة
١٩٥٥ لإجراءات م ٢٠٠ . ص ٨٠٩

الحكم ٦٤٢ :

١ - حكم : تسبب ، توقيع . بطلان ، إجراءات
م ٢١٢ ، مرافعات م ٢٤٦ / ٢ .

ب - تلبس : قبض . تفتيش ، أمور ضبط
قضائي . ص ٨١٠

الحكم ٦٤٢ : ٢٥ من مارس ١٩٦٣

١ - حكم : تسبب ، عكسة موضوع ، دليل ،
سلطانها في تقديره نقض ، طعن ، أسباب ،
اعتراف .

ب - ظرف محدد . إصرار ، عكسة
موضوع ، دفاع .

ج - حكم ، تسبب ، عيب ، جريمة .
باعث . ص ٨١١

الحكم ٦٤٤ : ٢٦ من مارس ١٩٦٣ .

١ - تحقيق : إجراءاته . نيابة عامة ، محاكمة ،
إجراءاتها .

ب - إثبات : عكسة موضوع ، دليل : سلطانها
في تقديره .

ج - حكم : حجية . ضرب مفض إلى موت .

ص ٨١٢

الحكم ٦٤٥ :

معارضة : تقريرها ، إعلان . ص ٨١٢

الحكم ٦٤٦ :

١ - ظرف محدد : مرصد . حكم ، تسبب ،
عيب ، سبق لإصرار .

ب - عكسة موضوع : دليل ، سلطانها في
تقديره : إثبات ، شاهد ، وزن أقواله ،
تقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ،
تمويل القضاء على قوله .

ج - دفاع : حكم ، تسبب ، عيب . رد ،
أدلة ، ثبوت سائفة أوردتها الحكم .
ص ٨١٣

الحكم ٦٤٧ :

١ - ضريبة : ملاهي . عقوبة . تمويض .
رسوم . ق ٢٢١ لسنة ١٩٥١ م ١٤٧ / ٢ .
ب - مسرح ، حيلة ، ضريبة ، زيادتها .

ص ٨١٤

الحكم ٦٤٨ :

١ - مسؤولية جنائية : موانع عقاب ،
جنون ، عامة في النقل ، خبير عكسة
موضوع ، دفاع .

ب - محاكمة : إجراءاتها . دفاع . إثبات .
شاهد ، إجراءات م ٨٩ ، ق ١١٢ لسنة
١٩٥٧ .

ج - هناك عرض : قوة ، تهديد ، رضا
صحيح ، مباغتة .

د - عورة . كشفت عنها . ص ٨١٥

الحكم ٦٤٩

إعلان : امتناع عن تسلمه ، تسليم صورته ،
إجراءات م ٢٣٤ . مرافعات م ١٠ و ١٢
٢٤٥ . ص ٨١٦

النقض المدني

الحكم ٦٥٦ :

- ١ - عمل : حامل ، أجر ، منحة .
ب - فائدة : تأخيرية : استحقاقها . التزام ،
عقد . مدني م ٦٢٦ . ص ٨٢١

الحكم ٦٥٧ : ٩ من يناير ١٩٦٤ .

- ١ - وارث : إرث : أحكام ، تحمل عليها .
مورث ، طعن في تصرفاته . إثبات . طرقه .
بينة غير .

- ب - عقد : تسجيل ، بيع ، بطلان .
تصرف غير معجز ، وصية .

- ج - تقادم . وصية ، إجازة الورثة ، نظام
عام . مدني م ١٤٠ .

- د - دليل : محكمة موضوع ، شاهد تقدير
أقوله إثبات : طرقه ، بينة .

- هـ - نقض : طعن ، أسباب واقعية . إجازة
ضمنية . ص ٨٢٢

الحكم ٦٥٨ :

- ١ - دعوى : تقدير قيمتها : طلبات ، تمسدها .
سبب الدعوى . نقض ، طعن ، سبب جديد ،
سبب قانوني ، خطأ في القانون . مرافعات
م ٤١ . نظام عام . اختصاص .

- ب - بطلان : دعوى ، إجراءات ، تزوير
ضم أوراق واطلاع عليها .

يناير ١٩٦٤

الحكم ٦٥٠ : ٣ من يناير ١٩٦٤

- إعلان : صحيفة دعوى : شركة ، شخص
مديرها ، مركز إدارته صورة ، تسليمها ، مثل
شركة ، اسمه ، خطأ فيه . تجاري م ١٠٤ . مدة
سقوط ، قطعها . ص ٨١٨

الحكم ٦٥١ :

- عقد : تفسيره محكمة موضوع ، سلطتها .

ص ٨١٨

الحكم ٦٥٢ :

- ١ - نقض : طعن ، أسبابه ، سبب جديد ،
شفعة ، إعلان رغبة ، منزل المعلن إليه .

- ب - حكم : تسبيب . دفاع ، إخلال بحقه .

ص ٨١٩

الحكم ٦٥٣ :

- دعوى : تقدير قيمتها . حكم ، دعوى ،
تصقيمه مرافعات م ٣٤ .

ص ٨١٩

الحكم ٦٥٤ :

- استئناف : مبادء . دعوى هتان فرعية .
حكم ، تجزئته ، طعن : موعدة . ص ٨٢٠

الحكم ٦٥٥ : ٨ من يناير ١٩٦٤

- عمل . إصابة . إخطار . ق ٨٩ لسنة ١٩٥٠

ص ٨٢١

١١ م .

ج - حكم: تدليل عيب ، قصور ، دفاع ، إخلال
بمقتضى ، تزوير ، عكسة موضوع ، دليل ،
تقديره ، إثبات ، إجراءات ، صحة أوراق ،
مرافعات م ٢٨٤ ، خير ، مضاهاة ، حق
دفاع . ص ٨٢٣

الحكم ٦٥٩ :

ا - حيازة : دعوى استردادها . نيابة اعتداء
غير مشروع . غصب . نية تملك . وضع
يده مدة سنة . تعرض .

ب - تعرض : فعله . حيازة دعوى استردادها .

ج - نقض : طعن . حالاته ، خطأ في القانون
مرافعات م ٤٢٥ . ص ٨٢٤

الحكم ٦٦٠ :

حكم : تدليل . عيب ، مسؤولية تهمسية .
خطأ . تعرض . خطأ مشترك .

ص ٨٢٤

الحكم ٦٦١ :

ا - عقد : أركان ، رضاه . جزاء ، إجارة .
بيع . مدني م ٩٩ .

ب - إجارة : مزاد ، شروط قائمة مزاد .
ق ٣٦ لسنة ١٩٤٦ . مدني م ٨٩ و ٩٠
٩١ سر بده المزايدة ، تحريره .

ج - مزاد : إرساؤه ، اعتياده .

د - عطاء : رفضه . تأمين ، قبوله .

ص ٨٢٥

الحكم ٦٦٢ : ١٥ من يناير ١٩٦٤ .

طرية : أرباح تجارية وصناعية . وعالوها
تقديره ؛ ربط حكومي ، مرسوم بقانون
٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . ربط نهائي .

ص ٨٢٦

الحكم ٦٦٣ :

عمل : تحكم في منازعاته . دعوى ، تكييفها
إختصاص . إعانة غلاء معيشة . ص ٨٢٦

الحكم ٦٦٤ :

أحوال شخصية . طلاق مصريين غير مسلمين .
ص ٨٢٦

الحكم ٦٦٥ : ١٦ من يناير ١٩٦٤

ا - حكم : إصداره حجز الدعوى للحكم ، تعجيل
النطق به . دفاع . إخلال بمقتضى . بطلان .

ب - دعوى : نظرها ؛ جلسة تحديد موعد انعقادها
بطلانها .

ج - حكم : عيب ، تدليل ، عيب ، إثبات ،
طرقه ، كتابة صوره . ص ٨٢٧

الحكم ٦٦٦ :

ا - حيازة : ثمار . تملكها . وقف ، ناظر ، قبض
غلة . تقادم . بيع . حائز سوء النية ، بيع
مستحق في ذمته ، بيع واجب أدائه للمستحقين ،
تقادم بخمس عشرة سنة . مدني م ٢٧٥ و ٢٧٦

ب - وقف : شرط الواقف ، استحقاق مرمب
ثابت . تقادم .

ج - حكم : تدليل ، عيب . ص ٨٢٧

الحكم ٦٦٧ :

١- تنفيذ : نفاذ معجل ، نظام من وصف النفاذ .
قاضى النظام فصله في مسألة الاستئناف ، قوة
الأمر المقضى . مرافعات م ٤٧١ .

ب - استئناف : وصفي . حكم في نظام من
وصف النفاذ ، طبعية ، وقتيتها ص ٨٢٨

الحكم ٦٦٨ :

استئناف : إجراءات ، نظره . تقرير ، تلخيص ،
تلاوته ، بطلان . مرافعات م ٤٠٧ مكرر
٢ و ٤٠٨ . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لإجراء
جوهرى ص ٨٢٩

الحكم ٦٦٩ : ٢٦ من يناير ١٩٦٤ .

١- ضريبة : أرباح تجارية وصناعية . أبلولة
على الشركات ، رسم . لجنة ضرائب ، طعن
على قرارها ، رفعه ، طريقة . دعوى . ق ١٤
لسنة ١٩٣٩ م ٥٤ و ٧٥ ، لسنة ١٩٥٢ .
ق ٤٢ لسنة ١٩٤٤ م ٣٨ . ق ٢١٧ لسنة
١٩٥٢ .

ب - هدية : ممن غير تجارية . طعن ، رفعه ،
إعلانه ، ق ١٨ لسنة ١٩٥٤ ق ١٩٩ - لسنة ١٩٤٩
م ٢٠ و ٢١ لسنة ١٩٥٤ . ص ٨٢٩

الحكم ٦٧٠ : ٢٢ من يناير ١٩٦٤ .

عمل : عقد ، إنفاذه . فسخ ، عقده ، أسبابه
جنائية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة
أو الأخلاق ، حق ، سقوط . مرسوم بقانون
٢١٧ لسنة ١٩٥٢ م ٤٠ وقف عامل
ص ٨٣٠

الحكم ٦٧١ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعائوها ،
تقدير حكمي ، مرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة
لسنة ١٩٥٢ . ص ٨٣١

الحكم ٦٧٢ : ٢٣ من يناير ١٩٦٤ .

١- بيع : وعد بالبيع ، انهاقده .

ب - مسائل جوهرية : في البيع . ص ٨٣١

الحكم ٦٧٣ :

١- حوالة : حق ، نفاذها . حجية الحكم . حجية
الأمر المقضى ، لإثبات ، قض ، طعن ،
مصلحة ، دعوى ؛ عدم قبول .

ب - حوالة : حق ، نفاذها في حق المدين ،
قبوله لإيائها ، إعلانه بها مدني م ٣٠٥ .

ص ٨٢٢

الحكم ٦٧٤ :

عقد : تكييفه ، عكمة موضوع ؛ سلطتها ،
قصد الماقدين . ص ٨٣٢

الحكم ٦٧٥ :

١- نقض : طعن ، خصوم ، إعلان .

ب - قسمة : تراض ، ناقص أهلية ، قسمة أعيان
تصرفاته ، بطلان نسبي . وصحي : قيم .

ص ٨٣٣

الحكم ٦٧٦ : ٢٩ من يناير ١٩٦٤ .

عمل : تنظيمه ، سلطة رب العمل في عقد

عمل ، أنهاؤه ، أسبابه ، سن تقاعد . ص ٨٣٣

الحكم ٦٧٧ :

١ - ضريبة : شركة ، رسم أيلولة ، لجنة ضريبة شركات ، قرارها ، طعن فيه ، طريقة رفعه ، دعوى ، تكليف بالحضور .

ب - إعلان : تكليف بالحضور ؛ دعوى ، رفعها ، طريقة ، بطلان ، مرافعات م ١٤٠ و ١٤١ . ص ٨٣٣

الحكم ٦٧٨ :

ضريبة : مشاة ، تغيير شكلها ، إخطار به ، إخفاؤه ، ق ٢٤ لسنة ١٩٣٦ م ٥٨ ص ٨٣٤

الحكم ٦٧٩ :

١ - مرفق عام : ملتزم ، علاقته بماله ، التزام انتهاء مدة عقده ، عمل .

ب - حكم : مسيب ، كفايته ، عمل ، تنظيمه عامل ، تكليفه عملا غير متفق عليه . ص ٨٣٤

الحكم ٦٨٠ : ٣٠ من يناير ١٩٦٤ .

١ - نقل بحري : ناقل ، التزاماته ، إثبات ، عيبه معاهدة بروكسل لسندات الشحن .

ب - حكم : تدليل ، عيب ص ٨٣٥

الحكم ٦٨١ :

١ - مرفق عام . التزام ، إنهاء ، غاظر الإدارة خلف وكالة .

ب - حكم : تدليل ، عيب . مرفق عام التزام ، إنهاءه . ص ٨٣٦

الحكم ٦٨٢ :

١ - قرض : طعن سبب جديد .

ب - إثبات : طرقه ، كتابة ، ورقة عريفة ، توقيع عليها ، ثبوت صحته .

٢ - حكم : تحقيق ، مشتملاته . مرافعات م ٢٦٤ . مضادة . شهادة . ص ٨٣٦

الحكم ٦٨٣ :

قرض : طعن ، إعلانه ، بطلان . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ١١٠ ق ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . ص ٨٣٧

يونية ١٩٦٣

الحكم ٦٨٤ : ٦ من يونيه ١٩٦٣ .

إجارة : مؤجر ، التزاماته . حكم ، حجية أمر مقضي : دعوى . إثبات ، قرينة قانونية . ص ٨٣٨

الحكم ٦٨٥ :

ملكية : كسبها ، أسبابه . تقادم ، مكسب . وكالة . حيازة وكيل لمقارعة موكله . حكم تدليل . عيب . ص ٨٣٨

الحكم ٦٨٦ : ١٢ من يونيه ١٩٦٣ .

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعائلها أرباح تخضع للضريبة . أعمال الوكالة عن الشركات الأجنبية . ص ٨٣٨

الحكم ٦٨٧ :

١- عمل : أجر منحة ، سكن مجاني . ق ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ مدنى ٢/٦٨٤ .

ب- عقد عمل محدد المدة : عامل ، فصله قبل
انتهاء مدة العقد . تعويض ، تقديره . مدنى
م ٢٢٤ . ص ٨٢٩

الحكم ٦٨٨ : ١٣ من يونية ١٩٦٣ .

١- تقضى : طعن ، لإعلانه : تجرئة ، بطلان .
مرافعات م ٤/١٤ .

ب- تقضى : طعن ، إعلان . صفة .

ج- تقضى : إعلان ، طعن ، إعلان ورتة :
مرافعات م ٣٨٣ . ص ٣٩

الحكم ٦٨٩ :

١- تقضى : طعن ، سبب جديد .

ب- إجارة : مؤجر ، التزام ، تسليم ، حكم ،
تدليل ؛ عيب مدنى م ٥٦٥ . ص ٨٤٠

الحكم ٦٩٠ : ١٩ من يونية ١٩٦٣ .

١- دعوى : قبولها ، شرطه ، أهمية التقاضى .
ب- استئناف : خصوم . تجزية . ضرائب .
بطلان . ٨٤١

الحكم ٦٩١ :

دعوى : نظرها أمام المحكمة الخصوم تمثيلهم
وكالة . فضائه : مدنى م ٧٠٢ . ص ٨٤١

الحكم ٦٩٢ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية . منقاة .

تنازل ، مسؤولية المتأذلين والمتنازل لهم
للتأمين ، تضامن ، ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م
٥٩ ، ق ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ .

ص ٨٤٢

الحكم ٦٩٣ :

ضريبة : أرباح استثنائية ، رأس مال
مستثمر ، تقديره ، بطلان ، ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م
٤٥ ، ق ٦٠ لسنة ١٩٤١ قرار وزارى ٢٦
لسنة ١٩٤٢ م ٥٥ . ص ٨٤٢

الحكم ٦٩٤ : ١٩ من يونية ١٩٦٣

١- حكم : بياناته ، أحوال شخصية ، نيابة عامة
تدخلها . مرافعات م ١٠٧ .

ب- إرث : أحوال شخصية ، مسائل خاصة ،
مصريين غير مسلمين ، شريعة إسلامية .

ج- نسب : إثباته . أحوال شخصية . مسائل خاصة
بالمصريين غير المسلمين ، شريعة إسلامية ق ٤٦٢
لسنة ١٩٥٥ .

د- حكم : تدليل ، عيب ، أحوال شخصية ،
نسب ، إثباته ، إثبات ، تدليل ، محكمة
موضوع . ص ٨٤٣

الحكم ٦٩٥ :

١- وقف : واقف ، شرطه ، تفسيره ، وقف على
غير وجهه الخير . وقف على وجوهه الخير .
ضابط التفرقة بينهما ، الاستحقاق فى الوقف .

ب- استحقاق : واقفه ، وقف ، شرطه ، نتيجة .
ص ٨٤٤

الحكم ٦٩٦ :

١- أوراق تجارية : شيك

ب- إثبات : طرق ، إقرار ، موصوف ،
مركب ، تجزئة . أوراق تجارية ، شيك .
ص ٨٤٥

الحكم ٦٩٧ :

وقف : استحقاق ، مصادقة عليه . ق ١٨٠
لسنة ١٩٥٢ . ق ٤٨ لسنة ٢٩٤٦ م ٢٠
و ٥٧٧ . ص ٨٤٥

الحكم ٦٩٨ : ٢٠ من يونية ١٩٦٣ .
حكم عرف : تعويض . دعوى ، عدم سماعها
ق ٥٠ لسنة ١٩٥٠ م ٢ . ص ٨٤٦

الحكم ٦٩٩ :

١- نقض : طعن : إعلان : أوراق محضرين ،
بياناتها . مرافعات م ١٠ .

ب- حجز : مال المدين لدى الغير . محجوز لديه ،
الزامه ، دين الحاجز ، شرطه . مرافعات
م ٥٦٦ .

ج- حكم : حجية : إثبات . حجية أمر مقضي .

د - دعوى : صحيفة واحدة ، جمع دعويين ،
حكم ، حجية .

هـ - حجز : مال المدين لدى الغير : حكم بصحته .

ص ٨٤٦

الحكم ٧٠٠ :

١- مسؤولية : تقصيرية ، متبوع عن أعمال تامة

مدنى . قديم م ١٥٢ . ق ٣٨ لسنة ١٩٤٨ .
مدرسة حرة ، علاقتها بوزارة التربية
والتعليم .

ب - مسؤولية : المكلف بالرقابة . إلتفاؤها .
محكمة موضوع . سلطاته التقدير .

ج - حكم : تدليل ، عيب . مسؤولية ، تقصيرية
مسؤولية متبوع عن أعمال تامة . ص ٨٤٧

الحكم ٧٠١ :

١- إحالة : إلى محكمة أخرى ، سلطة المحكمة
المحلية ، اختصاص . مرافعات م ١٢٥

ب - حكم : بالإحالة إلى محكمة أخرى .

ج - دعوى : نظرها أمام المحكمة ، تقرير
التلخيص ، تلاوته .

د - رسوم قضائية : رسم نسبي دعاوى . بطلان .

هـ - حكم : تدليل ، عيب ، إجارة .

و - إجارة . التزام المتساجر بالوفاء بالاجرة .
دعوى ، فسخ .

ز - وقف الدعوى . مرافعات ٢٩٢ .

ح - خبير : تقديره ، إثبات .

ط - نقض : طعن ، أسبابه ، سبب جديد ،

ص ٨٤٨

الحكم ٧٠٢ : ٢٦ من يونية ١٩٦٣ .

١- ضريبة : رسم أيلولة على التركات ، سمر وصيته

ب - وارث : ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ م ٣٠١

٥ - دين : اختلافه ، وارث . مسيحية ، وصيتها
لإبنها المسلم ص ٨٥٠

الحكم ٧٠٢ :

١ - أحوال شخصية . أجنب : نظام مالي بين
الزوجين ، قواعد الإسناد ، مدني م ١٢ .

ب - زوجان : نظام المشاركة في الأموال ، مدني
« سويسري » ، ١٩٥ مدني م ١٣ .

٥ - حجية : حكم أجنبي ، مدني « سويسري » ،
٢١٤ صيغة تنفيذية . ص ٨٥١

الحكم ٧٠٤ : ٢٧ من يونية ١٩٦٣ .

١ - دعوى : نظرها أمام المحكمة . ضم دعوى
لأخرى .

ب - اختصاص القير : مرافعات ١٤٣ ، دعوى ،
نظرها .

٥ - التزام : اقتضائه بما يبادل الوفاء ، اتحاد
الذمة . لإجارة . شراء المتساجر من الباطن
العين المؤجرة ص ٨٥١

الحكم ٧٠٥ :

١ - فائدة : سعرها ، لفائدة ، تخفيض . رسوم
بقانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ م ٢ :

ب - فائدة اتفاقية : تخفيضها . قانون ، سريانه
من حيث الزمان . نظام عام مدني ٢٢٧ .
٥ - فائدة : على متجدد الفوائد ، تجاوز الفوائد
لرأس المال . مدني م ٢٣٢ .

د - قرض : مصرف ، فائدة . عمل تجاري .
ق ١١٠ لسنة ١٩٥٦ . ص ٨٥٢

الحكم ٧٠٦ :

١ - فوائد : على متجدد الفوائد . تجاوز الفوائد
لرأس المال . مدني ٢٣٥ .

ب - قرض : مصرف ، فائدة . عمل تجاري .
عادة تجارية .

٥ - عادة تجارية : إثبات ، حكم ، تدليل ، عيب
ص ٨٥٤

الحكم ٧٠٧ :

التزام : الحق في الحبس . ودية ، التزام
المودع لديه بالرد مدني م ٢٤٦ ص ٨٥٦

قضاء المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٧٠٨ : أول فبراير ١٩٦٤ .

هذه إداري : مناقصة ، متعاقد ، شراء على
حسابه . لائحة المناقصات والمزايدات م ١٠
ص ٨٥٧

الحكم ٧٠٩ :

اختصاص . مجلس الدولة ببناء قضاء إداري
عمل ، سيادة ق ٢١ لسنة ١٩٦٣ . دعوى
مصرفاتها ص ٨٥٧

الحكم ٧١٠ : ٢ من فبراير ١٩٦٤ .

١- أجنب : إبعاد ، إقامة . خاصة ، عادية ، مؤقتة إبعاد ، حق اللجوء فيه ، قيوده ، مرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، جوازات السفر .

ب- إقامة . تجديدها ، ترخيص الإدارة فيها .
ص ٨٥٨

الحكم ٧١١ :

مؤهل د- امي : في شهادة المدرسة المحصلين والصيارف ، علاوة . إنصاف . ص ٨٥٨

الحكم ٧١٢ : ٤ من فبراير ١٩٦٤ .

عقد إداري : عقد توريد ، تنفيذه ، انطوائه على حسن التية ، خلاف حول فروق مالية .
فسخ تأمين . ص ٨٥٨

الحكم ٧١٣ : ٨ من فبراير ١٩٦٤

اختصاص : قضاء إداري فصل بغير الطريق التأديبي ، قرار رئيس الجمهورية بفصل موظفين

عمل ، سيادة ق ٣١١ لسنة ١٩٥٣ ، ق ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ ق ٣١ لسنة ١٩٦٣ . ص ٨٥٩

الحكم ٧١٤ : ٢٢ من فبراير ١٩٦٤

عقد إداري : فسخته تعويض : تأمين ، مصادره جمع بينهما . ص ٨٥٩

الحكم ٧١٥ :

١- موظفت : تأديب ، تعدد متهمين ، محكمة تأديبية ، اختصاص .

ب - حق دفاع : محكمة تأديبية ، إعلان متهم حاضر بجلسة ص ٨٥٩

٧١٦ : ٨ من مارس ١٩٦٤ .

دستورية قوانين : ق ٣١ لسنة ١٩٦٣ مدى اختصاص مجلس الدولة ببيأة قضاء إداري ، نظر طلبات متعلقة بقرارات رئيس الجمهورية بإحالة موظف إلى المعاش ، أو الاستبعاد أو فصله بغير الطريق التأديبي . عمل ، سيادة ص ٨٦٠

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

اللجنة القضائية

الحكم ٧١٧ : ١٩ من مايو ١٩٦٤ .

١- أجنب : حظر تملك أرض زراعية ، ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ م ١١ ، و ٩٢ إلى ١٣ ق ٢٧ لسنة ١٩٥١ .

ب - قانون : تفسيره ، نص ، عبارته ، اشارته دلالة ، اقتضاؤه ترجيح المفهوم بالعبارة .
معان اصطلاحية . نصوص ظاهرها التناقض .
ج - عقد : سجل ، ثابت التاريخ بعد ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ ص ٨٦١

قضاء المحاكم الجزئية .

الحكم ٧١٨ : ١٣ من نوفمبر ١٩٦٣ .

١ - متهم : جنحة تستلزم الحكم بالحبس ، حضوره بنفسه . محام .

ب - تزوير : طعن به ، اداء مباشر ، مدعى مدني ، لإجراءات جنائية م ٢٦٧ و ٢٦٤ .

قرار ٢٠١٦. بالإذن لوزير الخزانة في توقيع الأوراق، واتخاذ الإجراءات التي تتطلبها تنفيذ اتفاقية الضمان الخاصة بالقرض المخصص في عقد بين هيئة قناة السويس وبين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ص ٧٢٤

قرارات وزارية

١٩٦٤

وزارة العدل

قرار . بإضافة اختصاصات جديدة إلى محاكم القاهرة والإسكندرية وطنطا والجيزة الجزئية للجنح . ص ٧٢٥

قرارات ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ : بإنشاء مأموريات الشهر العقارى ص ٧٢٦، ص ٧٢٨، ص ٧٢٩

قرار ١٥٦ : بإنشاء مكتب توثيق ص ٧٣٠
قرارات ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ : بإنشاء مأموريات الشهر العقارى ص ٧٣٠ ، ص ٧٣١، ص ٧٣٢

قرارات ١٦١ : بإنشاء مكتب توثيق ص ٧٣٣
قرارات ١٦٢ و ١٦٣ : بإنشاء مأموريتين للشهر العقارى . ص ٧٣٤ و ص ٧٣٥

قرارات ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٧ : بإنشاء مكتب توثيق ص ٧٣٥ و ٧٣٦ و ص ٧٣٧

قرار : بإنشاء محكمة ونياية مرور ص ٧٣٨
قرار : بإنشاء محكمة ص ٧٣٩

قرارات : بتحديد تواريخ أدوار أقتاح محاكم الجنايات ص ٧٤٠ و ص ٨٤١ و ص ٧٤٢
وزارة الخزانة

قرار ٤٨ : بتعديل أحكام القرار الوزاري رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار اللائحة الداخلية لسلطة الضرائب . ص ٧٤٣

٥ - مدع مدني : تعويض عن تزوير، دعوى مدنية أمام قضاء جنائي، تركها، حق الانتجاع إلى الطريق الجنائي بطلب ذلك التعويض .
د - دعوى : مدع مدني ، ترك دعواه أمام القضاء الجنائي . دعوى مدنية سقوطها ؛ دعوى جنائية . جريمة لا تشترط الشكوى أو الإذن أو الطلب لإقامة الدعوى الجنائية عنها : ص ٨٦٨

ملاحظات التبشيرية

مذكرات الايضاحية للقوانين

مذكرة إيضاحية ، القانون ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ص ٧١٧

مذكرة إيضاحية، القانون ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ ص ٧١٨

مذكرة إيضاحية، القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦٣ ص ٧١٨

القوانين

١٩٦٤

قانون ١٥٨ : بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ص ٧١٩

قرارات رئيس الجمهورية

١٩٦٤

قرار ١٨٧٦ : بمرافق بعض الفواعد على الأشخاص المخاضمين لأحكام القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ص ٧٢١

المحكمة

مجلد قضائي شهري

أمر التفتيش المكتبي

رأى في أسلوب إثبات صدور

للاستاذ الدكتور ويافى شمس العالبي

أصدرت محكمة النقض في الرابع من نوفمبر سنة ١٩٦٣ حكماً في الطعن ٧٨٤ لسنة ٢٣ قضائية ، يستحق أن نقف أمامه قليلاً ، لاسيما أن الحكم ينصب على موضوع بمس الحرية الشخصية في صميمها : وهو موضوع التفتيش .

ولذلك ملخص المبادئ القانونية التي اعطى عليها الحكم :

« العبرة في صحة إذن التفتيش بأن يثبت بالكتابة . »

« ولما كان الثابت من الحكم المعلن فيه أن إذن التفتيش صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناء على تحريات أجراها رئيس مكتب مكافحة المخدرات ، وأن الإذن فقد بعد ذلك من ملف القضية برمته ، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدوره مستوفياً شروطه القانونية : استناداً إلى أقوال الضابط والكونستابل التي اعطأنت إليها ، دون معقب عليها ، هو من صميم سلطاتها التقديرية .

« ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت فيما انتهت إليه من رفض الدفع بطلان التفتيش ، ولا ترميب عليها إذا ما حولت في قضائها على شهادة من أجراه . »

والنقطة الجوهرية التي انصب عليها الحكم ، هي أن العبرة في صحة إذن التفتيش ، هي بأن يثبت صدوره بالكتابة .

وأن المحكمة إذا استندت إلى أقوال الضابط والكونستابل والذين نفذوا أمر التفتيش ، وأعطأنت إليها في صدد سبق صدور إذن التفتيش مسوفياً شروطه القانونية ، فإنها تكون قد استخدمت حقاً هو من صميم سلطاتها التقديرية ، ولا يكون ثمة معقب عليها .

وظاهر أن المصدر الذي استندت اليه المحكمة في تكوين طمأنيتها ، هو الجهة الإدارية التي . يبط بها تنفيذ أمر التفتيش ، والتي احتاطه الشارع فلم يسمح لها بإجراء التفتيش إلا بعد إصدار إذن الجهة المختصة بإجرائه .

والتفتيش عمل من أعمال التحقيق ، وليس من أعمال مأموري الضبط القضائي ، كالضابط أو الكوستانبل ، الذين ينفذان أمر التفتيش الصادر من سلطة التحقيق ، النيابة عندنا ، و يستمدان سلطتهما في التفتيش من الأمر الصادر لهما به ، لا من طبيعة عملهما الأصلي ، الذي يعنى عليهما سلطة التفتيش ، فيما عدا أحوال محدودة نص عليها القانون على سبيل الحصر .

وما يزيد من خطورة المبدأ الذي انطوى عليه الحكم ، بأن سلطة التحقيق عندنا هي قاضي التحقيق والنيابة هي سلطة اتهام ، والمفروض مبدئيا أنها لا تمارس التحقيق إلا استثناء في جرائم معينة . ففي إذا أصدرت إذن بالتفتيش فإنها تمارس سلطة استثنائية محوطة بتقود حدة لتحقيق ضمان الحرية الشخصية المسمم ضد عدوان سلطة ليس التحقيق داخلا في اختصاصها أصلا .

وإذن التفتيش يجب أن يكون صادرا كتابة ، فالإذن الشفوي لا يكفي ، كما لا يكفي أن يكون الإذن صادرا بالتليفون ؛ إذا لم يكن الإذن أصل وقعه الأمر بالتفتيش ، بل يكون التفتيش باطلا ولو كان تبلغ الإذن مثبتا في دفتر الإشارات التليفونية ، إذا لم يكن موقعا في دفتر من أصدر الإذن .

ولابد للمحكمة من أن يكون الإذن تحت نظرها لتأكد من أنه قد صدر فعلا . ولتدرف تاريخ صدوره ، وهل هو لاحق لحدوث الجريمة التي صدر لتحقيقها ، أم سابق عليه ، ولتدرف اسم من أصدره ، ووظيفته ، واختصاصه واسم من صدر الإذن بتفتيشه ؛ ونوع الجريمة التي وقعت وصدر الإذن بالتفتيش كإجراء من إجراءات تحقيقها ، ولتأكد من أن الإذن لم يحدد مدة معينة لتنفيذه ، أو هو حدد مدة انقضت قبل تنفيذه ولم يحدد بعدها .

فضلا عن أن اطلاع المحكمة على أصل الإذن المكتوب يتيح لها وزن عبارته ، لتبين هل صدر مطلقا غير معين فيه يقوم بتنفيذه ؛ أم صدر ليقوم بتنفيذه شخص بذاته .

كما يتيح لها اطلاعها على أصل الإذن أن تدرف الغرض الذي صدر الإذن لتحقيقه له ، لتبين مدى مجاوزة ذلك الغرض ؛ وهل كانت مجاوزته قد ترتب عليها قيام من تولى تنفيذه بعمل إيجابي البحث عن جريمة التي لم يصدر الإذن بالتفتيش عنها أم هو شاهدها صدقة فألبتها كما تقتضى بذلك واجباته القانونية .

أما اكتفاء المحكمة في إثبات سبق صدور إذن التفتيش بأقوال الضابط والكوستانبل الذين أجريا التفتيش ؛ واطمأنتهما الى أن هناك إذا قد صدر بالفعل ؛ وإلى أن هذا الإذن مستوف لشروطه القانونية فإنه اطمئنان لا يقوم على ما يحمله .

إذ أن من المحتمل أن يكون ضياع ملف القضية بما فيه الإذن المقول بصدوره من النيابة ؛ قد كان نتيجة تدبير من مأموري الضبطية الإدارية الذين قاموا بالتفتيش ؛ هربا من ثبوت مسؤوليتهم عن إجراء تفتيش بغير إذن ، أو تحايلا على صدور حكم بالقوة على شخص يسبون به الفن ولا يطبقون تجميعه بالعنان القانوني

ولو أن المحكمة إطمأنت إلى سبق صدور الإذن مطابقا للقانون من سلطة المحكمة التحقيق التي أصدرت الإذن ، لصح أن يكون لطمأنيتها سند ، أما وهي تكون عقيدتها من مصدر يعتبر خصصا لمن صدر الإذن منه ، وهو لا يتولى علا هو أصلا من اختصاصه ، بل عمله مقصور على تنفيذ الأمر الصادر بالتفتيش ، فإن طمأنيتها تكون على غير أساس من القانون أو المنطق .

ومعروف أن الحرية الشخصية قدسية يحميها الدستور ، وأن قوانين الإجراءات الجنائية التي تنظم المساس بحرية الفرد لها صبغة شبه دستورية من حيث وجوب التزامها في أضيق الحدود ، وعدم التوسع في تأويلها .

فلذا أجزنا إثبات صدور إذن بالتفتيش ، بشهادة من أجرى التفتيش ، فإننا نكون قد أهدرنا ركنا ركينا من ضمان الحرية الشخصية ، وفتحنا الباب على مصراعيه للتغلب من رقابة الدستور وسيطرة القنون ، وحرمانا محكمة النقض من الرقابة على حماية الأفراد من صف الإهانة وعدوانها .

وصدور إذن التفتيش ومحتوياته ليست بمجرد وقائع يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، فيكون رأيه فيها دون معقب على تقديره .

بل هو أمر يرتبط أوثق ارتباط بالقانون وقاويله ، ومثله ككل وقائع القذف ، لا يستقل قاضي الموضوع بتقدير دلالتها ، بل تشاركه محكمة النقض في وزن عبارات القذف لتتصرف مدى مطابقتها للتعريف القانوني في الظروف التي أعلنت فيها تلك العبارات .

وإذا كانت محكمة النقض قد رفضت أن تأخذ في إثبات صدور إذن التفتيش ، بما ورد من صيغته المكتوبة في دفتر الإشارات التليفونية ، بل اشترطت لثبوت صدوره أن يكون قه أصل للإشارة موقع عليه من صاحب الحق القانوني في إصدار الإذن ، فكيف تمكن بشهادة من نفذ إذنا لا وجود له في الأوراق ، لمجرد أن ملف القضية قد اختفى بما فيه الإذن المقول بصدوره .

إن المسألة هنا ليست مسألة وقائع ، بل هي من صميم قانون القضية ، إذ أن التفتيش قد صدر في الواقع بغير أمر ، كتابي ، ولا يغير من الأمر شيئا أن يقول الذي نفذ الأمر « الضائع » ، بأن هناك أمرا ضاع مع ملف القضية.

توحيد الأمة العربية

بتطور شرائعها طبقاً للميثاق

للاستاذ عبد الحليم الجندى

رئيس إدارة قضايا الحكومة

صياغة نظرية عامة جديدة

للقانون المدنى الحالى

جاء فى الميثاق أن : « القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة » .
والميثاق ، كما قال الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه : « فلسفة الثورة » ميثاق الأمم العربية ،
التي : « امتزجت معنا بالتاريخ ، وعانينا معها نفس المحن ، وعشنا نفس الأزمات ، وحين وقعنا تحت
سنايك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنايك ، وامتزجت هذه الدائرة معنا أيضاً بالدين ، فقلت
مرا كز الإشماع الدينى فى حدود عواصمها من مكة إلى الكوفة ثم إلى القاهرة ، ثم جمعها الجوار
فى إطار رابطة كل هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية » .

وعلى ذلك حق علينا أن تمد العدة للتقدم بشرائع جديدة بعيدة المدى من ناحية عمقها ، ومن
ناحية اتساعها ، لتكون فى ذات الوقت عصب الحياة فى خلايا أفراد الأمة العربية جميعاً .

سادت مصر على الدرب الموفق عندما بدأت لجان توحيد القوانين تعمل من سنة ١٩٥٩ بمشروعها
من المصريين والسوريين ، وفى نفس التاريخ ألفت سبع عشرة لجنة جديدة لمراجعة التشريعات ،
لتنقح فروع القانون ، لتحديث تفسيراً أساسياً فيها ، يحقق أهداف الثورة الاجتماعية ، وبناء
المجتمع الاشتراكي .

الفرد فى المجتمع الجديد :

لقد حمل المنهج الجديد طابعا يتأخر به الفرد وتتقدم حقوق الجماعة ، فجددت قواعد خلقية فى
المجتمع أصبح معها الانتهاز والاستغلال والانحراف عبواً خلقية يصحها القانون ، وأصبح التقى
القاحش لرجل واحد بين كثيرين فقراء ، عوجاً يقومه القانون . ولم تعد الحياة مغامرة من الأفراد

في بيدااء الوجود ، بل أمست عملاً جامعاً يميئها المرد بروح الفريق ، وأضحى تحمض الفرد برأس المال الخاص ، أو بمركزه الشخصى ، أو بحقوقه الشخصية ، ضد الجماعة وهى تسمى لتحيد المجموع ، اعوجاجاً بقومه القانون .

جاء فى الميثاق عن رأس المال الخاص : « إن رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية ، وأنها قادرة على مصادرة نشاطه إذا حاول أن يستغل أو يهرف » .

على هذا الأساس وجد القانون العام سبلاً قاصدة للسيطرة على إرادة الفرد ، فأصبح يمنعه من نشاط دون نشاط ، وأصبح يستلزم ترخيصاً لبعض النشاط بل أصبح يفرض عليه نشاطاً يقوم به فى عمله ، وتلك كلها وجوه كانت مستجيده فى القانون الفردى النزعة ، الذى يقوم على مبدأ سلطان الإرادة ، إلا على وجه الاستثناء ، وأصبحت الدولة تقوم هى بأعمال الأفراد .

وخلقت الدولة القطاع العام ، أداة للتوجيه والابتكار ، وأصبحت كثرة الصناعة ، وكثير من الزراعة والتجارة فى يد القطاع العام . ولم يعد للعمال ذنب الهيئة الاجتماعية بل أصبحوا أساس البنية الاجتماعية كلها ، ولم يعد الفلاحون عبيداً للأرض ، بل أصبحوا سادتها . وأصبح لهم هم والعمال نصف المنظمات الشعبية على الأقل ، وأصبح لهذه المنظمات اليد العليا على جهاز الدولة التنفيذى .

ولم تعد ملكية الأرض ذلك القدس الذى يركع الناس أمامه ، ولم تعد نشاطات الأفراد مطلقة بل فرضت سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج ، فأصبح توجيه الصناعة والزراعة ، ومهن الخدمات والتجارة ، هو القاعدة .

وتفوت قواعد الملكية وقواعد الالتزام ، وهما محورا القانون المدنى ، وتغيرت قواعد العمل ، واستحدثت قواعد لنشاط العام لقطاعات الحكومة .

ولقد تغيرت قواعد المجتمع المالى والاقتصادى بعد الميثاق ، من قسوة الرأسمالية وخطوها من الإنسانية ، إلى الحرية الاجتماعية والحرية السياسية . ومن الاقتصاد الذى لا أهداف له ، إلى الاقتصاد الموجّه : أى من القوضى إلى التخطيط .

وإذا كان مسلماً أن القوانين المعمول بها حالياً هى تعديلات على قوانين فرنسية تاهت بها النزعة الفردية ، حتى صيرت المال هو الدم الذى يجرى فى العروق ، وصيرت الفرد غاية الغايات للمجتمع . يتأخر المجتمع ويتقدم هو . ويعلو سلطان إرادته على كل إرادة . فإن مجرد التعديل لهذه القوانين . سيكون مجرد معاملة تقريبيه نحو أهداف الثورة . أو لتقليل بعده عنها . وستدور محاولات الموائمة طرائق صناعية لبعث الحياة فى قانون فقد أسباب بقائه . متخلف عن مجتمعه .

والمطلوب الآن هو إقامة قواعد قانونية ، جديدة ، أصيلة أصالة الميثاق ذاته ، فالثورة لا تجد يديها الآن لتحقيق أغراضها إلا أدوات تطويرها الفعالة في قوانين القطاع العام ؛ لأن النظرية العامة الجديدة للقانون لم تصدر بعد ، فليأت إلى قوانين المشروع العام تصدرها قرى : كقوانين الشركات ، والمؤسسات والجمعيات ، وقوانين الزراعة والإصلاح الزراعي والجمارك والتموين... الخ ، في غير انتظار المجموعات القانونية التي تنظم القواعد الخاصة بالتجارة والزراعة والصناعة والمالك والالتزامات... الخ ، من مدنى وتجارى ومرافعات وحقوق... الخ . وعلى هذا الأساس أصبحت لنا قوانين متكاملة زراعية والعمال والجمعيات والمؤسسات... الخ ، تجارى مع صحة العصر ، وتنفق للشارع الثورى غرضه .

ولئن أمكن أن ننظر القوانين الأخرى ، إن القانون المدنى يجب أن ترس في فيه على الفور ، القواعد التي ينادى بها الميثاق .

الملكية مقيدة موجبة :

تغيرت الآن قواعد الملكية فأصبحت تخضع لاعتبارات اجتماعية تؤثر فيها خطة الدولة ومبادئ المجتمع ؛ وفي حين أن الملكية في القانون الحالى مطلقة في ملكيتها ، وحق الانتفاع والاستعمال والتصرف فيها مقصور على صاحبها ، إلا ما تقيد به من استثناءات .

وقد ظهر الآن وصف للملكية عدد بالميثاق ، حيث يقول : « إن المال وظيفة لا تمزك المضاربة أو المغامرة . » حقا أن ملكية رأس المال الخاص مباحة ، ولكنها مكلفة أن تتخلق بالفضيلة ، فلا تكون استغلالية ولا انتهازية ، ولا تعرف ؛ وهى تخضع لسيطرة السلطة الشعبية .

ولقد عبر الميثاق بحسبنا واضحا هو . « الملكية غير المستقلة التي تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد ، كما تؤدي دورها في خدمة أصحابها ، وهو تعبير يحمل للملكية وظيفتين : واحدة عند صاحبها ؛ وأخرى عند المجتمع الاقتصادى .

والملكية الزراعية مقيدة على أكثر من وجه : في الجدل الأعلى للفرد وللأمة ؛ وفى طريقة الاستعمال والاستغلال والتصرف فيها ؛ وفى الأجور والتأجير ، وفى الزراعة أو التسويق أو المقاومة أو الاقتراض ... الخ .

والملكية الصناعية الكبيرة تخضع فى يد القطاع العام ، وأوراق البرصة لها أوضاعها ، والتعامل التجارى فى الخارج باستيراد كله حكوى . أما التجارى فى الداخل فلهن ثلاثة أرباع التجارة بشرط عدم الانحراف ، أما التصدير إلى الخارج فثلاثة أرباعه للقطاع العام .

ويكون كل تعديل لأوصاف الملكية المنصوص عليها فى القانون الحالى جهادا فى غير ميدان المعركة ؛ لأن المطلوب هو التعبير عن التغيير الذى تم فى الجوهر ، وفى الخصائص ، لافى الصفات ولا فى النقص والمظهر ، ثم الاهتمام إلى صياغة تنفق وما وضع للمجتمع من أسس

جديدة تنكس حقيقتها، وتحتل وجهها الناس، فإذا تصدت الملكية أظهرتها على طبيعتها الجديدة من أنها مقيدة تحكمها قواعد عدم الانتهاز، أو أنها ملكية اجتياحية، ولم تعد ملكية لحسب.

والقطاع العام، وهو الآن بالنسبة للنظام الاشتراكي القوة الضاربة لتحقيق أغراضه وتنفيذ خطته بالتأمين ونقل الملكية إلى الأمة؛ أو بعمل الحكومة في أداء الخدمات التي كان يقوم بها الأفراد أصلاً، سواء لحسابهم أو لحساب المرافق العامة، هذا القطاع العام إذا لم يبرز أمره في القانون المدني، لم يكن القانون المدني مرآة عصره.

الحق أن وجود نظرية القطاع العام في القانون المدني اعتراف بها بين القواعد المدنية التي يدير عليها المجتمع نشاطه، وهي مظهر اشتراكية هذا القانون.

ويتبع ذلك أن فكرة العقود العامة والأشغال العامة والتوريد للإدارة، وميياز المرافق العامة، التي تقوم بها الآن على الأغلب وحدات القطاع العام، سواء بالتأمين أو بشركات المقاولات أو النقل البري أو الجوي أو البحري التابعة لقطاع العام، هي حرية بأن تقتن لها مواد خاصة توأم بين طبيعتها كعمل لخدمة الناس في مرفق، وبين طريقة القيام بها بمثل ما تقوم به جهات القطاع العام، من تنظيم المسؤولية في التنفيذ والمسئولية عن الإشراف والتوجيه.

فعندما يقال قطاع عام، يقال قانون عام. إلا مابق للعمل التنفيذي، وللأفراد في العرجة الثانية. وعلى العموم فالتوجيه إداري، والإشراف إداري، والسيطرة للإدارة.

أما أعمال كل يوم فهي التي قد تترك لوسائل القانون الخاص.

وفباعدة قاعدة الملكية، وقواعد النشاط الاقتصادي الذي يقوم به القطاع العام، تقوم مسؤولية التعبير تعبيراً قانونياً عن الاقتصاد في عمره. ومسئولية توجيه المضمون الجديد لنظرية المقد والالتزام، وما يتفرع ههما، إلى غير ذلك من المسائل الأصلية.

تطوير قاعدة سلطان الإدارة :

كانت القوانين وما تزال تجري على قاعدة «سلطان الإدارة»، وحرية التعاقد، في شبه إطلاق، ومفالت المذاهب الفردية في إعظام شخصية الفرد واعتبرت تحقيق سعادته غاية القانون. فقامت فلسفتها على أن القانون إذا استطاع أن يحفظ النظام للمجتمع، ويمكن للإدارات الفردية المختلفة أن تتماشى، فإنه يكون قد حقق المدل القانوني. ولا عليه بعد هذا إذا لم يحقق العدالة الاجتماعية، مخافة أن بهم بمحابة الضيف على حساب القوى! فهو يترك الناس لأنفسهم ينشئون علاقاتهم على هوامم، وهذا تعدت حرية الفرد، وتقرر مبدأ سلطان الإرادة، الذي ساد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأصبح «جر الزاوية في المجتمع الرأسمالي في العصر الحالي،

فقامت قاعدة الالتزام فيه على سلطان إرادة الفرد، وجعلها أساساً لكل أنواع الالتزامات ، وعن هذا المبدأ صدر القانون المصري الأصلي ، والقانون المعدل .

ولكن المذاهب الاشتراكية قامت على أساس مضاد ، فأزكت من كرسى القداصة قاعدة : « إن العقد أقوى من القانون » ، كدالت دولة قاعدية : « إن الاتفاق القدي يساوى العدالة ، وهاتان فرعان عن أصل ، استقلال الإرادة » ، أو « سلطان الإرادة » .

وظهرت نظريات لمساعدة الضعفاء اقتصادياً ، مثل عقد الإذعان ، والفن ، واستغلال الهوى ؛ والطاريء بما ليس في الحسبان ؛ وتقرير المسئولية على أسس اشتراكية -- وظهرت القوانين المقررة لحقوق العمال ، وحقوق المتقدين بالمرافقة العامة ترغام الدولة لحسابهم ، ثم ظهرت حقوق المستأجرى العقارات المبنية ، والزراعية .

ويقابل مبدأ « سلطان الإرادة » كأساس لتصرفات المدنية في القانون المدني ، مبدأ آخر في القانون التجارى ، هو : « إن المضاربة روح التجارة » ، وقد ضاق اليوم مجال المضاربة في مصر ، إذ أصبحت التجارة تحت رعاية المجتمع تماماً ، كما تعدت الميثاق : « أن يكون مفهوماً بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع ، مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف .

والقانون التجارى ، ومرجعه الأكبر أعراف التجار ومعاملاتهم ، هو أدنى القوانين إلى الخضوع لتطورات المجتمع وقواعده الخلقية ، قبل أن يخضع لقواعده النظامية ، أو قواعده الآمرة .

الحق للشخصى حق اجتماعى :

يقوم القانون المدني كله على دعامتين : الملكية الفردية ، وحرية التعاقد ، أو سلطان الإرادة . . .

فإذا كانت الملكية « اجتماعية » ، توارث فكرة أن الحق شخصى ، وقد أنكر « دوجى » وجود حقوق شخصية ، وقال : « بمرآكز قانونية شخصية » ، لاحترام لها إلا أن توافق القانون الموضوعى ويرى أن حق الملكية موقف شخصى يتلام مع التضامن الاجتماعى . وبهذا أصبح واجباً موضوعياً على كل مالك .

ومن المدنيين من يقول : « لقد حلت حقوق الجماعة محل الحقوق الشخصية » .
وتقص المادة الأولى من القانون المدنى السوفيتى على أن : يحى القانون الحقوق المدنية ، إلا عند ما تستعمل بمعنى مغاير لما قدرت له اقترادياً أو اجتماعياً .
لقد صار الفائن في العصر الحديث صاحب « موقف شخصى » ، و « وضع شخصى من المدنى » ،

تشكله المصلحة العامة . أما قانوننا المدني الحالي ، فإنه يكاد يبدأ بالفرد وينتهي به ، في حين أن قواعد الميثاق قد ترتعن حقوق الفرد في وجودها بموافقة الجماعة وسلطانها السياسية ، كما تدل على ذلك عباراته في مجالات الإنتاج عموماً ؛ والصناعة ، والتجارة ، والمال والعقارات من حيث ملكية الأرض الزراعية ، والمباني ، ورأس المال الفردي .

إن الاكتفاء بتعديلات جزئية في النصوص القانونية أو الأصول الفقهاء الحالية التي ترحم الاتفاق كمثل ما تسد الجبال الطريق ، سيؤدي إلى اتخاذ النصوص القائمة نقطة بداية أو أصلاً للمضاهاة مما يعوق الوصول إلى الهدف ، أما الثوار فيغيرون القواعد كما صنعنا بالمجتمع الذي غيرنا قواعد .

الملكية والحق : وضع الميثاق نصوصاً ثلاثة ، أصبح لزاماً على المشتريين أن يتخذوا منها مضمون ، النظرية العامة الجديدة التي حتم الميثاق صياغتها للقانون المدني .

(١) المال وظيفة وطنية ، لا تترك للمضاربة أو المغامرة .

(٢) الملكية الخاصة ، ملكية مستقلة أو تفتح الباب للإستقلال ، وملكية غير مستقلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني كما تؤديه في خدمة أصحابها .

(٣) إن رأس المال الفردي في دوره الجديد ، يجب يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه في ذلك شأن رأس المال العام ، وإن هذه السلطة هي التي تشرع له ، وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب وإنها قادرة على مصادرة نشاطه إذا حاول أن يستغل أو ينحرف ، وإنها على استعداد لأن تحميه ، ولكن حماية الشعب واجبة الأول . ولا يقبل الاكتماء بوضع هذه النصوص في القانون المدني الحالي ، ولأن المبدئين الجديدين في الملكية والحق الشخصي ، جاء بنظرية عامة جديدة ، تناقض النظرية التي قد القانون المدني الحالي من محتواها ، وصيغت على أساسها كل نصوصه ، وهي : مبدأ حرية التملك والتصرف والاستعمال والإستقلال ، ومبدأ سلطان الإرادة . وهذا مبدأ متواصلان يقيان معاً أو يسقطان معاً ، لتحل محلها مبادئ جديدة . إننا لن نستطيع أن نزواج بين القاعدة القديمة والجديدة ، فهما مستناربان ، لأنهما تاج عنصرين مختلفين ، لمجتمعين ثار أحدهما على الآخر .

إن للملكية ، بحدودها في الميثاق ، أصبحت جديرة بتنظيم قانون لها وللحقوق التابعة منها ، نستطيع به بحجارة الميثاق في تنظيمه القانوني للنشاط الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجديد .

ولئن كان المشرع قد طور الملكية بقوانين الإصلاح الزراعي ، وإيجار الباقى ، وغيرها ، وما تزال جذيرة بتسميات قضائية وغا أهداف الميثاق ، وما تزال جذيرة بإضافات تشريعية تنفق ومبادئ ؛ تمثل إنه لم يعد في حاجة لنظام الشفعة فيما عدا قيام حالة الشروع ، فقد صار الناس أرحب صدرا بالمشاركة . وكذلك ذلك بباح - ق الأواوية لأواع . الأرض ، أو لساكن القار المبني في شراء الأرض أو الجزء من المنزل الذى يسكنه ، إذا عرض المالك بيعها .

قواعد ميثاقية ملزمة للقاضى : قواعد الميثاق ليست مجرد قواعد خلقية ؛ بل هى قواعد مأمور بها لتطوير المجتمع ، إذا نقصت نصا تشريعا ، أكمل الحكم القضائى ذلك النقص . والقاضى إذ يفرض مستوى معيناً أو توجيهها اقتصاديا على الناس ، يحل بحكمه محل صبة القانون ، والقاعدة الخلقية كالقاعدة القانونية كلاهما يعمل في مجال واحد ، وطبيعتها واحدة وإنما ترفع القاعدة القانونية درجة بالإلزام الذى يحمها ويفرضها .

وعندما تعبر لما قوة الإلزام ، وتفصل عن أصلها كقاعدة خلقية ، وتعتبر بذاتها قوته ملزمة ، أى تعتبر نظاما ، وهنا يبدو أمر القاضى في القضاء بمعانى الميثاق ؛ فلنأخذ ذلك نصيح أوامر ملزمة في تصرفات كل يوم لكل الناس ، في كل مجال ، فيشارك القاضى في تناور ، ولا يكون بعيدا عنه ، بل ربما حل لواءه ، فصار في الطلبة .

والقاضى يستطيع أن يلزم الناس بالقاعدة الميثاقية ؛ باستعمال حقه في الحكم بالفسخ ، أو الانعلال أو الإبطال أو الإلغاء أو إعادة النظر في العقد أو عدم سريان العقد ، أو عدم الاحتجاج به ، أو إعطاء المهلة أو إيقاف تنفيذ العقد الممتد ، أو سلطة بحويل العقد أو انتقاصه ، أو سلطة التفسير .

إن القاضى يمثل المجتمع فهو قادر أن يجعل المجتمع طرفاً ثالثاً في كل تصاقد ، بل هو مفروض عليه أن يراقب استقامة علاقات الناس في داخل الإطار الذى أراده لما المجتمع . ولقد أغناه الميثاق عن البحث عن تعاريف لكثير من الحقوق ، وأصبح واضحاً له أن الحقوق تستعمل في حدود مصلحة الجماعة ، كما أنها لا تستعمل لإضراراً بها . ولم يعد ذلك مجرد قاعدة خلقية ، بل غذا قاعدة قانونية تدخلت النولة أو المجتمع ، ففرضها على المتعاقدين .

والقاضى يمثل النولة ، ويمثل الجماعة ؛ فهو كئلهما يلزم أن يحمل من قواعد الميثاق حقائق قضائية . وهو مطالب بالقانون الحال أن يقضى حسب قواعد العرف ، وإذا كان هناك محل لتفسير العقد ، وجب البحث عن التية المشتركة ، مع الاستشهاد بطبيعة التعامل ، وبما ينبئ أن يتوافر من أمانة وثقة بين الطرفين وفقاً لعرف الجارى في المعاملات .

وبأيا كانت الحال ، فقد أصبحت أوامر الميثاق وتواهبه حتماً لازماً على المتعاقدين ، يرهونها

إيماناً بما فيها بين أنفسهم ، أو ثقافة المجتمع . وقد غدا طرفاً ثالثاً ؛ فمن هذه الطريق يستطيع القاضي أن يلقى دروساً من منصة القضاء بالأحكام .

سواء استعمال الحق :

لم يعد محل لنظرية سوء استعمال الحق في القانون المدني ، بعد الميثاق ؛ لأن الحق في عمومه قد تحددت مقاديره وأحجائه وأبعاده ، بمقاييس جديدة ، وحدود جديدة ، هي مصلحة الجماعة .
إن الحق ، مقيد ، ابتداءً بحسن استعماله ، وفرق بين تقييده ابتداءً ، وبين مجرد تقييده بعدم استعماله لأن الحق في الحالة الأولى ينخفض للمجتمع في كيانته ، فيصير حقاً لصاحبه ، وللجموع ، في أن يحسن القيام عليه .

سواء استعمال السلطة :

صاحب الحق يستعمل حقه ، لكن صاحب السلطة يقوم بأداء الواجب ، وهو ليس حراً في استعمالها بل عليه أن يستعملها ، والجزاء على سوء استعمال الحق يكون بعدم الاستعمال ابتداءً ، أو بالتعويض عنه إن استعماله منعه بعد أن يكون قد وقع . لكن عدم استعمال السلطة غير ممكن ، فإن من واجبه أن يتحرك ، والتعويض عن استعمالها أساسه الضرر الذي ألحقه بشخص له الحق في ألا يضار .

وإنك تستطيع مصادرة من يسيء استعمال حقه فلا يستعمله ، لكذلك لا تستطيع أن تسلب السلطة عن واجبها . وفي الوقت الذي حمل فيه القطاع العام ، أو إدارة المرفق العام ، واجبات كبرى في إسعاد الشعب وأداء الخدمات إليه ، يجب النظر إلى الأمر من وجهيه : من وجه فسح الذي أمام الإدارة للعمل ، ومن وجه حفظ حقوق الجماعة الكبيرة التي ستعرض لأخطاء تتعدد دواعيها بمقدار اتساع مدى النشاط الإداري ، وعندها أن التعويض في القانون الإداري أوسع صدىً للمدانة والتعويض .

سلطة التفسير :

يحيى الميثاق نظرية جديدة هي أن يكون التفسير عند الاحتياض في التية المشتركة ، أي عند العكس لمصلحة الضيف لا لمصلحة المدين . وقد أخذ نص القانون المدني الحالي بالتفسير لمصلحة الضيف في عقود الإذعان مستجيباً لصيحة العصر .

عبء الإثبات :

ونستطيع أن نستلم من الميثاق أن يكون عبء الإثبات على « الأخرى من الطرفين ، أي على من يملك » بمركزه الواقعي ، أن يشع أو يثني . والنصوص الحالية قد أجازته في المصاين من حوادث الآلات الميكانيكية ، أو الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة .

ونستطيع أن نستلهم من ذلك التطور الميتافى في نظرية الدولة ، واشتركية المجتمع ، وقواعد التفسير التي تدعو إليها ؛ أن يكون عبء الإثبات على الدولة ابتداء ، أو على أشخاص القطاع العام كلما دار بين أحدهما وبين خصم له نزاع على إليات .

نظرية الإذعان :

أصبحت بحاجة إلى معايير جديدة ، بيد أن أصبحت الدولة أو مؤسسات القطاع العام ، هي التي تقوم في الأغلب بالنشاط الذي كانت تقوم به القوى الفردية الاقتصادية .

قواعد النظام العام والآداب :

أصبحت أوسع مدى من ذي قبل ، فارتفع مستوى التية الحسنة التي يذهب المشتري إلى اتخاذها أساساً لمعد العقود وتفسيرها وتنفيذها ، إلى مستوى عدم الإغراف ، وعدم الانتهاز ، وعدم الاستغلال ؛ بمعناه التام ، لا بمعناه في القانون المدني الحالي .

ويقع ذلك أن النظام العام نفسه قد اتسع مداه بنصوص أمرة ، يضييق بالنسبة إليها مجال ما كان له في القانون من نصوص أمرة قبل الميثاق .

مشروعية السبب والمحل :

يجب أن لا تقتصر مشروعية السبب ومشروعية المحل في الالتزام ، على السبب الفنى أو الباعث أو الباعث الدافع ، وإنما يجب أن تقسما لتنتحيا للسبب مجالا أوفى من العناية . وتنتهى أو تضمحل على الأقل ، نظرية التصرف المجرد .

المسئولية :

وستتسع المسئولية على أساس المخاطر ، أو على أساس الترمم بالقلم . ولم يبق محل لاشتراط الحالات الاستثنائية للقضاء ، بنظرية الميسرة ، فالتيسير على الناس أصبح حقاً لهم ليفوا ديونهم .

ولم يبق مسوغ لتخفيف المسئولية بالاتفاق ، أو الإعفاء منها ، ذلك بأن سلطان الإرادة لم يبق له ذلك التقديس ، إذ الإرادتان لا تتساويان إقبالا وقوة .

وفي المسئولية التقصيرية ، أن لنا أن نذكر في تمويض الضرر ، ولو كان سبب الضرر خطأ المضرور ، ما دام ليس عمديا .

ومن الممكن أن تم التطبيقات الإدارية أساس قياسي في تطبيقات القانون الخاص ، فتوضع التصرف الكفيلة بعدم رجوع المتبوع على التابع . إذا أوفى المتبوع ، فيما عدا الخطأ العمد ، أو الخطأ الجسيم من التابع ؛ أو إذا كان التابع نصيب ظاهري في المشروع .

ويجب أن ينص القانون الجديد صراحة على اتباع قواعد الميثاق في تفسير العقود والالتزامات منذ أصبحت هذه القواعد رباطاً يربط المجتمع . ويلزم القاضي أن يفرضها على الناس عن طريق الصيغة التنفيذية التي تجعل للأحكام قوتها التنفيذية .

مزيد من التأمين :

أصبح واجبا النص على أن يلتزم بالتأمين كل مصدر من مصادر إحداث الضرر ، في الصناعة ، أو ملكية الآلات عموماً ؛ أو جهات الخدمات ، مثل : أدوات النقل بشئ وسائله ، بالبر والبحر والجو وسكك الحديد ؛ قبل الأشخاص والبضائع والبريد ؛ ضمانا لوصول الترويضات إلى ذويها .

صياغة نظرية عامة جديدة

لقانون المدني الحالي

يجب إصدار قانون مدني متكامل ، تظهر فيه نظرية واضحة جديدة قادرة على أن تتحمل الأسس القانونية الجديدة للمجتمع ، وتحمل طابع الشمول والاستقرار ليكون قانونا للأمة العربية كلها ، يدل بصياغته على أنه وضع لها جميعها ، على الأسس الخالدة فيها ، من قواعد العدالة ، متضمنا الحفظ الاشتراكية في توزيع الأعباء والحقوق ، على أساس من التضامن الاجتماعي .

ويجب أن تكون لنا إذ نصوغ النصوص عينان إحداهما مفتوحة على الميثاق ، والأخرى مفتوحة على القيم الروحية التي صمدت التقاليد الرفيعة لجمعتنا ، والأصول الفعّية التي تبلورت فيها هذه القيم ، وصارت مبادئ تشريعية ، كما نوسع المدى أمام أعضاء الفقه الإسلامي ، فتتقارب الأمم الإسلامية التي باعدت بيننا وبينها موقعها من الأرض ، ولكن قلوبها تفيض معنا صباح مساء ، فذلك من فلسفة الثورة .

تشريع ثوري مختصر مركز:

المجتمع يحتاج إلى قانون متكامل نضمن إجابته نصوص مبادئ ثورتنا .

تشريع يحتوي مفاهيم الثورة:

المجتمع الجديد يحتاج إلى قانون أصيل ، يكون للعدالة الاجتماعية فيه مكان الصدارة ، ولجاعة القيادة ، وشعبية السلطة وسيادتها . واجتماعية الأمن في الحياة ، واجتماعية الحق ، والملك ، والحرية الاجتماعية كمصدر الحرية السياسية ، وأخلاقية العقود والتهديدات .

لقد ارتبط الميثاق بشريعة المجتمع العربي حيث يقول : « إن القيم الروحية الخالدة النابتة من

الأديان القادرة على هداية الإنسان ، وعلى إضاءة حياته بنور الإيمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

سيادة القانون :

جاء بالميثاق تحت عنوان ضمان مبدأ سيادة القانون ، « وإذا كانت الحريات العامة هي قوام فكرة الحرية عموماً ، فإن سيادة القانون هي الضمان النهائي لها ، غير أن كثيراً من مواد القوانين التي مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية حتى الآن ، قد جرت صياغتها على ضوء مفاهيم وقيم أسقطها العمل الثوري التقدمي ؛ ولما كان الأساس في دعم سلطان القانون هو أن يشق التشريع حدوده وضوابطه من أوضاع المجتمع المتطور ، فقد أصبح محتماً الآن أن تمارد صياغة النظرية العامة للقانون ، وأن تمارد التشريعات والوائح القائمة بما يسمح لها بأن تلاحق المفاهيم الثورية الجديدة .

المبادئ الأساسية للنظرية العامة للقانون:

يجب أن تندمج في القانون المدني القواعد الأساسية للقوانين التي استحدثت بها الثورة إصلاحاتها الاجتماعية ، كقوانين الملكية الزراعية ، والمال والتأمينات الاجتماعية ، والإصلاح الزراعي ، وإيجار العقارات الجبلية . وقواعد نشاط المشروع العام بمؤسساته وشركائه ، ونظم التأمين ، وما إليها .

الجنسية العربية :

يجب أن يتضمن هذا القانون القواعد الأساسية للجنسية العربية التي جاء الميثاق بنظرها ، فيجمل لكل مواطن عربي حقاً في الوطن العربي .

وفي وضع الجنسية العربية في المجموعة المدنية ، تظهر وحدة الأمة العربية ، وأهمية الجنسية فيها ، كملك عام للعرب تتيحه الجمهورية العربية المتحدة لهم في قانونها المدني .

دراسة الشريعة الإسلامية :

قرر الميثاق أنه « يجب علينا في مجتمعنا الجديد أن ننقش بكشف حقيقة الدين وتجليه جوهر رسالته ، لكي تكون قيمه الروحية المخالدة أساساً لقيم المجتمع الجديد ، ولكي تكون الشريعة الفراء مصدراً للتقنين . »

كما رأى الميثاق : « اشتراكنا انكساراً آمناً لكل تاريخنا بما استقر فيه من مبادئ ومافاضل فيه من قيم دينية وخطية ، مما جعلها اشتراكية عربية في قيمها وحلولها . » وقرر الميثاق بأن « الحلول الحقيقية لمساكن أي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره . »

فالشريعة الإسلامية ، بأمر الميثاق ، واجب تجلية مبادئها ، وواجب اتخاذها مصدرا أساسيا للتقنين . والمطلوب اليوم هو القيام بدراسات عميقة في الشريعة والفقه الإسلامى ، لكي يجعل منها مصدرا أساسيا للتقنين ، بما تصفيه من أضواء جديدة تنبعث من أعماق هذه الأمة ، ومن قواعد شريعته التي نزلت لكل زمان ومكان . وكلما زادت دراساتها عمقا ، ازداد محيطها سعة ، فزادت الأنظار العربية ارتباطا وثقة .

إن في عموما التشريع العربى ، أى الفقه الإسلامى وأحكامه ، منهاجا متكاملا لتشريع مدنى عالمى ، معد لعارة الدنيا بالعلم والعمل في المعاملات المدنية ، قائم على قواعد التكافل الاجتماعى وتبعية الحق الشخصى لمصلحة الجماعة . والارتفاع بالقواعد الخلقية الى مستوى القواعد القانونية المطبقة . وهى جميعا أدوات قوية يسيطر بها القاضى أو التشريع على وقائع الحسية في المجتمع ليرفعه مستواه .

وإن التشريع العربى . أى الإسلامى . أول تشريع فرض العلم وأوجب العدل . وأوجب العدل وأوجب المساواة في الحقوق والتكاليف ، وأوجب التخطيط الملى والعناهى . والحرية الدينية والمدنية والسياسية . وحرية الدفاع عن الجماعة حتى يجعلها واجبا .

والتيطور مع الدهر . والتيسير والتساع ورفع للشقة . قاعدته القانونية . ومصلحة الجماعة فيه مفضلة على مصالح الأفراد . والملكية الخاصة فيه مسلمة ولكنها مقيدة بواجبات عامة وخاصة ولاحق لأحد إلا أن يستعمله استعمالا حسنا . ولا احتكار فيه ولا انتهازة ولا استغلال .

والسلام الإيجابى ، سياسته الدائمة ؛ واجتماعية الحق والشورى والعدالة ، وبيعة الشعب أسسه الدستورية .

لا جرم أن ثمة تقابلا أو تشاكلا بين المبادئ الأساسية في الفقه الإسلامى ؛ وبين المبادئ التي يرسى عليها الميثاق قواعد الاشتراكية العربية لأمة العربية .

لقد جاء أوان الفقه الإسلامى كمصدر للتقنين المدنى ، ليعيد للأمة العربية الواحدة قانونها العربى الواحد ، بإرادة دستورية ونصوص قانونية ويأجماع الشعوب .

والشريعة الإسلامية كمصدر رئيسى أساس التشريع ، هى كالوحدة العربية ذاتها ، قد تجاوزت مرحلة الإلزام إلى مرحلة الحقيقة ، بعد ماورد في شأنها بالسنن العربية باعتبارها مصدرا أساسيا ، وماورد بالقوانين المدنية من اعتبارها مصدرا لحكم القاضى .

ويمكن أن ننمأ لجنة للدراسات الفقهية ، ويكون تشكيلها شركة بين رجال القانون المدنى ورجال الشريعة .

إنشاء مجمع التشريع العربى :

كانت اللغة العربية . وما تزال ، لغة الخطاب ، ولغة الكتاب الكريم للأمة العربية وصيانتها

وتعاسك مجتمعها ، وحفظ كيان الأسرة ، ومستوى المعاملات ، كمثل التشريع الإسلامى الذى صان تراثنا حتى الساعة .

حق علينا اليوم أن نفشى . « بجمع التشريع العربى ، كمثل ما أنشأنا بجمع اللغة العربية ، لنشر فى أنحاء العصر ، القواعد القانونية التى صانت وجودنا ، وبمعناها ، ويضع بين يدى العالم المتحضر قيا قانونية قدرت أن تحتوى هذه المدنية العلمية والقانونية والاجتماعية معا ؛ لا الادبية أو الدينية لحسب . وسيكون من مهام المجمع :

١ — نشر التراث الفقهى العربى فى العالم العربى والعالم الاوروبى والأمريكى والاسيوى ، بطبع ووسائطه أو كتبه الآبى ، ونقلها إلى اللغات الأجنبية ، فإن ترجمة بعض المؤلفات القانونية فى الأمور أو فى فقه المعاملات ، سيحدث مفاجأة للعلماء الأجانب .

٢ — توحيد المصطلحات الفقهية فى كل المؤلفات العربية ، وفى كل تشريعات الدول العربية .

٣ — الكشف عن كتب الفقه فى البلدان العربية وفى المكتبات الأوربية وفى الجامعات والمعاهد لنشرها .

٤ — نشر المخطوطات التى لم تطبع ، والبحث عن المخطوطات .

٥ — نشر دراسات عصرية للمسائل الفقهية .

٦ — نشر المذاهب غير المنتشرة ودراسها ومقارنتها بغيرها .

ويمكن تشكيل هذا المجلس من رجال القانون من جميع البلاد العربية ، من أعضاء عاملين وأعضاء منتسبين .

يقول الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه فلسفة الثورة : « حين أسرح بحيالى نحو ثمانين مليون من المسلمين فى « أندونيسيا » ، وخمسين مليوناً فى « الصين » ، وبضعة ملايين فى « الملايو ، و« سيام » و« بورما » ، وما يقرب من مائة مليون فى « باكستان » ، وأكثر من مائة مليون فى « الشرق الأوسط » ، وأربعين مليوناً فى داخل « الاتحاد السوفيتى » ، وملايين غيرهم فى أرجاء الأرض المتباعدة ؛ حين أسرح بحيالى إلى هذه المئات من الملايين الذين تجمعهم عقيدة واحدة ، أخرج بإحساس كبير بالإمكانات الهائلة التى يمكن أن يحققها تعاون بين هؤلاء المسلمين جميعا ، تعاون لا يخرج عن حدود ولائهم لأوطانهم الأصلية بالطبع ، ولكنه يكفل لهم ولاخوتهم فى العقيدة قوة غير محدودة » .

والشرائع العربية من أقصر السبل إلى هذا التعاون . هى الرابطة المثل التى تربطنا بهذه المئات من الملايين .

تنسيق تشريعات المشروع العام .

احتل نظام القطاع العام مكان الصدارة في تشريعاتنا الاشتراكية وقد أصبحت مناهج القطاع العام جديدة بأن تخصص في النهاية بها مجموعة من أهل الفقه تجمع تفاريجها في إطار واحد . فقد شملت أبواب المشروع العام ، القطاع العام ، الملاحه الخارجية أو الداخلية . ووسائل القوى المادية . والنقل العام . والصناعات الثقيلة . والمرافق العامة والصناعات بين متوسطة وخفيفة ، والتجارة الداخلية والخارجية . وأعمال المصارف والتأمين . والجمعيات التعاونية والنشاط الزراعي ، وتنمية الصادرات الخ ، وما يرد في ذهن من نشاط الدولة الذي خلت الحكومة المركزية بينه وبين السلطات القومية على المشروع العام من هيئات أو مؤسسات أو شركات منشأة أو مقطعة من سلطات الحكومة المركزية ذاتها . ومكنتها الدولة من أن تمارس سلطاتها ، التي لم يكن يتولاهما سواها ، وأن تفرض سلطاتها على الأفراد . وأن تتعامل باسم الدولة في الداخل والخارج . وشرعت لها من القوانين واللوائح والنظم وما يسهل فروع التنظيم جميعاً ، فأمرى له من الأهمية ما يبلغ قوة النظم التأسيسية في النظام الاشتراكي بنهاية .

وفي الوقت ذاته . تجد الوزارات والجهات القائمة على هذه النظم نفسها مضطرة بحكم مسؤولياتها اليومية المتجددة الى استصدار تشريعات واستحداث نظم لتحقيق أغراضها في استقلال ومبادرة .

لهذا جدت الحاجة ، لا إلى مجرد تجميع القوانين والتنسيق بينها ، في ضوء حاجاتها التي ظهرت وتكتلتها والتوفيق بين طرائقها ؛ بل إلى إعداد قانون أساسي لها قائم على الأصول الاشتراكية العامة ، يجعل منها وحدة متكاملة في نظامها القانوني ، وفي القواعد التي تحكم علاقات الفروع المختلفة للمشروع العام ، بالدولة وبمصالحتها وبمؤسسات العامة وبموظفيه وعملها ، وبالأفراد والشركات المختلفة التي تتعامل معه .

وسيكون هذا القانون الموحد بمثابة دستور للشروعات العامة ، يتضمن قواعد إنشائها وإدارتها وأموالها ومدى ما تنبثق به من مظاهر السلطة العامة ، وقراراتها وعقودها ، وجواز أو عدم جواز الحجر على أموالها ، وتوضيح جهات التقاضي والتثيل أمام القضاء ، وبمعرفة الشركات بالمؤسسات ؛ وتحديد ما يعتبر حقاً لقواعد القانون الخاص دون القانون العام ، أو العكس ، وما يلزم لإسباغ صفة التاجر عليه منها ، وما يستتبع ذلك من أحكام نظامية كالالتزام القيد في الدفاتر الخاصة وما إلى ذلك ، وما يلزم للشركة العامة من الخضوع لأحكام الشركات المساهمة أو عدم الخضوع له . الخ .

إن تشعب العوامل المتقدمة وتربطها يحتم أن تتكفل بالنظام العام للمشروع العام جماعة دائمة أو لجنة من الوزراء والقانونيين تتمتع بنظامه وتوجهه حتى يسير البحث في الاتجاه المرجح ، وفقاً لمتامرض والاضطراب إذا تولت كل مسألة منها جهة .

ومن الجائز أن تملأ هذه اللجنة اختصاص إصدار تفسيرات تشريعية تفتينا عن الالتجاء المستمر للشرع .

إنشاء محكمة دستورية عليا :

تكون رقيباً على موافقة التشريعات لمبادئ الميثاق ذاته : فالميثاق من الدستور أصل لفرع ، وقد تبطل التشريعات خطأها فتوق التقدم المطلوب في الميثاق ، أو قد تتجاوز أهدافه أو تتكسب سبله ، وفي كل هذا قتلح رقابة المحكمة .

إصلاحات النظم القضائية

ولاية المرأة والقضاء :

القضاء والحماية وجهان لعملة واحدة ، فلماذا وقد عملت المرأة في الحماية أن يمال بينها وبين القضاء ؟ لقد كان أبوحنيفة منذ أكثر من ألف ومائتين عام يبيع للمرأة ولاية القضاء فيما تقبل فيه شهادتها . وقديماً كان من من يؤخذ عنها دين المسلمين .

تناسب عدد القضاة مع عدد القضايا :

اعتزى قواعد اختصاص القضاة تغيير ، فلم يعد القضاء المدني مختصاً بالمواطنين ومن في حكمهم من عمال الدولة وصناع مصانعها ومرافقها ، وهم بأسرهم ومن يتعلقون بهم نحو مليون من المواطنين وقضايا الضرائب ، وقضايا العقود الإدارية ، والتمويض عن القرار الإداري . وقضايا الإصلاح الزراعي والإجارات ، ورفع اليد عن أملاك الحكومة بقرارات إدارية .

وقد نشأت جهات عامة تستكمل بالحصول على حقها ، أو بإعطاء ذوي الحقوق حقوقهم ، مستتينة بجهازها الفني ، أو القانوني المختبر ، دون الالتجاء إلى المقاضاة . وآية ذلك أن المؤسسة الاقتصادية ، بقيت سنوات خمساً وليس لها قضية في المحاكم .

وحاصل القول أن قدراً عظيماً من نشاط رأس المال سيخرج من مدار النزاع أمام القضاء المدني . وسوف تتحدد النزاعات في حدود متواضعة .

والقضايا الجنائية ستشهد تغييراً محسوساً لتقدم جهاز الأمن ، وانشغال الناس بأسباب التقدم ، وفتحهم في المستقبل . ولتحسن ظروف الحياة بزوال الفقرة بين المواطنين ، وقيام السلطات الشعبية والجمعيات التعاونية برسالها على طرائقها . ويزداد الإقبال على التحكيم .

وهذا يمكن أن تؤدي قلة النزاعات إلى إحسان القيام بمرفق القضاء . فتكون هذه فرصتنا لهم نظامه ، بتيسير القضاء للنقاضين . ورفع المستوى الفني لعماله ، وإناحة الفرصة للمواطنين ليتمتعوا بصفة هي الهدف الأعلى لثورتنا ؛ وفي الوقت ذاته يمكننا أن نجعل من القاضي نصيب وحده ؛ رجلاً تضرب الأمهال بمائة بيانته الفكرى ، واتزانته وغيرته .

لذلك تتوقع عدم الحاجة إلى العدد الحالي من رجال القضاء ، فإذا أضيفت التعديلات المقترحة أمكن الاحتفاظ بالقضاة الحاليين دون الحاجة إلى تعيينات جديدة .

إصلاحات فنية في القضاء :

تخصيص القضاة بفروع عامة من القضاء ، ثم تخصصهم في مادة تخصصهم ذاتها . كأن يتخصص البعض في القضاء الجنائي ثم تضيق دائرة تخصصهم في جرائم بذاتها مثل جرائم الأحداث ، أو جرائم أمن الدولة . ويمكن أن يضاق تخصص في جرائم السطو والسرقة والنصب وخيانة الأمانة . وآخر في جنابات القتل .

ويكون ثمة فروع تخصص في المدني ، وفي التجاري ، وفي التجاري البحري ، وفي قضايا العمل ، وفي قضايا المشروع العام .. الخ .

والقضاة بحاجة إلى محاضرات ، ولأسيا في الميثاق ، وتدريب اللغات أمر مندوب إليه ، ليقدر القاضي على الدراسات المقارنة ، مع إنشاء مكاتب وافية في كل محكمة ، وإنشاء مطبعة لنشر المحاضر والتعارير ، وعقد اجتماعات دورية للقضاة يتدارسون فيها أمورهم القضائية والفنية والعملية .

على أن ينشأ جهاز يحضر المنهاج الثقافي وينفذه ، ويتابعه ، بحيث يكون على اتصال مباشر بأعظم الكفايات والرياسات في جهاز القضاء .

تقريب القضاء من المتقاضين :

يمكن إنشاء محاكم في كل دائرة انتخابية ، ينتقل إليها القاضي يوماً واحداً في الأسبوع ، فتوفر على الناس وقتاً ومالاً وعدالة ، وتوفر على القضاء ذاته وقتاً وجهداً ، إذ تصدر الأحكام بسرعة ، وبين ظهراني الناس ، وعلى الطبيعة ، فتصبح القرية التي يقع بها مقر المحكمة الجديدة قسبة في الإقليم إلى جوار قسبة .

وهذا نظام مصري أصيل ، كانت تلي فيه محاكم الأخطاط ثلث اختصاص القاضي الجزئي الآن .

المستشار الفرد :

حسبنا أن تشير بأن يحل محل المستشارين الثلاثة ، مستشار واحد . لأنه لا يسوغ أن يفصل في القضية الأصلية بكامل وجه نزاعها قاض واحد ، في حين يستلزم التحقيق على حكمه ، ثلاثة من كبار القضاء . وفي تأليف المحكمة من ثلاثة تعطيل لإثنين . يضاف أن النزاع قد أضحي غير خطير ، ولم يعد يستلزم الفصل فيه قاضياً ، ثم ثلاثة من المستشارين ، ثم ثلاثة في دائرة خص الطعون في النقض ، وربما خمسة آخرون في محكمة النقض ، يتابعهم ثلاثة من المحامين .

مزيد من التحكيم :

مؤسسات القطاع العام وشركاته مسئولة بأن تحمل مشاكلها بالتحكيم فيما بينها ، وفيما بين شركاتها ويمكن أن نستلزم مرض 'زاعات بناتها على ميثاق التحكيم ، لتنتظرها بصفة نهائية أو مبدئية ، وإذا كان استئنافها جازوا رفع أمره إلى القضاء .

توحيد الجهات القضائية ورجال القانون :

وضع كادر واحد لجميع رجال القضاء وإدارة قضايا الحكومة ، وللمجلس الدولة ، والنيابة الإدارية ، يتيح ترتيبهم فيما بينهم . وإباحة النقل من جهة إلى أخرى .

الجدول العام لرحالة القانون :

وبما أن رجال القانون عموم ، هم متواصلون مع رجال المحاماة الذين هم خصوص فيهم ، ورجال الكادرات القضائية خصوص آخر ، وإشراف الدولة على عمال العدالة يدعوها إلى الإشراف على رجال القانون جميعاً ، لتكوين أسرة واحدة ذات تقاليد ، فإنه يمكن أن ينظم الجميع جدول واحد على حسب تفرجهم ، لتشرف الجهة الرئاسية على سيرة العاملين فيه تأخذ منه حاجتها ، ويمكن أن يصبح الجميع أعضاء في مؤسسة واحدة تجمع شملهم وتعمل على رفع مكانهم .

إصلاح الجهاز الإداري :

باتخاذ نظام سهل يتيح لصاحب الحق أن يتقدم بصحيفة الدعوى ومعها مستنداتها إلى غرفة بقلم الكتاب ، فيتلهاها موظف يعطى صاحبها إيصالاً مرقوماً . وبعد دراسة الأوراق يستدعى صاحب الصحيفة لتكليفه باستيفائها ، أو يطلب الرسوم ، ليرج المحكمة ومعه تاريخ الجلسة ويحق الاقتصار على تعيين حلة ليسانس الحقوق . وأن يكون إعلان أوراق المحضرين بالسيارات ، واستعمال الآلات الكاتبة والحاسبة ، وآلات تصوير المستندات .

* * *

لقد تميزت ثورتنا بأن سلكنا بالقوانين طريقها إلى الإصلاح ، وعندما يكون القانون وليد العصر ، يلتزم القضاء أن يكون ابن عصره ، فيضى جهاز الدولة قدما نحو غاياته .

معنى التسليم في المادة ١٠٤ من التقنين التجاري

للاستاذ سليمان عبد المجيد

عضو سحر نيابة الأزبكية

فلقد نصت المادة ١٠٤ من القانون التجاري على أن : « كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضى مائة وثمانين يوماً فيما يختص بالإرساليات التي تحصل داخل القطر المصري ، وبمضى سنة واحدة فيما يختص بالإرساليات التي تحصل للبلاد الأجنبية ، وليبتدىء الميعاد المذكور في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع ، وفي حالة انساب من يوم تسليمها ، وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من النش أو الحياة » .

ويتضح من مطالعة النص ، أن المادة ١٠٤ هذه خاصة بمدة تقادم *délai de prescription* دعوى المسؤولية القائمة على أمين النقل أو الوكيل بالعمولة في النقل ، وهي ١٨٠ يوماً بالنسبة لعمليات النقل الداخلي وستة بالنسبة لعمليات النقل الخارجي ، وتقول المادة أنه في حالة التفت يسقط الحق في رفع الدعوى بعد مرور مائة وثمانين يوماً أو سنة ، حسب نوع عملية النقل داخلية أو خارجية ، من تاريخ تسليم البضاعة ، فما هو المراد إذن بالتسليم في خصوص هذا النص ؟

أجاب الفقه بأن التسليم هنا يعنى التسليم الفعلي للبضاعة *Livraison effective* ، فغير كاف مجرد وضع البضاعة تحت تصرف المرسل إليه ، وعلى هذا يجمع الفقه .

ونحن نضع رأي الفقه محلاً للنظر إذ يترتب على الأخذ به تفويت الحسنة من نص المادة ١٠٤ إذ اشتراطت التسليم الفعلي معناه أن مدة التقادم التي سجلها النص لن تسرى إلا من تاريخ تسليم المرسل إليه البضاعة فعلاً ، الأمر الذي قد يبنى عليه بقاء حق المرسل إليه في مطالبة أمين النقل فترة طويلة ، وبالتبعية لهذا يظل موقف أمين النقل — « أو الوكيل بالعمولة في النقل » — غير محدد ، تصير مسؤوليته على هذا التحمل مسؤولية معلقة ، إذ يكفي ليعبر هذه النتيجة أن يعتمد المرسل إليه ألا يتسلم البضاعة ، ويظل حقه في دعوى المسؤولية قائماً ، لأنه إن تقادم إلا منذ تمام التسليم الفعلي ، في حين أن المشرع ما قصد بتقرير التقادم القصير الوارد بالمادة ١٠٤ سوى تأمين النقل ضد دعاوى المسؤولية القائمة عليه ، وهو ما يسلم به الفقه أيضاً حين يقرر أن حكمة النص هي : « الإسراع في تصفية دعاوى المسؤولية الناشئة عن عقد النقل ، قبل أن يمضي وقت طويل تنضج فيه معالم الالابات ، فهذا التقادم يقوم على اعتبارات الاستقرار لا على قرينة الوفاء ، كما هو

الضأن في التقادم الحول المخصوص عليه في التفتين المدنى ^(١) ، فإذا كان متصوراً أن تظل مسؤولية الناقل معلقة ، إنما لم يقيد مدة التقادم إلا من تاريخ التسليم الفعلى ، فإن إذن الاستقرار الذى الذى قام عليه التقادم قصير ، ثم أليس من المحتمل إذا ظلت مسؤولية الناقل معلقة — كما فى التصور السابق — ضياع معالم الالبات ١٤ ؟

وفى اعتقادنا ، أنه يجب اتباع تفسير معنى التسليم — فى مخصص المادة ١٠٤ — سالفه الذكر يحقق الحكمة من تقرير نظام التقادم القصير ، فنقول إن المقصود بالتسليم هنا وضع الشيء المنقول تحت تصرف المرسل إليه ، دون ما ضرورة لأن يتسلمه الأخير تسلياً فعلياً ، ولنا فى ذلك بعض الحجج :

أولاً : إن التفسير الذى نقول به ينسجم ولا شك مع حكمة النص .

ثانياً : لم يقيد النص التسليم بأن يكون فعلياً ، بل جاء النص مطلقاً ، وقرر أن مدة التقادم تسرى من وقت « التسليم » ، ولذلك يجب تفسير معنى التسليم طبقاً للقواعد العامة التى تقضى — حسبما يستفاد من نص المادة ٤٣٥ / ١ من المجموعة المدنية — بأن يتم التسليم قانوناً بوضع الأشياء المنقولة تحت تصرف المرسل إليه ، بحيث يتمكن من حيازتها والاتقاع بها دون عائق ، ولو لم يستول عليها استيلاء مادياً مادام قد أخطر من الناقل بوضع البضاعة تحت تصرفه ، وسبب هذا أنه إذا كان التسليم واجباً مفروضاً على الناقل ، فالتسليم واجب مفروض كذلك على المرسل إليه ، لكفالة حسن سير التعامل التجارى .

وثالثاً على ذلك ، فإن وضع الناقل البضاعة تحت تصرف المرسل إليه ، وأعله بأنه قد وضعا تحت تصرفه ، فإن الناقل يعتبر يرى الذمة من التزامه بالتسليم . وهكذا فنحن — إلا أن المقصود بالتسليم فى المادة ١٠٤ تجارى ، هو التسليم القانونى — بالتحديد السابق — وليس التسليم الفعلى ، والقول بغير ذلك ينطوى على تخصيص للنص بغير مخصص ، ويجافى حكته .

معلومات اقتصادية مستقاة من تقرير

لجنة الخطة والميزانية بمجلس الأمة الذي ألقاه السيد حسن عباس زكي

في ١٥ من يولية سنة ١٩٦٤

الإنتاج الصناعي :

بلغت استثمارات الخطة الخمسية الأولى المخصصة لقطاع الصناعة والكهرباء ٥٧٨.٧ مليون جنيه، بنسبة ٣٧٪ من مجموع الاستثمارات المقررة لهذه الخطة وقدرها ١٥٧٦.٩٩ مليون جنيه .

وتدل أرقام الانتاج في الصناعات التي تقوم وزارة الصناعة بمحصرتها على زيادة قيمة الإنتاج في هذه الصناعات من ٢١٤ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ إلى ٨٣٤ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ ، وإلى ٩٥٢ مليون جنيه في سنة ١٩٦٣ ، وبذلك بلغ الرقم القياسي للإنتاج الصناعي على أساس ١٩٥٢ ١٠٠، نحو ٢٦٦ في سنة ١٩٦٢ ، زاد إلى ٣٠٤ في سنة ١٩٦٣ .

الإنتاج الزراعي :

مصدر الدخل لما لا يقل عن ٦٠٪ من السكان ، كما أنها مورد الخامات اللازمة للصناعة . أما المنتجات الزراعية فإنها تمثل حوالي ٧٠٪ من جملة الصادرات و ٥٩٪ من نشاط التجارة الداخلية .

كما زادت قيمة الإنتاج الزراعي من ٣٩٩ مليوناً سنة ١٩٥٢ إلى ٤١٥٥ سنة ١٩٥٤ ، وإلى ٤٩١٥٨ سنة ١٩٥٨ ، وإلى ٤٥٥٨ سنة ١٩٦٠ ، وإلى ٥١٣ سنة ١٩٦١ ، وإلى ٦٢٢ مليوناً في سنة ١٩٦٣ .

وقد بلغت تكاليف الإنتاج الزراعي في هذه السنوات بملايين الجنيهات : ١٢٦.٨ ، و ١٠٣.٥ و ١٢٠.٥ ، و ١٣٣.٦ ، و ١٤١.١ ، و ١٤٩.٧ .

وهذا تكون القيمة المضافة قد زادت من ٢٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ إلى ٤١٢ مليوناً سنة ١٩٦٠ ، و ٤٧٢ مليوناً سنة ١٩٦٣ .

القطن :

تم نفعه على جميع المواطنين ، تأميم شركات تصدير القطن وشركات المكابس والمعالجة بمقتضى القوانين الاشتراكية في يوليو سنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها ، وأصبحت تابعة لإشراف المؤسسة

المصرية العامة للقطن كما تم تعطيل العمل ببورصة مينا البصل وصدر القرار بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ ، الذى يقضى بأنه اعتباراً من أول الموسم القطنى ١٩٦٢ / ١٩٦٣ تسلم لجنة القطن المصرية الأقطان الناتجة عن محصول هذا الموسم والمواسم التالية له ، علوجة ، تسليم الاسكندرية ، بالأسعار التى تحدّد قبل بداية كل موسم بقرارات يصدرها وزير الاقتصاد على أن تقوم لجنة القطن المصرية ببيع الأقطان للتصدير أو الإستثمار لأكبر المحلى بالأسعار التى تحدّد على أساس من الأسعار العالمية المتنافسة ، بحيث يتمتع تدير أية أقطان للخارج أو شراء المنازل المحلية لها إلا عن طريق الشراء المباشر من غزّون اللجنة .

التطورات الاتكائية :

علت الثورة منذ بادى الأمر ، على اتخاذ إجراءات متوالية لرعاية الجهاز المصرفى وتطويره ، بحيث يستهدف دائماً خدمة الصالح العام بالكفاية الواجبة .

فعمدت الحكومة إلى تمهيد هذا الجهاز الحيوى للاقتصاد القومى ، ثم ساهمت فى رؤوس أموال بعض البنوك الرئيسية . مهمة كاية أو جزئية ، وصدر قانون البنوك والائتمان ، وتم تأميم جميع البنوك ، بالإضافة إلى فصل البنك المركزى المصرى عن البنك الأهلى المصرى ، واعتباره مؤسسة عامة مستقلة . وبذلك تمياً للدولة السيطرة الكاملة على هذا الجهاز ، حتى تستطيع توجيه الائتمان إلى ما يحقق الصالح الوطنى وفقاً لما تقتضيه خطة التنمية .

وقد أُنشئت المؤسسة المصرية العامة للبنوك فى ديسمبر سنة ١٩٦١ ، لتشرف على الجهاز المصرفى باستثناء البنك المركزى المصرى وبنك التسليف الزراعى والتاوى ، حتى تؤدى دورها الحيوى فى خدمة الاقتصاد القومى فى تجميع المدخرات وفى التحويل ، وكذلك فى تحقيق التعاون الاقتصادى على النطاق العربى والدولى .

وفى أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، علّت المؤسسة على إدماج البنوك التجارية الصغيرة فى غيرها من البنوك ، وبذلك انخفض عدد البنوك التجارية فى البلاد إلى خمسة فقط .

نشاط الجهاز المصرفى :

زادت التسهيلات الائتمانية التى منحها هذه البنوك ، بما فى ذلك القروض والسلفيات والأوراق التجارية المخصومة . مى ١١١ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ إلى ٢٧٦٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٢ وإلى ٣٢٥٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٣ .

وزادت استثمارات هذه البنوك فى الأوراق المالية وأذون الخزانة من ١٩٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ إلى ١٧٢٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٢ ، وإلى ٢٠٣٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٣ .

كما زادت الودائع لدى هذه البنوك من ١٥٧١ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ إلى ٤٠٨٢ مليون

جنيه في سنة ١٩٦٢ ، والى ٤٧٩٩ مليون جنيه في سنة ١٩٦٣ ، وكذلك زادت احتياطات هذه البنوك ومخصصاتها من ٩٦ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ الى ٣٩٦ مليون جنيه في سنة ١٩٦٢ ، والى ٥١٦ مليون جنيه في سنة ١٩٦٣ .

وبلغت نسبة الاحتياطي القدي للبنوك التجارية لدى البنك المركزي ٢١.٥ ٪ في ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، هبطت الى ١٣.٤ ٪ في ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، والى ١٣.٧ ٪ في ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

كما بلغت نسبة السيولة ٤.٩ ٪ في ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، هبطت الى ٤.٧٧ ٪ في ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، مقابل ٣.٨٥٢ ٪ في ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، حيث بدأ سريان نسبة السيولة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٨ .

التجارة الخارجية :

قامت سياستنا في هذا المجال على أساس من أحكام وتنسيق السياسة القطنية ، وتزعم الصادرات الأخرى غير القطن ، وتشجيعها .

كما نظم الاستيراد في إطار ميزانية نقدية ، توزع فيها حصيلة البلاد من العملات الأجنبية على القطاعات المختلفة ، وفقاً لمتنوعة تنفيذ الحطة العامة للدولة .

وقد اتجهت الدولة سياسة الحياد الاقتصادي في المجال الخارجي ، فأقامت علاقات تجارية مع مختلف الدول ، ووضعت سياسة نقدية موحدة للتعد الأجني ، كما قامت الحكومة بتأميم الاستيراد وتجارة القطن ، وخضعت القطاع العام بتجارة الصادر في حدود ٧٥ ٪ كل ذلك تنفيذاً لسياستنا الاشتراكية التي نسير على هديها .

الصادرات :

وقد زادت قيمة الصادرات من مختلف الأصناف ، بخلاف القطن ، من ٢١.٥ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ إلى ٧٣.٥ مليون جنيه في سنة ١٩٦٢ . وإلى ١٠.٤٧ مليون جنيه في سنة ١٩٦٣ وبذلك زادت نسبة المصدر من هذه الأصناف بالنسبة لإجمالي الصادرات من ١٤.٤ ٪ في سنة ١٩٥٢ إلى ٤٦.٨ ٪ في سنة ١٩٦٢ وإلى ٤٦.٤ ٪ في سنة ١٩٦٤ .

زادت قيمة الصادرات من السلع الزراعية من ٣.٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ إلى ١٨.٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٢ وإلى ٣١.٢ مليون جنيه في عام ١٩٦٣ . وبذلك زادت قيمة المصدر من هذه الأصناف بالنسبة لإجمالي الصادرات من ٢.٤ ٪ في سنة ١٩٥٢ وإلى ١١.٨ ٪ في سنة ١٩٦٢ ، وإلى ١٣.٨ ٪ في سنة ١٩٦٣ . وكانت أهم السلع الزراعية التي زادت قيمة المصدر منها هي الارز والقمح والبطاطس والبقول السوداني ، والفواكه ، والخضر ، وزيات الطبخ .

وزادت قيمة الصادرات من السلع الصناعية من ١١ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ إلى ٣١.٨ مليون جنيه في سنة ١٩٦٢ ، وإلى ٤٤ مليون جنيه في سنة ١٩٦٣ . وبذلك بلغت نسبة المصدر من هذه الاصناف بالنسبة لإجمالي الصادرات ٧.٤٪ في سنة ١٩٥٢ ، و ٢٠.٣٪ في سنة ١٩٦٢ و ١٩.٦٪ في سنة ١٩٦٣ وكانت أهم السلع الصناعية المصدرة هي : غزل القطن ، والمنسوجات القطنية وغيره والالياف الصناعية ، والكتان الخام ، وإطارات الكاوتشوك ، والكتب والمطبوعات والبصل المجفف ، والجبري الجمد ، والحديد والعلب ومصنوعاته ، والمصنوعات النحاسية المنقوشة وبعض المصنوعات الأخرى .

كازادت قيمة الصادرات من السلع البترولية والثروة المعدنية من ٣.٧ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ إلى ١٩.٥ مليون جنيه في سنة ١٩٦٢ ، وإلى ٢٤.١ مليون جنيه في سنة ١٩٦٣ . وبذلك بلغت نسبة المصدر من هذه الاصناف بالنسبة لإجمالي الصادرات ٣.٥٪ ، و ١٢.٤٪ ، و ١٠.٦٪ على التوالي . وكانت أهم السلع التي زادت قيمة المصدر منها في هذه المجموعة هي : البترول الخام وزيت الهزل والبولار ، وفوسفات الجير الطبيعي والبزير ، والاسمنت .

أما صادراتنا من القطن ، فقد بلغت ١٢.٦٤ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ ، وهي من السنوات التي سادت فيها أسعار مصطنعة لقطن بسبب المضاريات ، ولكنها هبطت إلى ٩.٣٨ مليون جنيه في سنة ١٩٦٢ ، يدم ما أصاب عهول القطن خلال موسم ١٩٦١ - ١٩٦٢ من آفات ثم زادت قيمتها إلى ١٢.١ مليون جنيه في سنة ١٩٦٣ ، وبذلك هبطت نسبة صادرات القطن بالنسبة لإجمالي الصادرات من ٨.٥٪ في سنة ١٩٥٢ إلى ٥.٣٢٪ في سنة ١٩٦١ ، وإلى ٥.٣٦٪ في سنة ١٩٦٣ . وهبوط نسبة صادرات القطن إلى هذا المعدل يمتشى مع خطة التنمية .

الواردات :

زادت قيمة الواردات من السلع الإنتاجية والكمات من ١١.١٧ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ إلى ٢٠.١٣ مليون جنيه في سنة ١٩٦٢ ، وإلى ٢٥.٧٦ مليون جنيه في سنة ١٩٦٣ ، وبذلك زادت نسبة واردات هذه المجموعة من السلع بالنسبة لإجمالي الواردات من ٥.٠١٪ في سنة ١٩٥٢ إلى ٦.٧٪ في سنة ١٩٦٢ . ثم هبطت إلى ٦.٤٧٪ في سنة ١٩٦٣ وكانت هم الاقسام الإنتاجية والكمات التي زادت قيمة المستورد منها زيادة واضحة الحاصلات المعدنية « فباعدة الكبروسين ، والمنتجات الكيماوية ، والاصباغ والأسمدة ما عدا المجهزات » الحديدية والاشباب ، والفلين ومصنوعاته ومصنوعات من أحجار ومواد معدنية أخرى . ومعادن عادية ومصنوعاتها . وآلات وأجهزة وأدوات كهربائية ، ووسائل النقل ، فباعدة سيارات الركوب ، ، وغامات وسلع وسطية .

كازادت قيمة المستورد من السلع التموينية والغذائية من ٧.١١ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ إلى ٧.٧١ مليون جنيه في سنة ١٩٦٢ ، وإلى ١١.٢٥ مليون جنيه في سنة ١٩٦٣ .

السياحة :

تولى الدولة السياحة عناية كبيرة نظرا لما تفرده من النقد الاجنبى اللازم لخدمة التنمية ، وحتى تكون موردا ثانياً لهذا النقد إلى جانب المصادر المتطورة . لذا عملت الدولة على تنظيمها بحيث تتخذ طابع الصناعة الحديثة . وفى سبيل ذلك ، عمدت إلى استئجار المال اللازم ، مستهدفة تحويل التسهيلات السياحة المستقلة إلى شبكة منظمة تنظيميا قريبا . تسمح بخدمة المجموعات السياحية الكبيرة . ولا يجتذب السائحون إلى البلاد ، وقد تم الاتفاق مع عدة وكالات أجنبية كبيرة بقصد المساعدة تخفيض التكاليف السياحية ، كما قامت بفتح عدة مكاتب جديدة فى الخارج ، وانتخبت مصلحة السياحة عدة أعلام لإعلانها لمرضاها فى الخارج مع طبع مئات الألوف ، من المطبوعات بعدة لغات أجنبية لتوزيعها هناك . وكذلك تسمع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية باستخدام حسابات غير المقيمين بالمجتمعات المصرية ، لتغطية نفقات السياحة فى الجمهورية العربية المتحدة .

هذا إلى التوسع العظيم فى إنشاء الفنادق بمعظم المدن السياحية الهامة .

وقد ترمب على هذا المجهود السياحى الكبير أن زاد عدد الوافدين « سائحين وزائرين ٢٠٦ آلاف زائر فى عام ١٩٥٢ ، وإلى ٧٦١ ألفا فى عام ١٩٦٣ ، كما بلغ عدد الليالى السياحية نحو ٤ مليون ليلة سنة ١٩٦٢ ، و ٢٠٢ مليون ليلة سنة ١٩٦٣ ، وذلك يقابل ٣٠٧ مليون ليلة سنة ١٩٥٧ .

قناة السويس :

وقد بلغ عدد السفن التى عبرت قناة السويس سنة ١٩٥٢ : ١٢٠١٨ سفينة بمتوسط ١٠١٤ فى الشهر ، زادت إلى ١٨٥١٨ سفينة فى عام ١٩٦٢ بمتوسط ١٥٤٣ سفينة فى الشهر ، زادت إلى ١٩٠١٤٦ سفينة فى عام ١٩٦٣ بمتوسط ١٥٩٠ سفينة فى الشهر .

هذا وقد بلغت رسوم المرور المحصلة فى عام ١٩٥٢ : ٢٦٧ مليون جنيه بمتوسط ٢٢٢ ألف جنيه لما تدفعه السفينة الواحدة زادت إلى ٥٤ مليون جنيه فى عام ١٩٦٢ بمتوسط ٢٠٩ ألف جنيه لما تدفعه السفينة الواحدة ، زادت إلى ٧١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦٢ بمتوسط ٢٠٧ ألف جنيه لما تدفعه السفينة الواحدة .

ويرجع الجانب الأكبر فى زيادة حصة المرور ، فى سنة ١٩٦٢ ، إلى تطبيق سعر الصرف الجديد الذى بمقتضاه أصبح الجنيه المصرى يعادل ٢٠٣ دولار أمريكى وذلك إعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٣ ومن الملاحظ أيضا أن الجنيه الاسترلى والدولار الأمريكى يمثلان العمليتين الرئيسيتين فى حصة المرور فى قناة السويس .

خطة التنمية الاقتصادية :

إن خطة التنمية تهدف إلى مضاعفة الدخل خلال عشر سنوات ؛ على أساس معدل نمو

للأسعار ، حتى لا تضيق مكاسب الشعب من زيادة دخله بسبب ارتفاعها . ومن هنا استلزم تحقيق الحلة وقف عيار القوى التضخمية التي تمرقل سير النمو الاقتصادي السلم ، هذه القوى التي تتكاثر وتحصر في ثلاثة عوامل رئيسية ، هي : السحر في الميزانية العامة والتوسع في الاتفاق توسعاً يزيد على مدخرات الشعب الحقيقية ، ووجود فائض كبير نسبياً في ميزان المدفوعات ويبدو من ، استقرار ظروفنا الاقتصادية في السنوات الماضية ، أننا نجحنا نجاحاً عظيماً في تهادي هذا التضخم . ومرجع ذلك إلى ما أعدته الحكومة وسائل تمثل فيما يأتي .

١ - تشجيع الادخار ، سواء في البنوك أو في صناديق التوفير ، وفي إنشاء نظم التأمينات المختلفة ، تلك النظم التي تعتبر بحق راعداً في هذا المجال ، له دوره الكبير .

٢ - اتجاه سياسة الحكومة إلى جعل معدل الاستئثار متمشياً مع المدخرات الحقيقية ومع فائض الميزانية ، ومواجهة الزيادة في الاستئثار عن طريق الاقتراض من الخارج في حدود القروض والتسهيلات الائتمانية المتاحة لها .

ولقد كانت نسبة الاتفاق إلى الدخل القومي سنة ١٩٥٩ حوالاً ٨٥ ٪ . فارتفعت إلى ٢١ ٪ في سنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ و ٢٢ ٪ في سنة ١٩٦١ / ١٩٦٢ ؛ و ٢٣ ٪ في سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ . أما بالنسبة لميزانية سنة ١٩٦٥ / ١٩٦٤ فيقدر الاتفاق الاستثنائي في ميزانتي الخدمات والانتاج بمبلغ ٤٣٨ مليون جنيه . وإذا كان الدخل الأهل يقدر بحوالى ١٧٠٠ مليون جنيه ، فإن نسبة الاتفاق تصل إلى حوالى ٢٥ ٪ . وترجع الزيادة في هذه النسبة إلى التوسع في تشجيع المدخرات وزيادة أرباح شركات القطاع العام ، والاقتراض من الخارج . ويتضح من تطور هذه الزيادة في الفترة من سنة ١٩٦٤ أنها طمرت في السنوات الأولى للخطه ، ثم أخذت في الاطراد الهادى الذى يدل على الاتجاه إلى التحكم في هذه النسبة ، حتى لا تتجاوز أى حد مغالى فيه .

٣ - أما بالنسبة لميزان المدفوعات ، فإنه من المسلم به أن الدول النامية لا بد أن تمر بمرحلة يتزايد فيها عجز ميزان المدفوعات ، نتيجة للتوسع في إستيراد الآلات الرأسمالية ، والتوسع في سد حاجة الشعب الى المزيد من السلع الاستهلاكية ، نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة . وقد كان العجز في ميزان المدفوعات في ١٩٥٨ : ٢٠ مليون جنيه ، ارتفع الى ٢٣٠٦ مليون جنيه في سنة ١٩٦٠ والى ١١٧٠٦ في سنة ١٩٦٢ .

وقد هبط رصيدنا من العملات الحرة ، نتيجة للتوسع في الاتفاق على خطة التنمية من ٢١٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٤ .

قطاع الزراعة :

زاد الاتفاق على قطاع الزراعة من ٧٠٩ مليون جنيه في سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ إلى ٢٥١ مليون

جنيه سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ، ولك ٨٩١ مليون جنيه سنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ، ولك ١٠٥٤ مليون جنيه في ميزانية ١٩٦٤ / ١٩٦٥ .

قيمة الانتاج الزراعى زاد من ٣٩٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٤٩١٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ ، ولك ٥٥٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ ، ولك ٦٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٣ .

كان عدد من يملكون خمسة أفدنة فأقل ٢٧٧٢١٠٠٠ مالك في سنة ١٩٥٢ ، يملكون ٢٠٠٠ ٢٦٦٤ فدان فزاد هذا العدد الى ٣ ملايين مالك ١٩٦٢ ، يملكون ٣٦٩٨٠٠٠ فدان . وكان عدد من يملكون أكثر من خمسة أفدنة الى ٢٠ فداناً ٦٩٠٠٠٠ مالك ، يملكون ١٢٧٢٢٠٠٠ فدان . فبلغ عددهم ٩١٠٠٠٠ مالك ، يملكون ١٢٤٥٦٠٠٠ فدان . كما قصص ما يملكه باقى الملاك وعددهم ١١٠٠٠٠ مالك . يمتلكون أكثر من ٥٠ فداناً ، من ٢٠٤٥٠٠٠ ٢٠٤٥٠٠٠ فدان الى ٩٤٠٠٠٠ فدان . كما أن متوسط غلة الفدان من القطن زاد من ٢٢ قنطار في سنى ١٩٥٢ / ١٩٥٤ الى ٣٢ قنطار في سنى ١٩٦٠ / ١٩٦٣ ، كما زاد القمح من ٦٦ رء أردب الى ٧٠ رء أردب في نفس الفترة ، والأرز من ١٧ رءية الى ٣٤ رء ، والذرة النيلة من ١٤ رء أردب الى ٦٩ رء ، والصفية من ٢٩ رء أردب الى ٩٩ رء أردب .

هذا وقد لاحظت اللجنة ، عند بحثها لميزانية قطاع الزراعة ما يلى :

١ - أن وزارة الزراعة تحمل الباب الأول مباشرة تكاليف الوظائف الخاصة بالباب الثالث المخصص للمشروعات الاستثمارية ، على غير القاعدة المتبعة في كافة الوزارات الأخرى . وهذا وضع لا يساعد على تقييم تكاليف المشروعات الاستثمارية تقييماً سليماً . وتوصى اللجنة عند إعداد الخطة الخمسية الثانية بتلافى ذلك .

٢ - أن المبالغ المخصصة لبرامج النهوض بالثورة الحيوانية ووقايتها وعلاجها غير كافية لمواجهة المطالب العاجلة لتوفير اللحوم . وتوصى اللجنة بضرورة زيادة هذه الاعتادات إلى درجة كافية في الخطة الخمسية الثانية بما يكفل مواجهة أزمة اللحوم .

٣ - إنه بالرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت لتحقيق برنامج استصلاح الأراضى الجديدة ، إتنا سنواجه في نهاية السنة الخامسة للخطة د وهي السنة الحالية ، عجزاً قدره ١١٤ ألف فدان عما هو مقرر بالخطة وينطى بالمناطق الصحراوية ، ويرجع هذا العجز إلى قلة الاستثمارات التى اعتمدت لهذا البرنامج عما كان مقدراً لها ، وإلى بعض عقبات التنظيم في شركات الاستصلاح في أولى سنى الخطة ، التى استدركت الآن . وترى اللجنة أن يعرض هذا القدر في الخطة الخمسية الثانية .

الكهرباء :

ارتفعت للمبالغ التي كانت تصرف على المشروعات الكهربائية من ٢٠٨ مليون جنيه سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ إلى ٢٤٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٤ وإلى ٣٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ وتوصى اللجنة بأهمية تدارك حاجة البلاد من الكهرباء بوسائل ميسرة ، لحين توصيل شبكة الكهرباء التي ستغطي البلاد في المستقبل القريب .

السد العالي :

إن السد العالي معجزة الإنسان في هذا العصر الذي نعيش فيه ، إنه ثورتنا الزراعية والصناعية ، إذ يمتد أثره إلى الإقليمين معاً : إلى الأرض الزراعية بزيادة رقتها ، وإلى الصناعة بطاقة كهربائية هائلة ، كما أنه ضرورة كاملة لتضال الشعب السياسي والاجتماعي ، جعلت منه رمزاً حياً وخلاقاً لتضال الشعب وتصميمه وآماله .

وقد بلغ ما أنفق على السد والمشروعات المتعلقة به حوالي ١٤٣ مليوناً من الجنيهات . وسيحقق زيادة في الدخل تقرب من ٢٣٤ مليون جنيه سنوياً ، بما في ذلك الطاقة المولدة من محطة كهرباء السد . وقد خصص له في الميزانية ٥٦٩ مليون جنيه . وبالاتهاء من المرحلة الأولى لهذا المشروع التي تمت بتشيير بحرى النيل ، تكون قد فتحنا صفحة جديدة لانطلاقنا التوربي نحو دفع عجلة التقدم وتحقيق ما نصبو إليه من آمال .

الصناعة :

وظفرت الاعتبارات المخصصة للاستثمار الصناعي في البلاد من ٤٠٨ مليون سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ إلى ١٧٢ مليون سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ و ١٩٠٥ في سنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ، وقدر لها في ميزانية السنة المالية ١٩٦٥ / ١٩٦٤ ١٦٤ مليون جنيه .

وقد زادت قيمة الإنتاج الصناعي من ٣١٤ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ إلى ٦٦١ مليون جنيه في سنة ١٩٦٠ و ٧٢٧ مليون جنيه سنة ١٩٦١ ، وإلى ٩٥٣ مليون جنيه في سنة ١٩٦٣ .

وقد زاد الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في السنوات الست الأخيرة ، أى من سنة ١٩٥٨ إلى سنة ١٩٦٣ ، من ١٠٠ إلى ١٧٠ ٪ ، بينما تدل إحصاءات الأمم المتحدة على أن أعلى مستوى بلغته الريادة في الإنتاج الصناعي في مجموع دول العالم الصناعية مجتمعة في نفس الفترة ١٣٣ ٪ في صناعة التعدين ، و ١٤٠ ٪ في الصناعات الثقيلة ، و ١٥٥ ٪ في الصناعات الكيماوية ومستخرجات البترول أما الدول الثمانية فتراوح فيها زيادة الإنتاج من ١٢٠ ٪ إلى ١٥٤ ٪ . وهذا يدل على المدى العظيم الذي بلغته التقدم في الإنتاج الصناعي خلال سنوات النخبة .

الإسكان والمرافق :

فبعد أن كان يصرف عليه حوالي ٩٩ مليون جنيه في ميزانية سنة ١٩٥٢ ، زاد الاتفاق إلى ٨٩٩٣ في ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ، وإلى ٩٦٣ في ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ، وتدل الإحصاءات على أن احتياجات البلاد من المساكن في كافة أنحاء الجمهورية تقدر بحوالي ٧١.٠٠٠ مسكن سنوياً على الأقل ، تقدر قيمتها بحوالي ٥٧ مليوناً من الجنيهات .

وإذا لاحظنا أن ما نفذ في السنوات الثلاث الأخيرة هو ١٣٩.٠٠٠ مسكن فقط ، بمعدل كبير مما كان يجب أن يتم في هذه الفترة ، وأن الاعتمادات المخصصة للإسكان لا تزيد على ٣٥ مليون جنيه ، اتضح مدى ما ستواجهه أزمة الإسكان من تزايد مطرد .

وقد تبين اللجنة أن المبالغ المدرجة في ميزانية ١٩٦٤ / ١٩٦٥ تكاد تنطلي ما ارتبط عليه من أعمال ، بمعنى أنه سير على البلاد عام كامل لا يبنى فيه أى مسكن جديد ، أما بالنسبة للمرافق ، فلن توصيل مياه الشرب إلى كافة أنحاء البلاد قد صرف عليه في سنوات النخلة ما قيمته ١٩٩٣ جنيه حتى الآن . وخصص له في ميزانية هذا العام ٣٠٣ مليون جنيه لإنشاءات جديدة ، والباقي لاستكمال المشروعات القائمة .

وترى اللجنة ضرورة الإسراع باستكمال مشروع مياه الشرب بالقرى . وقد اقترحت اللجنة :

- ١ - تخفيض مصروفات الباب الثاني في جميع وزارات الحكومة ومصالحهم بنسبة ١٪ .
- ٢ - فرض رسوم إنتاج على السلع الكيالية والمشروبات الروحية .

الدفاع والأمن والدالة :

لذلك زاد ما ينفق على هذا القطاع من ٧.٠٩ مليون جنيه سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ إلى ١٥٦٣٣ مليون في سنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ، وإلى ١٧١ في سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ .

وتوصى اللجنة في هذا المجال ، بتعديل الرسوم القضائية ، كما توصى بأن تعيد الحكومة النظر في كادر رجال القضاء بما يتماشى وجلال رسالتهم وقديسية مهمتهم ، كما ترى اللجنة ضرورة رصد المبالغ الكافية لإنقاذ وتحسين دور المحاكم .

الخدمات التعليمية :

الأمر يقتضى لتنسيق القبول في المدارس والجامعات طبقاً لسياسة التعليم العامة ، واللاتوسع في القبول في الكليات النظرية .

الخدمة الصحية :

وبعد أن كان ما يخص هذا المرفق في سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ : ١٠١ مليون جنيه . ارتفع

إلى ٢٨٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ ، ثم إلى ٣١٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ وإلى ٤٤٣ مليون جنيه في ١٩٦٤/١٩٦٥ . ويرجع الجانب الأكبر من هذه الزيادات إلى التوسع في إنشاء الوحدات الصحية ، وإلى البدء في تنفيذ مشروع التأمين الصحي في سبتمبر سنة ١٩٦٤ .

الخدمات السياسية والثقافية والترويحية :

لذلك كله أرتفعت قيمة ما أنفق على هذا المرفق من ٢٠٤ مليون جنيه في سنة ١٩٥١/١٩٥٢ إلى ٢٦٥ مليون في سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ ، إلا أن اللجنة ترى أن تقدم بالتوصيات الآتية في هذا الصدد :

١ - العمل على التوسع في نشر الوحدات الثقافية الريفية على مستوى كل قرية .

٢ - دعم الاعتمادات المخصصة لدار الكتب .

الخدمات التموينية والتخزينية :

وقد زادت الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع من ١٨٩ مليون جنيه سنة ١٩٥١/١٩٥٢ إلى ٤٧٨ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢/١٩٦٣ ، وإلى ٥٣٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ ، ثم إلى ٧٥٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ .

الأبحاث العلمية :

أرتفعت الاعتمادات المخصصة لهذا المرفق من ١٠ مليون جنيه سنة ١٩٥١/١٩٥٢ إلى ٧٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ ، وإلى ٨٣ مليون جنيه سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ .

الخدمات التنظيمية :

لهذا القطاع في العام المالي ١٩٦٤/١٩٦٥ ١٧٧ مليون جنيه ، في حين أن المقدّر له عام ١٩٦٥ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ، أي أن الزيادة بنسبة ١٢.٢٪ .

لقطاع منذ بدء الثورة ، أجهزة لم يكن لها وجود بل من أهمها ، وزارة الإدارة ، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة كما تضمن الإنفاق العام في هذا القطاع تمهيداً للقيام باليمن والجزائر تحقيقاً لمبدأ التضامن العربي .

أما العام على هذا القطاع يبلغ ١٦ مليون جنيه . وقدرة في العام

أي زيادة قدرها ٧٦٦ مليون جنيه .

أتمت حكومة الشعب جميع البنوك وشركات التأمين ومؤسسات الادخار الرئيسية .

كما أتمت الحكومة مؤسسات القطن وحلجة وكبسة للاستفادة بهذه الأجهزة في تمويق المحصول الرئيسى لبلادنا .

ويشمل هذا القطاع أيضاً الأجهزة المختصة بالتأمينات الخاصة بالقطاع الحكومى والقطاع العام ، مثلثة فى هيئة صناديق التأمين والمعاشات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية .

تقييم النتائج الأولية الخمسة الأولى :

يؤخذ من الاحصاءات التى تصور الدخل القومى بأسطر ١٩٥٣/ ١٩٥٤ ، أن إجمالى الدخل القومى قد زاد فى المدة من ١٩٥٣/ ١٩٥٤ إلى ١٩٦١/ ١٩٦٢ بمعدل سنوى حوالى ٤.٧٪ . وإذا استبعدنا عام ١٩٦٢/ ١٩٦١ ، بسبب الظروف الطبيعية التى أحاطت بالإنتاج الزراعى وخاصة القطن ارتفع معدل النمو السنوى ٥.٥٪ ، ومرد ذلك إلى زيادة المبالغ المستمرة فى الخطة ، وإلى تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات وإلى الاقتراض الأجنبى ، واستخدام أكبر قدر كان تمت يدنامن الأرضة الأجنبية .

هذه الامكانيات قد لا توافر مستقبلا بالتدر الذى تحقق فى السنوات الماضية . ولهذا يقتضى الأمر دفع حجة الإنتاج دفعا كافيا ، والعمل بكل السبل على زيادة صادراتنا خصوصا وقد تبين أن نسبة الصادرات فى هذا الدخل تناقصت تدريجيا من ١٤.٥ فى سنة ١٩٥٣/ ١٩٥٤ إلى ١٢.٦ سنة ١٩٥٨/ ١٩٥٩ وإلى ١٣.٣ سنة ١٩٦٠/ ١٩٦١ ، الأمر الذى يحتاج إلى بذل الجهود لعدم مرفق التجارة الخارجية . كما أنه يتضح أن نسبة الواردات إلى الدخل القومى لم تبطل إلى المستوى الذى كان مقدار لها فى الخطة ، بل تكاد تحتفظ بمسوى ثابت طوال الفترة هو حوالى ١٨.٥٪ .

ويلاحظ أن معدل النمو فى الناتج القومى فى قطاع الزراعة ارتفع منذ سنة ١٩٥٣/ ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٦٢/ ١٩٦٣ من ٢٩.٥ مليون جنيه إلى ٣٧.٠ مليون جنيه أى بنسبة ٢.٠٪ ، أى بمعدل ٢.٥٪ سنويا ، بينما زاد فى قطاع الصناعة من ١٤.٠ مليون جنيه فى نفس الفترة أى بنسبة ١٢.٠٪ ، أى بمعدل ١.٣٪ سنويا وقطاع النقل وللواصلات بمعدل ١.١٪ .

كل هذا يدهونا إلى أن نعيد تقييم نتائج الخطة الخمسة الأولى بالنسبة لتوزيع الاستثمارات ، وضرورة الاهتمام بمدى ما وصلنا إليه من نتائج بالنسبة لتوسع الرأسى فى الزراعة مقارنة بما صرف على هذا المرفق من استثمارات فى سنوات الخطة الخمسة الأولى .

تقديرات للبرائة :

ويلاحظ على صغر الإيرادات الفعلية عن تقديرات البرائة فى سنة ١٩٦٢/ ١٩٦١ ، وهى

أخر ميزانية أو شك حسابها الختامى أن يعتمد ، مما يأتى :

١ - عدم سلامة التقديرات بالنسبة للضرائب ورسوم العقارية .

٢ - عجز الحصيلة الفعلية للضرائب والرسوم السلمية .

٣ - زادت الحصيلة الفعلية لإيرادات الخدمات من ٣٦٠٧ مليون جنيه إلى ٥٣٠٨ مليون جنيه .

ومضى اللجنة أنه لا يجب أن تزيد إيرادات الدولة من هذا الباب الذى يتكون من خدمات زراعية ، ونقل ، ومواصلات ، وخدمات الطاقة والخدمات الصحية والإيرادات التموينية .

كتب جريدة :

الحماية الجنائية للخصومة

من تأثير النشر

تأليف : الأستاذ الدكتور جمال الدين الطيحي الهامى

للاستاذ حمادة الناحل العامى

يثير المؤلف الجديد عادة اهتمام طائفة من الناس ، ولكن من حق المؤلف الذى نحن بصدده أن يثير اهتمام طوائف متعددة — أصحاب ميول وكفايات واهتمامات شتى .

يجب أن يعنى به رجال القانون عامة — لأنه ملا فراغا — هو من السمة بحيث لم يتصد له فقيه من قبل — يمثل الحق والإحاطة الذين أدى بهما واجبه الدكتور جمال الطيحي .

ويجب أن يعنى به رجال المحاماة بصفة خاصة — فهم وفى أعناقهم الدفاع عن حق المتهم فى محاكمة عادلة ، سيجدوا فى هذا المؤلف هونا ليس كثرة عون . — فالدكتور الطيحي — محام — مارس القانون إتماما قبل أن يمارسه دفاعا — ولكنه فى المرحلة الثانية من حياته أكثر إيمانا برسالته — رسالة الدود عن حق المتهم حينما يمكن — أو أمام من يكون ! — ومن هنا أمله — أن تال من هذا الحق سلطة من سلطات أوجهة من الجهات — وقد رأى أنه يحدث أن يمس هذا الحق — حق المتهم فى أن يناله محاكمة عادلة — والخطر فى هذا المساس — أنه كثيرا ما يكون الدافع اليه — معنى كريما — جديرا بالاحترام والاعتبار — كحق الصحافة أو الإذاعة فى أن تمارس الإعلام وهو واجب أو التحذير وهو واجب أو الحض على التقبى والتقصاص وهو واجب الجاعة كذلك .

والمؤلف يملو بحق المتهم فوق الحقوق جيجا إذ أنه — أى المتهم — ابن الجاعة قبل أى اعتبار آخر — فليس من حق الجاعة إذن أن تتكفل حده فتحرره حقه — لأنها تكون قد أعتالت القتل العليا باسم الدود عنها .

وليس هذا تحيزاً من المؤلف لصناعته الكريمة — فهو يعرف للصحافة حقها — لا لأنه مارستها وعرف موارستها — ولكن لأنه يعرف أثر الكلمة الحرة فى عالم الحق والواجب وعالم كرامة الانسان — وفى الوقع ذاته ويعرف حق المواطن أيضا فى مثل هذا العالم . والمتهم ليس إلا مواطنا قبل كل شيء وإنسانا بعد كل شيء . وحق الجاعة فى أن تقول كلمتها على لسان صحافتها — أو حق الصحافة فى أن تعلق بلسان الجاعة — يجب أن لا ينال من حق هذا الواجب هذه الجاعة فى أن يسان له العدل .

ولذلك — فهي حقوق مقدسة تتعارض أو يبدو وأنها تتعارض — وتلتصق لمن الكلمة الأولى والأعلى ؛ ويعمل الدكتور جمال العطيني فكرة كأيذلل جهده فيعرض لما عليه العمل في الدول المختلفة — كي يجد الإجابة على هذا السؤال الدقيق في التوفيق بين الحقوق التي أشار إليها حين قال :

« إن الكلمة الحرة ضوء كشف أمام الديمقراطية السليمة ، وينفس المقدار فإن القضاء الحر ضمان نهائي وحاسم لحدودها . أن حرية الكلمة هي المقدمة للديمقراطية ، وسيادة القانون هي الضمان الأخير لها ... أن هذا المجتمع الجديد الذي يثبته الشعب العربي في مصر على دعائم الكفاية والعدل يحتاج الى درع واق في عالم لم تصل مبادئه الأخلاقية إلى مستوى تقدمه العقل » .

ومن خلال الدراسة القانونية المستفيضة — أبرز المؤلف حق المتهم في المحاكمة العادلة — ذلك الحق الذي أصبح الأساس به شيئاً قائماً : وأخشى أن يكون مألوفاً .

فهو كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية التي تطبق حكم الشريعة العامة الانجليزية . التي تؤثم هذا النشر الضار باعتباره مكوناً لجريمة إمتحان المحكمة ، ومع ذلك فإن الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى سلطناً ضحاً ونفوذاً واسعاً — وكان من أثر هذا أن أصبح حكم القانون شيئاً وحكم الواقع شيئاً آخر — الأمر الذي — استفز نقابة المحامين — حفاظاً على حق المنهم — فشككت سنة ١٩٢٦ لجنة لبحث موضوع علانية المحاكمات الجنائية ومعالجة حظر ماسمويه بالمحاكمات بواسطة الصحف « التحقيقات الصحفية » .

ويقول الدكتور جمال العطيني إنه كان من أثر ذلك تقرير القاعدة الخامسة والثلاثين من قواعد آداب المهنة القضائية التي توجب أن تتم إجراءات المحاكمة في جو من الكرامة والوقار — والتي تحظر التصوير في أثناء انعقاد الجلسات وتقل ما يدور في الجلسة عن طريق الإذاعة والتلفزيون .

والأمر كذلك في فرنسا فيناتص المادة ٣٨ على حظر نشر وثائق التحقيق الابتدائي قبل تلاوتها في الجلسة العلنية — إلا أن هذا الحظر لم يحل دون استمرار هذا النشر مما أدى الى تدخل المشرع من جديد — فأورد سلسلة من القيود التشريعية على حرية الصحافة في نشر الإجراءات القضائية معاوداً فيها نفس التشريعات السابقة — وبقي الأمر حتى الآن — كما كان بين الواقع والتشريع — بون شاسع .

والأمر كذلك في إنجلترا أيضاً — رغم تعدد محاكمها في اعتبار النشر المؤثر اعتداء على القضاء ومكوناً لجريمة إمتحان المحكمة .

وبدغم حرص الفقيه العربي على إعطاء هذه الدراسة المقارنة حقها عن الاستفاضة والتعقب ، فقد كان في عرضه الحال في مصر مضاعفاً لحرصه على إيفاء البحث — حقه — مظهرها الهوة بين حكم الواقع وبيننا . كيف أنه كان لهذا أثره ومداه في أحكام القضاء .

والمراد يقدم على مشروعه المبنى عارفاً دقة المشكلة — بل لعل هذه الدقة هي التي تفرجه بعلاجها — فهو يقول :

« والواقع أن معالجة هذه المشكلة لا تخلو من دقة — ففي أحد كفتي الميزان توجد مصلحة المجتمع التي تحققها علانية الإجراءات القضائية والتي تقتضي أن تكتمل الصحافة حريتها في استقاء أخبار الإجراءات القضائية ونقلها والتعليق عليها — وهناك في الكفة الأخرى مصلحة أخرى للمجتمع جديرة بالحماية — هي عدالة المحاكمة وضمان عدم التأثير عليها — وسوف نقين أننا قد حاولنا في بحثنا للتوفيق بين هاتين المصلحتين وإقامة توازن بينهما بحيث لا نطغى إحداهما على الأخرى .

وأشد لقد كان الدكتور جمال الدين الهلطي أميناً في أخذه في الحسبان هذين العاملين المقدسين بأدلا جديده في إعطائهما الاعتبار الكامل — غير سامع لاحدهما أن يطغى على الآخر — وبالتالي فقط استطاع أن يجمع في إجابة غيره الرائد عن حق المتهم والمنافع عن حق المجتمع .

وما من معنى من المعاني التي تناولها الفقيه إلا دعمه وحرصه لمختلف الآراء فيه .

فحين عرض للتأثير — بين معناه في مختلف القوانين الحية — وفهم القضاء له وحكم القوانين فيه — وفي أسسه — سواء أكان التأثير المؤتم على القضاء ذاته أم على الشهود أم على المتهم نفسه في بعض الأحيان .

وكذلك عرض لفشر الوقائع المنعقدة بسوابق المتهم واعترافه — ونظرة مختلف القوانين إليها ميّزة الأدلة غير المسموح ببولها في القوانين الانجلو سكسونية — وعدم قبول سوابق المتهم وماضيه من بينها — وكذلك عدم جواز نشر اعتراف المتهم .

ويبدو المختارة هنا بين حكم القانون المصري والقانون الانجلو سكسوني جديرة بتأمل رجل القانون في مصر .

فيينا نجد في القانون الانجليزي :

أن عرض وقائع عن سوابق المتهم وماضيه غير جائز إلا بعد أن يصدر المحلفون قرارهم بالإدانة كأن عرض وقائع عن اعتراف المتهم بالتهمة المنسوبة إليه غير جائز ، إلا إذا عرض الاعتراف على القاضي وتحقق من سلامته وسمح بمرضه كدليل على الحلفين .

ومن ثم فإنه لا يجوز نشر وقائع عن سوابق المتهم وماضيه أو اعترافه ، إلا بعد أن يسمح بتقديم الدليل في المحاكمة .

فلتأخذ في القانون المعرى :

أن كل دليل يقنع القاضي فهو مقبول مالم يكن في ذاته مخالفا للنظام العام - أو الآداب - ومن ثم فإن الأصل أن وقائع ماضى المتهم أو اعترافه لا تعد من الوقائع التي ينصب التحريم على نشرها في جريمة التأثير ، إذ أن للفروض أن تعد المحكمة ملف سوابق المتهم إلى الدعوى - كما أن الاعتراف سيطرح دائما على المحكمة لتتضمن فيه ويصبح سبب حظر نشرها يمكن في كونها لم تعرض بعد على المحكمة .

ويقول الدكتور جمال الدين العليق أن الخلاف بين التشريعين — إنما هو في الأساس القانوني الذي يستند عليه كل منهما لحجب فيينا يؤسس القانون الانجليزي تحريم نشر سوابق المتهم وماضيه أو اعترافه على أنها أدلة غير مسموح بقبولها في الالتمات ، وأنه يقصد بتحريم نشرها حماية المخلفين إذا بناؤنا على هذا التحريم هذا القانون المصري على أنه نشر أدلة لم تطرح بعد في جلسة المحاكمة العلنية — وأنه يقصد بتحريم نشرها حماية الشاهد والرأى العام من التأثير .

طريقة المؤلف :

ويستطيع القارئ أن يلمح دستور المؤلف - الذي لم يخالفه قط من أول بحثه حتى النهاية :

١ — تعقب كل نقطة من نقاط البحث في مختلف مجالاتها — التشريعية والقضائية ، والفقهية متقبلا وراء ذلك في مختلف المفاصل والمراجع من موسوعات عامة إلى جرائد إلى نشرات في كفاية ودأب لا تكاد تراهما في مؤلف آخر .

٢ — والمؤلف يعرض هذا كله بأسلوبه الخاص القوي المتناسك — ولا تكاد شخصيته تذوب قط في رأى غيره — وإنما يطالعك طابعه ورأيه كلما دقق النظر .

٣ — كما أنك تشعر دائما بأنه عند عهده — إحدى عينيه على مصلحة المجتمع التي تحققها علانية الإجراءات القضائية — والآخرى على حق المتهم في المحاكمة العادلة متى تقتضى البعد عن المؤثرات والتأثير كافة التي قد ينتجها البشر من قريب أو بعيد .

وفي كلمة :

فهذا المؤلف هو المحامي في ذوده عن حقوق المتهم . ودليل القاضي في استهدافه العدالة والحماية . ومرشد الصحافي في معرفته لنطاق حقه . والمكتب القانوني ذخيرة لا تستغنى عنها .

قضاء محكمات النقض الجزائية

يناير ١٩٦٤

الدائرة الجزائية

٦٠٧

٦ من يناير ١٩٦٤

- ١ - استئناف : متهم ؟ نيابة . إجراءات م ٤٠٢ / ٢٠١ ، ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
- ب - محكمة : إجراءاتها . شهادة ، طبيها ، وزنها . عكة موضوع .
- ٢ - دعوى : جزئيا للحكم ، إعادتها للرفضة .
- د - اشتراك : مساهمة جنائية ، عقوبات م ٤٠ .

للإدعاء القانونية :

- ١ - إن عبارات المادة ٤٠٢/٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، صريحة في التفرقة بين مناحى حق اللتم في الاستئناف ، الذي جعله الشارع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها ، وبين حق النيابة الذي حلقة على ما تبديه من طلبات .

والتميز بمباراة : « إذا طلبت النيابة الحكم » ، إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة ، سواء أكانت قد ضمنت هذا الطلب ورقة التكليف بالحضور ، أم أبدته شفاها بالجلسة ، مادام الطلب قد وجه لخطاب فيه إلى المحكمة . وسواء في ذلك أكانت أبدته

في مواجهة التهم ، أم في غيبته بجلسته أعلى لها . ويستوى كذلك ، إن تم في الجلسة ، أن يكون قد أبدى قبل أن تبدأ المحكمة في التحقق ، وقبل النداء على الخصوم ، أو بعد ذلك ، مادام التهم قد أعلن بتلك الجلسة .

٢ - الشهادة قانونا تقوم على إخبار شقوى يدلي به الشاهد . في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح .

ووزنها من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع ، مادام تقديرها سليما .

- ٣ - من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع ، وأمرت بإقتال بابها ، وحجرت القضية للحكم ، فهي بمنزلة لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يتكده الطامن في مذكرته التي يقدمها في فترة منبجز القضية للحكم ، لتحقيق دفاع لم يطلب تحقيقه بالجلسة .
 - ٤ - المساهمة الجنائية تنصق من الشريك بإحدى الصور التي نص عليها القانون في المادة ٤٠ من قانون العقوبات : وهي التعريض ، والاتفاق ، والمساعدة .
- ملن ٩٦٩ لسنة ٣٣ في

٦٠٩

٦ من يناير ١٩٦٤

١ — شيك : بدون رصيد ، مستفيد : تقدمه للبنك
بعد تاريخ الإصدار .

ب — سداد : قيمة الشيك في تاريخ لاحق على إعطاء
شيك بدون رصيد .

المبادئ القانونية :

١ — لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء

شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب ، أن

يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ

إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد

في تاريخ لاحق ، مادام الشيك قد استوفى

الشكل الذي طلبه القانون لكي يجري مجرى

النقد ، ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع

دائماً .

فلا يفي من المسؤولية من يطل شيكاً له

مقابل في تاريخ السحب ، ثم يسحب من

الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف

لوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه بعد تاريخ

الاستحقاق لصرف قيمته ، إذ أن على الساحب

أن يرقب تحركات رصيده ، ويظل محتفظاً فيه

بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

٢ — لا تأثير للسداد على قيام جريمة

إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب ،

مادام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها

وتوافر أركانها .

طن ٩٧٦ لسنة ٢٢٣ ق

٦٠٨

٦ من يناير ١٩٦٤

١ — دعارة : معاونة . ق ٦٨ لسنة ١٩٥٦ م ٨ .
عمل معد للدعارة ، تهيئته بقصد استغلاله .

ب — متهم : تمثيل المحكمة في إدانته على أقوال
متهم آخر في الدعوى .

ج — دعوى : حقيقتها ؛ بين المحكمة إذا ما صورتها
الصحيحة .

المبادئ القانونية :

١ — المعاونة التي عنها الشارع في القانون

٦٨ لسنة ١٩٥٦ في مادته الثامنة ، لا تتحقق

إلا بالاشتراك القل في تهيئة الحل المد للدعارة

بقصد استغلاله .

٢ — من المقرر أن للمحكمة أن تقول

في إدانة متهم على أقوال متهم آخر في الدعوى ،

متى اطأنت إليها ، ولو لم يكن من دليل

سواها .

٣ — للمحكمة أن تبين حقيقة الواقعة

وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها

من جماع ^(١) الأدلة المطروحة عليها ، ولو كانت

غير مباشرة ، متى كان ماحصل الحكم من

هذه الأدلة لا يخرج من الاقتضاء القل والمبطلق .

طن ٩٧١ لسنة ١٢٣ ق

استقلالاً ، اكتفاء بأخذها آلة الإثبات القائمة

في الدعوى .

لمن ٩٨٠ لسنة ٣٣ ق

٦١١

٦ من يناير ١٩٦٤

١ - استئناف : سلطة المحكمة الاستئنافية . إعادة القضاة
لمحكمة أول درجة . إجراءات جنائية ٢١٩م .
ب - اختصاص : تنازع سلمي . تعيين المحكمة المختصة
لإجراءات جنائية ٢٢٦ و ٢٢٧ .

للبادى القانونية :

١ - لم يوجب الشارع على المحكمة
الاستئنافية أن تميد القضية إلى محكمة
أول درجة ، إلا إذا قضت هذه الأخيرة بعدم
الاختصاص ، أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه
منع السير في الدعوى .

أما في حالات بطلان الإجراءات ،
أو بطلان الحكم ؛ فقد خول الشارع المحكمة
الاستئنافية ، بمقتضى المادة ٢١٩ من قانون
الإجراءات الجنائية أن تصحح هذا البطلان
وتحسم في الدعوى .

ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد أخطأت
بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل
في المعارضة ، على رغم من استفاد المحكمة
الأخيرة ولايتها بالفصل في موضوعها ؛ فإن
قضاء محكمة الدرجة الأولى بعدم جواز نظر
الدعوى لسبق الفصل فيها ، يكون صحيحاً
في القانون .

٦١٠

٦ من يناير ١٩٦٤

١ - تلبس : مواد مخدرة ، مظاهر خارجية تنبئ عن
ولوع جرمية . تبين ماهية للمادة .
ب - مادة مخدرة : إلتاؤها خشية رجال المباحث .
تلبس .
ج - تحفظ : منهم متلبس ، اقتياده إلى مأمر ضبط
لضائ .
د - حكم : تسيب ، عيب . محكمة موضوع دفاع ،
موضوعي ، رد عليه .

للبادى القانونية :

١ - يكفي قيام حالة التلبس أن تكون
هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع
الجرمة ، ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر
أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية
المادة التي شاهدها ؛ بل يكفي في ذلك تحقيق
تلك المظاهر الخارجية . والبت في هذا من صميم
عمل محكمة الموضوع .

٢ - مجرد تخوف المتهم وخشيته رجال
المباحث ، وليس من شأنه أن يمحى الأثر
القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر بعد
إلتائه .

٣ - توافر حالة التلبس بالجرمة يبيح
لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم
واقتياده إلى أحد مأموري الضبط القضائي .

٤ - لمحكمة الموضوع أن تعتبر آلة
الدعوى ، والأخذ بما تترتب إليه منها ؛ وهي
غير ملزمة التزمضي للدفاع الموضوعي والرد عليه

٦١٢

١٩٦٤ يناير

حكم غياي : استئناف النيابة العامة له ، لإيقاف
الفصل فيه ، إجراءات جنائية م ٤٤ .

للبدء القانوني :

من المقرر أنه إذا استأنفت النيابة الحكم
وكان ميماد المعارضة لازال عمداً أمام المحكوم
عليه غياي ، فيجب وقف الفصل في استئناف
النيابة حتى يقضى ميماد المعارضة ، أو يتم
الفصل فيها .

وترتيباً على هذا الأصل ، يكون ممياً
بالإعلان ، الحكم الذي يصدر من المحكمة
الاستئنافية بناء على استئناف النيابة للحكم
النيابي القاضي بالقوة ، قبل الفصل في المعارضة
التي رفعت عنه من المحكوم عليه غياي .

إلا أنه لما كان هذا الحكم قد قضى
ببراءة المحكوم عليه غياي ، وقد أصبح نهائياً
بعدم الطعن عليه ؛ فإنه ينتج أثره القانوني ،
وتنتهي به الدعوى الجنائية ، عملاً ببعض المادة
٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وتكون لذلك غير ذات موضوع ،
المعارضة التي رفعت من المحكوم عليه غياي
أمام محكمة أول درجة ؛ ويترتب على ذلك
سقوطها إذا كان الحكم النهائي «المعارض فيه»
غير قائم عند نظر المعارضة ؛ وهذا أن ألفاه

٢ - مؤدى نص السالنتين ٢٢٦ و ٢٢٧

من قانون الإجراءات الجنائية ، يحمل تعيين
المحكمة المختصة موطأً بالجهة التي رفع إليها
الطعن في أحكام الجبهتين المتنازعتين ، أو إحداها
مادام المحكمان الصادران منهما أصبحا نهائيين
لمدع الطعن فيهما .

ومحكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية
العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من القانون سالف
الذكر ، في تعيين الجهة المختصة بالفصل في
الدعوى عند قيام التنازع ؛ ولو كان بين
محكمتين : إحداها عادية والأخرى استئنافية .

ومن ثم ، فإن الاختصاص بالفصل في
طلب تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى
يلحق بمحكمة النقض ، إزاء ما قام من تنازع
سلبي على الاختصاص بين محكمة ثاني درجة ،
التي قضت بإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة
لنظر المعارضة للرفوعة من المحكوم عليه ، على
الرغم من سبق فصلها في موضوعها ؛ وبين
محكمة أول درجة التي قضت نهائياً ، بد إحالة
الدعوى عليها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
الفصل فيها ؛ على أساس الدرجة التي يطعن
أمامها في أحكام محكمة الجنبع للسفافة ،
وهي إحدى الجهتين المتنازعتين عندما يصبح
الطعن قانوناً .

طعن ١٩٦٦ لينة ٢٢٣ .

الحكم الصادر من محكمة ثاني درجة بناء على استئناف النيابة .

لما كان ذلك ، فإنه كان من الواجب على المحكمة الاستئنافية ، وقد عرض عليها الاستئناف الذي رفضه التهم عن الحكم المعارض فيه ، أن تضع الأمور في نصابها ، وتقضي وفقاً للقانون بأن تبث في مدى قيام هذا الحكم قانوناً ، بعد إذ سقطت المعارضة المرفوعة عنه ، ببرئة التهم استئنافياً ؛ حتى يتحقق لها جواز استئنافه ، وذلك قبل أن تنطرق إلى البحث في شكل الاستئناف ؛ إذ أن النظر في جواز الطعن يسبق في الفصل شكله ، مما كان يقتضي منها ، بعد استعراض أطوار الدعوى ، أن تسجل سقوط المعارضة المرفوعة من ذلك التهم .

لمن ٢٨١٥ لسنة ٣٢ ق

٦١٣

١٣ من يناير ١٩٦٤

دخان : غش ، خلط ، حيازة ، مسؤولية جنائية ؛
قصد جنائي . قرار وزير المالية ٩١ لسنة ١٩٣٣
بأن وضع نظام لمخلط الدخان ، نسبة المخلط ؛ ق ٧٤
لسنة ١٩٣٣ ٢٢ و ١٩٦١ مكررو ٧٤ . ق ٧٩ لسنة
١٩٤٤ .

المبدأ القانوني :

لم يحدد قرار وزير المالية ٩١ لسنة ١٩٣٣ بشأن وضع نظام لمخلط الدخان ، نسبة لمخلط ؛

وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين المخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو الغشوش ، جريمة معاقباً عليها ، كما هو مستفاد من أحكام المواد ١ و ٦ و ٦ مكررة و ٧ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان ، المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

فأنشأ بذلك نوعاً من المسؤولية المفروضة مبنية على افتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل ، إذا كان صانعاً .

ومن ثم لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط .
لمن ٩٩٧ لسنة ٣٣ ق

٦١٤

١٣ من يناير ١٩٦٤

قار : عمل عام . مسؤولية مستتة ، طبعها ، ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ظرف قهرى . قرار وزير الداخلية ٣٠ لسنة ١٩٥٥ . لية الكوى .

المبدأ القانوني :

مفاد نص المادة ٣٨ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الحال العامة ، أن مساهمة مستغل المحل ومديره المشرف على أعمال فيه ، عن أى مخالفة لأحكامه ، هي مسؤولية أقامها الشارع ، وفترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات ، وإن لم يكن أحدهم موجوداً بالمحل

وقت وقوعها .

فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه . ما لم يثبت قيام ظروف قهرية حالت دون إشرافه على الحبل ومنع ارتكاب الجريمة .

ولما كانت « لعبة الكومي » التي كان يزاولها اللاعبان بمقوى الطمون ضده ، مقابل ثمن المشروبات ، من الألعاب المحظورة مزاولتها في المحلات المصومية طبقاً للمادة ١٩ من القانون المشار إليه ، ولقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ ، باعتبارها من ألعاب القمار ذات الطابع الخطر على مصلحة الجمهور ، فإن المظنون ضده باعتبارها مستغلاً للمقوى ، يكون مسؤولاً عن هذه المخالفة مسؤولية مفترضة طبقاً لحكم المادة ٣٨ سالف الذكر ؛ سواء أعادت عليه فائدة من وراء المقامرة ، أم لم تعد .
نص ٩٩٧ لسنة ٢٢٣ ق

٦١٥

١٣ من يناير ١٩٦٤

قرار : عمل ، مسؤولية مستغلاً ومديره والشرف على أعمال فيه ، قصد جنائي مفترض قانوناً . مسؤولية لاعب القمار ، فصل الخمس . في ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

المبدأ القانوني :

نبت المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الحبال العامة على لعب القمار في المحلات العامة بقولها : « لا يجوز في الحبال

العامة لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور » ، وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية ؛ وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة

وقد جاء هذا النص عاماً لم يخص الشارع به طائفة بالخطاب دون أخرى ، ومن ثم فإنه ينطبق على القامعين على أسر هذه الحبال ، أو مرتاديهما إذا زاولوا فيها لعب القمار .

فالمنى للتبادر فهمه من عبارة النص ، يدور مع علته التي انضبط عليها وهي دفع مفسدة القمار التي قصد الشارع القضاء عليها ، يجعلها عملاً مؤثماً في ذاته ، وتساوول مقارضا بالمقاب .

وهذا النظر لا يتعارض مع القول بمسامة مستغل الحبل العام ومديره والشرف على أعمال فيه ، تلك المسؤولية التي أوجبها للشرع بنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ، وأقامها على قصد جنائي مفترض قانوناً ، خلافاً لمسؤولية لاعب القمار التي تتطلب لتوافرها قيام التهم بعمل إجرامي ، هو فصل اللعب في ذاته .

نص ١٠٠٤ لسنة ٢٣٣ ق .

ح - شاهد : قوله في مرحلة من التحقيق ، أخذ المحكمة به دون قوله في مرحلة في أخرى .
د - حكم : إسناده خطأ فيه لا تأثير له في منطوق الحكم .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي ، إنما هو التفتيش الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية ، أو انتهاك حرمة المساكن .
أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن ، لا بقصد تفتيشها ، ولكن تعقبا لشخص صدر أمر من الجهة صاحبة الاختصاص بالقبض عليه وتفتيشه ؛ فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض أو التفتيش الذي يقع على ذلك الشخص .
ذلك بأن حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي إياه في نطاق المكان الذي وجد به .
٢ - متى كان الطاعن لا يدعي أن المخزن الذي وقع عليه التفتيش مملوك له أو في حيازته ، فإنه لا يقبل منه التذرع بانتهاك حرمة .

٣ - المحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في إحدى مراحل التحقيق ، دون قول له آخر في مرحلة أخرى .

٤ - لا يعيب الحكم خطأ في الإسناد الذي لا أثر له في منطوق الحكم .
ملف ١٧٠١ لسنة ٢٣ في

٦١٦

١٣ من يناير ١٩٦٤

١ - بلاغ كاذب : تقدير صحة التبليغ من كذبه .
محكمة موضوع .
ب - حكم : تبيي ، عيب ؛ دفاع لم يطرحه المتهم أمام محكمة الموضوع ، رد عليه .
المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه ، أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب ؛ بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم تبليغها ، وأحاطت بمضمونها . وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ ، ليصل إن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا ، أم لا يرتبه .

٢ - لا يقبل من المتهم الذي على الحكم أمام محكمة النقض ، بعدم الرد على دفاع لم يطرحه هو أمام محكمة الموضوع .
ملف ١٠٠٧ لسنة ٢٣ في .

٦١٧

١٣ من يناير ١٩٦٤

١ - تفتيش : إذنت ، تنفيذ . مأمور ضبط قضائي ، تفتيش محرم عليه . دخول منزل تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه . وتفتيشه . حالة الضرورة .
ب - عل : وقع عليه التفتيش ، حيازته ، تذرع بانتهاك حرمة .

في صحة نسبة هذه الأقوال إليهم .

٣ — إن مجرد القول بأن الطاعن كان محموسا لا يلزم عنه الرفع بطلان التفتيش لحصوله في غيبته ، ذلك أن حصول التفتيش بنحو حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان قانونا ، كما أن حضور المتهم التفتيش الذي يجري في مسكنه لم يجعله القانون شرطا جوهريا .

٤ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ، التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . فلقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه انتزع منه بطريق الإكراه .

ومضى تحقيق من أن الاعتراف سليم بما يشوبه فطامنت إليه نفسه ، كان له أن يأخذ به ، وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

طن ١٩٧ لسنة ٢٣ ٢٣ .

٦١٩

٢٠ من يناير ١٩٦٤

١ — دفاع : حضر جلسة ، طلب المتهم إثبات ما يدعيه إنارة ذلك أمام النقض .

ب — محكمة : أول درجة ، حكمتها ، طن بطلان أمام النقض لأول مرة .

ج — محاكمة : فعل مستند إلى المتهم ، سؤا له عنه .

٦١٨

٢٠ من يناير ١٩٦٤

١ — محاكمة : إجراءاتها . شاهد أقواله في التحقيق الابتدائي ، تلاوتها متى يجب .

ب — حكم : تسيب ، عيب . شاهد ، أخذ محاكمة بأقواله دون بيان على ذلك . دليل تحديد موضعه في الأوراق .

ج — تفتيش : إذن ، تنفيذ . دفع بمحصوله في غيبة المتهم .

د — إثبات : إقرار ، إكراه ، تقدير صحة ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ — إنه وإن كان الأصل في الأحكام أن تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة ، وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد في التحقيق الابتدائي إذا تضرر سماعه لأي سبب كان ، أو قبل ذلك المتهم أو المدافع عنه .

وليس يجب الإجراءات أن المحكمة لم تتل أقوال الشهود الثائمين ، لأن تلاوة أقوالهم هي من الإجازات ، فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .

٢ — للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، دون أن تبين المسئلة في ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ، مادام له أصل فيها ، ومادام الطاعن لم ينازع

المبادئ القانونية :

١- على المتهم أن يطالب في صراحة إثبات ما يحجه إثباته في محضر الجلسة ؛ فإن هو لم يفعل ، فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

٢- لا يقبل من الطامن إثارة بطلان حكم محكمة أول درجة أمام محكمة النقض ، مادام أنه لم يثر شيئا من ذلك أمام محكمة ثاني درجة .

٣- سؤال المحكمة المتهم عن الفعل المسند إليه ، الذي تطلبه المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة ، فلا يترقب البطلان على مخالفته .
طعن ٤٠١ لسنة ٣٣ ق

٦٢٠

٢٠ من يناير ١٩٩٤

١- شروع : في سرقة ، بد الجاني بتنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ، ومؤيد إليه حالا ومباشرة عقوبات م ٤٥ .
ب- عاكة : إجراءاتها . شاهد ، إستفتاء محكمة من سماعة ، شرطه . إجراءات م ٢٨٩ ، ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

المبادئ القانونية :

١- من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزم من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة ، بل يكفي لاعتبار الفعل شروعا في حكم المادة ٤٥ من قانون

العقوبات ، أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ، ومؤيد إليه حالا ومباشرة .

فإذا كان الحكم قد أثبت أن الطامن الأول بعد أن توجه إلى الخزن المد لتفريغ المازوت ، لم يبق بالقرينغ ، واكتفى بإزالة الرصاص الذي يقفل صنبور خزان السيارة ، وحصل على توقيع الطامن الثاني على الفاتورة ، بما يفيد تسلمه الزيت ، ثم سلك الطريق المؤدى إلى خارج مصنع الشركة ، وعندئذ اكتشف شيخ الخفراء وجود المازوت بالسيارة ، وقام بقبضه .

إذا كان ذلك كذلك فإنه يعتبر بدما في التنفيذ لجريمة السرقة ، لأنه يؤدي فوراً ومباشرة إلى إتمامها .

ومن ثم فإن الحكم إذا اعتبر ما وقع من الطامن الأول شروعا في سرقة ، يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

٢- خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، المدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، المحكمة الاستفتاء ، عن سماع الشهود ، إذا قبل ذلك التهم أو المدافع عنه ، ويستوى أن يكون القبول صريحا ، أو ضمنا بصرف التهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .
يلني ١٠١٩ لسنة ٣٣ ق .

٦٢١

٢٠ من يناير ١٩٦٤

- ١ — أمر حفظ : نيابة عامة ، أمر بعدم وجود وجه أمر صادر في صيغة الأمر بالحفظ الإداري ، المرة بمحققته .
- ب — نيابة عامة : أوامرها ، ضمن فيها . قبوله ، طريقة غرفة اتهام ، إجراءات جنائية ، م ١٦٢ و ٢٠٩ و ٢١٠ ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
- ج — أمر حفظ : نيابة عامة ، وظيفتها القضائية ، أمر منع تعرض بمسند حفظ شكوى إداريا ، ضيعة . إجراءات جنائية م ٢٠٩ و ٢١٠ . استئناف .
- د — غرفة اتهام : طمس أو أوامرها ، طمس ، طمس جواز . إجراءات جنائية م ٢١٢ ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

المبادئ القانونية :

١ — العبرة في الأوامر التي تصدرها النيابة العامة هي بحقيقة الواقع ، لا بتأثير ذكره النيابة عنها .

فإذا بان من الأوراق أن قرار النيابة العامة بالحفظ قد أصدرته بعد تحقيق أجرته بنفسها ، هو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، أيًا كان سببه ، صدر منها بوصف كونها سلطة تحقيق ، وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري .

٢ — الأوامر التي تصدرها النيابة العامة لا يجوز الطعن عليها طبقا للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، إلا من الجنى عليه

أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما ، وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام ، طبقا لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور . كما كان المشكو في حقه في الشكوى التي باشرت النيابة تحقيقها ، وانتهت فيها إلى إصدار قرار بحفظها إداريا ، ليس مجنبا عليه أو مدهيا بحقوق مدنية ، فلا يكون له حق الطعن في هذا القرار بالطريق الذي رسمته المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ سالفنا الذكر .

٣ — الأمر يمنع الترمض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إداريا ، لا يبدو أن يكون إجراء تصدره النيابة في غير خصومة جنائية ، ولا يقصد به سوى معاونه رجال الضبطية الإدارية على حفظ الأمن ، مما يخرج بطبيعته عن وظيفة النيابة العامة القضائية ، ومن ثم لا يتدرج ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، التي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .

٤ — مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، لا يميز الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام ، إلا فيما تصدره من قرارات يرفض الطعون المرفوعة إليها طبقا ، لقانون ، بحيث إذا كان الطعن غير جائز

كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه
انطباعاً المستوجب المسؤولية قد قصد خدمة متبوعه
أو جر مفعة لنفسه .

٢ - الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق
النيابة للدعاوى الجنائية . تخضع في إجراءاتها
وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية
التي لم ترقب وقت التنفيذ على الطعن في الحكم
إلا في الأحوال الأحوال المستثناءة بقص صريح
في القانون .

طعن ٦٩٥ لسنة ٢٣ ق

٦٢٣

٢٧ من يناير ١٩٦٤

تقليد : تذاوج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة . قصد
جنائي ، علم الجنائي بأنه يبيع نموذجاً مطبوعاً ، ق ٣٥٤
لسنة ١٩٥٤ م ٤٧ . مؤلف ، حماية . حقه - جريمة
عمدية .

المبدأ القانوني :

جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة ، لنماذج
أخرى مسجلة ، التي حددت عناصرها للمادة ٤٧
من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بحماية حق المؤلف ؛
هي جريمة عمدية لا تتحقق إلا بقيام الركن المفقود
فتختلفا القصد الجنائي لدى الجنائي ، وهو علمه
بأنه يبيع نموذجاً مقلداً .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اتفق
بالتدليل على ثبوت الفعل المادى وحده ، وهو
تبادل الطامع بالبيع في نسخ المصنف

أمام غرفة الاتهام ، انطلق فيما لذلك باب الطعن
بطريق النقض .

طعن ١٠٢٣ لسنة ٢٣ ق

٦٢٣

٢١ من يناير ١٩٦٤

١ - مسؤولية مدنية : متبوع عن أعمال تابعه ، علاقة
سببية بين الخطأ ووظيفة التابع ، مجاوزة متبوع حدود
وظائفه ، إساءة إستعمالها . خطأ تابع ، مدور أمر
المتبوع بارتكابه ، علم به ، التقصده ، مدق م ١٧٤ .

ب - دعوى مدنية : خضوعها لقواعد الإجراءات
الجنائية ، طعن في الحكم ، وقت تنفيذ .

المبادئ القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه
يكتفى لتعقّب مسؤولية المتبوع على ما يفيدته
نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون
المدني ، بأن تكون هناك علاقة سببية قائمة
بين الخطأ ووظيفة التابع ، وأن يثبت أن التابع
ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ ، أو ما كان
يفكر فيه لولا الوظيفة .

ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة
المتبوع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الإساءة
في استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق
احتفالها .

ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد
أمر به المتبوع ، أو لم يأمر به ، علم به أم لم
يعلم .

أن تستند إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة
الغيبية .

٢ — من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى
عن سماع شهود الإثبات ، إذا ما قبل التهم
أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً ، دون أن
يحاول عدم سماعهم أمامها أن تعتمد على أقوالهم
التي أدلوا بها في التحقيقات الأهلية : مادامت
هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البعث
في الجلسة .

٣ — للمحكمة أن تستند في إدانة منهم
إلى أقوالهم منهم آخر ، بما لها من كامل الحرية
في تكوين عقيدتها من كل العناصر المطروحة
أمامها ، مادام قد اطمأن وجدانها إلى هذه
الأقوال .

٤ — الجدل الموضوعي في تقدير أدلة
الثبوت في الدعوى ، مما تستقل به محكمة
الموضوع ، ولا يجوز أن تصادر في اعتقادها
بشأنه ، ولا الجادة فيه أمام محكمة النقض .

٥ — المحكمة ليست ملزمة بتعقيب التهم
في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية
يثيرها ، واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت
عليها ، بدل على إطراحها جميع الاعتبارات التي
ساقها الدفاع كلها على عدم الأخذ بها ، دون أن
تكون ملزمة ببيان حلة إطراحها إياها .
لن ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق .

المقابلة ، وأغلغل الصلح من علم الطامع بهذا
التقليد : وهو الركن المعنوي الذي لا تقوم
الجرعة بدونه ؛ فإن الحكم المطعون فيه يكون
قاصر البيان ، بما يبيحه ويوجب نقضه .
لن ٧٩٨ لسنة ٢٣ ق

٦٢٤

٢٧ من يناير ١٩٦٤

١ — محاكمة : إجراءاتها . حكم غيبي ، حضور
محكوم عليه أو اللقب عليه ، تحقيقات تمت في
المحاكمة الغيبية ، إستناد المحكمة إليها . إجراءات
جنائية م ٣٩٥ .
ب — شاهد : إثبات ، سماعه ، إستثناء عنه ،
إستناد المحكمة على أقواله في التحقيقات الأولية .
ج — حكم : تسبيب ، عيب إستناد محكمة في إدانة
منهم إلى أقوالهم منهم آخر .
د — أدلة الثبوت : جدل موضوعي في تقديرها ،
محكمة موضوع ، حكم تسبيب ، عيب . لن ٧٩٨
أسبابه .
هـ — دفاع موضوعي : تتبع المحكمة جزئياته
المبادئ القانونية :

١ — نقض المادة ٣٩٥ من قانون
الإجراءات الجنائية ، بأنه إذا حضر المحكوم
عليه في غيبته ، أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة
بمضي المدة ، يظل حتماً المحكوم السابق
صدوره ، ويصاد نظر الدعوى أمام المحكمة .

ومقتضى هذا النص هو سقوط الحكم
النهائي ذاته ، دون إجراءات المحاكمة ، ومن
ثم فإنه يجوز للمحكمة ، عند إعادة المحاكمة ،

٦٢٥

٢٧ من يناير ١٩٦٤

١ - اقل خطأ : حكم بالإدانة ، عنصر الخطأ .

ب - حكم : تسيب ، عيب - إثبات مسألة فنية بحث خبيرة .

المبادئ القانونية :

١ - انطفاً في الجرائم غير العمدية ، هو الركن المميز لهذه الجرائم .

ومن ثم ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة القتل انطفاً ، أن يبين ، فضلاً عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة ، عنصر انطفاً المرتكب ، وأن يورد الدليل مردوداً إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

٢ - متى كان الحكم قد اطرح دفاع الطاعن باقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات ، لأن السيارة لم تصطدم بالجنى عليه : بمقوله إن إصاباته الفادحة تدل على اصطدام السيارة به ، وأنه لا يصور حصولها من سقوطه من فوق داجه إلى الأرض .

ومتى كان الحكم لم يبين سنده فى هذا القول من واقع التقرير الفنى ، وهو التقرير الطبى ، مع أن السبب فى هذا الأمر يتوقف على استطلاع رأى الخبير المختص ، باعتبارها من

المسائل الفنية البحث ، التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها ، دون الاستعانة بخبير فنى .

متى كان ذلك ، فإن الحكم يكون مميباً بما يوجب نقضه .
طن ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ .

مارس ١٩٦٣

٦٣٦

٤ من مارس ١٩٦٣

دعوى مدنية : منهم فاقد الأهلية ، مثله . حكم ، تسيب ، عيب ، إجراءات م ٢٥٣ / مدين ١٧٣٠

المبدأ القانونى :

الدعوى المدنية التى تقام ضد المتهم نفسه تحكمها الفقرة الأولى من المادة ٢٥٣ إجراءات والتى تبص على أنه : « ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة إذا كان بالنسبة ، وعلى من يمثله إن كان فاقد الأهلية فإن لم يكن له من يمثله ، وجب على المحكمة أن تدين له من يمثله » .

فإذا كان الثابت من الحكم فهأن الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم « الطاعن » وبوشرت إجراءاتها فى مواجهته مع أنه كان عندما رفعت عليه الدعوى وعندما حكم عليه فيها ؛ فإن الحكم يكون قد خالف القانون حين استند إلى نص المادة ١٧٣ من القانون

٦٢٨

٤ من مارس ١٩٦٣

١ - استئناف : ورقة التقرير حجتنا :
ب - حكم : تاريخ إصداره جلال متعلق بالنظام
العام .

المبادئ القانونية .

١ - إنه وإن كانت ورقة التقرير
بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات
بياناته ، ومن بينها تاريخ حصول التقرير به ،
إلا أنه متى كان قد أثبت بها تاريخ لا يطابق
الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المادى ،
فإنه لا يستد به إذ المصلحة بالتاريخ الحقيقي
الذى قرر فيه المحكوم عليه بالاستئناف .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن تقرير
الاستئناف المرفوع من المصلحة «الطاعة» يحمل
رقما متسلا يسبق الرقم الذى يحمله تقرير
الاستئناف المرفوع من المسؤول عن الحقوق
المدنية الذى قضى بقبول استئنافه شكلا لرفعه في
الميعاد القانونى ، فإن المحكمة إذ قضت بعدم
قبول الاستئناف المرفوع من المصلحة شكلا
بمقتضى إن التقرير به حصل فى ١٠/٣/١٩٦٣
فى حين أن التقرير يحمل الرقم السابق مباشرة
على تقرير الاستئناف المرفوع من المسؤول عن
الحقوق المدنية الذى صدر منه فى ١٠/١/١٩٦٣
«أى فى الميعاد» ، فإن حكمها يكون معيبا بما
يستوجب نقضه لعدم تعرضه لتلك الواقعة

المدنى فى قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى
المدنية ، مما يجب معه نقضه والقضاء بعدم قبول
هذه الدعوى .

ملن ٢٥٢٣ لسنة ٣٢ قرقاسة وعضوية سادة الأساندة
محمد متولى عتلم وعادل يونس وتوفيق احمد الخن
وأديب نصر وأحمد موانى المستشارين .

٦٢٧

٤ من مارس ١٩٦٣

حكم : جنائى ، توقيعه ، مدهته ، بطالته . إجراءات
م ٣١٢ ، ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩
م ٣٥ ، ق ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .

المبدأ القانونى :

أوجبت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات
الجنائية وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى
مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة
وبطلان الحكم بسبب التأخير فى خضه أكثر
من ثلاثين يوما ملحوظ فى تقريره اعتبارات
تأبى بطبيعتها أن تمتد الأجل لأى سبب من
الأسباب التى تمتد بها المواعيد بحسب قواعد
المرافعات .

ملن ٢٥٤٠ لسنة ٣٢ بالهيئة السابقة.

المبادئ القانونية :

١ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عفويات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يمر عليها التقادم ، أما إذا كانت إحدى الجرائم المرتبطة قد سقطت بمضي المدة فإنه لا يكون ثمة محل لإعمال حكم تلك المادة ، إلا أنه متى كان الحكم الطعن فيه قد أحمل حكم للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ولم يقع على الطاعن إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة موضوع التهمة الأولى ، التي لم تبسط بمضي المدة باعتبارها الجريمة الأشد ، فإنه لا جدوى للطاعن في اللجوء إلى الحكم بأنه لم يحقق الدفع باقتضاء الدعوى بمضي المدة بالنسبة للجريعتين الآخرين المرتبطتين لانعدام مصلحة الطاعن التمسك بذلك .

٢ - يكفي قيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . ولما كان الثابت من الحكم أنه انتهى إلى قيام حالة التلبس استناداً إلى ما أورده في هذا الصدد من عناصر صحيحة ولما أصلها الثابت في الأوراق ، وكان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها ، ما دامت الأسباب والاعتبارات التي انتهت إليها ، فإنه

وتحقيقها ، مع ما لما من أثر على شكل الاستئناف .

٢ - متى كان الحكم قد خلا من بيان تاريخه ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لتفقدتها عنصرها من مقومات وجودها قانوناً ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومطلوقه ، ولما كان هذا البطلان متعلقاً بالنظام العام ، فإن لمحكمة النقض أن تقضي به من تلقاء نفسها وتقضي الحكم ولو لم يثيره الطاعن في طعنه .

طعن ٢٩٥٥ لسنة ٣٢ ق بالمجلس السابقة .

٦٢٩

٥ من مارس ١٩٦٣

١ - ارتباط : عفويات م ٣٢ عقوبة . تقادم نقض ، طعن ، مصلحة .

ب - تلبس : تقدير ظروف محكمة موضوع .

ج - قبض : تلبس مأمور ضبط قضائي ، تعرض مادي للمحافظة على جسم الجريمة ، إجراءات م ٣٨ .

د - تفتيش : دفع ببطلانه ، مالك الشيء الذي جرى تفتيشه .

هـ - تحقيق تحريز إجراءات م ٥٧ . محكمة موضوع إثبات .

على الحكم بمخالفة القانون يكون في غير محله .

٤ — الدفع بطلان تفتيش سيارة لا يقبل إلا من مالكها ، ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن — الذى تنصل من أى علاقة له بها أو بما تحويه — أن يتحدى بطلان ضبطها وتفتيشها .

٥ — إجراءات التصريح ، بما فيها الإجراءات المنصوص عليه فى المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما هى إجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه . ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان . وترك الأمر فى ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل ، وأن الإحراز الضبوط لم يصل إليها البت .

ولما كانت المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائنة . فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره فى هذا الصدد إذ لا يمدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

لمن ٢٠٨٤ سنة ٣٢ فى ثلاثة وعشيرة السادة الأساتفة توفيق الحشن ، وأديب نصر ، وحسين السرك ، وأحمد دواى الستفارين

لا يقبل من الطاعن ما يثيره فى هذا الصدد بدعى اعتفاء دواعى الرية ، لأن ذلك لا يمدو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما انتهى إليه تقدير المحكمة فى هذا الخصوص .

٣ — خولت للمادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية رجال السلطة العامة فى حالات التلبس أن يحضروا المتهم إلى أقرب مأمر من مأمرى الضبط القضائى ، ومقتضى هذه السلطة أن يحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذى شاهده مع المتهم فى حالة تلبس ، كى يسلمه بدوره إلى مأمر الضبط القضائى .

ولما كان الثابت أن رجال للباحث لم يقبضوا على الطاعن أو يغتشوه بل اقتادوا السيارة بمجالتها ، وهى جسم الجريمة ، كما اقتادوا الطاعن وزميله إلى قسم الشرطة حيث قاموا بإبلاغ الضابط بأمرها ، وهو مالا يمدو أن يكون مجرد تعرض ماذى يقتضيه واجبه نحو المحافظة على جسم الجريمة بالنظر إلى ما انتهى إليه الحكم من وجودها فى حالة تلبس كشفت عنها مراقبتهم للشروعة ، فإن النى

٦٣٠

٥ من مارس ١٩٦٣

تفتيش : إذن ، تنفيذ . مأمور ضبط قضائي . قبض
غرفة اتهام ، أمر بالأوجه .

المبدأ القانوني :

الأصل أنه لا يجوز لنير من عين بالذات من
مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن
ينفذوه ، ولو كان ذلك بطريق التدب من
المأمور المدين . مادام الإذن لا يملكه هذا
التدب .

إلا أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل
الضبط المأذون له به ، يجرىها تحت إشراف سلطة
التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ؛ فله أن يتخذ
من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الفرض
من التفتيش المأذون له به ، وأن يستعين بذلك
بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من
رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى
معه وتحت بصره . وإذا كان الثابت من

مدونات الأمر المأمور فيه أن مأموري الضبط
المعين بذاته في إذن الضبط والتفتيش قد انتقل

بصحبة الكونستابل والمخبر السري تنفيذاً لهذا
الإذن وتدابير أولها القبض على المأذون بتفتيشه
« المأمون ضده » لحين حضوره بالسيارة التي
يستقلها بعد أن أفهمه بأنه هو الذي سيتولى
بنفسه تفتيشه حال ضبطه ، وأن المخبر حين
توجهه لضبط المأمون ضده في حضور
الكونستابل أسقط المأمون ضده لنافذة من يده
بعد القبض عليه . واستنضاض الأمر من ذلك
بطلان هذا الإجراء بقوله إنه يمد ندباً بالقبض
صدر عن لا يملكه ، وذلك دون أن يمرض
لحق مأمور الضبط المأذون له بالقبض والتفتيش
في أجزائهما بالطريقة التي يراها محقة للفرض
منهما ، ومدى حصول القبض بالقدر اللازم
لتنفيذ إذن التفتيش أو مجاوزته هذا القدر .
ومن ثم يكون ما أورده الأمر من تقديرات
قانونية ، دون أن يظن لذلك الحق ، قد جاء
مخالفاً لتأويل السليم للقانون ، مما يجب معه
نقض الأمر المأمور فيه وإعادة المدعوى إلى
مسئلة الإحالة المختص .

طن ٢٠٨٤ لسنة ٣٢ في رئاسة ودعوة السادة
الأساتذة . توفيق المهن وأديب نصر وحسين السركي
وأحمد موان المستشارين .

من المادة ٣٢ عقوبات .

٢ — العبرة في جسامه العقوبة في حكم المادة

٣٢ عقوبات هي بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب

العقوبات الأصلية الذي درج الشارع عليه في
الواد من ١٠ إلى ١٢ من قانون العقوبات .

ولما كانت العقوبة المقررة للعمود للقول هي

بحسب المادة السابعة من القانون ٤٩ لسنة

١٩٣٣ الحبس مدة لا تجاوز سنة ، وكانت

العقوبة المقررة لجريمة التشدد هي طبقا للفقرة

الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون ٩٨

لسنة ١٩٤٥ الوضع تحت مراقبة « البوليس »

مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تزيد على خمس

سنوات ، وكانت عقوبة الوضع تحت المراقبة

التي يحكم بها طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون

مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام

قانون العقوبات وقانون « تحقيق الجنابات »

أو أي قانون آخر طبقا لما جرى به نص المادة

الشارحة معه ، ومن ثم تكون عقوبة جريمة

التشدد بالمقارنة إلى العقوبة المقررة لجريمة العمود

للقول هي الأشد ، مما يقتضى اعمالها متى

تحقق شروط المادة ٣٢ .

٣ — الإنذار للنصوص عليه بالفقرة

٦٣١

• من مارس ١٩٦٣

١ — قول . تشدد ، ارتباط . عقوبة ، عقوبات
٢ / ٢٢ م

ب — عقوبة : في عقوبات م ٣٢ جاسمها ، ترتيب
العقوبات الأصلية الواردة في اللوام من ١٠ إلى ١٢ عقوبات .
وضع تحت المراقبة طبقا لأحكام المرسوم بقانون ٩٨
لسنة ١٩٤٥ م ١٠ : عقوبة التشدد أشد من العقوبة
المقررة لجريمة العمود للقول .

ج إنذار : مرسوم بقانون ٨ لسنة ١٩٤٥ م ١/٣ ،
عقوبة أصلية تدبير عقوبة أصلية .

المبادئ القانونية :

١ — فعل التسول في ذاته لا يترتب عليه
وحده نتائج قانونية متمدة الأوصاف . بما
يجعله يتدمج تحت حكم التعدد المعنوي الناشئ
عن النشاط الإجرامى الواحد الذى عتقه الفقرة
الأولى من المادة ٣٢ عقوبات ، بل إنه إذا
اقترن جريمة التشدد بكونان مما جريعتين وإن
تميزت كل منهما عن الأخرى إلا أنها يرتبطان
بعضهما ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة ، مما
يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم
بالعقوبة المقررة لأشدهما ، عملا بالفقرة الثانية

أنه ارتكب خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة ارتباط السبب بالسبب . وإذا ما كان الحكم قد انتهى إلى عدم ثبوت مقارفة اللطمون ضده لهذه الجريمة بنفسه ولم ينسب إليه خطأ شخصيا مما يحمله محلا للمسألة الجنائية عن فعل غيره ، واستبعد المسؤولية الافتراضية التي أساسها سوء اختيار المتنوع لتابعه وتقصيره في رقابته بوصف كونها لا تمت بصلة إلى الفعل الضار محل الجريمة ، فإن قضاء بتبرئته منها يكون صحيحا .

٢ — قضاء الحكم بتبرئة اللطمون ضده من جريمة العريق بالإهمال لا يسلب المحكمة حقها في النظر في باقي الجرائم المرتبطة ، وأن تنزل عليه العقاب المقرر لها متى رأت توافر أركانها وثبوت قبله ، وهو ما استخلصه الحكم في حقه من إقراره بأن الالفة موضوع الإعلان التي سببت العريق خاصة به ، ورتب على ذلك مسؤوليه عن مباشرة الإعلان على وجه مخالف للقانون .

٣ — الأصل أن اختصاص المحكمة الجنائية بغير الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بطريق التيمية هو اختصاص استثنائي لا يقوم إلا إذا كان التمييز مبني على الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية ، فإذا تبين للحكمة الجنائية أن الحق المدعى به عن الفعل الخاطئ السكون لهذه الجريمة لم يثبت وجود صلة للتمم به ، سقطت هذه الدعوى العارية بحالتها التي رقت (م ١٠ — أحكام)

الأولى من المادة الثالثة من المرسوم بقانون لسنة ١٩٤٥ لا يمد عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية التي يقصد بها حث المحكوم عليه به على الإقلاع من حالة التشرذ عن طريق تحديده بتوقيع العقاب عليه إذا تمادى في غيه ، وذلك بغير تقييد لحرية أو فرض أى قيود عليه ، ومن ثم فلا وجه لمقارنته بالعقوبات الأصلية أو إعائه بوصف كونه بديلا عن العقوبة المقررة أصلا للجريمة في نطاق تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .
لمن ٢١٢٣ لسنة ٣٧ بالهيئة السابقة .

٦٣٢

٥ من مارس ١٩٦٣

- ١ — حريق ، إهمال ، خطأ ، جريمة .
 - ب — حكم : تسيب ، عيب لارتباط ، محاكمة .
 - ج — إختصاص : محكمة جنائية بضر دعوى مدنية مرفوعة أمامها بطريق التيمية شرط قيامه .
 - د — احالة : في إجراءات م ٢٠٩ ، شروطها .
 - ه — تمويه : دعوى مدنية مرفوعة بالتيمية لدعوى جنائية — في حالة الحكم بالبراءة . شرطه شبه جنحة .
- للمبادئ القانونية :

١ — مناط العقاب في جريمة الحريق بالإهمال هو شخصية الخطأ ، فلا يسأل الجاني إلا عن أحواله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤتم قانونا والتي يتسبب عنها الضرر ؛ ولا يسأل الشخص عن فعل غيره إذا لم يثبت

٦٣٣

١١ من مارس ١٩٦٣

١ — حكم : مذهب ، عيب : خطأ المحكم في إثبات ساعة حصول الحادث ، أو في تحديد تاريخ الواقعة ، أو إغفاله لتحديدها .

ب — شروع : سرقة ، تنفيذ فعل سابق على تنفيذ المادى للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة .

ج — سرقة : طرؤ ومشددة العقوبة . حمل سلاح ناسد .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن خطأ المحكم في إثبات ساعة حصول الحادث لا يؤثر في سلامته ، كما أن عدم تحديد تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه لا يعيب المحكم ما دام لا يتصل بحكم القانون فيها ، أو في تكوين عقيدة المحكمة في النتيجة التي انتهت إليها . ولما كان الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ، فإن ما يقيم على الحكم بالبطلان لتناقضه في بيان تاريخ الواقعة وخلطه في تحديد ساعة حصولها لا يكون سديداً .

٢ — من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ القاتل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفي لاعتبار القتل شروعا في المادة ٤٠ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة .

بها ، مهما يكن قد صح عندها أن الجريمة وقعت من غيره ، ما دام المسؤول الحقيقي عن الحادث لم يبين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

٤ — الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا يؤمر بها إلا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التهمة ، وترى أن الفصل في التويضات المطالب بها يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية .

٥ — شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة بالتهمة للدعوى الجنائية ، في حالة الحكم بالبراءة ، هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم القائمة عليه الدعوى المذكورة ، دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفي مقارفة الطعون ضده الفعل المادى السكون للخطأ الذي نشأ عنه الحريق ، فلا يكون هناك وجه لتقرير مسؤوليته على أساس شبهة الجبلة المدنية .

لطن ٢١٧٣ لسنة ١٣٢٢ ق .

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عادل بونس ، توفيق الحفنى ، وأديب نصر ، وحسين السركى ، وعطار رضوان السمارين .

مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالإدانة ، قد آلت إلزاما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها ، وأنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد. ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أورد رواية أحد شهود الإثبات على صورة غامضة قد توحي بأنه يروي واقعة شهدا بنفسه ، كما أنها قد تحمل على الظن بأنه يروي رواية أبلغها إليه والد الجني عليه الذي شهد برؤيته للحادث فإن الحكم يكون مشوبا بالتموض في هذه الناحية ، مما يجب معه نقضه والإحالة .
لمن ١٠ لسنة ٢٣٢ بالمجلس السابعة .

٦٣٥

١٨ من مارس ١٩٦٣

تد : عقوبة ، ظرف مشدد ، عقوبات م ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ مكررا
المبدأ القانوني :

شددت المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات العقاب على الجاني في الجرائم للنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات ، إذا كان المعتدى عليه موظفا بالسلك الحديدية أو مكلفا بخدمة عامة بها أو بنورها من وسائل النقل العام ، ووقع عليه الاعتداء في أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات ، فبصلت الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالسبب إلى عقوبة الحبس ، وعشرة جنيهات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة .

ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعنين وآخر قد دخلوا منزل الجني عليه من باب ، ثم تسللوا جميعا إلى الحظيرة بقصد سرقة ما بها من مواشى وعندئذ هاجمهم القوة ؛ فإن ذلك يعتبر بدم في التنفيذ لجرعة السرقة لأنه يؤدي فوراً ومباشرة إلى اتعابها . ومن ثم فإن الحكم إذ اعتبر ما وقع من الطاعنين شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

٣ - الملة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان سرتكبها يحمل سلاحا ، إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح ، ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة ، وذلك لما يلقى مجرد حمله من رعب في نفس الجني : وهذه الملة تنوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال .

لمن ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ ق . رئاسة وعضوية السادة الأساتذة : عادل يونس ، أحمد عفيفي وتوفيق الحسني ، وأديب نصر ، وحسين السركي المستشارين

٦٣٤

١٢ من مارس ١٩٦٣

إثبات : حكم ، تسيب ، عيب .
المبدأ القانوني :

ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية مقولة متى تبينت صحتها اتقنت بصورها من قلت عنه ، إلا أنه مع ذلك يجب أن تكون

وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه ، فلا ترفع عنه ويظل مكلفا بالحفاظ على المحجوزات لمصلحة المأرض والحاجز الأول سواء ، ويمتنع عليه التصرّف في المحجوزات لأي سبب من الأسباب بغير الطريق الذي رسمه القانون . ولما كانت الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن معارضة الحاجز الثاني كانت في مواجهة المأمون ضده حيث عين حارسا في كلا المحجزين ، وهو إذ تصرف في المحجوزات بتسليمها إلى وكيل الحاجز الأول يكون قد أخل بواجب الحراسة المفروضة عليه بما يتوافر معه القصد الجنائي لديه في جريمة التهديد .

طن ٢٦٣٠ لسنة ٣٢ ق
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة : عادل يونس ،
وتوفيق الخش ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السرك
المستشارين .

٦٣٧

١٩ من مارس ١٩٦٣

عمل : دفاع حكم : تسييب ، عيب : دفاع جوهرى .

المبدأ القانونى :

مضى كان الثابت أن الطامن ضمن مذكرة دفاعه المصرح به بتقديمها من المحكمة الاستئنافية ، أن الشركة التي يديرها تهاجر أعمالها بصفة عرضية ليست لها صفة دائوم ، بالنسبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر ، وأن طبيعة هذه الأعمال لا تستلزم تشغيلهم إلا لفترات محدودة ،

ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه ، أن الجنى عليه وإن كان من رجال الشرطة ، إلا أنه كلف بخدمة عامة بالسكك الحديدية وهى حراسة أحد القطارات ، وأن المأمون ضده اعتدى عليه في أثناء سير القطارات وإبان تأديته لعمله وبسببه ، فقد توافرت في حق الجنى مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه في المادة ١٣٧ مكرراً عقوبات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفريم المأمون ضده خمسة جدياته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

طن ٢٠٢٩ . لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة .

٦٣٦

١٨ من مارس ١٩٦٣

تبيد : قصد جائى . حجز . مرافعات م ٥١٧ .

المبدأ القانونى :

تقضى المادة ٥١٧ من قانون المرافعات بأن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لايجرى بالإجراءات المعتادة في الحجز . وإنما يكون بمجرد الأشهاد السابق حجزها . فهو بهذه المثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشارك فيه سائر الدائنين الحازرين ويكون لإعلان محضر الجرد إلى الحارس معارضة في رفع الحجز

طبقاً لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أسرهين : الأول - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة ، وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون . والثاني - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها للقسم والمشتري والمستأجر والمقنع بالحكر .

وإذا كان الحكم للمطعون فيه قد بين أن كل ما أجراه المتهم هو أنه قام ببناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على الرخصة من القائمين على أعمال التنظيم ، فإن قضاء بإلغاء الهدم وتأييد حكم محكمة أول درجة بالنسبة للفرامة مع إلزام المتهم أداء الرسوم المستحقة عن الترخيص ، يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون .

٢ - ما نصت عليه المادة السابعة من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ من أنه « لا يجوز المرخص له أن يشرع في العمل إلا بعد إخطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم بكتاب موصى عليه ، وقيام مهندس التنظيم المختص بتحديد خط التنظيم في الشوارع المقرر لها خطوط تنظيم ، إنما قصد به ضمان سلامة التحديد الذي يقوم بإجرائه مهندس التنظيم على ما جاء بالذكر الإيضاحية لقانون ، وأما عدم اتباع

وأنه قدم للمحكمة صورة للقرود التي تحرر بين المقاتل الأصلي والمقاتلين من الباطن فيما يتعلق بالعمال المستخدمين في أعمال الحفر وما إليها من أعمال المقاولات ، وهي جميعها تثبت أن طبيعة العمل تتم بالقطوعية مع المقاتل من الباطن دون مسؤولية المقاتل الأصلي عن تنظيقات هؤلاء العمال الذين لا تربطهم بالمقاتل الأصلي رابطة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يفصل في هذا الدفاع ، ولم تكن المحكمة بتحقيقه أن ترد عليه بما يفنده ، وكان هذا الدفاع من شأنه لو صح أن يرفع مسؤولية الطاعن عن تهمة - عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم - اللتين دانه بهما ، فإن سكوت الحكم عن الرد على هذا الدفاع الهام وإغفاله تحقيقه مما يبيح ويوجب نقضه .

لن ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ ق بالحجة السابعة .

٦٣٨

١٩ من مارس ١٩٦٣

١ - تنظيم : بناء ، وإقامة على أرض ممتدة لتقسيم ولم تقسم . حكم بالإزالة - سور .
ب - خط التنظيم : بتعديده ، في ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
٣٣ و١٠٧٣٠ لزالة .
المبادئ القانونية :

١ - يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض ممتدة لتقسيم ولم تقسم ،

بشركات المساهمة والوصية بالأشهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . على أنه « يكون لمديرى الشركات سلطة كاملة فى العناية عنها ، مالم يقض عقد تأسيس الشركة بخير ذلك » . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن عقد تأسيس الشركة لا يحرم على المطعون ضده تمثيلها فى الدعاوى التى ترفع منها ، وكانت الدعوى المدنية قد رفضت منه بصفته نائباً عن الشركة ، فإنها تكون قد رفضت من ذى صفة فى رقبها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وقبولها صحيحاً فى القانون .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه اختلس المبلغ الوارد بتقرير الخبير الحسابى حال قيام علاقة الوكالة بالمصولة بينه وبين الشركة المدعية بالحق المدنى ، مما يوفر جريمة خيانة الأمانة فى حقه بمفاصرها القانونية ؟ وكان الحكم قد استظهر أن الإقرار المأخوذ عن الطاعن الثبت لحصول تسوية بينه وبين الشركة لاحق على ظهور العجز فى عهدته ، فإنه لا أثر له على قيام الجريمة فى حقه وطالما أن ضرراً لحق بالشركة من هذه الجريمة فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدنى ، عملاً بالمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ؟ ولا يؤثر فى ذلك حصول التسوية بينه وبين الشركة بمد

هذا الإجراء قبل الشروع فى البناء فإنه لا يقترب عليه الحكم بالإزالة .

ولما كانت المخالفة قد انحصرت على ما أثبتته الحكم فى إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، مما ينطبق على المادتين ١ و ٣٠ من القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وكان لا يبين من الأوراق أن البناء فى ذاته قد خولفت فيه المواصفات التى فرضها هذا القانون ، فإن ما تثيره الطاعنة ، من أن إقامة بناء على أرض لا تطل على طريق قائم يمد مخالفاً لحكم المادة السابعة من القانون المشار إليه ويستوجب الحكم بالإزالة ، لا يكون له محل .

طن ٢٦٢٣ لسنة ٢٢ فى البنية السابقة .

٦٣٩

١٩ من مارس ١٩٦٣

- ١ — شركة تمثيلها فى الدعاوى . دعوى مدنية . دفع .
 - ب — خيانة أمانة : إخلال تسوية بين وكيل بالمصولة وشركة بحى عنها . دعوى جنائية ، تحريكها دعوى مباشرة ، إجراءات م ٢٣٢ .
 - ج — دفع : مخالط واقع . إستبدال الدين . نفس ، ضمن ، أسبابه . محكمة الموضوع .
- المبادئ القانونية :

- ١ — تنص المادة ٧٦ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — بشأن بعض الأحكام الخاصة

ثبوت اختلاسه .

٣ - متى كان الثابت أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بمحصول استبدال في الدين ، فإنه لا يقبل منه التحدث عن هذا الاستبدال المدعى به لأول مرة أمام محكمة النقض ؛ لأنه دافع بمخالطه واقع مما كان يتدين منه طارحه على محكمة الموضوع لتقول كلتها فيه بعد تحقيقه .

طعن ١٧٤٨ لسنة ٤٢ ق . بالهيئة السابقة

٦٤٠

٢٥ من مارس ١٩٦٣

١ - قض : استئناف . تليس . مأمور ضبط قضائي
ب - محكمة : لإجرائها ، دفاع . شهود . حكم ،
تسليم ، عب .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الحكم قد قد استظهر أن الطاعن وضع نفسه باختياره موضع الريية بفتحة أحد دواليب المال الموضوعة بفتحة محطة القاهرة بعد أن تعددت شكاياتهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدواليب ، مما يدوخ لرجال السلطة البادة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وكانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت إثر هذا الاستيقاف بإلقاء الطاعن لفافة المخدر المصبوطة عن طواعيته واختيار ، فقد حق لرجل الضبط اقتضائي تفتيشه . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من تعرض رجل الشرطة للمسكون عليه

قبل إلقاء المخدر على خلاف ما أورده الحكم لا يغير من الأمر شيئاً ، إذ طالما أن مسوغات الاستيقاف قد توافرت فقد حق لرجل الشرطة اقتياده إلى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره ، دون أن يعد ذلك قبضاً في صحيح القانون .

٢ - متى كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن قد استغنى مراحة عن سماع أقوال الشاهد الغائب ؛ وأسرت المحكمة بملابستها فتليت ، وكان المحكمة أن تستغنى عن سماع أحد شهود الإثبات إذا ما قبل التهم أو المدافع عنه ذلك دون أن يمنع عدم سماعه أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقواله التي أدلى بها في التحقيقات الأولية ، ما دامت أقواله في تلك التحقيقات كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ، وتناولها الدفاع في مراحته . ومن ثم فإنه لا يحق للطاعن أن ينشئ على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع لعدم استماع المحكمة لأقوال ذلك الشاهد .

طعن ٢٢٧٤ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة

٦٤١

٢٥ من مارس ١٩٦٣

نيابة عامة : ساون . تحقيق . تفتيش في ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء ، ق ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥
لإجراءاتهم ٢٥٠

المبدأ القانوني :

أجازت المادة ٣٣ من القانون ١٤٧ لسنة

٦٤٢

٢٥ من مارس ١٩٦٣

١ — حكم : تبويب ، توقيع ، بطاقات ، إجراءات
٢١٢م ، مرافعات م ٢/٣٤٦ .

ب — تليس : قبض : تنفيذ . مأمور ضبط قضائي

للهادى . القانونية :

١ — فصلت المادة ٣١٢ من قانون
الإجراءات الجنائية نظام وضع الأحكام والتوقيع
عليها ، ولم ترتب الإعلان على تأخير التوقيع
على الأحكام وإيداعها إلا إذا مضى عليها
ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع ، ولم تفرق
بين الأحكام التي تصدر في جلسة المرافعة أو
تلك التي تصدر في جلسة حجزت إليها الدعوى
لتنطق بها ، ومن ثم فإنه لا يصبح الاستناد إلى
ماورد في المادة ٢/٣٤٦ من قانون المرافعات
بشأن التوقيع على الحكم وإيداع مسودته .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد
حصل واقعة الدعوى بما يؤده أن الطاعن قد
بادر إلى الجرى والمهرب عند مشاهدة رجال
مكتب المددات فأثار هذا التصرف شبهتهم
فيه ، فتبعمه رئيس المكاتب والشرطى المرافق
له استمالا لاعتهم الحول لم يقتضى المادة ٣٤
من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الطاعن
إذ اتى بكبس المددات الذى كان يعمل فى
جيبه يكون قد أقدم على ذلك باختياره .

١٩٤٩ بنظام القضاء ، المعدل بالقانون ٦٣٥
لسنة ١٩٥٥ ؛ للنيابة العامة أن تكلف أحد
معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، فجعلت لما
يجريه معاون النيابة العامة في حدود اختصاصهم
وأزالت التفریق بين التحقيق الذى كان
يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها
وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات
التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره
من زملائه .

ولم كان الثابت أن القرار الصادر من
رئيس النيابة يندب معاون النيابة للتحقيق قد
صدر مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة
بمحضر التحريات الذى قدمه ضابط المباحث
ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة إلى
الطاعن ضده — وكانت المادة ٢٠٠ من
قانون الإجراءات الجنائية تميز لكل من
أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق
بنفسه أن يكلف أى أمور من مأمورى الضبط
القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه ،
فيكون تكليف معاون النيابة ، المنتدب
للتحقيق ، لضابط المباحث بتنفيذ المطعون ضده
محييا لا مخالفة فيه لقانون .

طس ٢٦٦ لسنة ٣٢ في وثائق عضوية المادة
الأساندة عادل يونس ، توفي أحد المدعى وأدب
نصر ، وحسين سموت السرك وأحمد موفى المستشارين .

كامل السلطة أن تجزى أى دليل ولو كانت
اعترافاً، والأخذ بما تراه صحيحاً متفقاً مع وقائع
الدعوى وظروفها .

ومن ثم فإن نفي الطاعن على الحكم بأنه
جزأ اعترافه ولم يأخذ بقوله من أنه لم يقارف فعل
القتل بنفسه، وإنما قارفه منهم آخر في الدعوى ،
واقصر دوره على شل مقاومة الجنى عليه دون
قصد مصمم عليه من جانبه . لا يكون له محل
ولا يعدل أن يكون نفيًا وارداً على سلطة محكمة
للوضوع في تقدير الدليل والأخذ منه بما تطمئن
إليه وإطراح ما عداه ، مما لا يجوز إثارته أمام
محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن سبق الإصرار ظرف
مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في
وجوده أو عدم وجوده داخل في سلطة محكمة
للوضوع مادامت قد دلت على ذلك بأدلة
سائفة . ومن ثم فإن النفي على الحكم بعدم
الرد على دفاع الطاعن فيما يتعلق بنفي سبق
الإصرار ، يكون على غير أساس .

٣ - سبب الجريمة ليس ركناً من أركانها
فانطفاؤه ، بفرض حصوله ، لا ينيب الحكم
مادام قد بين واقعة الدعوى التي دان الطاعن
بها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لذلك
الجريمة ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مائنة
من شأنها أن تؤدي إلى مرقب عليها ، وما دام
(م ١١ - أحكام)

لا توصف أن تخليه عن الكيس كان تمرة
عمل غير مشروع من جانب الضابط والشرطي
للمرافق له . فإذا ما التفت الضابط الكيس
وفتحة وتبين أن ماله هو مخدر ، فإن الجريمة
تصبح وقتئذ في حالة نيلس ، ويكون الحكم
الطعون فيه متفقاً مع نص القانون ، إذ قضى
برفض المدعى بطلان القبض والتفتيش وبإدانة
الطاعن بناء على التمهيد للاستيذان ضبط المخدرات
التي ألقاها .

طن ٢٦٥٢ لسنة ٣٢ في رئاسة ومضوية السادة
الأساتذة محمد متولى عظم ، محمود حلمي خاطر ، وعبدالمجيد
البيطاش ، وعطار رضوان ، ومحمد صبري ، المستشارين .

٦٤٣

٢٥ من مارس ١٩٦٣ .

١ - حكم : تسيب ، محكمة موضوع ، دليل ،
سلطانها في تقديره ، نقض طعن ، أسبابه . إعترا ف .
ب - ظرف مشدد ، سبق الإصرار . محكمة موضوع
دفاع .

ج - حكم : تسيب ، عيب . جريمة . باعث

المبادئ القانونية :

١ - لمحكمة للوضوع أن تستخلص من
جاء الأدلة والعناصر للطروحة أمامها على بساط
البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حذا
يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من
صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها
سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق
ولها أصل في الأوراق ، والمحكمة في سبيل ذلك

• بسبب الجريمة لم يكن عنصراً من العناصر التي استند عليها في ذلك .

لمن ٢٠٧ لسنة ٣٣ في البينة السابقة .

٦٤٤

٢٦ من مارس ١٩٦٣

١ — تحقيق : إجراءاته • نيابة عامة . محاكمة ، إجراءاتها .

ب — إثبات : محكمة موضوع ، دليل ، سلطتها في تقديره .

٢ — حكم : حجية . ضرب مفض للموت .

المبادئ القانونية :

١ — التحقيق الذي لا تملك النيابة إجراؤه هو الذي يكون متعلقاً بذات المصم الذي قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها ، لأنه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء المحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت . أما إذا كان التصرف خاصاً بمتهم آخر ساهم في وقوع الحادث ، فإن للنيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة ، بل من واجبها ، تحقيق ما يطرأ في أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ، ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة التي أجرتها معه بعد تقديمها الدعوى للمحكمة لها كفة متهمة أخرى عن ذات الجريمة ، ومارتبه على ذلك من عدم جواز الاستناد إلى شيء منها ، لا يسكون له محل ، مادام الثابت أن الطاعن

ساهم في ارتكاب الجريمة .

٢ — العبرة في الحماكت الجنائية باقتناع القاضي بناء على الأدلة للطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن خاصاً بعدم جواز الاستدلال بالتقاريرين الطبيين اللقدمين إلى محكمة الأحداث من كبير الأطباء الشرعيين ومساعدته بمناسبة محاكمة متهمة أخرى من ذات الجريمة التي حوكم الطاعن عنها .

٣ — متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن ركل المجنى عليه في بطنه ، وأن متهمه أخرى ركلته في جانبه الأيمن ، وأن هاتين الضربتين قد ساهمتا مما في إحداث الوفاة ، مما يجعل كلا من المتهمين مسؤولاً عن ارتكاب جنابة الضرب المفضي إلى الموت ، فإن ما يطعاه الطاعن على المحكم المظنون فيه مخالفته القانون حيث دانه بمجرعة الضرب المفضي إلى الموت ، رغم سبق قضاء محكمة الأحداث بإدانة المتهمه الأخرى بتلك الجريمة ، لا محل له .

لمن ١٨٩٩ لسنة ٣٣ تراثية وعضوية السادة الأساتذة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الحشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

المبادئ القانونية :

١ - يكفي لتوافر ظرف التردد ، كما هو معرف به في القانون ، في حق التهم ؛ ما استخلاصه الحكم من تربصه بالحفي عليه وانتظاره إياه على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها ، وترقبه مفادته لها للاعتداء عليه ومباغتته بضربه بالمصا عندما ظفر به ؛ وذلك بصرف النظر عن حالة التهم التمهية وقت مقارفته الجرمية ، إذ أن هذا الحال لا يستد بها إلا في صدد التدليل على ظرف سبق الإصرار .

٢ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء على قوله ، مهما يوجه إليه من مطاعن ويحم حوله من الشبهات ؛ كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزهه للفرقة التي تراها وتقدره التقدير الذي تعطى إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٣ - لا تلزم المحكمة أن تثبت التهم في معامى دفاعه المختلفة أو ترد على كل شبهة يثيرها على استقالات ؛ مادام أن الرد عليه يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتنة التي أوردتها الحكم .

طن ٢١٩٧ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة .

٦٤٥

٢٦ من مارس ١٩٦٣

معارضة : تقرير بها إعلان .

للبدأ القانوني :

الأصل أنه لا يفي عن إعلان للمارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته علم وكيله ، بها أن الأصيل لم يكن حاضراً وقت التفسير بالمعارضة . ولما كان الثابت أن الطاعن لم يقرر بالمعارضة وإنما قرر بها وكيله ، وقد خلت الأوراق مما يدل على أن الطاعن أعلن إعلاناً قانونياً لشخصه أوفى محل إقامته ، بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ؛ فإن الحكم للطلعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون ممياً مما يستوجب نقضه وإحالة .

طن ٢١٥٣ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة .

٦٤٦

٢٦ من مارس ١٩٦٣

١ - طرف مقعد : تردد . حكم ، تسيب ، عيب سبق لإصرار .

ب - محكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره إثبات شاهد ، وزن أقواله وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء على قوله .

ج - دفاع : حكم ، تسيب ، عيب . رد ، أدلة ثبوت ساتنة أوردتها الحكم .

وهي التي تقوم بتعصيلها وفقاً للقواعد الخاصة بتعصيل المبالغ المستحقة لخزانة الدولة ؛ فإن أخطأت المحكمة بعدم الحكم بها ، كان للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن في الحكم ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذه لأن فكرة وقف التنفيذ لا تتلاءم مع الطبيعة المختلطة للقرابة الضريبية .

ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ، مؤسساً عليه قضاءه ، من تكليف تلك الزيادة في الضريبة بأنها تعويض مدني يحق لمصلحة الضرائب وحدها المطالبة به أمام المحكمة المدنية — يكون غير صحيح في القانون .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الزيادة في الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ هي من قبيل التعويض للدولة في مايل ما ضاع عليها من الضريبة ، أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالفة الممول للقانون ؛ وينسب إلى ما لم يدفع من الضريبة ، أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالفة الممول للقانون ؛ وينسب إلى ما لم يدفع من الضريبة في الميادان المحدد والقول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها إلى حين رفع لدموى العمومية غير صحيح .

٦٤٧

٢٦ من مارس ١٩٦٣

أ - ضريبة : ملاهي . عقوبة . تعويض . ر - ٢٠
ق ٢٢١ لسنة ١٩٥١ م ١٤ و ٢ / ٢

ب - مسرح : حقله : ضريبة ، زيادتها .

المبادئ القانونية :

١ - تنقض الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن فرض ضريبة على الماسرحة وغيرها من مجال الفرجة والملاهي ، بأنه : « في جميع الأحوال يلزم المخالف بأداء باقي الضريبة مع زيادة تساوى ثلاثة أمثاله تضاعف في حالة الممود » .

ولما كانت هذه الزيادة لا تخرج في طبيعتها عن الزيادة أو التعويض المشار إليه في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم والتي جرى قضاء محكمة النقض على اعتبارها عقوبة تطوئ على عنصر التعويض ، وكان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم بها حتى تنقض به المحكمة من تلقاء نفسها بغير طلب من الخزنة أو تدخل منها في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، وأنه لا يجوز للإدارة الضريبية الادعاء مدنياً بطلب توقيفها ، لأن طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وحدها

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاقة عقلية وتتعلم به المسؤولية قانوناً ، هو ذلك المرض الذي - من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك ؛ أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه ، فلا تعد سبباً لانعدام المسؤولية .

ولما كانت المحكمة غير ملزمة بتدب خير في الدعوى تحديداً لدى تأخير مرض التهم على مسؤوليته الجنائية ، لإفنيا يخلق بالمسائل الفنية البحتة التي يعمد عليها تقديرها ، إذ أن تقدير حالة التهم العقلية ولدى تأخيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تسقط محكمة للوضوع بالفصل فيها ، وكانت المحكمة المطلون فيه قد انتهت في قضاء سليم لا مخالفة فيه لقانون إلى أن نوع المرض الذي يدعي الطاعن على فرض ثبوته ، لا يؤثر في سلامة عقله وصحة إدراكه وتتوافر معه مسؤوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه ، فإن النسي على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن في الدفاع يكون غير صليد .

٢ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون

ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن الخفلات التي يصفق عليها الرسم أقيمت خلال شهر فبراير سنة ١٩٥٩ ، وأن المطلون ضده لم يؤد الضريبة لمستحقة عليه إلا بعد تحرير الحضر ضده في ٥ من مارس ١٩٥٩ ، وكانت المادة السابعة من القانون المشار إليه تقضي بأنه : « على أصحاب الحال والمشتغلين لما أن يؤدوا الضريبة إما مقدماً أو في ذات اليوم أو في اليوم التالي لإقامة الخفلة على الأكثر ، وذلك بالطرق والأوضاع التي تبين بقرار وزارى » ؛ فإن الحكم المطلون فيه إذا غفل القضاء بإلزام المطلون ضده بزيادة تعادل ثلاثة أمثال مجموع الضريبة التي تأخر سدادها عن الميعاد المحدد في القانون ، يكون ميباً مستوجباً نقضه وتصحيحه .

طعن ٢٢٦٤ لسنة ٣٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عمود على خاطر ، وعبدالمليم اليطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى المستنارين .

٦٤٨

٢٦ من مارس ١٩٦٣

- ١ - مسؤولية . جنائية . موانع الطاعن ، جنون ، عاقة في العقل ، خير محكمة موضوع ، دفاع .
- ب - محاكمة : إجراءاتها . دفاع . إثبات . شاهد ، إجراءات م ٨٩ ، ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .
- ج - حثك عرض : قوة ، تهديد ، رضاء صحيح ، باغثة .
- د - عودة : كسفت عنها

العرضى درجة تسوغ اعذاره هناك عرض سواء
أكان بلوغها هذه الدرجة قد تحقق عن طريق
الكشف عن عودة من عورات المجنى عليها
أم عن غير هذا الطريق .

طعن ٢ لسنة ٣٣ في البينة السابقة

٦٤٩

٢٦ من مارس ١٩٦٣

إعلان : إمتناع عن تسلمه ، تسليم صورته ، إجراءات
٢٣٤٢ مرافعات ١٠ و ١٢ و ٢٤

للبدأ القانونى :

إجراءات الإعلان وفقا للسادة ٢٣٤ من
قانون الإجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة
في قانون المرافعات ، وقد رتب المادة ٢٤ من
قانون المرافعات البطلان على عدم مراعاة
الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣
من هذا القانون . وجرى قضاء محكمة النقض
بوجوب تسليم صورة الإعلان إلى جهة
الإدارة في حالة الامتناع عن تسلمه ، دون
تفريق بين ما إذا كان المستمع هو شخص المراد
إعلانه أو غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ من
قانون المرافعات . كما جرى قضاؤها أيضا على
وجوب اشتغال أصل الورقة الملصقة إما على
توقيع تسليم الصورة ، وإما على إثبات واقعة
امتناعه وسببه وفقا لفقرة الخامسة من المادة

الإجراءات الجنائية المدة بالقانون ١١٣ لسنة
١٩٥٨ - لمحكمة الاستئناف من سماع الشهود
إذا قبل للتهم أو المدافع عنه ذلك ، ولما كان
النايب من مطالبة محضر جلسة المحاكمة أن
الحكمة قد أمرت بتلاوة أقوال المجنى عليها
بموافقة النيابة والدفاع ، وكان الطاعن لم يبد
اعتراضا على تصرف محاميه ، ولم يتسك بسماع
أقوال هذه الشاهدة ، فإن النعى على الحكم
بالإخلال بحق الدفاع لإغفال المحكمة سؤال
الطاعن شخصيا عن ذلك يصحكون على غير
أساس .

٣ - من المقرر أن ركن القوة في جنابة
هناك العرض لا يقتصر على القوة المادية ، بل
إن الشارع جعل من التهديد ركنا مماثلا للقوة
وقرنه بها في النص ، وبذلك أراد أن يعتبر
الفعل جنابة كما ارتكب ضد إرادة المجنى عليه
وبغير رضاه . فتدرج الباغته تحت معنى القوة
أو التهديد لأنه بها ينعدم الرضا الصحيح .

٤ - من المقرر أن الفعل المادى في جريمة
هناك العرض يتحقق بأى فعل غل بالحياة
العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها
وتخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الفاحية .
ولا يلزم الكشف عن عورتها ، بل يكفي
لتوفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على
جسمها قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء

الماشرة من قانون المرافعات . إذ أن عدم توقيع الخطاب معه لا يدل حتماً على امتناعه ، بل قد يرجع إلى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجبه .

ولما كان مفاد ما أورده الحكم المظنون فيه أن الطاعن امتنع عن التوقيع على أصل إعلانه لجلسة النطق بالحكم ولم يثبت المحضر

سبب الامتناع ، ولم يتم تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة وتوجيه خطاب موسى عليه إلى الطاعن يخبره فيه أن الصورة قد سلمت إلى جهة الإدارة ، فإن إعلان الطاعن لهذه الجلسة يكون باطلاً ، ويكون الحكم المظنون فيه إذ قضى برفض الدفع وبصدقة الإعلان ، قد أخطأ في القانون ، بما يستلزم نقض الحكم والإحالة .

طن ٢١٢ لسنة ٢٣٣٣ بالهيئة السابقة

قَضَائِمُكُمْ النِّقْضَ الْمَدِينِيَّ

يناير ١٩٦٤

٦٥٠

٢ من يناير ١٩٦٤

إعلان : صحيفة دعوى ؟ شركة ، شخص مديرها
مركز إدارتها ؟ صورة ، تسليمها ، يمثل شركة ، اسمه ،
خطأ فيه . تجارى م ١٠٤ . مدة سقوط ، قطعها .

المبدأ القانوني :

مضى كان الثابت من صحيفة افتتاح الدعوى
أن الشركة المدعى عليها اختصت في شخص
الطعون عليه الأول ، باعتباره مديرها ، وقد
وجه إليها الإعلان في مركز إدارتها ، وسألت
صورته لأحد موظفيها الذي لم يفكر أحد
تنبأه عن ممثل الشركة في تسليم صور الأوراق
المعلقة إليها ، فإن إعلان صحيفة افتتاح المدعى
على هذا النحو ، لا يدع مجالاً للشك في أن
الشركة المطعون عليها ، وهي شركة مساهمة ،
لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها ،
هي المقصودة في الدعوى المسماة بالخصومة الموجهة
إليها المطالبة القضائية باعتبارها المدينة بالحق

المدعى به : ومن ثم يكون اختصاصها على هذا النحو
صحيحاً ، وقاطعاً لمدة السقوط النصوص عليها
في المادة ١٠٤ من القانون التجارى ، ولا يؤثر
في صحته ما وقع من خطأ في ذكر اسم ممثلها
الحقيق .

طنس ٣١٠ لسنة ٢١٨ ق

٦٥١

٢ من يناير ١٩٦٤

مقد : تفسيره ، محكمة موضوع ، سألها

المبدأ القانوني :

لحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير
صيغ العقود ، والشروط المختلف عليها ، بما
تراه هي أدنى إلى نية عاقلها ، مستهدية في ذلك
بوقائع الدعوى وملابساتها ؛ ولا رقابة لحكمة
النقض عليها في ذلك ، متى كانت عبارة العقد
تحمّل المعنى الذى حصلته .

طنس ٢٤ لسنة ٢١٦ ق

ولا يقترح في ذلك أن يكون الحكم قد عرض في أسبابه إلى الإعلان المذكور ، ودل على بطلانه ، ما دام قد صرح في أسبابه بأنه إنما عرض لذلك على سبيل الترض الجدل . فيعتبر كل ما قاله في هذا الخصوص ، استطراداً زائداً على حاجة الدعوى يستقيم الحكم بطلونه .

لمن ١١٠ لسنة ٢٩ ق

٦٥٣

٢ من يناير ١٩٦٤

دعوى : تقدير قيمتها . حكر ، دعوى تصفيه .
مرافعات م ٣٤ .

المبدأ القانوني :

الدعوى بطلب الزيادة في أجرة الحكر ، أي بتصفية الحكر ، تعتبر مفرغة من أصل حق الحكر : لأنه يطلب بها تعديلاً في حقه كحكر ليزيد المقابل لهذا الحق ، وهو دائماً أجر للمثل .

فهي دعوى متطلب بمحت ماضيها الاستحكار وأثر تغيير صفق الأرض المحكرة على قيمة الحكر المقدر ، وكذلك فعل المستحكر في تحسين الصفق ، وكل هذا صميم عقد الحكر ومرتبط بأصله .

ولقد راعى المشرع ذلك في قانون المرافعات بما نص عليه في المادة ٣٤ من أن يكون تقدير الدعوى باعتبار قيمة الزيادة المطلوبة في سنة ، (م ١٢ - أحكام)

٦٥٢

٢ من يناير ١٩٦٤

١ - نقض : لمن ، أسبابه ، سبب جديد شفعة ، إعلان رغبة ، منزل المعلن إليه .
ب - حكم : تسبيب . دفاع ، إخلال بمقتضى المبادئ القانونية :

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على أنه ليس للمطعون عليها الأولى إلا موطن واحد ، وأن المنزل الذي وجه إليها فيه إعلان لرغبته في الأخذ بالشفعة ، لا يعتبر موطناً لها ، لأنها لا تقيم فيه عادة .

ولما كان الطاعنون « طالبو الشفعة » لم يقدموا لمحكمة النقض ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بما ورد بمقتضى البيع ، خاصة باتخاذ المطعون عليها الأولى ذلك المنزل موطناً لها بمقتضى هذا العقد ؛ فإنه لا يصح لهم إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - متى كان الحكم قد أقيم على دعوى أساسية هي : أن المنزل الذي وجه فيه إلى المشتري إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة . لا يعتبر موطناً لها ؛ فإن ما يثيره الطاعنون « طالبو الشفعة » في شأن حجية ورقة الإعلان الحاصل في هذا المنزل وعدم تمسكهم ، من إثبات صحة هذا الإعلان ، يكون غير جدي .

المحكوم له في الدعوى الأولى ، إلى المحكوم عليه في الدعوى الأخرى ، مجردا ليماد الطعن فيما قضى به الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية ، هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه استعالة الفصل في كل من الدعويين إلا بجل واحد بيمينه .

وإذا كان الثابت أن الدعوى الأصلية قد رفضها المستأجر بطلب إلزام المؤجرة برد ما قبضته ممجلا من الأجرة ، وبالتعويض عما أفققه من مصاريف في الزراعة ، على أساس أنها باعت الأطنان المؤجرة في أثناء مريان مدة الإيجار وسلمتها إلى المشتري بما عليها من الزراعة للملوكه للمستأجر وأن دعوى الضمان الفرعية قد رفضتها المؤجرة ضد المشتري للأطيان منها ، ليعلم عليها بما عسى أن يحكم به ضدها ، على أساس أن هذه المشتري قد حلت محلها بموجب عقد بيع فيها لها من حقوق ، وما عليها من التزامات فإن الدعويين بهذه الصورة تختلفان خصوصا وموضوعا وسببا . بما يفتي فيها وصف عدم التجزئة . ولا يوجد من يمنع من الحكم في أحدهما على وجه يخالف الحكم في الأخرى .

وإذا كان الأصل أن إعلان الحكم لا أثر له في افتتاح ميماد الطعن إلا بالنسبة لمن أعلنه ومن أعلن إليه من الخصوم في ذات الدعوى فإنه لذلك ، ولا يستتلال كل من الدعويين من

مضروبة في عشرين ، وليس باعتبار مجموع الأجرة المطلوبة غصب .

والتميز في هذه المادة بمهارة : « الزيادة في قيمة الحكر » ، لا يمكن أن يتصرف إلى بدل الحكر : لأن قيمة هذا البديل ، وهو الذي يتنازل في مقابله الحكر عن حق الرقبة للمحتكر هذه القيمة ، متى تم الاتفاق عليها ، لا ترد عليها بعد ذلك أي زيادة بحجة تصحيح الحكر ، لأنه بأبولة حق الرقبة إلى المحتكر بمقتضى هذا التنازل ، تصبح الأرض مملوكة له سلكية تامة ، وينتهى حق الحكر باتحاد القيمة في شخصه .

وعلى ذلك تكون حقيقة المقصود بدعوى زيادة قيمة الحكر إلى قيمة مبيعة ، المشار إليها في المادة ٣٤ مرافعات ، إنما هو الدعوى بتصحيح الحكم ، التي تحدد فيها الزيادة المطلوبة بمبلغ معين .
طعن ١١٣ لسنة ٢٩ في

٦٥٤

٢ من يناير ١٩٦٤

استئناف : مباداة . دعوى ضمان فرعية . حكم ، تجزئة ، طعن ، موصدة .
المبدأ القانوني :

عدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية ، الذي يسوغ إعلان الحكم من

مورث الطاعنين لم يحفل بإصابته فور وقوعها لعدم أهميتها، وإلى أن استقشر بزيادة أثرها ونقل إلى المستثنى التي تولت التبليغ عن الحادث فإن هذا التبليغ يتحقق به غرض القانون .
ملن ٢١٩ لسنة ٢٩ في

٦٥٦

٨ من يناير ١٩٦٤

١ - محل : محل ، أجر ، منحة .
ب - قائمة : تأخيرية ، استعجالها . التزام ، محل مدني ٢٢٦ .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل في المنفعة أنها تبرع ، ولا تصبح التزاما يضاف إلى الأجر إلا إذا كانت مقررة في عقد العمل ؛ أو لأئمة المصنع أو جرى المرفع بمنعها حتى أصبح للعمال يعتبرونها جزءا من الأجر .

ومضى كانت لأئمة الشركة قد نصت على أنها لا تدخل ضمن الأجر ، فإن هذا النص يؤكد تمسك الشركة بالإبقاء عليها ، بوصف كونها تبرعا ، لا التزاما ، ومن شأنه أن ينص جريان العرف بها .

٢ - تشترط المادة ٢٢٦ من القانون المدني لاستحقاق الفوائد التأخيرية ، أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت

الأخرى ، إلا يترتب على إعلان الحكم من المستأجر المحكوم له في الدعوى الأصلية إلى الطاعة « المشتقة » التي لم يقض لها بشيء في تلك الدعوى ، وإنما صدر الحكم عليها في دعوى الضمان الفرعية ، حتى يأتي ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى الطاعة ، بل يبقى هذا الميعاد محفوظا لها ، ولا يفتتح من تاريخ إعلانها بالحكم من المعلوم عليها الصادر لمصلحتها بالحكم في دعوى الضمان الفرعية .
ملن ١٣٠ لسنة ٢٩ في

٦٥٥

٨ من يناير ١٩٦٤

محل : إصابة . إخطار . في ٨٩ لسنة ١٩٥٠ م ١١ .
المبدأ القانوني :

أوجب المشرع في المادة ١١ من القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، بشأن إصابات العمل ؛ أن يقوم العامل المصاب بتبليغ رب العمل بوقوع الحادث فور حصوله .

إلا أنه ترخص فيه إلى أن تسمح حالته بذلك . وإذا أن من الحوادث ما لا يترتب أثره فور وقوعه ، بل يتراخى ظهوره ويستغرق وقتا ، فإن واجب الإخطار يتراخى كذلك إلى وقت ظهور هذا الأثر .

ومن ثم فمضى كان للثابت من الدعوى أن

انتهى إلى أن التصرف لم يكن متعززا ، وأنه يخفى وصيته ، فلا يكون لتسجيل العقد حال حياة البائع أى أثر فى تصحيح التصرف ، أو نقل الملكية : لأن التسجيل لا يصحح عقداً باطلاً ، كما أنه لا يحول دون الطعن فى العقد بأنه يخفى وصية .

٣ — أحكام الإرث ، وتعيين نصيب كل وارث فى التركة ، من النظام العام ، وكل تحايل على مخالفة هذه الأحكام باطل بطلاناً مطلقاً ومن ثم فلا يسرى على هذا البطلان التقادم المفصوص عليه فى المادة ١٤٠ من القانون المدنى .

ولا يقدح فى ذلك القول بأن اعتبار البطلان مطلقاً ، يتنافى مع إمكان إجازة التصرف من الورثة ، ذلك أنه ليس للورثة أن يجيزوا التصرف باعتباره بيعاً ، وإنما لهم أن يجيزوه على الاعتبار الصحيح بوصف كونه وصيته . وفى هذه الحالة تجرى عليه أحكام الوصية التى يجيزها الورثة .

٤ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضى الموضوع ، ولا سلطان عليه فى ذلك ، إلا أن يخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها .

• — استخلاص الإجازة الضمنية وعدمها من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع .
طن ٣٩ لسنة ٢٩ ق

الطلب . يدخل فى هذا الطلاق مقابل الإجازة ويدل الإنذار : المكافأة نهاية الخدمة ، إذ هى محددة بمقتضى عقد العمل القردى ، وليس لتقاضى سلطة تقديرية فى تحديدها وبالتالى فهى لا تعتبر فى حكم التعميض .
طن ٣٨ لسنة ٣٠ ق

٦٥٧

٩ من يناير ١٩٦٤

- ١ — وارث : إرث ، أحكامه ، تحميل عليها . مورث ، طعن فى تصرفاته . إثبات . طرقه . بينة . غير .
 - ب — عقد : تسجيل ، بيع ، بطلان . تصرف غير منجز ، وصيته .
 - ج — نظام : وصيته ، إجازة الورثة ، نظام عام . مدنى م ١٤٠ .
 - د — دليل : بحكمة موضوع ، شاهد تقدير أقواله . إثبات ، طرقه . بينة .
 - هـ — تقضى : طعن ، أسباب واقعية . إجازة ضمنية .
- المبادئ القانونية :

١ — لا يعتبر الوارث قائماً مقام المورث فى التصرفات الماسة بحقه فى التركة عن طريق النش والتعايل على مخالفة أحكام الإرث ، بل يعتبر فى هذه الحالة فى حكم النير : ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بالطرق كافة .

ولا تقف صراحة نصوص العقد الدالة على تعيين التصرف ، حائلاً دون هذا الطعن .

٢ — متى كان الحكم الطعن فيه قد

وبمخالفة متفاوتة ، فإن ذلك لا يدل بذاته على تمدد المقود التي صدرت نفاذا لها ، وبوجب تقدير قيمة كل منها على حدة ، وبمحدد الاختصاص بظورها المحكمة الجزئية تبعاً لذلك : إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تكون تلك الأوراق مستندة إلى تصرف قانوني واحد مقود بين الطاعن والمطعون عليها .

وإذا كان تحقيق هذا الأمر الذي يترتب عليه تحديد الاختصاص ، يقوم على عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، فإن سبب الطعن المبني على مخالفة الحكم المطعون فيه قواعد الاختصاص النوعي ، وإن كان متعلقاً بالنظام العام ، إلا أنه لا سبيل إلى التمسك به أمام محكمة النقض ، ولأن تأثير هذه المحكمة من تلقاء نفسها .

٢ — الأوراق المطعون فيها بالتزوير ، لا يمدون تكون من أوراق القضية ، فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة ، أو في أي محضر آخر . ومن ثم فإن الذي على الحكم بوقوع بطلان في الإجراءات أثر فيه لإغفال المحكمة إثبات ذلك ؛ يكون على غير أساس .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض ادعاء الطاعن بتزوير الأوراق

٦٥٨

٩ من يناير ١٩٦٤

١ — دعوى : تقدير قيمتها ؛ طلبات ، تنددها . سبب الدعوى . تلقى ، طعن ، أسباب ، سبب جديد ، سبب قانوني ، خطأ في القانون . مرافعات م ٤٩ . نظام عام . اختصاص .

ب — بطلان : دعوى ، إجراءات ، تزوير . ضم أوراق والإطلاع عليها .

ج — حكم : تدليل ، عيب ، الصور . دفاع ، لإخلال بمحة . تزوير ، محكمة موضوع ، دليل ، تقديره . إثبات ، إجراءات ، صحة أوراق . مرافعات م ٢٨٤ . خير ، مضاهاة . حق دفاع .

للإحدى ، القانونية :

١ — مقصود للشارع بالسبب القانوني في معنى المادة ٤٩ مرافعات ، هو الأساس القانوني الذي يبنى عليه الدعوى ، سواء أكان محققاً ، أم إرادة مفردة ، أم فعلاً غير مشروع ، أم إثراء بلا سبب ، أم نصاً في القانون ، وبذلك لا يصرف معنى السبب القانوني إلى الأدلة ، أو وسائل الدفاع المقدمة في الدعوى .

فإذا كانت المطعون عليها ، قد طلبت بدعواها إلزام الطاعن أن يدفع ثمن البضاعة التي اشتراها منها ، واستندت في ذلك إلى أذن معتمدة بتسليم البضاعة وما يقابلها من فواتير بآمانها ، فإن هذه الفواتير وتلك الأذن ، لا تملو أن تكون أدوات لإثبات الحق المدعى به ، وهي وإن حررت في تواريخ متتامة ،

بالقرار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة وقوع
النصب .

٢ — لا يشترط لقبول دعوى استرداد
الحيازة، أن يكون سلب الحيازة مصحوباً
بإيذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره، بل
يكفي أن تكون قد سلبت قهراً .

٣ — قصر الشارع في المادة ٤٢٥ من
قانون المرافعات، جواز الطعن بالنقض في الأحكام
الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا
استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع
اليدين، على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه
أو تأويله، دون حائز البطلان في الحكم أو
في الإجراءات وقد أراد الشارع بهذا
التخصيص، ما يكون من مخالفة القانون أو الخطأ
في تطبيقه أو تأويله في خصوص وضع اليدين
بالقذات .

طعن ٥٨ لسنة ٢٩ ق

٦٦٠

٩ من يناير ١٩٦٤

حكم : تدليل ، عيب . مسؤولية تصمير . خطأ . تمريض .
خطأ مشترك .

البدء القانوني :

مضى كانت محكمة الموضوع لم تعرض بتاتاً
للأساس الذي أقيمت عليه الطاعة دعوها
الفرعية بمسؤولية الطعون عليها من قبلها ، ولم
تبحث فيما أسندته إليها من خطأ ترتب عليه

للطعون فيها ، على ما تبينه المحكمة من فحص
تلك الأوراق بنفسها ، وما استدلت به من
ظروف الدعوى وملابساتها . وفي حدود ما لها
من سلطة في تقدير الدليل ، فإنها عملاً بالمادة
٢٨٤ من قانون المرافعات . لا تكون ملزمة
بتدبير خبر في الدعوى . أو إجراء أى تحقيق
فيها . ويكون على غير أساس النعى على الحكم
بالقصور والإخلال بحق الدفاع لرفض المحكمة
طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق وتدبير الخبر
لإجراء المضاهاة .

طعن ٥٦ لسنة ٢٩ ق

٦٥٩

٩ من يناير ١٩٦٤

١ — حيازة : دعوى استردادها . نية إعتداه غير
مشرع . عصب . نية تملك . وضع يده مدة سنة .
تعريض .
ب — تعرض : فعله . حيازة . دعوى استردادها .
ج — تقضى : طعن ، حالته . خطأ في القانون . حيازة .
مرافعات م ٤٢٥ .

المبادئ القانونية :

١ — دعوى استرداد الحيازة ، تقوم قانوناً
على رد الاعتداء غير الشرع ، دون نظر إلى
صفة واضح اليد ، فلا يشترط نية التملك عند
واضح اليد ، ولا وضع يده مدة سنة سابقة على
التعرض ، ويصح رفعها عن ينوب عن غيره
في الحيازة ، ويكفي لقبولها أن يكون لرافعها
حيازة مادية ، تجعل يده مقصودة

بالمطاع . أما القبول فلا يتم إلا بإرساء المزداد .
٢ - متى كانت وزارة الأوقاف قد عرضت
الأطيان محل النزاع لتأجيرها بطريق المزايدة
على مقتضى ما تقتضى به أحكام القانون ٣٩ لسنة
١٩٤٦ ، واللائحة الداخلية للوزارة ، والشروط
الواردة بقائمة المزداد ، وكانت تلك الأحكام
والشروط ، قد تكفلت ببيان متى وكيف
يكون القبول من الوزارة ، ويتم إرساء المزداد .
فإنه يجب الرجوع إليها في كل ما يتعلق بذلك ،
دون الأحكام العامة الواردة في المواد ٩٠ و ٩١
و ٩١ من القانون للدنى ، إذ هذه الأحكام تعتبر
من القواعد المسككة ، فلا يلجأ إليها إلا عند عدم
الاتفاق على قواعد خاصة .

٣ - اعتماد السعر الذى تبدأ به المزايدة ،
يفترق عن اعتماد إرساء المزداد ، وهو غير
مض عله .

٤ - دفع التأمين شرط لازم لدخول
المزايدة ، و قبول الوزارة هذا التأمين لا يعممها
من أن تستعمل حقها في رفض المطاع المقدم
من دافعه ، ولو كان هو المطاع الأخير .
طعن ١١٢ لسنة ٢٩ ق

إلحاق الضرر بها ، واقتصرت في تأسيس قضائها
برفض تلك الدعوى ، على وقوع خطأ من
جانب الطاعة ، وكان ثبوت هذا الخطأ في
جانب الطاعة ليس من شأنه أن يدفع عن
المطعون ضدها مسؤوليتها عن التمييز في
الصورة التى يثبت فيها وقوع خطأ منها
مستغرق لخطأ الطاعة ، وكذلك في الصورة
التي يثبت فيها أن الضرر كان نتيجة خطأ
مشترك ، وكان الحكم للمطعون فيه لم يستظهر
شيئاً من ذلك أو يعرض له بالبحث فإنه يكون
مسيباً بما يستوجب رفضه .

طعن ٧٦ لسنة ٢٩ ق

٦٦١

٩ من يناير ١٩٦٤

١ - عقد : أركانه ، رضاه . جزاء . إجازة . بيع .
مدنى م ٩٩ .

ب - إجازة : مزداد ، شروط قائمة مزداد . ق ٣٦
لسنة ١٩٤٦ . مدنى م ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ . سر بده
المزايدة ، تهريره .

ج - مزداد : لإرساؤه ، اعتاده .

د - عطاء : رفضه . تأمين ، قبوله .

للهاذىء القانونية :

١ - تنص المادة ٩٩ من القانون المدنى
على أنه : « لا يتم العقد في المزايدات إلا برسو
للمزداد » ومفاد ذلك أن افتتاح المزايدة ولو على
أساس سعر معين ، لا يعتبر إجبارياً . وإنما
الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم

٦٦٢

١٥ من يناير ١٩٦٤

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية . وعلاؤها ، تقديره
رابط حكيم ، مرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٩ . ربط
نهائي .

المبدأ القانوني :

رسم المشتري بمقتضى الرسوم بقانون ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ قاعدة تقدير وعاء الضريبة . وهذه
القاعدة واجبة الاتباع من تاريخ سريان هذا
الرسوم بقانون ، ويجب على مصلحة الضرائب
من تلقاء نفسها أعمال أحكامه على الحالات
كافة ، التي لم يصبح فيها الربط نهائياً .

ونقصود بالربط النهائي ؛ على ما جرى به
قضاء محكمة النقض ، هو ذلك الربط الذي لم
يعد قابلاً للطعن فيه أمام أى جهة من جهات
الاختصاص . سواء في ذلك لجان الطعن ، أو
المحاكم على اختلاف درجاتها .

ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون
الممول وحده دون مصاصة الضرائب ، هو
الطاعن في قرار تحديد الأرباح : ذلك أنه
يكفى لاعتبار الربط غير نهائي ، أن
يكون التقدير محل طعن من أى من
الطرفين .

طعن ٢٠٨ لسنة ٢٩ ق

٦٦٣

١٥ من يناير ١٩٦٤

عمل : تحكيم في منازعات دعوى ، تكييفها اختصاص .
إعانة غلاء معيشة .

المبدأ القانوني :

النزاع حول استحقاق العامل أو عدم
استحقاقه فرق إعانة غلاء المعيشة ، بسبب تغيير
حالته الاجتماعية . وتراخيه في إخطار الشركة
به فور حصوله . هو نزاع فردي قوامه حق
ذاتي له . لا يتصل بحق الجماعة ولا يتأثر به
مركزها . ومن ثم فإن الدعوى مما تختص المحاكم
بالنظر فيه .

طعن ٢٩٥ لسنة ٢٩ ق

٦٦٤

١٥ من يناير ١٩٦٤

أحوال شخصية : طلاق مصريين غير مسلمين .

المبدأ القانوني :

إقرار الزوج غير المسلم بوقوع الطلاق في
تاريخ معين . ومعاملته بإقراره . لانصح إلا
بعد ثبوت اختلاف الزوجين . طائفة وملة .
قبل رفع الدعوى .

طعن ٣٠ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية

٦٦٥

١٦ من يناير ١٩٦٤

- ١ - حكم : إصداره ، حجز الدعوى للحكم ، بتجبل
الطلب به . دفاع إخلال بمقتضى . بطلان .
- ب - دعوى : نظرهما ؛ جلسة ، تحديد موعد
انقضاء . بطلان
- ج - حكم : عيب تدليل ، عيب . إثبات ، طرفه ،
كتابة . صورته .

المبادئ القانونية :

١ - لا تقرب على المحكمة إذا قررت تسجيل
الطلب بالحكم . وحددت لذلك جلسة
تسبق التي كانت قد حددتها من قبل ،
مادامت لم تمس حقا من حقوق الخصوم في
الدفاع .

فمضى كان القرار الذي أصدرته المحكمة
بتسجيل الطلب بالحكم ، يقع تاليا لنهاية
المواد المصرح فيه لقطاعين بإيداع مذكراتهم ،
وكان ثابتا من الاطلاع على القرار أن طرفي
الخصوم قد استوفوا دفاعهما شفويا وبمذكراتهم
الخطامية ، فإن البس على الحكم بالبطلان في
الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ، يكون على
غير أساس .

٢ - تحديد أيام معينة لعقد جلسات
المحكمة ، ليس إلا تغليا داخليا ترتيبه جميعها
المعممة ، ولا يترتب على مخالفة البطلان .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد

أقيم أساسا على عدم جواز إثبات ما يخالف
ما ورد بقصد البيع إلا بالكتابة ، وعلى أن
الصورة بين المتعاقدين لا تثبت إلا بالكتابة
كذلك ، وكان هذا القى قرره الحكم صحيحا
في القانون وكافيا بذاته لحل قضائه ، فإن
الحكم لم يكن بحاجة إلى بحث ما ساقه الطاعنون
من قرائن لإثبات تلك الصورة ؛ ويكون بحته
لها تزيدها بمسقط الحكم بدونه ، ولا يسميه ما يكون
قد شابه ذلك من خطأ فيه .

طس ٨١ لسنة ٢٩ ق

٦٦٦

١٦ من يناير ١٩٦٤ .

- ١ - حيازة : غار ملكها . وقف ، ناظر قبض غلة .
تقادم . ريم - حائز سي . النية ، ريم مستحق في ذمته ،
ريم واجب أدائها للمستحقين ، تقادم بخمس عشرة سنة .
مدني م ٢/٢٧٥
- ب - وقف : شرط الوائف ، استحقاق ، مرتب ثابت .
تقادم .
- ج - حكم : تدليل ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ٢/٢٧٥ من القانون المدني
على أنه « لا يسقط الريع للمستحق في ذمة الحائز
سي . النية ، ولا الريع الواجب على ناظر الوقف
أدائها للمستحقين ؛ إلا باقتضاء خمس عشرة
سنة » .

وإنه وإن لم يرد في القانون المدني القديم

نص عن تقادم الاستحقاق في الوقف بالذات ،
(١٣٢ - أحكام)

٦٦٧

١٦ من يناير ١٩٦٤

١ - تنفيذ : نفاذ مجمل، نظم من وصف النفاذ . فاضى
النظام، وصلة في الاستئناف وسق. قوة الأمر القضي .
مراسلات م ٤٧١ -
ب - استئناف : وسق. حكم نظم من وصف النفاذ ،
طليته ، وكتبته .

المبادئ القانونية :

١ - متى كانت محكمة الاستئناف قد
عرضت في حكمها الأول ، الغالب بالنظم من
وصف النفاذ ، مسألة جواز الاستئناف وعدم
جوازه ، بعد أن تبادل فيها الخصوم وفصلت
الحكمة فيها بجواز الاستئناف وبقبوله شكلا ؛
فإنها تكون بذلك قد حسمت النزاع نهائيا في
خصوص تلك المسألة ، واستغفدت ولايتها في
الفصل فيها ؛ فلا تملك بعد ذلك إعادة
النظر فيها ، ولو عند نظر استئناف للوضع .

وفصل المحكمة في مسألة جواز الاستئناف
وعدم جوازه عند نظر النظم من وصف النفاذ ،
يكون فضلا لازما ؛ متى كان للتأنيف عليهم
قد دفعوا بدم جوازه ، ونازعهم للتأنيف في
ذلك .

لأنه إذا ما تبين أن استئناف للوضع غير
جائز ، أو أنه غير معقول شكلا لسبب آخر ؛
فإن الحكم للتأنيف يكون قد حاز قوة الأمر
القضي ، ويكون واجب التنفيذ عملا بالقواعد

إلا أن حكمه في ذلك لا يختلف عما سده القانون
المدني الجديد في هذا الخصوص : لأن ناظر الوقت
يعتبر على أى حال وكيلاعن للمستحقين ، فإن قبض
غلة الوقف ، كانت أمانة تحت يده لحسابهم ،
فلا يسقط حقهم في المطالبة بها إلا بأعضاء
خمس عشرة سنة .

٢ - من المقرر شرعا أن للمستحق في الوقف
هو كل من شرط له الواقف نصيبا في الفسلة ،
أو سهما أو مرتبا دائما أو مؤقتا .

وإذا كان الثابت من الحكم بإلزام المعلوم
عليها بأن تدفع لمورث الطاعنين معاشا شهريا
مدى حياته ، من وقت ترك الخدمة في الوقف ؛
أن المورث يستحق للماش الذي يطلبه عملا
بصرح شرط الواقف بكتاب وقفه ؛ فإن للماش
المحكوم به للمورث المذكور ، وإن كان في
صورة مرتب شهري معين المقدار ، يعتبر استحقاقا
في الوقف . فلا يتقدم الحق فيه إلا بأعضاء
خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق .

٣ - متى كان لا يبين من أسباب الحكم
المطعون فيه أن المحكمة التفتت إلى دفاع
الطاعنين بما يقتضيه ، أو أنها فضعت وأطلعت
على الدليل الذي استندوا إليه فيه ؛ فإن الحكم
يكون ممينا بالقصور .

طنس ١٤٠ ليلة ٢٩ في

ودفعهم ؛ وأن يلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة .

وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن تلاوة هذا التقرير إجراء جوهرى يقترب على إفضائه بطلان الحكم .

ولا يغير من ذلك إلغاء المادتين المذكورتين بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ : ذلك أن المادة السابقة منه قد نصت صراحة على أن الاستئناف الذى يكون قد رفع قبل العمل به ، يتبع في شأنه النصوص السارية وقت رفعه .

طن ١٩٦ لسنة ٢٩ ق

٦٦٩

٢٦ من يناير ١٩٦٤

١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية - أولوية على الضرائب ، رسم - لجنة ضرائب ، طن على قرارها ، رفضه ، طريقته - دعوى . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٥٤ و ٧٥ : بق ٩٧ لسنة ١٩٥٢ . ق ٤٢ لسنة ١٩٤٤ م ٣٨ . ق ٢١٧ لسنة ١٩٥٢

ب - ضريبة : مهن غير تجارية - طن ، رفضه ، إعلاؤه . ق ١٨ لسنة ١٩٥٤ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ م ٢٠ . ق ٧١ لسنة ١٩٥٤ .

المبادئ القانونية :

١ - لم ينص الشارع في المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بعد تعديلها بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ ، على قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ومن ثم فإنه يرجع في شأنها إلى القواعد العامة والإجراءات

العامة ، فلا يملك المحكوم عليه أن يوقف هذا التنفيذ عن طريق التظلم المنصوص عليه في المادة ٤٧١ من قانون المرافعات ؛ ويكون تظلمه في هذه الحالة غير مقبول .

٢ - القول بأن الاستئناف الوصفي يعتبر حكماوتقيا بطبيعته ، لا يجوز قوة الأمر المقضى ، ولا تصيده المحكمة عند نظر استئناف اللوموع ، إنما يصدق على ما يتضمنه قضاء ذلك الحكم ، من إجراء التنفيذ مؤقتا ، أو منعه الأمر بالكفافة أو الإغفاء منها .

أما قضاؤه بجواز الاستئناف ، وبقبوله شكلا ؛ فإنه يعتبر قضاء قطليا لا يملك المحكمة الدلول عنه .

طن ١٤٧ لسنة ٢٩ ق

٦٦٨

١٦ من يناير ١٩٦٤

استئناف : إجراءات نظره - تقرير تفتيش ، تلاوته ، بطلان - مرافعات م ٤٠٧ مكرر ٢٠٨٧ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ م ٧ . إجراء جوهرى .

المبدأ القانونى :

أوجبت المادتان ٤٠٧ مكرر ٢ و ٤٠٨ من قانون المرافعات ، قبل إلغائها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، على المعضو المقرر أن يضع تقريرا يلخص فيه موضوع الاستئناف ، وطلبات الخصوم ، وأسند كل منهم ، ودفاعهم ،

١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بعد تعديلها بالقانون ١٨ لسنة ١٩٥٤ ، وفي المادة ٢٠ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٥٤ إلى المادتين ٥٤ و ٥٤ مكررا من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بعد أن كانت كل منها تحمل إلى المادة ٥٤ وحدها .
طن ١٠١ لسنة ٢٩ ق

٦٧٠

٢٢ من يناير ١٩٦٤

عمل : عقد ، انتهاؤه . فسخ عقده ، أسبابه . جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الاخلاق . حق ، سقوطه . مرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ م ٤٠ . وقف عمل .

المبدأ القانوني :

حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقا للفقرة ٨ من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، لا ينشأ إلا بعد الحكم على العامل نهائيا لجناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

ومن ثم ؛ فإن عدم إيقاف العامل لانتهاه في جناية سرقة ليس من شأنه أن يسقط حق صاحب العمل في فصله بعد صدور الحكم النهائي فيها : إذ من المستساغ أن يسقط الحق قبل تولده ونشوءه . وهو كائن الحقوق لا يسقط إلا بالإسقاط الصريح . أو إذا وجدت ظروف ملازمة تدل عليه . ولم يخطر العامل بفصله على أثر صدور الحكم بإدائته ،

المقررة في قانون المرافعات لرفع سائر المطاوى ومقتضاها أن يرفع الطعن : « بصحيفة تدلن للدعى عليه على يد أحد المحضرين » ؛ لا : « بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة » .

وإذا أحالت المادة ٣٨ من القانون ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أولوية على التركات ، بعد تعديلها بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن الطعون الخاصة بضرية التركات ، إلى المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وجب القول بأنه يلتزم فيها هي الأخرى ذات القواعد والإجراءات .

٢ - مانعت عليه المادة ٥٤ مكررا من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون وإعلانها ، هو استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ، يقتصر أثره على الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية الصناعة ، ولا يمتدحدا إلى ما سواها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بقص خاص في القانون .

يؤيد هذا النظر ، أنه عندما أراد الشارع التزام هذه الطرق والإجراءات في شأن الطعون الخاصة بالضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية والضريبة على الإرادة لم يسمه إلا بتعديل النصوص القائمة بما يحقق هذا الغرض ، بأن في المادة ٧ من القانون

اتفاق الواحد والوعود على جميع المسائل
الجمهورية للبيع الموعود به ، فضلا عن اللدة التي
يجب فيها على الموعود إظهار رغبته في الشراء ،
وذلك حتى يكون السبيل ميسرا لإبرام العقد
النهائي بمجرد ظهور رغبة الموعود ، دون حاجة
إلى اتفاق على شيء آخر .

٢ - المقصود بالمسائل الجمهورية في البيع :
أركان البيع ؛ وشروطه الأساسية التي يرى
المقنن ؛ الاتفاق عليها ، والتي ما كان يتم
البيع بدونها .

فإذا كان الطرفان قد أفصحا في البند الرابع
من عقد البيع المبرم بينهما ، الذي اعتبره
الحكم المعلنون فيه مقصدا وهذا من جانب
الحكومة يبيع خمسمائة فدان ثانية للمعلنون
عليه ، عن وجود شروط أخرى إلى جانب
الشروط الواردة في العقد ، لم يملها الطرفان ،
وإنما تر ك لوزارة المالية وضعها عند إبرام بيع
الصفقة ، وكان حرص الحكومة على الإشارة
في العقد إلى تلك الشروط ، يدل على أنها
تعتبرها من الشروط الجمهورية للبيع ، والتي
يدونها لتقبل إبرامه ، فإن إظهار المعلنون عليه
رغبته في الشراء ، لا يؤدي بذاته إلى انعقاد
بيع تلك الصفقة ؛ بل لا بد كذلك من تعيين
الشروط التي اتفق الطرفان على ترك أمر وضعها
لوزارة المالية ، ومن قبول المعلنون عليه إياها
بعد اطلاعه عليها .

لا يدل وحده وبذاته . على أن صاحب الممل
أسقط حقه فيه .

ملن ١١١ لسنة ٢٩ ق

٦٧١

٢٢ من يناير ١٩٦٤

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وماؤما ، تقدير
حكمي مرسوم قانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .
للبدا القانوني :

استحدثت الرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢
قاعدة جديدة لربط الضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية . هي اتخاذ الأرباح للقدرة عن سنة
١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن السنوات من
١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .

وهذه القاعدة تسرى باطراد كلما كانت
الضريبة مستتقة عن إحدى هذه السنوات .
وكان الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق
التقدير في سنة ١٩٤٧ . حتى لو كانت حساباته
في تلك السنة منتظمة .
ملن ٢١٥ لسنة ٢٥ ق

٦٧٢

٢٣ من يناير ١٩٦٤

١ - بيع : وعد بالبيع ، انعقاده .
ب - مسائل جمهورية : في البيع .
المبادئ القانونية :

١ - يشترط لانعقاد الوعد بالبيع ، سواء
في القانون المدني القديم ، أو في القانون القائم :

٢ - تنص المادة ٣٠٥ من القانون المدني على أنه : « لا تكون الحوالة نافذة قبل المدين أو قبل الغير ، إلا إذا قبلها المدين ، أو أعلن بها » .

ومفاد ذلك أن القانون ، حين قرر لفناد الحوالة في حق المدين ، أو قبوله إياها ، أو إعلانه بها ، قد شاء بذلك تحقيق مصالح افترض وجودها .

فإذا ما تمسك المدين بما رتبته القانون في هذه الحالة من عدم نفاذ الحوالة في حقه ؛ وجب على المحكة أن تحكم له بعدم نفاذها ، دون أن تطالبه بإثبات مصلحته في القضاء له بذلك .
طن ٧٠ لسنة ٢٩ ق

٦٧٤

٢٣ من يناير ١٩٦٤

المبدأ القانوني .

عقد : تكييفه بحكمة موضوع سلطتها ، قصد الماقدنين المناط في تكييف المقسود ، هو مانعاه المتصادقون منها . وتعرف ذلك من سلطة بحكمة الموضوع .

فتى استظفرت قصد الماقدنين . وردته إلى شواهد وأسانيد تؤدي إليه عقلا ، ثم أنزلت عليه الحكم القانوني الصحيح ، فلا يقبل من أي الماقدنين أن يناقش في هذا القصد بعد ذلك .

طن ١٧٠ لسنة ٢٩ ق

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الاتفاق الوارد في البند الرابع من العقد ، وعدا بيع الحصة فدان الثانية . وذلك مع خلوه من بيان بعض شروط البيع الجوهرية ؛ وإذ انتهى الحكم إلى اعتبار بيع هذه الصفقة قد تم صحيحا بإظهار المطعون عليه رغبته ، يكون قد أخطأ في القانون ، وخرج بقضائه عما اتفق عليه المتصادقان .

طن ٥٣ لسنة ٢٩ ق

٦٧٣

٢٣ من يناير ١٩٦٤

١ - حوالة : حق ، قاضيا . حجة الحكم . حجة الأمر للنقض ، إثبات ، نقض ، طن ، مصلحة ، دعوى ، رفض ، عدم قبول .
ب - حوالة : حق ، قاضيا في حق المدين ، قبوله إياها ، إعلانه بها ، مدني م ٣٠٥ .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان - برفع الدعوى قائما على عدم نفاذ الحوالة في حق المدين لعدم إعلانه بها ، أو قبوله إياها ، فإنه يستوي في ذلك أن تحكم المحكة برفض الدعوى بحالتها ؛ أو بعدم قبولها ؛ إذ لا يعتبر أي من هذين القضائين مانعا من التقاضي بشأن الحق موضوع عقد الحوالة ، إذا ما أضحت نافذة في حق المدين .
ومن ثم فإن النعي على الحكم بخالفته القانون في هذا الصدد ، لا يتحقق به للطاعة لإمصلحة نظرية بحث ، وهي لا تصلح أساسا للطن .

البطلان، وإجازة القسمة الحاصلة بغير اتباع هذه الإجراءات.

طن ١٩٠ لسنة ٢٩ ق

٦٧٦

٢٩ من يناير ١٩٦٤

عمل : تنظيمه - سلطة رب العمل فيه عقد عمل، لإنهاءه، أسبابه، سن تقاعد.

المبدأ القانوني :

النص في لائحة الشركة هل تحديد سن الستين لتقاعد عمالها وموظفيها، هو تصرف من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل بها على الوجه الذي يراه كفيلاً بتعقيق مصالحه.

ومن ثم فإن إنهاء عقد الطعون عليه لبلوغه سن الستين، وعملاً بما نصت عليه المادة الخامسة من لائحة الشركة لا يكون بغير موعود.

طن ٢٠ لسنة ٢٩ ق

٦٧٧

٢٩ من يناير ١٩٦٤

١ - ضريبة : شركة، رسم أبوية لجنسيتها شركات قرارها، طن فيه، طريقة دفعه؛ دعوى، تكليف بالحضور.

ب - اعلان : تكليف بالحضور، دعوى، رفضه، طريقته، بطلان، مرافعات ١٤٠ م و ١٤١.

المبادئ القانونية :

١ - الطعون في قرارات البعاج الخاصة بضريبة التركات : ترفع بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع؛ وتقدم صحيحتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة.

٦٧٥

٢٣ من يناير ١٩٦٤

١ - قض : من، خصوم اعلان.

ب - القسمة : تراض، ناقص أهليته، قسمة أعيانه، تصرفاته، بطلان نسبي، وصحي، ثيم.

المبادئ القانونية :

١ - متى كان قد حكم ابتدائياً بإخراج خصم من الدعوى بغير مصروفات ثم اختصم في الاستئناف، إلا أنه لم توجه إليه أية طلبات، ولم يحكم له بشيء، فإن اختصاصه في الطعن لم يكن له محل؛ وبالتالي لا يكون إعلانه به لازماً.

٢ - إجراء القسمة بالتراضي جائز؛ ولو كان بين الشركاء من هو ناقص الأهلية، على أن يحصل الوصي القيم إذن من الجهة القضائية المختصة بإجراء القسمة على هذا الوجه، وعلى أن تصدق هذه الجهة على عقد القسمة بصدتمامه، حتى يصبح نافذاً في حق ناقص الأهلية.

وإذا كان البطلان المترتب على عدم مراعاة هذه الإجراءات قد شرع لمصلحة القاصر ومن في حكمه. حتى لا يتعاند الوصي أو القيم على تصرف ليس له في الأصل أن يستقل به؛ فإن هذا البطلان يكون سلبياً لا يمتنع به إلا ناقص الأهلية الذي يكون له عند بلوغ سن الرشد إن كان قاصراً، أو عند رفع الحجز عنه إن كان محجوراً عليه، التنازل عن التمسك بهذا

الفردية في تكوين شركة تضامن ، من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية مقبها منذ بدء تكوين الشركة ، والزام المظون عليها بإخطار مصلحة الضرائب بذلك في مدى ستين يوما وأن تقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

وإذا اغفلت هذه الإجراءات فإنها تكون ملزمة أداء الضريبة عن سنة كاملة ، طبقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ملن ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق

٦٧٩

٢٩ من يناير ١٩٦٤

١ - مرفق عام : ملتمز ، علاقته بمقالة ، التزام ، انتهاء مدة عقده ، عمل ،
ب - حكم : تسيب ، كفايته ، عمل ، تطبيقه ،
عامل ، تكليفه عملا غير متفق عليه .

المبدأ القانوني :

١ - إنه وإن كان استغلال شركة الملاحات المصرية لملاحه المكس موقوتا بمدة التكليف الصادر لها بإدارتها ، إلا أن انتهاء هذا التكليف لا يثنى عليه انقضاء الشركة وزوال شخصيتها ، بل تظل قائمة لتحقيق النشاط الذي كانت تمارسه أصلا قبل تكليفها إدارة الملاحه ؛ وهو ما يستتبع بقاء علاقتها بمستخدميها وعملها ، واستمرارها .

وإذا جددت الشركة عقد المظون عليه بمد

٢ - البطلان الذي يحكمه المادتان ١٤٠ ؛
١٤١ من قانون المرافعات ؛ هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان . أو في بيان المحكمة . أو في تاريخ الجلسة ، أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور والبطلان الناشئ عن نقص أو خطأ في بياناتها الأخرى ، لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى على الوجه البين في القانون ، وهو بطلان متملق بشكل الإجراءات ، ويفترض الضرر .

وإذا كان الثابت أن الدعوى رفعت بصيغة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة ، وقضى الحكم المظون فيه بطلانها أرفضا بغير الطريق الثانوي ولم يحول على ما تحسك به الطاعنون من أن حضور مصلحة الضرائب وعدم إبداء الدفع قبل أى طلب أو دفاع في الدعوى من شأنه أن يزيل هذا البطلان ، ويسقط الحق فيه ؛ فإنه لا يكون قد خالف القانون ، أو أخطأ في تطبيقه .

ملن ١٥٣ لسنة ٢٩ ق

٦٧٨

٢٩ من يناير ١٩٦٤

ضريبة : منشأة ، تغيير شكلها ، إخطار به ، إغفاله ،
في ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٥٨ .

المبدأ القانوني :

مساهمة المظون عليها بأصول منشأتها

لجمل السبينة سالحة للملاحة قبل السفر وعند البدء فيه ، وتجهيزها وتطبيقها على الوجه للرضى .

وتنص المادة الرابعة على أنه في جميع الحالات التي ينشأ فيها الملاك أو التالف من عدم صلاحية السفينة للسفر ، يقع على طاق الناقل عبء الإثبات فيما يتعلق ببذل المهمة الكافية : فمفاده أن الناقل لا يستطيع التخلص من المسؤولية عن الملاك أو التالف الذي لحق بالبضاعة ، إلا بإثبات أنه قام ببذل المهمة الكافية لجمل السفينة سالحة للملاحة قبل البدء في الرحلة .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في التذليل على صلاحية السفينة للصلاحية عند بدء الرحلة ، وفي أطراف دفاع الطاعنة بصدوم توافر هذه الصلاحية بما استخلصه من الشهادة المقدمة من الشركة الناقلة « الماطون عليها » ، والدالة على سلامة تسييف شحنة السفينة قبل مفادرتها ميذاء القيام ، من أن الماطون عليها قد بذلت المهمة الكافية لسلامة الشحنة ؛ فلن هذا الذي استخلصه الحكم ليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته عليه من اعتبار السفينة سالحة للسفر عند بدء الرحلة ، ومن إعفاء الماطون عليها الناقلة تبعا لذلك من إثبات ما ألزمها القانون إثباته للتخلص من المسؤولية .

ذلك أن ثبوت أن الماطون عليها قد بذلت

(١٤٢ - أحكام)

انتهاء مدته ؛ فإنه يتجدد لمدة غير محددة ، وفقا لأحكام المادة ١/٣٥ من قانون عقد العمل الفردى .

٢ - فضل الماطون عليه ، وإعادة تمييزته في وظيفة أدنى ، وبمرتبة أقل ، بمدرّج دعواه بوقف قرار الفصل ، يعتبر إجراء قصدت به الشركة مخالفة أحكام المادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردى ، وإنه باطل ولا أثر له بالتطبيق لحكم المادة ٥٠ من هذا القانون .

وما رتبته الحكم الماطون فيه على هذا النظر من اعتبار علاقة الماطون عليه بالشركة مستمرة إلى أن فصلته للمرة الثانية ؛ هو استخلاص موضوعى سائغ يكفى لحله .
طنس ٢١٤ لسنة ٢٩ ق

٦٨٠

٣٠ من يناير ١٩٦٤

١ - نقل بحرى : ناقل ، التزاماته . إثبات ، عيب .
معاهدة بروكسل لتسديد الشحن .
ب - حكم : تذليل ، عيب .
المبادئ القانونية :

١ - توجب المادة الثالثة من معاهدة بروكسل لتسديد الشحن . الموقعة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ . والتي انضمت إليها مصر وصدر مرسوم بالعمل بأحكامها ابتداء من ٢٩ مايو ١٩٤٤ . على الناقل أن يبذل المهمة الكافية

٢ — متى كان قد نص في عقد إنهاء الالتزام، على أن جميع موجودات الشركة تؤول إلى الحكومة المصرية، وعلى أن تشكل لجنة لتقييم هذه الموجودات، وأن الحكومة المصرية لا تلزم بأى خصوم على الشركة، إلا في حدود قيمة هذه الموجودات التى تقسدها اللجنة؛ فإن مفاد ذلك: أن التزام الحكومة المصرية بالخصوم التى على الشركة مقيد بأن تكون هذه الخصوم مما يدخل في قيمة هذه الموجودات.

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعنة التعويض عن وفائهم المظنون ضدكم فى أثناء قيامه بسببه لدى الشركة، دون أن يظهر هل كان المبلغ الذى ألزمها به، يدخل فى حدود ما تلزم به بمقتضى إنهاء الالتزام أولا يدخل؛ فإنه يكون قاصر التسبيب.

طن ٢١٢ لسنة ٢٩ ق

٦٨٢

٣٠ من يناير ١٩٦٤

- ١ — نفس : طعن سبب جديد
 - ب — إثبات : طرقة ، كتابة ، ورقة عرفية ، توقيع عليها ، ثبوت صحته .
 - ج — حكم : تحقيق ، مقتضاته . مراتبهم ٢٦٤ . مضادة . شهادة .
- المبادئ القانونية :

١ — متى كان الطعن فى الإجراءات واردا

الهمة الكافية لسلامة الشحنة ، لا يدل بحال على أنها بذلت الهمة لجعل الشحنة سالمة للسفر : لا اختلاف الأمرين ، وعدم ترتب أحدهما على الآخر ؛ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مميهاً بفساد الاستدلال .

طن ١٩٩ لسنة ٢٩ ق

٦٨١

٣٠ من يناير ١٩٦٤

١ — مرفق عام : التزام ، إنهاؤه ، مظار الإدارة . خاف وكافة .

ب — حكم : دليل ، عيب . مرفق عام ، التزام ، إنهاؤه .

المبادئ القانونية :

١ — القاعدة فى عقود التزام المرفق العامة ، هى أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته ؛ وتبعا لذلك فإن جميع الديون التى تقرتب فى ذمته فى أثناء قيامه بإدارة المرفق ، تعتبر التزاما عليه وحده ، ولا شأن لجهة الإدارة مانحة الالتزام بها .

فإذا انتهى عقد الالتزام ، وعاد المرفق لجهة الإدارة ، فإنها لا تلزم بشئ من هذه الديون ، إلا إذا وجد نص فى عقد الالتزام يلزمها بها . ذلك أن الملتزم فى إدارته المرفق ، لا يقتصر وكلاءه على جهة الإدارة ؛ كما أن هذه الجهة لا تعتبر بمثابة خاف خاص أو عام .

بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض، قبل تعديلها بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢،
على أن الطاعن، إذا ما صدر قرار من دائرة
خص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة،
إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه
إليهم، مؤشراً عليه بقرار الإحالة، وذلك
في خمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة؛ وأن
يودع، خلال الخمسة أيام التالية لاقضاء هذا
المبدأ أصل ورقة إعلان الطعن، ومذكرة بشرح
أسبابه المبينة في التقرير.

وإذا كانت الإجراءات المبينة في هذه المادة
هي إجراءات جوهرية؛ فإنه يقترب بطلان
الطعن على عدم قيام الطاعن بها في المبدأ
المحدد قانوناً.
طعن ٢٩٢ لسنة ٢٩ ق

يومية ١٩٦٣

٦٨٤

٦ من يونيو ١٩٦٣

إجارة : مؤجر ، التزاماته . حكم، جنية امر مفضى .
دعوى . إثبات ، قرينة قانونية .

المبدأ القانوني :

مق كان الحكم النهائي الصادر بين الطرفين
في دعوى سابقة قد قضى بأحقية المستأجر في
حبس قدر من الأجر مقابل عدم استعماله للصمد
بالمهن للزوجة، وفصل في أسبابه بالتصلة بالبطون
في مسألة كلية حاصلها أن ثمة التزاماً يقع على مائق

على الحكم الابتدائي القاضي بخير ،
وعلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى وعمل
انطير ؛ فإنه كان يجب على الطاعن أن يمسك
بهذا الطعن لدى محكمة الموضوع . فإذا سكت
عن ذلك ، فليس له أن يشير له لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٢ - ثبوت صحة التوقيع على الورقة العرفية،
يحملها بما ورد فيها حجة على صاحبه ؛ بصرف
ال نظر عما إذا كان صلب الورقة محرراً بخطه
أو بخط غيره .

٣ - ما تستلزمه المادة ٢٦٤ من قانون
المرافعات من اشتغال الحكم الصادر بالتحقيق
على نذب أمد قضاة المحكمة لباشرة التحقيق ،
إنما يكون محله إذارات المحكمة لإجراء التحقيق
بشهادة الشهود .

أما إذارات اجراءه بالمضاهاه فلا يكون لهذا
الإجراء مقتضى؛ إذ أن هذه المضاهاه إما أن تجريها
المحكمة بكامل هيأتها أو تغذب خبيراً أو
ثلاثة - لاجرأسبابها على ما هو مفصوص عليه بالفقرة
الثانية من ٢٦٤ مرافعات .
طعن ٢٣٠ لسنة ٢٩ ق

٦٨٣

٣٠ من يناير ١٩٦٤

هض : طعن ، إعلان ، بطلان . ق. ٥٧ لسنة ١٩٥٩
م. ١١ ق. ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .

المبدأ القانوني :

توجب المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

كان وكيلاً أيضاً من المطعون عليه الذي ينازعهم في ملكية هذا العقار ، ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى إسقاط مدة حيازة الوكيل للعقار محل النزاع فبإثباته من مورث الطاعنين من مدة التقادم السارى لمصلحة هذا المورث ؛ بل لا يكون هذا الإسقاط إلا إذا شاب حيازة المورث للعقار بوساطة وكيله عيب من العيوب التي تفقدها أثرها في كسب الملكية بالتقادم ، وهي : الإكراه والخلفاء والابس أو الغموض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يكشف عن قيام أحد هذه العيوب حين رفض طلب الطاعنين الإحالة إلى التحقيق لإثبات تملكهم العقار محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة ، يكون قد انطوى على قصور وخطأ في القانون .

لمن ٢٣٥ لسنة ٢٨ في المدينة السابقة

٦٨٦

١٢ من يونيو ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها . أرباح تخضع للضريبة . أعمال الوكالة عن الشركات الأجنبية .

المبدأ القانوني :

مضى كان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة ، وهي شركة توصية بسيطة ، قد تماقتت مع شركات التأمين الأجنبية على أن تقوم بعمليات التأمين بالوكالة عنها ، فإن أرباح فرع

المؤجر يتمكن المستأجر من استعمال المصعد ، وأن المؤجر قد أدخل بهذا الالتزام مما يحق معه للمستأجر الامتناع عن سداد جزء من الأجرة . وإذ حاز هذا الحكم حجية الأمر المقضى ، فقد امتنعت العودة إلى مناقشة هذه المسألة في دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعة لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى ، أو أثرت ولم يفتحها الحكم الصادر فيها .

لمن ٢١٥ لسنة ٢٨ برئاسة عضوية السادة الأساتذة المسبقين العوضي ، محمود القاضي ، وأميل جبران ، وطلعي لاطي ، ومحمد ممتاز نصار - مستشارين .

٦٨٥

٦ من يونيو ١٩٦٣

ملكية : كسبها أسبابه . تقادم . مكسب . وكالة . حيازة وكيل لعقارات موكله . حكم . تدليل عيب .

المبدأ القانوني :

حيازة الوكيل لعقارات موكله التي تحت يده بسبب عقد الوكالة ، تعتبر حيازة لحساب الأصيل ؛ طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تنفيذه به قانوناً ؛ ومن ثم يستبر الأصيل مسعراً في وضع يده مدة حيازة الوكيل وتحسب له هذه المدة في التقادم المكسب السارى لمصلحته .

وإذ كان مجرد ثبوت أن الوكيل من مورث الطاعنين ، إبان وضع يده على عقار موكله ،

بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وكان الطاعن لم يتمسك بأنه اتفق على السكن المجاني ، في المقعد أو أن العرف جرى به على الوجه الذي يشترطه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استخلص بأدلة سائفة أنه لا يعتبر جزءاً من الأجر ، لا يكون قد خالف القانون .

٢ - تقدير الحكم للمدة التي يستحق فيها العامل التمريض بأنها المدة التي تمطل فيها عن العمل ، بعد فاصله قبل نهاية مدة المقعد ، هو تقدير سليم يتفق مع حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني . وإذا كان الطاعن قد أقر بأنه التحق بمعمل جديد ولم يدع أن أجره فيه يقل عن أجره المتفق عليه المعلوم عليهما ، فإن التمسك على الحكم بأنه لم يقض لقطاع تمريض من المدة التي التحق فيها بمعمل الجديد يكون في غير محله .

ملن ٢٤٧ لسنة ٢٩ قرئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد زعفراني سالم ، أحمد زكي محمد ، وأحمد أحد القاضي وأحمد حسين مولى ، وقطب عبدالحديد فراج المستشارين .

٦٨٨

١٣ من يونية ١٩٦٣

١ - قض : ملن ، إعلانه : تجزئة . جلال مرافعات ٢/١٤ م
ب - قض : ملن ، إعلانه : صفة
ج - قض : إعلان ملن . إعلان ورثة : مرافعات ٣٨٣ م

المبادئ القانونية :

١ - إعلان الملن في للمهاد إجراء محتمل

التأمين بالشركة تخضع للاضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها أرباحاً حققها الشركة لا الشركاء ، وقد اتخذت في سبيل تحقيقها شكل المشروع التجاري ، متميزة في إدارته واستغلاله عن شركات التأمين التي تعمل لحسابها . وإذا التزم الحكم المطعون عليه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

ملن ٣٤٧ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة : الأساتذة فؤاد جابر ومحمد زعفراني سالم وأحمد زكي محمد وأحمد أحد القاضي ، وقطب عبدالحديد فراج المستشارين .

٦٨٧

١٢ من يونية ١٩٦٣

١ - عمل : أجر . منحة : سكن مجاني . ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مدني ٣/٦٨٤ .
ب - عقد عمل بمدة المدة : طابل ، فصله قبل انتهاء مدة المقعد . تمريض ، تقديره . مدني م ٢٢٤ .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل في الملح المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني أن تكون تبرعاً من قبل رب العمل ، لا يلزم بأدائها ولا تعتبر جزءاً من الأجر إلا إذا كانت مقررة عقود العمل ، أو جرى العرف بمفعها حتى أصبح المال يعتبرونها جزءاً من الأجر .

وإذا كان السكن المجاني يعتبر من الامتيازات العينية التي لم يدر على الرسوم

يجب أن يتم إعلان الطعن فيه .

من ١٨٠ لسنة ٧٨ رئاسة وعضوية الادة الأساتذة
عمود عياد وعمود توفيق اسماعيل ، ولطفي علي ، وعمود
متياز نصار ، وحافظ محمد بدوي الشنطين .

٦٨٩

١٣ من يونيو ١٩٦٣

١ - قص : طعن ؛ سبب جديد .
ب - اجارة : مؤخر التزام تسليم حكم تدليل ، عيب
مدني م ٦٥٥ .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان يبين من مذكرة الطاعن
المقدمة إلى محكمة الاستئناف ، والتي رفع بها
الاستئناف الفرعي أن هذا الاستئناف لم يتضمن
طعناً على قضاء محكمة أول درجة برفض طلب
الطاعن التوائد عن المبالغ المحكوم له بها ،
ولم يقدم الطاعن إلى محكمة القضا ما يدل على
أنه عرض هذا الوجه من أوجه طعنه على محكمة
الاستئناف ، فإن هذا الوجه يستبر سبباً جديداً
لا تجوز إثارته أمام محكمة القضا .

٢ - إخلال المؤجر بالتزامه بالتسليم ،
يقرب عليه قيام حق المتأجر في طلب فسخ
العقد أو إقصاء الأجرة بمقدار ما قص من
الافتقار مع التعويض في الحالين إن كان له
مقتضى ذلك أن الأجرة مقابل الافتقار
بالمين المؤجرة وملحقاتها ، فإذا فرت المؤجر

يقرب على إغفاله البطلان . وإذا كان الموضوع
الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه وهو أحقية
الشركة للحصول التجاري المتنازع عليه دون
المفلس — أو عدم أحقيتها له هو موضوع غير
قابل للتجزئة ؛ فإن إغفال إعلان بعض ورثة
المطعون يستتبع بطلان الطعن بالنسبة لهم
جميعاً . وإذا كانت الشركة لم تنقض بوقاة
المورث طبقاً لنص في عقد الشركة ، فقد وجب
في هذه الحالة توجيه الإعلان إلى ممثل الشركة
وعلى الوجه الذي تتطلبه المادة ١٤ / ٤
مرافعات .

٢ - هل الطاعن أن يراقب ما يطرأ على
خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة إجراء الإعلان
ليعلن بالطعن من يجب إعلانه به قانوناً . فإذا
كان الثابت أن المطعون عليه توفي قبل صدور
قرار دائرة النقص بالإحالة فقد كان على
الطاعن أن يقوم بالتحرى وتوجيه الإعلان إلى
جميع الورثة في المياد .

٣ - تمييز المادة ٣٨٣ مرافعات للمحكوم
عليه إعلان الطعن إلى ورثة المحكوم له بصفة
دون بيان أسمائهم وصفاتهم ، إذا حصلت وفاة
المحكوم له في أثناء مياد إعلان الطعن ، حتى
لا يستفيد التحري عن الورثة هذا المياد المحدود
ومن ثم فإن مجال تطبيق هذه المادة أن تكون
وفاة المحكوم له ، وقد تمت خلال المياد الذي

يراقب ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في
الصفة أو الحالة حتى تأخذ الخصومة مجراها
القانوني الصحيح. وإذا كان الثابت من بيانات
الحكم المطعون فيه أن الطاعنة علمت يقيناً
بقصر بعض خصومها وضقة من يمثلهم قانوناً
ولم تتخذ أى إجراء لتصحيح الوضع في الدعوى
بتوجيهها إلى هؤلاء القصر في شخص الوصي
عليهم، فإنهم يكونون غير ممثلين في هذه
الخصومة تمثيلاً صحيحاً.

٢- متى كان التزام بين مصلحة الضرائب
ومورث المطعون عليهم قد جرى على تحديد رقم
القارة الذي تجرى على أساسه الحاسبة عن
الضريبة الاستثنائية وهو على هذه الصورة وفي
حق تركة للورث مما لا يقبل التجزئة؛ فإن
بطلان الاستئناف بالنسبة لبعض المحكوم لهم
يستتبع ببطلانه بالنسبة للباقيين.

طس ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة
الأسانذة محمد فؤاد جابر ومحمد زعفراني سالم. وأحد
زكي محمد، وأحد أحمد الشامي، وقطب عبد الحميد
فراج السقارين.

٦٩١

١٩ من يونيو ١٩٦٣

دعوى : نظرها أمام المحكمة المصنوع تمثيلهم. وكالة .
فضالة . مدني ٧٠٢٢ .

الهدف القانوني :

اشترط المشرع في المادة ٧٠٢ من القانون

الانتفاع على المستأجر بإحالة القيام بما التزم به ،
يكون من حق المستأجر قانوناً ، فوق طلب
الفسخ والتجويض ، أن يدفع بعدم استحقاق
المؤجر الأجرة كلها أو بعضها بالقدر الذي لم
يستوف به منفعة العين المؤجرة .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل
الرد على ما طلبه الطاعن المستأجر من إحاقص
الأجرة بقدر ما حقه من انتفاعه بالعين المؤجرة
وقضى له بالتجويض عن الأضرار التي لحقت
بسبب إخلال المؤجر بالتزامه بتسليم ما كلفه
الرى المصلحة بهذه العين على الوجه المتفق عليه
في العقد ، دون أن يفصح عما إذا كان قدرامى
في تقدير التجويض مقابل ما حقه من انتفاع
بسبب هذا الإخلال ، فإنه يكون ممياً
بالقصور .

طس ٢٨٣ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة
المسيحي موسى ، محمود توفيق اسماعيل ، وأمل جبران ،
ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي السقارين .

٦٩٠

١٩ من يونيو ١٩٦٣

١ - دعوى : قبولها شرطه . أهلية التقاضي .
به - استئناف : خصوم - تجزئته - ضرائب - بطلان .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل في صحة انتقاد الخصومة أن
يكون طرفاً أهلاً للتقاضى ، وإلا قام مقامهم
من يمثلهم قانوناً . ومن واجب الخصم إثبات

٦٩٣

١٩ من يونيو ١٩٦٣

ضريبة الأرباح استثنائية رأس مال مستثمر محديده
بطلان ١٤ ق ١٩٣٩ م ٤٥ ق ٦٠ لسنة ١٩٤١
قرار وزاري ٢٦ لسنة ١٩٤٢ م

المبدأ القانوني :

مؤدى المادة الخامسة من القرار الوزاري
رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية لقانون
رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على
الأرباح الاستثنائية ، أن يبادل رأس المال
الحقيقي للمستثمر من ناحية إجراءات محديده
نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح العادية .
وينبئ على ذلك أنه متى أصدرت ما مورية
الضرائب قرارا بتحديد رقم رأس المال الحقيقي
المستثمر وأعلنت به المول من غير الشركات
المساهمة ولم تلتق منه قبولا لهذا التحديد وجب
عليها إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لتصدر قرارا
بتحديده ، وتقوم بمصاحبة الضرائب بإعلانه
للمول أسوة بتقدير الأرباح بخطاب موسى
عليه مع علم الوصول واسكل من المصلحة والمول
الطنن فيه وفق نصوص القانون ١٤
لسنة ١٩٣٩ م ٤٥ .

كما ينبئ عليه أنه لا يجوز للمصلحة في غير
حالة قبول المول تحديد الأمورية برقم رأس
المال الحقيقي للمستثمر ، أو صدور قرار من لجنة
التقدير بهذا التحديد ، أن تربط الضريبة الخاصة
على الأرباح الاستثنائية . وإذا كان الثابت أن
مصلحة الضرائب لم تقم هذه الإجراءات ،

المدنى وجود وكالة خاصة للمرافعة أمام القضاء ،
ولم يكتف بالوكالة العامة . ومن ثم فلا يكفي
القول بقيام فضاة في التقاضى ؛ إذا لم تتوافر
هذه الوكالة الخاصة ، وإذا كانت لجنة الطمن
تختص بالفعل في خصومة بين المول ومصلحة
الضرائب ، فإنه لا يمكن لاعتبار الخصومة قائمة
أماها تمثل المول فيها بطريق الفضالة .

طنن ٣١٦ لسنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة

٦٩٢

١٩ من يونيو ١٩٦٣

ضريبة ارباح تجارية وصناعية . منشأة ، تارل ، مسؤولية
التارلين والتارل لم المتقابين ، تضامن . ق ١٤ لسنة
١٩٣٩ م ٥٩ ق ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ .

المبدأ القانوني :

مؤدى المادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة
١٩٣٩ بمد تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٤٨
أن التضامن المنصوص عليه فيما مقصور على
طرق التنازل وحدهما ، ولا يمتداهما إلى التنازليين
والتنازلي إليهم المتقابين ؛ وإذا كان التضامن
لا يفترض ولا يؤخذ بالظن ، وقد ألزم الحكم
المطون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون .

طنن ٣٢٧ لسنة ٢٨ ق رئاسة ومضوية البادة
الأسانده عند فؤاد جابر وعبد زعفران سالم ، أحمد
ركى ، وأحمد أحمد الشاى ، وتطلب عبد الحيد
فراج الستغافرين .

الاستثنائية التي ترى فيها قبول مستندات جديدة أو مذكرات تكميلية ، أن تأذن في تقديمها وفي إعادة الرافعة وتكون الولاية آخر من يتكلم .
٢ - دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين المصريين كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تجري فيها وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

٣ - دعوى النسب بسبب وفاة المورث لا يمكن رفعها استقلالاً وبالنسب وحده ، بل يجب أن تكون ضمن دعوى حق في التركة يطلبه المدعى مع الحكم بثبوت نسبة ، مما يفي عليه أن اختصاص القضاء الشرعي بالنظر في دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين ، يستتبع حتماً اختصاصه بدعوى النسب عملاً بقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع .

ولا مجال للقول بفصل دعوى النسب عن دعوى الميراث ، وجعل الأولى من اختصاص المجلس الملي ، لأنه اعتبر ثبوت النسب مسألة أولية يجب الفصل فيها أولاً من المجالس الملي ، فإن دعوى الميراث لا تكون إلا مجرد تقسيم للقرعة لا يقتضى الالتجاء إلى القضاء . ولا جدوى من الاستناد إلى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في هذا الصدد لأن هذا القانون إنما نقل الاختصاص من المحاكم الشرعية والمجالس الملي إلى القضاء العام ، دون تغيير لقواعد الاختصاص السابقة فيما بين القضاء الشرعي والمجالس الملي .

(١٥٠ - أحكام)

وأعلنت الطاعن بربط الضريبة الاستثنائية عليه مباشرة ، واتخذت ضده إجراءات التنفيذ ، فإن هذه الإجراءات تكون باطلية ويعوز للطاعن أن يرفع دعوى مبتدأة بطلب بطلانها .
طن ٣٧١ لسنة ٢٨ في البينة السابقة

٦٩٤

١٩ من يونيو ١٩٦٣

- ١ - حكم : بياناته . أحوال شخصية . نيابة عامة ، تدخلها . مرافعات م ١٠٧
- ب - إرث : أحوال شخصية ، مسائل خاصة مصريين غير مسلمين . شريعة إسلامية .
- ج - نسب : ثبوت ، أحوال شخصية . مسائل خاصة بالمصريين غير المسلمين . شريعة إسلامية . في ٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
- د - حكم : تدليل عيب ، أحوال شخصية . نسب ثبوت
- إثبات . تدليل تقدير ، محكمة ، وضوح .

المبادئ القانونية :

١ - لم يوجب القانون أن تبسّط النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى . وحتى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ، فإنه لا يعيبه عدم إبداء النيابة رأيها في المرحلة اللاحقة على إعادة القضية إلى الرافعة . لأن ذلك يحول على أنها لم تجد ما يدعوها لتغيير رأيها السابق وإبداء رأي جديد . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٠٧ مرافعات من أنه : « يجوز للمحكمة في الأحوال

يدخله في الوقف على وجوه الخير، كأن يجعل
الوقف غلة وقعه معروفة للفقراء منهم؛ فإنه
يكون على سبيل القرية والصدقة مما يدخل في
نطاق الوقف على وجوه الخير فإذا كان الحكم
الابتدائي لم يعتبر البالغ الذي كان يتولى المأظف
سرفها للطاعين بموافقة للمستحقين من قبل
الاستحقاق والمرتبات التي يفرز من أجلها
حصة في أعيان الوقف بعد إلفائه، على اعتبار
أن هذا المرف لا يمدو أن يكون صدقة
لا تكسبها صفة الاستحقاق؛ وقد أقر الحكم
المطون فيه هذا النظر وأضاف إليه أن شرط
الوقف محل النزاع ورد ضمن خيرات وصدقات
الوقف، وأن سرفها كان في نطاق هذه
الخيرات؛ فهذا الذي أقام عليه الحكم
قضاءهما استخلاص سائق يظهره شرط
الوقف.

٢ — إذا استظهرت محكمة الموضوع من
شرط الوقف تخصيص مبالغ معينة من ريع
الوقف تصرف لأحفاده نظير قيسام كل منهم
بمباشرة شأن من شؤون الوقف، ومن بينهم
لأولادهم؛ أن هذه المبالغ تعتبر استحقاقاً لهم
لا أجر نظر، وإن وجدت في صورة مرتبات
نظير مباشرة شؤون الوقف، واستدلت في
تكييفها لدلول الشرط بتسلسل الاستحقاق
في الموقوف عليهم وأولادهم وذريتهم حين
أعراضهم أجمعين، فإن هذا التكييف القانوني

تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الإرث
واختزال التركة إليهم تحكمه الشريعة الإسلامية
والقوانين الصادرة في شأنها.

٤ — تقدير أقوال الشهود أمر تستقل به
محكمة الموضوع. فإذا كان الحكم المطعون
فيه لم يأخذ في إثبات النسب بأقوال الشهود
وحدها، وإنما أخذ بقرار المتوفى بالزوجية
ونسبة الحل المستكن إليه في محضر تحقيق،
وتجده في دفتر الصعة وباعتباره ابناً له؛ فإن
التمسك على الحكم بالقصور في التسيب يكون
على غير أساس.

طن ٤٠ لسنة ٢٩ ق

٦٩٥

١٩ من يونيو ١٩٦٣

١ — وقف : وقف، شرط، ضيق. وقف على غير
وجوه الخير، وقف على وجوه الخير. مناط التفرقة بينها
الاستحقاق في الوقف.
ب — استحقاق : وقف، وقف، شرط، ضيق.
المبادئ القانونية :

١ — مناط التفرقة بين الوقف على غير
وجوه الخير والوقف على وجوه الخير، هو أن
الأول لا يكون على سبيل القرية والصدقة وإنما
يكون على سبيل البر والصلة كالوقف على
القرية والأطراب إذا لم ينط الاستحقاق بوصف

٦٩٧

١٩ من يونيو ١٩٦٣

وقف : استحقاق ، مصادقة عليه . ق ١٨٠ لسنة
١٩٥٢ . ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ م ٢٠ و ٥٧ .

المبدأ القانوني :

يمثل بالمصادقة على الاستحقاق في الوقف،
وإن خالفت كتاب الوقف، وذلك في حق
القر خاصة . ويرد هذا الإقرار إلى الوقف
نفسه، فيعتبر كأنه استحقاق بشرط الوقف :
ولا وجه للتفريق بين المستحق بشرط الوقف
أو بإقرار مستحق آخر في حكم القانون ١٨٠
لسنة ١٩٥٢ .

فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن كلا
من المقرين والقر لهما كأنواع على قيد الحياة
عدد صدور هذا القانون ، فيكون الأخيران
مستحقين للحصة المقر لهما بها . ولا محل لقول
بوجوب قصر الاستحقاق على النلة وحدهما دون
اعتبار المقر لهما مستحقين في الوقف استحقاقا
عاديا . كما أنه لا محل لتعدي بالمادة ٢٠ من
القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف والتي
تقضي بإبطال إقرار الموقوف عليه لغيره بكل
استحقاقه أو بعضه، لأنها لا تسري على الماضي
طبقا لنص المادة ٥٧ منه .

ملن ٣١ ق أحوال شخصية بالمدينة السابقة .

صحيح تسانده عبارات الوقف ولا خروج فيه
عن المعنى المستفاد منها .

ملن ١٤ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية بالمدينة السابقة

٦٩٦

١٩ من يونيو ١٩٦٣

١ - أوراق تجارية : شيك .
ب - إلبات : طرفه ، التراف ، موصوف ، مركب ،
تجزئة . أوراق تجارية ، شيك .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل في الشيك أنه أداة وفاة ،
ومل من يدعي خلاف هذا الأصل الظاهر
إقامة الدليل على ما يدعيه .

٢ - إقرار المستفيد بأنه لم يتسلم قيمة
الشيكات ليسكون مديها بها أو لينفقها على
شؤون نفسه ، وإنما تسلمها لينفق منها على أعمال
والله « الساحب » يحمله من قبيل الإقرار
الموصوف . وبقرض اعتباره إقرارا مركبا ،
فإنه لا يقبل التجزئة لتوافر الارتباط بين الواقعة
الأصلية وهي قبض الشيكات ، والواقعة
المصاحبة لها وهي القصد من القبض . وهذا
الارتباط يؤثر على كيان الواقعة الأولى ووجودها
القانوني .

ملن ٢٣ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية بالمدينة السابقة

٦٩٨

٢٠ من يونيو ١٩٦٣

حكم محرق : تبويض . دعوى لدعوى ، عدم سماعها .
في ٥٠ سنة ١٩٥٠ م ٢٠ .

المبادئ القانونية :

١ - قصد الشارع من حكم المادة ٢ من القانون
في ٥٠ سنة ١٩٥٠ إلى إعفاء القائمين على
تنفيذ الأحكام العرفية من المسؤولية عما اتخذوه
من إجراءات تجاوزوا بها حدود القانون ،
باعتبار أنهم فعلوا ما تقتضيه المصلحة العامة
وما يملية واجب الدفاع عن البلاد أو واجب
الحماية والطمانية . مما حداه على أن يمنع سماع
أى دعوى أو طلب أو دفع يكون النرض منه
العلم على الأوامر والتدابير التى يتخذها القاعون
على تنفيذ الأحكام العرفية ، ولو كانت هذه
الأوامر والتدابير خاطئة وتطوى على مجاوزة
السلطة ، مادام أن الغاية من اتخاذها تحقيق
مصلحة عامة .

طن ١٣٤ لسنة ٢٨٨ رئاسة وعضوية لادة الأساندة
محمود عياد ، ومحمود القاسى ، ولطفى على ، ومحمد ممتاز
نصار ، وحافظ محمد بدوى المستشارين .

٦٩٩

٢٠ من يونيو ١٩٦٣

١ - تنقض طعن إعلان أوراق محضرين ، بإتقانها .
مرافعات م ١٠٠ .
ب - حيز : ما للمدين لدى التبر . محجوز لديه الزامه
دين الحاجز ، شرطه . مرافعات م ٥٦٦ .
ج - حكم : حجية . إثبات . حجية امر مقضى .
د - دعوى : صحيفة واحدة ، جمع دعويين ، حكم حجية .
ه - حيز ما للمدين لدى التبر : حكم بصحته .

المبادئ القانونية :

١ - لا توجب المادة ١٠ من قانون
المرافعات فى البيان الخاص باسم الطالب أكثر
من ذكر الاسم واللقب . فإذا كان تقرير الطعن
الذى أعلن للمطعون عليه قد استوفى هذا البيان
فى صدره ، فإن وقوع الخطأ فى صيغة الإعلان
ليس من شأنه أن يحيل بالطاعن ، ولا يؤثر
على صحته ، لأن بيانات الورقة الملته مكملة
بعضها لبعض .

٢ - يشترط لتوقيع الجزاء المقرر فى المادة

٥٦٦ من قانون المرافعات ، وإلزام المحجوز لديه
بدين الحاجز فى حالة تقريره غير الحقيقة ، أن
تكون مديونية للمحجوز عليه ثابتة وقت
التقرير ، وأن يكون المحجوز لديه على علم بشيئها
وبمقدارها ، وأنه تمتد بمجانبة الحقيقة بأن أقر
بأقل من الدين الذى يعلم بانشغال ذمته به ، أو
أقر بأنه غير مدين أصلا .

دعوى صحة الحجز أن تبعث في حق المحجوز عليه في ذمة المحجوز لديه أو تنقض بثبوته .

ملن ٢٠ لسنة ٢٨ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة المحققين الموصى ، محمود القاضي وعمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، وحافظ محمد بدوي الششارين .

٧٠٠

٢٠ من يونيو ١٩٦٣

١ - مسؤولية : قصيرة ، متبوع عن أعمال تابه .
مدني (قديم) م ١٥٢ ق ٣٨ لسنة ١٩٤٨ . مدرسة
حرة ، علاقتها بوزارة التربية والتعليم .

ب - مسؤولية : المكلف بالرقابة ، انتفاؤها . محكمة
موضوع . سلطتها في التقدير .

٢ - حكم : تدليل ، عيب ، مسؤولية ، قصيرة ، مسؤولية
متبوع عن أعمال تابه .

المبادئ القانونية :

١ - مؤدى نص المادة ١٥٢ من القانون
المدني « للمنفى » أن رابطة التبعية تقوم بين التبوع
والتابع متى كانت له عليه سلطة فعلية ورقابة
في توجيهه . وإذا كان مفاد مانص عليه القانون
٣٨ لسنة ١٩٤٨ بشأن علاقة وزارة التربية
والتعليم بالمدارس الحرة ، أن للوزارة سلطة فعلية
في رقابة وتوجيه الماملين بالمدارس الحرة : إذ
أنها تصدر الأوامر إلى التابع في طريقة أداء
عمله ، وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ،
ومحاسبته عن الخروج عليها ؛ فإن الحكم
المطعون فيه إذ ألزم هذا النظر وقرر أن
نصوص القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ تحمل وزارة

٣ - الحكم بالملكية وإن جاز اتخاذ
أساساً لطلب الربع ، إلا أنه لا يرتب بذاته
انتقال ذمة المحكوم ضده بالملكية بهذا
الربع ، ولا يسد في وجه السبيل في المفازعة
في هذا الربع إذا ما طُلب به ، لأن الأحكام
لا تكون حجة إلا بما فصلت فيه من
الحقوق .

٤ - الحكم الصادر ضد مورث الطاعنين
بالربع المستحق في ذمته للمطعون ضده عن
حصة الأخير المقتضى بالملكية له ، لا يعتبر حجة
على ذلك للمورث بالنسبة للرابع المستحق
لشركاء المطعون ضده في الملكية : مادام
أنهم لم يكونوا مختصمين في دعوى الربع التي
حكم فيها للمطعون ضده ، ولم يطلبوا الحكم
لهم بشئ فيها أو توجه إليهم طلبات فيها .

ولا يغير من ذلك أنهم كانوا مختصمين في
نفس القضية التي صدر فيها الحكم بالربع ، إذا
كان اختصاصهم مقصوراً على دعوى المطالبة
بقيصة بسند ؛ وهي دعوى مستقلة عن دعوى
الربع ومختلفة عنها خصوصاً ومحللاً وسبباً ولا ينفى
هذا الاستقلال عن الدعوىين ، جمعهما في
صحيفة واحدة .

٥ - حصول الحاجز على حكم انتهائى بصحة
الحجز لا يترتب عليه ثبوت مديونية المحجوز
لديه للمحجوز عليه : ذلك أن الحكم بصحة
إجراءات الحجز ؛ وليس للمحكمة التي تنظر

ب) — حكم : بالإحالة إلى محكمة أخرى .

ج — دعوى : تنظرها أمام المحكمة ، بقرار التفتيش ، بلاوته .

د — رسوم : قضائية رسم لى . دعوى . جلال .

ه — حكم : تدليل ، عيب . إجارة .

و — إجارة : الترام المتأجر بالوظء بالآجرة . دعوى ، فسخ .

ز — وقف الدعوى : مرافعات ٢٩٣ .

ح — خير : تقديره ، إثبات .

ط — قض . طعن . أسبابه : سبب جديد .

المبادئ القانونية :

١ — مفاد نص المادة ١٣٥ من قانون

المرافعات من أنه يجوز للمحكمة إذا حكمت بدم اختصاصها ، أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ؛ أن عدم الاختصاص الذى عنه هذه المادة هو عدم الاختصاص النوعى أو الحلى .

ومن ثم فإن المحكمة متى قضت بدم اختصاصها نوعياً ثم أمرت بالإحالة إلى المحكمة المختصة ؛ فإن تلك الإحالة ليست إلا استمالة للرخصة المحولة لها قانوناً سواء كان الاختصاص موقوداً للمحكمة المحلية ، أو المحكمة المحال إليها طبقاً لقانون المرافعات أو أى قانون خاص آخر .

٢ — على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التى أحلت بها : ومن ثم

التريسة مسؤولة عن خطأ صاحب المدرسة وموظفيها باعتبارها متبوعاً ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — مسؤولية للكلف لرقابة لا تتفق إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة ، أو أثبت أن الضرر كان لابد واقفاً ولو قام بهذا الواجب . وإذا نفذ محكمة الموضوع فى حدود سلطتها الموضوعية كلا الأمرين ، بأسباب سائفة تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها ؛ فإنها لا تكون قد قد خالفت القانون .

٣ — ملكية المدرسة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعة للوجبة لمسؤولية مالكيها : إذ لا تتحقق مسؤولية التبوع إلا إذا كانت له على تابعه سلطة قضائية فى رقبته وتوجيهه . فإذا كان المحكم المعلومون فيه قد أغفل بحث دفاع الطاعن المتضمن عدم توفر هذه السلطة له لندبه للمدرسة أخرى ، مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صبح أن يغير به وجه الرأى فى الدعوى ؛ فإنه يكون ممياً بالضرورة .

طعن ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ قبلية السابعة

٧٠١

٢٠ من يونيو ١٩٦٣

١ — إحالة : إلى محكمة أخرى ، — لمحة المحكمة المحلية .
اختصاص . مرافعات ١٣٥ .

انتهى إليها الحكم .

٦ - إذ اعتبر الحكم الطعون فيه أن الفسخ مطلوب ضمناً في طلب الإخلاء ، فإنه لا يكون قد خالف القانون : فتتلازم بين طلب الإخلاء والفسخ المؤس على إخلال المستأجر بالتزامه بالوفاء بالأجرة .

٧ - وقف الدعوى طبقاً للمادة ٢٩٣ مرافعات ، أمر جوازى للمحكمة حسبما تستتبعه من جدية المنازعة في المسألة الأولية أو عدم جديتها .

٨ - متى كان يبين من تقرير الخبير أنه قد تسكفل بارد على جميع الاعتراضات التي أوردتها طاعن في سبب النقص ، فإن الحكم الطعون فيه إذاً حال إلى تقرير الخبير مقاماً على أسبابه يكون قد تضمن الرد على تلك الاعتراضات ؛ ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يمدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٩ - النقص على الحكم بخلو أوراق الدعوى من توكيل المحاضر عن الطعون عليه مع عدم التسكك بذلك أمام محكمة الموضوع ، يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إبدائه أمام محكمة النقض .

طعن ٢٩١ لسنة ٢٨ ق بالحكمة السابقة

فإن ما تم صحيحاً من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحاً بما في ذلك إجراءات رفع الدعوى . وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المحال إليها الدعوى من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها ، فإذا ما تمت تهينة للدعوى للرافضة بإجراءات صحيحة أمام المحكمة المحلية ؛ فلا يقضى الأمر من المحكمة المحال إليها اتخاذ إجراءات جديدة لتحضيرها .

٣ - لا محل لإعداد تقرير تلخيص وتلاوته ، مادامت الدعوى قد تهينت للرافضة دون عرضها على قاضي التحضير : إذ أن تقرير التلخيص لا يكون إلا عند إحالة القضية من قاضي التحضير إلى الرافضة .

٤ - عدم دفع الرسم النسي لا يترتب عليه البطلان ، لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل إجرائي لا يترتب عليها بطلان ، هذا العمل ؛ ما لم يرتب القانون البطلان .

٥ - متى كان الثابت من الحكم الطعون فيه أن الطاعن قدم عن سداد الإيجار المتأخر ، فإن الحكم بالإخلاء كان متعيناً سواء أقيم على أساس من الشرط الفاسخ الضمني ، أو " شرط الصريح . ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم إفصاحه عن أى من هذين " شرطين تضمنه عقد لإيجار ، مادام أن إهمال كل منهما يؤدي إلى النتيجة التي

٧٠٢

٢٦ من يونيو ١٩٦٣

- ١ — ضريبة : رسم أبولوة على التركات ، سر ، وصيته .
 ب — وارث : في ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ م ٣١ .
 ج — دين : اختلاف وارث . مسيحية ، وصيتها لابنها المسلم .

للبادئ القانونية :

١ — مؤدى المادة الثالثة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم على أبولوة التركات أن الشارع فرق في سر الرسم المستحق على أبولوة المال بطريق الوصية بين الموصى له الوارث والموصى له غير الوارث : فأخضع نصيب الأول لرسم المفروض عليه كوارث بالنسب الميينة في المادة الأولى من القانون المذكور ، وأخضع نصيب الثاني لرسم مساو لما هو مقرر على الطبقة الأخيرة من الورثة الميينة في المادة الأولى ، وذلك فيما عدا الاستثناء الذي ورد بها .

٢ — الوارث في حكم المادتين ١ و ٣ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ هو من آل إليه نصيب في التركة بسبب من أسباب الإرث تحقق عند الوفاة ، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المختارة منها ، وهي التي تعين الورثة وتحدد أنصبتهم في الإرث وانتقال

الأموال إليهم بالنسبة للوطنيين كافة ، مسلمين وغير مسلمين ؛ ومن ثم فلا يكفي في اكتساب صفة الورثة مجرد القرابة للتوفى ، سواء ذال هذا القريب نصيباً في الميراث أو منع منه أو حجب عنه والقول بغير ذلك مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية في الإرث ، فضلاً عن أن الشارع الضرائبي لو قصد إلى ذلك لما كان بحاجة لأن يستثنى في الفقرة الثانية من المادة الثالثة سائلة الذكر حالة الفرع غير الوارث ، مادام أنه من ذوى القربى .

٣ — اختلاف الدين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ماع من موانع الإرث : ومن ثم فإن الإبن المسلم لا يعتبر وارثاً شرعاً ولو ألدته المتوفاة مسيحية ، وبالتالي تكون الوصية الصادرة منها له وصية لنير وارث ، وتخضع في فرض رسم الأبولوة لحكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ويستحق عنها رسم مساو لما يفرض على الطبقة الأخيرة من الورثة الميينة بالمادة الأولى من القانون .

طن ٩٦ . لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر ، محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومفتي عبد الحميد راج المستشارين .

من تاريخ استحقاقها والتأثر الطبيعية لحصصها
بعد انفصالها تصبح ملكاً للزوج ، يدل على
أن الزوج هو المالك لإيرادات وتجار جميع
الأموال الزوجية .

٢ - الاستناد إلى المادة ٢١٤ من القانون
المدني السويسري لا يحول دون اعتبار حق
الزوجة في الربح حقاً شخصياً في حالة انحلال
أموال الزوجين .

٣ - متى كان الحكم الأجنبي بشأن
حالة الأشخاص قد صدر بصفة نهائية ومن
جهة ذات ولاية باصداره وليس فيه مخالفة
لنظام العام في مصر ، فإنه يجوز الأخذ به أمام
المحاكم المصرية ولو لم يكن قد أعطى الصيغة
التنفيذية .

ملن لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة محمد فؤاد جابر ومحمد زعفراني سالم وأعدرك
محمد وأحمد الشامي وقطب عبد الحميد فراج المشاركون

٧٠٤

٢٧ من يونيو ١٩٦٣

١ - دعوى : نظرها أمام المحكمة ضم دعوى لأخرى .
ب - اختصاص القبر : مرافعات ١٤٣ ، دعوى ،
نظرها .
ج - التزام . اقتضاؤه بما يبادل الوفاء ، اتحاد الامة .
اجارة . شراء للتأجر من البائعين الصن المؤجرة .
للبادى القانونية :

١ - ضم الدعويين لا يفقد كلا منهما
استقلالها ولا يؤثر على مركز الخصوم فيها .
(١٦ - أحكام)

٧٠٣

٢٦ من يونيو ١٩٦٣

١ - أحوال شخصية : أجناب . نظام مالي بين الزوجين
قواعد الإسناد ، مدني م ١٣
ب - زوجان : نظام المشاركة في الأموال ، مدني
د سويسري ، ١٩٥ ، مدني م ١٣
ج - حكم : حجية ، حكم أجنبي ، مدني « سويسري »
٢١٤ . صيغة تنفيذية .

المبادئ القانونية :

١ - المنازعات المتعلقة بالنظام المالي بين
الزوجين هي من مسائل الأحوال الشخصية
ومن ثم فكل ما اتصل بهذا النظام من قواعد
خاصة بتقرير حقوق الزوجين ، ومدى هذه
الحقوق وماهيتها والمواعيد الخاصة ببقائها أو
سقوطها ، يخضع لقواعد الإسناد الواردة بالمادة
١٣ من القانون المدني . وما تثيره الزوجة
من نزاع حول المقتصد الذي اختار بموجبه
الزوجان نظام فصل الأموال من حيث وجود
الرضا أو انعدامه وتصادم دعوى الإبطال أو
عدم تقادمها ، لا يخرج المنازعة عن نطاق النظام
المالي الذي لا يخضع له الزوجان باعتبارها من
صميم مسائل الأحوال الشخصية .

وما نصت عليه المادة ١٩٥ من
القانون المدني السويسري من أن الزوج هو
المالك لكل أموال الزوجية التي لا تكون
حصصاً للزوجة ، وأن إيرادات الزوجة ابتداء

إلى المظنون عليه ، فإن هذا الشراء لا تنشأ عنه حالة اتحاد ذمة تنتهي بها الإجارة الصادرة من الطاعن للمظنون عليه لأنه لم يكن من مؤداه اجتناع صفق المشتجر والمؤجر في هذه الإجارة بذاتها في شخص المشتري . ومن أجل ذلك تبقى هذه الإجارة قائمة ولو كانت مليكة المين المؤجرة جميعها قد انتقلت إلى المشتجرين من الباطن ؛ وليس ثمة ما يمنع قانوناً من أن يكون المشتجر هو المالك . وإذا كان الحكم المظنون فيه لم يلزم هذا النظر واعتبر عقد الإيجار من الباطن قد انسخ بالنسبة إلى ثلث المين المؤجرة اعتقاداً إلى قيام حالة اتحاد الذمة بشراء المظنون عليه ثلث المين المؤجرة فإنه يكون قد خالف القانون .

طس ٢٢٧ و ٢٢٨ لسنة ٢٨ قرئاسة وعضوية البادة الأساندة المسيحي الوضي ، عمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، وعمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي المستشارين .

٧٠٥

٣٧ من يونيو ١٩٦٣

- ١ - قائمة : - مرها ، لقائمة تخفيض الرسوم بناتون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ م .
- ب - قائمة اتفاقية : تخفيضها . قانون سريانه من حيث الزمان . نظام تام . مدني ٢٢٧ .
- ج - قائمة : على متجدد القوائد ، تجاوز القوائد لرأس المال . مدني ٢٣٢ م .
- د - قرص : مصرف ، قائمة . عمل تجاري . ق ١٠٠ لسنة ١٩٥٦ م .

٢ - اختصاص الغير في الدعوى لا يتم ؛ على ما قضى به المادة ١٤٣ مراضات ، إلا باتباع الأوضاع للمبادأة في التكليف بالحضور . ومن ثم فإن تعديل المظنون عليه لطلباته في دعواه على النعمو الوارد في مذكرته وإعلانه هذه للذكرة إلى أخوي الطاعن ، المختصين في دعوى منقضة ، لا يتحقق به قانوناً اختصاصهما في دعوى المظنون عليه .

٣ - اتحاد الذمة يقتضي وجود التزام واحد يخلف أحد طرفيه الطرف الآخر فيه . فيترتب على اجتناع صفق الدائن والدائن في ذات الشخص أعضاء الدين . ومن ثم فإن اجتناع صفق المشتجر والمشتري للمين المؤجرة في شخص واحد لا تقوم به حالة اتحاد الذمة بالنسبة لعقد الإيجار فيقتضي بها ، إلا إذا كان قد ترتب على الشراء حلول للمشتري على المؤجر في هذا المقد بالقات ؛ لأنه بذلك تجتمع في المشتري بالنسبة لهذا المقد صفتا المشتجر والمؤجر .

أما إذا كان شراء المظنون عليه « المشتجر من الباطن » وأخوته من المالكات الأصلية المين المؤجرة منها للطاعن « المشتجر الأصلي » قد ترتب عليه حلولهم على المالكات الأصلية في الإجارة الصادرة منها إلى الطاعن دون حلولهم على الطاعن في الإجارة الصادرة منه

المبادئ القانونية :

١ — مفاد نص المادة الثانية من المرسوم بقانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ الذي خفض سعر الفائدة القانونية في المواد التجارية من ٧٪ إلى ٦٪ وسعر الفائدة الاتفاقية من ٩٪ إلى ٨٪ أنه فرق بين القروض القانونية والقروض الاتفاقية بالنسبة للمعقود السابقة على تاريخ العمل به ، لجعل القروض المنق عليها في عقد سابق نافذة ويسمى مبرئتها ولو تجاوزت الحد الأقصى للقروض التي يجوز الاتفاق عليها بمقتضى ذلك القانون . أما القروض القانونية فقد أخضعها القانون المذكور من تاريخ صدوره للحد الوارد به ، ولو كانت ناشئة عن عقد أبرم قبله .

٢ — تنص المادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد بتخفيض القروض الاتفاقية إلى ٧٪ ولم يستثن هذا النص من تطبيقه الاتفاقات السابقة على صدوره كما فعل القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ ، ولما كان تعيين الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها هو مما يتصل بالنظام العام ، فإن حكم هذه المادة يطبق بأثر فوري من تاريخ العمل بالقانون الجديد في ١٥ من أكتوبر ١٩٤٩ ، ويسرى السر الخفض من هذا التاريخ حتى على الاتفاقات السابقة عليه ؛ وذلك بالنسبة للقروض التي تسحق منذ نفاذ ذلك القانون .

٣ — لم يكن القانون المدني القديم يحول دون تقاضي القروض إذا تجاوز مجموعها رأس

المال ؛ ولا تقاضى فوائد على متجه بد الفوائد مادامت مستحقة لمدة سنة أو تزيد . إلا أن نص المادة ٢٣٢ من القانون المدني استحدث حكماً جديداً مؤداه أن الشارع قد حظر أمرين : أولهما منع تقاضى فوائد على متجه القوائد ثانياً منع تجاوز القوائد لرأس المال . وقد أخرج من هذا الخطر ما تنص به القواعد والمبادئ التجارية ، وهذه القواعد لا تسود إلا في نطاق المعاملات التجارية .

٤ — القروض التي تمدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملاً تجارياً بطبيعته وفقاً لنص المادة الثانية من قانون التجارة . أما بالنسبة للمقرض فإنه وإن اختلف الرأي في تكييفها إذا لم يكن المقرض تاجراً أو إذا كان المقرض مخصصاً لأغراض غير تجارية ، إلا أن محكمة النقض ترى اعتبار القروض التي تمدها البنوك في نطاق نشاطها المتدا عملاً تجارياً مهما تكن صفة المقرض ، وأياً كان المقرض الذي خصص له القرض .

ذلك أن البنك المقرض يتحصل عادة في سبيل الحصول على الأموال التي يلي بها حاجات المقرضين أعباء أكثر فداحة من المقرض العادي إذ هو يحصل على هذه الأموال من المصارف الأخرى التي تتقاضى منه فوائد على ما تجسد القوائد غير مقيدة بالخطر الوارد في المادة ٢٣٢

٧٠٦

٢٧ من يونيو ١٩٦٣

- ١ - فوائد: على متجيد الفوائد. تجاوز الفوائد لرأس المال. مدني ٢٣٥ .
ب - قرض . مصرف ، فائدة . عمل تجاري . طعة تجارية .
ج - عادة التجارية . إثبات . حكم . تغليب . عيب .
المبادئ . القانونية :

١ - لم يكن القانون للذي القديم يحول دون تقاضي الفوائد إذا تجاوز مجموعها رأس المال ؛ ولا تقاضي فوائد على متجيد الفوائد مادامت مستحقة لمدة سنة أو تزيد . إلا أن نص المادة ٢٣٢ من القانون الذي استحدثت حكماً جديداً مؤداه أن الشارع قد حظر أمرين : أولهما منع تقاضي فوائد على متجيد الفوائد ، وثانيهما منع تجاوز الفوائد لرأس المال . إلا أنه أخرج من هذا الحظر ما تقضى به القواعد والمبادئ التجارية ، وهذه القواعد لا تسود إلا في نطاق المعاملات التجارية .

٢ - القروض التي تقدمها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملاً تجارياً بطبيعته ، وفقاً لنص المادة الثامنة من قانون التجارة . أما بالنسبة للمقرض فإنه وإن اختلف الرأي في تكييفه إذا لم يكن المقرض تاجراً ، أو إذا كان المقرض مخصصاً لأغراض غير تجارية ؛ إلا أن

مدني ، على أساس أن المعاملة بين المصرفين هي معاملة تجارية تدخل في نطاق الاستثناء الوارد بذلك المادة وليس من المقبول أن يحرم المصرف من هذه المزايا عندما يقرض المير ، هذا علاوة على ما يتعرض له المصرف من مخاطر في القروض طويلة الأجل ومن حرمانه من أموال كان يمكنه استثمارها في وجوه أخرى غير القرض تدبر عليه أرباحاً أكثر .

ومما يؤيد هذا النظر أن الشارع المصري قد أصدر في ظل القانون الذي الجديد القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥٦ بإنشاء بنك الائتمان التجاري ، وأجاز لهذا البنك منح قروض طويلة الأجل لمير التجار ولغير أغراض تجارية . وهذه القروض تفترض بسبب طول أجلها تجاوز الفوائد لرأس المال ، مما يفيد أن الشارع قد أخرج بهذه القروض عن نطاق الحظر للنصوص عليه في صدر المادة ٢٣٢ من القانون المدني ، وهو من مالا يمكن تفسيره إلا بأنه قد اعتبر تلك القروض تجارية ، وتبعاً لذلك تخضع للقواعد والمبادئ التجارية التي تبيح تقاضي فوائد على متجيد الفوائد ومجازة مجموع الفوائد لرأس المال .

ملن ١١٥ لسنة ٢٨ ق بالبيئة السابقة

صدر المادة ٢٣٢ من القانون المدني ، وهو مالا يمكن تفسيره إلا بأنه قد اعتبر تلك القروض تجارية وتبعا لذلك تخضع للقواعد والمبادئ التجارية التي تبيح تقاضي فوائد على متجعد الفوائد ، ومجاورة مجموع الفوائد لرأس المال .

٣ - المقصود بالمادات التجارية التي نصها الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ مدني ، هي ما اعتاده المتعاملون ودرجوا على اتباعه بحكم ما استقر من سنن وأوضاع في التعامل . فيكن في المادة التجارية أن تكون معبرة عن سنة مستقرة ، ولا يشترط أن تكون هذه السنة مخالفة لأحكام القانون .

ولما كان الحكم الاجرائي المزهذ بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص قد استدل على قيام عادة تجارية تجيز تقاضي فوائد على متجعد الفوائد ، وعلى تجاوز مجموع الفوائد لرأس المال بقوله : « وحيث إن المادة التجارية تثبت بطرق الإتيان كافة وخير دليل عليها ما كان مستمداً من طبيعة العمل نفسه ومن خصائصه الكامنة فيه ، ولا سرية في أن عملية القرض الطويل الأجل هي من صميم أعمال البنك القاري المصري وفقاً لقانونه النظامي ، وفي أن المادة قد جرت منذ نشوء الائتمان القاري في مصر على اقتضاء فوائد تزيد على رأس المال في كل قرض قاري ذي أجل طويل ، وهذه المادة مذكورة في المؤلفات الاقتصادية وفي

محكمة النقض ترى اعتبار القروض التي تقدمها البنوك في نطاق نشاطها المتاد عملاً تجارياً مهماً تكون صفة القرض ، وأياً كان القرض الذي تخضع له القرض . ذلك أن البنك القرض يجعل عادة في سبيل الحصول على الأموال التي تلي بها حاجات المقرضين أعباء أكثر فداحة من القرض العادي ، إذ هو يحصل هذه الأموال من المصارف الأخرى التي تقضي منه فوائد على متجعد الفوائد ، غير مقيدة بالمحظر الوارد في المادة ٢٣٢ مدني ، على أساس أن العامة بين المصرفين هي معاملة تجارية تدخل في نطاق الاستثناء الوارد في المادة .

وليس من المقول أن يحرم المصرف من هذه الزيادة عند ما يقرض الغير ، هذا علاوة على ما يتهمس له المصرف من غطر في القروض الطويلة الأجل ، ومن جرمانه من أموال كان يمكن استثمارها في وجوه أخرى غير القرض تدر عليه أرباحاً أكثر . وما يؤيد هذا النظر أن الشارع المصري قد أصدر في ظل القانون المدني الجديد القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء بنك الائتمان القاري . وأجاز لهذا البنك منح قروض طويلة الأجل لغير التجار ولغير أغراض تجارية . وهذه قروض تفترض بسبب طول أجلها تجاوز الفوائد لرأس المال ، مما يفيد أن الشارع قد خرج بهذه القروض عن نطاق المحظر للنصوص هله في

أن الشارع لا يكتفى في تقرير حق الحبس بوجود
دينين متقابلين ، وإنما يشترط أيضاً قيام ارتباط
بينهما . وفي الوديعة لا يكون للودع لديه أن
يحبس الشيء المودع إلا مقابل استيفائه
المصروفات الضرورية أو النافعة التي يكون
قد أنفقها على ذات هذا الشيء . أما
المصروفات التي لا تتفق على ذات الشيء المودع ،
فإن التزام المودع بها لا يكون مرتبطاً بالتزام
الودع لديه برد الوديعة ، وبالتالي لا يسوغ
للمودع لديه أن يتمتع عن رد الوديعة عند طلبها
بحجة اقتضاء مثل هذه المصروفات .

فإذا كان الدين الذي اعتبر الحكم فيه أن
للعائن الحق في حبس السيارة حتى يستوفيه ،
يشتمل في قيمة أجرة السائق التي قام المودعون
عليه بدفعها عن المودع ويشكل منه ، فإن
هذه الأجرة لا تدخل في نطاق المصروفات التي
تجيز للمودع لديه حق الحبس لاستيفائها .
طن ٧٠٧ لسنة ٢٨ في الجريدة السابقة

كتابة القانون على أنها من أبرز العادات التجارية
التي تستند إليها من طبيعة العمل ذاته
وللقروض أن الشارع كان يعلم بها علم اليقين
حين عمل على حماية عادات التجارة بالاستثناء
للمنصوص عليه في مجز المادة ٢٣٧ مدني . ولعل
صورة هذه العادات بالذات كانت مقدمة الصور
التي كانت تخاطره عندما وضع هذا الاستثناء ،
فإن هذا الذي قرره الحكم سائق ولا عيب
فيه .

طن ٧٠٥ لسنة ٢٧ في الجريدة السابقة

٧٠٧

٢٧ من يونيو ١٩٦٣

الزام ، الحق في الحبس . ودية ، التزام الودع لديه
بالرد . مدني م ٢٤٦ .

المبدأ القانوني :

مفاد نص المادة ٢٤٦ من القانون المدني

قضاء المحكمات الإدارية العليا

٧٠٩

أول فبراير ١٩٦٤

اختصاص : مجلس الدولة ببناء قضاء إداري . عمل سيادة .
ق ٣١ لسنة ١٩٦٣ . دعوى ، مصروقاتها .

المبدأ القانوني :

القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل قانون مجلس الدولة ، هو قانون مدلل للاختصاص ، يسرى بأثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى ، أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به ، مادام هذا التاريخ يقع قبل إقفال باب المراجعة في الدعوى .

ويسرى التنظيم المستحدث للنظام من قرارات رئيس الجمهورية المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون ، التي تكون قد صدرت بالفعل قبل العمل به ، سواء رفعت عنها دعاوى لاثزال مظلورة ، أم لم ترفع .

والقضاء بدم اختصاص مجلس الدولة ببناء قضاء إداري ، تطبيقاً لأحكام هذا القانون ؛ يستوجب إلزام الحكومة بالمصروفات .

قضية ٧١٢ لسنة ٩

٧٠٨

أول فبراير ١٩٦٤

معد إداري : مناقصة ، متعاقد ، شراء على حصة .
لائحة المناقصات والمزايدات م ١٠ .

للبدأ القانوني :

يحق للإدارة الشراء على حساب المتعاقد ، في حالة يقتصر المتعاقد معها في الوفاء بالتزامه بالتوريد ، وفقاً لنص المادة ١٠ من لائحة المناقصات والمزايدات .

ونص هذه المادة على بقاء مسؤولية المتعاقد ، مع التزامه بقيمة لزيادة في الأسعار ؛ دون أن يكون له الحق في المطالبة بالفروق ، في حالة الشراء بأسعار أقل من التي تقدم بها .

والقول بأن حرمان المتعاقد من المطالبة بهذه الفروق يتضمن إخلالاً ببدأ واجب تنفيذ العقود بحسن نية ؛ هو قول غير سليم : لصراحة النص المشار إليه ؛ وحتى لا يفيد الحطى من تقصيره ، وبشرى من إحلاله بتنفيذ التزاماته .

قضية ١٣١٥ لسنة ٨

٧١٠

٢ من فبراير ١٩٦٤

١ - أجنب : إبعاد ، إقامة : خاصة عادية ، مؤقتة .
إبعاد ، حق الدفوة فيه ، قومه ، مرسوم بقانون ٧٤
لسنة ١٩٥٢ ، جوازات السفر .
ب - إقامة مؤقتة : تجديد ، ترخيص الإدارة فيها .

المبادئ والقانونية :

١ - للدولة حق الإبعاد ، في كل نوع من
أنواع الإقامة الثلاثة : الخاصة ، والعادية ،
والمؤقتة ، في حدود الرسوم بقانون ٧٤ لسنة
١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة
الأجنب .

٢ - ترخص الجهة الإدارية في تجديد
الإقامة المؤقتة للأجنبي ، أو عدم تجديدها ،
وفقاً لما تراه متلائماً والمصلحة العامة .

ويمنح الأجنبي مفادرة البلاد إذا لم يجدد
إقامته . ولا يعتبر مجرد السماح للأجنبي الذي
انتهت إقامته الخاصة ، بالعودة إلى البلاد لزيارة
والدة ، تجديد لإقامة خاصة سبق أن انتهت
قبل العودة .

وتتفق في هذه الحالة شبهة إساءة استعمال
السلطة في إبعاد الأجنبي في مثل هذه الصورة .

قضية ٥٥٥ لسنة ١٩٦٤

٧١١

٢ من فبراير ١٩٦٤

مؤهل دراسي . في شهادة مدرسة المحصلين والصيارف ،
علاوة . إنصاف .

المبدأ القانوني :

تعتبر الملاوة المقررة لشهادة مدرسة
المحصلين والصيارف ، من قبيل الإنصاف :
فلا يلزم المصنف سوى مرة واحدة عند بدء
تسليمه ، ولا تستمر بعد الترقية إلى درجة أعلى ،
حيث يكون الإنصاف قد استفاد أغراضه .
قضية ٢٥٢ لسنة ٦ في

٧١٢

٤ من فبراير ١٩٦٤

عقد إداري . عقد توريد ، تنفيذ ، وأطواؤه على حسن
النية ، خلاف حول فروق مالية . فسح . تأمين .

المبدأ القانوني :

يجب أن يطوى تنفيذ عقد التوريد على
حسن النية : فلا يوق التنفيذ أو يسوغ
الإخلال بشروط العقد ، أو التحلل من
الالتزامات الناشئة عنه ، مجرد الخلاف على
بعض الأمور ، أو على تفسير بعض الشروط .
إذا كان الخلاف يدور حول فروق مالية .

فأخر استصدار إذن الاستيراد اللازم ،
لا يسوغ فسح العقد من جانب المصنف ، لاسيما

٧١٤

٢٢ من فبراير ١٩٦٤

عقد إداري - قضية - تمويض ؟ تأمين ، مصادره .
جم بينها .

المبدأ القانوني :

إذا تجاوز الضرر قيمة التأمين ، فإنه يجوز
الجمع بين التمويض ومصادرة التأمين ، إذا لم
ينص العقد الإداري ما يحظر صراحة هذا
الجمع .

ذلك أن التمويض يختلف عن مصادرة
التأمين في الطبيعة والسبب والناية : فالأول
مردّه القواعد العامة في العقود المدنية والإدارية
سواء ، جبراً لضرر تماقدي ، وللشأن جزاء
مالي للإدارة توقيمه في العقود الإدارية وحدها .

قضية ١٣١٦ لسنة ٦ ق

٧١٥

٢٢ من فبراير ١٩٦٤

١ - مطلب : تأديب ، تعدد تهمين ، محكمة تأديبية ،
اختصاص .
ب - حق دفاع : محكمة تأديبية ، إعلان تهم حادى
محكمة .

المبادئ القانونية :

١ - تعدد التهمين المقدمين للمحاكمة
التأديبية ، وقيام الارتباط القدى لا يقبل التجربة

إذا قامت الإدارة بواجب التسجيل ، وصدر
الإذن فعلا

وهذا الفسخ من شأنه يجعل التأمين
المدفوع من حق الإدارة ، طبقاً للنصوص
المقد .

قضية ٩٧٠ لسنة ٧ ق

٧١٣

٨ من فبراير ١٩٦٤

اختصاص : قضاء إداري ، فصل غير الطريق التأديبي ،
قرار رئيس الجمهورية بفصل موظفين - عمل ، سيادة - ق
٣١١ لسنة ١٩٥٣ ، ق ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ . ق ٣١
لسنة ١٩٦٣ .

المبدأ القانوني :

أثر اعتبار القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ ،
قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بفصل
الموظفين من غير الطريق التأديبي من قبيل أعمال
السيادة ، هو عدم اختصاص مجلس الدولة بهيأة
قضاء إداري بالنظر في الطلابات المتعلقة بها .

ولا تمتد صفة أعمال السيادة إلى القرارات
الصادرة بالفصل بغير الطريق التأديبي من غير
رئيس الجمهورية : كالأوامر الملصكية ، والمراسيم
وقرارات مجلس الوزراء ، بل يبقى اختصاص
مجلس الدولة بهيأة قضاء إداري بالنظر في
الطلابات المتعلقة بها . ولا يجوز الاحتجاج في
هذا الشأن بالقانونين ٣١١ لسنة ١٩٥٣ ،

و ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ .

قضية ١٥٨٥ لسنة ٧ ق

(١٧٢ - أحكام)

بقرارات رئيس الجمهورية بإحالة موظف إلى العاش أو الاستبعاد أو فصله بنير الطريق التأديبي . عمل سيادة .

للهذا القانون :

القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ بشأن عدم اختصاص مجلس الدولة بجهة قضاء إداري بالنظر في الطلبات المتعلقة بقرارات رئيس الجمهورية بإحالة الموظفين إلى العاش أو الاستبعاد ، أو فصلهم بنير الطريق التأديبي ؛ باعتبارها من أعمال السيادة ؛ هو نص معدل للاختصاص بطريق غير مباشر ، والذي حل هذا القانون لعدم الدستورية غير سليم .

قضية ١١٣٩ لسنة ٧ ق

بين التهم للوجبة إليهم ؛ يجعل المحكمة التي تحكم أعلام درجة مخضعة بمعا كتهم جميعا ولا يؤثر في ذلك كون أحدهم من الموظفين للوقت .

٢ — حضور المتهم أمام المحكمة التأديبية وتأجيل القضية في مواجهته ، لا يسوغ تخلفه عن حضور الجلسات التالية إذ لم يعلن بموعدها ولا يجوز له الاحتجاج بعدم سماع دفاعه .
قضية ١٢٧ لسنة ٩ ق

٧١٦

٨ من مارس ١٩٦٤

دستورية قوانين : ٣١ لسنة ١٩٦٣ ، مدى اختصاص مجلس الدولة بجهة قضاء إداري بنظر طلبات متعلقة

الحياة العامة للإصلاح الزراعي

اللجنة القضائية

٧١٧

١٩ من مايو ١٩٦٤

- ١ - أجنب : حظر ملك أرض زراعية ، ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ و١٢ و٩ إلى ١٣ . ق ٣٧ لسنة ١٩٥١ .
- ب - قانون : نصير : نص ، عبارته ، إشارته ، دلالة ، التضاه . ترجيع المفهوم بالبارة . معان اصطلاحية . نصوص ظاهرها التضال .
- ج - عقد : مسجل ؛ ثابت التاريخ بعد ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ .

المبادئ القانونية :

١ - التفسير الصحيح للمادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، هو أن لا تؤل إلى الدولة إلا ملكية الأراضي الملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون .

وأن المقصود بمبارة : « التصرفات » الواردة بجزء هذه المادة ، هي التصرفات الرقية وحدها .

كما أن الاحتداد بتصرفات الأجانب الرقية ، الصادرة إلى المستمين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، والثابتة التاريخ قبل ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ ، فيه استقرار للمعاملات .

٢ - أول قواعد التفسير ، أن النص يستدل به على ما يفهم من عبارته أو إشارته أو دلالة أو أفضائه ، وعند التضارض يرجع المفهوم بالبارة على المفهوم بالإشارة ، ويرجع المفهوم بأحدهما على المفهوم بالدلالة أو للمفهوم بالاختصاص .

وإذا كان لبعض ألفاظ المواد وعباراتها معان اصطلاحية ، فليها تفهم على هذه المعاني .

وإذا وردت نصوص ظاهرها التضال والتضاد ، وجب تأويلها تأويلاً صحيحاً يوفق بينها ويزيل ماني ظاهرها من اختلاف ، يحمل كلا من النصين على وجه غير الوجه الذي يحمل عليه الآخر ، حلاً تحمله عبارة النص .

٣ - يقتد بالمقود المسجلة الصادرة من الأجانب إلى التمتين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ولو لم تكن هذه المقود ثابتة التاريخ قبل ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ .

المقدمة

وحيث إنه يبين من الاطلاع على القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ أنه يتكون من ثلاث عشرة مادة ، وقد وضعت المادة الأولى منه حكما عاما يحظر تملك الأجانب للأرض الزراعية وما في حكمها ، ثم تناولت المادة التاسعة تصفية الموقف الناشئ عن تطبيق حكم المادة الأولى على الملكيات القائمة فعلا وقت العمل بالقانون ، ونصت المادة ١٠ على أنه يقع باطلا كل معاهد يتم بالخالف لإحكام هذا القانون ولا يجوز تسجيله ؛ وتعرضت المادة لحكم أبولة ملكية أرض زراعية وما في حكمها لأجنبي مستقبلا بغير طريقة التعاقد ، فألزمت متلقي الملكية بتقديم إقرار عنها لتسور عليها الحكومة مقابل التعويض المقرر بهذا القانون ؛ ثم أتى نص المادة ١٢ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٥١ ، وكل نص يخالف أحكام القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذي عمل به من تاريخ نشرة ، أخذا بنص المادة ١٣ منه .

ومن استقراء هذه المواد يتضح بجلاء أن المخاطبين بحكم المادة الأولى هم الأجانب عموما ، وأن المخاطبين بحكم المادة الثانية هم الأجانب الذين يملكون وقت العمل بهذا القانون أرضا زراعية وما في حكمها ، وأن الخطاب في المادة ١١ موجه إلى من يتلقى الملكية من الأجانب مستقبلا بغير طريقة التعاقد .

وحيث أن النزاع يدور حول تفسير نص المادة الثانية في القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، لذلك وجب الرجوع إلى قواعد التفسير التي وضعها المجتهدون من العلماء والفقهاء والتزمنا القضاء .

وأولى هذه القواعد أن النص يستدل به على ما يفهم من عبارته أو لإشارته أو دلالاته أو اقتضائه ؛ وعند التعارض يرجح المفهوم بالمباراة على المفهوم بالإشارة ؛ ويرجح المفهوم بأحدهما على المفهوم بالدلالة أو المفهوم بالاقتضاء . هذا مع مراعاة أنه إذا كانت لبعض ألفاظ المواد وعباراتها معان اصطلاحية ، فإنها تفهم حسب هذه المعاني .

وعلى ذلك يكون المعول عليه في بيان حكم النص ، هو باستنباط معناه من صيغته وعبارته التي كشف بها الشارع عن قصده وهدفه .

ومن قواعد التفسير أيضا التي لا تحتمل جدلا ، أنه إذا وردت نصوص ظاهرها التخالف والتعارض ، وجب تأويلها تأويلا صحيحا يوفق بينها ، ويزيل ظاهرهما من اختلاف ؛ وذلك بالاتجاه إلى التوفيق والجمع بين التصيين المتعارضين بحمل كل منهما على وجه غير الوجه الذي يحمل عليه الآخر ، حملا تحتمله عبارة النص ؛ لأن العمل بكل واحد من التصيين ولو من وجه ، أولى من العمل بأحد التصيين فقط وترك العمل بالآخر .

ومن وجوه الجمع والتوفيق التي وضعها الأصوليون : الجمع بين العامين بالتوزيع ، والجمع بين الخاصين للطلقين بالتقييد ، والجمع بين المطلق والمقيد ، بحمل المطلق على المقيد ؛ والجمع بين العام والخاص بتخصيص العام بما عدا الخاص .

وبتسليط قواعد التفسير هذه على ألفاظ المادة الثانية وعباراتها التي تنص على أنه : تقول إلى الدولة ملكية الأراضي الزراعية وما في حكمها

التصرفات . فوصم الشارع بالصورية كل تصرف لم يثبت تأريخه قبل الإعلان ، وجعل حكم هذا التصرف عدم الاعتداد به ، وعلته صدوره بعد ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ ، وهي أمر ظاهر منضبط ينور معه حكم عدم الاعتداد وجوداً وعدماً ، دون نظر لمدى توافر الحركة في كل حالة خاصة .

وليس التسجيل يغير من الأمر شيئاً ، وليس له أن يسبغ على تصرف حماية لم يردمها له الشارع ، وليس له أن يحول تصرفاً موصفاً بالصورية إلى تصرف جامد : لأنه وإن كان الإعلان عن أحكام هذا القانون يعتبر الأمر الظاهر المنضبط الذي يقع من حكم عجز المادة مقام العلة التي يدور معها الحكم وجوداً وعدماً ؛ فإنه لما لا يحتمل جدلاً ، أن وصف : المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون ، يعتبر أمراً ظاهراً منضبطاً ، مما يقع من حكم صدر المادة مقام العلة التي يدور معها حكم أبولية الملكية الموقوفة وجوداً وعدماً . فالاستناد إلى الإعلان عن أحكام القانون باعتباره علة الحكم في عدم الاعتداد بتصرفات الملاك الأجانب التي تمت بعده ، باعتباره أمراً ظاهراً منضبطاً ، يقابله الاستناد إلى عبارة : « المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون » ، باعتبارها علة الحكم في أبولية الملكية إلى الدقة .

وصحيح أن التسجيل لا يغير من طبيعة العقد في شيء ، إلا أنه صحيح أيضاً أنه يغير من آثاره : فالبائع في عقد مسجل تنتقل منه الملكية إلى المشتري ، وبذلك يصبح المبيع غير مملوك لهذا البائع : أما من باع بقصد عرف فإنه يظل مالكا للبيع . وعلى ذلك لا يمكن القول بأن الأرض الزراعية للباعة من أجنبي بقصد مسجل قبل العمل بأحكام القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، يلحقها وصف كونها موقوفة له وقت العمل بهذا القانون ، وما

٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ ؛ ولما كان عقد البيع العرفي ينتج تحت عبارة التصرفات ، لذلك وجب تسليط الحكم الواردة بمعجز المادة ، وهو الاعتداد بهذا العقد إذا توافرت فيه علة هذا الحكم : وهي أن يكون هذا العقد صادراً إلى أحد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية ، وثابت التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ .

قد يقال إن لفظ التصرفات الوارد بمعجز المادة قد جاء عاماً ويجب لذلك أن يستغرق التصرفات كافة ، سواء كانت عرفية أو مسجلة ؛ ولكن يرد على ذلك بأن هذا القول ، فضلاً عن أنه يهمل علة الحكم الوارد بصدر المادة التي يدور معها الحكم وجوداً وعدماً ، فإنه يقتل التضام بين صدر المادة ومعجزها ، إذ التحدي بصمم لفظ التصرفات يقابله تعدد عبارة : المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون ؛ ولن يتقدم تفسير النص خطوة واحدة متى بقي احتمال التضام بين المتبارين . لذلك يجب التوفيق بين ما قد يبدو متناقضاً من المتبارين ، وذلك بجعل عموم لفظ التصرفات العرفية وحدها ، وبذلك يمكن إعمال كل من صدر المادة ومعجزها : إذ القول بأن إقامة التضام بينهما مشكلة : لا تحل إلا بتجنية أحدهما وإحداؤه ، لما يبعد بالمفسر عن سلامة التدليل وسلامة الاستنتاج ، وفيه حيف على قاعدة أصولية مستقرة وراسخة .

وحيث إنه بالنسبة لما أثير من أن الإعلان عن أحكام هذا القانون في ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ ، م تراخي في صدور التشريع بها حتى يناير سنة ١٩٦٣ ، قد جعل الأجانب يتساقون في بيع أرضهم لزراعية وما في حكمها ، ليحولوا دون انطباق القانون عليهم عند صدوره ، وكان هذا مدعاة لتضمن القانون حكماً بعدم الاعتداد بهذه

١٥ لسنة ١٩٦٣ : نص المادة الثالثة من قانون
الإصلاح الزراعي يجرم - بالآتي :

تستولي الحكومة ، في خلال الخمس سنوات
التالية لتاريخ العمل بهذا القانون ، على ملكية
ما يجاوز مائتي فدان التي يستقيها المالك لنفسه ، ..
ولا يمتد في تطبيق أحكام هذا القانون (أ)
بتصرفات المالك ، ولا بالرهون التي لم يثبت
تاريخها قبل ٢٣ من يولية ١٩٥٢ . (ب)
بتصرفات المالك إلى فروعه . . متى كانت
تلك التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل أول يارسة
١٩٤٤ ، وذلك دون إضرار بحقوق الغير التي
تلقوها من المذكورين بتصرفات ثابتة التاريخ
قبل ٢٣ من يوليوسنة ١٩٥٢ .

فعبارة : التصرفات الواردة بهذه المادة ، قد
وردت عامة ، لذلك شملت التصرفات العرفية
والمسجلة ، إذ أن العام يؤخذ على عمومية ، ما لم
يوجد ما يخصه .

قد يقال إن مفهوم دالة الفقرة الأولى من
هذه المادة أن الحكومة تستولي على ما يجاوز
مائتي فدان من الأرض المملوكة للشخص الخاضع
لأحكام قانون الإصلاح وإنه بالتطبيق لحكم
المادة ٤ من هذا القانون التي تنص على العمل به
من تاريخ نشره يكون مفهوم دلالة هذه
الفرقة على مقتضى نص المادة ٤ ، هو أن
الحكومة تستولي على ما يجاوز مائتي فدان من
الأرض المملوكة العمل بقانون الإصلاح الزراعي
لشخص الخاضع لأحكامه .

ويرد على ذلك بأنه إن صح هذا مع مراعاة
حكم المادة الرابعة من هذا القانون ، يكون المعنى
الواضح الصريح المستفاد من عبارة التصرفات

ذلك إلا نتيجة مباشرة للتسجيل في ذاته .

وأما من القول بأن المشرع قصد وصم
بالعمومية جميع تصرفات الأجانب التي تمت بعد
الإعلان عن أحكام القانون ، وإن فيه إفتئاتاً على
التصرفات المسجلة التي تزيل الملكية عن الأجنبي ،
وبالتالي نفى بالعدم على الحكم الوارد بصدر
المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ . وهو
أيلولة الملكية إلى الدولة وهو مالا يفهم من
سياق معنى عبارات هذه المادة على نحو ما
أسلفنا .

وإذا كانت حجة الإصلاح الزراعي عدم
التفرقة بين العقد المسجل والعقد العرفي في هذا
العقد دلالة مردودة بعدم التفرقة في الحكم بين من
آلت اليهم الملكية عن غير طريقة التصرف أو من
آلت اليهم الملكية عن طريق التصرف المسجل
بعد ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ .

فإن كان ردم أن ذلك من مفهوم إشارة
النص ، فالرد عليهم أن مفهوم العبارة أقوى دلالة
من مفهوم الإشارة .

وحجت إنه بالنسبة لنص المادة الثالثة من
قانون الإصلاح الزراعي الذي يتخذ منه الدفاع
عن الحكومة كثافة يركز عليها في التذليل على
أن عبارة : التصرفات الواردة بجزء المادة الثانية
من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، تشمل التصرفات
المسجلة عنوة على التصرفات العرفية ، وذلك
بالتقاس على عبارة التصرفات الواردة بقانون
الإصلاح الزراعي التي يجري تفسيرها قولاً واحداً
على أنها تشمل التصرفات المسجلة ؛ فإن الحجة
تري أن هذه الحجة يجب الالتفات عنها بالتأمل
والنظر في صفة كل من المادة الثالثة من القانون
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، والمادة الثانية من القانون

بقصد التهريب من الرسم .

أما المذكرة الايضاحية لقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ فقد جاء أن المادة الثانية قضت بأبولة ملكية الأراضي المشار اليها المملوكة حاليا للأجانب الى الدولة ، ورغبة في استقرار المعاملات نص على الاعتداد بمقدور البيع الصادرة من أجنبى ، إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ ، وهو تاريخ الإعلان عن الأحكام التى تضمنها هذا القانون . وحيث ان اللجنة ترى على ضوء ما سلف بيانه ، أن التفسير الصحيح للمادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ هو أن لا تؤول الى الدولة الا ملكية الأرض المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون ، وأن المقصود بعبارة التصرفات الواردة بصح هذه المادة هى التصرفات العرفية وحدها ؛ إذ فى الأخذ بهذا النظر تطبيق صحيح لقواعد التفسير الأصولية المعمول بها فقها وقضاء والى ومنها علماء أصول الفقه بالاضافة الى أنه يحقق غرض الشارع من إصدار القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، وهو ما أفصحته المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، إذ أن أبولة ملكية الأراضي الزراعية وما فى حكمها المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون وإستيلاء الحكومة على ما قد يؤول الى الأجانب من الأراضي الزراعية وما فى حكمها عن غير طريق التعاقد ، فيه ولا شك تلاف للنقص الوارد بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٥١ ، الذى كان يميز للأجانب تملك الأراضي الزراعية وما فى حكمها فى الحالات التى أشار اليها بذلك القانون . كما أن فيه إستكالا لسيادة الدولة على أراضيها . بالاضافة الى أن تسلم الإصلاح الزراعى للأراضي المملوكة للأجانب وقت العمل بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ تؤوزيها على صفار الفلاحين ، بما يحقق سياسة الدولة الاشتراكية

بعمومها ، أولى بالتطبيق من المعنى المستفاد دلالة من الفقرة الأولى من المادة الثالثة ، عملا بقاعدة ترجيح مفهوم المباشرة على مفهوم الإشارة أو الدلالة أو الاقتضاء . أما نص المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ؛ فإنه وإن جاء به امطاء التصرفات عاما ، إلا أنه قد ورد به أيضا عبارة « المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون » ، مما يستلزم تخصيص عبارة التصرفات بالعرفية فيها دون المسجلة . يضاف الى ذلك أن الخطاب موجه فى المادة الثالثة الى كل الملاك الخاصين لأحكام قانون الإصلاح الزراعى ، فى حين أن الخطاب فى المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، موجه فقط الى من يملك من الأجانب وقت العمل بهذا القانون على النحو السابق ذكره ، والذى يؤيده ما ورد صراحة فى هجر هذه المادة من النص على أنه ؛ ولا يمتد بتصرفات الملاك الخاصين لأحكامه ، أى الذين يملكون وقت العمل بهذا القانون أرضا زراعية وما فى حكمها .

كما أنه لا يجوز القياس بين النصين : لاختلاف هدف الشارع من كل منهما : إذا جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون الإصلاح الزراعى أنه لا عبرة بتصرفات المالك السابقة ، إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل ٢٣ من يولية ١٩٥٢ . وذلك درأ لأى تلاعب صدر من المالك بقصد تهريب أمواله بعد قومتنا الوطنية ، كما رؤى ألا يمتد بتصرفات المالك الى فروع و زوجه وأزواج فروع ، التى لم يثبت تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، وهى السنة التى تقرر فيها رسم الأبولة على التراكات . وذلك لأن بعض الملاك قد لجأ الى التصرف فى أملاكه تصرفا صوريا

حد معين من الأراضي الزراعية رأى فيه المشرع أنه يحقق المصلحة العامة .

وحيث إن الجمعية العمومية لدوائر اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ، قد إنتهت بعد المدوالة والبحث إلى الاعتداد بالمعقود المسجلة الصادرة من الأجانب إلى المتمعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ولو لم تمكن هذه المعقود ثابتة التاريخ قبل ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ ، وذلك على النحو التالي بمحضر اجتماع هذه الجمعية المؤرخ ٦ من مايو ١٩٦٤ ، ولما كان المعترض قد اشترى من رعايا الجمهورية التركية ذلك بموجب عقد البيع المسجل ٢١ من أكتوبر ١٩٦٢ أى في تاريخ سابق على العمل بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، لذلك تكون المساحة المبيعة غير مملوكة للباقيين الأجانب وقت العمل بهذا القانون ، لا تتقال ملكيتها إلى المعترض الذي لم يتنازع أحد في أنه من يمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ومن ثم يمين عدم أيلولة ملكية الأرض المبيعة بموجب العقد المسجل في ٢١ أكتوبر من ١٩٦٢ إلى الدولة ، عملاً بالحكم الوارد بالمادة الثانية من من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ..

إعتراض رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٦٣ برئاسة وعضوية السادة الأساندة : على إبراهيم حروش المستشار وسعد الزنتاوى وكال أيوب ومحمد نجيب خليفة وحس عبد العزيز .

كأن الاعتداد بتصرفات الأجانب العرفية الصادرة إلى المتمعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة والثابتة التاريخ قبل ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ ، فيه إستقرار للعاملات .

وقد أشارت المذكرة الإيضاحية إلى هذه الأهداف مجتمعة بقولها : « ورغبة في تلافى النقص الوارد بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٥١ ، وإستكمالاً لسيادة الدولة وتحقيقاً لسياساتها الاشتراكية في توزيع الأراضي على صغار الفلاحين لرفع مستوى معيشتهم ، أعد مشروع القانون المرافق .. وعلى ذلك يكون من المجافاة لقواعد التفسير السليمة ، وبما لا يستقيم وسياسية التشريع الاشتراكية التي تضمنها قانون الإصلاح الزراعي القول بأن عبارة : «التصرفات ، الواردة بموجب المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ . تشمل المسجلة منها ، بدعى أن المشرع قد قصد إلى نزع الملكية عن المشتريين المصريين بققود مسجلة من الأجانب بعد ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١ ، والذين أطنأوا إلى ملكياتهم التي صارت لهم وفق أحكام القانون المدني وقانون الشهر العقاري لجعلها على حكم ملك الأجانب توصلوا إلى توزيعها على صغار الزراع ، مع أنهم قد تملكوا في حدود القدر الجائز تملكه قانوناً .

كما أن سياسة التشريع الاشتراكية قد درجت على الاستيلاء لدى كبار الملاك على ما يزيد عليهم عن

قضاء المحاكم الجزئية

٧١٨

محكمة بئر العلة

١٣ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - متهم : جنحة تستلزم الحكم بالحبس ، حضوره بنفسه - محام .
ب - تزوير - طعن به ، إدعاء مباشر ، مدعى مدعى ، إجراءات جنائية مم ٢٦٢ و ٢٦٤ .
ج - مدعى مدعى : تمويض عن تزوير ؟ دعوى مدنية أمام قضاء الجنائي ، تركها حق الالتجاء إلى الطريق الجنائي يطلب ذات التمويض .
د - دعوى - مدعى مدعى ، ترك دعواه أمام القضاء الجنائي - دعوى مدنية سقوطها ، دعوى جنائية - جريمة لا تقتطع التكرار أو الإذن أو الطلب لإقامة الدعوى الجنائية عنها .

للبادئ القانونية :

١ - إن حضور الأستاذ ، محامي التهمين الثلاثة الأول ، ودفعه بسقوط حق المدعى في الالتجاء إلى القضاء الجنائي ؛ له سند من القانون .

ذلك أن هذا الدفع لا يعد من قبيل التعرض لموضوع الاتهام في ذاته ، وليس فيه تعرض لموضوع التهمة التي يجب أن يحضر التهم بنفسه عند نظرهما .

٢ - إن إقامة المدعى بالحق المدني الدعوى بطريق الادعاء المباشر ، بعد تقريره الطعن بالتزوير على المستندات المقدمة في

القضية ، لا يعد من قبيل الالتجاء إلى القضاء المدني الذي يسد الطريق الجنائي في مواجهته ، لأن الطعن بالتزوير يختلف عن هذه الدعوى من ناحية الموضوع فبينما موضوع الادعاء بالتزوير هو طلب رد و بطلان المستندات المدعى بتزويرها ، وهو من وسائل الإثبات والدفاع التي نظمها قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فإن موضوع الدعوى الحالية هو طلب تمويض عن الضرر الذي أصاب المدعى من تزوير المستندات .

٣ - رفع المدعى بالحق المدني دعواه بطلب التمويض عن ذات التزوير المنسوب للمتهمين ، يعد من قبيل ترك الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي ، لأنه رجوع من المدعى المدني إلى الطريق الأصلي ، وهو طريق المحسكة المدنية ، يقترب عليه سقوط حقه في الالتجاء إلى الطريق الجنائي بطلب ذات التمويض عن ذات الجريمة .

٤ - ترك المدعى بالحق المدني دعواه أمام القضاء الجنائي ، يرفع ذات الدعوى أمام القضاء المدني ، لا يؤثر في أصل حقه ؛ كما لا يؤثر في الدعوى الجنائية التي تحركت صحيحة ومقبولة منه .

المحكمة

أن حضور المتهم أمام المحكمة بنفسه في الجلسة التي تستوجب الحكم بالحبس ، ليس عتبا إلا عند الفصل في موضوع الدعوى الجنائية ، أى عند الفصل في موضوع الجلسة ، فإذا كانت المرافعة ، مقصورة على إبداء اعتذار المتهم عن الحضور ، أو إبداء دفع متعلقة بالحق في إقامة الدعوى أصلا ، أو بطلان ورقة التكليف بالحضور وعدم الاختصاص ، أو إذا اقتضت مراافته على دفع الدعوى المدنية ، جاز أن يحضر وكيل المتهم وأن يبدى دفاعه دون حضور المتهم .

ذلك أن القانون لم يوجب حضور المتهم للإلزامية توغاما ، هي تمكينه من الحضور لإبداء دفاعه في موضوع القضية بنفسه ، أما ما عدا ذلك فلا . لا يلزم حضوره بل أن من المصنفاء في فرنسا وفي مصر من يرى أنه رغم ما يوجب القانون من حضور المتهم ، فإنه وكيل المتهم إذا حضر وتسلم في الموضوع أو قدم مذكرة ولم تترس المحكمة على ذلك ، كان الحكم حضوريا لا غاييا .

ذلك أن إحضار المتهم أو حضوره بالجلسة ، قدره المحكمة .. مادامت لم تخل بحق أى دفاع عن نفسه ، لأن الإجراءات الجنائية إنما شرعت للحفاظ على حقوق المتهم قبل سواء ، ولم يقصد منها إلا رعاية مصالحه لما يمثل بذلك من تحقيق للصالح العامة من قيام حرية الدفاع كاملة .

وعلى هذا أستقر قضاء محكمة النقض في الحكم الصادر في ٣ من فبراير ١٩٢٣ المنشور في

المحاماة ص ٤ رقم ٢٢٥ ص ٤٣٠ ولا مجال للقول بأن هذا الاتجاه كان صحيحا في ظل قانون تحقق الجنايات ولا مجال للقول به في ظل قانون الإجراءات الجنائية ذلك أن المشرع أفصح بصريح العبارة عن رغبته في عدم العدول عما كان معمولا به في ظل قانون تحقيق الجنايات فيما يتعلق بإجراءات الإحالة إلى المحاكم وطريق الإعلان والتكليف بالحضور والاستجواب . راجع المذكرة الإيضاحية رقم ٣ عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية الباب الثاني في المحاكمة الفصل الأول في القواعد التي تتبع أمام جميع المحاكم المواد ٢٧٩ وما بعدها من المشروع ، وراجع أيضا في نفس المعنى في قانون الإجراءات الجنائية للدكتور أحمد محمد إبراهيم طبعة أولى ص ١٩٥٧ ، وعدل عبد الباقي طبعة ثانية ص ١١٤ و ١١٧ ومادة الإجراءات الجنائية سنة ١٩٥١ طبعة أولى ص ٢٦٢ و ٢٦٣ .

وحيث أنه تبين ما تقدم أن حضور السيد الأستاذ إبراهيم مكاولى المحامى بصفته وكيلًا عن المتهمين الثلاثة الأول ، ودفعه بسقوط حق المدعى في الاتجاه إلى القضاء الجنائي ، له سند من القانون ، وأن هذا الدفع لا يعد من قبيل التمرس لموضوع الاتهام في ذاته ، وليس فيه تعرض لموضوع التهمة التي يجب أن يحضر المتهم بنفسه عند نظرها زيادة في ضماياته .

وقد أستقرت اللجنة الحالية لتعديل قانون الإجراءات الجنائية على جواز حضور وكيل عن المتهمين في الجنب المعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة ، وفي جميع الجنب التي ترفع بطريق الادعاء المباشر ، مهما تكن عقوبتها ، ومن ثم يكون الدفاع باندماج حضور الأستاذ

إبراهيم مكاي في غير عمله يجب رفضه .

وحيث إنه عن موضوع الدفع المبدى من المتهمين ، فمن المتفق عليه فقها وقضاء أن الأصل في القضاء الجنائي يختص بالدعوى الجنائية وحدها ، واختصاصه بنظر الدعوى المدنية اختصاص استثنائي في القواعد العامة ، لا يسوغه إلا وجود الارتباط الذي اشترطه القانون ، والذي يترتب عليه اعتبار الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية ، ومن أجل ذلك ضيق المشرع ما أستطاع في نطاق حق المدعى المدني في الالتجاء إلى القضاء الجنائي ، ولم يبق على ذلك الحق إلا ليكون المدعى بالحق المدني ذو حق في المطالبة بتعويض مالي عن ضرر ناشئ عن جريمة ، وروى أن يسمح له إذا أهملت النيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية أو تراخت فيه ، أن يباشر أثر هذه الجريمة أمام القضاء ليثبت إدانة مرتكبها لكي تحكم له بالتعويض .

ومن أجل ذلك اشترط لقبول الدعوى الجنائية من المدعى بالحق المدني أمام القضاء الجنائي شروطا : ١ — أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة في حد ذاتها ، بحيث لا ينقصها شرط الإذن أو التوكي أو الطلب . ٢ — أن تكون الدعوى المدنية مقبولة بالتطبيق لأحكام القانون المدني وقانون المرافعات ، من حيث توافر شروط الأملية والصفة والمصلحة . ٣ — أن تكون الدعوى المدنية مرتبطة بالدعوى الجنائية وتابعة لها ، بأن تكون دعوى تعويض عن ضرر ناشئ عن الجريمة . فمقتضى توافر هذه الشروط الثلاثة قامت الدعوى مقبولة ، ومتى قدمت إلى المحكمة بإعلان صحيح اتصلت

الدعوى بالمحكمة ولزم النيابة العامة مباشرتها ، ويجب على المحكمة الحكم فيها حتى لا تكون منكرا للمدالة .

ومتى تحركت الدعوى الجنائية على هذا التحديد بواسطة المدعى المدني وبإشراف النيابة وأبدت طلباتها فيها انقطعت صلة المدعى المدني ، اللهم إلا فيما يختص بمطالبته بالتعويض ، وتترد النيابة سلطانها . أما بالنسبة لسقوط حق المدعى المدني في رفع دعواه مباشرة أمام القضاء وهو المبرعنه *Electra una via non datur recursus ad alteram* فإنه من المتفق عليه أنه تأسيسا على كون اختصاص القضاء الجنائي بنظر الدعوى المدنية اختصاص استثنائي ، لأن حق المدعى المدني وهو صاحب الدعوى المدنية يبقى ويظل كما هو في الالتجاء إلى القضاء المدني ، فيه للكل جميع الأحوال ترك الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي ، ورفضها أمام القضاء المدني دون أن يتوقف ذلك على رضا المتهمين أو قبوله ، لما في ذلك من مصلحة للمتهم ، لما فيه من تخفيف عليه بحيث يصبح أمام خصم واحد وهو النيابة بدلا من خصمين يتضافران على الإيقاع به وإثبات الاتهام قبله . ومن أجل حقوق للمتهم دائما حرص المشرع على أن ينص في المادة ٢٦٤ أ.ج على منع المدعى بالحق المدني من أن يرفع دعواه أمام المحاكم الجنائية ، إذا كان قد رفضها أمام المحاكم المدنية ، رغم كون الطريق الجنائي كان مفتوحا أمامه وهذا هو المبرعنه بأن حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي يسقط باختيار الطريق المدني ، وهو مفهوم المادة ٢٦٤ أ.ج . خلافا لما كان عليه النص من قبل قانون تحقيق الجنائيات

موضوع الدعوى المدنية وعلى ذلك فإن الطريق الجنائي لم يكن مفتوحاً أمامه وقت رفع الدعوى المدنية ، فلم تكن له حرية الاختيار ، فيشترط إذن لسقوط حق المدعى المدني في الاختيار مايلي :

أولاً - أن يكون المضرور قد رفع دعوى تمريض أمام القضاء المدني ، وأن تكون الدعوى المرفوعة إلى القضاء المدني هي بذاتها المرفوعة أمام القضاء الجنائي ، من حيث السبب والحصوم والموضوع ؛ وقد طلب التمريض دون نظر إلى مقداره .

ثانياً - أن تكون الدعوى الجنائية مرفوعة ، وقت رفع الدعوى المدنية أمام القضاء المدني .

ومعنى ذلك أن يكون هناك دعوى جنائية قديمة ، بأن يكون المتهم قد قدم إلى المحكمة فعلاً ، ويتم ذلك كما سبق القول بتكليف المتهم الحضور بمعرفة النيابة أو المدعى المدني ، في الحالات التي يجوز فيها ذلك ، أو أن تكون سلطة التحقيق تباشر التحقيق مع المسؤول بشأن الواقعة فعلاً ، أن الطريق الجنائي يمد في هذه الحالة مفتوحاً فعلاً ، ويحق له أن يتدخل في الدعوى وهذا ظاهر من نص المادة ٢٦٤ أ.ج الذي يقول : إذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعوى يطلب التمريض إلى المحكمة المدنية ، ثم رفضت الدعوى الجنائية ، جاز له أن يترك دعواه أمام المحكمة المدنية ، وأن يرفعه إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية .

وبواضح من عبارة المادة أنها أشارت إلى

الملغى ، وأنه كان يقضى بسقوط حق المدعى المدني في الاختيار . - سواء لجأ إلى القضاء المدني قبل رفع الدعوى الجنائية أو بعدها ففي جميع الأحوال يقيد رفع المدعى بالحق المدني دعواه أمام القضاء المدني من حقه في الالتجاء إلى القضاء الجنائي ، وكان هذا هو الذي ذهب إليه الفقهاء من قبل قانون تحقيق الجنائيات ، وهو ما عليه اتفاق القضاء في فرنسا وإن كان الفقيه جارو ، يشترط لسقوط الحق أن يكون للضرور علماً بأن الفعل الذي ارتكب ضده جريمة .

والفاحص المدقق يرى أن المادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ أ.ج تعبران من غير شك عن ميل المشرع إلى اعتقاد جوهر الفكرة السابقة فقد نصت المادة ٢٦٢ على أنه إذا ترك المدعى بالحق المدني دعواه المرفوعة أمام المحكمة الجنائية ، يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية ، مالم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى وبمفهوم المخالفة من النص يتضح أنه إذا ترك المدعى بالحق المدني دعواه المرفوعة أمام المحكمة المدنية ، فلا يجوز له أن يرفعها من جديد أمام المحكمة الجنائية ، وإلا لما عُد المشرع إلى تخصيص الحالة المقابلة بنص صريح بأباحة الالتجاء إلى الطريق المدني بعد ولوج الطريق الجنائي وقد جاء في المذكرة الإيضاحية رقم ٣ من مشروع قانون الإجراءات بصدده المادة ٩٩ التي أصبحت المادة ٢٦٤ أ.ج ، أن هذه المادة تبين حالة ما إذا رفع المدعى دعواه أمام محكمة مدنية مختصة ، وتأثير ذلك على حقه في الالتجاء إلى المحكمة الجنائية ، فخصت على جواز ذلك بصفة أصلية ، مالم تكن الدعوى الجنائية قد رفضت بعد اتخاذ الطريق المدني ، وقبل أن يصدر حكم في

أمام القضاء المدني المطالبة بالتعويض ، أن يلجأ إلى الطريق الجنائي ، إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة ، فإذا لم تكن قد رفعت من النيابة العامة لمستع عليه رفعها بالطريق المباشر ، ويشترط لسقوط حق المدعي المدني في تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة اتحاد الدعويين في السبب وللوضوح والحصر .

لأنه يلاحظ على هذا الحكم أنه استعمل العبارة بطريق مفهوم المخالفة ، وهو من التفسير الذي لا يعطى في جميع الحالات مسحة سليمة ، ذلك أن النص على حكم عقيد عقيد : بأن كان موصوفاً بوصف أو مشروطاً بشرط أو عتداً بيد ، يكون حكم النص في المحل الذي تحقق منه العقيد ، هو منطوق النص . أما حكم المحل الذي أثنى عنه العقيد ، فهو مفهوم المخالفة لأن النص لا دلالة له على حكم ما في المفهوم المخالف لمنطوقه لأنه ليس من مدلولاته .

فهر أن الحكم أيضاً لم يخالف ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمشروع التهديد السابق ذكره ، وأن الحكم قد خصص لأن نص المادة مبنى للجهول في شأن رفع الدعوى ، ومن ثم فلا وجه لاختصاص النيابة بذلك فضلاً عن أن هذا الرأي معناه أقرض تنازل المضرور عن حقه والاتجاه إلى القضاء الجنائي ، إذ أنه لم إلى القضاء المدني ، مع عدم وجود دعوى جنائية قائمة وهذا ما لا يتفق مع العدالة .

فالرأي ههنا أن المضرور لا يسقط حقه في الاختيار ، إلا إذا كانت هناك دعوى جنائية قائمة . هو يعلم بها ، فتركها متجهاً إلى القضاء المدني يطالب أمامه بالتعويض . أما إذا لم

رفع الدعوى الجنائية بصيغة المبنى المجهول ، إذ قالت ثم : د رفعت ، ، ولم تقتطع أن يكون رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها بعمرة النيابة العامة بصفة خاصة لأن الممول عليه هو نص المادة ٢٢٢ . ج ، التي تقول : د تحال الدعوى في الجرح والمخالفات بناء على تكليف التهم مباشرة الحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة ، أو المدعي بالحقوق المدنية .

وقد ذهب فريق من رجال الفقه إلى القول بأنه إذا كان بوسع المدعي المدني تحريك الدعوى أمام محكمة الجرح مباشرة فلجأ للقضاء المدني ، ثم حركت النيابة العامة الدعوى الجنائية ، ويجوز له أن فيها حتى بعد تركه دعواه المدنية ، لأن الطريق الجنائي كان مفتوحاً أمامه فلم يلجأ به . يترأى البعض أن المضرور يكون معذوراً إذا تريت انتظارا لتحرك النيابة العامة ، حتى لا يتحمل وحده مسؤولية رفع الدعوى الجنائية ، ومن ثم فلا يكون الطريق الجنائي مفتوحاً ويبقى الحق في التدخل في الدعوى الجنائية ، التي ترفضها النيابة أو تحركها مباشرة ، لأنه يملك الحق أصلاً ولا بأس عليه أن يبدأ بأحدهما ثم يتركه إلى الآخر ، ولا يبعد . الطريق الجنائي مفتوحاً إلا إذا كانت النيابة قد قامت الدعوى الجنائية فضلاً عن رفع الدعوى المدنية ومن الرأي الأول المرحوم على ذكي العراقي ، ومن الرأي الثاني الدكتور توفيق السلي : فقه الإجراءات الجنائية ص ١٤٥ - ١٤٩ .

وإذا كانت محكمة النقض قد قصت في ٧ من بونية ١٩٥٥ بحكمها المنشور بمجموعة أحكام النقض ص ٦ ص ٩١ - ٩٠ ، بأن المستفاد من مفهوم المخالفة لنص المادة ٢٦٤ إجراءات ، أن المضرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه

التعويض عن ذات الجريمة ، حتى لو كان المدعى المدني هو الذي حرك الدعوى بطريق الادعاء المباشر لأن الترك أمام القضاء الجنائي لا يبنى سقوط الحق ، إنما يقترب على الترك على إبقاء جميع أجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى ، أي أن أصل الحق يظل قائماً كما هو مالم يثبت من الترك التنازل عن أصل الحق . والمادة

٢٦٢ أ. ج تشجع على حد قول الدكتور روف عيد ١٩٧ على التفسير الواسع ، إذ هي تكلم عن ترك الدعوى المرفوعة أمام المحاكم الجنائية وأن كان الترك لا يؤثر على الدعوى الجنائية كقاعدة عامة م ٢/٢٦٠ أ. ج ، حتى لو كانت الدعوى الجنائية قد تحركت بطريق الادعاء المباشر ، إلا إذا كانت الدعوى الجنائية مما يلزم فيه شرط الشكوى ، أو كانت التباينة لم تبد طلباتها .

وترك الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي كما يكون صراحة التصريح به ، قد يقع ضمناً عن طريق عدم الحضور ، أو عن طريق الالتجاء إلى القضاء المدني مع رفع الدعوى ذاتها أمام القضاء الجنائي نابعة للدعوى الجنائية ، وإن كان الترك لا يفترض وفارق بين الترك الضمني وافترض الترك ، وهذا خلاف الترك في المحاكم المدنية التي يلزم فيه اتباع إجراءات معينة بحيث لا يكون هناك إلا ترك صريح للدعوى ، ولا يتعلق ترك الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي على رضا المتهم ، وليس له أن يعترض عليه ، لأن هذا الإجراء وهذا الترك لمصلحته ويستفيد منه ، واعتبار المدعي بالحق المدني تاركاً دعواه أمام القضاء الجنائي إذا رفع ذات الدعوى أمام القضاء المدني المختص ، بنسبة من يدهيات

تسكن الدعوى مرفوعة فعلاً ، فلا وجه لتكليفه بإقامتها وتبصرها ، فله أن ينتظر حتى تحركها النيابة ثم يتدخل فيها ، ولا يؤخذ الانتظار على أنه تنازل ، لأن التنازل لا يفترض ، وإن جاز أن يكون ضمناً ، إلا أنه لا يكون مفترضاً ، لأن الحقوق لا تسقط بعدم استمالها إلا إذا مضت مدة بعدها القانون للتنازل .

وعلى ما يؤيد هذا النظر أن الإجماع منقذ على أن الدفع بعدم قبـ ول الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي ليس من النظام العام ، ولا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجب على صاحب المصلحة أن يتمسك به مادام أن مسائل الاختصاص أمام القضاء الجنائي أكثرها من النظام العام ، بل كلها . راجع نقض من أبريل سنة ١٩٤١ بمجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٤٣٧ رقم ٢٤٢ ، ونقض ١٥ من يناير سنة ١٩٤٥ المجموعة ج ٦ ص ٩٥٤ رقم ٤٥٧ ، ثالثاً - أن يكون المدعى المدني عالماً بالجريمة التي وقعت الإجراءات التي تمت معها ، فلو لم يعلم أن الفعل جريمة وأقام دعواه أمام القضاء المدني جاز له الالتجاء إلى القضاء الجنائي .

وحيث إنه يبين بما تقدم أن حق المضرور لا يسقط بالتجاهل إلى القضاء الجنائي بدعوى تعويض ، إلا أن تكون الدعوى الجنائية قائمة ، ثم يتجه بدعواه إلى القضاء المدني ، لأن الالتجاء إلى القضاء المدني وهو الأصل يكون في دلالته الطريق الطبيعي ؛ وهذا الترك كما يكون بترك الدعوى المدنية صراحة أو اعتباراً بعدم الحضور في الجلسة م ٢٦١ أ. ج ، قد يكون بطريق ضمني عن طريق إقامة دعوى بذات

ومن المتفق عليه أيضاً أن ترك الدعوى المدنية ، حتى ولو كانت هي التي حركت الدعوى الجنائية بطريق الإعادة المباشر ، لا يؤثر في الدعوى الجنائية ؛ مادام أن تلك الأخيرة لا يلزم لإقامتها شرط الشكوى أو الإذن . فظل الدعوى الجنائية قائمة ويجب على النيابة مباشرتها والمرجع السابق ص ١٩٩ ، ولا مجال القول بأن ترك النيابة العامة للدعوى المرفوعة بمعرفة يختلف عن مباشرتها للدعوى المرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، لأنه متى رفضت الدعوى أمام المحكمة بتكليف المتهم بالحضور ، يجب على النيابة مباشرتها بمحكمة القانون نتيجة مباشرة النيابة للدعوى المرفوعة من المدعى بالحق المدني مباشرة وتبقى الدعوى التي رفضها النيابة العامة .

وحيث أنه يبين من إعمال القواعد السابقة على واقعت الدعوى مايلي :

أولاً — أن حضور الأستاذ إبراهيم مكاوي محامي المتهمين الثلاثة ، الأول ، جاء مقبولا لأنه لم يتعرض لموضوع التهمة ، وإنما اقتصر على إبداء دفع فرعي .

ثانياً — أن إقامة المدعى بالحق المدني لهذه الدعوى بطريق الادعاء المباشر بعد تقرير الطعن بالتزوير على المستندات المقدمة في القضية .. ، لا يعدم قبيل الالتجاء إلى القضاء المدني الذي يسد الطريق الجنائي في مواجهته ، لأن الطعن بالتزوير يختلف عن هذه الدعوى من ناحية الموضوع : فبينما موضوع الادعاء بالتزوير هو طلب رد وبطلان المستندات المدعى بزيورها وهو من وسائل الاتياع والدفاع التي نظمها قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فإن موضوع الدعوى الحالية هو طلب تعويض عن الضرر الذي أصاب المدعى

القانون هي أنه ليس للإنسان أن يطالب بحق واحد أمام عدة جهات من جهات القضاء ، فإذا رفضت بالحق الواحد دعوى من نواع أمام جني قضاء أحدها تنظر الدعوى بصفة أصلية ، والثانية تنظرها بصفة استثنائية ، سقطت الدعوى أمام الجهة الاستثنائية ، وظلت أمام الجهة الأصلية ، لأن الفرع يتبع الأصل ويرجع إليه ، وإذا اتضح الطريق الأصلي فلا مجال للالتجاء إلى الطريق الاستثنائي .

ون المتفق عليه أخيراً أن ترك المدعى بالحق المدني لدعواه المدنية ، يترتب عليه إبقاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى أي أصل الحق يظل قائماً كما كان أما إذا وقع الترك أمام القضاء الجنائي فإنه يجوز للترك أن يرفع دعواه أمام القضاء المدني ، ولا يجوز له أن يحدد دعواه وأن يباشرها أمام القضاء الجنائي ؛ خلافاً لوقوع الترك أمام سلطات التحقيق فلا مانع من منع من تعديد الدعوى أمام القضاء الجنائي بعد تركها أمام سلطات التحقيق . وإذا وقع الترك أمام القضاء المدني فلا يجوز للمضرو والالتجاء إلى القضاء الجنائي إلا في حالة ما إذا أقامت النيابة الدعوى الجنائية بعد إقامة الدعوى المدنية في قول الذين يأخذون بالتفسير الواسع ، لا اعتبار بالطريق الجنائي مفتوحاً ؛ كالذكور توفيق السلوى ، أما عندهم يأخذون بالتفسير الضيق كمل زكي العراقي ، إساءة فإن دفع الدعوى بالتعويض أمام القضاء المدني يسقط الحق في الالتجاء إلى الطريق الجنائي ، متى كان بوسع المضروود تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر ؛ ويترتب على الترك أيضاً التزام المدعى المدني بالمحرمات والمرجع السابق ص ١٩٧ و ١٩٨ .

طلب التمييز عن إنشاء من المتهمين ، وأن الحق في طلب التمييز أمام المحكمة الجنائية مستط لكل ؛ دون نظر إلى أطرافه وتقدم متى رفعت الدعوى منه أمام القضاء المدني ، مع أن الطريق المدني مفتوح أمام المضرور .

رابعا — أن ترك المدعى بالحق المدني دعواه أمام القضاء الجنائي ، يرفع ذات الدعوى أمام القضاء المدني ، لا يؤثر في أصل حقه ، كما لا يؤثر في الدعوى الجنائية التي تحركت صحيحة ومقبولة منه ؛ ذلك أنه عند إقامة الدعوى الجنائية أمام هذه المحكمة ، كانت الدعوى الجنائية والمدنية مقبولتان من المدعى بالحق المدني ، ولا يؤثر سقوط الدعوى المدنية على الدعوى الجنائية متى رفعت صحيحة ومقبولة ، وتكون كذلك متى صحت ورقة التكليف بالاحضور المعلقة إلى المتهمين ، فتبقى الدعوى الجنائية وحدها أمام هذه المحكمة تتولى النيابة العامة مباشرتها ، ما دام أن جريمة التزوير موضوع التهمة ليست من الجرائم التي يشترط القانون لإقامة الدعوى الجنائية معها شرط التكمي أو الإذن أو الطلب .

وحيث أنه يبين ما تقدم أن الدفع المبدى من المتهمين يسقط حق المدعى بالحق المدني في الالتجاء إلى الطريق الجنائي في عمله ، ولا مجال أو صحة لقول بأن هذا الدفع (إنما يكون لبداءه أمام المحكمة المدنية التي تنظر الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٦٢ ، لأن طريق الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية طريق استثناء ، وأن الطريق المدني هو الأصل ، وأن رعاية مصلحة المتهمين وهي غاية قواعد الإجراءات الجنائية ، بحيث أن تغلب على مصلحة المدعى بالحق المدني ، ومن أجل ذلك لا تقبل الدعوى المدنية أمام

من تزوير المشتندات . وشتان بين الأمرين وأن المحكمة لا تأخذ بالتفسير الضيق الذي يذهب إلى أنه إذا كان بوسع المضرور رفع دعوى بالطريق المباشر ، ثم يرفع دعواه أمام المحكمة المدنية ، فإن حقه في الادعاء يسقطه ذلك أن الادعاء بالتزوير كان وسيلة دفاع في الدعوى المدنية ، ولم يكن مقصوداً لذاته ؛ فضلا عن اختلاف موضوع الدعويين .

ثالثا — أن رفع المدعى بالحق المدني لدعواه رقم ٢٢٩ سنة ١٩٦٣ مدني طعنا بالطلب التمييز عن ذات التزوير المنسوب للمتهمين ، يعدن قبيل ترك الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي ، لأنه رجوع من المدعى المدني إلى الطريق الأصلي ، وهو طريق المحكمة المدنية ، يترتب عليه سقوط حقه في الالتجاء إلى الطريق الجنائي بطلب ذات التمييز عن ذات الجريمة ، لأن اللاحق يفسخ السابق ، ولأن رفع الدعوى الجنائية بمعرفته وطلب التمييز أمام المحكمة الجنائية كان قائما فتركه إلى القضاء المدني ولا يؤثر في ذلك أن عريضة الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٦٣ تضمنت تعرضا عن مسائل أخرى خلاف التزوير المنسوب إلى المتهمين ، وهو موضوع الدعوى الجنائية الحالية ، لأنه طالما تضمنت الدعوى طلب التمييز عن التزوير موضوع الدعوى الجنائية فإنها تكون متفقة مع الدعوى المدنية التامة من حيث الموضوع ومن حيث الخصوم وهم المتهمون ، ولا يؤثر في ذلك أن المدعى المدني لم يختصم في الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٦٢ كطعنا منهم الرابع ، لأن الدعوى الأخيرة مرفوعة بطلب التمييز عن ذات التزوير ، والمدعى المدني وشأنه في

المسألة الجنائية، لأن هذا القول لنحول لا يقول عليه ،
لأنه لاحق للدعى المدنى فى المسألة الجنائية، وإنما
المسألة الجنائية من حقوق النيابة العامة بـ صرف
كونها المثلة للمصلحة العامة وصاحبة الدعوى
الجنائية .

وحيث أنه متى كان ذلك كذلك ، يتعين
الحكم بسقوط حق المدعى المدنى فى الالتجاء
إلى الطريق الجنائى لتركه دعواه .

(قضية النيابة العمومية ١٣٦٨ سنة ١٩٦٢
جنح بندر المحلة الكبرى برئاسة السيد الأستاذ
جلال نافع القاضي) .

الطريق الجنائى إذا كان يترتب عليها تعطيل
الفصل فى الدعوى الجنائية ، حتى لا يظل
سيف الاتهام مسلطاً إلى مدة طويلة على
علو رتبة المتهمين ؛ وأنه لا مصلحة المدعى بالحق
المدنى فى الدفع بعدم قبول ذلك الدفع ، لأن حقه
فى طلب التعويض لم يسقط ، وأنه قائم أمام
المحكمة الأصلية المختصة أصلاً به وهى المحكمة
التي لجأ إليها مع قيام ذات الدعوى أمام المحكمة
الجنائية ومن ثم فإن هذا التصرف من جانب
يعد تنازلاً صريحاً عن دعواه المدنية أمام
القضاء الجنائى ، ولا تأثير فى هذا الصدد لما
ذكره المدعى المدنى فى عريضة الدعوى رقم
٢٢٩ سنة ١٩٦٢ من أنه يحتفظ لنفسه الحق فى

قوانين وقرارات منشورة

المذكرة الإيضاحية

لقانون (١١) لسنة ١٩٦٣

صدر القانون ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكنية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات ، ونص في مادته الأولى على أنه يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أى شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والمهال فيها ؛ على أن يكون أحدهما من الموظفين والآخر عن العمال ، وتكون مدة عضويتهم سنة تبدأ من أول يولييه .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة، لم يشر رغبة في القضاء على التفرقة بين فئاتهم - إلى لفظ موظف أو عامل، واستعمل كلمة العاملين وأصبح الوضع منذ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية للقرار إليه لا أثر فيه لهذه التفرقة ، كما أن قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لم يفرق بيننا .

لذلك فإن الأمر يقتضى تعديل حكم المادة الأولى بما يتفق وأحكام قانون العمل وقرار رئيس الجمهورية المشار إليها ، مع تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة بسبعة أعضاء على الأكثر ، من بينهم أربعة أعضاء ينتخبون ، من يعملون في الشركة أياً كانت طبيعة العمل الذى يؤدونه ، وسواء أكانت الشركة من شركات القطاع العام أو شركات القطاع الخاص .

ولما كانت مدة العضوية وهى سنة غير كافية لاستيعاب الأعضاء المنتخبين لأعمالهم والاشتراك العقل فى تحمل المسؤولية ، وحتى يكون لهم دور فعال فى تحقيق الهدف من تشميلهم ؛ فقد رأى زيادة مدة العضوية إلى سنتين .

ولما كان حكم المادة الأولى من القانون قد اقتصر على الشركات والمؤسسات الخاصة ، ولم يشمل الجمعيات التى تهدف إلى ربح مادى كذلك التى تخضع لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ وكذلك الجمعيات التعاونية باعتبارها تنظيمات مستمرة تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية . ولما كانت اشتراك العمال فى الإدارة أمراً يفتى أن تنسج حدوده ، لذلك فقد نصت المادة الثانية على سريان أحكامها على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التى تركم تحديد قرار من وزير العمل .

نشر بمجلة العناية بالعدد ان السادس والسابع من السنة الرابعة والأربعون ص ١٧١

المذكرة الإيضاحية

لقانون (١) ١٤٢ لسنة ١٩٦٣

رغبة في أن يتمتع أعضاء مجالس إدارة التوكيلات النقبية المشكلة طبقاً لقانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، وكذلك أعضاء مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣، بضمانات تحميهم من الفصل التعسفي الموكول للجهات التي يلبعونها في اضطرارهم بوقفهم عن العمل، لذلك فقد رأى نقل حق توقيع جزاء الفصل والوقوف عن العمل إلى سلطة التأديب القضائية، وذلك بإضافة أعضاء مجالس إدارة التوكيلات النقبية المشكلة طبقاً لقانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وكذلك أعضاء مجالس إدارة الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣، إلى الفئات الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة، وإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بحيث يمنع وقف أعضاء مجالس الإدارة المشار إليهم في البند الرابع من المادة الأولى، أو توقيع عقوبة الفصل عليهم؛ إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية المشار إليه في المادة ٥ من القانون.

المذكرة الإيضاحية

لقانون (٣) ١٤٣ لسنة ١٩٦٣

كان من بين القوانين الاشتراكية التي صدرت في العيد التاسع للثورة قانون إشراك العاملين في مجالس الإدارة حتى يساهموا بمجهودهم في إدارة المنشأة على وجه يكفله زيادة الإنتاج ويعطي كل للوطن ما يقدر عليه من طاقة الفكر والسل.

ولما قد لوحظ أن اجتماعات مجالس الإدارة بعد صدور هذا القانون الثوري قد قلت في الحدود الدنيا المخصوص عليها في القانون.

ولما كان اجتماع مجلس الإدارة مرة كل ثلاثة شهور لا يحقق الهدف في صدور القانون بإشراك العاملين في الإدارة فعلاً واستيعابهم لأعمالهم على الوجه الأكمل.

(١) نتم بحجة الجملة بالعددان السادس والسابع من السنة الرابعة والأربعون من ١٧٤.

(٢) نتم بحجة الجملة بالعددان السادس والسابع من السنة الرابعة والأربعون من ١٧٤.

لذلك فقد رؤى تعديل المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بالنص على وجوب اجتماع مجلس الإدارة مرة على الأقل في كل شهر .

قانون^(١) ١٥٨ لسنة ١٩٦٤

بوضع أحكام وقية للعاملين المدنيين بالدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يعمل في شئون العاملين المدنيين بالدولة الخاصين لأحكام القانون المذكور اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ بالأحكام الآتية :

أولاً - لا يجوز أن يترتب على ضم إعانة الغلاء والإعانة الاجتماعية أن يقل ، صافي ما يتقاضيه العامل من صافي ما قبضه عن شهر يونيه سنة ١٩٦٤ ولا تحمّل الخزينة العامة الفرق حتى يزول باستحقاق العامل لملاوة دورية أو يحصلوه على ترقية .

ثانياً - تعادل الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة في تاريخ نفاذ هذا القانون ، وينقل كل منهم إلى الدرجة المماثلة لدرجته المالية وذلك كله وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ثالثاً - يتم التمييز والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وفقاً للقواعد الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه مع مراعاة ما يأتي :

(١) يراعى عند التمييز استبعاد ما ورد في القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مبنية عليها .

(٢) يراعى عند التمييز والترقية المؤهلات الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ، كذلك الأحكام المنصوص عليها في كادر العمال .

(٣) يراعى عند الترقية، المدة التي تحدد في قرار رئيس الجمهورية المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون .

رابعا - يطل خلال العمل بأحكام هذا القانون حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٤ وحكم المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

خامسا - لرئيس الجمهورية بقرار منه تحديد تاريخ انتهاء العمل بهذا القانون وذلك بعد اعتماد جداول الوظائف والمرتبات وفقا لحكم المادة ٩١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

سادسا - يكون للجنة العليا المنصوص عليها في المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه تفسير أحكام هذا القانون تفسيرا تشريعا ملزما وينشر في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يولييه سنة ١٩٦٤ .

يصم هذا القانون بخام الدورة وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية ١٩ صفر سنة ١٣٨٤ (٢٩ يونيو سنة ١٩٦٤)

قرارات رئيس الجمهورية

قرار^(١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة

١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤

بإعلان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين

لأحكام القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٤ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات والقوانين المسكدة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات
بعض الأشخاص ؛

قرر :

مادة ١ - يطبق في شأن الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار
إليه القواعد الآتية :

(١) يستمر صرف النفقات ومصاريف العلاج والمصروفات الحراسية ومصروفات السفر
للخارج طبقاً للقواعد السارية في شأن هؤلاء الأشخاص حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٦٤، على ألا
يخصم مقدارها من التعويض المستحق لهم قانوناً ؛

(٢) الأشخاص الذين لم يتحدد مراكزهم المالية ولم يتسلموا سندات التعويض حتى آخر شهر
يوليه سنة ١٩٦٤ يصرف لهم المدير العام نفقة شهرية مؤقتة تحت التسوية بشرط ألا تتجاوز سبعين
جنيهاً شهرياً ، وذلك إلى أن يحدد المركز المالي لهؤلاء الأشخاص بصفة نهائية وتسلم إليهم
سندات التعويض .

(٣) عند تحديد المراكز المالية للأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤
المشار إليه يعتبر من الديون مكافآت نهائية الخدمة المستحقة لخدم المنازل ومن في حكمهم .

(١) لمر المجلد الرسمية العدد ١٣٩ في ٢٧ من يولية ١٩٦٤

(٤) الأموال والممتلكات التي تتحول إلى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه هي صافي قيمتها بعد استئصال جميع الديون القارية والمنازلة والعادية بحيث تكون سندات التحويل مئة لتأجج التصفية ، ولا يجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التي يرفض المدير العام أدائها بقرار مسبب لعدم جدتها أو صوريته أو لأي سبب آخر يقرره القانون .

(٥) تسلم إلى هؤلاء الأشخاص الحصص الشائعة التي لم تتصرف فيها الحراسة العامة والتي كانت مملوكة لهم في عقارات سكنية ، على ألا تزيد قيمة هذه الحصص الشائعة التي تسلم إليهم عن مقدار التعويض المستحق لهم طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ويتم تقييم هذه الحصص الشائعة وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه ويستول القيد من مبلغ التعويض المستحق لهم .

(٦) يجوز لكل شخص من هؤلاء الأشخاص أن يحتفظ بمسكنه الخاص الذي يشغله (فيلا) والذي كان مملوكا له .

وإذا كان له مسكن خاص آخر (فيلا) ولم يتم التصرف فيه جاز له أن يحتفظ به أيضا بشرط ألا يزيد ما يحتفظ به في مدينة واحدة على مسكن خاص واحد .

وتقدر قيمة المسكن الخاص وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه ويستول قيمته من مقدار التعويض المستحق له .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يجاوز مجموع قيمة المسكن أو المساكن الخاصة التي تسلم إليه مقدار التعويض المستحق طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

(٧) يستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ إليه الأمثلة الشخصية وأثاث المنازل وكذا سيارة خاصة لكل خاضع من البائنين حسب اختياره ، بما كان يملكه قبل العمل بأحكام القانون المذكور .

كذلك يستثنى من أحكام القانون بوالص التأمين على الحياة بشرط ألا تزيد قيمتها مستحقة التصفية وقت العمل بأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه عن خمسة آلاف جنيه .

ولا تستول قيمة الأشياء السالفة من مقدارها التعويض المستحق هؤلاء الأشخاص طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ولا تفسر أحكام هذه الفقرة على الأشخاص الذين غادروا أراضي الجمهورية العربية المتحدة بصفة نهائية ، كما لا تفسر على غير المقيمين في الجمهورية العربية إلا بموافقة رئيس الوزراء .

(٨) إذا كان لأحد هؤلاء الأشخاص حظائر (اسطبلات) أو خيول سابق ولم تتصرف فيها الحراسة العامة تسلم إليه ، وتستزل قيمتها من مقدار التعويض المستحق له طبقا للقانون .

فإذا زادت قيمتها عن مقدار التعويض المستحق له بيعت الخيول الزائدة بالمزاد العلني أو على الوجه الذي يقرره رئيس الوزراء .

(٩) إذا كان لأحد هؤلاء الأفراد حصة في إحدى شركات التضامن أو التوصية البسيطة لم

تفرض عليها الحراسة ولم يتم تصفيتها أو يعمها قبل العمل بأحكام القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، سلمت هذه الحصة إلى صاحبها وتستزل من التعويض المستحق له طبقا للقانون .

فإذا زاد قيمة الحصة عن مقدار التعويض المستحق له طبقا للقانون جاز بيع القدر الزائد عن مقدار التعويض إلى الشركاء أو إلى الغير .

وبالنسبة إلى المنشآت التجارية المملوكة لفرد واحد وتزيد قيمتها على ثلاثين ألف جنيه تسلم إلى صاحبها حصته في حدود التعويض المستحق قانونا ، أما القدر الزائد فيجوز للإدارة العامة بيعه إلى المالك الأصلي للنشأة أو إلى الغير وفي جميع الأحوال تقدر قيمة الحصة أو المنشأة التجارية الفردية ونفا الآخر ميزانية معتمدة من الحراسة العامة .

(١٠) إذا كان لأحد هؤلاء الأشخاص وحدات بحرية سواء كانت شرعية أو ذات محركات ميكانيكية ولم يمكن قد تم التصرف فيها من الحراسة العامة تسلم إليه وتستزل قيمتها من مقدار التعويض المستحق لقانونا .

ويمكن تقدير قيمة هذه الوحدات بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من المدير العام .

مادة ٢ - تحظر الإدارة العامة وزير الخزانة بقيمة التعويض المستحق للأشخاص الذين رفعت عن أموالهم وتملكاتهم الحراسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتسليم السندات المستحقة إليهم .

مادة ٣ - لرئيس الوزراء أن يأذن للمدير العام بأن يستقطع نسبة مئوية من الأموال الموضوعة تحت الحراسة لتغطية مكافآت الموظفين والمال ومصرفات الإدارة .

ويحدد رئيس الوزراء بقرار منه الشروط والأوضاع الخاصة بقواعد الاقتطاع الإداري وقيمة المكافآت والمربآت والمصرفات .

مادة ٤ - يصدر رئيس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ صفر سنة ١٣٨٤ (١٢ يونيو سنة ١٩٦٤)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

١٦ - لسنة ١٩٦٤

بالإذن لوزير الخزانة في توقيع الأوراق واتخاذ الإجراءات التي يطلبها
تنفيذ اتفاقية الضمان الخاصة بالقرض المرخص في عقده بين هيئة
قناة السويس وبين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤؛

وعلى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٤ بالإذن لهيئة قناة السويس بعقد قرض مع الصندوق الكويتي
للتنمية الاقتصادية العربية بضمان الحكومة؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

فقرر

مادة ١ - يفوض السيد الدكتور نزيه صيف وزير الخزانة في اتخاذ الإجراءات وتوقيع
المستندات التي يطلبها تنفيذ اتفاقية الضمان الخاصة بالقرض المرخص في عقده بين هيئة قناة السويس
وبين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وله أن ينوب عنه غيره في ذلك .

مادة ٢ - يفسر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ صفر سنة ١٣٨٤ (٢٨ يونيو سنة ١٩٦٤)

قرارات وزارية

وزارة العدل

قرار^(١)

بإضافة اختصاصات جديدة إلى محاكم القاهرة، اسكندرية، طنطا، والجيزة الجزئية للجنح
والمخالفات المستحقة

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ١١ من قانون السلطة القضائية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ بإنهاء حالة الطوارئ ؛

وعلى القرار الوزاري الصادر في ١٩ ديسمبر لسنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة القاهرة الجزئية

للجنح والمخالفات المستحقة ؛

وعلى كتاب النائب العام رقم ٨٠١ المؤرخ ٩ أبريل سنة ١٩٦٤ بشأن إضافة اختصاصات

جديدة إلى المحاكم المشار إليها ؛ وعلى قرار الجمعية العمومية لمحكمة القاهرة الابتدائية في ٢٦ مايو

سنة ١٩٦٤ بالموافقة على ذلك ؛

قرر :

مادة ١ — يضاف إلى المادة الثانية من القرار الوزاري الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦١

البيان الآتيان :

د (ى) الجرائم المتعلقة بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .

ك (ك) الجرائم المتعلقة بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التقسيم الجبرى

وتجديد الأرباح .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩٦٤

تحريرا في ١٦ المحرم سنة ١٣٨٤ (٢٧ مايو سنة ١٩٦٤)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٣ مكرر في أول يونيه ١٩٦٤ .

قرار^(١) ١٥٢ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة
اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات بمكاتب الشهر
العقارى وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصها والقرارات المعدلة له ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٤ بتعديل دوائر اختصاص بعض مكاتب
الشهر العقارى ؛
وعلى القرار الجمهورى بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛
وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قصر :

مادة ١ — تنشأ مأمورية الشهر العقارى بملوان تتبع مكتب الشهر العقارى بالقاهرة ويشمل
اختصاصها :

(١) قسم حلوان بمحدوده الإدارية .

(٢) قسم المعادى بمحدوده الإدارية .

مادة ٢ — تنشأ مأمورية للشهر العقارى بالبدوين تتبع مكتب الشهر العقارى بالجيزة ويشمل
اختصاصها مدن وقرى المركز .

مادة ٣ — تنشأ مأمورية للشهر العقارى بالقناطر الخيرية وتتبع مكتب الشهر العقارى ويشمل
اختصاصها مدن وقرى المركز .

مادة ٤ — تعدل دائرة اختصاص كل من مأموريات : السيدة زينب - الخليفة - الموسيقى - الوايل
مصر الجديدة - شبرا - قصر النيل ، التابعة لمكتب الشهر العقارى بالقاهرة وفقاً لبيان المرافق
لهذا القرار .

مادة ٥ - تم تعديل دائرة اختصاص مأمورية الشهر العقارى بإمبابة التابعة لمكتب الشهر العقارى بالجيزة بحيث يشمل اختصاصها قسم الشرطة إمبابة ومدن وقرى مركز إمبابة .

٦ - تم تعديل دائرة اختصاصه أص مأمورية الشهر العقارى بالجيزة التابعة لمكتب الشهر العقارى بالجيزة يشمل اختصاصها مدن وقرى مركز الجيزة ومدينة الجيزة عدا قسم شرطة إمبابة .

مادة ٧ - تم تعديل دائرة اختصاص مأمورية الشهر العقارى بشبين القناطر التابعة لمكتب الشهر العقارى بينها بحيث يشمل اختصاصها مدن وقرى مركزى شبين القناطر والحانكة .

مادة ٨ - تم تعديل دائرة اختصاص مأمورية الشهر العقارى بقليوب التابعة لمكتب الشهر العقارى بينها بحيث يشمل اختصاصها مدن وقرى مركز قليوب وبندر شرطة شبرا الخيمة .

مادة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

تحريراً فى ذو القعدة سنة ١٣٨٣ (٩ أبريل ١٩٦٤)

بيان

بمأموريات الشهر العقارى بالقاهرة ودائرة اختصاص كل منها

اسم المأمورية	دائرة اختصاصها
السيدة زينب	قسمى : السيدة زينب ، مصر القديمة .
الحليفة	قسمى : الحليفة ، النوب الأحمر .
الموسكى	أقسام : عابدين ، الموسكى ، المحالية .
الوايلى	أقسام : الوايلى ، باب الشرية ، الظاهر .
مصر الجديدة	أقسام : مصر الجديدة ، المطرية ، الزيتون .
شبرا	أقسام : شبرا ، روض الفرج ، الساحل .
قصر النيل	أقسام : قصر النيل ، بولاق ، الأزبكية .

قرار (١) ١٥٣ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ / ٨ / ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ / ٨ / ١٩٤٦ بتعيين مكتب الشهر العقارى ومقرها واختصاص
كل منها والقرارات المعدلة له ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية
الم المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم
٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقارى
والتوثيق ؛
وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

مادة ١ — يثنأ مكتب للشهر العقارى بمحافظة مطروح يكون مقره مدينة مرسى مطروح
ويتناول اختصاصه مدن وقرى أقسام محافظة مطروح .
مادة ٢ — يقصر اختصاص مكتب الشهر العقارى بدمهور على مدن وقرى محافظة البحيرة .
مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً فى ٢٦ ذوالقعدة سنة ١٣٨٣ (٩ أبريل سنة ١٩٦٤) .

قرار ١٥٤ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ١٥ / ٨ / ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ / ٨ / ١٩٤٦ بتعيين مكاتب الشهر العقارى ومقرها واختصاص كل
منها والقرارات المعدلة له ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية

المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن مصلحة النهر العقارى والتوثيق
وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر

مادة ١ - ينشأ مكتب للشهر العقارى بمحافظة الوادى الجديد يكون مقره مدينة الخارجة ويتناول اختصاصه مدن وقرى محافظة الوادى الجديد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً فى ٢٦ ذو القعدة سنة ١٣٨٣ (٩ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرار ^(١) ١٥٥ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل ؛

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين مكاتب الشهر العقارى واختصاص كل
منها والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية
المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢
لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة النهر العقارى والتوثيق
وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

مادة ١ - ينشأ مكتب للشهر العقارى بمحافظة البحر الأحمر يكون مقره مدينة الفردقة ويتناول
اختصاصه المدن والقرى التابعة لمحافظة البحر الأحمر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٦ ذو القعدة سنة ١٣٨٣ (٩ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ١٥٦ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ الصادر بشأن التوثيق ؛
وعلى القرار الصادر من وزير العدل في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بشأن تعيين مكاتب التوثيق
ومقر كل منهما واختصاصه والقرارات المعدلة له ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محافظة مطروح ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر
المقارى والتوثيق ؛
وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

مادة ١ - ينشأ مكتب للتوثيق بمدينة مرسى مطروح بمحافظة مطروح ويعمل اختصاصه مدن
وقرى المحافظة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٦ ذو القعدة سنة ١٣٨٣ (٩ أبريل سنة ١٩٦٤) .

قرار ١٥٧ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر المقارى ؛
وعلى المرسوم الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ؛
وعلى المرسوم الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين مكاتب الشهر المقارى ومقرها
ودائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب
الشهر المقارى وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصه والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق؛

وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص؛

فقرر:

مادة ١ - تنشأ مأمورية للشهر العقارى بمدينة الفرقة محافظة البحر الاحمر . تتبع مكتب الشهر العقارى بمحافظة البحر الاحمر ويشمل اختصاصها المدن والقرى التابعة لمحافظة البحر الاحمر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا فى ٢٦ ذو القعدة سنة ١٣٨٣ (٩ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرار ^(١) ١٥٨ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر العقارى وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصه والقرارات المعدلة له؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق؛
وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص؛

فقرر:

مادة ١ - تنشأ مأمورية الشهر العقارى بمركز المنشأة تتبع مكتب الشهر العقارى بسوهاج ويشمل اختصاصها مدن وقرى المركز .

مادة ٢ - يقصر اختصاص مأمورية الشهر العقارى بجرجا على مدن وقرى مركز جرجا .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

تحريرا فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٩ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرار (١) لسنة ١٥٩ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بشأن تعيين مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١١ أغسطس سنة ١٩٦٤ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر العقارى وتعيين مقرر كل منها ودائرة اختصاصه والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قصد :

مادة ١ - تنشأ مأمورية الشهر العقارى بمركز أطسا تتبع مكتب الشهر العقارى بالقيوم ويشمل اختصاصه مدن وقرى المركز .

مادة ٢ - يقصر اختصاص مأمورية الشهر العقارى بالقيوم على مدن وقرى المركز القيوم .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره ٩

تحريرا فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٩ أبريل سنة ١٩٦٤) .

قرار ١٦٠ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤/٨/١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٤ فى ٤ من يونيه ١٩٦٣ .

وعلى المرسوم الصادر ١٤/٨/١٩٤٦ بتعيين مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٤/٨/١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر العقارى وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصه والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ مأمورية الشهر العقارى بمركز فلين تتبع مكتب الشهر العقارى بكفر الشيخ ويشمل اختصاصها مدن وقرى المركز .

مادة ٢ - يقصر اختصاص مأمورية الشهر العقارى بكفر الشيخ على مدن وقرى مركزى كفر الشيخ وسيدى سالم .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

قرار (١) ١٦١ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٧ الصادر بشأن التوثيق ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بشأن تعيين مكاتب التوثيق ومقر كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محافظة البحر الاحمر ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

١ - ينشأ مكتب التوثيق بمدينة الفردقة بمحافظة البحر الاحمر ويشمل اختصاصه مدن وقرى المحافظة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل من تاريخ نشره ٩
تحريراً في ٢٦ ذو القعدة سنة ١٣٨٣ (٩ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ١٦٢ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ بتعيين مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة اختصاص
كل منها والقرارات المعدلة له ؛

وهل قرار وزير العدل الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر العقارى
وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصه والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى ؛
وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ مأمورية الشهر العقارى بمدينة مرسى مطروح تتبع مكتب الشهر العقارى بمحافظة
مطروح ويشمل اختصاصها مدن وقرى أقسام محافظة مطروح .

مادة ٢ - يقصر اختصاص مأمورية الشهر العقارى بمدينة مطروح على مدن وقرى مركز دمنهور .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩

تحريراً في ٢٦ ذو القعدة سنة ١٣٨٣ (٩ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ١٦٣ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ / ٨ / ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ / ٨ / ١٩٤٦ بتعيين مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة اختصاص
كل منها والقرارات المعدلة له ؛وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٤ / ٨ / ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر العقارى وتعيين
مقر كل منها ودائرة اختصاصه والقرارات المعدلة له ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى
والتوثيق ؛

وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ مأمورية للشهر العقارى بمدينة الخارجة محافظة الوادى الجديد تتبع مكتب
الشهر العقارى بمحافظة الوادى الجديد ويشمل اختصاصها المدن والقرى التابعة للوحدات الخارجة
والداخلة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحرير آ فى ٢٦ ذو القعدة سنة ١٣٨٣ (١٩ أبريل ١٩٦٤)

قرار ١٦٤ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين مكاتب التوثيق ومقر كل
منها واختصاصها والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق؛

وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص؛

قرر :

مادة ١ - ينشأ فرع للتوثيق بمركز بطليم محافظة كفر الشيخ يتبع مكتب توثيق كفر الشيخ ويشمل اختصاصه مدن وقرى هذا المركز .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٦ ذوالقعدة سنة ١٣٨٢ (٩ أبريل ١٩٦٣)

قرار (١) ١٦٥ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين مكاتب التوثيق ومقر كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق؛

وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص؛

قرر :

مادة ١ - ينشأ فرع للتوثيق كفر قاين محافظة الشيخ يتبع مكتب توثيق كفر الشيخ ويشمل اختصاصه مدن وقرى هذا المركز .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٨٢ (٩ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرار^(١) رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين مكاتب التوثيق ومقر كل منها
واختصاصه والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر
العقارى والتوثيق ؛

وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

مادة ١ - ينشأ فرع للتوثيق بمدينة العريش محافظة سيناء يتبع مكتب توثيق بور سعيد ويشمل
اختصاصه مدن وقرى محافظة سيناء .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٩ أبريل سنة ١٩٦٤)

قرار^(٢) رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة
اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات بمكاتب الشهر
العقارى وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصها والقرارات المعدلة له ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٤ في ٤ من يونيو ١٩٦٤ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٧ في ٧ من يوليو ١٩٦٤ .

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٤ بتعديل دوائر اختصاص بعض مكاتب الشهر العقارى ؛

وعلى القرار الجمهورى بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قـ سـ ر :

مادة ١ - تنشأ مأمورية للشهر العقارى بانتم مأمورية الاحرام تتبع مكتب الشهر العقارى بالجيزة ويشمل اختصاصها المدن والقرى الآتية :

أبو القرس - المناوات - زاوية أبو مسلم - شبرامنت - طموة - منيل شيخه - ميت شماس - ميت قادوس - نزلة الأشطر - الحرائية - جزيرة الذهب - ترسا - نزلة البطران - الكديسة - الكوم الأخضر - الطالبيه - نزلة السمان - ساقية مكي - كفر الجبل .

مادة ٢ - يعدل اختصاص مأمورية الجيزة التابعة لمكتب الشهر العقارى بالجيزة بحيث يقصر على المدن والقرى الآتية :

الجيزة والدقى - بولاق الذكور - كفر نصار - كفر طهرمس وزلقى خليفه وميجت زنين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالفائق المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ؟

تحريرا فى ٥ صفر سنة ١٣٨٤ (١٥ يونيه سنة ١٩٦٤)

قـ سـ ر (١)

بإنشاء محكمة ونياية للورور بمدينة الجيزة

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادتين ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥١ بشأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ؛

وعلى قرار الجمعية العمومية لقضاة محكمة الجيزة الابتدائية المؤرخ ٨ أبريل سنة ١٩٦٤

وكتاب النائب العام المؤرخ ١٠ من مارس سنة ١٩٦٤ المتضمن كلاهما المرافعة على إنشاء المحكمة والنيابة المشار إليهما .

قـسـر :

مادة ١ - تنشأ بمدينة الجيزة محكمة جزئية تسمى « محكمة المرور بالجيزة » وتكون تابعة لمحكمة الجيزة الابتدائية .

مادة ٢ - تختص هذه المحكمة بالفصل في الجناح والمخالفات للنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور والتي تدخل في اختصاص أقسام شرطة الجيزة والدق والأهرام وامبابه .

مادة ٣ - تنشأ بمدينة الجيزة نيابة جزئية تسمى « نيابة المرور بالجيزة » وتكون تابعة لنيابة الجيزة الكلية .

مادة ٤ - تختص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجناح والمخالفات المشار إليها في المادة الثانية.

مادة ٥ - تحال إلى المحكمة والنيابة المشار إليهما القضايا والتحقيقات التي أصبحت من اختصاص كل منهما بالحالة التي هي عليها - وتكون لإحالة القضايا بالمحكمة المذكورة لجلسات متعددة وبدون مصاريف ما لم يكن قد تمت فيها المرافعة ومؤجلة لتتعلق بالحكم فيها .

مادة ٦ - يكون مقر كل من المحكمة والنيابة سالف الذكر مبنى قسم مرور الجيزة بشوارع ملاعب الجامعة بين السرايات .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٤

تحريراً في ٤ صفر سنة ١٣٨٤ (١٤ يونيو سنة ١٩٦٤)

قـسـر (١)

بإنشاء محكمة البدوين الجزئية

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠. بإصدار قانون الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١؛

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بإنشاء مركز البدرشين بمديرية الجيزة؛

قـرـر

مادة ١ - تنشأ محكمة جزئية بمدينة البدرشين تسمى « محكمة البدرشين الجزئية » تكون تابعة لمحكمة الجيزة الابتدائية ، ويشمل اختصاصها دائرة مركز شرطة البدرشين بحفاظة الجيزة .

مادة ٢ - جميع القضايا التي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة البدرشين الجزئية تحال بالحالة التي عليها إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها المحاكم التي تنتظرها لجلسات محددة وبغير مصروفات وفي حالة غياب أحد الخصوم يطن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المقررة . ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق فيها .

مادة ٤ - يكون مقر المحكمة المذكورة بالمبنى المملوك لجمعية المساعي الخيرية بشوارع فخر الدولة بالبدرشين .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٤
تحريراً في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٤ (٦ يونيه سنة ١٩٦٤)

قرار^(١)

بتحديد تاريخ افتتاح أدوار محاكم الجنايات بدائرة محكمة
استئناف المنصورة

وزير العدل

بعد الاطلاع المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين
المدة له ؛

وبناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف المنصورة بالكتاب رقم ٣٣٢ المؤرخ ١٩٦٤/٦/٦؛

قـسـرر :

تحدد افتتاح أدوار محاكم الجنايات بدائرة محكمة استئناف المنصورة في المدة من أول يوليو سنة ١٩٦٤ حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٥ في اليوم الأول من كل شهر ما لم يكن يوم عطلة فيكون الافتتاح في يوم العمل الرسمي الذي يليه على أن يكون عدد جلسات كل دور اثني عشرة جلسة على الأقل .

تحريراً في ٥ صفر سنة ١٣٤٨ (١٥ يونيه سنة ١٩٦٤)

قرار (١) بتحويل بعض موظفي وزارة العمل صفة مأموري الضبط.

وزير العدل

بعد الاطلاع القانون قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى موافقة السيد وزير العمل ؛

قرر :

مادة ١ - يحول صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه موظفو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المذكورون بعد كل في دائرة اختصاصه :

(١) مراقب عام شئون المستشفيات .

(٢) مراقب عام الواحدات العلاجية .

(٣) مدير إدارة التخطيط والتفتيش الصحي

(٤) أطباء الهيئة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

تحريراً في ١٧ صفر سنة ١٣٨٤ (٢٧ يونيو سنة ١٩٦٤)

قرار

بتحديد تاريخ افتتاح أدوار محاكم الجنايات

بدائرة محكمة استئناف القاهرة

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٢٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين

المادة ٤٤

وبناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف القاهرة بالكتاب رقم ٢٩ المؤرخ ٣ يونيو سنة ١٩٦٤ :

قرر :

تحديد افتتاح أدوار محاكم الجنايات بدائرة محكمة استئناف القاهرة في اللدة من أول يولي سنة ١٩٦٤ حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٥ في اليوم الأول من كل شهر مالم يكن يوم عطلة فيكون الافتتاح في يوم العمل الرسمي الذي يليه على أن يكون عدد جلسات كل دور اثنتي عشرة جلسة على الأقل ٩

تحريراً في ٤ صفر سنة ١٣٨٤ (١٤ يونيو سنة ١٩٦٤)

قرار (١)

بتحديد تاريخ افتتاح أدوار محاكم الجنايات بدائرة محكمة

استئناف طنطا

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠
والتوانين المعدلة :

وبناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف طنطا بالكتاب رقم ٦٨ المؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٦٤ :

قرر :

تحديد افتتاح أدوار محاكم الجنايات بدائرة استئناف طنطا في اللدة من أول يولي سنة ١٩٦٤ حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٥ في اليوم الأول من كل شهر مالم يكن يوم عطلة فيكون الافتتاح في يوم العمل الرسمي الذي يليه على أن يكون عدد جلسات كل دور اثنتي عشرة جلسة على الأقل ٩

تحريراً في ١٥ صفر سنة ١٣٨٤ (٢٥ يونيو سنة ١٩٦٤)

وزارة الخزانة

قرار وزاري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٤

بتعديل أحكام القرار الوزاري رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣

بإصدار اللائحة الداخلية لمصلحة الضرائب

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار اللائحة الداخلية لمصلحة الضرائب؛

وعلى كتاب مصلحة الضرائب المؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٤؛

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة المساعد لشؤون مصلحة الضرائب؛

قرر:

مادة ١ - تنشأ بالإدارة العامة لمصلحة الضرائب الإدارات العامة الآتية:

(١) الإدارة العامة للضريبة العامة على الإيراد:

ويشرف على أعمالهم الوكيل العام لشؤون الضرائب على الإيرادات.

وتختص بالتوجيه الفني في كل ما يتعلق بأحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد وإبداء المشورة الفنية والرد على استفسارات فروع المصلحة والجهات الخارجية في كل ما يتعلق بأحكام القانون المذكور من الناحيتين القانونية والموضوعية.

كما تختص باقتراح تعديل أحكام القانون وأعداد التعليقات التفسيرية التي ترى إصدارها لتسهيل مهمة جهات التنفيذ وذلك على ضوء ما يتكشف من دراسة الإشكالات والخلافات والاستفسارات التي عرضت عليها.

وتختص كذلك بالإشراف على مباشرة وتوقيع إجراءات تحرير المحاضر والسير في رفع الدعوى العمومية أو حفظ المحاضر.

وتقوم بالإشراف على مباشرة وتوقيع إجراءات التقاضي في الدعاوى المرفوعة من المصلحة والممولين وإبداء الرأي فيما يتعلق بالسداد في الدعوى أو التنازل عنها.

كما تختص بتلقي الإخطارات التي ترد إليها من الوزارات والمصالح والهيئات والشركات والمنشآت الخاصة بمحصول الضريبة العامة على الإيراد.

(٢) الإدارة العامة للتصالح والاسقاط الضريبي :

ويشرف عليها الوكيل العام لشئون الخدمات وتختص بالآتي :

(١) الاشراف على تنفيذ قوانين إعادة النظر في المنازعات الضريبية.

(ب) مراجعة حالات التصالح التي تم بالطريق العادي .

(ج) الاشراف على تنفيذ قوانين الاسقاط الضريبي .

(د) اقتراح تشكيل لجان الاسقاط الضريبي ولجان إعادة النظر أو تعديل اختصاصها أو إلغاءها .

(هـ) متابعة أعمال لجان الاسقاط الضريبي ولجان إعادة النظر وعمل إحصائيات عن نتيجة أعمالها.

(و) وضع القواعد اللازمة لتنظيم العمل وطرق إنجاز ودراسة توصيات اللجان وملاحظاتها واقتراح مآراء بشأنها.

(ز) اقتراح مشروعات تعديل قوانين إعادة النظر في المنازعات وقوانين الاسقاط الضريبي والوائح المنفذة لها على ضوء ما يكتشف عنه التطبيق العملي .

مادة ٢ - تعدل تسمية عبارة "السكرتارية العامة" إلى الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية .

مادة ٣ - يفترض هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به وبالقرار الوزاري رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ اعتباراً من ١٥ يونيه سنة ١٩٦٤

تحريراً في ٤ صفر سنة ١٣٨٤ (١٤ يونيه سنة ١٩٦٤)

الجزء الأول العشرة

الأول: ١٩٢١ - ١٩٣٠ عنه ٥٠ قرناً

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ عنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى؛ والمافيات؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ،
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث: ١٩٤١ - ١٩٥٠ عنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ، والمرافعات العقوبات ، وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دارالثقافة ، ٥١ ش رسيس بالقاهرة

میان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة المحامين ، ١٥ ش رمسيس بالقاهرة

المحامين ، ٥١ ش وميس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

لغير المحامين والطلبة : ٢٠٠ قرش

المحامين تحت : ٢٥ قرشاً

لغة كل الحق : قرشاً

ثانياً - عن المدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين : ٢٠ قرشاً

٢ — السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ١٥ قرشاً

٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : قروش

التلفونات

٥٤٧٤٤ . سيارة التفت (رقم خاص)

التقابة والتأدي

غرفة المحامين بمحكمة القاهرة ٩٠٨٨٤٢ و ٩٠٤٨٤٩

٥٠٨٣٥

الدولة ٨٠٣١٩٨

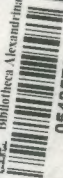
٨١٤٥١٣ : الكلية

دار الراشد للطباعة

٢٤ شارع جندابا الفوت بالاصح

تليفون ٥٧٥٠٧

Bibliotheca Alexandrina



0542578